





الحمد لله الذي على معالم العلم واعلامه واظهر شعار الشريعة واحكامه وبعث رسلا وانبياء
صلوات الله عليهم اجمعين الى اهل الحق والدين واظهر علمه الى سائر خلقه وادعاهم
بما يكون فيهم لئلا يوزعهم ملك الاجساد ومنه في ذلك وهو على الارشاد وحسن
ادب اهل المستبشرين به في التوفيق حتى وضعوا مسائل من كل حين ووقن فيكون الجواب
متعاقبة الوقوع والموافاة يعقوب منها لطاق الموضوع وافنص الشوار وبالانقباس من
الامر والاعبار بالامثال من شعبة الرجال وبالوقوف على المأخذ بعض عليها بالانقباس
لحق الوعد في هذا يدانية المبتدى ان اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا حسنة بكتابة
المنشئ رحمت فيه والوعد يسوق بعض المسامحة حين الكاد ان يكتفي عن النكاح الفروع ببيت
فيه بدها من المطالب فثبت ان بهر حال الكتاب وعرفت العنان العائنة الى شرح
آثاره وسوم بالهداية اجمع فيه بتوفيق الله تعالى عبود الرواية ومنون الدراية نازك الازمنة
في كل باب معرفا عن هذه النوع فيمن الاحصاء مع ما قد يتفصل على اصول شتى
عليها فصول واسأل الله تعالى ان يوفقني لما انا فيه ويختم لي بالسعادة بعد اختها
حتى ان من تمت بتمته الى زبد الوقوف في رغب في الاطول والاكبر ومن اجله الوقت عنه
تقتصر على الاقصر والاسهل ولئلا ينسب فيها بعض قول من كتب الفقه خير كلمة ثم سألني بعض
الخواص ان امل عليهم المجموع الثاني لا تحسنه سبحانه وانجز بها ما حاوله متفقا اليه
في التيسر لما حاوله انه المنة في شرحه وان شاء الله تعالى وبالاجابة بعد جوده وقدر
كتاب الطائفة

[illegible][illegible][illegible]

٢٢
فحينئذ يكون غسل الوجه غيباً رزاه (العلم) بالعلم
مقبولاً على غسل سائر الأعضاء وفي حجة التمسك
بالعلم والعقل وهذا ليس بغير العلم بالوجه من غير
في الباقي

على الاستقلال والحرية
وكونه وصلا للضم
وقال زرقبيل القوي
وم النفس حصة
وتقول على راحة
الشاق على
بحيثنا جميع
ثم لا يكون حصة

رت و
 موب
 بقية النص

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه ما يقصد به المبالغة في الاستحسان ونحوه لأن الميت يغسل بالماء الذي
أضرب بالسدر به تلك وروى السنة أن أن يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط
لأن اسم الماء عنه قال كل ما وقعت الجاسة فيه لم يكر الوضوء منه فليكن كانت
أو كثر أو قال ذلك يجوز ما لم يتغير أحد وصفه لما روينا قال الشافعي يجوز أن كان الماء
من قنطين لقوله وم إذا بلغ الماء قنطين لا يجزئ خبث واحد يثلم المصيبة
وقوله وم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من الجناب وهو المصيبة الأولى
رواه مالك في رواية يبر برفعة وماه كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي عنه أبو
داود وهو ينفك عن احتمال الجاسة والماء جاريا إذا وقعت فيه نجاسة جازاؤه
بأنه لم يركب الماء لا يستقر مع جريان الماء والآخر هو الطم أو الرجحة أو القول
والجاريا ما لا يترك استعماله وقبل ما يذهب به تيمم والغدير العظيم الذي لا يترك أحد
من قنطين الطرف الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر
لأن الظاهر أن الجاسة لا تنصل إليه أو أن النجاسة في السراية فوق أثر الجاسة ثم على حيفه
حرمة الماء بغير النجاسة بالافعال وهو قول أبي يوسف وقوله بالنجاسة باليد وعن محمد
الأول أن الحاجة إليه في الحيض أشد منها في التوضي وبعضهم قدروا ذلك
بالجاسة فترى في نذر الكراهة في فوسعة الماء على الناس من عيلة الفتوى والمعتبر في
العلم أن يكون كمال النجاسة بالافعال هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من
الجانب الآخر إشارة إلى أنه يجزئ موضع النجاسة باليد لا بالرجل ولا بالقدم
الجاسة فيه كالماء جاريا قال في موت ما ليس فيه نجاسة في الماء لا يجزئ كالبقي الذي
في الماء العذب ونحوه ما رواه الشافعي في الصحيحين لا يكره أن آية النجاسة

المعاش وروى في المولد مفسد قال الماء المستعمل لا يطهر إلا بغيره واحد من ماء فاما كذا في
ما يؤولان أن الطهور ما يطهر بغيره مرة بعد أخرى كالقطن وقال في فوه واحد فوسل
لا في أن كان المستعمل متوضئا فوطهور وإن كان محمدا فوطهور غير طهور لا
العضو طاهر حقيقة وبإسناده يكون الماء طاهر لكنه نجس حكميا وبإسناده يكون الماء نجسا
فإنه ماء الطهور وبإسناده الطهارة علم بالشبهة من وقال محمد وهو رواية عن
حيفه هو طاهر غير طهور لأن ملافة الظاهر الطاهر لا يوجب النجاسة إلا أنه اقيمت به في
فغيره مفسد كصدقه وقال أبو حنيفة وأبو يوسف هو نجس لقوله وم لا يبولن أحدكم
في الماء الدائم محدث ولأنه ما أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بما أزيلت به النجاسة
الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة بن جاسطة عتبارا بالمستعمل في الحقيقة وفي
رواية أبي يوسف عنه وهو قول حقيقة لمكان الاختلاف في الماء المستعمل هو ما أزيل
حدث أو استعمال في البدن على وجه القرية قال في هذا عند أبي يوسف وقيل هو
قول أبي حنيفة أيضا وقال محمد لا يصير مستعملا إلا باقائه القرية لأن الاستعمال انتقال
نجاسة الآثام إليه وانما تزال القرية أبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثرا أيضا
فيثبت الفساد بالمرح من من يصير مستعملا الصحيح أنه كالأبلى العضو صار
سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده بقاء النفس
في البنية لطلب البدن لو عند أبي يوسف في الرجل كمال لعدم العصب وهو شرط عنده لا خلاف
المرض الماء بجماله لعدم الأثر عند محمد كلاهما طاهر إن الرجل لعدم اشتراط العصب
والماء لعدم تيمم القرية عند أبي حنيفة كلاهما نجسان الماء لا سقاط الفرض عن البعض
بأن الماء طاهر والرجل نجس في بقية الأعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل نجاسة
الماء المستعمل عنه إن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى حكم الاستعمال قبل الانفصال
وهو وفق الرواية عن أبي حنيفة في رجل يذبح فذطر سحابة الصدوة فيه والوضوء
الاجل الخزار وقوله وم بما أبى ذبح فذطر وهو يذبحه جنة على ما في جلد البنية
ولا يعارض بالنهي إلا في ما لا يسم غير المدبوح ووجهه على النجاسة
في جلد الكلب ليس الكلب نجس العين جراسه واسطفا والنجاسة
ما في قوله تعالى فانه نجس منصرف إلى القرية وحرمة الاستعمال
مع النجس والفساد فمؤداه في النجاسة
بما يظهر من جده بالذبح بطور ما

لا يبرح عن الدنيا في راحة الطوبى بالجنة وكذا قيل في قوله تعالى وان لم يكن
 شعرا لمينة وعظمها طاهر وقال الشافعي يحس لانه من اجزاء المينة ولان له حياة فيه
 لهذا لا يتألم بقطعها فلا يحدها الموت او الموت زوال الحياة وشعر الانسان عظيم
 وقال الشافعي يحس لانه لا يتقعر به ولا يجوز بعبه ولان ان عدم الانتفاع به والبر
 يدل على نجاسته **فصل في البراءة او وقعت في البراءة نجاسة**
 البراءة نجاسة لهما باجماع السلف ومسايل البراءة على اتباع النار ودون القنطرة
 فيها براءة او بغيرها من البراءة بل الغنم لم تقصد الماء اسخا ما في القنطرة
 او وقع النجاسة في الماء العليل وجعل الاسخا ان آبار القنطرة ليس لها دور
 حاجزة والمواشي تبع حوله ونجسها الى ما فيها فجعل القليل عفو الضرورة ولا ضرر
 في الكثير وهو بمنزلة انظر اليه في المروى عن ابي حنيفة وعبد الله بن عمر ولا فرق بين الصبي
 والبالغ في الصحاح والتكسر والروث والنجاسة والبر لانه ضرورة تستعمل الكل وفي الشبهة
 في المحلب بيرة او بغيره قالوا لا يرعى البعر وبشرى اللبن لكان الضرورة ولا ينفى
 في الماء على اقل لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة انه كان يبرق في حتى البعرة والبعرة
 في الحمام او العصفور لا يفسد خلا قال الشافعي له انه اسخا الى نين وفاء
 في شربة البعرة في الحمام المسلمين على اقسامها في المساجد مع ورود الامر بتطهيرها
 واسخا الى نين مما يشبهها في الحمامة فان كانت فيها شاة نزع الماء كذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد لا يبرق اذا غلب على الماء فيجب ان يكون طويلا واصلا ان يبرق
 ما يبرق طاهر عنده نجس عند غيره لانه عام في البراءة والابن والباقي

لها قولهم استبرأ
 فصار كقولهم لا يبرق
 شعره لانه اوى
 جعل للشاة والفق
 او عصفورة او
 كبر الدلو وصفره
 او في شربة من
 في شربة من

في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من
 في شربة من

والظاهر الماردي عن ابي سعيد كذا في رضاءه قال في شربة من
 وان دلوا هذا البيان لا يجاب ونحوه بطريق الاستصحاب ثم المعبر
 الذي يستق به منها وقيل ولو سيع فيه صاع ولو نزع بدلو عظيم مرة مع
 ما يحصل المقصود وان كانت فيها شاة او اوى او كلب نزع منها جميع
 عتق و ابن الزبير فيها نزع الماء كذا في رضاءه في شربة من فان التفتيح
 نزع نزع جميع ما فيها صفره نجس وان كبر لا شاة البراءة في اجزاء الماء وان كانت
 ن نزعها اجزأ مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان نجس حقيقه مثل
 البراءة بصب فيها ما يبرق منها الى ان تمسك او ترسل فيها فصبه ويجعل
 نزع منها مثله عشر دلاء ثم تعاد القصبه فينظر كم انتقص فينزع الكل قد يشا
 ن عن ابي يوسف وعن محمد بن نزع ما شاة ولو الى ثلثائه ولو فكانه في عا
 في شربة من بلده وعن ابي حنيفة في الحمام الصغير في مثله نزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدر
 النجاسة بشي كالحا هو اهد وقيل نزع خذ يقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا استبرأ
 وان جددوا في البراءة او غير ما لا يدري منى وقعت ولم تنفع اعادة اصلوة يوم
 او كانوا نوحوا منها وغسلوا كل شي اسابها ما ذاب وان كانت قد انتظمت او لم
 صوة ثلثة ايام ولها ليا وهذا عند ابي حنيفة رضاءه وقال ليس عليه ما في شربة من
 وقعت لان البعير لا يبرق والشك وصار كمن راى في ثوبه نجاسة في شربة من
 لا في حنيفة ان الموت سببا طاهر او هو الوقوع في الماء في حال عليه الا ان الانتفاع والتفتيح
 لا يبرق اقام العهد في شربة من الماء انتفاع والتفتيح دليل قرب العهد فقد رضاءه
 في شربة من الماء لا يبرق في شربة من الماء انتفاع والتفتيح دليل قرب العهد فقد رضاءه

ان الله انما يريد ان يذهب الهم والغم والضيق والبؤس من قلبه
الذي هو في الدنيا والدار الآخرة لا يريد ان يذهب الهم والغم والضيق والبؤس من قلبه
الذي هو في الدنيا والدار الآخرة لا يريد ان يذهب الهم والغم والضيق والبؤس من قلبه

على الاعضاء

(Faint handwritten Arabic script)

المقدور على ما تقدم من قياس فبر في جميع ما ورد به الشرع لا يمتنع من
القياس في جميع ما ورد به الشرع والبداهة من الاصابع استجابا لغيرها بالاصل
فصل في ذكر مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله من
رجل والاول اصبع اربعة اوتار المسح ولا يجوز المسح على خشف ثوبه خرق كبير بين يديه
ثلاثة اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال في ذلك
لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل البدن يجب غسل اليدين والى ان يكون
غسل خرقه عادة فيلحقه الحج في النزح ويخفى عن الكبير فالحج والكبير ان
انه اصابع الرجل اصغر ما هو الصالح الاصل في القدم الا اصابع والثلثة اكثر من ثمانية
على اصابع اصغر لا حياط ولا مغبره خول الا ما مل اذا كان لا يتفرج عنه المشي ومنه
هذا المقدار في كل خشف على حدة فيخرج من خشف واحد ولا يخرج في ثنتين لان الخشوف
احدهما لا يمنع قطع السفر بان يخرج من الخشوف المتفرقة لانه حاصل للكل وان كانت
غير ثلثة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لمحدث صفوان بن عسال رحمه قال كان
من صوم يام اذا كان سفره ان لا ينزع خفافا ثلثة ايام وليا ليا من جبابته
وفاطمة ونوم وان كان يجنبه لا يجزى عادة فلان نزع في التبع بخلاف محدث
لا يجوز في كل شيء وينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخشف
سنة محدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احداهما لتعد جميع بين الغسل والمسح
في الوضوء واحدة وكذا مفتي المدة لما روي اذا تمت نزع خشفه وغسل عليه في
من يلبس عبدا عادة بقبعة الوضوء وكذا اذا نزع قبعة من عند النزع لم يمسح
السابق الى القدم من كان لم يغسلها وكذا في نزع القدم الى الساقين
وحده اليك

وممن من كراهي لا يجوز المسح لانه لا يصح بداهة من الرجل الا ان يمسح على خشفه
في الجوز بين عند في جنبه لانه ان يكونا مجتمعين او مستعدين فلا يجوز او كانا جيبين شيئا
المازوي انه دم مسح على جوربيه ولانه يمكنه المشي فيها او كانا جيبين جوارب يستمسك بها
ان يخرج اليدين فاشبهه الخشف ولانه ليس في معنى الخشف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه
وهو فيجل المحدث وعنه انه رجح الى قوله ما عليه الفتوى ولا يجوز المسح على الخشف
مكتسبة الكبريت والفقهاء من لانه لا يخرج في نزع هذه الاشياء والخصلة لا تخرج ولا يجوز
مسح على الخشف ان شئت على غير وضوء لانه دم فعل في ذلك امر عبا رغب به ولان الخشوف
لانه وكان في نزع المسح ولا ينفق بالمسح على اكثر من ذكره بحسن رغب ولا يتوقف لعدم التوقف
قيمت وان سقطت الجبيرة عن غير يدي لا يبطل المسح لان العذر قائم والمسح عليه لا ينس
منها ما دام العذر باقيا وان سقطت عن يدي لا يبطل لانه العذر وان كان في بعض يدي
فيل لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن الله اعلم

من الخشوف ثلثة ايام وليا ليا في نفس من ذلك فهو استحاضة لقوله دم اقل الجبيرة طارة
المكر والقياس ثلثة ايام وليا ليا واكثر عشرة ايام وهو حجة على الشافعي هو في القدم
ولله وعنه يوسف بن يونس اياكم من اليوم الثالث فامنه لا اكثر مقام المحدث
نفس من تقدير الشرع واكثر عشرة ايام والراية استحاضة لما روي وهو حجة في حصة
التقدير بخمسة عشر ثم ازاله وان نفس استحاضة لانه تقدير الشرع بخمسة عشر ثم ازاله
من حجره والصفوة والكدر خمسة عشر في البياض حال الصا وقال ابو يوسف لا يكون الكدر
حيضا الا بعد الدم لانه قال في رجم انا فرج خروج الكدر عن الساقين وهو ما روي ان
عائشة رضي الله عنها ما روي في رجم حبيها وهذا لا يعرف الا ساقها ودم الرحم متكون
فالمسح ان المرأة اذا كانت من
انت كبيرة لا ترمى غير حفصة
الصلاة ويجزى عليها الصوم
احدا على عمد رسوا اسلام
في النساء الصلوات
حيضا لانه دم فاقى لا
في النساء الصلوات
في النساء الصلوات

قال المحققين في الثلاث وهو احد قولين سمي روي عن ابن بزرجمهر عن ابن بزرجمهر عن ابن بزرجمهر
 والحجة عليهما ما روي في الثالثة قبل الركوع وقال في الثانية بعد الركوع وفي الثانية وقت
 في آخر الزمر وهو ما بعد الركوع والركعة روي انه وقت قبل الركوع وما زاد على ذلك في غير
 وبقيت في جميع السنة خلافا لثاني في غير النصف من السنة في ان لم يكن
 حين عليه دعا القنوت اجعل سدي في ذلك من غير فليس ويغني عن كذا من
 وسورة لقول تعالى فاقرأوا ما ينشئ من القرآن واذا اراد ان يفتت كبر ان لا يحا... فيه اختلاف
 ورفع به يد وقت لقول لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر منها...
 في صلاة غير فاعلم قال الثاني في الخبر لما روي ابن مسعود انه عم وقت في الخبر ثم تركه
 فان وقت الامام في صلاة الخبر يكمن من خلفه ولا يابعد عنه في جنبة ومحمد ومعاذ وقال ابو يوسف
 يتبعه لا ينبغي لاحد والقنوت مجزئ فيه والركعة منسوخ ولا ما بعده ثم قبل يقف فاما
 ليت بعد فيما يجب ما بعده فيه وقبل بعد خلفا للخلف لانه ان السكت ضربك الذي قاله
 اظهره وذلك المسئلة على جواز الاخذ بالشفعية وعلى المناجعة في قراءة القنوت في الوجه
 واذا عم المحدثي منه ما يزعهم في فساد مسدونه كالفسد وغيره لا يجوز الاخذ به والخيار في القنوت
 الاخذ بالانه دعا **باب النوافل** السنة ركعتان قبل الخبر واربع قبل الظهر
 وبعدها ركعتان اربع قبل العصر وان شاء ركعتين ركعتان بعد المغرب واربع قبل العشاء
 واربع بعدها وان شاء ركعتين ان اسئل قوله من ما روي عن النبي عشرة ركعة في اليوم والقيامة
 في الله تعالى له بينا في الجنة وفتر على نحو ما ذكر في الكتاب... لم يذكر الاربع قبل العصر فليد
 سماه في الاصل حث وخبر لا خلاف الا انما روي في الاربع قبل العشاء وليند
 ان سجد لعدم الواجبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع فليد اخبر ان الاربع
 افضل خصوصا عند ابن حنيفة بعد على اعرف من مذهبه والاربع قبل الظهر شبيهة واحدة عند
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلاف الثاني قال لو اقل الزمان من شاء حسن لم يركعت
 في اربع ركعة وكبر الزيادة على ذلك فاما قوله دليل قال ابو حنيفة بعد ان صلى قال
 في واحدة جازية وكبر الزيادة على ذلك وقال لا يركع في الليل ركعتين شبيهة واحدة
 الصغير لم يذكر في سورة الليل دليل الركعة انه لم يركع ركعة واحدة
 في ركعتين في الليل عند ابن يوسف...
 في ركعتين في الليل عند ابن حنيفة...
 في ركعتين في الليل عند ابن حنيفة...

[illegible]

المسوق لانه اذ ركز فراه ما فعله فلم يناد الفرض فكان لا يبان ان في وقت الصلاة ما دام ان
يقول الحق اسلموكم فما قوم سقر لانه لم يركب حين صلى بابل مكة وهو مسافر واذا دخل
المسافر مصر او اتم الصلوة وان لم ينزل المصالح فانه لم يركب كما لو كان في ارضه وادخل
الى اوطانهم مقيم من غير عزم جدد ومن كان لم يركب فانتقل عنه واستوطن ببلد فمساخر
ودخل طنه الاول قصر لانه لم يركب طنه الا ترى انه لم يركب بعد الهجرة عنه نفسه بكنة في سائر
وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي بطل بغيره وان السفر ووطن الاقامة بطل بغيره بالسفر
وبالان في اذا انوى المسافر ان يقيم بكنة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان ركبا التنية في
موضعين يقتضي اعتبارا في موضعين وهو ينشئ لان السفر لا يركب عن ان اذا انوى ان يقيم بابل
في احد هاتين فبغيره بغيره لان اقامة المرافق مضاف الى مسنة ومن فاته صلوة في محضر فانه
في السفر بعاد لان الفقه بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند
عدم الاداء في الوقت والمطهر والعاصي في سفره في الركعة سواء وقال الشافعي في سفره للمعصية
لا يفيد الركعة لانه ثابت تخفيفا فلا يتعلق بما وجب التخليط ولا بغيره اطلاق القصور لان
نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده ويجاوره فصالح متعلق الركعة
بجمعة لا يخرج الا في مصر جامع او في محل المصروف لا يجوز في القرى لقوله عدم الجماعة ولا يركب
ولا يركب ولا يخرج الا في مصر جامع والمصر جامع كل موضع له مبر وقاض ينقذ الاحكام ويقوم
لحد ووهذا من ابي يوسف عنه انهم اذا اجتمعوا في كبر مساجد لم يسمعهم والاقوال اخبار
الكرخي وهو الظاهر والثاني اخبار النجاشي والحكم غير مفصول على المصلي بل يجوز في جميع اقبية المصر
لانها بمنزلة في خروج اهلها ويجوز ان يكون اذا كان الامام اميرهم او كان الخليفة مسافرا عند
حينه وابي يوسف وقال رحمه الله لا يجمع بيني لانه من القرى التي لا يجمع فيها ولها انما تخفف
في ايام الموسم وعدم التعبد للتخفيف والجمعة يعرفات في قولهم جميعا لانها فضا وبني ابي
والشعبان بالخليفة واميرهم لان الولاية لهما اما امير المؤمنين في امورهم لا يجوز في
الاستيطان ولكن امره سلطان لانها عام كجرح عظيم وقد نفع المارة في السفر
وقد نفع في غيره فلا يتركه في الامور ومن غير بطون الوقت في وقت الطهر ولا يصح بعده
لانه اذا كانت الشمس في الناس جمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الطهر ولا يجنب
عليه في قبل الصلوة ووراءه انما يجنب طينتين افضل بينهما بقعة بجرى النوارث و
يجنب فانما على الطهارة لان القيام فيها منوارث ثم هي شرط الصلوة فيسحب فيها الطهر
ان ولو خطب فاعدا على غير طهارة جاز له ان لا يركب لانه لا يركب في التوارث

السفر فانه في
الصلوة

النوارث والفضل بينهما بن الصلوة فان قصر على ذكر الله تعالى جاز عند ابي حنيفة وقال لا بد
من ذكر طوبى لمن خطبة لان الخطبة هي الواجبة والصلوة هي الواجبة لا تسحق خطبة وقال الشافعي لا يجوز
حتى يجنب طينتين اعتبارا للتعريف لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
انه قال لا يركب عليه فركب ومنى ومنى من بطون الجماعة لان الجماعة مشتقة منها واقدام عند ابي
حينه من سوي الامام وقال الشافعي ان هذا قول ابي يوسف لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
ان في الثاني معنى اجمع وهو منسبة عنه ولها ان الجمع الصحيح انما هو الثلث لانه جمع تسمية ومعنى
والجماعة من شرط في ذلك الامام فلا يعتبر منهم وان لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
الف استقبل الطهر عند ابي حنيفة وقالوا انما بعد ما افترج الصلوة حتى يجمع فان
الفرق عنه بعد ما ركع وسجد سجدة على خطبة عند ابي حنيفة فان لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
دوامه كالوقت ولها ان يجمع شرط الا نفعه فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا في حينه لان
الا نفعه بالشرع في الصلوة ولا يتم ذلك لان تمام الركعة لان ما دونها ليس بصلوة فلا بد من
وامرهما اليها بغيره فخطبة لا تفتا في الصلوة فلا يشترط دوامها ولا معتبر بها النسوان و
انما الصبيان لانه لا ينعقد بهم الجماعة فلا يتم بهم يجمع علة ولا يجب الجماعة على مسافر ولا امرأه و
ان يركب لا يركب ولا يركب لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المقيم في الغيبة لا يركب العبد مشغول بخدمته
مولي والمرأة بخدمته الزوج فعدوا وادفعوا لخرج والضرر فان حضروا وصوامع الساجدين
من فرض الوقت لانهم تحتوه فصاروا كالمسافر اذا اصام ويجوز للمسافر والعبد والمريض
ان يؤتم في الجمعة وقال في لا يجزى لانه لا فرض عليه فاشبهه بالصبي والمرأة وان هذه خمسة
فاذا حضروا اجمع فرضا على تبيين انما الصبي فسلوب الابلية والمرأة لا تصلح لامة الرجال
وتنعقد بهم الجماعة لانهم يصلحون لامة فاصحون لامة فاصحون لامة فاصحون لامة فاصحون لامة
شتر له يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا قدر له كره له ذلك جازت صلوة وقال في لا يجزى لانه
عنده الجماعة هي الجماعة اصله والطهر كابدل عنها ولا يصح البدل مع القدرة على الاصل
فانما في فرض هو الطهر في جن الكافة بهذا هو الظاهر لان ما مور باسقاطه باو الجماعة
وبعد ان يتمكن من ذلك فانه يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
الركن بدو التكليف فان بدو التكليف فوجبه والامام يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
وقال لا يبطل حتى يغسل مع الامام لان السجدة دون الطهر فانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
فانما فصار كما اذا اذبح يد فراغ الامام وانما في الجمعة من خصا لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب
منه وانما في انتفاض الطهر فانه لو لم يركب لانه لو لم يركب لانه لو لم يركب

بعض المعذورون انظر بجماعة يوم الجمعة في المصركة هل السجدة في ذلك الاخلال بالجمعة
او هي جماعة للرجال والمعدور في بقية سجدة هل السجدة لا جمعة معهم
ولو صلى قوم اجزاء لا جمعة شرابطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه حتى مضى
الجمعة لقوله يوم ما ادركتم فمضوا وما فاتكم فاقضوا فان كان ادركه في التسبيح او في سجدة
السجدة حتى مضى الجمعة عند ما قال محمد ان ادركه معه اكثر الركعة الثانية في جمعة بالجمعة
وان ادرك قبلها في غيرها الظاهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لقوات بعض الشرابط
في حقه فيصلي اربعاً اربعاً بالظهور ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اربعاً بالجمعة ونحوها
في الاخرين لا محال النقية ولها انه مدرك بالجمعة في هذه الحالة حتى ينشطر ثنية الجمعة و
هي ركعتان لا وجه لما ذكره لانها مختلفان لا يثنى احد على الآخر فاذا اخرج الامام
يوم الجمعة ترك الناس القدوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال سفيان هذا عند أبي حنيفة وهو قال
لا بأس بالكلام اذا اخرج الامام قبل ان يخطب واذا انزل قبل ان يكبر لان الكراية لا تخلل
بغير الاسماع ولا اسمع بها بخلاف الصلوة لانهما قد تمت واذا في حنيفة لقوله يوم
خرج الامام فاصوة ولا كلام من غير فصل لان الكلام قد يتدبّر طبعاً فاشبهه الصلوة واذا انزل
المؤذن الاذان الاول ترك الناس السج والوقوف الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
وذروا البيع واذا اصعد الامام المنبر جلس واذا المؤذنون بن بدى المنبر جازى التواضع
ولم يكن على احد رسول الله ولا هذا الاذان وللهذا قيل هو المعبر في وجوب السج وحزب السج
والاقيع ان المعبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاحكام به **باب العبد**
قال يجب صلاة العبد على كل من يجب عليه صلاة الجمعة وفي الجماع الصغير عدان اذا اجتمعوا
في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما حال سوء وهذا تنصيص
على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن أبي حنيفة ومعه وجه الاول موافقة النبي يوم
عليها وجه الثاني قوله في حديثه الا عني عقب سواد هل على جبر من قال لا الا ان يكون
والاول اضحى وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويشتبه في يوم الفطر ان يطعم قبل الخروج الى
المصلي ويغسل ويغتسل في كل يوم كان يطعم يوم الفطر قبل ان يخرج
المصلي وكان يغسل العبد من ولادة يوم اجماع فيسن فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة
ويجوز حسن تباينه لانه سنة لوجبه فكما وصوف يلبيها في الاعباد ولو دعى صدقة
الفطر اعان الفقير لينفق فيه للصلاة وينوجه الى المصلي ولا يكبر عند أبي حنيفة يوم
سنة وعند ما يكبر عابراً لا يصح ذلك في السنة الا في الفضا والشرع ورد هذا

واذا اجتمع جلوة العبد وصحوة الجماعة في اولها
صلى العبد ثم يفرغ لغيره ثم يخطب كذا في رواية

الاصح لانه يوم كبير وهو فطر ولا ينفلح المصلي قبل العبد لانه يوم لم يفعل مع حرمة
الصلوة ثم قبل الكراية في المصلي فاشبهه وقبل فيه وفي غيره عامته لانه لم يفعلوا او اختلفت
الصلوة بارتفاع الشمس حل فشا الى الزوال اذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي
وم كان بعد العبد الشمس قد رجع او رجع ولما شهدوا بالامان بعد الزوال امر
بالخروج من الغد ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى بالافتاح وفي الثانية
بعدها **باب صلاة العبد** وسورة ويكبر كبيراً ركع بها وهذا قول ابن مسعود وهو مذهبها
وقال **باب صلاة العبد** في الاولى بالافتاح وخمس بعده وفي الثانية يكبر خمساً ثم يقول في رواية
يكبر اربعاً وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة العبد في الاولى
الاول لان التكبير وضع خلاف المصلي فكان الاخذ بالاولى ثم التكبير من اعلام الدين
حتى يكبر بها فكان الاصل فيه الجمع وفي الركعة الاولى يجب لها خمسين الف صلاة
حيث الفريضة والسنة وفي الثانية ثم يوجد التكبير الركوع فوجب الفهم بها والثناء في يوم
فقد يقول ابن عباس رضي الله عنهما في كل يوم على الزوايد فصار التكبيرات هذه خمساً
وسنة عشر وبمرفع يد يثنى تكبيرات العبد من يديه ما سوى تكبير في الركوع لقوله يوم
الاصح في سبغ موطن ذكر من جهتها تكبيرات الاعباد عن علي بن يوسف انه لا يرفع يديه
عليه ما روينا ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك في النفل المستفيض بقول الناس فيها
سنة الفطر وحكامها منها شرعت لاجل ومن فاته صلاة العبد مع الامام لم يقضها لان
الصلوة بهذه الصفة لم تعرف به الا بشرائط اتم بالمنفرد فان عم الامان وشهدوا عند
الامام بالامان بعد الزوال صلى العبد من الغد لان هذا ما خبر به زود وفيه الحديث
قال حدثت عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصلي العبد في يوم الجمعة
كأجمعة الا انما تركناه احدثت وفرد بالناظر في اليوم الثاني عند العذر ويستحب في
يوم الاثني ان يخطب لما ذكرناه وبوخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة لما روى في
كأن يطعم في يوم الفطر حتى يرجع فباكل من اخيخته وينوجه الى المصلي وهو يكبر لانه يوم
في الطريق والاصح في كل فطر كذا نفل ويخطب بعد الخطبتين لانه يوم كذا
ويعلم الناس في حجة وتكبير الشريفة لانه يوم في خطبة ما شرعه
ان عذر يمنح من الصلوة في يوم الاثني صلاة العبد ولا يصلي
ان الصلوة موقفة بوقت الاثني فيقضى في يوم الاثني في الاخير فيعذر عن
الغنى والتعريف الذي في يوم الاثني في يوم الاثني في يوم الاثني

وركت بين تكبيرين مقدار ثلث تسبيحات
رواه ابو حنيفة

بعض المواضع تشيها بالواقفين يرفقون الوضوء بغيره كما كان في الجاهلية
وذلك ما كان من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم **باب في كيفية صلاة العبد**
المؤمن يوم عرفته ويحكم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة وهو لا يحكم عقيب العصر
من آخر أيام التشريق والمسنون مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فاختارنا بقول علي بن ربيعة
يقول علي بن ربيعة أخذ بالأكثر وهو الاحتياط في العبادات وأخذ أبو حنيفة بقول ابن جبريل وأخذنا
بأكثر لأن الجهر بالكبير بدعة والتكبير ان يقول مرة واحدة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد هذا هو المأثور عن فضيل بن عياض وهو عقيب الصلوات المفردة على المقيمين في
الأمصار في الجماعات المسجدة عند أبي حنيفة وليس على الجماعات الشاذة أن يكون من رجل قال
هو على كل من يعلى المكتوبة لا تمنع المكتوبة وله ما روينا من قبلنا في التكبير كذا نقل
عن فضيل بن أحمد ولأن الجهر بالكبير خلاف السنة والشرع ورد عنه استخفاف هذه الشرايط لأنه
يجب على الشاذة أن يقتدى بالرجال على المسأرين عندنا منهم بالمقيم بطريق البقية قال يعقوب
سقطت بهم المغرب في يوم عرفته فسوت أن أكثر تكبيرة أبو حنيفة معه ولأن الإمام وإن ترك التكبير
لا بد منه المقتدى وهذا لأنه لا بد من في حرمة الصلوة فلم يكن الإمام فيه خطأ وإنما هو سخط
باب في كيفية صلاة العبد إذا كانت الشمس على الإمام بالناس ركعتين كبسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ركعة ركعتين واحدة في الشافعي وكوعان له رواية عابثة عنه ولما رواه ابن عمر أنه سمع
أنتف على الرجال فربهم فكان الترجيح لرواية ويطول القراءة فيها ويحكم عند أبي حنيفة وقال الجوهري
عند محمد مثل قول أبي حنيفة هو أن الطويل في القراءة بيان أن الفضل ويجوز أن ينشأ لأن المسنون
استنبأها الوقت بالصلاة والدعاء فأخفف أحداهما طول الآخر وأما الاختلاف في الجهر فلما رواه
عابثة عنه أنه سمع جبريل يقول لأبي حنيفة رواية ابن عباس سمعته في الترجيح فذكر قبل كيف وانها من
النسابة وهي غريبة ويروى بعد الحسن بن علي التميمي قوله يوم فيه ذكر الله واستغفروه ولقولنا
أورأيتهم من هذا الأثر غريبا فافهموا الله تعالى بالدعاء والسنة في الصلاة تأخير ما عدا الصلوة
ويصلي بهم الإمام الذي يعلى الجمعة فإن لم يحضر صلى الناس فإدعى آخر من القنينة والصلوة
كل واحد بنفسه لقوله يوم أورأيتهم شيئا من هذه الأوهال فافهموا إلى الصلوة وليس كذلك
الجمعة لا تملك قبل **باب في كيفية صلاة العبد** قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة سنة
في الجمعة فإن صلى الناس أجازوا الاستسقاء والدعاء والاستغفار لقوله تعالى استغفروا
ربكم إنكم كان غفارا الآية وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى ولم يرد صلاة الصلوة
الإمام بالناس ركعتين لما روى أنه يوم صلى في ركعتين صلاة العبد رواه ابن عباس

عيسى بن خلفه فلهذا **باب في كيفية صلاة العبد** في الأخرى فلم يكن سنة وذكر في الأصل قول محمد بن وهب في الجاهلية
أعيا رابطة العبد لم يطلب لما روى أنه يوم خطب ثم هي خطبة العبد عند محمد بن وهب
خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة لا تمنع الخطبة ولا الجماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء
لما روى أنه يوم استقبل القبلة وحول دأبه ويحكم بالجماعة ولما رواه قال يروى هذا قول محمد بن
أحمد أبي حنيفة يوم في عقيب رواية لأنه دعا فبعثه بشار الأديبية وما رواه كان يقول
ولا يقبل الغنم أن يذبحهم لأنه لم يفعل أنه يوم بدكت لا يحضر أهل المدينة في الاستسقاء لأنه
لا تستل الرحمة وإنما تنزل عليهم الغنة والله أعلم **باب في كيفية صلاة العبد** أو أخذ
الخوف جعل الإمام الناس ركعتين الطائفة إلى وجه العدو وطائفة حنيفة فصلى بهذه الطائفة
ركعة وسجدتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضى بهذه الطائفة إلى وجه العدو
وجاءت تلك الطائفة فصلى بهم الإمام ركعة وسجدتين ونسبوا أو سلموا أو سلموا أو سلموا
إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين جذا نأبغيره لأنه لا يتم
الحقون والحق لا يغيرا ونسبوا أو سلموا أو سلموا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى
وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنه من مسبقون ونسبوا أو سلموا أو سلموا أو سلموا أو سلموا
ابن مسعود رضي الله عنه صلى صلاة الخوف على الصفة التي فيها والبولوسف أن الكرك
شرعنا في زماننا فوجب عليه ما رواه ابن كان الإمام مقيما صلى بالطائفة الأولى
ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين لما روى أنه يوم صلى الظهر بطائفتين ركعتين ركعتين
ويصلي بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب وبالنسبة ركعة واحدة لأن تنصف الركعة
الواحدة غير ممكن فجعلها في الأولى أولى يكمل السبق ولا يكملون في حال الصلوة فان فعلوا
ذلك بطلت صلواتهم لأنه من شغل عن أربع صلوات يوم الأثر أب ولو جازوا أو لم يفتل
لما كبروا وإن أشد الخوف صلوا ركعة ما قرأ في يومون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا
أول البعد رواه علي بن النعمان في القليلة لقوله تعالى فان خففتم رجالا وسقطوا منكم فافهموا
وعن محمد أنهم يصيئون بكافة وليس يصح أن تعدلوا في المكان **باب في كيفية صلاة العبد**
وأما الخطر الرجل أو الجماعة على شدة الأيمن أعيا رابحال الوضع في القبر لأنه أشرف عليه
المخاض في بادئ الأمر يسر والاولى السنة ولحق الشبهة لقوله يوم لقنوا موتا
في صلاة إن الله الله والمراد الذي قرب من الموت فاذا مات شدة الجأه وتخشع جبا
جميع النوارث ثم فيه تحسية فيسحق **فصل في كيفية صلاة العبد** أو أرادوا غسله وصنعوا
سرية لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقه فافهموا لو أجب السر ويكتفى بسيرة العبد

هو الصلح بينه وبينه او تزوجا بغيره بغيره من غير صفة من حشاق لان الوضوء
سنة الا فتال غير ان اخرج الماء منه فغيره كان ثم يقبضون الماء ويحسبوا رجايا للوضوء
ويخرجون به من غير ما فيه من عظم الميت وانما يقولون ان الله تعالى ونزجبت الزور ويصلي
الماء بالسر او بطر من مبالغة في التطيب فان لم يكن فالأمر بالقرح فطهورا قبل المضمود
ويقبل رأسه ويطهه بالطين يكون التطيب له ثم يفتح على شقه الا يبرق فصل بالماء - بعد حتى
يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخنث منه ثم يفتح على شقه الا يبرق فصل حتى ان الماء قد
وصل الى ما يلي الخنث منه لان السنة هو البدء باليمين ثم يمسح بيمينه على شقه
رفقا ثم يمسح بيمينه على شقه فان خرج منه شيء عليه ولا بعد غسل ولا وضوء لان الغسل
مرفقا بالنعق وقد حصل مرة ثم يفتح يديه كمالا مثل كفاه ويجعل يمينه في الخنث في كل
يمنى وعلى رأسه ويطهه والكافور على مساجده لان التطيب سنة والمساجد اول زيادة الكثرة
ولا يفتح شق الخنث ولا يفتح ولا يفتح الكف ولا يفتح لغيره عابثة بوضوء علام تنصون بيمينكم ولا
بهذه الاشياء للترتبة وقد استغنى الميت عنها في الحي كان تطيبا لاجتماع الوضوء بيمينه وصار
كالحنان **فصل في الكفين** السنة ان يمسح الرجل في ففته اثوابه وازارته وقبض على يديه
لا يروى انه قد كفن في ثلثة اثواب بغير سجود له ولا ثلثة كثر ما يقبضه عادة في حيوته فكذلك بعد
ماتة فان قصصه على كوفه من ثلثة اثواب اذا رآه فله فله وهذا كفن الكفاة لقول عليه السلام
لو لي جذبان وكفنوني فيهما ولا ثلثة اولى لباس الا اذا من القرن الى القدم والعاقد كذا
والقبض من اصل العنق الى القدم فان اراد ان يمسح بيمينه لا يبرق فالفقه عليه
ثم لا يمسح في حاله الحيوة وكيفية وبسطه ان يبسط اللعافه اول ثم يبسط عليه الا زارته بقبض
الميت ويوضع على الارض ثم يمسح باليسار ثم من قبل اليمين ثم اللعافه كذا
وان خافوا ان يفسد الكفن عنه عقده بخرقة مبانة عن الكشف فيمنع المرأة في خمسة اثواب
فرع وازارته وخماره والعاقد بخرقة تربط فوق راسه بغير خديت اتم عطية ان النبي وم على
التواني عمن اربعة خمسة اثواب ولا ثلثة يخرج فيها حاله الحيوة فكذلك بعد المات هذا بيان
للعن السنة وان قصصه على ثلثة اثواب جاز وبي ثواب حمار بوقبض الكفاة ويكره اقل
من ذلك في الرجل بخرقة الا قصصه على ثوب واحد الا في حاله الضرر لان ثوبين من غير ضرر
مستحب كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة ونكيس المرأة الدرع او ثلث يجعل ثوبا
صغيرين صدره في الدرع ثم يفتح في ذلك ثلث العفاة ويحرق الكافور قبل ان يبرق
وقد اوردت في غير هذا كتابا في ثلثة وازارته والقبض فافهموا عنه صلى الله عليه وسلم

الانما في بيته فله **فصل في السجدة** واول الناس بالسجدة على البيت السلطان لان
حضره لان في السجدة عليه اربعة اركان وان لم يحضره فاعلى لانه صاحب ولا يذبح فان لم يحضره فغيب
تقدم امام الحي لانه رتبته في حال حيوته ثم الولي والا وليا على الترتيب المذكور في السجدة فان صلى
غير الولي والسلطان عاد الولي يعني ان شاء الله ذكرنا ان الحي للاوليا وان صلى الولي لم يكره لاحد
ان يصلي بعده لان الغرض بناه بالاولي والثلث بينهما غير مشروع ولهذا رتبنا الناس تركوا
من آخرهم بالسجدة على النبي وم وهو اليوم كما وضع فان دفن الميت ولم يصل عليه صلى على قبره
وم صلى على قبره من انصاره ويصلي عليه قبل ان يفتح والمعتبر في معرفة ذلك الكبر الذي هو
الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان والسجدة ان يكون تكبيرة بحمد الله تعالى عقيبها ثم يكبر تكبيرة
ويصلي على النبي وم ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها نفسه والميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه وم كبر
اربعين في آخر صلوة صلاته فصحف فليعلموا ان كبر الامام خمس ايام بابعة الموتم خلافا لرواية لا يفتح
بما رويها وينظر تسليم الامام في رواية وهو الخنث والابان بالدعوات استغفار للميت والبدابة
بالثلاث ثم بالسجدة ثم بالدعاء لانه سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي لكن يقول اللهم اجعل من ذنوبه
واجعل من اجزائه خيرا واجعل له شافعا مشفعا ولو كبر الامام كبره او كبره بين لا يكبر الا في حيا
اخرى بعد حضوره عند الحي حيا وعندهما وقال ابو يوسف كبره بين كبره لان الاول لا يفتح
والمسبوق في بيدهما ان كل تكبيرة فائدة مقام ركعة والمسبوق لا يبتدئ بها فانه وهو مسبوق
لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينظر اليه لانه لا تعلق لانه بمنزلة المدرك يقوم الذي يصلي
على الرجل والمرأة بجذاه الصدر لانه موضع القلب فيه نور الابان فيكون القيام عنده اشارة الشفاعة
لا يمانه ومن ابى حيفه انه يقوم من الرجل بجذاه راسه من المرأة بجذاه وسطها لان راسه فصل
كذلك وقال هو سنة فلذلك اوردنا ان جازها لم يكن منعوشة فحال فيها وبينهم فان يقولوا على
جنازة ركبنا اجزاءهم في القياس لانه عاد ولم يكبرهم في الاحتسان لانه صلوة من وجه لوجود الترخيم
فما يجوز تركه من غير عذر احبنا ولا بأس بالذان في صلوة الجنازة لان التقدم حتى الولي فيمكنه الطاهر
بتقدم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالذان في الامام من العلم بعضهم بعضا ليعتصروا
ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة لقوله وم صلى على جنازة في المسجد فلا اجزله ولا تبتدئ الا بالقبض
ولا تبتدئ بقبض الميت وفيها اذا كان الميت خارج المسجد اختلف في المخرج ومن استقبل بعد ذلك
سجدة وغسل وصلى عليه لقوله وم اذا استقبل المولود وصلى عليه او استقبل لم يصل عليه ولا يصلي
ولا تبتدئ في حقه سنة الموتى وان لم يصلي عليه في كربة كرامه لبي آوم ولم يصل عليه
لا يذبح ولا يمسح في غير هذا من الرواية لانه من وهو الخنث روادا بسي متى مع احدا

والله اعلم بالصواب

عليه
والقياس ان لا يثبت وهو قول زمره لعدم
النية وحده لا يستلزم ان الواجب جزء النقص
فان انما يتم في زيادة ربع البعشر وثمان
عشرين مثقالا نصف مثقال اي غير
منه ونقصه هو والكرن هو التعليل
علي وجه التين وفيه وجه مول اداء
الواجب قطعا لانه لا ادراك لكل
فقد اذيل الجزء والنية بشرط التين
والواجب قد تباين باخراج الكرو وقد
تصدق بالصدق سقطت
الصدق عند ذلك فالاي برسف اء

وإذا صدقة فإذا بلغت خمس سائمة وحال عليها المحول ففيها شاة إلى نزع فإذا كانت
عشر ففيها شاة إلى أربع عشرة فإذا كانت خمس عشرة ففيها شاة إلى سبع
عشر فإذا كانت عشرين ففيها أربع شاة إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمس وعشرين
ففيها بنت محاض وهي التي طعت في الثانية إلى خمس وعشرين فإذا كانت ستين
وعشرين ففيها بنت لبون هي التي طعت في الثالثة إلى خمس وأربعين فإذا كانت ثمانين
وأربعين ففيها حقة وهي التي طعت في الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين
ففيها جذعة وهي التي طعت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ثمانين وسبعين
ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقة إلى مائة وعشرين
بهذا اشهرت كتب الصدقات من رسول الله ثم إذا زادت على مائة وعشرين شاة
الزينة في خمس شاة مع الحقة وفي العشر شاة إلى خمس عشرة شاة شاة في العشر
أربع شاة وفي خمس وعشرين بنت محاض مائة وتسعين يكون فيها بنت حافق ثم ثمانين
الزينة يكون في خمس شاة وفي العشر شاة إلى خمس عشرة شاة وفي العشر
شاة وفي خمس وعشرين بنت محاض وفي ست وعشرين بنت لبون فإذا بلغت مائة وستين
وسبعين ففيها أربع حقات إلى مائة تسعين ثم ثمانين الزينة أجمعت في خمس
التي بعد المائة والحسين وهذا عندنا وقال الشافعي إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها
ثلاث بنت لبون فإذا صارت مائة وعشرين ففيها حقة وبنت لبون ثم يارحم الله الأبيات
والحسينات فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روى أنه لم يكتب
إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون من غير
شرط عود ما ونيما ولا أنه لم يكتب في آخر ذلك في كتاب عمر بن حزم فما كان أقل من ذلك
ففي كل خمس ذواتة فيعمل بالزيادة والنجدة والعرب سواء لأن مطلق الاسم فيها ولها
مسألة في البقر ليس أقل من اثنين من البقر صدقة فإن كانت ثلثين سائمة
وحال عليها المحول ففيها سبع أو تبعة وهي التي طعت في الثانية وفي أربعين مائة أو مائة
هي التي طعت في الثالثة بهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا زادت على أربعين
بالزيادة بعد ذلك ستمائة عند أبي حنيفة ففي الواحدة الزيادة أربع عشرة مائة وفي الثانية
عشر مائة وهذا رواية الأصل لأن العترة بنت نضاج بن فليس ولا نضاج
وروى الحسن أنه لا يجب في ستمائة حتى يبلغ خمسين ثم فيها مائة وأربع مائة
وإذا كانت مائة سائمة النصاب أن يكون بين مائة مائة وفي كل عقد واجب قال

وإذا أبو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستمائة وهو رواية عن أبي حنيفة لقوله وماله
منه لا يأخذ من ذلك البقر شاة وقدره بما بين أربعين إلى ستمائة قلنا قد قيل إن المراد
منها الصغار ثم في السنين ببيعان أو ببعان وفي سبعين مائة وفي ثمانين مائة
وفي سبعين مائة أو تبعة وفي مائة ببعان مائة وعلى هذا يتغير القرض في كل عشر من سبع
إلى مائة ومن مائة إلى مائة في كل ثلثين من البقر سبع أو تبعة وفي كل أربعين
من مائة مائة ويجوز مبسوط البقر شاة ولها أو هو نوع منه إلا أن أوامر أن لا يسبق إليه
في دياره لقوله فذلك لا يجزئ به في مائة لا يملك لم يفر **فصل في الغنم** في الغنم
ليس أقل من أربعين من الغنم صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال عليها المحول
ففيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاة إلى مائة وتسعين فإذا زادت
واحدة ففيها ثلث شاة فإذا بلغت أربعين ففيها أربع شاة ثم في كل مائة شاة هكذا
البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه لعقد الاجتماع والضمان والمقر
سواء لأن لفظة الغنم شاملة لكل النعم وروى أبو حنيفة في ركنها ولا يؤخذ بخلاف
من القائلين التي ما تمت له سنة ويجزئ ما إلى عليه أكثر السنة ومن يله حنيفة وهو هو قولنا
أنه يؤخذ لقوله وماله لا يأخذ من ذلك البقر شاة ولا تبعة فذلك الزكاة وجه ظاهر
الرواية حديث علي رضي الله عنه وهو قولنا لا يؤخذ في الزكاة إلا التي تصاعدا ولأن الواجب
هو الوسط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من الماعز وجواز الضحية به عرف
نصا والمروى بجمادى المجذعة من الأبل ولا يؤخذ في زكاة الغنم المذكور والأمانت لأن اسم
الذاة ينقطعها وقال عمر في كل أربعين شاة **فصل في الجبل** وإذا كانت
الجبل سائمة ذكورا وإنا نأخذ فيها بالحيار أن شاة أعطى عن كل فرس دينار وإن شاة
نوقها وأعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة وهو قول زفر وقال
لا زكاة في الجبل لقوله لم يسلم على المسم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله وم في كل
فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وناويل ما رواه فرس العازي هو المنقول عن زفر
ابن ثابت والتخبر بين الديار والمنقوم ما نورد عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكوره ما منفر
زكاة لأنها لا تناسل وكذا في الأمانت المنفردة في رواية عن الجوزب فيها لا تناسل
بالقول المستعار بخلاف الذكور وعنه أنه يجب في الذكور المنفردة البقر ولا شيء في السنين
لقوله لم ينزل علي فيها شيء والمعادير مائة من النخلة لأن الزكاة
ح تتعلق بالمال كالأموال التجارية **مسألة** وليس في الفصل في البقر

والمجان صدقة عند أبي حنيفة لو أن الكون معها كرو هذا آخر قول وهو قول محمد
وكان يقول أن لا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر وملك فيهما ثم رجع وقال فيها
واحدة منها وهو قول أبي يوسف والثاني في وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب
ينظم الصفات والكبار ووجه الثاني في تحقيق النظر من المجانين كما يجب في المأزول واحد
منها ووجه قوله الآخر أن المعاد لا يدرى فيها القياس وإذا امتنع الجواب ما ورد في الشرح
اشتمع أصلا وإذا كان فيها واحدة من المسان جعل الكل يتعالم في انقطاعها نصا
دون نافية الزكاة حتى لو ملك المسان بعد حوله أن يحول سقط الزكاة عن الكل عند
أبي حنيفة ومحمد نعمهما الله لأن الوجوب يتعلق بالمسك وقد فات ثم عند أبي يوسف
لا يجب فيها دون الأربعين من المحل وفيها دون الثنتين من المهاجرين ولا يجب
في خمس وعشرين من الفضل واحد ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت مائة
شيئ الوجب ثم لا يجب حتى يبلغ مبلغا لو كانت مائة ثم لا يجب الواجب لا يجب
فيها دون خمس وعشرين في رواية واحدة لا يجب في خمس فصيل وفي الغنم خمس
فصيل على هذا الاعتبار وعنه أنه ينظر في قيمة خمس فصيل في خمس والى قيمة مائة
وسط فجب قلها وفي الغنم في قيمة ثمانين والى قيمة خمس فصيل على هذا الاعتبار
ومن وجب عليه من فلم يوجد أخذ المصدق أهل منها ورد الفضل وأخذ منها
وأخذ الفضل وهذا يعني على أن أخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما ذكر
أن شاء الله تعالى إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ وبطلان بعض الواجب
أو بقيمة لا شرا وفي الوجه الثاني يجزئ لأنه لا يبيع فيه بل هو إعطاء بالقيمة ويجوز دفع
القيمة في الزكاة عندنا وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والنذر وقال الثاني
نعم لا يجوز أن يباع بالمتنوس كما في الرضا والضحايا ولنا أن الأمر بالأداء إلى الفقير البائس
لأنه لا يوزن المعوود إليه فيكون البطلان في الصدقة وصار كالجزية بخلاف الرضا لأن
المعقوبة فيها إراقة الدم وهي لا تعقل ووجه القرينة في المنار في صدقة الخراج وهو
يقول وليس في العوامل والحواصل والعنونة صدقة حتى قال مالك رحمه الله لا يوزن
أن قوله لم يمس في العوامل والحواصل في البقرة المتبررة صدقة ولأن السبب هو
المسألة في دليله الأساسية أو الأعداء والنجارة ولم يوجد ولأن في الصدقة حرمة
المؤنة فيعدم النماء معنى ثم ~~منه~~ التي تكفي بالزعي في أكثر المحل أو علقها
منه كمال أو أكثر كانت مخلوقة لأن العليل يبيع لكثرة ولا يأخذ المصدق في جبار

في المال ولله ردائه وأخذ الوسط لعله عم لا يأخذ ومن جزأت موال الناس أي كزبي
وأخذ من جواشي أموالهم أي وسطها ولأن فيه نظر من المجانين ومن كان له نصيب
فاستفاد في أن المحل من جنس قيمة إليه وزكاه به وقال الثاني في ما يضمن لأنه أصل
في حق الملك فكذلك في وظيفة بخلاف الأول والأول لا يباح لأنها تابعة في الملك حتى ملك
بملك الأصل ولنا أن المجانسة هي العنة في الأول والأول لا يباح لأن عندنا ينقسم التميز
فيعتبر غير المحل لكل مستفاد وما شرط المحل لا ينقسم الزكاة عند أبي حنيفة وبلية
يوسف في النصاب دون العفو وقال محمد وزفر نعمهما الله فيها حتى لو ملك العفو
وبقي النصاب بقي كل الواجب عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعمهما وقال محمد وزفر نعمهما
نسقط بقدره محمد وزفر نعمهما أن الزكاة وجبت شكر النعمة المالك الكل نعمة ولما قوله
عم في خمس من الأبل ستة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرة وهكذا قال في كل
نصاب بقي الوجوب عن العفو ولأن العفو ينصب للنصاب فيصرف المالك أو لا
إلى البيع كالتبرع في مال المصارفة لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله يصرف المالك بعد العفو إلى البيع
الآخر ثم إلى الذي يبيع إلى أن ينتهي لأن الأصل هو النصاب الأول ما زاد عليه ما يبيع
وعنه أبي يوسف يصرف إلى العفو لأنه لا ثم إلى النصاب شيئا إذا أخذ الخراج الخراج
وصدقة السوايم لا يفتي عليهم لأن الأمر لم يحكم وإيجابة ما طار به وأفتوا بأن يعيدوا ما
دون الخراج لأنهم مصارف الخراج لكونهم معاملة الزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها
إلهم وقيل إذا تولى بالرفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا بالرفع إلى كل جازيهم عليهم من
النفقات فقروا والأول أحوط وليس على البقي من بني تغلب في سائمة شيء وعلى المرأة
على الرجل منهم لأن الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من سائمة
المسلمين دون صباغهم وإن ملك المال بعد وجوب الزكاة سقطت قال أن في
بعض إذا ملك بعد التمكن من الأداء لأن الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولأنه
منع بعد الطلب فصار كالاستملاك لأن الواجب جزء من النصاب حقيقة
للتبعية فيسقط بملكه كدفع العبد الجاني بالدية سقط بملكه قبل الدفع والمسخ
فغيره بغيره المالك لم يحقق منه الطلب وبعد طلب الساعي قبل بعض وقبل لا يضمن
لأن عدم التقويت وفي الاستملاك بعد التعتي وفي ملك البعض سقط بغيره
أعيا رالكه بالكل وان قدم الزكاة على الخراج سقطت للنصاب جائدة لأنه أدى
بعد سبب الوجوب فيجزئ إذا أقر الخراج وفيه خلاف مالك ويجوز التبع

لا كثر من سنة لوجوه السبب يجوز السبب اذا كان في ملكه نصاب واحد فلا فرق لان
 النصاب الاول هو الاصل في السبب والزيادة عليه نافع **باب الزكاة في المال**
 في الفضة ليس فيها دون مائتي درهم صدقة لقوله وم ليس فيها دون خمس اواني صدقة والا
 اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها كحول فبها خمسة دراهم لانه لم يكتب على معا
 رضة ان خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال
 ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا
 عندنا في حنيفة وهو وقال ما زاد على المائتين فزكوة بحسب به وهو قول الشافعي لقوله وم في حديث
 علي و ما زاد على المائتين فحسب به ولان الزكوة وجبت شكر النعمة المال واشترط النصاب في
 الاصل لا يفتقر الفاء وبعد النصاب في السوايم كخزائن الشفيع ولا في حنيفة قوله وم في حديث
 معاوية لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو بن حزم ليس فيها دون الاربعين صدقة
 ولان الحجج مدفوع وفي الجواب الكسور ذلك لم يقدّر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة
 وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر بن عبد العزيز واستقر
 الام عليه واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الفضة
 فهو في حكم الفضة والعرض يعتبر ان يبلغ قيمة نصاب لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تليق
 الا به وتخلو عن الكثير فجعلت الغلبة فاصلة وهو ان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة وسنذكره في
 الصرف ان شاء الله تعالى الا ان في غالب الفضة لا بد من ثمة التجارة كما في سائر العروض ان اذا كان
 خالص منها فضة تبلغ نصابا لا لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا ثمة التجارة **فصل**
في نصاب ليس فيها دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا فما
عليه كحول فبها نصف مثقال الماروبيا والمثقال يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو الموقوف
ثم في كل اربعة مثاقيل فيرطان لان الواجب ربع العشر وذلك فيها فذلك اقل مثقال عشرة
غيره اولا وليس فيها دون اربعة مثاقيل صدقة عندنا في حنيفة وهو وعندنا يجب بحسب ذلك
وهي سنة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا اربعين
درهما وفي بحر الذهب والفضة وحليهما واوانيها الزكوة وقال ان في نصاب الزكوة في
النساء وحاتم الفضة للمجال لانه مبتذل في مباح فبها ثمانية دراهم ولان السبب في
النساء ليس النماء موجود وهو الاعداد والتجارة خلفه والليل هو للعبرة بخلاف ان في نصاب
في العروض الزكوة واجبة في الزكوة كانه ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من
الزكاة في الزكوة لوقوله وم فيها بقية بقية من كل مائتي درهم خمسة دراهم لانه عند

معد لا يستغنى باعداد العبد فاشبه المنة باعداد الشرح وبشرط ثمة التجارة لا يثبت الا اعداد
 ثم قال بقومها بما هو اوسع للفقراء والمساكين احتياط لحق الفقراء قال الله وهذا رايه عن علي
 حنيفة وفي الاصل خبره لان الثمنين في نقد بغير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير النافع ان اخذها
 بما يبلغ نصابا ومن ابي يوسف انه بقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لا يبلغ
 في معرفة المائتين وان اشترى بغير النقود وقومها بالنقد الغالب ومن محمد بن سنان بقومها بالنقد
 الغالب على كل حال كان في المصنوع والمستهلك واذا كان النصاب كاملا في طرفي كحول
 فبها ثمة فيها من ذلك لا يسطر الزكوة لانه يثنى على الكمال في ثمانية اثمانا بدينه في اثنائه
 لانه ثمة وحقق الثمن في ثمة به للموجب ولا كذلك فيها من ذلك لانه حالة البقاء وتتم
 ثمة العروض على الذهب والفضة لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جرد
 الا اعداد وليتم الذهب الى الفضة لثمة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار سبب
 ثم بضم بالقيمة عندنا في حنيفة وهو وعندنا بها بالجزء وهو رواية عنه حتى ان من كان له ثمة
 درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته ثمة درهم فعليه الزكوة عندنا خلافا لما هو عليه لان
 ان المعبر فيها القدر دون القيمة حتى لا يجب الزكوة في مصوغ وزنه اقل من مائتين و
 قيمته فوقها يقول ان الثمن لثمة وهي تخفى باعتبار القيمة دون الصورة بغير
 بها **باب فيمن يترك على العاشر قال اذا امر على العاشر مال فقال اصبته من**
اشدراو على دين وحلف صدق والعاشر من نصبه الامام على الطريق لياخذ الصدقات
من التجارة فمن انكر منهم مام كحول او الفضة من الدين كان منكرا للوجوب والقول
قول المنكر مع البين وكذا اذا قال اصبته الى عاشر خروجه او اذ كان في تلك السنة
عاشر آخر لانه ادعى وضع الامانة موضعها بخلاف ما اذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة لانه
طرد كذا به يفتين وكذا اذا قال اصبته الى الفضة في المصطلح ان الاداء كان مقبولا
البه فيه ولا به الاخذ بالمرور لدخوله تحت الجاهزة وكذا الجواب في صدقة السوايم في ثمة
فصول في الفصل الرابع وهو اذا قال اصبته بنفسه الفقراء لا يصدق وان حلف وقال
ان فني يصدق لانه اوصل الحق الى المستحق وان حق الاخذ للسلطان فلا يملك
بخلاف اموال الباطل ثم قبل الزكوة هو الاول والثاني ساسة وقبل هو الثاني والثاني
ينقلب نفاذ هو الصحيح ثم فيها يصدق في السوايم واموال التجارة لم يشترط اخراج الباطل
بما مع الصغير وشروطه في الاول هو رواية المحققين في حنيفة لانه لا ادعى ولا يصدق
دعواه علامة فوجب ابراز ما وجد الاول لا يخط بنبه لخط فلم يعتبر علامته قالوا مائة

سبعة مائة اربعة اجزاء منه لا تسمى الا حرا منه ولا علم به لغا من يفتقن به
وان وجدته في ارض مملوكة فله الحكم عند ابي يوسف لان الاستحقاق تمام الجبارة
وهي منه عند ابي حنيفة ومحمد بنهما هو المخطوط وهو الذي ملكه الامام بهذه البعثة اول
الفتح لانه سبقت به اليه وهي به مخصوص فيملك به ما في ابلطن وان كانت على
الطاهر كن اسطلا وسكنه وفي بطنها ورة ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لانه موقع فيها
المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري وان لم يعرف المخطوط لم يعرف الى اقصى
ما ملك يعرف له في الاسلام على ما قالوا ولو اشتبه القرب بجعل صاحبها في ظاهر
المذهب لانه الاصل وقبل اسلامه في زماننا لتمام العهد ومن دخل دار الحرب
بما كان فوجد في دار بعضهم ركازا رده عليهم كركاز عن العذر لان ما في الدار في بد صاحبها
خصوصا وان وجدته في الصحراء فلوله لانه ليس في به احد على الخصوص فلا بعد عذر
ولا شيء فيه لانه بمنزلة متلفس غير مجاهد وليس في الضرب والنج الذي يوجد في الجبال خمس
لغولهم لا خمس في حجر وفي الذئب الخمس في قول ابي حنيفة اخر اخذ قال ابي يوسف وهو كالحرس
في الملوكة والعنبر عند ابي حنيفة ومحمد بنهما وقال ابو يوسف هو فيها وفي كل حلة يخرج من
الجو الخمس لان عمره اخذ الخمس من العنبر ولها ان قهر البحر لم يرد عليه القدر فلا يكون المثل
من غنيمة وان كان فيها او فضة والمروقي عن عمر بن الخطاب وسره البحر به يقول من وجده
ركازا فلوله الذي وجدته وفيه خمس معناه وجدته في ارض لا ملك لها لانه غنيمة بمنزلة الذي
والفضة **باب ذكر الزروع والثمار** قال ابو حنيفة وفيه في قيل ان حنيفة
الارض وكثيره العشر سوا سفي سبي او سفي السماء والخطيب والقصب والحشيش وقال
لا يجب العشر الا فيها لثمة باقية او اقل من خمسة اوسق والوسق ستون صاعا ببيع النبي
وم ليس في الحفريات عند بها عشر فالخلاف في موضعين في اشتراط النصاب وفي
اشتراط البقاء لها في الاول قوله دم ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة ولا صدقة
في حنيفة وفيه النصاب يفتقن الغني ولا في حنيفة قوله دم ما اخرجته الارض فبها العشر من غير
شئ وتناول بل رايه زكاة النجاة لانهم كانوا يبيعون بالاداساق وفيه الوسق اربعون
درهما ولا معتبر بالمالك فيه فكيف يصفه وهو الغني والارث لا يشترط الجوال لانه لما استنما
و حنيفة ما ولا ما في الثاني قوله دم ليس في الحفريات صدقة والزكاة غير متغيرة
العشر وله ما رويها ومدها نحو من رفته باخذ العاشر وبها حنيفة وفيه ولا ان
في حنيفة سفي لا يفتقن والسبب في الارض سوا منه ولله ان يجب فيها الحراج اما الخطيب

اما الخطيب والقصب وسبين لا يفتقن في الجبال عاوة بل في منها حتى لو اخذ القصب
او مشجرة او منبسا الحشيش يجب فيها العشر والمراد بالمدكور القصب العاوي ان قصب
الشكر وقصب الذريرة ففيها العشر لانه بقصد بهما استعمال الارض بخلاف السعف
والبن لان المقصود الحب والتمر ونهما وما سفي يغرب او البية او سانية ففيه نصف العشر
على القولين لان المؤنة كثر فيه ونقل فيها سفي بها السماء او سبي وان سفي سبيها ودر البية
فالعشر كثر السنة كما ترى في السائمة وقال ابو يوسف فيها لا يوسق كالزعفران والقطر يجب
فيه العشر او اقل من خمسة اوسق من ابي يوسف كالذرة في زماننا لانه لا يمكن
التقدير بالشرعي فيه فاعبرت فيه كما في عروض التجارة وقال محمد بن حنيفة العشر او اقل من خمسة
خمس اعداد ومن على ما يقدر به نوعه فاعبرت في القطر خمسة اجمال كل حمل منها من وسق
الزعفران خمسة امان لان التقدير بالوسق كان باعتبار ان على يقدر به وفي الغسل العشر
او اقل من ارض العشر وقال الثاني لا يجب لانه منوكة من الجبال فاشبهه بالبرسيم ولان
قوله في الغسل العشر لان الغسل يتناول من الانوار والثمار وفيها العشر فكذلك فيها
يتوكل منها بخلاف ودود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها ثم عند ابي حنيفة يجب فيه
العشر قل او كثر لانه لا يعتبر النصاب وعن ابي يوسف انه يعتبر فيه خمسة اوسق كما
اصد وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر فرب لم يثبت في سبابة انهم كانوا يودون سلا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وعنه خمسة امانه وعن محمد بن خمسة اوزان كل فرق سنة وثلثون
رطلا لانه اقصى ما يقدر به وكذا في قصب الشكر وما يوجد في الجبال من العسل او الثمار ففيه
العشر وعن ابي يوسف انه لا يجب لانعدام السبب وهو الارض النامية وجعل الظاهر
ان المقصود حاصل وهو الحراج وكل شئ اخرجته الارض فبها العشر لا يفتقن فيه جبر
العتل ونفقة البقر لان النبي وم حكم بنفاوت الواجب لنفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها
تفعلت لارض عشر عليه العشر مضاعفا عرف ذلك باجماع الصحابة ومن محمد بن
ان فيها اشترط النفلين من المسلم فشر او احد المالكين الوطيفة عنده لا تغفر بتغير المالك
فان اشترط منه فمضى في حالها عندهم لولا ان التضيق عليه في الجملة كما اذا
على العاشر وكذا اذا اشترط منه مسلم او اسم النفلين عند ابي حنيفة سوا كان التضيق عليه
او حاد لان التضيق صار وطيفة لما ينتقل الى المسلم ما فيها كالحراج وقال ابو يوسف
يعود الى عشر واحد والدايع الى التضيق قال في الكتاب وهو قول محمد بن حنيفة
عنه قال حنيفة المشايخ في بيان قوله **باب** ان يبيع الى حنيفة في بقا التضيق الا ان

الآن قوله لا تبا في الاصل في ان الضعيف كما دلت لا يتحقق عنده لعدم تغير الوصف
ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني بر بدينار غير تقبلي وقبضها فعليه الخراج
عند أبي حنيفة لانه الباقى بحال الحال فزاد عند أبي يوسف هو عليه العشر مضاعف وبصرف
مصارف الخراج اعباءا بالغلبة وهذا هو من البند بل عند محمد بن عيسى عشرة على حالها
لانها سارت مؤنة بها فلا تبدل كالخراج ثم في رواية بصرف مصارف الصدقات
وفي رواية مصارف الخراج وان اخذ من مسلم بالشفقة او ردت على البائع لفساد البيع
ففي عشرة كما كانت اما الاول فنحو الصفقة الى الشفعة كما في عشرة ثامن مسلم واما الثاني
فقد انه بالرد والشفقة بحكم الفاء وجعل البيع كان لم يكن ولا في حق المسلم لا يتقطع بهذا الشر
لكنها سارت مؤنة بها فلا تبدل كالمسلم واخذ من مسلم بالشفقة فله العشر مضاعف او اسفاه
بها العشر واداسني بها الخراج فيها الخراج لان المؤنة في مثل هذا وبيع الماء وليس
الجوهر في داره شيء لان لم يرد في جعل الماء كمن غصوا وان جعلها بائنا فعليه الخراج وان
اسفاه بها العشر ليعذر ايجاب العشر في معنى القرية فذهب الخراج وهو عفو به لم يبق بحاله
وعلى قياسه في حقها يجب العشر في الماء العشري الا عند محمد بن عيسى واحد او عند أبي يوسف عشرة
وقدر الوجه ثم الماء العشري ما، السماء، والابار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولا في
احد والماء المحراني لانها راتني شقها الا عاجم وبها سجود وجوزع وجوزع والفوات عشر في
عند محمد بن عيسى لانه لا يجزى احد كالبها وخراجي عند أبي يوسف لانه يتخذ عليها القطار من الضمن
وهذا في عيها وفي ارض الصبي والمرأة الغلبتين ما في ارض الرجل بغير العشر المضاعف
في العشرة والخراج الواحد في الخراج لان الصبي قد جرى على ضعف الصدقة ودون المؤنة
المخفضة ثم على المرأة والصبي اذا كانا من المسلمين العشر فيضعف ذلك اذا كانا من غير المسلمين
في عين القبر والنقطة في ارض العشر شيء لانه ليس من ازال ارض وانما هو عين قوار كعين
الماء وعليه في ارض الخراج قال وهذا اذا كان جريها صالحا للزراعة لان الخراج
يتعلق بالتمكين من الزراعة **باب من يجوز دفع الصدقة اليه ولا يجوز**
اسل فيه قوله تعالى اما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فلهذه ثمانية اقسام وقد سقط
سبعة الموقوفة فلوهم لان الله تعالى اقر الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك العقد الاجماع والفقهاء
له في شيء والمساكين من لا شيء له وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو قد قيل على العكس
والكل وجه ثم هما صنفان او صنف واحد سندره في كتاب الوصايا بان شاء الله تعالى
والعامل يدفع اليه الامام ان عمل بعدد ما عليه ما يسهل واعوانه فيرصد بالفقير

بالفقير خلافا لما في قوله ان استحقاقه بطريق الكفاية وللهذا اخذ وان كان في الآفاق
فيه سبعة الصدقة فلا يأخذ العامل بها شي تنزيها للقرابة الرسول ومن شبهة الوسخ
والغنى لا يوزر به في استحقاق الكرامة فلم يتغير الشبهة في حقه وفي القاب يعان المساكين منها
في ذلك رافهم هو المتقول والقارم من الامه دين ولا يملك نصيبا فاضلا عن يده وقال الشافعي
من يحمل غرامة في اصلاح ذات البين واطفاء النيران بين القبيلتين وفي سبيل الله ينقطع
الغرامة عند أبي يوسف لانه المتقارم عند لا يملك وعند محمد بن عيسى لا ينقطع الحاج لما روى
ان رجلا جعل بغيره في سبيل الله فاحره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولا تصرف
الي غيبة القرية عند لان المصنف هو الفقراء وابن السبيل من كان له مال في فطنة
وهو في مكان لا شيء له فيه قال فلهذه جهات الزكاة فلهذا لك ان يدفع الى كل واحد
منهم وله ان يقتصر على صنف واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثه من كل
صنف لان الاضافة بحرف التام للاستحقاق ولان الاضافة لبيان انهم مصارف
لا لا تبطل الاستحقاق وهذا لما عرف ان الزكاة حتى تندفع وبقية الفقر صاروا مصارف
فلا يبالي باختلاف جهاته والذي في ذمتها اليه مروي عن عمرو بن عباس رضي ولا يجوز ان
يدفع الزكاة الى ذي ذمة لقوله عم لمعاذ رضي خذ ما من اغنيائهم وروا في فقرائهم ويدفع اليه
ما سوى ذلك من الصدقة وقال الشافعي لا يدفع وهو رواية عن أبي يوسف اعباءا
بالزكاة ولا قوله عم نصه فوا على اهل الايمان كلها ولو لاحديث معاذ رضي لفتن
بالجواز في الزكاة ولا يبني بها مسجد ولا يحرق بها ميتة لانعدام التملك هو الركن
ولا يقضي بها دين ميتة لان قضاء دين الغير لا يقضي التملك منه لا يستأنس الميت
ولا يشترى بها ربة فتعق خلافا لما لك في ذمتها اليه في تاويل قوله وفي القاب
ولان الاغنياء في اسقاط الملك وليس بملك لا يدفع الى غني لقوله عم لا يحمل الصدقة لغني
وهو ظاهر في حجة على الشافعي في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رضي على ربه ولا يدفع المكي
زكاة الى ابيه وجده وان عم ولا الى ولده وولده ولده وان سفل لان مضاف الاملاك
بينهم متصلة فلا يتحقق التملك الكمال ولا الى امرته لا تشارك في المنفعة عادة ولا تدفع المرأة
على زوجها عند أبي حنيفة كما ذكرنا وما لا تدفع اليه لقوله عم لك اجر الصدقة واجر
صدقة قاله الامام ابن مسعود وقد سألته عن الصدقة في غني فلهذا هو محمول على النافذة في
مكانته وام ولده ومدرته لفقده التملك او كسبه الا ان كان مستعبدا وله حق في كسبه
فليس التملك ولا الى عبد فاعترف بعضه عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده ولا يدفع اليه

البر لا تخرجه من عند ما ولا الى مملوكك على لان الملك واقع لماله ولا الى ولد غني اذا كان
صغيرا لانه بعد غني بال ابيه بخلاف ما اذا كان كبير افعبر لانه لا يبعد غنا بباربعين
كانت نفقة عليه ويختلف امره الغني لانها اذا كانت فقيرة لا نفقة عليه بباربعين
وبعد النفقة لا نصير موصرا ولا يدفع الى بني ثمن لقوله م يني ثمن ان الله تعالى حرم
عليكم عالة الناس وسأخبركم وعوضكم منها بخمس بخلاف التطوع لان المال من
كامله يندنس باسقاط الفرض اما التطوع فيقتله البير والمال و هم آل علي وآل عباس
وآل جعفر وآل عقیل وآل احماد بن عبد المطلب ومواليهم قاتولا فلانهم نسبون
الى ثمن بن عبد مناف ونسبه القبيلة اليه واما مواليتهم فلاروي ان ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأله اهل الصدقة قال لا انت مولانا بخلاف ما اذا اعتق الزنبي عبد نصرانيا حيث
يخذه منه بجزية وبغير حال العتق لانه القباس والالحاق بالموالي بالنقص وقد خص الصدقة
قال ابو حنيفة ومحمد بنهما اذا وقع الزكاة الى رجل بثلثة فغير ثم بان انه غني او ثمن او كافر
او دفع في ثلثة فبان انه ابوه وابنه فلان عادة عليه وقال ابو يوسف عليه السلام عادة لكونه
خطاه يفتين وامكان الوقوف على هذه الاشياء فصار كالاولى والاتب ولهما
حديثان عن بن زبدي فانه عم قال فيه بزر بلك مانوبت ومانوبت كمانوبت وقد
وقع اليه وكيل ابيه صدقة ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع فينبغي
الاحكام فيها على ما يقع عنده كما اذا اشتبهت عليه القبيلة وعن ابي حنيفة في غير الغني انه لا يخرج
والطه هو الاول وهذا اذا اخرج في دفع وفي الكبر اية انه مصرف اما اذا اشك لم يخرج
ودفع في الكبر اية انه ليس بمصرف لا يخرج انا اذا علم انه فقير هو الصحيح ولو دفع الى شخص
ثم بان انه عبده او مكاتبه لا يخرج لانه لا يملك لغيره اجملة الملك وهو الركن على
ما قرول لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصبا من ابي مال كان لان الغني الشرعي مقدور
به والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة الاصلية وانما التماس شرط الوجوب ويجوز دفعها
الى من يملك اقل من ذلك ان كان محبا مكاتب لانه فقير والفقراء هم المصارف لانه
حقبة الحاجة لا توقف عليها فادبر الحكم على وليها وهو فقد النصاب ويكره ان يدفع
الى واحد ما نفي درهم فصاعدا وان دفع حاز وقال ابو حنيفة لا يخرج لان الغني فاران الاله
فصل الاول في الغني ولان الغني حكم الاداء فينقبه لكنه يكره لغريب الغني منه كمن صلي
ويقر به بخاسنة قال وان غني بماله ما احب الى معناه الا غنا عن السؤال في يومه
ذلك لان الاغنا عن السؤال مطلقا مكره عليه بكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما تعرف

تفرق صدقة كل قوم فيهم لما روي فيهم من معاد ورويه رعايته من الجواز ان ينفقها لان
الى ذابته اولى قوم هم احوج اليها من بعده لما فيه من العلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقل
الى غيرهم اجزاء وان كان مكره لان المعرف مطلق الفقراء بالنقص **باب صدقة الفطر**
الفطر صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان مالا كافيا له النصاب فاضلا عن
عن مسكنه وشيابه وانما دفعه وسلاحه وعبيده اما وجوبها فلقوله عم في خطبته او ما عن
كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من زراعا صاع من تمر او صاعا من شعير او اده بعبدة بن
صغير العبد ومن اوصيه العبد في ذمته ثبت الوجوب لعدم القطع بشرط الحرية بخلاف
المذنب والاسلام ليعق زبده والبسار لقوله عم لا صدقة الا من ظهر غني وهو حجة على ان
هو في قوله يجب على من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقد روي البسار بالنسبة
لنقد الغني في الشرع به فاضلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية و
المسحق بالحاجة الاصلية كالمعذور ولا يشترط فيه النمو ويتعلق بهذا النصاب حرمان
الصدقة وجوب الاضحية والفطرة بخروج ذلك عن نفسه طهرت ابن عمر قال فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والانثى المحدث والمخرج اولاده الصغار لان السبب
راس يكونه ويلي عليه لانها يضاف اليه يقال زكاة الراس هي امانة السببية والاشارة
الى الفطر باعتبار انه وقته ولانها يتعدى بعدد الراس مع الحاد واليوم والاصل في الوجوب
راسه وهو يكونه ويلي عليه بخلاف ما هو في معناه كاولاد الصغار لانه يكونه ويلي عليهم
والمالك لقيام الولاية المؤنة وهذا اذا كانوا المخدمين ولا مال للصغار فان كان لهم
مال يؤدونه من مالهم عند ابي حنيفة والى يوسف لهما خلا فالحمد لان الشرع اجراه مجرى المؤنة
فان شئت النفقة ولا يؤدونه من زوجة لقصور الولاية والمؤنة فانه لا يلى عليها في غير حقوق
النكاح ولا يجوزها في غير الدواب كالمداوات ولا عن اولاده الكبار وان كانوا اسف
عليه لانه اعم الولاية والواو هي منهم او عن زوجة بغير امرهم اجزاء هم اسحق بالقبول
الا ان عادة لا يخرج عن مكانه لعدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لفقره وفي المذنب
وام الولد ولاية المولى اية عليه ما يخرج عنها ولا يخرج عن مالكه للتجارة خلا فالله
يع فان عنده وجوبها على العبد وجوب الزكاة على المولى فاشارة في وعنه وجوبه على
المولى بسببه كزكاة يؤدونه الى الله والعبد بين تركه للفطرة على احد منهما لقصور
الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وكذا بين اثنين عند ابي حنيفة وقال على كل
واحد منهما ما يخصه من الراس وان كانا من بيتا على انه لا يري في سنة الفجر وهما بينهما

تأليفه
في سنة ١٢٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في مدينة القاهرة
في دار الكتب
في عهد
في سنة ١٢٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في مدينة القاهرة
في دار الكتب
في عهد

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, on aged paper. The text is written in dark ink and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content of the adjacent page. The script is dense and flowing, characteristic of historical manuscripts.

[illegible][illegible]

منها المنورين يكون عدلاني الظاهر ولا يعرف
معدته ابن صلاح

فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقبلون
اخبارا الى بكره فبعد اقيم عليه حد القذف كما كان من حد الزنا

سنة اربعه على احوال رمضان لا يفتي عند ذلك بوجوب
 لانه شهاده فخرها العدد وعندنا يفتي لانه خبر في الدنيا وله
 لا يثبت لفظ الشهادة

او اشهدت ان لا اله الا الله فاشهدت ان لا اله الا الله
شهادته وحده فانزلتم فصل اول صاوغ الشهاده
افطر واسم العدد اتفقا واقتضيت شهاده الواحدي الوجه
في بيان رمضان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 على الكذب
 في الدنيا والآخرة
 من كذب على الله
 وعلى رسوله
 فليكن من الكافرين
 ومن كذب على غيره
 فليكن من المذنبين
 ومن كذب على نفسه
 فليكن من السفهاء
 ومن كذب على غيره
 فليكن من المذنبين
 ومن كذب على نفسه
 فليكن من السفهاء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

البرهان على ان المصنف هو المصنف
والصانع هو المصنف
والصانع هو المصنف
والصانع هو المصنف

والمطالع الذي يخرج في يوم الجمعة
في شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٠
في الساعة السادسة من المساء
في مكة المكرمة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

(Faint handwritten notes in Persian script)

240

[illegible]

محمد بن عبد الله
 بن الحسين بن علي
 بن ابي طالب
 بن عبد المطلب
 بن هاشم بن عبد مناف
 بن قصي بن كلاب
 بن مرة بن كعب
 بن لؤي بن غالب
 بن فهر بن مالك
 بن النضر بن كنان
 بن خزيمة بن كلاب
 بن عدنان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بقضاء الصوم قضاء كاللحم فأبى في الصلوة وجه الاستحسان بقوله لم يفتدي الاكل في غير
 ما سألتم على حركتها فأما طعامك الله وسعهاك واذا ثبت هذا في الاكل والشرب ثبت في
 الفروع للاستسواء في الركبة بخلاف الصلوة لان بينة الصلوة مذكرة فلا يغلب النسيان
 ولا مذكرة الصوم يغلب ولا فرق من الفرض النفل لان النقص لم يفصل ولو كان مختفا
 او مكررا لم يغلب الغفلة اختلافا لثالثا ففي قاعته بعينه بان سألوا الله لا يغلب وجوده
 وعذر النسيان غالب لان النسيان من قبل له الحق والاكراه من قبل غيره فبغيره فان
 كما يغلب في بعض حق قضاء الصلوة وان نام فاحسب لم يفتقر لقوله لم يفتدي لا يفترق
 الصيام الفتي والحجامة والاستحسان ولانه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن
 شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر الى امرأة فامتنع لما بينا وصار كالمختار اذا امتنع على المستمنى
 بالكف على ما قالوا ولو ادهن لم يفتقر لعدم المنافي وكذا اذا اجتمع لهما روبا ولو
 اكفل لم يفتقر لانه ليس بين العين والدماغ منفذ والدماغ يخرج كالعرق والداخل
 من المسام لا يتنافى كما اذا اغتسل بالماء البارد ولو قبل لا يفصد صومه بل يجهل اذا انزل
 لعدم المنافي في صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك او بر على السبب
 على ما بان في موضعه وان انزل قبله وليس فعليه الغفلة ودون الكفارة لوجود معنى
 الجماع ووجود المنافي في صورة او معنى يكفي لا يجاب الغفلة احب طاما الكفارة فتفتقر الى
 كمال الجنابة لانها يندرس في الشبهات كالحل ولا بأس بالقبلة اذا امتنع على نفسه أي
 الجماع او الانزال فيكره اذا لم بأس لان عينها ليس لم يفتقر ورها بصير فطر ابعابته فان
 امن بعينه عنه واجل له وان لم بأس من بعينه قاعته ذكره له والثالث في قوله طلق فينبى الجناب
 والجمعة عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل النقبل في ظاهر الرواية ومن محمد رحمه الله كره المباشرة
 الفحشاء لانه فلما يخلو عن الفحشاء ولو دخل حلقه وباب وهو ذكر لصومه لم يفتقر في
 القياس بصد صومه لوصول المني الى جوفه وان كان لا يتعدى به كالتراب والحصى
 وجه الاستحسان انه لا يستطاع الامتناع عنه فاشبه الغبار والدخان واختلفوا في المطر
 والقيح والاصح انه لا يفصد صومه لا مكان الامتناع عنه اذا اواه خيمه او سقف ولو اكل
 لحما فتي بين اسنانه لم يفتقر وان كان كثير يفتقر وقال في صومه يفتقر في الوجهين لان الفم
 له حكم الظاهر حتى لا يفصد صومه بالمضمضة وان ان القليل جامع لاسنانه بمنزلة وبفه
 بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيها بين الاسنانه فاصلا مفدا للجمعة وما دونها قبل وان
 اخرجه واخذه بيده ثم اكلمه ينبغي ان لا يفصد صومه كاردوي عن محمد رحمه الله ان السامع اذا سأل

سنة من استه لا يفسد صومه ولو اكلمها ابتداء يفسد ولو مضى قبله لا يفسد لانه يتلوه
وفي مقدار خمسة عية الفضا دون الكفارة عند ابي يوسف وهو عند زفرية الكفارة
ايضا انه طعام مستخير ولا يبي يوسف انه يباعه الطبع وان ذرعه التقي لم يفسد لقوله من غدا
فقد فضا عليه وان استغنا عن فعله الفضا ويبنى على الفهم وما ذكره فلو عاد وكان
ملا الفم فسد عند ابي يوسف لانه خارج حتى انقضى به الطهارة وقد دخل عند محمد
لا يفسد لانه لم يوجد صورة الفطر وهو لا يتلوه وكذا معناه لانه لا يتعدى به عادة وان
عاد فسد بالاجماع لوجوده والا وحال بعد خروج فحقق صورة الفطر وان كان اقل من
الفم فعاد لم يفسد صومه لانه غير خارج ولا منع له في الادخال وان عاد فسد عند ابي
يوسف لعدم وعنده محمد لم يفسد لوجود الصنع منه في الادخال وان استغنا عن هذا
فيه فعلى الفضا للمار ويا والقياس من ذلك به ولا كفارة عليه لعدم الصورة وان كان
اقل من ملا الفم فسد عند محمد لانه لا يفسد عند ابي يوسف لانه لا يفسد لعدم
الخروج حكاه ثم ان عاد لم يفسد عند عدم سبق الخروج وان عاد فعنه انه لا يفسد لما ذكرنا
وعنه انه يفسد فالحق بملا الفم لكثرة الصنع ومن اجمع الحصة او المحذور فلو جرد
صورة الفطر فلا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع هذا في احد السبيلين فعلى الفضا
استدراكا للمصلحة الغائبة والكفارة لتكامل الجناية ولا يشترط الا انزال في الحديث
اعبارا بالاعتقال هذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونها وذلك شيع ومن يله حنيفة
انه لا يجب لكفارة بالجماع في موضع المكروه اعتبارا بالحد عنه والاتح منها كجناية الجناية
متكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع مبتدئ او بهيمة فلا كفارة انزل ولم ينزل خلا فالتح
لانه لان الجناية تكاملها بافتق الشهوة في محل مستهي ولم يوجد ثم عند الحكم بجناية الكفارة
بالوقاع على الرجل يجب على المرأة وقال الشافعي في قول لا يجب عليها لانها معتقة
بالجماع وهي فعلة وانما هي محل الفعل في قول يخل عنها الرجل اعتبارا بالجماع الاغتصاب وان
فقد لم من فطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكل من ينظم المذكور والامانة ولا
السبب جناية النفس والافس الوقاع وقد شاركه فيها ولا تحل لانهما عبادة او عقوقية
ولا يجري فيها النخل ولو اكل او شرب ما يتعدى به او ابتداء في فعله الفضا والكفارة
وقال الشافعي بولا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لا يرتفع التنب
والشبهة فلا يقاس عليه غيره وان كان الكفارة تعلقت بجناية الفطر في رمضان في
الكامل فمقتضى ذلك وجوب القياس على غيره من غير كونه لانهما جناية

قال الكفارة مثل كفارة الطهارة للمار ويا وحديثنا في فاته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واما ملكك فقال ماذا صنعت فقال افعت امرأتي في نهار رمضان متفقا فقال وم
اعتق رقية فقال لا ملك الا رقبتي هذه فقال صم شهرين متتابعين فقال وهل جاني
ما جاني الا من الصوم فقال اطعم ستين مسكينا فقال لا احد فاحر رسول الله صم ان ابوتني
بفرق من كروير وي بعوني فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقا على المساكين فقال والله
ليس بيني وبين المدينة احد اخرج مني ومن عيالي فقال لم كل انت وعيالك كبريتك و
لا يجزي احد بعدك ويوجه على الشافعي في قوله بخلاف مقتضى الترتيب وعلى ذلك
في نفي التامع للنفس عليه ومن جامع فيما دون العرج فانزل فعلى الفضا لوجود الجماع معني
ولا كفارة عليه لانه صورة وليس في افسا الصوم في غير رمضان كفارة لان
لذا فطر في رمضان ابلغ في الجناية فلا يلحق به غيره ومن احتقن او استعط او افطر
في اذنه افطر لقوله صم الفطر فادخل ولو جرد معنى الفطر وهو وصول في صلاح البدن
الى الجوف ولا كفارة لانه عدم الصورة ولو افطر في اذنه الماء او دخله لا يفسد صومه
لانعدام المعنى والصورة بخلاف اذا دخله الدهن وان دأبى جالبة او آمنة
بدوا يصل للجوف او دأبى افطر عند ابي حنيفة وهو الذي يصل هو الرطب وقال
لا يفسد لعدم النيق بالوصول لانفهام المنقذرة والساعة اخرى كافي الباس من الدهن
وله ان رطوبة الدهن وانما في رطوبة الجراحت فيزود مبيلا الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف
الباس لانه ينفذ رطوبة الجراحت فيفسد فيها ولو افطر في احده لم يفسد عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لم يفسد بقول محمد لم يفسد رطب فيه فكانه وقع عند ابي يوسف لانه ان
بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج البول ووقع عند ابي حنيفة لانه انما بينه وبين الجوف
والبول يخرج منه ولهذا الباس من باب الفضة ومن افاق شيئا بفسد لم يفسد لعدم
الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من تعريض الصوم على الف وبكره للمرأة
ان توضع لصبيها الطعام اذا كان لها منه بد لا يباس اذا لم يجد منه بد صابنه
للولد لا يرى ان لها ان تفسد اذا خافت على الولد وموضع العلك لا يفسد الصائم لانه
لا يصل للجوف وقيل اذا لم يكن ملئا ما يفسد لانه يصل الى بعض اجزائه وقيل اذا كان
اسود يفسد وان كان ملئا ما لا يفسد لانه يصفى الا انه يكره للصائم لما فيه من التعريض
على الفساد ولما فيه منم بالافطار ولا يكره لانه اذا لم يكن ملئا لقيامه مقام السواك
في حق من يكره له الرجال على ما قيل ان من من علقه وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه

بأنه ولا بأس بالكل وهو ليس من مخطورات الصوم
وقد نهى النبي عن الأكل يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس بالأكل بل هو واجب
نصفه بالنداء في دون الزينة ويحسن ومن أن رب أو لم يكن من قصد الزينة لا يخل
عن الحجاب ولا بأس بالسواك الرطب بالقداء والعشي لقوله ومخرج خال الصائم السواك
من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لأن فيه إزالة الأثر المحمود وهو المحلوف فتأبه
وم الشافعي في سائر العبادات والباقي به الاختلاف بخلاف وم الشافعي لأنه أثر الظلم ولا
فرق بين الرطب الأخضر وبين المبلول بالماء وبنا **فصل** ومن كان
غير يقا في رمضان تخاف أن صام أو أدم منه أفطر وقضا وقال الشافعي لا يفطر
هو بعينه خوف الهلاك أو فوات العضو كما بعينه في النجم ونحوه يقول إن زيادة المرض أو
امتداده قد يفضي إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وإن كان مسافرا لا يستنصر بالصوم الصوم
أفضل وإن أفطر جاز لأن السفر لا يبرئ من المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض لأنه قد
يجت بالصوم فتشروطه مفضيا إلى المخرج وقال الشافعي يكره الفطر أفضل لقوله لم يسر من
الصيام في السفر وكذلك ان رمضان أفضل الوقتين فكان الأداة فيه أوج ماره ومحمل على
حالة الجوع والآن من المريض أو المسافر أوهما على حالهما لم يبرهما القضاء لأنه لم يدر كما
عدة من أيام أخر ولو صح المريض أو المسافر لم يبرهما القضاء بقدر الصحة والافادة
لوجود الأوراك بهذا المقدار وفائدة وجوب الإصبة بالأطعام وذكر الطحاوي عوفيه
خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف بن محمد بن ليس يصح إذا اختلف في النذر والفرق
لأن النذر سبب الوجوب في حق الخلف وفي هذه السلسلة السبب أدرك العدة فيقتدر
بعده ما أدرك وقضا رمضان إن شاء فرقه وإن شاء ما بعده لا طلاق النص لكن
المستحب لما بعده مسارعة إلى إسقاط الواجب وإن أخره حتى دخل رمضان أخر صام
رمضان الثاني لأنه في وقت وقضى الأول بعده لأنه وقت القضاء ولا فدية عليه لأن
وجوب القضاء على الزاخر حتى كان له أن يتطوع ويحتمل المرضع أو الحائض على التفسير
أولاده بها أفطر ما وقضا وقضا للحرج ولا كفارة عليها لأنه أفطر بعذر ولا فدية بخلاف ما ذهب
فيما إذا خافت على الولد هو بعينه بالشيخ الفاني ولنا أن الفدية بخلاف القياس في النسخ
الفاني والفطر بسبب الولد ليس في معناه لأنه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب
عليه أصلا والشيخ الفاني الذي لا يفطر الصيام يفطر ويطلع لكل يوم مكنت كما يطعم
في الكفارة سنة والأصل فيه قوله تعالى ومن لم يجد فدية طعام مسكين فيل معناه

توقفي

غير جامع

معناه لا يفيقونه ولو قد علم الصوم بطل حكم الفدية لأن من شرط كفارة استمر العجز عن
فدية وقضا رمضان فأوصى به العلم عنه فله لكل يوم مكنت نصف صاع من
بر أو صاعا من تمر أو شعيرة لا يجر من الأداة في آخره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد
من الإيصاء عند اختلاف الشافعي وعلى هذا الزكوة هو بعينه بدون العباد أو كل ذلك
حتى ما لي في غيري فبالبينة وإن أنه عبادة ولا بد فيه من الإخبار وذلك في الإيصاء دون
الورثة لأنه ما جبرته ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من التثنية والصلوة كالصوم بخلاف
المتنج وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه ولية ولا يصلي لقوله لم يصوم
أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد ومن دخل في صوم التطوع أو صلوة التطوع ثم أقسم
قضا خلافا لثقتي لأنه تبرع بالمؤدق فلا يبرمه ما لم يبرعه به وإن المؤدق قريب وعمل
فيجب صيانه بالمتنج عن الإبطال وإذا وجب المتنج بحجب الفضا بتركه ثم عذرا لا يباح الظاهر
فيه بغير عذر في إحدى الروايتين لما بينا ويباح بعذر الفضا فذكر لقوله لم أفطر و
أقضى يوما مكانه وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان مسكنا بغير يومها فضا
حتى الوقت بالتشبه ولو أفطر فيه لا فضا عليه لأن الصوم غير واجب عليه فيه وصلا
ما بعده تخفى السبب والاهلية ولم يقضيا يومها ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا
بخلاف الصلوة لأن السبب فيها الجزاء المنصّل بالأداة فوجدت الاهلية عنده وفي
الصوم الجزاء الأول والاهلية معدومة عنده وعن أبي يوسف أنه إذا زال الكفر و
الصائبل الزوال فعليه القضاء لأنه أدرك وقت التوبة وجه الظاهر هو أن الصوم لا
ينجزى وجوبا واهلية الوجوب منعقدة في أوله الآ أن المصطفى أن ينوي التطوع في
هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لأن الكافر ليس بأهل للتطوع أصلا والصبي
أهل له وإذا نوى المسافر أو الفطر ثم قدم المصطفى الزوال فتوى الصوم اجزاؤه لأن
السفر لا ينافي اهلية الوجوب لاصحة الشروع وإن كان في رمضان فعليه أن يصوم
لزوال المرض في وقت التوبة الأثرى أنه لو كان مشغوبا في أول اليوم ثم سافر لا يباح له
الفطر ترجيح الجانب القائمة فهذا أولى الآ أنه إذا أفطر في المستندين لا تزمه الكفارة
لقيام شبهة المبيع ومن نفي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدثت فيه الأعماء
لوجود الصوم فيه وهو لا يساك المحزون بالتوبة أو الظاهر وجوده منه وقضى بعده
لا نعدم التوبة وأن نفي عليه أول ليلة من قضاة فله غير يوم تلك الليلة ما قلنا ذلك
ما ك لا يقضى ما بعده لأن صوم رمضان عنه ببادي بنية واحدة بمنزلة الأعماء

وعنده لا بد من التوبة لكل يوم لا تناسوا عبادات متفرقة لا تتخلل بين كل يومين باليس
يزمان العبادات بخلاف الاعتكاف ومن اعلى عليه رمضان كله قضاء لا تنوع من التمتع
الغوى ولا يزال حتى يصير عند رافى ان خبر لاني الاسقاط ومن حرق رمضان كله لم يقضه
منه فالملك هو بعينه والاغما ولنا ان السقط هو محرج والاغما لا يستوجب الشرح عادة
فلا حرج والجنون مستوعبه فيحقق المحرج وان فاق الجنون في بعضه فعلى ما مضى فلا حرج
والشافعي يهاينوا لان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية القضاء مرتب على عاقل
كالمنسوب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشرح والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة
وهي صيرورته مطلقا على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف المستوعب لا يخرج في الاداء فلا
فائدة ونماه في المحلفات ثم لا فرق بين الماسي والعارضي قبل هذا هو ظاهر الرواية
ومن محمد انه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنونا الخن بالعبى فانعدم اهليته الخطاب بخلاف
ما اذا بلغ عاقل ثم جن وهذا بخلاف بعض المتأخرين ومن لم يتو في رمضان كله صوما
ولا فطر فعليه قضاءه وقال زفر بنادى صوم رمضان بدون التوبة في حق الصحيح
المقيم لان الماسك مسخن عليه فعلى ان وجه يؤذيه يقع عنه كما اذا وهب كل النصاب
من الفقيه ولنا ان المسخن الماسك بحجة العبادات ولا عبادات الا بالتوبة وفي هبة النصاب
وجدت تبة التوبة على ما قرئ الزكوة ومن اصبح غير نادر للصوم فاكل الكفارة عليه عند
ابي حنيفة وقال زفر بنجب الكفارة عليه لانه بنا دى بدون التوبة عنده وقال ابو يوسف
ومحمد اذا اكل قبل الزوال بنجب الكفارة لانه قوت امكان التخصيل فصار كفا صيب
الغاصب ولا يابى حنيفة ان الكفارة تعذفت بالافساد وهذا استيعا اذ لا صوم الا بالتوبة
واذا احضرت المرأة او الغيب فطرت وقضت بخلاف الصلوة لانهما يخرج في قضاها
وقد قرئ الصلوة واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسك بنية يومها
وقال الشافعي لا يجب الماسك على هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن
كذلك في اول النهار هو يقول التوبة خلف الاعلى من يخفى الاصل في حقه كالمفطر
لهذا او لمخطا ولنا انه وجب قضاء الخلف الوقت اصلا لا خلفا لانه وقت معظم بخلاف
ما يرضى النفس والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الا عذر الخفق
المانع من التوبة بحسب تخففة الصوم واذا سحر وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو
خالع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت فاذا لم يظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو
لحق الوقت بالقد الممكن او نية للندمة وحج قضاء لانه حق مضمون بالمثل كل في

في المريض والمسافر والكفارة عليه لان اجنبية فاصرة لعدم قصد وفيه قال عمر بن الخطاب
لانهم قضا يوم علي كسبر والمروءة والفجر الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التمتع مستحب
للقوله ثم تسبح وان في السجدة ركعة والمسحوب فاحذر لقوله ثم تسبح من خلاف المكي
يجعل الافطار وناظر السجود والسواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه فاسأل عن اثنين
فلا فضل ان يمنع تحريزا عن الحرم ولا يجب عليه ذلك لو اكل فصومه تام لان الأصل
هو الليل وعن بلحيفة اذا كان في موضع لا يستبين الفجر وكانت الدليل مقرونة بغيره
او كان يصبر عنه وهو ينكح لا ياكل لو اكل فساد لقوله ثم لا يركب الى لا يركب
فان كان الكبر راية اكل والفجر طالع فعليه قضاءه على ما لب الرمي وفيه الاحياط وعلى
ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان البقن لا يزال الا بمشقة ولو طهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه
بنى الامر على الاصل فلا يخفى العمدية ولو شك في غروب الشمس لا ياكل للفطر لان الاصل
هو النهار ولو اكل فعليه القضاء عملا بالاصل وان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه
القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل ولو كان شاكا فيه وتبين انها لم تغرب
ينبغي ان يجب عليه الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو النهار ومن اكل في رمضان ما سب
فطن ان ذلك بفطره فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء دون الكفارة لان لا شبهة
استند الى القياس فحقن الشبهة وان بلغه حديث وعلمه فذلك في ظاهر الرواية
وعن بلحيفة انها بنجب كذا عتقا لانه لا شبهة فدا شبهة وجه الاول قيام الشبهة
الحكمية بالنظر الى القياس ولا تنفي بالعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو اخرج فطن
ان ذلك بفطره ثم اكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل
شرعي الا اذا افاه نفيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه حديث
واعنده فذلك عند محمد لان قول رسول الله لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف
خلاف ذلك لان على العامي الاقضاء والنفي لعدم الاقضاء في حقه الى معرفة الاحاديث
وان عرف ما وجب عليه الكفارة لا شفا الشبهة وقول الاوزاعي لا يورث الشبهة
لما قلناه القياس ولو اكل بعد اغتصاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان من
الفطر كما لقي القياس الحديث فاقول بالاجماع واذا جمعت التامة او المجردة وهي
صائمة عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر والشافعي هو انه لا قضاء عليه اعتبارا
بالسعي والعذر بهما بل عدم القضاء لان النسيان يغلب وجوده وهذا اثار
ولا بنجب الكفارة لانعدام اجنبية

ثم على ان الصوم يوم النحر فطر وقضى وهذا النذر يخرج عند الحاجة فلو ان نفي رحمها
 بها يقول ان النذر بها هو معصية كورود النسي من صوم هذه الايام وان النذر بصوم
 مشروع والنسي غيره وهو ترك جادة وعوة البدن على نفع هذه لكنه بفطر احرازه على المعصية
 الجارية ثم يقضى اسقاط الواجب فان ساء فيه يخرج عن العزيمة لانه اذا كان التزمه
 وان نوى كيبا فعليه كفارة يمين يعني اذا فطر وهذه المسئلة على وجوه مستعدة ان لم ينو
 شيئا او نوى النذر لا غير والنذر ونوى ان لا يكون كيبا يكون نذرا لانه نذر بصيغة
 كيف وقد فرزه بغير يمين وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون كيبا لان اليمين
 محض وكلامه وقد عتقها ونفى غيرها وان نواها كان نذرا وكيبا عند أبي حنيفة ومحمد
 وعند أبي يوسف هو يكون نذرا ولو نوى اليمين لا غير فكذا عندهما وعند أبي حنيفة يكون كيبا
 لابي يوسف ان النذر فيه حنيفة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على التثنية ويتوقف
 الثاني فلا ينتظرهما ثم المجاز يتبعين تثنية وعندهما يخرج كحقيقة ولهما انه لا ناس في بين
 الجنتين لانهما يقتضيان الواجب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين غيرها فخرجتا
 عملا بالدين كما جمع بين جزمي التزج والمعاوضة في العينة بشرط العوض ولو قال
 نذر على صوم هذه السنة فطر يوم الفطر ويوم النحر واليام التشرقي وقضاه لان النذر بالسنه
 المعقبة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تدرى فيها
 لكن يقتضيها في هذا الفصل موصولة تخفيفا للتتابع بقدر الامكان وبما في في هذا الكتاب
 زفره الشافعي مع ما للنهي عن الصوم فيها وقوله ان لا تصوموا في هذه الايام فانها ابا
 الكل شرب وبعال وقد نبأ الوجه فيه والعذر عنه ولو لم بشرط التتابع لم يحرم صوم هذه
 الايام لان الاصل فيها بغيره الكمال والمؤذي ناقص لما كان النسي مختلفا ما اذا غلبت
 التزم بوصف النفسان فيكون الاداء بوصف للمعتمدين وعليه كفارة يمين ان اراد
 يمين وقد سبق وجهه ومن اصبح يوم النحر صائما ثم افطر لاشي عليه وعن أبي يوسف
 ومحمد في التواذر ان عليه الفضا لان الشرع ملزم كالنذر وصار كالشرع في
 الصلوة في الوقت المكره والفرق لابي حنيفة هو ظاهر الرواية ان بنفس الشرع
 في الصوم يسمي صائما حتى يثبت به المحالف في الصوم فبصير تكب للنهي بنفس الصوم فوجب
 ابطاله فوجب مبانته وجوب الفضا ويبنى عليه ولا يصير تكب للنهي بنفس النذر
 وهو الموجب ولا بنفس الشرع في الصوم حتى يتم ركعة ولهذا لا يثبت به المحالف على
 الصلوة فوجب مبانته المؤذي فيكون مضموما بغيره ففرضا وعن أبي حنيفة هو انه لا يجزئ

النسي في الصوم يوم النحر فطر وقضى وهذا النذر يخرج عند الحاجة فلو ان نفي رحمها
 بها يقول ان النذر بها هو معصية كورود النسي من صوم هذه الايام وان النذر بصوم
 مشروع والنسي غيره وهو ترك جادة وعوة البدن على نفع هذه لكنه بفطر احرازه على المعصية
 الجارية ثم يقضى اسقاط الواجب فان ساء فيه يخرج عن العزيمة لانه اذا كان التزمه
 وان نوى كيبا فعليه كفارة يمين يعني اذا فطر وهذه المسئلة على وجوه مستعدة ان لم ينو
 شيئا او نوى النذر لا غير والنذر ونوى ان لا يكون كيبا يكون نذرا لانه نذر بصيغة
 كيف وقد فرزه بغير يمين وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون كيبا لان اليمين
 محض وكلامه وقد عتقها ونفى غيرها وان نواها كان نذرا وكيبا عند أبي حنيفة ومحمد
 وعند أبي يوسف هو يكون نذرا ولو نوى اليمين لا غير فكذا عندهما وعند أبي حنيفة يكون كيبا
 لابي يوسف ان النذر فيه حنيفة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على التثنية ويتوقف
 الثاني فلا ينتظرهما ثم المجاز يتبعين تثنية وعندهما يخرج كحقيقة ولهما انه لا ناس في بين
 الجنتين لانهما يقتضيان الواجب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين غيرها فخرجتا
 عملا بالدين كما جمع بين جزمي التزج والمعاوضة في العينة بشرط العوض ولو قال
 نذر على صوم هذه السنة فطر يوم الفطر ويوم النحر واليام التشرقي وقضاه لان النذر بالسنه
 المعقبة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تدرى فيها
 لكن يقتضيها في هذا الفصل موصولة تخفيفا للتتابع بقدر الامكان وبما في في هذا الكتاب
 زفره الشافعي مع ما للنهي عن الصوم فيها وقوله ان لا تصوموا في هذه الايام فانها ابا
 الكل شرب وبعال وقد نبأ الوجه فيه والعذر عنه ولو لم بشرط التتابع لم يحرم صوم هذه
 الايام لان الاصل فيها بغيره الكمال والمؤذي ناقص لما كان النسي مختلفا ما اذا غلبت
 التزم بوصف النفسان فيكون الاداء بوصف للمعتمدين وعليه كفارة يمين ان اراد
 يمين وقد سبق وجهه ومن اصبح يوم النحر صائما ثم افطر لاشي عليه وعن أبي يوسف
 ومحمد في التواذر ان عليه الفضا لان الشرع ملزم كالنذر وصار كالشرع في
 الصلوة في الوقت المكره والفرق لابي حنيفة هو ظاهر الرواية ان بنفس الشرع
 في الصوم يسمي صائما حتى يثبت به المحالف في الصوم فبصير تكب للنهي بنفس الصوم فوجب
 ابطاله فوجب مبانته وجوب الفضا ويبنى عليه ولا يصير تكب للنهي بنفس النذر
 وهو الموجب ولا بنفس الشرع في الصوم حتى يتم ركعة ولهذا لا يثبت به المحالف على
 الصلوة فوجب مبانته المؤذي فيكون مضموما بغيره ففرضا وعن أبي حنيفة هو انه لا يجزئ

الفضا في فصل الصلوة البنية والاول هو الاظهر **باب الاعتكاف**
 مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي وم والعب عليه في العشرة الاخر من رمضان
 والمواظبة دليل السنة وهو القيت في المسجد مع الصوم وتبني الاعتكاف اما القيت تركه
 لانه يبنى عنه فكان وجوده به والصوم من شرطه عنده به قال مالك خلا فالت نفي
 معهما والنية شرط كان في سائر العبادات هو يقول ان الصوم عبادة هو اصل بنفسه فلا يكون
 شرطه لغيره وان قوله لا اعتكاف الا بصوم والقباس في معاملة النص المنقول في غير ذلك
 ثم الصوم شرط للصلاة الواجب منه رواية واحدة والصحة الظاهر فيها روي الحسن عن ابي
 حنيفة هو ظاهر الرواية وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو
 قول محمد بن اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النقل على المسألة الا ترى ان يفقد
 في صلوة النقل مع القدرة على القيام ولو شرع فيه ثم قطعه لا يزمه الفضا في رواية الاصل
 لانه غير معتد فلم يكن القطع ابطالا لذلك وفي رواية الحسن يزمه لانه مفقود اليوم للصوم
 ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة وبه قال مالك هو لعله حذيفة رضى لا اعتكاف
 الا في مسجد جماعة وعن ابي حنيفة انه لا يفتح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لانه
 عبادة انتظار الصلوة فخص بكان نودى فيه اما المرأة فتعكتف في مسجد مبنية لانه هو
 الموضع لصلواتها فيحذف انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد الحاجة الى انسان او الجمعة اما
 الحاجة فلهذا ثبت عابته رضى كان النبي وم لا يخرج من معتكفه الى الحاجة الا انسان ولانه
 معلوم وفوعها فلا بد من الخروج في تقضيها فبصير الخروج لها مستثنى ولا يمكن بعد
 فراغه من الطهور لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها واما الجمعة فلا منها من اهم
 حواجبه وهي معلوم وفوعها وقال الشافعي في الخروج اليها مفقود لانه يمكن الاعتكاف
 في الجماع ويحسن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صح الشرع فالضرورة
 مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لان الخطاب يتوجه بعده وان كان منزله
 بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه او اكلها ويصلي قبلها اربعا وفي رواية ستا والاربعة سنة
 وركعتان كخنة المسجد وبعد ما اربعا او ستا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة
 سنتها اربع لما فاقضت بها ولو قام في المسجد لجامع اكثر من ذلك لا يفسد اعكافه
 لانه موضع اعتكاف الا انه لا يثبت لانه التزم اداه في مسجد واحد فلا يجزئها سنة
 مسجد بن من غير ضرورة ولو خرج من المسجد لغير عذر فسد اعكافه عند ابي حنيفة
 موه انه لوجوده في وهو القياس فانه لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاكثر

لان في القبل ضرورة واما الاكل والشرب فيكون في معكفة لان النبي لم يكن له
 فادى الى المسجد ولانه يمكن فضا هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج ولا باس
 بان يبيع ويباع في المسجد من غير ان يخفف السعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد
 يقوم بحاجته ان اتمم قالوا بكرة احضار السعة للبيع والشراء لان المسجد محرم عن حرق
 العباد وفيه شغل بهما وبكرة الغير المعكف البيع والشراء فيه لقوله لم يجزوا مساجدكم
 صبيحكم الى ان قال ببيعكم وشركم ولا يتكلم الا بغيره وبكرة له الصمت لان صوم الصمت
 ليس بقرينة في شريعت لكنه نجانب به ما يكون مانعا وحرم على المعكف ان يطلع لقوله
 ولا يمشرون وانتم عاكفون في المساجد وكذا المحرم الصلوة لانه من وادع فحرم
 عليه اذ هو محظوره كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم ينعقد
 الى وادع فان جامع ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه لان القبل محل
 الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكورة فلا يعتذر بالبيان او جامع
 قبا ودون الفرج فارل وقيل وليس فانزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد
 الصوم ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرما لانه ليس في معنى الجماع وهو لا يفسد ولهذا
 لا يفسد الصوم ومن وجب على نفسه اعتكافا فاما لم يعتكف بها ليلا لان في كراهية
 على سبيل صحيح تناول بازا منها من الليالي يقال بارأيتك منذ ايام والمراد بلياليها وكذا
 متبعة وان لم يشترط السابح لان معنى الاعتكاف على السابح لان الاوقات كلها
 فاجله بخلاف الصوم لان مباحه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فيجب التفرق
 حتى ينقض السابح وان نوى ايام خاصة صححت نيته لانه نوى بحقيقة ومن اوجب
 على نفسه اعتكافا يومين بزمه بليتيه وقال ابو يوسف لا يدخل النية الاولى لان
 الثاني غير صحيح وفي المتوسط ضرورة الانفصال وجه الظاهر في المتن معنى الجمع فيجب اجتناب
 لامر العباد **كتاب الحج** واجب على الاحرار البالغين
 العقل والاسما واداء قدره على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن واما لا بد منه وعن
 النفقة عباله حين عوده وكان الطريق امنا وصفه بالوجوب وهو فريضة محكمة
 ثبتت فريضة الكتاب وكونه لوقوعه وتعد على الناس حج البيت من استطاع اليه
 ولا يجب في العمارة واحدة لانه يوم قبل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال
 لا بل مرة فزاد فوطع ولان سبب البيت وانه لا ينعقد فلا يجوز الوجوب
 ثم هو واجب على الفور عند ابو يوسف وعند غيره بغيره ما يدل عليه وعند محمد لا

على الترخي لانه وطبقه العرف كان الترخي كالوقت في الصلوة وحده الاول انه يخفف بوقت
 خاص والموت في سنة واحدة فيماد فينبغي احتياطا ولهذا كان التحليل افضل بخلاف
 وقت الصلوة لان الموت في مثل ماوراء شرط الحرة والبلوغ لقوله لم يجزوا مساجدكم
 حج ثم اعني فعليه حجة الاسلام واما صبي حج عشر حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانه قد
 والعبادات باسرها موصوفة عن الصبيان العقل شرط لصحة التكليف وكذا الصلوة
 لجوارح لان العجز وانه لا يذم والاعى اذا وجد من كفيه مؤنة سفره ووجد زواجره
 لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة بله خلافا لها وقد قرئ كتاب الصلوة واما المعكف فعليه
 حقيقته ان يجب لانه مستطيع بغيره فاشبهه المستطيع بالراحلة وعن محمد انه لا يجب الا بغير
 فادى على الاول بانفسه بخلاف الاعى لانه لو هدى يزدوى بنفسه فاشبهه النقال عنه
 لانه من القدرة على الزاد والراحلة وهو قد راى كثرى به شق محمل وراس زامله وقد
 النفقة واهبا وجانيا لاني النبي عم سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة وان
 امكنه ان يكرى عقبة فلا شئ عليه لانها اذا كانا يتعاقبان لم توجد الراحلة في جميع
 السفر ويشترط ان يكون فاضلا عن المسكن وعن الابد منه كالمداوم واما ثلث البت
 ونها لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الاصلية ويشترط ان يكون فاضلا عن
 نفقة عباله الى حين عوده لان النفقة حق مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق النزع
 بامر وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن جازم الراحلة لانهم لا يخدم مشقة
 زائدة في الاول فاشبهه السعي الى الحجمة ولا بد من الطريق لان الاستطاعة لا تثبت
 وانه لم قبل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الا بصا وهو موصى عن ابي حنيفة بله
 وقيل هو شرط الاول دون الوجوب لان النبي عم فشر الاستطاعة بالزاد والراحلة
 لا غير بغيره في المرأة ان يكون لها محرم كحج بها او زوج ولا يجوز لها ان يحج بغيرها
 اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام وقال الشافعي لم يجوز لها ان يحج اذا
 خرجت في رفقة ومعها فانها تحصل الامن بالرافقة ولنا قوله عم لا
 يخرج امرأه الا ومعها محرم ولان بدون المحرم تخاف عليها الفتنة ونزواها
 بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الحفوة بالاجنبية وان كان معها غيرا بخلاف ذلك
 بينها وبين مكة اقل من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ادون السفر بغير محرم فان
 وجدت محراما لم يكن لمزوج منعها وقال الشافعي لم ينعها في الخروج لتفويت
 حقه ولنا ان حق الزوج لا يطرده في حق غيرها بل هو من حاجته لو كان الحج لغيره

ان منعها ولو كان الحرام فاسما فالواجب عليها ان لا يفتقر الى غسل به ولما كان يخرج مع
كل حرام الا ان يكون محسوبا لانه يفتقر الى واحدة منها كونه لا يفتقر الى واحدة من الجنون والاشغال
منها العيانة والصبية التي بلغت حد البلوغ حتى لا يسافر بها من غير حرم
ونفقة الحرام عليها لانها تنسب اليه الى احوالها واختلافها ان الحرام شرط الوجوب او شرط
الاول على حسب اختلافهم في من الطريق او اذا منع الصبي بعد ما احرم او علق العبد فغيب
لم يخرج بها من جهة الاسلام لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا يملك لاداء الغرض ولو
جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف ونوى جهة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يخرج
لان احرام الصبي غير لازم لعدم الابدية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالزوج
في غيره **فصل** والمواقف التي لا يجوز ان يجاورها الانسان الا محرما خمسة
الاهل المدينة ذوات المدينة والاهل العراق ذوات عرق والاهل الشام الحنفية والاهل نجد
والاهل اليمن بطنهم هكذا وقت النبي وم هذه المواقيت لاداء وقادة التي قبلت المنع
عن بلوغ الاحرام عنها لا يجوز النفل عليها لانها في احوالها انما هي البها على
فقد اخوله مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عند ما يقوله عم لا يجاوز احد
المباعد المحرمة وان وجوب الاحرام لا ينعظم هذه البغية الشريفة فيستوي فيه الساجر
والعمر وغيره ومن كان داخل المباعد لم ان يدخل مكة بغير احرام لانه بمنزلة قوله
مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة خرج بين فصاروا كاهل مكة حيث ساج لهم الخروج
منها ثم دخلوها بغير احرام بخلاف ما اذا قصدوا الشك لانه يتحقق احكاما خارجا كان
قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله وانما احرام
بها من ودية اهله كذا قال ابن مسعود وعلى ربه والافضل التقديم عليها لان احرام
الحج مقصور والمنفعة فيه اكثر والتعظيم اوف ومن لم يقصد ان يكون افضل او كان
بذلك نفسه ان لا يقع في الخطر ومن كان داخل المباعد فوقفه احرام معناه احرام الذي
بين المواقيت وبين الحرم لانه يجوز احرامه من ودية اهله وما روي المباعد الى الحرم
فكان واحد ومن كان بمكة فوقفه في الحج الحرام وفي العمرة احرام لان النبي عم احراما
ان لم يكن من حجوف مكة وامر اخا عابثه ربه ان يعمره من النعم وهي في كل
ولان احوال الحج في عرفه وهي في كل تكون الاحرام من الحرم ليقف نوع سفره واداء
العمرة في الحرم فيكون الاحرام من احرام مكة لان النعم افضل لورود الاثر به
باب الاحرام ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

انما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

انما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

افضل لما روي انه يوم اغتسل لحرارة الا انه للتنظيف حتى يورث به الحايض وان لم يقع
فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى الشافعية فيه
انهم ولا يوم احرامه وليس ثوبين جديدين او ثوبين اذراة ودوا لا يوم احرامه
وارتدى عند احرامه ولا يمتنع عن لبس الخيط ولا يمتنع من شعر العورة ووقع الحرة البر
وذلك فيما بينه والحمد لله افضل لانه اقرب الى الطهارة وسن طيبا ان كان له
من محمد لانه يكره اذا تطيب بما بقي عليه بعد الاحرام وهو قول مالك ان في لانه
يستغنى بالطلب بعد الاحرام ودعا المشهور حديث عائشة رضى قالت كنت تطيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يحرم ولان المنوع عنه التطيب والباقي كالسج والاسالة
بخلاف الثوب لانه يباين عنه وصلى ركعتين لما روي جابر رضى ان النبي صلى الله عليه وسلم
التحيفة ركعتين عند احرامه وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لان اداء
في الزمنة متفرقة واما كن مبنية فلا يفرق عن المشقة عادة فبسال التيسير في الصلوة
لم يذكر مثل هذا الدعاء لان منه تباينة واداء ما عادة متباعدة لم يمتنع عن طهارة
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذب صلاته وان النبي صلى الله عليه وسلم
لو كان الاول افضل لما روي ان كان مفردا بالحيثوي بلبسه الحج لانه جادة الاعمال
بالبات والتبعية ان يقول بلبس التيمم لبيك لا شريك لك لبيك ان
الحمد والتعظيم لك والمك لا شريك لك وقوله ان الحمد بكسر الهمزة لا يفتحها ليعلم ان
ان بناء او الفتح صفة الاولى وهو اجابة دعاء الجليل وم على ما هو المعروف في الفقه
ولا ينبغي ان يجعل شي من هذه الكلمات لانه هو المنقول بانفاق الرواة فتنقص
عنه ولو زاد فيها جازعا فالت في رواية الربيع عنه هو اعتبره بالاداء في التسمية
من حيث انه ذكر منظوم ولان ان اجلا الصلابة كالبس عمرو بن مسعود الى هيرة وفيه
اداء على ما روي لان المقصود هو التسمية واظهار العبودية فلا يمنع من الزيادة عليه
ما روي في فقه احرام يعني اذ نوى لان العباد لا تنافي الا بالنية الا انه لم يذكر
لتقدم الاستشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصبر شرا عا في الاحرام بحج والنية
بالبات والتبعية هذا فالت في لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكره كما في تحريم الصلوة
ببصير شرا عا بذكر يقصد به التعظيم سوى التسمية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور
من اصحابنا والفرق بينه وبين الصلوة على الصلابة ان باب الحج اوسع من باب
صلوة حتى يعام غير الذكر مقام الذكر كغسل البدن فكذلك غير التسمية وغير العتبة وهي

انما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

انما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

انما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل
ما اذا اراد احراما غسل او لوشا والغسل افضل

ما مني الله من الرقت والفسوق والجداد والاسل فيه قوله تعالى لا تقربوا
ولا جدال في الحج فمذا مني بصيغة النفي والرفق بجمع اد الكلام القاسم او كذا
بجفنة الناء والفسوق المعاصي وهو في حال الاحرام اشدة حرمة والجدال ان يبادل
الرجل رقبته وقيل مجاولة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها ولا يقتل صيد الغنم
ولا تفسد الصيد وانتم حرم ولا تبشر البه ولا يدل عليه كذا بيت الى فتاوة رقة انما اصاب
حمار وحش وهو حال صاحبه محرم ومن قال لا يصح له ان يصح له ان يصح له ان يصح له
ولكنه فقالوا لا فقال عم اذا فكروا ولا انه ازاله الامن من الصيد لانه لا يمتنع
وبعد من الامن ولا يمتنع من الصيد ولا يمتنع من الصيد ولا يمتنع من الصيد
فيقطعها اسفل من الكعبين لما روى انه عم مني ان ليس المحرم بهذه الاشياء وقال في
آخيه ولا خفين الا ان لا يجد النعلين فيقطعها اسفل من الكعبين والكعب هنا هو
المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراكة دون الثاني في روى هشام عن محمد
ولا يغطي وجهه ولا راسه وقال الشافعي لا يجوز الرجل تغطية الوجه لقوله عم احرام
الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولا يجوز له ان يغطي وجهه ولا راسه فانه يفتن
يوم القيامة محرما ميبا قاله في محرم توفي وان المرأة لا تغطي وجهها مع ما في الكشف
فتنة فالرجل بالطريق الاولى وقائمة ما روى الفرق في تغطية الرأس بين الرجل
والمرأة ولا يمتنع عليها لقوله عم محاج الشعث والفتن ولا يمتنع ثوبا مصبوعا بوس
رأسه ولا شعره في قوله تعالى ولا تملحوا رؤسكم الآية ولا يمتنع ثوبا مصبوعا بوس
معنى الحلق وان فيه ازالة الشعث وقفا الشعث ولا يمتنع ثوبا مصبوعا بوس
ولا عصفر ولا زعفران لقوله عم لا يلبس المحرم ثوبا مصبوعا بوس ولا زعفران
يكون غسلا لا يمتنع لان المنع للتطيب لا اللون وقال الشافعي لا يلبس المحرم ثوبا مصبوعا بوس
المعصفر لانه لون لا يطيب له وان ان له راحة طيبة ولا يلبس المحرم ثوبا مصبوعا بوس
لان عمره من غسل هو محرم ولا بان ان يمتنع بالبيت والحمل وقال مالك هو كبره ان
يستظل في السطاط وما اشبه ذلك لانه يشبه تغطية الرأس وان عثمان بن عفان كان
يضرب له سطاطا في احرامه ولا تلبس ثوبا مصبوعا بوس ولا يلبس ثوبا مصبوعا بوس
الكعبة حتى يظاه ان كان لا يصبغ وجهه ولا راسه فلا بأس به لانه لا يستظل ولا يلبس
بان يشتم في وسطه الهبان وقال مالك هو كبره اذا كان فيه نقعة غيره لانه لا يضره
وان اذ ليس في معنى ليس الحيط فاستوف في احوال ان لا يقتل راسه ولا يلبس ثوبا مصبوعا بوس

بالخطي لانه نوع طيب ولا يقتل به من الرأس ويكفر من التلبية عقب الصلوات وكذا
شرا او يهبط او يركب او يركب بالاسحار لان الصحابة يمتنعون في هذه الاحوال التلبية
في الاحرام على سبيل التكبير في الصلوة فبذلك يمتنعون في هذه الاحوال ويرفع صوته بالتلبية
لقوله عم افضل الحج الفج والفج والفج رفع الصوت والفج ازالة الدم واذا دخل مكة ابتد
بالمسجد لما روى ان النبي عم كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقتض بزيارة البيت وهو فيه
ولا يضره دخله لبلاده منها لانه دخول بلدة ولا يمتنع باحد بها فاذا كان البيت كبر
وهل وكما ان من عمره يقول اذ الف التلبية اسم الله والله اكبر ومحمد لم يبعث الا بل
لما جاءه من الدعوات لان التوقيت به يمتنع بالرفة وان يترك بالمنقول منها فحسن
ثم ابتداء بالجر الاسود فاستقبله وكبر وهل لما روى انه عم دخل المسجد فابتداء بالجر الاسود
فاستقبله وكبر وهل ورتفع به بالدهاء لقوله عم لا ترفع الا يدي الا في سبعة مواضع
وذكر من جهتها استسلام الحجر واستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يركب في سبيل
روى ان النبي عم قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمره انك رجل ابتر نودي
الضعيف فلما نزع من الحجر اسلم على الحجر وكفن وجده فزجته فاستلمه الا فاستقبله
وهل وكبر ولان الاستسلام سنة والتحرز من اذى المسلم واجب ان امكنه ان يمس
الحجر شيئا في يده كما لو جرد يده ثم قبل ذلك فعل لما روى انه عم طاف على راحته واستلم
الاركان بحجة وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهل حمد الله وصلى على النبي
وم ثم اخذ من يمينه على الباب وقد انقطع رواه قبل ذلك فطوف بالبيت سبعة
اشواط لما روى جابر روى عن النبي عم انه استلم الحجر ثم اخذ من يمينه على الباب قد انقطع
رواه قبل ذلك فطاف سبعة اشواط والاضطجاع ان يجعل رداءه تحت ابطه لا يحسن
بلقيه على كتفه الا برة وهو سنة وقد فعل ذلك عن رسول الله صلعم ويجعل رداءه من رداء
الحطيم وهو اسم لموضع فية ليزاب متى به لانه حطيم من البيت اي كسر من حجره لانه حجر منه
اي من منه وهو من البيت لقوله عم في حديث عائشة روى ان الحطيم من البيت فلهذا
يجعل الطواف من رداءه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز ان اذ الاستقبال
الحطيم وحده لا يجوز فيه الصلوة لان فرضية الوجه ثبت في الكتاب فلا بد مني بان ثبت
بغير الواحد احباطا والاحباط في الطواف ان يكون رداءه ويرمل في الثلث الاول من
الاشواط والرميل ان يثر في مشية الكنتفان كما اذا زرع فيختر بين الصفيين في ذلك مع انشطاع
وكان سببه انهما راجل المشركين حين فارقا ارضا هم حتى يترتب في الحكم بعد زوال

السبب في زمن النبي عم بعده وبميتي في الباني على ميتته على ذلك اتفق رواه نك رسول
عم وامل من الجبر هذا هو المنقول من رسل النبي عم عم فان ذا حجة الناس
في الرمل فام فاذا وجد مسلما رمل لا بد له ان يقف حتى يقف على وجه السنة بطلان
الاستلام لان الاستقبال بدل له ويستلم الحجر كما حربه ان استطاع من غير ان يود
مسما لان اشواط الطواف ركعات الصلوة كما يفخ كل ركعة بالكبير يفتح كل شوط
بالسلام الحجر فان لم يستطع الاستسلام استقبل وكثره يفتل على ما ذكرنا ويستلم الركن الشمالي
وهو حسن في ظاهر الرواية ومن محمد انه سنة ولا يستلم غيرها فان النبي عم كان يستلم
بهذين الركنين لا يستلم غيرها ويحكم الطواف بالاستلام يعني السلام الحجر ثم ياتي بالمقام
فصل في ركعتين احسب ما يستمر من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لا تعدل
وليل الوجوب وان قوله عم وليس الطواف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ثم بعد
الحجر فيستلم ما روى ان النبي عم لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان كل طواف
بعده سعي بعد الى الحجر لان الطواف لما كان يفتح بالاستلام فكذلك السعي يفتح به بخلاف
ما اذا لم يكن بعده سعي وهذا الطواف طواف القدوم ويستوي طواف النجدة وهو سنة و
ليس بواجب وقال نك سمعنا انه واجب لقوله عم من اتى البيت فليجئ به الطواف وان
ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيادة
بالاجماع وفيما رواه سماء بن جندب وهو دليل الاستحباب وليس على اهل مكة طواف القدوم
لان عدم القدوم في حقه ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهتف
ويصل على النبي عم ويرفع يديه ويدعو الله بحاجته لما روى ان النبي عم صعد الصفا حتى
اذا نظر الى البيت فام مستقبل القبلة يدعوه الله ولان الشافعي والصلوة بقية ما روى
الدعاء فترى الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الله عاوانا بعد بقدر
ما يصير البيت بمرأى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من ابي
باب ثناء وانما خرج النبي عم من باب بني شيبه وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان
اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة ثم يحيط نحو المروة بميتي على ميتته فاذا بلغ بطن الوادي
سعى بين الكلبين الاحمرين سبعين ثم يمشي على ميتته حتى ياتي المروة فيصعد عليها فيقول
كما فعل على الصفا لما روى ان النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة
وسعى في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي مشى حتى صعد المروة فطاف
بينها سبعة اشواط وهذا شوط فبطون سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحيط بالمروة

المروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما روي انما يبدأ بالصفا لقوله عم فبدأ
بها بدأ الله تعالى بذكره ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن قال الشافعي
لما روى قوله عم ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا ولنا قوله تعالى فاجتهدوا
بطوف بهما ومثله يستعمل لا باعنه وهذا يعني الركبة والواجب الا ان عدل عنه في
الاجابة ولان الركبة لا تثبت الا بدليل مقطوع به ولم يوجد في معنى ما روى كتب
استحبابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الا بكم بكمه احراما لا تة
محرم بالجمع فلا يفتل قبل الاثنيان بالفعالة بطوف بالبيت كما بدله لانه يشبه الصلوة
قال عم الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف الا انه لا يسعي
عقب هذه الاطرفة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه الاخرة والتفعل السعي
غير مشروع ويقتل لكل اسبوع ركعتين وهي ركعات الطواف على ما تبين فاذا كان
قبل يوم الزيادة يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى الصفا والصلوة
بعرفات والوقوف والا فاضمة فالاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا و
والثانية بعرفات يوم عرفه والثالثة لانه بنا في اليوم احادي عشر فيفضل بين خطبتين
يوم وفال فخر بخطب في ثلثة ايام من البنية اولها يوم الزيادة لانها ايام الموسم مجتمع
الحاج ولنا ان المقصد منها التعليل ويوم التروية ويوم الفجر يوم اشغال فكان ما ذكرنا
انفع وفي الصلوة الحجج واو اصل الفجر يوم التروية بمكة خرج الى ما فيهم بها حتى
يصل الفجر من يوم عرفه لما روى ان النبي عم صلى الفجر يوم التروية بمكة فقام طلعت
الشمس راح الى منى فصلى بين الظهيرة والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات
ولو بات بمكة ليلة عرفه وصلى به الفجر ثم غدا الى عرفات وغربها اجزاء ملائمة لا يتعلق
بمنافى هذا اليوم اقامته نسك ولكنه اساء بذكره لا فدا برسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يوجه الى عرفات فيقيم بها لما روينا وهذا بيان الا ولوية اما لو دفع قبله جاز لانه
لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بها مع الناس لان الاثنيان الحجر والحال
نقصه والاجابة في الحج ارجح وليل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة
فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر فبدأ بخطبة خطبة يعلم ان
فيما الوقوف بعرفة والمزولة ورمي الجمار والمعلق والحج وطواف الزيادة ويخطب
خطبتين يجلس بينهما جلسة خفيفة كما في الحج بمكة فعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
ما لك لم يخطب بعد الصلوة لانهما خطبة وعظيمة وذكرنا في خطبة خطبة العبد في كل ما رويها

عن يجره وقد اساء وعلى هذا الخلف اذا صلى بركات لابي يوسف انه اذا في وقتها
فلا يجزى عا ونها كما بعد طلوع الفجر الا ان الشاخير من السنة فبغير سبب بركه ولها ما
عنه عم انه قال لا ساء رضى في طريق المزدلفة الصلوة اما مك معناه وقت الصلوة
وهذا اشارة الى ان الشاخير واجب وانما وجب لانه يجمع بين الصلوتين بالزلفه
فكان عليه الا عادة لم يطلع الفجر ليعبر جاعلا فيها واذا اطلع الفجر لا يمكن الجمع فسلط
الا عادة واذا اطلع الفجر صلى الامام بالناس بركه كرواية ابن مسعود رضى ان النبي عم
صلا لا يؤمنه بفلس لان في الفلكس دفع حاجته الوقوف فجوز كنفهم العبر بركه ثم وقف
وقف معه الناس وعالان النبي عم وقف في هذا الموضع بدعوى روى في حديث
ابن عباس رضى واستجيب له وعاد لا منه حتى الداء والمطالم ثم هذا الوقوف واجب
وليس بركه حتى لو تركه بغير عذر بركه الدم وقال الشافعي انه ركن لقوله تعالى فاذا
الله عند المشركين وبمثلته ثبت الركنه وانما روى انه عم قدم منعه اهله بالليل
ولو كان لما فعل ذلك والمذكور فيها المذكور وليس بركه اجها واما عرف الوجوب
بقوله عم من وقف مع هذا الموقف وقد كان قاض قبل ذلك من عرفات
فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصح اماره الوجوب فبرانه اذا تركه بعد ان يكون
به ضعف او علة او كانت امره مخاف الزحام لاشي عليه لما روي بناء المزدلفة كلها
موقوف الا روى حشر لما روي بان قبل واذا اطلعت الشمس قاض الامام والناس
معنى اني انما قال رضى هكذا وقع في بعض نسخ المحض وهذا غلط والصحيح ان اسفل
الامام والناس لان النبي عم وقف قبل طلوع الشمس قبيلته في بركة العفة فيمهيان
بطن الوادي بسبع حصة مثل حصي الخدف لان النبي عم لما الى منام بخرج على شئ حتى
رمى حجرة العفة وقال عم عليهم بحصى الخدف لا يوذى بعظمكم بعضا ولو رمى بالكبر من جاز
لحصول الرمي غير انه لا يرمى بالكبار من الحج ركبنا متاوى به غيره ولو رمى ما من فوق
العفة اجزاء لان ما حولها موضع النك والافضل ان يكون من بطن الوادي لما
روينا ويكبر مع كل حصة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضى ولو شئ مكان التكبير اجزاء
لحصول الذكر وهو من ادب الرمي ولا ينف عنه لان النبي عم لم ينف عنه واذا قطع
التكبير مع اول حصة لما روى عن ابن مسعود وروى جابر رضى ان النبي عم قطع التكبير
مع اول حصة روى بها حجرة العفة ثم كنفه الرمي ان يضع الحصة على ظهره ايها النبي
وبسعين بالمسحة ومقدار الرمي ان يكون بين الرامي وبين موضع السقوط خمسة

خمس اذ روى كذا روى الحسن عن ابي حنيفة لان ما دون ذلك يكون طرعا ولو طرعا
اجزاء لانه روى الى التكبير الا انه مسمى لما الفقه السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس
برمي ولو رمى ما فوقه ففوت ربا من بركة يكفيه لان هذا القدر مما لا يمكنه ان يحترق عنه
ولو وقعت بعده امته لم يجزه لانه لم يعرف ربه الا في مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصة
جملة فمذه واحدة لان المخصوص مبدل لغيره الا فعال باخذ حصي من ابي موضع شاة
الا من عند بركة فان ذلك بركه لان اعنه ما من حصي مردود بكنهاها في الاثر فبناهم
بر وسع هذا لفعل اجزاء لوجود فعل الرمي ويجوز بكل ما كان من جنس الارض عندها
خلافه لاشي لان المقصد فعل الرمي وذلك يحصل الطين كما يحصل الحجر بخلاف اذا
رمى بالذهب والفضة لانه يستمر في الارض لا ربا ثم يدح ان احب ثم حلق او بقصر لما روى
عن رسول الله عم انه قال ان اول نسك هذا ان ترمى ثم تدح ثم حلق ولان الحلق
من اسباب التخلل وكذا التدح حتى يتخلل به المحصر فيقدم الرمي عليها ثم الحلق من محظورات
الاحرام فيقدم عليه التدح وانما حلق التدح بالحجبة لان الدم الذي ياتي به المفرد يقطع
والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله عم رحم الله المحققين اكد بركه طاهر بالترحم عليهم
ولان الحلق اكل في قضا الشف وهو المقصود في التقصير بعض التقصير فاشبهه الاغتسال
مع الوضوء ويكتفى في الحلق بربع الراس اعتبارا بالمسح وحلق الكل اولى اذ روى رسول
الله عم والتقصيل باخذ من رؤس شعرة مقدار الاملة وقد حل له كل شئ الا النساء
وقال مالك الا الطيب ايضا لانه من دواعي الجماع ولا قوله عم فيه حل لكل شئ الا النساء
وهو مقدم على القياس والمجمل له الجماع فيها دون الفرج عند ما خلا فالتفتي لانه قضا
الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاحلال ثم الرمي ليس من اسباب التخلل عند ما خلا فانه
لنا فعي هو بقول انه يتوقف بيوم الفجر كالحلق فيكون بمنزلة في التخلل وان ان يكون
مختلا يكون جبا في غيره انه كالحلق والرمي ليس بركه في غيره اوانه بخلاف الطواف
لان التخلل بالحلق السابق لا به ثم ياتي مكته من اومه ذلك ومن القدر او من بعد
القدر بقطوف البيت طواف الزيادة سبعة اشواط لما روى ان النبي عم لما
حلق قاض الى مكته فطاف بالبيت ثم عاد الى منى صلى الظهر بها ووقته اقام
الفجر لان الله شكك عطف الطواف على التدح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت
العتيق فكان وقتها واحدا واول وقتها بعد طلوع الفجر من يوم الفجر لان ما قبله من
الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وافضل هذه الايام اولها كما

ارفع يدي الى الله لئلا يستر وجهه عني وبقيت العتبة وبقيت المقدم وهو
 بين يدي الباب فبضع صدره ووجهه عليه وبقيت بالاسر ساعة بعد عظم يعود
 الى الله هكذا روي ان النبي دم فعل بالمعظم ذلك وبقيت ان يصر في وجهه روي
 ووجهه الى البيت بنكبا منحرا على راس البيت حتى يخرج من المسجد وهذا بيان تمام
 الحج **فصل** وان لم يدخل الحرم مكنته وتوجه الى عرفات ووقف فيها سنة
 فبينما سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في ابتداء الحج على وجه ترتيب عليه سائر
 الاعمال فلا يكون الا بتباعد على غير ذلك الوجه سنة ولا شئ عليه لانه سنة
 وبترك السنة لا يجب كعادته من ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من ليلها
 الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عند المأدبة
 ان النبي عم وقف بعد الزوال وهذا بيان لاول الوقت وقال من ادرك عرفته
 قبل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفته قبل فانه حج فهذا بيان آخر الوقت فمالك
 رحمه الله ان كان يقول بان اول فته بعد طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس فوجهه عليه لما روي
 ثم اذا وقف بعد الزوال فافاض من ساعته اجزاء عند لانه م ذكره بكلمة او فانه قال
 الحج عرفته فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وبقيت الخيرة وقال مالك
 بعد لا يجزى الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل لكن الحج عليه ما روي به ومن اجاز بغيره
 كما هو مروي عليه ولا يعلم انما عرفات جاز عن الوقوف لان ما هو الزكوة قد وجد وهو
 الوقوف لان هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمنع ذلك الاغناء والنوم كل الركن
 يختلف الصدقة لانها لا ينبغي مع الاغناء ولا يحصل التحلل بالنسبة وهي ليست بشرط لكل ركن
 ومن غنى عليه فاجل عنه رعاؤه جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز ولو اقر انما بان يحرم عنه
 اذا غنى عليه وتمام فاحرم المأمور عنه حتى اذا افانق او استيقظ والى افعال
 الحج جاز لها انه لم يحرم بنفسه ولا اذن غيره به وهذا انه لم يصرح بالاذن والدلالة لوقف
 على العلم وهو الاول به لا يبره فكثير من الفقهاء مكلف بغيره العوام كجاء اذا امر غيره
 بذلك صححوا ولا نهى عاقد هم عقد الرقعة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يجزى عن
 مباحته بنفسه والاحرام هو المقصود بهذه السفر فكان الاول به ما يؤول الى العلم
 نظر الى الدليل والحكم به عليه والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجل
 غير انها لا تكشف رأسها لانه عورة ولا تكشف وجهها لقوله عم احرام المرأة في وجهها
 ولو اسلمت شيئا على وجهها وجافته عنه جاز بغير روي عابثه روى ولا يجزى

هذا الحديث يدل على ان
 الوقوف بعرفة سنة
 لا يبره في ذلك
 ولا يبره في غيره

الحج عرفته فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وبقيت الخيرة وقال مالك
 بعد لا يجزى الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل لكن الحج عليه ما روي به ومن اجاز بغيره
 كما هو مروي عليه ولا يعلم انما عرفات جاز عن الوقوف لان ما هو الزكوة قد وجد وهو

بمنزلة الاستسقاء بالليل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الضيق ولا ترفع ولا تستعي
 بين التلبين لانه محفل ستر العورة ولا تحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عم من الشاة
 عن الحلق وامر هو بالتقصير ولان حلق الراس في حلقها مثله حلق الخبث في من الراس
 وتلبس من الخبث ما به الراس لان لبس غير الخبث كشف العورة قالوا ولا يسلم الحجر اذا
 كان هناك جمع لانها سنة من حاشية الرجال الا ان يجد الموضع خاليا ومن قد بدت
 فطوقا او تدرأ او جزأ صيدا وشيئا من الاشياء ولو وجهه معها بر به الحج فقد احرم خلافا
 لما في قوله من فقد بدت فقد احرم ولان سوفي المدي في معنى التلبية في الظاهر
 الاجابة لانه لا يفعله الا من بر به الحج او العرة والظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون
 بالقول فيصير محرما لان اتصال التنية بالفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التلبين
 يرتبط على معنى بدت فطعنه نعل او عروة خراوة او لها شجر فان قلده ما وبعث بها ولم
 يسبقها لم يصح محرما لما روي عن عابثه روى انها قالت كنت اقل ما يهدي رسول
 الله عم فبعثت بها وبقيت في اهله خلافا فان لوجه بعد ذلك لم يصح محرما حتى يلحقها
 لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه يهدي بسوقه لم يوجد منه الا حجر والتنية ويجزى التنية
 لا يصح محرما فاذا اوركها وساقها او اوركها فقد اقرنت بتنية بعمل هو من خصائص
 الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء قال ان في بدت المتعة فانه محرم من حين توجه
 معناه اذا نوى الاحرام وهذا اسحق ان وجه القياس فيه ما ذكرناه ووجه الاستحسان
 ان هذا المدي مشروع على الابتداء من مساسك الحج ومثاله لا يجزى بكنة
 ويجزى بكنة الجميع بين اداء النكسب وغيره قد يجب بالجنابة وان لم يصل الى مكنته
 فلهذا اكتفي فيه التوجه وفي غيره لوقف على حقيقة الفعل فان حصل بدت او اشعر ما او
 فقد شاة لم يكن محرما لان التحليل لرفع الحجر والهرو والذان فلم يكن من خصائص
 الحج والا شعاع مكره عند ابي حنيفة فلا يكون من النكس في شئ او عند هاهنا وان كان
 حث فقد يفعل للمعاليمة بخلاف التلبين لانه يجزى المدي وتلبين لانه غير معاد
 وليس سنة ايضا والبدان من الليل والبقرة وقال الشافعي من ابلح خاصة لقوله
 في حديثه الحج فالتفصيل منهم كما لم يدي بدت والذي يبيد كما لم يدي بغيره فصل
 بينهما وان ان سم البدت تنبي من البدانة وهي الضميمة وقد اشتركا في هذا المعنى
 ولهذا يجزى كل واحد منهما عن سبعة والصح من الرواية في الحديث كما لم يدي
 جزوا با

ان نفي الاو افضل قال كذا التمتع افضل من الفرائض لان ذكرنا في الفرائض بقوله تعالى
فاذا استمتعتم من نساءكم الاية ولا ذكرنا في الفرائض بقوله تعالى فلو لم يكن الفرائض خصة ولان
في الاو اربعة اشياء السببية والسفر والمكث والقرآن فلو لم يكن الفرائض خصة ولان
فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحج في سبيل الله وصلوة الليل
والسببية في محصورة والسفر غير مقصود والمكث خروج عن العبادات فلا يخرج بها عن المقصد
بما روي نفي قوله اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من الحج الفجر والفرقان في كونه الفرائض
لان المراد من قوله تعالى وانتم الحج والعمرة لئلا يجرم بهما من ودية اهل بيته ودية
من قبل ثم فيه جعل الاحرام واستدامة احرامها من المباحات الى ان يفرغ منها ولا
كذلك التمتع فكان الفرائض اول منه وقبل الاختلاف بينا وبين الشافعي بنا على ان
الفرائض عندنا بطواف طوافين وبسعي سبعين عنده طوافا وصلاة الفرائض ان جعل
بالعمرة والحج معا بقوله تعالى فبشر بها اهل البيت فبشر بها اهل البيت فبشر بها اهل البيت
لان الفرائض هو الحج بين الحج والعمرة من قولك فبشر بها اهل البيت فبشر بها اهل البيت
اذا دخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا كانا
متمما ومتى عزم على اداءهما يسأل الله تعالى التيسير فيما وقدم العمرة على الحج فيه وكذا بقوله
ليكن بعمرة وحجة معا لانه سببا بافعال العمرة فكذلك سببا بذكرها وان اخرج ذلك من الدعاء
والسببية لا بأس به لان الواو والجمع ولو نوى بغيره ولم يذكر في السببية انما اعياها بالصوم
فاذا دخل مكة ابتدا فطاف بالبيت سبعة اشواط برأسه في الثلث الاول منها و
سعى بعد ما بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم سبدا بافعال الحج فطوف طواف
القدوم سبعة اشواط وسعى بعد ما كان بين المزدلفة ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن
تمتع بالعمرة الى الحج والفرائض في التمتع ولا يخلق بين العمرة والحج لان ذلك جبا على احرام
الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق ويحتمل بالخلق عندئذ لا بالتمتع كما يحتمل المفرد ثم هذا
مذهبنا وقال الشافعي بطواف طواف واحد وسعي سعي واحد والقول عدم وحلت
العمرة في الحج الى يوم النحر ولان مبنى الفرائض على التداخل حتى انتهى فيه بتبعية واحدة
وبسفر واحد ويخلق واحد وكذا في الاركان ولان اقلها طواف صبي من بعد طوافين
وسعي سبعين قال كذا عرفة هديت لستة نبيك لان الفرائض فتم عبادته وذلك انما
يتمتع باو عمل كل واحدة منهما على الكمال ولانه لا يدخل في العبادات والسفر
لكن سبب التسمية للحج والمكث في التمتع فليكن هذه الاستنباط بما صمد بخلاف الاركان

الاركان الا ترى ان شغلي التطوع لا يندخلان وبخبرك واحدة نود بان ومعنى ما رواه
دخل وقت العمرة في وقت الحج وان طاف طوافين لعمرة وحجته وسعي سبعين بحجبه
لاننا في ما هو المشغول عليه وقد ساد بنا خبر سعي العمرة وتقدم طواف النخبة عليه ولا يترتب
شي عند طاهر الا ان التقدم وان اخبرنا ان سبب لا يوجب الدم عند ما وعده
طواف النخبة سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعي يتأخره بالاستغفار
بعد الحج لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار والطواف واذا روي يوم النحر في شاة او
بقرة او بدنة او سبع بدنة وهذا دم الفرائض لانه في معنى التمتع والهدي منصوص عليه
فيها والهدي من ابل البقر والغنم على ما ذكره كرسى بانه ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة
هنا البعير وان كان سم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكره وكما يجوز سبع البعير يجوز
سبع البقرة والاركان لم يكن له ما يخرج صام ثلثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة وسبعة ايام
اذا رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
فترة كاملة فالنقص ان دور في التمتع فالقرا ان منه لانه من نفي باو السكين والمراد
بالج والاند علم وقت لانه نفسه لا يصح طوافا الا ان افضل ان يقوم قبل يوم التزوية
وبوم وبوم التزوية وبوم عرفة لان الصوم بدل عن الهدي فيسحق تأخره الى آخر
وقته رجا ان يعذر على الاصل وان صاحبا بمكة بعد فرائض من الحج جاز ومعه بعضه
ايام التشرى لان الصوم فيها منتهى عنه وقال الشافعي لا يجوز لانه معتق بالرجوع الى ان
ينوي المعام فحينئذ يجوز له التمتع بالرجوع وكذا ان معه رجعت عن الحج اي فرغتم اذ الفرائض
سبب الرجوع الى اهله فكان الاو بعد السبب فيجوز فان قاته الصوم حتى الى يوم النحر
لم يجزه الا الدم وقال الشافعي يصوم بعد هذه الايام لانه صوم موقت فينبغي وقال مالك
يصوم فيها لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وهذا وقت ولا النبي المشهور
عن الصوم في هذه الايام فينبغي به النص او يدخله النص فداوى به ما وجب كمالا ولا
يؤذى بعد لان الصوم بدل الا بدال لا نصب الا شرعا والنقص خصة بوقت الحج
وجواز الدم على الاصل عن عمره انه امر في مثل ما يبرج الشاة فان لم يعذر على الهدي
تخلل عليه وان لم التمتع ودم لا تخلل قبل الهدي وان لم يدخل الفرائض مكة وتوجه
الى عرفات فقد صار فضا لعمرة بالوقوف لانه يعذر عليه او اذ لا بصير ثانيا فدل
العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصبر ايضا بحج والنوجه هو الصحيح
من مذهب ابي حنيفة بانه ايضا والفرائض بين مصلى الطواف يوم الجمعة او النوجه لهما

ان الاربعين بالوجه مستوحش بعد اداء الطهارة والتوجه الى القبلة في التمتع منى عنه قبل اداء
العمرة فافترقا قال سقط عنه دم القران لانه لما انفتحت العمرة لم يترقب في اداء النكاحين
وعليه دم لرفع عمرته بعد التذوق وعليه قضاء ما قصه الشروع فيها فاستحب المحصر باب
التمتع التمتع افضل من الاقراء ومن حلف ان لا يقرأ افضل لان التمتع سفره واقع
لعمرة والمفرد سفره واقع لجنه وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمعا بين العبادتين فاستحب
القران ثم فيه زيادة نسك في هوارا فدم وسفره واقع لجنه وان تخطت العمرة لا تمنع
التمتع من السنة بين الجمعة والسعي اليها والتمتع على وجهين متمتع بسوق الهمدي متمتع
لا بسوق الهمدي ومعنى التمتع الترفق باداء النكاحين في سفر واحد من غير ان يتم بهما
بينهما لما صحح وجعله اختلافاً بينهما ان شاء الله تعالى وصحفة ان يتيك من المبيعات
في الشهر الحرام بالعمرة ويدخل مكة فيطوف بها ويسعى الى بكة او يقصر فدخل من عمرته
وهذا هو تفسير العمرة وكذلك ان اراد ان يفرق بالعمرة فعل ما ذكرنا هكذا فعل رسول الله
في عمره الفضا وقال ما كنت احلف عليه من العمرة الطواف والسعي والحججة عليه ما روينا قوله
انما حلفين رؤسكم ومفسرين الآية نزلت في عمرة الفضا ولانه لما كان لها تحريم بالبيت
كان لها تحلل بالطنج كالج وبقطع السببية اذا ابتداء بالطواف وقال ما كنت احلف
بصره على البيت لان العمرة زيادة البيت فتم به ولان النبي وم في عمرة الفضا قطع
التلبية حين استتم الحجر لان المقام هو الطواف فيقطع عند افتتاحه ولهذا يقطع
الحاج عند افتتاح الرمي بجمعة حل لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التزوية احرم الحج
من المسجد والشرطان يحرم من الحرم اما المسجد فليس يحرم وهذا لانه في معنى الكلى
ومبيعات الكلى في الحج الحرام على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مودع الحج اذ ان برمل في
طواف الزيادة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى
مرة ولو كان المتمتع بعد احرام بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى سائر برمل في طواف
الزيادة ولا يسعى بعده لانه قد ادى الى ذلك مرة وعليه دم التمتع بالنفس الذي هو ما كان لم
سجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة او ارجع على الوجه الذي بيناه في القران وجوب
هذا الصوم التمتع لانه بدل من الهمدي وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اذ اذ
قبل وجود سبب وان صامها بعد احرام بالعمرة قبل ان يطوف بالبيت جاز حلالا
لكن في قوله تعالى فصام ثلثة ايام في الحج ولان اداءه بعد انقضاء سببه والمكروه
بالج المذكور في النص فتم على ما بيناه والوجه الثاني في آخرها وهو يوم عرفة

عرفة لما بينا في القران واذا اراد المتمتع ان يسوق الهمدي احرم وساق حديه وهذا افضل
لان النبي وم ساق الهدى مع نفسه ولان فيه استعدا او مسارعة فان كانت ذب
فلما ارادة او فعل لم يثبت عاقبة رضى على روبا والتفدية اولى من التجديد لان اذ كان
في كسب الله ولانه لا علام والتجديد للزينة وبعثي ثم يقبل لانه يصير محرما بتفدية الهمدي
والوجه معد على سبق والاو ان يصدق الاحرام بالتفدية بسوق الهمدي وهو افضل
من ان يقود لان النبي وم احرم بذى التحليف وهذا باه فاق بين به ولا يخلو من
التفدية الا اذا كانت لا تقا في بقودا واسر البهنة عند النبي يوسف ومحمد ولا يفر
عند النبي حنيفة وكبره والا شعاع هو الا اذا بالخرج لغة وصحفة ان يتيك من المبيعات
يطعن في اسفل السام من الجانب الايمن فالوجه الايسر لان النبي وم طعن في
جانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن انفاقا ويطعن سناما بالدم اعلانا وهذا
الضيق مكره عند النبي حنيفة وعندهما حسن عند الثالث في سنة لانه مروي عن النبي وم
وعن خلفاء الراشدين ولهما ان المقصود من التفدية ان لا يباع اذ اوردوا ما اذكروا
اذا اضل الله في الاشعار اتم لانه الزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضة جنة
كونه مثله فقلنا بحسنه ولا في حنيفة لانه مثله وانه منقذ عنه ولو وقع التعارض فالجرح
للحرم واشعار النبي وم كان لصيانة الهمدي لان المشركين كانوا لا يمتنعون عن نحره
الا به وقيل بالحنيفة كراهية اشعار اهل بيته لانه ليعلم فيه على وجه يخاف منه السرقة وقيل
اما كراهية اشعاره على التفدية او اذ حل مكة طاف وسعى وهذا للعمرة على ما بينا في متمتع
لا بسوق الهمدي الا انه لا تجل حتى يحرم بالحج يوم التزوية لقوله لم لو استقبلت
من امرى ما سدد برت لما سفت الهمدي ولعلنا عمرة وتخطت منها وهذا ينبغي
التحل عند سوق الهمدي ويحرم بالحج يوم التزوية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وان قدم
لاحرام قبل جاز وما عجل المتمتع من الاحرام بالحج فهو افضل لما فيه من المسارعة وزيادة
المشفقة وهذه الافضلية في حق من ساق الهمدي وفي حق من لم يسق الهمدي وعليه
دم التمتع على ما بيناه واذا حل يوم النحر فقد حل من الاحرامين لان التحلل في الحج
كالتسم في الصلوة فيتحلل به عنهما وليس لاهل مكة متمتع ولا قران وانما لهم الاقراء
خلاف لما في الحج عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام ولان
شرعها للزفة باسقاط احدي السفرتين وهذا في حق الاقراء ومن كان داخل
المبيعات فهو بمنزلة الكلي حتى لا يكون له حصة ولا قران بخلاف الكلي اذا خرج الى مكة

في الكلى مع الصغير والى ان كل واحد منهما مقنون فان اوجهن تربت فعليه دم عند
حقيقته واما عليه صدقة واما الشافعي ان استعمل في الشعر فعليه دم لانه الشفت
وان استعمل في غيره فلا شيء عليه لانه امة ولها امة من الاطعمة الا ان فيه ارجح ما يفتل
الدهون وازالة الشفت فكانت جارية فاصرة ولا يلى حشفه ان اصل الطب ولا يخلو من نوع
طبيب وبفضل الدهن ولبين الشعر وتربل الشفت والشفت فيكامل الجانية بهذه الجدة
فيوجب الدم وكونه مطعوما لا ينافي كالعفان وهذا الخلاف في الترتيب للبحث والتحليل
البحث اما للطبيب منه كالنفسج والازين وما اشبههما يجب استعماله بالانفاق لا
طبيب وهذا اذا استعمل على وجه الطبيب ولو ادوى به جرحه او شقوق رجله فلا كراهة
عليه لانه ليس بطبيب في نفسه انما هو اصل الطبيب وطبيب من وجه فشرط استعماله على
وجه الطبيب كمن فاما اذا ادوى بالمسك وما اشبهه وان ليس كواحد خطا او غلط
راسه يوكا مالا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابى يوسف
اذا ليس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابى حنيفة وهو قول الشافعي يجب
الدم بنفس اللبس لان الارفاق يتكامل بالاشمال على بدنه وان معنى الترفق مقصود
من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليحصل على الكمال فيجب الدم نفسه باليوم لا بغيره
فيه ثم يخرج عادة وينعاصر وانه الجانية فيجب الصدقة غير ان ابى يوسف اقام الاكثر
معام الكلى لو ارادى بالقبض او التمسح به او تزر به لاسر او بل فلا بأس به لانه لم يلبس
ليس المحبط وكذا لو ادخل مكعبه في القبا ولم يضل به في الكعبين فلا فرق لانه لم يلبس
لبس القبا وللهذا اشكل في حفظه والنفذ برقة فغلبة الرأس من حيث الوقت ما بينه
ولا خلاف انه اذا غطى جميع راسه يوكا مالا يجب عليه الدم لانه ممنوع عنه ولو غطى راسه
فالمرضى عن ابى حنيفة انه اعبر الربع اعبارا بالخلق والعودة وهذا لان ستر البعض مباح
مقصود به بعض الناس وعن ابى يوسف انه يعتبر اكثر الرأس اعبارا بالحشفة
واذا خلق ربع راسه او ربع لحيته فعليه دم وان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك
فقد لا يجب الا بالخلق الكلى قال الشافعي يجب بخلق القبل اعبارا برباط الحرم ولان
خلق بعض الرأس وهو الربع انفاق كامل لانه معاد فيكامل به الجانية بتدبيره فادوى
بجلاف طبيب ربع العنق لانه غير مقصود وكذا خلق بعض الحية معاد بالعراق وارض
العرب وان خلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالخلق وان خلق الاطراف او
احدها فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بخلق لرفع الاذى وببيل الراحة فاشبه

فاشبه العانة ذكر في الاطراف خلقها وفي اصل الشفت وهو السنة وقال ابى يوسف
نفسها اذا خلق مقصودا فعليه دم وان كان اقل قطعاً اراد به الصدرة والفتحة والساق
وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التوبر فيكامل بخلق كذا وتفاصده خلق بعضه
وان اخذ من شاربه فعليه طعام حكومة عدل معناه ان ينظر الى هذا المأخوذ كم يكون
من ربع الحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يوزنه
قيمة ربع الشاة والفتحة الاخذ من الشارب مثل هذا هو السنة فيه دون الخلق السنة
ان يفتل حتى يوازي الاطراف فان خلق موضع الحجام فعليه دم عند ابى حنيفة وهو قال عليه
صدقة لانه انما يخلق لاجل الحجامه وهي ليست من المخطورات فكذلك ما يكون وسبيلها
ان ان فيه اذ الشى من الشفت فيجب الصدقة ولا يلى حشفه ان حشفه مقصود ولا يلى
المقصود لانه وجد ازالة الشفت عن عضو كامل فيجب الدم وان خلق راس
حرم بامره او بغيره فعلى الخالق صدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي لا يجب شى
اذا كان تاماً لان من اصله ان الاكراه يخرج المكره من ان يكون مواخذاً بحكم الفعل
والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكراه ينفي المأثم دون الحكم وقد تقرر سببه
وهو ما مال من الراحة والارنية فيلزمه الدم كما يختلف المصطر حينئذ يخرج لان الفنة
هناك سماوية وهما من العباد وهم لا يرجع المخلوق راسه على الخالق لان الدم انما لزمه
بما مال من الراحة فصار كالمغروس في حق العقدة كذا اذا كان الخالق لا يختلف الجواب في حق
المخلوق راسه واما الخالق بوزنه الصدقة في مسئلة في الوجهين وقال الشافعي لا شى عليه
وعلى هذا الخلاف اذا خلق الحرم راس حمال لانه معنى الارفاق لا يتحقق بخلق شعر غيره
وهو الموجب وان ان ازاله بتمواسم بدن الانسان من مخطورات الاحرام لا سخافة
الامان بمنزلة الحرم فلا يفرق حاله من شعره وشعر غيره الا ان كمال الجانية في شعره وان
اخذ من شاربه حمال وقدم عاقره اعظم ما شاؤا والوجه فيه ما بينا ولا يعرى عن نوع
ارفاق لانه بناؤى يفتل غيره وان كان اقل من الشاذى سفت نفسه فيلزمه الطعام
فان خلق عاقره بوجهه ورجليه فعليه دم لانه من المخطورات لما فيه من فساد الشفت والفتحة
ما يمتد عن البدن فاذا قلنا مكثها فهو ارفاق كامل فيلزمه الدم ولا نزاع على دم ان حصل
في مجلس واحد لان الجانية من نوع واحد وان كان في مجالس فكذلك عند محمد لان منبأها
على اليد اخل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخطت الكفارة لارفاق الاولى بالكفارة في
قول ابى حنيفة واما ابى يوسف فلهما ان يوجب اربع اداء ان قدم في كل مجلس او اوجلا لان

في معنى العبادة فينبغي ان يدخل بها الجلوس كما في آية السجدة وان قصد بها اوجلا فغلب
ام اعامته الربيع معام الكل كما في خلق الاراس وان قصد اقل من خمسة اقل فغلب صدقة
ومعناه يجب بكل ظرف صدقة وقال في يجب الدم بفض ثلثة منها وهو قول الجنيته الاول
لان في اقل ليد الواحد وما والثلث اكثر ما وجه المذكور في الكتاب ان اقل في كفة احد
اقل ما يجب الدم بكمه وقد اقلنا معام الكل فلان اقل ما مقام كلهما لانه يؤتى له لا يتجلى
وان قصد خمسة اقل في صدقة من يديه ورجليه فغلب صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف
نعمهما وقال محمد بن علي وم ابا رابعا او اقلهما من كف واحدة وما اذا خلق ربيع الاراس
من مواضع متفرقة ولما ان كمال الجنازة بنيل الراحة والزينة والغلم على هذه الوجوه
به وينبغي ذلك بخلاف لخلق لانه معناه على ما قرأوا اذا صارت الجنازة يجب فيها الصدقة
ويجب بغير كل ظرف طعام مسكين وكذلك لو قلنا اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك
وما في بفض عند ما شاء وان لم يفسد المحرم فنعلق فاخذة فلا شيء عليه لانه لا يمتنع بعد
الاكثر فاشبهه بالابس من غير محرم وان لم يفسد او ليس اقل من عدد فله حجة
ان شاء وزج وان شاء فصدق على سنة ما كان بثلثة اصوع من الطعام وان شاء
شاه مع ثلثة ايام لقوله تعالى فصدقة من هبام وصدقة وثلث كلمة او التخيير وقد فسرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه والآن في زلت في المعذور ثم الصوم بحرية في ابي موضع شاة لانه
في كل مكان كذا الصدقة عند ما لا يتبين وانما النكح فخص بالحرم لا اتفاق لان اراقة
لم تعرف فزيت في زمان ومكان وهذا الدم لا يخلص زمان فغلب انفسا به المكان
ولو اثار الطعام اجزاء فيه التغذية والغلبة عند ابي يوسف اعبا رابعا رابعا البمين
وعند محمد بن علي لا يجوز لان الصدقة تنبع عن التملك هي المذكورة
نظرا في احوالهم بصدقة فامتنى فلا شيء عليه لان المحرم عليه هو الجماع ولم يوجد نصا يمكن
نظرا فامتنى وان قيل او لم يفسد فغلبه ولم وفي الجماع الصغير يقول اذا من شدة
فامتنى ولا فرق بين اذا انزل ولم ينزل فذكره في الاصل وكذا الجماع في الجماع فيها دون الفرج
ومن الشافعي انه يفسد احراما من جميع ذلك اذا انزل واعتبره بالصوم وانما انفسا
يجب بغير الجماع ولهذا لا يفسد بغير الخطوات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به
ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والاتفاق بالمرأة وذلك مخطوطة الاحرام فبذلك
اندم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشدة ولا يحصل به دون الانزال فيما دون
الفرج وان جامع في احد السبلين قبل الفرج بغيره فسد حجه وعليه شاة ولا يفسد حجه

هذا الحديث يدل على ان الصدقة لا تجوز في الجماع اذا لم ينزل ولو انزل لم يفسد احرامه

وهذا

وهذا الحديث يدل على ان الصدقة لا تجوز في الجماع اذا لم ينزل ولو انزل لم يفسد احرامه

انما يفسد من لم يفسد حجه والاصل فيه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امراته وهما
خجرا كان اقل من اربعين يوما وما يفسد حجه في حجبها وعليها حجه من فابلن بهذا الفعل من
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقال الشافعي يجب بدنة اعبا رابعا او اقلهما من كف واحدة وما اذا خلق ربيع الاراس
من مواضع متفرقة ولما ان كمال الجنازة بنيل الراحة والزينة والغلم على هذه الوجوه
به وينبغي ذلك بخلاف لخلق لانه معناه على ما قرأوا اذا صارت الجنازة يجب فيها الصدقة
ويجب بغير كل ظرف طعام مسكين وكذلك لو قلنا اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك
وما في بفض عند ما شاء وان لم يفسد المحرم فنعلق فاخذة فلا شيء عليه لانه لا يمتنع بعد
الاكثر فاشبهه بالابس من غير محرم وان لم يفسد او ليس اقل من عدد فله حجة
ان شاء وزج وان شاء فصدق على سنة ما كان بثلثة اصوع من الطعام وان شاء
شاه مع ثلثة ايام لقوله تعالى فصدقة من هبام وصدقة وثلث كلمة او التخيير وقد فسرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه والآن في زلت في المعذور ثم الصوم بحرية في ابي موضع شاة لانه
في كل مكان كذا الصدقة عند ما لا يتبين وانما النكح فخص بالحرم لا اتفاق لان اراقة
لم تعرف فزيت في زمان ومكان وهذا الدم لا يخلص زمان فغلب انفسا به المكان
ولو اثار الطعام اجزاء فيه التغذية والغلبة عند ابي يوسف اعبا رابعا رابعا البمين
وعند محمد بن علي لا يجوز لان الصدقة تنبع عن التملك هي المذكورة
نظرا في احوالهم بصدقة فامتنى فلا شيء عليه لان المحرم عليه هو الجماع ولم يوجد نصا يمكن
نظرا فامتنى وان قيل او لم يفسد فغلبه ولم وفي الجماع الصغير يقول اذا من شدة
فامتنى ولا فرق بين اذا انزل ولم ينزل فذكره في الاصل وكذا الجماع في الجماع فيها دون الفرج
ومن الشافعي انه يفسد احراما من جميع ذلك اذا انزل واعتبره بالصوم وانما انفسا
يجب بغير الجماع ولهذا لا يفسد بغير الخطوات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به
ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والاتفاق بالمرأة وذلك مخطوطة الاحرام فبذلك
اندم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشدة ولا يحصل به دون الانزال فيما دون
الفرج وان جامع في احد السبلين قبل الفرج بغيره فسد حجه وعليه شاة ولا يفسد حجه

هذا الحديث يدل على ان الصدقة لا تجوز في الجماع اذا لم ينزل ولو انزل لم يفسد احرامه

هذا الحديث يدل على ان الصدقة لا تجوز في الجماع اذا لم ينزل ولو انزل لم يفسد احرامه

وهذا

العمل فثبت به الوجوب فاذا اشرع في هذا الطواف وهو سنة ليس واجباً بالشرع و
بدخله نقص ترك الطهارة فيغير الصدقة الطهارة الدنور بنسبة من الوجوب باليجاب
الصدق والشك وهو طواف الزبارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزبارة
محمداً فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان الفحش من الاول فيجبر بالدم
وان كان جنباً فعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلاً اغلظ
من اجداث فوجب حبر نقصاً منها بالبدنة اطواراً للنفاس وكذا اذا طاف كثره
جنباً او محمداً لان اكثر الشئ له حكم كله والافضل ان يعيد الطواف واما بكثرة ولا
رجوع عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والاصح انه يزوم بالعادة في احدث
استجاباً وفي الجنبية الجبا بالفسخ النقصان بسبب الجنبية وقصوره بسبب احدث
ثم اذا عاد وقل طافه محمداً لا يرجع عليه وان عاد بعد ايام الفجر لان بعد الاعادة
انما شدة النقصان وان عاد وقل طاف جنباً في ايام الفجر فلا شئ عليه لانه اعادة
في وقت وان عاد بعد ايام الفجر لزمه الدم عند اتي جنبه لانه ان خبر على ما عرفت من
ولو رجع الى اهله وقل طاف جنباً عليه ان يعود لان النقص كثير فيزوم بالعود واستدرك
لما فات من المصلحة ويعود باجرام جديد وان لم يعيد وبعث بدنة اجزاء لما تبتاه
جائز له الا ان الافضل هو العود ولو رجع الى اهله وقل طافه محمداً ان عاد وطاف
جائز وان بعث بدنة فهو افضل لانه خفف معنى النقصان وفيه نفع للمفقر ولو لم يطف
طواف الزبارة اصلاً حتى رجع الى اهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام لان عدم التحلل
منه وهو محرم من النساء ابد حتى يطوف طواف الصدر محمداً فعليه صدقة لانه
دون طواف الزبارة وان كان اجاباً فلا بد من اطوار التفاوت وعن الجنبية انه
يجب شاة الا ان الاول اصح وان طاف جنباً فعليه شاة لانه نقص كثير ثم هو
طواف الزبارة فيكتفي بان ذم من ترك من طواف الزبارة ثمانية اشواط فما دون
فعليه شاة لان النقصان من ترك الاقل يسير فاستحب النقصان بسبب احدث
قيد منه شاة فان رجع الى اهله اجزاء وان لا يعود وبعث بدنة لما تبتاه وان ترك
اربعة اشواط بقي محرماً ابد حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصار كانه لم يطف اصلاً
ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة لانه ترك الواجب
او اكثر منه واما بكثرة يزوم بالعادة افا منه للواجب في وقت ومن ترك ثمة
اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة ومن طاف طواف الزبارة في خوف

ورطاق

الحجر كان كان يمكن اعادة لان الطواف وراء المحيط واجب على من اتمه واطوافه في خوف
الحجر ان بدور حول الكعبة وفضل الفرجين الذين بينهما وبين المحيط فاذ فعل ذلك فقد
ادخل نقصاً في طوافه واما بكثرة اعادة كذا يكون من طواف على الوجه المشرع
وان عاد على حجر فاقته اجزائه لانه طاف ما هو المتروك وهو ان يأخذ من جنبه خارج
الحجر حتى يبتني الى آخره ثم يدخل الحجر من الزجبة ويخرج من الجانب الآخر بكثرة بفعله مع
حرمان فان رجع الى اهله ولم يعده فعليه دم لانه تمكن النقصان في طوافه بترك اهله
من الريع فلا يجزى به الصدقة ومن طاف طواف الزبارة على غير وضوء وطواف الصدقة
آخر ايام التشريق طافاً فعليه دم وان كان طاف طواف الزبارة جنباً فعليه دم وان لم يمس
الي جنبه وقال عليه دم واحداً لان في الوجه الاول لم يتقل طواف الصدر الى طواف الزبارة
لانه واجب اعادة طواف الزبارة بسبب احدث غير واجب وانما هو مستحب فلا يتقل
اليه وفي الوجه الثاني يتقل طواف الصدر الى طواف الزبارة لانه سخي الاعادة فيصير
ما كان طواف الصدر مؤخر الطواف الزبارة عن ايام الفجر فيجب الدم بترك طواف الصدر
بالانفاق وبتأخير الآخر على خلاف الا انه يزوم بالعادة طواف الصدر واما بكثرة ولا
يزوم بعد الرجوع على بيتا ومن طاف الحرم وسعى على غير وضوء وحل فما دام بكثرة يعيد بها
ولا شئ عليه لانه اعادة الطواف فتمكن النقص فيه بسبب احدث واما السعي فلا ينع
للطواف واما اعادة ما لا شئ عليه لانه نفع النقصان وان رجع الى اهله قبل ان يعيد
فعليه دم بترك الطهارة فيه ولا يزوم بالعود ولو وقع التحلل بالركن او النقصان بسبب
وليس عليه في السعي شئ لانه اتي به على اثر طواف معذبه وكذا اذا عاد الطواف لم
بعد السعي في السعي ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجة تام لان السعي
من الواجبات عند فليزومه بترك الدم وول النفا ومن فاض من عرفات قبل
الامام فعليه دم وقال الشافعي لا شئ عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يزوم بترك
الاطالة شئ وان الاستدانة الى غروب الشمس واجبة لقوله دم فادفعوا بعد غروب
الشمس فيجب بترك الدم بخلاف اذا وقف ليلاً لان استدانة الوقوف على من وقف
نهاراً لا يلبا فان عاد الى عرفته بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان
الترك لا يصير منه ركناً واختلفوا فيها اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمرقاة
فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك في الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب
وبكيفية دم واحد لان الجنس متحد في الشئ والترك ما يخفى يزوم بالشمس من آخر

من آخر أيام الرمي لانه لم يعرف فيه الاقربا وما امت الايام لانه خاوة مكنة فيه
على السابف ثم بناه بوجوب الدم عند الجنبه موطا فالهنا ومن ترك رمي يوم فلعليه
لانه ترك دم ومن ترك رمي احدى الجوار الكلت فعليه الصدقة لان الكل في هذا اليوم
نكس احد فكان المترك اقل لان يكون المترك اكثر من النصف في وجوب ترك
الاكثر وان ترك رمي جرة العقبه في يوم المترك فعليه دم لانه كل طيفه هذا اليوم رميا
وكذلك اذا ترك اكثر منها حصاة او حصانين او ثلث نصف في الكل حصاة نصف
سبع الا ان ينفذ واما ينقض لانه المترك هو الاقل فكيفه الصدقة ومن آخر
الحلق حتى مضت ايام المترك فعليه دم عند الجنبه موطا وكذا اذا انحرفا في الزيادة وقال
لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف في ناخير الرمي وفي نقد برك كالحلق قبل الرمي
ونحو العارن قبل الرمي الحلق قبل الذبح لهما ان ما فات مسبه ترك بالفضاء
ولا يجزى مع الفضاء شي آخر له حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نكاحا على
فعليه الدم ولان الناخير من المكان يوجب الدم فيها هو موقف والمكان كالاحرام فكذلك
الناخير من الزمان فيها هو موقف بالزمان وان حلق في ايام الحرمة غير محرم فعليه دم
ومن أخر في رجم من محرم وقصر فعليه دم عند الجنبه وموطا وقال ابو يوسف لا شيء
عليه قال في ذكره كسب الجاهل بالصغير قول ابو يوسف في المعز ولم يذكر في الحاقه وقبله بالانفاس
لان السنة جرت في الحج بالحلق بها وهو من محرم والامتناع على خلاف هو بقول الحلق
غير مختص بالحرم لان النبي وم واصحابه حصروا بالحد يمينه وحلفوا في غير محرم ولها ان
الحلق لما جعل محلا سارا كالسلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محلا
فاذا صار نكاحا خفف بالحرم كالذبح وبعض الحديث من محرم ففعله حلقه فيه فالحق
ان الحلق يتوقف بالزمان والمكان عند الجنبه وعند ابى يوسف لا يتوقف بهما وقد
محمد يتوقف بالمكان دون الزمان وعند زفره يتوقف بالزمان دون المكان وهذا
الخلاف في التوقيت في حق النصفين بالدم اما يتوقف في حق الكل بالانفاق والنفقة
والمحل في العدة غير موقف بالزمان والاجماع لان اصل العدة لا يتوقف به بخلاف المكان
لانه موقف به فان لم يقصر حتى رجع الى محرم وقصر فلا شيء عليه في تولد جميعا معناه
او اخرج المعز ثم عاد لانه الى بي مكان فلا يلزم ضمانه فان حلق العارن قبل ان يذبح
فعليه دم وان عند الجنبه دم بالطلاق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بناخير الذبح
من الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد وهو موطا ولا يجب نسب الناخير شي ما قلنا

الدم في الزمان
والجانب في المكان

تأخر في مستحق

على السابف
فصل في حكمه

الجملة

فقلنا نعم ان سبب التبرع على المحرم وسبب الجرح على المحرم لانه
لحم سبب الجرح وطعامه من مالكم لانه في سبب التبرع ما يكون نواله ومنه في التبرع وسبب الجرح
ما يكون نواله ومنه في الماء والنفقة هو المنع الموقوف في اصل النفقة واستثنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاسق وهي الكلب العقور والذئب والجداء والغراب والحية
والعقرب فانها مبيدات بلا ذم والجراد والغراب الذي ياكل الحبوب هو المردى
عن ابى يوسف موطا واذ قل المحرم صيد اوله مبيد من فاعليه اجزاء اما الفيل فقلوه
تعالى ولا تملكوا الصيد وانتم حرمة ومن فله منكم متقرا في المثل فقل من الغراب
نقض على الجواب اجزاء واما الدلالة ففيه خلاف التامى هو بقول الجرح انعلق بالمثل
والدلالة ليست بفيل فاشبهه بالدلالة المحل لانه ما رويها من حديث ابى قحادة
وقال عطاء اجمع الناس على ان على الدال اجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام
وانه نقوبت الاثر على الصيد اذ هو آمن بنقضه وتواربه فصار كالنكاح لان المحرم
باجرامه التزم الامتناع عن التفرغ فبعض برك ما التزمه كالموقع بخلاف المحل لانه
لا التزم من جهته على ان فيه اجزاء على روى عن ابى يوسف وروى ما والدلالة الجنبه
الاجزاء ان لا يكون المدلول بالما يمكن الصيد وان يصدق في الدلالة حتى لو كذبه
صدق في غير ضمان على المكذب ولو كان الله ال ضمان في محرم لم يكن عليه شيء لانه قد
سواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان بعينه وجوبه لا خلاف فاشبهه بامان الاموال
والسبب في العايد سواء لان الموجب لا يخلف والجراد عند ابى حنيفة وابى يوسف موطا
ابى ان يوقم الصيد في المكان الذي قيل فيه او في اقرب المواضع منه او كان في بئر
فيقومه او اعدل ثم هو قربة في الفداء ان شاء ايتباع بها تهدا واذجه ان يبعث بجملة
وان شاء اشترى بها طعاما ونصدق على كل مسكين نصف صاع من اير او صاعا من
تمر او شعير وان شاء صام على ما ذكره وقال محمد والشافعي بهما يجب في الصيد النضر بهما
نظر في الظبي سنة وفي الضيق سنة وفي الارنب قتلى وفي البربع جرة وفي النعام جرة
وفي جوار الحشيش بقرة لقوله تعالى فجاءوا مثل ما قتل من النعم ومثله من النعم ما يشبهه
المقتول صورة لان البقرة لا يكون نفا والصحاب رضوا ان الله عليهم اوجبوا النضر من
حبس الحنيفة والمنظر في النعام وحمار الحشيش والارنب على ابيها وقال
الضيق صيد وفيلانة وليس له نظير عند محمد بن حبيب القيمة مثل العصفور والحمام
واشبا بهما واذ وجبت البقرة كان قولهم هو لها والاشافى يوجب في الجملة شاة

فصل في حكمه
فصل في حكمه

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم
الصيد من الغنم والاربع من الغنم والاربع من الغنم

وثبت المشا بهينهما من حيث ان كل واحد منهما يجب ويهدر ولا ياتي جنبه والى
يوسف يهدر ان المشا المطلق هو المشا صورة ومعنى ولا يمكن حمل عليه فعل على
المشا معنى لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مراد بالاجماع او لانه
من التقدير في هذه التخصيص والمراد بالنقض انه علم في اية من مثل فاعل من النعم
الرحمن واسم النعم ينطلق على الرحمن والى يهدر ان المراد بالوجه والاصح والمراد
ما روى التقدير دون ايجاب المعين اعباء بالمعنى ثم ان الجار الى العاقل في ان
يجعل يهدر او طعاما او صونا عند اتي جنبه والى يوسف يهدر وقال محمد والشافعي
يهدر الجار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدى يجب النظر على اذكر ان حكما
بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف يهدر لهما ان التخيير شرع فيهما
لمن عليه فيكون الجار اليه كانه اليه من وجه واحد في قوله تعالى يحكم به
ذو اعدل منكم الا في ذكر الهدى منصوبا لانه تفسير لقوله يحكم به ذوا عدل او معقول
حكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام او فيكون الجار اليه كانه الكفارة عطف على
جزا لا على الهدى بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل في ذلك صا مرفوع فلم
يكن فيها دلالة اخبار الحكمين وانما يرجع اليهما في تقديم السلف ثم الاخبار
بعد ذلك من عبده ويقعدان في المكان الذي اصابه لا خلاف في القيمة باختلاف
الاماكن فان الموضع بزايا باع في الصبي بعينه اقرب الموضع اليه مما باع فيه وبنتي
قالوا والواحد يكفي والمثني اول لانه احاط وابعد من الغلط كما في حقوق العباد
وقيل بعينه المثني هنا بالنقض والهدى لا يخرج الا بمكة لقوله تعالى يهدى الى الصراط المستقيم
ويجوز الاطعام في غير هذا فالفتاوى هو بعينه بالهدى والجامع التوسعة على
سكان الحرم ونحن نقول الهدى فريضة غير معقولة فيقتضى مكان او زمان اما العترة
فريضة معقولة في كل مكان وزمان والصوم يجوز في غير مكة لانه فريضة في كل مكان
فان فيجهد الهدى بالكون في اجزائه عن الطعام معناه اذا تصدق بالعلم وفيه دواء
بقية الطعام لان الارادة لا تنوب عنه واذا وقع الاخبار على الهدى يهدى ما
يجزى في التخيير لان مطلق اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي يهدر بخري
صغار النعم فيها لان الصغار يهدر وجبوا عا فاجفروا وعنه الى جنبه والى يوسف
يهدر ما يجوز الصغار على وجه الاطعام بعينه اذا تصدق واذا وقع الاخبار على الاطعام
يقوم السلف بالطعام عند لانه هو المصالح فيعتبر قيمته وعند الشافعي يقوم

يقوم النظر واذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق به على كل مسكين نصف صاع من زرا
صاعا من زرا او شعيرة ولا يجوز ان يطعم لكل مسكين اقل من نصف صاع لان الطعام
المذكور ينصرف الى هو المعهود في الشرع وان اخار الصيام يقوم المقبول طعاما لم يصير
من كل نصف صاع من زرا او صاع من زرا او شعيرة بل ان تصدق بالصيام بالمقبول غير
يمكن اولا قيمة للصيام فقدرناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كما
في باب القديرة وان تغفل من الطعام اقل من نصف صاع فهو حرام ان شاء الله تعالى
وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذا ان كان الواجب
دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب او يصوم يوما كاملا فان كان الواجب صاعا وقت
شعره او قطع عضو منه ضمن بالقيمة عا لبعض الكل كما في حقوق العباد ولو تصدق
بشعره او قطع قوائم سيد فخرج عن حيز الامتاع فعليه قيمته كاملة لانه فوت عليه من
سوءت الامتاع في غير جزاء ومن كسر سيف ثمانية فعليه قيمة وهذا امر دني من على
ابن عباس رضى عنه ولانه اصل الصبي وله عزيمة ان يصير صيدا فترت له الصبي احبها
ما لم يقصد فان خرج من البيضة في حيت فبعه قيمته وهذا استحسان والقياس ان لا
يزم سوى البيضة لان حيوته في البيض غير معلوم وجب الاستحسان ان البيض معد لخرج
منه الفرج الحي والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحال به عليه احبها وعلى هذا اذا حارب بطن
طبيية فالفت جنبنا ميتا وما نت فعليه قيمته وليس في قتل الغراب والحمامة والحيثية
والعقرب والقارعة والكلب العقور جزاء لقوله خمس من الفواسق يقتلن في الحل
والحرم القارعة والحمامة والحيتة والعقرب والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات
وقيل المراد بالكلب العقور الذئب او يقال ان الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي
يكل الجيف ويحفظ لانه يهدى بالاذى اما العقور فغير مستثنى لانه لا يهدى بالاذى
بالاذى وعن ابي حنيفة ان الكلب العقور وغير العقور والمستأنس المشا من المشا سواء كان
المعينة ذلك الجنب كذا القارعة الالهية والرحمينة سواء والضب واليربوع لسا
من الخمس المستأنسة لانها لا يهدى بالاذى وليس في قتل البعوض النمل البربعث
والقراوشى لانها ليست بصيد وليس بمنزلة من البدن ثم هي مؤذية بطيها وما لا
والنمل السوداء او الصفراء التي تؤذي وما لا تؤذي لا يكل فتدبرها ولكن لا يجب الجزاء المقتضى
الا دلي ومن قتل قملة تصدق بها مثل كفت من طعام لانها متوكدة من الفت
الذي على البدن وفي اجماع الصغار اطعم بها وهذا يدل على انه حرام ان يطعم مسكين

شبابه على سبيل الاستعانة وان لم يكن متبعاً ومن نقل جراحة لصدق بانه ان
يجزى من صيد البر فان الصيد لا يمكن اخذه الا بجلبته وبغصده بالخذ وخره خبز من
لغول عمره مرة خبز من جراحة ولا شئ عليه في نقل السلطنة لانه من الودائع والخصرات
فان شئ من فاسد والوزغات ولا يمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد بالخذ
فلم يكن صيداً من جلب صيد محرم فعليه قيمته لان اللعين من اجزاء الصيد فاشبه
كله ومن قتل لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع والوحوش فعليه الجزاء الا ما استثناه الشرع وهو
ما عدناه وقال الشافعي لا يجب الجزاء لانها حصلت على الايداء وحلت في الفواسق كذا
اسم الكلب يتناول السباع بأسرها وان السبع صيد لانه ذكوة مقصود بالخذ
او طلبة او ليعطاه او ليدفع اذاه والقباس على الفواسق يمنع من ابطال العدد
واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاً والعرف ملك ولا يجوز بيعه شاة وقال في
يجنب بالغة ما بلغت اعباءها باكل اللحم وان قوله وم الضبع صيد وفيه شاة ولان
اعبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لانه محاربت موزة ومن هذا الوجه لا يزال على قيمة
انتهى ظاهره او اذا حصل السبع على اللحم فقله لاشئ عليه وقال في يجب عليه الجزاء اعتباراً
باجل الصائل وانما روى عن عمر انه قل سباعاً اهدى كلباً وقال انما يستأجره وانما
الحرم يمنع من التوضيع لانه وقع الاذى ولانه كان ما ذكوة وقع المنع من
الاذى كما في الفواسق فمن كان ما ذكوة في وقع المنع اولى ومن وجوه الاذن
من الشرائع لا يجب الجزاء بحاله بخلاف اجل الصائل لانه لا اذن من صاحب الحق وهو
العبد وان اضطر الحرم الى اكل صيد فقله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد بالكفاية والنقص
على ما علمه من قبل ولا بأس للحرم ان يبيع الشاة والبقرة والبقر والدجاج والبط الا ان
لان هذه الاستنباط ليست بصيد لعدم النجس والمراد بالبط الذي يكون في المساكن
والحيات لانه الوف اصل الحفنة ولو ذبح حماماً صر ولا فعليه الجزاء خلافاً لما كلفه ان الوف
مستأنس ولا يمنع بجانحه لبطه فهو منه ونحن نقول الحمام مستأنس باصل الحفنة فمنع
بطيرانه وان كان بطي النجس والاستنباط عارض فم بعينه وكذا اذا قتل طيلاً مستأنساً
لانه صيد في الاصل فلا يبطل الاستنباط كالبعير اذ ان لا يخذلكم الصيد في محرمه على الحرم
وإذا ذبح الحرم صيداً فذبحته ميتة لا يجل كذا وقال الشافعي يجل وبجدة الحرم لغية لانه قال
لما نقل فعليه البه لان الزكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام يكون كذا يجزى الجوسي
وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام اللحم والدم والحم يسير فيقدم بانعدام

بانعدامه قال كل الحرم الذابح من ذلك سبباً فعليه الجزاء وكل عند بيضه ووقا ليس
عليه جزاء اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شئ عليه في قتلهم جميعاً لانه ان هذه ميتة فلهذا
بالكلية الاستغفار وصار هذا ككله محرم فخره ولا يبيح نفسه ان حرمة اعباءه كونه
ميتة كما ذكره ميتة باعباءه محظورة احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد
من الحلية والذابح عن الميتة في حق الزكاة فصار حرمة الاول بهذه الوساطة
الى احرامه بخلاف محرم آخر لان سائر ليس من محظورات احرامه ولا بأس بان يجل
الحرم لحم صيد اصطفاً وحلالاً وبجدة اذا لم يجل الحرم عليه ولا حره بصيد خلافاً لما كلفه
اذا اصطفاً لاجل الحرم له قوله وم لا بأس ان ياكل الحرم لحم صيد لم يصده او يصار له
ولما روى ان الصياد يذبحه كذا الحرم الصيد في حق الحرم فقال وم لا بأس به والتمام
فيما روى لا يملك فجل ان يهدى اليه الصيد دون اللحم او معناه ان يصاد بامر غيره
شرط عدم الدلالة وهذا يقتضي على ان الدلالة بحرمة قالوا فيه روايتان وجه بحرمة
معدنيت الى قنوده ومنه وقد ذكرناه وفي صيد محرم اذا ذبحه لا يحل عليه قيمته ينص في
بها على الفرق لان الصيد اسحق الامن بسبب محرم قال وم في حديث فيه طول
ولا يفر صيداً ولا يجزى الصوم لانه احرمة وليست بكفاية فاشبهه من الاموال
وهذا يجب بتقويت وصف في الحلال وهو الامن والواجب على الحرم بطريق الكفاية
جزاء على فعله لان حرمة باعباءه معنى فيه وهو احرامه والصوم يصح جزاءه الا فعال
لانسان الحلال قال في يجرى الجزاء الصوم اعباءه ما وجب على الحرم والفرق قد ذكرناه
وهو يجرى به اهدى فيه روايتان ومن خلع الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه او كان
في يد خلافاً لما قلنا في انه يقول في حق الشرع لا يظن في ملكوك العبد طاعة العبد ولا ان
ما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لموتة الحرم اذا صار هو من صيد الحرم فاشحن
الامن لما روي بان باعه وهو البيع فيه او كان قائماً لان البيع لم يجر لما فيه من
التعرض للصيد وذلك حرام وان كان قائماً فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتقويت
الامن الذي استحقه وكذا اسع الحرم الصيد من محرم او حلال لما قلنا ومن احرمت في بيع
او في نقص صيد فليس عليه ان يرسله وقال الشافعي نعم ان يرسله لانه متعرض
للصيد بما كان في ملكه فصار كالمالك في بيعه وان ان الصياد يذبحه كما نواجر مولاه
بمنه صيدوا حين فم ينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة الفاسقة وهي
احدى الحجج ولان الواجب ترك التعرض هو ليس بمنع من جهته لانه محفوظ بالبيت

والفصل لا يغيره ان في ملكه ولو ارسله في معارة فهو على ملكه ولا يعتبر بها الملك
فيل اذا كان الفقص في يده اذ ارسله كان ملكه لا يبيع فان كان صاحب حلال مبيدا
ثم احره فادرسه من يده انسان بضمه عند ابي حنيفة ولو قال لا يضمن لان المرسل
امر بالمعروف ونهاه عن المنكر وعلى الحسين من سبيل له ان ملكه الصبي لا اخذ
ملكه محضه فلا يبطل احراره باجراره وقد اخذه المرسل فيضمن بكتاب اذا كان
اخذه في حاله الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك النكاح وبذلك ان يكتله
في يده فاذا قطع يده عنه كان مضافا وهو نظير الاختلاف في كسر العارف كان صاحب
محرم صيدا فادرسه من يده غيره قلنا نعمان عليه الاتفاق لانه لم يملكه بالاخذ فان العبد
لم يبق محلا للملكة حتى يلزم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما منتم حرمه وصار كما اذا
اشترى الحر فان قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاءه لان الاخذ منعرض
للعبد لغواست الامس في العاقل مفتر لذك والفرز كما لا يبداء في حق النصفين كغير
الطلاق قبل الدخول اذا رجعا او يرجع الاخذ على العاقل قال في زوجه لا يرجع لان الاخذ
مواخذ بضمه فلا يرجع على غيره ولو ان الاخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الكفا
به فهو بالفضل جعل فعل الاخذ علة فيكون في معنى سببا شرعية علة العقد فيحال الضمان اليه
فان قطع حبش المحرم او شجرة الذي ليس بملوك وهو كما لا يثبت ان سببا يثبت
الا فبالحق منه لان جرمنه ما ثبت بسبب محرم قال وم لا ينجلي خلا لا ولا بعضه شكها
ولا يكون المقصود في هذه القيمة منخل لان جرمنه تناولها بسبب المحرم لا بسبب المحرم
فكان من ضمان المحال على ما يبا وبصديق بضمه على الفقهاء واذا اذ ملكه كما في
حقوق العباد وكبره بوجه بعد القطع لانه ملكه بسبب محظور شرعا فلم اطلق له في بيعه
لنظر في الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصبي الفوق ما ذكره
ان شاء الله تعالى والذي يثبت الناس عادة عرفاه غير مستحق الامن بالاجماع ولا في
المحرم المنسوب اليه المحرم بما ذكرنا والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة لغيره بالانبات
وما لا يثبت عادة اذا ثبت انسان النقي بما يثبت عادة ولو ثبت بنفسه في ملكه جليل
فعل فاعلمه فبما ان قيمة حرمة المحرم حقا للشرع وقيمة اخرى ضمانا له كملكه كالصبي المملوك
في المحرم وما جزم من غير المحرم لاضمان فيه لانه ليس بياوم ولا يبيع حبش المحرم ولا
الا الاخر وقال ابو يوسف هو لا يبيع بالبري لان فيه ضرورة فان منع الدوا
عنه معتذر ولنا ما روينا والقطع بالملك المناجل وحمل حبش من محرم

من اجل يمكن فلا ضرورة بخلاف الاخر لانه استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه
ورجبه وبخلاف الكراهة لانهما ليست من جملة الباطن وكل شيء فعله العارف كما ذكرنا
ان فيه على المقتضى ما عليه وان دم محبته ودم لعنه وقال ابن ابي عمير وم واحد بناء
على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقد مر من قبل قال الا ان يجاوز
المبيعات غير محرم بالعمرة او الحج فيلزم دم واحد خلا فالزنا ان المسخعي عليه عند المبيات
احرام واحد وبناء خبر واجب واحد لا يجب الا جزاء واحد واذا اشترى حرمان في
قتل صبي فعلى كل واحد منهما جزاء كما قلنا لان كل واحد منهما بالشركة بصير جانيها جانيه
نفوق الدالة فيقتل بالجزاء بعدد الجانيه واذا اشترى كخلا لان في قتل صبي محرم
فعلها جزاء واحد لان الضمان يدل على الحل لا جزاء عن الجانيه فيقتل بالحد والحل
كجلبين فتد رجلا خطأ يجب عليه ما يدينه واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا اخرج
المحرم صيدا او اباعه فالبيع باطل لانه يبيعه جانيه تعرض للصبي لغواست الامس ببيعة
بعد ما قلناه بيع مبيته ومن اخرج طليقة من محرم فوكدت اولادها في بنت امي واولادها
فعلها جزاء من لان الصبي بعد الاجراء من محرم ابقى مسخعا للامن شرعا ولو لم يوجب
دوة الى امنه وهذه صفة شرعية فتسرى الى الولد فان اذى جزاء ما ثم ولدت فليس
عليه جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء لم يبق آمنة لان وصول الحلف كوصول الاصل
باب في اوزة الوقت بغير احرام واذا الى الكوفي بيان
شي عاقر فاحرم بعمرة فان رجع الى ذات عرق ولبي بطل عنه دم الوقت وان رجع
اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرة فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة ولا وقاله
اذا رجع اليه محرم فليس عليه شيء اليه ولم يلب وقال زفر لا يسقط لبي او لم يلب لان
جنايته لم ترتفع بالعود وصار كما اذا فاض من عرفات قبل غروب الشمس ثم عاد
اليه بعد الغروب ولنا انه تدارك المنزلة في اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال
فيسقط الدم بخلاف الا فاضه لانه لم يترك المنزلة على ما تقرر ان التدارك عند ما
يعود محرمانا لا يظهر حق المبيات كما اذا تربه محرمانا ساكن وعند ابي حنيفة يعود محرمانا
مديبا لان الغزمية الاحرام من ديرة اهله فاذا رخص بالناخير الى المبيات وجب
عليه قصاصا وحقة بان النسبة فكان السكاني في عودته مديبا وعلى هذا الخلاف اذا احرم
بجثة بعد المجاورة فكان العمرة في جميع ما ذكرنا ولو عاد بعد ما ابتداء الطواف استلم
الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ولو عاد قبل الاحرام يسقط له الاتفاق وهذا الذي

ذكرنا ان كان يرد الحج او العمرة فان دخل البستان حاجته فله ان يدخل مكة بغير احرام
وقته البستان وهو صاحب المنزل سواء كان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزم
الاحرام بقبضه فاذا دخله الخلق باهله وللبياتي ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك
له ولما يقول وقت البستان جميع الحلال الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل كذا
وقت الدليل المتيقن به فان احراما من الحلال وقفا يعرفه لم يكن عليه ما ينبغي ان يدخل مكة
والدليل ان لا يملك احراما من مباحاتها ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك
الى الوقت فاحرم عليه اجزائه من دخول مكة بغير احرام وقال زكريا يجوز وهو القياس
اعبارا بالارادة بسبب التذرع وصار كما اذا انحلت السنة وان كان في المثلث في وقت
لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا ما حرم بالاحرام في الاسلام في الابتداء
بمختلف ما اذا انحلت السنة لانه صار في وقت فلا يباقي الا باحرام مقصودا
في الاعتكاف المتدور فانه يباقي بصوم رمضان من هذه السنة وول العالم ان
ومن جاوز الوقت فاحرم بغيره فافسد ما مضى فيها وقفا لان الاحرام يقع لا زمانا
كما اذا فسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى فساد قول زكريا بسقوط عنه الدم وهو
تفسير لا خلاف في ثابت الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام
فاحرم الحج ثم افسد حجته بغير الجواز هذه بغيره من المخطورات ولنا انه يصير ثابت
حق البقاع بالاحرام منه في القضا وهو يملك الثابت ولا ينعدم به غيره من المخطورات
نوضح الفرق في اخرج المكي بالحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه بئنة
لان وقته الحرم وقد جاوز بغير احرام فان عاد الى الحرم ولبي او لم يلب فهو على اختلاف
الذي ذكرنا في الاقاني والتمتع او اخرج من عمرته ثم اخرج من الحرم فاحرم بالحج ووقف
بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واني بافعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من
الحرم لما ذكرنا فبذم الدم بناخيره عنه فان رجع الى الحرم واهل قبل ان يقبض بعرفة
فلا شيء عليه وهذا على خلاف الذي تقدم في الاقاني **باب احكام الاحرام**
احرام قال ابو حنيفة هو اذا احرم المكي بعمرة وطاف بها شوطا ثم احرم بالحج فانه
يرفض الحج وعليه رقبته دم وعليه حجة وعمره وقال لا رفض العمرة الحلب وقتها
وعليه دم لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة
اولى بالرفض لانهما في حال اقل اعمالا واهل وقتها لكونها غير موقفة وكذا اذا احرم
بالعمرة ثم حج ولم يأت بنبش من افعال العمرة وان طاف للعمرة اربعة اشواط

اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان الاكثر حكم الكل فيعتذر رفضها كما اذا فرغ
منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة وهو ان احرام العمرة
قد اكتمل باواشي من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد ايسر ولا ان في
رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل في رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض انما
رفضه لانه يخلل قبل اوانه يعتذر المضي فيه فكان في معنى الحنيفة الا ان في رفض العمرة
قضا بالاجرة وفي رفض الحج قضا وعمره لانه في معنى فانت حج وان معنى عليه اجزائه
لانه اوى افعالها التزمها غير انه منقضي عنه والنهي لا يمنع تخلف الفعل على عرف
من اصدرا عليه دم لجمعه بينهما لانه يمكن التفصيص في عمله لا تركا به الذي عنه وهذا
في حق المكي ام جبر وفي حق الاقاني وم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى
فان طلق في الاولى لزم منه الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحن في الاولى لزم منه الاخرى
وعليه دم لغيره لم يقصر عند ابي حنيفة وقال ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين
احرام الحج بدنه فان طلق فهو وان كان شكنا في الاحرام الاول فهو جناية على الثاني
لانه في غير اوانه فبذم الدم بالاجماع وان لم يحن حتى خرج في العام الثاني فقد اضر
الحق عن وقته في الاحرام الاول وذلك بوجوب الدم عند ابي حنيفة وعندهما لا يلزم
شيء لما ذكرنا فلهذا استوى بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ
من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم للاحرام قبل الوقت لانه جمع بين عمرتي
العمرة وهذا مسكوكه فبذم الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل الحج ثم احرم بعمرة الزاه
لان الجمع بينهما مشروع في حق الاقاني والمسئلة فيه قصير فانه ذلك لكنه اخطاه
السنة فيصير مسببا فلو وقف برفقات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرة لانه
نعتذر عليه او اذا ما اذ هي مبتنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا
حتى يقف وقد ذكرناه من قبل فان طاف بالحج ثم احرم بعمرة قضى عليها لزمه وعليه دم
بجميعها لان الجمع بينهما مشروع على ما فرغ الاحرام بها والمراد بهذا الطواف طواف
المنجبة وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شيئا واذا لم يأت بما هو ركن يمكن
ان ياتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لم يرضى عليها جاز وعليه دم لجمعه بينهما او
دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من جهة وبسبب ان رفض
عمرته لان احرام الحج قد اكتمل بشي من اعمالها بخلافه ما اذا لم يطف بالحج واذا رفض عمرته
بغيرها لم يفسد المشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمرة في يوم النحر ايام النحر

لزمه لما قلنا وبرفضها أي بزمه الرضا لأنه قد أوى ركن الحج فيصير بنا فعل العرف
على الفعل الحج من كل وجه وقد كرهت العروة في هذه الأقسام أيضا على ما ذكرنا فلهذا
بزمه رفضها فان رفضها فعبه دم رفضها وعرة فكانها لما تبتا فان معنى عبها
أجزاء لان الكراهية لمعنى في غير ما وهو كونه مشغولا في هذه الأقسام بأداء بقية أعمال الحج
فيجب تخصيص الوقت له تعظيما وعليه دم لمصلحة بينهما فان في الأقسام أو في الأعمال الباقية
قالوا وهذا دم كراهة أيضا وقيل أو اختلف الحج ثم أحرم لا يرفضها على ما هو مذكور في الأصل
وقيل يرفضها احترازا عن المنقذ قال الفقيه أبو جعفر ومثلا لاحتياطهم على هذا فان
فاته الحج ثم أحرم بعرة أو نجاسة فانه يرفضها لان فاته الحج فيجوز في فعل العروة من غير
ان يذهب أحرام العروة على ما يثبت في باب الفوات ان شاء الله تعالى فيصير
جاسعا بين العزمين من حيث الأفعال فعليه ان يرفضها كما لو أحرم بعزمين فان لم يرم
يجه بصير جاسعا بين العزمين احراما فعليه ان يرفضها كما لو أحرم بعزمين على قضاء ما
لحقته الشرع فيها ودم رفضها بالتحلل قبل اوانه **باب الأحصاء**
وإذا أحصر الحرم بعد أو اصابه عرض فسد من المضي جازله التحلل قال الشافعي نعم
لا يكون الأحصاء انا بالعدو لان التحلل بالهدى شرع في حق الحرم فخصيل النجاسة و
بالاحلال بخروج العدو من الحرم وان ان آية الأحصاء وردت في الأحصاء
بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الأحصاء بالمرض والحصر بالعدو والتحلل قبل اوانه
لرفع الحج الاتي من قبل امتداد الاحرام والحج في الاصطلاح عليه مع المرض اعظم واذا
جاز له التحلل يقال له بعث شاة في الحج في الحرم وواحد من بعثه بيوم بعثه بغيره
فيه ثم تحلل وانما بعثت الى الحرم لان دم الأحصاء قريب والارافة لم تعرف فربما اتى في
او مكان على آخر فلا يقع فربه ووجه فلا يقع بالتحلل والبالاستارة بقوله تعالى بالكلية
رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم وقال الشافعي رحمه
لا يتوفت به لانه شرع رخصته والتوفيت بطل التحفيف فلما ان المرائي اصل التحفيف
لانها بيته في الحال ويجوز الشاة لان المقصود عليه الهدى والشاة ادناه ويجزى به البدنة
والبقرة كما في النسخا بالوليس المراد بها ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يفتقر
بل ان بعثت بالقيمة حتى تشتري بها الشاة هناك وتخرج عنه وقوله ثم تحلل
اشارة الى انه ليس عليه التحلل او التقصير وهو قول أبي حنيفة ومحمد ومعاوية وقال ابو
يوسف بعد ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه طاعة عم حلق عام لحد بنية وكان محصرا

محصر بها وامر النجاسة بذلك ولها ان التحلل انما عرف فربما تبتا على الفعل الحج فلا
يكون نسكا قبلها وفعل النجاسة واما ما يعرف استحكام غير محصر على الاضطرار
واذا كان فانه بعث بدين لا حياجه الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدي واحد
ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العروة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منها شرع في حال
واحد ولا يجوز في الحج دم الاحصاء الثاني المحرم ويجوز له الحج قبل يوم النحر عند أبي حنيفة وعندنا
لا يجوز الحج المحصر بالحج الثاني يوم النحر ويجوز المحصر بالعروة ان يخرج متى شاء ما عدا بيوم النحر
المستعد والقول انهما بعثانه بالحق اكل واحد منهما محلل الى حينه متى لا يجوز الاكل
منه فيتحقق المكان دون الزمان كما برزوا في الكفارات بخلاف دم النجاسة والقول ان
دم نكاح بخلاف المحلل لانه في اوانه لان معظم أفعال الحج وهو التوفيت ينبغي به
الحصر بالحج اذا التحلل فعليه حجة وعرة هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما
الحجة بحج فضاء النجاسة الشروع والعروة لما انه في معنى فاته الحج وعلى المحصر بالعروة القضاء
فلا يحصر عنها فيتحقق عندنا وقال مالك لا يحصر لانه لا يتحقق لانه لا يتوفت ولان التي ودم
اصحابه رضا احصاء بالهدية وكذا لو اقاموا لان شرع التحلل لدفع الحج وهذا موجود
في احرام العروة واذا التحلل الاحصاء فعليه القضاء اذا التحلل في الحج وعلى العار ان حجة و
عمران اما الحج واحداهما فلا يبتا واما ان يبتا فلا يبتا فخرج منها بعد تحققة الشرع فيها فان
بعثت العارن هديا وواحداهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصاء فان كان
لا يدرك الحج والهدى لا يذبحه ان يوجه بل يصير حتى يحل بحر الهدى لغوات المقصود
من التوجه وهو اداء الأفعال وان توجه لتحلل بفعل العروة له ذلك لانه فاته الحج وان
كان يدرك الحج والهدى لزمه التوجه لزال العجز قبل حصول بالحق وان كان يدرك
الهدى دون الحج يتحلل بعرضه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدى جاز التحلل
استحقاقا وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في الحصر بالحج لان دم الاحصاء عند هاتين
يوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وانما يستقيم على قول أبي حنيفة وهو في الحصر بالعروة
يستقيم لان اتفاق عدم الوقت الدم يوم النحر وجه القياس وهو قول فروان قد روي
الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى وجه الاستحسان انما ذكرنا
التوجه لصانع بالان المبسوط على بدنه الهدى بذبحه فلا يحصل مقصوده وحرمة المال
حرمة النفس ولا يخبر ان شاء الله في ذلك المكان او غيره ليدرج عنه فيتحلل وان شاء
توجه ليدرك النكاح الذي التزمه بالاحرام وهو افضل لانه اقرب الى الوداء باوعد

ومن نف يعرفه ثم احصر لا يكون محصر الوضوء الا من من الغوات ثم احصر بكته و
هو شئ من الوقوف والطواف فهو محصر لانه قد ر عليه الاحرام كما نصار كما اذا احصر
في المحل وان قدر على احدهما فليس محصر اما على الطواف فلان فانك لا تجزئ
الدم بل عند في المحل واما على الوقوف فلما يتا وقد قبل في هذه ثم غاف بين ابى جنبه
والى يوسف والصوم ما عندك من النفيل باب **النفيل** ومن
احرم بالوجه فانه الوقوف يعرف حتى طلع الجمر من يوم النحر فانه الحج لما ذكرنا ان وقت
الوقوف بمنتهى البعد ان يطوف ويسعى ويجعل ويقف في الحج من فابل ولا دم عليه
لقد روم من فانه عرفه بل فانه الحج ليجعل بعرة وعلية الحج من فابل والعرة ليست
ان الطواف والسعي ولان الاحرام بعد ما انقضت محض لا طريق للخروج عنه الا بالواحد
النسكين كما في الاحرام المبرم ومنها عجز عن الحج فالتعيق عليه لعرة ولا دم عليه لان المحل
وقع بفعل العرة فكانت في حق فانت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يحج بينهما والعرة
لانفدت وهي جائزة في جميع السنة الا في سنة ايام بكرة فعملها قبيها وهي يوم عرفة ويوم
وايام التشريق لما روى من عابثة رضى عنها كانت نكرو العرة في هذه الايام المحنة ولان
هذه ايام الحج فكانت متعينة له ومن الى يوسف بعد ان لا تكفه في يوم عرفة قبل الزوال
لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله والظاهر من المذهب ما ذكرنا لكن مع هذا
لو اذنا في هذه الايام فتح ويغى محرما بها فيها لان الكراهة لغيره وانعظيم امر الحج وتخصيص وقت
له فيفتح الشروع والعرة سنة وقال الشافعي هو فريضة لقوله عم العرة فريضة كغيره فانه الحج
وان قوله وم الحج فريضة والعرة نطق ولانها غير موقوفة بوقت وتنادى بينه فريضة كما
فانت الحج وهذه اماره القلبية وابل ما رواه انها مقفدة باعمال الحج كما لا يثبت
مع التعارض في الامار وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب الفتح باب **الحج** عن
الغير الاصل في هذا الباب ان الانسان لا ان يجعل ثواب عمله لغيره صدقة او صوما
او صدقة او غير ما عند اهل السنة والجماعة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من سجد
احدهما عن نفسه والآخر عن امته ممن اقر بوجوبه انية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل
نفحية احدي الشانين لانه اي ثوابا والعبادة است ثمة النوع ما تية محضه كالزكاة
وجنبة محضه كالصدقة ومركبة منها كالحج والنبابة تجري في النوع الاول في حالتي الاخبار
والضرورة لحصول المقصود بفعل النسب ولا تجري في النوع الثاني في حال لان المقصود
هو انعاب النفس ولا يحصل ولا تجري في النوع الثالث عند العجز بمعنى الاول هي منقذة

منقذة بنفس المال ولا تجري عند القدرة لعدم انعاب النفس الشرط العجز الدائم الى قننه
الموت لان الحج فرض العروة في حج النفل يجوز الا في حالة القدرة لان باب النفل لم يوسع
ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع من الحجج عنه وبذلك نشهد الاخبار الواردة في الباب
كحديث الخنيفة فانه عم قال فيه حج من ايبيك واعمرى وعن محمد بن ان الحج يقع من
الحاج والامر ثواب النفقة لانه عبادة جنة وعند العجز اقيم الانفاق معاملة كالفدية في باب
الصوم قال من امره رجلان ان الحج من كل واحد منهما فانه فابل فانه فابل فانه فابل
وبعض النفقة لان الحج يقع من الامن حتى لا يخرج الحاج من حجة الاسلام وكل واحد
منهما امره ان يخلص الحج من غير اشتراك ولا يمكن البقاء من احدهما لعدم الاولوية
فيقع من المأمور ولا يمكنه ان يجعله لاحدهما بعد ذلك بخلاف ما اذبح عن ابو بقاء
له ان يجعله من احدهما لانه مستتر بجعل ثواب عمله لاحدهما او لهما فيبقى على خياره
بعد وقوعه سببا لثوابه بها بفعل يحكم الامر وقد حالها فامرهما فيقع عنه وبعض النفقة
ان انفق من المال لانه صرف نفقة الامر للحج نفسه وان ابرم الاحرام بان نوى
من احدهما فغير معين فان مضى على ذلك صار محال لعدم الاولوية وان عتق
احدهما قبل المضى فكذلك عند ابى يوسف وهو القياس لانه مأمور بالتعيين
والا بهما بماله فيقع من نفسه بخلاف اذا لم يعين حجة او عرفة حيث كان له ان
يعين ما شاء لان المنزلة هناك مجهول بها المحمول من له الحق وجه الاستحسان ان
الاحرام شرع وسبيله الى الافعال لا مقصودا بنفسه والدم يصح وسبيله بواسطة التعيين
فالكفي به شرعا بخلاف ما اذا نوى الافعال على الابهام لان المؤدى لا يحتمل التعيين فصار
محا لهما وان امره غيره ان الله قال لم على من احرم لانه وجب شكر الما وفقه الله تعالى
بين النسكين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة
تشرى بصفة المروى من محمد بن ان الحج يقع من المأمور وكذلك ان امره واحد بان
حج منه والآخر بان يعمر عنه واذا لم يسه القرآن فالدم عليه لما قلنا ودم الاحصار على الامر
وهذا عند ابى حنيفة ومحمد بن وقال ابو يوسف هو على الحاج لانه وجب للمحل دفعا لغير
استدوا الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولهما ان الامر هو الكذي او احده
في هذه العبرة فعدب خلاصة فان كان الحج عن ميت فاحصر فالدم في حال الميت
عند ما خلا فابلى يوسف لم يفرم قبل هو من ثلث مال الميت لانه صله كالزكاة وغيره
وقبل من جميع المال لانه وجب حيا للميت كما روي بآدم اجماع على الحاج لانه دم جانيه

وهو انما هو من اخبار روي عن النخبة معناه اذا جامع قبل الوقوف فسد جنة لان الحج
الصحيح هو المأمور به بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يفسد النخبة لانه ما فاته ما حباه
اما جامع بعد الوقوف لا يفسد جنة فلا يفسد النخبة لمصطلح مفقود التام وعبد الدم في
ماله لا يفسد وكذلك سائر ما الكفارات على الحاج لما قلنا ومن ادعى بان الحج فاجتوا
عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات وسرقت نفقته وقد اتفق النصف الحج عن الميت من
شتر له بثلاث ما بقي وهذا عند ابي حنيفة ومالك والشافعي من حيث مات الاول في الكلام
هنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فانه كقول ابي حنيفة ومالك عند محمد
الحج عنه ما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية اعتبارا بالبعين الموصي
او تعين الموصي كنعينه وعند ابي يوسف ومحمد بن علي من الثلث الاول لانه هو
الحق للفاذ الوصية والباقي حنيفة ومالك فيمنه الموصي وقوله المال لا يفسد الا بالنسب لم
الوجه الذي سماه الموصي لانه لا يفسد بغيره لم يوجد النسب لم ذلك الوجه فصار كما
لو هلك قبل الاقارن والعزل فيجوز ثلث ما بقي واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة ومالك هو
النسب ان المفسد الموجود ومن السرف قد بطل في حق حكم الدنيا قال عمر واما ما بين
اوم انقطع عنه الا الثلث لمحدث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من
وطئه كان لم يوجد يخرج وجه قوله وهو الاستحسان ان سرفه لم يبطل لقوله تعالى ومن
يخرج من بيته مما جرت اليه سورة الاية وقوله عم من مات في طريق الحج كسب له حجة
مبرورة في كل سنة فاذا لم يبطل اعتبر الوصية من ذلك المكان واسل الا خلاف
في الذي حج بنفسه وبينه على ذلك المأمور به ومن اهل الحجة عن ابو بصير بن ابي بكر
عن احمد بن حنبل ان من حج عن غيره بغير اذنه فانه يجعل ثواب حجة وذلك بعد ادائه
الحج فثبتت بنية قبل ادائه ومن جعل ثوابه لاحد بعد الاداء بخلاف المأمور على ارفق من
قبل **المدى** قال في الذي اداه سنة لما روي انه عم سئل
عن الذي فعل اداه سنة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم لانه دم لما جعل الشاة
اولى لانه ان يكون له وهو البقر ويجوز ولان الذي سمى له بهدي لم يحرم لتقرب
به فيه والاصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا
لانه قربة تعلقت بارافة الدم كالانحبة فخصصان بكل واحد الشاة جائزة في كل شيء
الا في موضعين من طواف التيمم وجبا ومن جامع بعد الوقوف بغيره فانه
لا يجوز فيها الا بدنة وقد تبنا المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هدي التطوع والتمتع

والمتمتع والقران لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الانحبة وقد فتح ان النبي عم
اكل من لحم هديه وحاسن الحرفة وبسخت له ان ياكل منها لما روينا وكذلك بسخت
ان يصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا لانها اداء
كفارات وقد فتح ان النبي عم لما اخبر بالهدية وبعت الهدايا على يدي فاجبة التام
قال لانه لا اكل انت ورفعت منها شيئا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتمتع والقران
الا في يوم النحر قال في الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل
وهذا هو الصحيح لان القرية في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك يتحقق بتبليغها الى الحرم
فاذا وجدته لك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في ارافة
الدم فيها الطهارة دم المتمتع والقران فلفظه ثلثا فكلوا منها واطعموا الباس الفقير بقدر
القدر وقضا الثلث بخص يوم النحر لانه دم نسك فخصص يوم النحر كالانحبة ويجوز ذبح
بقية الهدايا في ابي وقت شاة وقال ان نفعي يوم النحر الا في يوم النحر اعبا ما بدم المتمتع
والقران قال كل واحد عنده دم جبر ولنا ان هذه اداء كفاية فلا يخصص يوم النحر
ولا تملكها وجبت طهر النفسان كان التعجيل بها اولى لا رافع النفساء به من غير ما خبر
بخلاف دم المتمتع والقران لانه دم نسك ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى
سبحوا الصلوات بالحق الكعبة فصلا في كل دم هو كفاية ولان الهدى اسم لما يهدى
الى مكان في مكانه الحرم قال عم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يستند بها
على ساكن الحرم وغيرهم خلا فالثاني فاعى به لان الصدقة فريضة معقولة والصدقة على
كل فقير فريضة ولا يجب التعريف بالهدايا لان الهدى منى عن النفل الى مكان لا يتقرب
بارافة منه فلهذا التعريف فلا يجب ان عرف بهدي المتمتع فحسن لانه يوقفت
بيوم النحر فخص لا يجبر من يسكنه فيحتاج الى ان يعرف به ولا لانه دم نسك فيكون مباحا على
الشتم بخلاف الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا وسببها الجناية
سابق بها السنة وان فصل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك
والنحر قبل في اذنيه ويجوز وقال الله تعالى ان ذبحوا بقرة وقال الله تعالى وقد نياه بنحج
عظيم والذبح ما اعتد للذبح وقد فتح ان النبي عم نحر الابل وذبح البقر ثم ان من نحر الابل
في الهدايا فبا ما واضعها واتي ذلك فعل فوجس والافضل ان نحرها فيما روي انه
عم نحر الهدايا فبا ما واحدا به ربه كانوا نحرها فبا معقولة البهائم والذبح البقر
والغنم فبا لان في حاله الاضطرار للذبح يكون الذبح البسر والذبح هو السنة فيها

والاولى ان يتولى ذكها بنفسه اذا كان بحسن فكيف لما روى انه قد ساق مائة من
جدة الوداع فخر بها وسنتين بنف وولى الباقى عتق ولا تفرقة والتولى في القربى
اولى لما فيه من زيادة الخشوع ان الانسان قد لا يهتدى لذلك ولا يحسنه بطوره
تولية غيره وينصف في كمالها وخطاها ولا يعطى اجر الجزاء منها لقوله عم لعلى ربه نصف
كمالها وخطاها ولا تعط الجزاء منها ومن ساق بدنه فانظر الى ركوها فكيف ركبها وان
استغنى عن ذلك منها لم يركبها لانه جعلها عا لصدقة الله تعالى فاشيى ان يصرف
شيئا من جنتها او منها فعدا الى نفسه الى ان تبلغ حلقها ان كان يحتاج الى ركوها لما روى
انه عم راي رجلا يسوق بدنه فقال ركبها وبك ونا وبل انه كان عاجزا عما جاد لركبها
فانقصت ركوها فعدت من ذلك وان كان له لبن لم يركبها لان
اللبن منول منها فلا يصرف الى حاجته نفسه ويتصدق ضررها بالمال البار وحسني يقطع اللبن
ولكن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه يركبها وينصف في لبنها
كذلك يصرف ذلك بها فان صرفه الى حاجته نفسه تصدق بثلثه او بقية لانه مضمون عليه
ومن ساق به فاعطى فان كان له علفا فليس عليه غيره لان القربة تعطف بهذا
الحل وقد مات وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره معاونة لان الواجب باق في
وقته وان اساءه عيب كبير يقيم غيره معاونة لان المعيب بمنزلة البناوى به الواجب فلا يدين
غيره ومنع بالمعيب ان شاء الله الفخر ببار املاكه وان عطيت البنية في الطريق فان
كانت له علفا وصيغ نعلها به موما وضرب به مقيته ساقها ولم ياكل منها هو ولا غيره ومن
الاعقاب بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبة الاسنى ربه والمراد بالنعيل فلا تهاذله فاذن ذلك
ان يعلم الناس انه يهتدى في اكل منه الفخر دون الاعقاب ولان الاول بنى له معلق
بشرط يوفقه محله فيبقى ان لا ياكل قبل ذلك صلاحه ان النصف على الفخر افضل من ان
يتركه جزء البياض وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود وان كانت واجبة اقام غير ما فيها
ومنع بها مائة لانه لم يبق صالحا لما يقبضه وهو ملكه كسائر املاكه ويقبضه يهتدى النطق والنعيل
والفخر ان كانه دم نك وفي النعيل انما هو ونشيرة فيبقى به ولا يقبله دم الاحصار ولا دم
الحيات لان سببها الجانية والسر البقي بها ودم الاحصار جائز فيبقى كجنتها ثم
ذكر الهدى وعراده البنية لانه لا يقبله الا عادة ولا يبق نعليه ما عدا عدم مائة
النعليه ما تقدم سائل مشهور اهل عرفه او او قفوا يوم وشهد يوم اتهم
وقفوا يوم الفخر اجزاءهم والقياس ان لا يركبهم اعيانهم وقفوا يوم التروية وهذا لا يعبأ

عبادة مختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة ووجها الاستحسان ان هذه شواذ قامت
على التقى وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها ان يخدم الحج لا يدخل تحت الحكم فلا يفسد
ولان فيه جوى عا لا تعذر الا حراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالعادة حرج بين جري
ان يكتفى به عند الاستنباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجدة ان
يزول الاستنباه في يوم عرفه ولان جواز المؤخر له نظيره ولا كذلك جواز المقدم فالواضح في الحكم
ان لا يسمع هذه الشواذ ويقول قد خرج الناس نصر فوالله ليس فيها الا بيع الفضة
وكذلك اذا شهدوا عتبه عرفه برونه الحال لا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس
او اكثرهم لم يفعل بذلك الشواذ قال ابن رمى في اليوم التالي الحجرة الوسطى الثالثة ولم يرم
الاولى فان رمى الاول ثم الباقيين بحسن لانه راعى الترتيب المستعمل في كور رمى الاول وحده
اجزاء لانه اذا رك التروك في وقته وانما ترك الترتيب وقال الشافعي هو لا يجزئ به بالمبعد
الحال لانه شرع مرنا فصار كما اذا سعى قبل الطواف او بدا بالمرودة قبل الصفا ولان
كل حجرة فربة مقصودة بنفسها فلا يتعلق بجوار يقبضه البعض على البعض بخلاف السعي
لانه باج الطواف لانه دونه والمرودة عرفت منهي السعي بالنص فلا يتعلق بها البداية
من جعل على نفسه ان يخرج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خيرة
بين الركوب والمشى وهذا اشارته الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القربة بصفة الحال
فقد يمشى في تلك الصفة كما اذا انصدوم من بعا وفعال الحج ينشئ بطواف الزيارة فيمشى
على ان يطوفه ثم قبل يمشى المشى من حين يركب وقبل من بينه لان الطائفة هو المراد ولوركب
اراق ولانه اخل نقصا فيه فالواضح ان يركب اذا بعدت المسافة وشق المشى واذا قرب
والرجل من بعا والمشى لا يبق المشى فيبقى ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن
لها في ذلك فتمتري ان يركبها ويكافها معا فان لم يركبها لم يركب لان هذا عقد سبق
ملكه فلا يمكن من فسخه كما اذا اشترى جارية مكرمة ولان المشتري قائم مقام البائع
وقد كان لبائع ان يركبها فكذا المشتري الا انه يكره ذلك لبائع لما فيه من خلاف الوعد
في المعنى لم يوجد في حق المشتري بخلاف الكراه لانه كان لبائع ان يفسخه اذا اشترته
بانه فكذا لا يكون ذلك للمشتري واذا كان له ان يركب لا يمكن من رد ما بالعيب عند
وعند زرع يمكن لانه ممنوع من غشها وذكر في بعض النسخ او يكافها والاول يدل على
انه يكافها بغير بيع بعض غشها او بغير غشها ثم يبيع والثاني يدل على انه يكافها بالمجاعة
لانها لا تخلوا من نقد بمس يبيع في التقدار الذي ان يكافها بغير المجاعة تعطيها الامر

كما قال النكاح يقع بالقبول واليجاب والقبول يقع بعينه
من الماضي لان الصفة وان كانت للاخبار وضعها فقد جعلت للثبات وفعلا لا بغيره
بلفظين بغير واحد من الماضي بالآخر من المستقبل مثل ان يقول زوجتي يقول
زوجك لان هذا كقول النكاح والواحد يقول في النكاح على ما بينه ان شاء الله تعالى
ويستعمل بلفظ النكاح والتزويج والرببة والتمليك والصدقة وقال النكاح في قوله لا يقع الا
بلفظ النكاح والتزويج لان التمليك ليس حقيقة فيه ولا جازا عنه لان التزويج للقبض و
النكاح للمضم ولا يتم ولا ازدواج بين المالك والمملوك صلا ولا ان التمليك سبب
للملك المتعة في محلهما بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق الجواز
يستعمل بلفظ البيع وهو الصحيح لوجود طريق الجواز ولا يستعمل بلفظ الاجارة في الصحيح لانه ليس سبب
للملك المتعة ولا بلفظ الاجارة والاحلال والاعارة لما قلنا ولا بلفظ الوصية لانها توجب
الملك عن اقل ما بعد الموت ولا يستعمل نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين من غير عاقلين
بالقبض مسلمين او رجل وامرأتين عدول او غير عدول او محمد ودين في الغدق
قال الله عز وجل ان الشهادتين في باب النكاح لقوله عز وجل انما يشهدون وهو حجة على
ما قلنا في اشتراط الاعلان دون الاشهاد ولا بد من اعتبار الحرة فيها لان العبد
لا يشهد له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونهما ولا بد
من اعتبار الاسلام في النكاح المسلمين لانه لا يشهد الكافر على المسلم ولا بشرط وصف
الذكورة حتى يقع بحضور رجل وامرأة وفي خلاف الثاني في عدم وصفه في الشهادة
ان شاء الله ولا تستلزم العدالة حتى يقع بحضور الفاسقين عندنا خلافا لما في عدم
له ان الشهادة من باب الكرامة والانساق من اهل الامانة وان كان من اهل الولاية
فيكون من اهل الشهادة وهذا لانه لم يجرم الولاية على نفسه لاسلامه فلا يجرم على غيره
لان من جنسه ولا بد من مقلد انكشاف هذا المبدأ وفي الغدق من اهل الولاية فيكون
من اهل الشهادة تحت اتمام الغاية بقرينة الاداء بالنهي لغيره فلا يباي بغيره كما في
شهادة العبدان وابني العاقدين قال ان تزويج مسلم ومسيحية بمشاهدين جازع
ابي حنيفة وابي يوسف نعمهما وقال محمد وزفر لا يجوز لان اسماع في النكاح شهادة
ولا شهادة للكافر على المسلم فكأنهما لم يسمعا كلام المسلم ولهما ان الشهادة شرط في النكاح
على اعتبار انشاء الملك لوروده على محل في شرطه على اعتبار وجوب المهور او
شهادة تشترط في لزوم المال هما شاهدين من المسلمين بخلاف ما اذا لم يسمعا كلام الزوجه

الزوج لان العقد يقع بكلاميهما والشهادة شرط على العقد ومن امر رجل ان يزوج
ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر وشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح لان الاب
يجعل ما يشاء لا كالحاكم والمجلس ويكون الوكيل سفيرا ومعتبرا فيبقى الزوج شاهدا وان كان
الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب ما يشاء على هذا
او ان تزوج الاب ابنته البالغة بحضور شاهد واحد ان كانت حاضرة جاز وان كانت
غائبة لا يجوز **فصل في بيان المهر** قال لا يجزى للرجل ان يزوج بامرته ولا بغيره
من قبل الرجال والثالث لقوله تعالى حرمت عليكم انتم انتمكم وبناتكم وبنات ائمتكم
او الامم هي الاصل لغة او ثبتت حرمتهم بالاجماع ولا يثبت لقوله تعالى وبناتكم ولا يثبت
وكده وان سقطت للاجماع ولا بائنة ولا بيات اخيه ولا بيات اخيه ولا بغيره ولا يثبت
لان حرمتهم مخصوصة بغيرها في هذه الآية وتدخل فيها العتات المنقرعات وبنات الاقارب
المنقرعات لان جهة الاسم عامة ولا يتم امرته دخل بغيرها او لم يدخل بها لثبوت قيد الدخول
بالنقر سواها كما ثبت في حجة او في حجة غير لان ذكر يخرج من خارج القاعدة لا يخرج الشرط ولهذا
الكتفي في موضع الاحلال ينفي الدخول في المرأة ابنة واجدة لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم ولا ما نكح ابناؤكم ولا ما نكح اباؤكم ولا ما نكح ابناؤكم ولا ما نكح اباؤكم ولا ما نكح ابناؤكم
الا صلاب لا سقاط اعتبار البنين للاحلال حليلة الابن من الرضاة ولا بائنة من الرضاة
ولا بائنة من الرضاة لقوله تعالى واما نكحكم الثاني ارضعتكم واخواتكم من الرضاة ولقوله
عزم يجرم من الرضاة ما يجرم من النسب ولا يجمع بين الاثنين نكاحا ولا يملك بغيره في
لقوله تعالى وان تحبوا بين الاثنين ولقوله عز من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يجمع بينه وبين امرته حتى ترضى ان تزوج احب امرته قد وطئها من النكاح لصدوره
من اهل الرضاة لا من اهل الامانة وان كان لا يبطا المكروه لان المكروه
موقوف على حكم الامانة موقوف على حقيقة ولا يبطا المكروه لجمع الا اذا حرم الموطوءة على نفسه
بسبب من الاسباب في بطلان المكروه لعدم الجمع وبطلان المكروه ان لم يكن وطئ المرأة
لعدم الجمع وطئ المرأة الرقبة ليست موطوءة حكمها وان تزوج احبها ولا بد من ائمتها الا
قرن بينه وبينها لان النكاح احدهما باطل يفتن ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية ولا
الى التخصيص بالتعريف لعدم الغاية او للضرورة فتعين التعريف ولها نصف المهر لانه واجب
للاولى منها وانما تمت الاولوية للرجل بالاولوية فيصرف اليها وقيل لا بد من دعوى كل
واحدة منهما او الاصل لاجل ان المستفيدة بالجمع بين المرأة وعمتها او كلفتها او ابنتها

او ائنه اخذت لقوله لم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت اختها ولا بنت
اخيها وهذا مشهور ويجوز ان لا يادة على الكتاب بغيره ولا يجمع بين امرين لو كانت احدهما
رجلا لم يجز له ان يتزوج بالآخرى لان الجمع بينهما يفضي الى القطع والفرقة المحرمة للنكاح
محرمة للقطع ولو كانت المحرمة بسبب الزمان بينهما لم يرد بان من قبل لا بأس بان
يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل لانه لا فرق بينهما ولا رضاء وقال في قوله
لا يجوز لان ابنة الزوج لو قدر انها ذكر لا يجوز له التزوج بامرأة ابية فلما امرأة الاب
لو صور منها ذكر اجاز له التزوج بهذه والشرط ان تصور ذلك من كل جانب وقد خرج
عبد الله بن جعفر عن جمع بين امرأة على رضاء وابنة ومن رضى بامرأة حرمت عليه امرها
وابنتها وقال الشافعي رضاء الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال في الخطوط
ولنا ان الوطى سبب لحرمة ابنة بواسطة الولد حتى يضاف الى كل واحد منها حكما فصير
اصولهما فروعها كما صولها فروعها وكذلك على العكس والاستماع بالحرمان الذي يرفع
الضرورة وهي الموطوءة والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لاس من حيث انه زنا ومن
منه امرأة بشهوة حرمت عليها امرها وابنتها وقال الشافعي هو لا يحرم وعلى هذا الخلاف
منه امرأة بشهوة ونظروا الى فرجها ونظروا الى ذكره من شهوة له ان المستزك في النظر ليس
في معنى الدخول ولذا لا يتعلق بهما فالصوم والاحرام وجوب الغسل فلا
يلحقان به وان المستزك في النظر سبب دافع الى الوطى فقام مقامه في موضع الاحتياط
ثم المستزك في النظر ان ينظر الى او تزاد او تشارة وهو الصحيح والمعتبر النظر الى الفرج الدخول
ولا يخفى ذلك لا عند انكاحها ولو لم يستفاد قبل يوجب الحرمة والصحيح ان لا يوجبها
لانه لا يترتب من غير مفضل الى الوطى وعلى هذا بينا امرأة المرأة في الدبر واذا اطلق
امرأة طلاقا ببناء او رجعا لم يجز له ان يتزوج باختها حتى تنقضي عدتها وقال الشافعي
رض ان كانت العدة عن طلاق باين او غلظت يجوز له انقطاع النكاح بالكتابة على
الطامع ولهذا لو طهرها مع العلم بالحرمة يجب له ان النكاح الاول فان لم يبا احكام
كالنقطة والمنع والفراسخ الطامع ما تزول عنه ولهذا بقي الفيد والحد لا يجب على شارة كتاب
الطلاق وعلى عبارة كتاب الحد ويجب لان الملك قد زال حتى يحل فحق الزنا
ولم يرفع في حق ما ذكرنا فبصير جامعا ولا يجوز المولى امته ولا المرأة عبدا لان النكاح
ما شرع الا لغير انحراف مشتركة بين المتكلمين والمذكورة تنافي المالكية فيمنع وقوع الزنا
على المشتركة ويجوز تزويج الكتابات لقوله تعالى واليه نيات من الذين اوتوا الكتاب اى

اى العتبات ولا فرق بين الكتابية المحرمة والامنة على اثنين ان شاء الله تعالى ولا يجوز تزويج
المجوسيات لقوله لم يتواهم سنة اهل الكتاب غير انكم تسلمون ولا اكل ذبحهم ولا
الوثنيات لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ويجوز تزويج الكتابات ان كانوا
يؤمنون بدين نبي ويقررون بكتاب لانهم من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب
ولا كتاب لهم لم يجز من كتاب لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على شبهة من يدين
فكل جاب على وقع عنده وعلى هذا حل في جميعه ويجوز للحرم والمحرمة ان يتزوجا في حالة
الاحرام وقال الشافعي رضاء لا يجوز تزويج المولى المحرم مولى له على هذا الخلاف لقوله لم
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولما روى انه لم تزوج ميمونة رضاء وهو محرم وما رواه محمول على الوطى
ويجوز تزويج الامنة مسلمة كانت او كسبية وقال الشافعي رضاء لا يجوز للزنا ان يتزوج بائنة
كانت ابنة لان جواز النكاح الامة ضروري عنده لما فيه من تعريض الحرام على الدق وقد اختلفت
الضرورة بالمسلمة ولذا جعل طلاق المحرمة نكاحا وعندها يجوز مطلقا لطلاق في مقتضى
فيما منع عن تحصيل الحرام لا رافعه وله ان لا يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف
ولا يتزوج امته على حرة لقوله لم لا ينكح الامنة على المحرمة وهو باطلا فحتمه على الشافعي هو في يجوز
ذلك للبعد على قولك ان يجوز بربنا المحرمة ولان الدق انما في تنصيف النعمة على ما تقرره
في الطلاق ان شاء الله تعالى فثبتت به حل المحرمة في حالة الانفراد ودون حالة الانضمام ويجوز
تزويج المحرمة عليها لقوله لم لا ينكح الامنة على الامنة ولا نكاح المحرمة في جميع الحالات اذ لا
منصف في حقها فان تزويج امته على حرة في عدة من طلاق باين لم يجز عندنا في حصة واحدة
يجوز لان هذا ليس بتزويج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها لا يحلف بهذا
ولا اى حصة لان نكاح المحرمة باين من وجه لهما بعض الاحكام فيبقى المنع احكاما بخلاف
البين لان المنصف ان لا يدخل في قسمها غيره ولا يجوز ان يتزوج اربعا من الحرائر والامهات
لان تزويج اكثر من ذلك لقوله فاكفوا ما طاب لكم من النساء من قبل ثلاث ورابع
والنصف على العدد ومنع الزيادة عليه وقال الشافعي طلاق لا يتزوج الا امته واحدة لانه
ضروري عنده ونجته عليه بالموافاة الامنة المتكوبة فينظر اليها اسم النساء كما في الطهار
ولا يجوز للعبدة ان يتزوج اكثر من اثنتين وقال مالك لا يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة
المحر عنه حتى يملكه بغير اذن المولى وان انزل منصف في تزويج العبد اثنتين والمحر
اربعا اطهارا والشرف المحرمة فان طلق المحرمة احدى نسائه الا ربع طلاقا ببناء لم يجز له ان
ان يتزوج اربعة حتى تنقضي عدتها وفي خلاف الشافعي هو وهو نظير نكاح الاخت في

عند الاحتوان تزوج قبل من زواجه النكاح ولا يلزم الاحتوان حتى تنقض حكمها وهذا عند
حنيفة ومحمد ومالك والشافعي والحنابلة فاسد وان كان الحمل ثابت بالنسب فالنكاح
باطل والاجماع لا يوجب بطلان النكاح في الاصل لحرمة الحمل في هذا الحمل محرم لانه
لا يوجب منه ولله الميزان اسقاطه ولها انما من المحللات بالنقض حرمة الحمل كباقي
ما في زرع غيره ولا يمنع في ثابت النسب حتى صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج
حامل من السبي فالنكاح فاسد لانه ثابت بالنسب ان تزوج ام ولد وهي حامل منه فالنكاح
باطل لانها فاش ولو لا احتوان ثبت نسب له فاسد من غيره فلو تزوج النكاح طهر الحمل
بين الفرائدين الا انه غير ثابت حتى ينقض الولد بالنسب من غير لكان فلا يعتبر ما لم يثبت الحمل
ومن وطئ جارية ثم تزوجها جاز النكاح لانها ليست بواش ولو لا فاشها لو جازت بولده
لا يثبت نسب من غيره فلو تزوجها الا ان عليه ان يستبرأ منها مائة ليلة واذا جاز النكاح
فلزوج ان يطلق قبل الاستبراء عند ابي حنيفة والشافعي ومالك ومحمد بن ابي
لانه ان يطلق ما حتى يستبرأ منها لانه احصل النكاح بها المولى فوجب الشراء كما في الشراء ولها ان
الحكم بجواز النكاح اشارة الفراق فلا يضر بالاستبراء استبراء ولا وجوب بخلاف الشراء
لان يجوز مع الشغل وكذا اذا راي امرأته تزني فزوجهما حل له ان يطلق ما قبل ان يستبرأ
عندهما وقال محمد بن ابي حنيفة ان يطلق ما لم يستبرأ منها والمعنى ان ذكرنا النكاح المنع بال
وهو ان يقول لامرأة اتبع بك كذا مرة كذا من المال وقال مالك بن نورة هو جاز لانه كان
مباحا فسبى في ان يظهر ما سخره فثبت النكاح باجماع الصحابة ومنه ما بين عباس بن
رجوعه الى قولهم ففقر الاجماع والنكاح الموقوف باطل مثل ان يزوجه امرأة بشهادة شاهدين
عشرة ايام وقال في تزوجه هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وانما ان يفسد
المنفعة والعبارة في العقود للمعاني ولا تفرق بين اذا طال مدة النكاح او قصرت
لان الثابت هو المعين بمره المنفعة وقد وجد ومن تزوج امرأته في عقد واحدة
احد جهات لا يحل له نكاحها حتى حل نكاحها وبطل نكاح الآخرى لان البطل
في احد جهات بخلاف اذا جمع بين جزوين في البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة وقبول
العقد في شرط فيه ثم جميع التمسك الذي يحل عند ابي حنيفة ومالك ومحمد بن ابي حنيفة
وهي مسئلة الاصل ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجهما واقامت بينة فلهما العاقبة
امرأته ولم يكن تزوجهما وسعدا العام معه وان عدلهما معا وهذا عند ابي حنيفة
معه وهو قول ابي يوسف والشافعي ومالك ومحمد بن ابي حنيفة ان يطلق ما وهو

وهو قول الشافعي ومالك والشافعي ومحمد بن ابي حنيفة ان يطلق ما وهو
والا يثبت له ان الشهود صدقة عنده وهو الحق للشهود الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف
الكفو والرق لان الوقوف عليهما منبسط واذا اثنى القضاة على الحق وامكن تنقيدها باثبات
بغيره النكاح ينفذ قطعاً لما زعمه بخلاف الاملاك لمصلحة لان في الاسباب نزاعاً
امكان **فصل في الاولياء والاأخاء** وينفذ نكاح الحرة العاقبة اليها لغير رضا
وان لم ينفذ عليها ولي كبراً كانت او ثيباً عند ابي حنيفة والشافعي ومالك ومحمد بن ابي حنيفة
وعن ابي يوسف انه لا ينفذ الا بولي وعند محمد بن ابي حنيفة موثوقاً قال مالك وان نفق
معهما لا ينفذ النكاح بعبارة النساء اصل لان النكاح براد للمعصية والتفويض اليه
محتمل بها الا ان محمد بن ابي حنيفة يقول برفع المحلل باجارة الولي وجه الجواز انما تصرف في
حاصل حرها وهي من اهلها كونهما عاقلة بالغه متميزة ولهذا كان لها التصرف في المال
ولها اختيار الازواج وانما يطلب الولي بالشراء كباقي نسب الى الوفاة ثم في ظاهر الرواية
لا تفرق بين الكفو وغير الكفو لكن للمولى حق الاعتراض في غير الكفو وعن ابي حنيفة والشافعي
معهما انه لا يجوز في غير الكفو لان كم من واقع لا يدفع ويروي جعفر بن محمد بن ابي حنيفة
للمولى اجباراً لغيره على النكاح خلافاً لما نفى عنه له الا عابراً بالصغيرة وهذا لا ينافي
باجلها امر النكاح لعدم الحرية ولها ان يفيض الاسباب صدقاً بغير امرها وان اذ حرة محاطة بغير
لغيره عليها ولا يذبح والاولاد لا يذبح على الصغيرة لقصور عقولها وقد كلل بالهدوء دليل لوجه الخطاب
فصار كالغلام وكان تصرف في المال انما يملك الاسباب فيض الصدق برضا والدالة ولهذا
لا يملك مع نسيبها واذا استأذنها فسكنت او تمكنت فهو اذن لفعله لم يكرهنا
في نفسها فان سكنت فقد رضيت ولان جانب الرضا فيه راحة نسج من اطمئنان الرغبة لان
الرضا والتمسك اهل على الرضا من السكوت بخلاف اذا سكنت لانه دليل السخط والكرهية
وقيل اذا تمكنت كالمستدنة بما سمعت لا يكون رضاها اذا سكنت بل صوت لم يكن رداً
قال وان فعل هذا غير الولي يعني استأمره او ولي غيره اولى منه لم يكن رضا حتى يتكلم به
لان هذا السكوت لفقد الاتصاف الى كلامه فلم يقع ولا يذبح على الرضا ولو وقع فهو محتمل
والاكتفاء بمنزلة حاجته في حق غير الاولياء بخلاف ما اذا كان المستأمر رسول الولي لانه قائم
مقامه ويعتبر في الاستبراء نسبة الزوج على وجه يقع به المعرفة لغيره فيمنعها فيه من غير
عنه ولا يشترط نسبة المرء هو الصحيح لان النكاح صحته به ونه ولو تزوجهما بغيره فسكنت
فهو على ما ذكرنا لان وجه الدلالة في السكوت انما يكتف ثم الخبر ان كان فضولاً بشرط فيه

ن

من مؤمنها فلا وليا الا عرض عليها عند ابلي حنفية حتى يتم لها مهر مثلها او بغيرها
ليس لهم ذلك وهذا الوضع انما يقع على قول محمد بن علي عاير قوله المراجعة اليه المالك بن
الولي وقد صح ذلك وهذه شيعة صادقة عليه لها ان ما زاد على العشرة حقا ومن سقط
حقة لا يضر من عليه كما بعد التسمية والابلي حنفية من ان الاوليا يفتخرون بغيرها المهور
يغير نفسها فاشبه الكفاة بخلاف الابرا بعد التسمية لانه لا يعتبر ان اذا تزوج
الاب بنته الصغيرة ونقص من مهرها وابنته الصغيرة وزاد في مهر امراته جاز ذلك عليها
ولا يجوز ذلك لغير الاب وليه وهذا عند ابلي حنفية ولا يجوز الاحتياط لانه لا يثبت
الناس فيه ومعنى هذا الكلام انه لا يجوز العقد عند ما لان الولاية مقيدة بشرط النظر
عند فواته يبطل العقد وهذا لان الخط عن مهر المثل ليس من النظر في شيء كما في البيع والتمتع
لا يملك ذلك لغيرها والابلي حنفية من ان الحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح
معا صددت على المهر المالمالية فهي المقصود منه التعريف الماني والدليل عدمه في حق
غيرها ومن زوج ابنته وهي صغيرة عتده او تزوج ابنته وهو صغير عتده فهو جائز قال محمد وهذا
عند ابلي حنفية بخلافه لان الاعراض عن الكفاة المصلحة تفوتها وعند ما هو ضرر لعدم
الكفاة فلا يجوز **فصل في الوكالة بالنكاح** وغيره لا يجوز لابن العم ان
يزوج بنت عمه من نفسه وقال نزهة لا يجوز واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجه من
نفسه لعقد بغيره من اهل بيته جاز وقال نزهة لا يجرى له الا لا يجوز لها ان الواحد لا يصح ان
يكون مملوكا ومملوكا كما في البيع الا ان التام في حق من يقول في الولي ضرورة لانه لا يتولا
سواه ولا ضرورة في حق الوكيل لان الوكيل في النكاح معتبر وسفير والتمتع في المحقق
دون الغير ولا يرجع المحقق اليه بخلاف البيع لانه مباشر حتى رجعت المحقق اليه واذا اتولى
طرفه فقول له زوجت بنفسي الشتر من فلا يحتاج الى قبول ولا يجرى العقد والامانة بغيره
مولاها موثوق فان اجازة الولي جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير
رضاها او رجلا بغير رضاها وهذا عند ما فان كل عقد صدر من الفضول ولا يجرى العقد
على الاجازة وقال التام في حق من تصرفات الفضولي كقوله لاني العقد وضع حكمه
والفضولي لا يقدر على اتيان الحكم فيلغو وان كان ركن التعريف صدر من اهل بيته
لا محله ولا ضرورة في انعقاد فبعضه موقوف حتى اذا راسى المصلحة فيه ينقد وقد سار في
حكم العقد عن العقد ومن قال ان العقد والى زوجت ففاته قبلها فاجازت فهو ملل
وان قال اخر شهده والى قد زوجتها منكم ففاته فاجازت فاجازت فاجازت فاجازت فاجازت

ان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك وهذا عند ابلي حنفية ومحمد بن علي عاير قوله
مهر او زوجت نفسها فانما قبلها فاجازت جاز وحاصل الخلاف ان الواحد لا يصح
فضوليا من اهل بيته او فضوليا من جانب اصيل من جانب احد جهات جاز ولا يجوز
العقد بين الفضولين او بين الفضول والاصيل جاز بالاجماع هو يقول لو كان امورا
من اهل بيته بنقد فاذا كان فضوليا بنقد فصار كالطالع والطلاق والاعاض في حال
ولما ان المهور بشرط العقد لانه شرط حاله كحقة فكذا عند الغيبة بشرط العقد لا بنقد
على ما رواه المجلس كما في البيع بخلاف المهور من اهل بيته لانه ينقل كلامه الى العاقد بن
وما جرى بين الفضولين عقد تام وكذا الخلع واخاه لانه تصرف بين من جاز حتى يزوج
فيمر به ومن امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجته انتن في عقدة واحدة لم يفرمه واحدة منها
لانه لا وجه الى تنفيذها لفظ ولا الى التنفيذ في احد جهات غير عين الجارية ولا الى التنفيذ
لعدم الاولوية فتعين التفرق ومن امر امير ان يزوجه امرأة فزوجته امته بغيره جاز عند
ابلي حنفية بخلافه جاز الى طلاق اللفظ وعدم التهمة وقال لا يجوز الا ان يزوجه كفو الا ان المطلق
ينصرف الى المعاد المتعارف وهو التزوج بالاكف فكذا العرف مشترك او هو عرف على
فلا يصح مقبلة وذكر في الوكالة ان اعب الكفاة في هذا اسخا ان عند ما لان كل
واحد لا يجرى عن التزوج بطلاق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالاكفو باب
المهر ويصح النكاح وان لم يتم فيه مهر الا ان النكاح عقد انضمام والزوج لفته فتم
بالزوجين ثم المهر واجب شرعا بانته لشرط الخل فلا يحتاج الى ذكره لفته النكاح وكذا
اذا تزوجه بشرط ان لا مهر لها ما يات وفيه خلاف ما كتب له واقل المهر عشرة دراهم و
قال التام في حق من لا يجوز ان يكون ثمن في البيع لانه حقا فيكون التقدير ليهما وان قوله
لا حذر اقل من عشرة دراهم ولا في حق الشرع وجوب اظهر الشرف الخل فيقدرها بخمسة
وهو العشرة اسند لا انصاف السرفة ولو سمي اقل من عشرة لهما العشرة عند وقال
نزهة مهر المثل لان التسمية بالاكفو مهرها كما تقدم وان ان في هذه التسمية حتى
الشرع وقد صار مقبلا بالعشرة فانما ما يرجع الى احكامها فقدرت بالعشرة لانه ما دونها
ولا معتبر بانعدام التسمية لانهما قد ترضى بالتقليد بغير عوض بكونها ولا ترضى فيه بالعوض
السيرة ولو قلنا قبل الدخول بها يجب خمسة عند الثلثة وعنده يجب المنعة كما اذا لم يتم
شياء ومن سمي مهر عشرة فمأز او فعله المسمى ان دخل بها او مات عنها لان الدخول
يحقق تسليم المبدل وبذلك الدال بالملك فتمت النكاح منها بنية والشئ بانها لا يفرق

وذلك فيقول جميع ما وجد وان قلنا قبل الدخول والمخلوة قلنا نصف المستحق لقلنا تعالى
وان قلنا من من قبل ان يمس من الآيات والاقضية متعارضة وفيه نقول في الزوج
على نفسه بغيره وفيه عود المعقود عليه اليها سالما فكان المرجع فيه النفس ونشر ان يكون
قبل المخلوة لانها كالدخل عندنا على ان يمس من الله ان تزوجها ولم يمس لها مولا او
تزوجها على ان لا يمس لها مولا من قبلها ان دخل بها او مات عنها وقال الشافعي هو يجب
ثبتي في الموت والشرع على ان يرجع في الدخول لان المرء حاله حينها فيمكن من نفسه ابتداء
كما يمكن من سقطه انما وان ان المرء وجوبه حتى الشرع على ما رواه انما يصح فيها في حاله
الباع فذلك لا يراه وان النفي ولو قلنا قبل الدخول قلنا المتعة لقلنا تعالى ومنعوا من
على الموضع قدره الآية ثم هذه المتعة واجبة رجوعا الى الامر وفيه خلاف مالك وهو والمتعة
انما بين كسوة مثلهما وهي روع وخمار وملحفة وهذا التقدير هو من عايشة وابن
عباس مع قوله من كسوة مثلهما استارة الى انه بعينه حالها وهو قول الكوفي في المتعة
الواجبة لغيرها مقام مهر المثل والعصم انه بعينه حاله بالنسب وهو قوله تعالى على الموضع قدره
وعلى المقتر قدره ثم هي لا تزاد على نصف مهر مثلهما ولا تنقص من خمسة دراهم ويعرف ذلك
في الاصل وان تزوجها ولم يمس لها مولا ثم تزوجها على سببه فهي لها ان دخل بها او مات عنها
قال قلنا قبل الدخول بها قلنا المتعة وعلى قول ابو يوسف الاول نصف هذا وهو قول
الشافعي وهو لا يفرق بين نصف بالنسب ولنا ان هذا الفرض نعين لهوا يجب البعد
وهو مهر المثل وذلك لا ينصف قلنا ما نزل من قوله والمراد بهما الفرض في العقد او المهر
المعارف وان زاد في المهر بعد العقد لم يرد الزيادة خلافا لفرقة وسند ذكره في زيادة
الثمن والمثل ان ما الله تعالى واذا صحت الزيادة سقط الطلاق قبل الدخول وسقط
قوله ابو يوسف هو لا ينصف مع الاصل لان النصف عندنا يخص بالمفروض في
العقد وعند المفروض بعده كالمفروض فيه على ما رواه ان جعلت عنه يعني من مهر ما صح
الحظ لان المهر بها حقا وحفظ بلا فيه حاله البقاء واذا خلا الرجل بامراته وليس هناك
منع من الوطئ ثم قلنا قلنا كمال المهر وقال الشافعي هو لها نصف المهر لان المعقود عليه
انما يصير مستوفى بالوطئ قلنا بذلك المهر دونه ولنا انما سميت المهر حيث رفعت
الموانع وذلك وسعها فبذلك حقا في البذل اعتبارا بالبيع وان كان احداهما مريضا
او صائغا في رمضان او محرما في فرض او نكاح او بغيره او كانت حائضا فليست المخلوة
بمحرمة حتى لو قلنا كان لها نصف المهر لان هذه الاشياء موانع المرض فالمرء مستأنف

بمع الجماع او بغيره وقيل مرضه لا يبرئ من كسره ونكاحه وهذا النصف في مرضه ومول
رمضان لما يمس من النساء والكفارة والاحرام لما يمس من الدم وفيه الشك والفتنة
والحيض مانع طبعيا وشرعا وان كان احداهما سالما قلنا عاقبتها المهر كله لانه باج لا يطار
من غير عذر في رواية الشافعي وهذا القول في المهر هو الصحيح وصوم النساء والحل في كل طهر
في رواية لا لا كفارة فيه والصورة بمنزلة العدم فرضها كفرته ونكاحها كطهره واذا احتل الجيوب
بما رواه ثم قلنا قلنا كمال المهر عند أبي حنيفة وهو وقال لا عليه نصف المهر لانه غير من المريض
بخلاف العنين لان الحكم ادر على اسامة لانه ولا يبي حنيفة على ان المسكن عليها التسليم
عن الشافعي وقد انت به وعليها العدة في جميع هذه المسائل اجابنا استحقاق التوهم النفل
والعدة حتى الشرع والولد فلا تصدق في البطل الغير بخلاف المهر لانه لا يباح طه في الجارية
وذكر القدر حتى في شرحه ان المانع ان كان شرعا يجب العدة لثبوت النكاح حقيقة وان
كان حقيقيا كالمهر والعقد لا يجب لان عدم الثبوت حقيقة وسقط المتعة لكل مطاوعة الا
لمطوعة واحدة وهي التي قلنا الزوج قبل الدخول بها وقد سمي لها مولا وقال الشافعي هو
يجب لكل مطوعة الا هذه لانها وجبت صلح من الزوج لانه احسبها بالفراق الا ان
في هذه الصورة نصف المهر لثبوت المتعة لان الطلاق في هذه الحالة والمتعة لا يكثر
ول ان المتعة خلف من مهر المثل في المفوضة لانه سقط مهر المثل وجبت المتعة والعقد
يرجع العوض فكان خلفا وخلف لا يجامع الاصل والاستبانه فلا يجتمع وجوب
شي من المهر وهو غير جار في الاكشاف فلا يجتمع الفرائض فكان من باب الفضل او الفرج
الرجل اجته على ان يرد وجه الرجل ابنته او اخته ليكون احد العدين عوضا عن الآخر والعقد
جائز ان وقال الشافعي هو بطل العقد ان لا يجعل نصف البضع صداقا والنصف مستحقة
ولا اشتركت في هذا الباب بطل الايجاب وان انه سمي بالابضع صداقا فيض العقد
ويجب مهر المثل كما اذا سمي محرما او مخمرا ولا يشترط بدون الاستحقاق وان تزوج حرة
امراة على خدمته سنة او على تعيم القرآن قلنا مهر المثل وقال محمد لها فيه خدمته سنة وان
تزوج عبدة حرة باذن مولاه على خدمته سنة جاز ولها خدمته وقال الشافعي هو لها تعيم القرآن
والخدمته في الوجهين لان البضع اخذ العوض عنه بالشرط يصح مهره عند لان بذلك تخفيف
المعاوضة فصارت كما اذا تزوجها على خدمته حرة اخرى وعلى رعي الزوج غنما وان ان المشرع
نما هو الا بقاء بالمال والتعيم ليس بالمال وكذا المانع على اصله وخدمته العبد ابغى بالمال
من خدمته نفسه ولا كذلك لان بطلان الزوج لا يجوز استحقاتها بطلان النكاح

لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت اصلا في الابقاء والعبد اصل نسبه فيختبر بينهما
وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ومعناه ذكر الثوب ولم يرد عليه وجه
جهلان فيجنس او الثياب جناس شتى ولو سمي جنسا بان قال هروى مع النسبه ويجوز
الزوج لما بنا وكذا اذا اطلق في وصف الثوب في ظاهر الرواية لانها ليست من ذوات الامساك
وكذا اذا سمي مكينا او موزونا وسمى جنسا وان سمي جنسه وصفته لا يجزى لان الوسط
منها ثبتت وبنائي الذمة فهو ما صحى فان تزوج مسلم على خمر او خنزير فانما كانا
مهر مثلها لان شرط قبول الخمر شرط فاسد فيصح النكاح ويغنى الشرط بغيره لانها لا تبطل
بالشرط الفاسد لكن لم يقع النسبه لما ان المسمى ليس بالان في حق المسلم ولا يوجب المثل
فان تزوج امرأة على هذا الدن من المثل فاذا ابرأ مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال لها
مثل ذنبا خلفا وان تزوجها على هذا العبد فاذا ابرأ مهر المثل عند ابي حنيفة ومحمد بن
وقال ابو يوسف لم يجز النسبه لابي يوسف انه انما هو مال لا وعجز عن تسليم فوجب قيمته
او مثله ان كان من ذوات الامساك كما اذا تزوج على عبد وبذلك العبد المسمى فيل التسليم
وابو حنيفة يقول لما اجتمعت الاشارة والنسبه فيعتبر الاشارة تكونها المبلغ في المقصود
وهو التعريف فكانه تزوج على خمر او خنزير بمقتل الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المثارة يعلق العقد بالثارة اليه لان المسمى موجود في المثارة اليه ذاما والوصف يبعده
وان كان من جنس غيره يعلق بالمسمى لان المسمى مثل المثارة اليه وليس ببايع له
والنسبه يقع في التعريف من حيث انها تعرف بالماهية والاشارة تعرف بالذات
الا ترى ان من اشترى قنصا على انه باقوت فاذا هو زوج حاج لا ينعقد العقد باخلاف
الجنس ولو اشترى قنصا على انه باقوت احمر فاذا هو احمر ينعقد العقد لهما والجنس في
مسئله العبد مع الحر جنس واحد فلهذا التعاوت في المنافع والخمر مع مثل جنس الجنس
التعاوت في المقاصد فان تزوجها على هذا العبد بن فاذا ابرأ مهر مثلها فليس لهما
الباقى اذا سادى عشرة وراهم عند ابي حنيفة ولا مسمى وجوب المسمى وان قل يمنع
وجوب مهر المثل وقال ابو يوسف لم لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبدا لانه المهر ما سادى
العبد بن وعجز عن تسليم حدها فوجب قيمته وقال محمد بن وهب وهو رواية عن ابي حنيفة
لها العبد الباقي ومهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانها لو كانت احمر
يجب تمام مهر المثل عنده فاذا كان احدهما عبدا يجب العبد وتمام مهر المثل واذا فرق في النكاح
بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول مهر مثلها لان المهر فيه لا يجب ويجوز

يجوز العقد لساده وانما يجب الاستيفاء منفعه البضع وكذا بعد المهر لان المهر فيه
لا يثبت مهر المثل فاما مقام الوطى فان دخل بها فلها مهر مثلها لا يرد على المسمى
عنده ما خلا فالزوج هو يعتبر بالبيع الفاسد ولما ان المسمى ليس بالان وانما ينعقد بالنسبه
فان زادته على مهر المثل لم يجز الزيادة لعدم صحة النسبه وان انقصت لم يجز الزيادة
على المسمى لانعدام النسبه بخلاف البيع لانه مال مقوم في نفسه فينقذ به له قيمته وعلينا
العدة انما هي بالنسبه المطففة في موضع الاحتياط وتحرزا عن شبهه النسب ويعتبر بالزيادة
من وقت التقرين لان آخر الوطىات هو الصحيح لانها يجب باعتبار الشهادة النكاح
رفعها بالتقرين وتثبت نسب ولد لان النسب يحاط في اثباته احباه للولد فثبت نسب
على ان يثبت من وجهه ويعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد بن وهب والفقهاء لان
لان النكاح الفاسد ليس بدراج اليه والا فانه باعارة ومهر مثلها يعتبر بغيرها وانما
وبنايات عامر القول ابن مسعود رضي الله عنه لم يثبت نسبا وانما هو حق اقرار بالاب ولان
الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بغيرها
وخالفوا اذ لم يثبتوا من قبلها لما بنا فان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت
عنته فيعتبر بمهرها لما بنا من قوم ابيها ويعتبر مهر المثل ان تساوى المهر بالان والسن
والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه
الاداساف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر فالوا ويعتبر التساوى ايضا في البكارة
لانه يختلف بالبكارة والنبوة واذا ضمن الولي المهر صحه لانه من اهل الانعام وقد
اضافه الى قبضه فصح ثم المرأة باطبار في مطالبته زوجها او وليها عبا رابا ركهالات
ويرجع الولي اذا اوى على الزوج ان كان باعرا كما هو الرسم في الكفالة وكذلك يصح الضمان
وان كانت المرأة صغيرة بخلاف ما اذا اذاع الاب مال الصغير ضمن الثمن لان الولي مسفر
صغيره النكاح وفي البيع ما قد باعته حتى يرجع العدة عليه والحقوق اليه وبيع ابرأه عند
اب حنيفة ومحمد بن وهب وبذلك فبضه بعد بوجه فلو صح الضمان بصيرضا مثا نفسه ولا يفيض
لور لا ببحكم الابوة لا باعبارا انه عاقد الا ترى انه لا يملك القبض بعد بوجه فلا يصير
تماما لنفسه وللمرأة ان تمنع نفسها حتى تخذ المهر وتضعه ان يخرجها اي باقربا ليقين
عقوبتها في البذل كما لعين حتى الزوج في المبدل وصار كالبيع وليس للزوج ان ينعما من السفر
ويخرج من منزله وزيارة اهله حتى يوفيه المهر كذا في المثل لان حق الحبس لا يستغنى
المسحوق وليس له حق الاستيفاء قبل الابقاء ولو كان المهر كله من جملها ليس لهما ان تمنع

نفسها لا ساقطاً عنها بان جيل كان في السبع وفي خلاف أبي يوسف فان دخل بها فذكر ذلك
لزوجها حتى لو كانت مكرهة او مبينة او محنونة لا يسقط حقها في المجلس بالانفاق وكن
هذا الخلاف المحلوه بها برئاً او بيني على هذا السخفا في النفقة لهما ان المعقود عليه كذا
قد صار مستأباً بالوطنة الواحدة والخلوة والنداء بانها كذا في النفقة لهما ان المعقود عليه كذا
كالبيع اذا سلم المبيع وله انما منعته منه ما قبل البذل لان كل طنة تصرف في المبيع
المحرم فلا تجلي من العوض بانها مظهره وان كذا بالوطنة الواحدة لهما ما وراة فلا يصح
مزاها المعلوم ثم اذا وجد اخر وصار معلوماً تنقفت المزاومة وصار المهر مضافاً بالكل كالعبد
اذا جنى جنايته بغير كذا بها ثم اذا جنى اخرى واخرى بغير كذا بها واذا اوفاه مهرها فاعلم
لما جنت شاة لقوله تعالى اسكنوهن من سكنكم من وجدكم وقيل لا يكرهها الى بلدها فلو
لان الغريب يوفى وفي ذي المصنف الغريبة لا تجوز في الزوج امر الا في اصلها في المهر
فالقول قول المرأة الى مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر مثلها ان طلقها قبل
الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وعنهما وقال ابو يوسف
نصف القول قوله بعد الطلاق وقبله الا ان ياتي بشئ قبل ومعه ما لا يتعارف مهرها
هو الصحيح لا ياتي يوسف على ان المرأة تدعي الزيادة والزوج ينكره والقول قول المنكر مع بيينه
الا ان ياتي بشئ بكذا الظاهر فيه وهذا لان تقدم مانع البضع ضروري فحقاً يمكن كذا
شئ من المستحق لا يصرار اليه ولها ان القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر والله
شاهد من يشهد له مهر مثلها لا نه هو الموجب الاصل في باب النكاح وصار كالمصباح مع
رب الثوب اذا اختلف في مقدار الاجر كذا في المصباح ثم ذكر هنا ان بعد الطلاق قبل الدخول
القول قوله في نصف المهر وهذا رواية الجامع الصغير والاصل وذكرته الجامع الكبير كذا
منعته مثلها وهو قياس قولها لان المنع موجه بعد الطلاق كذا في المثل قبله فحكم كذا
التوفيق انه وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمنع لا يندفع هذا المبلغ
في العادة فلا يقيد بحكمها ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة ومنعته مثلها عند
تضييق حكمها والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقدار بل على ما هو المذكور في
الاصل وشرح قول أبي حنيفة ومحمد وعنهما فيما اذا اختلف في حال قيام النكاح ان الزوج اذا
ادعى الالف والمائة الغبن فان كانت مهر مثلها الف او اقل فالقول قوله وان كان
الغبن او اكثر فالقول قولها وانما اقام البينة في الزوجين فقبل وانما البينة فقبل

ففي الوجه الاول فقبل جنباً لا شاة ثبت الزيادة وفي الوجه الثاني فقبل جنباً لا شاة ثبت
الخط وان كان مهر مثلها الف ومعه ما لا يتعارف الف ومعه ما لا يتعارف هذا يخرج
الرازي وقال الكرخي تجالان في الفصل الثامنة ثم حكم مهر المثل بعد ذلك لو كان
الاختلاف في اصل المسمى يجب مهر المثل بالاجماع لانه هو الاصل عندها وعندة وعند
القضاة بالمسمى فيصير اليه ولو كان الاختلاف بعد موت احداهما فالجواب فيه كالجواب
في جوعهما لان عيب مهر المثل لا يسقط بموت احداهما ولو كان الاختلاف بعد موت
في المقتدر فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة وهو لا يستثنى الغيب وعنده محمد بن الجواب
فيه كالجواب في حالة الحجة وان كان في اصل المسمى فعند أبي حنيفة هو القول قول من كره
فالحاصل انه لا حكم مهر المثل عنده بعد موتهما على ما بينه ان شاة الله تعالى واثبات
الزوجات وقد سمي لها مهر فلو رثتها ان باخذ ذلك من ميراث الزوج وان لم يكن
سمي لها مهر فداشني لورثتها عند أبي حنيفة وهو وقال لورثتها المهر في الزوجين معناه المسمى
في الوجه الاول ومهر المثل في الوجه الثاني اما الاول فلان المسمى دين في ذمته وقد كذا
بالموت فيقتضي من تركه الا اذا علم انها ماتت او لا يسقط نصيبه من ذلك اما الثاني
فوجه قولها ان مهر المثل صار ديناً في ذمته كالمسمى فلا يسقط بالموت كما اذا مات احداهما
ولا ياتي حنيفة على ان موتهما يدل على انقراض اقرانهما فمهر من بقدهما المسمى مهر المثل ومن
بعث الى امرأته شيئاً قالت هو مهرها وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله لانه هو
المملك فكان اعرف بحجة التملك كيف وان الظاهر انه يسعي في اسقاط الواجب
قال الآتي الطعام الذي ياكل فان القول قولها والمراومنة ما يكون موجباً لاكل لا ينفق
بهديته فاما المحنطة والشعر فالقول قوله لما بينا وقيل ما يجب عليه من النكاح والدرع وغير
ليس له ان يجتنبه من المهر لان الظاهر بكذا **فصل** واذا تزوج نصراني
نصرانية على ميتة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز فدخل بها او طلقها قبل الدخول
بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك كبريان في دار الحرب وهذا عند أبي حنيفة
نحوه وهو قولهما في الحربين وانما في الذمبة قلها مهر مثلها ان مات عنها او دخل بها
لمنعته ان يلقاها قبل الدخول بها وقال لزوجها مهر المثل في كبريين ايضا لان الشريعة
ما شرع ابتغاء النكاح الا بالمال وهذا الشرع وقع عاماً فيثبت الحكم على العموم لهما ان اهل
الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام ولا ياتي الا لزام منقطعة لباين الدارين بخلاف
اهل الذممة لانهم التزموا احكامهم فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والربا وولاية الازواج

منعقدة لا كما قالوا بل هي حرة ان اهل الذمة لا يلزمون احكامنا في الديانات
وفيما يعقدون خلافه في المعاملات وولاية الازام بالسيف بالحاجة وكل ذلك
منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امر بان نشرهم وما يدعون فصاروا كاهل
الحرب كخلاف الزمان لا حرام في الاوان كلما والربوا مستثنى عن عقودهم لقوله
الا من اربى فليس بينا وبينه عهد وقوله في الكتاب او على غير مهر يجعل نفق المهر يجعل
السكوت وقد قيل في المينة والسكوت روايان والاصح ان الكل على خلاف
فان تزوج ذمتي ذمتي على خمر او خمر ثم اسلم او اسلم احدهما فلها الخمر والحكم معناه
اذا كان باعيا منها والاسلام قبل القبض وان كانا باعيا معا فلها في الخمر القيمة وفي
الخمر مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة وهو قال ابو يوسف لو لم يهر المثل في الزوجين
وقال محمد لو لم يهر القيمة في الزوجين وجه قوله ان القبض مؤكده للملك في المقبوض يكون
له شبهة بالعقد فينتج بسبب الاسلام كالعقد وصار كما اذا كانا باعيا معا واذا انقضت
حالة القبض بحالة العقد فابو يوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر
المثل فكذا هنا ومحمد يقول بغير التسمية لكون المستحق الا انه امتنع التسليم
للاسلام فوجب القيمة كما اذا ملك العبد المستحق قبل القبض ولا يبي حنيفة ان الملك في
الصدوق المعين يتم بنفس العقد ولهذا ملك التصرف فيه وبالقضاء ينتقل من ان
الزوج الى ضمها وذلك لا يمنع بالاسلام كما ستراد في المقتضية وفي غير العين
موجب ملك العين فيمنع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف انما
يستفاد فيه لغيره واذا انعقد القبض في غير المعين لا تجب القيمة في الخمر لانه من
ذوات القيم فيكون اخذ قيمته كاخذه عينه ولا كذلك الخمر لانها من ذوات الانفال
الا ترى انه لو جاء بالقيمة قبل الاسلام يجبر على القبول في الخمر دون الخمر ولو طلقها
قبل الدخول بها فمن اوجب مهر المثل اوجب المنفعة من اوجب القيمة او جهدها

باب تزوج الرقيق قال لا يجوز لكاح العبد والامانة الا دون مولاه
وقال مالك يجوز للعبد لانه بملك الطلاق فيملك النكاح ولما قوله عم بما عده
بغير اذن مولاه فهو ما هو ولان في تنفيذ النكاحها تعييبها اذا النكاح عيب فيها
فلا يملكانه بدون اذن مولاهما وكذلك ملك النكاح لان الكفاية اوجبت فكيف
في حق الكسب فيحق حق النكاح على حكم الرق ولهذا لا يملك المالك نكاح زوج عب
وبملك تزوج امته لانه من ابي المالك سبب واما المالك فانه لا يملك تزوج

تزوج نفسها دون اذن المولى وملك تزوج امته لما تبين وكذا المهر واثم الولد
ان الملك فيها قائم واذا تزوج العبد دون مولاه فالمرء من في رقبته يباع بغير
لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوب سببه من اهله وقد طرد في حق المولى العبد
الا ان من حيث فينقل في رقبته دفعا للمنفعة عن اصحاب المديون كافي دين
النهي رة والمالك والمديون يسعيان في المحل ولا يباعان لانهما لا يمتثلان لنقل من
ملك الى ملك مع بقاء الكفاية والتدبير فيؤدى من كسبهما لا من انفسهما واذا تزوج
العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها او قال فيها فليس هذا باجازه لانه يجعل
الزوج لان رة هذا العقد ومثاله بتمت طلاقا وصار رة وهو البقي كحال العبد المهر
او هو اولى فكان الحمل عليه اولى وان قال طلقها فطلبته فملك الرجعة فله الاجازة
لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيتعين الاجازة ومن قال للعبد تزوج
بهذه الامانة فزوجهما نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة
وقال لا يزوج منه اذا عتق واصلا ان الاذن في النكاح ينظم المهر والاسد عنه يكون
هذا المهر ظاهر في حق المولى وعندهما ينصرف الى المهر لا غير فلا يكون في حق المولى فيؤخذ
به بعد العتاق لهما ان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف والنحصين وذلك
بالجواز والوطء لا يتزوج بغيره الى الجواز بخلاف البيع لان بعض الماخذ
وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه كافي البيع وبعض الماخذ
في النكاح العاقد حاصل كالنكاح وجوب المهر والعدة على اعيان وجود الوطء ومثله
اليمين ممنوعة على هذه الطريقة ومن رزق عبدا ما دونه مدد بامارة جاز والمراة
اسوة الغرا في مهرها ومثله اذا كان النكاح بغير المثل وجوبه ان سبب ولاية المولى
ملك الرقبة على نكاحه والنكاح لا ينافي حق الغرا بالابطال مقصود الا انه اذا تزوج النكاح
وجب الدين بسبب ما مر ولا فناء به دين الاستمتاع كما صار كالمهر المديون اذا
تزوج امرأة فمهرها اسوة للغرا ومن تزوج امته فليس عليه ان يزوجها بيت
الزوج ولكن ما يخدم المولى ويحال للزوج من نفقاتها بها وطهرها لان حق المولى في
الاستخدام باق وجوبه ابطال له فان بواها معه بيا فلها النفقة والسكنى والاطلاق
لان النفقة بقاء بل الاجناس ولو بواها بيا ثم بدله ان يستخدمها ذلك لان الحق
باق لبقاء الملك فلا يفسد بالبنوة كما لا يفسد بالنكاح قال عمر ذكر تزوج المولى عبده
وامته ولم يذكر رضاها وهذا راجع الى منهها لان المولى اجبارها على النكاح وعند

انما في مولا جبار في العبد وهو دابة من ابي حنيفة لان النكاح من جنس المولا
والعبد داخل تحت ملك المولى من حيث انها حال فلا يملك النكاح بخلاف الامه
لانه ذلك منافع بضعها فملك نكاحها ولنا ان في النكاح اصلاحا لملكه لان في حقيقته
من الزنا الذي هو سبب الهلاك والنفسان فيملكه اعبا بالامه بخلاف المكاتب
والملكاته لانها النكاح بالآخران نصرا فبشرط رضاها ومن تزوج امته ثم قبلها قبل
ان يدخل بها زوجها فلما لم يرضها عند ابي حنيفة مولا لها ولا عليه المهر مولا لها اعبا بمهرها
حقت انفسها وهذا لان المقتول ميت باجله وصار كما اذا قبلها اجنبي وله ان يمنع
المبديل قبل التسليم فيما يرى منع البديل كما اذا ارادت الحرة والفعل في حق احكام
الدين يجعل المولا فاحق وجب الفضايل والدية كذلك في حق المهر وان قبلت حرة
نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلما المهر حلالا فزوجه هو بعينه بالزوجة وبفعل المولا
امته وانما مع بينهما ما يتناه ولنا ان اجابة المهر على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا
فانما به موهبة حقت لغيرها بخلاف فعل المولى امته لانه يعتبر في حق احكام الدنيا حتى يجب
الكفارة عليه واذا تزوج امته فالزواج في الغزل الى المولى عند ابي حنيفة مولا ومن لم يلب
يوسف ونحوه ان الاذن اليها لان المولى حقا حتى ثبت لها ولا يملك لها
وفي الغزل تنقضي حقا فبشرط رضاها كما في الحرة بخلاف الامه المملوكة لانه لا مطالبة
لها فلا يعتبر رضاها وجه ظاهر الزاوية ان الغزل يخل بمقتضى الولد وحق المولى
فيغير رضاها وجه اخر فالزواج الامه الحرة وان تزوجت باذن مولاهم اعققت
فلما اجابا رزاقا كان زوجها او عبدا لقوله عم لبريرة رضي حين اعققت مملكتك بضعك
فاختار لي فانه يملك البضع صدر مطلقا فبشرط الفصلين وان في نكاحها فيما
اذا كان زوجها حرا او هو حرج به ولا يبرأ او المملوك عليها عند العنق فيملك الزوج
بعده تحت نكاحها فتملك رفع اصل العقد وقيل الزاوية وكذلك الملكا بنية يعني اذا
تزوجت باذن مولاهم اعققت وقال يفرق لا خيار لان العقد نفذ عليها برضاها
وكان المهر لها فلا معنى لاثبات الخيار بخلاف الامه لانه لا يعتبر رضاها ولنا ان العقد
ازوبا والمملوك وقد وجدنا في الملكا بنية لان عدنا قران وهذا فيما نؤمن وان
تزوجت امته بغير اذن مولاهم اعققت فتح النكاح لانها من اهل العادة واستناع
النكاح لخلق المولى وقد قال ولا خيار لها لان النفوذ بعد العنق فلا يخفى زوجه المملوك
كما اذا تزوجت نفسها بعد العنق فان كانت تزوجه بغير اذن على الف مولاها

ملكها فانه قد فعل بها زوجها ثم اعقبتا مولاهما فالمرء للمولى لانه استوفى منافع مملوكة له
وان لم يدخل بها حتى اعقبتا مولاهما لانه استوفى منافع مملوكة لها والمهر المهر المهر
المعنى لان نكاح العقد العنق استند الى وقت الوجوه العقد ففقدت النسبة وجب
المهر ولما لم يجزى هو آخر المولى في نكاح موقوف لان العقد قد انحدر استنادا للمهر
فلا يوجب الامور واحدا ومن وطئ امته فولدت منه فمولى ام ولد له وعبدية فيها ولا
عليه وقضى المسئلة ان يدفعه الاب وبوجهه ان لم يملك مال امته الحاجة الى البقاء فله
تملك جارية امته الحاجة الى مساندة المهر ان كانا جارية الى البقاء فله ونحوها الى البقاء فله
فلما يملك الجارية بالقيمة والطعام بغير القيمة ثم هذا المملوك يثبت قبل الاستيلاء
له المهر حقيقته المملوك او حقه وكل في ذلك غير ثابت لانه لا يثبت في حق الزوج بها
فلما يثبت من نفقة بغيره فثبت ان المولى اجاني ملكه فلا يبرأ منه العتق وقال زوجه المولى امته
يجب المهر لانهما جارية المملوك كما لا يستند وكما في الجارية المشتركة وحكم الشيء بغيره
والمسئلة معروفة ولو كان الابن زوجها اباه فولدت منه لم يصير ام ولد له ولا قيمة عليه
عليه المهر وولد باخر لانه من الزوج عندنا خلا فالت فمولى مولاها من ملك الاب
الا ترى ان الابن مملوكا من كل وجه فمن الحال ان يملكها الاب من وجه وكذا يملك
من النصف فان ما لا يبقى معها ملك الاب لو كان قد دل ذلك على انها ملكه لانه
بسقط المحرم للشبهة واذا جاز النكاح صار ماله موصوفا به فلم يثبت ملك المهر فلا نصيب
ام ولد له ولا قيمة عليه فيها ولا في ولد لانه لم يملكها وعبد المهر لانه امه بالنكاح وولد له
حر لانه ملك اخوه فعنق عليه واذا كانت الحرة تحت عبد فمالت لمولاه اعققت عنى بالف
فمقتل بعد النكاح وقال زوجه لغيره واصلا انه يقع العنق عن الامر عندنا حتى يكون الاول
ولو تولى به الكفارة كخرج عن عهدهما وعنده يقع عن المامور لانه طلب ان يعنق
المامور عبده عنه وهذا محال لانه لا يعنق فيما لا يملكه ابن آدم فلم يقع الطلب فوقع
العنق عن المامور وان امكن يصح منقذ المملوك بطريق الاقضاء او المملوك يظل
لغيره العنق عنه فيصير قوله اعنق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعاق عبد الامر عنه
وقوله اعققت تملكها منه ثم الاعاق عنه واذا ثبت ملك المملوك الامر بعد النكاح الثاني
بين المملكين ولو قالت اعنق عنى ولم تسلم بالالف بعد النكاح والاول للمعق وهذا عند
ابي حنيفة ونحوه ما قال ابو يوسف مع هذا والاول سواء لانه يقدر التملك بغير عوض
فصحي لنصفه وبسقط اعتبار الفرض كما اذا كان عليه كرامة فله ما فامر غيره ان يعلم عنه

المرء للمولى

العنق صديق المرأة اذا
ثبت كشيء

ولهما ان الرتبة من شرطها الغيب والنقص فلا يمكن اسقاطه ولا انتفاء انفسه لانه فعل
حسني بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وفي تلك المسئلة الفقير يتوب عن الامر في الغيب
انما العبد فلا يقع في يده شي ليؤوب عنه **كتاب النكاح**
واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في عدة كافر وذلك في عدة كافر
ثم اسما او غيبه وهذا عند ابي حنيفة لا وقال في قوله النكاح فاسدى الزوجين ان الله لا
يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد نعم في الرتبة الاولى
كما قال ابو حنيفة نعم في الوجه الثاني كما قال زفر بن رباح ان الخطا بائنه عامته على قمر من
قبل فخرهم وانما لا يتعرض لهم لخدمتهم اعراضا لا تقربا واذا تزوجوا واسلموا او احرمت
عامته وجب التفرق ولما ان محرمه نكاح المعتدة فجمع عليها فكانوا اصل من الرتبة
النكاح بغير شهود ومختلف فيها ولم يترمو احكاما بجميع الاختلافات ولا في حنيفة
ان المحرم لا يمكن ان يتناحا معا للشرع لانهم لا يجامعون بحفوة ولا وجه الى الجاهب العدة
حما للزوج لانه لا يعقده بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعقده واذا اخرج النكاح
فما له المرافعة ولا سلام حاله البقاء والشهادة ليست شرط فيها وكذا العدة لانه فيها
كما للمكروه اذا وطئت بشبهة فان تزوج المحرمي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما لان
نكاح المحرم لم يحكم البطلان فيما بينهما عند ما ذكرنا في العدة وجب التعرض بالاسلام
في فرق وعنده حكم العتقة في الصحيح الا ان الحرمة تنافي بها النكاح في فرق بخلاف العدة
لانها لا تنافي ثم اسلم احد هما يفرق بينهما بمرافعة احد هما لا يفرق عند خلافا لهما و
الفرق ان استخاف احد هما لا يبطل بمرافعة صاحبه او لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المحرم
لا يجارض الاسلام المسلم لان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ولم يرافعا يفرق بالاجماع لان
مرافعتها كالحكم بها ولا يجوز ان تزوج المردة مسلمة ولا كافرة ولا مردة لانه يستحق القتل
والامهال ضرورة ان اصل النكاح يشغله عنه فلا يشرع في حقه وكذا المردة لا يزوجها مسلم
ولا كافر لانها محبوسة لئلا يمل وخدمته الزوج تشغله ولانه لا يتكلم بينهما المصالح والنكاح
اخرج لعنه بل لمصالحه فان كان احد الزوجين مسلما قال له علي بن ابي طالب وكونا اسم احد
ولد له صغيرا وولد له مسلم باسلامه لان في جعله يباعا نظره ولو كان احد هكاهنا
والآخر مجوسا قال له كذا في حتى يجوز للمسلم متانكته ويحتمل ان فيه نوع نظره الجاهل
ثم وان نفي رضى الجاهل في التعارض ونحوه بين الزوجين واذا اسلمت المرأة وزوجها كافر
عرض العاصي عليه الاسلام فان اسلم في امراته وانما الى فرق العاصي بينهما وكان كذلك

بالاسلام

ذلك خلافا عند ابي حنيفة وعندهما وان اسلم الزوج وكنته مجوسية عرض عليها الاسلام فان
اسلمت في امراته وان ابنت فرق العاصي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف
لا تكون طلاقا في الزوجين انما العرض فذهبنا وقال الشافعي لا يجوز الاسلام لان فيه
نحو ما لهم وقد ضمتا بعقده الذمة ان لا تعرض لهما ان ملك النكاح قبل الدخول لم يملكه
فيقطع بنفس الاسلام وبعد متانكته فبناجل الى انفسنا فثبت حبس كافي الطلاق وان
ان المعاصد وهي الملك والازواج ونفسا الشهوة وغيره فثبت لها من سبب
ينتهي عند الفرقة والاسلام طاعة لا يصح سببا فيعرض الاسلام ليحصل المعاصد بالاسلام
او ثبت الفرقة بالاباء وجه قول ابو يوسف انه ان الفرقة بسبب بشرك في الزوجين
فلا يكون طلاقا كالفرقة بسبب الملك لهما ان بالاباء امتنع عن الاسك بالمعروف
مع قدرته عليه فينوب العاصي ما به في النكاح بالاحسان كما في الحب والعتة اما المرأة
فلست باهل للطلاق فلا يتوب ما بها عند انهما ثم اذا فرق بينهما بالاباء فلا بد
ان كان دخل بها فانه كده بالدخول وان لم يكن دخل بها فلا مدرك لها لان الفرقة
من قبلها والمدرك ثباته فانه الرقة والمطالبة واذا اسلمت المرأة في دار الحرب
وزوجها كافرا واسلم الحر في وكنته مجوسية لم تقع الفرقة عليها حتى تحبس ثلث حبس ثم
ينين من زوجها وهذا لان الاسلام ليس سببا للفرقة والعرض على الاسلام منعقد
لغصور الولاية ولا بد من الفرقة دفعا للفساد فاقطع شرطها وهو من ثلث حبس عام
السبب كما في جزا البر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والثاني في التخييل
كما قرره في دار الاسلام واذا وقعت الفرقة والمرأة حرة فلا عدة عليها وان كانت
هي المسلمة فلكذلك عند ابي حنيفة مع خلافا لهما وسأيتك بيانه ان شاء الله تعالى واذا
اسلم زوج الكفارية فها على النكاح لانه يقع النكاح بينهما ابتداء فلان يعني اولا واذا
خرج احد الزوجين الى من دار الحرب مسلما وقعت البيوت بينهما وقال الشافعي نعم
لا تقع ولو سبي احد الزوجين وقعت البيوت بينهما وان سبيا معا لم تقع الفرقة وقال
الشافعي نعم وقعت فالاصل ان السبب بين النكاح عند ما دون السبي وهو بعينه له
ان البائن اثره في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحربي المثنى والمسلم
المثنى من انما السبي يقتضي البقاء للمصافي ولا يتحقق الا بانقطاع النكاح ولما بسط البائن
عن ذمة السبي ولما ان مع النكاح حقيقة وحكما لا ينظم المصالح فتابه الحرمة والسبي
بوجوب ملك الرقة وهو لا يملك النكاح ابتداء فكذا بقاء وصار كالشرك ثم هو يقتضي العتق

في محل ملة وهو المال في محل النكاح وفي المساس لم يتبين الدار حكم الفصد الرجوع
 وادخر حيث المرأة الباطنة جاز ان تزوج ولا عدة عليها عند ابي حنيفة وهو قال لا
 العدة لان الفرقة بعد الدخول في دار الاسلام فيزويها حكم الاسلام ولا في حنيفة ملة انما
 النكاح المنقذ وجبت اطباء والحطه ولا حطه لك الحربي ولما لا تجب على المسببة
 وان كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها ومن ابي حنيفة هو ان تضع النكاح ولا يفرقها
 زوجها حتى تضع حملها كما في الجمل من الزنا وجه الاول انه ثبت النسب فاذنوا للفرق
 في حق النسب بطريق من المنع من النكاح احباطا واذنوا له احد الزوجين عن
 الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد بن
 ان كانت الرقة من الزوج فهي رقة بطلاق هو بغيره بالاباء والجميع ما يتناهى واد
 يوسف هو على ان لا يملك في الاباء واد حنيفة هو في وجوده ان الرقة من قبله للنكاح
 تكونها من قبله للعصمة والطلاق رافع فتقدر ان تجعل طلاقا بغير طلاق بالانتهى
 الامساك بالعرف فيجب الشرح على ما فرقه وكذا تنقض الفرقة بالاباء على الفضا ولا
 تنقض بالردة ثم ان كان الزوج هو المرد فلهما كل المردان دخل بها ونصف المرد
 ان لم يدخل بها وان كانت هي المردة فلهما كل المردان دخل بها وان لم يدخل
 بها فلهما مولا ولا نفقة لان الفرقة جات من قبلها واد انما معانم اسلامها
 فاما على نكاحها اسخا ما وقال زفر بن سبيل لان ردة احد هما منافية وفي ردة
 ردة احد هما وكما روى ان بني حنيفة ارندوا ثم اسلموا ولم يهرهم الصحابة فجدد
 النكحة والارندوا منهم رافع معا لهما في الخارج ولو اسلم احد بها بعد الارنداء فلهما
 بينهما لا مراء الاخر على الردة لانه مناف كما بينا **باب القسم** واد
 كان رجل امرأته حرمانا فله ان يجعل بينهما في القسم بيمين او يمين او حنيفة
 بيمين او الاخرى بيمين او حنيفة من كان له امرأته وقال ابي حنيفة في القسم جاز يوم القضا
 ونسقه ما بل عن عابسة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل في القسم بين نسائه وكان يقول
 اللهم هذا قسمي فيما امسك فلا تأخذني فيها الا امسك يعني زيادة الحنيفة ولا فصل فيها ردة
 والغدبة ونجددة سواء لا طلاق ما روي ان القسم من حقوق النكاح ولا نقاد
 بينون في ذلك والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المصحح هو النسوة وذلك
 طريقه والنسوة المستحقة والبيوتة لاني لما معناه لاني على النشاط وان كانت
 احد بها حرة والاخرى امه فلهما الثلثان من الفدية والامانة الثلث بذلك واد

وهذا في الفرقة بغير طلاق في الزوجان فلا يكون
 طلاقا بغير طلاق

هذا في القسم بيمين او يمين او حنيفة
 بيمين او الاخرى بيمين او حنيفة من كان له امرأته
 وقال ابي حنيفة في القسم جاز يوم القضا
 ونسقه ما بل عن عابسة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل في القسم بين نسائه وكان يقول

وروا في ذلك من الامانة النفس من حل الحرة فانه من غيرها النفسان في تحققي و
 المكاتب والمحررة وام الولد بمنزلة الامانة لان الرقي فيمن قائم ولا حق لمن في القسم
 ساله السورب في الزوج بين نسائه منسوخ والاولى ان يفرغ بيمينين فبما لم يفرغ من حنيفة
 فرعها وقال الشافعي هو الفرقة مسخفة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر افرغ
 بين نسائه انما يقول الفرقة النطيب فلو بين فكان من باب الاستحباب وهذا
 لانه لا حق للمرأة عند مسافرة الزوج الا ترى ان له ان لا يستغنى واحدة منهن فكذا
 له ان يبا في واحدة منهن ولا يجنب عليه بذلك المدة وان مضيت احدى الزوجين
 بيمين فتمت لها حنيفة جاز لان سودة بنت زمعة لم تزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجعها
 ويجعل يوم نوبتها العائنة رضى ولها ان ترجع في ذلك لانها استغلت عا لم يجب
 بعد فلا يفسد كتاب **باب الرضاع** فليل الرضاع وكثيره او احصل في
 مدة الرضاع تعلقي به التحريم وقال الشافعي هو لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات لغذاء
 عام لا تحرم المضغ والمضغ ولا الاملا جنة ولا الاملا جنة وان نزلت على وانما تحرم الكفا
 الرضعات الاية وقوله عام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل لان محرمه وان
 كانت لشبهة البعوضة التي به يشتر العظم والبنات اللحم لكنه امر مبطل فتعلق الحكم بفعل
 الرضاع واداه مردودا بالكتاب ومنسوخ به وينبغي ان يكون في مدة الرضاع على ما
 بينت ثم من الرضاع لمنشور شوا عند ابي حنيفة هو وقال سنان وهو قول الشافعي هو قال
 زفر بن سبيل لان الحول من الحول من حال الى حال فلا بد من الزيادة على الحولين
 لما بينت فيقدر به ولما نزلت في حمله ونسالة لمنشور شوا ومدة الحول او ما سنة اشهر
 فيقضي للفصل حولان وقال عام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه انه تعالى ذكره
 وضرب الامانة فكانت لكل واحد منها كما لها كالا لاجل المضروب للدينين الا انما
 المنقص في احد هما في الثاني على ظاهره ولا لانه لا بد من تغية الغداء ليقطع الابناء للدين
 ذلك بزيادة مدة تغية الصبي فيها فغير فتقدرت باو في مدة الحول لانهما مغيرة فان
 غداء الجنتين يغار به هذا الرضاع كما يغار به غداء العظمى والحد بتمحول في مدة الاختفاء
 وعليه يحل النص المقيد بحولين في الكتاب واد اقصت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع
 تحريم لقوله عام لا رضاع بعد الفصل لان محرمه بعبارة الشوا وذلك في المدة او الكبر
 لا يفرق في ولا يعتبر الغطاء قبل المدة الا في رواية عن ابي حنيفة هو اذا استغنى عنه ووجهه
 انقطاع الشوا بتغير الغداء وسيل سباح الرضاع بعد المدة فليل سباح لان با حنيفة

هذا في القسم بيمين او يمين او حنيفة
 بيمين او الاخرى بيمين او حنيفة من كان له امرأته
 وقال ابي حنيفة في القسم جاز يوم القضا
 ونسقه ما بل عن عابسة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل في القسم بين نسائه وكان يقول

كذلك من جهة الآدمي ويجوز من الرضاع ما يحرم من النسب عند بنت النسي روي ان اتم حصة
من الرضاغة ما يجوز ان يزوجها ولا يجوز ان يزوج اتم حصة من النسب لانها
تكون اقرب وموطوءة ابيه كخلاف الرضاغة ويجوز ان يزوج اتم حصة من الرضاغة
ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطئ اتم حصة من الرضاغة لم يولد له ولد من الرضاغة
الرضاغة وامرأة ابنه وامرأة ابيه من الرضاغة لا يجوز ان يزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب
لما ذكرنا وذكر الاصحاب في النكاح لا سقاط احوال التثنية على ابيته وامرأة ابيه فعلق
به التحريم وهو ان يرضع المرأة صبيته فحرم هذه الصبيته على زوجها وعلى ابائه وابائهم
وبغير الزوج الذي نزل بها منه اللبن اما المصلحة وفي احد قولنا انما في قوله لبن
اللفظ لا يحرم لان المحرمه لشبهة البعوضة واللبن بعضها لا بعوضة ولا يوجب المحرمه
بالنسب من الجاهلين فكذلك بالرضاغة وقال عم لعائشة رضي الله عنها عليك فلعنك فلعنك
من الرضاغة ولانه سبب لزوم اللبن منها فبضاف اليه في موضع محرمه احبا طار
يجوز ان يزوج الرجل باحتساب حصة من الرضاغة كما يجوز ان يزوج باحتساب حصة من
النسب وذلك مثل الاخ والاب اذا كان له حصة من اتم جاز لا حصة من
ان يزوجها وكل مسبين اجتمع على عدمي واحد لم يحرم واحد منهما ان يزوجها بالآخرى هذا
هو الاصل لان اتمها واحدة فمباح واحد ولا يزوج المصلحة احد من ولد التي اتمها
لانها اخوات ولا ولد لانه ولد اخيهما ولا يزوج المصلحة احد من ولد التي اتمها
فمن الرضاغة واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب فعلق به التحريم وان طلب
الماء لم يعلق به التحريم خلا لثاني قوله هو يقول انه موجود فيه حقيقة ولكن نقول المصلحة
غير موجود وكما حكي لا يظهر بماء الغالب كافي للبين واذا اختلط بالطعام لم يعلق
به التحريم وان كان اللبن غالب عند أبي حنيفة لم يعلق به التحريم لان اللبن غالب فعلق به
التحريم وقال طحاوي فلو كان في الماء او في غيره شيء من حال ولا يوجب حصة من الطعام
لما ان العبرة للغالب كافي الماء او في غيره شيء من حال ولا يوجب حصة من الطعام
واللبن ما يولد في حق المقتصد ونصارى لا معتبر بقا طر اللبن من الطعام عند
هو الصحيح لان التقدي بالطعام او هو الاصل وان اختلط بالدواء واللبن غالب عند
التحريم لان اللبن يفي مقصود فيه او الدواء لتفويده على الوصول واذا اختلط اللبن بغير
شاة وهو الغالب فعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يعلق به التحريم اعبار
كافي الماء واذا اختلط لبن امرأتين فعلق التحريم باخيهما عند أبي يوسف بخلاف الكل

الكل من شاة واحد فجميع الاقل باجتماع اكثر من بناء الحكم عليه وقال محمد وزفر ومحمد بن
التحريم بها لان الجنب لا يعلق الجنب فان الشاة لا يولد له ولد في حصة لا كما في المقتصد
ومن ابي حنيفة في هذا روايان واصل المسئلة في الامان واذا اتم لبنك لبنك
صبيته فعلق به التحريم لان طلاق النفس ولانه سبب التثنية في البعوضة واذا احلب لبن
المرأة بعد موتها فاجز به الصبي فعلق به التحريم خلا لثاني قوله هو يقول الاصل
في ثبوت المحرمه انما هو المرأة ثم تنعدي الى غير ما يوجب اسقطها والموت لم يبق محلا لها
لهذا لا يوجب وطئها حرمة المصاهرة ولكن ان السبب هو شبهة الجارية وذلك في اللبن
لغني الانثى والابنات وهو قائم باللبن وهذه المحرمه تظهر في اللبنه دفن ونبيها اذا
يجزئ في الوطئ لكونه مائلا محل الحث وقد زال بالموت فانفردا واذا احلب الصبي
باللبن لم يعلق به التحريم ومن محمد انه ثبت به المحرمه كما يفيد به الصوم ووجه
الفرق على الظاهر ان المقتصد في الصوم اصحاب البدن ولا يوجد ذلك في الدواء واذا
التحريم في الرضاغة فعلق التثنية ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان المقتصد في وصوله
من الاعلى واذا نزل للرجل لبن فارتفع به صبيته لا يعلق به التحريم لانه ليس لبن
على الحقيقة فلا يعلق به التثنية والنمو وهذا لان اللبن انما ينشأ من بطنه ومن
الولادة واذا اشرب الصبي من لبن شاة لم يعلق به التحريم لانه لا جزئية بين التي
والبهايم والمحرمه باعتبار ما اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارتفعت الكبيرة الصغيرة
حرمها على الزوج لانه يصير جامعاً بين الام والبنت رضاها وذلك حرام كالمطعم بينهما
نسباً ثم ان لم يمتل الكبيرة فلا مهر لها لان الفرفة جاءت من قبلها قبل الدخول بها
والصغيرة نصف المهر لان الفرفة دفعت لاسر جريتها والارضاغة وان كان فعلا
سما كن فعلا غير معتبر في اسقاط حقيها كما اذا قتلت مورثها ويرجع به الزوج على الكبيرة
ان كانت تعدت القساوة وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت ان الصغيرة
امرأة وعن محمد انه يرجع عليها في الزوجين والصحيح ظاهر الرواية لا تهاوان الكثرة
ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر وذلك يجري مجرى الخلاف لكنها
مسببة غير مباشرة كما ان الارضاغة ليس باف للذكاح وضعا وانما ثبت ذلك
بانفاق الحال لا قصد الا ان اف والذكاح ليس بسبب لازم للمهر بل هو سبب
لسقوطه الا ان نصف المهر يجب بطريق المنفعة على ما عرف لكن من شرطه ابطال الذكاح
واذا كانت مسببة بشرطية التقدي كغير البئر ثم انما يكون منعوبة او اعلمت بالذكاح

ثبت

ثبت المهر في غير ذلك وامسح وجهه ويديه
وقد يقال تمنعك البت ايضا

وقصدت بالارضاء الفسادة او لم نعم بالنكاح او علمت بالنكاح كنهية فصدت
الحكم او الرضاك من الصغيرة دون الف والما يكون منعقة لانها ما سوره بكه ولو
علمت بالنكاح ولم تعلم بالف والما يكون منعقة به وهذا ما اعاد به الجمل لم يمنع
قصد الف والارضاء الحكم ولا يقبل في الرضاك شيئا من الف منفردات وانما ثبت شيئا
رجلين او رجل وامرأتين وقال لك هو ثبت بشيئا او امرأة واحدة اذا كانت
موصوفة بالعدالة لان الحرمة حتى من حقوق الشرع فثبت بخبر الواحد كمن شترى
لها فخير واحد انه بجنة الجوسى ولنا ان بنوت الحرمة لا يقبل الفصل عن ذوال
المالك في باب النكاح والبطال للملك لا ثبت الا بشيئا رجلين كماله المالك لان
حرمة الف اول تنكح من ذوال المالك فخير امر او ثبتا **باب سبب الطلاق**
باب طلاق السنة الطلاق على سنة او حصة سن وامن ويدرعي فلا تسن
ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وبكرها حتى تنقضي عدها لان
الصحة به رمة كما لو ايجبت ان لا يزيد وفي الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وان
هذه افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلثا عند كل طهر واحدة ولانها بعد من الشدة
واقل من مرة بالمرأة ولا خلاف لاحد في الكراهية وحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق
المدخول بها ثلث في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان
الاصل في الطلاق هو الخطر والاحاطة بالحاجة للحكماء وقد اذنت بالاحاطة ولنا قوله
عزم في حديثه ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا فطلقها لكل فر
تطليقة وان الحكم يدر على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدوا الزينة
وهو الطهر المحالي عن الجماع فالحاجة كالمنكرة نظر الى دليلها ثم قبل الاول ان يواخر
الايام الى آخر الطهر احذر ان عن تطويل العدة والاطهر انه يطلقها كما طهرت لانه لو اخر
ربها مجامعها ومن قصده التطليق فينبغي بالايام عقب الاقدام وطلاق البعثة ان يطلقها
ثلاثا بكلمة واحدة او ثلث في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان غامضا قال
الث في مذهب الطلاق يساح لانه تصرف مشروع حتى ينفذ به الحكم والمشرع عهده
لا يجامع الخطر كخلاف الطلاق في حاله كحيف لان الحرمة تطويل العدة عليها بالطلاق
ولنا ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية
والدنيوية والآباجة للحاجة الى التخلص فلا حاجة الى جمع بين الثلث وبين في المرفق
على الاطهر انما ثبت نظر الى دليلها والحاجة في نفسها فانه ما من تصور الدليل عليها

قوله انما يطلق في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان

قوله عزم في حديثه ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا فطلقها لكل فر

قوله انما يطلق في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان

قوله انما يطلق في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان

قوله انما يطلق في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان

عليها والمشرع في ذاته من حيث انه ازال الرق لنا في الخطر المعنى في غيره وهو ما ذكرنا
وكذا ايقاع الثلثين في الطهر الواحد بدعة لما قلنا واختلفت الروايات في واحدة
البينة قال في الاصل انه خطأ السنة لانه لا حاجة الى اثبات صفة زانية في الحكم
وهي البينة وفي الزاوية استدلنا بكثرة الحاجة الى التخلص باجزاء السنة في الطلاق من
وجوب سن سنة في الوقت وسنة في العدة فالسنة في العدة يستوي فيها المدخول بها
وغير المدخول بها وقد ذكرنا في السنة في الوقت ثبت في المدخول بها خاصة وهو ان
يطلقها في طهر ولم يجامعها فيه لان المرفق دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في
زمان تجدوا الرغبة وهو الطهر المحالي عن الجماع اما زمان كحيف زمان الشرة والجماع
فرقة في الطهر نقل الرغبة وغير المدخول بها يطلقها في حاله الطهر وكحيف طهر فخره
هو يقبضها على المدخول بها وانما في الرغبة في غير المدخول بها ما وفه لا نقل كحيف
الم يحصل مقصوده منها وفي المدخول بها تنجده بالطهر واذا كانت المرأة لا تحيض
من صغرها او كبرها او اوان يطلقها ثلثا للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى
فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان الشهر في حقيها قائم مقام كحيف قال الله تعالى انك
يستن من كحيف من نسائك الى ان قال في الثاني لم تحضن والاحاطة في حق كحيف
خاصة حتى يقدر الاستبراء في حقيها بالشهر وهو كحيف لا الطهر ثم ان كان الطلاق
في اول الشهر يعتبر بالشهر بالامانة فان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق وفي
حق العدة كذلك عند ابي حنيفة وعندهما يجعل الاول بالآخر والمتوسطان بالامانة
وهي مسئلة الاجارات ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وقتها وبين طهرها زمان
وقال زفره بفصل بينهما بشهر لقيام مقام كحيف لان الجماع نقل الرغبة وانما
تجدد زمان ولنا انه لا يتوهم جعل فيها والكرهية في ذوات كحيف باعتبار
لان عند ذلك يتبين وجه العدة والرغبة ان كانت نقل من الوجه الذي ذكره لكن
شتر من وجه آخر لانه يرغب في وطى غير معلق فرار عن مولد فكان الزمان
مان رغبة وصار زمان الجمل معلقا لحاصل يجوز عقب الجماع لانه لا يوقى الى اثبات
وجه العدة وزمان الجمل زمان الرغبة في الوطى لكونه غير معلق او فيها لمكان ولده
سنة فلا نقل الرغبة بالجماع ويطلقها السنة فلا يفصل بين كل طلقين بشهر عند
ابي حنيفة وبود سف عمدا وقال محمد بن زفره لا يطلقها السنة الا واحدة لان
الاصل في الطلاق الخطر وفيه وضع الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق

قوله انما يطلق في ثلثة اطهر او قال لك بعدة ولا يساح ان واحدة لان

الحاصل ليس من فصولها فصار كالمدة طهرها وان الالباحه العدة الحاجة للسنة
وليلها كافي حتى الالبسة والصغيرة وهذا لان زمان يجتهد الرغبة على ما عليه الجبلية
السببية فصاعدا وويلها بخلاف المدة طهرها لان العلم في حقها الطهر وهو مرحوم
فيها في كل زمان ولا يرجع مع الحمل واذا اطلق الرجل امراته في حاله الحيض وقع الطلاق
لان النسي عنه في غيره وهو اذ كان فلما يتقدم عليه رجعا وقد طلقها في حاله الحيض فهذا
بشيء الواقع وكنت على الرجعة ثم الاستحباب قول بعض المتأخرين في الواقع انه واجب
على الحيضة الامر ورفعا للمعصية بقدر الممكن برفع امره وهو العدة ووقعا لغير طهر
العدة قال فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت فهو مختبر فان ساء طهرها وان ساء
استكرها قال العدة القليلة عظمه الله وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطحاوي ان طهرها
في الطهر الذي يلي الحيضة قال ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي في قول الجعفي
وما ذكر في الاصل قوله وجها للمذكور في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طهرين
بحيضة والفصل بينهما بعض الحيضة فيكمل الثانية ولا يجزئ فيكمل وجه القول الآخر
ان اثر الطلاق قد انعدم بالرجعة فصار كأنه لم يطلقها في الحيض فليس يطهر في
الطهر الذي يليه ومن قال لامرأة وهي من ذوات من ذوات الحيض قد دخل
انت طالق ثلاثا للسنة ولا ينفك له في طلق عند كل طهر تطيقه لان التام فيه ثلاث
ووقت السنة طهر لاجتماع فيه وان نوى ان يقع الثلاث الساعة او نوى عند
رأس كل شهر واحدة فهو على نوى سواء كانت في حاله الحيض او في حاله الطهر
وقال زفر بنه لا يقع تية الجمع لانه بدعة وهي سنة السنة وان حمل لفظه لانه سني
وقوعا من حيث ان وقوعه بالسنة لا بها فاعلم تبادله مطلقا كما منه وينظر عند تية
وان كانت آتية او من ذوات الاشارة وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى
لان الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات الاشارة على ما بينا وان نوى ان
يقع الثلاث الساعة وقعت عند الما قبل بخلاف ما اذا قال انت طالق للسنة
ولم ينقض على الثلاث حيث لا يقع تية الجملة فيه لان تية الثلاث انما تحت فيه من
حيث ان التام فيه للوقت فيقيد تعيم الوقت ومن ضرورية تعيم الواقع فيقارن
نوى الجمع بطل تعيم الوقت فلا يصح تية الثلاث **فصل** في طلاق كل زوج
اذا كان عاقلا بالغ ولا يقع طلاق في العصبى والمجنون والناثم لقوله عم كل طلاق جائز
الا طلاق العصبى والمجنون لان الالبسة لا يعقل اليها وهما عدا العقل والناثم عدم

عدم الاختيار وطلاق المكره واقع بخلاف الرضا لان التام في الطلاق وان قصد
البيع الطلاق في ملكه حتى في حال اهلته فلا يعزى من نفسه وفعلا الحاجة اعتبارا للعين
وهذا لان عرف الشرع واشارته وتوحيها وهذا اية القصد والاختيار اذ لا يبرأ من كونه
وذلك غير محقق به كالمراذل وطلاق السكران واقع واخبار الكرخي والطحاوي على الثاني
وهو احد قولين الثاني في عدم لان محنة القصد بالعقل وهو ان يعلل فصار كذا في البيع والرداء
وان انه نال سبب هو معصية فبطلان فيما كان زجرا له حتى لو شرب فسق وزال عقله
بالصداع فنقول انه لا يقع طلاقه وطلاق الاحرس واقع بالاشارة لانه ساءت معودة
فانقضت مقام العادة وفعلا الحاجة وسببك وجوه في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى
وطلاق الامه ثمان اركان زوجها او عبدا او طلاق الحرة ثمان اركان زوجها او عبدا
وقال الشيخ في عدم طلاق معتبر بحال الرجال لقوله وم الطلاق بالرجال العدة بالنساء
لان صفته المالكية كرامة والا ودية مستندة لهما ومعنى الا ودية في الحركات فكانت كالتية
البيع واكمل وان قوله وم طلاق الامه ثمان وعدهما حضانة ولان كل الحقة لعمه
في صفته والكر في ان في نصف النعمة الا ان العدة لا تجزئ فيكمل من عقدتين واما ويل
ما روى ان الابعاع بالرجال واذا تزوج العبد امرأة وطلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه
على امراته لان ملك الشكاح حق العبد فيكون الاستعانة باليد دون المولى
ايقاع الطلاق قال الطحاوي على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقته
وطلفك فمما يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره
فكان مبرجا وان يعقب الرجعة بالنقض لا ينقل الى التية لانه صريح في الغلبة الاستعمال
وكذا اذا نوى الا بانه لانه قصد تميز ما عطفه الشرح بالقصد العدة فيرد عليه ولو نوى الطلاق
عن وثاق لم يدين في القضا لانه خلاف الظاهر وبين فيها بينه وبين الله تعالى لانه نوى
اليمين ولو نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضا ولا فيها بينه وبين الله تعالى لان
طلاق لدفع العبد وهو غير مقيد بالعمل عن اليه حتى بعد ان يدين فيها بينه وبين الله تعالى
لا يستعمل للتخصيص ولو قال انت مطلقة بشكك الطاء لا يكون طلاقا الا بالنية لانه غير مستعمل
في عرفنا نعم يمكن صرحا ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك وقال الشيخ في عدم
نفع ما نوى لانه محتمل فان ذكر الطالق في لغة كذا العالم وذكر لعدم لانه يصح قران
العدة ويحتمل ان يفسر بان انه نعمت فرد حتى قيل للمثنى طالقان ولثلاث
طوائف فلا يحتمل العدة ولا منه في ذكر الطالق في لغة كذا العالم وهو صفة المرأة لا الطالق هو طلق

والعدد الذي يقرن به نعت المصدر محذوف معناه طلاقا كما في قوله كقولك اعطيتني خروفا
او اوقا طالت الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم يكن له
ثبوت او نوى واحدة او اثنين فهي واحدة رابعة وان نوى ثلثا فقلت ووقع الطلاق
باللفظة ان ثبوتها ظاهر لانه لو ذكر النعت وحده يقع به الطلاق فاذا ذكره وذكر
المصدر معه وانه يثبته وكاوة اولي وانا ووقعه باللفظة الاولى فلان المصدر يذكر ويرا
به الاسم ويقال رجل عدل اي عادل فصار بمنزلة قوله انت طالق وعلى هذا لو قال
انت طالق يقع الطلاق به اليه ولا يحتاج فيه الى التثنية ويكون رجعا لما بينا انه صريح الطلاق
لثبوت الاستعمال فيه وتوقع ثبوت النكت لان المصدر يحتمل العموم والكثرة لانه اسم جنس
فيغير سائر اسما الاجناس فثبتنا في الاولى مع احتمال الكل ولا يقع فيه التثنية فيها
فان قالوا فمعه هو يقول ان التثنية بعض التثنية فلما صحت ثبوت التثنية صحت ثبوت
بعضها ضرورة ونحن نقول ثبوت التثنية انما صحت لكونها جذا حتى لو كانت المرأة امة
توقع ثبوت التثنية بعينها بمعنى الجسدية اما التثنية في حق الحرة عدد واللفظ لا يحتمل العدد
وهذا لان معنى النعت مراد في الفاظ الواحدان وذلك بالضرورة والجمسية والمثنى
يتميز منها ولو قال انت طالق الطلاق وقال ردت بقولي طالق واحدة وبقولي
الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للابحاع كما قال انت طالق و
طالق تقع رجعيان اذا كانت مدخولا بهما او اذا انضاف الطلاق الى الجملة الاولى الى ما
يعتبر به من الجملة وقع الطلاق لانه انضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق
لان النائم ضمير المرأة او يقول رفيقك طالق او غفلك طالق او رحك او بدك او
جسدك او فركك او جربك او راسك لانه يعتبر بهما عن جميع البدن اما الجسد والبدن
فظاهر وكذا نكت غيرهما قال الله تعالى فخر برقية وقال فطلعت اعناقهم لها ماضيين
وقال ع لعمري الفروج على السروج فقال فلان راس القوم وبوجه العرب هكذا
روحه بمعنى نفسه ومن هذا القبيل الدم في رواية يقال دمه يهدر ومنه النفس وهو
ظاهر وكذا نكت ان طلق جزوا شباها منها مثل ان يقول نصفك او نصفك لان الجز
الشاب يحتمل سائر النصفان كالبيع وغيره فكذا يكون محلا للطلاق الا انه لا يخرج في
حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة ولو قال بك طالق او رجلك لم يقع الطلاق
وقال نرفو في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس لان الغاية
لان دخل تحت المضروب له الغاية كما لو قال بعيت منك من هذا الحائط الى هذا
الحائط وجه قوله وهو الاسخا ان مثل هذا الكلام مني ذكر في العرف براد به
الكل كما نقول بعيرك خذ من مالي من درهم الى مائة ولا يبي حنيفة ثم ان المراد بالاكثرة
من الاقل والاكثرة فاعلم يقولون سني من سنيين لسبعين او مائة
سنيين الى سبعين ويريدون ما ذكرناه واردة الكل في كل طريق الا باحدة كما ذكر
او الاصل في الطلاق المحظوظ الغاية الاولى لانها ان يكون موجودة لغيره بغيره انما
وجوده لا يوقو عما يحذف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع ولو نوى واحدة
بدون زيادة لا فصل لا محتمل كلامه لكنه خلاف ذلك ولو قال انت طالق واحدة
في اثنين ونوى الضرب والحساب او لم يكن له ثبوت في واحدة وقال نرفو في ثلث
لعرف الحساب وهو قول الحسن من زيادة ثم وان عمل الضرب في ثلثة الاجزاء
لاني زيادة المضروب وتخير الجزاء في التظليفة لا يوجب تعدد وان نوى واحدة

محلا للطلاق فيثبت الحكم فيه فثبت له انما في كل ما في الجزاء ان يبيع بها
ما انضيف اليه الشكاح لان المتعدي يمنع او يحرمه في سائر الاجزاء فقلب محله في هذا
الجزء وفي الطلاق الامر على العقب وان انضاف الطلاق الى غير محله فبطل ما اذا
انضاف الى رقبته او غيره وهذا لان محله الطلاق ما يكون فيه القيد لانه ثبوت من
رفع القيد ولا قيد في اليد ولذا لا يقع انضافه الشكاح اليه بخلاف الجزاء الشكاح لا يحتمل
لشكاح عند من يبيع انضافه اليه فكذا يكون محلا للطلاق واختلفوا في الطور والبطن
والاظهر انه لا يقع لانه لا يعتبر بهما عن جميع البدن وان اختلفا نصف تظليفة او
ثمنها كانت عاقبة تظليفة واحدة لان الطلاق لا يخرج في ذكر بعض الاجزاء كذكر
الكل وكذا الجواب في كل جزء سواء لما بينا ولو قال لربا انت طالق ثلثة انصاف
تظليفتين فهي طالق ثلثة لان النصف التظليفتين تظليفة فاذ جمع بين ثلثة انصاف
يكون ثلث تظليفات ضرورة ولو قال انت طالق ثلثة انصاف تظليفة قبل
يقع تظليفتان لانها طليقة ونصف فيكامل وقبل يقع ثلث تظليفات لان كل
نصف فيكامل في نفسها فيصير ثلثة ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنين او
او مائة واحدة الى اثنين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلث او مائة واحدة
الى ثلث فهي ثلثان وهذا عند ابي حنيفة وهو في الاولى ثلثان في الثاني ثلث
وقال نرفو في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس لان الغاية
لان دخل تحت المضروب له الغاية كما لو قال بعيت منك من هذا الحائط الى هذا
الحائط وجه قوله وهو الاسخا ان مثل هذا الكلام مني ذكر في العرف براد به
الكل كما نقول بعيرك خذ من مالي من درهم الى مائة ولا يبي حنيفة ثم ان المراد بالاكثرة
من الاقل والاكثرة فاعلم يقولون سني من سنيين لسبعين او مائة
سنيين الى سبعين ويريدون ما ذكرناه واردة الكل في كل طريق الا باحدة كما ذكر
او الاصل في الطلاق المحظوظ الغاية الاولى لانها ان يكون موجودة لغيره بغيره انما
وجوده لا يوقو عما يحذف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع ولو نوى واحدة
بدون زيادة لا فصل لا محتمل كلامه لكنه خلاف ذلك ولو قال انت طالق واحدة
في اثنين ونوى الضرب والحساب او لم يكن له ثبوت في واحدة وقال نرفو في ثلث
لعرف الحساب وهو قول الحسن من زيادة ثم وان عمل الضرب في ثلثة الاجزاء
لاني زيادة المضروب وتخير الجزاء في التظليفة لا يوجب تعدد وان نوى واحدة

وتبين في ثلاث لانه يجتهد فان حرف الواو والجمع والطرف بجمع المطرود لو كانت
 غير المدخول بها يقع واحدة كما في قوله واحدة وتبين وان نوى واحدة مع تثنية
 يقع التثنية لان كلمة في ثاني بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني عبادي وادخلي
 بيتي ولو نوى الطرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصح ظاهرا فليفتوا اذكر الثاني ولو
 قال تثنية في التثنية ولو نوى الضرب والحساب في ثمان وعند زفر مئة ثلث
 لان نصيبه ان يكون اربعا لكن لا يزيد الطلاق على الثلث وعند ما لا يبارك ولا يكره
 الاول على ما بينه ولو قال انت طالق من ههنا الى السام في واحدة بمكة الرجعة
 وقال زفر مئة ما بينه لانه وصف الطلاق بطول فلتا لا يلحق وصفه بالفصل لانه متى وقع
 وقع في الاكس كلفها ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فيى طالق في الحال في كل البدار
 وكذلك قوله انت طالق في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان
 وان معنى به اذا اثبت مكة بصدق وبانه لا فضاء لانه نوى الاضمار وهو خلاف الظ
 ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه عطفه بالمدخول ولو
 قال في ذلك الدار بغيره بالفعل لم يربط بين الشرط والطرف فحل عليه عند
 تقدير الطريقة **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان ولو قال انت طالق
 عند وقع عديما الطلاق بطول العجز لانه وصفيها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه
 في اول جزء منه ولو نوى به اخر النهار صدق وبانه لا فضاء لانه نوى التخصيص في
 العموم وهو يجتهد محالفا للظاهر ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم لم يخذ
 بول الوقتين الذي تقو به فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد لانه لما قال
 اليوم كان تخييرا او المخر لا يجتمعا لاضافة واذا قال غدا كان اضافة والاضافة
 لا تخير لما بين ابطال الاضافة فلما لفظ الثاني في الفصلين ولو قال انت
 طالق في غد وقال نوبت آخر النهار وبين في الغضا عند الى حيفه لم وقال لا بين
 في الغضا حاشا لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد فصار بمنزلة قوله غدا على ما بينه
 ولهذا يقع في اول جزء منه عند عدم التنية وهذا لان حذف كلمة في وانها تنها
 سواء لانه ظرف في الحالين لا في حيفه لم انه نوى حيفه كما انه لان كلمة في للطرف
 والطرف لا تقتضي الاستيعاب وتعين بجزء الاول من زرة عدم الاحتمال فاذا بين
 آخر النهار فكان التعيين القصدى اولى بالاعبار من الضرورى بخلاف قوله غدا
 لانه تقتضي الاستيعاب حيث وصفها بهذه الصفة مصفا الى جميع الغد فليفتوا اذا

اذا قال انت لا صومنت عمري وتبين الاول والله لا صومنت في عمري وعلى هذا الدهر وفي
 الدهر ولو قال انت طالق المس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء لانه اسند الى حاله
 معودة منافية لما كتبه الطلاق فليفتوا اذا قال انت طالق قبل ان يغلق ولا يترك
 تصحيح اخبار عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطبيق غير ما من الازواج ولو تزوجها
 اقول من المس وقع السكعة لانه ما اسند الى حاله منافية ولا يمكن تصحيح اخبارا
 فكان انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع السكعة ولو قال انت طالق قبل
 ان تزوجك لم يقع شيء لانه اسند الى حاله منافية فصار كما اذا قال طالقك وانما صيني
 او بيم او لغير اخبارا على ما ذكرناه ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى
 لم اطلقك سكنت طلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان حال من التطبيق وقد وجد
 حيث سكنت وهذا لان كلمة متى ومنها صريح في الوقت لانهما من ظروف الزمان وهكذا
 كلمة ما قال الله تعالى ماومت حياى وقت الحيرة ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم
 اطلقك لم تطلق حتى يموت لان العدم لا يحقق الا بالباس من الحيرة وهو الشرط كما في قوله
 ان لم است البصرة ومونها بمنزلة موهبه هو الصحيح ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك او اذا لم
 اطلقك لم تطلق حتى يموت عند الى حيفه لم وقال لا تطلق حين سكنت لان كلمة اذا الوقت
 قال الله تعالى اذا الشمس كورت وقال فابهم واذا يكون كرهه اذ على البادوا ايجاس
 الجحش يعني حيفه فصار بمنزلة متى ومنها ولله الوفا لانه ان انت طالق او انشت
 لا يخرج الامر من بدله فاضاهم عن المجلس كما في قوله متى شئت ولا في حيفه عداه يستعمل في
 الشرط ايضا قال فاضاهم عن ستمن اعشاك ربك بالفتي واذا انصبت خصامة ففعل
 فان اراد به الشرط لم يطلق في الحال ان اراد به الوقت يطلق فلا تطلق بالثبوت
 والاحتمال بخلاف مسند المشبه لانه على اعتبار الوقت لا يخرج الامر من بدله على
 اعتبار انه لشرط يخرج والامر صار في بدله فخرج بالشك وهذا الخلاف فيما اذا لم تكن
 له تنية اذ انوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع في آخر العمل لان اللفظ بجمله
 ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق فيى طالق بهذه التعليل معناه قال في لك
 موصولا به والقياس ان يقع المضاف فيقعان ان كانت مدخولا بها وهو قول
 زفر لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ
 منها وجه الاستحسان ان زمان البهر مستثنى عن البهر بدله لانه حاله لان البهر لم يفرغ
 لا يمكن تحقيق البهر الا ان يجعل هذا القدر مستثنى اصله من حلف لا يمكن هذه الدار

الحس الخط ومنه سمى الجحش وهو من خط بسمن واقتط قال لا
 البز والسمن جحد واقتط الجحش انما لم يخط بغيره
 حاس الجحش بجحش

فان شغل بالنفقة من ساعته واخوانه على ما يملك في كتابه انما انشا الله تعالى
ولو قال لامرأة يوم تزوجك فانت طالق فترجعا لهما طلاق لان اليوم يكره ورا
به بياض النهار فعمل عليه اذا فون بفعل يمتد كالصوم والامر باليد لانه يراو به المعيار
وهذا البين به يكره وراو به مطلق الوقت قال الله ومن يولهم يومئذ برة والخر
به مطلق الوقت فعمل عليه اذا فون بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القبيل فيستلزم البين
والنهار ولو قال غيبك به بياض النهار خاصة ومن في الغيبة لانه نوى خفية كلامه البين
لا يباين الا سوا او النهار يباين البياض خاصة هو النفقة **فصل** ومن قال
انما انت طالق فليس بشي وان نوى طلاقا ولو قال انما طالق بين او طالق
ينوي الطلاق في طالق وقال الشافعي رحمه الله الطلاق في الوجه الاول ايضا وان نوى ان
ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى ملكت للمطالبة بالوطى كما هو بينك المطالبة بالملك
وكذا العمل مشترك بينهما والطلاق وضع لانهما فيصير مضافا اليه كما صح مضافا اليها
كما في الابانة والحرمان ولما ان الطلاق لانه الغيبة وهو فيها دون الزوج الا يرى انها
هي المنوعة عن الزوج والمخرج ولو كان لانه المالك فهو مملوكا لانهما مملوكه والزوج
مالك ولما استعملت منكوحة بخلاف الابانة لانها لا زالت الوصلة وهي مشتركة بينهما وبخلاف
الحرمان لانه لا زال الحمل وهو مشترك فاحتضنا فيها البها ولا يصح اضافته الطلاق الى البها
ولو قال انت طالق واحدة ولا تلبس بشي وقال العبد الضعيف عمة الله كذا ذكره
الجمهور الصغير من غير خلاف وهذا قول يبرح فيه والى يوسف بن احمد على قول الجوف
لانه لا يطلق واحدة رجعة ذكره في كتاب الطلاق فيها اذا قال لامرأة انت طالق
واحدة ولا شئ ولا فرق بين المستثنين ولو كان المذكور ههنا قول الكل فعن محمد بن
روايان لما دخل الشك في الواحدة لدخول كلمة بينهما وبين النفي فبسطا عبا والوجه
ويبقى قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق او لا لانه ادخل الشك في اصل الابعاع
فما يقع ولما ان الوصف متى فرك بالعدد كان الوقوع بذكر العدد والبري انما لو قال غير
الدخول بها انت طالق فاما نطق بها ولو كان الوقوع بالوصف للمعاذ ذكر الشك و
هذا لان الواقع في الحقيقة انما هو المنعوت المحذوف معناه انت طالق بطلقة واحدة
على ما قرأه او كان الواقع ما كان العدد فعلا كان الشك اختلف في الابعاع فذا يقع شئ ولو
قال انت طالق مع مولى او مع مولى فليس بشي لانه اضاف الطلاق الى حالة المولى
لان موته ينافي الابدانة وموته ينافي المحنة ولا بد منها واذا ملك امرأته ونفقتا

40
او نفقتا منها او ملكت المرأة زوجها او نفقتا منه وقعت الترتيب لما فاه بين الملكين
انما ملكها اياه فلما جماع بين المالكين والمملوكين لهما واما ملكه اياه فلما ملك النكاح ضروري
ولا ضرورة مع قيام ملك العبد فينتفى ذكره اشتراط ثم ينفقها لم يقع شئ لان الطلاق يستلزم
قيام النكاح ولا يباين مع الماني لاس من وجه ولا من كل وجه وكذا اذا ملكته او نفقتا منه
لا يقع الطلاق لما فاه من الماني فاه ومن محله انه يقع لان العدة واجبة بخلاف الفصل
الاول لانه لا عدة هناك حتى حل وطئها ولو قال لهما وهي امه لغيره انت طالق فليس بشي
مع عتق مولاك اياك فاعنفها ملك الزوج الرجعة لانه عتق النكاح بالاعاق في العتق
لان اللفظ بغيرها والشرط ما يكون معدوما على خطر الزوج والمالك لعق به والمذكور يبرح
الصفحة والعق في التطبيق لان في التعديلات بصير النصف طلبها عند الشرط
واذا كان التطبيق معقبا بالاعاق والعق يوجد بعد ثم الطلاق يوجد بعد التطبيق
فيكون الطلاق مناخرا عن العتق فبما فيها وهي حرة فلا تحرم حرمة غليظة بالنسبة
شئ وهو انكاح ان كلفه مع القرآن فلا قد ذكر ذلك في قوله تعالى فان طلق
بسر ان مع العسر يسرا فيحل عليه بدليل ما ذكره من معنى الشرط ولو قال اذا جاء عتقت
طالق فليس بشي وقال المولى اذا جاء عتقت حرة فها الغد لم يحل له حتى يتكلم زوجا فبر
وعدهما عتقت حبس وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف وهو قال محله روحها بملك
الرجعة لان الزوج فون الابعاع اعاق المولى حبس عتقه والشرط الذي عتقه به المولى
واما ينفقه للعق سببا عند الشرط والعق بدارن الاعاق لانه عنه اصل الاستطاعة
مع الفعل فيكون التطبيق معاد بالعق ضرورة فتطلق بعد العتق فصار كما لمسته
الاولى ولما انفرد عدنها بملك حبس ولما ان عتق الطلاق بالعق به المولى العتق
ثم العتق فبما فيها وهي امه فله الطلاق والطلاق بخبر مان الامه حرمة غليظة بخلاف
المسئلة الاولى لانه عتق الطلاق اعاق المولى فبضع الطلاق بعد العتق على فرماه و
بخلاف العدة لانه لا يخذ فيها بالاحباط وكذا المحرم من العليقة يؤخذ فيها بالاحباط ولا وجه
لما قال لان العتق لو كان بدارن الاعاق لانه عتق الطلاق بدارن التطبيق لانه
عتقه فبخر فان **فصل** في تشبيه الطلاق بوصفة ومن قال لامرأة انت
طالق بكذا بشي بالابهام والسبب الواسط في ملك لان الاشارة بالاصابع تغيب
العلم بالعدد وفي مجرى العادة اذا اقرنت بالعدد المبهم قال عم السهر بكذا او بكذا
محدث وان اشار بواحدة فهي واحدة وان اشار بشئتين فهي شئتان لما انفذ

والاشارة تقع بالمشورة منها وقيل اذا اشار بغيره فبالصحة منها او اذا كان يقع الاشارة
بالمشورة فلو نوى الاشارة بالمضمومين بصدق وبانه لا فضا وكذا اذا نوى الاشارة
بالكسوف يقع في الاشارة وبانه في ان نية واحدة لا يمكن ان يكون له خلاف للحدود لم
يقول هكذا يقع واحدة لانه لم يقترن بالعدد المبرم فبقي الاعراب يقول انت طالق واداء
وصف الطلاق بغير سب من الشدة والزيادة كان بانها مثل ان يقول انت طالق بان
او البتة قال الشافعي هو يقع رجعا اذا كان بعد الدخول لان الطلاق شرع معقب
لرجعة فكان وصفه بالبينونة خلاف المشرع فيقول كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة
لي عليك وان وصفه بالبينونة لا يرى ان البينونة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به
فيكون هذا الوصف لتعيين احد الطرفين ومصلحة الرجعة ممنوعة فوقع واحدة بانه اذا
لم يكن له نية او نوى التبين اما اذا نوى التثنية فمات لما مر من قبل ولو عني بقوله
انت طالق واحدة ويقوله بان او البتة اخرى يقع تطلقان بان لان هذا
الوصف يصلح لا يندى الا بغيره وكذا لو قال انت طالق انك طالق لانه انما يفسر
بهذا الوصف باعب رآه وهو البينونة في الحال فصا ركعوله بان وكذا اذا قال انت
الطلاق او اسواه لما ذكرنا وكذا اذا قال طلاق الشيطان او طلاق البقرة لان الرجعي
وطلاق الشيطان بانها عن ابى يوسف عمن في قوله انت طالق للبدعة انه لا يكون
بانها ان البينة لان البدعة قد يكون من حيث الابعاع في حالة الحيض فلا بد من البينة
وعن محمد انه اذا قال انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان يكون رجعا لان هذا
الوصف قد يتحقق الطلاق في حالة الحيض فلا يثبت البينونة بانك وكذا اذا قال طالق
لان التشبيه به بوجوب زيادة الاحالة وذلك بانبات زيادة الوصف وكذا اذا قال مثل
اجعل لما قلت وقال ابو يوسف هو يكون رجعا لان اجعل شئ واحد فكان تشبيها في
توجيهه ولو قال انت طالق انت الطلاق او كالف او ملأ البيت فهي واحدة بان
الا ان يوي ثلثا اما الاول فلانه وصفه بالشدة وهو البان لانه لا يجعل الانقراض و
الانقراض اما الرجعي بحدودها يقع بنية الثلاث المذكورة المصدر واما الثاني لانه يراو به
التشبيهي القوة مارة في العدة اخرى يقال هو الف وبر او به القوة فتعني بنية الامر من
وعند فعد انها ثبتت او لم تكن وعنه محمد انه يقع التثنية عند عدم التنية لانه عدو في ادب
التشبيهي في العدة ظاهر فصا ركعوله اذا قال انت طالق كعدو الف اما التثنية فلا يشبه
فد بحد البيت لغيره في نفسه وقد بحداه كثر تروا في ذلك نوى تحت بنية وعند

91
وعند انعدام التنية ثبت الاقل ثم الاصل عند ابى حنيفة هو ان معنى سبعة الطلاق بشئ
يقع بانما شئ كان التشبيه بذكر العظم او لم يذكر كما مر ان التشبيه يقتضي زيادة وصف
وعنه ابى يوسف هو ان ذكر العظم يكون بانما شئ كان التشبيه به لان التشبيه
قد يكون في التوجيه على التجريد واما ذكر العظم فلان زيادة الاحالة وعند زفر هو ان كان التشبيه
ابوصف بالعظم عند الناس يقع بانما والا فهو رجعي وقيل محمد مع ابى يوسف هو وقيل
مع ابى حنيفة هو وبانه في قوله مثل رأس الابر مثل مجمل مثل عظم مجمل ولو قال انت
طالق تطلقه شدة او عروضة او طويلة فهي واحدة بانه لان لا يمكن تدارك البينة
عليه وهو البان وما يصعب تداركه يقال لهذا الامر طول وعرض عن ابى يوسف هو انه
يقع بهما رجعية لان هذا الوصف لا يبين به فيلغو ولو نوى التثنية في هذه القسوس
محت تحت بنية لشوع البينونة على امره والواقع بهما بان **فصل في الطلاق في الدخول**
واذا طلق الرجل امراته ثلثا قبل الدخول بهما وقع عليه لان الواقع مصدر محمد
لان صحاح طلاقا على ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على حدة فبعض جملته فان
فرق الطلاق بانته الاول ولم يقع التنية وذلك مثل ان يقول انت طالق طالق طالق
طالق لان كل واحد ايقاع على حدة او لم يذكر في آخر كلامه ما يقتضي صدق كلامه حتى يتوقف
عليه فوقع الاول في الحال فصا ركعوله التنية وهي مبانة وكذلك اذا قال انت طالق
واحدة واحدة وقعت واحدة كما ذكرنا انها بانته بالاول ولو قال انت طالق واحدة
فانت قبل قوله واحدة كان بالطلا لانه قرن الوصف بالعدد وكان الواقع هو العدد
فاذا ما انت قبل ذكر العدد فانت المحل قبل الابعاع فيقول كذا اذا قال انت طالق
ثنتين او ثلثا لما بينا وهذه نجاس ما قبلها من حيث المعنى ولو قال انت طالق
واحدة قبل واحدة او بعد واحدة وقعت واحدة والاصل انه متى ذكر تشبيها في اول
بينها حرف الظرف ان قرنها بهما الكناية كانت صفة للمذكور آخر كقول جاني زيدا
قبل عرو وان لم يقرنها بهما كان صفة للمذكور لا كقول جاني زيدا قبل عرو والابعاع
الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الاستناد ليس فهو صفة فالقبليته في قوله انت
طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فتبين بهما فلا يقع التنية والبعده في قوله
بعد واحدة صفة للاخيرة فحصلت البانته بالاولى ولو قال انت طالق واحدة قبلها
واحدة يقع ثنان لان القبليته صفة للتنية لانها لا تصلح لغير الكناية فاقضى بهما
في الماضي وابعاع الاول في الحال غير ان الابعاع في الماضي ايقاع في الحال فيقترن

فيقال وكذا اذا قال انت طالق واحدة واحدة يقع ثنتان لان البعد بينه وبين
فانقضي ايقاع واحدة في الحال ايقاع الاخرى قبل هذا فيفترمان ولو قال انت
طالق واحدة مع واحدة او معا واحدة يقع ثنتان لان كل واحد مع للقران ومن يله
يوسف لم يزل قوله معا انه يقع واحدة لان الكثرة تقتضي سبق المكنى عن لا محالة
وفي المدخول بها يقع ثنتان في الوجهه كلها لقيام المحبة بعد وقوع الاولى ولو قال
لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة قد خلت وقعت عليها واحدة
عند ابي حنيفة وقالوا ثنتان ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة ان طلقت
الدار قد خلت طلقت ثنتين لها ان حرف الواو يلحق المطلق فيغضن جملتها اذا
نفس على الثلث او شرط ولو ان الجمع المطلق يحتمل القران والترتيب فعلى ابي
الاول يقع ثنتان وعلى ابي راسان لا يقع الا واحدة كما اذا تجزى بهذه اللفظة لفلان
ان يذهب على الواحدة بالشك بخلاف اذا اخر الشرط لانه مغير مصدر الكلام فيوقف
الاول عليه فيقع جملة ولا مغير فيها اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف بحرف العا
فرد على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي بعد وذكر الفقيه ابو القاسم انه يقع واحدة بالانفا
لان العا للتعقيب وهو الاتح وهو اهم واما الضرب الثاني وهو انك بأت فلان يقع
بها الطلاق الا بالنسبة او بدلالة الحال لانها غير موضوعة للمطلاق بل كخبره وغير ثابتة
من التعيين او دلالة قال وهي على ضربين منها ثمانية العا يقع بها الطلاق الزماني
ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعندي واسنبري رحمت وانت واحدة اما الاولى
فلا يثبت بها الا عندا من النكاح ويحتمل عندا نعم الله تعالى فان نوى الاكتمال بنية
فيقتضي طلاقا سابقا والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلا يثبت بها بنية كمنه الا عندا
لانه نصريح بما هو المقصود منه فكان بمنزلة ويجوز الاستسناد لطلبها واما ان لا يثبت بها
بجمل ان يكون نعا لمصدر محذوف معناه تطلبه واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله
والطلاق يعقب الرجعة ويجوز غيره وهو ان يكون واحدة عنده او عند قومه واما
احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى التنية ولا يقع الا واحدة لان قول
انت طالق فيها مقتضى او مضمرا ولو كان مظهرا لال يقع بها الا واحدة فاذا كان
مضمرا اولى وفي قوله واحدة وان صار المصدر مذكورا لكن التخصيص على الواحدة
يبقي بنية الثلث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة اللسان هو الصحيح لان العوام
لا يميزون بين وجوه الاعراب قال يفتي الكلب باليه اذا نوى بها الطلاق كانت

كانت واحدة باقية وان نوى ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة وهذا
مثل قوله انت باين وبنه وبنه وحرام وحملك على ما ركبته كلفي بملك اجنة
وبرنه وهملك لاهلك سرحك وفارمك وامرك بيدك وانت خرة وتفتي وتكرها
واسنبري واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى واخرى
النسبة قال الا ان يكون في حال مذكورة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع بها بنية
وبين الله تعالى الا ان يكون في حال مذكورة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع بها بنية
في ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة المذكرة الطلاق وحالة الغضب
والكسابة ثلثة اقسام ما يصح جوازا واداء ما يصح جوازا واداء ما يصح جوازا واداء ما يصح جوازا
ونسبة في حالة الرضا لا يكون شي منها طلاقا الا بالنسبة والقول قوله في الكسابة ثلثة اقسام
وفي حالة المذكرة الطلاق لم يصدق فيها يصح جوازا ولا يصح جوازا في القضاء مثل قوله خلت
برية باين بنية حرام اعندي امرك بيدك احشاري لان الظاهر ان ارادة الطلاق عند سؤل
الطلاق ويصدق فيها يصح جوازا واداء ما يصح جوازا واداء ما يصح جوازا واداء ما يصح جوازا
هذا الجري لانه احتمل الرد وهو الاول في فعل عليه وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك
لاحتمال الرد والسبب لا فيها يصح للطلاق ولا يصح للرد والشم كقول اعندي واخاري
وامرك بيدك فانه لا يصدق فيها لان الغضب يدل على ارادة الطلاق وعن ابي يوسف
في قوله لاهلك على عليك ولا سبيل على عليك وطلبت بيدك وفارمك انه يصدق
في حالة الغضب لما فيها من احتمال مع السبب وقوع الباطل بما سوى التنية الاولى يقع بها
وقال الشافعي لا يقع بها رجعي لان الواقع بها طلاق لانها كانت باين عن الطلاق لهذا
بشرط التنية وينقص به العدد والطلاق معقب للرجعة كالصريح ولما ان نصرف الابانة
صدر من اهل مضاف الى محله عن ولا بنية شرعية ولا خفاء في الابدلية والمحبة والدة لانه على
الولاية ان لا يجرى ما نسيه الى اثباتها كمالا بنية عليه باب التذرك ولا يقع في عهدتها بالرجعة
من غير قصد وليست بكنى بنية على التحقيق لانها عواصل في خفاء والتنية تعين احد نوى
البيونة دون الطلاق وانقضاء العدة لثبوت الطلاق بيا على زوال الوصلة واما الفسخ
بنية الثلث فيها النوع البيونة الى غلبته وخفيضة وعند انعدام التنية ثبتت الاولى والافسخ
بنية الثنتين عند خلوها فانزله لانه عدد وفدية من قبل ان قال لها اعندي اعندي
اعندي وقال يثبت بالاولى طلاقا والباقي حبسا وبين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه
ولانه باهر من ان في العادة بالاعند وبعد الطلاق فكان لفظ شاهدا له وان قال في

هذا الجري لانه احتمل الرد وهو الاول في فعل عليه وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك

باب في بيان ثلاث لانه لما نوى الاطلاق فصار محال حال مذكورة الطلاق فتعين
البيان للطلاق بهذه الدلالة فلا يصدق في نفى التينة بخلاف ما اذا قال لم اطلق
الطلاق حيث لا يقع شيء لانه لا يظهر كذب ولا خلاف ما اذا قال نويت بالطلاق
دون الاوليين حيث لا يقع الا واحدة لان محال عند الاوليين لم يكن حال مذكورة الطلاق
وفي كل موضع يصدق الزوج على نفى التينة انما يصدق مع اليقين لانه امين في الاخبار
في التفسير والقول قول الامين مع اليقين والتدعيم **باب في بيان الطلاق**
فصل في الاخبار واداء قال لامرته اخاري بتوي ذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك
فقدما ان طلق نفسها ما امنت في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في عمل
اخر خرج الامر من بيده لان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يملك الفعل منها
والتمليكات تقتضي جوابا في المجلس كما في البيع لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة
واحدة الا ان المجلس مارة يبدل بالذباب عند مرة بالانفعال بعمل اخر اذ
جلس لكل غير مجلس المسطرة ومجلس النعال غيرهما وبطل خبر ما يجوز القيام لانه
وبل الاعراض بخلاف العرق السم لان المفرد هناك الاقرار من غير قبض ثم لا
من التينة في قوله اخاري لانه يجعل تخييرها في نفسها ويجعل تخييرها في تصرف اخر غيره
فان اخارت نفسها في قوله اخاري كانت واحدة بانه والقياس ان لا يقع بهذا
شي وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الا بجماع هذه اللفظة فلا يملك التفويض له
غيره الا استخفى بالجماع الصريح ولم يسمه ولا لا يسبيل من ان يستعمل كلاما او يعاينها
فيملك اقامتها مقام نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع بها بين لان اخبارها نفسها بنيت
اختصاصا بها وذلك في البابين لا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك لان الاخبار
لا يتنوع بخلاف الابانة لان البينة متنوعة ولا بد من ذكر النفس في كلامه وكلامها
حين لو قال لها اخاري فقلت قد اخترت فربما بطل لانه عرف بالاجماع وهو في العشرة
من احد الجانبين ولان المهر لا يصح تفسيره للبهيم ولا تعين مع الابهام ولو قال اخاري
نفسك فقلت اخترت نفسي واحدة بانه لان كلامه مفتر وكلامها خارج جوابا فيقتض
عادته وكذا لو قال اخاري اخيرة فقلت قد اخترت لان البينة في الاخبار ثلث
عن الاكاد والافراد واخبارها نفسها هو الذي سمع مرة وتبعد اخرى فصا مفسرا
من جانب ولو قال اخاري فقلت اخترت نفسي يقع الطلاق اذا نوى الزوج لان
كلامها مفتر وانواه الزوج من محملات كلامه ولو قال لها اخاري فقلت ما اخارت

اخارت نفسي فهي طالق والقياس ان الطلاق لان هذا خبر واحد او كونه نصا كما في
قال لها طلق نفسك فقلت لانه اطلق نفسي وجه الاستحسان حديث ثابتة منها
فالت لابل اخارتك رسول الله وعقبه النبي محمد بنهما لان هذه الصيغة حافظة
في محال وكذا في الاستقبال كما في كلمة الشهادة واداء الشهادة بخلاف قولها اطلق
نفسك لانه تعذر حمل على محال لانه ليس مكانة عن حاله فائمه ولا كذا في قوله اخارتك
لانه مكانة عن حاله فائمه وهو اخبارها نفسها ولو قال لها اخاري اخاري اخاري
فقلت اخترت الاكاد والوسطى او الاخيرة طلقت ثلثا في قول الجديفة وهو لا يحتاج الى ثلث
الزوج وقال لا تطلق واحدة وانما لا يحتاج الى التينة لانه التكرار عليه الاخبار في حق
الطلاق هو الذي يكرر لهما ان ذكر الاول وما يجري مجراه ان كان لا يقيد من حيث
الترتيب يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيها بعيد وله ان هذا وصف لقولان الجمع في
الملك لا ترتيب فيه كالجمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاذا
لغى في حق الاصل لغى في حق البينة ولو قالت اخترت اخيرة فهي ثلث في قولهم جميعا
لانها لمرأة نصا كما اذا صرحت بهما لان الاخبار للثلاث وبدون ان كيد يقع الثلث
فمع التاكيد اولى ولو قالت قد طلقت نفسي واخبرت نفسي بتطبيقه فهي واحدة للملك
الرجعة لان هذا التقط بوجوب الاطلاق بعد انقضاء العدة فكانت اخبارت نفسها
بعد العدة وان قال لها امرك بيدك في تطليقة واخارت نفسها فهي واحدة للملك
لانه جعل لها الاخبار ولكن بتطبيقه وهي معقبة للرجعة بالنفس **صل في الامر**
بالبيدة وان قال امرك بيدك بتوي ثلثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلث
لان الاخبار تصح جوابا بالامر كيد كونه ثلثا كالسحر والواحدة صفة الاخبار نصا
كانها فقلت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلث ولو قالت قد طلقت
نفسى واحدة واخبرت نفسي بتطبيقه فهي واحدة بانه لان الواحدة نعمت لمصدر
محدوف وهو في الاولى الاخبار وفي الثانية التطليقة الا انها يكون بانه لان التفسير
في البابين ضروري ملكها امرها وكلامها خارج جوابا في تفسير الصفة المذكورة في التفويض
مذكورة في الاجماع وانما يقع ثلث في قوله امرك بيدك لانه لا يخل العموم والخصوص
وثنية الثلث بانه التفسير بخلاف قوله اخاري لانه لا يخل العموم وقد حقه من قبل
ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لم يخل فيه الليل وان ردت الامر في يومها
بطل امر ذلك اليوم وكان بعد غد لا يخرج بذكر وقتين بينهما وقت من جنسها

لم يتناول الامور وذكر اليوم بعبارة الفروا تناول الليل فكانا امرين فبدا احداهما لا يرى
الاخر وقال لفرقة هاهنا واحد بغيره قوله انت طالق اليوم وبعد غدا الطلاق
لا يجزى الباقية والامر باليد بغيره في وقت الامر الاول وجعل الثاني امرامته ولو
قال امرك بيدك اليوم وغدا بغير الليل في ذلك وان روت الامر في يومها لا يجزى
الامر في يومها في القدر لان هذا امر واحد لا لم يتجمل بين الوقتين المذكورين وقت
من جنسهما لم يتناول الكلام وقد يهجم الليل في مجلس المنورة لا تنقطع فصار كما اذا
قال امرك بيدك في يومين وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا روت الامر في اليوم لها
ان حثرت نفسها غدا لانها لا تمك روت الامر كما لا تمك روت الا بغير وجه القدر منها
اذا حثرت نفسها اليوم لا يجزى لها ان يجزى في الغد فكذا لك اذا حثرت زوجها
يرد الامر لان الحثرت بين التبتين لا يملك الا خبرا واحدا عن ابي يوسف رحمه الله اذا
قال امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك غدا انها امران لما انه ذكر الحثرت في كل واحد
ما تقدم وان قال امرك بيدك يوم بعد يوم فذلك وان قد قدم فلم يعلم بعد ومرت من
الليل فذا خبرها لان الامر باليد بما يجزى في اليوم المفرد على ما يشاء النهار وقد
حفظنا من قبل في وقت بغيره بغيره بانفسا وقتا او اجعل امرها بغيره او حثرت
فكانت يوم لم تقم قال امر في بيدها لم تأخذ في عمل اخر لان هذا المذهب المطبق منها
لان المالك من ينصرف برأى نفسه وهي بهذه الصفة والتمسك بغيره على المجلس
وقد يراه ثم ان كانت تسع بغير مجلسه كانت ان كانت لا تسع فجلس عليها وخرج
فجزاها لان هذا المذهب فيه معنى التعليف فيوقف على امره والمجلس لا يغير مجلسه
لان التعليف لازم في حصة بغيره لا في حصة المجلس لا يشوبه التعليف واذا
اعتبر مجلسها فالمجلس مرة يتبدل بالآخر مرة بالآخر في عمل اخر على ما في الخبر
ويخرج الامر من يد المخرج والقيام لانه دليل الاعراض او القيام بغيره الرأى بخلاف
ما اذا مكنت يوم لم تقم ولم تأخذ في عمل لان المجلس قد يطول وقد يقصر فيبقى لان
يوجد ما يقطعه او يدل على الاعراض وقوله مكنت يوم ليس بالتقدير وقوله لم
تأخذ في عمل اخر برأى بغيره انقطع لما كان فيه لا مطلق العمل ولو كانت قائمة
جملت في عمل اخر لانه دليل الاقبال فان القدر واجمع للرأى وكذا اذا كانت
قاعدة فان كانت او مكنته ففقدت لان هذا انشغال من جلسة الى جلسة فلا يكون
اعراضا لما اذا كانت محبته فترجعت قال رحمه الله وانه الجامع الصغير وذكر في

في خبره انها اذا كانت قاعدة فان كانت لا خبرا لما لان لانها انما روتها وان كان
فكان اعراضا والا قول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطربت فيه رويان عن
ابي يوسف رحمه الله ولو كانت او غدا الى استشهاده او شهودا استشهدتم على خبرها لان
الاستشادة لا تجزى الصواب والاستشادة لا تجزى عن الخبر فلا يكون دليل الاعراض
وان كانت تسير على دابة او في محل فترقت في عمل اخر وان سارت بطل
خبرها لان سيرة الدابة ووقوفها مضاف اليها والسفينة بغيره البيت لان سيرة
غير مضاف الى ركبتها الا يرى انه لا يغير على ابقاها وراكب الدابة يغير
في المشية ومن قال امره طلق نفسك ولا تبذله او تولى واحدة فقلت طلق
نفسى في واحدة رجعية وان طلق نفسه ثلثة او قد اراد الزوج ذلك وقعن
عليها وهذا لان قوله طلق نفسك معناه انفعلي فعل الطلاق وهو اسم جنس يقع الاثر
مع احتمال الكل كبر اسماء الاجناس فلو لم يعمل فيه ثلثة وشكرت الى الواحد
عند عدمها ويكون الواحدة رجعية لان المقوض اليها صرح بالطلاق ولو تولى التبتين
لا يقع لانه ثلثة العدد الا اذا كانت المكسرة امته لا جنس في حقها وان قال لها
طلق نفسك فقال ابنت نفسي طلقك ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق لان الابدان
من القاطع الطلاق الا ترى انه لو قال ابنتك بنوى الطلاق او قالت ابنت نفسي
فقال الزوج قد اجرت ذلك بانك فكانت موافقة لنفسه في الاصل اما انما
راوت فيه وصفا وهو تعجيل الالبان فيلغو الوصف الزايد ويثبت الاصل كما اذا قالت
طلقت نفسي تطليقة بانه وبيني ان يقع تطليقة رجعية بخلاف الاخبار لا ليس
من القاطع الطلاق الا ترى انه لو قال امره اخترتك واخارني بنوى الطلاق لم
يوقع ولو قالت ابنته اخترت نفسي فقال الزوج قد اجرت لا يقع شي الا انه عرف
طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا بالخبر وقوله طلق نفسك ليس بخبر فيلغو وعن ابي حنيفة
رحمه الله لا يقع بقوله ابنت نفسي شي لانها انت بغيره فوض اليها الا بالانواع
الطلاق وان قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه لان فيه معنى اليقين لانه
تعين الطلاق بتطليقهما واليهين تصرف لازم ولو قامت عن مجلسها بطلان بك
بمخلاف ما اذا قال لها طلق نفسك لانه لو قيل اما به فلا يقصر على المجلس وبطل
الرجوع وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلما ان تطلق نفسها في المجلس وبطل
لان بكلمة متى عاتق في الاصل فصار كما اذا قال في اتي وقت شئت واذا قال

رجل طلق امرأته ان تطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع عنه لانه لو قيل ان استغنى
فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لامرأة طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان
تلك لا تكون كذا ولو قال رجل طلقها ان شئت فقل ان تطلقها في المجلس عاملة وليس
لزوج ان يرجع وقال زفر بن هذا الاول سواء لان التصريح بالمشية كعدمه لانه يفسر
عن مشية فصار كما لو قيل بالبيع او قبل له بعد ان شئت ولما انه عليك لانه علفه
بالمشية والمالك هو الذي ينصرف عن مشية والطلاق بحبل التعقيب بخلاف
البيع لانه لا يحفل ان قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة لانها
ملكك ابيع الثلث فملكك ابيع الواحدة ضرورة ولو قال لها طلق نفسك واحدة
فطلقت نفسها لكان لم يقع شيء عند أبي حنيفة وهو قال لا يقع واحدة لانها انت بما
ملكته وزادة فصارت كما اذا طلقها الزوج الفاعل والى حنيفة هو انما انت بغير ما فوض اليها
فكانت مبتدأة لا مجيبة وهذا لان الزوج ملكها الواحدة والثلث غير الواحدة
لان الثلث اسم لعدد ومركب مجتمع والواحد فرد ولا تركيب فيه فكانت بينهما مغايرة
على سبيل المفاضلة بخلاف الزوج لانه ينصرف بحكم الملك وكذا هي في المسئلة الاولى لانها
ملكك الثلث اما ههنا لم تملك الثلث واما انت بما فوض اليها ففعل وان امرأته
بطلاق بملك الرجعة فطلقت بائنة او امرأته بالباين فطلقت رجعية ووقع امره الزوج
فمضى الاول ان يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة امك الرجعة تنقل طلق نفسي
واحدة بائنة فتقع رجعية لانها انت بالاصل وزادة وصف كما ذكر في بقية الوصف
ويبقى الاصل ومعنى البائنة ان يقول لها طلق نفسك واحدة بائنة فتقول طلق نفسي
واحدة رجعية فتقع بائنة لان قولها واحدة رجعية لغو منها لان الزوج لما عينه المقصود
اليها فاجتنبها بعد ذلك الى ابيع الاصل دون تعيين الوصف فصارت كما انها انصرفت على
الاصل فيقع بالصفة التي عينها الزوج بائنة وان قال لها طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت
واحدة لم يقع شيء لان معنى ان شئت الثلث وهي ابيع الواحدة ما شاءت
الثلث فلم يوجد الشرط ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلثا فطلقت
عند أبي حنيفة وهو لان مشية الثلث ليست بمشية الواحدة فصارت ابيعها وقال لا يقع
واحدة لان مشية الثلث مشية الواحدة كما ان ابيعها ابيع الواحدة فوجد الشرط
ولو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقلت شئت فقال شئت بنوى الطلاق
بطل الامر لانه علق طلقا بالمشية المرسله وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وهو

وهو اشتغال بالابحسها فخرج الامر من يد ولا يقع الطلاق بقوله شئت وان نوى
الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليعبر الروح سائبا طلقها والنية لا تعلق
غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه ابيع مبدأ او المشية هي من الجود
بخلاف قوله ارادت طلاقك لانه لا ينبي عن الجود وكذا اذا قالت شئت ان شئت
ابي او شئت ان كان الامر كذا الامر بحسب بعد ما ذكرنا ان الثاني به شبهة معتقده فلا يقع
الطلاق وبطل الامر وان قالت قد شئت ان كانت كذا الامر قد مضى طلقك لان
التعقيب بشرط كاس بن خنجر ولو قال لها انت طالق او شئت او اذا شئت او شئت
شئت فردت الامر لم يكن رد او لا يقتصر على المجلس كما كلفه معنى ومعنى طلقها فقلت
وهي عامنة في الاوقات كلها كانه قال في امرى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس
لو ردت لم يكن رد لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلم يكن ملكها
قبل المشية حتى يرتد بالرد ولا يطلق نفسها الا واحدة لانها نعم الزمان دون الافعال
فملكك التطبيق في كل زمان ولا تملك تطليعا بعد تطبيق وانما كلفه اذا امرأته
ومنى سواء عندهما وعند أبي حنيفة هو ان كان يعمل للشرط كما يعمل للوقت لكن
الامر صار سيده فلا يخرج بانك وقد قر من قبل ولو قال لها انت طالق كما شئت
فلمها ان يطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى يطلق نفسها ثلثا لان كلفه كل ما وجب
تكرار الافعال لان التعقيب ينصرف الى الملك العام حتى لو ادات اليه بعد زوج
آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء لانه ملكك مسخدت وليس لها ان يطلق نفسها ثلثا
في كل واحدة لانها توجب عموم الامر لا عموم الاجتماع فلا تملك ابيع جملة وجمعا ولو قال
لها انت طالق حيث شئت او اين شئت لم يطلق حتى شئت وان قامت من مجلسها فقل
لها لان كل حيث وابن من اسم المكان الطلاق لا تعلق له المكان فيبقى في
ذكر مطلق المشية يقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به حتى يقع في زمان
دون زمان فوجب اعيان خصوصاً وعموماً ولو قال لها انت طالق شئت فطلقت
بملك الرجعة ومعناه قبل المشية فان قالت قد شئت واحدة بائنة او ثلثا او قال
الزوج لو ثبت ذلك فمولا قال لان عندك تثبت المطابقة بين مشيتها وارادته
اما اذا ارادت ثلثا والزواج واحدة بائنة او على العقب يقع واحدة رجعية لانه لقا
تصرفها لعدم الموافقة ففي ابيع الزوج وان لم تحضره البينة تعتبر مشيتها فيما قالوا
بأعلى موجب التخيير قال في الاصل هذا قول أبي حنيفة وهو عندهما لا يقع ما لم

الواقع المرأة فثابتا رجعية او بائنا او ثلثا وعلى هذا الخلاف العاقل لها ان تطلق
اليها على ابي صفة شاة فلما جاز من تعليل اصل الطلاق بمشيتها يكون لها
المشقة في جميع الاحوال حتى قبل الدخول وبعد ولابي حصة بعد ان كلمه كيف كان
يعال كيف أصبحت والنسوة في حصة بعد عي وجود اصله وجود الطلاق بوقوعه
ولو قال لها انت طالق كم شئت او ما شئت طلقك نفسي ما شئت لانها يستلزم
للعقد فقد فوض اليها ابي صفة شاة فان قامت عن المجلس بطلان ان ردت
الامر كان ردًا لان هذا امر واحد وهو خلاصة الحال فيقتضي الجواب في الحال
وان قال طلقك نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة ومثبتين
ولا تطلق ثلثا عند ابي حصة بعد وقال لا تطلق ثلثا ان شئت لان كلمه ما كلمه في
التعظيم وكلمه من قد تستعمل للتفريق فيجوز على غير الجنس كما اذا قال كل من طعاني
ما شئت او طلق من شاة من شاة ولابي حصة بعد ان كلمه من حصة بعد
وما لتعظيم فيجوز بها وفيما استشهد به ترك البعض لدلالة اخبار السامعة او
لعموم الصفة وهو المشبه حتى لو قال من شئت كان على خلاف **باب ما كان**
في الطلاق واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان يقول المرأة
ان تزوجك فانت طالق او كل امرأة تزوجها في طالق وقال ان شاة لا يقع
لقد لم لا طلاق قبل النكاح ولما ان هذا انصرف بمبى لوجود الشرط والجزء فلا بشرط
يعتق قيام الملك في الحال لان الوقوع عند الشرط والملك مبني على عهده وقبل ذلك
اثره المنع وهو قائم بالمنصرف والمحدث محمول على نفي النجس والمحمل ما تورع السلف
ما شئت الذميرى وغيرهما واذا اضافة الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول للمرأة
ان دخلت الدار فانت طالق وهذا لا نكاح لان الملك قائم في الحال والنكاح لا
الى وقت الشرط فصح بمبى او ايقاعا ولا يقع اضافة الطلاق الا ان يكون المحالف
بالكا او يضيف الى ملكه لان الجزاء لا بد ان يكون ظاهر يكون محققا بمعنى اليقين
وهو القوة والظهور باحد هذين والاضافة الى سبب الملك بمنزلة الاضافة اليه
ظاهر عند سببه فان قال الاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق لم تزوجها قد خلعت
الدار لم تطلق لان المحالف ليس بالملك ما اضافة الى الملك وسببه فلا بد من
واحد منهما والعاطا الشرط ان واذا واذا وكل وكما ومتى ومبى لان الشرط مشتق
من العلامة وهذه العلامة ما يلزمها افعال فيكون ان قامت على الحث ثم كلمه ان

مرف الشرط لانه ليس فيها معنى الوقت واداءه ملحق بها وكذا كل ليس شرطه
لان ما يلزم اسم الشرط ما يتعلق به الجزاء والجزاء يتعلق بالفعال الا انه كفى الشرط
لتعلق الفعل بالاسم الذي يلزمها مثل فلو كلف قبل انشر به فمؤخر قال في هذه
ان العاطا اذا وجد الشرط اخلت وان شئت العبد لانها غير مقتضية للعدم والتكرار
لغة فيجوز الفعل مرة يتم الشرط فلها ان تطلق بدونه ومن ضرورة النكاح التكرار قال
فان تزوجها بعد ذلك ابي بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يقع شيء لان ما سبقها الطلاق
الثالث المملوكات في هذا النكاح لم يبق الجزاء وبها اليقين به والشرط وفي خلافه
يعود سنقره من بعد ان شاة الله تعالى ولو دخلت على نفس الزوج بان قال في تزوجت
امرأة في طالق بحيث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر لان العادة باعبار ما يملكها
من الطلاق بالتزوج وذلك غير محصور قال في رد المحتار الملك بعد اليقين لا بطلان لانه
لم يوجد الشرط فبقى والجزاء باقى لبعدها محقق اليقين ثم ان وجد الشرط في ملكه اخلت
اليقين ووقع الطلاق فانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء فينزل الجزاء ولا يبقى اليقين لما
فلما وان وجد في غير الملك اخلت اليقين لوجود الشرط فلم يقع شيء لان عدم المحل
وان اخلت في الشرط فالقول قول الزوج الا ان تقيم المرأة البينة لانه متمسك بالاصل
وهو عدم الشرط ولا تكرر وقوع الطلاق ورواى الملك والمرأة مذمومة فان كان
الشرط لا يعلم الا من جرمها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان خلعت
فانت طالق الا في كلمة كذا فانه غير مقتضى تعميم الافعال قال الله تعالى كل ما نقيضت جلوه
الاية وقولنا معك فعالت قد خلعت طلقك ولم تطلق فلما تكرر وقوع الطلاق
استحسن والقياس ان لا يقع لانه شرط فلا يصدق كحالي الدخول فيه الا ان
انما امينة في نفسها اذا لا يعلم ذلك الا من جرمها فيقبل قولها قبل في حق العدة
والغشيان كغيرها شاة حتى من قبل ابي هو من قبل قولها في حقها وكذا لو
قال ان كنت حبيبة ان بعد بك الله في ما جرمتم فانت طالق وعبدى حر فعالت
اجبة او قال ان كنت حبيبة فانت طالق وهذه معك فعالت اجبة طلقك حتى
ولم يعنى العبد لم تطلق ما جرمها لما جرمها ولا يبيض بكذبا لانهما الشدة بعضها اياه
فدخيل التحليل منه بالعدا وبني حقا وان تعلف الحكم باخبار ما وان كانت
كما وبني حتى غير ما بني الحكم على الاصل وهي الحجة واذا قال اذا خلعت فانت طالق
فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يشترط ثلاثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حريصا

فان ثبتت ثمة انما حكم بالطلاق من حين كانت لانه لا سند او عرف ان من الرجم
فكان جيف من الابدان ولو قال لها او احضت حبسة فانت طالق لم يطلق حتى تنكح
من حبسها لان حبسة بالربا هي الكامل منها ولما حمل عليه في حديث الاستبراء
وكما لها بانها نكحها وذلك بالطهر وادان قال انت طالق اذا صمت برطقت حبس
تقيب الشمس في اليوم الذي تصوم لان اليوم اذا قرن بفعل يجبر او به بياض
النهار بخلاف ما اذا قال ان صمت لانه لم يقدره بغيره وقد وجد الصوم ركعة وشروطه
ومن قال لامرأة او ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت
طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري ايها ولد اول الزمة في الغفلة بغير
وفي الترتيب فطلبان وانقضت العدة لانها لو ولدت الغلام او ولدت واحدة
ونقضت عدها بوضع الجارية ثم لا يقع الاخرى به لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت
الجارية ولا يقع بطلبان وانقضت عدها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء به لما ذكرنا
انه حال الانقضاء فاذا في حال يقع واحدة وفي حال ثنتان فلا يقع الثانية بانك لا بد
ان ياخذ الثنتين تتردا واجبا طاردا العدة منقضية بيقين لما ذكرنا وان قال لها
ان حكمت اباعك وادبا يوسف فانت طالق ثلثا ثم طلقها فانت وانقضت
عدها فكلمت اباعك ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف فمطلق ثلثا مع الواحدة
الاولى وقال فخر بن لا يقع وهذه على وجوه اما ان وجد الشرطان في الملك فبيع
الطلاق وهذا ظاهر او وجد في غير الملك فمطلق او وجد الاول في الملك الثاني في
غير الملك فمطلق ايضا لان الجزاء لا تنزل في غير الملك او وجد الاول في غير الملك
والثاني في الملك وهي مسددة الكتاب كخلافه لا اعتبار الاول بالثاني او هما في حكم
الطلاق كشي واحد ولما ان محبة الكلام بالهبة المتكلم ان ان الملك بشرط حاله التعبد
لتصير الجزاء غالب الرجوع واستصحاب الحال فيبيع البعير ومند نام الشرط لينزل الجزاء
لانه لا ينزل في الملك ونما بين ذلك الحال حال بيع البعير فيسقط عن قيام الملك
او بياض بجملة وهو الذمة وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقها
ثنتين وترجعت زوجا آخر ودخل ثم ماوت الى الاول فمطلقة له ولعلقت ثلثا عند
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن عيسى طالق باق من الطلاق وهو قول فخر بن واصد
ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلث عند ما يقعوا به بالثلث وعند محمد وفخر لا يهدم
فيكون الباقى سنيبين ان شاء الله تعالى واذا قال ان دخلت الدار فانت طالق

طالق ثلثا ثم قال لها انت طالق ثلثا فترجعت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول فمطلقة
الدار لم يقع شيء وقال فخر بن يقع الثلث لان الجزاء ثلث مطلق لا طلاق لا لفظ وقد
يقى احتمال وقوعها بيقين البعير وثان ان الجزاء طلع من هذا الملك لا من هذا الملك
الظاهر عدم ما يجدر بالبعير بغيره لئلا يقع او لم يكن واذا كان الجزاء ما ذكرناه وقد مات
بتحريم الثلث المبطل للحدية فلا يقع البعير بخلاف ما اذا بانها لان الجزاء باق لبعدها بجملة
ولو قال لامرأة او ابنا ممتلك فانت طالق ثلثا فمطلقة لثلاثيها معا فله الثلثيها ثلثا
لم يجز عليه المرد وان اخرجته ثم اخله وجب عليه المرد وكذا اذا قال لامرأة او ابنا ممتلك
فانت حرة وعن ابي يوسف رحمه الله وجب المرد في الفصل الاول ايضا لوجود الجماع
بالدوام عليه لانه لا يجزى له كذا وجه الطاهر ان الجماع احوال الفرج في الفرج ولا
دوام لها احوال بخلاف ما اذا اخرج ثم ارجع لانه وجد الا احوال بعد الطلاق ان ان لم يجد
لا يجزى شبهة الا كما وانظر الى المجلس المقصود واذا لم يجزى له وجب العفو او الطلاق
لا يجوز من احد هما ولو كان الطلاق رجعا بصير رجعا بالثبات عند ابي يوسف مطلقا
لم يرد لوجود المساس ولو تزوج ثم ارجع صاها رجعا بالاجماع لوجود الجماع **فصل**
الاستثناء واذا قال لامرأة انت ان شاء الله تعالى متصلا لم يقع الطلاق لقوله عزم
من حلف بطلاق او عزمي وقال ان شاء الله متصلا به لا حلف عليه ولا نكاحي بغيره
الشرط فيكون تعلقا من هذه الوجه وانما اعدام قبل الشرط والشرط لا يعلم به فيكون
اعدا ما من الاصل ولما بشرط ان يكون متصلا به بمنزلة سائر الشروط ولو سكنت ثبت
حكم الكلام الاول فيكون الاستثناء او ذكر الشرط بعده رجوعا عن الاول قال وكذا اذا
ماث قبل قوله ان شاء الله لان الاستثناء يخرج الكلام من ان يكون الجبا ولو كثر
بياني الموجب دون المبطل بخلاف ما اذا مات الزوج لانه لم ينصل به الاستثناء وان
قال انت طالق ثلثا او واحدة طلقت ثنتين وان قال الا ثنتين طلقت واحدة
والاصل ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التنبأ به الصحيح ومعه انه تكلم بالاستثنائي
منه اولا فارق بين قول الفاعل لفلان على درهم وبين قوله عشرة الا تبعة ففصح استثناء
البعض من الجملة لانه يفي التكلم ببعض بعده ولا يقع استثناء الكل من الكل
لانه لا يفي بعد شي بصير متصلا به وصار فاللفظ اليه وانما يقع اذا كان موصلا به كما ذكرنا
من قبل واذا ثبت هذا ففي الفصل الاول المستثنى منه ثنتان فطلبان وفي الثاني
واحدة فبيع واحدة ولو قال ثلثا يقع الثلث لانه استثناء الكل من الكل فلم يقع

الاستثناء **باب طلاق المريض** وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا
بأبنا قامت وهي في العدة ورثته وإن مات بعد انقضاء عدتها فطهرت لها و
قال الشافعي مولا نزلت في الزوجين لأن الزوجة قد بطلت بهذا العارض والى سبب
ولهذا لا يرثها إذا ماتت لأن الزوجة سبب إرثها في مرض موته والزوج قصد
إبطال نكاحه عليه قصد بقاء خبره على ما كان انقضاء العدة ونفقا للضرر عنها وقد استحسن
لأن النكاح في العدة يبقى في حق بعض الأنا في حق إرثها عنه بخلاف
ما بعد انقضاء العدة لأنه لا إمكان والزوجة في هذه الحالة ليست بسبب إرثها
فيبطل في حق مفسد ما إذا مرضي به وإن طلقها ثم باءها أو قال لها إحصائي فاشترت
نفسها واختلفت منه ثم ماتت وهي في العدة لم ترثه لأنها رخصت بإبطال حقها
والناحية طهرتها وإن ماتت طلق في الرجعة فطلقها ثم ورثته لأن الطلاق الرجعي لا يزيل
النكاح فلم تكن بينهما رخصة بطلان جفها وإن قال لها في مرضه كنت طلقك
على ما في محنتي وانقضت عدتك قصدت ثم أقر لها جدين أو أوصى لها بوصية قبلها
الأقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة وهو لا يجوز إقراره ووصيته وإطلاقها
نكاح في مرضه بما أقر لها جدين أو أوصى لها بوصية قبلها الأقل من ذلك ومن
الميراث في قولهم جميعا إلا على قول زفره فإن لها جميع ما أوصى وما أقر لها الميراث
لما بطل بينهما زال المانع من صحته الإقرار والوصية وجه قولهما في المسئلة الأولى
أنهما لما نكحوا على الطلاق انقضت العدة صارت جنيبة عنه فأنقضت النكحة
الائري أنه تقبل شرهما وأنه لا يجوز له وضع الزكوة فيها بخلاف المسئلة الثانية لأن
العدة باقية وهي سبب النكحة والحكم بما راعى دليل النكحة ولهذا يدار على النكاح والفرقة
ولا عدة في المسئلة الأولى ولأبي حنيفة في المسئلة الثانية أن التهمة قائمة لأن المرأة
قد نكحها الطلاق لينفخ باب الإقرار والوصية عليها فيزوجهما والزوجان جوازا
على الإقرار بالفرقة وانقضاء العدة لغير الزوج بما له زيادة على ميراثها وهذه التهمة
في الزيادة فردا ما ولا تهمة في قدر الميراث نفصحيه ولا مواضعه عادة في حق
الزكوة والخروج والشفادة ولا تهمة في حق هذه الأحكام قال من كان محصورا
أو في وصف الفصال فطلق امرأته نكاحا لم ترثه وإن كان بارز رجل أو قد تم ليفصل
في قصاص أو رحم ورثت إن ماتت في ذلك الوجه أو قبل وأصله بينا أن امرأة
العارز نزلت استحبا ما وما ثبت حكم الفراق بتعلق قوما باله وأما بتعلق بمرض

مرض يخاف منه الملاك كما إذا كان صاحب الفرائض هو أن يكون بحال لا يقدم كجوابه
كما بعداده الأصحاب وقد ثبت حكم الفراق بما هو في معنى المرض في توبة الملاك الغالب
وما يكون الغالب منه السلامة لا ثبت به حكم الفراق فالحصنة الذي في صف الفصال من
السلام لأن الحصن يرفع بأس العدو فكذا المصلحة فلا يثبت به حكم الفراق والذي بارز
وقدم يقبل الغالب منه الملاك فيحقق بالفراق ولهذا أخرت يخرج على هذا الحرف
وقوله إذا ماتت في ذلك الوجه أو قبل وبطلان ما لا فرق بين ما إذا ماتت بذلك السبب
أو بسبب آخر كصاحب الفرائض بسبب مرض أو آخر أو قال الرجل لمراته وهو مريض إذا
جاء رأس الشهر أو إذا دخلت الدار أو أوصى فلان المحرم أو إذا دخل فلان الدار
فانت طالق وكانت هذه الاستحبا والزوج مريض لم ترث وإن كان القول في مرضه
ورثته إلا في قولها إذا دخلت الدار وهذا على وجه أنه إن بطل الطلاق لم يجر الوقت
أو يفعل الجنب أو يفعل نفسه أو يفعل المرأة وكل وجه على وجهين أما أن كان التعقيب
في العدة والشرطي المرض أو كلاهما في المرض أو الوجهان الأولان وهو ما إذا كان التعقيب
بجني الوقت فإن قال إذا جاء رأس الشهر فانت طالق أو يفعل الجنب فإن قال إذا
دخل فلان الدار أو دخل فلان الطهر فإن كان التعقيب والشرطي المرض فله الميراث
لأن القصد إلى الفراق فحقق منه بشارة التعقيب في حال تعلق جفها باله وإن كان التعقيب
في العدة والشرطي المرض لم ترث وقال زفره ترث لأن التعلق بالشرطي يزيل عند الشرط
كما لم يزل فكان الباقي في المرض وإن كان التعقيب السابق بمصر نكحها عند الشرط كما قصد
ولا ظم إلا عن قصد فلا يرثه لأنه الوجه الثالث وهو ما إذا علقه بفعل نفسه فله
التعقيب في العدة والشرطي المرض أو كما في المرض والفعل باله منه بد أو لا بد منه بمصر
فإن وجود قصد الإبطال بالتعقيب أو بشارة الشرطي المرض إن لم يكن له من فعل الشرط
بد فله من التعقيب الف بد فله ونقصه ونقصه عنها وأما الوجه الرابع وهو ما إذا علقه
بفعلها فإن كان التعقيب والشرطي المرض والفعل مما لا بد منه كالكلام زجره لم ترث
لأنها راضية بذلك وإن كان الفعل لا بد لها منه ككل الطعام وصلوة الطهر وكلام
الابوين فله الميراث لأنها مضطرة في المباينة لما راعى الاستماع من خوف الملاك
في الدنيا أو في العقب ولا مضاعف الاضطراب أو ما إذا كان التعقيب في العدة إن كان الفعل
باله منه بد فلا اشكال أنه لا ميراث لها وإن كان مما لا بد لها منه فله الميراث
عند محمد وهو قول زفره لا ينهم بعد من الزوج صنع بعد تعلق قوما باله وعند أبي حنيفة

والى يوسف مما تورت لان الزوج اجهاد الى الباشرة فينفل الفل الباشرة انما
كان في الاكراد قال اذ اطلقها ثلث وهو مريض ثم صبح ثم مات لم تزل وتعال في وقت
لانه قصد الفرحين او وقع في المرض وقد مات وهي في العدة ولكن نقول المرض اذا
تغيب برفق فموت بغيره العدة لا تنقطع بمرض الموت فبين ان لا تنقطع بغيره
بغير الزوج فانما لو كانت طلقا ما ردت والعباد بالندم لم يملك ثم مات من
مرضه وهي في العدة لم تزل وان لم تزل بل مات وقت ابن زوجها في الجماع ودرت
ودوجه الفرق انما بالردة ابطلت اهلته الارث او المرنه لا يرث احد او بالعباد
الاهلية والمطوعة ابطلت الاهلية لان المحرمية لا تنافي في الارث وهو الباقي بخلاف
ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها ثبتت الفرقه فيكون راضية بطلان السبب
وبعد الطلاق الثلث لا يثبت المحرمه بالمطوعة عند نفقة ما عليها كما قررنا ومن قد ف
امرأة وهو صحيح ولا من في المرض ودرت وقال محمد لا يرث وان كان الفذف
في المرض ودرت في قولهم جميعا وهذا ملحق بالتعلق بفعل لا بد لمانه او هي ملجاء
الى الخصومة لدفع ما اراد من نفسها وقد بينا الوجه فيه وان آلى وهو صحيح ثم بان بالابطال
وهو مريض لم تزل وان كان الاباء ايضا في المرض ودرت لان الاباء في من تعلق
الطلاق بمعنى اربعة اشهر حاليه عن الوفاة فيكون ملحقا بالتعلق بحج الوقت وقد ذكرنا
وجهه قال الطلاق الذي يملك فيه الرجعة تزلت بدني جميع الوجوه لما بينا انه لا يرث
النكاح حتى يخل الوطن فكان السبب فانما قال وكل ما ذكرنا انها تزلت انما تزلت اذا
مات وهي في العدة وقد بينا والله اعلم **باب الرجعة** واذا
علق الرجل امراته لطلبه رجعة او لطلبه ثلثين قلنا ان الرجعة في عدتها مضمونة بذلك
او لم تزل لقوله تعالى فاسكوبن بعرف من غير فصل لا بد من قيام العدة لان
الرجعة استندامة الملك لازمي انه سمي اسكوبا وهو الابطال وما يتحقق الاستدانة
في العدة لانه لا ملك بعد انقضاءها والرجعة ان يقول اجعتك او راجعت امراتي وهذا
صريح في الرجعة ولا خلاف فيبين الامانة قال ابي طاهر او يقبلها او يجلسها بشدة او يخطب
في قولها بشدة وهذا عندنا وهذا عندنا وقال ابن قتيبة لا يصح الرجعة الا بالقول
مع القدرة عليه لان الرجعة بمنزلة ابدان النكاح حتى يحرم وطئها وعندنا هو استدانة
على ما بينا وسنفره ان من الله تعالى والقول قد يقع والانه على الاستدانة كما في استا
انجاء والدلالة فعل بخفض بالنكاح وهذه الاقاصيل تختص بخصوصا في الحرة بخلاف

بجانب النظر والمس بغير شدة لانه قد يجل بدون النكاح كما في العاقر والطبيب وغيره
والنظر في الفرج قد يقع بين المساكين والزواج بها كذا في العدة فلو كان رجعة طلقا
فلقول العدة عليها قال في سجن ان يشهد على الرجعة شهادتين وان لم يشهدت
الرجعة وقال الشافعي انه في احد قول لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى واستشهدوا
ذوي عدل منكم والامر لا يجاب ولا اطلاق النصوص عن فدية الاشهاد ولا في استا
النكاح والشهادة ليست شرطية في حاله البقاء كما في النفي في الاباء لانها لا يثبت
ان يادة الاجابة كذا يجزى الشاكر فيها وما لنا يحمل عليه الا يرى انه قرنها بالمعارضة
وهو فيها مستحب يستحب ان يعلم كذا يقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال
كنت راجعها في العدة قصدتة فهي رجعة وان كذبته قال لقول قولها لانه اخبرنا
لا يملك استا في الحال فكان منها ان ان بالتصديق في رفع النكاح ولا يمين عليها
عند ابي حنيفة ولا هي مستند الاستدانة في الاشهاد السنة وقد مر في كتاب النكاح واذا
قال الزوج قد راجعتك فقالت حبيبة له قد انقضت عدتي لم تقع الرجعة عند ابي حنيفة
وقال لا يصح الرجعة لانها صا وقت العدة او هي باقية طاهرا الى ان تخبر وقد سبق في الرجعة
ولهذا القول انما طلقك فقالت محسنة قد انقضت عدتي يقع الطلاق ولا يثبت
بها نكاحا وقت حاله الا انقضاء لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء ما اذا اخبرت
دل ذلك على سبب الانقضاء واقر احوال الحال قول الزوج ومصلحة الطلاق سنة
المخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد انقضاء عدتها والرجعة
لا يثبت به واذا قال ربيح الامانة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعها قصدتة لم يملك
وكذا بينا الامانة قال قول قولها عند ابي حنيفة وهو وقال القول قول المولى لانها
مملوك له فقد اقر بما هو كسر حصة للزوج فتا به الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم
الرجعة بيني وبينك والعدو في العدة قولها قلنا انها بيني عليها ولو كان على الغلب
فقد هما القول قول المولى وكذا عندنا في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال قد ظهر
ملك المنفعة للمولى فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى لا يثبت
في الرجعة مقر بقيام العدة عندنا ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت
عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض قال قولها لانها امينة في ذلك اذ في الحال
به واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقضت الرجعة وان لم تغسل
وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تغسل او يمضي عليها وقت صلوة لان

الحبس لا يزول على العشرة فيجوز الانقطاع خرجت من الحبس فانقضت العدة ونقضت
الرجعة ونها دون العشرة بحمل عود الدم فلا بد ان يعقده الانقطاع بحقيقة الحمل
او بزوج حكم من احكام الطاهرات بمعنى وقت العدة بخلاف اذا كانت كناية
لانها لا يرفع في حقها اماره زائدة فاكفي بالانقطاع ونقض او انقضت وصلت عند
ابي حنيفة وابي يوسف وهذا استحسان وقال محمد بن ابي حنيفة انقضت وهذا
قياس لان النهم حال عدم الما طهارة مطلقة حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت به
بالاغسال فكان كونه له ولها انه ملوث غير مطهر وانما غير طهارة مشروطة ان
لا تنقض عطف الوجبات وهذه الضرورة تحقق حال اداء الصلوة لا فيها قبلها من الاغتسال
والاحكام ان ينفذ ضرورة انقضائه ثم قبل تنقطع بنفس الشروع عندها وقبل بعد
الفرغ ان يفرز حكم جواز الصلوة واذا اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصحها الما
فان كان عتقا فافترق لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقضت قال
عبد الله بن اسحاق والقياس في العضو الكامل ان لا ينفي الرجعة لانها غلقت الاكثر
والقياس فيها دون العضو ان ينفي الرجعة لان حكم الجنازة والحبس لا يجزئ ووجه استحسان
وهو الفرق ان ما دون العضو يسارع اليه بحجاف لفتة فلا ينفق بعدم وصول الما
اليه فتنقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج اخذا بالاحتياط فيها بخلاف العضو الكامل
لانها لا يسارع اليه بحجاف ولا يقبل منه مادة فافترقا وعن ابي يوسف انه ان ترك
المضغفة والاستنشاق ترك عضو كامل وعنه وهو قول محمد بن ابي حنيفة ما دون العضو
لان في فرضيه اختلافا بخلاف غيره من الاعضاء ومن تلقى امره اياهي حامل او ولد
منه وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة ينقض ان يكون منه حمل
منه لقوله عود الدم للفراش وذلك دليل الوطئ منه كذا اذا ثبت نسب الولد منه
بجعل اخطا واذا ثبت الوطئ بأكده الملك والطلاق في ملك متأكد يعقب الرجعة
وبطلان عتقه ينكح بغيره الا يرى انه ثبت بهذا الوطئ الاحصان فلان سبب
الرجعة اولى واول مسئلة الولادة ان تحل قبل الطلاق لانها لو ولدت بعد تنقضي
العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة فان حملها واعلق بابا واخرى سزا وقال لم اجامعها
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان كمال الملك بالوطئ وقد افر بعد منه بقصد ذنبي حتى
والرجعة حقه ولم يصح ملكه بشرعا لان كماله المهر المسمى يثبت على تسليم المبدل لا على
بخلاف الفضل الاول فان راجعها معناه بعد اخلها سزا وقال لم اجامعها ثم جاءت

جاءت بولد اقل من سنتين بيوم تحت تلك الرجعة لانه ثبت النسب منه اولى من نكح
وانقضت العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فانزل اخطا قبل الطلاق دون ما بعده
لان على عيار الثاني يزدل الملك بنفس الطلاق لعدم الوطئ قبله فحرم الوطئ والمسلم لا يفعل
الحرام وان قال لها ولدت فانت طالق فولدت ثم انت بولد اخر فهي رجعة معناه ان
بطن اخر وهو ان يكون بعد سنة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ لم تنقض العدة
لان وقع الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة بعده فيكون الولد الثاني من مخلوق
ما حدث منه في العدة لا تنال نكحاً بقضاء العدة فبصير مراجعاً ولو قال لها ولدت ولدا
فانت طالق فولدت ثلثة اولاد في بطن مختلفه فالولد الثاني في رجعة وكذا الثالث
لانها اذا جاءت بالاول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالولد الثاني في صدار مراجعاً
لما فيها ان يجعل المخلوق بوطئ ما حدث في العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني
لان البهين معقودة بكلمة كذا وجبت العدة وبالولد الثالث صدار مراجعاً لما ذكرنا و
يقع الطلقة الثلثة بولادة الولد الثالث وجبت العدة بالاولا لانها حائل من اذنا
الحبس حين وقع الطلاق والطلقة الرجعية تستحق وتترتب لانها حلال للزوج او الخلع
فان لم ينهها ثم الرجعة مسجبة والزمن حاصل عليها فيكون مشروعا ويستحب الزوجان ان
لا يجلس عليهما حتى يولد منها او يصح ما حقق عليه معناه اذ لم يكن من قصده المراجعة لانها
ربما يكون مخجورة فيقع بصره على موضع بصير مراجعاً ثم يطلقها فطول العدة عليها ليس
له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وقال في رده ذلك لقيام النكاح ولما دلل ان
يغيبها عنه ما دلل قوله تعالى لا يخرجوهن من البيوت الا بما ذلن ان لا يملن على المبتلى لاجته
الى المراجعة فادام لم يراجعها حتى انقضت المدة طهرانه لانه لا حاجة فبين ان المبتلى على عمله
من وقت وجوده ولذا لا تحسب الاقواس من العدة فم يملك الزوج الاخراج الا ان
يشهد على رجعتها فيبطل العدة وينقضي ملك الزوج ونحوه حتى يشهد على رجعتها معناه ان يجازي
على قدمه والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وقال الشافعي لا يجوز له ان الرجعية زابله
لوجود العاطف وهو الطلاق وانما انما فانه حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حق الرجعة
ثبتت نظر للزوج لجملة الفداك عند اعراض الدم وهذا المعنى يوجب استبداده به و
ذلك بوزن يكون استبداده لا انتفاء الدليل بنافيه والعاطف اخر عمل للمدة اجماعا و
نظره على تقدم **فصل** فيما حل به المطلقة واذا كان الطلاق بايا دون الثلث
فله ان يزوجها في العدة وبعد استئذانها لان حل المحلية باق لان زواله معلق بالطلقة

ان الله لم ينفذ من قبلها ومنع الغير في العدة لاستنباه النفس ولا استنباه في الطلاق
 وان كان الطلاق نكاحا في الحرة او مسكينة في الامانة لم يحل له حتى يتكف زوجا غيره فكما
 صحيح ويحفل بها ثم يطلقها او يموت عنها والا اصل فيه قوله تعالى فان طلقها فلا تحل
 له من بعد الا بة والرد الطلاق الثاني والثالث في حق الامانة كالثالث في حق الحرة
 لان الرق منفسط محل المصلحة على ما عرف ثم الغاية نكاح الزوج مطلقا والزوجة المطلقة
 انما ثبت نكاح صحيح ونظر الدخول ثبت بانسار النقص وهو ان يحل النكاح على الطلق
 محلا للكلام على الا انه دون الاعادة اذ العدة استنفذ بالطلاق اسم الزوج او برادى
 النص بالمدة بن السند وهو قوله لم يحل للمأول حتى تنقضي مدة الاخر روي برواية
 ولا خلاف لاحد فيه سوى سعيد بن المسيب وقوله غير معتبر حتى لو قضى العاضى به
 لا ينفذ الشرط الا بالطلاق دون الانزال لانه محال ومبالغة فيه والكامل قيد العصى
 المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بالنقص وما لك معه
 بما قلنا فيه ولا حاجة عليه ما بيناه وفسره في الجامع الصغير وقال علام لم يبلغ ومثله كما
 جامع امراته وجب عليها الفل واحدا للزوج الاول ومعنى هذا الكلام ان تحرك
 الله ويشهد وانما وجب الفل عليها لانها تحايق وهو سبب لنزول ما لم
 والحاجة الى الايجار في حقها اما لا غسل على العصى وان كان يؤمر به خلعها قال ودلى
 الاولى امنه لا يجعلها لان الغاية نكاح الزوج واذا تزوجها بشرط الخلع فالتكاح مكروه
 لقوله لم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله فان طلقها بعد ما طلقها حكمت
 للمأول لوجود الدخول في نكاح صحيح او النكاح لا يبطل بالشرط وعند ابى يوسف على انه
 بفسد النكاح لانه في معنى الوقت فيه ولا يجعلها على الاول لنفسه وعنده محمد رحمه الله
 النكاح لما بينا ولا يحل على الاول لانه استعمل اخره الشرع فيجازى بمنع مفسوده كما
 في قبل المورث واذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت
 بزوج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات وبهدم الزوج الثاني
 ما دون الثلث من الطلاق كما بهدم الثلث وهذا عند ابى حنيفة والى يوسف رحمه
 وقال محمد بن عيسى ما بهدم ما دون الثلث لانه غاية للحرمة النص فيكون منبها ولا انبها
 للحرمة قبل البتة ولما قوله لم لعن الله المحلل والمحلل له سواء محلا او محلل
 المحلل اذا طلقها ثلثا فعات قد انقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر ودخل في الزوج
 الثاني وطلعت وانقضت عدتها والمدة تحل له

[illegible]

الآن لا يصح ما فيها لا يصح مع التسمية ولا كذلك للمسلمين ولو فرجها في يوم والباقي أربعة
اشهر والكثير صار مولى لفظ الاستثناء ولو قال وهو بالعصر والله لا يدخل الكوفة
وامرأة فيها مولى لانه يمكن الفرار من غير شئ بلزومه بالخارج من الكوفة قال ابو حنيفة
بصوم او حج او صدقة او طلاق او عتق فهو مولى لتحقيق المانع باليمين وهو ذكر الشوط
والجزء وهذه الاجزائة مانعة لما فيها من المشقة وصورة الخلف بالعقن ان يعقن
بغيرها عتق عبده وفيه خلاف ابى يوسف انه لا يقول يمكن البيع ثم الفرار فلا
يلزم شئ وبها يقولان البيع موهوم فلا يمنع المانعة فيه والخلف بالطلاق ان يعقن
بغيرها مطلقا او طلاقا صاحبها وكل ذلك منع وان اى من المطلقة الرجعية كان
مولى وان اى من البائنة لم يكن مولى لان الزوجية قائمة بالاولى دون البائنة
وحمل المبدأ من يكون من شأنها بالنقص فلو انقضت للعدة قبل انقضاء مدة البائنة
سقط الاطلاق والفرق المحلولة ولو قال لا جنبية والله لا تركب وان شئت على الظهور اى ثم
زوجها لم يكن مولى ولا مطلقا لان الكلام في مخرجها وقع باطلا لانعدام المحلولة فلا ينفصل
مجيئ بعد ذلك وان فرجا كقر لتحقيق الحث او اليمين منقضة في حقه ومدة البلاء الائمة
شهران لان هذه مدة ضربت اجلا للبينونة فتستصف بالان كعدة العدة وان كان
المولى مريضا لا يقدر على الجمع او كانت حريضة او رتعا او صغيرة لا يجمع او كانت ميتا
مساقة لا يقدر ان يصل اليها في مدة البلاء فبيضة ان يقول بيا سانه فت البيا وان
قال ذلك سقط البلاء وقال الشافعي هو لافى الالباح واليه ذهب الطحاوى لانه لو
كان فيها كان حيا ولو انما انما يذكر المانع فيكون ارثا ولو بالعدد بالسان واذا ارتفع
الظلم لا يجازى بالطلاق ولو قدر على الجمع في الكعدة بطل ذلك الفى او صار فيه بالجمع لانه
قد رعى الاصل قبل حصول المفسود بخلاف اذا قال لا امرأته انت على حرام سئل
من يتيمه فان قال اردت به الكذب فهو كما قال لانه نوى حقيقة كلامه وقيل لا يثبت
في القضاء لانه يبين ظاهرا وان قال اردت الطلاق ففى طليقة بائنة الا ان يقولى التت
وقد ذكرناه في الكتبات وان قال اردت الطهور فهو طهارة وهذا عند ابى حنيفة والى
ابن سفيان وقال محمد بن عيسى بطهارة لانعدام التشبه بالحرمته وهو الركن فيه ولهما
انه يطلق الحرمته وفي الطهارة نوع حرمة والمطلق يجنب البينة وان قال اردت التحريم او لم ار
به شيئا فهو يمين بمعية مولى لان الاصل في تحريم الحمل انها هو البين عندنا وسنذكره
في الاماكن ومن الشايع من انصرف لفظ التحريم الى من غير تيمم التحريم والعرف والله

والله اعلم باب **المناجعة** وادنا شافى الزوجان واما ان لا يبيها وادنا
فلما باس بان تعدى نفسه ما منه حال كلفها به لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيها فخذت به
فاذا فعل ذلك وقع المانع فطليقة بائنة ولزومها المال لقوله عدم المانع فطليقة بائنة لانه
يجنب الطلاق منى سائر من الكتبات والواقع بالكتابات بين الا ان ذكر المال اذ غنى من
البينة جهتها ولا سيما لانتم المال لا يسلم لها نفسها وذلك بالبينة وان كان الشور
من قبله يكره ان ياخذ منها عوضا لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوجكم فلا بد من
زوج الى ان قال فلا تأخذوا منه شيئا ولا تأخذوا منها شيئا الا ما سئلوا عنه فخذوا ولا تنهوا
ياخذ المال وان كان الشور منها كرسالة ان ياخذ اكثر مما اعطاه او في ردائه بالمال الصغير
عاب الفضل ايضا لطلاق ما غلوه به ما ووجه الاخرى قوله وم لا مرة ثابت بن نيس
بن شماس انه الزايدة فلا وقد كان الشور منها ولو اخذ الزايدة جاز في القضاء وكذلك
اذا اخذ الشور منه لان مقتضى ما قلناه شيئا ان يجوز حكمه والا باخذ وقد ترك العمل
في حق الاباحة لمعارض ففى مولا في الباقي وان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق
ولزومها المال لان الزوج يستبد بالطلاق فيجوز ان يعدها وقد عدها بقبولها والمرأة فملك
الزمام المال لو اتيها على نفسها وملك النكاح مما يجوز الا عياض عنه وان لم يكن الا
كالقصاص وكان الطلاق بائنا لم يبين ولا نة معاوضة المال بالنفس وقد ملك الزوج
احد البعدين فملك به الآخر وهو النفس تحقيقا للمساواة قال وان بطل العوض
في الجمع مثل ان يملك المسلم على حر او خسريرا او مينة فلا شئ للزوج والفرقة بائنة وان بطل
العوض في الطلاق كان رجعا فرفع الطلاق في الزوجين للتعليق بالقبول اخرهما
في الحكم لانه لا يبطل العوض كان العامل في الاول لفظ الجمع وهو كونه وفي الثاني الصريح
وهو يعقب الرجعة وانما لم يجب للزوج شئ عليها لانهما سمعت ما منقوما حتى نصبر
عار له ولانه لا وجه الى الجباب المسمى للسلام ولا الى الجباب فبقره لعدم الالتزام بغير
ما اذا خلع على حل بغيره فظهر حرمانها سمعت ما انفسار مغرورا وبخلاف ما اذا كانت
او اعقن على حر حيت تجب قيمة العبد لان ملك المولى فيه منقوما وما رضى بزواله جازا
ان ملك البضع في حالة الخروج غير منقوما على ما ذكره وبخلاف النكاح لان البضع في حالة
الدخول منقوما والمفعول فيه انه شريف فلم يشترط ملكه الا بعوض انفسار الشرف فاقا ان
ففسد شرف فلا حاجة الى الجباب المال قال وما جاز ان يكون مريضا جاز ان يكون بدلا
في الجمع لان ما بعد عوضا للمتهم اولى ان يصلح لغير المنقوما فان قالت له حاله على

والالف عليه لان اشتراطه بل المتعلق على الاجنبي صحيح فعلى الالف اول ولا يفسد مورا
لانه لم يدخل تحت ولا يذلل الالف وان شرط الالف عليها توقف على قبولها ان كانت من
اسهل القبول فان قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا تحك المال لانها ليست من اهل
الزمانة وان قبله الالف عنها فغيره واما ان كان حالها على مهور ولم يضمن المهر
توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يفسد المهر وان قبل الالف عنها فعلى الزوجين
وان ضمن الالف المهر وهو الف درهم طلقت لوجوده وهو الشرط ويترتب خمس مائة
استحقاقا وفي القياس يترتب الف واصلة في الكبيرة اذا اختلفت قبل الدخول على
الف ومهر الف فحق القياس عليها خمسة مائة زائدة وفي الاستحسان لاشي عليها
براد به عادة حاصل ما يترتب لها **باب الطلاق** واذا قال الرجل لامرأته
انت علي كطهر امني فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا متعتها ولا تقبلها حتى يكفر من
طهاره لقوله تعالى والله بن بكاهم من نسائهم ان قال فخير برقة من قبل ان
يناسا والطلاق كان طلاقا في اجماعهم فخر النسخ اصد ونقل حكمه الى تحريم موقت
بالكفارة غير منبسط للكل وحده الا ان جناية كونه منكر من القول وزواجا سبب الجوار
عليها بطر من ارضاعها بالكفارة ثم الوطى اذ احرم به وابعده كذا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف
احرام بغير العاصم لانه لا يفسد وجودها فلا يحرّم الدواعي بغضى الى المحرم ولا كذلك الطهاره والاحرام
فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يبعد حتى يكفر
لقوله عم للذي واقع في طهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شي آخر
واجبا لبيته عليه قال هذا اللفظ لا يكون الا طهارا لانه صريح فيه ولو نوى به الطلاق لا يقع
لانه منسوخ فلا يمكن من الاتيان به واذا قال انت علي كطهر امني او كذا فله كذا جوارا
مطاهرا لان الطهار ليس الا تشبيه للحنث بالحرمه وهذا المعنى يتحقق في عضو لا يجوز النظر
اليه وكذا اذا استبرأ بها من لا يحل له النظر اليها على التام من محارمة مثل اخيه او بنته او
من الرضاة لانهن في التحريم المأثورة كالام وكذلك ان قال راكبا على كطهر امني او
فرجك او فرجك او فرجك او فرجك او فرجك او فرجك لانه يعتبر بها من جميع البدن
وثبت الحكم في الشايع ثم يتعدى كما يتناه في الطلاق ولو قال انت علي مثل امني او كذا
يرجع الى بيته لئلا يفسد حكمه فان قال اردت انكرا منه فهو كما قال لان النكاح يبرأ بالتشبيه
فاس في الكلام وان قال اردت الطهار فهو طهارا لانه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه
بالعضو لكنه ليس بصريح فيفتقر الى البيه وان قال انت الطلاق فهو طلاق باين

باين لانه تشبيه بالام في الحرمة فكذلك قال انت علي حرام ونوى به الطلاق وان لم يكن
له بيته فليس بشي عند أبي حنيفة وابي يوسف فلهما الاحمال المحل على النكاح فلهما وقال محمد بن
يونس طهارا لان التشبيه ببعضها لما كان طهارا فالتشبيه بجميعها كان اولى وان عني
به التحريم لا غير فعند ابي يوسف هو ابلوا لكونه ثابت اولى التحريمين وعند محمد بن
طهارا لان كاف التشبيه يخص به ولو قال انت علي حرام كما نوى طهارا او طلاقا فهو
علي نوى لانه يحتمل الوجهين الطهار لكان التشبيه والطلاق لكان التحريم والتشبيه
كالمبطل وان لم يكن له بيته فعلى قول ابي يوسف طهارا وعلى قول محمد بن طهارا والوجهان
بينهما ولو قال انت علي حرام كطهر امني ونوى طلاقا او ابلا لم يكن الا طهارا عند ابي حنيفة
محمد بن طهارا ونوى لان التحريم يحتمل كل ذلك على ما بينا فبان منه محمد اذا نوى الطلاق
لا يكون طهارا وعند ابي يوسف لا يكونان جميعا وقد عرفت في موضعه واما جنيته فانه
صريح في الطهار فلا يحتمل غير ثم هو حكم غيره والتحريم اليه قال لا يكون الطهار الا من الزينة حتى
لو طاهر من امته لم يكن مطاهرا لقوله تعالى من نسائهم لان الحمل في الامه تابع فلا يلحق بالملكوته
وان الطهار مستعمل من الطلاق والطلاق في الملوكه قال فان تزوج امرأة بغير امرها ثم طاهر
مشرقا ثم اجازت النكاح فالطهار باطل لانه صاوفي في التشبيه وقت التصرف فلم يكن ملكا
والطهار ليس يحسن من حقه حتى يتوقف بخلاف اعان في المشتري من العاصم لانه من
حقوق الملك من قال انت امني على كطهر امني كان مطاهرا من جميعها لانه اضاف الطهار
اليه من فصار كما اذا اضاف الطلاق وعليه لكل واحدة كفارة لان الحرمة تثبت في حق كل واحد
والكفارة لانهما الحرمة فتعد باختلاف الابلاء من ان الكفارة في العاصم حرمة الاسم ولم
يتعد ذكر الاسم والتداعيم **فصل في الكفارة** قال وكفارة الطهار عتق رقبة
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكيا للنص الوارد
فيه فانه يفيد الكفارة على هذا الترتيب قال كل ذلك قبل المسبب وهذا في الاعان في الصوم
طاهر لنفسه عليه وكذا في الاعطام لان الكفارة فيه منهية للحرمه فلا بد من تعديها على الوطى
ليكون الوطى حلالا قال ويجزى في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى والصغير والكبير
لان اسم الرقبة ينطبق على هؤلاء اذ هي عبارة عن الذات المرقوفة للمدرك من كل وجه وانما
تعد بها في الكفارة وقبول الكفارة حتى اتد تعالى فلا يجوز سرورها الى عدد الله كالكفارة وكمن
تعد المنصوص عليه في الرقبة وقد تحققت وقصده من الاعان في النكاح من الطاهر ثم
معاقبة المعصية بحال به الى سبعة خبيرة ولا تجزى العبياء ولا مقطوعة اليد من او الرجلين

لان الغائبة جنس المنفعة وهو البعير او البطش او المشي وهو المانع اما اذا اختلفت المنفعة
 فهو غير مانع حتى يجوز العود ومقطوعة احدى البدن والجلبين من خلاف لانه اذا كانت
 جنس المنفعة بلا اختلفت بخلاف اذا كانت مقطوعة عن من جانب واحد حيث لا يجوز العود
 جنس منفعة المشي او هو عليه منفعة ويجوز الاصم والغبس ان لا يجوز وورد اية النوازل
 لان الغائبة جنس المنفعة اما اذا اختلفت لكونها لان اصل المنفعة باق فانه اذا أصبح عليه
 ببيع حتى لو كان كمال لا يبيع اصلا بان ولد اصم وهو اخرس لا يجوز ولا يجوز مقطوع ايها ام
 اليد بان قوة البطش بهما فبقوة منها بقوت جنس المنفعة ولا يجوز المجنون الذي لا يقبل
 لان الانشاع بالبراح لا يكون الا بالفعل فكان فانت المانع والذي يكون ويقضي بجزء
 لان الاختلال غير مانع ولا يجزى عن علق المدبر وام الولد لا يستحق فاما الحرية بجزء فكان
 الرق فيها فاما فاما وكذا المكاتب الذي اؤتمى بعض المال لان اعاقته يكون بيد من
 ابي حنيفة ولا يجرى له لقيام الرق من كل وجه ولهذا اقبل الكتاب في الانشاع بخلاف ابو حنيفة
 الولد والتدبير لانهما لا يجعلان الانشاع وان اعق من كان لم يولد شيئا جازعا فانما في
 هو انه اسحق لحرية بجزء الكتاب فاشبه المدبر وان الرق قائم من كل وجه على ما بينا
 ولقولهم المكاتب عبد ما يفي عليه درهم والكتابة لا ينافيه فانه فكذلك بجزء الا ان في
 التجارة الا انه يجوز فيمن من جانبه ولو كان مانعا ينفخ العلق في من الحمل بجزء الكتابة
 او لان الفسخ ضروري لا يظهر في حق الولد والكاتب وان اشترى اياه او ابنته بتوى البشارة
 الكفارة جازعها وقال الشافعي هو لا يجوز وعلى هذا الخلاف كفارة العبد والمسلمة ما تنك
 في كتاب الابان وان اعق نصف عبد مشترك وهو موقوف فممن فممن باقية لم يجر عند ابي حنيفة
 ثم وعندهما يجوز لانه يملك نصيب صاحبه بالعتاق فصار مفعلا لكل العبد من الكفارة وهو
 ملك بخلاف ما اذا كان المعق مفسرا لانه وجبت عليه السعابة في نصب الشريك فيكون له ما
 بعوض ولا يجرى عند ان نصيب صاحبه ينقص على ملكه ثم تجوز اليه بالعتاق ومثله يجمع الكتاب
 فان اعق نصف عبده من كفارة ثم اعق باقية عتقا جازلا لانه عتقه بكلامين والنفقان
 يتمكن على ملكه بسبب الاعاق في بجزء الكفارة ومثله غير مانع كمن اضجع خاتمة لاصحبة فاصاب
 السكين عينا بخلاف انهم لان النفقان يتمكن على ملك الشريك هذا على اصل
 حنيفة اما عندهما الاعاق لا يجزى فاعاق في النصف اعاق لكل فلا يكون اعاقا بكلامين
 وان اعق نصف عبده من كفارة ثم جامع التي طاهر منها ثم اعق باقية لم يجر عند ابي حنيفة
 نعم لان الاعاق يجزى عنده وشرط الاعاق ان يكون بين الممسوس بالنفس واعاق في النصف

بحث في ما اذا كان الاعاق على ذلك لا وجه له بل هو من الاستحسان
 في القصاص لا يظهر ان الاعاق باحد وجهين يكون على ضمان
 كونه من الاعاق ويجزى

النصف حصل بوجه واحد فان في النصف اعاق في الكل فحصل الكل قبل المسيس او الممسوس
 الطاهر باعق ككفارة الصوم شرب من شاربين ليس فيها شرب رمضان ولا يوم الفطر ولا
 يوم الفطر ولا ايام التشريق اما الشايع فلانه منصوص عليه وشرب رمضان لا يقع عن الطاهر
 لما فيه من البطلان ما اوجب الله الصوم في هذه الايام منعت عنه فلا يوجب من الواجب الكل
 فان جامع التي طاهر منها في حال الشرب من ليلها عامدا او نسيانا باسنان الصوم عند
 ابي حنيفة وجمعه وقال ابو يوسف استأنف لانه لا يقع الشايع ولا ينفذ الصوم وهو
 الشرط وان كان قد عصى على المسيس شربا فقبضا وجبا اليه تقديم البعض وقبضا فغير الكل
 عنه ولما ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس وان يكون خاليا عن ضرورة بالنفس
 وهذا الشرط يعدم به فبنايف وان فطر يوما منها بعدد ما وبغير عدد استأنف الصوم لغير
 الشايع وهو قادر عليه عادة وان طاهر بعد لم يجرى في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له ثم
 يكن من اهل التكفير وان اعق المولى واعطى منه لم يجرى لانه ليس من اهل الملك فلا يصير
 ملكا بملكه واذا لم يستطع المطاير الصيام طعم سنين مكسب لغيره تعالى فمن لم يستطع
 فاطعام سنين مكسب ويطعم كل مكسب نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعيرة او قيمة
 ذلك لغيره ثم في حديث اوس بن الصامت وسئل بن تحر لكل مكسب نصف صاع
 من بر ولا ان المعق رفع حاجته ليدوم لكل مكسب فيعتبر بعد فطره وقوله او قيمة ذلك
 منه جوبا وقد ذكره في الزكوة فان اعطى من من بر او شعيرة او قيمة من تمر او شعيرة او قيمة
 او الجش محمد وان اقر غيره ان يطعم عنه من ليلته ففعل اجزاه لانه استقرض معنى الفقير
 فابض له او اثم لنفسه فيحقق ثمنه ثم يملكه وان عتاهم وعتاهم جاز قديما بالكلية او كثر
 وقال الشافعي هو لا يجرى الا التملك عتاهم بالزكوة وصدة فطر وهذا لان التملك يقع
 الحاجة فلا يوجب من اياه ولا ان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة في التملكين
 من الطعام وفي الالباحة ذلك كما في التملك واما الواجب في الزكوة الالباحة في صدقة الفطر
 الا واهما للمتلبي حصة ولو كان فممن عتاهم صبي فطيم لا يجرى لانه لا يستوفى كاملا
 ولا بد من الاوامر في خبر الشعيبة لبيكة الاستيعا الى الشيع وفي خبر الخطبة لا يشترط الاوامر
 وان اعطى سببا او حندا سنين بر ما جاز وان عطاه في يوم واحد لم يجرى الا عن يوم لان
 المقصود سد حاجة الحاج والمجاعة تجدد في كل يوم فانه يقع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره
 وهذا في الالباحة من غير خلاف اما التملك من مكسب واحد في يوم واحد بدفعات
 فقد قبل لا يجرى وقد قبل بجزء لان الحاجة الى التملك تجدد في يوم واحد بخلاف اذا دفع

بالاحسان فاذا امتنع نائب العاضى من جهة دفع النظم والى غير قول ذلك المانع عند
مضرة النبي وم كذب نسبها با رسول الله ان مسكتها به طالق قال بعد الدعان
وتكون العزقة تطليقة باينة عند النبي بنفذه ومحمد لان فعل العاضى النسب اليه كفى العنين
وهو حاطب اذا كذب نفسه عند ما قال ابو يوسف هو كرم مؤبد لقوله وم المسانعة
لا يجتمعان اذ انفس على التابيد والها ان الكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها
ولا يجتمعان ما دامتا عازين ولم يبق النكاح ولا حكم بعد الكذاب فيجمعان ولو
كان القذف بنفى الولد نفي العاضى نسبه ونكحه بامه وصورة الدعان ان يهرجها كراجل
فيقول شهيد الله اني لمن الصادقين فيما ربيتك به من نفي الولد وكذا في جانب المرأة
ولو قذفها الزنا ونفى الولد ذكرى الدعان الا من ثم بنفى العاضى نسب الولد بلفظه بامه
لما روى انه عم نفي ولده امرأة هلال بن امية عن هلال ونكحه بها لان المقصود من هذا
الدعان نفي الولد فيؤقر عليه مقصوده وينقذه الفضا بالفرق وعن ابى يوسف لان
العاضى يفرق ويقول قد ازمنة امه واخرجه من نسب الالب لانه ينكح عنه فلا بد من
ذكره بها فان عاد الزوج والكذب نفسه حده العاضى لا قراره بوجوب نكحه عليه وكل
كراهية زوجها وهذا عند ما لا له لما حده لم يبق اهلا للدعان فان رفع حكمه الموقوف به وهو كرم
وكذلك ان قد خسر الخدم لما جناه وكذا اذا كانت طهت لا تنكح اهلية الدعان
من جانبها واذا قذف امراته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان جنيها لانه لا يجد فادها لو كان
اجنبيا وكذا لا يلحق الزوج لقيامه معامه وكذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهليته
الشهادة وقذف الاخرس لا يتعلق به الدعان لانه يتعلق بالصريح ككذب القذف وفي خلاف
ان نفي هو هذا لانه لا يعزى عن الشهادة ومحمد وسندري بها واذا قال الزوج ليس جئت
فلا لعان وهذا قول الجعفي وهو وزر لانه لا يثبتن ابيها كحل فم يصرفا واذا قال الدعان
بحسب نفي كحل اذا اجابت به لافل من سنة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل لانه يتبع بعيان
الحمل عنده فيحقق القذف فلما اذا لم يكن قد فاني كمال يصير كالمعلق بالشروط كانه قال
ان كان بك حمل فليس بنفى والقذف لا يصح تعليقه بالشروط وان قال لها ربيت
وهذا كحل من الزنا على الوجود والقذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم يثبت العاضى كحل
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نفي الولد عن هلال وقد قذفها ماضيا ولما ان الاحكام
لا تيرتب عليه الا بعد الولادة لتكس الاحمال قبله واحمد بن محمد بن حماد عن ابي عبد الله ع
الحمل بطريق الوحي واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة او في حاله التي تقبل فيه السنية

السنية وتبطل الى الولادة حتى نفيه ولا من به واذا انكاه بعد ذلك لا من ثبت النسب
هذا قول الجعفي وهو قال ابو يوسف ومحمد لا يقع نفيه في مدة النفاس لان النفي يقع
في مدة قصيرة ولا يقع في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لانه اثر الولادة وله انه
لا معنى للقذف لان الزمان للناسل واحوال الناس فيه مختلفة فاعترضا ما جرى عليه وهو
قبوله السنية او سكونه عند السنية او نبيا عنه مباح الولادة او معنى ذلك الوقت وهو منع
عن النفي ولو كان عائنا ولم يعلم بالولادة ثم قدم بعينه المدة التي ذكرنا على الاصلين
قال واذا ولدت ولد بين في البطن واحد ففي الاول واخرج الثاني ثبت نسبها لانه
لزمان خلعا من ماء واحد وحده الزوج لانه كذب نفسه بدعوى الثاني وان عترف
بالاول ونفى الثاني ثبت نسبها لما ذكرنا ولا من لانه فاذ نفي الثاني ولم يرجع عنه
والاقرار بالعقة سابق على القذف فصارت كما اذا قال انها عقيقة ثم قال انها ثنية وفي
ذلك الشأن كذا هذا **باب العنين** وهو اذا كان الزوج عينا
اجله احكام سنة فان وصل اليها والافرق بينهما او اطلبته المرأة ذلك هكذا روى
عن عمر وعلى وابن مسعود ولان الحنفى ثابت لها في الوطى ويجعل ان يكون الامتناع
لعنة معترضة ويجعل لافه اصلية فلا بد من مدة معرفة لذلك وقد روى بالسنن كاشفا
على الفصول الاربعة المختلفة واذا مضت ولم يصل اليها من ان العجز بافته اصلية فاف
الامساك بالمعروف فوجب التسريح بالاحسان فاذا امتنع نائب العاضى من جهة دفع
بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق حقا وتلك العزقة تطليقة باينة لان فعل العاضى
اضيف الى الزوج فكانه طلقها بنفسه وقال الشافعي هو فسخ لكن الشكاح لا يبطل الفسخ
عند كونهما نفع باينة لان المقصود هو دفع العلم عنها لا يحصل لانه لو لم يكن باينة لقوله
بالرجعة ولما لم يزل مبررا ان كان خلا بها فان خلوة العنين محرمة وتجب العدة لما بينا
من قبل هذا اذ افر الزوج انه لم يصل اليها ولا اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليها
فان كانت ثنيا ما تقول قوله مع بيته لانه يكره استخفافا في العزقة والاصل هو السدنة
في الجعفة ثم ان خلق بطل حذفا وان نكل بوجله سنة وان كانت بكر انظر اليها النساء فان
نكس هي بكر اجل سنة فطهر كذا به وان نكس هي ثيب حلف الزوج فان حلف لاحق لها
وان نكل بوجله سنة وان كان مجبو بافرق بينهما في كمال ان طلبت لانه لا فائدة في الاجل
والخصي بوجله كاجل العنين لان وطئه محرمة واذا اجل العنين سنة وقال قد جاء بها
واكرمت نظر النساء فان لم يفرق بينهما لان شهواتهم ما بدت بمؤبد وهو

الكلالة وان فمن هي ثبت حق الزوج فان لكل خير لما يدا بالكلول ان حلف لا يتخير
ان كانت ثيبا في الاصل فالقول قوله مع مينة وقد ذكرناه فان اخذت زوجا لم
يكن لها بعد ذلك خيار لانها رتبته بطلاق جعلا وفي الناجيل تعتبر السنة القرينة هو
الصحيح ونكتب بانام الحيف من شهر رمضان الموجود في السنة ولا يختص به من
منه لان السنة قد تعلق منه ان كان بالزوجه عيب فلا خيار للزوج وقال الشافعي
يعزى بالعبودية كمنتهى وهي الجذام والبرص والجنون والرق والقرن لانها تمنع الاستيفاء
حشا او طبعها والطبع مؤيد بالشهر قال ام قيس المجذوم فزاد من الاسد ولنا ان
نوت الاستيفاء اصلا بالموت لان موجب الشئ فاختار به هذه العيوب اولى وهذا
لان الاستيفاء من الثمرات والمسخى التمكن وهو حاصل اذا كان بالزوج جنون او
برص او جذام فلا خيار لها عند ابن حنيفة وابن يوسف قال محمد بن عبد الله بن الحسن
للضرر عنها كافي في المحك والعيب بخلاف حاشا لانه ممكن من وقع الضرر بالطلاق ولها
ان الماصل عدم الخيار لما فيه من البطلان حتى الزوج وانما ثبت في المحك والغنة لانها تعلق
بالفقه المشرع في النكاح وهذه العيوب غير مخرقة به فافترقا **باب العدة**
واذا اطلق الرجل امراته طلاقا بيا او رجعا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة
من تحيض فعدتها ثلثة اقراء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قراء
والفرقة ثلثة اذا كانت بغير طلاق فليس في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف
عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها والا فالحيف عند ما قال
الشافعي هو الاطمار واللفظ حقيقة فيها وهو من الاشد اوكذا قال ابن السكيت ولا يطيل
لما شريك والحمل على الحيف اولى اما على بلفظ الحيف لانه لو حمل على الاطمار والطلاق يرفع
في طهر لم يبق جمعا ولا نكاح لبراءة الرحم وهو المقصود او لقوله عم وعدة الامه حيفها
فيحتمل بيا بانه وان كانت لا تحيض من غير اوكبر فعدتها ثلثة اشهر لقوله تعالى و
التي ليس من الحيف الاية وكذا التي طهرت بالسن ولم تحيض باخر الاية وان كانت
ما ملة فعدتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلسن ان يضعن حملهن
وان كانت امه فعدتها حيفها ان لقوله يوم طلاق الامه تطبق في عدتها حيفها ان
ولان الرق نصف والحيفه لا يتخير في كمنه فصار حمتين والبراءة رتبة لقوله
لو استطعت جعلتها حيفه ونصفه وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف ثم
لانه يتخير فامكن تنصيفه طلاقا بالرق وعدة الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرة لقوله تعالى

تعالى وبدرن انزوا اجلسن الاية وعدة الامه شهران والحيفه ايام لان الرق
نصف وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها لطلاق قوله تعالى واولات
الاحمال اجلسن ان يضعن حملهن وقال محمد بن مسعود ومن شاء باهله ان يوفى
النساء القصر في ثلاث بعد الاية التي في سورة البقرة وقال عمر بن لو وضعت وزوجها
على سريرة لا تفطنت عدتها وحل لها ان تخرج واذا اوردت المطلقة في الموضع عدتها
ابعد الاحمالين وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيفه ومعناه اذا كان
الطلاق بيا او ثلثا اذا كان رجعا فعليه عدة الوفاة بالاجماع لابي يوسف لان
النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمها العدة بثلث حيفه وانما تجب عدة الوفاة
اذا زال النكاح بالوفاة الا انه بقي في حق الارث لاني حتى تغير العدة بخلاف الرجعي
لان النكاح باق من كل وجه ولها ان لا يبقى في حق الارث بخلاف باق في حق العدة
احب ما يجمع بينهما ولو قيل على وروته حتى وروته امواته فعدتها على هذا الاختلاف قبل
بالحيف والاجماع لان النكاح ما عجز باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة لا
زنت الكافر وان اعتقت الامه في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة
الحرة لقيام النكاح من كل وجه ولو اعتقت وهي ميتة او متوفى عنها زوجها لم يتصل
عدتها بالطلاق النكاح بالبينونة والموت وان كانت ابنة عمة او بنت عم او بنت
الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستألف العدة بالحيف ومعناه اذا
رأت الدم على العادة لان عودها بطل الا بالسن وهو الصحيح فطهرانه لم يكن طهرا
هذا لان شرط الخلقة تحقق الباس واذا باسندامة العجز الى الكما كالفدية في
حق الشئ العالي ولو حاضت حيفتين ثم ابست فعدتها بشهرين ثم اجمعت بين
البطل والمبطل والتمسكة لكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة عدتها الحيف في الفرقة
والموت لانها للفرقة عن براءة الرحم لا لقتلها حتى النكاح والحيف هو المعروف
واذا مات مولد امه فعدتها او اعتقها فعدتها ثلث حيفه وقال ابن حنيفة
واحدة لانها تجب بزوال ملك البهمن فشا بهمت الاستيفاء وانما وجبت
بزوال الزناش فاشبه عدة النكاح ثم امانا فيه عمره بان قال عدة ام الولد ثلث
حيفه ولو كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر كما في النكاح واذا مات الصغير
عن امرائه وبها جيل فعدتها ان تضع حملها وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
عدتها اربعة اشهر وعشرة وقول الشافعي هو لان الحمل ليس بيا بثلث النسب

منه فصار كالحاوت بعد الموت ولها الطلاق قوله تعالى واولات الاحمال فليجن ان ينجبن
حمدين ولا ينما مقدرة بمدة وضع الحمل في اولات الاحمال فصرحت المدة او طالت الا
لتنصرف عن ذراع الرحم لشروها بالاشهر مع وجود الاقرا لكن لفتنا حتى النكاح وهذا
المعنى يتحقق في العبي وان لم يكن الحمل منه بخلاف الحمل لحدوث لانه وجبت العدة
بالشهر فلما تنقضي بعد ذلك الحمل وفيما نحن فيه كما وجبت وجبت مقدرة بمدة الحمل فانقضا
ولا يزوم امرأة الكبير اذا حدث لها الحمل بعد الموت لان السبب ثبت منه فكان
كالعالم عند الموت كما ولا يثبت سبب الولد في الوجهين جميعا لان العبي لا يملك
منه العتق والطلاق بتمام مقامه في موضع النكاح واذا اطلق الرجل امراته في حال الحيض
لم يقصد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق لان العدة مقدرة بثلاث حيض كوا من فليقتض
عنها واذا طلت المعتدة بشبهة فعليها عدة اخرى وذا حدثت العدتان ويكون لراة
مجنب منها واذا انقضت العدة الاولى ولم يحل النكاح فعليها تمام العدة الثانية
وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يملك الاطلاق لان المقصود هو العادة فانه عباد كف
عن الزوج والمخرج فلما حدث احلان كالصومين في يوم واحد ولنا ان المقصود التعرف
عن براءة الرحم وقد حصل بالواحدة فذا احلان ومعنى العادة ما يجتمع الارزاق منها ففقد
بدون ملامع تركها الكف والعتق من وفات اذا طلت بشبهة فعدت بالشهر ونحو
بالزواج من الحيض فيها تحققت المدة اخل بعدد الامكان وانما العدة في الطلاق عقيب
الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة
فعدت انقضت العدة لان سبب وجوب العدة الطلاق او الوفاة فبعد زوالها لم يبق
وجود السبب ومنها يجنب بقون في الطلاق ان امهنا امن وقت الاقرا فليتها لعدة
المواضعة والعدة في النكاح العاصد عقيب التعرف او عزم الواعلي على ترك طهرها وقال
زفر لود من آخر الوطأت لان الوطأ هو السبب الموجب ولنا ان كل وطأ وجد في العدة كذا
يجري مجرى الوطأ الواحدة لاسيما والكل الحكم عقد واحد ولنا ان كل طهر في الكل يجر
واحد فقبل المأزكة او العزم لا يثبت العدة مع جواز وجود غيره ولنا ان النكاح على وجهه
اقيم مقام حقيقة الوطأ لانه وساس الحاجة الى معرفة الحكم في حيضه واذا قال للعدة
انقضت عدلي وكذا بها الزوج كان القول له لاسيما لانها امينة في ذلك وقد انقضت
بالكذب فخلت كالمدور واذا اطلق الرجل امراته طلاقا بيا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل
المدخل بها فعليه عدة مستقلة عنها عند ابي حنيفة وابي يوسف كلما

رحمها وقال محمد بن علي بن الحسن المبرور عليها السلام العدة الاولى لان هذا الطلاق قبل المسيس
يجوز كمال المبرور لا استيفاء العدة والكمال العدة الاولى انما يجب بالطلاق الاول
انما لم يظهر حال التزوج الثاني فاذا ارتفع الطلاق الثاني ظهر حكمه كما لا يشترى ام ولد
ثم اعتقها ولها انما مضى في عدة حقيقة الوطأ الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد
النكاح وهي مضى فعدة ناسب ذلك الفرض المسخ في هذا النكاح كالنكاح في غير
المقصور الذي في يده يصير فبعضه بغير العدة فخرج بهذا ان هذا الطلاق بعد الزوال
وقال زفر لود لعدة عليها اصلا لان الاولى قد سقطت بالتزوج فلما تعود الثانية
لم يجب وجوبها قلت قال واذا اطلق الذي الذمبة فلعدة عليها وكذا اذا خرجت
الحرة اليها مسلمة فان تزوجت حاز الا ان يكون حاملا وهذا كله قول ابي حنيفة
وقالا عليها وعلى الذمبة العدة اما الذمبة فالاخلاف فيها نظير الاخلاف في الكاهن
فما رويهم فعدة فيها في كتاب النكاح وقال ابو حنيفة فيهما اذا كان معصدا هم لعدة
وانما المأزكة قوله قوله ان القرنة لو وقعت بسبب وجبت العدة فكذا السبب الثاني
بمخلاف ما اذا اجر الرجل وتركها عدم التبليغ ولقوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوا
ولان العدة وجبت وجبت كان فيها حتى بني آدم وكبري ملحق بالجماد حتى كان محلا للملك
انما ان النكاح حلالا لان في بطنها ولذا يثبت النكاح وعن ابي حنيفة في النكاح
لنكاحه ولا يبطأ كالمطلي من الزنا والاول اصح **فصل** وعلى المبتونة
والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة مسلمة محرما المتوفى عنها زوجها فله يوم
لا تحل لامرأة فومن بالندو اليوم الاخران تحدد على ميتة فوق ثلثة ايام الا على زوجها
اربعة اشهر وعشرة واما المبتونة فعدةها وقال الشافعي في لحداد عليها لانه وجب
لظهار النكاح سفل على فوت زوج وفي بعده الى مائة وقد اختلفنا بالابنة فلما ناسف
بقوته ولنا ما روي ان النبي عزم نهي المعتدة ان تختص بالجن وقال ابن ابي
ولنا ان يجب اظهار النكاح سفل على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصومها
مكافاة مؤمنها والابنة اقطع لها من الموت حتى كان لها ان تغسل ميتة قبل الابنة
لا بعدة والمعداد وجمال الاحداد وهاهنا ان تنكح الطبيب والزينة والكل
والدمن الطبيب وغير الطبيب الامن عدوا في الجماع الصغير الامن وفتح والمعنى فيه وجهان
احدهما ان كراه من اظهار النكاح سفل والثاني ان هذه الاشياء وواعي الرغبة فيها وهي
ممنوعة عن النكاح فبعضها كالميتة في الوطأ في الحرم وقد فتح ان النبي عزم لم يزل

للعدة في الكمال والذهب لا يبرى عن نوع طيب وفيه زينة الشعر ولما منع المحرم
عنه حال الامس عذر لان فيه ضرورة والمراد بالزينة ولو اعدت الذهب
فما فست وجعا فان كان ذلك امر ظاهر سباح لهما لان الغالب كالأمر وكذا البس
اذا احتاجت اليه بعدد لباس به ولا تخفى بالخيار لما روينا ولا تلبس ثوبا
منصوبا بعصفر ولا زعفران لانه ينفخ منه رائحة الطيب قال ولا احد اولى كونه لهما
غيره كالحلة ينفخ في الشعر ولا على سقاية لان الخطأ سبب من صنع عنها على الامنة المحمودة
لانها مما طيلة ينفخ في البس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج لان فيه
ابطال حقه وحق العبد مقدم لما جنة قال وليس في عدة ام الولد ولا في عدة النكاح
الفا سجد لانه ما فيها نعمة النكاح لشكر السلف والا باحة الاصل ولا ينبغي ان يكتسب
العدة ولا لباس التعريف في الخطبة لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة
النساء الى ان قال لكن لا تراءى بعد من ستر الا ان تقولوا لا تراءى وقال النبي وم
السر النكاح وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان يقول اني اريد ان ازوج ومن بعد
جبر في القول المعروف اني فيك لا اريد ان يجمع ولا يجوز المطلقة الرجعية
والمبتونة بالخروج من بيتها لولا انهما راوا المتوفى عنها زوجها يخرج منها راوا بعض السبل
ولا ثبت في غير منزلها اما المطلقة فلقوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم ولا يخرجون
الا ان ياتين بفاحشة مبينة فيل الفاحشة نفس الخروج وقبل الزنا فخرجين بافاحشة محد
واما المتوفى عنها زوجها فلانه لا نفقة لها فخرج الى الخروج منها الطلب المعاشق قد بينه
الحاكم فيهم الدليل لانه في المطلقة لان النفقة اارة عليها من حال زوجها حتى لو شملت
على نفقة عدنها قبل ان يخرج منها راوا قبل لا يخرج لانهما استقلت حقا فلما بطل به حق
الشرع عليها وعلى العدة ان تعد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع
الفرقة والمكون لقوله تعالى ولا يخرجون من بيوتهم والبيت المضاف اليها هو الذي
سكنه ولما لو زارت اهلهما وطفلهما زوجها كان عليها ان تعود الى منزلها فتعده فيه
وقال ام النبي قل زوجها اسكني في بيته حتى يبلغ الكفاية لجلده وان كان يصيبها من
والكنيت لا ينفقها واخرجها الورثة من نصيبهم استقلت لان به انتقال بعدد العدة
يؤثر فيها الاخذ ارضا ركنا اذا كانت على مساعها اذا خافت سقوط المنزل او كانت
فيها باجرة لا ينفقها فلو بدتم ان وقعت الفرقة بطلاق باين او ثلث لا بد من شتر فيها
ثم لا يس لانه معترف بالحرمة الا ان يكون فاسقة ناف عليها من غير خروج لانه عذر

عذر ولا يخرج المحملنة فحسن وان ساق عليها المنزل للخروج والاولى خروجه قال واخرجت
المرأة مع زوجها الى مكة فظفها ثوبا او سات عنها في الطريق فان كان بينها وبينه
اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصر لانه ليس اسبدا بالخروج معا بل هو باء وان كانت
ثلثة ايام ان شئت رجعت وان شئت صحت كان معها الى او لم يكن معاه اذا
كان الى المقصد ثلثة ايام ايضا لان المكث في ذلك المكان اخوف عليها من الخروج الا
ان الرجوع اولى ليكون الاخذ في منزل الزوج قال الا ان يكون ظفها او سات عنها في
مصر فاتها لا يخرج حتى تعد ثم يخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابي حنيفة له وقال ان كان
معها محرم فلا بأس بان يخرج من المصر قبل ان تعد لهما ان نفس الخروج مباح فعلا لا
الفرقة وحشة الوحدة فمذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالحرم وله ان العدة
امنع من الخروج من عدم الحرم فان المرأة ان يخرج الى دون السفر بغير محرم وليس للعدة
ذلك فلا حرم عليها الخروج الى السفر بغير محرم في العدة اولى
والنسب ومن قال ان زوجت فلانة فهي طالق فزوجها فولدت ولد السنة اشهر
يوم تزوجها فهو ابنه وعليه الكفر بالنسب فلانها فرائض لانها لما جاءت بالولد سنة اشهر
من وقت النكاح فقد جاءت به لا قبل منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبله في
حالة النكاح والنسب ما ثبت بين زوجها وهو كالحكماء في الزوال النكاح والنسب
يحل في ابنته والامور فلان ما ثبت النسب من جعل النكاح فاكدا كالمهر به وثبت
نسب له المطلقة الرجعية او اجابت به سنتين او اكثر فمالم تقرب انقضاء العدة لا يحل
العلوق في حالة العدة بل ازاها تكون ممتدة الطور وان جاءت به لا قبل من سنتين
باتت من زوجها لا انقضاء العدة وثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح اذ في العدة
ولا يصبر اجعلا لانه يحل العلوق قبل الطلاق ويجعل بعده فلا يصبر اجعلا بالنكاح وان
جاءت به لا قبل من سنتين كانت رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه مشكك
الزنا منها فبغيره بالوطي امر اجعلا والمبتونة ثبتت نسب ولدا او اجابت به لا قبل من
سنتين لا يحل ان يكون الولد فاما ومن الطلاق فلا ينفق بزوال الفرائض فثبت
النسب اجعلا فان جاءت به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان محل
حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطئها حرام قال الا ان يكون به عده لان التزويج
وله وجه بان وطئها بشبهة في العدة فان كانت المبتونة صغيرة يجامع مثلها فاجات
بولد لسنة اشهر ما يلزم حتى ينفق به لا قبل من سنة اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وعما وقال

ابو يوسف ثبت النسب الى سنتين لانها معتدة بختم ان يكون حاملا ولم تقرأ انقضاء
 العدة فان ثبتت الكبيرة ولها ان لا نقض، عند الحاجة متعينة وهي الاشارة بمقتضاها حكم
 الشرع بالانقضاء، وهو في الدلالة فوق اقراره لان لا يحتمل الخلاف والافراز بخلافه وان
 كانت معلقة طلاقا رجعتا كذلك بجواب عندهما وعند ثبتت الى سبعة وعشرين
 شهرا لا يحتمل والحق في آخر العدة وهي السنة الاشارة ثم تاتي بها كثر مدة الحمل وهو سنان
 وان كانت الصغيرة او عمت الحمل في العدة فالجواب فيها وفي الكبيرة سواء لان باقراره
 بحكم يلوغها ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وقال
 زفر عواذ اجاب به بعد انقضاء عدة الوفاة لسنة اشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم
 بانقضاء عدة ما بالشهور لتعين المدة فصارت كما اذا اقرت بالانقضاء كما بينا في الصغيرة
 الا ان نقول لانقضاء عدة ما بجملة اخرى وهي وضع الحمل كخلاف الصغيرة لان الاصل فيها
 عدم الحمل لانها ليست بحمل قبل البلوغ وفيه شك واذا اقرت المعتدة بانقضاء عدتها
 ثم جاءت بالولد لاقول من سنتين اشهر يعني من وقت الافراز ثبتت نسبة لانه ظهر كذا
 بنوعين يثبت الافراز وان جاءت به لسنة اشهر لم يثبت لانها لا تعلم بطلان الافراز
 لاحتمال حدوث سببه بعد هذه المدة باطلا في بطلان كل معتدة واذا اولدت
 للمعدة ولدت لم يثبت نسب عند أبي حنيفة وهو ان لا يسمد بولادتها رجلا وان اورد رجل
 وامراة ان الا ان يكون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب
 من غير شهادة وقال لا يثبت في الجمع بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم بقاها العدة
 وهو ملزم للنسب والحاجة الى تعيين الولد فتعين بشهادتها كما في حال قيام النكاح ولا يلزم
 حنيفة هو ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة فثبتت الحاجة الى اثبات
 النسب بشهادة فثبتت كمال الحاجة بخلاف ما اذا كان ظاهر الحمل او صدر الاعتراف من
 الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين يثبت بشهادتها وان كانت معتدة
 عن وفاة قصد فيها الوفاة في الولادة فلم يسمد على الولادة احد قوما به في قولهم جميعا وهذا
 في حق الارست ظاهر لانه خالص عنهم فيقبل تصديقهم اما في حق النسب هل يثبت في حق
 غيرهم قاله اذا كانوا من اهل الشهادة ثبتت لفهام الحجة ولما قبل في الميراث لفظ الشهادة
 وقيل لا يثبت لان النبوت في حق غيرهم تنجز النبوت في حقهم باقرارهم وما يثبت تبعا
 لا بداعي فيه الشرايط واذا تزوج الرجل امرأة فجات بولد لاقول من سنة اشهر منه
 يوم تزوجها لم يثبت نسبة لان العلوق سابق على الهامح فلا يكون منه وان جاءت

في سنة
 من سنة
 من سنة

جاءت به سنة اشهر فصارت يثبت نسبة من اقرب من تزوج او سكنت لان الفرائض قائم
 والمدة ثمانية فان جدد الولادة جثت بشهادة امرأة واحدة تشبه بالولادة حتى لو انفاء
 الزوج بامن لان النسب يثبت بالفرائض العالم واللعان انما يجب بالانقضاء ليس
 من ضرورية وجود الولد فانه يعجز بدونه وان ولدت لم احكمها فقال الزوج تزوجت
 منذ اربعة اشهر وقالت هي منذ سنة فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها فانها
 لم تظهر من النكاح لامن سقاج ولم يذكر الاستحسان في حقها على الخلاف واذا قال بامرأة
 اذا اولدت فانت طالق فثبتت امرأة على الولادة ثم تطلق عند أبي حنيفة وهو ان لا
 تطلق لان شهادتها حجة في ذلك قال عم شهادة النساء حائزة فيما لا يستطيع الرجال
 النظر اليه ولانها قبلت على الولادة فتقبل فيما بيني وبينها وهو الطلاق ولا يثبت عند أبي حنيفة
 او عمت الحمل فثبتت الابحية ثمانية وهذه الايام شهادتها من ضرورية في الولادة فلا يلزم
 في حق الطلاق لانه يثبتك عندها وان كان الزوج قد اقر بالحمل طلقت من غير شهادة عند
 عند أبي حنيفة وهو عندهما يشترط شهادة العايلة لانه لا بد من حجة له عواذ الحنث وشهادتها
 حجة فيه على بناءه وله ان الاقرار بالحمل قرار بما يقضي اليه وهو الولادة ولانه اقر بكونها موزونة
 فتقبل قولها في رد الامة قال اكثر مدة الحمل سنان لقول عائشة رضي الله عنها لا يثبت في البطن
 اكثر من سنتين ولو بطل معزال واكثر سنة اشهر لقوله تعالى حملة وفصله على نون شهر ثم
 قال وفصله في عامين فيقول لكل سنة اشهر والشفقة له بقدر الاكثر بربع سنين والحجة
 عندهما رجاء الظاهر انما قاله سماعا او العمل لا مهندى اليه ومن تزوج امه فطلقها ثم اشهر
 فان جاءت بولد لاقول من سنة اشهر منذ يوم اشهر لانه لا يسمد لانه في الوجه
 الاول ولد المعتدة فان العلوق سابق على الشهادة وفي الوجه الثاني ولد المدة لانه يثبت
 الحادس الى اقرب وقته فلا بد من دعوة وهذا اذا كان الطلاق واحدا باثبات او خلعها
 او رجعا اما اذا كان اثنين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانهما من
 حرمة غليظة فلا يضاف العلوق الا الى اقبله لانها لا تحل بالشهادة ومن قال لامة ان
 كان في الملك وله فهو متى فثبتت امرأة على الولادة فهي ام وانه لان الحاجة الى
 تعيين الولد ويثبت ذلك بشهادة العايلة بالجماع ومن قال لتمام هو ابني ثم ماتت
 فجات ام التمام وقالت اما امرأتني فهي امرأتني وهو ابنه برأيه وفي النوازل جعل هذا
 جواب الاستحسان والقباس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح
 الصحيح يثبت بالفساد وبالوطء من شهرته وبملك البهمن فم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه

الاحسان ان المسئلة فيها اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها ام الغلام والنكاح الصحيح
هو المتعين لذلك وصفا وعاوة ولو لم يعلم انها حرة فقلت الورثة انت ام ولد
فقلت ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لاني استحقاق الاثر
باب الولد من احق به واذا وقعت القرعة بين الزوجين
فان ام احق بالولد لما روي ان امرأة قالت دار رسول الله ان ابني هذا كان يطيني له
وعاء ويجري له حواء وتبلي له سقاء وزعم ابو له انه يترعه متى فقال رسول الله وم اني
احق به فام تزوجني ولان الام الام اشقى واقد ر على كفاية فكان الدق البها نظر
استد الصدق بوليد ريقا خبره من شهده وعسل عندك باعرا فالجبن وقعت القرعة
بينه وبين امرأته والهيبة حاضرة من مؤفرون والشفقة على الاب على ما ذكره ولا يخبر الام
عنه لانها عست فخرج من كفاية فان لم تكن له ام فام الام اولى من ام الاب وان عشت
لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فان لم تكن له ام فام الام فام الاب اولى من
الاخوات لانها من الامهات ولهذا يخرج ميراثهن السدس ولانها اوفر شفقة للولد
فان لم تكن له جدة فالأخوات اولى من العمات والعمالات لانهم بنات الابوين
ولهذا قد من في الميراث وفي رواية انما من اولى من الاخوات لاب لولدهم وامهات
والدة وقبل في قوله تعالى ورفع ابو به على العرش انما كانت حالته واقدم الاخوات لاب
وام لانها اشقى ثم الاخوات من الام ثم الاخوات من الاب لان الحق لهم من قبل الام
ثم العمالات اولى من العمات ترجيح القرابة الام وتزول كما تزلت الاخوات معافاة
ذات قرابتين ثم قرابة الام ثم العمات بقرابة كذا وكذا وكل من تزوجت من بولاه سقط
ميراثه وبنا ولان زوج الام اذا كان اجنبيا يعطيه ونظر اليه شرعا فاما نظر له قال المجدة
اذا كان زوجها المجدة لانه قام مقام ابيه فينظر له وكذلك كل زوج هو ذرهم محرم من اقباء
الشفقة نظر الى القرابة القريبة ومن سقطت حرمها بالتزوج يعود اذا انفقت الزوجية لان
المنع قد زال فان لم تكن للعبي امرأة من اهله واختهم في الرجال فالأولاهم به اقر بهم
لان الولاية لا قرب وقد عرف الترتيب في موضع غير ان الصغيرة لا تمنع الا عصبته فبر
محرم كولي العاقلة وابن العم يخرج من الفقة الام والمجدة احق بالغلام حتى ياكل حده ويبر
وحده ويلبس ويستحي وحده في الجامع الصغير حتى يستغنى فكل كل حده ويبر وحده
ويلبس وحده والمعنى واحد لان تمام الاستغناء بالقدر على الاستغناء ووجوبه اذا استغنى
بحسب الى الثاوب والخلف باخلاق الرجال واذا كان عايبا اقدر على ان يبر السنين

والسنيين والخصاف عود الاستغناء يسع سبب اعتبار الغالب والام والمجدة احق
بالحرية حتى يحق لان بعد الاستغناء بحسب الى معرفة اواب النساء والمرة على ذلك
وبعد البلوغ بحسب الى الخصين والحفظ والاب فيه قوي واهدي ومن محرم لها حتى لا يبر
اذا بلغت حدة السيرة لمحقق الحاجة الى الصيانة ومن سوى الام والمجدة احق بالحرية حتى يبر
حد الشقي وفي الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا يقدر على استغناء صها ولها الاثر احر بالحرية
ولا يحصل المقصد ويخلف الام والمجدة لغيرها عليه شرعا قال والامة اذا اعتقت مولا
وام الولد اذا اعتقت كالمرة في حق الولد لانها حران او ان يبر الحق وليس لها قبل
الحق حتى في الولد يخرجها عن كفاية بالاشتغال بخدمته المولى والذمبة احق بولد المهر
فام يعقل الابان او يخاف ان يلف لكفر بالنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده ولا يخبر
للغلام والحرية في حال الشقي بولها محبان لان الشقي هم خير ولانها انفسه وعقله خير من
عنده الدعة الخفية وبين القعب فلا يتحقق النظر وقد روي ان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
لم يجزوا واما المجدة بنت فم فام الام القتم اهله فوفق لا يخبر الا نظر به عانه وم او يحمل
ذلك على ما اذا كان بالغ **فصل** واذا اردت المطفة ان يخرج بولد فام من
قبيل لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب لان يخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها
فبه لانه التزم المعام فيه عرفا وشرعا قال عم من تامل بيلدة فهو منهم وانما لا يصبر لحرب
به فمبلا لا بعد منه ما هو اقوى منه وهو الا انه من قبول الجزية وان ارادت الخروج
مصر فبر وطنها وقد كان التزوج فيه شارة في الكتاب الى ان ليس لها ذلك وهذا روي
الطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك لان العقد مني جدي في مكان يوجب حكمه فيه
كما يوجب البيع السليم في مكانه ومن جملة ذلك حتى اسك الا ولا وجه الا اول ان التزوج
في دار الغرب ليس التزما لما كنت فيه عرفا وهذا اجمع والحاصل انه لا بد من الامر من جميعا
الوطن ووجود النكاح وهذا كله او كان بين المصريين تفاوت اما اذا انفك بالحبث يكن
للوالد ان يطلق ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذا الجواب في القرينين ولو انفقت
من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظير للصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر و
ليس فيه ضرر بالاب وفي عكس ضرر بالصغير لاختلافه باخلاق اهل السواد فليس له ما ذكره
باب النفقة النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة
او اسلمت نفسها في منزل نفقة نفقتها وكسوتها وسكنيتها والا صل في ذلك قوله تعالى
لنفق ذو سعة من سعته ومن اهل المال وعلى المولود رزق من وكسوتين بالمعروف والمن

وم في حجة الوداع وليس عليكم رزق من كسوتين والمعروف ولان النفقة جزء الاحساس
فكل من كان مجهولاً يحسن مقصود غيره كانت نفقته عليه بعد العاقل والعاقل في العدا
وهذه الدلائل لا تفصل فيها فيستوي فيها المسنة والكافرة وتعتبر في ذلك حالها جميعاً
قال ربه وهذا خبر اختلفوا عليه الفتوى ونفسه ان كانا موسرين بجنب
نفقة البسار وان كانا معسرين فنفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسراً
فنفقتها دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وقال الكرمي يعتبر حال
الزوج وهو قول الشافعي وهو قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وجه الاول قوله
عليه السلام لئن ائمة ابي سفيان خدي من مالي زوجك يا كفايتي وولدت
بالمعروف اعتبر حالها وهو النفقة فان النفقة يجب بطريق الكفاية والفقيرة لا تنفق
الى كفاية نفقة الموسرات فلما معنى للزوجة وانما النفس فمن نفق لم يجز حب النفس انه
كما طلب بقدر وسعة والها في دين في ذمته ومعنى قوله بالمعروف الوسط هو الواجب
وبين ان لا معنى للتقدير كما ذهب اليه الشافعي وهو انه على الموسر مدان وعلى المعسر
مدان على المتوسط نصف مدان ما وجب كفاية لا يتقدر شرعاً في نفسه وان
اشتقت من تسليم نفسه حتى يعطيا امرها فلهما النفقة لانه منع بكن فكانت فوت الاحساس
بمعنى من قبله فيجعل كفاية فان شرقت فلهما نفقة لهما حتى يعودوا الى منزل لان فوت
الاحساس منها واداعا وسببها الاحساس فوجب النفقة ما اذا اشتقت من
التكسب في بيت الزوج لان الاحساس قائم والزوج بقدر على العمل كما وان كانت
فقيرة لا تستمتع بها فلهما نفقة لهما لان استمتاع الاستمتاع ليعني فيها والاحساس الموجب
ما يكون وسيلة الى مقصود مستحق بالتمسك ولم يوجد بخلاف الرابطة على ما بين وقال الشافعي
يعر لها النفقة لانها عوض عن الملك عند كفاية الملك كذا يملك الزوجين وان المهر مريض
عن الملك ولا يجتمع العوضان عن عوض واحد فلهما المهر دون النفقة وان كان
الزوج صغيراً لا يقدر على الوطء وهي كبيرة فلهما النفقة في ماله لان التسليم ينفق منها
وانما العجز من قبله نصراً كالحيوب والعينين واداعا جسد المرأة في دين فلهما نفقة لهما
لان فوت الاحساس منها والمطالبة وان لم تكن منها بان كانت عاخرة فليس منه
وكذا اذا عصبها رجل كذا ذهب منها وعن ابي يوسف وهو ان لهما النفقة والفتوى
على الاول لان فوت الاحساس ليس منه فيجعل باقية نفقته وكذا كذا اذا جئت مع
محرماً لان فوت الاحساس منها وعن ابي يوسف لهما النفقة لان اقامته التمسك

الفرض عذر ولكن بجنب عليه نفقة المحض دون السفر لانها هي المسخفة عليه ولو سافر معها
الزوج بجنب النفقة بالانفاق لان الاحساس قائم لقيامه عليها وبجنب نفقة المحض دون
السفر ولا بجنب الكفاية وان عرفت في منزل الزوج فلهما النفقة والقياس ان
لنفقة لهما اذا كانا مرضاً يمنع من اجماع نفقة الاحساس للاستمتاع وجه الاسخاف
ان الاحساس قائم فانه بناس بينهما ويمتدوا ويحفظ البيت والمال يعارض فاشبه
الحيف ومن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت بجنب النفقة لحفظ النسل
ولو مرضت ثم سلمت لا بجنب لان التسليم لم يقع فالله هذا حسن وفي لفظ الكتاب بنسب
وبفرض على الزوج النفقة اذا كان موسراً ونفقة حادتها والمهر هذا بيان نفقة الحاد
ولم يذكر في بعض النسخ وبفرض على الزوج اذا كان موسراً نفقة حادتها ووجه ان
كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه ولا تفرض الاكثر من حادها واحد
وهذا عند ابي حنيفة وهو قال ابو يوسف يقرض طامعين لانها تحتاج الى احد هما
لمصلحة الداخل والآخر لمصلحة الخارج ولهما ان الواحد يقوم بالآخرين فلا ضرورة
الى اثنين ولا لو تولى كفايتها بنفسه كان كافي فكذا اذا قام الواحد مقام نفقة الآخر
ان الزوج الموسر يزومه نفقة الحاد ما يلزم المعسر من نفقة امراته وهو اولى الكفاية وقوله في
الكتاب اذا كان موسراً اشارة الى انه لا يجب نفقة الحاد عند عساره وهو واجب
عن ابي حنيفة وهو الاصح خلافاً لما قاله محمد بن لان الواجب على المعسر ان يالكفاية وهو قد
كفى بمده نفسها قال من عسرته نفقة امراته لم يفرق بينهما ويقال لهما استبدني عليه
وقال الشافعي يفرق لانه عجز عن الامساك بالمعروف فينبو العاقل من في
التفرق كما في الحجب والعنة بل اولى لان الحاجة الى النفقة اقوى وان جنة يبطل
وحقها تباخره الاول اقوى في الطرد وهذا لان النفقة تصير وبها يفرق العاقل من في
في الثاني وفوت المال وهو مانع في الشكاح لا يلحق بما هو المقصود وهو التولد وقاعدة الامر
بالاستدانة منع الفرض ان تمكنها حالة التزيم على الزوج وانما اذا كانت الاستدانة
بغير امر العاقل كانت المطالبة عليها دون الزوج واذا قضى العاقل لهما نفقة الاعسار
ثم ايسر فاحسنه ثم لهما نفقة الموسر لان النفقة تختلف بحسب البسار والاعسار وفيما
به تقدير للنفقة لم يجب فاذا تبدل حالها المطالبة بهام حفرها واذا امتنعت مدة لم
ينفق الزوج عليها والمطالبة بذلك فلا شيء لهما الا ان يكون العاقل فرض لهما النفقة
او صارت الزوج على مقدار ما يفتقن لهما بنفقة ما قضى لان النفقة صلته وليست

بعض عندنا على امر من قبل فلا يثبت الحكم الزوجي فيها الا بالعقار كما لو كانت له زوجة
ملكها الا بمؤكده وهو القبض والصريح بمنزلة العقار لان ولا يثبت على نفسه اقوى من
ولا يثبت العاقل كخلاف المهر لانه عرض وان مات الزوج بعد ما قبض عليه بالنفقة
منعت شهور سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلات
يسقط بالموت كالرهن بطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي لو نصبت زينا قبل
العقار ولا تسقط بالموت لانه عرض عنده نصار كسائر المهر وان وجوبه قد يثبت وان
اسلفها نفقة السنة اي قبلها ثم مات لم يستخرج منها شي وهذا عندنا في حنفية ولو كان
يوسف بن وهب وقال محمد بن حنفية لما نفقة ما مضى وما بقي في الزوج وهو قول الشافعي
وعلى هذا الخلاف الكسوة لانها استعملت عوضا عما تسحقه عليه بالاجاس وقد
بطل الاستحقاق بالموت فيقبل العوض بهدرك رزق العاقل وعطاء المهر لانه لا يملك
انه صلة وقد اتصل به القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانها حكمها كما
في الرهن ولما لم يملك من غير استملاك لا يستخرج منها شي بالاجماع وعن محمد بن
انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يستخرج منها لانه ليس بفنائه في حكم الحال اذا
تزوج العبد حره فنفقتها دين عليه ببيع فيها ومعه او تزوج باذن المولى لانه دين
وجوب في ذمته لا جود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فيشعق برهنه كدين الجارية
في العبد الجارية وله ان يعدي لان حفيها في النفقة لافي عين الرهن ولو مات العبد
سقطت وكذا اذا قبل في الصريح لانه صلة وان تزوج حره امة فبوا لا مولا معه منزلا
تعدية النفقة لانه تحقق الاجناس وان لم يولد فاما نفقة لهما لعدم الاجناس ولو
ان يخلى بينه وبينها في منزله ولا يتخذ منها ولو استخذهما بعد السوء سقطت النفقة
لانه فاسد الاجناس والنبوة غير لازمة على مهر في النكاح ولو خد منها اجماعة
من غير ان يستخذهما لا تسقط النفقة لانه لم يستخذهما لكون استنادهما والمهر برة
وام الولد في هذه كالأمة **فصل** وعلى الزوج ان يسكنها في دار مرفوعة
ليس له فيها احد من اهله الا ان يتحار ذلك لان السكنى من كمالها فيجب
لها كالنفقة وقد اوجب الله تعالى مرفوعة بالنفقة واذا وجب لها السكنى لم يملك
يشرك غيرها فيه لانهما تصرف به فانهما لا من على ما هما ويضعهما ذلك من المعاشرة
مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان يتحار لانهما رخصت بانقضاء حقهما وان كان
ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها لما جاز ان يسكنها في بيت من الدار

الدار مرفوعة وله خلق كافا لان النفقة قد جعلت له ان يسكن والدتها وولدها من غيرها
من الدخول عليها لان المنزل ملكه ورجح المنع من دخول ملكه لا يمنع من النظر اليها
وتكلمها في ابي وقت اخذوا المأوى من طبيعة الرحم وليس له في ذلك ضرر ولا يمنع
من الدخول والكلام وانما يمنع من القرار لان الفسنة في البسات ونظر على الكلام وقيل
لا يمنع من الخروج الى الدارين ولا يمنع من الدخول عليها في كل جمعة في غيرهما من الكلام
النفقة بربنة وهو الصريح واذا غاب الرجل لم يملك له رجل بعينه به ولا زوجة في حق
العاقل في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والدية وكذا واعلم العاقل
ذلك ولم يعترف به لانها اقرب بالزوجة والودعة فقد اقر ان حق الاخذ لهما لان لهما ان
يأخذ من مال الزوج حفيها من غير رضاه واقرار صاحب المهر مقبول في حق نفسه لاسيما بهرنا
فانه لو اكر احد الامر من لا يقبل حفيها لانه لا يملك المهر ليس بحفيها في اثبات الزوجية عليه
ولا المرأة حفيها في اثبات حقوق الغائب واذا ثبت في حقها تعدي الى الغائب فكذلك اذا
كان المال في يده ومضاه به وكذا الجواب في الدين وهذا كله اذا كان المال من جنس حفيها
وراهم او دونه او طعنا له كسوءه من جنس حفيها اما اذا كان من خلاف جنس لانه عرض
النفقة فيه لا يخلج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق اما عندنا في حنفية فله ان يبيع
على الحاضر فكذلك على الغائب واما عندنا ان كان يقضي على الحاضر لانه يعرف امثله فيقضي
على الغائب لانه لا يعرف امثله قال واما حفيها كقيلها لهما نظر الغائب لانهما رجا
استوفت النفقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها فحق بين هذا وبين الميراث اذا قسم
بين ورثة حضور البينة ولم يقولوا لا نعلم وانما آخر حفيها لا يأخذ منهم كقيل عندنا في حنفية
لان هناك المكفول له مجهول وهما معلوم وهو الزوج وكيفية ما شهد اعطاه النفقة نظر الغائب
قال لا يقضي بنفقة في مال الغائب الا لزوجها ووجه الفرق وهو ان نفقة مولا واجبة
قبل قضاء العاقل ولما كان لهما ان يأخذوا فكان قضاء العاقل اعانة لهم واما غيرهم
من المهر فنفقتهم انما تجب من القضا لانه مجتهد فيه والقضا على الغائب لا يجوز ولو لم
يعلم العاقل بذلك ولم يكن مقررا به فاقامت البينة على الزوجية او لم يخلف فاقامت
البينة ليغرض العاقل نفقتها على الغائب ولما بالاسناد لانه لا يقضي العاقل بذلك في
ذلك قضاء على الغائب وقال زفر بن يحيى لان فيه نظر لهما ولا ضرر فيه على الغائب فانه
لو حضر صدقهما فقد اخذت حفيها وان حجهما بخلاف فان لكل فقد صدق وان اقامت
بينة فقد ثبت حفيها وان عجزت عن البينة او المرأة وعمل القضا اليوم على هذا لا يقضي بالنفقة

على الغائب الحاجة الساس وهو محمد فيه وفي هذه المسئلة اذا قبل مخرج عنها فلم يذكر له
فصل اذا طلق الرجل امراته فلهما النفقة والسكنى في مدتها رجعا كان او بائنا
وقال الشافعي في مولا نفقة للمبتنة الا اذا كانت حاملة للرجعي فلان النكاح قائم بعد
الاستبراء فانه يحل لها وطئها وانما البائين فوجه قوله ما روى عن عائشة بنت ابي
طالب الملقني زوجي فلما لم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ولا له لا مسك
وهي حرة على الملك ولهذا لا تجب للمنفق في غناه وجها لا نفقة له بخلاف ما اذا كانت حاملة
لانها عرفت بالنفق وهو قوله تعالى وان كن اولادك حمل فانفقوا عليهن الآية وان
النفقة جزاء الاجتناس على ما ذكرنا والاجتناس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد
او العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة ولذا كان لها السكنى والاجتماع وصار كما اذا
كانت حاملة وحديث عائشة رده عن ربه فانه قال لا نفقة كتاب رتبنا وسنة نبينا
بقوله امرأة لا تدري صدقت ام كذبت تحفظت ام نسيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول للمطقة الثلث النفقة والسكنى وامتن في العدة ورواه ايضا زيد بن ثابت
واسامة بن زيد وجابر وعائشة رضى الله عنهن ولا نفقة للمنفق في غناه وجها لان اجتناسها
ليس لحن الزوج بل لحن الشرع فان الشرع عباة منها الا يرى ان معنى التعرف
عن براءة الرحم ليس بمرامى فيه حتى لا يشترط فيها الحيض فلا يجزى بها في ملك المرأة
النفقة تجب شيئا فشيئا ولا ملك له بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك المرأة
وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية مثل الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لها
لانها صارت حالبة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ما شئت بخلاف المهر بعد
الدخول لانه وجه التسليم في حق المهر بالوطء وبخلاف ما اذا جاءت الفرقة من قبلها
بغير معصية كخيار العلق وخيار البلوغ وخيار المحرة والتفريق لعدم الكفاية لانها حرة
نفسها يمكن وذلك لا يفسد النفقة كما جرت نفسها لا سنيها والمهر وان طلقها
لما تم اتم ارادت سقطت نفقتها وان تمكنت ابن زوجها من نفسها وعدها فلما
النفقة معناه مكنت بعد الطلاق لان الفرقة ثبتت بالطلاق الثلث ولا عمل فيها للردة
والتمكين الا ان المردة تجلس حتى تنوب ولا نفقة للرجعة لا تقبل فلو يقع الفرق
س نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشترط فيها احد كما لا يشترط
في نفقة الزوجة لكونها على المولود وله رزق من المولود له هو الاب لان كان الصغير
فليس على امه ان ترضع لما بين ان الكفاية على الاب واجبة لارضاعه كالنفقة ولا نفقة

عسى ان لا نفقة عليه لعدم فلا معنى للرجعة وقيل في ما قبل قوله تعالى لا نفقة له والدة بولده
بالارضاع مع كراهتها وهذا الذي ذكرنا بيان الحكم وذلك ان نوبه من رضى
ما اذا كان لا توجد تجزى على الارضاع صيانة للعقب عن الضيق قال ابي جابر لابن
زبيد عندهما اما استجاب لابن فلان الاجر عليه وقوله عند ما عناه اذا ارادت
ذلك لان تجزى لها وان استاجر ما وهي زوجة او معتدة لشرع ولد لم تجزى لان
الارضاع سخي عليها وبانه قال الله تعالى والوالدان بر منهن اولادهن الا انهما
صدرا لا احتمال تجزى فانه اذا قدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا
عليها فذا تجزى اخذ الاجر عليه وهذا في المعتدة عن طلاق رجعي رواية واحدة لان النكاح
قائم وكذا في المبتنة في رواية وفي رواية اخرى جاز استجارتها لان النكاح قد زال
وجه الاول انه يفتى في حق بعض الاحكام ولو استاجر ما وهي مكنته او معتدة لارضاع
ابن لمن غير ما جاز لان غير سخي عليها وان القصص عدتها فاستاجر ما يعني لارضاع
ولد منه جاز لان النكاح قد زال بالكتابة وصارت كالاجنبية وان قال الاب استاجر ما
وجاء بغير ما قضيت الام بمثل اجرة الاجنبية او قضيت بغير ما كانت هي احق لانها اشفق
فكان نظر العقب في المرفع اليها وان التمس زيادة لم يجز الزوج عليها دفعا لظرفه والى
الاستشارة في قوله تعالى لا نفقة له والدة بولده ولا مولود له بولده اي بالارامه اكثر من
اجرة الاجنبية ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان حاله في دينه كما تجب نفقة الزوجة
على الزوج وان حاله في دينه اما الولد فلا طلاق ما لم يولد ولا يخرجه فيكون في معنى نفقة
وانما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فانه بازائه الاجتناس الثابت به وقد خرج العقد
بين المسلم والكافرة وترتب عليه الاجتناس فوجب النفقة وفي جميع ما ذكرنا اما تجزى
النفقة على الاب اذا لم يكن للصغير مال ما اذا كان له مال فلا يصل ان نفقة الاب
في مال نفسه صغير كان او كبيرا **فصل** وعلى الرجل ان يفتق على ابوه واجده
وجده اذا كانوا اقربا وان حاله في دينه اما الابوان فلهما نفقة تعالى وصاحبهما في
الدين معروفا نزلت الآية في الابوين الكافرين وليس من المعروف ان يعيش هو
في نعم الله ويتركهما يتوليان جوعا واما الاجداد والمجذات فلا نفقة من الاباء والامهات
ولم يأت بقوم اجد مقام الاب عند عدم الاب ولا نفقة لغيره الاجابة فاستوجبوا عليه
الاجابة بمنزلة الابوين بشرط الفقر لا لكونه ذاهبا فاجاب نفقته في مال له او في
الاجابة في مال غيره ولا بمنزلة **س** بخلاف الدين لما لم يولد ولا يجزى النفقة مع

الدين المال الزوج والابوين والاجداد ومجداست والولد والولدات الزوجة فلما
ذكرنا انها واجبة لها بالعقد لا بحسب ما يحكي لمقصود هذا لا يتعلق بالمال والمال
غيره فلان الزوجية ما بينه وبين المرأة في معنى نفسه فلما لا يمنع نفقة نفسه كغيره فلا يمنع
نفقة غيره الا انهم اذا كانوا حريسين لا يجنب نفقته على المسلم وان كانوا مسلمين
لا تائبين عن البهنة حتى من بقاءنا في الدين ولا يجنب على النصراني نفقة اخته المسلم
وكذا لا يجنب على المسلم نفقة اخته النصراني لان النفقة متعلقة بالارتباط والنسب
العلق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والحريية والحريية والقرابة موجبة للعقد
ومع الاتفاق في الدين كدوام ملك اليمين اعلى في طبيعة الرحم من حرمان النفقة فان
في المال اصل العقد وفي الاول العقد المؤكدة فلهذا انفردوا بالارتباط والولد في نفقة الزوجة
احد لان لها وبها في مال الولد بالنسب ولانها في مال غيره ولانها اقرب اليه من
الغير فكان اولي باسحقاق نفقتها عليه وهي على المذكور والامانة بالسوية في ظاهر
الرواية وهو الصحيح لان المعنى بينهما والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقبره او
امراة بالغة فقبره او كان ذكرا فقبره او اعمى لان الصلة في القرابة القريبة واجبة
دون البعيدة والحاصل ان يكون ذارحم محرم وفد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل
ذلك في قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ثم لا بد من
مماجة والصغر والاثمنة والزمانة والعمى اذ لا حاجة لتحقق العجز فان العاقل على الكسب
غنى كسبه بخلاف الابوين لانه ينفقهما فعب الكسب والولد ما مورده بفتح الضرر عنهما
فجذب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب قال ويجب ذلك على مضاف الميراث ويجبر عليه
لان التخصيص على الوارث متبعا على اعتبار المقدار ولان القوم بالغنى والتجبر لهما حتى
يصحني قال ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الراس على ابويه انما على الاب والابن
وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار قال رضي هذا الذي ذكره رواية
الخصاف وتحسن في ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له
رزق من وصار كالولد الصغير وجه الفرق في الرواية الاولى انه اجتمعت للميراث الصغير
ولا بد ومزونه حتى يجنب عليه صدقة فطرة فاض نفقة ولا كذلك كغيره لان عدم الامانة
فيه فنشأ له الام وفي غير الميراث قد الميراث حتى يكون نفقة الصغير على الام ويجوز ان
ونفقة المعسر على الاخوات المعسرات المومسات اخماسا على قدر الميراث غير ان المعسر
اهلية الارث في الجملة لا احرارة فان المعسر اذا كان في المال وابن عم يكون نفقته على

على حاله وميراثه بجزءه ابن عمه ولا يجنب نفقته مع اختلاف الدين لبطان اهلية الارث
ولا بد من اعتبارها ولا يجنب على الصغير لانه يجنب صله وهو يتحقق على غيره فكيف يستحق
عليه بخلاف نفقة الزوجة ولده الصغير لانه التزام ما لا فدام على العقد او العاقل لم
دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار ثم البسار مفقود بالنسب فيما روى عن ابي يوسف
ومن محله انه قد روى ما يفضل نفقة نفسه وماله شهرا او ما يفضل على ذلك من كسبه الدائم
كل يوم لان المعسر في حقوق العباد اما هو القدرة دون النصاب فانه للمعسر في
على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان للابن الغائب مال
ففي نفقة ابويه وفد بيا الوجه فيه واذا لم يورثه ماله في نفقة جاز عند ابي حنيفة
وهذا استحسان وان باع القوم لم يجز وفي قولها لا يجوز ذلك كله وهو القياس
لانه لا ولاية له لا نفقا عما يبيع ولا يملك حال حفرته ولا يملك البيع في دين له
سوى النفقة وكذا لا يملك الا في النفقة ولا في جنيته ان النصاب ولا بد من حفظ
في مال الغائب الابري ان الموصى ذلك فلا بد اولى لو فرض نفقته وبيع الموقوف
من باب الحفظ ولا كذلك العاقل لانه محصنه بنفسها وبخلاف غير الاب من
الاعراب لانه لا ولاية لهم اصل في النصف لانه الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر واذا
جاز بيع الاب فالنفس من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه كما لو باع العاقل
والموقوف على الصغير جاز الكمال لولا بد ثم ان باخذ منه نفقته لانه من جنس حقه
وان كان للابن الغائب مال في يده ابويه فانفقا منه لم يضمن لانهما استوفيا
حفرتهما لان نفقتهما واجبة قبل الفضا على ما قرأ وقد اخذ اجنس نحن وان كان لراى
في يده اجنبي فاتفق عليهما بغير ان العاقل ضمن لانه تصرف في مال الغير بغير ولاية
لانه نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امر العاقل لان امره ملزم لعدم ولا بد واذا
ضمن لا يرجع على العاقل لانه ملك الضمان فله ان يشرع به واذا قضى العاقل
للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فرضت مدة سقطت لان نفقته هو لا
يجنب كفاية الحاجة حتى لا يجنب مع البسار وفد حصلت بعض المدة بخلاف نفقة
الزوجة اذا قضى فيها العاقل لانهما يجنب مع بسار فلا يسقط بحصول الاستيفاء
فيها مضى قال الا ان باذن العاقل في الاستيفاء عليه لان العاقل له ولاية عامة
نصار اذ كان عام العاقل في بصير وبها في ذمته فلا يسقط بعض المدة فصل
الولي ان يتفق على عبده في قوله عليه السلام في المالك انهم اخوانكم جعلتهم

تحت أيديهم طمعههم فما يكون والبسوهم فما يكون ولا تغدوا عباد الله فان شئ
وكان لهم كسب الكسب وانفقوا ان فيه نظر الما بين حتى يتي الملك وما يفي فيه ملك
الملك وان لم يكن له كسب بان كان عبدا زمتا او جارية لا يجر منها اجر المولى
على بيعها لانها من اهل الاستحقاق وفي البيع ابنا حقدما وابنا حق المولى في خلف
بجواز نفقة الزوجة لانها نصير وبنا فكان تاخير اهل ما ذكرنا ونفقة المملوك لا نصير
وبنا فيكون اطلاقا وبجواز سائر كونه انما لانها ليست من اهل الاستحقاق
فلا يجبر على نفقتها الا انه يجر به فيها بينه وبين الله تعالى لانه من ماله عن نفقة المملوك
وفيه ذلك ومنه من اضاة المال في ذلك اضاة ومنه من ابي يوسف عليه السلام لا يجبر المولى
بذلك **باب العتق** العتق ان يفرق من ماله ماله
عم اما من اعق من ماله اعق الله تعالى بكل عضو منه عضو من ماله ولو لم يفرق
ان يعق الرجل العبد والمرأة الا انه لا يعق ماله الا عتقا بالعتق قال العتق يفرق
من حجر العاقل البالغ في ملكه شرط الحرية لان العتق لا يقع الا في الملك ولا ملك للمملوك
والبلوغ لان العتق ليس من اهل كونه ضرر ظاهر او لانه لا يملكه الولي عليه والعقل لان
المجنون ليس باهل للتصرف ولذا لو قال البالغ اعفقت وانما يصح في العتق قوله وكذا
اذا قال العتق اعفقت وانما المجنون وحسنه كان ظاهر الوجود الاستدلال الى حاله ما فيه
وكذا لو قال العتق كل مملوك امك فمخرجا احسنت لا يقع لانه ليس باهل لعتق ماله
ولا بد ان يكون العبد في ملكه حتى لو اعق عبدا غيره لا ينفذ لعتقه عم لا يعق فيما لا يملكه
ابن آدم واذا قال العبد او امته انت حر او عتق او محررا وعتق او قد حررتك واعفقتك
فقد عتق نوي به العتق او لم يفرق لان هذه الالفاظ صريحة في انما يستعمل فيه شرعا وعرفا
فاعني ذلك من التنية والوضع وان كان في الاخبار فقد جعل انت في التصرفات الشرعية
لما جاز في الطلاق والبيع وغيرهما وان قال عتبت به الاخبار الباطل او انه حر من العمل
صديق وبانه لا يملكه ولا بد من قضا لان خلاف الطل ولو قال له احر يا عتق يعق لانه
نرا بما هو صريح وهو لا يستحق المصادي بالوصف المذكور وهذا هو حقيقة فيقتضي تخلف
الوصف فيه وان ثبت من جهة فيقتضي ثبوته قصد ليعاله وسفر من بعد الا اذا
سماه حر انما هو احر لان مراده الا اعلام باسم عليه وهو ما لقيه به ولو ناداه بالعارسية ازاو
وقد لقيه بالحر فالو يعق وكذا عكسه لانه ليس بنسب باسم عليه فيعتبر اخبارا عن الوصف وكذا
لو قال ما سكر حر او جريك او جريك او قال لا يملكه فربك حر لان هذه الالفاظ

الالفاظ يعتبر بها من جميع البدن وقد فرق الطلاق وان اضاة الى جزء يقع في ذلك
جزءا وسيا نيك الاختلاف فيه لو اضاة الى جزء معين لا يعتبر به عن كونه كالمهر والرجل
لا يقع منه احد فالشافعي معه الكلام فيه كالكتاب في الطلاق وقد بيناه ولو قال لا ملك
لي عليك ونوي به الحرية عتق وان لم يفرق لا يعق لانه لا يملك له اولا ولا ملك له عليك
لان يملك ويجعل لاني اعفقتك فلا يعق احد بها مراد الا بالتنية وكذا كتابات
العتق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي ولا سبيل لي عليك ولا رقي لي عليك وقد ثبت
سبيلك لانه يجعل نفق السبيل والمخرج عن الملك وتولية السبيل بالبيع والكتابة كما تحل المخرج
فلا بد من التنية وكذا قوله لانه قد اعفقتك لانه بمنزلة قوله خلعت سبيلك هو المرد في
عن ابي يوسف عليه السلام بخلاف قوله طلقك على ما بين من بعد ولو قال لا سلطان لي عليك
ونوي العتق لم يعق لان السلطان عبارة عن اليد وسمى السلطان به لقيام به و
قد بين الملك وكون اليد كافي للمكانب بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان تولية
بالنفاذ الملك لان المولى على المكانب سبيلا فلماذا يجعل العتق ولو قال هذا ابني وت
على ذلك عتق ومعنى المسئلة اذا كان له مثل له لانه وان كان لا يولد مثله لانه يكره
بعد هذا ان لم يكن للعبد نسب معروف ثبت نسبة له لان ولا بد الدعوة بالملك
تأنيته والعبد محال الى النسب فيثبت نسبة منه واذا ثبت عتق لانه بنسبه النسب له
وقد عتق وان كانت له نسب معروف لا يثبت نسبة منه للعبد ويعق احوالا
لفظ في مجازه عند تعذر احواله بحقيقة وجهه لانه يكره من بعد ولو قال هذا مولاي
او يا مولاي عتق انا قال قول فلان اسم المولى وان كان يتنظم ان صوابه ان العبد والمولى
في الدين والا على والا سفل في العتق الا انه يعق الاسفل فصا كما سمعنا له وهذا
لان المولى لا يملكه مملوكه عادة وللعبد نسب معروف فان نفق الاول والثاني والاش
نوع مجاز والكلام بحقيقةه والا اضاة الى العبد بان كونه مضافا فنعين المولى الاسفل
فالمحقق بالصرح وكذا لو قال لانه هذه مولاي لما بينا ولو قال عتبت به المولى في الدين
والكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في الفضائل لانه الظاهر وان
الناس في فانه لما تعين الاسفل مراد الحق بالصرح والنداء بلطفه الصريح يعق بان
قال احر يا عتق فكذا الله بهذا اللفظ قال تفرقوا لا يعق في الثاني لانه يقصد بالحر
بمنزلة قوله بسبدي بالكلية فكذا الكلام بحقيقةه وقد امكن العمل به بخلاف ما ذكره لا يثبت
فيه ما يخفى العتق فكان كذا محققا ولو قال يا ابني ويا اخي لم يعق لان الله اعلام

المساوي الا ان كان بوصف انبثاقه من جهة كان الخلق ذلك الوصف في التماس
استحضار الوصف المخصوص كما في قوله بحر على تياه وان كان الله بوصف
لا يمكن انبثاقه من جهة كان للاعلام الجرد دون تخفيف الوصف فيه لتعذره والنبوة
لا يمكن انبثاقها حاله الله من جهة لانه لو اختلف من ما غيره لا يكون انبثاقه بهذا
الله فكان الجرد للاعلام وبروي عن ابي حنيفة انه قال ان الله يعقل فيها والاعمال على الله
ولو قال يا ابن ابي يعق لان الامر كما اخبرنا ابن ابي وكذا اذا قال يا بني او يا بني لانه
تصغير لابن والبنت من غير اضافة والامر كما اخبرنا ان قال لعلنا لا يولد مثلي لانه
هذا ابي يعق عليه عند ابي حنيفة وقال لا يعق وهو قول الن فلي يولد له كما قال
غيره وبلغ كقولك عنك قبل ان يخلق او قبل ان يخلق ولا يخلق في محال تخفيفه
لكنه صريح في مجاز لانه اخبار عن جهة من جهة ملكه وهذا لان النبوة في المملوك سبب
لحرية ما اجما ما اوصل للعراية والطلاق السبب وارادة للسبب سببا في النسخة بخود
ولان الحرية معاملة للنبوة في المملوك والمساوية في وصف ملازم من طرف المجاز
على عرف يجعل عليه حرز من الاعمال بخلاف ما استشهد به لانه لا وجه له في المجاز
فتعين الاعمال وبهذا بخلاف ما اذا قال غيره فطعت بك فاخرجهما مجتنبين حيث
لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتمسكه وان كان القطع سببا لوجوب المال لان
القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو الارش وانما بخلاف مطلق المال في
الوصف حتى وجب على العاقلة في سنين ثلث سنين ولا يمكن انبثاقه من القطع
وما يمكن انبثاقه من القطع ليس سبب له وانما الحرية فلا يخلف وانما حكمنا ممكن جعل مجازا
عنه ولو قال هذا ابي او ابي ومثله لا يولد له لانه فمولى على اختلاف ما سببا ولو قال لصبي
من غير هذا اجدى قبل هو على اختلاف وقيل لا يعق بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب
له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهو غير ثابت في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الوجوب
بخلاف الابوة والنبوة لان الاما موجبا في الملك من غير واسطة ولو قال هذا اخي لا يعق
في ظاهر الرواية وهذه ابي حنيفة عليه يعق وجه الروايتين ما بيناه ولو قال لعبد هذا ابني
فقد قيل على اختلاف وقيل هو بالاجماع لان المثار ليس من جهة فليس في خلق الحكم
بالسبي وهو معدوم فلا يعتبر وقد حقه في النكاح ولو قال لأمته انت طالق او بائن او
تحرمتي وتوحي بها العتق لم يعق وقال الن فلي يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له
سائر الاعمال الصريح والكتابة على ما قاله من انبثاقه لانه نوي في انبثاقه لانه بين الملكين في

اذا كل واحد منهما ملك العين اما ملك اليمين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم ملك العين
حتى كان النكاح من شرطه وان ثبت بطلان وعمل اللفظين في اسقاطه وهو حقه وهو
الملك ولهذا يصح التعيين فيه بالشرط اما الاحكام ثبتت بسبب سابق وهو كونه
ملكنا ولهذا انفسح لفظ العتق والتحرير بركانية عن الطلاق فكذلك عكسه وان نوي ان يولد له
لفظه لان العتق لفظ انبثاق القوة والطلاق رفع القيد وهذا لان العبد يخلق بالطلاق
وما لا عتاق يبيح فبذلك لا كذا ملك المملوك فانه ما ذرة الا ان قيد النكاح مانع والطلاق
ترفع المانع فيظهر القوة ولا خلاف ان الاول اقوى ولان ملك اليمين فوق ملك النكاح
فكان اسقاط اقوى واللفظ يصلح مجازا عن هو دون حقيقة لانه هو فلهذا لا يمنع
في المسانعة فيه فانسخ في عكسه واذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعق لان المثل يستعمل
لكن ركنه في بعض المعاني عرفا فوقع النكاح في الحرية ولو قال وانت الاخر عتق لان
الاستثناء من النفي انبثاق على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة ولو قال راك
راس حر لا يعق لانه تشبيه بحد فحرره ولو قال راك راس حر عتق لانه انبثاق
الحرية فيه اذ الراس يعبر به عن جميع البدن **فصل** ومن ملك دارا
محرم منه عتق حرة وهذا اللفظ مراد عن رسول الله ع وقال ع من ملك دارا محرم
منه فهو حر واللفظ بعومه يتنظم كل قرابة مؤمنة بالحرية والاداء وفروا في كمالها
في غير ذلك ان ثبوت العتق من غير مائة المالك بنصفه القياس ولا يتقيد ولا خوة وما
يضا بهما ما رآه عن رواية الولادة فاشنع الاطلاق او الاستدلال ولهذا اشنع الكتاب
على المالك ان يبيع في غير الولادة ولم يمنع فيه ولو ما رويناه ولا ملك فربية قرابة مؤمنة في
الحرية فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في الاصل والولادة مطلقا لانها هي التي يفرق منها
ويكرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينها اذا كان المالك مسلما او كافرا
في دار الاسلام العموم والعقد والمكاتب اذا اشترى احاه ومن يجري مجراه لا يملك انبثاق
عليه لانه ليس له ملك فام يقدره على الاعاق والافراض عند القدرة بخلاف الولادة
لان العتق فيه من مائة الكسابة فامتنع البيع ليعق بخلاف المقصود والعقد وعن ابي حنيفة
انه شكك انبثاق على البيع ايضا وهو قولهما فلي ان يمنع وهذا بخلاف ما اذا ملك ابنة غلام
وهي اخته من الرضاع لان الحرية ثابتة بالقرابة والصبي جعل املا لهذا العتق وكذا
المجنون حتى عتق القريب عليها عند الملك لانه يتعلق بحق العبد في النفقة ومن
اعتق عبد الوجه الله او للشيطان لا يصح عتق لوجوه ركن الاعاق من اهل في محله

وصف القرينة في اللفظ الاول زيادة فلا يحل العتق بعد مضي اللغتين الاخرين
وعتق المكره والكراة واقع لصدور الركن من الابل في الحل كما في الطلاق و
بنياء من قبل وان اضاف العتق الى ملك او شرط مخرج كافي الطلاق واما المضافة
الى الملك فبنياء الشافعي مودة وتبناه في كتاب الطلاق واما التعليق بالشرط
فقد اختلفوا في جري فيه التعليق بخلاف التعليق بكانت على ما عرف في موضعه واداء
خرج العبد الحر الى الباسا عتق لغيره في عبيد عاتق حين خرجوا اليه مسلمين هم
عتقا اليه ولا نه حرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء وان عتق حاصلا
عتق حمله بها لهما اذ هو متصل بها ولو اعتق محل حاصلة عتق واما المضافة الى العتق
منفردة لعدم المضافة اليها ولا اليه بغيره لما فيه من قلب الموضوع ثم اعاق في محل صحيح ولا
يخرج بغيره وبنياء لان التسليم نفسه شرط في الرقة والعقد عليه شرط في البيع ولم يوجد في
الي الجاني وشي من ذلك ليس بشرط في الاعاق فافترقا ولو اعتق محل على مال صحيح وكما
المال اذ لا وجه الى الزام المال على احسن لعدم الولاية عليه ولا الى الزامه الام لا نه
حق العتق نفس على حدة واشترط بدل العتق على غير المعنى لا يجوز على امر في الخلع وانما
يعرف قيام المحل وقت العتق اذ اجازت به لاقول من سنة اشهر لانه اولى مدة المحل
قال ولله الامنة من مولاه حر لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه بهذا هو اصل ولا معارض
لرقة لان ولله الامنة لمولاه ولو كان زوجا محمولا لسيد بالترجح جانب الام باعتبار
الحق انه اول استملاك مائه بها والمضافة مخففة والزوج قدر مضي به كماله في المدة
لان الولد ماضى به وولد محرر حر على كل حال لان جانبها راجح قبيها في وصف المحررة
كما يهمل في المحلوكية والمرفوعة والتدبير وامونية الولد والكتابة **باب العتق**
يعتق بعضه واداء عتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قبيها لولا عتق
بالجانبه مودة وقال يعق كله واصله ان الاعاق يخرج عتقه فيقتصر على ما عتق وعندنا
لا يخرج في مودة قول الشافعي مودة واما المضافة الى البعض كما صنفه الى الاكل فلهذا يعق كله
ان الاعاق يثبت العتق وهو قوه حكمية وانما فيها بازاله منه ما هو الرق الذي هو ضعف
حكمي وهما لا يخرجان وصار كالطلاق والعفو عن الغصاص والاستجداء والى جنبه
ان الاعاق يثبت العتق بازاله الملك او هوانه الملك لان الملك حقه والرق
حق النزع او هو حق العامة وحكم النصف ما دخل تحت ولاية المنصرف هو ازاله حقه
لا حق غيره والاصل ان المنصرف يقتصر على موضع الامتياز والغدي الى اواره ضرورة

مرددة عدم التجزئ والمكسب منجز كما في البيع والبيعة فيبقى على الاصل ويكتب لسعابة لا حيا
البيعة البعض عند العبد والمستعنى بمنزلة المكاتب عتقه لان المضافة الى البعض
تثبت المكاتب في كونه وبعاء المكاتب بعضه بغيره فعليه بالدينين بانزاله مكاتب اذ هو
مالك بدار قبة والسعابة كبديل الكتابة فلهذا ان يستعبد له خبر ان بعضه لان المكاتب
لا عاق فغيره اذا جاز لا يرد الى الرق لانه اسقاط لا الى احد فلا يقبل الفسخ بخلاف
الكتابة المنفردة لانه عقد بعال بفتح وليس في الطلاق والعفو عن الغصاص حاله
منسوبة فانبشاه في الكل رجحا للحرم والاستجداء يخرج عتقه حتى لو استولد نصيبه
من مديرة يقتصر عليه وفي القنية لما ضمن نصيب صاحبه بالافسار ملكه الضمان كذا
الاستجداء اذ كان العبد بين شركتين فاعتق احداهما نصيبه عتق فان كان محررا
فشركه بالجبار ان شاء اعاق وان شاء ضمن شركه قيمة نصيبه وان شاء استعنى
العبد فان ضمن رجع المعنى على العبد والولا للمعنى وان اعاق او استعنى والولا
بينهما في الوجهين وهذا عندنا في حقيقته وقالا ليس له الا الضمان مع البسار والسعابة
مع الاعاق والاربع للمعنى على العبد والولا للمعنى فلهذا المسئلة ينبغي على حرفين
احدهما تجزئ الاعاق وعدمه على ما بينه والى ان البسار المعنى لا يمنع عتقه وعندنا
يمنع لهما في الثاني قوله في الرجل يعق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سعى
العبد في حقه الآخر قسم والضميمة شافي الشكر كونه وله ان احتسب اليه نصيبه عند العبد
فلهذا ان بعضه كما اذا هبت الرجح في ثوب انسان والفقه في صنع غيره حتى انصغ به فعلى
صاحب الثوب فبمنه صنع الآخر مودعا ان او معسر المادف فلهذا بهما ان العبد فقير
فيقتصر عليهم ثم المعسر يسار التسير وهو ان يملك من المال قدر قيمة نصيبه الآخر لا يسار
العتق لان به بعدل النظر من الجانيين يخفى فانصده المعنى من القرينة والبيضاء
حق الساكن اليه ثم التخرج على قوله ما ظهر فقدم رجع المعنى باضمن على العبد لعدم
السعابة عليه في حال البسار والولا للمعنى لان العتق كله من جهة عدم التجزئ واما
التخرج على قوله بخبار الاعاق لقيام ملكه في الباني اذ الاعاق منجز عتقه والتضمن معا
لان المعنى جاني عليه فسا ونصيب حيث امتنع عليه البيع والبيعة وكذا ذلك مما سوى
الاعاق في نواحيه والاستجداء لما بينا ويرجع المعنى باضمن على العبد لانه قام مقام
الساكن باذال الضمان وقد كان له ذلك بالاستجداء كذا ذلك للمعنى ولانه ملكه اذ
الضمان ضمنا فيصير كان الاكل وقد اعاق بعضه فلهذا ان يعق الباني او يستعنى ان

منه والاول المعقن في هذا الوجه لان المعقن كونه من جهة حيث ملكه باو الضمان
حال اعراض المعقن ان شاء اعقن لبا ملكه وان شاء استسقى لمبا والاولا له في الزمان
لان المعقن من جهة ولا يرجع المستسقى على المعقن بما اوصى باجماع بينا انه يسقى لشركه فبنيته
اولا بقضي ابا على المعقن او لا شئ عليه لغيره بخلاف المبرون اذا اعتقه الزمان المعسر
لا يسقى في رقبته فقد كتبت او بقضي ابا على الزمان فلو لم يرجع عليه وقول الشافعي في
الموسر كقولها وقال في المعسر في نصيب السكت على ملكه ببيع ولو لم يصب لا وجه له في
نصيبين الشريك لا عساره ولا الى السعابة لان العبد ليس بجان ولا راض به ولا الى اعاق
الكل لا ضرر بان كفت ففقت ما عاقلنا الى الاستسقاء سبيل لانه لا يفتقر الى حيازة بل
يشترى على اجناس المال فاعاقلنا الى الجمع بين القوة الموجبة للملكية والضعف السالب لها
في شخص واحد قال ولو لم يملك واحد من الشريكين على صاحبه المعقن يسقى العبد لكل واحد
منهما في نصيبه موسر بن كاه او معسر بن عند ابى حنيفة فلو كانا كانا احداهما موسرا والاخر
معسرا لان كل واحد منهما يرضى ان صاحبه اعقن نصيبه فصار ملكا في رقبته عنده وحرم عليه
الاسترقاق فيصدق في حق نصيبه فيمنع من استرقاقه ويستعبد له لا يتقاضي الا استسقاء
كاذبا كان او صادقا لا ملكا له او مملوكا فلو لم يستعبد له وذلك لا يتخلف بالبار ولا
لان حقه في المالين في احد شئين لان ببار المعقن لا يمنع السعابة عنده وقد تعدد في
لانكار الشريك ففقتين الاخر وهو السعابة والاولا لان كلا منهما يقول عتق نصيب
صاحبي عليه باعاقه وولاه له وعقن نصيب السعابة وولاه لي وقال ابو يوسف في محمد بن
ان كانا موسرين فلا سعابة عليه لهما لان كل واحد منهما يرضى عن دعوى العاق على صاحبه
لان ببار المعقن يمنع السعابة عندهما لان الدعوى لم تثبت لانكار الاخر والبراءة قد
ثبتت لاؤاؤه على نفسه وان كانا معسرين سقى لهما لان كل واحد منهما يدعي السعابة
عليه صادقا كان او كاذبا على ما جاءه او المعقن معسرا وان كان احداهما موسرا والاخر
معسرا سقى الموسر منهما لانه لا يدعي الضمان على صاحبه لا عساره ولا يدعي عليه السعابة و
لا يبرأ عنه ولا يسقى للمعسر لانه يدعي الضمان على صاحبه ليساره فيكون بغيره للعبد من
السعابة والاولا موقوف في جميع ذلك عند حاله لان كلا منهما يجحد على صاحبه وهو غير
منه فيبقى موقفا الى ان يتقاعا على اعاق احدهما وان قال احد الشريكين ان لم يدع لهما
هذه الدار عند اخرو وقال الاخر ان دخل فخر ففقتي العبد ولا يدري او دخل ام لا عتق
النصف سقى لهما في النصف وهذا عند ابى حنيفة والي يوسف وقال محمد يسقى في جميعه

قيمة لان المعقن عليه بسقوط السعابة فيجوز ان لا يكون الفضا على الجهر فصار كما اذا قال بغيره
لك على احد الف درهم فانه لا يقضي شئ في الجهر لانه كذا هذا ولها ما يتقاضي بسقوط نصف
السعابة لان احدهما جانب يضمن ومع النصف بسقوط النصف كيف يقضي بوجوب
الكل والجملة لا ترتفع بالتبوع والتوزيع كما اذا اعقن احد عبده لا بعينه او بعينه ونسبه
قبل التذكرة والبيان وبنا في التفرع فيه على ان البسار يمنع السعابة ولا يمنع على الاصل
الذي سبق ولا حلقا على عبد من كل واحد منهما لا احد بهما لم يعقن واحد منهما لان المعقن له
والمعقن به معلوم فغلب المعلوم الجوزي واذا اشترى الرجلان ابن احداهما اعقن نصيب
الاسب لانه ملك شخص قريبه وشراؤه اعاق على ما قرأه الضمان عليه علم الاخر انه ابن
اولم يعلم ذلك اذا ورثه والشريك بالخيار ان شاء اعقن نصيبه وان شاء استسقى العبد
وهذا عند ابى حنيفة وهو قال في الشراء يضمن الاسب نصف قيمة الشريك ان كان موسرا
وان كان معسرا سقى الابن في نصف قيمة الشريك ابيه وعلى هذا الخلاف او اسلكه بيب
او صدقته او وصيته وعلى هذا اذا اشتراه رجلان واحد منهما قد خلف بعقده ان اشترى نصفه
انه ابطال نصيب صاحبه الا عاق لان شراؤه قريب عاق وصار كما اذا كان العبد بين
اثنين فاعقن احدهما نصيبه وله ان يرضى باف او نصيبه ولا يضمن لهما اذن له عاق
نصيبه مبركا ولا لغيره ذلك ان شراؤه فيها هو عتق العتق وهو الشراء لان شراؤه قريب عاق
حتى يخرج به عن الكفارة عندنا وهذا الضمان في ظاهر قولنا حتى يتخلف بالبار والاعاق فيسقط
بالرضا ولا يتخلف الجواب بين العلم وعدمه ظاهر الرواية عندنا لان الحكم يدور على السبب
كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لآخر ولا يعلم الاخر بملكه وان يدعي الاجبي فاستسقى
نصفه ثم اشترى الاسب نصفه الاخر وهو موسر فالاجبي بالخيار ان شاء ضمن الاسب لانه يرضى
باف او نصيبه وان شاء استسقى الابن في نصف قيمة صاحبه بالنية عنده وهذا عند ابى
حنيفة لان ببار المعقن لا يمنع السعابة عنده وقال لا خيار له ويضمن الاسب نصف قيمته لان
ببار المعقن يمنع السعابة عنده ومن اشترى نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان عليه عند ابى حنيفة
وقال يضمن ان كان موسرا ومعناه اذا اشترى نصفه ممن يملك كله فلا يضمن لبا بعبه
شينا عنده والوجه قد ذكرناه وان كان العبد بين ثلثة نفر ويره احد هم وهو موسر ثم اخذ
الاخر وهو موسر فاداد الضمان فلكل كذا ان يضمن المذبر ولا يضمن المعقن والمذبر ان
يضمن المعقن ثلث قيمة مذبورا ولا يضمن الثلث الذي ضمن وهذا عند ابى حنيفة وقال
العبد كله للذي ورده اول مرة ويضمن ثلثي قيمة الشريك موسرا كان او معسرا او اسلكه هذا ان

التدبير يخرج عن هذا الى حقيقته لو خلا فالعاقبة لا تلتزم من شعبة من شعبة يكون معتبرا به ولما
كان يخرج عن هذه انقصر على نصيبه وقد افسد بالتدبير نصيب الآخرين فكل واحد منها
ان يبر نصيبه او يعقبن او يكاتب ويضمن المدبر او يضمن العبد او يتركه على حاله لان
نصيبه باق على ملكه فاسد بافساد شريكه حيث سده على طريق الانتفاع به بيعا وهبة على
قار او اقرارا حدهما العقب تعين حقه فيه وسقط اخباره غيره فتوجه لك سبب ان يبر
المدبر والعاقبة هذا المعنى غير ان له لك ان يضمن المدبر ليكون الضمان ضمانا معاقبا
او هو الاصل حتى جعل الغصب ضمانا معاوضة على اصله وامكن ذلك في التدبير لكونه
قاربا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك في العاقبة لانه عند ذلك
مكاتب او خر على اختلاف الاصلين ولا بد من رضا المالك ان يبر نصيبه حتى يقبل الانتقال
مدبرا فلهذا يضمن المدبر بغير المدبر ان يضمن المعقب ثلث قيمته مدبرا لانه افسد عليه نصيبه مدبرا
والضمان بغيره بغيره المتلف وقيمة المدبر ثلثا قيمة قار على قار ولو اوفى بغيره فبما ملكه
بالضمان من قيمة ما كان ملكه ثبت مستندا وهو ما يستحق وجهه دون وجهه فلا يظهر
في حق التعيين مستندا والاولا بين المعقب والمدبر انما ثلثا المدبر والثلث المعقب لان
العبد عتق على ملكه على هذا المقدار واولا يمكن التدبير يخرج عن هذا ما صار كانه مدبرا للمدبر
وقد افسد نصيب شريكه لما جابه بغيره ولا يختلف بالسداد والاعسار لانه ضمان
ملك فاشبه الاستيلاء بخلاف العاقبة لانه ضمان جنازة والاولا كانه المدبر هو هذا ظاهر
قال في اوكالات الحارثية بين رجلين زعم احدهما انهما ام ولد له صاحبته واكثر ذلك صاحبته
في موقوفة بوماء وبوماء تخدم المكر عند بية حبيته وقال ان ساء المكر استحق الحارثية
في نصف قيمتها ثم يكون حرة لا سبيل عليها لهما انه لما لم يصدقه صاحبه انقلب اقرار المقر
عليه كانه استولى بافكار كما اذا اقر المشتري على الباع انه اعقب المبيع قبل البيع يجعل لانه
اعقب كذا هذا اقتنع المخدمه ونصيب المكر على ملكه في الحكم فخرج الى العاقبة بالسعاية كما
ولد النضراني اذا اسلمت ولابي حبيته ان المقر لو صدق كانت المخدمه كلها للمكر ولو كذب
كان له نصف المخدمه فثبت ما هو المتفق به وهو النصف ولا خد من الشريك الشاهد
ولا استعنا بمجارية لانه لا يبراه عن جميع ذلك به عوى الاستيلاء والضمان ان اقرار
بامية الولد يضمن الاقرار بالنسب وهو امر لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر
كالمستولد وان كانت ام ولد بينهما فاعقبا احدهما وهو موصوفه بالضمان عليه عند ابي
حبيته وقال لا يضمن نصف قيمتها لان مالبة ام الولد لا تقوم عنده ومتقومة عندهما

عندهما وعلى هذا الاصل ينبغي حدة من المال وورثا في كفاية المنفق وجهه فلولها انما
منفق بها ولما دأب جارة واستخذما وهذا هو دلالة النقوم واما منع بيعها لا يفسد قيمتها
كافي المدبر الا يري ان ام ولد النضراني اذا اسلمت جميعا السعاية وهذا به النقوم غير ان
قيمتها تلت قيمتها قننة على قار لو القوانت منقعة البيع والسعاية بعد الموت بخلاف
المدبر لان القانن منقعة البيع اما السعاية والاستخدام باقيان ولابي حبيته على النقوم
بالحرارة وهي حرة بالنسب لا للنقوم والحرارة للنقوم بايع ولولد النضراني لغيره ولا لوارثه
بخلاف المدبر وهذا لان السبب فيها مخفي في الحال وهي حر وبه ان تبه بواسطة الولد
على عرق في حرمة العاصية وان لم يظهر علمه في حق الملك ضرورة الانتفاع بفعل السبب
في اثبات النقوم وفي المدبر بغيره السبب بعد الموت وامتناع البيع فيه ليعقب مفسوده
فاقرنا وفي ام ولد النضراني قضيا بها عيب دفعا للنضر من كجائين وجل الكفاية لا
ينظر وجوبه الى النقوم **باب** عتق احد العبد من ومن كان له ثلثة
عبد فدخل عليه اثنان فقال احدهما حر ثم خرج واحد ودخل آخر فقال احدهما حر ثم مات ولم يبر
عتق من الذي اعبد عليه القول ثلثة اربعة ونصف كل واحد من الآخرين عتق الى ثلثه ولما
وقال محمد بن كزك ان الثاني العبد لا حر فانه يعقب اربعة انا اخرج فلان لا يجاب الاول
والثانية وبين الثاني وهو الذي اعبد عليه القول فاجب عتق رقبته بينهما لا سواهما
فيصيب كلاهما النصف غير ان الثاني استعفا بالاجاب الثاني ربعة اخر لان الثاني
والثانية وبين الداخل فينصف بينهما غير ان الثاني استحق نصف حرة بالاجاب الاول
فخرج النصف المسحق الثاني في نصفه فاصاب المسحق بالاول لقادما اصاب الخارج على
يكون له الربع فثبت له ثلثة اربعة ولا تلو اربعة هو الثاني يعقب نصفه ولو اربعة الداخل
لا يعقب هذا النصف فينصف فيعقب منه الربع الثاني والنصف بالاول واما الداخل فحرة
بقول لما دار الاجاب الثاني في رقبته وبين الثاني وقادما اصاب الثاني من الربع فثبت له
بصحب الداخل وهو يقول ان انه والزم بينهما وقضية النصف وانما نزل الى الربع في حق الثاني
لاستحقاقه النصف بالاجاب الاول كما ذكرنا ولا استحقاقه الداخل من قبل فثبت فيه
النصف وان كان القول منه في المرض فيم الثلث على هذا وشرح ذلك ان كجج بين سوام
العتق وهي سبعة على قولها لا تجعل كل رقبته على اربعة لاجل ان ثلثة الاربع فتقول يعقب
من الثاني ثلثة ومن الآخرين من كل واحد منهما سوام فيبلغ سوام العقب سبعة والعقب
في عرض الموت وصية وحمل ثلثة الثلث فلما به ان يجعل سوام الورثة ضعف ذلك فيجعل

كل رتبة على سبعة وجميع المال احد وعشرين فيعق من التاثير ثلثه وسبع في اربعة وس
الباقين من كل واحد سمان والسبي في خمسة فاذا اتملت وجعت استقام الثلث
والثلثان وعند محمد يجعل كل رتبة على ستة لانه يعق من الداخل عند سهم فقضت
سهم العنق بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر وباني التخرج ما خرد لو كان هذا في الطلاق
وهي غير مدخول بين واما الفرج قبل البيان سقط من مهر المأخوذ رتبة رتبة ومن مهر
الأنثى ثلثه ثمانية ومن مهر المأخوذ ثلثه قبل هذا قول محمد خاصة وعندهما بسقط رتبة
قبل هو قولهما ايضا وقد ذكرنا الفرق وتام تعريفنا في الزايدات ومن قال لعبدية
احد كما خرق باع احد بها او مات او قال له انت خرق بعد موتي عنى الآخر لانه لم يبق محققا
للعنق اصلا بالموت وللعنق من حصة بالبيع وللعنق من كل وجه بالتدبير فعين الآخر
ولانه بالبيع قصد الوصول الى الثمن والتدبير ايضا الاستماع الى موته المقصود ان يباين
العنق للمعتمدين لآخر لانه لو كان كذلك لكان استناده احد بهما للعقوبين ولا فرق بين
البيع الصحيح والناسخ القبيح وبدونه والطلاق وبشرط النجاء لاحد المتعاقدين بالطلاق
جواب الكتاب والمعنى ما قلنا والعرض على البيع ملحق به في المحذور من ابي يوسف
والهبة والسليم والصدقة والنسب بمنزلة البيع لانه فملك وكذا لو قال لامرأة احبها
عائني ثم ماتت احبها لفلان وكذا لو قال لامرأة احبها لفلان ثم ماتت احبها لفلان
ثم باع احدهما لم يعق الاخرى عند ابي حنيفة ومالك يعق لان الوطى لا يجعل الا في
الملك واحد بها خرة فكان بالوطى مستقبلا للملك في الموطوعة فتعقبت الاخرى لزوجها
بالعق كافي الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوعة لان الايباع في المنكحة وهي مستقبلة
فكان وطئها حلالا فلا يجعل بياها ولذا احتل وطئها على من يملكه الا انه لا يعق به ثم يقال
العق غير نازل قبل البيان لثقله به او يقال ما زال في المنكحة فيطهر في حق حكمه بغيره والوطى
ربما وف للعينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من الشكاح الولد وقصد الولد
بالوطى بدل على استيفاء الملك في الموطوعة صيانة للولد اما الامنة فالمقصود من وطئها
نقضاء الشهادة دون الولد فلا بدل على الاستيفاء ومن قال لامة ان كان اول ولد
تدنيه فلا فان خرة فولدت غلاما وجارية ولا يدري ايها ولد اول ولد
الام ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد منهما يعق في حال وجوده او ولد
الغلام اول مرة يعق الام وبشرط الجارية لكونها متبعا لها او الام حرة حين ولدها
وترق في حال وجودها او ولدت جارية او لا لعدم اليقين نصف كل واحد منهما

نفي في النصف اما الغلام يرق في الحالين ولما يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام
هو المولود او لا انكر المولى ومجارية صغيرة فاقول قول مع الميمون لانكاره شرط العنق فان
حلف لم يعق واحد منهم وان نكل عقت الام ومجارية لان دعوى الام حرة صغيرة
معتبرة لكونها نفعاً محققا غير النكول وفي حق جريتها فيعتقان ولو كانت مجارية كبيرة
ولم تنفع شيئا ولمسألة بجارية عقت الام بنكول المولى حاققة دون الجارية لان دعوى
الام غير معتبرة في حق الجارية الكبيرة وصحة النكول يثبت على صحة الدعوى فلم يظهر في حق
الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة هي المدعية لسبق ولادة الغلام والام ساكنة بغير
عق الجارية بنكول المولى دون الام لما قلنا والتخفيف على العدم فيا ذكرنا ان استخفاف
على فعل الغير وهذا القدر يعرف ما ذكرنا من الوجوه في كتابنا المتشقي قال اذ شهد
رجلان على رجل انه اعق احد عبده بالشهادة باطله عند ابي حنيفة ومالك ان يكون
في وصية استخفاف ما ذكره في العتاق والام يصدق انه طلق احديهما جازت
الشهادة ويجوز على ان يطلق احد منهن وهذا بالاجماع وقالوا الشهادة في العنق
مثل ذلك واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عند ابي حنيفة
ومالك لا تقبل والشهادة على عتق الامنة وطلاق المنكحة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق
والمسألة معروفة واذ كان دعوى العبد شرطا عنده لم يخف في مسئلة الكتاب
لان الدعوى من الجهد لا يخف فلا تقبل الشهادة وعندهما ليس بشرط تقبل الشهادة
وان انعدم الدعوى ايا في الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب ختلا في الشهادة لانهما ليس
بشرط فيها ولما شهد انه اعق احد امينة لا تقبل عند ابي حنيفة ومالك ان لم يكن الدعوى
شرطا فيه لانه لا يشترط الدعوى لما انه يضمن تخريم الفرج فشا به الطلاق والعنق للبهيم
لا يوجب تخريم الفرج عنده على ما ذكرنا فصار كالشهادة على عتق احد العبد من وهذا كقوله
اذا شهد في ثمنه على انه اعق احد عبده به او اذا شهد انه اعق عبده به في مرض موته او
شهد على نفسه في ثمنه او مرضه او اذا شهد انه اعق عبده به في مرض موته او بعد الوفاة تقبل بخلاف
لان التدبير فيها وقع وقع وصية وكذا العنق في مرض الموت وصية والتخفيف في الوصية
انما هو الوصية وهو معلوم وعند خلف وهو الوصية او الوارث ولان العنق الميمون يبيع
بالموت فيها فصار لكل واحد منهما حقا متعاقبا ولو شهدا بعد موته انه قال في ثمنه احد
خرقه فقبل لا يقبل لانه ليس بوصية وقبل قبل الشروع بالبيع
ومن قال اذا حلفت الدار بغيره لم يملك في يده فخره ليس له مملوك شترى مملوكا

دخل الدار عنق لاني قوله يومئذ بعد يوم او دخلت الدار انما استقلت الفعل
وعنده ان يكون مكان المعبر تمام الملك وقت الدخول وكذا لو كان في ملكه
يوم حلف فبقي على ملكه حتى دخل عنق لما ذكرنا قال ولو لم يكن قال في بيته يومئذ لم يكن
لان قوله كل مملوك لي الحال ويجزأ حرية المملوك في الحال انما لما دخل الشرط
يجزأ في اخره وجود الشرط فيبقى اذا بقي على ملكه الى وقت الدخول ولا يتناول من
اشتراه بعد اليوم ومن قال كل مملوك لي ذكر قوله جازية حاصل قوله ذكر
لم يبق وهذا اذا ولدت لينة اشترى فصار عدا ظاهر لان اللفظ للحال في تمام الحمل
وقت البين الحال لوجود اقل مدة الحمل بعده وكذا اذا ولدت لافل من بيته اشترى
لان اللفظ يتناول المملوك المطلق ويجوز مملوك يتناول المقتصد والاولى عضو
من وجه واسم المملوك يتناول النفس دون الاعضاء ولونه الا يملك ببيعة منفردا
قال رضى وكذا في النقيض بوضف المذكورة انه لو قال كل مملوك لي يدخل الحامل فيدخل
الحمل متعلما وان قال كل مملوك امك حرة بعد عيدا او قال كل مملوك لي فخر بعد
قدومه مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد عنق الذي ملكه يوم حلف لان قوله امك
الحال حقيقة يقال انما امك كذا وكذا او برأيه الحال كذا يستعمل له من غير قيد واستعمال
بغيره بين او سوف يكون مطلقا للحال فكان يجزأ حرية المملوك في الحال مضافا
سواء بعد القيد فليتناول ما يشترى به بعد البين ولو قال كل مملوك امك او قال كل مملوك
لي فخر بعد مولد مملوك فاشترى اخر فانه يكان عنده وقت البين مبدرا وان
ليس بمبدرا وان مات فمات من الثلث وقال ابو يوسف في الزنا وبعث ما كان
في ملكه يوم حلف ولا يفتق ما استعفا وبعد بيته وعلى هذا اذا قال كل مملوك لي اذا
مات فخر له ان اللفظ حقيقة للحال على ما بينا فلا يفتق به ما سببه له وهذا صار هو مبدرا
دون الآخر ولما ان هذا الجواب عنق وايضا حتى اعتبر فيه من الثلث وفي الوصايا اعتبر
الحالة المتغيرة والحالة الدائمة الا يرى انه يدخل في الوصية بالحال يستفيد بعد الوصية
وفي الوصية لا ولا وفلان من يولد له بعد الوصية الجواب انما يبيع مضافا الى الملك او الى
من حيث انه الجواب عنق يتناول العبد المملوك اعبر الى ان اللفظ فيصير مبدرا حتى
لا يجوز بيعه ومن حيث انه ايضا يتناول الذي يشترى به اعبا بالحالة المتغيرة وهي حال الكو
وقبل الموت حاله التملك استقبال محض فلا يدخل تحت اللفظ وهذا لو لم يصير
كأنه كل مملوك لي او كل مملوك امك فخر بخلاف قوله بعد فخر على تقدم لانه تصرف

تصرف واحد هو الجواب عنق وليس فيه ايضا والحال محض استقبال فخر فاولا
يقال انكم جميعتم بين الحال والاستقبال لانه نقول نعم ولكن بسبب مختلفين الجواب
عنق ووصية وانما لا يجوز ذلك بسبب واحد **باب** **الحال** على محض
ومن عنق عبده على مال فقبل العبد عنق او كك مثل ان يقول انت خذ علي الف درهم
او الف درهم وانما يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العرض للحال كما في البيع فاذا قبل سار خروا
شرط وجن مبيحة حتى يبيع الكفالة به بخلاف بدل الكفاية لانه ثبت مع الماني وهو تمام
الرق على ما عرفت والطلاق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
كان بغيره لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
العبد وكذا الطعام والمكبل والموزون اذا كان معلوم الجنس ولا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
ان اوبت الى الف درهم فانت خذ ومعنى قوله من ان يفتق عند الاداء من غير ان يصير
مكائلا لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
ما بين وانما صار ما ذكرنا لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
التكدي فكان اذ كان له وان احصر المال اجبره الحاكم على قبضه وعنق العبد ومقتضى
الاجبار فيه وفي سائر المحققين انما يتناول ما يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
وهو القياس لانه تصرف بين او هو تعقب عنق بالشرط لفظا ولنه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
العبد ولا يجزئ الفسخ ولا جبر على مباداة شروط الايمان لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
وجود الشرط بخلاف الكفاية لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
في اللفظ ومعاوضة نظر الى المقصود لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
العبد شرف الحرية والولي المال بما جاز به بغيره الكفاية ولنه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
في مثل هذا اللفظ حتى كان ما يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
عن المولى حتى لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
الاداء وجعل معاوضة في الانتفاع عند الاداء دفعا لغيره من العبد حتى يجرى المولى على
القبول فاعلى هذا يدور الفقه ويخرج المسائل بغيره اللفظ بشرط العرض لو ادعى البعض
يجزئ على القبول انما لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق لانه لا يفتق
ثم لو ادعى العا كاستبها قبل يفتق رجوع المولى عليه وعنق لاستحقاقها ولو كان كاستبها

وبعده المولود وبقي النحر بنحوه كما به عار النسب وهو من جانب الرجال قلنا المجزئية
 ثبتت في حقه من لاني حقه حتى اذا ملكته الحرة زوجها وقد ولدت منه لم يبق الزوج
 الذي ملكته بموته وبثبوت عرق موطن ثبت حتى تحريره في الحال فبمع جواز الرجوع والنحر بها
 لاني تحريره في الحال وبوجوب غفرها بعد موته وكذا اذا كان بعضها مملوكا له لان كفايا
 لا يجزئى فانه فرع النسب فيعتبر باسلافه قال ولد وطنها واستخدمها واهلها و
 تزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المدبرة ولا ثبت نسب ولدها الا ان
 نفرت به المولى وقال الشافعي لم يثبت نسبه منه وان لم يدع لانه لما ثبت النسب
 بالعقد فلان ثبت بالوطى وانه اكثر افضا كان اولى ولنا ان وطى الامنة بقصد به
 قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه فلما بد من الدعوة بمنزلة ملك المملوك
 من غير وطى يختلف العقد لان الولد يتبعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوة وان
 جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه من غير اقرار معها بعد اعتراف منه بالولد الاول
 لانه بد عوى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كما لمقصودة الا اذا
 نكحها بشق بقوله لان فراشا ضعيفا حتى يملك نقله بالنزوح بخلاف المكوحة حيث
 لا يثبت الولد بنسبه الا باللعان لانكدة الفرائش حتى لا يملك ابطاله بالنزوح وهذا الذي
 ذكرناه حكم فاما الدبانه فان كان وطنها وحصتها ولم يزل عنها بزمه ان يعترف به
 ويدعى بان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها ولم يخصها جاز لان بنسبه لان هذا
 الظاهر بما لم يظهر جازا هكذا روى عن ابي حنيفة عنه وفيه روايان اخريان عن ابى
 يوسف وعن محمد ذكرنا بهما في كتابنا المنسوخ وان زوجها في ايات بولد فهو في حكم امه
 لان حتى تحريره يسرى الى الولد كانه بغير الابرى ان ولد الحرة فزاد ولد الفتنة رقيق و
 النسب ثبت من الزوج لان الفرائش له وان كان النكاح فاسدا اذا لم يخل
 بالصحة حتى الاحكام ولو ادعاه المولى لا ثبت نسبه منه لانه ثبت النسب من غير العرق
 الولد ونقص امه وام ولده لا فراره واذا مات المولى عفت من جميع المال لحدث
 سعيد بن المسيب ان النبي عوم امر بعق اموات الاولاد لا يبعين في دين ولا يبعين
 من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والدين كالنكاحين كذا
 انه بغير لانه وصيته باهو وواحد نحو زوج ولا سعاية عليها في المولى للفرقة المار وبها ولا نسا
 ليست بال منقوض حتى لا تقض بالغصب عند ابي حنيفة عنه فلا يفتق بها حق الغرماء كذا
 يختلف المدبر لانه مال منقوض واذا اسلمت ام ولد النكاح في فعلها ان تسعى في ثمنها

فيمتدأ وهي بمنزلة المكاتب لا يفتق حتى تؤدَّى السعاية وقال في رده يفتق في حال السعاية
وبين عليهما وهذا الخلاف فيما إذا عرض له المولى الاسلام فإلى فإن سلم يعني على حاله إلا أن
إذا زال الفل عنها بعد ما سلمت واجبه وذلك بالبيع أو بالإعاقف وقد نفى عن الجميع فتعقب
الاعاقف ولنا أن النظر من جهة بنين في جعلها مكاتبه لأنه يندفع الفل عنها بصبر ورضا
حرية وإلا فضررها من الدمي لا يبعثها على الكسب بخلافه فحرية تفصل الدمي عما يله
ملكه أو لا عتقت وهي مفصلة فتوفي في الكسب وما يله أم الولد بعقده الدمي منقوض
فبترك وما بعقده ولا ضمان لم يكن منقوضه فهي محترمة وهذا يكفي لإيجاب الضمان كما في
القصاص المشترك إذا عتق أحدا ولها وبحسب المال لهما فبين ولو كانت مولا عتقت
بما سعاية لا ضمانا له ولله ولو عتقت في جونه لا ترد وقته لأنها لو ردت فنه أعيدت مكانه
لقيام المحجب ومن استولى منه غيره يخلع ثم ملكها صارت أم ولد له وقال الشافعي
لا بصبر أم ولد له ولو استولى بها ملك يمين ثم استخف ثم ملكها بصبر أم ولد له عنده ولو فيه
تولان وهو ولد المحرور له لأنها عتقت برقبته فلا يكون أم ولد له كما إذا عتقت من الزنا
ثم ملكها الزاني وهذا لأن أحقية الولد به عبارة عن الولد حراته جزاء الأم في تلك الحالة
ويعجزها كما في الكل لأن السبب هو الجزئية على ذكرنا من قبل والحرة إنما ثبتت بغيرها
بنسبة الولد الواحد إلى كل منهما كيدا وقد ثبت النسب فثبت الجزئية بهذه الواسطة
بمخالف الزنا لأنه لا نسب فيه للولد الزاني وإنما يفتق على الزاني إذا ملكه لاجزؤه
حقبة بغيره واسطة نظيره ومن استغنى أخاه من الزنا لا يفتق لأنه سبب إليه واسطة
نسبة إلى الولد وهي غير ثابتة وأما على الأب جارية ابنه فثبت بولدها وأما ثبتت نسب
منه وصارت أم ولد له وعليه جيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمته ولدها وقد ذكرنا المسئلة
في الفرج في كتاب النكاح من هذا الكتاب وأما لا يضمن قيمة الولد لأنه انعلق حر الأصل فاستلوا
الملك إلى أصل الاستيناد وأن على الأب مع جارية الأب لم ثبت النسب لأنه
لا ولاية له على حال قيام الأب ولو كان الأب مباحث من المحرمات ثبت من الأب لظهور
ولا يثبت عند فقد الأب وكل الأب ورفقه بمنزلة مونه لأنه فاعل للولاية وإذا كانت كليات
بين شرعيين فثبت بولدها وأما جارية ثبتت نسبته منه لأنه ثابت النسب منه في نفسه
لمصلحة منه ملكه ثبت في الباقي ضروره أنه لا يخرج من المان سببه لا يخرج من وهو العلق في أو
الولد الواحد لا يفتق من مائة وصارت أم ولد له لأن الاستيناد لا يخرج من عندهما
عند أبي حنيفة غير نصيب **الولد** ثم يملك نصيب صاحبه أو هو قابل للملك وأول

فذلك نصيب صاحبها فحينئذ استوى في حق الام الباس والاحسان لانه ضمان
فذلك هذا هو ظاهر الرواية ويصحب نصف عمره لانه على حاربه مشتركة او الملك
كما للاستبداد وفيه نصيب الملك في نصيب حاجته بخلاف الاب او استولد جاريته
لان الملك هناك ثبت شرط الاستبداد فبقدم نصار واطنا ملك المملوك ولا يبرم منه
ولذلك لان النسب ثبت مستند الى وقت العلق فلم ينعقد في حق من ملك الشريك
او غيره معا ثبتت نسبة متناه او احملت على ملكها وقال الشافعي في رد المحتار
الخاصة لان انبات النسب من تخلفين مع علم ان الولد لا يتحقق من ان من منقذر
فقد ثبت به وقد نشر رسول يقول العائيف في اسامته من زبد والكتاب عمره الى
شريح في هذه الحادثة ليس فليس عليه ولو لم يكن له ما هو ابوه انما هو ابوه وانه
لما في منها وكان ذلك بعض من العصابة ومن على رتبة مثل ذلك ولا سيما استوابة
سبب الاستحقاق فينبغي ان فيه والنسب وان كان لا يجزئ ولكن يتحقق به احكام تجري
في قبيل القرية ثبتت في حقه على القرية وما لا يقبلها ثبتت في كل واحد منها كما كان ليس
معه غيره الا ان كان احد الشريكين اب الآخر او كان مسلما والآخر ميا لوجود المخرج في
حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب وهو انه من الحق في نصيب ابنة وصور البنت وما
فيها روي لان الكفاية لا توطئ في نسب اسامته وكان قول الشافعي مطلقا ليعظم
فستره قال كانت الامام ولد له لصحة دعوة كل واحد منها في نصيبه من الولد فصير
نصيب منها ام ولد له فجاءه على كل واحد منها نصف العرق فصارا على الآخر
وبرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل لانه اقر له ميراثه كله وهو جنة في حقه
وبرثان منه ميراث اب واحد لاسنواهما في السبب كما هو الى البينة او او على كونهما
جاريته مكاتبه فثبتت بولد واحد فان صدق المكاتب ثبتت نسب الولد منه ومن قبله
يوسف راج لا يعتبر نصفه عبا بالاب يدعي ولد جاريته ابنة ووجه الخط وهو الفرق ان
المولى لا يملك التصرف في الساب مكانه حتى لا يملكه والاب يملكه فذلك مما اعتبر
بتصديق الابن قال عليه عمره لانه لا يتقدمه الملك لان ماله من الحق كاف لصحة الاستدلال
لما ذكره قال وتبين ذلك لانه في معنى المهر وجبت له ولها وهو ان نسب كسبه فلم يرض
برقة فيكون حرا بالقبيلة ثابت النسب منه ولا يصير لهما رتبه ام ولد لانه لا يملك له فيها
حقيقته كما في ولد المهر وروان كذا في المكاتب في النسب لم يثبت النسب لما جاز ان لا يه
من نصيبه ولو ملكه بواثبت نسبة منه لقيام الموجب له والحق المكاتب او هو

واذا ثبت بعد لانه او كان على ملك احد جاريته او غيرها
هو او غيره ام ولد له لان نصيبه منها صار له ولله ولا يملك
لا يتحقق لغيره فيثبت له نصيب من جاريته

الامام قال الامان من غنم اضرب بيمينه
ويبين منعقة وحينئذ لقول الشافعي في حلف على امر اضرب بيمينه بيمينه
اليمين ام فيها صاحبها لقوله ومن من حلف كذا او دخل الله النار ولا كفارة فيها الا ان
والاستقرار وقال الشافعي في حلف بيمينه الكفارة لا سيما شرعية لرفع ذنب بيمينه
اسم الله تعالى وقد تخلف الاستسناد والله كذا في حلفه المعقودة وانها كبيرة محقة
والكفارة عبادة حتى يتأخر بالصدوم ويشترط فيها التيقن فلا نشاط بها بخلاف المعقودة
لا سيما بياحه ولو كان فيها ذنب فهو مشاخر متعلق باخيه ومبتدأ او ما في القاموس
ملازم فيمنع الحاقه بالمنعقة بالحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل في ذلك
لزمه الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الامان وهو ما ذكرنا ويبين اللغو
ان يحلف على امر اضرب وهو يظن انه كما قال الامام كذا في حلفه بيمينه بيمينه
اليمين صاحبها ومن اللغو ان يقول والله انه لزيد وهو يظن زيدا او هو عمرو واسم
فيه قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الا انه علقه بالرجاء لا خلاف في تفسيره
قال القاضي في اليمين والمكره والناسي سواء حتى يجب الكفارة لقوله ثم ثبت جديته
وهو لمن جدد النكاح والطلاق واليمين والشافعي يعمه بخلافه في ذلك وسينبت في
في الكراهة ومن فعل المحلوف عليه مكره او ما ساء فهو سواء لان الفعل المحقق لا ينعقد الا
وهو الشرط وكذا اذا افعده وهو معنى عليه او مجنون ليقض الشرط حقيقة ولو كانت الحكمة منع
ان ذنب فالحكم به على دليله وهو حلف على حقيقته الذنب
ما يكون بيمينه وما لا يكون بيمينه قال واليمين بالله او باسم اخر من اسماء الله كالرحمن والرحيم
او بصفة من صفاته التي يحلف بها عز وجل الله وجماله وكبريائه لان حلف بها متعارف
ومعنى اليمين وهو القوة حاصل لانه يعتقد تعظيم الله وصفاته فصيح ذكره حاملا وما قال
الا قوله وعلم الله انه لا يكون بيمينه لانه غير متعارف ولانه يذكر ويراد به المعلوم يقال اللهم
اغفر لي في امي معلومك ولو قال عني الله وسخطه لم يكن حاله كذا وكذا او جازي
لان الحلف بها غير متعارف ولان الرحمة قد يرد بها اثر ما هو المظهر او المحبة والغضب
والسخط يرد بها الغضب ومن حلف بغير اسم لم يكن حاله كاليمين والكعبة لقوله ومن
من كان منهم حاله فالحلف بالله او بغيره كذا اذا حلف بالقرآن لانه غير متعارف
قال في معناه ان يقول والشي والقرآن اما لو قال انما برى من يكون بيمينه لان التبري
منه كذا قال والحلف بغير القسم وحروف القسم الا وكفوله والله وكفوله بالله

ان حلف بغير اسم لا ينعقد
لان حلف بغير اسم لا ينعقد
لان حلف بغير اسم لا ينعقد
لان حلف بغير اسم لا ينعقد

اعبار العموم وادواتها كان اياها ولا يضر في البيوت عن المأكول والمشروب وهذا
كله جواب ظاهر الرواية ومما يجزى قالوا يقع به الطلاق من طرية الغلبة الاستعمال
وعليه الفتوى وكذا ينبغي في قوله بروي حرام للعرف واختلافه في قوله بوجه برك
راست كبري بروي حرام انه هل بشرط التنية والاطمئنان يجعل طلاقا من طرية للعرف
ومن نذر اطلاقا فعليه الوفا به لقوله ومن نذر وسمي فعليه الوفا بما سمي
وان علق النذر بشرط فوجه الشرط فعليه الوفا بنفس النذر لا طلاقا احدثت
لان المعلق بالشرط كالجزء منه وعن ابي حنيفة رحمه الله رجوع عنه وقال وقال ان
فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة قال امكك اجزاء من ذلك كذا
يبرهن وهو قول محمد بن وهب بن كبري عن العدة بالوفا بما سمي ايضا وهذا اذا كان شرطا لا برك
كونه لان فيه معنى البيوت وهو المنع وهو بظاهره نذر فيجوز ويكيل الى ابي حنيفة بن
بجواب ما اذا كان شرطا برك كونه لقوله ان شق الله ربي لا نعدم معنى البيوت
فيه وهذا التفصيل هو الصحيح قال من حلف على معين وقال ان ست الله متصلا بيني
فلا حنث عليه لقوله ومن حلف على يميني وقال ان ست الله فقد بر في يمينه الا انه
لا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع في البيوت والله اعلم

البيوت في الدخول والكنى ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة
او الكنيسة لم يحنث لان البيت ما اعد للبيوت وهذه البيعة ما يبيت لها وكذا اذا
دخل وكنى او طلع باب الدار لما ذكرنا والظن يكون على الشك وقيل اذا كان الدخول
بحيث لو اطلق الباب بقي داخل وهو مسقف بحيث لا يات به عادة وان اخل
صفة حنث لا يثبت للبيوت فيه في بعض الاوقات فصار كالشئى والصبي وقيل
هذا اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفا فم وقيل لاجاب
مخرجي على اطلاقه وهو الصحيح ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لم يحنث ولو
حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما اتى مدصت وصارت محرا حنث لان
الدار اسم للعرصة عند العرب يقال دار فاعرة ودار فاعرة وقد شيدت اشعار
العرب بذلك والبنا وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر
ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخر بيت ثم بنيت اخرى فدخلها لم يحنث لما ذكرنا لان اسم
باني بعد الاندما وان جعلت مسجدا او حماما او بيتا او بيتا فدخلها لم يحنث لانها
لم يبق دارا اعراض اسم اخر عليها وكذا اذا دخل بعد ان حلف الدار الحمام وانسبها لانه

انه لا يعود اسم الدار به وان حلف لا يدخل هذه البيت فدخل بعد ما اتى مدصت وصارت محرا
لم يحنث لان اسم البيت فانه لا يثبت حتى لو بنيت المحيطان وسقط السقف
بحيث لانه يثبت فيه والسقف وصف فيه وكذا اذا بنى بيتا اخر فدخله لان اسم لم يبق
بعد الاندما ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها حنث لان السطح من
الدار لا يبري ان المصنف لا يقصد اعتكافه بل خروج الى سطح المسجد وقيل في عرفنا يحنث
قال وكذا اذا دخلت اهل بيته لم يحنث ويجب ان يكون على التفصيل الذي تقدم ان
وقف في طاق الباب بحيث اذا اطلق كان خارجا لم يحنث لان الباب الاحراز له
وما فيها فلم يكن الخارج من الدار ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث
بالفقد حتى يخرج ثم يدخل استحقاقا والقياس ان يحنث لان الدوام الحكم لا يند
وجه الاستحقاق ان الدخول لا دوام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل او حلف
لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس لغيره في الحال لم يحنث وكذا اذا حلف لا يركب
هذه الدابة وهو راكبها فزل من ساعته او حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فز
في الساعة من ساعته وقال في قوله يحنث لوجوب الشرط وان قل وان البيوت تعقد
للبر فبئس من زمان تحفته فان لم يلبس على ساعته حنث لان هذه الاقاعيل لها دوام
بحدوث امثالها لا يبري انه يضرب لها مدة بها ركبت بركت بركت بركت بركت بركت
الدخول لانه لا يبال دخلت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت
بصدق لانه محتمل كلامه ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج هو ومساكنه واهله فيها
ولم يرد الرجوع اليها حنث لانه بعد ساكن بها واهله ومساكنه فيها فان السوق عامة
نهاره في السوق ويقدر اسكن سكة كذا البيت والحل بمسكنه الدار ولو كان البيوت
على المصر لا يوقف البر على نقل الماع والاهل فيها بروي عن ابي يوسف انه لا يبعد
ساكن في الذي انتقل عنه فاجتاز الاول والقربة بمنزلة المصروف الصحيح من الجواب
ثم قال ابو حنيفة لا بد من نقل كل الماع حتى لو بنى وقد يحنث لان السكن قد ثبت بالحق
فيبقى ما بنى شئ منه وقال ابو يوسف لا يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر وقال
محمد بن يعقوب نقل ما يقوم به كد خدائنه لان ما رواه لبت من السكني قالوا هذا حسن
وارفق بان سديني ان ينقل الى منزل اخر بلا خد حتى يبره فان انتقل الى السكة او
الى المسجد او الى البر وسكن في الزبارة ان من خرج بعباله من مصره لم يحنث ولما اخر
بنى وعنه الاول في حق الصدوق هذا

والان بيان والركوب وغير ذلك قال من حلف لا يخرج من المسجد فامر انما لم يخرج
فاحرمه حنث لان فعله لما مور منضاف الى الامر فصار كما اذا ركب وانه خرج
فيه ولو اخرج مكره لم يحث لان الفعل لم ينقل اليه لعدم الامر ولو اخرج بغيره لا يكره
لا يحث في الصحيح لان الانشغال بالامر يحرم الرضا ولو حلف لا يخرج من داره الا الى
جبانة خرج اليها ثم الى حامية اخرى لم يحث لان المخرج موقوف مستثنى والمضى بعد
ذلك ليس بخرج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج بغيره ما لم يرجع حنث لوجود الخروج
على قصد مكة وهو الشرط او المخرج هو الانفصال من الداخل الى الخارج
ولو حلف لا ياتيها لم يحث حتى يدخلها لانه عبارة عن الوصول قال الله تعالى فاني
فرعون لقولا ولو حلف لا يذهب اليها قبل هو كالانسان وقيل كالمخرج وهو
الاصح لانه عبارة عن الزوال وان حلف ببيان البصرة فلم ياتيها حتى مات حنث
في آخر جزء من اجزاء حيوانه لان البر قبل ذلك موجود ولو حلف ببيان عدا ان
استطاع فهدا على استطاعته الصفة دون القدرة فهو في الجماع الصغير وقال
اذا لم يخرج ولم يمتعه سلطان ولم يجر امر لا يهدر على انبائه فلم ياتي حنث وان حنث
استطاع القدرة ومن فيها بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيها
بما من الفعل بل على الاسم على سلامة الآلات وبمقتضى الاسباب في المعارف وعند
الاطلاق ينصرف اليه ويصح فيه الاول وانه لا حقيقة كلامه ثم قيل يصح فضا ايضا
لما بينا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر ولو حلف لا يخرج امر الله الا بانه فاذن لمرارة
خرجت ثم خرجت مرة اخرى بغيره حنث ولا بد من الاول في كل خروج لان الحنث
خروج مفرد بالاذن وما رواه داخل في كل عام ولو نوى الاذن مرة بعد في
وبانه لا فضا لانه يحتمل كلامه كخلاف الظاهر ولو قال ان الاذن فاذن لمرارة
واحدة ثم خرجت بعد بغيره حنث لان هذه كلمة عامة فيتمتع بها
قال حتى اذن لك ولو ارادت المرأة الخروج فقال ان خرجت فانت طالق
فجئت ثم خرجت لم يحث وكذا لك ان اراد رجل ضرب عده فقال له اخرج
فترته فبعدى حر فترته ثم مترته وهذه نسق بين فور ونفرا لا يوشيه به بطراره
ووجهه ان مراد المتكلم الرادع عن تلك الضربة والمخرج عرفا وبني الامان عليه ولو قال
له ارجل اجلس فقد عدى فقال ان تعد بيب فعدى حر فترته ورجع الى منزله فعدى
لم يحث لان كلامه خرج فخرج الجواب فيطبق على الجمال فيصرف في القدر المذكور

129
بختلف اذا قال ان تعد بيب اليوم لانه زاد على حرف الجواب فيجعل منه ما
من حلف لا يركب وانه فلان ركب وانه بعد ما ذون له مديون او غير مديون لم
يحث عند ابي حنيفة بعد ان الله اذا كان عليه دين مستغرق لا يحث وان نوى لانه
لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين مستغرق
لا يحث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق
او لم يكن عليه دين لا يحث مالم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد
عرفا وكذا ان عرفا قال عزم من باع عبدا وله مال احدث حنث فحصل الاشارة الى المولى فلما
بذمن النية وقال ابو يوسف عرفا في الوجه كذا يحث اذا نواه لا خصال الاشارة
وقال محمد يحث وان لم ينو لانه عار حنيفة الملك او الدين لا يمنع وقوعه للسبب
عندنا **باب البيهين** في الاكل والشرب ومن حلف باكل
من هذه الخلقة فهو على تركه لانه اضاف البيهين الى ما لا ياكل فينصرف الى ما يخرج منه
لانه سبب له فيصير مجازا عنه لكن الشرط ان لا يتغير بصفة جديدة حتى لا يحث البيهين
واكل الدرس المطبوخ ولو حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله لا يحث
وكذا اذا حلف لا ياكل من هذا الرطب او من هذا اللين فصار تمر او صا واللين
شبه انما لان صفة البسورة والرطوبة داعية الى البيهين وكذا كونه لا يفتقد بهلاك
اللين مأكول فلا ينصرف البيهين الى ما يتخذ منه كخلاف ما اذا حلف لا ياكل هذا الصبي
او هذا الثوب فكله بعد ما شاع لان يجوز ان المسلم يمنع الكلام منه حتى عنه فلم يعتبر
الداعي في الشروع ولو حلف لا ياكل من هذا الحمل فاكله بعد ما صار كذا حنث لان صفة
الصغير في هذا البيهين بداعية الى البيهين فان المنقضي عنه اكثر من عاين لم الكيش
ومن حلف لا ياكل بسرا فاكل بسرا لم يحث لانه ليس بسير ومن حلف لا ياكل
رطبا او بسرا وحلف لا ياكل رطبا ولا بسرا فاكل منه بياحت عند ابي حنيفة بعد
قالا لا يحث في الرطب يعني بالبسر المذنب وانا في البسر الرطب المذنب لان الرطب
المذنب يسمى رطبا والبسر المذنب يسمى بسرا او البسر المذنب على عكس فيكون اكله
اكل البسر والرطب وكل واحد مقصود في الاكل بخلاف الشراء لانه يضاف لجمعه
فيخرج القليل فيه الكثير ولو حلف لا يشترى رطبا فاشترى كباسته بسرا رطب
لا يحث لان الشراء يضاف لجمعه والمغلوب بايع ولو كان البيهين على الاكل
يحث لان الاكل يضاف الى ما يشترى فكان كل واحد منهما مقصودا وصار كذا اذا

حلف لا يشترى شعيرة لا يأكله فاشترى حنطة فيها حبات شعيرة وكلها بحنث في الكرم
ودون البسر لما قلنا ولو حلف لا يأكل لحم السمك لا يحنث ولا يقاس ان يحنث
لا يسمى لحاف في القرآن ووجه الاستحسان ان التسمية مجازية لان اللحم مشتق من اللحم
ولا دم فيه لسكونه في الماء وان اكل لحم خنزير او انسان يحنث لانه لحم حقيقي انا نه حرام
واليمين قد تعهد للمنع من الحرام وكذا اذا اكل كبد او كرشا لانه لحم حقيقي فان ثمة من
الدم ويستعمل استعمال اللحم وقبل عرفنا لا يحنث لانه لا يعد لحم ولو حلف لا يأكل او لا يشترى
شعيرة لم يحنث الا في شعيرة البصر عند ابي حنيفة وعده وقال لا يحنث في شعيرة النظر ايضا وهو اللحم
لوجود حاشيته الشعر وهو الذوب بالسرولة ان لم يحنث حنطة الابري انه يشاء من الدم
ويستعمل استعماله ويحلف به فونه ولهذا لا يحنث بالكلية في اليمين على اكل اللحم ولا يحنث
ببيعته في اليمين على بيع الشعر وقبل هذا بالعربية فاما اسم به بالعربية لا يقع على شعيرة
النظر بحال ولو حلف لا يشترى او لا يأكل لحم او شعيرة فاشترى البية او اكلها لم يحنث لانه نوع
ما لم يحنث لا يستعمل استعمال اللحم والشعر ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة لم يحنث
حتى يقطعها ولو اكل من خبز لم يحنث وهذا عند ابي حنيفة وعده وقال ان اكل من خبز لم يحنث
ايضا لانه مفقود منه عرفا لانه ان حنطة مستعملة فاشترى شعيرة ونفسي وتوكل فضاهاهي
فاحشيتها على الجواز المتعارف على ما هو الاصل عنده ولو قطعها حنثت عندها هو الصحيح لعدم الجواز
كما اذا حلف لا يبيع قدمه في دار فلان واليه الاستشارة بقوله حنث في مخرجه ايضا ولو
حلف لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حنث لان عينه غير كقول ما نصرفه لانه
بخذه منه ولو استنفذ كما هو لا يحنث هو الصحيح لعين الجواز او لو حلف لا يأكل خبزا
فحنث على ما بعد اهل المصر كله خبزا وذلك خبز الحنطة والشعيرة لانه هو للعامة وفي غالب
البلد ان ولو اكل من خبز العطار لم يحنث لانه لا يسمى خبزا مطلقا انا اذا نواه لانه
بحنثه وكذا لو اكل خبزا لانه لا يعرف لم يحنث لانه غير معاد عنه هم حتى لو كان بطبرستان
او في بلدة طاعا سم ذلك يحنث ولو حلف لا يأكل الشعيرة فهو على اللحم دون الباد بجان
والخبز لانه يراو به اللحم المشوي عند الاطباء الا ان ينوي باليشوي من حبش او غيره مما
الحقيقة وان حلف لا يأكل الطبخ فهو ما يطبخ من اللحم وهذا استحسن ان اعبار المعروف
وهذا لان النعيم متغير فيصرف الى خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالما اذا
نوي غيره ذلك لان فيه تشبها وان اكل من صرفة يحنث لما فيه من اجزاء اللحم ولا يتقوى
طبخا ومن لا يأكل الروس فحنث على ما ليس في الكس لا يباع في المصر ويقال ليس

كله في الكس مع الصغير ولو حلف لا يأكل راسا فهو على راس الغنم والبقر عند ابي حنيفة وعده قال
الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف في زمانه في زمانه في الغنم
خاصة وفي زماننا يعني على حسب العادة كما هو المذكور في المختصر واذا حلف لا يأكل كبد
فاكل عينا او راسا او رطبا او فقا او خبزا لم يحنث وان اكل لحم او بطيخ او شمش
حنث وهذا عند ابي حنيفة وعده وقال لا يحنث في العنب والرطب والرايان ايضا ولا سلق الكفا
اسم لا يحنث به قبل الطعام وبعده اي يتيم به زيادة على العنب والرطب والرايان
سواء بعد ان يكون الثمرة به معاد او حتى لا يحنث بها بس البطيخ وهذا المعنى موجود
في النخل واخواتها يحنث بها وغيره في الغنم والخبز لانه من البقول يباعا وكذا
لما يحنث بها واما العنب والرطب والرايان فها يقولان معنى الثمرة موهوم وفيها في
غير الثمرة لا تنعم بها فوفى الشعر لغيره واو حنيفة وعده يقول ان هذه الاشياء مما يتعدى
بها ويندوى بها فاحجب نفسه في معنى الثمرة لا يستعمل في حاجته البقاء ولهذا
كان اليا بس منها من الثوب ابل او من الافواست ولو حلف لا يأكل من فكل شيء يقطع
به فهو ادام والسوا ليس بادام او الملح ادام وهذا عند ابي حنيفة وعده قال
حنث ما يقطع مع الخبز كالبان ادام وهو رايه عن ابي يوسف لان الادام من المأكولات
وهي المواقفة وكل ما يكون مع الخبز فهو يكون موافق له كالحل والبيض وكقوله ولما كان
الادام ما ياكل بنوعا والبقية في الاختلاف حنطة يكون فانما وفي ان لا ياكل على الاخر او
حكما ونظام المواقفة في الامتزاج ايضا وكل من المبيعات لا ياكل معه اكل خبز
او الملح لا ياكل بانفردة مادة ولا يندوب فيكون بنوعا حلف اللحم ما يباع به لانه
يوكع حده الا ان ينوب لما فيه من التشديد والعنب البطيخ ليس بادام هو الصحيح واذا
حلف لا يتعدى فالغذاء الاكل من طلع البقر الى الطور والعنا من صلاة الطور الى
نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشا ولهذا سمي الطور احد صلا الى العنا في الحديث
والسجود من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه اخذ من السجود ينطلق على ان غروب شمس الغدا
والعنا ما يقصد به الشيع عادة وبغير عادة اهل كل بلدة في شعيرة ويستقر ان يكون اكثر
من نصف الشيع ومن قال ان ليست او اكلت او شربت تعبدى حرما قال عبيد به
شبه دون شئ لم يحنث في القفا وغيره لان التينة اما لفتح والمغفوط والموت وما يباع به
غير المذكور تنصيصا والمغفوط لا عموم له لدعت تينة الخفص فيه وان قال ان ليست ثوبا
او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يحنث في القفا خاصة لانه كره في موضع الشرط فيم فعلت

فيه التخصيص فيه انما هو خلاف الظاهر بين في القضاة ولو حلف لا يشرب من دونه
فشراب منها بانه لم يجز حتى يفرغ منها كراهية عند ابي حنيفة وقالوا اذا شرب بانه يجز
لانه المتعارف المفهوم وله ان كلمة من التخصيص وحقيقة في الكرم وهي مستندة الى
حسب الكرم اجما فانعت المصير الى الجاهل وان كان متعارفا وان حلف لا يشرب
من ماء او شراب منها بانه حلفت لانه بعد الاغراق يبقى منسوب اليه وهو الشرط
فصار كما اذا شرب من غير ما حلف من وجله ولو قال ان لم اشرب الماء الذي في
هذه الكوز اليوم فاحرته طالق فليس في الكوز ما لم يجز فان كان فيه ماء فله يريق
قبل الليل لم يجز وهذا عند ابي حنيفة وهو محمد وقال ابو يوسف حلفت في ذلك
بغير اداء مقضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان البهين بالند تعالى واصلا من شرط
النداء والبهين وبما هو التصور عند هذا خلاف لابي يوسف لان البهين انما يقصد للبر
فلا بد من تصور البر ليكن الجاهل به ولو امكن القول بان نفاذ وجوبه للبر على وجه يظهر
في حق الحلف وهو الكفاية فلا بد من تصور الاصل ليعقد في حق الحلف ولما
لا ينعقد الغموس موجبة للكفاية ولو كانت البهين مطلقا في الوجه الاول لم يجز
عندهما وعند ابي يوسف يجز في الحال في الوجه الثاني في حلفت في قولهم حلفت ما يوجب
فرق بين المطلق والموقوت وجه الفرق ان الثاني ثبت للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر
الوقت فلا يجز قبله وفي المطلق يجب البر كالفروع وقد يجز في حلفت وفي الحال وبما فرقا
بينهما ووجه الفرق ان في المطلق يجب البر كالفروع فاذا قامت البر بغير اداء ما عقد عليه
البهين يجز في حلفت كما اذا قامت الحلف الماء باقي في الوقت يجب البر في الجوز
من الوقت وعند ذلك لم يبق عليه البر لعدم التصور فلا يجب البر في مثل البهين كما اذا
عقد ابتداء في هذه الحال ومن حلف ليعبدن السماء او ليعلمن هذا الحجر بها انعقد
بعبثه وحسب عقوبتها وقال زفر بن رافع لا ينعقد لانه مستحيل عادة فاشبهه المستحيل حقيقة فلا
ينعقد وان البر متصور حقيقة لان الصعود الى السماء ممكن حقيقة الا يرى ان المكلف
يعتدونه وكذا انحول الحجر بها نحو بل الله تعالى واذا كان متصورا ينعقد البهين حيا
خلقه ثم يجز بكلمة العجز ان ثبت عادة كما اذا قامت الحلف فانه يجز مع احتمال
اعادة العبادة بخلاف مسئلة الكوز لان شرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف
ولا ما فيه لا يتصور فم ينعقد ما **باب البهين** في الكلام ومن حلف
لا يكلم فلانا فكله وهو حلفت بيمين الله انما لم حلفت بيمينه فكله ودخل الى سمعه لكنه

131
لكنه لم يفهم منه نصا كما اذا داه وهو حلفت بيمين الله لم يفهم منه نصا فله في بعض الروايات
من الميسر شرط ان يوفقه وحلف ما منه مشا بيمين الله انما لم يمينه كان كما اذا داه ومن
بعيد وهو حلفت لا يبيع صوته ولو حلف لا يكلمه الا باذنه فان لم يبيع ما لا يبيع ما لا يبيع
كلمة حلفت لان الاذن مشتق من الاذن الذي هو اعلام ومن الوقوع في الاذن فكل
ذلك لا يخفى الا بالسمع وقال ابو يوسف لم لا يجز لان الاذن هو الاطلاق وانه
ينم بالاذن كالمضام فلا الرضا من اعمال الغلب ولا كذا لك الاذن على امر وان حلف
لا يكلمه فلانا فكله من حلفت لانه لو لم يذكر الشرع بيمين الله لم يذكر الشرع بيمين الله
ما رواه في الذي يلي بيمينه داخل على ما لا يملكه بيمينه ما اذا قال الله لا صوم من
شهر لانه لو لم يذكر الشرع بيمين الله لم يذكر الشرع بيمين الله بيمينه بيمينه بيمينه
اليد وان حلف لا يكلم فلانا فكله من حلفت لانه لو لم يذكر الشرع بيمين الله لم يذكر الشرع بيمين الله
وعلى هذا التبع والتبديل والتكبير وفي القياس يجز فيها وهو قول الشافعي وهو لانه
كلام حقيقة ولما في الصدقة ليس بكلام عرفي ولا شرعا قال عمر ان صلاتنا بيمينه ولا يجز
فيما شئ من كلام الناس وقيل عرفيا لا يجز في غير الصدقة ايضا لانه لا يمينه منك
بل عار ما وسجا ولو قال لو لم يكلم فلانا فاحرته طالق على البهين النياز لان اسم اليوم
اذا قرن بفعل لا يمينه براد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يؤمن بيمينه يومئذ
والكلام لا يمينه وان عني النياز حاشية ومن في القضاة ان يستعمل فيه ايضا ومن لم ي
يوسف عار لانه لا بد من في القضاة لانه خلاف المتعارف ولو قال ليلتك كذا فكله فكله
البهين حاشية لانه حقيقة في سواد الليل كالنهار للبيان حاشية وما جاء استعماله في
مطلق الوقت ولو قال ان كذا فلانا ان يقدم فلانا او قال حين يقدم فلانا
او قال انما ان باذن فلانا او حتى باذن فلانا فاحرته طالق فكله قبل القدوم
والاذن حلفت ولو كذا بعد القدوم والاذن لم يجز لانه غايه والبهين باقية في
الغايه ومنه بيمينه بعد فلا يجز بالكلام بعد انتهاء البهين وان مات فلان سقطت
البهين فلا يابى يوسف عار لان المنع عن كلام يميني بالقدوم والاذن ولم يبق بعد
الموت متصور الرجوع فسقطت البهين وعند التصور ليس بشرط فعند سقوط الغايه بيمينه
البهين ومن حلف لا يكلم فلانا ولم يوعده بيمينه او امره فلانا او صدق فلانا
فجاء فلان عبده او مات متدرا لانه عادي صدق فكله لم يجز لانه عقد بيمينه
فعل وان في مثل مضام الى فلانا انما افاضه منك او افاضه لبيته ولم يوجد فلان حلفت

المال وقال بعق بوم مات حتى يعثر من ثمن المال لا في آخره لا ثبت الا بعد م
غيره وبعد ذلك تحقق الموت فكان الشرط صحيحا وان لم يتحقق فغيره
حقيقه لان الموت معروف كما ان النكاح بالاحزاب فمن وقت الشرع ثبتت
وعلى هذا الخلاف فعين العلماء الثالث به وانما يظهر في جواب الارش
وعدمه من قال كل مبدئي في بولادة فلان فهو مبدئي بشره فلهذا منقول عن الاول
لان البشارة اسم لم يثبت بشره الوجه وبشره كونه سارا لا يعرف وهذا انما يتحقق
الاول وان بشره معناه انما تحققت من الكل وان قال ان اشترت فلان
فهو حر فاشترته بنوي به كفاية لم يجز لان الشرط في ان البينة بعقد العتيق وهي البينة
فاما الشرع فشرطه وان اشترى به بنوي عن كفاية لم يجز احراره عند كماله فالزواج
لما ان الشرع شرط العتيق فاما العقد في القرابة وهذا لان الشرع اثبات الملك وان
ازالة وتبينها فانه وان اشترى الغريب احاق لقلوبه لمن يجزي ولله البره
ان ان كده مملوكا فبشره بغيره فيقتضيه جعل نفس الشرع احاقا لانه لا بشره غيره وصار
لفرقه سفاها فارواه ولو اشترى ام ولده لم يجز ومعنى هذه المسئلة ان يقول لانه
قد استولى بالملك ان اشترى فانت حره من كفاية لم يجز ثم اشترى فانت
تعني لوجود الشرط ولا يجز من الكفاية لان جريتها مستحقة بالاستيلاء فلا تصاف
الى البينة من كل وجه بخلاف اذا قال فلان اشترى فانت حره من كفاية لم يجز
حيث يجز منها اذا اشترى لان جريتها غير مستحقة بغيره اخرى فلم يجعل الاضافة الى البينة
وقد عارضه البينة ومن قال ان اشترى جارية فهي حره فشرى جارية كانت في ملكه
عققت لان البينة انعقدت في حقه لصداد فلهذا الملك وهذا لان الجارية متكررة في
هذا الشرط ثبت ول كل جارية على الاغواء وان اشترى جارية فشرى لان العتيق فانه
لانه ان يقول الشرع لا يبيع الا في الملك فكان ذكره الملك فصار كما اذا قال اشترى
ان ملكك فعبد في تر بغير الزوج مذكور وان ان الملك بغير مذكور اضرورة فحتم
الشرعي وهو شرط فبغيره بغيره ولا يظهر في حق محله كذا وهو محرم في مسئلة الطلاق
انما يظهر في حق الشرط دون الجارية حتى لو قال لها ان ملكك فانت طالق فانت حره
وطلقها لان طلق فانه وزان مسئلة ومن قال كل مملوك في جريتي احرار
اولاده ومدره وعبيده فلهذا الامانة المطلقة في بولاه او الملك فانه يبيع
رفقه وجاه ولا يعق مكاثبه الا ان يبيعهم لان الملك غير ثابت به او لانه الملك

بملك كذا به ولا يجل له وعلى الملك بغيره فام الولد والمدره فانتقلت الامانة
فانه من البينة ومن قال النسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلفت الاجرة والنفقة
في الاولين لان اول اثبات احد المذكورين وقد اختلفا بين الاولين ثم عطف
الثاني على المطلق لان العطف المشار اليه في الحكم يخص بغيره فصار كما اذا قال احدكما
وهذه وكذا اذا قال لعبيده هذا احر او هذا وهذا عتيق الاخير ولا يجز في الاولين
لما بينا والاعلم في البيع والشراء والزواج وغير ذلك ومن
حلف لا يبيع ولا يشترى ولا يزوج فكل من فعل ذلك لم يجز لان العقد وجه
من المعاقبة حتى كان المحقق عليه ولهذا لو كان العاقبة هو المالك لم يجز في بيعه
فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر واما الثابت له حكم العقد ان ان يبيع ذلك
لان فيه تشديدا او يكون المالك اسطفا لا يتولى العقد بنفسه لانه منع نفسه من
بيعه ومن حلف لا يزوج او لا يطلق او لا يبيع فكل من فعل ذلك لم يجز لان الوكيل في
هذا اسفرو مقبر ولله الا بصيغة الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى امر الله
ولو قال عتيق ان لا املك به من يدين في القضا حاقصة وسنشير الى المعنى في الفرق
سنا الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبده او لا يبيع ثيابه لانه لا يبيع ثيابه ففعل حلت في البيع
لان الملك له ولانه ضرب عبده او يبيع ثيابه ففعل حلت في البيع ففعل حلت في البيع
الامر ففعل هو مبادي او لا حقوق له ترجع الى الامور ولو قال عتيق ان لا ابيع ذلك
بنفسه وبين في القضا بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره ووجه الفرق ان الطلاق ليس
الا كالحكم بغيره بل هو قوع الطلاق عليه والامر به كمثل الحكم به واللفظ بغيره فانه
نوي الحكم ففعل نوي مخصوص في العام فدين وبانه لا قضا ايا الضرب والبيع ففعل
حتى يعرف بغيره والتشديد الى الامر بالتشديد مجاز فانه نوي الفعل بنفسه ففعل نوي
فيصدق وبانه وقضا ومن حلف لا يضرب فاحراما فضرره لم يجز في بيعه لان
منفعة ضرب الولد فائدة اليه وهو انوب والتشديد فلم يوجب فعله الى الامر بخلاف الامر
بضرب العبد لا يجز بانه فيضاد الفعل اليه ومن قال ان يعتك لك هذا الثوب
فاحرامه طالق ففعل المحقق عليه كونه في ثياب كماله فباعه ولم نعم لم يجز لان حرف
الامر وخل على البيع فيقتضي اختصاصا به وذلك ان يفعل بانه او البيع يجزي فيه البينة
ولم يوجد بخلاف اذا قال ان يعتك ثوبا لك حيث حيث اذ ابيع ثوبا مملوكا له سواء
كان بانه او بغيره امره علم بذلك او لم يعلم لان حرف القام وخل على البينة لانه اقرب

اليه فيقتضي الاختصاص به وذلك بان يكون ملكا له ونظيره المصباح في وجوبه لكل
 ما يجري فيه البناء بخلاف الكل والشرب والغلام لانه لا يجعل البناء في نفسه
 الحكم فيه الوجهين ومن قال هذا القدر ان يعتد به على انه لا يربط بعينه لوجود
 الشرط وهو البيع والملك فيه قائم فينزل الجزاء، وكذا لو قال المشتري ان شرطه
 فهو حر فاشتراه على انه لا يربط بعينه ايضا لان الشرط قد تحقق وهو الشر والملك قائم
 فيه وهذا على اصلها ظاهر وكذا على اصله ان هذا العتق يتبعه والمعلق كالخبر
 ولو يحرر العتق ثبت الملك سابقا عليه فكذلك هذا ومن قال ان لم يربط به القيد
 او هذه الامانة فامارة كذا فاعتق او ورطفت امراته لان الشرط قد تحقق وهو حر
 البيع لغايت محله البيع واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت على فاعل امره في الثاني
 من طلقت هذه الشيء خلفته في القضاء وعن ابي يوسف انها لا تطلق لانه اخرجهما
 فيطلق عليه ولان غرضه ارشاداً وهو يطلق غير ما يقتضيه وجه الظهور الكلام
 وقد زاد على حرف الجواب فيجعل منه ما قد يكون غرضه انما ساجدين اعرضت
 عليه فيها اجل الله ومع الزيادة لا يصح مضيقاً ولو نوى غير ما قصد في الزيادة لكانت
 تخصيص العام **في الحج والعمرة والصوم** والعمرة
 قال وهو في الكعبة او في غيره على المشي الى بيت الله او الى الكعبة فعبادة حجة او عمرة ما
 ستاد وان شاء ركب واهراف وما في القياس لا يبرهنه شي لان التزامه باليس
 بفرقة واجبة ولا مقصودة في الاصل ومذهبنا ما نورد عن علي رضي الله عنه ان الهبة في
 الجبابرة والعمرة بهذا اللفظ فصارت كما اذا قال على زيادة البيت ما شاء فيزعمه بانها
 وان شاء ركب واهراف وما قد ذكرته في المسالك ولو قال على الخروج او الذهاب
 الى بيت الله فاشي عليه لان التزام الحج والعمرة بهذا اللفظ غير متعارف ولو قال
 على المشي الى الحرام او الى الصفا والمروة فلا شيء عليه وهذا عند ابي وقال في قوله على المشي
 الى الحرم حجة او عمرة ولو قال الى المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف لهما ان الحرم مشتمل
 على البيت وكذا المسجد الحرام فصار ذكره كذكره بخلاف الصفا والمروة لانها منفصلان
 عنه وله ان الالتزام الاجرام بهذه العبارة غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار حقيقة
 اللفظ فاشي صلا ولو قال عبدي حر ان لم اجد العام فاعل حجت وشهدت سيدان
 انه لم يحرر العام بالكون لم يثبت عبده وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن
 لان هذه كانت هذه قامت على امر معلوم وهو النسخة ومن ضرورية انما

الحج فيحقق الشرط ولها انما قامت على الشيء لان المقصد منه انما هو الحج لا انما هو النسخة
 لانه لا يطلب له انما قامت كما اذا شهدوا انه لم يحرر العام فانه لا حر ان هذا الشيء لا يحرر
 به علم الشاهد ولكن لا يميز بين نفي ونفي خبره ومن حلف لا يصوم فتوى الصوم يوم
 سبعة ثم فطر من نومه حنث لوجود الشرط والصوم هو الا سأك عن المنظر است على قصد
 التقرب ولو حلف لا يصوم يوماً او يوماً فصام سبعة ثم فطر لا يحنث لانه يراو به الصوم لتمام
 المعبر عنه فذلك ما يمانه الى آخر اليوم واليوم مخرج في تقديره المدة ولو حلف لا يصوم يوماً
 وفرا ولو لم يحنث فان تجدد ذلك ثم قطع حنث والقباس ان يحنث بالافراج
 او باراً بشرط في الصوم وجه الاستحسان ان الضميمة عبارة عن الاركان المختلفة
 فلم يأت بجديها لانها متصلة بخلاف الصوم لانه ركب واحد وهو الا سأك لا يكرر في
 في الحج والعمرة ولو حلف لا يصوم سبعة لا يحنث ما لم يصل ركعتين لانه يراو به الضميمة
 المعبرة شرعاً وانما ركعتان للمشي عن البيت
لبس الثياب والحق في ذلك ومن قال لانه ان لبست من غير ذلك فهو عدي
 فاشي في ذلك فقلت ونسخة قلبه وهو عدي عند ابي حنيفة وقال ليس عليه ان يلبس
 حتى يفر من فطن ملكه يوم حلف ومعنى التمسك بالصدق به لانه اسم لما يهدي
 اليها لهما ان النذر انما يقع في الملك او مستأقال سبب الملك لم يوجد لان القيس
 وعمل المرأة لبس من سباب ملكه وله ان يخل المرأة عادة يكون من فطن الزوج
 والمعا وهو المراء وذلك سبب ملكه ولذا يحنث اذا فرغت من فطن مملوك له فقلت
 النذر لان الفطن لم يصبر مذكراً ومن حلف لا يلبس حياء قلبه عام فقلت لم يحنث
 لانه ليس بغير عرقا ولا شرعاً حتى ايج استعمال للرجال الختم به لفقد الختم وان كان
 ذهب يحنث ولذا لا يحنث استعمال للرجال ولو لبس عقد ولو غير مريض لا يحنث عند
 ابي حنيفة ولو قال لا يحنث لانه على حقيقة سمي به في القرآن وله ان لا يحل به عرقا الا مصاد
 بسنن الامان على العرف وهذا اختلاف عصر وزمان وبقي بقوله لانه ان الخلق على الاثر
 معاً ومن حلف لا يلبس على فراشه تمام عبده فوفد فام حنث لانه شيع لافراش فبعده
 انما عليه وان جعل فوفد فرائش آخر فام عبده لا يحنث لان مثل الشيء لا يكون متعاقباً ففقط
 النسبة عن الاول ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على سباط او عصير لم يحنث
 لانه لا يسمي جالساً على الارض بخلاف ما اذا قال جئت وبين الارض لانه لا ينع له
 فاعبر حاندا ولو حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوفد سباط او عصير حنث لانه

غير عمد ودفعه على رءوسه بضرب الرجال في المحرمات والنساء فعدوا ولان النبي اقامه
الحكم على التشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير عمد وقد قيل المدان بغير عمد على الارض
وعمد كما يفعل في زماننا وقيل ان عمد السوط غير رفعه الضارب فوق راسه وقيل
نعمه بعد الضرب وذلك لانه لا يفعل الا زبادة على المستحق وان كان عمدا جلد
ثمانين لقوله تعالى فاعبد من نصف على المحرمات من العذاب نزلت في الاما
ولان الرق منصف للثمة فيكون منصف للعضو لانه لا يجرى به عند نوافل النعم فحش
فيكون او على التعليل والرجل والمرأة في ذلك سواء لان النقص سميها غير ان
المرأة لا تنزع من ثيابها الا الفري والحسن لان في تجريد ما كسفت العورة والفري والحسن
يكتفان وصول الالم الى المصروب في السير حاصل به ونها فترعان وتضربا لانه
رويا ولانه استر لها وان جرد لها في الرحم جاز لانه عم جرد لقامه به الى سد وادخرا
على رءوسه كشرحه الحمدانية وان ترك لا يضرب لانه لم يجر به ذلك وهي مستورة ثيابها
والحشر حسن لانه استر ويجوز الى الصدر لماروبا ولا يجوز للرجل لان النبي عم ما حشر لما في
رضه ولان شتى الاقامة على التشهير في الرجال الربط والامساك غير مشروع ولا يقيم للمولى
الحكم على عبده الا باذن الامام قال النبي اني ان عمه لانه لا يملكه عبد كالا
بل اولى لانه يملك من الضرب فيه الا يملك الامام وصار كالغريب ولما قوله عم اربع
الى الولاية وذكر منها المحرم ولان المحرم حق الله تعالى لان المقصد منها اخلا العالم عن
الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هو نائب من الشريعة وهو الامام او
نائبه كجانب الغرض لانه حق العبد ولما انظر العبيد وحق الشريعة موضع عنه واحسان الرحيم
ان يكون حرا عاقلا بالغ مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا وقد دخل بها واما على صفته
الاحسان فالعقل والبلوغ شرط لا هبة العفو او لا خطاب وانهما ما وراهما بشرط النكاح
اي بنو اسطة نكاح النعمة او كذا ان النعمة يتخلط عند تحريمها وبندها لاشياء من جلال النعم
وقد شرع الرحيم لانه عند استحقاقها فيلزم به كمال الشرف العم لان الشريعة ما وردوا عبدا
ونصب الشريعة بالزنا في سعة رولان حرة ممكنة من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح من الوطى الحلال
والامانة في شيق بالحلال والاسلام ممكنة من نكاح المسلمة ولو كذا اعتقا لحرمة فيكون الحلال
مفرجة عن الزنا والجماعة بعد نفاذ الزنا اجزا غلظت الشريعة كما في الشريعة الاسلام وكذا ابو
يوسف حكى في رواية لماروبا ان النبي عم بغيره من قد زنا فكان في ذلك كمال النور به
ثم نسخ بقوله النبي عم من اشرك بالله فليس يحسن والتشهير في الدخول لا يباح في القبل

القبل على وجهه بوجوب الفسل في شدة طهارة الاخصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالكلية
الحافر والمهك او المحنونة او الصبية لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا بحدتي
هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة لان النعمة بذلك تنكاحا مل او الطبع
ينبغي من محبة المحنونة ونها برض في الصبية لقوله رغبتا فيه في المحنونة حذر من رقي
الولد ولا ابتلاف مع الاخذ في الدين وابو يوسف عده كذا الضمان في الكافة ولا يجزئ
ما ذكرناه لقول النبي عم لا يحصل المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامانة ولا حرمة العبد
قال ولا يجمع في المحصن بين الجملد والرحم لانه لم يجمع وان جلد بعري عن المقصود
مع الرحم لان زجر غير يحصل بالرحم اذ هو في العفوية انما لا يجره ولا يحصل بعد سداكه و
لا يجمع في البكر بين الجملد الشفي والشفة لم يجمع بينهما عند القول لم يكمل البكر جملده و
تغريب عام ولان في جسمه باب الزنا لقوله المعارفة ولما قوله تعالى فاجلدوا كل جلد
كل المحرم رجوعا الى حرف الفاء او الى كونها كالمذكور ولان في التغريب فتح باب
الزنا لانه ام الاسخيا من العشرة ثم فيه قطع مواد البها فربما تخدعنا ما مكسبة ويكون
افق وجوهه الزنا وهنك محرمه مرجع لقول علي بن ابي طالب في الشفي فنهك واحد بنت منسوخ كمنظرو
وهو قوله وم التيب بالتيب جلد مانه ورحم بالجره وقد عرف في طريقه قال لانا ان يركب
الامام في ذلك مصلحه ففرض على ما قدر ما يرى وذلك لغزير وسباسة لانه قد يقيد في بعض
الاحوال فيكون الراي فيه الى الامام وعليه يحمل الشفي المروي عن بعض الصحابة رافعا في الزنا
وحده الرحم رحيم لان الاما فسخن فلا يمنع بسبب المرض وان كان جلد الجملد لم يجزئ
كيدا يقضي الى المداك ولهذا لا يقام المحرم عند شدة الحر والبرد واذ انت حاصل لم يحد حتى
تضع جلدك كيدا يودي الى هلاك الولد وهو نفس محترمة وان كان حده الجملد فحق سالي
من ناسا سار به به يخرج منه لان النكاح نوع مرض فيؤخر الى زمان البراء بخلاف
الرحم لان النكاح لاجل الولد وقد انفصل ومن ابى حنيفة لانه لا يخرالى ان يستغنى ولدا
عنه اذ لم يكن احد يقوم بربيه لان في النكاح صيانة الولد عن الضياع وقد روي انه قال
عم للمقامد به بعد ما وضعت رجلي حتى يستغنى ولذا لم تجب تجسس الى ان يملك ان
كان المحرم با بانية كيدا يوجب بخلاف الاقرار لان الرجوع عنه عامل فلا يقيد بجس
الذي يوجب المحرم والتمس الى الجسبه قال الوطى المحرم
لختمه هو الزنا وانه في عرف الشريعة والنسب وعلى الرجل المرأة في القبل في غير المكث شبهة
الملك لانه فعل محظور والحرمة على الاطلاق عند النكاح من المكث شبهة وبذلك

قول النبي عم اور احمد ووالتهما ست ثم الشبهة نوعان شبهة اشتباه وشبهة
الحمل ونسب شبهة حكمية فالاول يتحقق في حق من اشتبه عليه لان معناه ان يظن غير
الذليل وليد لا بد من الظن بتحقيق الاشتباه والثانية يتحقق بقيام الذليل في
الحرمه في ذاته ولا يتوقف على ظن كالحال اعتقاده فالحكمه سقط بالنسبة عين لا طلاق للحكمه
والنسب ثبت في الثاني اذا ادعى الولد ولا ثبت في الاول وان ادعاه لان الفعل
يخفى في الاول وان سقط الحكمه لاجتماع البه وهو اشتباه الامر عليه ولم يتحقق
في الثاني فثبت الفعل في ثمانية مواضع جارية ابية وامه وزوجه والمطلقة فلان
وهي في العدة وبابا بالطلاق على حال وهي في العدة وام ولد اعتقها المولى هي في
العدة وجارية المولى في حق العبد والجارية المهره في حق المهر من في رواية كتاب
احمد وفي هذه المواضع لاحد اذا قال طيبب انما يحل في المطلقة طلاقا بالكتاب
والجارية المبيعة في حق البائع قبل التسليم والمهره في حق الزوج قبل القبض والجارية
المشتركة بينه وبين غيره والمهره في حق المهر من في رواية كتاب الرهن ففي هذه
المواضع لا يجب احمد وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابى حنيفة في ثبوت
بالعقد وان كان متقفا على تحريمه وهو عالم به وعند الباقين لا ثبت اذا علم تحريمه و
يظهر ذلك في نكاح المحارم على ما بينك ان شاء الله اذ عرفنا هذا قال ومن ظن امراته
ثم وطئها في العدة وقال علمت انها على حرام جعل زوال الملك المحقق من كل وجه
فيكون الشبهة منفية وقد ظن الكتاب اشتقاقا على ذلك الاجماع ولا يعتبر قول الخلف
فيه لا خلاف لا اختلاف ولو قال طئنت انما يحل في الحمل لان الظن في موضع لان
انزاع الملك قائم في حق النسب بحبس والنسبة فاعتبر ظنه في اسقاط الحكمه وام الولد
اذا اعتقها مولى بها والمختصة والمطلقة على ما يميزه المطلقة الثلاث لثبوت الحرمة
بالاجماع وبما بعض الاما في العدة ولو قال لها انها حلية وبرية او امرك ببدك
فاختارت نفسها ثم وطئها وقال علمت انها على حرام لم تحل لا اختلاف الصحابة رضوان
الله عليهم في معنى من طئها انما نطقه وجعية وكذا الجواب في سائر الكتب بان كذا
او كذا في نكاح النكاح لا خلاف مع ذلك ولا حد من وطئ جارية ولد له وولده وان قال
علمت انها على حرام لان الشبهة حكمية لا اعتبارا من سعة دليل وهو قوله عم انت
وما لك لا يبيك والابوة قائمة في حق الحكمه قال ثبت النسب منه وعليه ثمة الجارية
وقد ذكرناه واذا وطئ جارية ابية وامه او زوجته وقال انها يحل في فاحد عليه لاني

على ما دام وان قال علمت انها على حرام كذا العبد او اوطئ جارية مولاه لا بين هؤلاء
انما طائفي الا شفاع فظنه في الاستمتاع فكانت شبهة اشتباه الا انه ما حقيقه فكيف
فاذنه وكذا اذا قال علمت انها على حرام فظنت انها يحل في وطئ لم يدع في الطلاق لا الفعل
واحد واذا وطئ جارية اخيه او عمه وقال طئنت انها يحل في حد لانه لا انسا ط في المال
فيما بينهما وكذا سائر الخ دم سوى الولد وكما بينا ومن زنت البكر امراته وقال لاني
زوجهك فوطئها لاحد عليه وعبد المهر قضى بذلك على ربه والعدة ولانه اعتقها ليا
وهو الاخبار في موضع الاشتباه او الانسان لا يميز بين امراته وغيره في اول الوحدة
فصار كالمهرور لا يحكم فاذنه في رواية من ابى يوسف لانه ان الملك منعدم
حقيقه ومن وجد امراته على قرانه فوطئها فغلبت كذا لانه اشتباه بعد طول الصحبة
فلم يكن الظن مستندا اليه دليل وهذا لانه قد ينام على فراشه ما غير ما من المحارم التي في
بينه وكذا اذا كان اعلم لانه يمكن التمييز بالسؤال غيره الا اذا دعاها فاجابته اجنبية فقلت
انما زوجهك فوطئها لان الاخبار دليل ومن تزوج امرأة لا يحل له الكاحل فوطئها كذا
احمد عليه عند ابى حنيفة ولو كان يرجع عقده اذا كان عالما بذلك وقال ابو يوسف في حكمه
والشبهة عليه كذا اذا كان عالما بذلك لانه عقد لم يفسد في محله فعلق كذا اذا اختلف
الى المذكور وهذا لان محل النكاح يكون محله حكمه وحكمه محله وهي من المحرمات لاني
حينئذ هو ان العقد صافي محله لان محل النكاح ما يجعل مقصوده والا نفي من بيت
آدم قابله للمثول وهو المقصود وكان ينبغي ان يقع في جميع الاحكام الا انه فاعاد عن
اذا حقة حقيقه محله فبدرت الشبهة لان الشبهة بالثبوت لاني لاني لاني لاني لاني
اركتب جريئة وليس فيها حد مقدر فبدرت ومن وطئ اجنبية فيها دون العرج بعد زوال ملكه
ليس فيه شيء مقدر ومن الى امراته في الموضع المذكور او كل من قوم لوط فاحد عليه عند
ابى حنيفة ولا يجوز زواني الجماع الصغير ويوقع في السجن وقال لا يجوز فاحد وهو احد
قولي الشبهة هو وقال في قول يفتان بكل حال لقوله عم افئذوا الناعل والمفول
وبروي فارجموا الناعل والاسفل واما في معنى الزنا لانه ففناه الشهوة في محل مستحي
على سبيل الكمال على وجه يخص حراما لقصده سلع الماء ولانه ليس بزنا لاختلاف الصحابة
رضي في موجب من الاحراق ما رواه هدم الجدار والتكليس من مكلفه من رفع بائع الجمار
وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه مائة الولد واستنباه الانسان وكذا هو
انه روي لا نعلم الداعي في احد مجانبين والداعي الى الزنا من مجانبين وما رواه

عقول على السببية او على السبق ان الله تعالى قد علم ما بينا ومن علمي بهيمة فاعلم ان
ليس في معنى الزمان كونه جارية في وجود الداعي لان الطبع السليم يتفرع من المحاسن
عنه فبما في السبق او في السبق ولهذا لا يجب سببه ان الله تعالى بعد ما بينا الذي يروي ان
يخرج البهيمه ويخرج فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب من زني في دار الحرب
او في دار البقي لم يخرج البيا لم يبق عليه محذور وعند الشك في سببه لانه التزم بسببه
انما كان معاصره ولا فوله لم لا يهاجم محذور في دار الحرب ولان المقصد هو الاضرار
وولايه الامام منقطعة فيها فبعض الوجوب عن الفاعلة ولا يهاجم بعد ما خرج لانها
لم تنقطع موجبة فلا تنقلب موجبة ولو غرض من له ولا يهتد الفاعلة بنفسه كالخليفة وام
مصر بغيره محذور على من زني في معسكره لانه يجنبه كذا في العسكر والسرية لانه لم يبق
اليها الا فاعله واذا دخل المحر في داره بان زني في مدينه او زني في بحر تبيح الجسد الذي
والذي مدينه عند ابي حنيفة ولا يحد المحر في الحربية وهو قول محمد في الذي يعني اذا زني
بحرينه فاعله اذا زني في مدينه لا يحد المحر في الحربية وهو قول ابو يوسف وهو قول ابو حنيفة
في الجسد دون كلام وهذا قول الاخر لا يوجب له ان المس من التزم احكاما مدة مقام
في داره في المعاصات كما ان الذي التزمها مدة عمره ولهذا يجب حد القذف في نكاحها
بجلاف حد الشرب لانه يعتقد باحتنه ولما انه داخل للقرار بل حاجته كالخماره وكذا في
بعض من اهل ارا ولذا لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يفسد المسم والدمي فانما
يترك من الحكم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو تحقيق الابا ولا يهتد لما طبع في الانصاف
يترك الامتناع في الفصا وحده القذف من جفوفهم فاحذر الزنا حتى الشرع والمحرور
هو الفرق ان الاصل في باب الزنا فعل الرجال المرأه ما بعده على انه ذكره ان شاء الله تعالى
وامتناع المحذور في حق الاصل بوجوب مناعه في حق النكاح اما الامتناع في حق النكاح لا يجب
الا امتناع في حق الاصل نظيره اذا زني اليها في نصيبه او مجنونه وتمكين الباهغة من
الصبي والمجنون ولا يوجب مناعه فيه ان فعل المس من زنا لانه مخاطب بالمحرمات
على ما هو الصحيح وان لم يكن مخاطبا بالشرع ايع على صلبه والتكليف من فعله هو زنا
المحذور عليها بخلاف الصبي والمجنون لانها لا يخطبان ونظير هذا الاختلاف اذا زني
المكره بالمطاعه عند المطاعه عند وعده محذور لا يحد واذا زني الصبي او المجنون
بامرأة طاعه عند فاعله عليها وقال نفي في الشك في سببه محذور عليها وهو رواية عن
ابو يوسف انه وان زني في صحبته او صغيرة يجامع فتدعى بحد الرجل فانه وهذا

وهذا لا يجمع لان الله تعالى قد علم ما بينا ومن علمي بهيمة فاعلم ان
جائنه وهذا لان كل واحد منها ما اخذ بفعله وان فعل الزنا يخفى من واما في محال
فعل ولذا لا يسمي هو اطلاقا وزانيا والمرأه موطوءة وخزينا بها انما سميت زانية
لجواز اسمية للمفعول باسم الفاعل كالزانية بمعنى المفضية او تكونها مسه بالتكليف
فتعنى المحذور في حقها بالتكليف من جميع الزنا وهو فعل من هو مخاطب بالحد في نكاحه
على ما سطره وفعل الصبي ليس بهذه الصفة فلا يطاق محذور ومن اكرهه السلطان
على زنا فاحذر عليه وكان ابو حنيفة او لا يقول عليه محذور وهو قول زفر لان الزنا من
الرجل لا ينصو ان بعد انتشار الزنا وهذا آية الطوع وجه قوله ان السبب الملقى في ثم
ظاهره والانتشار لا يوجب محذور فذلك من غير قصد كما في النائم فلا يزول البقن بالمثل
وان اكرهه غير السلطان حد ولا لا يحد قالوا بهذا الاختلاف عصره زمان لانهم لم يكن
في زمن ابي حنيفة غير السلطان من القوة لا يمكن وقوعه بالسلطان وفي زمنه
ظهرت القوة لكل منقلب معنى بقوله من اقرار بمرات في مجاس مختلفة
انه زني بفعله فاعله هي زوجه او اقرنت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فاحذر عليه
ولا عليها وعليه المحر في ذلك لان دعوى النكاح كمثل الصدق وهو يقوم بالطرفين
فاورنت الشهادة واذا سقط الحد وجب المحر تعظيما لخطر البضع ومن زني بجارية
فصلها فانتهت وجب عليه القيمة معناه فاعله بفعل الزنا لانه حين صا من فتوى على كل
واحد منها حكمه ومن ابي يوسف انه لا يحد لان فقره زمان للقيمة للملك الامنة وما
كما اذا اشتراها بعد ما زني بها وهو على هذا الخلاف واعتراض سبب الملك قبل فاعله
المحذور بوجوب سقوطه كما اذا ملك المهر في قبل الفطع ولما انه ضمان فاعله بوجوب
الملك لانه ضمان وم ولو كان بوجوب فانما بوجوب في العلق كما في هبة المهر في حق مناعه
البضع لانها استوفيت والملك ثبت مستند فاعله بطريق في حق السنوي لكونها معدة
وهذا بخلاف اذا زني بها فاعله بوجوب عينها بوجوب عينها وبسقط الحد لان الملك
بها كثبت في حجة العيا وهي عين فاعله بوجوبه قال في كل شيء صبيغة الامام
الذي ليس فوقه امام فاعله عليه الا الفصا فانه يؤخذ به وفي الاموال لان المحذور
حق البذلقة وانما البذل لا ال غيره ولا يمكنه ان يضره على نفسه لانه لا يبيده بخلاف
حقوق العباد لا يستوفيه في الحق انما يمكنه او لا يستغفارة بغيره المسلمين الفصا
والاموال منها فاعله القذف قالوا المقطب في حق الشرع حكمه حكم سائر الحدود التي

هي حتى الله تعالى : على الزنا والرجوع عنها اذا شئتم
الشهو و بعد منقادكم لم يتبعهم عن اقامته بعد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في
حد الفذف حاشية وفي اجماع الصغير و اذا شئتم عليه الشهو و بغيره او بغيره
بعد حين لم يوجد و ضمن الشرفه و ان اصل ان الحمد و المحاملة حاشية تعالى بطلان الشفاء
حاشية فالتفلي هو بغيره بغيره العباد و لا يفرار الذي هو احدى الجنتين و ان
الشهادتين حاشية بين اداء الشهادة و الشرفه ان خبر ان كان لاخبار الشرفه
فان قدم على الاول و بعد ذلك لصيغة الجنتين و الاعداء و حركه فبينهم فيها و ان كان
لا الشرفه بغيره انما ساقط فيها بالماضي بخلاف الاقرار لان الانسان لا يبايع و لا يفسد
فقد الزنا و شرب الخمر و السرقة حاشية حتى الله تعالى حتى يرضى الرجوع عنها بعد الاقرار
فيكون النفاذ في ما نفاذ حد الفذف فبعض العبد لما فيه من دفع العار عنه و لهذا لا ينج
رجوعه بعد الاقرار و النفاذ و غير ما في حد الفذف العباد و ان الدعوى فيه شرط لغيره
على ان يهدى الدعوى فلا يوجب فسخه بخلاف حد السرقة لان الدعوى ليس بشرط
لحد لانها حاشية حتى الله تعالى على امره و ان شرط لهما لان الحكم ناهى عن كون الحد حاشية
تعالى و لا يغير وجهه و الشفاعة في كل فرد و ان السرقة تمام على الاستسار على عزة من الملك
فبغيره الشاهد على امره و الملكان بغيره انما ساقط الشهادتين كما يمنع قبول الشهادة في
الابناء يمنع الاقامة بعد الفضا عنه فالحال في قوله حتى لو شرب بعد ما شرب بعض
الحكم ثم اخذ بعد ما نفاذ الزمان لا يبايع عليه لان الامضاء من الفضا في باب الحمد و
واختلاف في حد النفاذ و استأثر في اجماع الى سنة اشهر فانه قال بعد حين و هكذا
اشترط على و ابو حنيفة لم يقدري ذلك فوصفه الى راي القاضي في كل عصر و من
محمد بن ابي بكر بن عمر لان اداءه عاجل و هو رواية عن ابو حنيفة و الى يوسف بن وهب و لا ينج
و هذا اذا لم يكن بين القاضي و بينهم مسبة شرا فان كان قبل شهادتهم لان المانع
بعد هم عن الامام فلا يخفى النعمة و النفاذ في حد الشرب كذا عند محمد بن وهب و عند
يحيى بن زوال الزاينة على ما في باب ان شئتم و اذا شئتم و اعلى رجل انه زنى
بفلانة و فلانة غائبة فانه يحكم و ان شئتم و ان شئتم من فلان و هو عايب لم يقطع
والفرق ان بالغيبة ينعدم الدعوى و هي شرط في السرقة و ان الزنا و بالخصوص الزنا
و دعوى الشهادة و لا يعتبر بالموهوم و ان شئتم و ان زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحكم
لاحتمال انها امرأة او امتهل هو الفلانة و ان اقر بك حد فلانة لا تخفى عليه امره

امرأة او امته و ان شئتم نشان انه زنى بفلانة و استسار بها و اخر ان شئتم و عنه و ان
الحكم عنها جميعا عند ابى حنيفة و هو قول زفر و قال لا يحكم الرجل حاشية لانها فيها
الموجب و نفر و احد بها بزيادة جناية و هو الاكرام بخلاف ما بينا لان ما عينا شرط
تحقق الموجب في حاشية و لم يثبت لا حاشية فيها و لانه اختلف المشهور و عليه لان الزنا فعل
و احد يقوم بهما و ان شئتم و الطول و عينة صار اذ فبين لهما و انما سقط الحد عنها
بشهادة شاهد يكره لان زنا ما سكر به بسقط احصا منها فصار احصا بغيره و ذلك
قال ان شئتم نشان انه زنى بامرأة بالكون و اخر ان انه زنى بها بالبصرة و من الحد
عنها جميعا لان المشهو و فعل الزنا و قد اختلف باختلاف المكان و لم يتم على كل حال
منها نصاب لا يحكم المشهو و حاشية قال زفر و شئتم انما كانا و نظر الى الحاشية و الصورة و ان
الحد في بيت واحد حد الرجل و المرأة معناه ان يشهد كل شئ من الزنا في زاوية
و هذا استحسان و القيس ان لا يجب لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان
ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في رواية و الا شئتم في رواية اخرى بالاضطرار
او لان الواقع في وسط البيت فحاشية من في المقدم في المقدم و من في المؤخر في المؤخر فبشهادة
بحسب ما يدى عنه و ان شئتم اربعة انه زنى بامرأة بالتحديد عند طلوع الشمس و العبد
انه زنى بها عند طلوع الشمس بغيره و انما حكم عنهم جميعا انما عينا فلانها يثبت كذب
احد الفريقين فغيره انما عند الشهو و لا حاشية فربى و ان شئتم اربعة على امرأة بالزنا
و هي كبر و انما عينا و عينا لان الزنا لا يخفى مع البكارة و معنى المسئلة ان البكارة
البيها فظن انها بكر و شئتم و من حاشية في اسقاط الحد و ليست كحاشية ابي حنيفة
بسقط الحد عنها و لا يجب عليهم و ان شئتم اربعة بالزنا على رجل و بينه و بينه و ان
في قدف و احد هم عبيد او محرم و في قدف فانهم محرم و لا يحكم المشهو و عليه لانه
لا يثبت بشهادتهم المال فكيف الحد و هم ليسوا بابل اداء الشهادة و العبد ليس
بابل للفعل و الا و انتم يثبت شهادته لان الزنا يثبت بالاداء و ان شئتم و اوهم شاك
او طرأ ثم قساق لم يحكم و ان القاسق من اهل الاداء و الفحل ان كان في ادائه
نوع قصور النعمة القسقى و لهذا لو قضى القاضي بشهادته ينفذ عنه ما يثبت بشهادتهم
شبه الزنا و باعتبار قصوره في الاداء النعمة القسقى يثبت بشهادته عدم الزنا فلهذا لا يمنع
الحكم و ان في فيه خلاف الشافعي و غيره على اصله ان القاسق ليس من اهل الشهادة
فمولا العبد عنه و ان نقص حد الشهو و عن اربعة حد و انهم قدف اذ حاشية

عند نقصان العدد وخرج الشهاده عن القذف باعتبار ما وان شهدا ربعة على رجل
بالزنا فغضب بشما وشم ثم وجد احداهم عبدا او محمدا واني قد قذفت فانهم يجدون انهم
قد قذفوا او الشهود مائة وليس عليهم ولا على بيت المال ان يشهدوا انهم قد قذفوا
بيت المال وهذا عندنا في حصة من القذف او انما من القذف وعلى هذا ارجع الشهود
سواء اذ كان جرحا وعلى هذا الخلاف اذا مات من القذف وعلى هذا ارجع الشهود
لا يضمنون عنه وعندنا يضمنون ولما ان الواجب بشما وشم مطلق القذف او
الاحترار عن الجرح خارج عن الواسع فينظم الجرح وغيره فيصاف الى شهادتهم فيضمنون
بالرجوع عنه عدم الرجوع بحسب على بيت المال لانه ينقل فعل الجرح الى العاصي وهو
عاصي للمسلمين فيجب الغرامة في مالهم وصار كالحرم والقصاص والى جفته لوان
الواجب هو المحمدا وهو ضرب مولى غير خارج ولا مملوك ولا يقع جرحا ظاهر الا ليعنى
في القذف وهو قذفه بغيره لانه لا يجب عليه القذف في العاصي كالمخمس
النا من الاثام من قذفه الغرامة وان شهدا ربعة على شهادته ربعة على رجل بالزنا
لم يجدوا قريبا من زيادة الشهادة ولا ضرورة الى تخلفها فان جاء الاولون فشهدوا على
العاصي في ذلك المكان لم يجدوا بغيره فشهدوا على ذلك الزنا بعد لان شهادتهم
قد روت من وجهين وشهادة الغرض في عين هذه هي اذ انهم فانهم مقامهم
بالادام والقبيل ولا يجد الشهود لان عددهم متكامل في استماع المحمدا على الشهود عليه بنوع شبهة
وهي كافيته لدرء المحمدا لا يجابهوا او ان شهدا ربعة على رجل بالزنا فوجدوا رجلا واحدا
الراجع وحده وعزم ربيع الدية اما الغرامة فلان يفي من يفي بشما وشم ثلثة اربع الحق
فيكون ان الف بشما وشم ارجع ربيع الحق وقال الشيخ يجب الفصل دون المال بما على
اصله في شهود القصاص سببته في الدية ان شاء الله تعالى واما المحمدا فذهب
الشهادة وقال زفر بن المحمدا لانه اذا كان عا ذوق حتى فقد بطل بالموت وان كان
عا ذوق ميت فهو جرم حكم العاصي فيورث ذلك شبهة ولنا ان الشهادة انما
تقبل قد قال الرجوع لان بدنيته شهادته لجعل المال قد قذفه فثبت وقد انقضت
الجنة فتنسخ ما بيني عليه وهو القضا في حقه فلا يورث الشهادة بخلاف اذا قذفه
غيره محصن في حق غيره لقيام القضا في حقه وان لم يجد الشهود عليه حتى رجوع واحد منهم
حد واجبا وسقط المحمدا عن الشهود عليه وقال محمد بن احمد ارجع حاشية لان الشهادة
بالحد في القضا فلا تنسخ الا في حق الرجوع كما اذا رجع بعد الامتناع واما القضا فلا

الا ممتنا من القضا فصار كما اذا رجع قبل القضا واحدا ولنا سقط المحمدا عن الشهود عليه
ولو رجع واحد منهم قبل القضا حد واجبا وقال زفر بن المحمدا ارجع حاشية لان لا يصدق
على غيره ولنا ان كلامهم قد قذف في الاصل انما يصير شهادته اتصال القضا به كما وان لم يصدق
بقي قد قذفه دون وان كانوا خمسة فراجع احداهم لاني عليه لا يفي من يفي بشما وشم
كل الحق وهو شهادته اربع فان رجع اخر حد او غير ما رجع الدية واما المحمدا فذكرنا واما
الغرامة فلان يفي من يفي بشما وشم ثلثة اربع الحق والمعتبر بها من يفي بالرجوع من
راجع على عرف وان شهدا ربعة على رجل بالزنا فوجدوا رجلا واحدا او الشهود وجوه
او عبيد كالدية على المالكين عندنا في حصة من القذف او انما من القذف وعلى هذا ارجع الشهود
يوسف ومحمد بن احمد هو على بيت المال وقبل هذا اذا قالوا انهم بالتركيب مع علم
بحالهم لهما انهم اتوا على الشهود خبرا فصار كما اذا اتوا على الشهود عليه خبرا بان شهدوا
باحتشانه ولنا ان الشهادة فانما يصير حجة حاشية بالتركيب فثبت التركيب في معنى قلة العدة
فيصاف الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه محض الشرط ولا فرق بينهما اذا شهدوا
بنقطة الشهادة او خبرا او هذا اذا خبروا بالتركيب والاسلام اما اذا قالوا انهم عدول
وطهروا عبيدا فليضمنون لان العبد قد يكون عدلا ولا ضمان على الشهود لانه لم يقع
كلهم شهادة ولا يجدون حد القذف لانهم قد قذفوا احدا فقامت فلا يورث عنه
او ان شهدا ربعة على رجل بالزنا فامر العاصي برجمة فغضب رجل عتقه ثم وجد الشهود
عبيدا فعلى العاصي الدية وفي القياس يجب الفصل لانه قيل نف معصومة بغير حق
وجد الاسخا ان القضا صحيح ظاهر او ثبت الفصل ما ورث شبهة بخلاف ما اذا
قذف قبل القضا لان الشهادة لم يصير حجة بعد ولا نطقه مباح الدم معناه على دليل
سبح فصار كما اذا قذفه حريبا عليه على منهم ويجب الدية في مال لانه حد والعواجل لا يعمل
ويجب في ثلث سنين لانه وجب بنفس الفصل وان رجم ثم وجدوا عبيدا فالدية على
بيت المال لانه انشأ امر الامم ففضل قبله اليه ولو بانته بنفسه يجب الدية في بيت المال
لما ذكرنا بهذا بخلاف ما اذا ضرب عتقه لانه لم يضر امره او ان شهدوا بالزنا على رجل
وقالوا انهم بالنظر ثبت شهادتهم لانه مباح النظر لهم ضرورة بخلاف الشهادة فاستشبه
الطبيب والعاية او ان شهدا ربعة على رجل بالزنا فامروا احصان ولنا ان شهادة عدول
منه فان رجم معناه انه بغير الدخول بعد وجوه سائر الشرائط لان الحكم بنيات النسب
منه حكم بالدخول عليه ولنا لو قذفنا بعقب الرجعة والاحصان ثبت بثلثة فان لم يكن

والتسليم وتسميته بالاحسان رجل امر ان رجم حذو الفرس في يوم الجمعة
كان في قريش اربعة اشياء من غير مقبول في غير الاموال وفي قولهم شرط
في معنى العقد لان المحل به يتلف عند انقضاء الحكم اليه في شبهة حقيقة العقد
فلا يقبل شهادة النساء فيه فصار كما اذا شهد اثنان على رجل في جبهة المسم انه
عقده قبل ان لا يقبل لما ذكرنا ان الاحسان عبارة عن انقضاء المحل به
انما مانعة من الزمان على ما ذكرنا فلا يكون في معنى العقد وصار كما اذا شهدوا به في
غير هذه الحالة بخلاف ما ذكرنا ان العقد ثبت بشهادة النساء وانما لا يثبت سبق
الامر بجماله فيكون المسم او ينقض به المسم فان رجح شهود الاحسان لا يثبتون
عندنا حذو الفرس وهو فرع ما تقدم

حد الشراب

ومن شرب الخمر واخذ رجبها موجودا او جازا به سكران فشهد الشهود وصحبه بركته
فعبه كذا وكذا في اخر رجبها موجودا لان جناية الشراب قد ظهرت ولم يتجاوز
العهد والاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فان عاد فاجلده
وان اقر بعد ذهاب رجبها لم يجد عندنا في حقه والي يوسف عما قال محمد بن عبد
وكذا في الشهود عليه بعد ذهاب رجبها لا يجد عندنا بها خلافا لما في قوله فان عاد فاجلده
يقول الشافعي بالانفاق غير انه مقدور بالزمان عند اعتبار الجناية بهذا لان الزمان
يخفى بمعنى الزمان والراكية قد تكون من غير كمال فيقولون ان الركة شربت
ثم امتد ففعلت لم يابل الكلف سفر جلد وعندهم بقدر بزوال الراكية لقول ابن سريج
رضي الله عنه في قوله وسنكده فان وجدتم ركة الخمر فاجلده وان قدام الله
من اقر في ذلك على الشراب وانما يصار الى التعذيب بالزمان عند تعدد رعاياه و
التعذيب بين الروايج ممكن للمعدل وانما يشبه على الجمل والافراز فان عاد فاجلده
عند محمد بن حنبل في حد الزمان ما تفرقه وعندهما لا يقام المحل الا عند قيام الراكية لان حد
الشراب ثبت باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى ابن مسعود رضي الله عنه وقد شرط قيام
الراكية على ما رواه وان احده الشهود ورجلها يوجد منه او سكران قد هو به من
مصر الى مصر في الامام فانقطع ذلك قبل ان يمتدوا به حتى قد اتم جميعا لان هذا عند
محمد بن الحسن في حد الزمان والشاهد لا يثبت في منه ومن سكر من البينة حد لما روي
ان عمر بن الخطاب اقام الحد على اعرابي سكر من البينة وبين الكلام في حد السكر ومفاد حد
المسكين مبان شاء الله تعالى ولا حد على من وجد منه ركة الخمر او نكاحا لان الراكية

الراكية محنة وكذا الشراب قد يقع عن كراهه واضطرار ولا يجد السكران حتى يعلم انه سكران
البينة وشربه طوعا لان السكر من المباح لا يوجب الحد كما لا يوجب الزنا وكذا ان شرب
الخمر لا يوجب الحد ولا يجد حتى يزول منه السكر المقصود بالزنا جازا وحده الخمر لا يوجب الحد
فان لو سوطا لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على حد الزنا في حد الزنا في حد الزنا في حد الزنا
من الرواية وعن محمد بن عبد الله بن الجوزي انما لا يوجب الحد لان لم يرد به نص وجها للشهود انما لا يوجب
التخفيف فلا يعتبر بان كان عبد الله اربعة سوطا لان الرق ينصف على ما
عرف ومن اقر شرب الخمر او السكر ثم رجع لم يجد لانه حاله حتى الله تعالى وبنت الشر
بشهادة شاهدين وبنت الزنا واحدة واحدة وعن ابي يوسف انه يشترط الاقرار بركتين
وهو نظير الاختلاف في السرقه وسببها ان شاء الله ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
لان فيما يشبهه البهلية وحمية الضلال والشباب والسكران الذي يجد هو الذي
لا يعقل منطعا لقليل ولا كثير ولا يعقد رجل من المرأة قال في هذا عندنا في حقه وقال
هو الذي يجهل ويخطئ كلامه لانه سكران في العرف اليه بالكلية لا ينجح ولانه يخطئ
في اسباب الحد وادعاءه في الحد ونسب السكران يغلب السرور على العقل فيسلب
التمييز بين شي وشي وما دون ذلك لا يجري عن شبهة الصحو والمعتبر في الفصح المسكر في
حق الحزمة قاله بالاجماع اخذوا بالحياط والشفقة به بعينه فلهذا في شبهة وحكامه و
وهذا مما يتبادر في معنى لا عبارة ولا يجد السكران باقراره على نفسه الزيادة احتمال
الكل في اقراره في حال لدرته لانه حاله حتى الله تعالى بجلل فحد الفخذ لان فيه
حق العبد والسكران فيه كالحصاة في حقه عليه كافي سائر تصرفاته ولو اراد السكران ان يبين
امانه منه لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يخفى مع السكر

حد الزنا

او اقره الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب المفدوف بالحد
حد المحكم بما بين سوطا ان كان حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان
قال فاجلدهم خمسين جلدة الا به والحد بالزنا بالاجماع وفي النص اشارة اليه
وهو ان شرط اربعة اذ هو مختص بالزنا وبشرط مطالبة المفدوف لان فيه حقه ونفع العار
واحسان المفدوف لما ملو من الاية قال ويقرض الضرب على اعفائه لما قرئ في حد
الزنا لا يجرؤ من تباه لان سببه غير مطلق به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا لا يجرؤ
يخرج عنه الحشو والفرق لان ذلك يمنع اجمال الالم به وان كان العاقر عبد اجلده
سوطا لمكان الرق والاحسان ان يكون المفدوف حرا فانما ساقا عتقا عن

فعل الزنا ما كثر فيه فانه ينطق عليه اسم الاحسان قال الله تعالى فليعلم من تصفاه على
الحسن من العباد سبي الحر اثر العقل والبلوغ لان العار لا يلحق الصبي والمجنون لعدم
تحقق فعل الزنا منه والاسلام لقوله عم من اشرك بالله فليس يحسن والعفة لان
غير العفيف لا يلحقه العار وكذا العاذل مساو في فيه ومن نفي نسب غيره وقال است
ما كثر فيه وهذا اذا كانت امه حرة مسلمة لانه في الحقيقة فذف لانه لان النسب
انما سعي من الزنا لا من غيره ومن قال لغيره في غضب است باين فلو ان لابي له
بعض له كحد ولو قال في غير غضب لا كحد لان عند الغضب براد به حقيقة سارو في
غيره براد به المعانيته بنفي مشايسته اياه في اسباب المودة ولو قال است باين فلو ان
بعض له كحد لانه مساو في كلامه ولو نسب الي حده لا كحد ايضا لانه قد نسب اليه كمال
ولو قال است باين الزانية وامه منه محصنة فطالب لابن كحد حد العاذل لانه قد
محصنة بعد موته ولا يطالب بكحد القذف للميت الامن يقع الضحك في سببه
بقذفه وهو الولد والولد لان العار يلحق به لكان كجزيه يكون القذف متا ولا
له معنى وعند الشافعي ثبت حق المطالبة لكل وارث لان حد القذف يورث عنه
على بنين ان شاء الله تعالى وعندنا ولا يه المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرنا
ولم يثبت عندنا المهر من الميراث بالقتل ثبت لولد البنث كما ثبت لولد الابن
فلا فالحمد لله ثبت لولد الولد حال قيام الولد فلا فرق بينه واذا كان المقتوف محصنا
جاء لانه الكافر والعبد ان يطالب بالحد فلا فرق بينه وبين بقول القذف بينا وله
معنى الرجوع العار اليه وليس طريقه الارث عندنا فصار كما اذا كان متا ولا له صورة
ومعنى وان امره بقذف محسن في اخذه بالحد وهذا لان الاحسان في الذي نسب
الي الزنا شرط يقع بعصره على الكمال ثم يرجع هذا العصر الكامل الى ولده والكفر لا ينافي
اهلية الاستحقاق بخلاف اذ اتا ول القذف نفسه لانه لم يوجد العصر على الكمال القذف
الاحسان في المنسوب الي الزنا وليس للعبد ان يطالب بمولاه بقذفه كحرة ولا بالابن
ان يطالب به بقذفه كحرة المسلم لان الولي لا يعاقب بسبب عبده وكذا
الاب بسبب ولده ولهذا لا يعاقب والولد بولده ولا السيد بعبده ولو كان له ابن من
غيره لانه يطالب بتحقيق السبب وانعدام المانع ومن قذف غيره ومات المقتوف
بطل كحد وقال الشافعي لا تبطل ولو مات بعد ما قيم بعض كحد بطل الباقي عندنا
حالا فانه بناء على انه يورث عنه وعندنا لا يورث ولا خلاف ان فيه حق الشرع وحسن

حق العبد فانه شرع لرفع العار عن المقتوف وهو الذي يتفقد به على نفسه هذا الوجه هو
حق العبد ثم انه شرع زاجرا ومنه سبي حرة والمقتوف من شرع الزنا وجراؤه العالم من
الفساد وهذا اية حق الشرع وبكل ذلك تشبه الاحكام واذا تعارضت الجوانب
فالتشابه هو مال الى تغليب حق العبد فخذ بما يلحق العبد به عار حاجته وغنا الشرع وكبح
صرنا الى تغليب حق الشرع لان العبد من المحن بولاه مولاه فبصرف حق العبد عما به ولا
كذلك حكمه لانه لا يولد له العبد في استيفاء حق الشرع الانبائه عنده وهذا هو الابل
المشهور الذي يخرج منه الفروع المختلف فيها منها الارث والارث كجزيه في
حقن العباد وان في حقن الشرع ومنها العفو فانه لا يقع عفو المقتوف عنه ولا يقع عفو
ومنها انه لا يجوز الا عيب منه ويجري فيه التداخل وعنده لا يجري وعن ابي يوسف
يعني في العفو مثل قول الشافعي هو ومن اصحابنا من قال ان الغالب حق العبد وخرج
الاحكام والا دل على ذلك ومن اقرب القذف ثم يرجع لم يقبل رجوعه لان المقتوف
فيه حقا فكذلك في الرجوع بخلاف ما هو حاله حق الله تعالى لانه لا مكذب له فيه ومن
قال للعربي لا يطالب لم كحد لانه براد به النسبية في الاخلاق او عدم الفصاحة وكذا اذا كانت
است بعربي لما قلنا ومن قال رجل باين ما السما فليس بها قذف لانه براد به
النسبية في الجود والسماحة والصفاء لان ما السما الغيب به لصفاة وسخاة وان سبه
الي عذر والى حاله اولى روج امه فليس بها قذف لان كل واحد منهما يسمى اباها والى
فلقوله تعالى والدة ابك اسماعيل واسحق واسماعيل كان عماله والثاني قوله عم كمال
اب والثالث للزينة ومن قال لغيره زنا است في الجليل وقال غيب صعود الجليل
حد وهذا عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد بن كحد لان المهور عن المصعد و
حقيقة قالت امه من العرب وارق الى الجزارت زني في الجليل وذكر الجليل بعينه او
ولما انه يستعمل في العاشنة مهور ايضا لان من العرب من يهزم الملبين كما ملين
المهور وحالة الغضب والسباب بغين العاشنة مهور او الجزارت ما اذا قال زاني او
قال زنا است وذكر الجليل انما يعين المصعد واما اذا كان مفردا بكلمته على او هو
المستعمل فيه ولو قال زنا است على الجليل قيل لا كحد لانه قبل كحد للمعنى الذي ذكرناه
ومن قال لاخر زاني فقال لابل انت فانما كحد ان لان معناه لابل انت زاني او
هي كحد عطف بسند كحد بها القذف فبصرف الجزارت المذكور في الاول مذكور فيه ومن
قال لامرأة زانية فقال لابل انت حدث المرأة ولا لعان لانها فاذان وفذنه

يوجب اللعان وقد ذهب جمهور الفقهاء في البداية إلى بطلان اللعان لان المحرم في
اللعن ليس بهل ولا ابطال في عكسه اصلا في حال لحد أو اللعان في مائة
الحكم اذا قالت زنت بك فلا حجة عليها ولا لعان معها قالت بعد ما قال لها
يا زانية لو فوج الشك في كل واحد منها لا يجمل انهما اراوت الزانية قبل النكاح
فيجب المحرم دون اللعان لتعدد بقايا اياه وانما امره منه ويجعل انهما اراوت زانية
لي ما كان معك بعد النكاح لاني ما كنت احدا غيرك هو المراءى في مثل هذه الحالة
وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون المحرم لوجود القذف منه وعدمه منها في
اللعن وان اقر بولده ثم نفاه فانه بلا عن لان النسب لذمه باقراره والنفي بعده
صار فاقا فبلا عن وان نفاه ثم اقر به حده لانه لما كذب نفسه بطل اللعان لانه
حد ضروري مبرأ من ضرورة النكاح والاصل فيه حد القذف واذا بطل النكاح
رجع الى الاصل والولد ولد في الزوجين لا قراره به سابقا او لاحقا واللعان
يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد وان قال ليس بابني ولا بابنتك فلا حد
ولا لعان لانه انكر الولادة وبه لا يصبر فاقا ومن قذف امرأة معها اولاد لا يبرأ
لهم باب القذف الملاءمة بولد والولد حي او قد قتل بعد موت الولد فلا حد عليه لقيام
امارة الزنا منها وهو الولد والولد لا يبرأ لانه لما كذب نفسه بطل اللعان لانه
الاحصان وان قذف امرأة لا تحت بغير ولد فعليه الحجر لا نكاح اياه الزنا ومن وطئ
وطأ حراما في غير ملكه لم يجد فاقا فله الفداء والعقوبة وهو شرط الاحصان ولان العاوف
صادق والاصل فيه ان من وطئ وطأ حراما لعينه لا يجب له القذف لان الزنا هو الوطئ
الحرم لعينه وان كان محرما لغيره كونه ليس بزنا فالوطئ في غير الملك من كل وجه
او من وجه حرام لعينه وكذا الوطئ في الملك المحرم مؤبد فان كانت المحرم مؤقتة
فالحرمة لغيره وابوجه بغيره بشرط ان يكون المحرم المؤبد ثابتا بالاجماع او بالحد ثبت المؤقتة
ليكون ثابتا من غير زنا وبانه اذا قذف رجلا وطئ جارية بينه وبين آخر فلا حد عليه
لان عدم الملك من وجه وكذا اذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها لمحقق الزنا منها
شعر حال عدم الملك لانه اذا وجب المحرم عليها ولو قذف رجلا في امته وهي حرة
او امراته وهي حرة او مكاتبته لم يوجب له الحد لان المحرم مع قيام الملك وهي مؤقتة
فكانت المحرم لغيره فلم يكن زنا وعن ابى يوسف يمان وطئ المكاتبه بسقط اللعان
وهو قول زفر بن لان الملك زائل في حق الوطئ ولانه يملكه العرف بالوطئ ويجوز

نقل ملك الذات في الحرمة لغيره او هي مؤقتة ولو قذف رجلا وطئ امته وهي حرة
من الرضا عنه لا حد لان الحرمة موقوفة وهذا هو الصحيح ولو قذف مكاتبه ما كان زنا
وقالوا لا حد عليه لانه لا يوجب له الحد لان اختلاف الصحابة زنا ولو قذف محرابا
تزوج امته ثم اسم بحد عنه الى نفسه هو وقالوا لا حد عليه وهذا بناء على ان تزويج المحرم
المحرم له حكم الصلوة فيما بينهم عنه خلافا لما وقد فرغ في النكاح واذا دخل المحرم دارا
بان قذف مسلمانا فان فيه حق العبد وقد نكح امته حقيق العباد ولا يطع
في ان لا يزوجي يكون مكرها وان لا يزوجي فاقا او هي تعدية بموجب اياه واذا اقر المحرم
في قذف سقطت شهادته وان قال لا شيء لم يقبل اذ الباب وهو بغير
في الشهادة او اذا واحد الكافر في قذف لم يبرأ منه ولا على اهل الذمة لان الزنا
على حصة فترت منه طهارة فان اسم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته
استقامت بعد الاسلام فلم يدخل تحت الاختلاف العباد اذا حد القذف ثم عتق
حيث لا يقبل شهادته لانه لا شهادته له اصلا في حال الرق فكان رد شهادته بعد العتق
من تمام حده وان شرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم شرب ما بقي جازت شهادته
لان رد الشهادة متمم المحرم فيكون مفعوله والمعام بعد الاسلام بعض المحرم فلا يكون رد
الشهادة مفعولا وعن ابى يوسف يمان انه يبرأ منه ولا يبرأ من الاصل ما يبرأ من الاول فيخرج
قال من قذف اثنى عشر شرب خمر مرة فله الفدية كذلك كذا ما اخبرنا فلان القذف
من اقامة الحد حقا بعد الاقرار واحتمال حصوله بالاولى لم يبرأ من شربه فوات
المقصود في الثاني وهذا بخلاف ما اذا زني وسرق وقذف في شرب لان المقصود من
كل حبس غير المقصود من الآخر فلا تدخل واما القذف فالمعقل فيه عند ما حق الله تعالى
فيكون ملحقا بهما وقال الشافعي انه ان اختلف المقتوف والمقتوف به وهو الزنا لا يبرأ
لان المقتول فيه حق العبد عنده في التعذر ومن قذف عبدا
او امته او ام ولد او كافرا بالزنا عذر له في القذف وقد امتنع وجوب الحد لغيره
الاحصان فوجب التعذر وكذا اذا قذف مسلمانا فقال في كافر بولده فاسق او
باجببت او باسارق لانه اذا وهن الشين به ولا مدخل للنكاح في الحد ووجب
التعذر الا انه يبلغ بالتعذر بانه في الجناية الاولى من حبس ما يجب به الحد وفي الوجه
الثاني الرأى الى الامام ولو قال باجماع او باختر لم يبرأ لانه ما اثنى الشين بل يفتن
بنفسه وقبل في عرفنا يبرأ لانه بعد ما وقبل ان كان المسبوب من الاخر

كما انفقوا والعقد بعد لانه يحل في المنة بذلك وان كان من العامة لا بعد
وهذا حسن والتعذر اكثر من ثلثه ثلثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال
ابو يوسف يبلغ التعذر خمسة وسبعين سوطا والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم من طبع
حدائي لم يجر حد من المعدن واذ انقضت بغيره حدا فابو حنيفة رحمه الله تعالى هو الذي
احكم به الحد في الفذف فصرناه اليه وذلك ان يكون ففقد سوطا ابو
يوسف هو اعقل الجاهل في الاحرار والاصل هو حرمة ثم نقص سوطا في رواية
عنه وهو قول زكريا وهو الفرس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو ما نورد عن علي بن
فقد غم قدر الادنى في الكتاب ثلث جلدات لان ما دونها لا يقع به الزجر وذكر
سناجحا ان اوماه على ابراه الامام فيعند بقدر ما يعلم انه يجر لانه يختلف باختلاف
الاسواق عن ابي يوسف هو انه قدر على علم محرم وصغره وعنه انه يجر بكل نوع من
بابه يجر بثلث المس والبقية من حد الزنا والفذف بغير الزنا من حد الفذف قال وان
راى الامام ان يضرب الى الضرب في التعذر خمس فقل لانه صريح في دفعه ودر الشرح
به في الجدة حتى جاز ان يكتفى به في جاز ان يضرب اليه ولو لم يجر في التعذر بالثلاثة قيل
ثبوت كما شرع في الحد لانه من التعذر قال استل الضرب التعذر لانه جري في التعذر
فيه من حيث العقد فلا يخفف من حيث الوصف كذا في قوله في فوف المصنف ولهذا
لم يخفف من حيث التعذر في على الاصله قال ثم حد الزنا لانه ثابت بالكتاب وحده
ثبت بقول الصحابة ولا ياعظم جناية حتى شرع فيه الزجر ثم حد الشرب لان سببه
مستحق به ثم حد الفذف لان سببه محتمل الاحتمال كونه صادقا ولا جري فيه التعذر
من حيث عدم الشهادة فلا يغلط من حيث الوصف ومن الامام اذ عزره فان
قد مر به لانه فعل ما فعل امر الشرع وفعل الما صور لا يتقيد بشرط السلامة كالنقض
والبراع بغير الزوج اذا عذر زوجته لانه مطلق فيه الاطلاق فان تقيد بشرط
السلامة كما عرر في الطريق وقال الشافعي لو يجب الدية في بيت المال لان الاصل
خطا فيه والتعذر لئلا يوجب الا انه يجب الدية في بيت المال لانه يقع عليه يعود الى
عامة المسلمين فيكون الغرم في المرم فلا كما استوفى حتى الله تعالى بامر فصار
الله تعالى اما من غير واسطة ولا يجب الضمان والله اعلم
السرف في اللغة اخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والاستسار ومنه
استسار في السمع قال الله تعالى الا من استرق السمع فعد به من عليه او صاف في اللغة

الشرف على ما بانك بيانه ان شاة الله تعالى والمعنى اللطيف على قبيح ابتداء وانما
او ابتداء لا في الجاهل او انضبط الجاهل على الاستسار واخذ المال من المالك مكاره
على الجاهل وفي الكبرى اعنى قطع الطريق مسافة عين الامام لانه هو المصنف في حفظ
الطرف باعوانه وفي الصغرى مسافة عين المالك ومن يهزم معامه قال ابن
العاقل البالغ عشرة دراهم او ما يبلغ ثمنه عشرة دراهم مضروبة من حرز لا يشبهه
فيه وجب القطع والاصل فيه قوله تعالى والسرقة فاقطعوا ايدهما الآية
ولا بد من احبار العقل والبلوغ لان الجاهل لا يتحقق وانهما لا يقطع جزا الجاهل ولا بد
من التعذر بالمال المحط به لان الغيبة لا يصح في المحض وكذا اخذه لا يتحقق فلا يتحقق
ركنه ولا حكم الزجر لانهما قد يغلب والتعذر بعشرة دراهم منه هيبا وعند الشافعي
التعذر بربع دينار وعند مالك عند ثلثة دراهم ولما ان القطع على عمده رسول الله
عم ما كان الثاني ثمن الحزن واقل من ثمنه في تعذر ثلثة دراهم والاخذ بالمثل وهو
المستحق به اولى غير ان الشافعي يقول كل ثمن قيمة الدية على عمده رسول الله وم
اننى عشرة دراهم والثلثة ربعها وان الاخذ في الاكثر في هذا الباب اولى احبنا
لعمده وهذا في الاقل شبهة عدم احكامه وهي دارية للحد وقدما به ذلك لعمده وم
الآتي دينار او عشرة دراهم واسم الدرهم يطلق على المصنف في عرفنا فهذا بين الكتاب
المضروب كما في قال في الكتاب وهو ظاهر الرواية وهو الاصح رعاة بكل الجاهل حتى لو
سرق عشرة نبراق فبينما انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع والمعتبرون سبعة
منا قبل لانه متعارف في عامة البلاد وقوله او ما يبلغ ثمنه عشرة دراهم اشار الى
ان غير الدرهم بعينه فبينما وان كان ذهب ولا بد من حرز لا يشبهه فيه لان الشبهة
دارية وسببية من بعد ان شاة الله تعالى والعبد والحر في القطع سواء لان النفس
لم يفصل ولان التصفيف منعذر فيكامل صيانة الاموال الناس قال يجب القطع
بقراره مرة واحدة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ابو يوسف هو لا يقطع الا بالقرار
مربعين وبروي عنه انه في المجلسين المختلفين لانه احدى التجهين فيعتبر بالآخرى
وهي البينة كذلك غيرها بالزنا ولما ان السرفه ظهرت بالقرار مرة فيكتفى به كافي
الفحص وحد الفذف ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة بغيره فيها تقبل منه
الكذب ولا يفي في الاقرار شيئا لانه لا منه وباب الرجوع في الحد لا يثبت بالتكرار
والرجوع في حق المال لا يقع اصلا لان صاحب المال يكتفي به واشترط الزيادة في الزنا

الحربين ولا قطع من سرق من حمام او من بيت اذن الناس في دخوله لوجود اذن
عادة الاحقية في الدخول فاحتمل الحزب في ذلك حواشيت النجاشي والحنافات
انما اذ سرق منها ليدان ثمانية لا حراز الاموال وانما اذن ينجس النصارى من
سرق من المسجد فاحتمل الحزب في ذلك حواشيت النجاشي والحنافات
فلم يكن المال حرازاً للمكان بخلاف الحمام والبيت التي اذن الناس في دخولها ثبت لا قطع
لان بيتي الحراز كان المكان حرازاً لغيره الحراز لا لغيره ولا قطع على القصب او سرق
من اثنائه لان البيت لم يجر في حقه كونه ما دونه ودخوله ولا يجر له اهل الدار
فيكون فعله خيانة لا سرقة ومن سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع لان الدار كلها
حراز واحد فلا بد من الاخراج منها لان الدار وما فيها في بد صاحبها معنى فيمكن شبهة
عدم الاخذ فان كان دار فيها معاصير سرق فاحتمل الحزب من معصية الى معصية الدار قطع
لان كل مقصود به عيار ساكنها حراز على حدة وان اثار انسان من اهل المعاصير
على مقصود قطع او اسرق منها ما جاز او القصب اللص البيت قد دخل واخذ
المال ولا اخرج خارج البيت فلا قطع عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا يخرج
به معصية على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحزب فلم يتم السرقة من كل
واحد وعن ابى يوسف لو ان اخرج الداخل البدو واليهما خارج فاقطع على الداخل
وان ادخل الخارج به فاقطع ولما من به الرجل فليقطع وهو بناء على مسئلة ثانياً
بعد هذا ان شاء الله تعالى وان القاه في الطريق واخرج واحدة قطع وقال زفر بن
لان الاما غير موجب للقطع كما اخرج ولم يخذ وكذا الاخذ من الكنة كما لو اخذه غيره
ولما ان الرمي جيلة بعد ما السارق لتعذر الخروج مع المالك او لتفرغ القتال صاحب الدار
والفرار ولم يعترض عليه به معصية فاعين الكل فعلا واحداً واذا اخرج فم باخذه فهو مضج
لا سارق وكذا ان حمل على حمار فافقه واخرجه لان سرقة معاقب اليه بسوقه واذا
دخل الحزب جماعة فتول بعضهم الاخذ قطعوا جميعاً قال رحمه الله استخيان والقبيل
ان يقطع الحازم حدة وهو قول زفر بن لو ان الاخراج منه فتمت السرقة به ولما ان الاخراج
من الكل معنى للمعاونة كما في السرقة الكبرى وهذا لان المعاد فيها بينهم ان يجمع البعض
المساع وبقية الباقيون للدفن فلو استخ القاطع الى سداب سداب ومن نصب
البيت واخذ به فاقطع شيئا لم يقطع وعن ابى يوسف محمد في الاملاء انه يقطع لانه
اخرج المال من الحزب وهو المقصود فلا يشترط الدخول فيه كما اذا ادخل به في صندوق

صندوق الصبر في الخارج القاطع في ذلك ان يترك الحزب يشترط فيه الكمال حراز عن شبهة
العدم والكمال في الدخول وقد امكن اعطاه الدخول هو المعاد كخلاف المعتدل
لان الحكم فيه احوال البدوون الدخول بخلاف ما تقدم في حمل بعض المساع لان ذلك
هو المعاد وان الضرورة وهي ما رجة من الحكم لم يقطع وان ادخل به في الحكم قطع لان
في الوجه الاول الرباط من الخارج فبالطريق لا يقطع الاخذ من الظاهر فلا يجره هتك الحزب
وفي الثاني الرباط من داخل فبالطريق لا يقطع الاخذ من الحزب وهو الحكم ولو كان مكان الطريق
الرباط لم يقطع الاخذ في الوجهين بنكس الحواشيت لا انعكاس العلة وعن ابى يوسف
انه يقطع على كل حال لانه حراز ما بالكم او بصاحبه فالحزب هو الحكم لانه يجره واما قوله
قطع المسافة او الاستراحة فاشبه بجواز فان سرق من القطار بعير او حمار لم يقطع لانه
ليس حراز مقصوداً فيمكن شبهة عدم وهذا لان السابق والعا به والرا كالتقصير
قطع المسافة ونفل الامتعة دون الحفظ في لو كان مع الاحمال شبهة الحفظ قالوا يقطع
وان شق الحمل فاخذ منه قطع لان الحزب في شق هذا حراز لانه يقصد بوضع الامتعة في
صاحبها كما لم يجره اجد الاخذ من الحزب فليقطع وان سرق من العا فبمساع وصاحبه يقطع
او ما لم يقطع ومعه اذا كان بجوار في موضع هو ليس حراز كما لطريق ونحوه كالحزب
حيث يكون حرازاً بصاحبه كونه مترصداً للحفظ وهذا لان المعصية هو الحفظ للمعاد والمحموس
عنده والنوم عليه بعد حافطاً عادة وكذا النوم بغيره منه على ما اخبرنا من قبل
في بعض النسخ وصاحبه ما لم يعب او حيث يكون حافطاً وهذا لا يكره ما قد ساه من
القول الحازم في كيفية القطع واثباته ويقطع بين السابق
من الزند والجسم فاقطع لما لم يجره من قبل واليهين بفرقة عبد الله بن مسعود ومن
الزند لان الاسم ينشأ من البدل لا يقطع وهذا المفصل اعني الرسخ مبني على كيفية قد
خرج ان النبي عم امر يقطع السارق من الزند والجسم لقوله فاقطعوه واحسموه ولا ت
لو لم يجسم بقضي لا التلف ولقد زاجر لا منصف فان سرق ما ينفذ قطع رجله اليسرى
فان سرق ثانياً لم يقطع دخل في السجن حتى يثوب وهذا استخيان وبقره ايضا
ذكره مالك بن نجر وهو قال ان يقطع في الزند يقطع به اليسرى وفي الرابعة يقطع رجله
اليمنى لقوله وعمن سرق فاقطعوه فان عاود فاقطعوه فان عاود فاقطعوه فان عاود
فاقطعوه وبروي مفسرهما هو منه به لان جازاً ان لا يقطع الا في الاول في كونها جازاً
بل ثوبها فيكون اوعى في الشريعة الحمد ولما قول على بن عبد الله بن الحارثي من السدان لا اوعى له

سواء لا يقطع بغير الدعوى لانه لا يجوز عنه سارق فيؤدي الى سد باب الحكم وان الشبهة
وارنية وتنفق بغير الدعوى للمحال ولا يعتبر بها قال بدليل صحة الرجوع بعد الافرار واذا
اقر جلال بسرقته ثم قال احداهما هو مال لم يقطع لان الرجوع حاصل في حق الراعي وبورث
الشبهة في حق الآخر لان السرقه ثبتت باقرارهما على الشركة فان سرقا ثم غاب احدهما
وتشددت اشدان سرقته فقطع الآخر في قول الجنيته هو الآخر وهو قولنا وكان يقول
اولا لا يقطع لانه لا يقطع بها بدعي الشبهة وجه قول الآخر ان الغيبة يمنع ثبوت السرقه على
الغائب فيبقى معه مال العدم لا يورث الشبهة ولا يعتبر بثبوتهم حد وثبت الشبهة
على آخره اذا اقر العبد بغيره بغيره عشرة وراهم بعينه فانه يقطع وتزد السرقه على
المسروق منه وهذا عند الجنيته هو وقال ابو يوسف يقطع والعشرة للمولى وقال
محمد لا يقطع والعشرة للمولى ومعه اذا اكد المولى ولو اقر سرقته مال مستهلك فطعن
فيه ولو كان العبد ما ذم له يقطع في الواجبين وقال في لا يقطع في العجزه كلها لان المال
عنده ان اقرار العبد على نفسه بالحدود والخصاص لا يقطع لانه يرد على نفسه وطرفه وكل
ذلك مال للمولى والاقرار على الغير غير مقبول لان العبد المأذون له يذم بالحد والضمان
والمال لصحة اقراره به كونه مسلطا عليه من جهة والجور عليه لا يقطع اقراره بالمال البغوي ونحن
نقول يقطع اقراره من جهة انه ادعى ثم يتعدى الى المالتة فيقطع من جهة انه مال وانه
لا يذم في هذه الافرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومنه مقبول على الغير ولما لم يذم في الجور عليه
ان اقراره بالمال باطل لانه لا يقطع منه بالغصب فيبقى مال المولى ولا يقطع على العبد في
سرقته بوجه ان المال اصل فيها والقطع ما يبيع حتى يبيع المخصوصه فيه بدون القطع وثبت
المال وانه في ملكه لا يبيع ولا يثبت واذا بطل فيها هو اصل بطل في البيع بخلاف
المأذون لان اقراره بمال الذي في يده صحيح فيقطع في حق القطع بغيره ولا يبي يوسف هو
انه اقر بثلثين بالقطع وهو على نفسه فيقطع على ما ذكرناه وبالمال وهو على المولى فلا يقطع في
حده وفيه والقطع ينفذ به وانه اذا اقر بثلثين وقال الثوب الذي في يده بغير سرقته من غير
وزيد يقول هو ثوب يقطع به المقر وان كان لا يصدق في تعيين الثوب حتى لا يصدق من
زيد ولا يبي جنيته هو ان الافرار بالقطع قد يبيع منه ما يبيع بالمال بآء عليه لان الافرار
بما في حال البعاء والمال في حال البعاء ما يبيع للقطع حتى سقط عصمة المال باعباره يستوفى
القطع بعد استهلاكه بخلاف سرقه لان القطع يجب بالسرقه من الموضع الا لا يجب
بسرقه العبد مال المولى فان سرقه المولى يقطع في الفصول كلها لاراد المانع قال

قال في اذ اقطع يد السارق والعين فان لم يدرى من سرقه على صاحبها بغيره على ملكه
وان كانت سرقته لم يضمن وهذا الاطلاق يشتمل على ملكه والاستدراك وهو رد
الي يوسف من الي جنيته هو وهو المشهور وروي الحسن عنه انه يجب في الاستدراك
وقال الشافعي يضمن فيها لانها ضمان قد اختلف سببها فاما ضمان القطع في
الشرع وسببه ترك الاستدراك على من فيه والضمان حق العبد وسببه اخذ المال بمصارف
الاستدراك صيد مملوك في الحرم او شرب محر مملوكه للذمي وان فولد عم لا يحرم على
السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان ناشئ عن القطع لانه يملكه او الضمان
مستند الي وقت الاخذ فبين انه ورد على ملكه فيبقى القطع وما يؤدي الى انقائه فهو
المنقضي وان الحل لا يبي معصوما حقا للعبد او لو يبي كان مباحا في نفسه فيبقى القطع للشبهة
فيصير محررا حقا للشرع كالمبنة والضمان فيه لان العصمة لا يظدر سقوطها في حق الاستدراك
لانه لا فعل آخر غير السرقه ولا ضرورة في حقه وكذا الشبهة معتبرة فيما هو السبب للقطع دون
غيره ووجه المشهور ان الاستدراك انما هو المقتضى بالسرقه فيعتبر اليمينه فيه وكذا يظدر سقوط
العصمة في حق الضمان لانه من ضرورات سقوطها في حق المالك لانها لا تنافي قال
ومن سرق سرقا فقطع لاحده فلهو لم يقطع ولا يضمن شيئا عند الجنيته هو وقال الشافعي
كلما اتا انني قطع لهما ومعنى المسئلة اذا احضر احدهم فواحضروا جميعا فطعن به فيقتسم
لا يضمن شيئا لان اتفاق في السرقاات كلها لهما ان احصا ليس بمانع عن الغائب
ولا بد من الخصومة لظهور السرقه فلم يظدر السرقه من الغائبين فلم يقطع لهما فيثبت
احوالهم معصومة وله ان الواجب بالكل قطع واحد حقا لله تعالى لان جني احده و
على السد داخل والمخصوصه شرط الظهور عند القاضي انما الواجب بالجميع فانه اذا استوفى
فالمستوفى كل الواجب الا يرى انه يرجع نفعه الى الكل فيقطع عن الكل وعلى هذا الاستدراك
اذا كان النصب كلها لو اختلفا في البعض
السارق في السرقه ومن سرق ثوبا فنشقه في الدار بنصفين ثم اخرج به وبيعوا في سرقه
وراهم قطع وعن ابو يوسف هو انه لا يقطع لان فيه سبب للملك وهو تحريف الكسب
فانه يوجب النجسة ويملك المضمون فصار كالمشتري اذا سرق مباحا فيه خيار البيع لم يملك
ان الاخذ وضع سببا للضمان لا للملك وانما الملك يثبت ضرورة او الضمان كيدا
بجنيته اليد لان في ملكه احد ومنه لا يورث الشبهة كنفس الاخذ وكذا اذا سرق البائع
معيبا باعته بخلاف ما ذكر لان البيع موضوع لا فائدة للملك وهذه الخلاف فيما اذا

السلام ان الله قد عود لعودهم في وصيته امره ان لا يحدوا ولا يحدوا الي شيئا وان لا يحدوا
الا بعد ولا يحدوا بعد عودهم على الدين لا على سلب الاموال وبسبب الكفر
لقد عودهم بغيره فكيف في هذه الغاية ولو كان لهم قبل الدعوة انهم لكانوا من اعداء الله
وهو الدين والاحراز بالدار نصارى كمثل النصارى والعصيان يستحب ان يحدوا
من بغيته الدعوة مباغتة في الانذار ولا يجب ذلك لانه قد خرج ان النبي قد عار على بني
المسلمين وهم غارون وعودهم الى اساتدهم ان يحدوا على ان يحدوا على ان يحدوا
لا يكون بعد عودهم قال فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم لعودهم في
حد بيت سليمان بن برية فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان
ابوا فاستغن بالله عليهم وقاتلهم ولان الله تعالى هو الله لا اله الا هو والحمد لله
اعداه فيستعان في كل الامور قال فاصبروا عليهم الى ان يفرج لكم نصيب من الله وهم
اهل الطائفة وحرقتهم لانه قد عودهم البويرة قال وارسلوا عليهم الماء وقطعوا انجارتهم
واقتلوا ووزعهم لان في جميع ذلك اكلهم والقبض وكسر سكونهم وتفرق
جمعهم فيكون منهم ما لا بأس برميهم وان كان قبيح مسلم اسير او اجبر لان في الرمي
وقع ضرر العامة بالدين عن بغيته الاسلام وقيل لا سيرة والناظر في حواصل ولا يفل
ما يحدوا احسن من مسلم فلو استغنى بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا
او بالاسارى لم يحدوا عن رعيهم لما يحدوا بقصدون بالرمي الكفر دون غيرهم لانه
ان تعذر التمييز فعلى ان يحدوا في الطائفة بغير الطائفة وما اصابه منهم لاديه
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تفرق بالفروض بغير حاله الخففة
لانه لا يمنع مخافة الضمان لما فيه من ايجابه انما يجبروا وبني على الخلف النفس فيمنع
حدار الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمساكين مع المسلمين او كان من كسر عيالي
يؤمن عدا لان الغالب هو السلامة والغالب كالمحقق وكبره اخراج ذلك في
سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعريضهم على الضياع والفتنة وتعرضهم للمصائب
على الاستخفاف فانهم يستحقون بها معا بغيره للمسلمين وهو الباطل والصحيح لعودهم
لان افروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم ما كان لا بأس ان يحدوا معه
المصنف او كانوا قوم يوفون بالعهود لان الظاهر عدم النقض والعجز عن الجزاء في العسكر
العظيم لانه عمل مبین من كماله والسقي والمداد او التواب فقام من في البيت
او في الخففة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف المسلمين ان عودهم

السلام ان الله قد عود لعودهم في وصيته امره ان لا يحدوا ولا يحدوا الي شيئا وان لا يحدوا
الا بعد ولا يحدوا بعد عودهم على الدين لا على سلب الاموال وبسبب الكفر
لقد عودهم بغيره فكيف في هذه الغاية ولو كان لهم قبل الدعوة انهم لكانوا من اعداء الله
وهو الدين والاحراز بالدار نصارى كمثل النصارى والعصيان يستحب ان يحدوا
من بغيته الدعوة مباغتة في الانذار ولا يجب ذلك لانه قد خرج ان النبي قد عار على بني
المسلمين وهم غارون وعودهم الى اساتدهم ان يحدوا على ان يحدوا على ان يحدوا
لا يكون بعد عودهم قال فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم لعودهم في
حد بيت سليمان بن برية فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان
ابوا فاستغن بالله عليهم وقاتلهم ولان الله تعالى هو الله لا اله الا هو والحمد لله
اعداه فيستعان في كل الامور قال فاصبروا عليهم الى ان يفرج لكم نصيب من الله وهم
اهل الطائفة وحرقتهم لانه قد عودهم البويرة قال وارسلوا عليهم الماء وقطعوا انجارتهم
واقتلوا ووزعهم لان في جميع ذلك اكلهم والقبض وكسر سكونهم وتفرق
جمعهم فيكون منهم ما لا بأس برميهم وان كان قبيح مسلم اسير او اجبر لان في الرمي
وقع ضرر العامة بالدين عن بغيته الاسلام وقيل لا سيرة والناظر في حواصل ولا يفل
ما يحدوا احسن من مسلم فلو استغنى بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا
او بالاسارى لم يحدوا عن رعيهم لما يحدوا بقصدون بالرمي الكفر دون غيرهم لانه
ان تعذر التمييز فعلى ان يحدوا في الطائفة بغير الطائفة وما اصابه منهم لاديه
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تفرق بالفروض بغير حاله الخففة
لانه لا يمنع مخافة الضمان لما فيه من ايجابه انما يجبروا وبني على الخلف النفس فيمنع
حدار الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمساكين مع المسلمين او كان من كسر عيالي
يؤمن عدا لان الغالب هو السلامة والغالب كالمحقق وكبره اخراج ذلك في
سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعريضهم على الضياع والفتنة وتعرضهم للمصائب
على الاستخفاف فانهم يستحقون بها معا بغيره للمسلمين وهو الباطل والصحيح لعودهم
لان افروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم ما كان لا بأس ان يحدوا معه
المصنف او كانوا قوم يوفون بالعهود لان الظاهر عدم النقض والعجز عن الجزاء في العسكر
العظيم لانه عمل مبین من كماله والسقي والمداد او التواب فقام من في البيت
او في الخففة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف المسلمين ان عودهم

الضرورة ولا يستحب اخراجهم للمباينة ولا يحدوا لان كانوا لا يحدوا من قبلنا ولا يحدوا
محرز ولا يحدوا من قبلنا لان كانوا لا يحدوا من قبلنا ولا يحدوا من قبلنا لان كانوا لا يحدوا
العدو للضرورة وبقي للمسلمين ان لا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا
تعدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا
المروية في نفسه العرييين منسوخة بالنهي المشاخر هو المشفول ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا
ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا
ولم يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا لا يحدوا
في الشيخ والمفعد والاعلى كما قال لان الشيخ عنده الكفر والحجة صبه باينه وقد خرج ان
النبي ع من قبل الصبيان والذراري وحين راي رسول الله صلى الله عليه وسلم امره
مقتول قال ما كان من هذه فاعل فلم تقتل قال ان يكون احد هؤلاء لم يحدوا
راي في الحرب او يكون المرأة ممكنة لتعدى ضرره الى العباد وكذا يقتل من قتل من
وفاء لشهه ولان القتال مع حبيفة ولا يقتل مجنونا لانه غير مجرب طيب الا ان يحدوا لا يقتل
وفاء لشهه غير ان الصبي والمجنون يقتل ما داموا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا ولا يحدوا
الاسر لانه من اهل العفة لوجه الخطاب كونه وان كان يكن ويقتل فموت في حال
اقا فانه لا يحدوا ويحدوا ان يحدوا من المشركين فيقتل لعوده تعالى وصاحبها
في الدنيا معروفا ولا يحدوا بغيره لانه لا يحدوا في فناء فناء الاطلاق في فناء فناء فان
او كان استع طيب حتى يقتل بغيره لان المفسد يحصل بغيره من غير انفسه الما ثم ان قصد
الاب فله حبيبت لا يمكنه دفعه الا بقتلها باس به لان مقصوده الدفع لا يحدوا
انه لو شرب الاب السم سبغه على ابنه ولا يمكنه دفعه الا بقتلها بقتلها لما يحدوا فلهذا
السلام ان الله قد عود لعودهم في وصيته امره ان لا يحدوا ولا يحدوا الي شيئا وان لا يحدوا
الا بعد ولا يحدوا بعد عودهم على الدين لا على سلب الاموال وبسبب الكفر
لقد عودهم بغيره فكيف في هذه الغاية ولو كان لهم قبل الدعوة انهم لكانوا من اعداء الله
وهو الدين والاحراز بالدار نصارى كمثل النصارى والعصيان يستحب ان يحدوا
من بغيته الدعوة مباغتة في الانذار ولا يجب ذلك لانه قد خرج ان النبي قد عار على بني
المسلمين وهم غارون وعودهم الى اساتدهم ان يحدوا على ان يحدوا على ان يحدوا
لا يكون بعد عودهم قال فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم لعودهم في
حد بيت سليمان بن برية فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان
ابوا فاستغن بالله عليهم وقاتلهم ولان الله تعالى هو الله لا اله الا هو والحمد لله
اعداه فيستعان في كل الامور قال فاصبروا عليهم الى ان يفرج لكم نصيب من الله وهم
اهل الطائفة وحرقتهم لانه قد عودهم البويرة قال وارسلوا عليهم الماء وقطعوا انجارتهم
واقتلوا ووزعهم لان في جميع ذلك اكلهم والقبض وكسر سكونهم وتفرق
جمعهم فيكون منهم ما لا بأس برميهم وان كان قبيح مسلم اسير او اجبر لان في الرمي
وقع ضرر العامة بالدين عن بغيته الاسلام وقيل لا سيرة والناظر في حواصل ولا يفل
ما يحدوا احسن من مسلم فلو استغنى بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا
او بالاسارى لم يحدوا عن رعيهم لما يحدوا بقصدون بالرمي الكفر دون غيرهم لانه
ان تعذر التمييز فعلى ان يحدوا في الطائفة بغير الطائفة وما اصابه منهم لاديه
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تفرق بالفروض بغير حاله الخففة
لانه لا يمنع مخافة الضمان لما فيه من ايجابه انما يجبروا وبني على الخلف النفس فيمنع
حدار الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمساكين مع المسلمين او كان من كسر عيالي
يؤمن عدا لان الغالب هو السلامة والغالب كالمحقق وكبره اخراج ذلك في
سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعريضهم على الضياع والفتنة وتعرضهم للمصائب
على الاستخفاف فانهم يستحقون بها معا بغيره للمسلمين وهو الباطل والصحيح لعودهم
لان افروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم ما كان لا بأس ان يحدوا معه
المصنف او كانوا قوم يوفون بالعهود لان الظاهر عدم النقض والعجز عن الجزاء في العسكر
العظيم لانه عمل مبین من كماله والسقي والمداد او التواب فقام من في البيت
او في الخففة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف المسلمين ان عودهم

السلام ان الله قد عود لعودهم في وصيته امره ان لا يحدوا ولا يحدوا الي شيئا وان لا يحدوا
الا بعد ولا يحدوا بعد عودهم على الدين لا على سلب الاموال وبسبب الكفر
لقد عودهم بغيره فكيف في هذه الغاية ولو كان لهم قبل الدعوة انهم لكانوا من اعداء الله
وهو الدين والاحراز بالدار نصارى كمثل النصارى والعصيان يستحب ان يحدوا
من بغيته الدعوة مباغتة في الانذار ولا يجب ذلك لانه قد خرج ان النبي قد عار على بني
المسلمين وهم غارون وعودهم الى اساتدهم ان يحدوا على ان يحدوا على ان يحدوا
لا يكون بعد عودهم قال فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم لعودهم في
حد بيت سليمان بن برية فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان
ابوا فاستغن بالله عليهم وقاتلهم ولان الله تعالى هو الله لا اله الا هو والحمد لله
اعداه فيستعان في كل الامور قال فاصبروا عليهم الى ان يفرج لكم نصيب من الله وهم
اهل الطائفة وحرقتهم لانه قد عودهم البويرة قال وارسلوا عليهم الماء وقطعوا انجارتهم
واقتلوا ووزعهم لان في جميع ذلك اكلهم والقبض وكسر سكونهم وتفرق
جمعهم فيكون منهم ما لا بأس برميهم وان كان قبيح مسلم اسير او اجبر لان في الرمي
وقع ضرر العامة بالدين عن بغيته الاسلام وقيل لا سيرة والناظر في حواصل ولا يفل
ما يحدوا احسن من مسلم فلو استغنى بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا بغيره لانه قد عودهم ان يحدوا
او بالاسارى لم يحدوا عن رعيهم لما يحدوا بقصدون بالرمي الكفر دون غيرهم لانه
ان تعذر التمييز فعلى ان يحدوا في الطائفة بغير الطائفة وما اصابه منهم لاديه
عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تفرق بالفروض بغير حاله الخففة
لانه لا يمنع مخافة الضمان لما فيه من ايجابه انما يجبروا وبني على الخلف النفس فيمنع
حدار الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمساكين مع المسلمين او كان من كسر عيالي
يؤمن عدا لان الغالب هو السلامة والغالب كالمحقق وكبره اخراج ذلك في
سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعريضهم على الضياع والفتنة وتعرضهم للمصائب
على الاستخفاف فانهم يستحقون بها معا بغيره للمسلمين وهو الباطل والصحيح لعودهم
لان افروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم ما كان لا بأس ان يحدوا معه
المصنف او كانوا قوم يوفون بالعهود لان الظاهر عدم النقض والعجز عن الجزاء في العسكر
العظيم لانه عمل مبین من كماله والسقي والمداد او التواب فقام من في البيت
او في الخففة ولا يباشر القتال لانه يستدل به على ضعف المسلمين ان عودهم

ولا بد من البند الخرز عن العذر وقد قال في العود وقال لا عذر ولا بد من اعتبار
مدة بيع خبر البند الى جميعه ويكتفي في ذلك ببعض مدة بطلان الحكم بعد علمه بالبند
من انما اخرج الى اطراف ملكته لان بذلك ينفي العذر قال وان بداهه بغيره
ما فهم ولم يرد اليهم او كان ذلك بانفسهم لا منهم صاروا فاضين للعذر فلا حاجه
الى نفي بطلان ما اذا دخل حيا من منهم ففقدوا الطريق ولا منعه لهم حيث لا يكون هذا
نفسا للعذر ولو كانت لهم منعه وقادروا المسلمين على ثبوت يكون نقصا للعذر في
مقدم دون غيرهم لانه بغير اذن ملكهم ففقدوا لا يبرم غيرهم حتى لو كان باذن ملكهم
صاروا فاضين للعذر لانه بانفسهم معنى وان راي الامام موافقه اهل الحرب
وان باخذ على ذلك فلا بأس به لانه لما جازت المواعيد بغير المال فكذلك المال
لكن بهذا اذا كان المسلمين حاجه انما اذ لم يكن لا يجوز لما بينا من قبل والمأخوذ
من المال يعرف مصادره في الحرب اذ لم يزلوا باسائهم بل ارسلوا رسولا لانه معنى
يجز به انما اذا احاط الجيوش بهم ثم اخذوا المال فوجدوا فيه خمس ما يقسم الباقي بينهم لانه
ما خوذ بالغير معنى وانما المرتدون لو ادعوا الامام حتى ينظر في امورهم لان الاسلام
موجب منهم جاز ما خبز قتلهم طعنا في اسلامهم ولا باخذ عليه لان لا يجوز اخذ الجزية
منهم لما بينا ولو اخذوا لم يرد لانه مال غير معصوم ولو عاصر العدو المسلمين وطلبوا
المواعدة على ان يرفع المسلمون اليهم لا يفعل الامام ما فيه من اعطاء الذنبة والمخاف
التي لا باهل الاسلام الا اذا خاف الهلاك لان دفع الهلاك واجب باي طريقة
يمكن ولا يثبت ان يبيع السلاح من اهل الحرب ولا يجبر اليهم لان النبي عم مري
عن بيع السلاح من اهل الحرب وحملة اليهم ولان فيه نفع بغيرهم على قتال المسلمين
فيمتنع من ذلك وكذا الكراخ لما بينا وكذا المحمد به لانه اصل السلاح وكذا بعد المواعدة
لانه على شرف النفس او الالفه فكذلك انما احراما علينا وهذا هو القياس في الطعام
والثوب الا ان عرفاه بالنفس فانه لم يرد ان يبر اهل مكة وهم حرب عليه
واذا آمن رجل جردا او امرأة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او
مدينة فتح ما فهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم وان صل فيه قوله يوم المسلمين فيكف
وامنهم وبيع بينهم او اقامهم اسي اقدم ويؤ الواحد ولانه من اهل القتال ففقدوا
او هو من اهل المنفعة فيحقق الامان منه بكماله فانه محله ثم يتعدى الى غيره ولان سببه
لا يجزي وهو الامان وكذا الامان لا يجزي فيبطل كونه لان الكراخ قال ان كان

يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام كما اذا آمن الامام بنفسه ثم راي المصلحة في
البند وقد بينا ولو عاصر الامام حشا وآمن واحد من الجيوش وفيه مفسدة فينبذ الامام
لما بينا ويؤدبه الامام لا فيبذ على رايه بخلاف ما اذا كان فيه فطر لانه رجا بطلان المصلحة
والاخير فكان معذورا ولا يجوز ان راي لا منهم بهم وكذا لا ولا بد على المسلمين
قال في اسير ولا جرح بل عليهم لانه مفسد وان تحت ايدهم فلا يجز فونهما ولا ان
يخلص بكل الخوف ولا انما يجبر ان عليه فيعري الامان عن المصلحة ولا فهم كذا استتم
الامر عليهم بجبره وسرا او ما جرحا فيخلصون ما مانه فلا يفتخ باب الفتح ومن سلم
في دار الحرب ولم يجر ارباب لا يبيع امانه لما بينا ولا يجوز ان العبد المحجور عند بل
حينئذ لا امان باذن له مولا في القتال قال محمد يبيع وهو قول الشافعي وهو ابو يوسف
معنى يدايه مع ابي حنيفة في رد ايد المحجور قوله وم امان العبد امان رواه ابو موسى
اما شعري رضي ولا نه من من منع ففتح امانه اعبا راي المأذون له في القتال بالمؤبد
الامان فلا امان لكونه شرط للعبا وادعوا وعبادة والا متبع لتحقيق ازاله الخوف
به وان شئ اخر از الدين واما منه المصلحة في حق جماعة المسلمين او الكلام في مثل
هذه الحالة واما لا يملك المسابقة لما فيه من تعطيل متوقع المولى ولا تعطيل المحجور
القول ولا في حنيفة موانع محجور عن القتال فلا يبيع امانه لانهم لا يجازونه فهم باي الامان
محله بخلاف المأذون في القتال لان الخوف منه متحقق ولانه امانا لا يملك المسابقة
لانه يقترب في حق المولى على وجه لا تعري عن احتمال الضرر في حق الامان نوع قال
وفيها ذكر ما لا يقدح في بل هو الخط وفيه سد باب الاستفهام بخلاف المأذون
لانه رضي به وخطا ما ورجل بشرته القتال بخلاف المودة لانه خلف عن الاسلام فلو كان
الدعوة اليه ولانه معا بل بالجزية ولا مفر وض عند مسلمة ذلك في سقاط الفرض
نفع فافترقا ولا آمن البصير وهو لا يفعل لا يبيع كالمجنون وان كان يفعل وهو مجبور
عن القتال فعلى الخلاف وان كان ما ذم له في القتال لا يبيع امانه لا يبيع بالانفاق
والله اعلم
وقد روي في فتح الامام بلدة عتيق اسي
قرا قوموا بطيار ان شاء الله بين المسلمين كما فعل رسول الله عم بجبر وان شاء
او اهل عليه ووضعه محبة عليهم وعلى ارضهم المحراج كذا كتب فعل عمر بن عبد الله
بمواذنة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ولم يجر من مخالفه وفي كل من ذلك
قدوة فيجزيه قبل الاحرى هو الاول عند حاجه الغائبين والثاني عند عدم الحاجة

قال المسلمون ولو كان للمسلمين او لبعضهم ما يجبرهم في رواية السبيل الصغير لانه اجاره
وصار كما اذا نفقت وانه في مفاضة ومع رفقة فضل حمله ويجبرهم في رواية السبيل الكبير
لان دفع الضرر العام يجلب ضرر خاص ولا يجزئ ربح القسام قبل العتمة في دار الحرب لانه
لا ملك قبلها وفيها فاشاقي هو وقد بينا الاصل ومن مات من القاتلين في دار
الحرب قد اثنى على القيمة ومن مات منهم بعد اخرجها الى دار الاسلام نصيبه ثلثه
لان الارش يجزي في الملك ولا ملك قبل الاحراز وانما الملك بعده وقال الشافعي
من مات بعد استقرار الزبيرة ثلث نصيبه لقيام الملك فيه عنده وقد بيناه
والا باس وان يعطى العسكر في دار الحرب والكلوا ما وجدوه من الطعام قال عمار
ولم يقبده بالحاجة وقد شرطنا في رواية ولم يشترط في الاخرى وجه الاول عندنا لا يباح
الا لتفريع الحاجة كمن في الثياب والدواب ووجه الاخرى قوله عم في طعام خبيث كذا
واصفوا ولا يخلوا لان الحكم يدور على دليل الحاجة ويحكمون في دار الحرب لان الفارق
لا يستوجب موت نفسه وحلف فمده مدة مقامه فيها والمسيبة منتفعة فيبقى على اصل
الاجرة لانه لا يباح له السلاح لانه يستوجب ما تقدم دليل الحاجة وقد فسر الحاجة اليه
بغير حقيقته فيستعمل ثم يرد في المعتم اذا استغنى عنه والدابة مثل السلاح والطعام
كالخيل والحم وما يستعمل كالسمن والزيت قال يستعمل الخطاب ورجع بعض النسخ الطيب
ويدهنوا بالدهن ويؤخروا به الدابة لاساس الحاجة الى جميع ذلك وما كانوا ياجدون من
السلاح كل ذلك بلا قيمة ولا يولدوا اصله اليه بان لم يكن له وقد بيناه ولا يجوز ان
يبيعوا من ذلك شيئا ولا يهدوا لونه لان البيع يترتب على الملك ولا ملك فانه ماله
وانما هو الا باحة وصار كالسلاح له الطعام وقوله لا يهدوا لونه استأثره الى انهم لا يبيعونه الا
والفضة والعروض لانه لا ضرورة الى ذلك فان باع بعدهم رد الثمن الى القيمة لانه بدل
عن كانه ليجازة وانما الثياب والسلاح فبكره الاستفهام بها قبل القيمة من غير حاجة لانها
الا ان يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح لان
الحرم قد يستباح للضرورة فانه اول وبعدها لان خوف الملة ومختم الحاجة هو لا يفتن
بها فكان اولي بالارباب ولم يذكر القيمة في السلاح ولا فرق في حقيقته فانه اذا احتاج واحد
يباح له الاستفهام في الفضلين وان احتاج الكل يقسم في الفضلين بخلاف ما اذا احتاجوا
الى السبي حيث لا يقسم لان الحاجة اليه من فضول الاحتياج قال ومن اسلم منهم معناه
دار الحرب حرر باسلامه نفسه لان الاسلام ينافي ابدا الاسلام سرفاني واوداه

واوداه الصغار لانهم مسلمون باسلامه نبعا وكل حال هو في هذه الكلمة عم من اسلم
على مال فهو له لانه سبقت به الحقيقه اليه بالظاهر من عليه قال او وبعته في يده
او وصى لانه في يد محبته محض منه به كبده قال كذا على الدار ففارة في دار الحرب
هو له لانه في يد خصما له لفقول الثاني ان العترة في دار الحرب وسلطانها او هو من محبة
دار الحرب فم يكن في يد حقيقته وقبل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف في الاخرى
قول ابي يوسف الاول هو كغيره من الاموال بناء على ان اليد حقيقه لا تثبت على العترة
عندهما وعند محمد بن حنبل في دار الحرب في لانه كما في دار الحرب لا تتبعه في الاسلام وكذا
خدماني في حلقه لا ينفق او وهو قول ابي مسلم نبعا كما انفصل لانه جزؤه وان انجزه في يده
برفتها نبعا لهما والمسلم محل للملك نبعا لغيره بخلاف المنفصل لانه لا ينفصل له جزؤه
عند ذلك واوداه الكبار في لانهم كفار حريون ولا تتبعه ومن قاتل من عبدة
فوق لانه لما نحر على مولاه خرج من يده وصار نبعا لاهل دارهم وما كان من ماله
في دار الحرب فهو في غيبان كان او وبعته لان يده ليست بجزء منه وما كان غيبا في
يد مسلم او وصى فهو في عند ابي حنيفة وهو ما لا يكون فيها قال يده كذا ذكر الخلاف
في السبيل الكبير وذكر في شرح المجامع الصغير قول ابي يوسف مع ابي حنيفة في لهما ان المال
ما في النفس وقد صارت معصومة باسلامه فينبغي ماله فيها في العتمة وله ان يسلح
فيملك بالاستنبال او النفس لم تضر معصومة بالاسلام الا برمي انما ليست بعتمة
الا انه محرم التعرض في الاصل لانه مكلفا باحة التعرض بعرضه وقد اذبح بالاسلام
بجواز المال لا يخلق عرضة لاسيما ان كان محلا للملك ليست في يده كما فهم ثبت
العتمة واذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعطوا من القيمة ولا ياكلوا منها
لان الضرورة قد انقضت والاباحة باعتبار ما اولان نحن قد اكدنا حتى نوزن نصيبه
ولا كذلك قبل الاخراج الى دار الاسلام ومن فضل معه علف او طعام رده الى القيمة
معناه اذا لم يقسم وعن الشافعي هو مثل قولنا وعنه انه لا يرد اعباءه بالانفصال لان
الاختصاص ضرورية الحاجة وقد زالت بخلاف المنفصل لانه كان احق به قبل
الاحراز فكذا بعده وبعد القيمة تصدقوا به ان كانوا الغنياء واشتقوا به ان كانوا
محتاجين لانه صار في حكم اللقطة لعدم الراد على القاتلين وان كانوا اشتقوا به بعد
الاحراز فقيمة الى المعتم ان كان لم يقسم وان قسمت القيمة فالغني تصدق بقيمة
والفقير لا يرضى عليه لقيام القيمة مقام الاصل فخذ حكمه في القيمة

الفقر، والبنى عم اعطاهم المنفعة لا القرب القربة الا يرى انه على فعال انهم لم يروا
بكذا في ابي جهم والاسلام وشك بين اصحابه ولان المراءى من النقص قرب
المنفعة لا قرب القربة فان ما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا فلاح الكلام ببركاسه
سهم البنى عم سقط بموته كاسقط الصفي لانه صدم كان يستحقه برسالته ولا رسول بعده
والصفي شئ كان البنى عم يعطيه نفسه من القيمة مثل ربع او سيف او جارية وقال
الشيخ ابو بصير سهم رسول الله وم الى الخليفة وحجة عليه ما قدمناه وسهم ذوي القربى
كانوا يستحقون في زمن البنى عم بالمنفعة لما روي بعده بالفقر قال في هذه الذي
ذكرناه قول الكرخي وقال الطحاوي وسهم الفقير منهم سقط ايضا لما روي من الاجتماع
ولان فيه معنى الصدقة نظرا الى المصروف فجزءه كالحرم العائز وجه الاول قيل هو الرابع
ما روي ان عمر بن الخطاب اعطى الفقراء منهم والاجماع انعقد على سقوط حق الاغنياء اما الفقراء
وهم يدخلون في الاصناف الثلاثة واذا دخل الواحد والاثنان في دار الحرب
معتبرين بغير اذن الامام فاحذوا شيئا لم يحبس لان الغنيمة هو المأخوذ فحر او غنية
لا اختلاس وسرفه ونحس فليقتضوا ولو دخل الواحد والاثنان باذن الامام فلهما ثلثا
والشهور ان يحبس لانه لما اذن ام الامام فقد التزم بغيرهم بالامداد فصار كالمنفعة
فان دخلت جماعة لها منعة فاحذوا خمس وان لم ياذن لهم الامام لانه مأخوذ فحر او
وغنية فكان غنيمة ولا يجب على الامام ان يصرهم ولو اخذ لهم كان فيه وبينهم
بمختلف الواحد والاثنين لانه يجب عليه نصرتهم **فصل في التخييل**
قال لا بأس بان يتخيّل الامام في حال القتال فيكرض به على القتال فيقول من قبل قتلا
فله سلبه او يقول للسريرة قد جعلت لكم الربيع بعد الخمس معناه بعد ما دفع خمس لان
الخرق منسوب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي خضعوا للمؤمنين على القتال وهذا
نوع من الخيول ثم قد يكون التخييل بما ذكره وقد يكون بغيره ان الله لا ينبغي للامام ان يتخيّل
بكل المأخوذ لان فيه البطلان حتى الكل فان فعله مع السريرة جائز لان المنصرف اليه
وقد يكون المصلحة فيه ولا يتخيّل بعد احرار القيمة جاز الا سلام لان حق الغنيمة كونه
بالاحراز قال الامام الخمس لانه لا حق للغانمين في الخمس واذا لم يجعل السلب
للعامل فهو من جملة الغنيمة والعامل وغيره في ذلك سواء وقال الشيخ ابو السبب
للعامل او كان من ان يسهم له وقد فعله مقبل لقوله وم من قبل قتلا فله سلبه
انه نصب شرع لانه بعث له ولان العامل مقبل اكثر غنا فحققت بسلبه لانه لا يتقارن

لنفاست جبهه بين غيره وانما مأخوذ بقوله الجيوش يكون غنيمة فبعض قسمه الغنيمة لم يلق
بالنفس وقال مسلم بن الحجاج بن ابي سلمة ليس لك من سلب خيلك الا ما طابت به نفس
الملك وما رواه يحيى بن نصيب السرخسي ويحيى بن النخيل فله على الثاني لما روي به ورواه الغيا
لا تغني في جنس واحد كما ذكرناه والسلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه وكذا
ما روي عن كعب بن السرح والائمة وكذا ما روي عن ابي عبد الله من الغنيمة او على وسطه وما
بعد ذلك ليس بسلبه ما كان مع غلامه على رواية اخرى فليس بسلبه ثم حكم التخييل
فخرج حق الباقين واما الملك انما ثبت بعد الاحراز جاز الا سلام لما روي من قبل قتلا
الامام من اصحاب جارية في له فاصحابها سهم واستبدا له لم يحبس له وطنا وكذا ابي جهم
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف هو وقال محمد بن ابي بطة لا ويجوز لان التخييل ثبت
به الملك عند كعب بن السرح في دار الحرب وباشارة من كعب بن السرح وجوب الغنيمة
والا خلاف قد قيل على هذا الخلاف **فصل في التخييل**
عليه الترك على الروم فسيبواهم واخذوا اموالهم مملوكة لان الاستيلاء قد تحقق
في سائر صلح وهو السبب على ما بينه ان شاء الله تعالى فان غلب على الترك على ان
ما يجده من ذلك اعباء رايا برامكهم واذا غلبوا على اموال واحراز ما جاز لهم مملوكة
وقال الشيخ ابو جهم لا يملكونها لان الاستيلاء محظور بغيره وانما هو المحظور لا يفتقر
سببا للملك على ما عرف من قاعدة الخصم وان الاستيلاء ورد على مال من غير
سبب للملك دفعا لحاجة المكافاة استيلائنا على مالهم وهذا لان القيمة ثبتت على ما
الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاع واذا زالت الملكة عاد ما جاز كما كان غير ان
الاستيلاء لا يتحقق الا بالاحراز بالدار لانه عبارة عن الاخذ او على الحال حال الامان
والمحظور بغيره اذا صرح بسبب كرامة نفوق الملك وهو الثواب الاجل في ذلك
بالملك العاجل فان ظهر مديون المسلمون فوجدوا المالكون قبل القيمة فيهم بغير
شي وان وجدوا بعد القيمة اخذوا بالقيمة ان اجبوا بقوله صلح فيه وان وجدته
قبل القيمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد القيمة فهو لك بالقيمة ولان المالك
القديم ذال ملك بغير رضاه فكان له حق الاخذ نظر الله الا ان في الاخذ بعد القيمة
بالاخذ منه باذنه ملكه فليأخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجاهلين والشركة
قبل القيمة عامة فقبل الضرر فليأخذ بغير قيمة واذا دخل دار الحرب ما جاز شرعا
ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما كان الاول الجاهل ان شاء الله بالثمن الذي

اشترى وان شاء ترك لا يضر بالاشترى الا بغيره ان دفع العوض بغيره ففان
اعتدال النظر فيها فدا ولو اشترى بغيره ففان دفع العوض بغيره ففان
بغيره لا يضر له ملك خاص ففان بالاشترى ولو كان مغنوا وهو ملكي باخذ
قبل العينة وان باخذ بعد فان لاخذ بالملك غير مفيد وكذا اذا كان موهبا بالاشترى
لما جبا وكذا اذا كان مشترى بغيره ففان دفع العوض بغيره ففان
لما دار الاسلام ففان بغيره ففان دفع العوض بغيره ففان
وانما لاخذ بالاشترى ففان لاخذ بالاشترى لان الملك ففان لاخذ بغيره
لا يضر ولا يضر بغيره من الاشترى لان الاوصاف لا يضر بغيره من الاشترى
لان الصفقة لا يضر الى الشفع صاreshترى في المشتري بغيره المشتري ففان
والاوصاف ففان في الغصب انما يضر بالملك ففان اشترى ففان
فان اشترى رجل الف درهم فاشترى ما يضره واشترى ما يضره ففان
درهم ففان الاول ان باخذ من الثاني لان الاسر ما در على ملكه ففان
الاول ان باخذ من الثاني لان الاسر ما در على ملكه ففان
بالعين ان شاء لا يضره عليه بالعين ففان باخذ ما كان الماسور منه الثاني
عائلا ليس للاول ان باخذ عبا راجال ففان لا يضره عليه بالعين ففان
مدر بغيره او اموات او لا وما كان بغيره واشترى ما يضره ففان
انما يضره للملك في عقد الحمل المالك المباح والمكر معصوم بغيره وكذا ان سواه لا يضر
بغيره ففان بغيره من وجه آخر ففان لان الشفع اسقط عتقهم ففان
بغيره وجعلهم ارقاء ولا جبا بغيره ففان اشترى بغيره ففان
لم يملكه عند ابي حنيفة ففان لا يملكه لان العتق لغيره ففان
والله لا يضره من دار الاسلام مملوكه ولا يضره بغيره ففان
من دار الاسلام مملوكه بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
بغيره ففان بغيره ففان لا يضره بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
لان بغيره ففان بغيره ففان لا يضره بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
باخذ المالك القديم بغيره ففان او مشترى بغيره ففان بغيره ففان
من بيت المال لا يملكه اعادة العتق لغيره ففان بغيره ففان
على المالك جعل الابن لا يضره ففان في زكته انه ملكه وان يضره بغيره ففان

فاخذوه مملوكه لغيره الاستيلاء الاول بالبيع بغيره ففان
العبد من بغيره وان اشترى بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
لما جبا فان ابن عبد الله ففان بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
اشترى رجل ذلك بغيره ففان المولى باخذ العبد بغيره ففان
وهذا عند ابي حنيفة ففان لا يضره بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
بجانبه ان اشترى بغيره ففان لا يضره بغيره ففان لا يضره بغيره ففان
سما واخذوا الحرب عتق عتق ابي حنيفة ففان لا يضره بغيره ففان
مستحقه بغيره ففان وهو البيع وقد انقطع ولا يضره بغيره ففان
لان ان يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في عام الشرح وهو ثمانين الدرهم
معام العتق وهو الاعمى ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
او اسم احد الزوجين في دار الحرب واذ اسم عبد حر في دار الحرب
من عبد طائف مسلم او اخرج عبد من دار الحرب ففان بغيره ففان
ولا يضره بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
الدار واعبار بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
من حقه الى زيادة ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
وان اشترى المسلم دار الحرب ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
وان من دارهم لا يضره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
عندرا والقدر حرام الا اذا اخذ بهم مملوك ففان بغيره ففان بغيره ففان
ولم يضره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
وان اطلقوا ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
الاستيلاء على مال سباح الا انه حصل بسبب القدر ففان بغيره ففان
بالصدق بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
دار الحرب بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
الى ان سباح من الحرب لم يضره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان
انهم حكم الاسلام ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان بغيره ففان

فلما نهضت من مكانها الذي عصبه واستولى عليه لم يبق له الا غير معصوم على ما بينه
وكذلك لو كانا حربيين فقتلوا ذلك ثم خرجا مسلمين لما قتلا ولو خرجا مسلمين
فقتلوا بالدين بينهما ولم يبق من الغضب اما المدة فبما فيها وقتها فبما فيها وقتها
والنظر في والولادة فبما فيها حالة الغضا لا التزمها الاحكام بالسلام واما الغضب فلما
بين انه ملكه ولا حجب في ملك الحربي حتى يجره باردا او داخل المسلم دار الحرب بان
يقبض حربيين ثم خرجا مسلمين امر به الغضب ولم يبق عليه اما عدم الغضا فلما
بين انه ملكه واما الامر بالرد واداء الفدية فلما نهض الملك لما صار من الحرم ويقتض
العدو اذا دخل مسلمان دار الحرب بان يقتل احدهما صاحبه عدا او خطا فعلى الحاكم
الدين في مال وعبء الكفارة في الخطا اما الكفارة فبما فيها طلاق الكتاب الدينية فان العصية
التي نهى بها الحراز جاز الاسلام لا يطل بعارض الدخول بالامان واما لا يجب
الفقاص لانه لا يمكن استيفاء الامانة ولا معه دون الامان وجماعة المسلمين
لم يوجد ذلك في الحرب واما يجب الدينية في مال في العدو لان العواقل لا تعقل العدو في
الخطا لانه لا قدرة لهم على الصيانة مع ثبات الدارين والوجوب عليهم على اعتبار
تركها وان كانا اسيرين فضل احدهما صاحبه او قتل مسلم احدهما اسير فقتل شي على القتل
ان الكفارة في الخطا عند النبي حنيفة وهو ما لا يفي بالاسيرين الدينية في الخطا والعدو لان العواقل
لا يطل بعارض الاسلام لا يطل بعارض الاسلام على ما بينه واستناع الفضا لم يعدم
المنفعة ونجس الدينية في مال لما قلنا والى حنيفة هو ان بالاسيرين بغيره لانه لا يفي بالاسيرين
مفود راني اجد فيهم ولهذا يصير مقبلا باقامتهم ومساقر اسيرهم فيبطل به الاحراز اصل
ومصار كالمسلم الذي لم يهاجر الى دينه وخطا بالكفارة لانه لا يفي بالعدو عند
قال اذا دخل الحربي اليها مسلما لم يكن له ان يقتلهم في دار الاسلام
ويقتل له الامان ان قتل تمام السنة وضعت عليه الجزية واما اصل ان الحربي لا يمكن
من اقامته واثمة في دار الاسلام فاني اوجز في لانه يصير حيا لهم وهو ما عدا فيلحق
المقتلة بالمسلمين ولا يمكن من اقامته البسرة لان في منعها قطع الميرة والمجرب سنة
باسبب التجارة ففصلنا بينهما سنة لانهما مودة كحلف فيها الجزية فيكون الاقامة على
الجزية ثم ان رجع بعد ثمانية الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا يسبيل عليه ولو
مكث سنة فودع في لانه لما اقام سنة بعد تقدم الامام اليه صار ملتزما بالجزية فيصير
ومبا ولما اقام ان بوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين واذا اقامها

قلت النبي صلى الله عليه وسلم من جلد الى جلد ليجاز
جدا والطلب الجواب في وقت

الاسيرين
الجزية

واما بعد ثمانية الامام يصير مباحا لما قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان غنة
الذمة لا يفيض كيف وان فيه قطع الجزية وجعل ولد حرا عينا وفيه مضرة للمسلمين
فان اصل الحربي دار ما بان واستثنى ارضا حرا حيا ما اذا وضع عليه الجزية فودع في
لان خراج الارض بمنزلة خراج الرأس فاذا التزم مسارا ملتزما للمعام في دار ما بان الجزية
لا يصير مباحا لانه قد بشر بها للجارة واذا لزمه خراج الارض فبعد ذلك بزمه الجزية
لانه مستفاد لانه يصير مباحا بزم الجزية فبعد المدة من وقت وجوبه وقوله في
الكتاب ما اذا وضع عليه الجزية فهو ذمي نصريح بشرط الوضع فيخرج عليه احكام ذمة فلا
عنه واذا اخلت حربيه بامان فتردت ذمته واما ما استدعيته لانه التزم من المعام
ببعض الجزية واذا دخل الحربي بامان وتزوج واثمة لم يصير مباحا لانه يمكن ان يطلعها
فيخرج الى بلدته فلم يكن ملتزما للمعام ولو ان حربي دخل دار ما بان ثم عاد الى دار
الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمي او ذميا في ذمتهم فقد صار ذمة مباحا بالعدو
لانه اطلع بانه واما في دار الاسلام من ماله على حقه فاذا اسره او ظهر على الدار فقتل فقتل
ويؤنه وصارت الودعة في مالها والودعة فلما نهضت به فقتل لانه في المودع كبد
فيصير مباحا لنفسه واما الدين فلان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت
وعدم عليه اسبغ اليه من يد العامة فيختص به فيسقط فان قتل ولم يظهر على الدار
فالفرض والودعة لو رثته وكذا ذلك اذ ان لانه لم يصير مضمونا فكذا ذلك
ماله وهذا لان حكم الامان باقي في ماله فيرد عليه او على ورثته من بعده وما اوجف
عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بغير قتال يصير في مصالح المسلمين كما يقرر
الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي جنتها اهلها عنها الجزية ولا تجنس في ذلك وقال
الشافعي هو فيها الخمس اعباء بالقيمة ولنا ما روي انه صلح هذه الجزية وكذا امر معاوية
ووضع في بيت المال ولم تجنس ولانه مال اخوة بقاء المسلمين من غير قتال كخلاف
القيمة لانه مملوك ببقاء الفاعلين وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بغيره واستحققه
الغنائم وبعض في هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلما معنى لا يجاب بخمس واذا دخل
الحربي بامان وله امراته دار الحرب واودا وصغار وكبار ومال او دوع بعضه مباحا
وبعضه حربي وبعضه مسلم فاسلم بهما فظهر على الدار فقتل فقتل في اموال المرأة
داودا وكبار فقط لانهم حربيون كبارا وليسوا ببيع وكذا ذلك ما في بطنه لو كانت
حاملها فلما ولاد الصغار فلان الصغير مباحا يصير مسلما بقاء سلام ابيه

الجزية

اذا كان في جبهه تحت ولايته ومع تباين الدارين لا يتحقق ذلك وكذا الاموال لا يميز
محرزة باحراره نفسه لا يختلف الدارين في الكل فيا وجبته وان اسم
من دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار قوله الصغار احرار مسلمون بنقل اليهم
لانهم كانوا تحت ولايته عين اسم اذ الدار واحدة ما كان من مال او عنة
مسما او ذميا فلول لانه في محرمته وجبه كبدته وما سوى ذلك في المارة او اولا
الكبار فلما قلنا واما المال الذي في يد الحربي فلانه لم يصير معصوما لان يد الحربي ليست
بيد محرمته واذ اسم حربي في دار الحرب فقتله سمع عد او خطا وله وزنه يسكن
بناك فلما قلنا عليه الا الكفاية في الخطا وقال الشافعي لا يجب الدية في الخطا فلو كان
في العدة لانه اراقى وما معصوما لوجود العاصم وهو الاسلام لكونه مستجابا لكرامة وهذا
لان العصمة اصلها المنة لمصلحة اصل الزجر بها وهي ثابته اجماعا والمقصود من حال فيه
الحال الا منع به فيكون وصفا فيه فيحقق بما علق به الاصل لانه قوله تعالى فان كان
من قوم عدو لكم وهو مؤمن فخير برغبة مؤمنة الا به جعل الحرب لكل الموجب رجوعا
حرف العا او الى كونه كل المذكور فيبقى غيره ولان العصمة المؤمنة بالآدمية لان الاكل
خلق من عبادا التكليف والقيام بها حرمة التعرض الاموال اربعة لها اما المقصود
فالاصل فيها الاموال لان التقوم بوزن الجبر القابض وذلك بالاموال دون
النفوس لان من شرطه التامل وهو في المال دون النفس لان من شرطه التامل
وهو في المال دون النفس فلما كانت النفوس اربعة ثم العصمة للمؤمنين في الاموال بالآدمية
بالدار لان العزة بالملقة فكذلك في النفوس لان الشريعة اسقطت عنها رخصة الكفارة
لما انه اوجب ابطالها والردة والمسلم من في دار من اهل دارهم حكم القصد بها
ان انتقال البها من قتل مسلما خطا لا ولي له وقيل حريبا دخل اليها ما كان فاسم
فان له على عاقلة الامام وصية الكفاية لانه قتل نفسا معصوما خطا فبغير سائر
النفوس المعصومة ومعنى قوله الامام ان حق الاخذ له لانه لا وارث له فان كان
عدا فان شاء الله الامام وان شاء اخذ الدية لان النفس معصومة والفعل عدا او اكل
معلوم وهو العاصمة او السلطان قال صلح السلطان ولي من لا ولي له قوله ان شاء
اخذ الدية معناه بطريق الصلح لان موجب العهد هو الفودع وبهذا لان الدية انفع في
هذه المسئلة من الفودع فلو كان له ولايته الصلح على المال وليس له ان يعفو لان
الحق للعامة وولايته نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم من غير عوض بار

قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير
وهو ما بين العذبة الى الانصاف جبر اليمن بكرة الى حد الشام والسوداء ارض خراج وهو
بين العذبة الى عطفة حادان ومن العذبة ويقال من التعلبية الى عبادا
لان النبي صلعم وخطا الراشد بن لم يخذوا الخراج من اراضي العرب ولا يخذونه
التي قلنا ثبت في اراضيهم كما لا يثبت في رعاياهم وهذا لان وضع الخراج من شرط ان
يقرا بهما على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او
السيف وعمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الخراج عليها بخفض من الصهاية رضوان الله عليهم
ووضع على مصر حين فتحها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت الصهاية على وضع الخراج على
الشام قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير
فتح ارضا عنوة وفرض الله ان يقرا بهما عليها ويضع عليها وعلى رعاياهم الخراج فيبقى الا ان
تملكوا بها وقد قدس من قبل وكل ارض اسلام عليها او تحت عنوة ولما تمت
بين القاطنين في ارض عشر لان الحاجة الى ابتداء التوكيف على المسلم والعشر الباق
لما فيه من معنى العباد وكذا هو اخص حيث يتعلق بنفس الخارج وكل ارض تحت
عنوة فاقرا بهما عليها في ارض خراج وكذا اذا صلحهم لان الحاجة الى ابتداء التوكيف
على الكافر والخراج الباق به وسكنه مخصوصة من هذا فان رسول الله صلعم فتحها عنوة
وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج وفي الكمايع الصغيرة وكل ارض تحت عنوة توصل اليها
ما الا شمار في ارض الخراج وما لم يصل اليها الما الا شمار واستخرج منها ما عين في
ارض عشر لان العشر يتعلق بالارض ان مينة وما شيا بما فيها فبغير السقي بها والعشر وما
الخارج قال من احب ارضا مواثني عبد الله يوسف بن معوية فبخرها فان كانت من
خير ارض الخراج ومعناه بقرته في ارضه وان كانت من خير ارض العشر في عشره والعشر
عنده عشره باجماع الصهاية لان خير الشئ يعطى له حكمه كغنا الدار يعطى له حكم الدار
حتى يجوز لصاحبها الاستفاد به وكذا لا يجوز احد ما قرب من العامر وكان الفاس في
البصرة ان يكون خراجا لانه من خير ارض الخراج الا ان الصهاية وظفوا عليها العشر فترك
الفاس لاجلهم وقال محمد بن ابي ابيان بن جعفر او عيين استخرجها او ما وجد او
الفراس او الا شمار العظام التي لا يملكها احد في عشره وكذا ان احبها بما بالسما
وان احبها بما الا شمار التي احقرها الا عاجم مثل شمل الملك ونهر بروج وفي خراجية
لا ذكر من اعبار الما او هو السبب للثنا ولا لانه لا يمكن توكيف الخراج ابتداء على

المسلم كذا فيعتبر في ذلك لان السلي ما يخرج اذ لا ينفصل عنه وهو الصاع ودرهم ومن جرب
على اهل السواد من كل جرب يبلغه الما فغير ما شئ وهو الصاع ودرهم ومن جرب
الرطوبة خمسة دراهم ومن جرب الكرم المنسل والحمل المنسل عشرة دراهم هذا هو المنقول
عن عمر بن الخطاب فان بعث عثمان بن جندب حتى يبيع سواد العراق وجعل حديقته اليها في
عليه من فاسح فبلغ ثلثي ثلثي الف الف جرب ووسع ذلك ثلثا فكان ذلك
مخفف من الصاع به من غير تكثير فكان بها ما منهم لان المليون متعا وتة فالكرم خفيفا
مؤنة والمرايع اكثر مؤنة والرياح جربها والرياح جربها وسن بناها ونما جعل الجرب
في الكرم اقل وفي الزرع اقل وفي الرطوبة اوسطا قال ما سوي ذلك من الاعشاب
كالزعفران والبساق وغيره يوضع عليها بحسب الطائفة لانه ليس فيه رطوبة كثر من
وقد عرفت الطائفة في ذلك فغيره في ما لا ينفصل فيه ومنها به الطائفة ان يبيع الجرب
نصف الخراج لانه لا يزداد على ان التصريف حين الانصاف لما كان ان يقسم الحق
بين الغائبين والبساق كل ارض يحيط بها حائط وفيها يحيل منفردة واستجار وفي وبارها
وتفقد من الدرهم في الاراضي كلها وترك كذلك ان التقدير يجب ان يكون بقدر
الطائفة من اشي شئ كان قال فان لم يطق ما وضع عليها انقصه الا ما من النقصان منه
فله الربح جائز بالاجماع الا برى ان قول عمر بن الخطاب لعلهم ارض ما لا يطبق فقال لا
بل كذا ما لا يطبق ولو زاد ما طافت وهذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة
عند زيادة الربح يجوز عند محمد بن ابي رافع بالنقصان وعند ابي يوسف لا يجوز لان
عمر بن الخطاب لم يزد حين اجبر زيادة الطائفة وان غلب على ارض الخراج الما او انقطع عنها او انقطع
الزروع آفة فلا يخرج عليه لانه فان التمسك من الزرع وهو الما والتقدير في المعبر في
خراج وفيما اضطلع الزرع آفة فاستلها التقدير في بعض الجوان كونه ما مباني جميع
الحول شرط كما في مال الزكاة او جدار الحكم على الحقيقة عند خروج الخراج قال وان عطلها
مما جربا فعبه الخراج لان التمسك كان ما بها وهو الذي قوته قالوا من اسفل الى اقص
الارض من غير عذر فعبد خراج الاعلى لانه هو الذي ضيق الزيادة وهذا يعرف لا يغني
كذلك الجيرة الظلمة على اخذ اموال الناس ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على
حاله لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فامكن ابعاده على المسلم ويجوز ان يتبعها
المسلم ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج لما بينا وقد صرح ان الصاع به رضوان الله عليهم
اشترى اراضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل على جواز الشراء واخذ الخراج وادائه

172
واذا لم يسلم من غير كراهية ولا غش في الخراج من ارض الخراج وقال الشافعي لم يخرج منها
لانها حسان لمسلمان وجباني لمسلمين بسبب من لمسلمين فلا ينفصلان ولا ينفصلان
لا يخرج من خراج من ارض مسلم ولا ان احد من امة العدل لا يجوز لم يخرج منها كذا
اجماهم حجة ولان الخراج يجب في ارض تحت عشرة وعشرون الف الف درهم اسمها
على عا والوصفان لا يجتمعان في ارض واحدة وسبب تخفيف واحد وهو الارض
الا انه يعتبر في العشرة تخفيفا وفي الخراج تقديره لانه ايضا فان الى الارض وعلى هذا
المختلف الزكاة مع احد بها ولا يتكر الخراج يتكر الخراج في سنة واحدة لان عمر
رضي الله عنه لم ينفذ مكررا بخلاف العشرة لانه لا يتحقق عشرة الا بوجوده في كل عام
في الجيرة وهي على ضربين جيرة توضع بالقراضي والصاع فيقدر بحسب ما يقع عليه انما
كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير على الف ومان في حلة ولان الموجب هو الزرع في الجيرة
التقدير الى غير ما وقع عليه وجيرة بني النضير في الامام بوصفها اذا غلب الامام على الكفار
واقرهم على املاكهم فيضع على القني الظاهر الغنا في كل سنة ثمانية واربعين درهما
بأخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر
وربهم وعلى الفقير المعقل اثني عشر درهما كل شهر وهاهنا عند ما قال الشافعي
يضع كل حاكم دينار او ما يعادل دينار القني والفقير في ذلك هو القول عام لمعاذرة
خذ من كل حاكم وحالته دينار او ما يعادل معاف من غير فصل ولان الجيرة انما وجبت
بالاعن الفصل جنة لا يجب على من لا يجوز فكله بسبب الكفر كالزراعي والنسوان هذا
المعنى ينظم القني والفقير ومذهبنا منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يتكر عليهم احد
من المهاجرين والانصار ولانه وجب نصرة للمسلمة فيجب على النصارى ان يخرجوا
الارض وهذا لانه وجب على النصرة بالنفس والمال ذلك بنها وسن يتكسر الوفر
وقد تكله اما هو بدله وماراه محمول على انه كان ذلك لعلنا ونوضع الجيرة على اهل الكتاب
والجوس لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية للذين يؤمنون وفيه خلاف لما في
عام الجيرة على الجوس قال عبيدة الا ومان من الجوس وفيه خلاف لما في عام الجوس
ان الفناء واجب لقوله تعالى وقاموا بهم الا ان عرفنا جوارحهم في حق اهل الكتاب
بالكتاب وفي حق الجوس بالخبر في حق من وراهم على الاصل ولان الجيرة استراة فخير
من الجيرة عليهم اكل واحد منها يستل على سلب النفس منهم فانه يكتب ويؤدى
الى المسلمين ونفقته في كسبه وان يملك عليهم قبل ذلك فم ومنهم ومساكنهم في الجوار

استرقاقهم ولا يوضع على عبدة الاوثان من العرب والفرس لان كفرهما قد يقطع
اما مشركوا العرب فلان النبي عظمهم والقرآن نزل بينهم فالحجة
في حقهم انهم ردوا ما لم يردوا فلا كفر بربية من ما يهدى الى الاسلام ووقف على محاسن
فما يقبل من الفريقين الا الاسلام او السيف زيادة في العقوبة وعند الشك في بريق
مشركوا العرب جوارهم فليسوا اذ اظهر عليهم قتلهم وصيبا لهم في لان ابا بكر ربه
استرق نسوان بني حنيفة وصيبا منهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغائبين ومن لم يلهم
من رجالهم قتل لما ذكرنا ولا جزية على امرأة ولا صبي لانها وجبت بدلا من القتل
ومن القتال بهما لا يقتلان ولا يبايعان لعدم الابهلية قال ولا من ولا عني
وكذا المفلوج والشيخ الكبير لما يبايعه وعن ابي يوسف انه يجب اذا كان زوال
لانه يقتل في الجملة اذا كان له راسي قال لا على فغيره غير معتل مثل فالتشيع هو اطلاق
حديث معاوية بن جبل ربه ان عثمان ربه لم يوظفها على فغيره غير معتل وذلك بخبر
من الصحابة ربه ولان خراج الارض لا يوظف على ارض لا طاعة لها فكذلك اهدا
الخراج والحد يثبت محمول على المعتل ولا يوضع على المملوك والمكاتب والممدبر
وام الولد لانه بدل عن القتل في حقهم وعن النصف في حقا وعلى اقرار الثاني
لا يجب فلما يجب بالنسبة لما يوقى منهم ماله لانهم يحمون الزبادة بسبيهم ولا يوضع
الزبانية الذين لا يجادلون الناس كذا اذكرهم واذكر محمد بن علي بن حنيفة ربه يوضع
عليهم اذا كانوا يبايعون على العمل به ونزل ابي يوسف وجه الوضع عليهم ان القدرة
على العمل هو الذي يوجبها فصار كقتل الارض الجزية وجه الوضع عنهم ان لا قتل عليهم
اذا كانوا لا يجادلون الناس والجزية في حقهم لا سقاط القتل ولا بد ان يكون المعتل
مجنونا ويكتفى بعقوبة في كل السنة ومن اسلم وعلمه جزية سقطت عنه وكذا كذا
ما ت كذا اطلاقا فالتشيع هو انما وجبت بدلا عن العصمة او عن السكنى وقد
وصل اليه الموضع فلا يقطع عنه العوض بهذا العارض كافي الاجرة والصحيح من عدم
العهد وانما قوله لم يسلم على مسلم جزية ولا نسا وجبت عقوبة على الكفر ولما استحق
جزية وهي الجزاء واحد وعقوبة الكفر منقطع بالاسلام ولا يعاقب بعد الموت
ولان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا لدفع الشر وقد دفع بالموث والاسلام
ولا نسا وجبت بدلا عن النصف في حقا وقد قدر عليها بنفسه بعد الاسلام
والعصمة تثبت لكونه اوثنا والذمي يمكن ملك نفسه فلا معنى لاجاب بدل

172
بدل العصمة والسكنى وان اجتمعت عليه نحو لان قد اختلفت الجزية وفي الجامع الصغير
ومن لم يؤخذ منه خراج راسه حتى مضت السنة وجازت سنة اخرى لم يؤخذ وهذا
عنه ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن حنيفة ربه وان مات عند عام السنة
لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وكذا كذا ان مات في بعض السنة اما سنة الموت فقد
ذكرنا ما قبل خراج الارض على هذا المذهب قليل لانه اصل فيه ولا اتفاق لهما في الجزية
ان يخرج وجب عوضا والاعراض اذا اجتمعت واسكن استيفاء ما يسبوني وقد
اسكن فيما كان فيه بعد نوال السنين بخلاف ما اذا اسلم لانه تغدر استيفاء وكذا
حنيفة ربه انما وجبت عقوبة على الاصرار على الكفر على ما بيناه ولما لا يقتل منه لو بيعت
على بدلية في اصح الرد باستبل يكف ان باي به بنفسه فيعطى فانما والعاقبة منه
فاعد في رد اية منه بتبعية وبهذه يهتدوا بقول اعط الجزية يا ذمي فثبتت له عقوبة
والعقوبات اذا اجتمعت قد اختلفت كالحمد ودولته وجبت بدلا عن القتل في حقهم
وعن النصف في حقا كما ذكرنا لكن في المستقبل لان الماضي لان القتل انما يستحق الجزية
فما يفي في الحال لا يجزى ماض وكذا كذا النصف في المستقبل لان الماضي وقعت الغنية
عنه ثم قول محمد بن علي بن حنيفة في الجامع الصغير وجازت سنة اخرى حمل بعض المتأخرين
على المعنى مما زاد وقال الوجوب بآخر السنة فلا بد من المعنى لا يخفى الاجتماع فثبت اصل
عنه البعض هو مجري على حنيفة والوجوب عند ابي حنيفة هو باقول حول فخصف الاجتماع
بجزء المولى والاصح ان الوجوب عند ابي حنيفة هو في اواخره اعباء بالزكاة
ولنا ما وجب بدلا عنه لا يخفى انما في المستقبل على ما قدرناه فتعذر الاجاب بعد
معنى المحل في وجب ما ت اقول **قصة** ولا يجوز احدات بيعته كذا
في دار الاسلام لافعالهم لا خصا في دار الاسلام ولا كنية والمراد احدا منها وان كانت
البيعة او الكسب لافعالهم لا يحدوا لان الابهية لا يفي دائمة ولما اقرهم الامام ففسد
عندهم اليهم الاعادة الا انهم لا يكونون من افعالهم لا احدات في الحقيقة والصومعة
للحق في بيعة بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصلوة في البيعة لانه ينع لسكنى وهذا في
الامصار وروى القرى لان الامصار هي التي تقام فيها الشعائر فلا تعارض في الامصار
ما كمالها قليل في دار ما يمتنعون من ذلك في القرى البقية لان فيها بعض الشعائر
والمراد في عن صاحب المذهب في قرى الكوفة لان اكثر أهلها اهل الذمة ومنه
ارض العرب يمتنعون عن ذلك في امصار ما ورا لافعالهم لا يجوز وبيان في جزية

العرب قال وبخذه اهل الذمة بالنبي عن المسلمين في دينهم ودمائهم وولدهم وولدهم
ولا يركبون الخيل ولا يعمدون بالسلح وفي المجامع الصغيرة وبخذه اهل الذمة باظهار
الكسبيات والركوب على السروج التي كرسية الكف وانما يؤخذون بذلك لعمارة
للمصغار عليهم وصيانة الضعفة المسلمين ولان المسلم يكرم والذمي جبان فلا يبينهما
بالسلام ويضيق عليهم الطريق فلو لم يكن علامته فمخيرة فلعقد بعامله معاملة المسلمين
وذلك لا يجوز والعلامة يجب ان يكون خيطا غليظا من الصوف يشده على راسه
ودون الزمان من ان يربسم فانه جفاء في حق اهل الاسلام ويجب ان يميز ثيابهم من
ثيابنا في الطرقات والجماعات ويجعل على راسهم علامات للتعريف بهما سائل
به عولهم بالمعزة قالوا الحق ان لا يتركوا ان تركوا الا للضرورة فاذا ركبو للدعوة
فليتركوا في مجامع المسلمين فان الامت للضرورة لا يوجب بالصفة التي تقتض
ويستوعون عن لباس يخفى به اهل العلم والزهدة والنفوس ومن منع من الجزية
او قل منها او سب النبي ودمه او زنى بمسلمة لم يتحقق عهده لان الغاية التي ينش
بها الفصال التزام الجزية لا اداءها والالتزام باق وقال الشيخ رحمه الله تعالى
تفصلا لا يتحقق اياها فكذلك لا يتحقق اياها في دفعه فلهذا قلنا ان سب
النبي ودمه كفر منه والكفر المكارن لا يمنع فالطاري لا يرفع فاق لا يتحقق العهدة
الا وان يخفى به اهل الحرب ويقتلوا على موضع فجار بوشة لا تخم صاروا حرا جليا
فيعبر عن عهده الذمة عن الفائدة وهو دفع شر الحواب واذا انقض الذمة العهدة
بمنزلة الرمة معناه في الحكم كونه على لانه الحق بالاموات وكذا في حكم حامدة من
ماله الا انه لا يبرهن في خلاف المنة **فصل** في تعارضه في بني علب
يؤخذ من موالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة لان عمره صالحهم على ذلك
يخفف من الصلابة رمة ويؤخذ من ثيابهم ولا يؤخذ من صلبهم لان الصلح من الصفة
المضاعفة والصدقة يجب عليهم دون الصلابة فكذلك المضاعف وقال زفر
لا يؤخذ من ثيابهم اية وهو قول الشيخ لا لانه جزية في الحقيقة على ما قال عمر بن عبد
جزية قسمها ما استغنم ولهم ايسر مصارف الجزية ولا جزية على السدان ولنا انه
مال وجب بالصحة والمراة من اهل وجوب ثلثه عليها والمصرف مصالح المسلمين لا
مال بيت المال وذلك لا يخفى والجزية لا ترى الا لاراعي فيه شرطا وبوضع على
مولى النعلبي الخراج اى الجزية وخراج الارض بمنزلة مولى القرشي وقال زفر وبخذه

ببخذه اهل الذمة مولى القدم منهم لا يرى ان مولى الذمة يخن في حق حرمة الصدقة
ان هذا تخفيف والمولى لا يخن بالاصل فيه وللهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان ذميا
بجواز حرمة الصدقة لان الحر ما تفتت بالشبهات فالحن للمولى بالذمة التي في
حقه ولا يلزم مولى الذمي حيث لا يحرم عليه الصدقة لان الفتن من اهلها وانما الغاية
ولم يوجد في حق المانع المولى ان الذمة تسمى ليس باهل هذه الصدقة اصلا لانه صبيح لشرفه
وكرامته من اوساخ الناس فالحن به طولاه واجباه الامام من الخراج ومن اموال
بني علب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والحريه بعرضه مصالح المسلمين كسنة
النور وبها القاطرة ويجسور ويعطى قضاء المسلمين وعالمهم وعالمهم منه ما يحسنه و
يدفع منه اوراق القاتلة وذراهم لانه مال بيت المال فانه وصل الى المسلمين من
غير قتال وهو معد لمصالح المسلمين وهو لا يملئهم ونفقة الزراء على الا باء فلو لم
كانت لهم حاجه الى الكفاية فلا يفرعون للقتال ومن مات في نصف السنة
قد اشق له من العطاء لانه نوع صفة وليس مدس وللهذا الوسمي عطا فلا يملك قبل
القبض وبه فقط بالموت واهل العطاء في زماننا مثل القاضي والمدرس والمفتي
باب احكام المرتدين واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعبادة
بالعزم عن عبادة الاسلام فان كانت له شبهة كسنة لانه عاه اعترافه شبهة
فخرج وفيه دفع شره احسن الامرين الا ان العرض على ما لو اغير واجبه لان الدعوة
بلغته قال يحيى ثمانية ايام فان اسلم والاقبل وفي المجامع الصغيرة المرتد يرض عنه
الاسلام فان ابي قتل وما قبل الاول انه يستعمل فيمهل ثمانية ايام لانه ما مدة ضربت
لا بد الا عذار وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يستحب ان يؤجل ثمانية ايام للطلب
ذلك لم يطلب عن الشافعي انه ان على الامام ان يؤجله ثمانية ايام ولا يحل له ان
يقضه قبل ذلك لان ارتد المسلم يكون عن شبهة ظاهرا فلا بد من مدة يمكنه ان
يفد رماه بالنكاح وانما قوله ثمانية ايام المشركين وقوله من بدل دينه فانفوه وثا
كاف حربي بلغته الدعوة فيقتل لخال من غير اموال وهذا لانه لا يجوزنا خير الواجب
لأمر موهوم ولا عرف بين محر والعبد لاطلاق الدلائل وكيفية توبته ان يبرأ عن
الادب ان كل ما سوى الاسلام لانه لا دين له ولو تبرأ عما انتقل اليه كفاه لوصول المقص
قال فان قتله فكل قبل عرض الاسلام عليه كره ولا شيء على العالم ومعنى الكراهية
بهذا ترك المسخرة وانقاذ الفئان لان الكفر مسيح والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب

وان المردة قد اتفق ولكن يحبس حتى يتم وقال الشيخ ابو نفل لما روي ان ردة الرقة
مبيحة للفصل من حيث ان جناية منغلظة فقاط به عقوبة منغلظة وردة المرأة فتركها
فيه فتتركها في موجبها وانما ان النبي وم من قبل النساء وان الاصل ما خبر
الاجزية الى دار الآخرة او تعبد بها بخل بغير الا ابتلاء وانما عدل منه وفعل الخير باجر وهو
الحساب ولا يتوجه ذلك من الفاء لعدم صلاحية البينة بخلاف الرجال فصار
المردة كالاصدية قال لكن يحبس حتى يتم لانها امتنع عن ابا حق الله تعالى بعد
الافرا فخير على ابا له بالجلس كما في حقوق العباد في الجماع الصغير وخبر المردة على
الاسلام حرة كانت او امته والامته كحر ما مولانا ما لا يخبر فلما ذكرنا من المولى فلما فيه
من كبح بين الحقين وبروي بضرب في كل ايام ما لفظة في الحبل على الاسلام قال
وبرول ملك المردة عن امواله برونه والاراضي فان اسلم عادت الى حالها
قالوا بهذا عند ابي حنيفة هو وعنده بها لا يزول ملكه لانه مكلف حجاج قال ان قيل
ببني ملكه كالحكوم عليه بالرحم والنفاس وله ان يحرر في مفسور تحت ايد بنا حتى
يقبل لا نقل الا بالحراب وهذا بوجوب زوال ملكه وما كسبه غيره انه مدعو الى
الاسلام بالاجار عليه ويرجي عوده اليه فتوقفا في امره فان اسلم جعل العارض
كان لم يكن في حق هذا الحكم فصار كان لم يزل مسلما فلم يعلوا بالسبب فان مات
او قتل على ردة او حتى يدار الحرب وحكم بما فيه استغفره فعل السبب مله وزال
قال فان مات او قتل على ردة استقل الكسبه في اسلامه الى ورثة المسلمين وكان
ما كسبه في حال ردة فيها وهذا عند ابي حنيفة هو وقال لا كلامها لورثة وقال الشافعي هو
كلامها في لانه مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر ثم هو ما حربي لا ان له فيكون فيها
والا ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينقل بموته الى ورثته ويستند
الى ما قيل ردة الردة سبب الموت فيكون نور بيت المسلم من المسلم ولا جني حنيفة
انه يمكن الاستئذان في كسب الاسلام لو جوده قبل الردة ولا يمكن الاستئذان في
كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط وجوده ثم انما يرثه من كان وارثا له عند الردة
ولا يبطل استحقاقه بموته بل يكلفه وارثه لان الردة بمنزلة الموت وعندها لا يعتبر
وجود الوارث عند الموت لان الحادث بعد انقضاء السبب قبل ما كسبه كالإثبات
قبل انقضاء بمنزلة الولد الحادث من البيع قبل القبض ورتنه امراته المسلمة او مات
او قتل وهي في العدة لانه يصير فارا وان كان محبي وقت الردة والمردة كسب بالورثتها

لورثتها لانه لا حراب منها فلا يوجد سبب التي كسبها المردة عند ابي حنيفة هو ورثتها
نرجعها المسلم ان ارتدت وهي حريضة لقصد ابطال حقه وان كانت محبي لا يرثها
لانها نقلت فتم يتعلق حقه بما لها بالردة كخلاف المردة قال ان حتى يدار الحرب حرة
وحكم الحاكم بما فيه علق مدبره وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل
ما كسبه في حاله الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي هو ينفق ما لم يوفقها
كما كان لانه نوع غيبة فاسببه الغيبة في دار الاسلام ولما انه بالخاف صار من أهل
الحرب وهي اموات في حق احكام الاسلام لانقطاع ولانه الامام كما هي منقطعة عن
المولى فصارت كالوثة انما لا يستقر لها الا بقضاء القاضي فلا بد من القضاء واذا
تقدر موته ثبتت الاحكام المتعلقة به وهي ما ذكرنا كما في الموت كحقيق ثم يعتبر كونه
وارثا عند حياته في قول محمد هو لان الخاف هو السبب والقضاء تنقذه بقطع الاحوال
وقال ابو يوسف هو وقت القضاء لانه يصير مونا بالقضاء والمردة او الحقت بدار
الحرب فهي على هذا بقضي الديون التي ارتدت في حال الاسلام مما كسبه في حال
الاسلام وما لزمه في حال ردة من الديون مما كسبه في حال ردة قال رضي هذا ردة
عن ابي حنيفة هو وعنده انه سبب الاسلام فان لم ينفذ بذلك بعض من كسب
الردة وعنده على ملك وجه الاول ان المستحق بالسبب مختلف وحصول كل واحد من
الكسبين باخبار السبب الذي وجب به الدين فيقضي كل دين من الكسب المكتسب
في تلك الحالة ليكون العدم بالغنم وجه الثاني ان كسب الاسلام ملكه حتى يكفنه
الوارث فيه ومن شرط هذه الحالة ان يقع عن حق المورث فيقدم الدين عليه اما
كسب الردة ليس يملكه لبلطان اهلية الملك بالردة عنده فلا يقضي ونسبه منه ان
او انقدر فضاؤه من محل آخر فيقضي منه كذا في اقامات ولا وارث يكون الا بالثمة
المسلمين ولو كان عليه دين يقضي منه كذلك وهذا وجه الثاني ان كسب الاسلام
حق الورثة وكسب الردة حاله فانه كان قضاء الدين منه اول الا اذا تعذر بان لم
يرج يقضي من كسب الاسلام فقد بالخلفه وقال ابو يوسف ومحمد هو يقضي ويورثه من
كسبين لانها جميعا ملكه حتى يجري الارث فيها قال وما باعه او اشتراه او اعطاه او
وهبه او تصرف فيه من اموال الشئ حال ردة فهو موقوف فان اسلم صحف عقوده
وان عادت او قتل او حتى يدار الحرب بطلت وهذا عند ابي حنيفة هو وقال ابو جوير
ما صنع في الوجهين اعلم ان تصرفات المردة على انفسها فذلك لا اتفاق كالا ستبدا

والطلاق لا ينافي حقيقته المالك وتام الولاء باطل بالانفاق كالسك والنفقة
لا ينافي المدة ولا مئة له وموقوف بالانفاق كالمعاقضة لانها بعينه المالك
ولا مساواة بين المسم والمدة وحكمت في ترفعه وهو ما عدناه له ان الصبي بعينه
الابدية والنفقة بعينه المالك ولا خلاف في وجود الابدية كونه محابا وكذا المالك لغيره
قبل موته على قرانه من قبل ولده ولو ولد له ولد قبل الموت بعد الردة لستة أشهر
من امرأة مسلمة برته ولو مات ولده بعد الردة قبل الموت لبرته فيخرج تصرفاته التي اتي
عنده ابي يوسف بعد بيع قبل الموت كما يبيع من الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام
او النجاسة تزاح فلا يقتل وصار كالمدة وعنده محمد بن يعقوب كما يبيع من الميراث لان من
انتمى الى الجدة لا يمتنع من ايمانها عليه قتل بغيره فيقتل في القتل ظاهر الجدة المدة
لانها لا تقبل ولا ينافي حقيقته على ان يجرى مقدور تحت اجابته على قرانه في توقف المالك
وتوقف التصرفات بناء عليه وصار كالميراث في جيل وارثا بغيره ان يزوجها ويغيره فيوقف
تصرفاته لتوقف حاله كذا المدة واستحقاقه القتل لبطان سبب العصمة في العترة
فما وجب فله في الابدية بخلاف الزاني وقابل العمد لان الاستحقاق في ذلك جزاء على
الحياة وبخلاف المرأة لانها ليست حرة ولها لا تقبل وان عاد المدة بعد الحكم في
جوارح الحرب الى دار الاسلام سعادتها ووجهه في بدورته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
انما يملكه فيه لاستحقاقه واذا عاد مسلما احلج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا ازاله
الوارث من ملكه بخلاف العمدات اولاده ومدة بره لان القضاء قد مضى بدليل
صحيح فلا ينقض ولو جاء مسلما قبل ان يعفى القاضي بذلك فلا يلزم له اسلامه لما ذكرنا
واذا اوطى المدة جارية نصرانية كانت له في حاله الاسلام فجاءت بولد لغيره من سنة
اشهر منذ ارضه فادعاه قاضي ام ولد له والولد حرم وهو ابية ولا يرثه فان كانت الجارية
مسلمة برت الابن ان مات على الردة او لحن جدار الحرب اما متعة الاستنباط
فما قلنا وانما الارث فلان الام اذا كانت نصرانية فالولد يترشح له لغيره الى الاسلام
ليخرج عليه فصار في حكم المدة والمدة لا يرث المدة اما اذا كانت مسلمة فالولد مسلم بنعاليها
لانها خير بها وبها والمسلم برت المدة واذا لحن المدة بماله جدار الحرب لم يورثه على ذلك
المال فهو في فان لحن ثم رجع واخذ ماله او لحن جدار الحرب فظهر على ذلك المال اربع جدي
الورثة قبل الفسقة يورثهم لان الاول مال كبرية الارث والثاني انتقل له ورثته بقضا
القاضي بخلافه فكان الوارث مالكا قد جاءه واذا لحن المدة جدار الحرب لم يورثه بقضا

بأنه لكان له الابن ثم جاء المدة مسلما فالكفا جارية المدة والولاء بغيره الذي اسلم
لانها لا وجه الى بطلان الكفا في الشفعة كما بدليل منصفه في الوارث الذي يكون ماله
كالوكيل من حقوق العقد فيه ترجع الى الموكل والولاء لمن يقع العقد عنه واذا اكل المدة
رجعا خطا لم يحن جدار الحرب او قتل على ردة فالكفا في مال الكسبة في حاله الاسلام
عنده ابي حنيفة وقال لا يورثه فيها الكسبة في حاله الاسلام والردة لان العمد لا يورث المدة
لانعدام النصرة فيكون في مال ردها الكسبة ان جميعا ماله لشفقة ونصرفاته في حاله الاسلام ولها
يجري الارث فيها عند ردها وعنده في مال الكسبة في الاسلام لشفقة ونصرفه دون المكسب
في الردة لتوقف تصرفه ولها ان كان الاول ميراثة عنه والثاني فيها عنه واذا قطعت
بالمسلم عدا قارنها العدا بما تدرج مات على ردة من ذلك او لحن ثم جاء مسلما مات
من ذلك فعلى القاضي نصف الدية في ماله لورثته اما الاول فلان السرقة حلت محلة
غير معصوم فاهدرت بخلاف ما اذا قطع جدار الحرب ثم اسلم ثم مات من ذلك لان الجدة
لا يملكه الا عدا وانما المعية فقد يورثها بالبراءة كذا بالردة وانما الثاني وهو ما اذا لحن ومات
او اقصى بخلافه فلان ماله ماله تقديره والموت بقطع السرية واسلامه حصة حادثة في الشفعة
فلا يعود حكم الجدة الاولى واذا لم يقض القاضي بخلافه فهو على الاختلاف الذي بينه
قال وان لم يحن واسلم ثم مات فعليه الدية الكاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
نحوه وقال محمد بن زفر بن عبد الله في جميع ذلك لان اعتراض الردة اهدر الردة
فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع جدار الحرب فاسلم ولها ان الجدة برت
على معصوم ونمت فيه فيجب فيه ضمان النفس كما اذا لم تجلس الردة وهذا لا يمتنع
لقيام العصمة في حال بقاء الجدة وانما المعية فيما هو في حال النقص والسبب وفي حاله بقاء
الحكم وحالة البقاء بمنزل من ذلك ككلمة فصار كقيام المالك في حال بقاء البهيمين واذا ارض
المالك بدين جدار الحرب والكسبة ماله فاخذ ماله فاني ان يسم لقتل فانه يولي
مولاه بدل مكانته وما بقي فله ورثته وهذا ظاهر على اصولها لان كسب الردة ماله اذا
كان حرا فكذا اذا كان مملوكا وانما عند ابي حنيفة فلان المالك يملك المملوك كسبه
بالكفا في الكسبة لا يورثه بالردة فكذا الكسبة الا يرى انه لا يورثه تصرفه بالانفوس
ويجوز الرق فكذا بالاولى بطريق الاولى واذا اراد الرجل امرأته والعياذ بالله ولحقا جدار
الحرب فجلت المرأة في دار الحرب وولدت ولدا او ولدت لولد لولد فظهر عنهم
جميعا فالولد ان في لان المدة تسرق فيقتله ما ولده ويجوز الولد الاول على الاسلام

ولا يجوز ولد الولد وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا ينفق في المال
وهي رابعة اربع مسائل كلها على الروايتين واحدة وهذه هي النسخة في النسخة
جزء الاول والاخرى الوصية للقرابة قال ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا ينفق في حنيفة
ومحمد بن يحيى عن الاسلام ولا يقبل اسلامه اسلام لا يرتب اليه ان كان كافرا
وقال ابو يوسف رحمه الله ليس بارئ او اسلامه اسلام وقال زفر النحاشي رحمه
السلام ليس باسلام وانه ليس بارئ او اسلامه اسلام في الاسلام انه ينجح لا يوجب
اسلامه ولا يبرمه احكام بنو بهيمة المفسدة فلا يوجب له ولا يبرمه ان يملك اسم في بناء
ومنع النبي عم اسلامه واختاره بذلك مشهور ولان في حنيفة الاسلام وهو التقدير
والاقرار معه لان الاقرار من طوع وبيل على الاعتقاد على عرف المحققين لا زور
ولا ينفق به سعادة ابدية ونجاة عاقبة وبهذه من اجل المنافع وهو الحكم الاصلي
ثم جئنا عليه غيره فلا يبيح له في الرواية انما مفسدة محضة بخلاف الاسلام
اصل ابو يوسف رحمه الله تعالى انه لا ينفق على المنافع على اقره والابن حنيفة رحمه الله تعالى
واما حنيفة كما قلنا في الاسلام الا انه يجزى على الاسلام لما فيه من النفع له ولا يقبل لانه
عقوبة والعقوبات موضوعات من الصبيان حرمة عليهم وهذا في الصبي الذي يقبل
ومن لا يقبل من الصبيان فانه اده لا ينجح لان افواه لا يدرى على نفي العقيدة
وكذا المجنون والسكران الذي لا يقبل **باب البغاة** واذا اقتب
توم من المسلمين على يده وخرجه من طاعة الامام وعاثهم الى العود الى الجماعة وكشف
عنهم شبهتهم لان صياغة فعل كذلك باهل حرور اقبل قائم ولان اهل الحرور
ولعل الشريعة في بيدها ولا يبدل يقال حتى يبداه فان بداه فاعلم حتى يبرق
تجمع قال رحمه الله وذكر القدر في تحفته وذكر الامام المعروف بجواز زاده هو ان
عبد ما يجوز ان يبدل بقائهم او انفسهم او اجتماعهم او قال النحاشي رحمه الله تعالى
حنيفة لانه لا يجوز قبل المسلم الا دفعه وهم مسلمون بخلاف الكافر لان انفس الكفر مع
عنده وان ان الحكم يدار على الدليل هو الامتناع والاجتماع وهذا لانه لو انتظر الامام حنيفة
فقال لهم بما لا يمكنه الدفع فبدار على الدليل ضرورة دفع شرهم واداء الجفنة منهم بنية
السلح ويجوزون للقتال فيمنع ان يخذلهم ويجبهم حتى يقطعوا عن ذلك ويجزوا
نوبة دفعا للشر بقدر الامكان والمروى عن ابي حنيفة رحمه الله من كرم البيت محمول
على حال عدم الامام اما عانة الامام الحق من المواجه عند الغناء والقدرة فان كانت

فان كانت لهم قسمة اجمعهم حرمتهم ولم يجمع مواليهم لا دفعوا الشر منه وقال النحاشي رحمه الله
ذلك في حالين لان القتال اذا تركه لم يبق قسمة دفعا جبره بافشاءه ان المعتمد واليكم حنيفة
ولا يبيح لهم ذرية ولا يقسم لهم الا كفول على يوم يحول لا يقبل اسير ولا يكتف ستر ولا
يؤخذ مال وهو القدرة في هذا الباب وقوله في الاسير ما ولىه اذ لم يكن لهم من كان كذا
يقبل الامام الاسير وان شاء حبه ما ذكر ما ولا نعم مسلمون والاسلام يعظم لنفسه المال
ولا باس بان يقاتلوا باسلامهم ان احلج المسلمون اليه وقال النحاشي رحمه الله لا يجوز ذلك
والكرام على هذا الخلاف لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا رضاه وان كان
فهم السلاح فيما بين اصحابه بالبصرة وكان قسمة الحاجات للملك ولان الامام
ان يقبل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغى اولى والمغنى فيه محاف
الضرر لما في الدفع الاعلى ويجبس الامام اموالهم فلا يرد ما عليهم ولا يقسم ما في
يتولوا قسمة ما عليهم اما عدم القسمة فلا يجزىه واما تجبس فله دفع شرهم بغير شرهم
ولمذا يجبسها عنهم وان كان لا يجزى اليها الا انه يبيع الكرام لان تجبس الثمن
انظر واسير واما الرود بعد النوبة فلا تدفع الضرورة ولا استغناء فيها قال ابي حنيفة
اهل البقي من البلاد التي يملكون عليها من الخراج والعشر لم يخذل الامام ما يبالى لانه
الاخذله باعبارها به ولم يجزهم فان كانوا اصره في حقه اجزى من اخذ منه لوصول
الحق المحض وان لم يكن صرته في حقه فعلى اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعبدوا الله
لانه لم يصلح المستخف قال رحمه الله اعادة عليهم في الخراج لانهم مطالبه فكانوا امصار
وان كانوا اغنياء وفي العشر ان كانوا فقرا كذلك لانه حق الفقراء وقد يباه في الزكوة
وفي المستقبل باخذ الامام لانهم يجيبهم فيه لظهور ولا يبره ومن قبل جلاست وهما
من عسكر اهل البقي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شيء لانه لا يبالى الامام لا يبالى الامام العدل
حين يوجد الفل فتم بنصفه موجه كالفل في دار الحرب فان يملوا على مصر فقتل رجل
من اهل المصر جلاست من اهل المصر عداكم ظهور على المصر فانه يقتص منه وما ولىه اذ لم يجز
على اهلها حكمهم واذا جلاست قبل ذلك وفي ذلك لم ينقطع ولا يبالى الامام فوجب الفعاص
واذا قتل رجل من اهل العدل باعيا فانه يبرئه فان قتل الباغى وقال كنف على الحق
واما ان على الحق ذرية وان قال قسمة واما عدم الى على الباطل لم يبرئه هذا عندنا
حنيفة ومحمد بن زفر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرتب الباغى في الوجهين وهو قول النحاشي رحمه
واصل ان العادل اذا علف نفس الباغى او ماله يضمن ولا يبرئه لانه مأمور بقائه

وقد اشهرهم والباقي اذا قل العادل لا يجب الضمان عندنا وانما في حق من
القديم انه يجب وعلى هذا الخلاف اذا مات الميراث وقد اختلفت نفسا او مالاً له
المكف نفسا معصومة او مالاً معصوماً فيجب الضمان اعياناً قبل المنفعة وان ايجاع
الصواب في حق رواد الزهري ولانه المكف من مال قبل فاسد والفاقد من ماله في الصحيح
او اضممت اليه المنفعة في حق الدفع كما في منعه اهل الحرس وما دله من هذا لان الاحكام
لا بد فيها من الالتزام والالتزام والالتزام لا يمتنع الا بالحق من مال قبل ولا التزام
لعدم الولاية لوجود المنفعة والولاية باقية قبل المنفعة وعند عدم ان يثبت الالتزام
اعتقداً والخلاف الا ان لم يثبت له لا منفعة في حق الشارع اذا ثبت هذا القول قبل
الباقي قبل كبح فلا يمنع الارث والباقي يوسف في قبل الباقي العادل ان المال قبل
الفاقد انما بعينه في حق الدفع والحاجة به الى استحقاق الارث ولما كان كونه
في دفع الحرام انما في الغرامة بسبب اللبس فيعتبر الفاسد فيه ان كان من غرضه
بما هو عليه من دونه واذا قال كنت على الباطل لم يوجد الدفع فوجب الضمان قال
ويكره بيع السلاح من اهل الفتنه وفي عاكرهم لانه عانة على المعصية وليس بيعه
بالكوفة من اهل الكوفة ومن لم يعرف من اهل الفتنه باس لان الغلبة في
الاصحار لا اهل الصلاح وانما يكره بيع نفس السلاح لا بيع ماله لا يعامل به الا لصناعة الحرب
ان يكره بيع المعادن ولا يكره بيع الخشب وعلى هذا الخبر مع الغلبه الله اعلم بالصواب
كتاب المقتضى المقتضى يسمى به باعتبار ماله لانه لا يملكه الا بالحق
منه وبالباطل كما في من اجبانه وان يملكه فله من ماله فوجب قال المقتضى حر
لان الاصل في بني آدم انما هو كحرية وكذا الدار والارواح والارواح الحكم للمقتضى
في بيت المال هو المروى عن عمر بن الخطاب ولا يملكه مسلم عاجز عن الكسب ولا مال له ولا
قراية فاشبهه المقتضى الذي لا مال له ولان ميراثه لبيت المال يخرج بالضم والنقد
كانت جباية فيه والمقتضى منير في الاتفاق عليه لعدم الولاية الا ان يقره القاضي
ليكون دينا عليه لعموم الولاية قال فان اللفظ جعل لم يمكن ايقونه ان باجده منه
لانه ثبت حق حفظه لسبق يده فان ادعى مدعي انه ابنه قال قول قوله معناه اذا
لم يجمع المقتضى نسبة وهذا استحقاق والقياس ان لا يقبل قوله لانه يضمن
ابطال حق المقتضى وجه الاستحقاق انه اقرار للمعنى بانفعه لانه ينفرد بالنسبة
وبغير بعد منه ثم قبل بيع في حقه دون ابطال حق المقتضى وقبل بيع في سادس اسحق

واسحق ما والا في حق القياس الاستحقاق وقد عرف في الاصل وان اوجاه
اشيان ووصف احداهما على منتهى جسده فهو اولى به لان النظر شاهد له لموافقة العقل
كلما وان لم يصف احداهما علامته فهو استحقاقه في السبب والرسالة
احدهما فهو ابنه لانه ثبت حقه في زمان لا مخرج له فيه الا اذا اقام الآخر البينة في النسبة
انوي اذا اوجد في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من قريتهم فادعى في النسبة
ثبت نسبة من كان مسلماً وهذا استحقاق لان دعواه لنفسه بالنسبة هو في حق
المصغر وابطال الاسلام الثابت بالدار ولا ينفرد في حق دعواه فيما ينفرد
وان وجد في قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كسبه كان ذمياً وهذا الجواب
فيما اذا كان الواحد ومباروا به واحدة وان كان الواحد مسلماً في هذا المكان او
ذمياً في مكان المسلمين اختلفت الرواية فيه في كتاب اللقيط اعجز المكان بسببه
وفي كتاب الدعوى في بعض النسخ اعجز الواحد وهو رواية ابن سماعه عن محمد بن عوف
اليد البري ان بقية الابوين فوق بقية الدار حتى اذا سبي مع الصغير احداهما بغير
كافرا وفي بعض النسخ اعجز الاسلام نظر المصغر ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه
لانه حر ظاهر الا ان يفهم البينة انه عبده فان ادعى انه ابنه ثبت نسبة من لانه ينفعه
وكان حر لان المالك قد مله له كحرية فلا يملك حرية الظاهرة بانك في دعواه اللقيط
اول من العبد والمسلم من الذي ترجح لما هو الا نظر في حقه وان وجد مع اللقيط مال
سند ووجه قبوله اعتبار الظاهر وكذا اذا كان منتهى وادعى انه هو عليها لما ذكرنا
ثم يصرفه الواجد اليه بامر القاضي لانه مال منافع وللعاضي ولا ينفرد فيه العبد وقبل
نصفه بغير امر القاضي لانه اللقيط ظاهر اوله ولاية الاتفاق وشري ماله بدنه كالطعام
والكسوة لانه من الاتفاق ولا يجوز تزويج المقتضى لان عدم سبب الولاية من الغرامة
والملك والملكه قال ولا تصرفه في مال اللقيط اعتباراً بالام وهذا لان ولاية النظر
بغير المال في ذلك متحقق بالاراضي الكامل والشفقة الواجبة والموجود في كل منهما احدهما
ويجوز ان يبيع له البينة لا تقع محض ولهذا يملك الصغير نفسه او كان عاقلاً وملكه
الام ووصيهما قال ويكره في ماله من باب ماله وحفظ حاله قال ويؤجره قال
رضي وهذا رواية القدر في سنة مختصرة وفي المجامع الصغير لا يجوز ان يؤجره وكذا في الكراهية
وهو الاصح ووجه الاول انه يرجع الى شفقه ووجه الثاني انه لا يملك خلاف ما قد فاشبه
العم بخلاف الام لانها تملكه على ما ذكر في الكراهية ان شاء الله تعالى **كتاب**

اللفظ اللفظي الماتة او اذا شذبت الملقطة انه لا يخذ بالحققة وهو ما يجب ان لا يخذ
في هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا
الضمان على ما لو اذ كان كذا كذا لا يكون مضمونه عليه وكذا اذا كان كذا
لما كان لان نصا وفيما حجة في حقا وصار كالبينة ولو اذ اخذت لنفسه بعض بالاجماع
لان اخذت بالغير بغير اذنه وبغير اذن الشرع وان لم يثبت الشرع عليه وقال اخذ
احد له المالك وكذا في المالك بعض عند أبي حنيفة ومحمد وهو قال ابو يوسف هو لا يثبت
والقول قوله لان الظاهر ان لا يثبت له لا خبارة بحسبه دون المقصود ولما انه اقر بسبب
الضمان وهو اخذت بالغير واو على ما يروى وهو الاخذ للمالك وفيه وقع التمسك به
وما ذكر من الظاهر بغيره فانه لان الظاهر ان يكون المنصرف في ما لا يملكه وبغيره في
ان يقول من مضمونه بغير لفظه قد لوه على واحدة كانت اللفظة او اكثر لانه اسم جنس
قال فان كانت اقل من عشرة وراهم فربما ابا وان كانت عشرة فصاعدا عرفها
حول قال ربه وهذا روي عن أبي حنيفة وهو قوله يا معاشره على حسب ما يرى وقدره
محمد بن في الاصل بالحل من غير تفصيل بين الكثير والقليل وهو قول مالك وان قل
لقد روي من اللفظ شيئا فليكون سنة من غير فصل وجه الاول ان التقدير بالحل هو
في لفظه كانت ما تدبر بامس الف درهم والعشرة وما فوقها في معنى لان في تعق
القطع بين السرفة وتعق استعمال الفرج به وليس في معناه ان تعق الكثرة
فاجب التعريف بالحل احيانا ما دون العشرة ليس في معنى لان وجهه فوضا
الى راي المتبني به وقيل الصحيح ان شيئا من هذه المعاد ليس بلام ومقتضى راي
المستفاد بغيره الى ان يغلب على كنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يصدق به
وان كانت اللفظة شيئا لا يفي عرفه حتى اذا حالف ان يصدق في بعضه
ان يعرفها في الموضع الذي اصحابها وكنه المجامع فان ذلك افرج الوصول الى
صاحبها وان كانت اللفظة شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالتواة وتصور الزمان
يكون العاذه ابا حنة حتى جاز ان تنفع به من غير تعريف كنهه من على ملكه
لان التمسك من الحصول لا يقع قال فان جاء صاحبها والا يصدق بها ايضا
لكن في المستحق وهو واجب بقدر الامكان وذلك باعمال عليها عند النظر
بصاحبها وابعال العوض وهو الثواب على اعباء اجازته النص في بها وان
شاء امسكها رجاء النظر بصاحبها قال فان جاء صاحبها بعد فانه يصدق بها

بالحج ان شاء امسكها الصفة وكذا لو ابا لان النصف وان حصل بغير الشرع
لم يحصل باذنه فيوقف على اجازته والمالك ثبت للفقير قبل الاجارة فلا يوقف
على قيام الحل بخلاف بيع الفضولي لثبوته بعد الاجارة فيه وان شاء ضمن الملقط
لان سلم بالمال الى غيره بغير اذنه الا انه لا يخذ به با حنة من جهة الشرع وهذا لا ياتي في
حقا للبعد كفي تناول الغيرة حاله المحضة وان شاء ضمن المالكين اذا لم يكن
به لانه قبض بالغير بغير اذنه وان كان فانما اخذ لانه وجد عين ماله قال ابو حنيفة
ان لسانه في الشاة والبقرة والبقر والماعز والمك والبقرة والبقرة والبقرة
في الصحرا فان لم يكن فضل على هذا المثل الفرس لهما ان الاصل في اخذ مال الغير
الحرمه والا با حنة في الفضيحة واذا كان معها ما يدفع عن نفسها بغير الضمان وكذا
يؤم بغيره في الكراهية والندب الى الزك والامانة لثبوته فيهم شيئا فيسحب
اخذ ما نفع فيها مائة لاما لالناس كافي الشاة فان الفقه الملقط عليها بغير اذن
الحاكم فهو مستبرع لنفسه ولا يثبت له من امانة المالك ان الفقه بامره كان كذا وبما
صاحبها لان العاقبة ولا يثبت له مال الغائب نظرا له وقد يكون النظر في الانفاق
ما بين ان شاء الله تعالى واذا رجع ذلك الى الحكم نظرية فان كان المصلحة مستغنة
اجرا وانفق عليها من اجرتها لان فيه ابا والعين على ملكه من غير الزام الدين عليه
وكذا كلف بغير بالعبد الابن وان لم يكن لها مستغنة وحالف ان يسرق الفقة
فيمنها باعها وامر بحفظ ثمنها ابا له معنى عند تعدد ابعاده صورة وان كان لا يصلح
الانفاق عليها اذن في ذلك جعل الفقة شيئا على كنه لانه نصب ما هو في هذا
نظر من ابا بنين قالوا انما يؤمر بالانفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان
يظهر ما كنه فان لم يظهر ما به يعرج لان اواره الفقة ماضية فلانظر في الانفاق مائة
معدة قال في الاصل شرط اقامة البينة وهو الصحيح لانه لا يثبت ان يكون غيبا في
بده بالانفاق وانما با حنة الوبعة فلا بد من اقامة البينة لكشف الحال وليس
تمام الفقة وان قال البينة يقول القاضي له انفق عليها ان كنت صادقا فيما
حتى يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان كاذبا وقوله في الكتاب
وجعل الفقة شيئا على صاحبها اشارة الى انه لا يرجع على المالك بعد ما حلف ولم يثبت
اذا شرط القاضي له الرجوع على المالك وهذه رواية وهو الاصح قال ابو حنيفة يعني المالك
فالمستفاد ان ينعما منه حتى لا يخذ الفقة لانه حتى ينفقته فصار كانه استغنى والمالك

من جهة فاشبه البيع واقرض من ذلك زاد الابق فان لم يكن له سببا لم يجعل
لما ذكرنا ثم لا يسطر دين النقطة بوجهه في الملتقط قبل الجبس في سطر اذ بهلك بعد
الجبس لانه يغير بعد الجبس شيئا من مال ولفظ الحق والحكم سواء وقال النفعي هو
يجب التعريف الى ان يبيح صاحبها لغيره في الحكم ولا يخل لغيره الا لغيره ما ولنا
قوله لم يعرف عما صبا وكما ثم عرفنا سنة من غير فصل لانها لفظة في النقطة
بعد مدة التعريف اي ملك المالك من وجهه فيملكه في سائر ما واول ما روي
انه لا يخل له الا لغيره الا لغيره في الخفض بالحكم لبيان انه لا يسطر التعريف في
المكان انه لغيره ما ثم اوردوا حقه رجل ما على النقطة لم يرفع اليه حتى يقسم البيعة وان
اعلى على ما حصل للمنفذ ان يرفعها اليه ولا يجبر على ذلك في الفضا وقال مالك
ولنا نفي هو يجبر والعدا من مثل ان يستحق وزن الدرهم وعدة دوكانا واما ما روي
ان صاحب اليد يترفع في اليد ولا يترفع في الملك فيشترط الوصف لوجوده في
من وجهه ولا يشترط اقامة البيت لعدم المنفعة من وجهه ولنا ان اليد حق مقصود والمالك
فلا ينفق الا بحجة وهو البيعة اعبارا بالملك لا بالملك له الدفع عند اصابة العدا لغيره
وم كان بها صاحبها وعرف عما صبا وعدة دوكانا فاعلم ان هذا لا يترفع عن اليد ولا يترفع
وهو قوله لم البيعة على المدة في احد بيت واخذ منه كغيره اذ كان يدفعها اليه استبنا ما
وهذا بخلاف لانه باخذ منه الكفيل لنفسه بخلاف الكفيل لو ارسلت فاهب واداء
مده قبل ان يجبر على الدفع كما لو كبل بقبض الوديعة وقبل يجبر لان المالك هو ما غير
ظاهر والمودع مالك فاهب ولا يصدق بالنقطة على من لان المامر به هو المصدق
لفعله مدم فان لم يثبت يعني صاحبها فيصدق بهما والمصدق لا يكون على من كان
المصدق المفروضه وان كان الملتقط على كجزله ان يتفق بهما وقال النفعي هو يجبر
لفعله مدم في حد بيت الى رعا كان بها صاحبها فادفعها اليه والافانفع بهما وكان من
المبايعة لانه انما يباح للفقير حلاله على دفعها صيانة له والمال المعنى من ركة فيه ولنا ان مال
الغير فلا يباح الا انتفاع به الا برضا المالك او اطلاق النصوص والاباحة للفقير ما روي به او بالبيع
نفي ما روي على الاصل الفتي محمول على الاخذ لاحتمال افتقاره من مدة التعريف والفقير
قد يتردد لاحتمال استغناؤه فيها وانتفاعه الي رعا كان يكون الامام وهو جازي بانه
وان كان الملتقط فقيرا فلا يمس بان يتفق بهما لما فيه من تحقيق النفع من الجاهل
ولنا ان جاز الدفع في فقير غيره وكذا اذا كان الفقير اياه او ابنة او زوجة وان كان

وان كان هو غنيا لا ذكرنا كسب الابق في السابق اخذ افضل
في حق من يقضي به لما فيه من احسانه واما الضال فقد قيل كذلك وقيل لا افضل
لانه يبيع مكانه فيجده المالك ولا كذلك الابق ثم اخذ الابق في بيعة المالك
لانه لا يقدر على حفظه بنفسه بخلاف الملتقط ثم اوردنا في الابق اليه بحجة ولو رفع الضال
لا يحبه لانه لا يترفع على الابق الابق فاما بخلاف الضال قال من رد الابق على
مولاه من مسيرة ثمانية ايام فصار له عليه جعلة اربعون درهما وان رده لاقبل
من ذلك فحسب به وهذا استحسان والقياس ان لا يكون له شيء الا بشروط وهو
قول الشافعي هو لا يترفع بها فعد فاشبه العبد الضال ولنا ان العدا به رعا انفقوا
على وجوب اصل الجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب اونها
فاجبنا ان اربعين في مسيرة السفر وما وونها فيها وونه توفيقا وكفينا ولنا ان ايجاب
الجعل اصله حاصل على الرقة او خمسة مائة فحصل مائة اموال الناس والنقد بـ
بالمسح ولا يسمع في الضال فامتنع ولنا ان الحاجة الى مائة الضال وونها الى مائة الابق
لانه لا يتردد في الابق بخفي ويغدر الرضا في الرقة واما في السفر قال وان كانت
ثلاثة اقل من اربعين بقضي له بيمينته الا ورها قال من غنه وها قول محمد بن ابراهيم
يوسف هو اربعون درهما لان النقد بهما ثبت بالنص فلا ينفق غنيا ولنا
لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه ولنا ان المقصود من الغير
على الرقة ليجب به مال المالك فينقص درهم بسم له شيء تحقيقا للعادة وام الولد والمدر
في هذا بمنزلة الفتن اذا كان الرق في حوزة المولى لما فيه من احسانه ولكه ولو رده حمانه
لا جعل فيها لانهما ينفقان بالملك بخلاف الفتن ولو كان الا واداب المولى او ابنة
وهو في عالة او احد الزوجين على الاخرة لا جعل لان مولاهما يترفعون بالرد عاودة ولا يتكاثرون
المال في الكتاب وان ابق من الذي رده فلا شيء عليه لانه امانه في يده لكن هذا اذا
اشبهه وفد ذكرناه في النقطة قال رذا وذكر في بعض النسخ انه لا شيء له وهو صحيح ايضا لانه
في معنى البيع من المالك ولنا ان الجبس الابق فانه يترفع في الجبس يترفع
البيع يجبس الشيء لا سببا الفتن وكذا اذا مات في يده لا شيء عليه لما قلنا ولو
اعققت المولى كما لقيه صار فاهبا بالاعاق في العبد المشتركة كذا اذا باع من الراد لست
البديل له والرد وان كان له حكم البيع لكنه نفع من وجهه فلا يخل بخت الشيء الوارد
عن وجهه لم ينفق فجاز قال وبيعتي اذا اخذته ان يترفع به لانه لا يشترط

عنهم فيه على قول الجليلي في قوله من لم يشهد وقت الاخذ لا يجعل له
عندهما لان ترك الاشياء اماره انه اخذ لنفسه وصار كما اذا اشتراه من الاخذ
او انه يهوى او رنة فرة مولا لا يجعل له لانه رده لنفسه الا اذا شهد انه اشتراه
كبره فيكون له لا يجعل له وهو متبرع في او الشئ فان كان الباقي ربهما فاجعل على
المرحس لانه اجبي بالينه بالروحي حقه اذا استبعا منها والمجمل بماله حبا
المال يهوى فيكون عليه والروحي حبه الراس وبعمه سواء لان الراس لا يتصل بالموت
وهذا اذا كانت فيه مثل الدين او اقل منه فان كانت اكثر فصر الدين عليه
على الا من لان حقه بالضرر للمعمول وصار كمثل الدواء وتخلصه من اجابة الفقه
وان كان مديونا فعلى المولى ان اخذ قضا الدين وان سجع به فاجعل الباقي
للعقرا لانه مؤنة الملك والمالك فيه موقوف فيجب عليه من يستقر له وان كان جانيا
فعلى المولى ان اخذ القضا للمنفعة اليه وعلى الاولياء ان اخذ الدفع لعود اليهم و
ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الواسع في يمينه بعد الراد لان المنفعة
للمواسب ما حصلت بالروبل يترك الموهوب له النصف في يمينه بعد الراد وان كان
يعتق فاجعل له ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصيته فلا يجعل له لانه هو الذي يتولى
الرد فيه **كتاب المفقود** اذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع
ولا يعلم حتى هو ام ميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه لان
القاضي نصب بانظر الكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة وصار كالصبي
والجئون وفي نصب الحافظ ماله والعام عليه نظره وقوله يستوفى حقه لا خطأ انه
يفض خلاصة الدين الذي اقر به غريم من غرامه لانه من باب الخطا وبخاصة في
دين وجب بعهده لانه اصيل في حقوقه ولا تخاصم في الذي تولاه المفقود ولا في نصب
له في عمار او في عروض في يد رجل لانه ليس كالك ولا حق من حقوقه لانه ليس
بمالك ولا نائب عنه انما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه يملك المخصوصة بملك
وانما المثل في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك فخص الحكم
قضا على الغائب وان لا يجوز الا اذا رآه القاضي وقضى به لانه محضه فيه ثم ما كان بخلاف
عليه الفسا ويبيعه القاضي لانه تعذر عليه حفظ صورة ومعنى فينظر له بحفظ المعنى ولا يبيع
مالا بخلاف عليه الفسا في نفقة ولا في غير ذلك ولا ياله على الغائب الا في حفظ ماله فلا
يسوغ له ترك حفظ الصورة لانه لم يكن قال يتفق على روجته واولاده من ماله وليس هذا

هذا الحكم مفسودا على الاول ولا يعل بغير جميع فاية الولادة والاصل ان كل من سجن النفقة
في حال حال حضرة بغير قضا القاضي يتفق عليه من ماله عند غيبته لان الفضا لا يكون
ايما نه فكل من لا يحفظها في حضرة انه بالنفقة لا يتفق عليه من ماله في غيبته لان النفقة
حجب بالنفقة والنفقة على الغائب ممنوع فمن الاول والا والاول والصغار وان كانت
من الكبار والزمن من الكبار ومن الغنى في الاخر والا تحت والحال انما وفوله
من ماله مراده الدرهم والدنانير لان حقه في المعلوم والمكسوس فاذا لم يكن ذلك
في ماله كالحاج الى الفضا بالبقية وهي النفقة ان والغير ينفق لانه هذا الحكم لانه يعطي فيه
كالمرتب وهذا اذا كانت في بد القاضي فان كانت وربعة او دينا يتفق عليهم مقدما
معه اذا كان المودع والمدبون مقرين بالوربعة والدين والشكح والنسب وهذا اذا
لم يكونا هارين عند القاضي فان كانا هارين لا حاجة الى الاقرار وان كان احدهما ظاهرا
كالوربعة والدين والشكح والنسب يشترط الاقرار بالليس بظاهر هذا هو الوجه وان
رفع المودع بنفسه او من حبه الدين بغير امر القاضي يضمن المودع ولا يبرأ المدبون لانه
ما اوى الى صاحب الحق ولا الى ماله بغير خلاف ما اذا دفع بامر القاضي لان القاضي في نسب
عنه فان كان المودع والمدبون جاحدين اصلا او كما جاحدين الزوجة والنسب
لم ينصب احد من سجن النفقة ختم في ذلك لان ما يدعيه الغائب لم يتفق بهما
لنبوت حقه وهو النفقة لانهما كما يجب في هذه المال بحيث في حال آخر للمفقود ولا يفرق
بينه وبين امراته وعلى ذلك بعد اذ مضى اربع سنين يفرق القاضي بينه وبين امراته
وتعقد عدة الوفاة ثم تنزوت تحت من شئت لان المرض بهكذا قضى في الذي استدواه
بحق بالمدينة وكفى به اما ما ولا نه ينجح حقا بالغبية فيفرق القاضي بينها بعد مضي مدة اعيان
بالايد والعنة وبعد هذا الاعتبار اخذ المفسر منها الاربع من الابد والسنين من العنة
على الشبهين وان قوله صلح في امرأة المفقود انها امراته حتى بانها البيان وقوله على
فيها امرأة ابتليت حاله حتى يبين موت او طلاق خرج بيان البيان المذكور في
المرفوع ولان الشكح عرف نبوته والغبية لا توجب الفرة والموت في جنة الاحمال
فلا يزال الشكح بانك في مرض رجح الى قول على رضوا ولا معتبرا بالان لانه كان طلاقا معجلا
فاعتبر في الشرع من جفا فكان موجبا للفرة ولا بالعنة لان الغيبة تعقب الاو به والعنة
فلا تحمل بعد استمرار سنة قال ثم اذا اتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولدت
حكما بموته قال وهذه رواية الحسن بن ابي حنيفة في ظاهر المذهب لعدم كونه

العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شرا واحدا بينهما
الا ما استثناه في الكتاب وهو استثنان لا يستثنى عن المساواة المفترضة فان
الحاجة الراسية معلوم الوقوع ولا يمكن ان يجازى على صاحبه ولا التصرف من ماله ولا بد من
الشرا فتنقص به ضرورة القياس ان يكون على الشرا كمالا لهما لبيان ان باخذ
بالتنصيص بينهما المشتري بالامانة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري بحقه
من اذى لانه فضا او بما عليه من مال مشترك بينهما قال ما يلزم كل واحد منهما من الميزان
بدلا عما يقع فيه الاشتراك قال اخرضا من له تخفيفا للمساواة في بيع الاشتراك فيه
الشرا والبيع والاستنجار ومن القسم الآخر جواز الشكاح والخلع والصلح عن الم عقد
وعن النفقة قال لو كفل احد هما بالمال عن اجتناب لزم صاحبه عند ابي حنيفة وهو قال لا بد
لا تبترع ولو لم يبيع من البعني والعبد المأذون والمكاتب ولو صدر من المريض
فبيع من الثلث وصار كالا فراض والكفالة بالنفس لا يبيعه لانه يترفع ابتداء
ومعاوضة بها لانه يستوجب الضمان بما يؤذي من المكفول عنه اذا كانت الكفالة بجزء
في النظر الى الباع بصفته المعاوضة فيبيع وبالنظر الى المبتدأ لم يبيع ممن ذكره ويصح من
الثلث من الخرج بخلاف الكفالة بالنفس لانه يترفع ابتداء وانتهى اذ لا يفرق
نفس ابي حنيفة انه يلزمه صاحبه ولو سلم فهو اثاره فيكون ملكا حكمه عينا لا حكم البدل
حتى لا يبيع فيه الاصل فلا يحقق المعاوضة ولو كانت الكفالة بغير اثاره لم يلزم صاحبه في البيع
لانعدام معنى المعاوضة ومطلق جواز استيفاء الكتاب مجموع على المقيد وضمان الغصب
والاستخدام بخلاف الكفالة عند ابي يوسف لانه معاوضة بينهما قال ان ورث
احدهما لا يبيع فيه الاشتراك او وهب له ودخل على جده بطلبه لثمة وصار
عنا كقوة استمساواة فيما يبيع راس المال اذ هي شرط فيه ابتداء وبها لان
الاخير لا يشارك فيما اصابه لانعدام السبب في حقه الا انها تنقلب عينا للمساواة
فان المساواة ليس شرط فيه وله وامة حكم الابتداء لكونه غير لازم وان درست
احدهما عرضا لثمة ولا يفسد المعاوضة وكذا العتق لانه لا يبيع فيه الشرا فلا يشترط
المساواة فيه **مسألة** ولا ينفذ الشرا الا بالدرهم والدينار والقبول
النفقة وقال لا يبيعه بجزء بالعروض والمكبل والموزون ايضا اذا كان الجس واحد
لانها عقدت على راس مال معلوم فاشبهه بالنقد بخلاف المضاربة لان الغياض
بالمال فيها من ربح ما لم يضمن فيقتصر على مورد الشرا ولانها لا تؤدى للربح ما لم يضمن

يضمن لانه اذا باع كل واحد منهما راسا له ونفعا من الثمن فيها بصفة واحدة من الرأب
في مال صاحبه ربح ما لم يملك وما لم يضمن بخلاف الدرهم والدينار لان ثمنه بصفة
في ذمته اذ هي بالتبعين فكان ربح ما يضمن لان اول التصرف في العروض البيع
في النفقة والشرا وبيع احدى ماله على ان يكون الاخر شرا بكا في ثمنه لا يجوز وشرا احدى
شرا ماله على ان يكون المبيع مينة وبين غيره جائز واما القلوس النافذة فلانها تروى
رواج الامان فالتخفيف بها قالوا بهذا قول محمد بن ابي حنيفة بالنقد وعند حنيفة
لا يتبعين بالتبعين ولا يجوز بيع اثنين بواحد باعها على عرفنا عند ابي حنيفة
وابي يوسف لا يجوز الشرا والمضاربة بها لان ثمنها يتبدل ساعة فاعده وتغير
سلعة وروى عن ابي يوسف انه مثل قول محمد بن ابي حنيفة في القيس والظهور عن ابي حنيفة
انه يبيعت المضاربة بها قال ولا يجوز بها سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالشرا
والنفقة فيبيع الشرا بها هكذا ذكر في الكتاب وذكر في الجامع الصغير ولا يكون المعاوضة
بما قبل ايهب او فقه او امر اده الشرا فعلى هذه الرواية الشرا سلعة فتعين بالتبعين
فلا يبيع راس المال في المضاربات والشركات وذكر في كتاب الصرف ان النفقة
لا يتبعين بالتبعين حتى لا يبيع العقد بهما كما قبل التسليم فعلى تلك الرواية يبيع راس
المال فيها وهذا الماعرف انها خلافا لثمنين في الاصل الا ان الاول اصح لانها لا يخلو
للخيار في الاصل لكن التبعة تنقص بالتصرف المخصوص لان عند ذلك لا يبيع في الشرا
آخر ظاهر الا ان يجزى التعامل باستعمالها فبشرط التعامل بغيره الضرب فيكون
ثمنه وبيع راس المال ثم قوله ولا يجوز بها سوى ذلك بناء على المكبل والموزون والعدد والم
المضاربة ولا خلاف فيه بينا قبل المخلط وكل منهما ربح مائة وعبد وضبعة وان غلط
ثم اشتركا فكذلك عند ابي يوسف هو الشرا كشرا ملك كشرا عقد وعند محمد يبيع كشرا
العقد ونفقة الخلف بغيره عند السوا في المالين واشترطا الفاضل في الربح وظاهر
الرواية ما قاله ابو يوسف لانه يتبعين بالتبعين بعد المخلط كما يتبعين قبله وجه قول
محمد بن ابي حنيفة من وجه حتى جاز البيع بها وباني الذمته وبيع من حيث انه يتبعين بالتبعين
فيعتد بالتبعين بالاضافة الى المالين بخلاف العروض لانها ليست ثمنها بالمال او ثمنها
جنسا كالخطبة والشعر والذبيحة فمن غلط لا ينفذ الشرا بها بالانفاق والفرق
محمد بن الحلو من جنس واحد من ذوات الامثال ومن جنس من ذوات النعم فيمكن
اجتماعها في العروض واما المبيع الشرا فكذلك حكم المخلط فديها في كتاب الفضا قال اذا

او ان الشراكة بالعرض وان كان احد منها نصف مال الآخر ثم عقد الشراكة
قال في هذه شركة ملك ملك بينا ان العرض لا يصح راس المال الشراكة وما وجد اذ كانت
قيمة ما جريا على السواء ولو كان بينهما تفاوت بيع صاحب الاقل بعد رابطة
الشراكة قال وانما شركة القسان تستعقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان تسترك الشان
في نوع بر او طعام او شئ في عدم النسي راس ولا يكر ان الكفالة انفعاده على الوكالة
لحقين مقصوده كما بيناه ولا ينعقد على الكفالة لان اللفظ مشتق من الاعراض بها من
لدى الغرض وهذا لا يبي عن الكفالة وحكم الكفالة لا يثبت بخلاف معنى اللفظ وبيع
الناس في المال لا يبيد البه وليس من قبلة اللفظ المساواة وبيع ان تساوي المال
ويفاضل في النج وقال زفر الشافعي لا يجوز لان الفاضل فيه يرد الى ربح
الم يضمن فان المال اذا كان نصفين والربح انما تصاحب الزيادة يستحقها جازما
او الضمان بعد راس المال لان الشراكة عند هاتين الربح للشركة في الاصل ولذا بشرط
المحظ فصار ربح المال بمنزلة ما اصابا فيسحق بعد الملك في الاصل قوله ثم الربح
على ما شرطه الوضعية على قدر المالكين ولم يفصل لان الربح كما يسحق في المال يسحق
بالعمل كما في المضاربة وقد يكون احدهما احدث او اهدى او اكثر عملا واوفى فله حصة
بالمساواة فثبت الحاجة الى الفاضل بخلاف اشتراط جميع الربح لاحدهما لا يخرج العقد
من الشراكة ومن المضاربة ايضا الى فرض ما شرطه للعامل او الى بضاعة ما شرطه
ارب المال في هذه العقد يشبه المضاربة من حيث انه يعمل في مال الشركة ويشبه الشراكة
اسما وعملا فانها بعد ان تعلقت بشبه المضاربة وقد يقع اشتراط الربح من غيرهما في شبه
الشراكة حتى لا يتطل ما شرطه العمل عليها قال ويجوز ان يعقد كل واحد منهما بعض مال
دون البعض لان المساواة في المال ليس بشرط فيه او اللفظ لا يقتضيه ولا يصح الا با
بين ان المال وضعة يصح به للوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشتركا ومن وجدا احدهما زائرا
ومن الآخر الدراهم وكذا من احدهما درهمين ومن الآخر سوز وقال زفر الشافعي
لا يجوز وهذا بناء على اشتراط المحظ وعدمه فان عندنا شرط ولا يخفى ذلك في مختلفي الجنس
وسميته من بعد ان شاء الله تعالى قال ومن اشتراه كل واحد منهما بالثمن كله لم يشتر
دون الآخر كما بينا في ضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في المحظ وقال
ثم يرجع على شركة بحصة معناه اذا ادى من مال نفسه لانه وكيل من جوده في حقه فاذا
نقد من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك لا يقوله فعليه الحجة لانه بدعي في

دور المال في ذمة الآخر وهو يتكبر فالقول قول المالك مع بینه قال اذا اشترى
الشركة او احد المالكين قبل ان يشتر باسبأ بطلت الشراكة لان المقصود عند عقد الشركة
المال في غير فية كما في البينة والوصية وبذلك المقصود عليه بطل العقد كما في البيع بطل
المضاربة الوكالة المفردة لانه لا يتبعين الشان فيها بالتعيين وانما يتبعان بالقبض
على عرف وهذا ظاهر فيها اذا اشترى المالان وكذا اذا اشترى احدهما لانه ما رضى بشركة
صاحبه في مال لا يشتر في مال فاذا كانت ذك لم يكن راضيا بشركة فبطل العقد لعدم
فاذنه واما ما اشترى ملك من مال صاحبه ان ملك في يده فظاهر وكذا اذا اشترى
في يد الآخر لانه امانة في يده بخلاف ما بعد المخط حيث يملك على الشركة لانه لا يتبرع ببيع
الملك من المالكين وان اشترى احدهما بماله وملك مال الآخر قبل الشراكة فالشراكة
بينهما على شرط لان الملك حين وقع وقع مشترك بينهما لقيام الشركة وقت الشراكة
فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك ثم الشركة شركة عقد عند محمد بن خلفا الحسن
بن زياد حتى ان اتبعا باعده جاز بعه لان الشركة قد تمت في المشتري فلا يتنقص
بهلاك المال بعد ما مرها قال ويرجع على شركة بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه ولو كان
ونقد الثمن من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احدهما باحد المالكين ولا ثم
بهلك مال الآخر اما اذا اشترى احدهما ثم اشترى الآخر بمال الآخر فان صرحا
بالوكالة في عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما على ما شرطه لان الشركة ان بطلت
فالوكالة المضرج بها فانه كان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك يرجع على شركة
بحصة من الثمن كما بينا وان ذكر ايجر والشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان للشركة
للمدعى اشتراؤه خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي ينضمها الشركة فاذا بطلت
يبطل على منضمها بخلاف اذا خرج بالوكالة لانهما مقصودة قال ويجوز الشركة وان لم يخط
المال وقال زفر الشافعي لا يجوز لان الربح فرع المال ولا يقع الفرع على الشركة الا بعد
الشركة في الاصل وانه بالخط وهذا لان الحق هو المال ولذا يضاف اليه ويشترط تعيين
راس المال بخلاف المضاربة لانهما ليست بشركة واما ما هو يعمل ارب المال فيسحق الربح
عماله عملة اما هو باسبأ بخلافه وهذا اصل كبير لهما حتى يعتبر اربا والجنس ويشترط المحظ فلا يجوز
التفاضل في الربح مع تساوي في المال ولا يجوز شركة التفضيل والاعمال لا تعدام المال
ولان الشركة في الربح مستندة الى العقد دون المال لان العقد يسمى شركة فلا بد من
تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن المحظ شرطا لان الدرهم والدينار لا يتبعان

او الشراكة بالعرض في كل واحد منهما نصف مال الآخر ثم عقد الشراكة
 قال في هذه شركة ملك بينا ان العرض لا يصح ان يشارك الشريك ولو كان
 فيه ما جاز على السواء ولو كان بينهما تعاقد بيع ما حسب الاقل بعد ما ثبتت
 الشراكة قال وانما شركة العنان تستعقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان تسترك نشان
 في نوع بر او طعام او شئ في عدم التجران ولا يشارك الكفالة التعاقد على الوكالة
 لتحقيق مقصوده كما بيناه ولا يستعقد على الكفالة لان اللفظ مشتق من الاعتراض يقال
 له اي اعتراض وهذا لا يبي عن الكفالة وحكم الكفالة لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ وبيع
 النفاصل في المال لا يوجب البيع وليس من مقتضى اللفظ المساواة وبيع ان تساوي المال
 وبيعا ضلالي في الذبح وقال زفر الشافعي لا يجوز لان النفاصل فيه يؤول الى ربح
 ما لم يقص من المال اذا كان نصفين والربح انما يصاحب الزيادة يستحقها بالتمام
 او الضمان بقدر رأس المال لان الشراكة عندهما في الربح للشركة في الاصل ولذا ينظر
 المخط فصار ربح المال بينهما الا حيان فيسحق بقدر الملك في الاصل ولو لم يربح
 على ما شرطوا او صنفه على قدر المالين ولم يقص على الربح كما يسحق في المال يسحق
 بالعمل كما في المضاربة وقد يكون احدهما احدثى واكثر عملا واخرى فلهما
 بالمساواة فثبت الحاجة الى النفاصل بخلاف اشتراط جميع الربح لاحدهما لا يخرج العدة
 من الشراكة ومن المضاربة البقاء الى فرض ما شرط للعامل او الى بقاءه ما شرط
 لرب المال في هذه العقد يشبه المضاربة من حيث انه يعمل في مال الشركة ويشبه الشراكة
 اسما وعملا فانما بعد ان فعلنا يشبه المضاربة وقد يقع اشتراط الربح من غيرهما في شبه
 الشراكة حتى لا ينظر بالاشتراط العمل عليهما قال ويجوز ان يعقد كل واحد منهما بعض مال
 دون البعض لان المساواة في المال ليس بشرط فيه او اللفظ لا يقتضيه ولا يصح الا بآب
 بيان ان المعاقضة يصح به لوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشتركا ومن وجدا احدهما وانهما
 ومن الآخر الدراهم وكذا من احدهما ودرهمين ومن الآخر سواد وقال زفر الشافعي
 لا يجوز وهذا بناء على اشتراط المخط وعدمه فان عندنا شرط ولا يخفى ذلك في مختلف الجنس
 وسببه من بعد ان شاء الله تعالى قال ومن اشتراه كل واحد منهما بالثمن طوبى لثمنه
 دون الآخر لما بينا ان يضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في المحقق قال
 ثم يرجع على شريكه بحصة معناه اذا ادى من مال نفسه لانه وكيل من جرحه في حقه فاذا
 نفذ من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله فعليه الحصة لانه يدعي حصة

وجوب المال في ذمة الآخر وهو يتكفل بالقول قول الشريك مع كونه قال اذا اشترى
 الشراكة او احد المالين قبل ان يشترى بالثمن بطلت الشراكة لان المعقود عليه في عقد الشراكة
 المال في نفسه يعتبر فيه كما في الهبة والوصية وبذلك المعقود عليه بطل العقد كما في البيع بخلاف
 المضاربة والوكالة المفردة لانه لا يتبعن الثمن فيها بالثمنين وانما يتبعان بالقبض
 على عرف وهذا ظاهر فيها اذا اشترى المالان وكذا اذا اشترى احدهما لانه ما رضى بشركة
 صاحبه في مال لا يشترى في مال فاذا كانت ذك لم يكن راضيا بشركة بطل العقد لعدم
 فاعده وانهما اشترى ملك من مال صاحبه ان اشترى في يده فظاهر وكذا اذا اشترى
 في يد الآخر لانه امانة في يده بخلاف ما بعد المخط حيث يملك على الشراكة لانه لا يترفع جيل
 الملك من المالين وان اشترى احدهما بماله وملك مال الآخر قبل الشراء فالشركة
 بينهما على شرط لان الملك حين وقع وقع مشترك بينهما لقيام الشراكة وقت الشراء
 فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك ثم الشراكة شركة عقد عند محمد بن خلاد الحسن
 بن زياد حتى ان اتبعا باعده جاز ببيعة لان الشراكة قد تمت في المشتري فلا ينقص
 بملك المال بعد ما مرها قال ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه ولو كان
 ونقد الثمن من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احدهما باحد المالين ولا ثم
 بهلك مال الآخر اما اذا اشترى احدهما ثم اشترى الآخر بماله الآخر فان صرحا
 بالوكالة في عقد الشراكة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط لان الشراكة ان بطلت
 فالوكالة المخرج بها فانه فكان مشترك كما حكم الوكالة ويكون شركة ملك يرجع على شريكه
 بحصة من الثمن لما بينا وان ذكر المجر والشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان للمشتري
 الذي اشتراه حاقصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي ينضمها الشركة فاذا بطلت
 بطلت في ثمنها بخلاف اذا خرج بالوكالة لانهما مقصودة قال ويجوز الشركة وان لم يخطا
 المال وقال زفر الشافعي لا يجوز لان الربح فرع المال ولا يقع الفرع على الشركة الا بعد
 الشركة في الاصل وانه بالمخط وهذا لان الحق هو المال ولذا يضاف اليه ويشترط تعيين
 رأس المال بخلاف المضاربة لانهما ليست بشركة واما ما هو يعمل لرب المال فيسحق الربح
 عماله عملة اما هو باصل كبره حتى يعتبر بها كالحسن ويشترط المخط فلا يجوز
 النفاصل في الربح مع تساوي في المال ولا يجوز شركة التقبل والاعمال فعدم المال
 ولان الشركة في الربح مستندة الى العقد دون المال لان العقد يسمى شركة فلا بد من
 تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن المخط شرطا لان الدرهم والدراهم لا يتبعان

فقد استأجر الرج برأس المال مما يستأجر بالنصف لانه في النصف اصيل في النصف
وكيل اذا تخففت الشركة في النصف بدون كمال تخففت في المستأجر وهو
الرج بدون وصار كالمضارب في شرط الكفاية والجنس والتساوي في الرج ومع شركة
التقبل قال لا يجوز لشركة اذا شرط لاحدهما دراهم مساهمة من الرج لانه شرط بوجوب
انقطاع الشركة فصار لا يخرج الا قدر المستحق لاحدهما ونظيره في المزارعة قال ولكل
واحد منهما من المأوى وشريك العنان ان يبيع المال لانه معا في عقد الشركة
ولان له ان يستاجر على العمل الفصل بغير عوض وانه في ملكه قال وكذا ان يورث
لانه معا ولا يجد ان جرمه جرمه قال وقد فقه مضاربة لانه معا دون الشركة فيضمنها
وعن جليل حنفية انه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاول اصح وهو رواية الاصل لان
الشركة غير مقصود وانما المقصود تخفيف الرج كما اذا استأجره باجرة بل في كماله
بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكه لان الشيء لا يستمتع مثله قال
ويؤكل من تصرف فيه لان التوكيل بالبيع والشراء من لوازم التجارة والشركة العقد
للتجارة بخلاف التوكيل بالتجارة حيث لا يملك ان يؤكل غيره لانه عقد خاص عليه
تخصيل العين فلا يستمتع مثله قال وفيه في المال بدانة لانه قبض المال باذن المالك
لا على وجه البذل والوثيقة فصار كالموعدة قال وانما شركة الصنائع وبني شركة التقبل
قال طحاوي والعياصيات بشرط ان على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما
يجوز ذلك وهذا عند ما قال في قوله الضيق لا يجوز لانهما شركة لا بقصد مقصود
هو العين لانه لا بد من رأس المال وهذا لان الشركة في الرج بيتي على الشركة في المال
على اصلا على قرانه ولان المقصد من التخصيل هو تمكن بالتوكيل لانه لما كان وكيل
في النصف اصيل في النصف تخففت الشركة في المال المستأجر ولا يشترط فيه كمال
العمل المكان خلافا لما كان في قوله فيها لان المعنى المجوز للشركة وهو ما ذكرناه لا يشترط
ولو شرط العمل نصفين والمال انما جاز وفي القياس لا يجوز لان الضمان بقدر
العمل فالزيادة عليه ربح عالم يضمن فلم يجر العقد لمصلحة البعد وصار كشركة الوجوه ولكن
نقول ما اخذه لا باخذه ربحا لان الرج عند كماله والجنس وقد اختلفت لان رأس
المال على الرج مال فكان بدل العمل العمل يتقوم بالتقوم فينفذ بقدر ما قوم به
ولا يجرم بخلاف شركة الوجوه لان جنس المال منفق والرج يتحقق في الجنس المتفق
وربح عالم يضمن لا يجوز الا في المضاربة قال وما يتقبله كل واحد منهما من العمل بجزءه

جزءه ولا يزم شركة حتى ان كل واحد منهما يطلب بالعمل والطلب بالاجر وبغيره
بالبيع البعد وهذا ظاهر في المعاوضة وفي غير الاستحسان والقباس خلاف ذلك لان
الشركة وقعت مطلقا والكفاية مقتضى المعاوضة وجه الاستحسان ان هذه الشركة
مقتضية للضمان الا يرى ان ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر وهذا
يسحق الاجر بسبب تعاونه قبله على مجرى المعاوضة في ضمان العمل انفسا البذل
قال فانما شركة الوجوه فالرجحان بشرط ان لا مال له على ان يشترط بوجوبهما جميعا
فبيع الشركة على هذا سميته بدل لانه لا يشترى بالنسبة الا من له وجاهته عند ان
وانها تقع معاوضة لانه يمكن تخفيض الكفاية والوكالة في الابدال واذا اطلقت يكون
عنا لان مطلقه بتصرف اليه وهي جائزة عندنا خلافا لما في عهد الوجوه من الجأين
ما ذكرناه في شركة التقبل قال وكل واحد منهما وكيل للآخر فيما يشترط لان النصف على الغير
لا يجوز الا بوكالة او بولاية فيتعين الاولى فان شرط ان الشركة بينهما ضمان
والرج كذلك يجوز ولا يجوز ان يتعاضدا فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما اطلاقا
فالرج كذلك وهذا لان الرج لا يسخن الا بالمال او بالعمل او بالضمان فرب المال
يسخفه بالمال والمضارب يسخن بالعمل والاستأجر الذي يلقى العمل على الكيفية
بالنصف بالضمان ولا يسخن باوراما الا يرى ان من قال لغيره تصرف في مال
على ان لي ربحه لم يجر لعدم هذه المعاني واستحقاق الرج في شركة الوجوه بالضمان على
ما بينا والضمان على قدر الملك في المشتري فكان الرج الزايد عليه ربح عالم يضمن فلا يضر
الشروط التي في المضاربة والوجوه ليست في معاينة كمال العنان لانه في معاينة
حيث ان كل واحد يعمل في مال صاحبه فيلحق بها **فصل** في الشركة
انما سده لا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطبا واما اصطاده كل واحد منهما او
احتطبه فمؤله دون صاحبه وعلى هذا لا يشترط في اخذ كل شيء مباح لان الشركة
منفعة معنى الوجوه والتوكيل في اخذ المباح باطل لان امر الموكل بغير موكل التوكيل
يملكه بدون امره فلا يلحق بما يملكه وانما ثبت الملك لهما باخذ واحراز المباح فان
اخذاه معا فلهما نصيبان لا يستوانهما في سبب الاحتطاب وان اخذه احدهما
ولم يعمل الا لثمنه او فله وحده وحملة الآخر فلهما نصيبان اجماعا بالغامض عند محمد
وعند ابى يوسف لا يجوز به نصف ثمن ذلك وقد عرفت في موضعه قال واذا اشتركا
ولا حدهما يعمل والمضاربة تسقط عليه الماء والكسب بينهما لم تفسخ الشركة والكسب كله

للذي استغنى وعمل جرم مثل الرأفة ان كان العمل صاحب البخل ان كان صاحب
الرأفة فعليه اجر مثل البخل اما في الشكر فانه نفعه على احرار المباح وهو الامور
الاجرة فان المباح اذا صار ملكا لم يزد وهو المستغنى وقد استغنى من ماله ملك الغير وهو
البخل او الرأفة فانه قد فسد فيلزم اجرة وكل شركة فاسدة فالرجح فيما على قدر المال
ويبطل شرط النفاصل لان الرجح فيه مائع للمال فيقدر بقدره كما ان الرجح مائع للبذر
في المزارعة والزيادة انما تستحق بالنسبة وقد فسدت في الاستحقاق على قدر رأس
المال واذا كانت احد الشركتين او ازيد من شركتين بدار الحرب بطلت الشركة لانها
تستغنى لو كانت ولا بد منها لتحقيق الشركة على امر والوكانه بطلت بالموته وكذا بالانحياز
منه اذا قضى القاضي بجماعته لانه بمنزلة الموت على ما بيناه من قبل ولا فرق بينهما اذا
علم الشرك بموته او لم يعلم لانه عزل حكيم واذا اطلعت المحكمة بطلت الشركة بجماعته
ما اذا فسخ احد الشركتين الشركة وما في الشركة وراهم او ما غير حيث يتوقف على علم
الآخر لانه عزل قصدي **فصل** وليس لاحد الشركتين ان يؤدى زكوة
قال الآخر الا ما لا بد له من لبس من جنس التجارة فان اذن لكل واحد منهما صاحب ان
يؤدى زكوة ما دوى كل واحد منهما فان لم يداوا الا اول او لم يعلم وهذا
عند ابي حنيفة وهو ما لا لم يضمن او لم يعلم وهذا اذا دعى على التعاقب اما اذا دعى معا
ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه وعلى هذا الاختلاف المأمور باء الزكوة او انفق
على الفقير بعد ما دوى الامر بنفسه لانه ما مور بالتمليك من الفقير وفدا في بقائه
للموكل وهذا لان في وسعة التملك في فوعة زكوة لتعاقبه بنية الموكل وانما يطلب
منه ما في وسعة وصار كما مأمور ببيع وم الاحتضار او اذبح بعد ما زال الاحتضار ورجع الامر
لم يضمن المأمور علم ولا ولا في حنيفة انه مأمور باء الزكوة والمؤدى لم يقع زكوة فضا
محال وهذا لان المفسر من الامر اخراج نفسه عن عبادة الواجب لان الطاعة
لا يلزم الضرر الا دفع الضرر وهذا المفسر حصل له وانه عرى او انما مأمور عنه فصار
معزولا علم او لم يعلم لانه عزل حكيم واما دام الاحتضار فقد قبل به على هذا الاختلاف
وقبل بينهما فرق ووجهه ان الدم ليس بواجب عليه فانه يمكنه ان يصير حتى يزول
الا حصار وفي مستند الامور واجب ما عجز الا سقاط مفسودا به وون وم الاحتضار
فان لو اذن احد المتعاقبين لصاحبه ان يستغنى جارية بقطعة ففعل فمضى لا يغير
شي عند ابي حنيفة وهو ما لا يرجع عليه بنصف الثمن لانه ادى دينه عليه حاشية من مال

قال في شركة فخرج عليه صاحبه بنصيبه كافي شري الطعام والكسوة وهذا لان الملك يقع
لرعايته والثمن بمقابلته الملك وله ان يجاريه وخلت في الشركة على البناء جريه على
مقتضى الشركة او هما لا يمكن ان يغيره فاستحب حال عدم الاذن فيضمن به نصيب
منه لان الوطى لا يكمل الا بالملك ولا وجه ان يشانه بالبيع لما بينا انه كمال مقتضى الشركة
فان يشانه بالوطة انما يفتى ضمن الاذن بخلاف الطعام والكسوة لان ذلك مستثنى منها
للفقهاء في قطع الملك لرعايته بنفس العقد وكان مؤدبا وبنا عليه من مال الشركة وكذا
مستثنى قضى دينه عليه لما بينا ولا يباع ان ياخذ الثمن ابتداء بالانفاق لانه دين
وجب عليه بسبب التجارة والمطالبة تضمنت الكفاية فصار كالطعام والكسوة
كتاب الوقف قال ابو حنيفة لا يزول ملك الواقف عن
الوقف الا ان يحكم به الحاكم او يعقده بموته فيقول اذا ممت فقد وقفت لاري على
كذا قال ابو يوسف يردل ملكه بغير القول وقال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف
ولما يملكه اليه قال رحمه الوقف لغة هو محبس بقول وقفته اية او وقفته بغيره
وهو في الشريعة عند ابي حنيفة هو محبس العين على ملك الواقف والنصدق بالمنفعة بمنزلة
العارية ثم قبل المنفعة معد ومنه النصدق بالمعدوم لا يقع فلا يجوز الوقف اصلا عند
وهو الموقوف في الاصل الاصح انه جائز عنده انما غير لازم بمنزلة العارية وعند جماهير
العين على حكم ملك الله فيقول ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود ومنفعة
الى العباد فيلزم ولا يورث ولا يورث ولا يورث واللفظ ينتظره والترحج بالليل
اما قول النبي لعمر بن الخطاب ان يصدق بارض له بدعي مع تصدق باصلها و
لا يباع ولا يورث ولا يورث ولان الحاجة ما تنه الى ان يلزم الوقف منه ليل نوابه
اليه على الدوام وقد امسك دفع حاجته باسقاط الملك وجعله لله تعالى اذ لم ينظر في
الشريعة وهو المسجد فيجعل كذلك لابي حنيفة هو قوله لا حبس من ارض الله تعالى ومن
شريع ربه جاهد معكم ببيع الحبس لان الملك باقى فيه بدليل انه يجوز الانقطاع به زراعه
وسكنى وغير ذلك الملك فيه لواقف الا يرى الله له ولا يذبح النصف فيه بغير فطامه
الى مصادر فاما لعصب القوام فيها انما تصدق بمائة فصار نصيبه العارية ولا يخرج
من التصديق بالعدنة وانما ولا تصدق عنه الا بالبقاء على ملكه ولا لا يمكن ان يزول ملكه
الا ان ملك لا يغير منه ربح مع بقاء ملكه كالبينة بخلاف العاق لان النفاق وبخلاف
المسجد لانه جعل حاله انما يشاء ولا يجوز الا بغيره به وهو لم ينقطع حتى العبد عنه فلم

قال الله تعالى قال ربه قال في الكتاب ما يزل ملك الوافق ان كان يحكم به الحكم بغيره
بكونه وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في الجنبه فيه ما في تعليفه بالموت فالصحيح ان لا يزل
ملكه الا انه نص في بياضه مؤبده ان يصير بمنزلة الوصية بالمساقعة مؤبدا فيلزم والراي بالحاكم
المولى ان الحكم فيه اختلاف المشايخ ولو وقف في مرض موته قال المولى ان لا يصير بمنزلة الوصية
بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند ابي حنيفة ولا عند ما يلزم الا انه يعتبر من الثلث والوقف
في الصفة من جميع المال واذا كان الملك بغيره عند ما يزل بالاقول عند ابي يوسف
وهو قول الشافعي لا يصير له الا ما في لانه اسقط الملك عنه محمد بن ابي بكر من التسليم الى الله
لان حق الله تعالى انما ثبت فيه في ضمن التسليم الى العبد لان التملك من الله تعالى وهو
ملك الاشياء لا يخفى مقصودا وقد يكون نفعا لغيره فيأخذ حكمه فيمنزل منزلة الزكاة والوقف
قال واذا وقع الوقف على اختلاف في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله فتحخرج من ملكه
الوقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يوقف
عليه بل ينفذ بغيره كبرامدائه ولانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط الملك الا ذلك كبرامدائه
قال في قوله خرج من ملك الوقف يجب ان يكون قوله على الوجه الذي سبق فغيره
قال ووقف المساع جاز عند ابي يوسف لان القيمة من تمام القبض والقبض عنده
ليس بشرط وكذا انتم وقال محمد بن ابي بكر لان اصل القبض عنه بشرط فكذا ما يتم به
هذا فيما يجعل القيمة فاما فيما لا يجعل القيمة فيخرج مع الشروع عند محمد بن ابي بكر لانه يعتبر الوصية
والصدقة المنقذة التي في المسجد والمعتبرة فانه لا يتم مع الشروع فيما لا يجعل القيمة البغية
الى يوسف لان بعد الشريعة يمنع المخلص من ملكه ولان المداواة فيها في غابة النسخ
بان يعتبر فيه المولى سنة ويزرع سنة ويصلي فيه في وقت ويتجدد في الاصطبل في وقت
بمختلف الوقف لا مكان الاستغلال او قيمة الفضة ولو وقف الكل ثم استحق جزء من بطل
في الباقي عند محمد بن ابي بكر لان الشروع معار كان في الوصية بخلاف ما ارجع الواهب في بعض
اورجح الوارث في الثلثين بعد موت المريض وقد ذهب في وقف في مرضه وفي المال
صحيح لان الشروع في ذلك طار ولو استحق جزءا من بغيره لم يبطل الباقي لعدم الشروع
ولهذا جاز في الانشاء وعلى هذا الوجه والصدقة المملوكة قال لا يتم الوقف عند ابي حنيفة
ومحمد بن ابي بكر لا يقطع ابا وقال ابو يوسف في جنة تقطع جاز و
صار بعد ما انفقرا وان لم يسلم لهما ان موجب الوقف زوال الملك بغيره والتكليف وان
يأخذ كالعقود وان كانت الجيرة بينهم انقطاعا عما لا يتوفر عليه مقصودا ولهذا كانا نثبت

الوقف بطلان كالتوقيت في البيع والابى يوسف في ان المقصود هو التبرع لله تعالى وهو
موقوف لان التبرع مائة يكون في الصرف الى جنة تقطع وقرة في الصرف الى جنة ما به
تقطع في الجيرة وقبل ان الساب شرط بالاجماع ان الله تعالى يوسف لا يشترط ذكر الله
لان لفظة الصدقة والوقف مبنية على ما بينا انما ان الملك بدون التملك كالعقود
ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد ما انفقرا وان لم يسلم وهذا هو الصحيح
وعند محمد بن ابي بكر ان الساب شرط لان هذا صدقة بالمنفعة او بالفضة وذلك قد يكون
موقفا وقد يكون مؤبدا ومطلقة لا يشترط في الساب فلهذا جاز من التخصيص قال ويجوز
فيه العار لان اجماعه من الصحابة رضي وفقوه ولا يجوز وقف ما ينقل ويجوز قال في هذا
على الارسل قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في اوقف مبنية بغير ما ذكرنا وهم
واما جاز وكذا اسرار الالب كحرانه لانه نفع الارض في تحصيل ما هو المقصود وقد ثبت
من الحكم نفعها ما لا يثبت مقصودا كالشرب والبيع والباقي في الوقف محمد بن ابي بكر لانه
لما جاز افراد بعض الموقوف بالوقف عنه فلان يجوز الوقف نفعا اولى وقال محمد بن ابي بكر
فليس الكراع والصلاح معناه وقفه في سبيل الله تعالى وابو يوسف في سبيل الله تعالى
وهو استحقاق والقبض ان لا يجوز لما بينا من قبل وجه الاستحقاق انما لا يشترط
فيه منها قوله وما حاله فقد حبس اذ عا في سبيل الله تعالى وطلحة رضي حبس ووقفه
في سبيل الله تعالى وبروي كراعه والكراع الخيل ويدخل في حكمه الا بل لان العرب كان
عليها وكذا السلاح بكل عليها وعن محمد بن ابي بكر وقف ما فيه تعامل من المنقولات
كالخاس المرد القدم والمنشاء والجماعة ونياها والقدر والمراجل والمصاحف وعند
ابي يوسف لا يجوز لان القياس انما يترك بالنقص وفي الكراع والصلاح فيفسر
عليه ومحمد بن ابي بكر القياس قد يترك بالتمام في الاستصناع وقد وجد التعامل
في هذه الاشياء وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه كما قالها بالمصنف وهذا صحيح لان لكل
واحد ملك للدين تعديها ونعلا وقراة واكثر ففها الا مصار على قول محمد بن ابي بكر ولا تعامل
فيه لا يجوز وقفه عند ابي حنيفة قال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقا اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه
لا يمكن الانتفاع به مع بقا اصله فاشبهه العمار والكراع والصلاح ولما ان الوقف فيه
لا يتبدل ولا يدمن على بقاء قصار كالدراهم والدينار كخلاف العمار ولا معارض من
حيث البيع ولا من حيث التعامل فيبقى على اصل القياس وهذا لان العمار لا يتبدل
والجماعة وسام الدين فكان في معنى القرية فيها اقوى فلا يكون غيرهما في معانيها

مناجاة لا يشبه ان يكون هذا قول محمد لان من اسلم ان التسليم الى القبر
شرط الوقف فاذا اسلم لم يبق له ولا بد فيه ولا ان المتولي انما يستفيد الولاية
من جهة بشرط قبضه ان لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه ولا ان قرب
الناس الى هذا الوقف فيكون اولي بولايته كمن اتخذ مسجد يكون اولي بهارته
ونصب المؤذن فيه ولكن اعني عبدا كان الولا له لانه اقرب الناس اليه ولو
ان الوقف شرط ولا بد فيه لنفسه وكان الوقف غير مأمون على الوقف فلهما
ان يترجها من يده نظر الفقهاء كماله ان يخرج الوصي نظر المصنف وكذلك ان شرط ان
ليس سلطان ولا عاقل ان يترجها من يده ويوليها غيره لانه شرط محال لم
الشرع فيقبل **مسألة** واذا بنى مسجد لم ير ملكه حتى يبرره عن ملكه
بشرطه وبادون الناس بالصلوة فيه واذا اصيل فيه واحد زال عند ابي حنيفة عن
ملكه اذ ازاله فانه لا يخلص لله تعالى الا به واما الصلوة فيه فلا بد من التسليم
عند ابي حنيفة ومحمد فبشرط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه اولا لانه لما تعذر
القبض بعام تحقق المقصود معاملة ثم يكتفي بصلوة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة
وكذا عن محمد لان فعل كل اجنس متعذر فبشرط اذناه وعن محمد انه بشرط الصلوة
بالجماعة لان المسجد بني لذلك في الغالب وقال ابو يوسف لم ير ملكه بقوله جعلت
مسجدا لان التسليم عنده ليس بشرط لانه اسقاط ملك العبد فيصير عاصا لله تعالى
بسطه حتى العبد وما كان عاقل وقد بيناه من قبل قال من جعل مسجد الخيرة
او قومه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعمر له فله ان يبيعه وان مات
يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى ليعا حتى العبد متعلقا به ولو كان السرداب
لمصالح المسجد جاز كان في مسجد بيت المقدس وروى الحسن عنه انه قال او جعل السفل
مسجدا او على غيره مسكن فهو مسجد لان المسجد ما يبا به وذلك بتحقيق السفل دون العلو
وعن محمد على عكس هذا لان المسجد معظم واذا كان فوقه مسكن او متعلق متعذر
بغيره ومن يملك يوسف انه جوز في الوجهين حين قدم قدم بعد ادراعيه بين الناس
فكانه غير الضرورة ومن محمد انه حين دخل الرمي اجاز ذلك كماله لما قلنا وكذلك
ان اتخذ وسط داره مسجدا واذن للناس بالدخول فيه يفتي له ان يبيعه ويورث
عنه لان المسجد لا يكون لاحد فيه حتى يمنع واذا كان ملكه محبلا بجوانبه كان له حق
فلم يصير مسجدا ولانه انما الطريق لنفسه لم يخلص لله عن محمد انه لا يبيع ولا يورث

ولا يورث الا بورث اعني مسجد او بهيمة اعني يوسف انه يصير مسجدا لانه لما رضى بكونه سجدا
ولا يصير مسجدا الا بالطريق فصار مسجدا كما يدخل في الاجارة من غير ذكر قال ومن اتخذ داره
مسجدا لم يكن له ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه لانه يخرج من حق العباد وما
عاصا لله تعالى وهذا لان الاشياء كلها لله تعالى فاذا اسقط العبد ما ثبت له من الحق
رجع الى الله فلهما قطع نصرة عنه كما في الاعاق والخراب ما حول المسجد واستغنى عنه بنى
مسجدا عند ابي يوسف لانه اسقاط منه فلا يعود الى ملكه وعند محمد لم يعود الى ملك
البياني اوالى وارثه بعد موته لانه عينه نوع فربه وقد القطعت ما كان كصير المسجد خبيثا
او استغنى عنه لان ابا يوسف يقول في كصير الخبيث انما ينقل الى المسجد اخر قال ومن
بني ساحة للمسلمين او حكا يسكنه بنو السبيل او باطا او جعل ارضه مقبرة لم ير ملكه عن
الملك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة لانه لم يقطع حتى العبد الا يرى ان له ان يبيع به فيسكن
الحاكم وينزل في الرباط ويترتب من السعاية ويدفن في المقبرة فبشرط حكم الحاكم اولا لانه
لما بعد الموت كان الوقف على الفقراء بخلاف المسجد لانه لم يبق الحق الا لاسماعيل به فلهما
من غير حكم الحاكم عند ابي يوسف برول ملكه بالقول كما هو اصله اذ التسليم عنده ليس بشرط
الوقف لازم وعند محمد هو اذ استغنى الناس من السعاية وسكنوا الحان والرباط وقفا في
المقبرة قال الملك لان التسليم عنده شرط والشرط تسليم نوعه وذلك باذنه وبكفائه بالواحد
لتعذر فعل الحبس كله وعلى هذا البصر والخوض لو سلم الى المتولي من التسليم في هذه الوجوه
لانه نائب عن الموقوف عليه وفعل النائب كفعل الموقوف عنه واما في المسجد فلهما ان يكون
تسليما لانه لا يبيع للمتولي فيه وفيه يكون تسليما لانه يحتاج الى من يملكه ويعلق بابه فاذا سلم
اليه من التسليم والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على قبل لانه لا منولى له عرفا وفيه هو بمنزلة
السعاية والحان فيفتح التسليم الى المتولي لانه لو نصب للمتولي بيع وان كان بخلاف العادة
ولو جعل داره بركة سكنى لحاج بيت الدين او للمعتمدين او جعل داره في غير مكة سكنى
للكعبة وجعلها في غير مكة سكنى للفقراء او للراغبين وجعل عتبة ارضه للفقراء في سبيل
ووقع ذلك في اهل يقوم عليه فهو جائز ولا يرجع فيه لما بينا ان في الفقة تحمل الفقراء والاعقاب
وفيها سواه من سبيل الحان والاستسقاء من البر والسعاية وغير ذلك يسوي في الفقير والغني
والعارف هو العرف بين الفضلين فان اهل العرف يرون بذلك في القعة الفقراء وفي
غير التسوية بينهم وبين الاعقاب ولان الحاجة تشمل الغني والفقير في الشرب والنزول والنفقة
بالحاج الى منزله هذه القعة لغناه والله اعلم بالصواب الى المراجع والماب

وان شاء ففتح السبع لتفرق المصقفة عليه قال التمام علم يتم معناه الموهوب ودان وجد ما كثر
ما كثر زيادة للبائع لان السبع وقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف ومن اشترى
توابعه على انه عشرة اذرع بعشرة اذراعهم او ارفا من انما مائة ذراع بمائة فوجد اقل
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ما يجده الثمن وان شاء ترك لان الذرع وصف في
الذهب الا ترى انه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يباين شي من الثمن
كما طرف الجود ان فندما باخذه بكل الثمن بكتاب الفصل الاول لان المقدار بانه
الثمن فندما باخذه بكتبته انما تجر لغوات الوصف المذكور لتغير العقد عليه فيجوز
الرضا وان وجد اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع لانه
صفحة وكان بمنزلة ما اذا باعه معيا فاذا هو سليم ولو قال بعلمها انما مائة ذراع
بما فيه درهم كل ذراع درهم فوجد ما فاقته فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ما يجده
من الثمن وان شاء ترك لان الوصف وان كان ما يملكه صار اصلا بافواه بذكر
الثمن فنزل كل ذراع منزلة ثوب فلهذا لو اخذه بكل الثمن لم يكن اخذ اكل
ذراع درهم وان وجد ما زاد اخذ به بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع درهم وان
شاء ففتح السبع لانه وان حصل له الزيادة في الذرع يلزمه زيادة الثمن فكان لفقد ثبوته
منه فيجوز وانما يلزمه لما بينا انه صار اصلا ولو اخذه بالاقل لم يكن اخذ بالمشرط
قال ومن اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حتام فابيع فاسد عند الباع
حينئذ وقال هو جائز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جائز في دولهم جميعا لانه
ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان يبيع
اسهم لما يبيع به واستعير لما يجده الذراع وهو المعين دون المبيع وذلك بخلاف
بكتاب السهم ولا فرق عند الباع بينه وبين المذرع بينا اذا علم جوده الذراعان وبينما اذا
لم يعلم هو المبيع فاما بقوله بكتاب السهم فليعلم ان المشتري عدل على انه عشرة
او ثواب فاذا هو تسعة او احد عشر فسد البيع لجوالة المبيع او الثمن ولو بين الكل ثوب
نما حاز في فصل النقصان بغيره وله الخيار ولم يجز في الزيادة لجوالة العشرة المبينة
وقبل عند الباع حينئذ لا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس يصح بكتاب اذا اشترى
ثوبين على انهما مائة وان فاذا احد بهما روى حيث لا يجوز فيها وان بين ثمن كل
واحد لانه جعل القبول في المروى شرط للعقد في المروى وهو شرط فاسد ولا قبول
يشترط في المعلوم فافترقا ولو اشترى ثوبا واحدا على انه عشرة اذرع كل ذراع

بدرهم فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف قال بكتاب السهم في الوجه الاول بغيره
بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني باخذه بعشرة ان شاء وقال بكتاب السهم في الوجه الثاني
باخذه باحد عشر ان شاء وفي الثاني باخذه بعشرة ان شاء وقال بكتاب السهم في الوجه الاول بغيره
بعشرة ونصف ان شاء وفي الثاني بعشرة ونصف وبغيره لان من ضرورية معاملة البيع
بالدرهم معاملة نصفه بنصفه فيجوز عليه ولا يبي بوسف انما افروا كل ذراع بيدل
نزل كل ذراع منزلة ثوب على حدة وقد انقضت ولا يبي بغيره لان الذراع وصف
في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فعند حده عاود الحكم الى الاصل
وقبل في الكبراس الذي لا يتجاوز ثوبه لا يطيب للمشتري ما زاد على عشرة ولا لانه
بمنزلة الموزون حيث لا يفرق الفصل وعلى هذا قالوا الجوز ربع ذراع منه **فصل**
ومن باع دار او حقل بناؤه في السبع وان لم يسمه لان اسم الدار بناؤه والعرض البنا
في العرض لانه متصل به اتصال فرا يكون يتعاله ومن باع دار او حقل لم يسمه
الفضل والنجرة وان لم يسمه لانه متصل بهما للقرار فاشبهه البنا ولا يدخل الذرع
في بيع الارض الا بالنسبة لانه متصل بهما للفصل فتا به المبيع الذي فيها ومن باع
حقل او نجرة فبها فتم ثمنه للبائع ان اشترط المبيع لقوله من من اشترى ارضا فيها
حقل فتم ثمنه للبائع ان اشترط المبيع ولان الاتصال ان كان حقله فهو للمعاطع
لالباع فصار كالذرع ويقال للبائع او طعما وسلم المبيع وكذا اذا كان فيها ذرع
لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه تعريجه ونسبته كما اذا كان فيه
مبيع وقال الشيخ في ترك حتى يظهر صلاح الثمرة ويستحصل الذرع لان الواجب انما هو
التسليم للمعالي وفي العادة ان لا يقطع وصار كما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض
زرع فلهذا لم يسمه واجب ايضا حتى يترك بجره وتسليم العرض كسليم الموقوف لا فرق
بينما اذا كان الثمر بحال له قيمة او لم يكن في البيع ويكون في حالين للبائع لان بيعه
يجوز في بيع الروايتين على انيتين فلا بد من بيع الثمر من غير ذكره وانما اذا بيعت
الارض وقد نذر فيها صاحبها ولم يثبت لم يدخل فيه لانه موقوف فلهذا لم يسمه ولو ثبت
ولم تصر له قيمة قال لا يدخل فيه وقبله في ذلك وكان هذا با على الاصل في جواز
بيعه قبل ان تنال الثمار والمناجل ولا يدخل الزرع والثمر بذكر الحق في المرافق لانها
بساكنها ولو قال بكل قبل فليس هو له فيها ومنه ما من حقوقها او قال من انفقها
لم يدخل فيها لما قلنا وان لم ينفق من حقوقها او من انفقها دخل فيه لانه فيها انما الثمر المحذور

والزير المحصور كونه لا يدخل الا بالنصرح به قال من باع ثمره لم يبدلها
او قد ابدى اجاز البيع لانه مال منقول كونه منقولا في الحال والى من الزمان
وقد قيل لا يجوز قبل ان يبدل مطلقا والاول اصح وعلى المشتري فعليا في الحال
تفرقا للملك البايع هذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع وان شرط تركها على
التخل فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير او صفة في صفة وهو
اعارة او اجارة في بيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك لما قد اذنا في عظمها
عند ابي حنيفة والى يوسف لما قلنا واستحسنه محمد بن سعد للعادة بخلاف ما لم يبنها على
لانه شرط في كونه المعلوم وهو الذي يربطه معنى من الارض والشجر ولو اشترى مطلقا
تركها باذن البايع طاب له وان تركها بغير اذنه نص في كذا اذنه فانه طيبه كونه
مطلوبه وان تركها بعد ما تباي لم يصدق بئس لان هذا تغير حاله لا تخفى زيادة وان
اشترى مطلقا وتركها على التخل وقد استأجر التخل الى وقت الادراك طاب له الفضل
لان الاجارة باطله لعدم التعارف والحاجة فيقضي الاذن معتبرا بخلاف ما اذا اشترى
الزرع واستأجر الارض الى ان يترك وتركه حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة
فاسدة للغير لانه قاورنت جبا ولو اشترى مطلقا فخرت ثم اقر قبل القبض فسد
البيع لانه لا يمكن تسليم المبيع لتعذر التميز ولو اخرت بعد القبض بشرط ان يتركها
والقول قول المشتري في مفعله لانه في يده وكذا في البادكان والبطيخ والمختص ان
بشترى الاصول لخص الا بزيادة على ملكه قال لا يجوز ان يبيع ثمره ويستثنى منها اركان
معلومه خلافا لما كان عليه لان الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف ما اذا استثنى ثمره
مقبلا لان الباقي معلوم بالملك بعدة قال العبد الضعيف لا قالوا هذا رواية الحسن وهو
قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز لان الاصل ان يجوز ابراء العقد عليه
بانقضاءه يجوز استثناءه من العقد وبيع فغيره من صيرة جاز فكذا استثناءه بخلاف
استثناء الحمل واطرف المحبوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثناءه ويجوز بيعه كونه
في سبيلها والباقي في فطره وكذا الارز والعمسم وقال الشافعي لا يجوز بيع الباقي
الاخضر وكذا الجوز والتوز والفسق في فطره الاول عند من يبيع السبله قولان
وعند ما يجوز ذلك كونه ان المعقود عليه مسنور جازا متفقا في فطره فاشبهه بزراب
الصاعقة او يبيع بجنبه ولما روى ان النبي وم منى عن بيع التخل حتى يبي في رداءه
حتى يبي بغيره وعن بيع السبل حتى يبيض وبما من العاهنة ولا تحت منقوع به فيجوز بيع

بعضه في سبيله كالشجر والجميع كونه لا متفقا بخلاف زراب الصاعقة لانه لما كان
بعضه بجنبه لاحمال الربوا لا يجوز بيعه لشبهه الربوا لانه لا يجري قدره في السابل
من باع او ارجل في البيع مطلقا لانه يدخل فيه الا على ان لا يباع امره كونه فيها
للبيع والمفصل يدخل في بيع الثمن من غير شبهة لانه بمنزلة بعض منه ولا يفتق به بدو
قال ابي حنيفة الكيل والى قد الثمن على البايع اما الكيل فلما يبد منه التسليم وهو على البايع
ومعنى هذا اذا بيع مكابنة وكذا اجرة الزمان والذراع والعدا او اما الفضل المذكور
رواية ابن رستم عن محمد بن لان النقد يكون بعد التسليم لا يرى ان يكون بعد الزمان
والبايع هو المحاج البليغ ما تعلق به حقه من غيره ولو عرف المحجب ليرده وفي رواية
ابن سماعه عنه على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجيدة المفدرة وكجوزة تعرف بالنقد
كما يعرف العذر بالوزن فيكون عليه قال اجرة وزان الثمن على المشتري لما بينا انه
هو المحاج الى تسليم الثمن وبالوزن يخفى التسليم قال ومن باع سلعة بثمن قبل فسخها
او دفع الثمن او لا لان حتى المشتري تعين في المبيع فيقدم دفع الثمن لتعين حتى البايع
بالقبض لما انه لا يعين بالقبض بخلاف ما اذا قال ومن باع سلعة بسلعة او
ثما بثمن قبل انهما معا لا يستوانا في التعيين وعدمه فلا يطبق التقديم احدا
في الدفع **باب خيار الشرط** خيار الشرط جاز في البيع ببايع
والمشتري ولو اخرج رخانه بام فادونها والاصل فيه ما روى ان جبان بن منقذ
بن عمرو الانصاري رضى كان يبيع في البياعات فقال النبي عم اذا باعت فقل
لا خلا بدي ولي الخيار ثلثة ايام ولا يجوز اكثر منها عند ابي حنيفة وهو قول زفر بن
وقال لا يجوز اذا سمي مدة معلومة كدبت ابن عمر رضى الله اجاز البيع الى شهرين لان
الخيار انما يشرع للحاجة الى التروى ليندفع الغبن وقد تمس الحاجة الى الاكثر فصار كالتأجيل
في الثمن والى حنيفة هو الوجه شرطه الخيار كخالف مقتضى العقد وهو لزوم وانما يجوز
بخلاف الظاهر مما روي من النقص فيقتصر على المدة المذكورة فيه وانقضت الزمان
الا انه اذا جاز في الثلثة جاز عند ابي حنيفة خلافا لفرقة هو يقول ان العقد فاسد
فلا يقلب جاز ولا انه اسقط المفسد قبل فطره فيجوز جازا كما اذا باع بالزمن والتمه
في المجلس ولان الفضاوة عا باليوم الرابع فاذا جاز قبل ذلك لم ينقل المفسد بالعقد
كما قيل ان العقد يفسد بمضي جزء من اليوم الرابع وقبل يفسد فاسد لم يرفع الضمان
بمخالف الشرط وهذا على الوجه الاول ولو اشترى على انه ان لم ينفقه الثمن لثلاثة ايام

فلا يصح بينهما جاز والى اربعة ايام لا يجوز عند ابي حنيفة والى يوسف بن محمد وقال محمد بن
الاربع ايام او اكثر فان نفذ في الثلاث جاز في قولهم جميعا والاصل فيه ان هذا
في معنى اشراط الخيار او الحاجة مستترة الى الانفصال عند عدم التنفيذ فخر من المماثلة
في الفسخ فيكون ملحقا به وقد قرأ ابو حنيفة بن علي اصدقه الملقب به ونفي الزيادة على الثلاث
وكذا اقره بنو في بخلاف الزيادة على الثلاث وابو يوسف اخذ في الاصل لا يزدون
هنا بالقياس وفي هذا المثل قد قاس آخر واليه ما نرى من وهو انه يوجب شرط فيه فانه
قاسه على شرطها بالشرط واشراط العيب منها مفسد فاشترط القاسدا في وجه
الاستحسان ما يبين حال وجوب البائع متى خرج المبيع عن ملكه لان تمام هذا
السبب بالامانة فلا يثبت مع الخيار ولهذا ينفذ عنقه ولا يملك المشتري التعريف
فيه وان قبضه باذن البائع فلو قبضه المشتري وملك في مدة الخيار ضمنه بالقيمة
لان البيع يفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا فساد به دون المحل فيقبضه في
يده على سوم الشدة او فيه العينة ولو ملك في يد البائع انفسح البيع فلا شيء على المشتري
اعبارا بالبيع العيني المطلق وخياره المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع لان
البيع في جانب الآخر لازم وهذا لان الخيار لا يمنع خروج البديل عن ملكه من له
الخيار لانه شرع نظرا له دون الآخر قال انا ان المشتري لا يملك عند ابي حنيفة وقال مالك
لانه لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا الى ملك
ولا عيب لاني الشرع ولا يبي حنيفة لانه لما لم يخرج النقص عن ملكه فلو فسد بانه دخل البيع
في ملكه لا يجمع البديلان في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة والاصل في الشرع
لان المعاوضة تقتضي المساواة ولان الخيار شرع نظر للمشتري ليعرف في قبضه على
المصلحة ولو ثبت للملك رتبة يرضى عليه من غير اختياره بان كان في رتبة قبضت النظر
قال ابن مكيته به يملك بالثمن وكذا اذا دخله عيب بخلاف اذا كان الخيار
للبائع ووجه الفرق انه اذا دخله عيب فبطل الرذة والهلاك لا يترى عن مقدمه
فيملك العقد فدا سره فليز منه الثمن بخلاف تقدم لان بدخول العيب لا يمنع الرد
حكما لخيار البائع فيملك والعقد موقوف قال من اشترى امرأته على انه بالخيار
ثم انما ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها بما له من الخيار وان وطئها لانه يرد لان
الوطئ يحكم النكاح انا اذا كانت بكر الان الوطئ ينفذها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يرد لان وطئها يملك البين فيمنع الرد

113
ان كانت نكاحا لهذه المدة اختار كقولنا تبني في وقوع الملك للمشتري بشرط
الخيار وعدمه منها علق المشتري على المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار
ومنها علقه اذا كان المشتري حلف ان ملكك عبد افدو حر بخلاف ما اذا قال
ان اشتريت لانه بصير كالمشتي للعقب بعد الشرط فيسقط الخيار ومنها ان يبيع الخيار
في المدة لا يحرمه من الاستبراء عنده ولو ردت بكلمة الخيار الى البائع لا يجب
عليه الاستبراء عنده وعند ما يجب اذا ردت بعد القبض ومنها اذا ولد له غلام
في المدة بالنكاح لا نصير له ولله عنده خلا فالها ومنها اذا قبض المشتري المبيع بالبيع
البائع ثم ادعه عند البالغ فملك في يده في المدة يملك من مال البائع لا رتبة القبض
بالعدم الملك عندهما من مال المشتري الحق الا بدفع باعبار قيام الملك ومنها
لو كان المشتري عبدا ما ذم ما يراه البائع من الثمن في المدة يفي خياره عنده لان
الرذة استلغ عن التملك والمأذون له يبيع وعند ما يطل خياره لانه لما ملكه
كان الرذة منه تملك باغير عوض وهو ليس من اهله ومنها اذا اشترى ذمي من كني
خمر اعيى انه بالخيار ثم اسلم بطل الخيار عندهما لانه ملكها فلا يملك رذة وهو مسلم
وعنده بطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها بعد اسقاط الخيار وهو مسلم قال من
شرط له الخيار فله ان يبيع في مدة الخيار وله ان يخبر فان اجاز بغير حصة صاحبه
جاز وان فسخ لم يكره الا ان يكون الآخر حاضرا عند ابي حنيفة ومحمد بن علي وقال ابو يوسف
يجوز وهو قول الشافعي وهو الشرط هو العلم والماكني بالخطبة عنه لانه مسقط على الفسخ
من جهة صاحبه فلا يتوقف على علمه كالا جازة ولهذا لا يشترط رضاء وصار كالوكيل
بالبيع ولها انه تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يبرى من المضرة لانه عاه
يعتد تمام البيع السابق فيصرف فيه فليز منه غرامة القيمة بالهلاك فيما اذا كان الخيار
للبائع او لا يطلب لسلعة مشتركة فيما اذا كان الخيار للمشتري وهذا النوع ضرر
فيوقف على حكمه ومثار كقول الوكيل بخلاف الاجازة لانه لا الزام فيه ولا نقول
انه مسقط وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط
ولو كان فسخ في حال غيبة صاحبه وبلغه في تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد
مضي المدة ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ قال واذا مات من له الخيار بطل خياره
ولم ينقل له ورثته وقال الشافعي انه يورث عنه لانه حق لازم ثابت في البيع
فيخبر في المارث كخيار العيب والتعيين ولان ان الخيار ليس الا مشيئة و

وارادة لا يتصور انتقال الوارث فيها فيقبل الانتقال بخلاف خيار العيب لان المش
يستحق البيع سلبا فكذا الوارث فاما نفس الخيار فلا يورث وخيار التعيين يثبت
للمواريث ابتداء لا خلاط ملكة بمالك غيره لان الوارث الخيار قال من اشترى
شيئا بشرط الخيار لغيره فاجازها واذا ما انقضى انقضى واصل هذا ان شرط
الخيار لغيره جاز اسحق ما وفي القياس لا يجوز وهو قول قولان الخيار من حيث
العقد واحكامه فلا يجوز ان شرطه لغيره كما شرط النسخ على غير المشتري ولان الخيار
معتبر بالعقد لا يثبت الا بطريق النيابة عن العاقد فيقدم الخيار له انقضاء ثم يجعل
هو ما يتبعه نصحي لتصرفه وعند ذلك يكون الكل واحدا منها الخيار فاجازها جاز
واذا ما انقضى انقضى ولو اجاز احدها وفتح الآخر بغيره السابق لوجوده في زمان لا يراهم
في غيره ولو خرج الكلامان منها بغير تصرف العاقد في رواية وتصرف الفسخ في اخرى
وجه الاول ان تصرف العاقد اقوى لان النائب يستفد الولاية منه وجه الثاني
ان الفسخ اقوى لان الخيار يفسخ الفسخ والمفسوخ لا يجزى الاجازة ولما ملك كل واحد
منها التصرف رجحا كمال التصرف وقبل الاول قول محمد بن وهب في قول الجعفي
واسحق في ذلك مما اذا باع الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فمعه بغير تصرف
الموكل ابو يوسف بغيرهما قال ومن باع عبدا بملكهم على انه بالخيار في
احدهما لمصلحة اليوم فالبيع فاسد وان باع كل واحد منهما بغيره فانه على انه بالخيار في
احدهما بغيره جاز البيع والمصلحة على اربعة اوجه احدها ان لا يفضل الثمن ولا يعين
الذي فيه الخيار وهو الوجه الاول في الكتاب وفاءه بغيره الثمن والمصلحة لان الذي
فيه الخيار كان الحاج من العقد او العتق مع الخيار لا ينعقد في حق الحكم فبقي الداخل
فيه احدهما وهو غير معلوم والوجه الثاني ان يفضل الثمن ويعين الذي فيه الخيار وهو
المذكور في كتابي الكتاب وانما جاز لان المبيع معلوم والثمن معلوم وقبل العقد
في الذي فيه الخيار وان كان شرطا لانقضاء العقد في الآخر لكان هذا غير مفيد للعقد
كما اوضح بين فن ومذهب والى كنت ان يفضل الثمن ولا يعين والاربع ان يعين
ولا يفضل والعقد فاسد في الوجهين انما الجواز للمصلحة او الجواز للثمن ومن اشترى
توبين على ان يحدد ايتها شيئا بغيره وهو بالخيار ثلثة ايام فهو جاز وكذا ثلثة ايام
فان كانت اربعة ايام فالبيع فاسد والقياس ان يفسد البيع في الكل فيكون
المبيع وهو قول في الاستحسان وجه الاستحسان ان شرع الخيار للحاجة الى دفع

دفع العيب للخيار ما هو الارضى والما وفق والحاجة الى هذا النوع من البيع متخفة لا
يجوز الى خيار من يثق به او خيار من يشترطه لاجله ولا يمكنه البيع من كل الب
الا بالبيع فكان في معنى ما روي به الشرع غير ان هذه الحاجة تندفع بالثبات لوجود
الحاجة والوسط والروى فيها ويجوز الا انقضى للمالك زعم في الثلثة للتعين من الخيار
وكذا في الاربعة الا ان الحاجة اليها غير متخفة والرحمة بتوهمها بالحاجة وكونها
غير مفضية الى المزاومة فلا يثبت باحدهما ثم قبل بشرط ان يكون هذا العقد خيار
الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير وقبل لا بشرط وهو المذكور
في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعراب ووافقا لا شرطا واولا لم يذكر خيار الشرط
لا بد من توقيت خيار التعيين بالثبات عند ابي حنيفة وهو بمدة معلومة اتيها
كانت عند هذا وفي بعض النسخ اشترى توبين وفي بعضها اشترى احد التوبين هو
الصحيح لان المبيع في الحقيقة احدهما والآخر امانة والاول يجوز واسناده واوله
احدهما او تعيب لزمه البيع فيه ثمنه ولعقبن الاخر لئلا يمانع الرأى بالعيب
ولو لم يكن جميعا معا بلزمه نصف ثمن كل واحد منهما النوع البيع والامانة فيها ولو
كان فيه خيار الشرط له ان يرد جميعا ولو مات من له الخيار فلو اراد ان يرد احدهما
لان الباقى خيار التعيين لا خلاط ولذا لا يوقف في حق الوارث فاما خيار
الشرط لا يورث وقد مر ومن اشترى دارا على انه بالخيار فبيعت دار اخرى الى جنيها
فاخذت بالشفعة فهو رضاء لان طلب الشفعة بدل على اختياره الملك فيها لا يثبت
الا لرفع ضرر الجوار وذلك بالاستدانة فيضمن ذلك سقوط الخيار سا بقا عليه فثبت
الملك من وقت الشراء فثبت ان الجوار كان تابا وهذا التفرع يحتاج اليه المذهب
في حنيفة ومطاعة قال واذا اشترى الرجل شيئا على انه بالخيار فوضي احداهما فليس له
ان يرد عند ابي حنيفة وقال له ان يرد على هذا الخلاف خيار العيب وخيار الزيادة
لها ان انبات خيارها اثبات لكل واحد منهما فلا يفسد باسقاط صاحبها لما فيه من
ابطال حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه بغير معيب بعيب الشفعة فلو رده احداهما رده
معيبا به وفيه الزام ضرر رده وليس من ضرورة اثبات خيارها الرضى يرد احدهما
لتصوير احدهما على الرأى ومن باع عبدا على انه خيار او كاتب وكان له خيار فمات
بالخيار ان شاء احدى جميع الثمن وان شاء ترك لان هذا وصف موقوف فيه
فيستحق في العقد بالشرط ثم فوانه يوجب السحر لانه ماضى به ووده وبهذا يرجع

الى اشتقاق النوع لقلة التفاوت في الاغراض فلما بقى العقد بعد منه بمنزلة الكثرة
والانتماء في الجوانب وصار كقنوات وصف السلامة فاذا اخذه اخذه جميع النعم
لان الاوصاف لا يباين شي من النعم لكونها ما بعث في العقد على ما عرف
شيار الرؤية قال ومن اشترى شيئا لم يره فابيع جائز وله الخيار اذا رآه ان
اخذه بجميع النعم وان شاء رده وقال انما في بيع العقد اصل لان المبيع جملة
ولنا قوله من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجحالة لعدم الرؤية
لا تقضي الى الجحالة لانه لو لم يره فله الخيار فلهذا لا يوصف في المعايير المتعارية
وكذا اذا قال رضىت ثم رآه ان يرد له لان الخيار معلق بالرؤية كما روينا في حديث
قوله وحق الفسخ بحكم انه عقد غير لازم لا ينفق احد بيت ولان الرضا بالشيء قبل
العلم باوصافه لا يتحقق فلا يعتبر قوله رضىت قبل الرؤية ومن باع لم يره فلا خيار له
وكان ابو حنيفة يقول قول له الخيار راعيا راعيا العيب وخيار الشرط وهذا
لان لزوم العقد بهام الرضا والالتزام ولا يتحقق ذلك الا بالعلم باوصاف المبيع
وذلك بالرؤية فلم يكن البائع راضيا بالزوال وجه المرجوع اليه انه معلق بالشرا لما
روينا في حديث وروى ان عثمان بن عفان رضى باع رضىا بصفة من طلبة
بن عبد الله فقبل لطلبة المك قد غشيت فقال له الخيار لاني اشتريت ما لم اره وقبل
عثمان المك قد غشيت فقال له الخيار لاني بعيت ما لم اره فحكما بينهما جبر بن مطعم رضى
تفضي بالحق لطلبة وكان ذلك بخبر من الصحابة رضى ثم خيار الرؤية غير مرفوت بان
يقضي له ان يوجد ما يبطله وباطل خيار الشرط من تعيب او فترت يبطل خيار الرؤية
ثم ان كان قصدا لا يمكن رؤية دفعه كالاعاقى والندبير او نقصه فاجب حقا للغير
كالبيع المطلق والرهن والجاردة يبطل قبل الرؤية وبعد ماله لما لم تعدم الفسخ فطل
الخيار وانما انقصه لا يوجب حقا للغير كالمبيع بشرط الخيار والمساومة والمنة من غير تسليم
لا يبطل قبل الرؤية لانه لا يبر بوعى صريح الرضا ويبطل بعد الرؤية لوجوده وانما الرضا قال
ومن نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب مطوبا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة
وكتفها فلا خيار له الاصل في هذا ان رؤية جميع غير شروط العقد فيكون في رؤية ما يدلى
على العلم بالمقصود فلو دخل في البيع شيئا وان كان لا يتفاوت احاده كالمسك والعود
وعلمته ان يعرض بالتفويض كمن يرد به واحد منها الا اذا كان الباني ارادى
رامى فيكون له الخيار وان كان يتفاوت احاده كالناب والدواب لا يتجه

رؤية كل واحد ويجوز والبعض من هذا القبيل فيها ذكر الكرخى لو كان ينبغي ان يكون
مثل الحنطة والشعير لكونها متعارية اذا ثبت هذا فنقول النظر الى وجه الصبرة كما في
لانه يعرف في صف البقرة لانه مكمل يعرض بالتفويض وكذا ظاهر الثوب مما يعلم البقرة
الا اذا كان في طية ما يكون مقصودا لموضع العلم والوجه هو المقصود في الادعى وهو كاف
في الدواب فيعتبر رؤية المقصود ولا يعتبر رؤية غيره بشرط بعضهم رؤية القوائم والاكابر
هو المروى عن ابى يوسف انه في شاة الخيل لا بد من الجس لان المقصود هو الخيل
يعرف به وفي شاة البقرة لا بد من رؤية الفرج وفيها يطعم لا بد من الذوق لان ذلك
هو المقصود للمفهم قال ان راعى الجحش الدار فلا خيار له وان لم يشاهد به شيئا فلا
اذا راعى خارج الدار او راعى اشجار البستان من خارج وعند زرعه لا بد من الخيل
في داخل البيت والاصح ان جواب الكتاب على وفاق عاينهم في الابنية فان
وورهم لم تكن متعارية بومئذ فاما اليوم فلا بد من الدخول في داخل الدار للشفاف
والنظر الى الظل لا يوقع العلم بالداخل قال في نظر الكيل كمنظر المشتري حتى لا يره الا من
عيب ولا يكون نظر الرسول كمنظره وهذا عند ابى حنيفة هو فقال بها سواء وله ان يره
قال ثم معناه الكيل بالقبض فاما الكيل بالشراف فبأنه سقط الخيار بالاجماع لانه
لو كمل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار كخيار العيب والشرط
والاسقاط قصدا وله ان القبض تام وهو ان يقبضه وهو براه ونقص وهو ان يقبض
مستورا وهذا لان تمامه تمام الصفقة ولا يتم الصفقة مع بيعا خيار الرؤية ولو كمل
ملكه بوعيه فكذا الكيل لاطلاق التوكيل واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بانقص
منه فلا يملك اسقاطه قصدا بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة
فبتم القبض مع بقاؤه وخيار الشرط على اختلاف ولو سلم فالوكل لا يملك التام
منه فانه لا يسقط بقبضه لان الاختيار وهو المقصود بالخيار يكون بعده فكذا لا يملك الكيل
وبخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا وانما يبيع الرضا ولما لا يملك القبض
او الحان رسول في البيع والشراف قال وبيع الاعى ثم رآه جائز وله الخيار اذا اشترى
لانه اشترى ما لم يره وقد ذكرناه ثم يسقط خياره بجهت المبيع اذا كان يعرف بالحق
ونشئة اذا كان يعرف بالشم وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق كما في البصرة والاسقف
انه في العارضة بوصف لانه الوصف بتمام مقام الرؤية كما في السلم وعن سبل
يوسف هو اذا وقف في مكان لو كان بصيرا لراه فقال قد رضىت سقط خياره لان

الشبهة بتمام مقام الحقيقة في موضع العجز كغيره بتمام مقام الفاقة في
حق الآخر في الصدقة واجزا والموسى مقام الحق في حق من لا يشترط له في الحق وقال
الحسن بن علي كلبا بقبضته وهو يراه وهذا السبب بقول الحق بقبضته لان رتبة
الموكبل رتبة الموكل على ما ذكرنا قال رضوان راي احد الثوبين فاشترىها ثم
راى الآخر جاز له ان يرد بها لان رتبة احد هما لا يكون رتبة الآخر لثبوتها في
التياب ففي الجواز فيها لم يرد له رتبة واحدة بل يرد بها كالمكبلين فقبضته قبل
التمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الرتبة قبل القبض وبعده ولما لم يتحقق من
الرتبة قبضتها ولا رضاء ويكون فسخا من الاصل من مات وله خيار الرتبة بطل
خياره لانه لا يجري فيه الارش عندنا وقد ذكرناه في خيار الشرط ومن راي شيئا ثم
اشتراه بعد مدة فان كان على الصفقة التي رآه فلا خيار له لان العلم باوصافه حاصل
له بالرؤية السابقة وبغضائه ثبت بخياره اذا كان لا يعلم من رتبة عدم الرضا به وان
وجدته متغيرة فلا خيار لان تلك الرتبة لم تقع معلومة باوصافه فكانت له كغيره وان اختلفا
في التغير فالقول بطلان الخيار لان التغير حادث وسبب لزوم طهره الا اذا بعدت
المدة على ما لو كان الظاهر شاهد المشتري بخلافه اذا اختلفا في الرتبة لانه امر
حادث والمشتري يكره فيكون القول له قال من اشترى عدل على ولم يره فباع ثوبا
منه او دهبه وسلمه لم يرد شيئا منها الا من عجب وكذا خيار الشرط لانه تعدد الرتبة
فيما خرج عن ملكه وفي رتبة ما يقرن الصفقة قبل التمام لان خيار الرتبة والشرط لا يتحققان
تماما بخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض وان كانت
لا تتم قبله وقبضه بطلان الصفقة فلو عاد اليه بسبب هو فسخ فهو على خيار الرتبة
كما ذكره شمس الانبياء الشريفي وعن الجواب يوسف بن احمد انه لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط
وعليه عند القدوري **باب خيار العيب** اذا اطلع المشتري على
عيب المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لان مطلق العقد
يقضي وصف السلامة فعند فواته يخير كالمكبل بقبضته بتمامه بالارضى وليس له ان
يملكه وبأخذ النقصان لان الاوصاف لا يباع بها شيء من الثمن في مجرد العقد
ولانه لم يرض بتمامه من ملكه باقل من المشتري فيقتصر به ووقع الضرر عن المشتري بملك
بالرؤية دون نصرة والمراد عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند
القبض لان ذلك رضاء به قال وكل ما ادوجب نقصان الثمن في عاوة التجار فهو عيب

عيب لان النقصان نقصان المالكية وذلك بانخفاض القيمة والمرجع في معرفة عرف
البائع والاطراف البول في الفرائض والسرقة في العيب عيب المبيع فلو ابيع فليس له ان
يعيب حتى يباعه بعد البيع ومعه اذا ظهر عند البائع في صفته ثم حدثت في صفته
في صفته فله ان يرد له لان عين ذلك وان حدثت بعد جوفه لم يرد له لانه غيره وهذا لان
سبب هذه الاشياء بخلاف الصفرة والكبر فالبول في الفرائض في الصفرة لضعف الثمن
وبعد الكبر لانه في الباطن والاباق في الصفرة لطلب العيب والسرقة لانه لانه لانه
بعد الكبر لثبوت في الباطن والمراد من الصغير من يعقل انه الذي لا يعقل فهو ضال لا يشترط
فلا يخفى عيبا قال المجنون في الصغير عيب ابد ومعه اذا جاز في الصفرة في البائع ثم عاود
في بد المشتري في الصفرة في الكبر يرد له لان عين الاول او السبب في حاله من صفته وهو في
الباطن وليس معه انه لا يشترط المعاودة في بد المشتري لان الله تعالى قال ومن ادان
وان كان قتل ما يردل فلان من المعاودة للرؤية قال والجواز في عيب التجار به
لان المقصود بكون الاستفراش وطلب الولد وهما يتحققان به وليس بعيب
الغلام لان المقصود الاستفراش ولا يتحققان به ان كان يكون من والى لان الداء عيب
والزنا وولد الزنا عيب في التجار به دون الغلام لانه يتحقق بالمقصود في التجار به وهو الاستفراش
وطلب الولد ولا يتحقق بالمقصود في الغلام وهو الاستفراش ان كان يكون الزنا عاود
له على ما لو ان التبايع من محفل بالخدمة قال الكفر عيب فبطلان طبع المسلم
ينفرد من محبته ولانه يمنع صرفه في بعض الكفارات فيجوز الرجوع فلو اشتراه على انه كافر
فوجدته مسلما يرد له لانه زوال العيب قال ان فسخ يرد له لان الكافر يستحق الجاهل
في المسلم وفوات الشرط بمنزلة العيب فلو كانت التجار به بالخدمة لا يخفى او هي سبب
فوعيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة للدهاء ويعتبر في ارتفاعه افضى عا به الطبع
وهو سبب عتق سنة فيما عداه في حقيقته ويعرف ذلك بقول لامة فترادوا انفسهم اليه
كقول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح قال واذا حدث عند المشتري عيب فاطلع
على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع لان في الرد اضرار بالبائع
لانه خرج عن ملكه سالما ويعود معيبا فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فتعذر الرجوع
بالنقصان الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعيبه لانه رضى بالضرر قال من اشترى
مرا فقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب لانه امتنع الرد بالقطع فانه عيب حادث فان
قال البائع انما قبله كذلك كان له ذلك لان الامتناع بحقه وفد رضى به فان عاود

المشتري لم يرجع بشئ لان الرد غير متعين برضا البائع فيسبر هو بالبيع حابا للمرجع فلا يرجع
 بالنقصان فان قطع الثوب وحاطه او صبغه احمر او ان السوالبين يسمن ثم اطلع على
 عيب يرجع بنقصانه لا منساع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه الى الفسخ في الاصل بدونها
 لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بمسبقة فامتنع اصلا وليس
 للبائع ان يأخذه لان الامتناع لجن الشرع لا لحقه فان باع المشتري بعد ما رأى
 العيب يرجع بالنقصان لان الرد منساع اصلا فلهذا يكون بالبيع حابا للمرجع ومن
 هذا قلنا ان من اشترى ثوبا فباعه لغيره لم يملكه الصغير وحاطه ثم اطلع على عيب
 لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبير ارجع لان التبدل حصل في الاول قبل ان يخطأ
 وفي الثاني بعده بالنسبة اليه قال من اشترى عبدا فاعفاه او ما ستعنده ثم اطلقه على
 عيب يرجع بنقصانه اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع حكمي لا بفعلي واما
 الاعاق فانها ليس فيه ان لا يرجع لان الامتناع بفعلي فصار كالفعل والبيع وفي
 الاستحسان يرجع لان العقب انهما الملك لان الامتناع ما خلق في الاصل محلا للملك
 واما ثبت الملك فيه موقفا الى الاعاق فكان انهما فصار كالموت وهذا لا يثبت
 بنقضه بانتمائه فيجعل كان الملك باقيا والرد ونقضه والتدبير والاستيلاء بمنزلة
 لان نقض الفعل مع بقاء المحل بالامر المحكي وان اعفاه على مال لم يرجع بشئ لانه
 حبس بدله وحبس البديل كحبس المبدل وعن ابى حنيفة انه يرجع لانه انما للملك
 وان كان يجوز فان قيل المشتري العبد او كان طعنا فاكمل لم يرجع بشئ عندنا
 حنيفة نعم اما الفعل فاكمل كورثا به الرادنه وعن ابى يوسف انه يرجع لان نقل المولى
 لا ينعقد به حكم ونيابته فصار كالموت فنفذ انما يكون انما وجه الط ان الفعل
 لا يوجد الا مضمونا وانما ينفذ الضمان بهما باعتبار الملك فحسب كالمستفيد به عموما
 بخلاف الاعاق لانه لا يوجد الضمان لا محالة كاعاق المعسر عدا منتزعا واما الكل
 فعلى خلاف عندنا يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا لم ينسحب
 حتى يخرق لانه انما صنع في البيع ما يقصد به شرائه وبما فعله فيه فاشبه الاعاق ولانه
 تعذر الرد بفعل مضمون منه في البيع فاشبه البيع والفعل لا معتبر به مضمونا
 لا يرى ان البيع مما يقصد به شرائه ثم هو بمنزلة الرجوع وان اكل بعض الطعام ثم علم
 كذبه اوجب عند ابى حنيفة له ان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض وعنده
 يرجع بنقصان العيب في الكل وعنده انه برده ما بقي لانه لا يقدر البعض من اشترى

اشترى بيضا او بلجيا او قنا او خيار او جوزا فكسره فوجده فاسدا فان لم ينفع
 به يرجع بالنقصان كله لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في يجوز صلاح فشره على
 قبل لان ما بينه باعبار العيب وان كان ينفع به مع فاسده لم يرد لان الكسر عيب
 حاد وكذا يرجع بنقصان العيب وفعلا لنقضه لانه لا مكان وقال الشافعي انه
 يرد لان الكسر ينسب له فلهذا ينسب على الكسر في ملك المشتري لاني ملكه فصار
 كما اذا كان ثوبا فقطعه ولو وجد البعض فاسدا وهو قبل جاز البيع اسحقا لانه
 لا يخلو عن قبل فاسد والعيب لا يخلو عنه يجوز عادة كواحد او اثنين في المانة
 وان كان الفاسد لا يجوز ويرجع بكل الثمن لانه جمع بين المال وغيره فصار كالجميع
 بين جزءه وبقية قال من باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبل بغيره
 العاقبي باقرا او بنية او بابا يمين له ان يردّه على بايعه لانه فتح من الاصل فقبل
 البيع كان لم يكن عاقبة الاحرانه انكر قيام العيب لكنه صار كمن باع ثوبا بنقصا ومعنى
 النقصان بالقرار انه انكر الاقرار فان ثبت بالبينة وهذا بخلاف الكيل بالبيع اذ اورد
 عليه بعيب بالبينة حيث يكون رد على الموكل لان البيع بهماك واحد والموجود بهما
 بيعان فيفسخ الثاني لا يفسخ للاول وان قبل بغيره فبطل البيع ليس له ان يردّه
 لانه يرجع حده في حقه الثالث وان كان شيئا في حقه والاول بانتمائه وفي الجماع الصغير
 وان رده عليه باقرا بغيره فبطل البيع لا يثبت مثله لم يكن له ان يحاصم الذي به
 وهذا يبين ان الجواب فيما يحدث مثله وفيما لا يحدث سواء وفي بعض روايات
 البوع ان فيما لا يحدث مثله يرجع للمشتري بقيام العيب عند البائع للاول قال
 ومن اشترى عبدا فافقه فادعى عليه لم يجز على دفع الثمن حتى يكلف البائع اذ لم يثبت
 بينة لانه انكر وجوب دفع الثمن حيث انكر تعين حقه بدعوى العيب او لا ينعين
 حقه باذا تعين المبيع ولانه لو قضى بالدفع فلعنه بطور العيب فينقض الفضا فلما
 بقضى به صوما لفضائه فان قال المشتري مشدودي بالتام استخلف البائع ودفع
 الثمن بغيره او احلف ولا ينظر حضوره ولو كان في الاشهاد ضررا بالبائع وليس
 في الدفع كثر ضرره لانه على حجة انما اذ انكل الزم العيب لانه حجة فيه قال من اشترى
 عبدا فادعى ابا قال يكلف البائع حتى يقيم المشتري البينة انه ابق عنده والمراد بالخلف
 على انه باق عنده لان القول وان كان قوله لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام
 العيب بغيره المشتري ومعرفة بالحق فاذا اقام حلفا بالند لغيره بعد وسمه اليه

وفي هذا الخبر لا يثبت له احد الا من عاقبه في الاجابة على الاول
 والثاني لا يثبت له احد الا في البينة فيحجب المشتري بان يملك
 او يقيم المشتري البينة فيستردم الاجابة

والا بنى فلكذا قال في الكتاب وان شئت خلفه بالند ما لحق الراد عليك من الوجه
الذي يدعى او بالند ما سبق عندك فلكذا لا يخلف بالند لحد واحد وما به هذا العيب
ولا بالند لحد واحد وسلمه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لان العيب
قد يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد والاول فهو لغيره والثاني يوم
تعلقه بالشرطين فبقاؤه في اليدين عند قيامه وقت التسليم دون البيع ولو لم يكن
بينه على قيام العيب عنده وادخله في البيع ما يعلم انه ابن عنده بخلاف ما في قولها
واختلف المتأخرين على قول في حصة له لهما ان الدعوى معتبرة حتى يترتب عليها
البينة فكذلك يترتب الخلف وله على مال البعض ان يحلف زنتب على دعوى تخلف
وليس تفتح الا الخصم ولا يصير خصما في الا بعد قيام العيب واذا انكسر من اليدين عندها
يخلف للرد على الوجه الذي قد مره قال العبد منه اذا كان الدعوى في الباقي الكبير
يخلف ما بين من مبلغ الرجال لان الباقي في الصغير لا يوجب رده بعد البيع
قال من اشترى جارية وثق بها فوجد بها عيبا فقال البائع بعتك هذه واخرى
معها وقال المشتري بعينها واحدة قال قول قول المشتري لان الاختلاف في مقدار
المقبوض فيكون القول للماضي كما في النصب وكذا اذا انقصا على مقدار المبيع و
اختلفا في المقبوض لما بينا ومن اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد
بالتخرع عيبا فانه يأخذ بهما او بدعهما لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون تصرفهما قبل التمام
وقد ذكرناه وهذا لان القبض له سبب بالعقد والتفريق فيه كالنظر في العقد ولو وجد
بالمقبوض عيبا اختلفوا فيه بروى عن ابى يوسف انه يرد له برة واحدة والاصح انه يأخذ بها
او يرد بها لان تمام الصفقة تعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل واحد من المبيع لما
تعلق به الراس بقبض الثمن لا بوزن دون قبض جميعه ولو قبضهما ثم وجد باحدهما
عيبا برة واحدة خلا كما هو بقول فيه تفريق الصفقة ولا يعر عن ضرر لان
العادة جرت بغيره حتى تجتهد الى الروى فاستحب قبل القبض وجنار الرذبة والشرط ولما
انه تفريق بعد التمام لان القبض يتم الصفقة في جنار العيب وفي جنار الرذبة والشرط
لانتم به على غير ذلك لو استحق احدهما ليس له ان يرد الاخر قال ولئن اشترى شيئا
ما بكمال او بوزن فوجد بعضه عيبا رده كله واخذه كله ووجد بعد القبض لان الكيل
اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد الا انى انه يمتى باسم واحد وهو الكيل
وقيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين حتى يرد

الوجه الذي وجد فيه العيب دون الآخر ولو استحق بعضه فله ان يرد في رده في رده
لا بصفة البعض والاسحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها بقبض العاقلة لا بقبض الكيل
وهذا اذا كان بعد القبض اما لو كان ذلك قبل القبض لم يكن رده الباقي لتفريق الصفقة
قبل التمام وان كان لو باعته لغيره لان التفريق يوجب رده كان وقت البيع حيث
عذر الاستحقاق بخلاف الكيل والموزون ومن اشترى جارية فوجد بها عيبا فوجد
اذا كانت ربة او ثمة فيهما في حاجته فدرهما لان ذلك دليل فصد الاستحقاق بخلاف
جنار الشرط لان الجنار هناك لا خيار له بالاستعمال فذا يكون الركون مستغنا وان
ركبها ليرة على باعها او لبسها او لبسها لغيرها فليس ردها اما الركون ليرة
فلا نه سبب الرد والجناب في السقي واشترى العلف محمول على اذا كان لا يجد منه
بذا قال العبد بتمها او لغيره او لسكون العلف في عدل احد اذا كان كجده يرد منه
لانعدام ما ذكرناه يكون ردها قال من اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به ففقط عند التمسك
فانه ان برة او باخذ الثمن عند التمسك فليس له الرجوع بما بين قيمة سارق الى غير سارق
وعلى هذا الخلاف اذا قيل بسبب وجدي في البائع والحاصل انه بمنزلة الاستحقاق في
عنده وبمنزلة العيب عندهما لهما ان الموجود في البائع بسبب القطع والفصل وان
لا ياتي في الثانية فله العقد فيه لكنه متعقب فيرجع بتقصانه عند تخرعه رده وصار كذا اذا
اشترى حاملا في ثنت في يده بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قبضها حالها الى غير حال
وكذا ان سبب الوجوب وجدي في البائع والوجوب يعني له الوجوب فيكون الرجوع
مضافا الى السبب السابق فصار كما اذا قيل بالمقبوض او قطع بعد الرد بمنزلة وجدي
في يد العاصب وما ذكر من المسئلة ممنوعة ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري ففقط
بهما عندهما يرجع بالتقصان كما ذكرنا وعنده لا يرد به دون رضا البائع للعيب كما ثبت
ويرجع ربح الثمن وان قبله البائع قبل ثلثة الارباع لان اليد من التام حتى نصفه وله
الحقت بالجنابين وعلى احد بهما الرجوع فينصف ولو تداولا بهى ثم قطع في
يد الاخير رجع اليه باعده بعضه على البعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير
على باعده ولا يرجع باعده على باعده لانه بمنزلة العيب وقوله في الكتاب ولم يعلم بالتسليم
فقد علم على مندهما لان العلم بالعيب رصا به ولا يقيد على قوله في العيب لان العلم بالقبض
يوجب الرجوع قال من اشترى عبدا بشرط البراءة من كل عيب فليس له ان يرد به وان لم يتم
احده العيوب بعد ذلك وقال في الشيء لو لا بيع البراءة بها على مندهما ان لا يرد به حتى يرد

الموجود لا يقع هو يقول ان في البراءة معنى التملك حتى يرد بالرد وتلك المجرى
وان ان كان في السقاط لا تقضي له المأزعة وان كان في منتهى التملك لعدم
الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود والمحدث
قبل القبض في قول الجواب سوف يرد وقال محمد لا يدخل فيه المحدث وهو قول
لان البراءة تناول الثابت والابى يوسف يرد ان الغرض الزام العقد بالسقاط
خلف عن مفسدة السدانة وذلك بالبراءة عن الموجود والمحدث **باب**
البيع القاسد واذا كان احد العوضين او كلاهما حراً فالبيع القاسد كالبيع
بالجنبة والدم والخنزير والحمر وكذا اذا كان غير مملوك كالحرة قال رضي هذه فصول
جمعتها فيها تفصيل بينهما ان شاء الله تعالى فتقول البيع بالجنبة والدم باطل وكذا
بالحر لا لعدم ركن البيع وهو سبب المال للمال فان هذه الاشياء لا تعد مالاً عند
احد البيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو سبب المال للمال فانه قال
عند البعض والباطل لا يقيد ملك المتصرف ولو ملك البيع في المشتري فيكون
امانة عند بعض الناس لان العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض
يكون مضموناً لانه لا يكون اولى حالاً من المقتبض على سوم الشراء وقبل الاول
قول الجواب حقيقة ما في قولها كما في بيع ام الولد والمدر على ثبته ان شاء الله تعالى
والقاسد بغير الملك عند انفصال القبض به ويكون البيع مضموناً به في المشتري فيه
وفي خلاف الشئ هو وسببه بعد هذا ان شاء الله تعالى وكذا بيع الميتة والدم
الحمر باطل لانها ليست اموالاً فلا يكون محل للبيع والبيع الحمر والخنزير ان كان
بالدين كالدراهم والدينير فالبيع باطل وان كان قول بعين معين فالبيع كما
حتى يملك ما يباع به وان كان لا يملك عين الحمر والخنزير ووجه الفرق ان الحمر
قال كذا الحمر بر مال عند اهل الذمة الا انه غير منقوض لان الشراء امر بالائنة وترك
اعزازه وفي تلكم بالعقد مفسود اعزازه وهذا لانه معنى الشراء بالدينير فالدراهم
غير مقصودة لكونها وسبباً لما انما يكتفي بالذمة واما المقصود فحفظ النقود لسلامة
بجلاف ما اذا اشترى الثوب بالخمر لان المشتري الثوب امانة بغير ملك الثوب
بالخمر وفي اعزاز الثوب دون الخمر فيقول كذا الحمر معتبر في ثبوت الثوب لاني قد
الحمر حتى قد التسمية وجبت قيمة الثوب دون الخمر وكذا اذا باع الحمر بالثوب
لانه يعتبر ثوباً بالثوب بالخمر لكونه مائة بغيره قال وبيع ام الولد والمدر والمكاتب باطل

ومعناه باطل لان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقوله ام اعتقها ولد ما سببه
بحرية العتق في حق المدر في الحال لطلان الالهية بعد الموت والمكاتب استحق
بدا على نفسه لانه في حق المولى ولو ثبت بالبيع لطل ذلك كله وان لا يجوز ولو رضى
المكاتب بالبيع فغيره وبيان والاطهر الجواز والرد المدر بالطلاق دون المقتد وفي
المطلق خلاف الشئ هو وقد ذكرناه في العتاق وان كانت ام الولد او المدر في
به المشتري فداستان عليه عند ابي حنيفة وقال عليه فيها وهو رواية عنه انها لا يفسد
بجدة البيع فيكون مضموناً عليك ان الاموال وهذا لان المدر وام الولد قد خلت
تحت البيع حتى يملك ما يقيم اليها في البيع بخلاف المكاتب لانه في نفسه فلا
يتحقق في حقه القبض وهذا القيد هو انه ان حصة البيع انما لم يحن بحقيقة في محل
بقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما في البيع
في حق نفسه ما واما ذلك لثبت حكم البيع فيما ضم اليها فصار كمال المشتري لا يدخل
في حكم عرضه بانقراؤه واما ثبت حكم الدخول فيها فتمت اليه كذا انما لا يجوز بيع السكر
قبل ان يسلط لانه باع ما لا يملكه ولا في حقيقة اذا كان لا يؤخذ الا بغيره لانه غير
مقدور التسليم ومعناه اذا اخذه ثم العاه فيها وان كان يؤخذ من غير جلد جاز
الا اذا اجتمعت فيها بانفسها ولم يستد عليها المدخل لعدم الملك قال ولا يبيع العبد
في الرهوان لانه غير مملوك قبل الاخذ ولو ارسله من يده فغير مفسد والتسليم ولا يبيع
الحمل ولا الساج لانه من بني آدم عن بيع الحمل وحمل الجدة لان فيه غرر قال و
لا يبيع العبد في القصر لغير فضاء انتفاع ولا يبيع في كسبه كحلب ودر باري واد
فحفظ المبيع بغيره قال الصوف على طهر الغنم لانه من اوصاف الجوارح ولا يبيع
من اسفل فحفظ المبيع بغيره بجلاف الفواهم لانه من اوصاف الجوارح ولا يبيع
لانه يمكن قتله والقطع في الصوف منعين فيقع الشراء في موضع القطع وقد صح انه
ممنوع من بيع الصوف على طهر الغنم وعن لبن في شراع وسمن في لبن وهو حجة
على ابي يوسف في هذا الصوف حيث يجوز بيعه فيما يروى عنه قال وجوز من سقى
وزرع من ثوب ذكر موضع القطع ولم يذكره لانه لا يمكن تسليمه الا بعد رجلا
ما اذا باع عشرة دراهم من ابرة فقتله لا يلحقه في بيعه ولو لم يكن معاً لا يجوز لما ذكرنا
جهالة البصر ولو قطع البائع الذراع او قطع الجذع قبل ان يفسح المشتري بعد وجب
لانه المفسد بجلاف ما اذا باع النوى في التمر والهدر في البطيخ حيث لا يكون مجزاً

وان شقها واخرج المبيع لان في وجودها احوال اما المبيع فعين موجود قال وشرب
العائن وهو ما يخرج من العبد بطرب الشبهة فانه مجهول ولان فيه غررا
قال وبيع المزابنة وهو بيع النخل على التحيل بتمجذ ومثل كبد خرمانا عام مني
بيع المزابنة والمزابنة ما ذكرنا والمزابنة بيع مخنطة في سبيلها مخنطة
مثل كبد خرمانا لانه باع مسكيا بكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الحرص كما اذا
كانا موصوفا على الارض كذا العنب بالزبيب على هذا وقال النضر
يجوز فيها دون خمسة اوسق لانه من مني من بيع المزابنة وخص في العراق وهو
ان يباع بجزء صاخر فيها دون خمسة اوسق وفي العربية العظيمة لغته وثا وبله
ان بيع المعري له على الخيل من المعري بتمجذ وهو بيع مجاز لانه لم يملكه
فيكون برا مبداء قال ولا يجوز البيع بالعا كالحجر والملاسة والملاسة وهذه يبيع
كانت في الجاهلية وهو ان يترأض الرجلان على سبعة اى يبا ومان فاذا
لمسها المشتري او شقها البائع ووضع المشتري عليها حصاة لزم البيع قالوا
بيع الملاسة والى في الملاسة والثالث العا كالحجر وفد مني النبي م عن بيع الملاسة
والملاسة لان فيه تعديلا بالخطر قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين طرما لبيع
ولو قال على انه باع ثوبين ان اخذ ايهما شاء جاز البيع اسخا ما ذكرناه بغيره
قال ولا يجوز بيع المراسي ولا اجارتهما والمراد الكلاء اما البيع فلا يرد على ما لا يملكه
لا يشترك الناس فيه بالحدوث واما الاجارة فلا يشترط على استهلاك
عين مباح ولو عرفت على استهلاك عين مملوك بان استاجر بفترة ليشرب
لبنها لا يجوز فهذا اولى قال لا يجوز بيع النخل وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف
وقال محمد بن يونس اذا كان محرز او هو قول الشافعي لانه حيوان منتفع به حقيقة
وشرا فخير بوجه وان كان لا ياكل كالبعل والحمار ولما انه من الهوام فلا يجوز
بيعه كالزباير والانتفاع بما يخرج منه لا بعينه فلا يكون منتفعا به قبل الخرج حتى لو
باع كواره فيها عسل بما فيها من النخل يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي وهو ولما يجوز
بيع ووالفر عند ابى حنيفة لانه من الهوام وعند ابى يوسف لا يجوز اذا ظهر
فيه الفربغالة وعند محمد بن يونس كلف ما كان كونه منتفعا به ولا يجوز بيعه بغيره
ابى حنيفة وعند محمد بن يونس لكان الضحية وقيل ابو يوسف هو مع ابى حنيفة
لكن في دوده والحمام اذا علم عددا وامكن تسليها جاز بيعها لانه مال عند التسليم

التسليم ولا يجوز بيع الا بقى لشيء النبي عام عنه ولانه لا يقدر على تسليمه قال لان بيعه
من رجل ثم انما حقه لان المذني بيع ابن مطلق وهو ان يكون ابنا في حق
المعاقد من وهذا غير آبق في حق المشتري ولانه اذا كان عند المشتري اتفق العجز
عن التسليم وهو المانع ثم لا يصير ابنا بغير العقد اذا كان في يده ان كان اشهد
لانه امانة عنده وبيع امانة لا يوجب من قبض المبيع ولو كان لم يسهل يجب
ان يصير ابنا لانه قبض غصب ولو قال هو عند فلان فبعه متى فباعه لا يجوز
لانه آبق في المعاقد من ولانه لا يقدر على تسليمه ولو باع الابن ثم عاد من الابن
لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لانعدام المحبة كبيع الطيرة في السواد وعن ابى حنيفة
انه يتم العقد اذا لم يفسخ لان العقد انعقد لقيام المالبة والمانع قد ارتفع وهو العجز عن
التسليم كما اذا ابى بعد البيع وهكذا روي عن محمد بن قيس قال لا يبيع لبن امرأة في قدح و
قال الشافعي لا يجوز بيعه لانه مشروط بظاهره وانما جزا الا في بيعه كبيع اجزاء يملك
مصون من الابن قال بالبيع ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والامانة وعن ابى
يوسف لا يجوز بيع لبن الامانة لا يجوز ايراد العقد على نفسها كذا على جزئها فان
الرق قد حل نفسها فانما اللبن فلان في لانه يخصص بكل القدر التي هي ضده وهو
الحق ولا حيوة في اللبن قال ولا يبيع شعر الخنزير لانه نجس العين فلا يجوز بيعه امانة له
ويجوز الانتفاع به للضرورة فان ذلك العمل لا يتألى بهونه فوجدها بالاصل
فلا ضرورة الى البيع ولو وقع في الماء القليل فسد عند ابى يوسف وعند محمد بن يونس
لان الطلاق الانتعاق به دليل طهارته ولا يلى يوسف لان الطلاق للضرورة فلا يطر
الان حاله الاستعمال حاله الوقوع تعارفا ولا يجوز بيع شعر الانسان ولا الانتفاع
بها لان الآدمي مكرم بمثل فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه مائلا مائلا وقد قال
عم لعن الله الواصلة والمستوصلة لمحمد بن ثابت واما يخصص فيها تجذ من الورق في يده
فرون النساء وروايت قال لا يبيع جلود الميتة قبل ان تدبر لانه غير منتفع به قال
عم لا تنفعوا من الميتة باب وهو اسم لغير المدبوع على امر في كتاب الصلوة
قال لا يابس بيدها والانتفاع بها بعد الدباغ لانه طهرت بالدباغ وقد ذكرناه
في كتاب الصلوة ولا يابس بيع عظام الميتة وعصبها وموصوفها وقرنها وشعرها ووبرها
والانتفاع بذلك كله لانهما طاهرة لا يخلو بالموت لعدم الحيوة وقد ذكرناه من
قبل والافيل كالخنزير نجس العين وعند محمد بن يونس عندهما بانه السباع حتى يباع عظمه

وبقيته على بيع العبد نسمة فالجدة عليه ما ذكرناه وتفسير البيع نسمة ان يباع من يعلم
 انه ينفقه لان بشرط فيه فلو اعتقه المشتري بعد ما اشتراه بشرط العتق مع البيع
 حتى يجيب عليه الثمن عند ابي حنيفة معه وقال لا يفي فاسد حتى يجيب عليه البقية لان
 البيع قد وقع فاسدا فلا ينعقد جازا كما اذا اختلف بوجه آخر ولا يبي حنيفة عوان شرط
 العتق من حيث ذاته لا يلزم العقد على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه بما يملكه
 نسمة للملك في الشيء بانتمائه بقرره ولهذا لا يمنع العتق الرجوع بنقصان العيب
 فاذا اختلف بوجه آخر لم يخفى المداخلة فقرر الفساد واذا وجد العتق تخففت المداخلة
 فنخرج جانب الجواز فكان الحال قبل ذلك موقفا قال وكذلك اذا باع عبدا
 على ان يستخدمه البائع شهرا او اقل ان يكتسب البائع مدة معلومة او على ان
 يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية لانه شرط لا يقضي العقد
 وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه مضمون من بيع وسلف ولانه لو كان
 المخدمه والسكنى بها لهما شيء من الثمن يكون احواله في بيع ولو كان لا يباع لهما
 يكون احواله في بيع وقد مضى البنيوم عن مصنفين في منفعة قال من باع عبدا
 على ان لا يستعمله في رأس الشهر فابطل فاسد لان الاجل في المبيع العبد باطل فيكون
 شرطا فاسدا وهذا لان الاجل شرع فربما يفتق باله بكون دون الاعيان ومن
 اشترى جارية لا يحملها فسد البيع والاصل ان لا يبيع افراد بالعقد لا يبيع استثناء
 من العقد ويحمل من هذا القبيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الجوان لا اتصال بغيره
 وبيع الاصل بناء ولما والاستثناء يكون على خلاف الوجه فلم ينع في غير شرط
 فاسدا وبيع يبطل به والكسابة والجاره والرهين بمنزلة البيع لانه يبطل بالشرط
 الفاسد غير ان المفسد في الكسابة لا يمكن في صلب العقد منها والرهية والصدقة
 والنكاح والخلع والصنع عن دم العبد لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء لان
 هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد وكذا الوصية لا تبطل بكن بيع الاستثناء
 حتى يكون الحمل ميراثا وجاهزة وصية لان الوصية اخذت الميراث والميراث يجري فيها
 في البطن بخلاف ما اذا استثنى خدمتها لان الميراث لا يجري فيها ومن اشترى
 نوبا على ان يقطع البائع ويحبطه فبطل او قبا فابطل فاسد لانه شرط لا يقضي العقد
 وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه يصير في صفقة على قرو ومن اشترى نوبا على ان
 يخدمه البائع او يتركه فابطل فاسد قال رحمه الله جواب القياس ووجهه

والركبة

ووجهه ما بيناه وفي الاستحسان يجوز للمعاصل فيه فصار كصحيح الثوب وللمعاصل جوارا
 والبيع الى البيوز والمودجان وصوم النصارى وقطر اليهود واذا لم يعرف المبيع كان
 فاسدا لجهالة الاجل وهي مضمونة الى المازنة في البيع لانها على المالك ان اذا كان لا يورث
 تكون معلومة عندهما او كان الاجل في فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم جاز لان
 مدة صومهم بالايام معلومة فلا جرم له فيه وقال لا يجوز البيع الى قديم الحاج وكذلك
 الى محصا والدباس والقطاف والجوار لانها تقدم وتساخر ولو كفل هذه الاوقات
 جاز لان جهالة البسيرة فمخلة في الكعالة وهذه الجرم له بسيرة مستدرك لا خلاف
 الصحابة فيها ولانه معلوم الاصل الذي انما تخلف الجرم له في اصل الدين بان يخل
 بما زاد على ثمن في الوصف اولى بخلاف البيع فانه لا يخل في اصل الثمن فكذا
 في وصفه بخلاف ما اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن في هذه الاوقات حيث جاز لان هذا
 اجل الدين وهذه الجرم له فيه بمنزلة الكعالة ولا كذا كاشترط في اصل العقد
 لانه يبطل بالشرط الفاسد ولو باع الى هذه الاجال ثم تراخى باسقاط الاجل قبل ان
 يأخذ الناس في المحصا والدباس وقبل قدوم الحاج جاز البيع ايضا وقال في بيع لا يجوز
 لانه وقع فاسدا فلا ينعقد جازا وصار كاسقاط الاجل في النكاح الى اجل ولان
 الفاسد للمازنة وقد ارتفع قبل نقره وهذه الجرم له في شرط زائد في صلب العقد
 فيمكن اسقاط بخلاف ما اذا باع الدرهم بالدرهم ثم اسقط الدرهم الزائد لان الفاسد
 في صلبه وبخلاف النكاح الى اجل لانه منفعة وهو عقد غير عقد النكاح وقوله في الكسابة
 ثم تراخى خرج دفا قال من له الاجل يستبته باسقاطه لانه حاله حقة قال ومن جمع
 بين حر وعبد او شاة وكبنة ومبته بطل البيع فيها وهذا عند ابي حنيفة مع وقال ان
 سمي لكل واحد منهما جاز في العبد وان جمع بين عبد ومدبر او بين عبده وعبد غيره صح
 البيع في العبد بخفضه من الثمن عند الشئ وقال في مفسد فيها ومثروك التسمية عامدا
 كالكسابة والمكاتب وانم الولد كالمدر له الاعبار بالفصل الاول في محبة البيع متفق
 بالامانة الى الكل لهما ان الفاسد بعد المفسد فلا يتعدى الى الثمن كمن جمع بين
 الاجنبية واخته في النكاح بخلاف ما اذا لم يتم نكاح احد لانه يجوز له ان يبيع بغيره
 الفرعي بين الفصلين ان يجوز له بطل تحت العقد اصلا لانه ليس بهال والبيع صفقة
 واحدة فكان القبول في الحر شرط للبيع في العبد وهو شرط فاسد بخلاف النكاح لانه
 لا يبطل بالشرط الفاسد اما البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام

الائنة ولما ينقضي في عبد الغير باجازه وفي المكاتب برضاه في الاصح وفي المذنب
بغض العاصي وكذا في ام الولد عند ابي حنيفة وابي يوسف على ان المال ليس بمتعلق
المبيع وهؤلاء باستحقاقهم انفسهم ردوا البيع فكان هذا الشارة الى الباطل كما اذا
اشترى عبد من وملك احد هما قبل القبض وهذا لا يكون شرط القبول في غير
المبيع ولا يباع بالحصنة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد فيه **فصل**
في احكامه واذا قبض المشتري المبيع في البيع العاسد بامر البائع وفي العقد عودا
كل واحد منهما مال الملك المبيع ولزم منه قيمته وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه
لا يحد فله ان يبيع بغيره الملك ولان الثمن في البيع المبيع والقبض بينهما والحد
لا يقيد قبل القبض وصار كما اذا ابيع بالميته او بغيرها بالدرهم ولما ان ركن البيع
صدر من اهله مضاعفا الى محله فوجب القول بانعدامه ولا خفاء في الاجلته والحائنه
وركنه مبالغة المال في المال وفي الكلام الذي يفرز المشرع عنه كمالا فقصته النقص
فقبض البيع مشروط وبه تنال نعمة الملك انما المحذور ما يجاوره كما في البيع وقت الشك
وانما لا يثبت الملك قبل القبض كذا يؤول الى تقرير الفاء والمجهول او هو واجب
الرفع بالاسناد او بما لا يتعارض من المطالبة اولى ولان السبب قد ضعف لمكان فقر
القبض فيشترط ان ينفذ به بالقبض في افاة الحكم بمنزلة الرينة والميته ليست بمال
فانعدم الركن ولو كان المحرم منها ففقد ركنه وشي آخر ان في المحرم الواجب هو القيمة
وهي لصح ثمنها لا ثمنه ثم شرط ان يكون القبض باذن البائع وهو الظاهر ان لا يفتق
به لان كما اذا قبضه في مجلس العقد استحق ما هو المبيع لان البيع تسلط منه
على القبض فاذا قبضه بغيره قبل الاقتران ولم يملكه كان حكمه التسلط السابق وكذا
القبض في الرينة في مجلس العقد يبيع استحقاقه وشرط ان يكون في العقد عودا
كل واحد منهما مال يستحق ركن البيع وهو مبالغة المال في المال فيخرج عليه البيع بالميته و
الدرهم والمحرم والرجع والبيع مع نفي الثمن وقوله لزمه قيمته في ذوات القيم وانما في ذوات
الامثال يلزمه المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فثنا به الغضب وهذا لان المثل
صورة ومعنى اعدل من المثل في حال الحال واحد من المتعاقدين في صورة ونحو الفاء
وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يقدح فيكون الفسخ امنا عامنه وكذا بعد القبض اذا
كان الفاء في سلب العقد لقوته ولو كان الفاء بشرط زائد فلمن له الشرط ذلك
دون من عليه لقوة العقد لانه لم يحقق المراساة في حق الشرط فان باء المشرع

فان حشوه

المشتري لقوة بيعة لانه ملكه بالقبض فذلك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد والفتق
حق العبد بالثاني ونقض الاول لحق الشرع وحق العبد مقدم لما جنة ولان الاول
مشروع باصله دون وصفه والثاني مشروع باصله ووصفه فلا يبارضه مجرد الوصف
ولانه قبل قبض من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل
واحد منهما حق العبد ويسويان في المشرع وعبته وما حصل تسلط من الشفع قال
ومن اشترى عبد الجحر او خنزير بقبضه واعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعبته
القيمة لما ذكرنا انه ملكه بالقبض فينفذ تصرفه بالاعان في قدره بغيره القيمة
وبالبيع والريضة انقطع الاسترداد على قدر الكفاية والرهين نظير البيع لانها لا زمان
الا انه يعود حتى الاسترداد بغير المكاتب وقت الرهن لزوال المانع وهذا الجرح
الاجارة لانها تفسخ بالاعذار ورفع الفاء واذروا لانها لا ينفذ شيئا فليكون
الرد امنا عا وليس للبائع في البيع العاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان البيع
معا بل به يقبض محبوسا به كالرهن وان مات البائع فالمشتري الحق حتى يسبق في
الثمن لانه ينفذ ماله في حيوته فكذلك اعلى ورنته وعمره فانه كالرهن ثم ان كانت
وراهم الثمن فانه يأخذ باعنيها لانها تنبعين في البيع العاسد وهو الاصح لانه ينفذ
الغضب وان كانت مستمكة اخذ منها لما جنى قال من باع دارا ببيع فاسدا
فيما لا يشتري فقبضه قيمته عند ابي حنيفة ورواه يعقوب عنه في الجامع الصغير
ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال ابو يوسف ومحمد يعقب الباطل او يرد الدار الخرس
على هذا الاختلاف لهما ان حق الشفع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى الفسخ
وبطل بالناحية بخلاف حق البائع ثم اضعف الخفين لا يبطل بالباطل فافوا بها اولى
وله ان الباطل والغرس مما يقصد به الدوام وقد حصل تسلط من جهة البائع فيقطع
حق الاسترداد كما لا يبيع بخلاف حق الشفع لانه لم يوجد منه التسلط ولهذا لا يبطل به
المشتري وبعده فكذلك ابينا ذلك يعقوب في حفظ الرواية عن ابي حنيفة وقد نص محمد
على الاختلاف في كتاب الشفعة مبني على انقطاع حق البائع بالباطل وثبوته على الاختلاف
قال من اشترى دارا ببيع فاسدا او فاسدا بغيره فباعها ويرى فيها تصدق بالرجع والطيب
للبيع ما رجع في الثمن والفرق ان الجارية بما تنبعين فينبغي العقد بها فيمكن الرجوع
في الرجوع والدرهم والدرهم ولا ينعين في العقود فلم ينعين العقد الثاني بعينها فلا
يمكن الرجوع فلا يجب التصديق وهذا في الحبث الذي سببه فاء الملك اما الحبث

لعدم الملك فعند الي حيفه ومحمد بن النعمان العبد فيها يتبع حيفه وبها
لا يتبع شبيهه من حيث انه يتعلق به سلامة المبيع او تغيب الثمن وعند الملك
تغلب الحيفه شبيهه والشبهه تنزل على شبيهه الشبهه والشبهه هي المعبرة دون
الانزال فيها قال وكذا اذا ادعى على آخر ما لا يقفاه اياه ثم تصادقا على انه لم يكن يبيعه
وقد يرجع المدعى في الدوام بطيب له الرجوع لان محبت لفساد الملك بها لان الدين
وجوب بالنسبة ثم استحق بالتصادق وبطل المحقق مملوك فلا يعمل فيها لا يتبعين
فصل فيما يكره ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخش وهو
ان يربى في الثمن ولا يربى الشراير غيرة قال عم لنا جنوا قال من السوم
على سوم غيره قال عم لا يسام الرجل على سوم اخيه ولا يجلب على خطبة اخيه
ولان في ذلك الجحاش واضرار وهذا اذا ارضى المتعاقدين على مبلغ ثمن في
المساومة فاذا لم يركن احدهما الى الآخر فبيع من يربى ولا بأس به على ما ذكر
وما ذكرناه محل النهي في الشكاح ايضا قال عن علي كعبه وهذا اذا كان لا يضر اهل
البلد فان كان لا يضر فلا بأس ان اذا البس السعر على الواردين في بكرة ما فيه
من الغرور والضرر قال وعن بيع المحاضر لبيدومي وقد قال عم لا يبيع المحاضر لبيدومي
وهذا اذا كان اهل البلد في خطه وعوز وهو بيع من البعد وطعنا في الثمن العالي
لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر قال
والبيع عند ان الجمعة قال الله تعالى وذر البيع ثم فيه اخطا بواجب السعي على
بعض الوجوه وقد ذكرنا ان المعتبر في كتاب الصدقة قال وكل ذلك يجوز
ذكر ما لا يقف به البيع لان الفساق في معنى خارج زائد لافي صلب العقد ولا في شرط
الصحة قال لا بأس ببيع من يربى تفسيره ما ذكرناه وقد صح ان النبي ومعه فدا
وحل بيع من يربى ولا يبيع الفقراء والحاجة تاتيه اليه **نوع** قال فيمن
ملك مملوكين صغيرين واحدهما وورثه حرم من الآخر لم يورث بينهما وكذلك ان كان
احدهما كبيرا والا صل فيه قوله عم من فرق بين والدته وولد له فارق الله بينه وبين اخيه
يوم القيامة وهب النبي صلعم لعلي رضي الله عنه من صغيرين ثم قال له ما فعل
بالعالمين فقال بعث احدهما خال اورك اورك وبروي اورو ورو ورو ولا يصغر
بأسنن بالصغير والكبير والكبير يتعاهده فكان في بيع احدهما قطع الاستنباط
والمنع من التعاهده وفيه ترك الحرمة على الصغار وقد اورد عليه ثم المنع معذور

بالقائه الحرمة للشكاح حتى لا تدخل فيه حرم غير قريب ولا قريب غير حرم ولا يدخل فيه
الزواج حتى جاز التفرق بينهما لان النفس ورثت كخلاف النفس فيفسد على مورده
ولا بد من اجتماعهما في ملكه لما ذكرنا حتى لو كان احدهما صغيرا والآخر كبيرا لا بأس ببيع
واحد منهما ولو كان التفرق بين مطلق لا بأس به كدفع احدهما بالجنه وبيعه بالدين
ورده بالعيب لان المنظر اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به قال فان فرق كره له
ذلك وجاز العقد ومن يبيع يوسف لا يجوز في قرابة الوالد ويجوز في غيره وعنه انه
لا يجوز في جميع ذلك لما رواه في الامر بالادراك والرد لا يكون الا في البيع العاقد
ولما ان ركن البيع صدر عن اهله في محله وانما الكراهية لمعنى محاورها بقرائنه
الاستنباط وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرق بينهما لانه ليس في معنى ما ورد به
النفس وقد صح انه عم فرق بين مارتبه وسيرين وكانا متبين اختين
القالة القالة جائزة في البيع بمثل الثمن الاول لقوله عم من اقال ما يبيعه
اقال الله ضرره يوم القيمة ولان العقد حقه فمحلها ان دفعه دفعا جازما وان شرط
اكثر منه او اقل فالشرط باطل وبرر مثل الثمن الاول والاصل ان القالة فسخ في
حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما الا ان لا يمكن جعله فسخا فبطل وهذا عند
البي حيفه ومعه عند الي يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله فسخا فبطل فسخ الا ان لا يمكن
فبطل وعند محمد هو فسخ الا اذا نذر جعله فسخا فبطل سبعا الا ان لا يمكن فبطل محمد ان
اللفظ للفسخ والرفع ومنه ما يقال اقلني فترقي فيؤخر عليه فضبه واذا نذر رجل على محمد
وهو البيع الا ترى انه بيع في حق الثالث ولا يبي يوسف انه مبادلة المال بالمال بالشرع
وهذا هو حد البيع ولهذا يبطل بطلان السلعة ويرى بالعيب وثبتت به الشفعة
وهذه احكام البيع ولا يبي حيفه ومعه ان اللفظ بين عن الرفع والفسخ كما قلنا والاصل
اعمال الاعطاء في مقتضىها الحقيقية ولا يمكن ابتداء العقد ليجل عليه عند التعذر لانه
ضده واللفظ لا يمكن منه فتعيق البطان وكونه بيعا في حق الثالث امر ضروري
لانه ثبتت به مثل حكم البيع وهو الملك لا مقتضى الصيغة او لا يبيعه له على غيره
واذا ثبتت بهذا فنقول اذا شرط الاكثر فلا قاله على الثمن الاول لتعذر الفسخ على الزا
اؤرفي ما لم يكن ما يباحل فبطل الشرط لان القالة لا تبطل بالشرط العاقد بطلان
البيع لان الزاوة يمكن انبثاقها في العقد فيحقق الربو اما لا يمكن انبثاقها في الفسخ
وكذا اذا شرط الاقل لما ثبت ان ان يحدث في المبيع عيب فحازت القالة بالاقول لان

الحق يجعل بازا ما فات العيب وعندهما في شرط الزيادة يكون بيعا لان الاصل هو
عند الباعين بسفوفه وعند محمد جعده ببيعاً ممكن فاذا زاد كان فاصدا بهذا البيع وكذا في
شرط الاقل عند الباعين بسفوفه لانه هو الاصل عنده وعند محمد هو الضيق بالنسبة الاول
لانه سكوت عن بعض الثمن الاول لو سكنت عن الكل قال يكون فصحاً فهذا
بمختلف اذا زاد او اذا اقله عيب فوضوح بالاقول لا فذ ولو قال بغير جنس الثمن
الاول فوضوح بالنسبة الاول عند الباعين بسفوفه ويجعل النسبة لغوا وعندهما بيع فصحاً
ولو ولدت المبيعة ولدان ثم تعالفا قال فانه باطله عنده لان الولد مانع من الضيق
عندهما يكون بيعا والا فانه قبل القبض في المقتول غير فصح عند الباعين بسفوفه
وكذا عند الباعين بسفوفه في المقتول التعداد البيع وفي العار يكون بيعا عنده لا مكان
البيع فان بيع العار قبل القبض جائز عنده قال وهلاك الثمن لا يمنع من صحة الاقالة
وهلاك المبيع من قبل لان رفع البيع بسفوفه في بقاءه وهو قائم بالبيع دون الثمن
فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في الباقي لقيام البيع فيه وان تعالفا بغير
الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما مبيع فكل
البيع باقيا **باب المراجعة** في التولية قال المراجعة نقل ملكة بالعقد الاول
بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكة بالعقد الاول بالثمن الاول من غير
زيادة ربح والبيعان جائزان لا يستلزمان شرط الجواز والحاجة مائة الى هذا النوع
من البيع لان الغني الذي لا يبيد في التجارة يحتاج الى ان يعينه فعل الذي المزمع
ونصيب نفسه بنقل اشترى ويزاد ربح فوجب القول بجوازها ولانها كان مباحة
على الامانة والاحراز من الجائز وعن شعبة ما قد صح ان النبي لم يرد او الهبة انما
ايكبر ربحه بغيره فقال النبي لم يرد وكنى احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عم القابض
ثمن فلا قال ولا تصح المراجعة والتولية حتى تكون العوض ملكة مثل لانه اذا لم يكن له
مثل لو ملك ملكة بالقيمة وهي مجزولة ولو كان المشتري باعده المراجعة من يملكه ملك
البيع قد باع بربح درهم او بشئ من المكبل الموصوف جاز لانه لا يضر على الوفاء بما
التزم ولو باع بربح درهم لا يجوز لانه باع برأس المال ببعض قيمته لانه ليس من
ذوات الامتثال ويجوز ان يضيف الى رأس المال اجرة القصار والصباغ والبطائر
والفصل واجرة حمل الطعام لان الغرض جاز بالحق هذه الاستنباط برأس المال في
عادة التجار ولان كل بائع يربح في المبيع او في قيمته حتى يهبط هذا هو الاصل ما عدا ما جهز

بمنه الصفة لان الصنف واخوانه يربح في العيب والحمل يربح في القيمة او القيمة يختلف
بمختلف المكان ويقول قام حتى يكفرا ولا يقول اشترى به كذا كذا يكون كذا وروى
الغنى بمنزلة الحمل بمختلف اجرة الراعي ذكرنا حيث لم يخط لانه لا يربح في العيب والمغني
وبمختلف اجرة التعليم لان ثبوت الزيادة لغني فيه وهذا عندنا قال فان اطلع
المشتري على جبانته في المراجعة فهو الجار عند الباعين بسفوفه ان شاء الله جميع الثمن
ان شاء تركه وان اطلع المشتري على جبانته في التولية اسقط ما من الثمن وقال ابو
يوسف يحط بهما وقال محمد بن جعفر بهما لا يحط بهما ان الاعيان للتسمية ككونه معلوماً والتولية
والمراجعة ترويح ودرع فيكون وصفاً موعوداً به كوصف السلامة فغيره فانه لا يلج
يوسف لانه ان المال فيه كونه تولية ومراجعة ولانها لا ينفصل بغيره وليكن بالنسبة الاول
او بعتك مراجعة على الثمن الاول واذا كان ذلك معلوماً فلا بد من البيع على الاول
وذلك بالخط غير انه يحط في التولية قدر المراجعة من رأس المال وفي المراجعة منه
من الربح والباقي حصة بغيره انه لو لم يحط في التولية لا يفي تولى لانه يربح على الثمن الاول
فيغير النصف فيغير الخط وفي المراجعة لو لم يحط بغير المراجعة وان كان يتفاوت
الربح فلا يغير النصف فامكن القول بالتحية فهو ههنا قبل ان يرد واحد
فيه ما يمنع الفسخ بزمانه جميع الثمن في الروايات الطاهرة لانه يجره خياراً لا يجره بشئ
من الثمن كخيار الرؤية والشرط بمختلف خيار العيب لانه مطالبه بتسليم العيب فبسط
ما يباع به عند غيره قال ومن اشترى ثوباً بقبعة بربح ثم اشترى ثوباً بغيره بربح
فقد كمل ربحه كان قبل ذلك فان كان اسفغ في الثمن لم يجره المراجعة وهذا عند الباعين
حصة بغيره وقال ابو جعفر المراجعة بربح على بئس حجة ولو اشترى بعشرة وبعده بعشرين
مراجعة ثم اشترى بعشرة لا يجره المراجعة اصلها ببيعها بربحها على عشرة في الفصد
لما ان العقد ان في عقد محمد ومنقطع الاحكام عن الاول فمجرد ربحاً المراجعة عليه كما اذا تعلق
الملك والباقي حصة بغيره ان شبيهه حصول الربح الاول بالعقد الثاني فانه يملكه بغيره
ما كان على شرط السقوط بالظهور على عيب الشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احبها ولا يجره
لم يجر المراجعة فيها فذا الصلح الشبهة كالحقيقة كانه اشترى خمسة ثوباً بعشرة فبسط خمسة
بغيره فذا تعلق الملك لان الملك حصل بغيره قال اذا اشترى العبد المأذون له
والجارية ثوباً بعشرة وعلية دين يحيط برقبته بقبعة من المولى خمسة عشرة فانه يجره
مراجعة على عشرة وكذا لو كان المولى اشترى ثوباً بغيره من العبد لانه في هذا العقد

شبهة عدم جواز مع الثاني فاعترضه في حكم المراجعة وبني الاعتبار الاول فيصير كان
العقد اشترائه للمولى بعشرة في الفصل الاول وكانه بيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر
الثمن الاول وان كان مع الثاني بعشرة وراهم بالتصديق فاشترى ثوبا بعشرة
ودعه من رتب المال بخمسة عشر فانه يبيعه المراجعة باثني عشر ونصف درهم لان
هذا البيع وان فسخي بجواز عده عند عدم الرجوع خلافا لفرع مع انه يشترى بالمال
لما فيه من استغناء ولا ية التصرف في موصوفه والاعتقاد في الغاية ففقد شبهة
العدم الا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعترض البيع الثاني عند ما في حق
نصف الرجوع قال في اشترى جارية فاعترضت او وطها وهي تبت ببيعها مراجعة
ولا يثبت لان لم يكتسب منه شي بها بل الثمن لان الاوصاف ما بعده لا يباع بها الثمن
ولمذا لو فاق قبل التسليم لا يفسد شي من الثمن وكذا ما في البضع لا يباع بها الثمن
والمتكسر فيما اذا لم يفسد الوطى وعن ابي يوسف في الفصل الاول انه لا يبيع من غير
بيان كما اذا احتسب بفسده وهو قول الشافعي انما اذا فسخا عينها بنفسها او فسخا
اجنبي فاخذ اشترى لم يبيعه مراجعة حتى يبين لانه صار مفسودا بالاطلاق فباعها بها
شي من الثمن وكذا اذا وطها وهي بكر لان العذرة جزء من العين بها يباع الثمن
وقد جسدوا ومن اشترى ثوبا فاصابه بمرض فادخر في ما رجع مراجعة من غير بيان
ولو كثر بفسده ووطه لا يبيعه حتى يبين والمكسر ما تبناه قال من اشترى غلاما بالفسد
ورهم نسبة فباعه بربع فانه لم يبين فعلم المشتري فان سارده وان شاء قبل لان
للاجل شبهها بالمبيع الا ترى انه يراى في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذه المسئلة بالحقيقة
فصار كانه اشترى شيئين وبيع احدهما مراجعة فبطلت الاقدام على المراجعة بوجوب
السلامة من مثل هذه الجحشة فاذا طهرت بغيره كان العيب وان استملكه ثم
علم لزمه بالفسد فانه لان الاجل لا يباع به شي من الثمن قال فان كان له اياه ولم
يبيّن رده ان شاء لان الجحشة في التولية متلوها في المراجعة لانه يباع على الثمن الاول
وان كان استملكه ثم علم لزمه بالفسد حاله لما ذكرنا وعن ابي يوسف عده انه يرد
القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزبوف مكان الجحشة او علم بعد
الانفاق وسأيتك من بعد ان شاء نقد وقبل بغيره ثمن حال ويجوز قبل فسخه
بفضل عينها ولو لم يكن الاجل مشروطا في الفسخ ولكنه يبيعه معا وقبل لا بد من بيانه
لان المعروف كالمشروط وقبل يبيعه ولا يبيعه لان الثمن حال قال من دلى رجلا

رجلا شيئا بما قام عليه ولم يبيع المشتري بمقام عليه ولم يعلم المشتري بمقام عليه فابيع
فاسد لجواز الثمن فان علمه البائع بعينه في المجلس فهو بالخيار ان شاء اخذ وان
شاء تركه لان الفاسد لم يفتقر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كالا بانه العقد فصار
كاشبه القبول في آخر المجلس وبعد الاقرار في فسخه ففقد الثمن لاصلاحه ونظيره في البيع
او علم في المجلس وانما يخبر لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فيخبر في خيار الرضا
فما يبيع ويجوز ان يبين اشترى شيئا فباعه بثلث لم يجر له بيعه حتى يبيعه لانه دم
منه عن بيع ما لم يبيعه ولان فيه عذر انفساخ العقد على اعتبار الهلاك ويجوز بيع العار
قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف عدهما وقال محمد بن الحنفية لا يجوز رجوعا الى اطلاق محمد بن
واعتبار بالمتقارن صار كالا جارية ولما ان ركن البيع صدر من اهله مضاعفا الى محله والار
فيه لان الهلاك في العار كما لو كان يخلو بالمتقارن الغرض المشتري عذر انفساخ العقد وكذا
معدول به على لابل الجواز والاجارة قبل على هذه الخلاف قال من اشترى مكعبا
مكسوبا او موزا موزا فاكسبه او اقرنه ثم باعه مكسبا او موزا لم يجر للمشتري منه
ان يبيعه ولا ان ياكله حتى يعيد الكيل والوزن لان البني دم من بيع الطعام
حتى يجري فيه ما كان صانع البائع وصانع المشتري ولا يكتفى ان يرد على المشتري
ذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فوجب الفسخ عنه بخلاف ما اذا باعه محارزة
لان الزبادة له وبخلاف ما اذا باع الثوب مزارعة لان الزبادة له اذا زرعه وصف
في الثوب بخلاف الفسخ ولا معتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان بخمسة المشتري لانه
ليس صانع البائع والمشتري وهو الشوط ولا يكسبه بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل من
باب التسليم لان بغيره المبيع معلوما ولا تسليم الا بغيره ولو كان البائع بعد البيع بخلاف
المشتري فقد قبل بغيره بطلان العقد بانه اقرنه صانع والعقد ان يكتفى به لان المبيع
صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومحل العقد بانه اجماع الصنفين على ان يبيعه
في باب السلم ان شاء الله تعالى ولو اشترى المعده وعده فمولا كذا يرد في يده ويخبرها
لان ليس بمال الربوا ولا لموزون في يده يرد عن بيعه بغيره لانه لا يجل له الزبادة على
المشروط قال في التصرف في الثمن قبل القبض جائز لقيام المطلق وهو المالك ليس فيه
منه الا انفساخ الهلاك لعدم تعديها بالتعدي بخلاف المبيع قال ويجوز للبائع ان
يزيد في المبيع ويجوز للمشتري ان يزيد البائع في الثمن ويجوز ان يخط من الثمن ويتعدي
الاستحسان في بيعه ذلك قال زبادة وخط بخلاف اصل العقد وعند زبارة والشافعي عده

وحسب فضل في المائدة فيحقن شبهة الربوا وهي لغة كالحقيقة التي اذا اذ اسم الله
في العرفان وكثرة يجوز وان جميعا الوزن لا ينال بفقان في صفة الوزن فان
العرفان بوزن بالامساك وهو مضمون بتعريف التعيين والنفذ ووزن بالسجرات
وهو مضمون لا يتعين بالتعريف ولو لم يكن بالنفذ وموازنة وقضاة التصرف فيما قبل
الوزن وفي العرفان واستنباطه لا يجوز فاذا اختلفا فيه صورة ومعنى حكماء كجدها
القدر من كل جهة فيزال شبهة شبهة وهو غير معتبر وكل من ينقض قول
مسلم على كثر من التفاضل في كماله في كماله اذ ان ترك الناس الكيل في مثل كلفة
والشعب والتم والمخ وكل من ينقض قول الله على كثر من التفاضل في وزنه فيكون دون ابدأ
مثل الذي يجب والنفذ لان النفس افرى من العرف في الاخرى لا يترك بالاولى ما
لم ينقض عليه فهو محمول على ما استلزم لانه لا يرد على يوسف ان يغير العرف
على خلاف النصوص عليه ان النفس على ذلك المكان العادة وكانت هي للظهور
البيد وقد بدلت فعلى هذا الواقع كلفة يحسنها من اذ كان الذهب كلفة من اذ
كيلا لا يجوز عندنا وان نعارفوا ذلك انهم الفضل على ما هو العرف في اذ كان مجازفة
الا انه يجوز الاسلام في كلفة وكثرة وزنه في الوجود الاسلام في معلوم قال وكل ينسب الى
الزطل فهو زنى معناه ما يباع بالاولى لانه قد زنت بطريق الوزن كجانب ما يباع
بما وزنه بخلاف سائر المكاييل اذ كان موزونا فلو بيع بكيال لا يعرف وزنه بكيال
متد لا يجوز لانه الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة قال عقد الصرف واقع على جنس
الاثنان بعينه في قبض عوضه في المجلس لقوله في النقطة بالقبض ما واد معناه اذ
بيد وسببين الفقه في الصرف ان شأنا الله تعالى قال ما سواه مما في الربوا بعينه في
التعريف ولا بعينه في التفاضل على ما لا ينفذ في بيع الطعام والطعام له قوله في
الحديث المعروف في ابيه ولانه اذا لم يقض في المجلس بقا قبض القبض والنفذ في
فتنبت شبهة الربوا وانما هي مبع منعتين فلا ينسب في قبض كالتوب وهذا لان
القاعدة المطلوبة انما هو التمكن من التصرف وبترتيب ذلك على التعيين بخلاف العرف
لان القبض في التعيين به ومعنى قوله ما يبيعها بعين كذا رواه عبادة بن
الصامت ونعاقب لا بعينه فاما في المائدة عرفا بخلاف النفذ والمؤجل في كلفة
بيع البيعة بالقبض والتمرة بالتمرين وكثرة بالجزء من لا نعدم المعيار في تحقيق
الربوا والشبهة لا يخالف في الوجود العلم على كثر من يجوز بيع الفلاس العلبين في ابيها

فيها منها عند الي حنيفة والي يوسف وقال محمد لا يجوز لان التمنية تنبت بمصلحة الكل
فلا ينظر في مصلحتها واذا بقيت انما لا تنبت وسار كما اذا كانا بغير ابيها وكسج
الدرهم بالدرهمين ولما ان التمنية في حقتها تنبت بمصلحة اهلها ولا يغير عليها
فينظر في مصلحتها واذا بطلت التمنية بتعريف بالتعريف فلا يجوز وزنها لبعها الا على
على العقد او في النفذ في حق العقد والعقد في كلفة كلفة بالجزء من كلفة النفذ
لان التمنية حقة وكلفة ما اذا كان بغير ابيها لانه كافي بكافي وقد نفي عنه
وكلفة ما اذا كان احدهما بغير هبته لان الجنس بالتميز كثر من التمنية قال لا يجوز
بيع كلفة بالدينق ولا بالسوق لان الجاهل باقية من وجه لا منها من اجزاء كلفة
والعبار فيها الكيل لكن الكيل غير متوحي بينهما وبين كلفة لانها فيهما في كلفة
حيات كلفة فلا يجوز وان كان كلفا بكيال ويجوز بيع الدينق بالدينق من اذ كان كلفا
لحقق الشرط وبيع الدينق بالسوق لا يجوز عند الي حنيفة هو متفاد ولا من اذ كان
لا يجوز بيع الدينق بالمقنية ولا ببيع السوق بالخطئة فكذلك بيع اجزائها لقيام الجاهل من
وجه وعندنا لا يجوز لانها جنسان لا خلاف المقصود معظم المقصود هو النفذ في ثلثها
فلا يباي بعض البعوض كالمقنية مع غير المقنية والعلمنة بالمسوسة قال ويجوز بيع
العلم بالجوان عند الي حنيفة والي يوسف وقال محمد لا اذا باع علم من جنس لا يجوز الا
اذا كان العلم الموزن اكثر لكون العلم بمعاينة ما فيه من العلم والباقي بمعاينة السقط اذ
لو لم يكن كذلك يخفف الربوا من حيث زيادة السقط او من حيث زيادة العلم وصار كالحل
بالسهم ولما اذ في الموزون بالكيل بوزن لان الجوان لا بوزن عادة ولا يبيع مع
نفذ بالوزن لانه يخفف لفسدة وينقل اخرى بخلاف تلك السنة لان الوزن في
الحال يعرف قدر الدين اذ اتميز منه وبين التميز بوزن التميز وقال لا يجوز بيع الرطب
بالتمز مثله مثل عند الي حنيفة ولا لا يجوز لقوله من سئل عنه او يفتق اذا اختلف قبل
نعم فقال النبي نعم لا اذ اول ان الرطب تم لقوله من حين اهدى رطبا او كل من جبر
هكذا سماه ثم اذ بيع التمر مثله جاز لما روي لا لانه لو كان تمرا جازا لبيع اول محمد بن ان
كان غير تم فها حره وهو قوله عم اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم ومدا رما واد
زج من عيش وهو ضعف عند النقطة قال كذا العنب بالزبيب يعني على كلفة والوجه
ما يباع وقيل لا يجوز بالانفاق اعبار بالخطئة المقنية بغير المقنية والرطب بالرطب
يجوز منها كلفا عند ما لا يبيع التمر وكذا ابيع الخطئة الرطبة او المبلولة بمثلها او بالباية او

التمر والزبيب المنفوع بالشفق منها عند أبي حنيفة والي يوسف حواء قال محمد بن لا يجوز
 جميع ذلك في بيعه المساواة في أحد الأحوال هو المال أبو حنيفة هو بعينه وفي المال كذا
 أبو يوسف حواء بطلان في الحديث لا والله هذا الأصل في بيع الرطب بالزيت لما رواه
 لهما وجه الفرق في بيع هذه الفصول وبين الرطب والرطب ان التفاوت فيها
 يظهر مع بقاء البند لمن يملك الاسم الذي يملكه الرطب في الرطب والتمسح بها أحد
 على ذلك فيكون تفاوت في عين المعقود عليه وفي الرطب والرطب التفاوت بعد ذلك
 ذلك اسم فلو كان تفاوت في المعقود عليه فلا يغير ولو كان البسر بالزيت متفاضلا لا يجوز لأن
 البسر غير كذا الكفرى حيث يجوز بيعه بآثار من التمر شأن أبو حنيفة ليس بغير
 فان هذا الاسم له من أوله ينفذ صورته لا قبله والكفرى عدد من متفاوت حتى لو كان
 التمر به نسبة لا يجوز له ما قال لا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالزيت حتى يكون
 الزيت والسمسم أكثر من الزيتون والسمسم فيكون الدهن بكتلة الزيادة والتجيز لأن عند
 ذلك يعرض عن الرطب أو ما فيه من الدهن موزون وهذا لأن ما قبله كان أكثر من
 ما بعده وبعض الدهن أو التجيز وحد فضل ولو لم يعلم مقدار ما فيه لا يجوز له احتمال الرطب
 والشمع فيه كالحقيقة ويجوز به بينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه
 هذا الاجراء واختلاف في القطن بوزنه والكبراس بالقطن يجوز كيف كان الاجراء
 قال لا يجوز بيع القطن بالشمع بعض متفاضلا وماراد لم يفرق بين القطن والشمع كما
 البقر والجواميس جنس وكذا المفرغ الضان وكذا العراب مع الجناني قال وكذا
 أن البقر والغنم عند الشئ هو أنها جنس واحد لا كما والمقصود أن الأصول مختلفة
 حتى لا يخل بفساد أحدهما بالآخر في الزكوة فكذا اجزاها إذا لم يتبدل بالصفة قال وكذا
 مثل الدقل يخل العنب للاختلاف بين أصلهما فكذا ما بين ما بينهما وما كان عصبهما
 جنس واحد وشعر المفروض والغنم جنس واحد للاختلاف المعاصد قال وكذا شحم البطن باللبنة
 أو بالحم لا أنها اجناس مختلفة للاختلاف الصور والمعاني في المتاع اختلافا فاحتمى قال
 ويجوز بيع الخبز الحنطة والذوق متفاضلا لأن الخبز صاعد بالذوق موزون ما يخرج من أن
 يكون مكبلا من كل وجه والحنطة مكبلة وعن أبي حنيفة أنه لا يفرق بين القنوي على الأول
 وهذا إذا كانا نقيين فان كانت الحنطة نسبة جاز وان كان الخبز نسبة يجوز عند
 يوسف حواء عليه القنوي وكذا السمسم في الخبز جاز في الصحيح ولا يفرق استقراضه عدد
 أو زنا عند أبي حنيفة ولا في تفاوت الخبز والخبز والشور والنقد والآخر عند محمد

محمد بن لا يجوز بيعا للنفاس عند أبي حنيفة يوسف حواء لا يجوز عدد التفاوت في ما
 قال لا يجوز بيع المولى وعنده لأن العبد وافي به ملك لولاه فلا يخفى الربو أو
 مائة أو كان ما ذوا له ولم يكن عليه دين فان كان عليه دين لا يجوز لأن في به
 ليس ملك المولى عند أبي حنيفة وعندهما تغلق به حتى الغرام فصار كالجنين فيخفى الربو
 كما يخفى منه وبين مكانه قال لا بين المسم والحربي في دار الحرب خلافا لأبي يوسف
 والشافعي معهما لا عار بالمستأمن منهم في دارنا ولا قوله عم لا يربو بين المسم و
 الحربي في دار الحرب ولأن المسم مباح في دارهم فباعي طريق أخذه المسم أخذ ما لا يباع
 أو لم يكن فيه خدر بخلاف المستأمن منهم لأن ما صار محظورا بعقد إلا أن الله
 أهم **باب الحقوق** ومن اشترى منزلا فوفقه منزل فليس له
 إلا على أن أن يشتريه بكل حتى هو له أو يبرأ منه أو بكل قليل وكثير هو له فيه أو منه ومن
 اشترى مينا فوفقه بيت بكل حتى لم يكن له الأعلى ومن اشترى دارا فوجد دارا فله العلم
 والكيف جميع بين المنزل والبنت والدار فاسم الدار ينظم العلو لأنه اسم لما هو عليه
 الحدود والعلو من نواحي الأصل اجزائه فيدخل فيه والبنت اسم لما يات فيه العلو منه
 والشئ لا يكون متعاضدا فلا يدخل فيه إلا بالنسب عليه والمنزل بين الدار والبنت
 لأنه مباني فيمراقف السكنى مع ضرب قصور أو لا يكون فيه منزل الدواب فيشبهه
 بالدار يدخل العلو فيه متعاضدا عند ذكر النواحي والنبهه بالبنت لا يدخل بدونه وقبل في
 عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لأن كل بيت يستحق ما لا يدخله من علو ولا يدخل
 العلو في اسم الدار يدخل الكيف لأنه من نواحيها ولا يدخل الطلقة لأنه ذكرها ذكرها عند أبي حنيفة
 لأنه مبني على سواء الطريق فاختار حكمه وعندهما أن كان مفضة في الدار يدخل من غير ذكر
 شئ مما ذكر لأنه من نواحيها فكذا الكيف ومن اشترى بيتا في دار أو منزلا أو مسكنا
 لم يكن له الطريق إلا أن يشتريه بكل حتى هو له أو يبرأ منه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب
 والمسبل لأنه خارج الحدود إلا أنه من النواحي فيدخل بذكر النواحي بخلاف الاجارة لأنها
 نفعه لا انتفاع ولا يخفى أن به إذا المسما جاز لا يشتري الطريق عادة ولا يات جاز فيدخل
 تخصيصا للعادة المطلوبة منه أما الانتفاع بالبيع ممكن به ولأن المشتري عادة يشتري
 وقد جاز فيه فبيعه من غيره فحصلت الفائدة والله الهادي للصواب **باب**
الاحتياض ومن اشترى جارية فولدت عنه فاستحقها رجل مبنية فانه يأخذها
 وولدها وان أفرها رجل لم ينجها ولدها ووجه الفرق أن البينة حجة مطلقة فأنها

لا سيما مبنية فظهر بها ملك من الاصل والولد كان متصلا بها يكون له ان الاقرار
حجة فاصرة ثبت الملك في الخبر ضرورة صحة الاخبار وقد اذعنت بانها بعد الاصل
فلا يكون الولد له ثم قبل دخل الولد في القضا بالام بنحوه قبل بشرط القضا بالولد
واله نشير اليه بان القاضي اذا لم يعلم بالزواج قال محمد بن ابي جابر في الحكم
وكذا الولد اذا كان في غيره لا يدخل تحت الحكم بالام بنحوه من شترى عبدا فاداه حر
وقد قال العبد للمشتري انني غيبه فان كان البائع حاضرا او عابيا غيبه معروفة
لم يكن على العبد شئ وان كان البائع لا يرى ابنه ويرجع المشتري على العبد ويرجع هو الى
البائع وان اراد من عبدا متقرا له عبدا فوجبه حرا لم يرجع عليه على كل حال ومن اراد ان يرجع
انه لا يرجع فيها لان الرجوع بالمعاقبة او بالكمالة والموجود ليس في الاخبار كما ذكره فصار كما
اذا قال المشتري ذلك او قال اني غيبه او هي المسئلة ان غيبه ولو ان المشتري شرع في
الشتر معتدلا على امره واقراره اني غيبه او القول له في تحريمه فيجعل العبد بالامر بالشتر
للمشتري له عند نفيه وجوبه على البائع وفعل الغرور والضرب ولا تغذر الا فيما لا يعرف
مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل الامر به ضمانا للسلامة كما هو موجب في
الرهين لانه ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لا سفيها عين عقد حتى يجوز الرهن ببدل
الضرب والمسلم فيه مع حرمته الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمانا للسلامة وبخلاف
الاجتناب لانه لا يعبأ به بقوله في غيبه فحق الغرور ونظير مسئلة قول المولى يا بعدا
هنا فان قد اؤتمنت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمة ثم في وضع المسئلة شتر
اشكال على قول الجنب لان الدعوى شرط في حرمة العبد عنده وان افض بغيره الدعوى
وقيل ان كان الوضع في حرمة الاصل لا دعوى فيها ليس له شرط عنده لثبته بحريم فوج الا
وقيل هو شرط لكن لا افض بغيره فحق العلق وان كان الوضع في الاعناق فان
لا يمنع لاسبند المولى به وصار كالحققة فقيم اليه على الطلقات الثلاث قبل الخلع
والكاتب بغيره على الاعناق قبل الكاتبة ومن ادعى حقا في دار معا حقا مجرولا فصلا
الذي في يده على مائة درهم فاستحققت الدار الا اذا غاب منها لم يرجع شئ لان العقد على
ان يقول ادعوى في هذا الباقي فان ادعاهما فصلا حقا على مائة درهم فاستحققت منها
شئ يرجع بها لان التوفيق غير ممكن فوجب الرجوع ببدل عند فوات سلامة المبدل
وذلك على ان الصلح من المجهول على معلوم صحيح لان الجواز فيها بسط لا بفضي
فصل في نفي الغيبه قال ومن باع ملكا بغير امره فاما ملكه فالحق

بالحق ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وقال الشافعي لا ينعقد لانه لم يصدر من له
شتره لانهما ملكا وان الملك وقد فقد لا انقضاء الا بالعدالة الشترية وان اذعنت
تملك وقد صدر من ابيه في محله فوجب القول بانقضاء اوله ضرر فيه للمالك مع
شتره بل فيه نفع حيث يعني بانه طلب الشترى وقرار الشترى فيه نفع العاقلة لصون
كلامه عن الاغنى وفيه نفع المشتري فثبت القدرة الشترية بتفصيل هذه الوجوه كيف
وان الاول ثابت ولانه لان العاقل باذن في الشتر في البيع فالحق في الاجازة
اذا كان المقصود عليه بقاءه والمعاقدان جالسا لان الاجازة تصرف في العقد فلا بد من
قيامه وذلك بفهم العاقلين والمقصود عليه واذا اجاز المالك كنه الشتر بملكه لانه
في يده بمنزلة الوكيل لان الاجازة المعقولة بمنزلة الوكالة السابقة والمقصود ان يفسخ
قبل الاجازة وفعل الحق من نفعه بخلاف الفضولي في الكاح لانه مغير محض هذا اذا
كان الشتر دينا وان كان عرضا مغبيا انما يقع الاجازة اذا كان العرض باقيا بغيره ثم
الاجازة اجازة نفع لا اجازة عقد حتى يكون العرض الشتر بملك الفضولي عليه مثل البيع
ان كان مغبيا او ثبت ان لم يكن مغبيا لانه شتر من وجه والشتر لا يوقف على الاجازة
ولو ملك المالك لا ينفذ باجازه الوارث في الفسخ لانه لو وقف على الاجازة لم يورث
بنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك في حيوة ولا يعلم حال البيع جاز البيع في قول الج
بوسنعة لا وهو قول محمد لان الاصل بقاءه ثم يرجع ابو يوسف وقال لا يرجع حتى
يعلم قيامه عند الاجازة لان الشتر وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشتر من غيب
عبد فبا عده واعتقه المشتري ثم اجاز المولى البيع فالعق جاز اسخفا وهذا عند الج
حينه وابي يوسف وقال محمد لا يجوز لانه لا يملك المالك قال عمر لا يملك فيها
لا يملك ابن آدم والموقوف لا يملكه الملك ولو ثبت في الاخرة ثبت مسنده وهو ثابت
من وجهين وجه الصحيح لانه في الملك الكامل لا روبا وهذا لا يبيع ان يعق
العاصب ثم يودى الضمان لان يعق المشتري والحجاب للبائع ثم يبيع البائع البيع
وكذا لا يبيع بيع المشتري من العاصب فيما نحن فيه مع انه اسرع نفاذا حتى نقدر من
العاصب اذا دعى الضمان وكذا موقفه فانصرف علق موضوع لا فائدة للملك
ولا ضرر فيه على ترفيقه قضا الاعناق حريته عليه وينفذ بقاءه وصار كاعناق المشتري
من الرهن واعناق الوارث عبدا من التركة وهي مستغرقة بالديون ببيع وينفذ
اذا قضى الديون بعد ذلك بخلاف اعناق العاصب بنفسه لان الغصب غير مشروع

لا فائدة للملك ويختلف اذا كان في البيع لانه ليس بملكي وذا ان الشرط به يبيع
في حق الحكم اصلا ويختلف المشتري من الغائب اذا كان بالاجازة ثبت
للبايع ملكه بات فاذا علم في ملكه موقوف لغيره ابطله واما اذا اذن الغائب
والغائب ينفذ اعم في المشتري كذا ذكره بطلان هو الصحيح قال ان انقطع
العبد واخذ رثته ثم اجاز البيع فالارث للمشتري لان الملك قد تم من وقت
الشري فيثبت ان القطع حصل على ملكه وهذه حجة على محمد والعدول ان الملك
وجه يفي بالاسحق في الارش كالمالك اذا انقطع به واخذ الارش ثم رثته
الرق يكون الارش للمولى وكذا اذا انقطع به العبد في المشتري والمخيار
للبايع ثم اجاز البيع فالارث للمشتري بخلاف الاعاق على ما قرره بصدق بازا
على نصف الثمن لانه لم يدخل في ضمانه او فيه شبهة عدم الملك قال ان باع المشتري
من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول لم يجز البيع الثاني لما ذكرنا لان فيه عذر للانفصال
على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول البيع بغيره بخلاف الاعاق عند جهالة لا
يؤثر فيه العذر قال فان لم يبعه المشتري لما سأل به وقبل ثم اجاز البيع لم يجز لما ذكرنا
ان الاجازة من شرطها قيام العقود عليه وقد فاسدت بالموت وكذا بالانقضاء لا يمكن
اجاب البديل للمشتري بالفضل حتى يبعه باقيا بغيره البديل لانه لا ملك للمشتري عند
الفضل ملكا يعامل بالبديل فحقق الفوات بخلاف البيع الصحيح لان ملك المشتري
ثبت فامكن اجاب البديل فيكون البيع فانما يقيم خلفه قال من باع عبدا بغير
بغيره فقام المشتري بالبيعة على اقرار البايع او رتب العبد انه لم يخرجه بالبيع
واراد البيع لم يقبل بيته لانه قضى في الدعوى او الاقدام على الشراء اقرار
منه بيقينه والبيعة مبنية على صحة الدعوى وان اقر البايع بذلك عند القاضي بطل
البيع ان طلب المشتري ذلك لانه ان فضل لا يمنع صحة اقراره للمشتري ان يبايعه
على ذلك فحقق الاتفاق بينهما فلهذا اشترط طلب المشتري قال محمد وذكر في التباين
ان المشتري اذا صدق مدهجه ثم قام البيعة على اقرار البايع انه لم يخرجه لم يقبل
وفرقوا ان العبد في هذه المسئلة في يد المشتري وفي التباين في يد البايع وهو المستحق
وشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالما للمشتري قال من باع دارا
واوكلها للمشتري في ضمانه لم يضمن البايع عند ابي حنيفة وهو قول لم يوسد
اذا كان يقول او لا يضمن البايع وهو قول محمد وهو سلة غصب العمار

العمار وسبينة في الغصب ان شاء الله تعالى **باب** في البيع
عقد مشروع بالكتاب وهو اية المدة فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله احل
السلف المضمون وانزل فيه اطلاق آية في كتابه وعلق قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا
عدا بكم بين الناس الآية بالسنة وهو ما روي انه عم مني عن بيع ماليس عند الان في شخص
في السلم والقياس وان كان له ما وكلنا تركناه بما روينا ووجه القياس ان بيع المضمون
او المبيع هو السلم فيه قال هو جائز في المكيدات والموزونات لقوله من اسم ملك
فليس له كبل معلوم وزن معلوم الى اجل معلوم والمراو بالموزونات غير الدراهم و
الدنانير لانها ايمان والمسلم فيه لا بد ان يكون منقضا فليصح السلم فيها ثم قيل يكون باطلا
وقيل عهده ببيعان من اجل تخصيص المقصود المتعارفين بحسب الامكان والجزاء في العقد
للمعاني والاول هو الاصح لان التخصيص انما يجب في محل وجب العقد فيه ولا يمكن قال كذا
في المدروحات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والقفصة والصنعة ولا بد منها ليرفع الجحمان
فيخص شرط صحة السلم وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كالجزر والبيض لان العقد
المستأجر معلوم مضبوط الوصف منه عند التسليم فيجوز السلم فيه والصغيرة والكبيرة سواء
باصطلاح النسخ اهدار التفاوت بخلاف البطيخ والمان لانه يتفاوت آحاده تفاوت
فاحتمل يتفاوت الاحاد في المالبية يعرف العدوي المتفاوت وعن ابي حنيفة بوجاهة
لا يجوز في بعض النعمان لانه يتفاوت آحاده في المالبية ثم لا يجوز السلم فيها عدد ويجوز
كبارا وقال فرموا لا يجوز كبريا لانه عدوي وليس يكيل وعنه انه لا يجوز عدد ايضا للتفاوت
ولان المقدار مرة يعرف بالعدد وارة بالكيل وانما صار معدودا بالاصطلاح فيصير
ملكيا باصطلاحهما وكذا في الفوسخ واوله قبل هذا عند ابي حنيفة والى يوسفه وقال محمد
لا يجوز لانها ايمان ولها ان الثمن في حضاها باصطلاحها ولا يعود وزنها وقد ذكرناه من
قبل قال لا يجوز السلم في الجبوان وقال الشافعي لا يجوز لانه يصير معلوما ببيان الجب في السن
والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك بسيرة فاشبه التباين ولان بعد ذكر ما ذكره في
تفاوت فاشبه في المالبية باعتبار المعاني الباطنة فيفقد في المازعة بخلاف التباين
لانه مصنوع العباد وفقا لتفاوت الثوبان سبهما اذا استهما على منوال احد وقد فوج ان
البيعي عم مني عن السلم في الجبوان ويدخل فيه جميع اجناسه حتى العصا فيقال لانه
اطرافه كالرؤس والا كارع للتفاوت فيها او هو عدوي متفاو لا مقدرا لها قال
ولان في الجلود عدد ولا في الخطب حراما وفي الرطب حراما للتفاوت الا اذا عرف ذلك

ان بين كل ما يشترط به الجزاء انه يشترط ان يكون اذا كان على وجه لا يشترط
قال ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحبل حتى لو كان
منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحبل او على العكس او منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز
وقال الشيخ لا يجوز اذا كان موجوداً وقت الحبل لوجود القدرة على التسليم حال
وجوده وان قوله لا يشترط في الثمن حتى يبدى صلاحها وان القدرة على التسليم بالحصول
فلا بد من استمرار الوجود في مدة الاجل ليتمكن من التخصيص ولو انقطع بعد الحبل
فرب السلم بالخيار ان شاء فسخ السلم وان شاء انظر وجوده لان السلم فسخ والعجز
الطاري على شرط الزوال فصار كباقي المبيع قبل القبض قال لا يجوز السلم في السلم
المال او ما معلوماً وضراً معلوماً لانه معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم
او هو غير منقطع ولا يجوز فيه السلم عدد اللغات ولا خبر في السلم في السلم الطرقي
الا في حينه وزمان معلوماً وضراً معلوماً لانه ينقطع في زمان الشئ حتى لو كان في بلد
لا ينقطع يجوز مطلقاً وانما يجوز وزماناً لا عدداً كما ذكرنا وعن ابي حنيفة سواه لا يجوز في
سلم الكبار منها وهي التي تفتق اعياناً بالسلم في السلم عنده ولا خبر في السلم في السلم عند
ابي حنيفة وهو قال لا اوصف من السلم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه موزون
مضبوط الوصف لانه البعض بالمثل يجوز استقراضه وما ويجوز في ربو الفضل
بخلاف سلم الطيور لانه لا يمكن وصف موضع منه ولا انه مجهول اللغات في قنة
العظم وكثرته وفي سمنه وهذا على الاختلاف فصول السنة وجهه اجماله مفضية
الى المنازعة وفي خلق العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو الاتحاق والتضيق بالمثل ممنوع
وكذا الاستقراض وبعد التسليم فالمثل يعدل من القيمة ولان القبض بعين فيعرف
مثل المقبوض في قنة اما الوصف فلا يكتفي به قال لا يجوز السلم الا موقفاً وقال الشيخ
يجوز لاطلاق الحديث وخص في السلم وان قوله عم الى اجل معلوم فيها وبها لانه
شرع رخصة وفيها حاجة المصالح ليس فلا بد من الاجل ليعذر على التخصيص فيه فيسلم ولو كان
قاراً على التسليم لم يوجد المرخض فبقي على الثاني قال لا يجوز الا باجل معلوم كما روينا
ولان اجماله فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع والاجل او ما يشترط قبل ثلثة ايام قبل
اكثر من نصف يوم والاول اصح ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بد من رجل بعينه
معناه لا يعرف مقداره لانه يتاخر فيه التسليم فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة وقد مر
من قبلنا ان يكون المكسب مما لا يفيض لا يثبت كالمضلع مثلاً فان كان مكسباً

يكتسب بالكتسب كالزئيل والجواب لا يجوز للمنازعة ان في قسب المال للمعامل فيه كذا
روى عن ابي يوسف قال لا في طعام فريه بعينه او ثمره مثله بعينه لانه قد تغير به
اقفة فلا قدرة على التسليم واليه اشار عمر حيث قال ان ايت لو اذهب الله الثمرة لم يبق
احكم مال اخذ السلم ولو كان النسبة الى الفرية لبيان الصفة لا بأس به على ما لو كان مثلاً
بجاء او البساختى بفرعاً قال ولا يقع السلم عند ابي حنيفة الا بسبع شرايط جنس معلوم
كقول حنيفة او غيره ونوع معلوم كقول سفيان او بحسبه وصفه معلومة كقول جندب او
روى ومقدار معلوم كقول كذا اكبا بمكيال معروف او كذا وزناً واهل معلوم والاصل
فيه ما روينا والصفة ما بينا ومعرفة مقدار رأس المال ان كان يتعلق العقد على مقدار
كالكتيل والموزون والمعدود ونسبة المكان الذي يوقبه فيه اذا كان له محل ومؤنة
وقال لا يحتاج الى نسبة رأس المال اذا كان معقياً ولا الى مكان التسليم وبسبب موضع
العقد فيما ان مسئلمان ولهما في الاول ان المقصود يحصل لاشارة لاسم الشئ والجزء
وصار كالتسليم لانه ربما يوجد بعضاً زبواً ولا يستدل في المجلس فلو لم يعلم قدره
لا بد من في كم بقي او ربما يوجد لا يقدر على تخصيص السلم فيه فيحتاج الى رأس المال
والمعروف في هذا العقد كالمحقق للشرع مع المناقاة بخلاف ما اذا كان رأس المال
زبواً لان الذرع وصف فيه لا يتحقق العقد على مقداره ومن فروعه اذا سلم في جنين
ولم يبين رأس كل واحد واسم الجنين لم يبين مقدار احدهما ولهما في ان يبين
ان كان العقد يتحقق لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولانه لا يراحمه مكان آخر فيه فيصير
تظير اول اوقات الامكان في الاوامر وصار كالقرض والقبض ان التسليم غير واجب
في الحال فلا يتعين بخلاف القرض والقبض ان لم يتعين فالجمله فيه مفضية الى
المنزعة لان قيم الاشياء يختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجماله الصفة
وعن هذا قال من قال من المثلج بغير ان الاختلاف فيه عنده بوجوب التماثل كما في
الصفة وقبل على حكمة لا تعين المكان فقيمة العقد عندها وعلى هذا الخلاف الثمن والجزء
والقيمة وصححنا اذا افسد داراً وجعلنا مع نصيب احدنا شيئاً له حمل ومؤنة وقبل
لا يشترط ذلك في الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان موقفاً وهو اخبار شمس ان من استسحق
وعندهما يتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة للاباء قال ما يمكن له حمل ومؤنة
لا يحتاج فيه الى بيان مكان الاباء بالاجماع لانه لا يختلف قيمته وبوقفه في المكان الذي
اسلم فيه قال رضي وهذا رواية الجماع الصغير والبوع وذكر في الاجار ان يوقفه في

إلى مكانه، وهو الخارج لأن الأماكن كلها سواء ولا وجوب للمال ولو عين مكان
 قبل لا يتعين لأنه لا يقيد وقبل يتعين لأنه يقيد سقوط حظر الطرقي ولو عين المصير
 قبل لا حمل منونة بكمقي بل لأنه مع بناءين أطرافه كبقعة واحدة فيها ذكر ما قال لا يبيع السلم
 حتى يقبض رأس المال قبل أن يعارقه فيه إنما إذا كان من النقد فلا لأنه اقتراف
 عن ابن بدين وقد نسي النبي دم عن الكالي بالكالي أن كان عبداً كان السلم
 أخذه عاجلاً جاهلاً أو الأسلام والاسلاف بنيان عن النجاشي فلا بد من قبض أحد الطرفين
 ليحقق معنى الاسم ولائها بد من تسليم رأس المال ليقبض المسلم إليه فيه فيقدر على
 التسليم وللهذا فلا يبيع السلم إذا كان فيه خيار الشرط لهما أو لاحدهما لأنه يمنع تمام الغبر
 فلهذا ما نفع من الانعقاد في حق الحكم وكذلك لا يثبت فيه خيار الرذية لأنه غير مفيد بخلاف
 خيار العيب لأنه يمنع تمام القبض ولو اسقط خيار الشرط قبل الاقتراف ورأس المال
 تمام ما زلنا قاله فزود وقد مر نظيره وحملته الشرط مجموعاً في قوله علم رأس المال لتجلبه
 وأعلام المسلم فيه وأجله وبيان مكان الأبناء والقدرة على تحصيله فإن سلم ما في ذم
 في كونه حصة مائة منها وابن على المسلم إليه مائة نقد فالمسلم في حصة الدين باطل لغوات
 القبض في يجوز في حصة النقد لا يستعمل شرطه ولا يبيع الفسادات والضاد طار أو
 السلم وقع صحيحاً ولهذا لو نقد رأس المال قبل الاقتراف صحح لأنه سبيل للاقتراف لما يناد
 بهذا لأن الدين لا يتعين في البيع الأبري إنما لو بناه باعها بدين ثم نصد فإن لا
 دين لا يبطل البيع فيقضى صحيحاً قال لا يجوز التصرف في رأس المال السلم ولا في سلم فيه قبل القبض
 إنما الأول فلما فيه من ثوبت القبض المستحق بالعقد وإنما الثاني فلما في السلم فيه بيع وانصرف
 في البيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشراكة والولاية فيه لأنه تصرف فيه فإن نفعها السلم
 لم يكن له أن يشتري من المسلم إليه رأس المال شيأ حتى يقبضه كذا لقوله لم لا تأخذ إلا أسكنك
 أو رأس مالك أي عند الفسخ ولأنه أخذ شيئاً لم يبيع فلا يخل التصرف فيه قبل قبضه وهذا
 لأن المال له من حيث هو فلهذا لا يجوز ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعاً لسقوطه فجعل رأس
 المال مبيعاً لأنه دين مثله لأنه لا يجب قبضه في المجلس لأنه ليس في حكمه إلا ابتداء من كل
 وجه وفي خلافه فزود ونحوه عليه ما ذكرنا قال ومن أسلم في كذا فلا حصل إلا قبل انصرف في السلم
 إليه من رجل كذا وأمر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن فضاء وإن أمره أن يقبضه له ثم
 يقبضه لنفسه فأكاله ثم أكاله لنفسه جاز لأنه اجتمع الصفقان بشرط الكيل فلا بد
 من الكيل مرتين لنفي النبي عام من بيع الطعام حتى يجزى فيه صاعان وهذا هو محل

تحمل الحمد بيت على امر السهم وان ساء ما كان قبض السهم فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء
 البيع لان العين غير الدين حقيقة وان جعل عيني حق حكم حاص وهو حرمة الاستدلال
 بتحقيق البيع بعد الشراء وان لم يكن ساء ما كان فرضا فامره بقبض الكرجاز لان الفرض
 اعادة ولو لم ينعقد بقبضها فكان المردود عين الماخوذ ومطلبا حكما فلا يجمع صفتان
 فالقول من اسم في كرجاز رب السهم ان يكبله السهم اليه في غرار رب السهم ففعل وهو
 غائب لم يكن قصدا لان الامر بالكبل لم يقع لانه لم يصادف ملك الامر لان فقه في
 الدين واول العين فصار السهم اليه مستعبر الغرار منه وقد جعل ملك نفسه فيها
 فصار كالمالك وان عيبه وراهم دين فدفعت اليه كسائر ما يترتب عليه يدون فيه لم يصرفا بصادق
 كانت لحظة مشتتة والمشتتة بها مصادف ايضا لان الامر قد خرج حيث صادف
 ملكه لانه ملك العين بالبيع الا يرى انه لو امره بالطن كان الطن في السهم ملكا اليه
 وفي الشراء المشتري في الفسخ الامر وكذا الامر ان يجني في البحر في السهم يملك من مال السهم
 وفي الشراء من مال المشتري وينتقل الفسخ اليه لانه لا يملك في ذلك الكبل في الشراء
 في الصحيح لانه ما نسب عنه في الكبل والقبض بالوفوع في غرار المشتري ولو امره في الشراء ان
 يكبله في غرار البيع ففعل لم يصرفا بصادق استعرا غراره ولم يفضها فلا نصيب الغرار
 في يده فكذلك ما يقع فيها وصادق لو امره ان يكبله ويغزله في ناحية من بيت البيع لان
 البيت يتوابع في يده فلم يصرفا بصادق فلو اجتمع العين والدين والغرار للمشتري
 ان جدا بالعين مصادف ايضا لكل انا العين فله حصة الامر فيه وانما له من فلا اتصال بملكه
 وبمنزلة بصير فبصادق استوفى حصة و امره ان يزرعها في ارضه بصير ففرض
 فبصادق حكما وان لم يقبض حقيقة ولكن وقع الى صانع حائما و امره ان يزرع من عنده
 نصف وبأمره ان جدا بالدين لا بصير فبصادق اما الدين فله حصة من الامر فيه وانما
 العين فلا حصة بملكه قبل التسليم فصار مستعبرا حكما عند ابي حنيفة لم ينفق البيع و
 بهذا المخطئ غير مرضي به من جرمه لجواز ان يكون امره ابتداء بالعين عند جماهير الفقهاء
 ان شاء فانقضى البيع وان شاء شاركه في المخطوط لان المخطوط ليس باستعبر
 عند جماهير من اسم جاربه في كل لحظة وقبضها السهم اليه ثم ثابا لما كانت في يده
 المشتري فله حصة يوم قبضها ولو ثابا بعد هلاك الجاربه جاز لان حصة الاقال
 تعتمد بها العقد والملك بقيام المعقود عليه وفي السهم المعقود عليه انما هو السهم فباعت
 الاقاله حال بقاءه واداء جاز ابتداء فادلى ان يفي ان شاء او البها اسهل واداء انفسح

من انما حال الغيرة مع عبدك من فلان بالف درهم على اني اضمن لك خمسمائة من
التمن سوى الالف فلو جازوا باخذ الالف من المشتري واختمتم من الفاسم وان
كان لم يعط من التمن جازا البيع بالف ولا شيء على الضمين واحده ان الزيادة في التمن
والتمن جاز عندنا والمخفى باصل العقد خلا فالزود المستحق وقد ذكرناه لانه يغير بعض
من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه عدلا او حاشرا او اربا ثم قد لا يستفيد
المشتري بها شيئا بان زاول التمن وهو يساوي البيع به ونما يبيع التمن ارضا على ان ياتي
كبدل لم يخلع لكن من شرطها الما بله تسعيرة وصورة فاذا خال من التمن وجد شرطه
ففتح واذا لم يعط لم يوجد فلا يفتح قال من اشترى جارية فلم يقبضها حتى تزوجها فوطئها
الزوج والكل جاز لوجود سبب الولاية وهو الملك في الرقة على الكمال وهذا يقبض لان
وعلى الزوج حصل خضوع من جهة فصار فعلة كفعلة وان لم يطاها فليس يقبض العقبان
ان يصير فاقبض لانه يعيب حكمي فغيره بالتعيب كحقيق وجه الاستحسان ان في
الحقيق استند على المحل به يصير فاقبض ولا كذلك الحكمي فاقبض قال من اشترى عبدا
فقال فانام البيع لينة انه باعه اياه ولم يقبض التمن فان كانت فيه معرفة
لم يبع في دين البيع لانه يمكن اتصال البيع الى حقه بدون البيع وفيه بطلان حتى التمرى
وان لم يدر اين هو بيع العبد او في التمن لان ملك المشتري يطرأ باقاره فطره
الوجه الذي اقر به مشغولا بحقه واذا اعتذر استنبطاه ببيعة العاض فيه كالزهر اذا
مات والمشتري اذا مات مطلقا والبيع لم يقبض بمكان بعد القبض لان حقه لم
يكن متعلقا به ثم ان فضل شيء يك للمشتري لانه بدل حقه وان انقص ببيع هو ايضا
كان المشتري اثنين فقاب احد هما فعلى ضران بدفع التمن كله ويقبضه فاذا حضر
الآخر لم باخذ نصيبه حتى ينفذ شركة التمن وهذا قول الجنبه ومحمد حمدا وقال ابو يوسف
اذا دفع احدهما فالتمن كله لم يقبض الا نصيبه وكان منطوقا فيها اذ هي عن صاحبه لانه
قبض في غير بغير امره فلا يرجع عليه وهو اجتناب من نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو امانه
مضطر فيه لانه لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باو اجمع التمن لان البيع صفة واحدة وله
الحق الجبس ما في شيء منه والمضطر يرجع كغيره من واد اكان له ان يرجع عليه كان له
الجبس عنه الى ان يوفى حقه كالكيل المشتري اذا قبض التمن من مال نفسه قال من
جارية بالف مثقال ذهب ونقته فمات نصفان لانه اضاف المثقال اليها على السواء
فوجب من كل واحد خمسمائة مثقال لعدم الا وكوتية وبمكة لو اشترى جارية بالف من

من الذهب والفضة يجب من الذهب ما قبل من الفضة وراهم وزن سبعة لانه
انصاف الالف اليها فيصرف الى الوزن المعمود في حق كل واحد منهما قال من له
عشع عشر دراهم جبار وفضة زبر وعا وهو لا يعلم فانفقها او بهكت فوقها عند
حيفة ومحمد وعما وقال ابو يوسف هو بوزن مثل الزبروف ويرجع به راحه لان حقه في الوصف
رعى كما هو في الاصل لا يمكن رعا به بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المتعاقب
بكنه فوجب المصير الى ما قلنا ولما انه من جنس حقه لو تجاوز به فيما لا يجوز لاستدلال
فيه جاز فينفع به الاستيفاء ولا يفي حقه الا في الجوده ولا يمكن مذاكرتها بايجاب ضمان
الوصف لما ذكرنا وكذا بايجاب ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا نظيره قال واذا
افترق طبر في ارض رجل فوكلن احده وكذا اذا باض فيها وكذا اذا انكس فيها على لانه
مباح سبقت به اليه ولانه صبه وان كان يؤخذ بغير حيلة والصبي لمن اخذ وكذا البهي
اصل الصبي ولما يجب على المحرم الجوار، بكسر او بشبهه وصاحب الارض لم بعد ارضه
لذلك فصار كصبي شبيهة للحيث وكذا اذا دخل الصبي داره او وقع ما نزل من السكر
والدراهم في نيا به فلم ينفقه او كان مستعدا له يختلف ما اذا عمل النخل في ارضه لانه
قد من انزاله فيملكه بها لارضه كالنجران فيه والتراب المجمع في ارضه كجران
الماء **كتاب الصرف** قال الصرف هو البيع اذا كان لكل
واحد من عوضيه من جنس الاثمان سمي به للحاجة الى النخل في بدليه من بدلي به و
الصرف هو النخل والرد لغة اولاته لا يطلب منه الا الزيادة او لا يتنفع بعينه والصرف
هو الزيادة لغة كذا قاله الخليل ومنه سميت العبادة ان قلنا صرفا قال فان بيع فضة
بفضة او ذهب بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وان اختلفت في الجوده والصبغة لقوله
والم الذهب بالذهب مثلا بمثل وزا بوزن يدا بيد والفضل ربو الحمد يث وقال
جيد ما ورد فيما سوا وقد ذكرناه في البيوع قال ولا يدين قبض العوضين قبل الاقتراف
لما روينا لقول عمر رضي الله عنه وان استنظر ان يدخل بينه فلا تنظر ولانه لا يدين قبض
احد بما يلحق بالقبض من الكالي بالكالي ثم لا يدين قبض الآخر تحقبا لانه اواة فلا يتحقق
الربوا اولان احدهما ليس باولى من الآخر فوجب قبضه ما سوا كما ينبغي ان المصوغ
ولا ينبغي ان كالمضروب او ينبغي ان احدهما دون الآخر لا طلاق ما روينا ولانه ان
كان ينبغي ففيه شبهة عدم التعيين لكونه متماخفا فيفسره قبضه اعبا والمصلحة في
باب الربوا والمراد منه الاقتراف بالاجرة ان حضي لو ذهب عن المجلس بمشيان معاني حري

واحدة او ثمانين المجلس او اعمى عليه لا يبطل العقد لقول ابن عمر وهو ان وثب
من سطح قنبر معه وكذا المعية فاذا كان في قبض رأس المال لم يفسد خيار الخيرة
لان يبطل بغير عرض وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة وجب
التفاضل لغيره وم الذهب بالورق ربا الا اذا كان بالدينار فان اختلف في الصرف
قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد لقوات الشرط وهو القبض ولما لا يقع شرط
البيع رقبه لا الاجل لان باعدهما لا يفي القبض مستحقا وبالآخر يفتوت القبض للسخن
الا اذا استوفى الجاهل في المجلس فبعد الى الجواز لان نفاذ قبل تفرده وفيه خلاف زفره
وقد بينا نظيره بخلاف ما اذا اسقط بعد الاخر اذ لا تفرق الف او اذا وجد القبض في
المجلس كان التفاضل اسقاطا للاجل فيجوز لانه نفاذ قبل تفرده قال ولا يجوز التصرف
في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع ديارا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها
نوبا فابيع في الثوب فاسد لان القبض سخي بالعقد حتى تذهب له تعالى وفي الجوزة فوانه
وكان ينبغي ان يجوز العقد في الثوب كما فعل من زفره لان الدرهم لا يتعين فيصرف
العقد الى مطلقا وكذا نقول الثمن في باب الصرف مبيع لان البيع لا بد له منه ولا يبي
سوى الثمن فيجعل كل واحد منها مبيعا لعدم الاولوية ويصح المبيع قبل القبض لا يجوز
وليس من ضرورة كونه مبيعا ان يكون متقبلا في السلم فيه قال ويجوز بيع الذهب بالفضة
مجازا لان المساواة غير مشروطة فيه ولكن بشرط القبض في المجلس لما ذكرنا بخلاف
بيعته بحسبه مجازة لما فيه من احوال الربا قال ومن باع جارية فبها الف مثقال فضة
وفي مائة طوق فضة فبها الف مثقال بالقي مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم
اخرقا فانه في نقد ثمن الفضة لان قبض حصة الطوق واجبة للمجلس كونه بدل الف
والطه منه الا ببيان بالواجب وكذلك لو اشترى بالقي مثقال الفضة والفا نقد فالتقد
ثمن الطوق لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز
هو الطم منها قال وكذلك لو باع سيفا محلي بانه درهم ومطبعة خمسون ووقع من الثمن
خمسين جاز البيع وكان المقبوض حصة الفضة وان لم يبين ذلك الملاءمة وكذلك
ان قال قد هذه خمسين من ثمنها لان الاثنين قد برأوا بغيرها الواحد قال الله تعالى
يخرج منها اللؤلؤ واللحاج والبراد احدهما وقال عم لما كتب بن محبوب بن عمر بن
اذا ساخر ما فادما وفيما والمراد احدهما فيجعل عليه لهما حاله فان لم يتباعا حتى افرقا
بطل العقد في كونه لان الصرف فيها وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بغيره لانه

لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولما لا يجوز اخراجه بالبيع كالخروج في السفن والامكان
يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في كونه لانه يمكن اخراجه بالبيع فصار
كالطوق والمجارية ثم انما يجوز هذا العقد اذا كانت الفضة المفردة ازيد مما فيه كما وضع في
الكتاب فان كانت مثله او اقل منه او لا يدري لا يجوز البيع للربا او لاحتاله وجب
الف من وجهين والجواز من وجهين يكون ثلثه افرجت حصة الف وقال ومن باع
الفاضة ثم افرقا قد قبض بعض ثمنه بطل البيع فيما لم يقبض وبيع فيه قبض فكان لا يبي
مستحكا جازا لانه صرف كلفه فخرج فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد الف والطاير لانه يبيع
ثم يبطل بالافتراف فلا يبيع ولا يستحق بعض الا اذا فاشترى بالمجان ان شاء اخذ الباقي
بحضنه وان شاء رده لان الشكر عيب في الاثام وان باع قطعة نفرة ثم استخفى
بعضها اخذ الباقي بحضنه ولا خيار له لانه لا يفتقر القبض قال ومن باع درهمين وادبا
بدرهم وادبا ربن جاز البيع وجعل كل جنس بخلافه وقال زفره والتمس فم لا يجوز
وعلى هذا الخلاف اذا باع كز شعير وكز حنطة بخرى شعير وكز حنطة لهما في الصرف
لا خلاف المحبس بغير ضرورة لانه قابل بمكانة بالكملة ومن قبضته الاقسام على الشيوع
لا على التعيين والتغير لا يجوز وان كان فيه صحيح الصرف كما اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم
بعشرة دراهم ثم باعها بثمانية لا يجوز وان امسك صرف الرج الى الثوب وكذا اذا اشترى
عبدا بالف ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبده آخر بالف وثمانية لا يجوز في المشتري
بالف ان امسك بغيره بصرف الف اليه وكذا اذا جمع بين عبده وعبده غيره وقال بذكر
احدهما لا يجوز وان امسك بغيره بصرفه الى عبده وكذا اذا باع درهما ونوبا بدرهم وثوب
وافرقا من غير قبض فسد العقد في الدرهمين ولا بصرف الدرهم الى الثوب بل كذا وان
ان المعاملة المطلقة كمن معاينة القروا بالقر والفا في المجلس بالقبض ان طريق متعين نصيحي
فيجعل عليه نصيحي وفيه تغيير وصفه لا تغيير اصله لانه يبي موجه الاصل وهو ثوب الملك
في الكل وصار هذا كما اذا باع نصف عبده مسترك بعبده وبين غيره بصرفه الى نصيحي
لنصفه بخلاف مسئلة المراجعة لانه نصير ثوبه في القلب بصرف كل الرج الى الثوب
والطريق في المسئلة الثانية غير متعين لانه يمكن صرف الزيادة على الف الى المشتري
وفي المسئلة الثالثة اضيف البيع الى المتكر وهو ليس بجعل البيع والمعتق منه وفي التبرة
العقد انعقد صحيحا والفا وفي حاله البقاء وكلاما في الاثام قال من باع احد عشر
درهما بعشرة دراهم وادبا ربن جاز البيع ويكون العشرة قبلها والادبا ربن لا يبي

جواز البيع في الدرهم المائل على روبا فالتاثير ان اراد به ذلك فيقي الدرهم بالدينار
وبها جفت ان لا يعتبر السوادى فيها ولو بنا بياضة بفضة او ذهباً بذهب واحد
اقبل مع اقلها شئ اخر يبلغ قيمته باقى الفضة جاز البيع من غير كراهية وان لم يبلغ
فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربو الاول زيادة لا بياضا
عوض من كان له على عشرة دراهم فباعه الذي عليه عشرة دينار بعشرة دراهم
ووقع الدينار ونعمنا العشرة بالعشرة فهو جاز ومعنى المسئلة او باع بعشرة مطلقه
انه يجب بهذا العقد ثمن يجب تعيينه بالفضة كما ذكرنا والدين ليس بهذه الصفة
فلا يقع المعاقبة بنفس العقد لعدم المحاسنة فاذا انعمنا يتفق ذلك فيخ الاول و
الامانة الى الدين الاول لا ذلك يكون استبدال القرف وفي الامانة
الدين يقع المعاقبة بنفس العقد على ما بينه والفتح قد ثبت بطريق الاقضاء كما اذا
بنا بياضا بفضة ثم بفضة وخمسائة وزر فربما كان الفاضل لا يقول الا بياضا وهذا اذا
كان الدين سابعاً فان كان لاحدا فذلك في الصحيحين والتميز في الضميمة انما هو الاول
والامانة الى دين قائم وقت تحويل العقد فكل في ذلك الجواز قال ويجوز بيع درهم صحيح
ودرهمن غلبة درهمين صحيحين ودرهم غلبة والغلة ما يرد به بيت المال وما يخذ التجار
وجوه تحقيق المساواة في الوزن وما عرف من سقوط اعتبار الجوده قال واذا كان الغالب
على الدرهم الفضة في درهم واذا كان الغالب على الدرهم الذهب في درهم وذهب وبعث
فيها من تحريم الفاضل بعينه في حياض لا يجوز بيع حاله بياض بفضة بفضة بعضها
مساواة في الوزن وكذا لا يجوز الاستقراض بها اذا وزنا لان النقود لا يكون عن قبيل غش
عادة لانها لا تطلع الا مع الغش وقد يكون الغش خلقا كما في الروى منه فليحق القليل والزيادة
والجند والروى سواء وان كان الغالب عليه الغش قلبا في حكم الدرهم والدينار اعتبارا
للعالم فان اشترى بياضة خالصة في على الوجوه التي ذكرنا في حلية السيف وان عبت
بجانبها منقلا جاز صرا للجنس الى خلاف الجنس وهو في حكم تلبس بفضة وذهب وكذا
صرف حتى يشترط القبض في الجنس لوجود الفضة من الجاهلين واذا اشترط القبض في الفضة
يشترط في الصفر لانه لا يعتبر عنه الا بغيره قال في صفة الجاهل لم يفتوا بجواز ذلك في العدل
والخطا فلهذا لانها اعراضا لغيره في بياض فلو اشترط القبض في بياض بياض بياض بياض
نزوج بالوزن فالبائع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تروج بالعد فبالعد
وان كانت تروج بها فبالعد احد منها لان المعبر به هو المعاد وفيها اذا لم يكن نفس ثم هي

هي ما دامت تروج يكون انما لا يفتى بالتعبد واذا كانت لا تروج فهي معلقة بتعبد
بالتعبد وان كان يقبلها البعض دون البعض فهي كالتوف لا يفتى العقد بعينها
بل بحسب ما يوافق ان كان البائع يعلم بحالها لتحقيق الرضا منه ويجوز ما من الجاهل وان
كان لا يعلم لعدم منه اذا اشترى بها سبعة ثم كسدت فترك الناس المعاملة بها بطل
البيع عند أبي حنيفة قال ابو يوسف عليه السلام فيمنه يوم البيع وقال محمد بن علي فيمنه ما
نعامل الناس بها لان العقد قد فسخ الا انه نذر التسليم بالكسادة والله لا يوجب الفسخ
كما اذا اشترى بالربط فانقطع او الله واذا اشترى العقد وجب القيمة لكن عند أبي يوسف
وقت البيع لا تفتى بكون به وعند محمد بن يوم الانقطاع لانه وان انقطع الى القيمة وله
ان الثمن يملك بالكسادة لان التمنية لا اصطلاح وما يفتى فيمنه بياض بياض بياض بياض
البيع يجب ان كان فاما وقيمتها ان كان في الكسادة في البيع السادة قال ويجوز
البيع بالفلوس لانها مال معلوم فان كانت فضة جاز البيع وان لم يعين لانه انما
بالاصطلاح وان كانت كسادة لم يجز البيع بها حتى يعينها لانها سبعة فلان من تعيينها
واذا باع بالفلوس السادة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة وهو خلاف ما هو عليه
الاختلاف الذي بينه ولو استقرض فلوسا فكسدت عند أبي حنيفة يجب عليه مثلها
لانه عارة وموجبه رد العين معنى والتمنية فضل فيه او القرض لا يفتى به وعند أبي حنيفة
فيمنه لانه لا يطلع صف التمنية نذر رد الكسادة فيمنه كما اذا استقرض ثوبا
فانقطع لكن عند أبي يوسف يوم القبض وعند محمد بن يوم الكسادة على قمر من قبل
واصل الاختلاف فيمن غصب ثوبا فانقطع وقول محمد بن علي فيمنه بياض بياض بياض بياض
قال ومن اشترى ثوبا بنصف درهم فلوس جاز وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس
وكذا اذا قال نصف درهم فلوس او بغيره فلوس جاز وقال فيمنه لا يجوز في جميع ذلك
لانه اشترى بالفلوس وانما نذر بالعد ولا بد ان يرد الدرهم فلان من بيان عدوا
وكن نقول ان يباع بالدينار ونصف الدرهم من الفلوس معلوم عند الناس الكلام
فيه فاعني عن بيان العد ولو قال درهم فلوس او درهم فلوس فذلك عند أبي
يوسف لانه باع بالدرهم من الفلوس معلوم وهو المراد لا وزن الدرهم من الفلوس
وعند محمد بن علي لا يجوز ويجوز فيه دون الدرهم لان في العادة المباشرة بالفلوس فيها دون
الدرهم فصار معلوما بحكم العادة ولا كذا كذا الدرهم فالو او قول أبي يوسف فيمنه بياض بياض بياض
وإذا باع فان من اعطى صبرا فبها وقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصفه الا جاز

[illegible]

البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عند جلال بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف
 بنصف الواحدة بزيادة الجوز وعلى قياس قول الجاحظ بعد بطلان الكل لأن الصفقة
 مستحقة والفساد قوتي فيشيج وقد غر ظهيرة ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه كجوابهما هو
 الصحيح لأنه ما جيعان ولو قال اعطني نصف درهم فلوس ونصف الواحدة جاز الصحيح لأنه
 قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الواحدة فيكون نصف
 درهم الواحدة بمنتهى ما وراءه بزيادة الفلوس قال مرة وفي أكثر نسخ المحقق ذكر المسئلة الثانية
 والله أعلم **الكفالة** قال الكفالة هي القم لغة قال السيد
 فقال وكفالتا ذكرنا ثم قيل هي ضم التاء إلى الذقة في المطالبة وقيل في الدين والآول
 أصح قال الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فكفالة بالنفس جائزة للمضنون
 بها احتراز المكفول به قال الشافعي لا يجوز لأنه كمثل ما لا يقدر على تسليمه أو لا قدرته على
 نفس المكفول به بخلاف الكفالة بالمال لأن له ولأبيه على نفسه وكذا قوله عم الزعيم خاتم
 وهذه أيضا مشروعة الكفالة بنوعيه ولأنه يقدر على تسليمه بطريقه بأن يعلم الطالب
 مكانه فيخلى بينه وبين أو يستعين بأحد العاضين والحاجة ماسة إليه وقد أمكن تحقيق
 معنى الكفالة وهو القم لغة في المطالبة فيه قال بنعقد أو قال تخلفت بنفس فلان أو
 برقبته أو بروحه أو بجسده أو برأسه وكذا أريد به وبوجهه لأن هذه الألفاظ يعبر بها عن
 البدن أو تحبضه أو تعرفه على أقر في الطلاق وكذا إذا قال بنصفه أو بثلثه أو بجزء منه
 النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزئ فكان ذكر بعض ما شاع بكافها بخلاف إذا
 قال تخلفت ببدن فلان أو برجله لأنه لا يعبر بها عن البدن حتى لا يقع إضافة الطلاق
 إليها وفيما تقدم نصح وكذا إذا قال ضمنته لأنه تصريح بوجبه أو قال هو على لائه ضيقه
 أو الزم أو قال إن لائه في معنى على في هذا المقام قال عم ومن ترك ما لا فلورثته و
 من ترك كفا أو عبدا قال وكذا إذا قال أمار عجم به أو قيل إن الرقاعة هي الكفالة
 وقد روينا في القيل هو الكفيل لهذا يسمى الصك قبالة بخلاف ما إذا قال أنا ضامن
 لعرفته لأنه التزام المعرفة دون المطالبة قال فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت
 بعينه لزمه أحضاره أو أقاله في ذلك الوقت وقال بما التزمه فان أحضره والتجبه
 المحاكم لما ساعده عن أيضا حتى مستحق ولكن لا يجبهه أول مرة لعدم ما أدى لما أدى
 ولو غاب المكفول بنفسه أهله المحاكم مدة ذنابه ومجيبه فان مضت ولم يجبهه وجبه
 لتحقيق امتناعه عن أيضا حتى وكذا إذا اراد ولحق بدار الحرج قال وإذا أحضره وكذا

[illegible]

وسمى في مكان بعد المكفول له ان يحاط به قبل ان يكون في مصر برى المكفول
من الكفالة لانه اني بالترزمة وحصل المقصود به وهذا لانه بالترزم التسليم لا قوة واد اكفل
على ان يستمر في مجلس العاضى فسمي في السوق برى لمحصل المقصود وقبل في زماننا
لا يبرأ لان الظلمة وانه على الامتناع دون على الاحتراز فكان النفيد مفيد وان ستم
في بزمه لم يبرأ لانه لا يقدر على الخياصة فيها فلم يحصل المقصود وكذا اذا سلم في سواء
لعدم فاض بفصل الحكم فيه ولو ستم في مصر اخر غير المصر انه كفى قبل برى عند ابي حنيفة
سواء لقدرة على الخياصة فيه وعند هاهنا لا يبرأ لانه قد يكون شهوده فيها عنه ولو ستم في التجن
وقد حجه غير الطالب لبرأ لانه لا يقدر على الحاكمة فيه قال اذا مات المكفول
برى الكفيل بالنفس من الكفالة لانه عجز عن احضاره ولانه سقط احضاره عن الكفيل
فيستقط الاحضار عن الكفيل وكذا اذا مات الكفيل لانه لم يني فادرا على تسليم المكفول
بنفسه وانه لا يصح لانها بهذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولو مات المكفول له
فقد وصى ان يطالب الكفيل فان لم يكن فلو انه لقيامه مقام الميت قال من كفل
بنفسه آخر ولم يقبل اذا وقعت اليك فاما برى فقد نع اليه فهو برى لانه موجب للنظر
فيثبت بدون التخصيص عليه ولا يشترط قبول الطالب بالتسليم كما في قضاء الدين ولو ستم
المكفول به نفسه من كفالته صح لانه مطالب بالخصوص فكان له ولانه الدفع وكذا اذا
سلم اليه وكفل الكفيل ورسوله لقيامه مقامه قال فان كفل بنفسه على انه ان لم يبرأ
به الى وقت كذا فوضا من الما عليه وهو الف فلم يحضر والى ذلك الوقت لزمه ضمان
المال لان الكفالة بالمال حقيقة بالشرط عدم الموافاة وهذا التعيين صحيح فاذا وجد الشرط
لزمه المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس لان وجوب المال عليه بالكفالة لا ينافي الكفالة
بنفسه لان كل واحد منهما للموتى وقال الشيخ لا نفخ هذه الكفالة لانه تغليب بسبب
وجوب المال بالخطر فاشبه البيع وان اشبه البيع وبشبه النذر من حيث انه التزم
فعلنا لا نفخ تغلبه بطن الشرط كما سبب الرجى وكخوة ونفع بشرط متعارف معلما بالشبهين
والتعقيب بعين الموافاة متعارف قال من كفل بنفسه رجل قال ان لم يوف به بعد
فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال عنه لتحقيق الشرط وهو عدم الموافاة فان
ادعى على آخر مائة دينار بينهما او لم يبينه حتى يتكفل بنفسه رجل على ان لم يوف به بعد
فعليه المائة فلم يوف به بعد فعليه المائة عند ابي حنيفة والى يوسف ع وقال محمد بن ابي
يبيد حتى يتكفل ثم ادعى بعد ذلك لم ينفذ الى دعوة لانه عفى ولا مطلقا بخلاف الاخرى انه

لم ينسب اليه عليه ولا نفع الكفالة على هذا الوجه وان تبين ان لا نفع له عوى من
بيان فلم يجب احصاء النفس فاذا لم يجب لانفع الكفالة بالنفس فلا نفع للمال لانها
عليه بخلاف ما اذا بين ولها ان المال ذكر مرفا فيصرف اليه عليه والعادة جرت
بالاجمال في الدعوى فينبغي الدعوى على اعيان اعيان فانما بين الحق البيان باصل الكفالة
فيبين نفع الكفالة الا ان نفعه عليه ان نفعه قال ولا يجوز الكفالة بالنفس في المحذور
والفصل من عند ابي حنيفة هو معناه لا يجوز عليه معناه ولا يجوز في حذ القذف لان فيه حق
العبد وفي الفصل لانه حاله حتى العبد بخلاف المحذور والحق لانه تعالى وقوله عم
الكفالة في حد من غير فصل ولان منى الكل على الدر فلا يجب فيه الاستيفاء في
سائر الحقوق لانها لا تندرج في التبعات فيبين بها الاستيفاء في كل حق التعبد والتوجه
به نفسه بفتح بالاجماع لانه امكن ترتيب وجبه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فكل
به الكفيل فيحقق الغرم قال ولا يجب فيها حتى ينسب شاهد ان ستوران او شاهد
عدل يعرفه القاضي لان الحبس للمنفعة بهما والنفع مثبت باحد شرطى الشهادة
او بالعدد او بالعدالة بخلاف الحبس في باب الاموال لانه افضى عقد به فيه فلا مثبت
الا بجهة كاملة وذكر في ادب القاضي ان على قوله لا يجب في المحذور والفصل من
المحذور حصول الاستيفاء بالكفالة قال والذين والكفالة جازان في الخراج لانه دون
مطالب به يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب العقد عليه فيها قال ومن اخذ
من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفيلا آخر فمكفلا ان لان موجب التزام المطالبة
وهي متعددة والمقصود التوفيق وبان نفعه بزيادة التوفيق فماتت فبان وانما الكفالة بالمال
خارجة معدومة كان المكفول به او محجورا او كان دينا صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه
بالف او بما لك عليه وبما يد لك في هذا السبع لان منى الكفالة على التوسع فيجعل فيها الجرائم
اليسيرة وعلى الكفالة بالدرج اجماع وكفى بجهة وصار هذا كما ان كل نتيجة صحة الكفالة
وان احتملت السرية والاقتصار ونحوه ان يكون دينا صحيحا ومراوده ان لا يكون بدل
الكفالة وبما ينسب في موضع ان شاء الله تعالى قال والمكفول له بالخيار ان شاء طالب
الذي عليه الاصل ان شاء طالب كفيلا لان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة
وذلك يقتضي قيام الاول بالبراءة عنه الا اذا شرط فيه البراءة في بعض حواله اعيان المعنى
كما ان المحالة بشرط ان لا يبرأ بها الجبل يكون كفالته ولو طالب احد بهما ان يطالب
الاخر وله ان يطالب بهما لان مقتضاه الغرم بخلاف المالك اذا اختار الغاصبين لان

ان خياره احد بهما يتحقق التبع من فدا بكفة التبع من الثاني وانما المطالبة بالكفالة
لا يتحقق التبع فوضع الفرق قال ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ان يبيت
فلان ففعل وماذا ب لك عليه فعلى وما عصبك فعلى والاصل فيه قوله تعالى ولم يجز
به حمل بغيره وما به زعيم والاجماع منعقد على صحة ضمان الدرك ثم الاصل انه يفتح تعبدية
بشرط ملازم له مثل ان يكون شرطه الجواب كفى عليه كقولك اذا استخفى المبيع او لا ملكك
الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيدا وهو مكفول عنه او لتقدر الاستيفاء كقولك اذا غاب
عن البعثة وما ذكر من الشروط في معنى ما ذكرناه فانما لا يفتح التعليق بغير الشرط كقولك
ان يبيت الرجح او جاء المظركه اذا جعل واحدا منها آجلا الا انه يفتح الكفالة ويجب
المال حاله لان الكفالة لما فتح تعبدية بالشروط لا يبطل الشرط العايدة كالطلاق
العاق فان قال تكفلت بما لك عليه فقامت البينة الف عليه منه الكفيل لان
ان ثبت بالبينة كان ثبت معاينة فيحقق عليه فتح الضمان به وان لم تقم البينة فالتكفل
قوله الكفيل مع بكفالة في مقدار ما يعترف به لانه مشكرك لزيادة فان اعترف المكفول
بكثر من ذلك لم يصدق على كفيلا لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه ويصدق في حق
نفسه لولاية عليه قال ويجوز الكفالة بالمال المكفول عنه وبغير امره لا طلاقا ولا وينا ولا
الزام المطالبة وهو تصرف في حق نفسه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب فيثبت
الرجوع اليه عند امره وقد رضى به فان كفل بامر رجح باوحي عليه لانه قضى وبه بامر
وان كفل بغير امر لم يرجع بما يؤد به لانه متبرع باوانه وقوله رجح باوحي معناه اذا اوى عنه
انما اذا اوى خلافه رجح بما ضمن عليه لانه ملك الدين بالاداء فمثل منزلة الطالب كما اذا
ملكه بالربة او بالارت كما اذا ملكه الخصال عليه بما ذكرنا في نحو الخلاف للمامور بقضاء
الدين جئت برجح بما اوى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالاداء وكذا اذا
صالح الكفيل الطالب عن الالف على ضمانه درهم لانه اسقط فصار كما اذا برأ الكفيل
وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدى عنه لانه لا يمكنه قبل الاداء
بخلاف الكفيل بالشر حيث يرجع قبل الاداء لانه انعقد بينه تامينا ولا حكمة قال فان
لوزم بالمال كان له ان يلازم المكفول عنه حتى يتحققه وكذا اذا حبس كان له ان
يخمس لانه حقه ما حقه من جهته فيعادل بمنته قال اذا ابرأ الطالب المكفول عنه
واستوفى منه المال برى الكفيل لان براءة الاصيل بوجوب براءة الكفيل لان
الدين عليه في الصحيح وان ابرأ الكفيل لم يبرأ الاصيل لان عليه المطالبة وبها الدين

على الاصل دون جاز وكذا اذا اقر الطالب عن الاصل فهو ما خبر عن الكفيل لم يكن ما خبر
عن الذي عليه الاصل لان ما خبر ابراهم وقت فيعتبر بالابرا الموثقة بخلاف ما اقبل
المال اجمال منجنا الى خبر فانه يتاخر عن الاصل لانه لا حق له الا ان يدين حال وجود
الكفالة فصار الاجل واخلاقه وانما يبرأ بخلافه فان صالح الكفيل رتب المال من المال
على خمسة مائة فقد برى الكفيل الذي عليه الاصل لانه اضاف الضم الى الف الدين وهو
على الاصل فبرى عن خمسة مائة وبرائه بوجوب براءة الكفيل ثم يراجع عن خمسة مائة
بدا الكفيل ويرجع على الاصل بخمسة مائة اذا كانت الكفالة بامره بخلاف ما اذا اقبل
على جنس آخر لا يبدل له فبذلك فبرج جميع الف ولو كان صدقة مستوجب
بالكفالة لا يبرأ الاصل لان هذا ابراهم الكفيل عن المطالبة قال من قال للكفيل ضمن
له ما لا قدر رتب الى من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه معناه اذا ضمن له بامره لا
البراءة التي ابتدوا من المطلوب وانما اذا الى الطالب لا يكون الا بالبراءة فيكون هذا
اقرارا بالاداء فبرج فان قال ابراهم لم يرجع على المكفول عنه لانه براءة لا يثبت في غيره
وذلك بالاسقاط فلم يكن اقرارا بالاداء ولو قال رتب قال محمد هو مثل الذي لا
يجعل البراءة بالاداء والبراءة فيثبت الاولى او لا يرجع الكفيل بانك وقال ابو يوسف
هو هو مثل الاول لانه اقرب براءة ابتداء من المطلوب والبراءة دون الابرار
وقبل في جميع ما ذكرناه اذا كان الطالب حاضر يرجع في البيان اليه لانه هو المحل قال
ولا يجوز تعقيب البراءة من الكفالة بالشرط لما فيه معنى التمليك كما في سائر البراءات
وبروى انه يبيع لانه عليه المطالبة دون الدين في البيع وكان اسقاطا محضاً كالبراءة
ولمذا لا يبرأ الا برأه عن الكفيل بالرد بخلاف ابراهم الاصل وكل حتى لا يمكن استيفاء
من الكفيل لا يبيع الكفالة به كالمردود والقصاص معناه بنفسه لا بنفس من
عليه لانه يتعذر ايجابه عليه وهذا لان العقبلة لا يجرى فيه البراءة واذا اقبل
عن المشتري بالتمتع جاز لانه دين كسائر الديون وان يكتفل عن البايع بالبيع
لم يبيع لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة بالاعيان بالمضمونة وان كانت
بيع عندنا خالفنا فاعني لانه لا يمكن تخفيف معنى الكفالة وهو التزام المطالبة على
ما ذكرناه في الكفالة بالنفس لكن بالاعيان بالمضمونة بنفسها كالبيع ببيع سدا و
المقبوض على سوم الشراء والمقبوض لا يملك ان مضمون بغيره كالبيع والمهر دون
لا يملك ان امانة كالمهر وبيعة المستعار والمستاجر وقال المنصور براءة الشكره والكفيل

21
وكفيل شليم المبيع قبل القبض او تسليم ابراهم بعد القبض الى ابراهم او تسليمه
الى المشتري جاز لانه التزام فعلا واجبا ومن استاجر دابة للمحل مبيعا فان كانت
بغيره لم يبيع الكفالة بالكل لانه عاجز عنه فان كان بغيره مبيعا جازت الكفالة لانه
يمكنه التحمل على دابة نفسه والمحل هو المستحق وكذا من استاجر عبد الخدمه فكفل له
رجل بخدمته فهو باطل لما يتاخر قال ولا يبيع الكفالة الا بقبول المكفول له في المجلس
وهذا عندنا في حنفية ومحمد بن وهب قال ابو يوسف هو آخر الجوز اذا اقبله فجاز ولم يشرط
في بعض النسخ الاجارة والمخالف في الكفالة بالنفس والمال جميعا لانه تصرف في امر
فيسنده به للغير وهو هذه الرواية عنه ووجه التوفيق ما ذكرناه في التفتيش في
النكاح ولما ان فيه معنى التمليك وهو تمليك المطالبة منه فيقوم به جميعا والموجود
فلا يتوقف على اداء المجلس قال اتاني مسئلة واحدة وهو ان يقول المريض لو ارثته
فكفل من مالي من الدين فكفل به مع غيبة الغريم لان هذا وصية في الحقيقة ولما
يقع وان لم يسم المكفول له ولمذا قالوا انما يقع اذا كان له مال او يملك له فانما يقع
المطالب لما جنة اليه لغيره لانه منه وفيه نفع الطالب فصار كما اذا حضر نفسه وانما يقع
بهذا اللفظ ولا يشرط القبول لانه براءة التحقيق دون المساء ومنه ظاهر في هذه الحالة
فصار كما لم بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجبي اختلف النسخ قال داود مات
الرجل عليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغريم لم يبيع عندنا في حنفية ومحمد بن
يبيع لانه كفل بدين ثابت لانه وجب حتى الطالب لم يوجد المسقط ولما ابقى في حق
احكام الآخرة ولو نزع به انسان يبيع وكذا ابقى اذا كان به كفيل لانه كفل بدين
ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولما اوصف بالوجوب لكنه في الحكم مال لا يزل
اليه في المال وقد عجز عنه وكلفه نفقات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع
لا يعتمد قيام الدين واذا كان به كفيل او له مال فخلعه اذا انقضاء اليه باقي قال من
كفل عن رجل بالف عليه بامره فقتله الف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس
له ان يرجع فيها لانه تعلق به حتى العاقبة على احتمال قصاصه الدين فلا يجوز المطالبة
ما بقي هذا الاحتمال لم يجل لانه لو دفعوا الى الساعي ولانه ملكه بالقبض على ما ذكره
بخلاف ما اذا كان الدرع على وجه الرسالة لانه تخلف امانته في يده فان رجع الكفيل فخرج
فبذلك ولا يصدق به لانه ملكه حين قبضه اما اذا قضى الدين فظاهر وكذا اذا قضى
المطلوب بنفسه ونبت له حتى الاسفر او لانه وجب له على المكفول عنه مثل ما وجب

المطالب عليه ان لا يخرج من المطالبة الى وقت الا اذا فسرل من قبل الدين الموجب ولهذا
اذا الكفيل المطلوب قبل او لا يبيع فكذا اذا فسرله بمكة الا ان فيه نوع خفاء فيه
فما جعل مع الملك فيما لا يفتن وقد فرماه في البيع ولو كانت الكفالة بغير شرط ففقد
فيما عدا ورجع فيها فالرجع له في الحكم لما بيناه انه ملكه قال واحتمل الى ان يرد على الذي
فعله الكفيل ولا يجب عليه في الحكم وهذا عندنا في حقه في رواية الجميع الصغرى وقال ابو
يوسف محمد بن هرون لا يرد على الذي فعله وهو رواية عنه وعنه انه يفسد في بدلها
انه يرجع في ملكه على الوجه الذي بيناه فيسلم له وله ان يتكهن بملك مع الملك اما لا تبطل
من الاستدلال بان بفضيلة نفسه او لا يرضى به على اعيان فضاء الكفيل به فاذ انفسا
بنفسه لم يكن راضيا به وهذا المحبث يعمل فيما يفتن فيكون سبيله التصديق في رواية
وبره عليه في رواية لان المحبث ملحق وهذا صحيح فكذا استجاب للجبر لان المحبث له قال
ومن كفل عن رجل بالف بامر فامره الاصل ان يفتن عليه حرز فافعل فالتشرع
للكفيل والرجح الذي ركب البائع فهو عليه ومعه الامر ببيع العينة مثل ان يستقرض
من باجر عشرة دينار عليه ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشرة رغبة في ثيل الزبادة
ليبيعها بغير شرط بغيره وتقبل خمسة ستمى به لما فيه من الاعراض عن الدين الى المعين
وهو مكرهه لما فيه من الاعراض عن متبره الا فاض موطاة كذا موم البخل ثم قبل هذا
ضمان لما يجسر المشتري نظر الى قوله على وهو فاسد وليس بنوكيل وقبل هو نوكيل
فاسد لان الحرز بغير شرطين وكذا الثمن بغير شرطين بجزالة ما زاد على الدين وكيف ما
كان فالمشتري للمشتري وهو الكفيل والرجح اى الزبادة عليه لانه العاقد قال من كفل
عن رجل بما ذاب له عليه او باقضى له عليه فغاب المكفول عنه فاقام المدعى عليه
على الكفيل ان له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل لان المكفول على ما يقضى به و
هذا في نقطة القضاة فاهر وكذا في الاخرى لان معنى ذاب ففقد وهو بالقضاة او مال
يقضى به وهذا من اراد به المستقبل كقول اهل الهند تعالى والله عومي مطلق من ذلك
فما يفتح ومن اقام البينة ان له على فلان كذا وان هذا الكفيل عنه بامر فانه يقضى به
على الكفيل وعلى المكفول عنه ان كانت الكفالة بغير امره يقضى على الكفيل حاشا له وانما
تقبل لان المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وعدمه لانهما
يتعبران لان الكفالة بالامر تنزع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير الامر تنزع ابتداء
وانتهاء فبغير امره احد بهما لا يقضى له بالآخر واذا قضى بهما بالامر شئت امره وهو بنفسين

يشتمل ان اقرار المال فيصير مضمنا عليه والكفالة بغير امر لا تنسج عليه لانه بغيره مضمنا
فيام الدين في زعم الكفيل فانه يفتن في اليه وفي الكفالة بامر رجوع الكفيل بما ادى الى
وقال في زعمه لا يرجع لانه لما كسر فقد علم في زعمه فلا يلزم غيره ونحن نقول صا ركنه
شرفا بطلان امره ومن باع دارا وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم لان الكفالة لو كانت
مشرطة في البيع فيما هو يفتن به ثم بالادعى يفتن في نقضه ثم من جهته وان لم يكن شرط
فيه المراد بها احكام البيع وزغب المشتري فيه او لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل
مشرطه لان اقراره بملك البائع قال ولو شتمه وختمه ولم يكفل لم يكن تسليمه وهو على وجوه
لان الشهاده لا تكون مشروطة في البيع ولا يبي باقراره بالملك لان البيع فريه من احد
وماره من غيره ولعله كتب الشهاده ليحفظ المحاداة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب الشهاده على
بائع وهو يملكه او يبيعها بالمال فكذا هو كتب شتمه بكتب فهو تسليم اذا كتب الشهاده على
اقراره المتعاقدين **فصل في الضمان** قال من باع رجل ثوبا فاشتم
له الثمن او مضارب من مائة فاضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي
اليها فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه ولان المال امانة في ايديهما والضمان تغيير
حكم الشرع غير عليه كاشترط على المودع والمستعير وكذا ارجلان باع عبدا مصفقا و
ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن لانه لو بيع الضمان مع الشكرنة بصيرة ضامن لنفسه
ولو وقع في نصيب صاحبه لودى الى قيمة الدين قبل قبضه ولا يجوز ذلك بخلاف اذا
اوصفقه بغيره لانه لا يشكر له الا يرى ان المشتري ان يقبل البيع في نصيب احدهما
ويقبضه وانفد من حصته وان قبل الكل فمن ضمن عن آخر خراجة وثوابه قيمته
فهو جاز ان يخرج فقد ذكرناه وهو بخلاف الزكاة لانها تجزى ففعل له لانه اذ دى بعد
مونه من تركه انما بوضعية واما النوايب فان اراد بها يكون المحبثي المبرر
واجرا بما راعى الموقف لتجوير الجبين وفداء الاسرى وغيره جازت الكفالة بهما على الاتفاق
وان اراد بها ماليس كمن كالجباة في زمانا فضا خذاف المشايخ ومن يبطل في
الصفحة الامام النجاشي واما القسمة فقد قبل هي النوايب او حصته منها والرواية باو
قبل هي النوايب الموقوفة الزانية والمراد بالنوايب ثوبه بغير راتب والحكم ما بيناه و
من قال لا خير لك على مائة الى شتر وقال المقر له هي حاله قال قول المدعى وان
قال صحت لك بمن فلان مائة الى شتر وقال المقر له هي حاله قال قول الضامن
وجه الفرق ان المقر اقر بالدين ثم ادعى حيا لنفسه وهو خاضع للمطالبة الى اجل في الكفالة

ما ذكره ابن الدين لانه لا يورث عليه في البيع اما ان يجرى الطالبة بعد الشرط وان الاجل في
الديون ما رضى حتى لا يثبت الا بشرط فكان القول من ان الشرط كان في الجاه
اما الاجل في الكفاية نوع حتى يثبت من غير شرط بان كان مؤجلا على الاصل والشرط
الحق الثاني بالاول وابو يوسف فيما يروى عنه يعني الاول الثاني والفرق قد
اوضحناه ومن اشترى جارية وكفل له رجل بالدرك فاستخففت لم يأخذ الكفيل
حتى يقضى له على البايع لان يجرى الاستحقاق لا ينقض البيع على ظاهر الرواية ما لم
يقض له بالنظر على البايع فلم يجيب له على الاصل والتمن فلا يجيب على الكفيل
بجفاف الفضا بالبرهنة لان البيع يبطل به لعدم المحلية فخرج على البايع والكفيل
وعن ابى يوسف انه بطل البيع بجرى الاستحقاق فعلى فاسد رجع وممنعه او ابل
الزيادة في ترتيب الاصل قال من اشترى عبدا فقصم له رجل بالعدة فالضمان
باطل لان هذه اللفظة مستبينة فندفع على العكس القديم وهو ما كتبه البايع فدا بغير ضمان
وقد نفى عن العقد على حقوقه وعلى الدرك على اختياره لكل رك وجه فندفع العمل بها
بجفاف الدرك لانه استعمال في ضمان الاستحقاق عرفا ولو تضمن لكان من لا يقع عند
ابى حنيفة لانه عبارة عن تخلف المبيع ونسب له لانه وهو غير قادر عليه وعندنا هو
بشرط الدرك وهو تسليم المبيع او قيمته فخرج ما
باب الرجوع
واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما اذا اشترى عبدا
وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احداهما لم يرجع على غيره حتى يرضى بالثمن
على النصف فخرج بالزيادة لان كل واحد منهما في النصف اصل وفي النصف الآخر
كفيل لا معارضة بين ما عليه بحيث لاصاله ويجوز الكفاية لان الاول ابن والثاني
مطالبة ثم هو لم يعلل الاول في دفع من الاول في الزيادة لا معارضة في دفع عن الكفاية ولا
لو وقع في النصف عن صاحبه فخرج عليه ولصاحبه ان يرجع لان ادائه ما فيه كانه
فيؤدي الى الدور اذا كفل رجلا عن رجل على ان كل واحد منهما كفيل عن
صاحبه فكل شئ اذاه احداهما يرجع على صاحبه بنصفه فليسا كان او كثير او معنى المسئلة
في البيع ان يكون الكفاية بالكل عن الاصل والكل عن الشرط والمطالبة مستعدة فخرج
الكفاية لان على امر وموجبها الزام المطالبة فتفقد الكفاية عن الكفيل كما تفقد من الاصل
وكما تفقد كونه من المال عليه واذا عرف هذا فما ادى احداهما وقع بغير ضمانه او الكفل
كفاية فخرج لبعض على البعض بخلاف تقدم فخرج على غيره بنصفه ولا يردى الى الدور

الدور لان فتيته الاستمارة وقد حصل الرجوع احدهما بنصف ادى فلا ينقض الرجوع الآخر
عليه بخلاف ما تقدم ثم يرجع على الاصل لانهما اذاه احداهما بنصفه والآخر بنصيبه
وان شأنا رجع بالجميع على المكفول لانه كفل بجميع المال عنه بامره قال ابو ابراهيم
المال احداهما اخذ الآخر بالجميع لان ابراهيم الكفيل لا يوجب براءة الاصل فيقي المال كله
على الاصل والآخر كفيل بكله على بنيه ولما اخذ به قال ابو الفرج المتنا وصان
فدا صاحب الديون ان يأخذوا بينهما شأنا والجميع الذين لان كل واحد منهما كفيل
عن صاحبه على عرف في الشراكة ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يرضى بغير من النصف
لما قر من الوجهين في كفاية الرجلين قال اذا اكونب العبدان كسبه واحدة وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ اذاه احداهما يرجع على صاحبه بنصفه ووجهه ان براءة
العقد جائز استحقاقا وطره ان يجعل كل واحد منهما أصيلا في حق الرجوع الا لا طلبة
فيكون عقدا معقدا باذنه ويجعل كفيلا بالالف في حق صاحبه وسنذكره في الكتاب
ان شأنا الله تعالى واذا عرف ذلك فما اذاه احداهما يرجع على صاحبه بنصفه لاستحقاقه
لورجع بالكل لا يتحقق المساواة قال ولو لم يرضى بغيره حتى اعترف للمولى احداهما جاز العتق
لصا وفتة ملكه وبرئ عن النصف لانه ما رضى بالثمن المال الا يكون وسبيله في
العتق وما يرضى وسبيله فيسقط ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة معادل في ثمنها
وانما جعل على كل واحد منهما احبا لا لتعجيل العتق واذا اجاب العتق استغنى عنه فاعتبر
برقبته فلهذا ان ينصف للمولى ان يأخذ بحقيقة الذي لم يقضى اياهما شأنا العتق بالكفاية
وصاحبه بالاصالة فان اخذ الذي اعترف يرجع على صاحبه بالثمن لانه مؤدب عنه بامره
وان اخذ الآخر لم يرجع على العتق لانه ادى من نفسه
باب الرجوع
و سنه ومن ضمن من عبده ما لا يجيب عليه حتى يقضى ولم يرض حاله ولا غيره فهو حال لان
المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسره او جميع ما في يده
ملك للمولى ولم يرض بغيره به والكفيل غير معسر فصارت كما اذا كفل عن غائب او مفلس
بجفاف الدين والمحل لانه متأخر بمؤخر ثم اذ ادى يرجع على تعبد بعد العتق لان الطالب
لا يرجع عليه الا بعد العتق فكذا الكفيل لقيامه معاملة قال من ادى على عبده ما لا وكفل
له رجل بنصف ثمن العبد برئ الكفيل ببراءة الاصل كما اذا كان المكفول بنفسه حراً
فان ادى رقبته العبد وكفل به رجل فثمن العبد في عام المدعى البينة انه كان له ضمن
قيمة لان على المولى رد ما على وجه تخلفها فبئها وقد التزم الكفيل ذلك بعد الموت

يبقى البقية واجبة على الاميل قلنا على الكفيل بخلاف الاول قال اذا كفل العبد عن مولاه
 بامر فغنى فاداه وكان المولى كفل عنه فاداه بعد الغنى لم يرجع واحد منهما على صاحبه و
 قال زفر بن جريح ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى يبيع كفاؤه بالمولى من المولى
 او كان باهره وانما كفاؤه عن العبد بفتح على كل حال لانه تخلف الموجب للرجوع وهو
 الكفاؤه باهره والمانع وهو الرق قد زال من اتينا وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى
 لا يستوجب على عبده شيئا وكذا العبد على مولاه فلا تطلب موجبة اذ امكن كفل عن غير
 بغير امره فاجازته ولا يجوز الكفاؤه بالمال الكفاؤه بغير كفل به او عبدا لانه ليس بغير مستقر لثبوت
 مع الماني فلا يظفر في حق منعه الكفاؤه ولا لانه لو عجز نفسه بفسط ولا يمكن اثباته على هذا
 الوجه في ذمة الكفيل وانما كفاؤه مطلقا باني معنى الغنى لان من شرطه الاتقان وهدال السقا
 كمال الكفاؤه في قول الجاحظ في مولاه كمالا كفاؤه عنه
 وهي جائزة بالديون قال عزم من اجل على متى فليبيع ولا تلتزم ما بعد على تسليمه
 فيبيع كفاؤه وانما اختصت بالديون لانهما تنبئ عن النفل والتحويل والتحويل في الدين
 في العبد قال ففتح برضى الجبل والجمال والجمال عبء المال والجمال فلان الدين حقه وهو
 انما يفتل بهما والدم منقذ فلا بد من رضاء واما الجمال فعبء فلا بد بزمه الدين و
 لا لزوم بدون التزامة واما الجبل والجمال ففتح بدون رضاء كره في الزيادة لان
 التزامة الدين من الجمال عليه تعترف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفعه لانه
 لا يرجع عليه اذا لم تكن باهره قال اذا تمت الحوالة برضى الجبل من الدين بالقبول او قال
 زفر لا يبرأ اعتبارا بكفاؤه اذا كفل احد منهما عقد لوثق وان ان الحوالة للشغل لغته ومنه
 حوالة العرس والدين معنى النفل من الذمة لا يفي فيها اما الكفاؤه فليغنى والاحكام
 الشرعية على وقافي المعاني اللغوية ومعنى التوثيق فيه باختيار المولى والاحكام الشرعية
 وانما يجبر على القبول لان العبد الجبل لانه يجبر على المطالبة اليه بالنوى فلم يكن متبرعا قال
 ولم يرجع الجمال على الجبل الا ان ينوي حقه وقال الشافعي لا يرجع وان نوى لان البراءة
 حصلت بطلقة فلا يبرأ الا بسبب جده وانما اثباتا مقيدة بسلامة حقه لانه هو
 المقصد او يفتح الحوالة لقوته لانه يجبر على النفل فصار كوصف السلامة في البيع قال والنوى
 عنه اي حقيقته هو احد الامرين اما ان يجبر الحوالة ويكلف للمدينة له عليه او يكون مطلقا
 لان العجز عن الوصول يتحقق بكذا واحد وهو النوى في الحقيقة وقال ابو يوسف في محمد
 محمدان ووجه التمسك وهو ان الحكم بالفسخ حال حيوة وهذا بناء على ان الحكم

ان فليس لا يتحقق الحكم العاصي عنه اي حقيقته هو حوالة فالحالات قال الله عاودا راجع قال اذا
 طالب الجمال بعبء الجبل بمثل مال الحوالة فقال الجبل احلت دين لي عليك لم يقبل
 قوله وكان عبء مثل الدين لان سبب الرجوع قد تخلف وهو قضاء دينه باهره الا ان الجبل
 يتبع عليه وينا وهو يترك والقول قول المتكبر قال اذا طالب الجبل الجمال بالمال به فقال
 انما احلتك لنفسه ولي وقال الجمال بل احلني دين كان لي عليك فالقول قول
 الجبل لان الجمال دين على عبء الدين وهو يترك والظنة الحوالة مستعانة في الوكالة فيكون
 القول قوله مع يمينه قال من ادعى رجلا الف درهم واحال بها عبدا فخره فوجاز لانه
 اقدر على القضاء فان ملكك برضى فقيد بها فانه التزم الا اذا التزمها بخلاف
 ما اذا كانت مقيدة بالمقصود لان الفوات الى خلاف كلافات وقد تكون الحوالة
 مقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك الجبل مطالبة الجمال عليه لانه
 تعلق برضى الجمال على مثال الزم وان كان اسوة للقرابة بعد موت الجبل وهذا
 لانه لو بقي له مطالبة فباخذ منه ليطالب الحوالة وهي حق الجمال بخلاف المصلحة لانه
 لا تعلق لحقه بل بذمته فلا يطل الحوالة باحد ما عليه او عنه قال بكبر السعاج وهو فرض
 استغاده المقرض سقوط خطر الطريق وهذا النوع يقع استغاده به وفرضه النبي عزم
 عن فرضه نفعا كذا **باب ادب القاضي** قال ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع القاضي
 حتى يجمع في المولى شرط الشهاده ويكون من اهل الاجتهاد اما الاول فلان حكم القضاء
 يستق من حكم الشهاده لان كل واحد منهما من باب الولاية فكل من كان اهلا للشهادة
 يكون اهلا للقضاء واما بشرط الاهلية الشهادة بشرط الاهلية القضاء والعاقل اهل للقضاء
 حتى لو قلده بفتح الا انه لا ينبغي ان يقدركا في حكم الشهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي
 بشهادته ولو قبل جاز عند ما ولو كان عدلا ففسق باخذ الرشوة او غيره لا يبرأ من تخلف
 القول في هذه اهو ظاهر المذهب وعليه من الجاهل وقال الشافعي لا يبيع القاضي لا يجوز
 نفاذه كما لا يقبل شهادته عنده وعن عطاء الشافعي في النوازل لا يجوز قضاءه و
 قال بعض المشايخ لو اذ القدر الفاسق ابتداء بفتح واوقفه وهو عدل يبرأ بالفسق
 لان القدر عند الله فلم يكن راضيا بتفكره او نوا وفسق بفتح فبطل لانه من
 امور الدين وقيل يصح لانه يجبره هذا النسبة الى الخطا واما الثاني فالشيخ ان اهلية
 الاجتهاد شرط الاولوية فاما تفكيره لجاهل صحيح عند ما خلا فالتفتي به هو يقول ان
 الامر بالقضاء بسند في القدرة عليه ولا قدرة دون العلم وانما يمكن ان يقضي بغيره

بفتوى غيره ومقصود القضا يحصل به وهو اتصال الحق بالمحقق قال وينبغي للمحقق
ان يتبين من هو المأذون والاولى لقوله من من قد انما علموا في رتبته من هو
منه فقد كان الله ورسوله وجماعة المسلمين وفي هذا الاجتهاد كلام عرف في اصول
الفقه وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الاما راو
صاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا يشتغل بالقباس في المنصوص عليه وقيل ان
يكون صاحب فريضة يعرف بها عاوات الناس لان من الاحكام ما يبنى عليها قال
ولا بأس بالدخول في الفقه لمن يتقن بنفسه انه يوقى فرضه لان الصحابة رضي الله عنهم
وكفى بهم فدية ولا تارة فرض كفاية لكونه امر بالمعروف قال في كبره الدخول فيه لمن يتقن
البحر عنه ولا بأس من على نفسه كيف يشاء بصير شرا لمبا شره الفقيح وكره بعضهم الدخول
فيه مخار القوله من من جعل فاضيا فكان ما دمج بغير تكليف والتجريح ان الدخول فيه
رخصة طمعا في امانة العدل والترك فريضة فلهذا يفتل خطه فلا يوقى له ولا يعينه
عليه غيره ولا بد من الاعانة الا اذا كان هو المأذون والقضا دون غيره في يفرض عليه
التقدم بانه لحقوق القضا وادخله للعالم من الفساد قال وينبغي ان لا يهلك
الاولا به ولا يلبسها لقوله من من طلب القضا ويكيل له نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه
ملك يده ولا بد من طلبه بغيره على نفسه فحرم ومن اجبر عليه يتوكل على ربه فليعلم
قال ثم يجوز التقدم من السلطان مما يجازي كجوز من العاقل لان الصحابة رضي الله عنهم
من معاوية ونحن كان سيد على رضى في نوبته والبايعين تقدموه من كجاج وهو كان
جائزا الا اذا كان لا يتكلم من القضا الجنى لان المقصود لا يحصل بالتقدم بخلاف ما اذا
كان يتكلم قال فمن تقدم القضا يسأل ويؤان القاضي الذي قبله وهو كخرايط
التي فيها السجلات وغيرها لا تارة وضعت فيها ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد
من له ولاية القضا ثم ان كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا اذا كان من
الخصوم في العجيج لانه وضعوا في يده لعله وقد انقل الى المولى وكذا اذا كان من مال
القاضي هو العجيج لانه اتخذته تدينا لا تمول ويبيعت امينين ليقضاهما بخضرة المعزول
او امينه وبما لانه شيا فشيا ويحفظان كل نوع منها في خريطة كيلا يشتبه على المولى
وهذا السؤال ككشف الحال للملازم قال ونظر في حال المحبوسين لانه نصب ناظر
فمن اعترف بجن الرمة اياه لان الاقرار ملزم ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه
الا بيمينه لانه بالقرن الحق بالرايا وشهادة الفرد ليست بمقبولة لاسيما اذا كان

كان على فعل نفسه فان لم يقيم تينة لم يقبل تخليته حتى ياتي على عيبه وينظر في امره لان
فعل القاضي المعزول حتى ظاهرا فلا يقبل كيلا يوقى الى ابطال حق الغير وينظر في الواقع
وارتفاع الدفوف فيعمل به على ما يقوم به اليمين او يعترف من هو في يده لان كل ذلك
حجة ولا يقبل قول المعزول لما بينا الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعزول سلمها
اليه فيقبل قوله فيها لانه ثبت باقراره ان البعد كانت للقاضي ليعرج اقرار القاضي كانت
في يده في الحال الا اذا جاء بالافراد لغيره فيقسم الى المعزول الاول سبق حقه قال في مجلس
الحكم جلوسا طائرا في المسجد كيلا يشتبه مكانه على الغرابة وبعض المقربين والمسجد الجامع
اولى لانه اشهر وقال الشيخ انه يكره الجلوس في المسجد للقضا لانه يحضره المشرك وهو
يخس بالنفس والمال وهي ممنوعة عن دخوله ولما قوله عام انما ثبت المساجد
الله والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل لخصومة في معكفه والخلع والراشد
كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات ولان القضا عبادة فيجوز انما يفتي
المسجد كالعبادة وكجاسته المشرك في اعتقاده لاني ظاهره ولا يمنع من دخوله والمجلس
مخبر كما لما يخرج القاضي اليها الى باب المسجد او يبعث من يقبل منها وبين محمد
كما اذا كانت لخصومة في الدابة قال لو جلس في داره لا بأس به وبما ان الناس
بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك لان في جلوسه وحده منه قال
ولا يقبل بيمينه الا من ذي رحم محرم او من جرت عادته قبل القضا لانه لانه لان
الاول صلته الرحم والى ليس بالقضا بل جرى على العادة وفيها ورا ذلك بصير آكلها
بقضا حتى لو كانت للفرس بخصومة لا يقبل بيمينه وكذا اذا راو المذنب على العباد او
كانت لخصومة لانه لاجل القضا فيجوز ما قال لا يحضر دعوة الا اذا كانت عامة لان
الحاضنة لاجل القضا فيقسم بالاجابة بخلاف العامة ويدخل في هذا الجواب قريبه وهو
قوله ما وعنه محمد بن ابي حنيفة وان كانت حاضنة كالمدينة والحاضنة والوعم المضيف
ان القضا لا يحضر لا يفتي ما قال في شروحه الجازمة وبعو المريض لان ذلك من حقوق المسلم
على المسلم قال عزم المسلم على المسلم سنة حقوق وعدة منها يدين قال لا يضيف احد
الخصمين دون خصمه لان النبي عزم مني من ذلك ولان فيه منه قال اذا حضر
سوى بينهما في الجهد والافعال لقوله عزم اذا ابتلى احكم بالقضا فليست بينهم في
المجلس والاشارة والنظر قال لا بأس باحدهما ولا يشتر اليه ولا يقض حجة للتمية ولان
فيه تمسرة لطلب الآخر فيترك حقه ولا يفتي في وجه احدهما لانه يجزى على خصمه قال

ولا في احصاء ولا واحد منهم لانه يذهب مذهب الفضا قال في كبره لعين المشاهدة معا
يقول له الشاهد بكذا وكذا وهذا لانه عاينه لاحد من عاين فذكره كسفين المحقق واستحسنه
ابو يوسف في غير موضع النسخة لان الشاهد قد يحصر كماله في المجلس وكان يقينه
احياء الحق بمنزلة الاشخاص والكسبيل **فصل في الحسن** قال ابو ثابت
الحسن عند القاضي طلب صاحب الحق حسن غيره لم يحل بحسبه وامره بدفع ما عليه لانه
الحسن جزاء الماطنة فلا بد من ظهوره وهذا اذا ثبت الحسن باقراره لانه لم يعرف
كونه ماطنا في اول الوبلة فلعنه طمع في الامهال فلم يستعجل المال فاذا امتنع بعد
بعد ذلك حسمه لظهور مطلقه اما اذا ثبت بالبينة حسمه كما اذا ثبت لظهور المطلق في الكار
قال فان امتنع حسمه في كل دين لانه بدلا عن مال حصل في يده كغش المبيع او التزلف
بعقد كالمهر والكمالة لانه اذا حصل المال في يده ثبت غناه به واذا ائمه على التزلف
واجباره ودليل بباره اذ هو لا يترحم الا ما يقدر على اوائله والمهر والمهر مقدر دون مؤثقه
قال في لا يحسمه فيما سوى ذلك اذا قال اني فخير الا ان ثبت غير حسمه ان له ما لا يحسمه
لانه لم يوجد دالة البسار فيكون القول قول من عليه وعلى المدعي اثبات غناه و
يروي ان القول لمن عليه في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة وبروي ان القول
له الا فيما بدله مال وفي النفقة القول قول الزوج انه معسر وفي اعانتي العبد المشترك
القول قول المعتق والمسلان ثوبان المفلوطين الاخرين والخروج على مال في
الكتاب ان ليس بين علق بل هو صلة حتى نسل النفقة بالموت على الاتفاق وكذا
عند ابى حنيفة ومحمدان الا عاق ثم فيما كان القول قول المدعي ان له مالا او ثبتت
ذلك بالبينة فيما كان القول قول من عليه بحسبه شهرين او ثلثة ثم سال عنه فالحبس
لظهور ظلمه في الحال انما بحسبه مدة لظهوره باللو كان يحضه ولا بد ان يمتد المدة ليضيد
هذه القادة فقدره بما ذكره وبروي غير ذلك من التقدير بشهر او اربعة الى ستة اشهر
والصحيح ان التقدير موقوف على راي القاضى لا اختلاف احوال الاشخاص فيه قال فان لم يظفر
له مال خلق سبيله يعني بعد مضي المدة لانه استحق الظفر الى الميسر فيكون حسمه بعد
ذلك ظاهرا ولو قامت البينة على فدايه قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية
وعلى ان يثبت عاقلة للشايع رضه قال في الكتاب خلق سبيله ولا يحول بينه وبين غرامه و
هذا الكلام في المأزومة وسنذكره في كتابنا ان شاء الله تعالى وفي اجماع الصغير على
ان عند القاضي بدین فانه يحسمه ثم سال عنه فان كان مؤسرا ائمه حسمه وان كان

كان مؤسرا خلق سبيله وامره اذا اقر عند غير القاضي او عند مرة وظهرت ماطنته والحبس
اولا ومدة قدر بياها فلا تقيد قال في بحسب الرجل في نفقة زوجته لانه طالم بالامتناع قال
ولا يحبس والد في دين والده لانه نوع معنوية فلا يسحقه الولد على والده كالمهر والنفقة
قال اذا امتنع من الاتفاق عليه لان فيه اجبا ولده ولا لانه لا يندرك لسقوط ما يقضي
ان كان **باب كتاب القاضي الى القاضي** ويقبل كتاب القاضي
الى القاضي في الحقوق اذا شهد به قسمة الحاجة على اثنين فان شهد وعلى شخص حكم بالثبوت
لوجود الحق وكتب بحكمه وهو المدعى سجد وان شهدوا بغير قسم لم يحكم لان الفضا على القضا
لا يجوز وكتب بالشهادة بحكم المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة
في الحقيقة لا يخفى بشرط ان يكون ان شاء الله تعالى قال في جوارحه لمساس الحاجة لان المدعي
قد يتعذر عليه الجمع بين شهوده وقسمته فاشبه الشهادة وقوله في الحقوق
يندرج تحته القرض والكفاح والنسب المقصود والامانة المحجوزة والمعارضة المحجوزة لان كل
ذلك بمنزلة الدين وهو يعرف بالوصف لا بالخبر فيه الى الاشارة ويقبل في المعارضات
لان التعريف فيه بالحدود ولا يقبل في الاعيان المنقولة للحاجة الى الاشارة ومن يثبت
يو سف عهده يقبل في العبد دون الامنة لعلية الا باق فيه وثمما وعنه لا يقبل فيها
بشرط ان يعرف في موضعه وعن محمد بن ابي يقبل في جميع ما يقبل عليه الا خرون قال في يقبل
الكتاب بآبائهما ورجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت الا
بجثة امانة وهذا لانه مدرم فلا بد من حجة بخلاف كتاب الاستيمان من اهل الحرب
لانه ليس بمدرم وبخلاف رسول القاضي الى الكرسي ورسوله الى القاضي لان الامانة بالثبوت
لا بالثبوت كماله قال فيجب ان يقر الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به لانه لا شهادة بدون
العلم ثم يحتمل بحضرتهم ويسلمه اليهم كماله بنوهم التغيير وهذا عند ابى حنيفة ومحمد بن علي لان علم
ما في الكتاب ونظم بحضرتهم شرط وكذا حفظ ما في الكتاب عندهما ولهذا يدفع اليهم كتاب
آخر غير مخنوم ليكون معهم معاونة على حفظهم وقال ابو يوسف هو آخر اني من ذلك ليس
بشرط والشرط ان يشهد بهم ان هذا كتابه وحاشا له وعن ابى يوسف عه ان الحكم ليس بشرط
ايضا فستدل في ذلك لما اقبل بالقضا وليس كالحجر كالمعينة واخا رئيس المائنة اخرى
عنه قول ابو يوسف قال اذا وصل الى القاضي لم يقبل الا بحضرة المحقق لانه بمنزلة او الشاهد
فلا بد من حضوره بخلاف سماع القاضي الكتاب لانه لا نقل للحكم قال في ائمة الشهود واليه
نظر الى قسمة فاذا شهدوا ان كتاب فلان القاضي سلمه اليه في محله حكمه وقراه عليه وقسمه

فقد العاضع فراه على الخصم والزمان فيه وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن وهب وقال أبو يوسف
شبهوا ان كانا بدها منته قبله على عرفه قال لم ينسب في الكتاب بغيره والعدالة للفتح و
العمى لا يقض الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الخلفاء بعد لانه ربما يحتاج على
زيادة الشهود وانما يكفون او الشهاده بعد قيام المحكم قال انما يقبله المكتوب اليه اذا
كان الكتاب على الفضا حتى لو مات او عزل او لم يبق اهلا للقبض قبل وصول
الكتاب لا يقبله لانه الحق هو احد من الرعايا ولما لا يقبل اخباره فاصلا اخرى في
غيره ولا في غير علمه وكذا اذا مات المكتوب اليه اذ ان كتب الى فلان بن فلان قاضي
بلد كذا او الى كل من يصل اليه من الفضا لان غيره صار متعاضا وهو معروف بكتاب
ما او كتب اليه الى كل من يصل اليه على وجه متعاضا لانه غير معروف قال لو
كانت الحشم بقبض الكتاب على ارضه لفيها معامه قال لا يقبل كتاب القاضي
الى القاضي في المحدد والقصاص لان فيه شبهة البدلية فصار كالشهادة على الشاهد
ولان مبناها على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها **باب** ويجوز
قبض المرأة في كل شيء الا في المحدد والقصاص اعتبارا بشهادتها وقد مر الوجه قال
وليس للقاضي ان يستخلف على الفضا الا ان يقوض اليه ذلك لانه فقه القضا وقدر
التقليد به فصار كوكيل الوكيل بخلاف المأمور باقامة الحجج حيث يستخلف لانه على
شرف القضاة لتوقته فكان الامر به اذا ما بالاستخفاف لانه ذلك الكتاب والقضا ولو
قضى الثاني بحكم من الاول وقضى الثاني فاجاز الاول جاز في الوكالة وهذا الثاني
حضره رأي الاول هو الشرط قال اذا قوض اليه بمكة فبصره ان في ما يباعن الاول
قال اذا رفع الى القاضي حكم حاكم امضاء ان ان يحالف الكتاب والسنة والالجام
بان يكون قول لا دليل عليه وفي الالجام الصغير ما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي
ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك امضاء والاصل ان الفضا مني لاني محقق مجتهد فيه
ينفذ ولا يردده غيره لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول في نفي الفضا
به فلا ينقض بما هو دونه ولو قضى في المجتهد فيه محال لانه ما سألته به فخذ عند أبي
حنيفة بن وهب ان كان عامدا فقبه رد ايمان ووجه النفاذ ليس بخطا، يفتن وعندهما
لا ينقض في الرجلين لانه قضى بما هو خطا، عنده وعنده الفتوى قال ثم المجتهد فيه ان
لا يكون محال لما ذكره المراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجتمع عليه جمهور لا يعتبرهما الفضا
البعض وذلك بخلاف وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في القيد الاول والاول

وكل شيء قضى به القاضي في الظاهر تجزيم فتوى الباطن كذا عند أبي حنيفة ومحمد بن وهب
او افضى باحلال هذا اذا كان الدعوى بسبب معتبر وهي مسئلة قضى القاضي
في العقود والفسوخ بشهادة الزور وقد مر في النكاح قال لا يقضى النكاح على ما نسب اليه
بغير من يقوم معامه وقال الشافعي لا يجوز لوجود الحجج وهي البينة فظهر الحق وانما
العمل بالشهادة القطع المتأخرة ولا منازعة دون النكار ولم يوجد ولا يجهل الا فرار
والانكار من الخصم فينبذه وجه القضاء لان احكامها مختلفة ولو انكر ثم غاب فكذلك
لان الشرط قيام الانكار وقت القضاء وفيه خلاف لابي يوسف ومن يقوم معامه
قد يكون باثباته او بانه الشرح كالوصي من جهة القاضي قد يكون مكانا بان كان بايدي
على العايب سببا لما يوجب عليه على المحاضر وهذا في غير صورة في الكتب اما اذا كان شرطا
لحقة فلا معتبر به في جعله خصما من العايب وقد عرف تمامه في الالجام قال لا يقض
القاضي اموال البائس ولا يكتب ذكر الحق لان في الافتراض مصلحتهم بها الاموال المحظوظة
مضمونة والقاضي يقدر على الاستخراج والكسابة ليحفظه فان افترض الوصي ضمن
لانه لا يقدر على الاستخراج والاب بمنزلة الوصي في امتحان الروايتين العجزة عن الاستخراج
باب واذا حكم رجلان حكم بينهما ورضيا بحكمه جاز لان لهما ولا يثبت
على نفسه ما فتح حكمهما وينفذ حكمه عليهما وهذا اذا كان الحكم بصفة الحكم لانه بمنزلة
القاضي فيما بينهما فينظر اهلية القضاء قال لا يجوز لحكم الكافر والعبد والذمي والمحدث
في القذف والقاسق الصبي لانعدام اهلية القضاء اعتبارا باهلية الشهادة والقاضي
اذا حكم يجب ان يجوز عند الحكم في الموالي قال لكل واحد من الحكمين ان يرجع عالم
بحكم عليهما لانه مقلد من جهتهما فلا يحكم الا برضاها واذا حكم لزمها العقد وحكمه على لانه
عليهما قال اذا رفع حكمه الى القاضي فوافق منه بهما امضاء لانه لا فائدة في نقضه ثم في
ايرامه على ذلك الوجه وان حالفه بطلان لان حكمه لا يلزمه لعدم الحكم به منه قال لا يجوز
الحكم في المحدد والقصاص لانه لا ولاية لهما على دمه ولما لا يملك ان الا باخذ قالوا
وتخصيص المحدد والقصاص بدل على جواز التحكيم في سائر المجتهد است وهو صحيح الا انه
لا يقضى به وبما لا يحتاج الى حكم الموالي دفعا لهما سر العوام قال وان كان في دم خلا
فقضى بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه لانه لا ولاية له عليهم او لا حكم من جهتهم ولو
حكم على العاقل بالدية في الرده القاضي ويقضى بالدية على العاقلة لانه محالف رايه
ومحالف للنفس الا اذا ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا يعقله ويجوز ان يسمع

البينة وبغضى بالكلول وكذا بالقرار لا يحكم موافق للشرع قال ولو اخرجت اقرار احد الخصمين
او بعد ان الشهود ووجه على حكمهما يقبل قوله لان الولاية فائنة وان اخرج الحكم لا يقبل
قوله لانفسا الولاية قال حكم الحاكم لا يوجب دونه وزوجه باطل والمولى والحكم فيه سواء
وهذا لانه لا يقبل شهادة امواله ملكا ان النسخة فكذا لا يصح القضاء لهم بخلاف
ما اذا حكم عليهم لانه يقبل شهادته عليهم لانفسا النسخة فكذا لا يصح القضاء قال ولو حكموا على
فلان من اجتهاد لانه امر يحتاج فيه الى اربعة مسائل **مسألة** من كسب القضا
واذا كان غلو رجل وسفل لآخر فليس لصاحبه السفل ان ينفذ فيه وانه لا يقبل
فيه كونه عند ابي حنيفة معناه بغير رضا صاحب العلو وقال ابو يوسف محمد ومهما
يصنع ما لا يقدر بالعلو وعلى هذا الخلاف او ارا صاحب العلو ان يبيع على علوه
يقبل على حكمي هذا تفسير لقول ابي حنيفة هذا خلاف وقيل لاصل عندهما الا باخذ لانه
تصرف في ملكه والملك يقتضي الاطلاق والحرمه بعارض الضرر فاذا اشكل لم يجز
المنع والاصل عنده انظر لانه تصرف في محل تغلق به حتى يحرم للمغير كمن الممنوع المتنازع
والاطلاق بعارض فاذا اشكل لا يزول المنع على انه لا يعرض عن نوع ضرر بالعلو من
توحيهين بانه او نقضه فممنوع عنه قال اذا كانت اربعة مستطيلة فممنوع عنها اربعة
مستطيلة وهي غير فائدة فليس لاهل الزاوية الاولى ان يفتحوا بابا في الزاوية القصوى
لان فتحه للمروور ولا حق لهم في المروور اذ هو لا يملكه خصوصاً حتى لا يكون لاهل الدار
فيما يبيع فيها حق النسخة بخلاف الكفارة لان المروور فيها حق العائمة قبل المنع من
المروور لاسن فتح الباب لانه دفع جهده والفتح من المنع لان الفتح لان بعد الفتح لا يملك
المنع من المروور في كل ساعة ولانه عساه يفتح في القصد في تركيب الباب
قال واذا كانت مستديرة قد كثر في طرقها فلم ينفتحوا لان لكل واحد منهم حق المروور
في كل ما اذ هي ساحة مشتركة ولما اشتهر كون في النسخة او بيعت وارضاها قال
ومن اذعي في دار دعوى وانكر الذي هي في يده ثم صالحه منها فوجازت وهي مثل
الصالح على النكار وسند كذا في الصلح ان شئت الله تعالى والمدعي والامكان محرم ولا
قال الصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جاز في السلف فلما تقضي الى المنازعة على
ما عرف قال ومن اذعي دار في يد رجل انه وهبها له في وقت فسل البينة فقال
محمد في البينة فاشترتها وادام البينة على الشري قبل الوقت الذي يدعي فيه البينة
لا يقبل بنية الظهور الساكن في ارض او هو يدعي الشراء بعد البينة وهم يشهدون به قبلها و

قبلها ولو شهدوا به بعد ما يقبل لوضوح التوفيق قال ولو كان ادعى البينة ثم اقام البينة
على الشراء قبلها ولم يقبل محمد في البينة فاشترتها لم يقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لان
دعوى البينة اقرار منه بالملك للمالك لا يدعي الشراء رجوع منه فانه من قبلها
ما اذا ادعى الشراء بعد البينة لانه يقرر ملكه عنده ومن قال لا شريتها شي هذه الجارية
في كذا لا شريتها ان اجمع البائع على ترك الخصومة وسعه ان يظلمه لان المشتري لما
محمد كان فيها من جهته او الفسخ ثبت به كما اذا جاز احد اذا غرم البائع على ترك الخصومة
كم الفسخ ويجوز الغرم ان كان لا يثبت الفسخ فقد افترق بالفعل وهو مساك
الجارية ونقلها وما يصاحبه ولانه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فالتفت
البائع فبينة بفسخه قال ومن اقر انه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى انها
اربوف صدق وفي بعض النسخ اختلف وهو عبارة عن القبض ايضا ووجهه ان الربوف
من جنس الدراهم الا انها معينة فلهذا يجوز به في الضرب والتم جاز القبض
لا يثبت بالحب وبصدق لانه انكر قبض حقه بخلاف ما اذا اقر انه قبض اربوا ووجهه
او الثمن او استوفى لاقاربه بقبض اربوا وصرحنا او دلالة فلا يصدق واليه رجعة
كالربوف وفي السقوفة لا يصدق لانه ليس من جنس الدراهم حتى لو يجوز به فيها ذكرنا
لا يجوز قال الزيف ما زيفه بيت المال البندرجة ما برده التجار والتسوق ما يغلب
عليه الغش ومن قال لا شريتها على الف درهم وقال ليس لي عليك شيء ثم قال
في مكانه بل لي عليك الف درهم فليس عليه شيء لان اقراره هو الاول وقد ارتد
برو المقر له الثاني ودعوى فلان من جهة او لصدق خصمه بخلاف ما اذا قال شريتها
والكلمه ان يصدق لانه احد العاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى
انه حقه فبقى العقد فعمل المصدق انما المقر له ينفرد به في اقراره فافترقا قال ومن ادعى
على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء فقط فاقام المدعي البينة على الف وادام هو
البينة على القضا فقبلت بنية وكذا على الارباء وقال في قوله لا يقبل لان القضا
يملك الوجوه و قد انكره فيكون منافضا وان التوفيق ممكن لان غير الحق قد
يقضي ببراءة من لا يرى انه يعال فعلى سباطل وقد يصلح على شيء فثبت ثم يقضي كذا
او قال ليس لك على شيء فقط لان التوفيق اظهر ولو قال ما كان لك على شيء فقط
ولا على غيرك لم يقبل بنية على القضا وكذا على الارباء لتعذر التوفيق لانه لا يكون
بين اثنين اخذوا عطا وقضا واقضوا ومعاملة بدون المعرفة وذكر القدر

انه نقبل ان لا يكون الخشب او الخشبة قد نودي بالشغب على ما يظن بعض مكانه بارضا
ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على آخره باحد جاريته فقال
لم بعد ما نكحها فقام البينة على الشرا فوجد بها زانية فقام البائع البيعة التي بين اليه
من كل عيب لم نقبل بنية البائع وعن ابى يوسف انه نقبل اعتبارا بها ذكرنا وجه الظاهر
شرط المرأة تغيب للعقد من إقصاء وصف السلامة الى غيره فيستدعي وجود البيع وقد ذكر
فكان من إقصاء الخلف الدين لانه قد يقضي وان كان باطلا على غير ما ذكرنا من كتب
في اسطره من عام هذا الذي ذكرنا حتى فهو دلي فاقبه ان شاء الله واكتب في شرا فاعلى الله
خلاص ذلك وتبين ان شاء الله بطل الذكر كلفه وهذا عند أبي حنيفة وهو قال ان شاء الله
هو على خلافه على من قام بذكر الحق وقوله ما استحسان ذكره في الاقرار ان لا يشترط
بصرف الى ما عليه لان الذكر لا يستثنى في كذا الاصل في الكلام الاستدلال اوله ان الكل
كشني واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات للعطف مثل قول عبده عز و امره
عائني وعليه المني الى بيت الله ان شاء الله ولو ترك فرجه فالدلالة على ما في بعض كمال
الكلوت **فصل في إقصاء ما لا يورث** واذا مات نصراني لم يترك
امرأة مسلمة فقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول
الورثة وقال في القول قولها لان الاسلام حادث فيصاف الى اقرب الاوقات
وان ان سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى فكيفما كان في جريان الحال
وهذا ظاهر نصه للرفع وما ذكره نعيمه للاستحسان في قول لو مات المسلم وله امرأة نصرانية
فما سلمت بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته
فالقول قولهم بغيره ولا يحكم بحال لان الظاهر لا يصح حجة للاستحسان وهي محاجة البينة الورثة
فهم الذين اتبعوا وبشبهه لهم ظاهر الحديث ايضا قال ومن مات وله في رجل اربعة ابناء
ورحم ودية فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه دفع البهائم الى
اقران ما في يد حتى الوارث خلا فانه فصار كما اذا اقرانه حتى الموت وهو حي فاصالة كماله
ما اذا اقر له رجل له وكيل المودع بالقبض او انه اشتره منه حيث لا يؤمر بالرفع لانه اقر
بقام حتى المودع اذ هو حي فيكون اقرارا على كل الغير ولا كذلك بعد موته بخلاف المديون
اذا اقر بتركيل غيره بالقبض لان المديون تفتي بانما يكون اقرارا على نفسه
فيؤمر بالرفع البهائم ولو قال المودع لاخر هذا ابني البهائم وقال الاول ليس له ابن غيره فبطل
للاول لانه لا مانع اقراره للاول انقطع به عن المال فيكون هذا اقرارا على الاول فلا

فما يقع كما اذا كان الاول ابنا معروفا فانه حينئذ لا يؤول لاسكتاب له ففتح وجبت
اقراره في لاسكتاب فم يقع قال واذا قسم الميراث بين الزوجه فانه لا يؤخذ منه قبل
ولاس من وارث وهذه اشياء احاطت به بعض القضاة وهو ظلم وهذا عند أبي حنيفة وهو قال
ابو يوسف فمكروه باخذ الكفيل والمسألة فيها اذا ثبت الدين والارث بالشهادة و
لم يقبل الشهود ولا تعلم له وارث غيره لهما ان القاضي يأخذ للقبيل والظاهر ان في التركة
وارثا خائبا او غير خائبا لان الموت قد يقع بغتة فيجاء بالكلية كما اذا وقع الآتي و
اللفظة الى صاحبها وعلى امرأة الغائب النفقة من ماله لا في حنفية بل ان حق المأثرة ثابت
قطعا او ظاهرا فلا يؤثر حتى يهودم الى زمان الكفيل كمن اثبت الشراء من في يده
اذا ثبت الدين على العبد حتى يبع في يده لا يكفل ولان المكفول لا يجوز له ان يبيع ما كان
كفيل لاحد الزوجه بخلاف النفقة لان حق الزوج ثابت وهو معلوم وانما الآتي واللفظة
ففيه رواية بيان والاشع انه على هذا الخلاف وقيل ان دفع بعلامته اللفظة او افراد العبد
بكفيل بالاجماع لان الحق غير ثابت ولهذا كان له ان يبيع وفعله ظلم اي سيل عن سوا
السبل وهذا بخلاف من مذهبه رض ان المجهول يحل له ان يبيع كالكفيل البهائم قال اذا
كانت المرأة في يد رجل اقام آخر البينة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه
فلان الغائب قضى له بالنصف الاخر في يده الذي هي في يده باحد احد اعدائه كقول
في يده امين وان لم يجد ترك في يده لهما ان ايجاد حابن فلا يترك المال في يده بخلاف
المقر لانه امين وله ان القضاة المتيقن مقصودا واحتمالا لا كونه محاربا لثبنت ثابت فلما
ينقض به كما اذا كان نورا وجوده فانه يقع بقضا القاضي والظلم عدم الجور في السبل
لصبره اجماعا وانه معلوم له وللعاضي ولو كانت الدعوى في منقول فقد قبل باخذ
منه بالانفاق لانه يجاز في الى الحفظ والشرع الخ في خلاف العاقل انما تحققت بنفسها
ولهذا لا يملك الموصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العاقل وكذا الحكم ومنى الامم و
الاخ والتم على الصغير وقبل المنقول على الخلاف ايضا وقول أبي حنيفة هو في نظر ما جاز
الى الحفظ وانما لا يخذ الكفيل لانه انما خصومة والقاضي انما نصب لقطع ما لا يشا
واذا حضر الغائب لا يجزى الى عادة البينة ويسمى النصف اليه بذلك القضا لان احدهما
ينصب خصما عن الباقين فيما يستحق له وعليه وبما كان او عا لان المفتي له وعليه انما
هو المتيقن في الحقيقة وواحد من الورثة يصح خليفته عنه في ذلك بخلاف الاستحسان
نفسه لانه عامل في نفسه فلا يصح ما نابا عن غيره فلمذا لا يستوفى الا نصيبه وصار كما

اذا قامت البيعة بين العتبات الثلاثة انما ثبتت استحباب الكل على احد الوصية او
الكل في هذه ذكروه في الجماع لانه لا يكون خصنا بدون اليد فيقتصر القصد على
في بدو من قال بالي في المساكين صدقة فبطلت على غيره زكوة وان اوصى بثلث ماله
فبطلت على كل شيء والقياس ان بزمه النصف في الكل وهو قال في العموم اسم المال في
الوصية وجه الاستحسان ان استحباب العبد معتبر بايجاب الله بفرضه اليها
واجب الشارع فيه الصدقة من المال اما الوصية اخذت للبراث لانها خلافة كفي في كل شخص
بما لا يرد من مال وان الظاهر التزام الصدقة من فاضل ماله وهو مال الزكوة اما الوصية فتع
في حال الاستغناء فنصرف الى الكل وبطل في الارض العترة عند ابي يوسف رحمه
لانهما سبب الصدقة او جود الصدقة في العترة راجحة عنده وعند محمد لا بطل لانهما سبب
المؤنة او جود المؤنة راجحة عنده ولا يدخل في ارض الخراج بالاجماع لانهما يختص مؤنة ولو
قال امسك صدقة في المساكين فقد بطل تبادل كل مال لانهما اتم من الغلة المال و
المقتبة ايجاب الشارع وهو يختص بقطعة المال ولا يختص بقطعة المال ففي العموم
والعقد انما هو لان الملتزم باللفظتين الفاضل من الحاجة على امر ثم اذ لم يكن له
مال سوى ما دخل تحت الايجاب بمسك من ذلك فبطلت ثم اذ امسك شيئا نصت في
بما امسك لان حاجته هذه مقدمة ولم يقدر لاختلاف احوال الناس وقيل المحرف
بمسك فبطلت اليوم وصاحب الغلة لشدة وصاحب الضيق لشدته على حسب تفاوت
شدة الحاجة ووصولهم الى المال على هذا صاحب التجارة بمسك بقدر ما يرجع اليه قال
ومن اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى ابيع شيئا من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز
بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز في الفصل الاول ايضا لان الوصاية
انما بعد الموت فتعتبر بالامانة قبل وهي الوكالة ووجه الفرق على الظاهر ان الوصاية
خلالة لا طرفة بالزمان بطلان الامانة فلا يتوقف على العلم كما في تصرف الوارث
اما الوكالة انما بعد قيام ولاية المنيوب عنه فيتوقف على العلم وهذا لا يتوقف على
العلم لا بصوت النظر لقدره الموكل في الاول بصوت الجرح الموصي ومن علمه من
الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه انشأت حتى لا الزام امر قال ولا يكون الشيء من الوكالة
عز لا حتى تشهد شاهد ان او رجل عدل هذا عند ابي حنيفة وقال ابو الاصول سواء لانه
من المعاملات وبالأحد فيها كما به وله انه خبر مزم فيكون شهادة من وجهه في شرط
احد شرطهما وهو العبد او العدة بخلاف الاول بخلاف رسول الموكل لان له

عبدته بخلاف المرسلة للحاجة الى الارسل وعلى هذا الخلاف اذا اخرج المولى بكتبة عبده
والشفيع والبركة المسلم الذي لم يهاجر فاذا ابيع العاصي او امينه عبده للفرار واخذ المال
فقتل واستحق العبد لم يضمن لان امين العاصي فاعلم مقام العاصي والعاصي مقام الامام
وكل منهما لا يلحقه ضمان كيدنا بعد عن قبول هذه الامانة فنضيق المحقوق ورجع المشتري
على الفرار لان البيع واقع لهم فبرجع عليهم عند تعدد الرجوع على العاقد كما اذا كان العاقد
محررا عليه ولذا يبيع بطلبهم وان امر العاصي الوصي ببيعه للفرار ثم استحق او مات
قبل القبض وشاع المال رجع المشتري على الوصي لانه عاقد نيابة عن الميت وان كان
بإقامة العاصي عنه فعاد كما اذا باعه بنفسه قال ورجع الوصي على الفرار لانه عامل لهم
وان ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدونه اختلف المتأخر انه يهل يرجع الغريم بثلثين
الوصي فبعضهم قال يرجع لانه قضى ذلك وهو كان مضطرا فيه وقال بعضهم لا يرجع لان
الضمان انما وجب عليه بفعله لان قبض الوصي قبض الغريم لان الوصي يبيع له فعاد
كالوكيل من جهته والاولى الصبح قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالمانة التي غرمها اليه لا بثلثين
في امر الميت والوارث اذا ابيع له بمنزلة الغريم لانه اذ لم يكن في التركة دين كان العاقد
عاملا له فخصص **خبر** اذا قال العاصي قد قضيت على هذا بالرجم فارجمه وبالقسط
ما قطع او بالقرب فاضرب وسلك ان تفعل عن محمد بن ابي رجب من هذا وقال
لا تأخذ بقوله حتى تعابن بحجة لان قوله بثلثين الغلط والخطا والنداء كغيره ممكن وعلى
هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المتأخر هذه الرواية لفساد حال في كثر القضاة
الا في كتاب العاصي للحاجة اليه وجه الظاهر انه اخبر عن امره بمسك انشاءه فيقبل قوله
طفاؤه عن التهمة ولان طاعة اولى الامر واجبة وفي تصديقه طاعته وقال الامام
ابو منصور المازني ان كان عدلا عالما بقبل قوله لا تعد ام تهمة الخطا والخطا
وان كان عدلا جاهلا بفساد نفسه فان احسن وجب تصديقه والا فلا فان كان
جاهلا فاسفا او عالما فاسفا لا يقبل الا ان يعابن بسبب الحكم له تهمة الخطا والخطا
قال اذا عزل العاصي فقال لرجل اخذت منك العا وادفعها الي فلان قضيت
بما عليك فقال الرجل اخذتها فلان قال قول العاصي وكذلك اذا قال قضيت بثلثين
بيك في جنين اذا كان الذي قطعته به والذي اخذته المال مقرا انه فعل ذلك وهو
فاس ووجهه انه لما نوافعا انه فعل ذلك في فضائه كان الظاهر انه العاصي
لا يقضي بالجرم ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في فضائه بالنسبة وفي ولا يمين على

الماضي ولو اقر الماطع او الاخذ بما اقر به العاقل لا يقبل فيه لانه فعله في حاله الغضا و
رفع الماضي صحيح كما اذا كان معانيا ولو زعم المقلوع بده او الماخوذ ماله ان فعل قبل
التعليق او بعد الغزل فالقول قول العاقل ايضاً في الصحيح لانه مستند فعله الى حاله
معهودة من فيه للضمان فصار كما اذا قال ملقت او عثقت او اناجنتون وايجنون
منه كان ولو اقر العاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقر به العاقل يقبلان لانهما اقر
بسبب الضمان وقول العاقل مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال سبب
الضمان على غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في فضائه بالتصديق ولو كان الحال
في هذا الاخذ فاجاباً وقد اقر بما اقر به العاقل والماخوذ منه المال مستوفى العاقل في ان فعله
في فضائه او اوعى فعله في غير فضائه بوضوح لانه اقر ان البعد كانت له فلا يقبل في
في دعوى ملكه الا بحجة وقول العاقل المعزول فليس بحجة **كتاب الشهادة**
قال الشهادة فرض يزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا اصابهم لقوله تعالى ولا باب
الشهاده اذ اذاعوا وقوله تعالى لا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه يرم قلبه وانما يقبل
طلب المدعي لانه حجة فيوقف على طلبه كسائر الحقوق والشهادة في المحل ولا يجزئ فيها ان
في السر والاطهار لانه بين سبعين اقامة الحجة والتوفيق عن اليمين قال السر فليس
لقوله لم لا تذي شهادته عند لو سترته بنوبك لكان خيراً لك وقال ع من ستر على حجة
المسلم ستره الله عليه في الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الدرع عن النبي ع ومما به
الان طاعة على الغلبة السر الا انه يجب ان يتعهد بالمال في السرقة فيقول اخذ المال
اجاب الحق المسروق منه ولا يقبل سرق محاطة على السر ولا لو طهرت السرقة وجب
القطع والضمان لا يجامع القطع فلا يحصل اجاب حقه قال الشهادة على امرائب منها
الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال لقوله تعالى ولثاني بائنين العا حنة من
تساكنكم فاستنشدوا عليهم اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء ولا قبل
فيها شهادة النساء طربت الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بعده ان الشهادة للنساء في المحل والقصاص ولان فيها شبهة البديهة لقبا
معام شهادة الرجال فلا يقبل فيما يندري بالشبهات ومنها الشهادة ببيعة المحل
والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين لقوله تعالى فاستنشدوا شهودين من رجالكم
ولا يقبل شهادة النساء لما ذكرنا قال ما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين
او رجل وامرأتين يهودا كان الحق لا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية

والوصية وتكون ذلك وقال الشافعي لا يقبل شهادة النساء مع الرجال في الاموال
ونوا بعد لان الاصل فيها عدم قبول انفسان العقل واختلال القبط وقصور الولا
فانها لا يصلح الامارة ولهذا لا يقبل في المحل ولا يقبل شهادة الاربع منهن وحده
لانها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطراً واقل وجهاً فليجنى بها جود
اولي خطراً واكثر وجهاً ولنا ان الاصل فيها قبول اربعة ما بيني عليه بديهة الشهادة
وهو المشاهدة والقبط والاداء اذ بالاول يحصل العلم للمشاهد وبالنسبة يبقى
وبالنسبة يحصل العلم للعاقل ولهذا يقبل اخباره في الاخبار ونقصان القبط بزيادة
النسبة ان يجزئ بغيره الا ترى اليها فم بين بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا يقبل فيها بشدة
بالشبهات وهذه كحقوق ثبتت مع الشهادة وعدم قبول الاربع على خلاف
القياس كما يكثر خروج من قال لا يقبل في الولادة والبكارة والعيوب في النساء
في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عوم شهادة النساء اجازة فيها
لا يستطیع الرجال النظر اليه والجميع المحلى بالتمام يراو به الجنس فينبول الاقل وهو محتمل
الاشارة في اشراط الاربع ولانه لما سقطت الذكورة لم يبق النظر لان نظر الجنس
اخف فلهذا بسقط اعتبار العدد الا ان المشي والتدليح حوط لما فيه من معنى لا ازام
نم حكمها في الولادة شرحناه في الطلاق فانما حكم البكارة فان شهدت امرأتان فقبل
كما في العين ويقر في بعده لانها ثابتة بمؤيدة او البكارة اصل كذا في رد المسج اذا
اشترتا بشرط البكارة فان قلن اثباتاً يثبت بخلاف البايع بنضيم ثمولة الى قولين
والعيب يثبت بقولين فيختلف البايع اما شهادتهم على الاستدلال لا يقبل عند
الي حنيفة ع في حق الارث لانهما يطلع عليه الرجال الا في حق العدة لانه من امور
الدين وعندهما يقبل في حق الارث لانهما يصوت عند الولادة ولا يحضر الرجال
فصار شهداء من على نفس الولادة قال لا بد في ذلك كل من العدالة واللفظة الشبهة
فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال علم او اتقن لم يقبل شهادته اما العدالة
فلقوله تعالى ممن يرضون من الشهداء ولقوله تعالى واستنشدوا ذوي عدل منكم
ولان العدالة هي المعينة للصدق لان من يتعامل في غير الكذب قد يتعاطاه ومن
ليلو سوف عدا ان العاقل اذا كان وجهاً في الناس وامرأة يقبل شهادته لانه
لا يجر لوجاهته ويمنع عن الكذب لمؤنة الاول اصح الا ان العاقل لو فني شرف
العاقل يصح عندنا والمسلمة معروفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص لم تطف

بأن شرطها إذا لم فيها جملة اللفظة ولان فيها مادة توكيد فان قوله السيد من
الفاظ البين فكان الامتناع عن الكذب في هذه اللفظة اشبه فذكر في ذلك
كلامه انه الى جميع ما تقدم حتى بشرط العدالة والفظلة الشهادة في شهادة التمس
في الولاية وغير ما هو الصحيح لانه شهادة لما فيه من معنى الالزام حتى يختص مجلس الشورى
وأن شرط فيه كونه والاسلام قال أبو حنيفة لا يقتصر الحكم على طاهر العدالة في المسلم
ولا بسال حتى يلعن فيه الخصم لقوله وم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا للحدود
في القذف ومثل ذلك عن عمر بن الخطاب هو ان الزجاء عما هو محرم ودينه وبالجملة
كما في الاصول الى القطع الا في المحذور والافصاح فانه بسال عن الشهادة لانه
بحال لا ساطعاً بشرط الاستقصاء فيها ولان الشهادة فيها وادارة فان طعن
الخصم فيه سأل عنه لانه تعالى الظاهر ان بسال عليه للترجيح وقال لا بد ان بسال
عنهم في السرة العلانية في سائر المحقق لان الفضا مبينة على الحق وهي شهادة
العدول فيعرف عن العدالة وفيه صون فضا له عن البطلان قبل هذا الاختلاف
عصر وزمان والفتوى على قولها في هذا الزمان ثم التزكية في السرة ان بيعت المستوفى
الى المعدل فيها التمسب المحلى والمصلحة وبرة المعدل كل ذلك في السرة كما يظهر
فيتمتع او بقصد وفي العلانية لا بد ان يحجج بين المعدل والشاهد لينتفي سببه
تعدل غيره وقد كانت العلانية وحدها في القدر الاول وقع الاكتمال بالسر في
زمانا مختزلاً عن الفتنة وبروى عن محمد انه تزكية العلانية بلا وقتته ثم قبل لا بد ان
يقول المعدل هو عدل جاز الشهادة لان العبد قد يقتل وقبل كيقضي بقوله هو
عدل لان كونه ثابتة بالدار وهذا المتبع قال في قول من رآه ان بسال عن شهود
لم يقبل قول الخصم انه عدل معناه قول المدعى عليه وعن أبي يوسف محمد انه يجوز
تزكية لكن عند محمد يفتقر تزكية اخرى الى تزكية لان العدول عنه شرط ووجه الظاهر
ان في زعم المدعى وشهوده ان الخصم كاذب في انكاره بطلان في اصراره فلا يصح معه
وموضوع المسئلة اذا قال بهم عدول الا انهم اخطأوا او نسوا اذا قال صدقوا او بهم
عدول صدق فقد اعترف بالحق قال اذا كان رسول القاضي الذي بسال عن الشهود
واحد جاز والاشارة افضل وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد لا يجوز الا
الاشارة والمراومنة للمزكي وعلى هذا الخلاف رسول القاضي الذي المزكي والمترجم عن
الشاهد له ان التزكية في حق الشهادة لان ولاية القضاء يمتد على كل دور العدالة وهو

وهو بالتركية بشرط فيه العدول كما بشرط العدالة فيه وبشرط الكونه في المزكي في المحذور
لهما انه ليس بشرط في معنى الشهادة ولان لا بشرط فيه اللفظة الشهادة ومجلس القضاء
وأن شرط العدول امر حكيم في الشهادة فلا يبعد ان لا بشرط به في الشهادة في المزكي في
تزكية السرة حتى يبلغ العبد مرتبة غاها في تزكية العدالة فهو بشرط وكذا العدول والاجماع على انه
اختصاص لا خفاء به مجلس القضاء قالوا بشرط الاربعة في تزكية شهود الزمان عند
محمد بن حنبل وما تجدد الشاهد على مزب من احد هما ما ثبت حكمه بنفسه مثل
البيع والاقراء والقصة الفصل في حكم الحكم اذا سمع ذلك الشاهد اذ رآه وسعه ان
يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم به هو الموجب بنفسه وهو الركن في الاصول الا اذا قال
انه فعلى الا ان يشهد بالحق وهم يعلمون وقال النبي عم اذا علمت مثل الشمس فاشهد
والا فضع قال ويقول شاهد اذ لم يسمع ولا يقول شاهد في لانه كذب لم يسمع من وراء
الحجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر القاضي لا يقبله لان الشهادة تشبه الشهادة ان اذا كان
داخل البيت وعلم انه ليس فيها عدول سواه ثم جلس على الباب ليس للبيت مسك
غيره فسمع اقراء الداخل ولا يراه لانه حصل العلم في هذه الصورة ومنه ما لا يثبت حكمه
بنفسه مثل الشهادة على الشهادة كما اذا سمع شاهد يشهد بشي لم يجوز له ان يشهد على
شهادة الا ان يشهد عليها لان الشهادة غير موجبة بنفسها وانما تصير حجة موجبة بالقبول
الى مجلس القضاء فلا بد من الامة والتجسس لم يوجد وكذا لو سمع شاهد يشهد الشاهد على شهادته
لم يسمع للمسمع ان يشهد لانه حامله وانما حمل غيره قال لا يجوز للشاهد ان يخط
ان يشهد الا ان يذكر الشهادة لان الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم قبل هذا قول
ابي حنيفة وعندنا لا يجوز له ان يشهد وقبل هذا الاتفاق وانما الخلاف فيما اذا وجد الشاهد
شهادته في وية اذ اوقعت لانه ما يكون في خطره فهو كمن ختمه بؤس عليه من الزاوية
والنقصان يحصل له العلم ولا كذا الشهادة في العصب لانه في بد غيره وعلى هذا اذا ذكر
المجلس الغرض كانت فيه الشهادة او اجبره قوم ممن يثق به انما يشهد ما نحن وانما قال
ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يجانبه الا التمسب الموت والنكاح والدخول ولاية القضاء
فانه يبعد ان يشهد بهذه الاشياء او اجبره بها من يثق به والقباس ان لا يجوز له ان
الشهادة مستنقضة من ان يشهد وذلك بالعلم ولم يحصل نصار كالمسح ووجه الاشياء
ان هذه امور تختص بجانبية اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكامهم في
على القضاء والقرون فلو لم يقبل فيها الشهادة بالنسبة مع ادعى الحق ونعطل الاحكام

بمختلف السبع لانه يسمعه كل احد وانما يجوز لنا بعد ان يشهد بالاشهاد وذلك
بالنوازل او باخبار من يثق به كما قال في الكتاب لا يشرط ان يخبر رجلا من عدلان
او رجل من اهل ايمان يحصل له نوع علم وقيل في الموت يكفي باخبار واحد او اربعة
لان كل ما ينشأ بعد حاله غير الواحد اذ الانسان بهما به ويكرهه فيكون في اشتراط العدد
بعض الحجج ولا كذلك النسب والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة اما اذا اشتهر
للعاصي انه يشهد بالشامع لم يقبل شهادته كما ان معانية اليه في الاملاك فطلق به
الشهادة ثم اذا اشتهر لا يقبل كذا اياه ولو روي انما مجلس مجلس القضاة بطل عليه
المقصود حل له ان يشهد على كونه فاصيا وكذا اذ اراسى رجلا وامرأة بكنان بينا
ويشيط كل واحد منهما على الآخر اجساد الارواح كما وراسى عينا في غيره انه حلت
له الشهادة بالملك ومن شهد انه شهد وفن فلان او صلى على جبانته فهو معانية حتى
لو قسم للعاصي قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء ينبغي ان لا يسمع
في الاول والوقف عن ابي يوسف آخر انه يجوز في الاول لانه بمنزلة النسب عن محمد بن
انه يجوز في الوقف لانه ينبغي على امره ان يصار الى ان يقول الولد يعني على زوال الملك
ولا بد فيه من المعانية فكذلك ما ينبغي عليه واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالملك
في اصله دون شرطه لان اصله هو الذي يشهد قال من كان في يد شيء سوى العبد
والامانة وسكن ان تشهد انه له لان البعد قصي ما يستدل به على الملكة هي
مرجع الدلالة في الاسباب كلها فيمكن بها ومن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك
ان يقع في قبلة له لانه قالوا او يكتفى ان يكون هذه التفسير الاطلاق في محمد في الرواية و
قال الشيخ ابو ذيل الملك البعد مع التصرف فيه قال بعض المشايخ لان البعد مشقة
الى ما ينفذ ملكه فنفذ والتصرف ينتزع اليه الى تباينه واصل انه ثم المسئلة على وجوه انه
عابن المالك والملك حل له ان يشهد وان لم يجانبها لم يحل وان عابن المالك
ودون الملك لا يحل واذا عابن الملك بحدود ودون المالك يحل استثنى ما لا
النسب ثبت بالشامع فيحصل معرفته ولكن ينبغي ان يشهد ان لا يشترط للعاصي سبب
التخيل اما اذا اشتهر لا يقبل كما ذكرناه في الموت واما العبد والامانة ان كان يعرف لهما
رفيعان فذلك لان الرقيق لا يكون في بدنه نفسه وان كان يعرف لهما رفيعان ان
انهما صغيران لا يعبران عن انفسهما فكذلك لا بد لهما وان كانا كبيرين فذلك
مصرف الاستثناء لان لهما بدلا على انفسهما فيدفع به الغير عنهما فانعدم دليل الملك

الملك من ابي حنيفة هو انه يحل له ان يشهد فيها ايضا عينا بالكتاب والفرق بينهما
والله اعلم بالصواب **باب** في قبول الشهادة من ابي حنيفة ولا يقبل شهادة الاممي وقال
زفر وهو رواية عن ابي حنيفة انه يقبل فيها كجبري فيه الشامع لان المحاجة فيه الى التسامع
ولا خيل فيه وقال ابو يوسف في الشك فيه يجوز اذا كان بصيرا وقت التحمل لحصول
العلم بالمعانية والاداء بكنفس بالقول ولما لا يفر مؤلف والتعريف تحصيل الشبهة
كما في الشهادة على الميت ولما ان الاداء يقتضي التغيير بالاشارة بين المشهود له
والمشهود عليه ولا يتميز الاممي الا بالبيعة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بكنفس المشهود و
النسبة لتعريف الغائب دون الحاضر قصار كالحل ودو القصاص ولو علم بعد الاداء
بمنع القضاة عند ابي حنيفة ومحمد لان قيام اهلية الشهادة بشرط وقت القضاة فيكون
حجة عنده وقد بطلت وصار كما اذا اقرس او جرت او فسق بخلاف اذا اقرس او غاب
لان الالبية بالموت انقضت وبالعينة ما بطلت قال مالك لو كان الشاهد من
باب الولاية وهو لا يفي نفسه فادلى ان لا يثبت له الولاية على غيره قال لا الحمد و
في حذف وان ما ب لعله تعالى ولا تقبلوا الهم شهادة ابد اوله من تمام الحجة
كونه مانعا فيبقى بعد التوبة كاحله بخلاف الحمد وفي غير القذف لان الرد للفسق
وقد ارتفع بالتوبة وقال الشيخ يقبل اذا تاب لقوله تعالى الا الذين تابوا استثنى
الان تاب قبل الاستئذان ينصرف الى ما عليه وهو قوله تعالى واولئك هم الفاسقون
او هو استئذان منقطع بمعنى لكن ولو حدة الكافر في حذف ثم اسم يقبل شهادته لان
الكافر شهادة فكان ردنا من تمام الحجة وبالا سلام حدثت له شهادة اخرى بخلاف
العبد اذا حلف ثم اعق لانه لا شهادة للعبد اصلها ما حلفه برؤيته شهادته بعد العتق قال
ولا شهادة الولد لولده وولده لولده ولا شهادة الولد لابويه واجدادهم والاصل فيه
قوله عم لا يقبل شهادة الولد لولده ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته
ولا العبد لسببه ولا المولى لعبد ولا الاجير بيمين استأجره ولان المانع بين الاولاد
والاباء منقطة ولذا لا يجوز اداء الزكوة اليهم فيكون شهادة لنفسه من وجه او يمكن
فيه التهمة قال مالك والاجير على ما قالوا السكينة اخاص الذي يثبت ضرر الشهادة ضرر
نفسه ونفقة نفقة نفسه وهو معنى قوله عم لا شهادة للعاصي لاهل البيت وقيل للمراد
الاجير سائمة او مشاة فليس وجب الاخر بما فعه عند ادائه الشهادة فبصير كالمشاهدين
عليهما قال لا يقبل شهادة احد الزوجين للآخر وقال الشيخ لا يقبل لان الاملاك

بينهما متبينة والايدي متخيرة ولما يجري القصاص والحبس بالدين بينه ولا معتبر
بما فيه من النفع لشيئ منهما كما في الغريم اذا شربه لم يوجب له القصاص والناظر بان
الاستغفار من فعل عادة وهو المفعول فيصير شارباً بعد نفسه من وجه او يصير مشرباً بخلاف
شهادة الغريم لانه لا يثبت له على المشهود به قال لا شهادة للمولى العبد لانه شهادة
نفسه من كل وجه اذا لم يكن على العبد من اومن وجه ان كان عليه دين لان الحكم
موقوف على ما قال ولا يمكن ان يثبت له ان لا شهادة الشريك لشريكه فيما هو
من شريكه لانه شهادة لنفسه من وجه لا شريكه ولو شربه بما ليس من شريكه
يقبل لانها الشهادة قال يقبل شهادة الاخ لانه لا يثبت له ان لا شهادة لان الامكان
ومما فيها متبينة ولا بسوطة بعضهم في مال البعض قال لا يقبل شهادة كجنت
ومراة المحنت في الردي من الافعال لانه فاسق وانما الذي في كلامه ليس وفي
اعضائه كحشر فهو مقبول الشهادة قال لا ما كجنت ولا متبينة لانها تركبان محرمان
عام مني من الضامين الاحتمال الناجية والمغنية قال لا لانه من الشرب على اللغو
لا يتركب محرم وبنه ولا من بلعوب بالعبور لانه يورث غطلة ولا قد يقف على
عورات النساء بصعود وسطه ليطير طيره وفي بعض النسخ ولا من بلعوب بالعبور
وهو المغني قال لا من لغني للناس لانه يحجب الناس على ارتكاب كبيرة قال لا
من يدخل الحمام بغير ميراث لان كشف العورة حرام قال لا من باي با من كلبا
التي يتقرب به الحدة للفسق قال لا لكل الزبوا او المعاصر بالزنا والشطرنج لان كل ذلك
من الكلبا يرد كذلك من اخوته الصلوة للاستغفار بها فاما مجزاة القرب بالشرع
فليس يفسق مانع من الشهادة لان الاجتهاد فيه مسافا وشروطي الاصل ان
يكون آكل الزبوا مشهورا به لان الانسان فلما يجوع عن مباشرة العقود العاسدة
وكل ذلك ربوا قال لا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق والاكل
على الطريق لانه ما ذكر المردة واذا كان لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع عن الكذب
فيتم ولا يقبل شهادة من يطرد سب السلف لظهور فسقه بخلاف من يكتمه
ويقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطا بنية وقال الشفعة انه لا يقبل لانه غلط وجوه
الفسق ولان انه فسق من حيث الاعفا وما وقع فيه لانه يندبه به فيمنع عن الكذب
وصار كمن يشرب السمك او باكل من ترك النسبة عامداً مستبهاً لذلك بخلاف
الفسق من حيث النعاطي وانما الخطا بنية فوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة

الشهادة لكل من خلف عندهم وقيل بدون الشهادة لشبههم واجبة فيمكن التهمة
في شهادتهم فكل من يقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان خلفت منهم
وقال لك والشفعة لا تقبل لانه فاسق قال لا تقبل لانهم الطالمون
فيجب التوقف في خبره ولما لا يقبل شهادة على المسلم فصار كما لم يردون ما روي
ان النبي عم احوار شهادة النصارى بعضهم على بعض ولا من اهل الرواية
على نفسه ولا لاه الصغار فيكون من اهل الشهادة على حشبه والفسق من حيث
الاعفا وغير مانع لانه يكتسب ما يعتقد محرم وبنه والكذب مخطور الا بان يكتسب
المردة لانه لا يثبت له ان لا شهادة الذي على المسلم لانه لا يثبت له الا ما فيه اليه
ولا لا يتقبل عليه لانه يعطيه فوره اياه ومثل الكفر وان خلفت فلما يورثها حكمهم
الغبط على التقول قال لا يقبل شهادة الحرابي على الذي اراد به الشا من لانه لا يثبت
له عليه لان الذي من اهل دار ما هو على رتبة منه ويقبل شهادة الذي عليه
كشهادة المسلم عليه وعلى الذي ويقبل شهادة المشركين بعضهم على بعض او كانوا
من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالزوم والترك لا يقبل لان اخلاف
الدارين يقطع الرواية ولما لا يمنع التوارث بخلاف الذي لا من اهل دار ما ولا
كذلك المشركين قال ان كانت الحثا غلبت من التبت والرجل ممن
يجتنب الكلبا بربيت شهادة وان لم ينعصيه هذا هو الصحيح في حدة العدالة المتغيرة
او لا بد من توفي الكلبا بربيتها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا فاما الامام بمعصيته
لا يتحقق به العدالة المشروطة ولا تزوا الشهادة المشروعة لان في اعتبارها اجنب بالكل
سدة بابه وهو مفتوح اجبا للحقوق قال يقبل شهادة الا قلف لانه لا يخل بالعدالة
الا اذا تركه استخفاً بالدين لانه لم يبن بهذا الضيق عدلا قال لا يفسق فاق عرج
قبل شهادة علقمة الخفي ولا تقطع عضومته منه فلما فصار كما اذا قطعت به فاق ذلك
الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد كغيرها وقال لا يقبل في الزنا لانه
يجب ان يكون غيره كمن يثبت ذلك العدل لا يستحب ذلك لا يجزاه والكلام في
العدل قال شهادة المحتشي جائزة لانه رجل امرأة وشهادة الجنبين مقبولة بالنسبة
قال شهادة العقال جائزة والمراد عقال السلطان عند عاقبة المناج لان نفس العمل
ليس يفسق الا اذا كانوا اعوانا على الظلم وقيل اذا كان العامل جبريا في الناس واذا
مردة لا يجازف في كلامه يقبل شهادة كافر عن ابي يوسف في النجاسة لانه لو جازمته

لا يقدم على الكذب خطا المروءة ولما نبه لاي خبر على الشهادة الكاذبة قال قد استبعد
الرجلان ان اباهما اوصى الى فلان والوصى به في مودع جازا استحق ما دون ذلك
الوصى لم يجز وفي القياس لا يجوز وان ادعى على هذا اذا شهد الموصى لهما بذلك
او غيرهما لهما على الميت او للميت عليهما ربن او شهد الوصيان انه اوصى لهما هذا قبل
معهما وجه القياس انما شهادة لثلاث بعد لعود المنفعة اليه وجه الاستحسان ان القضاة
ولا يهتدون لوصي اذا كان طالبا والموت محروفا فيكون القاضي بهذه الشهادة
مؤنة التعيين انما ان ثبت بها شيء آخر فصار كالفرقة والوصيان اذا اقر ان معهما
كان يملك القاضي نصب ثالث معهما لغيرهما عن التصرف باخرهما بخلاف ما اذا
انكر ولم يعرف الموت لانه ليس له ولا يهتدون لوصي فيكون الشهادة هي الموجبة
في الفريقين للميت عليهما ربن وقبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفا فاما
بقرا ان على انفسهما فيثبت الموت باخرهما في حقهما وان شهد ان اباهما الغائب
وكذا يقضي وبونه بالكونه قاضي الوكيل وانكر لم يقبل شهادتهما لان القاضي لا يملك
نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبت انما ثبت بشهادتهما وهي غير موجبة لكان
الزعمه قال لا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك لان الفسق مما لا يدخل
تحت الحكم لان له الدفع بالكونه فلما تحقق الازام وان فيه بينك السن والسن واجب
الا اذا شهد على قرا المدعي بذلك ان الاقرار يدخل تحت الحكم قال والراهم جعل
اي المدعي عليه البينة ان المدعي استأجر الشهود لم يقبل لانه شهادة على جرح مجرد
والاستئجار وان كان امرا زائدا عليه فلا خصم في اثباته لان المدعي عليه اجبني
عن حتى لو اقام البينة ان المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم لم يوزعوا الشهادة
واعطاهم العشرة من مال الذي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك ثم ثبت الجرح
بما عليه وكذا لو اقام ما على اني ساطعت الشهود على كذا من المال ووقعته اليهم على ان
لا يشهدوا على هذا الباطل قد شهدوا وطالبهم برون ذلك المال ولما ثبت انه لو
اقام البينة ان الشاهد عبده او محمدا وفي قدف او شارب خمر او قاذف او شريك
المدعي تقبل قال ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت ببعض شهادتي فان كان جازا
جازت شهادته ومعنى قوله او همت اي اخطأت ببيان ما كان يحكي على ذكره
او بزيادة كانت باطله ووجهه ان الشاهد قد جعل يملك لهما به مجلس القاضي فكان
العدول واخيرا فيقبل اذا نذر كره في اوائله وهو عدل بخلاف ما اذا اقام عن المجلس

المجلس ثم عاد وقال او همت لانه بهم الزيادة من المدعي بنيليس وخبائه فوجز الجواب
ولان المجلس اذا اتحد لحق الحق حاصل الشهادة فصار الكلام واحد ولا كذلك اذا
اختلف وعلى هذا اذا وقع الغلط في بعض محمدا وفي بعض الشب وهذا اذا كان
موضع شبهة فاما اذا لم يكن فلا شيء باعادة الكلام اصلا مثل ان وقع الغلط في الشهادة
وما يجري مجراها وان اقام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن ابي حنيفة في ابي
سعد اقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا والله ما ذكرناه **باب الاختلاف**
وقال الشهادة اذا وقعت الدعوى قبلت وان خالفها لم تقبل لان
تقدم الدعوى في حقوقي العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيها بواقيها و
انعدمت فيها بما لفظها قال في بعضه انما في الشاهد في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة
نقد فان شهد احدهما باللفظ والاخر بالمعنى لم يقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل
على الالف اذا كان المدعي يدعي الالف وعلى هذا المائدة والمائة والطفة و
الطفة وان والطفة والثلاث لهما انهما اتفقا على الالف والطفة ونقد واحد هما
بالزيادة فيثبت ما اتفقا عليه دون ما نقد به احدهما فصار كالالف والالف كحسنة
والا في حنيفة لهما انهما اختلفا لفظا وذلك بدل على اختلاف المعنى لانه يستحق اللفظ
وهذا لان الالف لا يعتبر به عن الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على
كل واحد منهما شاهدة واحدة وصار كما اذا اختلف جنس المال قال ان شهد احدهما
بالثلاثة والاخر بالالف خمسائة والمدعي يدعي اثنا وخمسةائة قبلت الشهادة على الالف
لانفاق الشاهد بن عليهما لفظا ومعنى لان الالف والخمسةائة جملتان عطف احداهما
على الاخرى والعطف بقر الاول في نظير الطفلة والطفة والنصف والمائة والخمسون
بخلاف العشرة والخمسة عشرة لانه ليس بينهما حرف العطف فهو نظير الالف والالفين و
ان قال المدعي لم يكن الا الف فشهادة الذي شهد بالالف والخمسةائة باطله لانه كذب
في المشهود به وكذا اذا سكنت الا من دعوى الالف لان الكذب به ظاهر فلا بد من
التوقيف ولو قال كان اصل حتى اثنا وخمسةائة لكن استوفيت خمسةائة او ابراهه فيها
قبلت لتوقيفه قال اذا شهد بالالف قال احدهما فصاه منها خمسةائة قبلت شهادته
بالف لانفاقا عليه ولم يسمع قوله انه قضاه لانه شهادة فرد الا ان يشهد معه آخر
وعن ابي يوسف انه يقضي بخمسةائة لان شاهده الفضا مضمون شهادته ان لا يكون
ان خمسةائة وجوابه ما قلنا قال فيجب لثلاث شهدوا او اعلم بذلك ان لا يشهد بالالف حتى

بغير المدعى انه قبض خسمائة بمكمل يكون معينا على الظن وفي الجماع الصغير رجلا من شهود على رجل بقرض الف درهم فشهد احد بهما انه قبضا ما قاله شهودا جائزة على القرض لانها صحت ونفرد احد بهما بالقول على انهما ذكرا الطي وحي من اصحابنا لو انه لا يقبل وهو قول زفر بن لان المدعى كذب شاهد القضا فلما هذا الكذب في غير المشهود به الاول هو القرض ومثله لا يمنع القبول واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم النحر بكنة وشهد آخر ان انه قتل يوم النحر بالكنة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة وليست احد بهما بالولى من الاخرى فان سبقت احد بهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم يقبل لان الاول اخرجت بانصال اخضا وبها فلا تنقض الثانية قال اذا شهد احد رجل انه سرق الفضة واخضا في لونها فقطع وان قال احد بهما بقرض وقال الآخر نور لم يقطع وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يقطع في الوجع بين وقيل لا اختلاف في لو بين بنينا بهما كالسواد والحمره لانى السواد والبياض وقيل لا اختلاف في جميع الالوان لهما ان السرقه في السواد وغيره في البياض فلم يتم على كل فعل نصاب الشهاده وصارت كالغصب بل اولى لان امر كذا يتم فصار كالذكوره والاناونه وله ان التوفيق ممكن لان الخلل في النبال من بعيد والدمان بنينا بهما او كجتهما ان يكون السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهذا انما صده بخلاف الغصب لان الخلل فيه بالتمار على قرب منه والذكوره والاناونه لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه قال من شهد رجل انه اشترى عبدا فلما ان بالف وشهد آخر انه اشتراه بالف خسمائة قاله شهادا فاعلانه لان المقص انبات السبب وهو العقد ويجتنب باختلاف الثمن فاختلف المشهود به ولم يتم العقد على كل واحد ولان المدعى بكذب احدنا بهد به وكذا اذا كان المدعى هو البائع والراى بين جدي اقل المالكين او اكثرهما لما بينا وكذلك الكتاب لان المقص هو العقد ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا ان كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاول فلما كان المقص انبات السبب وكذا الخلع والاعراف على مال في الخلع عن دم العمد ان كان المدعى هو الممره والعبد والاصل لان المقص انبات العقد والحاجه مائة البه وان كان الدعوى من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيها ذكرنا من الوجوه لانه ثبت العقد والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق ففى الدعوى في الدين وفي الرعين ان كان المدعى هو الراى من لا تقبل لانه لا حظ له في الرعين

فقربت الشهادة عن الدعوى وان كان المرحوم قد بوغض له دعوى الدين في
الاجارة ان كان ذلك في اول المدة فهو نظير البيع وان كان بعد مضي المدة و
المدعى هو التاجر فهو دعوى الدين قال في الشك في فائه يجوز ان يستحقه او لا يملك
بطل في الشك ايضا وذكر في الامالي قول ابى يوسف منع قول ابى حنيفة لهما ان هذا
الاختلاف في العقد لان المقصد من المجازين السبب فانسبه البيع ولا يبي حنيفة على المال
في الشك مانع والاصل فيه محل الازدواج والملك لا اختلاف لهما هو الاصل فثبت
نعم اذا وقع الاختلاف في النفع بقضى بالافل لانها فاما عليه ويسوى دعوى الفل المالكين
او اكثرهما في الصحيح ثم قبل الاختلاف فيما اذا كانت المدة هي المدة عينه وفيما اذا كان
المدعى هو الزوج اجماع انه لا يقبل لان مقصودا فانه يكون المالك مقصود وليس التاجر
العقد وقبل الاختلاف في الفصلين وهذا الفتح والوجه ما ذكرناه فصل في
على الازدواج قال من اقام بينة على دار اثمها كانت لابيها عاردا او اؤا
الذي هي في يده فانه باخذها ولا يكلف اقامة البينة ان مات وتركها ميراثا
عند ابي حنيفة وحجة خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك الوارث ملك الموت
فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للمورث وهما يقولان ان ملك
الوارث منجذ في حق العين حتى يجيب عليه الاستبراء في المجازية المورثة ويكمل
للمورث الغنى ما كان صدقة للمورث الفقير لانه من النقل الا انه يحلف بالشهادة
على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام به
على ما ذكره وقد وجدت الشهادة على اليد في مسئلة الكتاب لان بد المنعبر
والمودع والمناجر فائمة مقام به فاعني ذلك عن الحجر والنقل فان شهدوا انهما
كانت في يد فلان مات وهي في يديه جازت الشهادة لان الابدى عند الموت
تقبل به ملك بواسطة الصانع والامانة تصير معصومة بالتحصيل فصار بمنزلة الشهادة
على قيام ملكه وقت الموت وان قال الرجل حتى تشهد انهما كانت في يدي المدعى
شهدا اشهر لم يقبل وعن ابي يوسف انهما تقبل لان البد مقصودة كالملك لو
شهدوا انهما كانت ملكه تقبل فكذا بهذا وصار كما اذا شهدوا بالاخذ من المدعى
وجد الخط وهو قولهما ان الشهادة فامنت يجوز ان البد منقضية وهي متنوعة
الى ملك وامانة وضمان فتعذر القضاء باعادة الجرمول بخلاف الملك لانه معلوم غير
مختلف وبخلاف الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد ولان بد المدعى

معانين وبالمعنى منسوبه وليس كالحجرات العيان قال ان اقر بذلك المدعى عليه
وفعت الى المدعى لان الحكماء في المقترحة لا تمنع صحة الاقرار وان شهدنا هذا
انه اقر انما كانت في يد المدعى وفعت اليه لان المشهود به بين الاقرار وهو معلوم
باب الشهادة على الشهادة قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق
لا يسلط بالشبهة وهذا استعمال لشدة الحاجة اليها اذا شاهد الاصل قد عجز
عن اداء الشهادة لبعض العوارض فلو لم يجز الشهادة او لم يجرى الى التوابع المحققين لهذا
جواز الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية او من
حيث ان فيها زيادة احتمال الكذب وقد يمكن الاحتراز عنه بجنب الشهود فقلنا
فيما يندرج في الشبهات كالطرد والقصاص ويجوز شهادة شاهد من على شهادة
شاهد من وقال الشيخ لا يجوز ان الاربع على كل اصل اثنان لان كل شاهد من
اثمان مقام واحد فصار كالمرايين وان قول على هذا لا يجوز على شهادة رجل الا
شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من المحقق فاما شاهد الجنب ثم شاهد الجنب
آخر فقبل ولا يقبل شهادة واحد على شهادة واحد لما روينا وهو حجة على ما ذكرناه
حق من المحقق فلابد من نصاب الشهادة قال في صفة الاشهاد وان يقول شاهد
والاصل لشاهد الفرع اشهد على شاهد في اتي اشهد ان فلان بن فلان اقر عندى
بكذا واشهدنى على نفسه لان الفرع كان نائب عنه فلان من التخييل والتكميل على
ما روينا لا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقل الى مجلس القاضي وان لم يقبل اشهد
على نفسه جاز لان من سمع اقرار غيره حلت له الشهادة وان لم يقبل له اشهد
قال فيقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدنى على شهادة فلان فلانا
اقر عنده بكذا وقال لي اشهد على شاهد الى بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره
شهادة الاصل وذكر التخييل والما لفظ اطول من هذا او اقص منه وخير الامور وسطها
قال من قال اشهدنى فلان على نفسه لم يشهدا مع على شهادته حتى يقول اشهد
على شهادتي لانه لا بد من التخييل بهذا طاهر عند محمد لان القضاء عنده بشهادة
الفروع والاصول جميعا حتى اشتركا في الضمان عند الرجوع وكذا عند ما لا بد من
نقل شهادة الاصول بصير حجة فيظهر تخيل ما هو حجة قال ولا يقبل شهادة الفروع الا
ان يكون شهود الاصول او يغيروا مسيرة لانه ايام فضاء عدا او يكرهوا امره
بمنطوقه وجوب مجلس الحكم لان جواز الحاجة وانما ينش عند عجز الاصل ويثبت

ويشهد الاشياء بتحقيق العجز وانما عجزنا السفراء المعجز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة
حكما حتى ادبر عليها عدة من الاحكام فكذلك سبيل هذا الحكم وعن ابي يوسف ان
كان في مكان لو عدل الاداء الشهادة لا يسلط ان يثبت في اهل بيت الاشهاد اجابة
لحقوق الناس قالوا والاول حسن وان في ارفق به اخذ الفقيه ابو القاسم قال
فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز لانهم من اهل القرية وكذا اذا شهدنا هذا
فعدل احد هما الى اخره لما قلنا عاين الامر ان فيه منفعة من حيث القضاء بشهادة
العدل لانهم بمنزلة كمالا بينهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في نفسه و
ان ردت شهادة صاحبه فلا شبهة قال ان سكنوا عن نعتهم جاز ونظر القاضي
في حالهم وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا يقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا
لم يجر فوا لم ينقلوا الشهادة فلا يقبل ولا يلى يوسف انه ان المأخوذ عليهم النقل
وون التعديل لانه قد يجنى عليهم فاذا انقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضر
بالنفسم وشهدوا قال وان اكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة شهود الفرع
لان التخييل لم يثبت للعارض بين المجربين وهو شرط قال اذا شهد رجلان على
شهادة رجلين على فداية بنت فلان الطالبة وقالوا اخبرنا انما يجرى ما شاهدنا
وقال لانه روى ابي هذه ام لافاة يعال للمدعى مات شاهد من انما فلان لان
الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعى الحق على الحاضرة ولقدما غير
فلان من غير يفيها بذلك النسبة لطيف هذا اذا اختلفوا الشهادة جميع محمد وذكره
وشهدوا على المشتري لانه من آخرين يشهد ان على ان الحد ووبنا في يد المدعى عليه
وكذا اذا اكر المدعى عليه ان الحد والمذكورة في الشهادة حدودا في يده قال كذلك
كما سبب التماس الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة الا ان القاضي يكال في بانه
ووفور ولا بد من تيقن النقل قال لو قالوا في هذين البابين القيمة لم يجز حتى يثبتوا
الى فداية وهي القيمة الخاصة وهذا لان التعريف لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة
العامة وهي عامة الى بنى بينهم لا يتم قوم لا يكتفون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانهما
خاصة وقبل الفرقانية نسبة عامة والاولى جندية خاصة وقبل السمقونية والجارنية عامة
وقبل الى السكة الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة والمصر فاقته ثم التعريف وان كان
يتم بذكر الجدة عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل قال ابي يوسف على طاهر الروايات فذكر الفخذ
بقوله نام الجدة لانه اسم الجدة لا على فخذ من لانه الجدة الاولى قال

ابو حنيفة عن شاذان الزور شاذان في التوفيق ولا اقره وقال لا يؤخذ من شاذان في التوفيق ولا اقره
وهو قول الشيخ ابو حنيفة روى عن عمر بن الخطاب شاذان في التوفيق ولا اقره روى عن
وسم وحنيفة ولان هذه كبيرة يتعدى ضررها الى العباد وليس فيه حد مقدّر فيقر روله
ان شاذان كان يثبت ولا يضرب ولان الزور جاز يحصل بالشبهة فيكتفي به والتعذر
وان كان مبالغة في الزجر لكنه يقع ما نفع من الرجوع فوجب التخفيف نظر الى هذا
الوجه وحديث عمر محمول على التباسه بدلالة التبع الى الاربعين والتعذر ثم نفسه
التعذر منقول عن شاذان في قوله كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا او الى قومه
ان كان غير سوقى بعد العصر في الجمع ما كانوا يقولون ان شاذان يقرهم السلام ويقبل
اما وجدنا هذا شاذان في قوله وحذروه وحذروه الناس وذكر شمس الائمة السرخسي
انه يثبت عند بها ابغض والتعذر وكس على قدر ما يراه القاضي عند ما وكيفه التعذر
ذكرناه في المحرر وفي الجمع الصغير شاذان اقر انهما شهدا بزوج لم يضر باعده وقال
يعززان وان كانا في الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك ما
لا يربى الى اثبات ذلك بالبينه لانه في الشهادة والاثبات للاثبات كتاب
الرجوع عن الشهادة واذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لان الحق
انما ثبت بالقضاء والقاضي لا يقضي بكلام متناقض ولا ضمانا عليها لانها ما انما
شهادته على المدعى ولا على الشهود عليه فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم لان
آخر كلامهم بافض اوله فلا ينافي الحكم بالمتناقض ولا في الدلالة على الصدق مثل الاول
وقد خرج الاول في تعال الفضا به وعليهم ضمان ما انفقه شهادتهم لا قرارهم على أنفسهم
بسبب الضمان والتناقض لا يمنع من الافرار وسنقره من بعد ان شاذان قال
ولا يفتح الرجوع الا بحضرة الحاكم لانه في الشهادة فيجوز بها يفتق به الشهادة من مجلس
وهو مجلس القاضي اى قاض كان ولان الرجوع لوجه والشبهة على حسب الجاهلية
فالستر بالستر والاعلان بالاعلان واذا لم يفتح الرجوع في غير مجلس القاضي فلو ادعى
الشهود عليه رجوعهما وارادوا بيمينهما لا يفتقان وكذا لا تقبل بينة عليها لانه ادعى رجوعا
بالاحتى لو اقام البينة انه رجع عند قاض محض وضمنه المال تقبل لان السبب صحيح
وواشبهه شاذان بان المال حكم الحاكم به ثم رجعا ضمانا للمال للشهود وعليه لان السبب
على وجه التعدي سبب الضمان كما في البئر وقد سببنا لاننا نعد باو قال الشيخ
لا يضمن لان لا لوجه السبب عند وجود المباشرة فلان تعذر الجواب الضمان على المباشرة

المباشرة وهو القاضي لانه كما للمجالي القضا او لي كما يعرف الناس عن نقله وتقديره
وسبقنا من المدعى لان الحكم ما يفسد ما غير السبب انما يضمن اذا فسخ المدعى
المال وبنينا كان او عين لان الخلاف به يتحقق ولا تامة لانه بين احد العين والام
الدين قال فان رجع احدهما ضمن النصف والاصل ان المعبرة في هذا بها من يلى الرجوع
من رجع وقد يفي من سبى بشهادته نصف الحق قال ان شهد بالمال ثمانية فرجع احد
فلما ضمان عليه لانه يفي من سبى بشهادته كل المال وهذا لان الاستحسان في باقي الجثة
والنصف منى استحق سلف الضمان فاول ان يفتح قال ان رجع اخر ضمن الرجوعان
نصف المال لان بينا احد سبى نصف الحق قال ان شهد رجل وامرأته ان رجعا
امرأة ضمن ربع الحق لهما ثلثة الارباع بينا من سبى وان رجعا ضمما نصف الحق
لان بشهادة الرجل يفي نصف الحق قال وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان
فلما ضمان عليه من لانه يفي من سبى بشهادته كل الحق فان رجعت اخرى كان عليه من
ربع الحق لانه يفي النصف بشهادة الرجل ربع بشهادة الباقية ففي ثلثة الارباع قال
وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اسداسه عند ابى
حنيفة وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانه وان كثرن فبمن تمام
رجل واحد ولما لا تقبل شهادتين الا بانضمام رجلين لابي حنيفة بعد ان كل امرأتين
قامت مقام رجل قال وم في نقصان عقولهن عدلت شهادته اثنتين منهن بشهادة
رجل فصارت كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فقال وان رجع النسوة العشرة
الرجل عليه نصف الحق على القولين لما قلنا قال ولو شهد رجلان وامرأة فقال
ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض
لان شهد فلما يضاف اليه الحكم قال ان شهد شاذان على امرأة بالشكاح بمقدار مهر
شهادتها ثم رجعا فلما ضمان عليهما وكذا اذا شهد باقل من مهر شهادتها لان المساقع البيع
غير منقومة عند الخلاف لان النضامين بسند على المأثلة على عرف وانما تضمن
ونفقوم بالملك لانها نصير منقومة ضرورة الملك ابانة لخطر الحق وكذا اذا شهد
على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر شهادتها لانه خلاف بعوض لما ان البضع منقوم حال
التحول في الملك الخلاف بعوض كما خلاف وهذا لان يضمن الضمان على المأثلة
ولا تامة بين الخلاف بعوض وبينه بغير عوض قال وان شهد باكثر من مهر
المثل ثم رجعا ضمانا الزيادة لانها انما يغير عوض قال وان شهادتها ببيع شيء قبل

القيمة او اكثر ثم رجعا لم يفتا لانه ليس في خلاف معنى نظر الى العوض وان كان باقل
من القيمة ضمنيا للفقهاء لانها انما هي هذا الجوز بلا عوض ولا فرق بين ان يكون
الرجع باثنا وفيه خيار البائع لان السبب هو البائع فيصاف الحكم اليه عند سقوط
الخيار فانصاف للنفذ اليهم قال ان شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول
بها ثم رجعا ضمنيا نصف المهر لانها انما كانتا على شرف السقوط لا برى انهما لو
طأ وعقب ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصلا ولان الفرقة قبل الدخول في
معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر كما في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق
المصلحة فكان واجبا بشهادة ثمانية ان شهدا انه اعطى عبده ثم رجعا ضمنيا فثبت
لانها انما كانتا لينة العبد عليه من غير عوض والاولى للعقب لان العقب لا يتحول اليها
بهذا الضمان فلا يتحول الاولى قال اذا شهدا بغيرها من ثم رجعا بعد الفسخ ضمنيا
الدية ولا يعلق منها وقال الشيخ لا يفتقن منها لوجود الفسخ سببا فاشبه المكره
بل اولى لان الولي يعان والمكره يمنع ولما ان الفضل ما يشبه لم يوجد كذا سببا
لان السبب ما يفتقن اليه غالبا ولا يفتقن لان العفو مندوب بخلاف المكره
لانته لا يترجمونه طاهر ولان الفعل الاختباري مما انقطع النسبة ثم لا اقل من الشهادة
وهي وارثة للقصاص بخلاف المال لانه ثبت مع الشهادة والباقي يعرف في
الختلاف قال اذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادة في مجلس القضا صدق
منهم فكان النصف مضاف اليهم ولو رجع شهود الاصل قالوا لم تشهد شهود الفرع
على شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم انكروا السبب وهو الاثبات ولا يبطل القضا
لانته خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضا وان قالوا انشهدناهم
وغلطنا ضمنوا او هذا عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف بعد الاثبات عليهم لان
القضا وقع بشهادة الفروع لان القاضي يفتقن بالباعين من جهة وهي شهادتهم
وله ان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كما هم حضروا ولو رجع الاصول والفروع
جميعا فعندهما يجب للضمان على الفروع لا غير لان القضا وقع بشهادتهم وعند
المشهور عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضا
وقع بشهادة الفروع من الوجه الذي ذكر او بشهادة الاصول من الوجه الذي
ذكر فيخبر بينهما ويجوز ان منع بران فلا يجمع بينهم في التضمن وان قال شهود
الفرع كذب بشهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يفتقن الى ذلك لان ما معنى

ما معنى من القضا لا يفتقن بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم رجعوا من شهادتهم
انما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال ان رجع المكون عن التزكية ضمنوا وهذا عند ابي
حنيفة وغيره وقال لا يضمنون لانهم انشأوا على الشهود فصاروا كشهود الاحسان وله
ان التزكية اعمال المشادة او العاض لا يعمل بها التزكية فصار في معنى علة العلة
بخلاف شهود الاحسان لانه شرط محض قال اذا شهدنا هذا باليمين ولا يبدى
بوجود الشرط ثم رجعوا فلا ضمان على شهود اليمين فاقضه لانه هو السبب والنصف
بما فلتا يفتقن السبب دون الشرط المحض لا يرى ان القاضي يفتقن بشهادة اليمين
دون شهود الشرط قال لو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المتأخر فيه ومعنى
المسئلة بين القاضي والطلاق قبل الدخول **كتاب الوكالة** قال كل
عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره لان الانسان قد يجز
عن المباشرة بنفسه على احبار بعض الاحوال فيخرج الى ان يوكل غيره فيكون يسيل
منه وفعلما حجة وقد فتح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشري حكيم ابن حرام
وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز الوكالة بالخصوص في سائر الحقوق لما قدمنا
اوليس كل احد يفتقن الى وجوه مخصوصات وقد فتح ان عتبا رضى وبعد ما استن
كل عبد الله بن جعفر وكذا بايضا منها واستنبطنا انما في المحذور والقصاص فان الوكالة
لا تقع باستنبطنا مع عينة الموكل عن المجلس لانها تندرج في الشهادة وشهادة العفو
كأية حال فثبت بل هو ان السبب الشرعي يكلف غيبة الشاهد لان الطهيم الرجوع
وبخلاف حاله المحض لا انشاء وهذه الشهادة وليس كل احد يحسن الاستنباط فلو منع
عنه جسد باب الاستنباط اصلا وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وغيره وقال ابو يوسف
لا يجوز الوكالة بانبات المحذور والقصاص باقامة الشهود اية وقول محمد مع ابي حنيفة
وقيل مع ابي يوسف وقيل بهذا الاختلاف في غيبته دون حضرته لان كلام الوكيل ينقل
الى الموكل عند حضوره وله ان التوكيل باية وشهادة البائة يجوز عنها في هذا الباب
كما في الشهادة على الشهادة وكما في الاستنباط ولا يابى حنيفة غير ان المحذور من شرط محقق
لان الرجوع مضاف الى الجناية والظهور الى الشهادة فيجوز فيه التوكيل كما في سائر
الحقوق وعلى هذا اختلف التوكيل بالجواب من جانب من عليه وكلام ابي حنيفة في غيبة
الظهور لان الشهادة لا تمنع الدفع غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة
عدم الاحراز وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصوص لا برضا الخصم الا ان يكون الموكل

مربط او فانيا مسيرة ثمة ايام فصا عدا واما لا يجوز التوكيل بغير رضا المصنف وهو قول
الشافعي ولا خلاف في الجواز واما الاختلاف في التزام لهما ان التوكيل تصرف
في حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالنوكيل بتعاضد الذبون وله ان يجواب مستحق
على محض ولو لم يستخضه الناس منها ونون في المحضومة فلو قلنا بلزومه بتصرفه
فتوقف على رضا كالعبد المشترك اذا كان له احد هما بتخير الآخر بخلاف المربط
لان الجواب غير مستحق عليه هناك ثم كما يلزم التوكيل عنه من المسافر يلزم اذا اراد
السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة محذرة لم يجز عاودتها بالبرور وحضور مجلس حكم
قال الزاوي عن يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تطلق بحكمها لجاها فيلزم
توكيدها قال في هذا شئ استحسنه المتأخرون قال ومن شرط الوكالة ان يكون
الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام لان الوكالة بملك التصرف من جهة
الموكل فلا بد ان يكون الموكل بالوكالة بملكه من غيره وبشرط ان الوكيل ممن يعقل العقد
وبقصد لانه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من اهل العبارة حتى لو كان
صبي لا يعقل او مجنون كان التوكيل باطلا واذا وكل المحر البائع او المأذون بملكها جاز
لان الموكل بالملك التصرف والوكيل من اهل العبارة وان وكلها صبي مجرأ يعقل
البيع والشراء او عبدة المجوز جاز ولا يتعلق بهما الحقون وتعلق بموكلهما لان الصبي
من اهل العبارة الا يرى انه ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرف على نفسه
فانك له وانما لا يمكنه في حق المولى والتوكيل ليس تصرفا في حقه الا انه لا يقع منها
التزام العدة الصبي لقصور اهليته والعبد سببه فيلزم الموكل وعن ابي يوسف
ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او مجنون له خيار الفسخ لانه دخل
في العقد على ان حقوقه تتعلق بالعاقبة فاذا اخطأ دخل فيه بتخبر كما اذا اخطأ على عبث طر
والعقد الذي بعده الوكالة على شرطين كل عقد بصفه الوكيل له نفسه كاي بيع والارة
مخفوفة تتعلق بالوكيل دون الموكل وقال الشافعي انه يتعلق بالموكل لان المحفوف
باعتد حكم التصرف والحكم وهو الملك يتعلق بالموكل فكذلك في توافقه وصار كارسول
وكالوكيل بالوكالة وان التوكيل هو العاقبة حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وتخته
عبارة لكونه آتيا وكذا احكاما لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو كان سفيها
ما استغنى عن ذلك كارسول واذا كان كذلك كان اصلا في المحفوف فتعلق
به فكذا قال في الكتاب يسلم البيع وبقيض الثمن وبطلان الثمن او انشترى

اشترى وبقيض المبيع وبكاهم في العيب وبكاهم فيه لان كل ذلك من المحفوف والمالك
ثبت للموكل خلافا عنه اعني التوكيل السابق كالعبد يترتب له بيعا والبيع
قال في مسئلة العيب والفصل ذكره ان شاء الله تعالى قال وكل عقد يعصف
الى موكله كالنكاح والطلاق والصلح عن دم العدة فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل
فلا يطلب وكيل الزوج بالهرم ولا يلزم وكيل المرأة قبلها لان الوكيل فيها سفيها
الا يرى انه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافة الى نفسه كان النكاح له
فصار كارسول وهذا لان الحكم فيها لا يعقل الفصل عن السبب لانه اسقاط الحكومة فتبطل
فلا يتصور صدوره من شخص ويثبت حكمه لغيره فكان سفيها والقشر الثاني
من اخوانه العتيق على مال الكسابة والصلح على الاكراه فاما الفسخ الذي هو جاري
البيع فهو من القشر الاول والوكيل بالبيعة بالتصديق والاعادة والابداع والاركان
والا فراض سفيها ايضا لان الحكم فيها يثبت بالتصديق وانه ياتي في محله مملوكا للغير فكذلك
اصلا وكذا اذا كان الوكيل من جانب المخلص وكذا الشفعة والمضاربة الا ان
التوكيل لا يستقرض باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه قال اذا
طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يثبته اياه لانه اجبى من العقد وحقوقه لما ان
المحفوف الى العاقبة فان دفعه البه جاز ولم يكن للموكل ان يطالب به ثانيا لان
نفس الثمن المقبوض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه وانما
لو كان المشتري على الموكل دين يقع المعاقبة ولو كان له عليه ما دين تقع المعاقبة
بين الموكل ايضا دون دين الوكيل وبين الوكيل اذا كان وحده ان كان يقع
المعاقبة عند ابي حنيفة ومحمد لما ان يملك الا براء عنه عندهما ولكنه يضمنه للموكل في الفصل
باب في البيع والشراء قال في من وكل رجلا بشرا في
فلا بد من تسمية جسته وصفته وجسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوما فيمكن
الاجتهاد الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر لي ما رايت لانه فوض الامر لي رايه
فانني اني اشتريه يكون مشتلا والاصل ان الجرمالة البسيطة تحمل في الوكالة كجرمالة الاوصاف
استحسنها لان التوكيل على التوسعة لانه استعانة وفي اعيان هذا الشرط
بعض الجرح وهو مد فوع ثم ان كان اللفظ يجمع اجناسا او ما هو في معنى الاجناس
لا يبيع التوكيل وان يبين الثمن لان بذلك الثمن يوجد من كل جنس فلا بد
مراد الاله لتفاحش الجرمالة وان كان جنسه يجمع انواعا لا يبيع الا ببيان الثمن او النوع

لان يتغير الثمن بصير النوع معقودا ويذكر النوع نقل الجملته فلا يمنع الامتثال مثله
اذا وكله بشري عبدا او جارية لا يفتح لانه يشمل اذا كان بين النوع كانه في المشتري
والسند في الموكلة جاز وكذا اذا بين الثمن لما ذكرناه ولو بين النوع او الثمن ولم
يبين الصفة الجيدة والرداءة والوسطه جاز لانه جملته مستدركه وراه من الصفة
المذكورة في الكتاب النوع وفي جميع الصغيرة ومن قال لا يشرى واراد اودائه
او قوبا فالو كانه باطله للجملته العاشرة فان الدابة في حقيقة اللغة اسم لما يربط
على وجه الارض وفي العرف يطلق على الخيل والحمار والبغل فجمع اجناسا
كذلك الثوب لانه جناس من اللباس الى الكتا وللهذا لا يفتح ثمنه مزا
وكذا الدار يشمل هو في معنى الاجناس لانه يختلف اختلاف فاحشا باختلاف الارض
والجيران والمخاض والمحال البلدان فيعتذر الامتثال قال ان سمي ثمن الدار و
وصف جنس الدار والثوب جاز معناه نوحه وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال
حمار ونحوه قال من وقع الى اخر داهم وقال يشرى بها طعنا فهو على الخطأ وتيقنا
والقباس ان يكون على كل مطعوم اعتبارا للصفة كما في البهائم على الاكل او الطعام
اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان العرف امسك وهو على ذكر ما اذا ذكر مقرونا
بالبيع والشري ولا عرف في الاكل فبقي على الوضع وقيل ان كثرت الدار بهم فعلى الخطأ
وان قلت فعلى الجوز وان كان بينهما فعلى الدقيق قال اذا اشترى الوكيل ثم اطلع
على عيب فله ان يرد به بالعيب ما دام المبيع في يده لانه من حقوق العقد وهي كماله اليه
فان سلم اليه الموكل لم يرد له الا باذنه لانه اشترى حكم الوكالة ولان فيه ابطال المبيع بحقيقة
فلا يمكن منه الا باذنه وللهذا كان خصما لمن يدعي في المشتري دعوى كالتفريق وغيره
قبل التسليم الى الموكل لبعده قال ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم لانه عقد يملكه
بنفسه فملك التوكيل على ما مر وراه التوكيل بالاسلام ورون قبول السلم لان ملك
لا يجوز فان التوكيل بيع طعنا في ذمته على ان يكون الثمن الغيرة وهذا لا يجوز فان
فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الفراق من غير قبض ولا يعتبر
معارضة الموكل لانه ليس بعاقدة والمشتري بالعقد قبض العاقدة وهو الوكيل فيفتح
قبضه وان كان لا يتعلق به كحقوق كالعصبي والعبد لم يجز عليه كجفاف الرسول لانه
الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض
غير العاقدة فلم يفتح قال اذا وقع الوكيل في ثمن الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان

ان يرجع به على الموكل لانه انقضت بينهما مباداة حكيمة ولهذا اذا اختلف في الثمن بخلاف
وراء الموكل بالعيب على الوكيل قد سلم المشتري الموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولان
المشتري لما كانت ابيه وقد علم الموكل فيكون راسيا به فعه من ماله فان يملك المبيع في
يده قبل حجب يملك من مال الموكل ولم يفسد الثمن لان جده كيد الموكل فاذا لم يفسد
بصير الموكل فابضا بيده ولان يجبه حتى يسوفي الثمن لما بينا انه بمنزلة البيع من الموكل
وقال في رد المبيع ليس له ذلك لان الموكل صار قابضا بيده فكان له ثمنه اليه بفسد حتى يفسد
فان هذا لا يمكن التفرقة فلا يكون راسيا بفسد طعنه في الجبس على ان يفسد موقوف
فيقع الموكل ان لم يجبه ونفسه عند حبه فان يفسد فملك كان مضمونا ضمانا لان
عنه الى حبه ضمان البيع عند محله وهو قول ابي حنيفة وضمن الغصب عند زواله
منع بغيره حتى لما انه بمنزلة البيع منه فكان حبه لا سبيعا الثمن فيفسد بفسادك ولا يوجب
انه مضمون بالجبس لا سبيعا بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع لان البيع
ينفتح بفسادك وهو لا يفتح اصل العقد فلما يفتح في حق الموكل والوكيل كل اذا رده الموكل
يعيب ورضى الوكيل به قال اذا وكله بشرا عشرة ارطال لم يرد بهم فاشترى عشرة ارطال
بدرهم من ثم يبيع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة ونصف درهم عند ابي حنيفة
وقال بزمه العشرة وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابي حنيفة ومحمد لم يرد بغيره
الاصل لا ابي حنيفة بل انه امره بصرف الدرهم في اللحم فله ان يشرى عشرة ارطال فاشترى
بدرهمين فله ان يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما
او امره بشرا عشرة ولم يرد بهما بشرا الزيادة فيفسد بشره عليه وشرا عشرة على الموكل
بخلاف ما استشهد به لان الزيادة يملك الموكل فيكون له بخلاف ما اذا
اشترى ما يرد به عشرة ارطال بدرهمين بغيره ثمنه بالاجماع لان الامر
بما دل الثمن وهذا مزيل فلم يحصل مقصود الامر قال لو وكله بشرا اشترى بغيره ثمنه
له ان يشرى لنفسه لانه يرد في غير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا
يملكه على قبل الا يحضر من الموكل فلو كان الثمن مسمي فاشترى بخلاف حبه او لم يكن
مسمي فاشترى بغيره فله ان يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما
الوكيل الاول في هذه الوجوه لانه خالف امر الامر ففسد عليه ولو اشترى الثاني بخفض
الوكيل الاول ففسد على الموكل الاول لانه حضر ربه فلم يكن محالفا قال ان وكله بشرا
عبد بغيره فاشترى عبدا او موكلا او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما او يرد بهما

بالموكل قال من هذه المسئلة على وجه ان اضاف العقد الى وراهم الامر كان للامر وهو
الامر عندى بقوله او يشتري به مال الموكل دون النقص من ماله لان فيه تفصيلا وخصا
وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضاف الى وراهم نفسه كان لنفسه مطلقا على كل حال
شرا او بفعلة عادة او الشراء لنفسه باضافة العقد الى وراهم غيره مستغنى عن ذكر
وان اضاف الى وراهم مطلقا فان نواه للامر فهو للامر وان نواه لنفسه فله لنفسه لان
له ان يعمل لنفسه ويعمل للامر في هذا التوكيل وان نكاه في الشبهة بكم النقص بالاجماع
لانه لا دلالة ظاهرة على ذكره وان نواه على انه لم يحضر الشبهة قال محمد هو للعقد لا
الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف
بكم النقص لان ما وقع مطلقا يجعل الوجهين فيبقى موقوفان على ما بين العقد
نقد فعل ذلك المحلل لصاحبه وان مع نصا وقها يجعل الشبهة للامر وفيها فله عمل حال على
الصالح كما في حالة النكاح والنوكيل لا سلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن
امر رجلا بشرا عبد بالثقة فقال قد فعلت ومات عندى وقال الامر اشتريه لنفسك
فالقول قول الامر فان كان وقع اليه الاثقال قول المأمور لان في الوجه الاول
اخرى لا يملك سببا وهو الرجوع بالنعم على الامر وهو ينكر والقول للمكره
الوجه الثاني هو امين بوجه الخروج عن عمدة الامانة فيقبل قوله ولو كان العبد جدي
اختلف ان كان النعم منقوذا فالقول للمأمور لانه امين وان لم يكن منقوذا فكذلك
عند ابي يوسف محمد لانه يملك سببا في الشراء فلا يثبت في الاخر عنه وعند ابي
حنيفة هو فالقول قول الامر لانه موضع نعمة بان اشتراه لنفسه فاذا راي الصفقة حاشا
الامر بالامر بخلاف ما اذا كان النعم منقوذا لانه امين فيه فيقبل قوله بعبارة ذلك
ولا نتم في جده بها وان كان امر بشرا عبد بعينه ثم اختلف والعبد حتى فالقول
للمأمور سواء كان النعم منقوذا او غير منقوذا وهذا بالاجماع لانه اخر عن يملك سببا
ولا نتم فيه لان التوكيل بشرى شئ بعينه لا يملك شرا لنفسه يجعل ذلك النعم في حال
غيبته على امر به بغير المعين على ذكره لابي حنيفة وممن قال لا يبرئ هذا العبد لفلان
فباعه ثم انكر ان يكون فلان امره فان فلانا باخذه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة
عنه فلا ينفعه الانكار والناهي فان قال فلان لم امره لم يكن له لان الاقرار ارادة
براه قال لان يثبت المشتري له فيكون بيعا وعليه العمدة لانه صار مشتريا بالوكالة
كن اشتري لغيره بغير امره مني لانه ثم سلمه المشتري له وولت المسئلة على ان التسليم

التسليم على وجه البيع كفي المشاع على وان لم يوجد نقد النعم وهو يتحقق في النفس كالحبس
استقام التراضي وهو المعنى في الباب قال ومن امر رجلا بان يشتري له عبد
با عتقه ولم يثبت له ثمن فاشتري احدهما جاز لان التوكيل مطلق وقد لا يتحقق الجمع بينهما
في البيع فيجوز على إطلاقه الا فيما لا يتفاهن الناس فيه لانه توكيل بالشراء وهذا كقوله بالبيع
ولو امره ان يشتري بهما بالثمن فبعتا سواء فقد ابي حنيفة وممن ان اشتري احدهما بكتفاته او
اقل جاز وان اشتري اكثر لم يلزم الامر لانه قابل الالف بهما فبعتا سواء فيقسم بينهما
نصفين ولانه فكان امر بشرا لكل واحد بكتفاته ثم اشترى بهما مائة فلهما مائة من كل منهما
مخالفة الى خير وبالزيادة الى شتر فقلت الزيادة او كثر شتر فلا يجوز الا ان يشتري اليه
ببقية الالف قبل ان يجمعا استثنى فان شترى الاول فلهم وقد حصل غرضه المخرج
وهو تحصيل العبدين وان ثبت للانقسام الا دلالة والقصر بغيرها وقال ان اشتري
احدهما باكثر من نصف الالف بما يتفاهن الناس فيه وقد بقي من الالف يشتري
بشرا لهما في جاز لان التوكيل مطلقا كونه ببقية المتعارف وهو فيها فلهما ولكن لا بد
ان يبقى من الالف باقية يشتري بهما لهما في بكتفاته تحصيل غرض الامر قال ومن
على آخر الف فامر ان يشتري بهما هذا العبد فاشتراه جاز لان في تعيين البيع تعيين
البيع ولو عين البيع يجوز على ان شاء الله تعالى قال ان امره ان يشتري بهما عتقا
بغير عتبه فاشتراه ومات في يده قبل ان يقبضه الامر مات من مال المشتري وان قبضه
الامر فمولى له وهذا عند ابي حنيفة وممن قال لا يولد له الامر اذا قبضه المأمور على هذا اذا
امر ان يملك ما عليه او بصرف ما عليه لهما ان الدراهم والدينار لا يتفاهن في المعاش
وبما كانت او عين الابري انه لو تبايعا عتقا بدين ثم تصاد فان لادين لا يبطل العقد
فصار الاطلاق والتفدية فيه سواء فيبيع التوكيل ويلزم الامر لان التوكيل كسبه ولو كان
حنيفة وممن انما يتعين في الوكالات الابري انه لو قبضه الوكيل بالعين منها او بالدين
منها ثم استملكه واسقط بطل الوكالة واذا اعتقت كان هذا المملوك الدين من
غيره من عليه دون ان يملكه بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشتري بدين على غير المشتري
او يكون امر بصرف ما لا يملكه الا بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال اعطى مالي عليك
من ثمنك بخلاف اذا عينت البيع لانه بصير وكسبه عنه في القبض ثم يملكه ويملك
ما اذا امره بالتصدق لانه جعل المال منه ثمنه وهو معلوم واذا لم يبيع التوكيل نقد الشراء
على المأمور فملك من ماله الا اذا قبضه الامر منه لانه نفعه والبيع نفعه قال ومن دفع

أخرها وأمره أن يشتري بها جارية فاشترى ما فقال الأمر اشتري بها جارية وقال المأمور
أشترى بها بالف قال فقول قول المأمور وأمره إذا كانت نساي القائلان مبين
فيه وقد أوتي محروج عن عمدة الأمانة والأمر بدعي عليه ضمان جسمانية وهو بغيره فان
كانت نساي جسمانية فالقول الأمر لانه قال فاشترى جارية نساي جسمانية
والأمر بنساي نساي القائلان قال أن لم يكن دفع البلية الف فالقول قول
الأمر إذا كانت جسمانية فكلما لانه وان كانت جسمانية فكلما لانه وان كانت
لأن الموكل والوكيل في هذا بئر لان من لانه البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في
الثمن وموجبه الف الف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما فيلزم الجارية المأمور قال
ولو أمره أن يشتري له هذا العبد ولم يتم له ثمنه فاشترى ما فقال الأمر اشتري به جسمانية
وقال المأمور بالف فصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع جسمانية فبئز لان
هنا لانه ارفع الخلاف بتصدق البائع أو هو حاضر وفي المسئلة الأولى هو عايب
فأعبره الاختلاف وقبل تجالعا ان كانا ذكرنا وقد ذكر معظم مبين الف وهو مبين
البائع والبائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهما وقبله اجنبي عن الموكل ولم يجز بينهما
بيع فلا يصدق عليه فبئز لان هذا قول المأمور إلى منصور وهو ظاهر **فصل في**
التوكيل في البيع قال إذا قال العبد رجل اشترى نفسي من المولى بالف
ودفعها اليه فان قال الرجل للمولى اشترى نفسه فباعه على هذا فهو حر والوكيل للمولى
لان بيع نفس العبد منه اعناق وشري العبد نفسه قبول الاعناق في بيدل والمأمور
سفير عنه فلا يرجع اليه كحقوق فصار كأنه اشترى بنفسه وإذا كان اعناق فاعقب العبد
وان لم يعين المولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل
بها اذا لم يبين فبئز لان عليه ما يخالف شري العبد نفسه لان الجارية فيه متعبد وان
كان معاوضة ثبت للملك له والالف للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري الف
شك ثمن العبد فان في ذمته حيث لم يبيع الا اذا اختلف الوكيل يشتري العبد من غير حيث
لا يشترط بيان لان العقد بين هاتين نقطتين وفي الحالين المطالبة نتوجه نحو العاقلة
اما هاتين احداهما اعناق في مقتضى الاول ولا مطالبة على الوكيل والمولى عايب لا يرصاه
ويرغب في المعاوضة كحقة فلا بد من البيان قال ومن قال عبا يشتري لنفسك من
مولاك فقال المولى لا يعني نفسي لفلان بهذا ففعل فهو للأمر لان العبد يصح وكبلا
عن غيره في شرا نفسه لانه اجنبي عن ماله وبيع بروعيه من حيث انه مال الاتان

ان البتة في جده حتى لا يملك البائع لنفسه ما اذا اضافه الى الأمر مع فعله انشالا
فبيع العقد للأمر وان عقد نفسه فهو حر لانه اعناق وقد رضى به المولى دون المعاوضة
والعبد وان كان وكبلا يشتري معين ولكنه اني يكتسب تصرفه حر وفي شدة يتقدم على الوكيل
وكذا لو قال يعني نفسي ولم يقل لفلان فهو حر لان المطلق يكتسب الوكيل فبئز لان
بالشك فيبقى التصرف واقعا لنفسه **فصل في البيع في البيع** قال والوكيل في البيع
والشرا لا يجوز ان يعقد مع ابية وحده ومن لا يقبل شرا لانه عند ابي حنيفة هو مالا
يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده او مكانه لان التوكيل مطلق ولا يهتبه اذا
الاملاك مبنية والمنافع منقطة بخلاف العبد لانه بيع بنفسه لان ماني به العبد
وكذا العملاق في كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالحر وله ان يوافق الذمة مستثناة
عن الوكالات وهذا موضع الذمة بدليل عدم قبول الشهاده ولان المنافع بينهم
منقطة فصار بيعا من نفس من وجه والاجازة والشرف على هذا الخلاف قال
الوكيل في البيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير والعرض عند ابي حنيفة هو مالا لا يجوز بيعه بنفسه
لان بيعا من الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار لان مطلق الأمر يتقدم بالمتعارف
لان التفرقات لرفع الحاجات فتقتيد بموافاقها والمتعارف البيع نفس المتعارف بالنفوذ
ولهذا يقتضيه التوكيل بشرا الفهم والجهد والانتجعة بزمان الحاجة ولان البيع بغيره فاشش
بيع من وجه هبة من وجه وكذا المعاوضة بيع من وجه شرا من وجه فلا ينافي له مطلق
اسم البيع وله ان التوكيل في البيع مطلق فيجوز على طلاق في غير موضع الذمة والبيع والغبن
او بالغبن متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرم من العيب والمسائل ممنوعة على
قول ابي حنيفة على ما هو المردى عنه والله بيع من كل وجه حتى ان من حلف لا يبيع يحنث به
فبئز لان الاب والوصي لا يملكانه مع الله بيع لان ولا بينهما نظرية ولا نظرية والمعاوضة
شرا من كل وجه وبيع من كل وجه لوجود واحد كل واحد منهما قال في الوكيل بالشر لا يجوز
عقده بمثل القيمة وزيادة يتعاقب الناس في مثلها ولا يجوز بها لا يتعاقب الناس في شدة
لان الذمة فيه محققة فلعلة اشتراه لنفسه فاذا لم يوافق كحقة لغيره على امر حتى لو كان
وكبلا بشرا شري بغيره قالوا يفتد على الأمر لانه لا يملك شرا له لنفسه وكذا الوكيل في الشكاج
اذا روجه امرأة باكثر من مودتها جاز عنده لانه لا بد من الاضافة الى الموكل في العقد
فلا يحنث بهذه الذمة ولا كذلك الوكيل بالشر لانه لا يملك العقد قال والله لا يتعاقب
فيه مالا يدخل تحت تقديم المقومين وقبل في العروض وهم وفي الجواب انما هو بارد

وفي العارضة واداره لان التفرق بكثرة وجوده في الاول ويغفل في الاخير ويتوسط
في الاوسط وكثرة الغبن لثقل التفرق قال واذا وكله بيع عبده فباع نفسه جازع
الى حيله لانه ان التفرق مطلق عن بقية الافراق والاجماع لا يرى انه لو باع الكل
بمن النصف يجوز عنده واذا باع النصف به اول وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان بيع النصف الآخر قبل ان يخصها
لان بيع النصف قد يقع وسبيله الى الامتثال بان لا يجد من يشتره بجزءه فيحتاج
الى ان يفرق فاذا باع الباقي قبل نقص البيع الاول ثبتت اتمه وقع وسبيله واذا
لم يبيع ظهر انه لم يقع وسبيله فلا يجوز وهذا اسحقان عندهما قال ان وكله بغير
عبده فاشترى نفسه فاشترى ما شتره ما شتره فان شترى باقية لازم الموكل لان شتره
البعض قد يقع وسبيله الى الامتثال بان كان مودعا بين جماعة فيحتاج الى شتره
شققا شققا فاذا اشترى الباقي قبل رد الامر ببيع بيقين انه وسبيله فيقتض على الامر
وهذا بالانفاق والفرق لا يبيح حيله لانه في الشراء يخفق النعمة على امره واخر الامر
في البيع بعباده فملكه فبيع بغيره فله الا انه والامر بالشراء صادف ملك الغير لم يبيع
فلا يغير فيه النسيب والاطلاق قال من امر رجلا ببيع عبده فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه
يقض فرة المشتري عليه لعيب لا يجدت مثله بقبض العاصي بيعة او باه بيمين
او باقراره فانه يرد على الامر لان العاصي يضمن بعبودته العيب في يد البائع فله
نفاذه مستند الى هذه الحجج وما قيل اشترطها في الكتاب ان العاصي يعلم انه لا يجدت
مثله في مدة شتره لكنه استثنى عليه ما رجع البيع فيحتاج الى هذه الحجج لظهورها راجح او كان
عيبا لا يعرفه الا الثالث او الاطباء وقولهم وفول الطبيب تحته في وجهه لخصومة لاني
الرد بغيره اليها لرد حتى لو كان العاصي عابن البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء
منها وهو ردة على الموكل فلا يحتاج الوكيل الى ردة وخصومة قال كذلك ان ردة
عليه بعيب يجدت مثله بيعة او باه بيمين لان البيعة حجة مطلقة والوكيل مضطر
في التناول بعيب العيب من علمه بعباده عدم حارسه المبيع فيلزم الامر قال وان
كان ذلك باقرار لازم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لاسكانه
السكوت او التناول الا ان له ان يحاسم الموكل فيلزمه بيعة او يتكول بغيره فاذا
كان الرد بغيره فضا والعيب يجدت مثله حيث لا يكون له ان يحاسم ببيعة لانه
يجد حده في حق ثالث والبائع ما شتره والرد بالقضاء فخرج العموم ولان العاصي غير ان

ان الحجة قاصرة وهي الاقرار فمن حيث الفسخ كان له ان يحاسم ومن حيث القصور لا يلزم
الموكل الا الحجة قال ولو كان العيب لا يجدت مثله والرد بغيره فضا واقراره يلزم الموكل
من غير خصوصية في رد اية لان الرد متعين وفي عاتقه الرد ايات ليس له ان يحاسم
لما ذكرنا ونحن في وصف السلامة ثم يتنقل الى الرد ثم الى الرجوع بالشق ان لم ينعين الرد
وقد تباه في الكفاية بطول من هذا من قال لا خير امر بك بيع عبدي بغيره فبعته
بنسبة وقال المأمور امرني ببيعه ولم نقل شيئا قال القول لا امر لان الامر متنا ومن جهة
ولا دلالة على الاطلاق قال ان اختلف في ذلك المضارب ورب المال القول قول
المضارب لان الاصل في المضاربة العموم لا يرى انه يملك التفرق بغيره فله ان يملك
فعاينت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا اوعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب
في نوع اخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بنصا وقضا فترسل الى
الوكالة المحضة ثم مطلق الامر ببيع بغيره فضا او لبيبة الى ابي اجل كان عند البائع حيله
وعندهما يتقدم باجل مضارب والوجه قد تقدم قال من امر رجلا ببيع عبده فباعه
واخذ بالثمن رهنا فضا في يده واخذ به كغيره فضا المال عليه فضا فان الموكل
اصيل في حقوقه وقبض الثمن منها والكفاية توثق به والارهاق ونسبة لجان
الاستيفاء فله كما يختلف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل ببيعة وقضا ما في قبض الدين
دون الكفاية واخذ الزهن والوكيل ببيع قبض اصله ولهذا لا يملك الموكل حرة عنه
فصل واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون
فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون الآخر وهذا في تصرف ببيع الى الزمان
كالباع والمخضع وغير ذلك لان الموكل رضي برأيهما لا يراى احدهما والبدل وان كان مقدر
ولكن التقدير لا يمنع استعمال الراي في الزيادة واخبار المشتري قال الا ان يوكلاهما
بالخصوص لانه الاجماع فيها منعقد للقضاء الى الشغب في مجلس القضاء والراي
بالحجج اليه سابقا لثبوت الخصومة قال او بطلان رد وجهه بغير عوض او بعق عبده بغير
عوض او برة او بعة او قضا ودين عليه لان هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى الراي
بل هو تعبير محض وعبرة الخلق والواحد سواء وهذا بخلاف ما اذا قال لهما طعنا
ان شتما او قال امر بايديكما لانه نقول بغير الراي انما يملك مقتصر على
المجلس ولانه على الاطلاق بفعله ما عتبه به خولهما وليس للوكيل ان يوكلاهما
وكل به لانه نقول اليه التفرق دون التوكيل به وهذا لانه رضي برأيه والناس

استفادون في الآراء قال إلا ان يكون له الموكل لوجود الرضا او بقول له ان يملك
الطلاق القويض الى رايه واذا جاز في هذا وجه يكون الثاني وكذا عن الموكل
حتى لا يملك الا قول عزله ولا ينزل بكونه وينزل ان يكون الاول وقد مر نظيره
في اب القاضي قال ان كل بغير ان موكله فعقد وكيله بغيره جاز لان المقصود
حضور راي الاول وقد حضر وتكلموا في حقوقه وان عقد في حال غيبته لم يجوز لانه
فانه رايه ان سببته فيجوز وكذا الوكيل بغيره جاز فانه جاز لانه حضر رايه
قال لو قدر الاول الثمن للثمن الثاني فعقد بغيره يجوز لان الرأى ساج فيه لغيره
كالمهر او قد حصل هذا بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد ركن لانه لما قوض اليها
مع تقدير الثمن فله ان غرضه اجتمع رايها في الزاوية واجبا للمشتري على ما بينا
اولا لم يقدر الثمن وقوض الى الاول كان غرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في
الثمن قال واذا زوج المكاتب او العبد او الذمي ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة او
بيع او اشترى لها لم يجوز معناه التصرف في مالها لان الرق والكفر يقطعان الولاية
الا يرى ان الموقوف لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر
لا ولاية له على المسلم حتى لا يقبل شهادته عليه ولا ان هذه الولاية نظرية فلا بد من
التفويض الى الحاكم المتحقق لمحقق معنى النظر والرق بزل العذرة والكفر يقطع
الشفقة على المسلم فلا يقوض اليها قال ابو يوسف ومحمد بن الرشد اقل على ردة
والحران كذلك لان الحران بعد من الذمي فاول بسلب الولاية وانما الردة فصرفه
في ماله وان كان فاذ اعند ما كنهه موقوف على ولده وماله ولده بالاجماع ثانيا
ولا بد نظرية وذلك بتحقيق بانفاق المنة وهي متروكة ثم يستقر جهته الانقطاع او
قل على الردة فيبطل بالاسلام يجعل كانه لم يزل كان مسلما فيبقى
باب التفويض قال الوكيل بالخصوص وكيل بالقبض حلالا فافز وهو يقول
رضي بخصومه والقبض غير مخصصه ولم يرض به وان من ملك شيئا ملك
امامه وتمام مخصصه وانتهى به بالقبض والفتوى اليوم على قول في الظهور كجائزته
في الوكيل وقد يؤمن على مخصصه من لا يؤمن على المال ونظيره الوكيل بالتفويض
بملك القبض على اصل الزاوية لانه في معناه وضعه الا ان العرف بجائزته وهو
قاضي على الوضع فالفتوى على ان لا يملك قال ان كانا وكيلين بالخصوص لا يفتيان
ان معا لانه رضي بانتمالا لايامته احدهما واجتبا عما يمكن بجائز مخصصه على امر

ما قال والوكيل بقبض الدين يكون وكيله بالخصوص عند ابي حنيفة حتى لو فتمت عليه
الدين على استيفاء الموكل او ابرار قبل عنده وقال لا يكون خصما وهو رايه الحسن
عن ابي حنيفة لان القبض غير مخصصه وليس كل من يؤمن على المال يفتدي
في مخصصاته بل يمكن الرضا بالقبض رضا بها ولا يفتدي به لانه وكيله بالملك
لان الدين بقبضه انما لما اذا قبض الدين نفسه لا يتصور الا انه جعل استيفاء
لعين حقه من وجه فاشبه الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في العينة والوكيل بالشراء
والفسخ والردة بالحبس وهذا اشبه باخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون
خصما قبل الاخذ بملك والوكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة الشراء وهذا
لان المباداة تقتضي حقوقا وهو اصل فيما يكون خصما فيما قال والوكيل بقبض
العين لا يكون وكيله بالخصوص لانه امين محض والقبض ليس بمباداة فاشبه
الرسول حتى ان من وكل بقبض عبده فاقام الذي هو في يده البينة ان الموكل
باعتها به وقف الامر حتى يحضر الغائب وهذا اسخف من القياس ان يدفع له
الوكيل لان البينة قامت لا على خصم فم تعتبر وهذا اسخف ان انه خصم في قصده
لما به مقام الموكل في القبض فنقصه حتى لو حضر الباع نعا البينة على البيع فنصار
كما اذا قام البينة على ان الموكل عزله عن ذلك فانها تقبل في قصده كذا هذا
كذلك العتاق والطلاق وغير ذلك ومعناه اذا قامت المرأة البينة على الطلاق و
العبد او الامنة على العتاق على الوكيل بنقله تقبل في قصده حتى يحضر الغائب اسخفا
دون العتق والطلاق قال واذا اقر الوكيل بالخصوص على موكله عند القاضي جاز فزاره
عليه ولا يجوز عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد اسخفا الا انه يخرج من الوكالة وقال
ابو يوسف يجوز فزاره عليه وان اقر في غير مجلس القضاء وقال في الشفعة لا يجوز
في الرجوعين وهو قول ابو يوسف اولا وهو القياس لانه مأمور بالخصوص وهو هنا
والاقرار ايضا لانه لا يملك الامر بالشئ الا بقبول منه ولهذا لا يملك الصلح والاب
وبيع اذا استثنى الا قراره وكذا الوكيل بالقبض مطلقا بقبضه كجواب هو مخصصه
ولهذا يجوز فبها الا هدمي وجه الاسخف ان ان الوكيل صحيح قطعاً وصحته ثبوتاً
بملكه قطعاً وذلك مطلق كجواب دون احد جهات وطريق الجواز موجود على ما
نبينه ان شأنا تصدق به بغيره قطعاً ولو استثنى الا قراره فنعن الى يوسف
هو انه لا يفتي لانه لا يملكه وعن محمد بن الرشد انه يفتي لان المنصب زيادة الولاية على ملكه

وجنونه جنونا مطبعا وحلقة دار الحرب مرتدا لان التوكيل يقتضي غير لازم فيكون له دور
حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض بشرط ان يكون الجنون
مطبعا لان قلبه بمنزلة الاعضاء وحده المطبق شورع في يوسف اذ زابها بسقط بالجنون
وعنه اكثر من يوم وليا لانه بسقط به الصلوات الخمس فصار كالمجنون وقال محمد بن حنبل
كامل لانه بسقط به جميع العبادات فقتله ربه احبا فاعلم الحكم المذكور في النكاح قول
ابي حنيفة لان تصرفات المرأة موقوفة عنه فكذلك لو كانت فان اسلم نقد وان قتل او
لحق بدار الحرب بطل الوكالة فاما عندنا فنصرفه فانه نافذة ولا تبطل كانه ان ان يكون
او ينقل على رده او يحكم بما فيه وقد مر اصله في السير وان كان الموكل امرأة فارتدت
فالوكيل على ذلك حتى يموت او يخطى بدار الحرب لان ردها لا يؤثر في عقد ما على
عرف قال اذا وكل المكاتب ثم عجز او المأذون له ثم عجز عليه او الشريكان فانفرا
فدعهما الرجوع بطل الوكالة على الوكيل علم او لم يعلم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة بعينه قيام الامر
وقد بطل بالجنون والعجز والافراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكيم ولا يثبت
على العلم كالوكيل باسج اذا اوصى الموكل قال اذا مات الوكيل او جن جنونا مطبعا
بطلت الوكالة لانه لا يبيع امره بعد جنونه وموته وان لم يخط بدار الحرب مرتدا لم يكره
التصرف الا ان يعود مسما قال محمد بن حنبل عند ابي يوسف لان الوكالة
لمحمد ان الوكالة اطلاق لانه رفع المانع اما الوكيل يتصرف بمجان فانه به وانما عجز بغير
الطلاق لباين التدين فاذا زال العجز والاطلاق باقى ما ذكرنا والابى يوسف انه يشترط
ولا به التقييد لان ولا به التصرف بالهبة ولا به التقييد بالملك وبالطلاق حتى بالامتناع
وبطلت الولاية فلا نفوذ للملك في اتم الولد والمذبر ولو عاد الموكل مسما وقد يخطى بدار
الحرب مرتدا لا يعود الوكالة في العقد ومن محمد انه يعود كما قال في الوكيل والفرق له
على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال في حق الوكيل عن معنى فاعلم
به ولم يزل بالطلاق قال من وكل امرئ شيئا ثم تصرف فيه فبطلت الوكالة و
هذا اللفظ ينظم وجوبه مثل ان يوكله باعنا فعهده او يوكله باعنا فعهده او يوكله باعنا فعهده
بنفسه او يوكله بزوج امرأة او بشري شيئا ففعله بنفسه او يوكله بطلاق فطلقها الزوج
فما كانا واحدة وانقضت عدتها او بالطلاق في العدة بنفسه لانه لا تصرف بنفسه تعذر
على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وابانها لم يكن للوكيل ان
يزوجها منه لان الحاجة قد انقضت بخلاف ما اذا تزوجها الوكيل وابانها لان

ان يزوج الموكل لها الحاجة وكذا لو وكله بيع عبده فباعه بنفسه فله رده بغير بيعه
فان فعلن ابي يوسف انه ليس للوكيل ان يبيع لان بيعه بنفسه منع من التصرف
فصار كالعزل وقال محمد بن حنبل في بيعه مرة اخرى لان الوكالة باقية لانه اطلاق والعجز قد
زال بخلاف ما اذا وكله بالهبة فهو يبيع بنفسه ثم يرجع لم يكن للوكيل ان يبيع لانه حيا
في الرجوع فكان دليل عدم الحاجة اما الرذيلة بغير اختياره فلم يكن زوال الحاجة فاذا
عاد اليه قد يمكده كان له ان يبيع **كتاب الدعوى** قال المدعي من
لا يجزى على الخصومة اذا ارادها والمدعي عليه من يجزى على الخصومة ومعرفة الفرق بينهما
انهم بائني عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيه فبينا ما قال في
الكتاب وهو جهة عام صحيح وقيل المدعي من لا يستحق التاخير كالمخرج والمدعي عليه من
يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذا اليد وقيل المدعي من يفتس غير الظاهر والمدعي عليه
من يفتس بالظاهر وقال محمد بن حنبل في الاصل المدعي عليه هو المذكر وهذا صحيح لكن الشان
في معرفة النزاع بالغة عند المخدق من اصحابنا لان الاعيان للمدعي دون الصور
فان المودع اذا قال ردت الوديعة فالقول قوله مع اليمين وان كان مدعيها
له صورة لانه يكر الضمان قال لا تقبل الدعوى حتى يكر شيئا معلوما في جنسه وفدعه
لان فائدة الدعوى الا لزام بواسطته اقامة الحجته والالزام في الجواب لا يتحقق لان كان
في المدعي عليه كلف احضار البشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والاستخفاف
لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة
التي في التعريف وتبعض بالدعوى وجوب حضوره على هذا القضاء من آخرهم في كل عصر
وجوب الجواب اذا حضر ليعيد حضوره ولزام احضار العين المدعاة لما قلنا واليمين
اذا اكره وسند كره ان شئت قل فان لم تكن حاضرة ذكر يمينها بالبصير المدعي معلوما
لان العين لا تعرفه بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدته العين وقال
الفقيه ابو القاسم محمد بن سنان الغيرة ذكر المذكورة والاشارة قال فان ادعى عازرا
محدوده ذكر انه في المدعي عليه وانما يطالب به لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل
فيصار الى التخييل فان العار يعرف به ويذكر الحد والاربعه ويذكر اسماء اصحاب
الحد واثباتهم ولا بد من ذكر الحد لان تمام التعريف به عند ابي حنيفة على عرف
هو العجز ولو كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره لحصول المقصود فان ذكر ثمانية من الحد و
يكتفي بها عندنا خلافا لما في الروايات والاشارة في التاخير في التاخير بالحد

ولا كذلك بتركها وكما يشترط العقد في الدعوى بشرط في الشك في الدعوى
وذكر انه في الدعوى عليه لا بد منه لانه انما يتنصب خصما اذا كان في يده وفي العار كذا
بذكر المدعي ونصه في الدعوى عليه انه في يده بل لا يثبت البتة انما بالبينه او علم القاضي
هو الصحيح فبالبينه الموضوعة اذا العار عساه في يد غيره مما يختلف المنقول لان البتة فيه
مشاهدة وقوله وانما بطلان به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولا يمكن ان يكون
مردوا في يده او محبوبا بالفرق في يده والمطالبة بطلان هذا الاحتمال وعن هذا قالوا
في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق قال ان كان حقا في الدعوى كذا بطلان به
به كما قلنا وهذا لان صاحب الدعوى قد حضر فلم يثبت ان المطالبة لكن لا بد من تعريفه
بالوصف لانه يعرف به قال او اذ تحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها ليشك في وجه حكم
فان اعترف قضي عليه بها لان الاقرار موجب بنفسه فياخره بالخروج عنه فان التزم
سأل المدعي البينة لقوله عم الملك بينة فقال لا فقال لك بيمينه سأل ورتب البين على
فقد البينة فلا بد من السؤال ليمكن الاستدلال قال فان حضر القاضي بها لانه
الدعوى منها وان عجز عن ذلك وطلب بيمين خصمه استخلف عليها لما روينا ولا بد
من طلبه لان البين حقه الا يرى كيف اضيف اليه بحرف اللام **فصل في البين**
واذا قال المدعي في بينة حاضرة وطلب البين لم يستخلف عند البينة هو معناه حاضرة في
المصره قال ابو يوسف يستخلف لان البين حقه بالحديث المعروف اذا عاينه بيحييه
ولا في حيفه هو ان يثبت الحق في البين مرتب على العجز عن اقامه البينة بما رويها
فلا يكون حقه وانه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد بن سفيان في
اختلاف ومع البينة فيها ذكر الطحاوي قال لا يرد البين على المدعي لقوله عم البينة
على المدعي والبين على من انكر قسم والقسم تنافي في الشك وجعل حبس الاباء على التكرار
وليس وراي الجنب شي وفيه خلاف في الشك هو قال لا تقبل بينة صاحب اليد في الملك
الطلق وبينة الخارج اولى وقال الشافعي نفى بينة ذي اليد لا عتق داما لا بينة
الظهور وصار كالساج والنكاح ودعوى الملك مع الاعاقى والاستبلا او التبريد
ولنا ان بينة الخارج اكثر ثباتا او الظاهر لان قدر ما ثبت اليد لا يثبت بينة ذي اليد
او اليد وليطلق الملك بخلاف الساج لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعاقى و
اختبه وعلى الولا ان ثبت بها قال او اذا نكل المدعي عليه عن البين قضي عليه بالنكول
والزومه او اعى عليه وقال الشافعي هو لا يفتى به بل يرد البين على المدعي فاذا حلف

حلف بيمينه لان النكول يحتمل التوزيع عن البين الكاذبة والرفع من العناد وقد وثقنا
الحال فلا يتنصب حجة مع الاحتمال وبيد المدعي دليل الظهور فيصير عليه دنان النكول
ول على كونه باذنا او مفرا اولوا ذلك لا قدم على البين اقامة له واجب فعلا للضرر
من نفسه فخرج هذا الجانب ولا وجه لرد البين لما قدمنا قال في بينة القاضي ان يقول
ان اتي اعرض عليك البين فان حلفت وانما قضيت عليك بما اذناه وهذا لا بد
لا عار به بالحكم او هو موضع الخطا قال في ذكر العرض عليه ثلث مرات فقي عليه بالنكول
وهذا التكرار ذكره مختصا لزيادة الاحتياط فالبينة في ابدا العذر فاما المذهب
ان لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمنا وهو الصحيح والاول اولى ثم النكول
قد يكون حقيقيا كقوله لا حلف وقد يكون مكتوبا بان يسكت وحكمه حكم الاول او اعلم
انه لا آفة به من طرئ او خرس هو الصحيح قال ان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف التكرار
عند البينة هو ولا يستخلف عنده في النكاح والرجعة والنفق والاباء والرفق والاستبلا
والنسب والولا والمحدود واللعان وقال لا يستخلف في ذلك كقوله ان في المحدود ومورد
الاستبلا وان يقول اجمار به ايام ولد لمولاي وهذا البين منه وانكر المدعي لانه لو ادعى
المولى ثبت الاستبلا باقراره ولا يثبت الى انكاره ان النكول اقرار لانه
يدل على كونه كاذبا في الانكار على قدمه فكان اقرارا وبه لا عنه والافق يجري في يده
الاستبلا لكنه اقرار فيه شبهة ومحمد بن سفيان في الشبهات واللعان في معنى المحدود
لا في حيفه هو انه يدل لان معه لا يثبت البين واجبة لمصداق الفقه وانزاله باذنا او لي
كيدا بصير كاذبا في الانكار والبذل لا يجري في هذه الاشياء وقاعدة الاستخلاف
الافضاء بالنكول فلا يستخلف لان هذا يدل لدفع الخصومة فبذلك المكانت العبد
الما دون بمنزلة العتاقة البسيرة وصحة في الدين بناء على زعم المدعي وهو يقضه حقا
لنفسه والبذل معناه ترك المنع وامر المال بيمين قال يستخلف السارق فان
نكل ضمن ولم يقطع لان المنوط بفعله شيئا ان الضمان ويجعل فيه النكول القطع
ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجل وامرأتان قال في اذاعت المرأة طلاقا
قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا لان الاستخلاف
يجري في الطلاق عندهم لا شيئا او كان المقصود هو المال كذا في النكاح او اذاعت في القصد
لان ذلك دعوى المال ثم ثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا في الشبهات ادعى
حقا كالارث والحجر في القبط والنفقة وامتناع الرجوع في الية لان المقصود هذه المحقق

وانما يستحق في النسب الجدة عندها اذا كان ثبت باقراره كالاب والابن حتى
الرجل والابن حتى المرأة لان في دعوى الابن بحيل النسب على الغير والمولى والزوج
في حقها قال من ادعى فصاها على غيره فجد استحقاق بالاجماع ثم ان نكل عن البين
فيما دون النفس بزمه الفصا وان لكل في النفس حبس حتى يقر او يكلف وهذا
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف في محله لزمه الارش فيها لان النكول اقرار فيه شبهة
عندها فلما ثبت به الفصا ويحب به المال خصوصا اذا كان امتنع الفصا من الحق
من حمة من عليه كما اذا اقر بالخطا والوالى يترى العمد ولا يحنف لمودته ان اطرافه يسلك
بها مسلك الاموال فيجري فيها البذل كخلاف النفس فانه لو قال انقطع بيدي
فقطعهما لا يجيب الضمان وهذا اعمال البذل اذ لا يلحق لعدم القامة وهذا البذل
مفيد لانه فاع الحفوة منه به فصار كقطع اليد للأكلة وقلع السن للوجع واذا امتنع الفصا
في النفس واليهين حتى يستحق حبس به كما في الفصا من قال واذا قال المدعى الى بينة حاضرة
في المصير قبل الحفوة عطفه كغيره بنسبة ايام كماله يغيب نفسه فيضيق حقه والكفاية
بالنفس حاضرة عنده وقد قر من قبل واخذ الكفيل بحجر الدعوى استحقاقا عند لان
فيه نظر المدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بحجر الدعوى
حتى يعدي عليه ويحال بينه وبين اشتغاله فتعجز الكفيل باحضاره والتعذر بنسبة ايام حركه
عن ابي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الكامل والرجعي والحفوة من المال والخطبة
ثم لا بد من قوله الى بينة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصير حتى لو قال المدعى لا بينة لي او
شهودي فثبت لا يكفل لعدم القامة قال فان فعلت الا امر بمداومة كماله بهب حقه
اذا ان يكون غريبا فيما لزم مقدار مجلس القاضي وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس فان اشتد
منصرف اليه لان في اخذ الكفيل الملاءمة زيادة على ذلك ضررا به لمنعه من السفر
ولا ضرر في هذا المقدار عايزا وكيفية الملاءمة تذكر في كتاب الحجج ان شاء الله تعالى
فصل في كيفية ما بين قال واليهين بالله تعالى دون غيره لقوله من كان
منكم حالفا فلحقه بالله وليدروا كذبكم او صافه وهو التخييل وذلك مثل قوله
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر اعظم
من العلانية والفلان هذا عليك ولا فائدة هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا
منه ولا ان يزم في التخييل على هذا اوله ان يقض منه الا انه يجب ان يكون على اليقين
لان المسخني بمين واحدة والعاضى بالحيوان شاة غلط وان شاة العاضى لم ينفذ فيقول

يقول فل بالله او والله وقيل لا ينفذ على المدعى بالصلح ويقتض على غيره وقيل
يقتض في الخط من المال دون الحفوة قال لا يستحق الطلاق ولا بالعاق للمار وباد
قيل في زماننا اذا اجمعتهم ساع لخاصة ان يكلف بذلك العقد لانه باليهين بالله تعالى
قال لا يستحق اليهودي بالله الذي انزل النور به على موسى وم والنصراني بالله الذي
انزل الانجيل على عيسى وم لقوله هم لاهن مشركا بالاعور انشدك والله الذي انزل النور
على موسى ان يحكم الزنا في كتابكم هذا لان اليهودي يعتقد نبوة موسى وم والنصراني
يعتقد نبوة عيسى فيقتض على كل واحد منهما بذكر المنزل على نبوة ويكلف الجوسي بالله الذي
خلق النار وهكذا ذكر محمد في الاصل يروى عن ابي حنيفة موانة لا يستحق احدا الا بالله
ما عدا ذلك وكلف الله لا يستحق غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اخبار بعض النجاشي
لان اذكر ان ربيع اسم الله تعظيما وما ينبغي ان تعظم بخلاف الكاين لان كماله تعالى
مغفلة والوثنى لا يكلف الا بالله لان الكفرة باسهم يعتقدون الله قال الله تعالى ولئن
سالتم من خلقهم ليقولن الله قال لا يكفون في بيوت عبادهم لان العاضى الجفوة
بيل هو ممنوع من ذلك قال لا يجب تعظيم اليهين على المسلم بزمان ولا مكان لان
المقعة تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك في الجباب ذلك خرج على العاضى حيث
يكلف حضوره وهو مدفوع قال من ادعى ان ابياع من هذا عبده بالف فجد استحقاق
بالله ما بينكم ما بين عالم فيه ولا يستحق بالله بعث لانه قد باع العبد ثم يعال فيه
ويستحق في الفصا ما يستحق عليك ردة ولا يكلف بالله ما عصبته لانه قد عصب
ثم يفتح بالبيعة والبيع وفي النكاح بالله ما بينكم النكاح قائم في الحال لانه قد بطر على عدل يفتح
قوى دعوى الطلاق بالله ما بين شك الساعة ما اكرت ولا يستحق بالله ما طلقا
لان النكاح قد كبد بعد الا بالله فحلف على الاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على التوبة
ينصرف المدعى عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ومما على قول ابي يوسف يكلف في
جميع ذلك على السبب ان اذا غرض بما ذكرنا في كلف على الحاصل وقيل بنظر الا انك
المدعى عليه ان انكر السبب يكلف عليه وان انكر الحكم يكلف على الحاصل والحاصل هو
الاصل عند جماهير الا ان سببا يرتفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعى في
يكلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان ادعى منونة نفقة والزوج ممن لا يراها
او ادعى شفعة بالجار والمشتري لا يراها لانه لو حلف على الحاصل يصدق في يمينه في
معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برفع فالحلف على السبب

في حق دفع العقد في حق القول قول المشتري في قيمة المالك وقال محمد بن جعفر
عبيد بن زياد في حق دفع المالك لان جلا كل السلعة لا يمنع النكاح عنه فملك
البيع في اول ولا في يوسف ان استناع النكاح للمالك فبقيت ربه في حق
من ان النكاح على خلاف القياس في حال القيام السلعة وهي اسم لجميع اجزائها ولا يشترط
السلعة بقوات بعضها ولا لانه لا يمكن النكاح في العالم الا على اعيان حصة من الثمن فلابد
من القيمة وهي تعرف بطرز والظن فيؤدي الى النكاح مع مجمل ذلك لا يجوز ان
يرضى ان يترك حصة المالك اصله لا يخرج يكون الثمن كله بمعاينة العالم ويجوز المالك
من العقد فبقيا لكان هذا يخرج بعض النكاح وبصرف الاستثناء عنه هم الى النكاح كما
اكرهوا وقالوا ان المراد من قوله في جميع الصغير اخذ في ولا شيء معه لا باخذ من ثمن
المالك شيئا اصله قال بعض النكاح باخذ من ثمن المالك بغير ما اقر به المشتري وانما
لا باخذ الزيادة على قول هؤلاء بغير الاستثناء الى بين المشتري الى النكاح لانه
لما اخذ المالك بقول المشتري فقد صدقته فلا يخلف المشتري ثم نفس النكاح على قول محمد
ما يباه في العالم وادخلوا لم ينفوا على شيء فادعى احدهما الفسخ او كلاهما دفع العقد بينهما
وبما العاقل المشتري بغير الباقي وقيمة المالك واختلفوا في تفسيره على قول الجلب يوسف
والبيع ان يخلف المشتري بالثمن ما اشترى بهما بما عده المالك فان نكل لزمه دعوى المالك
وان خلف بخلف المالك بالثمن ما عده المشتري فان نكل لزمه دعوى
المشتري وان خلف في حق العقد في العالم ونسقط حصة من الثمن ويجزم المشتري
حصة المالك بغير قيمته في الانعام لزم القبط ان اخلف في قيمة المالك يوم
القبض والقول للمالك وادعى اقام البينة لقبيل يمينه وان اقام بالبينة المالك في اول
وهو قياس ما ذكر في سماع الاصل اشتري عبيد بن وقبضها ثم رآه احدهما بالعيب فملك
الاخر عنه يجب عليه ثمن ما يملك عنه ويسقط عنه ثمن ما رآه وينقسم الثمن على قيمتهما
فان اخلف في قيمة المالك فالقول قول المالك لان الثمن قد وجب بانها فاما ثم
المشتري يدعي زيادة السقوط بنقصان قيمة المالك المالك بغيره والقول للمالك فان
اقام البينة في قيمة المالك في اول لا ثمنها اكثر انما طاهر لان ثمنها الزيادة في قيمة المالك في هذا
لحقه وهو ان في الامان تعتبر بحقيقة لانها تنوجه على احد العاقلين وبها يعرفان
حقيقة الحال فيني الامر عليهما والمالك منكر حقيقة في النيات بغير الظان لان الشاهد بان
لا بعدان حقيقة الحال فاعبر الظان في حقه والمالك مدعى طاهر فلهذا القبول يمينه ايضا ويخرج

ويخرج الزيادة على ما مر وهذا يعني كذا ذكره من قول الجلب يوسف قال من اشتري
جارية وقبضها ثم نكحها لم يملك في الثمن فانهما يتجانسان ويبدو البيع الاول ويحسن ما تبين
النكاح فيه بالنقص لانه في البيع المطلق والا فانه يخرج في حق المتعاقدين وانما انبأ به
بالقياس لان المسئلة مفرقة قبل القبض والقياس هو الحق على ما مر ولله القبول الاجازة
على البيع قبل القبض والراى على العاقل والقيمة على العين فيها اذا استعملت في المشتري
ولو قبض المالك المبيع بعد الاقالة فلا يخلف عند أبي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بن الجلب
النقص بمعدلا بعد القبض ايضا قال من سلم عشرة دراهم في كز حنطة ثم نكحها لم يملك
في الثمن فالقول قول المالك لا يجوز ولا يبدو السلم لان الاقالة في باب السلم لا تخلف النقص
لانه اسقاط فلا يبدو السلم بخلاف الاقالة في البيع الا يرى ان رأس المال في السلم لو
كان عرضا فزاد بالعيب وبذلك قبل التسليم الى رب السلم لا يبدو السلم ولو كان ذلك
في بيع العين يبدو البيع على الفرق بينهما قال وادعى اختلاف الزوجان في المهر فادعى الزوج
انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالعين فادعى اقام البينة لقبيل يمينه لانه تزوجها
بالجدة وان اقام بالبينة فالبينة في قيمة المرأة لا ثمنها فثبت الزيادة منه اذا كان مهرها
اقبل مما ادعته وان لم يكن لها بينة كما قال عند أبي حنيفة ولا يفسخ النكاح لان الزنا لا يفسخ
في انعدام التسمية وانما لا يفسخ بغير النكاح لان المهر مبيع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية
يفسده على ما مر بفسخ ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل ففسخ
بما قال الزوج لان الظاهر شاهد وان كان مثل ما ادعته المرأة او اكثر فبطل ما ادعته المرأة
وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة فبطل ما ادعت المرأة
لانها لما نكحها لم تثبت الزيادة على مهر المثل لا يحيط عنه ذكر النكاح او لا ثم الحكم بهذا
قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالنكاح فلهذا انفرد
في الوجهة قلنا وبهذا يبين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد بن جعفر لانه النكاح في المشتري
ويخرج الزنا بخلافه وقد استغنى به في النكاح وذكر ما خلافا الى يوسف فلا يعيد
ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة عبيد على هذه الجارية فهو كالمسئلة المنقذة منه
الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ثمنها الاكثر
الا بالراضى ولم يوجد فوجب القيمة قال وان اخلف في الاجارة قبل استبدال المعقود عليه
كما لو زاد امعه اخلف في البذل او في المبدل لان النكاح في البيع قبل القبض على وقاف
القياس على ما مر والاجارة قبل قبض المنفعة فغير البيع قبل قبض المبيع وكلما قبل استبدال

المنفعة وان وقع الاختلاف في الاجرة بدى بين المتاجر لانه مكر لوجوب البرة وان
وقع في المنفعة بدى بين المتاجر واما لكل لزمه دعوى صاحبه واما في البينة فيلزم
ولو قاما بالبينة المتاجر اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنفعة فبينة
المتاجر وان كان فيها بينة بينة لكل واحد منهما فيها بدى بين الفضل كخون بدى
هذه اشهر بعشرة والمتاجر يشترط بينة يفتى بشهرين بعشرة قال وان اختلفا بعد
الاستبصار لم يجز التمسك بالقول قول المشتري وهذا في حقيقته واما في يوسف فظاهر
لان هلاك العقود عليه يمنع التمسك عند ما وكذا على اصل محمد لان الهلاك انما يمنع
عنده في البيع لما ان البينة تقوم مقامه فيها لان عليه ولو جرى الخلاف ههنا وفتح العقد
فلا يثبت لان المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وببينة انه لا عقد واذا امتنع بالقول
لمستاجر مع كونه لانه هو المشتري عليه وان اختلفا بعد استبصار بعض العقود عليه كالحاق
وفتح العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المتاجر لان العقد ينقض ساعة فاعده
فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة
واحدة فاذا انعقد رغب البعض في الكل قال اذا اختلف المولى والمكاتب في ان
الملك بدم بخاله عند ابي حنيفة وقالوا بخاله ان يبيع المكاتب وهو قول الشافعي لانه عقد
معاد وفيه قبيل البيع فاستحب البيع والمجامع ان المولى يدعى في اداء بكرة العبد والعبد يستحب
استحقاق العتق عليه عند اداء القدر الذي جده والمولى بكره فبخاله ان كان اذا اختلفا
في الثمن والى حنيفة ان البديل معادل بكت في حق اليد والصرف للمال وهو
سالم للعبد واما في بطلان ما يعلق عند الاداء فقبله لا معادله فيبقى الاختلاف في قدر
البديل لا غير فلا يخالفان قال واذا اختلف الزوجان في مساع البتة فما يصح للرجل
فمنه للرجل كالحامه لان الظاهر لها ما شهد له وما يصح للنساء فهو للمرأة كالوفاة لثباتها
الظاهر لها وما يصح لها كالبينة فهو للرجل لان المرأة وما في يد ثاثة بد الزوج والقول
في الدعوى لصاحب البند بخلاف ما يختص بها لانه جار منه فظاهر فوى منه ولا
فرق بينهما اذا كان الاختلاف في حال القيام النكاح او بعد ما وقعت الفرفة فان كانت
احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصح للرجل والنساء فهو لهما في منهما لان البند
لحق دون الميت وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وهو قال ابو يوسف بدى في المرأة
ما يجتز به منقولا والى في الزوج مع كونه لان الظاهر ان المرأة تاتي بالجليل وهذا في غير
به ظاهر الزوج ثم في الباقي لا معارض في ظاهره في غير الطلاق والموت سواء القيام الورثة

الورثة مقام مورثهم وقال محمد بن مكي كان للرجل فمورثه لولا ان كان للنساء فهو للمرأة وما
يكون لها فمورثه لولا ان كان لورثته لما قلنا لابي حنيفة والطلاق والموت سواء القيام الورثة
مقام المورث وان كان احدهما مملوكا فالمتابع للرجل في حاله كونه لان بدى في الحق
بعد المات لانه لا بد للميت فخلت بدى عن المعارض وهذا عند ابي حنيفة وهو قال العبد
انما دون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لان لهما بذا معتبرة في الخصومات
فيمن لا يكون حقيقيا وان قال المدعي عليه هذا الشيء او عني فلان الغائب او ربه
عندي او غيبته منه وقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وكذا اذا قال جريته
وقام البينة لانه اثبت بينة ان به لم يثبت ببد خصومة وقال ابن شبرمه لا تندفع
لانه تعدد اثبات الملك للغائب لعدم الخضم عنه ووقع الخصومة بناء عليه فلا مقتضى
البينة شيان بنبوت الملك للغائب ولا خضم فيه فلم يثبت ووقع خصومة المدعي به
خضم فيه فثبت وهو كالوكيل ينقل المرأة واما من البينة على الطلاق كما تبين من قبل
ولا تندفع بدون اقامة البينة كما قال ابن ابي ليلى لانه صار خصما بظاهره وهو باق
يريد ان يكون حقا مستحقا على نفسه فلا بد من اقامة البينة كما اذا ادعى بخول الذبح من
ورثته الى اذنه غيره وقال ابو يوسف ان كان الرجل صالحا فالجواب كما قلناه وان كان
معروفا فالجواب لا تندفع عنه خصومة لان الخصال من الناس قد يقع مال الى مسافر يودعه
اباه وبشبهه عليه الشهود فيقال لا بطلان حتى يغيره فاذا اتهمه العاضى به لا يقبل ولو قال الشهود
او دعه رجل لا نعرفه لا تندفع الخصومة لان حال ان يكون المودع هو هذا المدعي ولا تملك
الى معيق بلكن المدعي اتبعه فلو ان دعوت الشفيع المدعي ولو قالوا انفرجه بوجهه ولا
نفرجه اسمه ونسبه فكذا الجواب عند محمد للوجه الثاني وعند ابي حنيفة تندفع لانه اثبت بينة
ان العين وصل اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه بخلاف الفصل الاول فلم يكن
بده بد خصومة وهو المقصود والمدعي هو الذي اقر بنفسه حيث نسي خصمه او افترق شهوده
وهذه المسئلة محتملة لكتاب الدعوى وذكرنا الاقوال المحتملة بتوفيق الله تعالى فان قال
ابن علقمة من الغائب فمورثه لانه لما ندم ان بده بد ملك اعترف بكونه خصما وان قال
المدعي غيبته حتى او سرقة لا تندفع الخصومة وان اقام ذو البند البينة على الوفاة لانه
انما صار خصما بدعى الفعل عليه لا بده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار
بده حتى لا يقع دعواه على غيره في البند وفتح دعوى الفعل عليه على المدعي سرى متى
وقال صاحب البند او عني فلان وقام البينة تندفع الخصومة ههنا قول ابي حنيفة

الى يوسف وهو اسحقان وقال محمد بن محمد بن لا تملك بيع الفعل عليه نصارى كما اذا
 قال غصب متى على ما لم يستم فاعله ولها ان ذكر الفعل يستدعي القائل على المحالة والمأهر
 انما هو الذي في جده الا انه لم يثبت في اللحد شفقة عليه واما من حلبة الشرف نصارى كما اذا قال
 سرقتم بختاف الغصب لانه لا حد فيه فلا يجوز من كسفه وان قال المذموم ان ينفذ من فلان
 وقال صاحب البه او غيره فلان ذلك سقط كمنعونه بغير شبهة لانها لو افطت ان
 اصل الملك فيه لغير فيكون وصولها الى يد ذي اليد من جهة فلم يكن به يد مخصوصه
 الا ان يقيم البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه ثبت ببيته كونه احق بما سكرها باس
بدعي الرجلان قال ابو ابي عثمان عينا في جأخر كل واحد منهما يرمي انما له واما
 البينة قضى بها بينهما وقال الشافعي في قولهما تراءى في قول يقرع بينهما لان احدي
 البينتين كاذبة يقرع لاسيما لاجتماع المالكين في الكل في حالة واحدة وقد تعذر
 التميز فيما تراءى او بصار الى القرعة لانه عدم اقرع فيه وقال القدر انت الحكم بينهما وانما حد
 يقيم بن طرفه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثافة واقام كل واحد منهما البينة
 فقصى بها بينهما فقصين وحديث القرعة كان في الابداء ثم نزع ولان المطلق لا يشترط
 في حق كل واحد منهما محتمل الوجود بان يجتهد احدهما بسبب الملك والاخر البينة فحتمت
 الشهادة وانما فيجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالتصديق في الحمل فبذلك وانما يثبت
 لاستواءهما في سبب الاستحسان قال ابو ابي عثمان كل واحد منهما نكاح امرأة واما بينة
 لم يقض لواحدة من البينتين لتعذر العمل بهما لان الحمل لا يقاس بالاشراك قال ابو جريح
 الى تصديق المرأة لاحدهما لان النكاح مما يحكم به بنصا وفي الزوجهين وهذا اذا لم يوقت
 البينتان فاما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول اولى وان اقرت لاحدهما قبل فامنه
 البينة فهي امراته لنفسا وقها وان اقام الاخر البينة قضى بها لان البينة اقوى من قرار
 ولو تفرقا احدهما بالعدوى والمرأة تجدد واما البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر واما
 البينة على مثل ذلك يحكم بها لان القضاء الاول قد نزع فلا ينفذ بما هو منه بل وانه
 الا ان يوقت شهود الثاني سابقا لانه لا يخطا في الاول يفيين وكذا اذا كانت المرأة
 في بزوج ونكاحه ظاهر لا يفضل بينة النكاح على اولى وجد السابق قال ابو ابي عثمان كل
 واحد منهما انما اشترى منه هذا العبد معناه من صاحب البه واما بينة فكل واحد
 منها بالجنار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك لان القاضي يقضي
 بينهما لاستواءهما في السبب فصارا كالفصولين اذا اجمع كل واحد منهما و اجاز المالك

الى كالبيعين كغير كل واحد منهما لانه تغير عليه شرط عقده ففعل رغبته في ملك الكل
 فبره و باخذ كل الثمن قال وان قضى القاضي بينهما وقال ابو ابي عثمان لا يملك بغير البينة
 ان باخذ جميعه لانه صار مقبضا عليه في النصف فالنصف البيع فيه لظهور استحقاقه بالبينة
 لو لا بينة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تغيير القاضي حيث يكون له ان باخذ جميع
 لانه يملك الكل لم يفسخ سببه ولو ذكر كل واحد منهما ما ربحا فمولا قول منهما لانه ثبت
 الشراء في زمان لا ينافي فيه احد فانه في الآخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى
 فهو لصاحب الوقت البتة ملكه في ذلك الوقت داخل الاخر ان يكون قبله وبعد
 فلا يقضى له بذلك قال وان لم يذكر اماركها مع احدهما قبض فمولا اولى ومعناه انه
 في بده لان يمكنه من قبضه بدل على سبق شرائه ولانها استوفيت في الاثبات فلا تنقض
 البينة ان ثبت بالشك وكذا لو ذكر الآخر وقتا لما بينا الا ان يشهد وان شراؤه كان قبل
 شرا صاحب البه لان الصريح يثبت الدلالة قال ابو ابي عثمان احدهما شرا والآخر بينة
 وقبضا معناه من واحد واما بينة ولا تخرج معها فالشراء اولى لان الشراء اقوى
 لكونه معاوضة من ايجابين ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الرتبة يتوقف على
 القبض وكذا الشراء والقصد فتمنع القبض لما بينا والروية والقبض والصد فتمنع القبض
 سواء يقضي بينهما لاستواءهما في وجه الفرج ولا ترجيح بالزوم لانه يرجع الى المال والشرع
 اجتمع في علم في الحال وهذا فيما لا تحل القسمة مع وكذا فيما يمكنه عند البعض لان الشروع
 طارعي وعند البعض لا يقع لانه تنفيذ الرتبة في الشارع قال ابو ابي عثمان احدهما شرا و
 ادعت امرأة انه تزوجها عليه فيها سواء لاستواءهما في القوة فان كل واحد منهما
 معاوضة ثبت الملك بنفسه وهذا عند ابو يوسف محمد وقال محمد بن عمر الشراء اولى لها
 على الزوج القيمة لانه امكن العمل بالبينتين يتقدم الشراء او التزوج على عين مملوك
 للغير صحيح ويجب بقرعة عند تعذر تسليمه وان ادعى احدهما ربه وقبضا والآخر
 بينة وقبضا واما بينة فالزهر اولى وهذا استحسان وفي القياس الرتبة اولى
 لانما ثبت الملك والزهر لا يثبت بهما الاستحسان ان المضبوط بحكم الزهر مضبوط
 بحكم الرتبة غير مضبوط وعقد الضمان اقوى بخلاف الرتبة بشرط العوض لانه صحيح
 انشاء والبيع اولى من الزهر لانه عقد ضمان ثبت الملك بصورة ومعنى الزهر
 لا يثبت الا عند المالك معنى لاصورة فكذا الرتبة بشرط العوض وان اقام المخارج
 البينة على الملك والمخرج فصاحب المخرج الاقدم اولى لانه اثبت انه اقول

المالكين فلا ينقل الملك الا من جهته ولم ينقل الاخر منه قال ان اذ عاشر من واحد من
من غير صاحب اليد او ايا البيعة على ما يبين في الاول اولى لما بينا انه يشبه في وقت
لا مانع له فيه وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشراء من آخر وذكر انهما سوا
انتهما يشبان الملك لهما بعد فبصير كما شاعرا ثم يجزى كل واحد منهما كما ذكرنا من قبل قال
ولو وقت احدى البيعتين وقتا ولم توفت الاخرى ففنى بينهما نصفين لان توفقت
احدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البيع
واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا ينقل الا من جهته فاذا ثبت احدهما كان الجاهل
به حتى يثبت انه قد مره شرا غيره قال ولو ادعى احد هما الشراء من رجل والآخر البيعة و
القبض من غيره والثالث المبرر من ابيد الرابع القصة والقبض من آخر ففنى بينهما
اربا لانهما يتفقون الملك من اعم فيجعل كانهما حضروا او اقاموا البيعة على الملك
المطلق قال ان اقام الخارج البيعة على ملك موقوف وصاحب اليد بيعة على ملك اقدم
ما كانا كان اولى وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف وهو رواية عن محمد بن وهب لا يقبل
بيته ذي اليد رجوع اليد لان البيعتين قامت على مطلق الملك ولم تنفرضا لجهة الملك فكان
التقدم والآخر سواء ولهما ان البيعة مع الخارج منقضية معنى الدفع فان الملك اذا
ثبت لنفسه في وقت قبضه لغيره بعده لا يكون الا بالتقضي من جهته وبيته ذي اليد
على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كان الدارسة ابيهما والمعنى ما بينا قال ان اقام
الخارج وذو اليد البيعة على ملك مطلق ووقفت احدهما دون الاخرى فعلى قول ابي حنيفة
ومحمد بن وهب الخارج اولى وقال ابو يوسف ومحمد بن وهب عن ابي حنيفة رج صاحب الوقت
اولى لانه اقدم وصار كمنه وعوى الشراء اذا اخرجت احدهما كان صاحب الخارج اولى
ولهما ان بيته ذي اليد تقبل لنفسه معنى الدفع ولا دفع بهما حيث وقع النكاح في النكاح
من جهته على هذا اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في يد ثالث والمصلحة كما رأينا
سواء عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن وهب الذي وقت اولى وقال محمد بن وهب الذي اطلق اولى
لانه وعوى اولية الملك بدليل استحسان الزاوية وجوع الباع عنه بعضهم على بعض و
لا يي يوسف ان الخارج يوجب الملك في ذلك الوقت بيقين والاطلاق كجمل غير الاية
والترجيح باليقين ولا يي حنيفة ومحمد ان الخارج بضائمه احوال عدم التقدم فسقط اعتبار
فصار كالأواما البيعة على ملك مطلق بخلاف الشراء لانه امر حادث فيضاف الى قرب
الادوات فيخرج جانب وصاحب الخارج قال وان اقام الخارج وصاحب اليد كل

كل واحد منهما بيعة بالشرا فصاحب اليد اولى لان البيعة قامت على لا يي عليه اليد
فاستوى ما تزجحت بيته ذي اليد باليد فيفنى له وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول بعض
ان موثقه شذاز البيعتين وتزك في يد على طريق الفضا قال ولو لم يفي كل واحد
منهما الملك من رجل واما البيعة على الشرا عند فقه بئر لانه اقامتها على الشرا في يد
نفسه ولو اقام احدهما البيعة على الملك والآخر على الشرا فصاحب الشرا اولى ايتها
كان لان بيته قامت على اولية الملك فلا يثبت للآخر ان بالتقضي من جهته وكذا اذا كان
الذعوى بين خارجين فبيته الشرا اولى لما ذكرنا ولو ففنى بالشرا لصاحب اليد ثم اقام
ثالث البيعة على الشرا فيفنى له لان ابيد ذو اليد لان الثالث لم يصرفه ففنى عليه بذلك
الفضية وكذا المقتضى عليه بالملك المطلق او اقام البيعة على الشرا تقبل ويقض الفضا
لانه بئر لانه الفضا قال كذا في الشرا في الثياب التي لا تنسج الا مرة كغزل القطن وكذا في
كل سبب في الملك لا يتركز لانه في معنى الشرا كحلب اللبن وانما ذكبيون والذهب والفضة
وجزء الصوف وان كان يتركز ففنى به الخارج بئر لانه الملك المطلق وهو مثل الخبز واللب
والفوس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فان
اشكل عليهم ففنى به الخارج لان الفضا بيته هو الاصل والعدول منه بغير الشرا فاذا لم
يعلم يرجع الى الاصل قال ان اقام الخارج البيعة على الملك وصاحب اليد البيعة على الشراء
منه كان صاحب اليد اولى لان الاول ان يدعى اولية الملك فهذا ملحق منه وفي هذا
الاتفاق في فصار كما اذا اقر بالملك ثم ادعى الشراء منه قال وان اقام كل واحد منهما البيعة
على الشراء من الآخر ولا يرجع معهما شذاز البيعتين وتزك الدار في يد ذي اليد قال
وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف ومحمد بن وهب على قول محمد بن وهب في البيعتين ففنى بالخارج
لان العمل بهما ممكن فيجعل كانهما اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع لان القبض
والالة سبق على امر ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العاوضة
ولهما ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبايع فصار كانهما قامت على الاقرار بين
وقبه الشذاز بالاجماع كذا بهما ولان السبب براد حكمه وهو الملك لا يمكن الفضا
لذي اليد الا بملك مسخى فيبقى الفضا له بغير السبب وانه لا يفقه ثم لو شذاز البيعتين
على نقد الثمن فالالف بالالف فصاعدهما اذا استوى بالوجود قبض مضمون
من كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالفضا من مذهب محمد بن وهب لا يجوز
عنده قال لو شذاز البيعتين بالبيع والقبض شذاز بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد

لجواز كل واحد من البعدين بخلاف الاول ان قسمت البيتان في العار ولم يتباين
و وقت الخارج سبق بفضي لصاحب البعد بها فيجعل كان الخارج شري اذا تم
واع قبل القبض من صاحب البعد وهو جائز في العار عندهما وعند محمد بفضي الخارج لانه
لا يبيع ببعده قبل القبض فبقي على ملكه وان يتباين بفضي لصاحب البعد لان البعدين
جائزان على القولين وان كان وقت صاحب البعد سبق بفضي للخارج في الوجهين
فيجعل على تداخله و البعد و قبض ثم لم يستم او ستم ثم وصل اليه بسبب آخر قال ان
اقام احد المدينين شاهدين والاخر اربعة فما سواه لان شهادته كل شاهدين على
عقده ما تامة كما في حالة الاقرار والفرج لا يقع بكثرة العلل بل بقوة فيها على عرف و اذا كان
دار في رجل اذ اقام اثنتان احداهما حبيبا والاخر نصفها و اقاما البيتين فلصاحب حبيبه
ثلاثة ارباعا ولصاحب النصف ربعا عندنا في حصة اعتبار الطريق للمارعة فان صاحب
النصف لا يشارك الاخر في النصف قسم له واستوفت من ارضتهما في النصف الاخر فينصف
بينهما و اما ما هي بينهما انما كانا غير طريق العول المضاربة فصاحب الجميع يعثر بكل حصة
سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثنتان و لبيته المثلثة نظرا و احد الاكملها
هذا المختصر وقد ذكرناه في الزيادة ان قال لو كانت في اربعة ارباعا لصاحب الجميع
على وجه القضا و نصفها لا على وجه القضا لانه خارج في النصف فينصف بينية والنصف
الذي في يد صاحبه لا يدعيه لان مدعيه النصف وهو في يد سالم ولم يتطرق دعواه كان
كلها باسماكة ولا قضا بدون الدعوى فترك في يد صاحبه قال و اذا تنازعا في اربعة ارباعا كل
واحد منهما البيتين انما يجب عنده و ذكرنا ما ركبنا من الدار بين اثنين احداهما ركنين فهو
اولي لان الحال يشهد بخرجه وان اشكل فترك كانت بينهما لانه سقط النوقيت و صار
كما لو لم يذكرنا ركبنا وان خالف من الدار بين اثنين بطلت البيتان كذا ذكره محاكم لانه
ظهر كذب الفريقين فترك في يد من كان في يد صاحبه قال و اذا كان العبد في يد رجل اقام
رجلان عليه البيتين احداهما بفضي والاخر بوجه فهو بينهما لاستواءهما
في التنازع بالاجبي قال و اذا تنازعا في اربعة ارباعا والاخر متعلق لهما معا فالركب
اولي لان تصرفه يظهر فانه يخلص بالملك و كذا اذا كان احداهما ركبنا في السرج والاخر
رويفة فالركب اولي بخلاف اذا كانا ركنين حيث يكون بينهما لاستواءهما في التصرف
وكذا اذا تنازعا في بغير وجه حمل احداهما صاحب الحمل اولي لانه يظهر بها تصرفا قال لو
تنازعا في بساط احداهما لابس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما معناه لا على طريق القضا

القضا لان العفو ليس ببدعي فاستوى اذا كان توب في يد رجل طرف منه في يد آخر فهو
بينهما بفضي لان الزيادة من جنس الحجة فلا يوجب زيادة في الاستحقاق قال و اذا كان البيتان
في يد رجل وهو بغير من نفسه فقال لاخر فاعول قوله لانه في يد نفسه ولو قال انما عبد
لفلان فهو عبد للذي في يد لانه اقر بانه لا يملكه حيث اقر بالرق وان كان لا يبيع من
نفسه فهو عبد للذي في يد لانه لا يملكه على نفسه بما كان لا يبيع عندها وهو بمنزلة مبيع كذا
و اذا كان يعني ولو كبر و ادعى الحجة لا يكون العول قوله لانه يظهر الرق عليه في حال ستر قال
و اذا كان الحابط رجل عليه جذوع او متعلقات بيته و لاخر عليه هر او في فصولا حبيبة
و الانفصال والهر او في ليس بشي لان صاحب الجذوع صاحب استعمال الاخر صاحب
تعلق فصار كذا تبايننا فيهما ولا احدهما حمل الاخر كذا مقتضى المراد بالانفصال مدخله
لبن جداره فيه ولبن هذا في جداره وقد بقي الانفصال ترميم وهذا شاهد على صاحبه
لان النقص ما على بعض هذا الحابط وقول المراد في ليس بشي جلا على لانه لا يبيع ركنه
اصلا وكذا البواقي لان الحابط لا يترك اصلا حتى لو تنازعا في حائط ولا احدهما هر او في
وليس الاخر بشي فهو بينهما ولو كان لكل واحد منهما عليه جذوع ثلثة فهو بينهما لاستواءهما
ولا معتبرا لانه ثلثة بعد الثلثة وان كان جذوع احداهما اقل من ثلثة فهو لصاحب الثلث
والاخر موضع جذوعه في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت ثلثه ثم قبل بين كئيب
بينهما وقبل على قدر خشبتهما والقياس ان يكون بينهما نصفين لانه لا معتبرا لكثرة في
نفس الحجة ووجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول ان الحابط
سبي بوضع كثير الجذوع والواحد والحشي وكان الظاهر ان هذا لصاحب الكثير الا انه ينبغي له
حق الوضع لان الظاهر ليس بحجة في استحقاقه في يد صاحبه لو كان لاحداهما جذوع والاخر انفصال
قال اول اولي و بروي الثاني اولي لان لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الانفصال اليد
والتصرف فوي وجه الثاني ان الحاطين بالانفصال يصير ان كبا واحد ومن ضرورة
القضا لم ينقصه القضا بملكه لم يبق الاخر حتى وضع جذوعه لما قضا و بهذا رواية الطحاوي
ومحمد بن جرجان قال و اذا كانت دار بينهما في يد رجل عشرة ارباعا في يد الاخر اربعة ارباعا
بينهما نصفان لاستواءهما في استعمالهما وهو المراد بغيره قال و اذا اوتي الرجلان ارضا
يعني يد كل واحد منهما اثنا في يد واحد منهما حتى يقيما البيتين انما في ايديهما
لان اليد فيها غير متناهية لتعدد ارضها و ما عاب عن علم القاضي فالبيتين ثبته وان
اقام احداهما البيتين جعلت في يد اقبام الحجة لان اليد حق مقصود وان اقاما البيتين

جعلت في ايدىها لما يتبين على نسخي لاحد من غير جهة وان كان احدهما قد لبس الارض
او هي الاخر وهي في يد بلو جود النصف والاصل في يد البائع
قال اذا باع جارية فجات بولد فادعاه البائع فان جات به لاقل من سنة اشهر من
يوم باع فهو ابن البائع واقله ام ولد له وفي القياس وهو قول في المذهب وهو ان
لان البيع اعتراف منه بانه عبده وكان في دعواه منافقا ولا نسب به وان الدعوى
وجه الاحتجاج ان اتصال العلق بمكة شاهدة على كونه منه لان الظاهر عدم
الزواج وبني النسب على الخطا فيكون فيه النقص واذا تمت الدعوة استندت الى وقت
العلق فيبين انه باع ام ولد فبفسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز وبرز الثمن على وجهه
بغير حق وان ادعاه المشتري مع دعوى البائع او بعده فدعوة البائع اولى لانها سبق
لاستناد الى وقت العلق وهذه دعوة استنباط وان جات به اكثر من سنتين من
وقت البيع لم يصح دعوى البائع لانه لم يوجد اتصال العلق بمكة تبعا وهو الشاهد
والجدة ان ادعاه المشتري فيثبت النسب ويحمل على الاستنباط بالكل ولا يبطل
البيع لانه يتقضا ان العلق لم يكن ملكه فلا يثبت خفية العلق ولا حقه وهذه دعوة
تحرر وغير المالك ليس من اهله وان جات به اكثر من سنة اشهر من وقت البيع
ولا قل من سنتين لم يقبل دعوى البائع فيه الا ان يثبت في المشتري لانه اجعل ان لا
يكون العلق في ملكه فلم يوجد جهة فلا بد من تصديقه واذا ادعاه فيثبت النسب
وبطل البيع والولد حر كما في المسئلة الاولى لنفا وقوا واحتمال العلق في الملك فان
ماث الولد فادعاه البائع وقد جات به لاقل من سنة اشهر لم يثبت الاستنباط في الام
لانها تابعة للولد ولم يثبت نسبه بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا ينعقد استنباط الام
وان ماتت الام فادعاه البائع وقد جات به لاقل من سنة اشهر يثبت النسب في الولد
واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضره فوات البيع وانما كان الولد اصلا
لانها تضاف اليه بقال ام الولد ونسبه محرمة من جهة لقوله دم اعقبها ولدا والثابت
لما حتى تحريرة ولد خفيضا والادنى بيع الاعلى وبرز الثمن كقوله في قول الجعفي نعم وقال ابر
حقنة الولد ولا يرد حقنة الام لانه يبين انه باع ام ولد وما يتبعها غير متفق عليه في
العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندهما متفقون فيضمنها قال في الجاهل الصغير
واذا جعلت الجارية في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري فادعى البائع الولد
وقد علق المشتري الام فهو ابنه بوز عليه بحضنه من الثمن ولو كان المشتري انما علق

علق الولد بدعواه بالخطا وجه الفرق ان الاصل في هذه الباب الولد والام فبعد من
في الوجه الاول فاقم المانع من الدعوة والاستنباط وهو العلق في البيع وهو الام فاما
يتمتع بونه في الاصل هو الولد وليس من ضرور ان يملك في الولد المفقود فانه حر وانما يملك
وكان في المسئلة بالكل وفي الفصل الثاني فاقم المانع الاصل وهو الولد فبفسخ بونه فيه
وفي البيع وانما كان الاعاق فانعلا لانه لا يكمل النفس لمن استحقاق النسب حتى ياكسب
فان سوا من هذه الوجه ثم انما يثبت من المشتري خفية الاعاق وانما يثبت في تدارم حتى تحريرة
وفي الولد للبائع حتى الدعوة والحكم لا يعارض بخفية الله ببرهنة الاعاق لانه لا يكمل
النفس وقد ثبت به بعض المحررين وقوله في الفصل الاول بوجهه من الثمن قوله ما عند
بكل الثمن هو الصحيح كما ذكرنا في فصل الموت قال ومن باع عبدا وله عبده وباعه المشتري
اخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يكمل النفس واما من حق الدعوة
لا يكمل فينفذ البيع لانه لا يملك كذا اذا كان تب الولد او منه او اجرة او كان تب الام او منها
او وجهها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض يكمل فينفذ ذلك كله ويقع الدعوة بطلان
الاعاق والتدبير على قر وبخلاف ما اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه البائع حيث لا يثبت
النسب من البائع لان النسب الثابت من المشتري لا يكمل النفس فصار كاعاقه قال
ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه لانهما خلقا من ما واحد فمن ضرورية بونه
نسب احدهما بونه نسب احدهما بونه نسب الآخر وهذا لان التوأمين ولدان بين ولادتهما
اقبل من سنة اشهر فلا ينصرف علق الثاني حاد ولا لانه لاقل من سنة اشهر وفي الجاهل الصغير
اذا كان في يد فلان فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع
في يد فلان فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع فادعاه البائع
الدعوة ملكه او المسئلة المفروضة فيه ثبت حرية الاصل فيه فيثبت نسب الآخر وحرية الاصل
فيه ضرورة لانها لو كان في يدين ان علق المشتري وشراؤه لاقل من سنة اشهر فادعاه البائع
كان الولد واحدا لان هناك بطل العلق فيه مفسود الحق ودعوة البائع وبها يثبت بطلان
في حرية الاصل فافترقا ولو لم يكن اصل العلق في ملكه يثبت نسب الولد الذي عنده و
لا ينفذ البيع فيما باع لان هذه دعوة تحرير لا نعدام شهادته لان اتصال فيقتصر على محل لا يه
قال اذا كان العبد في يد رجل قال هو ابن عبدي فلان الغالب ثم قال هو ابني لم يكن
ابنه ابدا وان جحد العبد ان يكون ابنه وهذا عند الجعفي نعم وقالوا اذا جحد العبد فلو كان
المولى وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابن فلان وله علي فاشهد ثم ادعاه لنفسه لانه ان

الاقرار انه برء العبد فصار كان لم يكن الاقرار بالنسب براءة بالبرء وان كان
مما لا يجعل النقص الا يرى انه يهل فيه الاكراه والنزل فصار كما اذا اقر المشتري على البيع
باعتق المشتري كذا به البائع ثم قال انما اعتقته تجوز الاول انه يختلف ما اذا صدق لانه
يدعي بعد ذلك نسباً ما بناسم الغير ويختلف ما اذا لم يصدقه ولم يكتبه لانه لا يعلق به
حق المقر له على اقراره بصدقه بغير كونه المانع عنه فانه لا يثبت نسبته من غير المانع على
انه ان يكتبه نفسه ولا يثبت نسبته ان النسب مما لا يجعل النقص بعد ثبوته والاقرار
ببطلان براءة بالبرء فيفتن وعونه كمن شتمه على رجل بنسب صغير فزنت شهادته
لثبوت ثبوت ما عدا نفسه وهذا لا يفتن به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التكتف بنبث
النسب منه وكذا يفتن به حق الولد فلا يبرئ براءة المقر له ومسند الاول على هذا الخلاف
ولو سلم ما لو لا قد يطل باقراره من الاقوى كجز الاول من جانب الاتم الى قوم الاب وقد
اعترض على الاول الموقوف ما هو اقوى منه وهو دعوى المشتري فيبطل به بخلاف النسب
على اقراره وهذا يصح محزاً على مسند فحين يزوج الولد ويخاف عليه الدعة بعد ذلك فيقطع ثبوت
اقراره بالنسب لغيره قال واذا كان النسب العتيق في بدسم ونصرتي فقال النصارى
يهو ابي وقال المسلم هو عبيد يهود ابن النصارى وهو حر لان الاسلام مرجح فيسند على
تعارضا ولا تعارض لان نظر العتيق في هذا او فلا يبال شرف الحر به حالاً وشرف
الاسلام بان اذ لا على الواحد ابتغاه في حكمه الحكم والاسلام يتبادر منه عن الحرية
لانه ليس في دسعه كفاً بها ولو كانت دعواه دعوى النبوة فالاسلام اول ترجيح للاسلام
وهو اقوى للنظرين قال واذا علمت امره صبيانه انهما لم يزوجوا حتى تشهد امره على الاول
ومعنى المسئلة ان يكون المرأة استزوج لانهما يقع تحيل النسب على الغير فلا يصدق الا
بالجدة بخلاف الرجل لانه يحيل نفسه النسب ثم شهادة العالمة كافتة فيها لان الحاجة الى
تعيين الولد اما النسب ثبت بالفرائض العايم وقد يمتنع ان النبي عم قبل شهادة العالمة
على الولادة ولو كانت معتدة فلا بد من حجة اتمه عند الي حيفه ثم وقد تفر في الطلاق
وان لم تكن منكوبة ولا معتدة فالوا يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزاماً على
نفسها دون غيره وان كان لها زوج وزعمت انه ابنها منه وصدها فبها وبها
لم تشهد امره لانه انتم نسبها فاعني ذلك من جهة وان كان العتيق في ابد بها فزعم
الزوج انه ابنه من غيره واذا علمت انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الظاهر ان الولد
منها لقيام ابد بها او لقيام الفرائض منها ثم كل منها يريد ابطال حتى صاحبها فلا يثبت

بصدق عليه وهو نظير نوبته به رجله يقول كل واحد منهما هو عتيق ويبرئ رجل
آخر غير صاحبي يكون النسب بينهما الا ان يملك بطل المقر له في نصيب المقر لان المحل
يكتسب الشكوك وهذا لا يثبت لان النسب لا يكتسب قال ومن اشترى جارية فولدت
ولدها عنه واستحقها رجل غرم الاب بتمه الولد يوم يكتم لانه ولد المقر وفاق المقر
من بطل امره معتداً على ملك بيمين او كالحاق فله منه ثم شتى وولد المقر وخرجا جميع
العتيق في حق ابيه رقبته في حق منه حية نظر الاتم الولد حاصل في جده من غير منعه فلا يثبت
الا بالمتبع كما في ولد المفضولة فلهما تعبير بتمه الولد يوم الخصومة لانه يوم المتبع ولومات الولد
لما شتى على الاب لا لعدم المتبع وكذا لو ترك ما لا لان الارث ليس بيد من عدا المال
لا يبرئ لانه حر الاصل في حقه فبرئه ولو فله الاب يقرم قيمته لوجود المتبع وكذا لو فله غيره
فاخذ وبته لان سلامته بدل له كسلامته ومنع به كمنعه بغير قيمته كما اذا كان حياً و
يرجع بقيمة الولد على بايعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع بتمه بخلاف العتق لانه لزم لا يفتن
من اقراره فلا يرجع به على البائع والله اعلم بالصواب

باب اقراره بالنسب

قال واذا اقر الحر البالغ العاقل بحق لزمه اقراره محمولاً كان ما اقر به او معلوماً علم
ان الاقرار اخبار عن نبوت محقق وانه ملزم لوقوعه ولانه الاقرار كيف لزم رسول الله
صلى الله عليه وآله ما عدا اقراره بالزجر اقراره وتلك المرأة باعترافها به وجته فاصرة لقصور ولان المقر
على غيره فيقيم بغيره عليه وشروط الحرية ليعتق اقراره مطلقاً فان العبد المأذون له وان
كان ملحقاً في حق الاقرار لكن المحذور عليه لا يفتق اقراره بالمال ويصح بالحدود والفساس لانه
اقراره عنه موجباً لفتن الدين برقبته وهي مال المولى فلا يصدق عليه بخلاف المأذون
لانه مسقط عليه من جهة وبخلاف حقه والدم لانه مبني على اصل الحرية في ذلك حتى لا يفتق اقرار
المولى على العبد فيه ولا بد من اليقوع والعقل لان اقرار العتيق والمجنون غير لازم لا بعد ام
العتيق الا انهم الا اذا كان مأذوماً لانه ملحق بالبالغ بحكم الاذن وجرمالة المقر به لا يفتق
مخافة الاقرار لان المحقق قد يلزمه محمولاً بان يفتق ما لا يدرى قيمته او يخرج حراً لا يعلم
ارشته او يفتق عليه باقية حساب لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن نبوت محقق فيفتق به بخلاف
المجهول في المقر له لان المجهول لا يصح مستحقاً وبطلان له بين المجهول لان المجهول من جهة
كما اذا اعتق احد عبده به فان لم يبين اجدبه العاقل على البيان لانه لزمه خروج عاقله
بفتق اقراره وذلك البيان فان قال لفلان على ثمن لزمه ان يبين مال قيمته لانه اخبر

بالعتيق

عن الوجوب في ذاته ولا يثبت له لا يجب شيئا فاذا بين غير ذلك يكون مجموعا قال الفاعل
قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك لانه هو المقر له وكذا اذا قال فلان فلان
لما بينا وكذا لو قال غصبت منه شيئا ويجب ان يمين ما هو مال يجرى فيه النافع فهو ما
على العادة ولو قال فلان فلان قال فلان مع اليد في بيانه لا يجوز ان يقبل قوله في القبل
والكثير لان كل ذلك قال فانه اسم لما يتناول به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا
لا يعرفه ولو قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائة درهم لانه اقرب مال هو موصوفه فيكون
الغناه الوصف والوصف عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا به والغنى عظيم عند الناس ومن لم
يصدق به لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرفة لانه عظيم حيث
يقطع به اليد المحترمة وعنه مثل جواب الكتاب وهذا اذا قال فلان من الدراهم ما اذا قال
من الدراهم ما لا يصدق فيها بالعشرين وفي الابل بخمسة عشرين لانه ادنى نصاب يجب
فيه من جنسه وفي اقل الزكوة بقية النصاب ولو قال اموال عظام فالتقدير بقية النصاب
من ثمن ستمائة اعرار لا ادنى صحيح ولو قال دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وهذا
عنه ان يصدق به عند جماع لم يصدق في اقل من مائة درهم لان صاحب النصاب مكنته
حتى وجب عليه مائة غيره بخلاف ما دونه ولو ان العشرة اقصى ما ينشئ اليه اسم صحيح
بمال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف
اليه ولو قال دراهم فني ثمانية لانه اقل الجمع الصحيح الا ان يمين اكثر منه لان اللفظ كجمله
ويصرف الى الوزن للعامة ولو قال كذا كذا درهما لم يصدق في اقل من احد عشر درهما
لانه ذكر عدد من مائة ليس بينها حرف العطف واقل ذلك من المفسرة احد عشر ولو
قال كذا وكذا درهما لم يصدق في اقل من احد وعشرين لانه ذكر عدد من مائة ليس بينها
حرف العطف واقل ذلك من المفسرة احد وعشرون فيجمل كل وجه على نظيره ولو قال
كذا وكذا درهما لم يصدق في اقل من ثلث بغير واحد فاحد عشر لانه لا نظير له سواء
وان ثلث بالواو فمائة واحد وعشرين وان ربح براد عليها الف لان ذلك نظيره
قال وان قال له على او قبلي فقد اقر بالدين لان كلمة على صيغة ايجاب وقبلي تنبي عن
الضمان على اقر في الكفالة ولو قال المقر هو ودعة ووصل منه في لان اللفظ كجمله مجاز
حيث يكون المضمون محققه والمال محققه فصدق موصولا لا مفصلا قال العبد الضعيف
وفي نسخ المحضر في قوله قبلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينطبق ما حتى صار قوله لاحق له
قبل فلان ابراه عن الدين والامانة جميعا والامانة اقربا والاول اصح ولو قال عندي

وقد ان الدرهم من اقل ما لا يصدق فيه والاقوال بالاراد بالغير منه الا ان
نظره الى جعله لا يثبت ان جملة فيكون كذا كذا لا يصدق فيه لان
الجملة في الصحيح

عندي اومى او في يميني او في كيسي او في صندي وفي نحو اقرار بالامانة في يده لان كل ذلك
اقرار يكون الشيء في يده وذلك ينتفع الى مضمون وامانة غصبت انفسها قال ولو قال
له رجل لي عيك الف فقال اقر بها او انفقها او اهلكها فيها او قد قضيتكمها فمدا اقرار
لان الامانة في الاول والثاني في كسبه عن المذكور في الدعوى وكذا قال الزين الالف التي
كسب على حتى لو لم يذكر حرف الكسبة لا يكون اقرار لعدم انصرافه الى المذكور وانما جيل
انما يكون في حق وجوب والقضاء بنحو الوجوب ودعوى الاراء كالفاء لما بينا وكذا
ادعى القسفة والبيعة لان التمليك يقتضي ساقية الوجوب وكذا لو قال احملك بها على
فلان لا يتناول الدين قال من اقر بدين من اجل قسفة المقر له في الدين وكذا به سنة
الناجيل لزمه بالدين لان لا اقر على نفسه بماله واقوى حقا لنفسه فيه فصار كما اذا اقر
بعينه في يده وادعى الاجارة بخلاف الاقرار بالفساد بهم سواء لانهما صفة فيه وقد تكرر
المسئلة في الكفالة قال ويستحق المقر له على الاجل لانه مكره حقا عليه واليمين على المقر
وان قال له على مائة درهم لزمه كلهما دراهم ولو قال على ثوب لزمه ثوب واحد والمخرج
في تفسير المائة اليه وهو الفياض في الاول وبه قال النسخ لان المائة مبهمة والدراهم معلنة
عليها بالواو والعاطفة لا تقسمها فثبت المائة على ايمانها كما في الفصل الثاني وجب الاقرار
وهو الفرق انهم استعملوا اقرار الدرهم في كل عدد واكتفوا بذكر عقيب العددين وهذا
فيما يجوز استعماله وذلك عند كثرة الوجوب بخلاف ما به وذلك في الدراهم والدنانير والكيل
والموزون واما في النجاب والمال باكل ولا يوزن لا يكثر وجوبها فيبقى على الحقيقة و
كذا اذا قال مائة ولو بان لما بينا بخلاف اذا قال مائة وثلاثة ائوب لانه ذكر عدد بين
مبهمين واعقبها تفسير اذ الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف اليها كقوله
في الحاجة الى التفسير فكان كلامنا بما قال من اقر بدين سنة فوصفه لزمه الف والفوصرة
فترو في الاصل بقوله غصبت ترو في فوصرة ووجهه ان الفوصرة وعاله وطرف له و
غصبت الشيء وهو مطروق لا يتحقق بدون الطرف فيلزمه كذا الطعام في السفينة
والخطبة في الجوالي بخلاف اذا قال غصبت من فوصرة لان كلمة من لا تتراجع فيكون
اقرارا بغصبت اكثر من قال ومن اقر بدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة لان اصطبل
غير مضمون بالغصبة عند الحنفية والى يوسف مودا على قياس قول محمد رضيها و
مثله الطعام في البيت قال ومن اقر بغيره بكلمة لزمه كلفته والغص لان اسم المكان
يشمل الكل ومن اقر بسيفه فله الفصل ويحتمل والمحتمل لان الاسم ينطوي على الكل

قال ومن ثم لم يجز له ان يتركه لانطلاق الاسم على الكل عرفا وان قال عصب
توب في مندبل لانه جميعا لا تعرف لان التوب ينفذ فيه وكذا لو قال على توب في توب
لان تعرف بغير قوله درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب لا طرف وان قال
في عشرة اوتوب لم يلزمه الا توب واحد عند ابي يوسف وقال محمد احد عشر توبا الى النفس
من التوب قد ينفذ في عشرة اوتوب فاما من جهة على الطرف ولا يبي يوسف من حرف
في تسعة في البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني في عبادي اي بين عبادي
فوقع التوب والاصل براءة الذمة على ان كل توب موعى وليس بوعى فنفذ رحمه
على الطرف فتبين الاول محلا ولو قال لفلان على خمسة في خمسة بريد القرب والحساب
لزمنه خمسة لان القرب لا يكثر المال قال الحسن ابو بزمه خمسة وعشرون وقد ذكرناه في
الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة لزمنه عشرة لان اللفظ بجذبه ولو قال له علي من
درهم الى عشرة او قال علي درهم الى عشرة لزمنه عشرة عند ابي حنيفة فليزمنه الا بندا وما
بعده وتسقط العاقبة وقال عمر بن الخطاب كل ما قبله من الغائبان وقال زفر بن بزمه ثمانية
ولا ينفذ الغائبان ولو قال له من داري ما بين هذا المحل الى هذا المحل فله ما بينهما
وليس له من المحل بغير شيء وقد مررت الدلائل في الطلاق **مسألة** ومن
قال لفلان فلانة على الف درهم فان قال وصي له فلان ادوات ابوه فورثة قالوا قرار
فصح لان اقر ببيع صالح لنبوت الملك ثم ادوات به في مدة نعلم انه كان قائما وقت
القرار لزمنه فان جاز به ثوبا فالحال للموصي والمورث حتى ينقسم بين ورثته لانه قرار
في الحقيقة لهما وانما ينقل الى الجنتين بعد الولادة ولم ينقل ولو جازت بولد بن جنتين
فالحال بينهما ولو قال المقر باعني او فرضني لم يلزمه شيء لانه بين مستحقين وان اجعل قرار
لم يصح عند ابي يوسف وهو قال محمد ينعى لان القرار من كسج فيجب احواله وقد مر في
السبب الصالح ولا يبي يوسف ان القرار مطلقه ينصرف الى القرار بسبب الحاجة و
لو جاز قرار العبد المأذون واحد المتعاقدين عليه فبغير كما لو صرح به قال من اقر
بجمل جارية او ثمل ثاة لرجل صح اقراره ولزمنه لان له وجهين صحيح وهو الوصية به من
جهة فهو محل عليه قال من اقر بشرط الجارية بطل الشرط لان الجارية لا يبيع بالاجارة لانه
لا ينعين بالاختيار ولانه لا يفسخ والاخبار لا يجزله ولزمنه المال لوجود الصيغة الملزمة
ولم ينعدم بهذا الشرط الباطل **مسألة** ومن استثنى من استثنى مع محله

بجمله عبادة من الباني ولكن لا بد من الاتصال وسواء استثنى ان قل والكثر فان
استثنى الجميع لزمنه الاقرار وبطل الاستثناء لانه نكاح لا يحصل بعد النكاح ولا حاصل بعد
فيكون رجوعا وقد مر الوجه في الطلاق ولو قال له علي ثمانية درهم التي وبارا او ان فغير شرط
لزمنه ثمانية درهم الا بئمة الدنبار او الفطر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال له علي
ثمانية درهم الا توب لم ينعى الاستثناء وقال محمد لا ينعى فيها وقال الشافعي ينعى فيها محمد ان
الاستثناء ماله لا دخل تحت اللفظ وهذا لا ينعى في خلاف الجبس ولت في اثباتها
اتخذ اجتنابا من حيث المأينة ولها ان المجانسة في الاول ثمانية من حيث الثمانية اما الدنبار
فاير والمكبل والموزون او صافها ثمان اما التوب فلم ينعى بغيره ولا ينعى الا بئمة
بمطلق عقد المعاوضة ولا يكون ثمانية مفعلا لثمة درهم فصار بقدره مستثنى من الدرهم
ولا يكون ثمانية لا يصح مقدرا في الاستثناء من الدرهم مجبولا فلا ينعى قال من اقر
بجني وقال ان شاء الله متصل باقراره لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشقة الله اما
ابطال او تعليق فان كان الاول فبطل ان كان الثاني فكذلك ان شرط لان
الاقرار لا يجهل التعليق بالشرط ولا شرط لا يوقف عليه كما ذكرنا في الطلاق بخلاف اذا
قال لفلان علي ثمانية درهم اذا امت او اذا جازا رأس الشهر او اذا فطر ان س لانه في
معنى بيان المدة فيكون واجبا لا تعليقا حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال حالا
قال من اقر بدار واستثنى بناءا لنفسه فليقر له الدار والبناء لان البناء داخل في هذا
الاقرار معنى لالفاظ الاستثناء انصرف في الموقوف والفق في الحائز والنفقة في البناء
نظير البناء في الدار لانه يدخل فيه تبعا لالفاظ بخلاف اذا قال ان ثمنها والابا منها لانه
داخل فيه لفظا ولو قال بناء هذه الدار لي والعرضة لفلان فهو كما قال لان العرضة عبارة
عن البقرة دون البناء وكذا قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان بخلاف ما اذا
قال مكان العرضة ارضا حيث يكون البناء المقر له لان القرار بالارض اقرار بالبناء
كالقرار بالدار ولو قال علي الف درهم من ثمن عبيد اشترته منه ولم يقضه فان ذكر
عبيدا بعينه قبل المقر له ان شئت فسم العبد وخذ الالف والافلاشي لك قال من
هذا على وجه واحد هما هذا وهو ان ان يصدقه ويسمى العبد وجوابه ما ذكرنا لان الثاني
بصفة اقراره كان بت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما يملكه وانما يملك
عبيدا غير هذا وفيه المال لازم على المقر لقراره به عند سلامة العبد وقد سمع ولا يبي
بإختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبيدي ما يملك

ان في النكاح لان التبرع فغير تصرف عليه الا انما نقول لما خرج اقراره في النكاح كان له التصرف
في ثلث الباقي لانه الثلث بعد الدين ثم حتى ياتي على الكل قال من اقر لا يجزي مال ثم
قال هو اني ثبت نسبة منه وبطل اقراره وان اقر لا يجزيه ثم اقر لا يجزيه لم يطل اقراره لهما
ودوجه الفرق ان دعوى النسب تستند الى وقت العقد فحين اقر لا يثبت النسب ولا يثبت
الا جزيه لانها تنقضي على زمان التزوج فبقي اقراره لا يجزيه قال من طلق زوجته في مرضه فلما
ثم اقر لها بعد ذلك الاقل من الدين ومن ميراثها منه لانها متاعان فيه اقبام العدة
وباب الاقرار مسدود والمورثه فلهذا اقدم على هذا الطلاق ليعتق اقراره لهما زيادة على
ميراثها ولا تهم في اقل الامر من ثبوت النسب ومن اقر بعد ما ثبت النسب فلهذا لم يثبت
شك في النسب وليس له نسب معروف انه ابنه وصدة الغلام ثبت نسبة منه وان كان له ايضا
لان النسب بما يزمه حاقه فبقي اقراره به وشروط ان يولد مثله مثله كمالا يكون مكذبا في
الحاكم وشروط ان لا يكون له نسب معروف لانه يمتنع ثبوته من غيره وانما شرط تصد بقره
لان في بد نفسه او المستند في غلام يعبر عن نفسه بخلاف الصغير على ما قر من قبل ولا يمتنع
بالمرض لان النسب من الحيوان الاصطناع ويشارك الورثة في الميراث لانه لما ثبت نسبة
منه صار كالوارث المعروف فبشراك ورثته قال يجوز اقرار الرجل بالولد والدين والولاء
والزوجة والمولى لانه اقر بما يزمه وليس فيه تحيل النسب على الغير ويقبل اقرار المرأة بالولاء
والزوج والمولى لما يتبين ولا يقبل بالولد لان فيه تحيل النسب على الغير وهو الزوج لان النسب
انما ان يثبت فيما الزوج لان المحقق له او تشبهه بولاهما فالبينة لان قول العامة في هذا
مقبول وقد مر في الطلاق وقد ذكرنا في اقرار المرأة نفسها في كتاب الدعوى ولا بد من
تصديق هؤلاء ولحق التصديق في النسب بعد موت المقر لان النسب بيني بعد الموت وكذا
يصح تصديق الزوجة لان حكم النكاح باق وكذا يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث
من احكامه وعند ابي حنيفة لا يصح لان النكاح انقطع بالموت ولهذا لا يحل له علمها و
لا يصح التصديق على اقرارها لانه معدوم حاله الاقرار وانما ثبت بعد الموت والتصديق
يستند الى قول الاقرار قال من اقر بنسب من غير الوالد والولاء بخلاف العم والاخت لا يقبل
اقراره في النسب لان فيه حمل النسب على الغير فان كان له وارث معروف قريب او
بعيد فهو اولى بالميراث من المقر لانه لما لم يثبت نسبة منه لا يراحم الوارث المعروف
وان لم يكن له وارث معروف استحق المقر ميراثه لان له ولاية التصرف في مال نفسه
عند عدم الوارث لا يرى ان له ان يوصي بحجة فيسحق جميع المال وان لم يثبت نسبة منه

منه لما ثبت من حمل النسب على الغير وليست هذه وصية حقة حتى ان من اقر بختم اوصي
بجميع المال كان له وصي له ثلث المال حاقه ولو كان الاول وصية لاشتر كان نصيبين لكنه
بمنزلة ما حتى لا اقر في مرضه باخ وصدة المقر له ثم المقر ورثته ثم وصي بالمال لانه انما
قال له وصي له ولو لم يوصي لانه كان له بيت المال لان جرحه صحيح لان النسب لم يثبت فطل
الاقرار ومن مات ابوه فافراخ لم يثبت نسبة اجبه لما يتبين وبشراك في الارث لان اقراره
ينقض ثبوت حمل النسب على الغير ولا يلا به له عليه ولا اشتراك في المال له فيه ولا يثبت
كالشترى اذا اقر على البايع بالعق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه الثمن ولكنه يقبل في
حق العلق قال من مات وترك ابنتين وله على آخر ثلث درهم فافراخ احداهما ان اباه يقض منها
حسب ما شئ للمقر وللآخر خمسون لان هذا اقرار بالدين على الميت لان الاستيفاء
انما يكون بقبض ممنوع فاذ كانت ابنته استغنى الدين نصيبه كما هو المذهب هيب عنه
عامة الامر انما نصدا على كون المقبوض مشتركا بينهما لكن المقر لو رجع على البايع لثبته
ارجع البايع على الغريم ورجع الغريم على المقر فيؤدي الى الدور **كتاب الصلح**
قال الصلح على ثلثة اشياء صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكره
صلح مع انكاره وكل ذلك جائز لا طلاق قوله تعالى والصلح خير ولقولهم كل صلح جائز بين
المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز مع انكار او سكوت حراما
وهذا يرد منه الصفة لان البذل كان حلالا على الدافع حراما على الاخذ فيقلب الامر ولا المدعي
عليه يدفع المال لقطع الخصومة وهذا مشقة ولنا ما لم ناول ما رويها وما قبل آخره احل
حراما لعينه كما لا يحرم حلالا لعينه كالصلح على ان لا يظلم المدعي ولا ان هذا صلح بعد دعوى
صحيحة فيقبض بجزائه لان المدعي يأخذ عوضا عن حقه في رعيته وهذا مشروع والمدعي عليه
يدفع لدفع الخصومة عن نفسه وهذا مشروع ايضا اذا كان المدعي فدية النفس ودفع الرشوة
لدفع الظلم امر جائز قال فان دفع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان دفع من
مال مال لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال في حق المتعاقدين بتراضيها فيقرى فيه
الشفقة اذا كان عتقا او برأ بالعب و ثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسد جهالة البذل
لانها هي المفضلة الى المارة دون جهالة المصالح عنه لا تفسد وتشرط القدرة على تسليم البذل
وان دفع من مال بمكافئ بغير الجارة لوجود معنى الاجارة وهي تملك المكافئ بالمال في الاجارة
في العقود لمكانها التوقيت فيها وبطل بموت احد هاتين المدة لانه اجارة قال الصلح على السكوت
والانكار في حق المدعي عليه لا نقدا البين و قطع الخصومة في حق المدعي بمعنى المعادضة لما يتبين

ويجوز ان يكتفى حكم العقد في حقه كما يكتفى حكم الاكاذب في حق المتعاقدين وغيرهما وهذا
الاكاذب ظاهر وكذا في السكوت لانه يكتفى الاقرار ويجوز ان يثبت كونه عوضا في حقه بان
قال اذا صالح عن دار لم يكتفى فيها الشفعة معناه اذا كان عن الكار او سكوت لانه يكتفى
على اصل حقه ويمنع المال دفعا لخصوصه المدعى وزعم المدعى لا يلزم بخلاف ما اذا صالح على
دار حيث يكتفى فيها الشفعة لان المدعى باخذ عوضا عن المال وكان معاوضة في
حقه فليزومه الشفعة باقراره وان كان المدعى عليه بكذا به قال واذا كان الصلح عن اقرار
واستحق بعض المصالح عنه رجوع المدعى عليه بكتفه ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة
كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان دفع القيلح من سكوت او انكار واستحق المتنازع
فيه رجوع المدعى بالخصوص من رد العوض لان المدعى عليه بازل العوض الا ليدفع خصوصه
عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق بغير ان لا يخصص له فيبقى العوض في وجه غير متعلق على
فرقه فيسترد وان استحق بعض ذلك رد حقه ورجع بالخصوص فيه لانه دخل العوض
في هذا العقد عن العوض وان استحق المصالح عليه من اقرار رجوع بكل المصالح عنه لانه معاوضة
وان استحق بعضه رجوع بكتفه وان كان الصلح عن الكار او سكوت رجوع الى الدعوى
في كلمة او بقدر المستحق اذا استحق بعضه لان المبدل هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع
منه على الاكاذب شيئا حيث يرجع بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذا
القول لانه قد يقع له دفع لخصوصه ولو ملك بدل الصلح قبل التسليم فالجواب فيه كالجواب في
الاستحقاق في الفصلين قال ان ادعى حقا في دار ولم يبينه فصول من ذلك ثم استحق بعض
الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيها بغير ما اذا استحق كله لانه
يعرى العوض عند ذلك من شئ بغيره فيرجع بكله على تيقنا في البيع ولو ادعى دارا صالح
على قطعة منها لم يبيع الصلح لان ما قبضه من دين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد
الامر من ان ان يرد بهما في بدل الصلح فبغير ذلك عوضا عن حقه فيها بغيره او يكتفى به ذكر
البراءة عن دعوى الباقي **فصل** والصلح جائز عن دعوى المنقولات
لان في معنى البيع على اقرار قال المتنازع لانهما ملك بعضه الاجارة فكذلك بالصلح والاصل ان
الصلح يجب حكمه على اقرب العقود اليه واستنبوها احبا لا لبيع تصرف العاقدة ما امكن
بيع عن تسمية العمد والمخطا انا الاول فلفظه تعالى فمن عني لم يمت خبيث شي الا به قال ابن
عباس رضي الله عنهما في الصلح وهو بمنزلة النكاح حتى ان اصلى مني في صلح بهما او هو
كل واحد منهما معا لانه المثل بغير المال لا عند فساد التسمية بهما لانه لا يمتنع

موجب الدم ولو صالح على خمر لا يجب شي لانه لا يجب بمطلق العقد في النكاح يجب مطلقا
في الفصلين لانه الموجب الاصل ويجب مع السكوت كما ويصلح في اطلاق جواب
الكاتب الجاني في النفس ما دونه وهو بخلاف الصلح عن حق الشفعة على مال حينما يبيع
لان حق التملك ولا حق في المحل قبل التملك اما الفصاح فذلك المحل في حق الفعل فينتج
الا عيب عن عده واذا لم يبيع الصلح يبطل الشفعة لانهما ينظر بالاعتراض والسكوت والكفا
بالنفس بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه غير ان في بطلان الكفا له رد ايتين
على ما عرفت في موضعه واما ان في وهو جاني في الخطا فلان موجبها المال فيصير بمنزلة البيع الا
انه لا يبيع الزيادة على قدر الدية لانه مقدرة شرعا فلا يجوز ابطاله فزواله زيادة بخلاف الصلح
عن الفصاح حيث يجوز الزيادة على قدر الدية لان الفصاح ليس بمال وانما يتقدم بالعقد
وهذا اذا صالح على احد معا وبر الدية انا اذا صالح على غير ذلك جاز لانه معاوضة لانه لا يمتنع
الفصل في المجلس كذا يكون افتراضا من دين وبين ولو قضى القاضي باحد معا وبر
الصلح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لانه تعين الحق باللفظ فكان معاوضة بخلاف
الصلح ابتداء لان ترا مبيعا على بعض المعادير بمنزلة الفصاح في حق التعيين فلا يجوز الزيادة على
تعين قال ولا يجوز من دعوى حقه لانه تعالى للاحق ولا يجوز الا عيبا من حق غيره
ولهذا لا يجوز الا عيبا او اذعت المرأة نسب ولد لا تعين الولد لاحضا فلا يجوز ان يبيع
واحد على الاخر او عده ويصلح في اطلاق الجواب حد القذف لان المقذب فيه حق الشرع
قال واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجده فصالحته على ان يذلت حتى يترك الدعوى
جاز وكان في معنى الخلع لانه امكن تصحيح خلعها في جانبها على زعمه وفي جانبها بدل المال
لانه دفع لخصوصه فالجواب ان باخذها فيها بينه وبين الله تعالى اذا كان بطلاني دعواه
قال ان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على ان يذلت لها جاز قال فلهكذا ذكر في
بعض النسخ المختصرة وفي بعضها قال لم يكرهه الاول ان يجعله باء في مود واجه ان في
انه بدل لها المال ترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطى العوض
في الفرقة وان لم يجعل فالمال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شئ بعبادة العوض فلم يبيع
قال وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعى بمنزلة
الاعاق على مال لانه امكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه لزعمه ولهذا يبيع على حيوان في الزينة
الى اجل وفي حق المدعى عليه يكون لدفع لخصوصه لانه يزعم انه حر الاصل في حر الا انه لا
له الا انكار العبد الا ان يقيم البينة فتقبل وبقيت الولا قال واذا قبل العبد الما دون رجل

عقد لم يكر له ان يصالح من نفسه وان قل عبده رجلا فصار له جاز وجه الفرق ان رتبته
ليست من بكارته ولذا لا يمكن التفرق فيه بعبارة كذا استخلاصا لما لم يوافق له من كذا
انما عبده من بكارته وتفرقه فيه فاذ بعبارة كذا استخلاصا وهذا لان المحقق كان ابا بل من
وهذا انما هو في نفسه فالح من نفسه ثوبا يهودا فيمنه دون المانة فاستعمله فصار له منها
على مائة درهم جاز عند ابي حنيفة وقال لا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتجاوز ان الس في ذلك
الواجب هو القيمة وهي مقدرة فالزاد عليه يكون ربا بخلاف اذا صالح على عرض لان
الزاد لا ينظر عند اختلاف الجنس وبخلاف ما يتجاوز ان الس في ذلك يدخل تحت
نقود المقومين فلا ينظر الزاد ولا في حقيقته ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا
او تركه لغيره يكون الكف من عبده وحقه في صورة ومعنى لان ضمان العبد وان
بالمثل انما ينقل الى القيمة بالقبض فقبله اذا اصاب على الاكثر كان عبا ما فلا يكون
ربا بخلاف الصلح بعد القبض لا يحق فدا ينقل الى القيمة قال اذا كان العبد بين رجلين
واعقب احدهما وهو موصوفه فصار له آخر على اكثر من نصف قيمة فالفصل باطل وهذا بالانفا
واما عندنا فلا يتبادر الفرق لابي يوسف انه ان القيمة في العقب منصوص عليه ونقد بر
الشرع لا يكون دون تقدير العاقبة فلا يجوز الزاد عليه بخلاف ما تقدم لا سيما غير
منصوص عليه وان صالحه على عرض جاز لما يتبادر لا ينظر الفضل عند علم بالعبودية
بفتح الصاد والسين قال من وكل جليلا بالصلح عنه فصالحه لم يلزم
الوكيل بالصلح عليه الا ان يضمنه المال لازم على الموكل واما قبل هذه المسئلة اذا كان
الصلح عن وم العبد او كان الصلح على بعض ما يدين من الدين لانه اسقاط محض وكان
الوكيل فيه سقيفا ومعتبرا فلا ضمان عليه كوكيل الكاح الا ان يضمنه لانه هو مؤاخذا
بعقد الضمان لا بعقد الصلح واما اذا كان الصلح عن مال مال فهو بمنزلة البيع فخرج المحقق
الى الوكيل فيكون المطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل قال ان صالح رجل عنه بغير
امر فهو على اربعة اوجه ان صالح به مال فضمنه ثم الصلح لان الحاصل للمدعي عليه ليس
الا البراءة وفي حقه المدعي عليه والاجتناب سواء فصولا فيه او اضمنه كالفصول بالخلق
واضمن البديل ويكون منبرعا على المدعي عليه كما لو تبرع بفضاء الدين بخلاف ما اذا
كان باعده ولا يكون لهذا الصلح شي من المدعي واما ذلك الذي في يده لان تعميجه
يلحق بالاسقاط ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مقرا او منكرا وكذا اذا قال صالحك
على التي هذه او على عبدي هذا الصلح والزمه تسليمه لانه لما اضاف الى نفسه فقد

فقد التزم تسليمه ففتح الصلح وكذا لو قال على الف وسلمنا لان تسليمه اليه بوجوب سلامة
العوض له قيمته العقد لم يفسد ولو قال صالحك على الف ولم يسلمنا فالفقد موقوف
فان اجاز له المدعي عبده جاز وزمته الف وان لم يكره بطل لان الاصل في العقد انما هو
المدعي عليه لان دفع الخصومة حاصل له الا ان القضاء في عبده اسبلا براسطة اضافة الضمان
الى نفسه فاذا لم يصف بغير ما قد من جهة المطلوب فبوقف على اجازته قال رحمه وجه آخر
يقول صالحك على مائة الف او على هذا العبد ولم يضمنه الى نفسه لانه لما عبده للتسليم
صار له سلامة سلمته له فبقي العقد بقوله ولو استثنى العبد او وجدهم جاز فزاد سبيل
له على الصلح لانه التزم الا باق من محل بعينه ولم يلزم شيئا سواه فان سلم المحل له ثم
الصلح وان لم يسلم له لم يرجع عليه بشي بخلاف ما اذا صالح على درهم مائة وضمنها وخرجا
لم يستحق او وجدهم ثوبا فوجب الرجوع عليه لانه جعل نفسه اسبلا في حق الضمان ولذا
يجوز على التسليم فاذا لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببدله
قال وكل شي وقع الصلح عليه وهو مستثنى بعقد المدانة لم يجعل على المعاوضة واما جعل على انه
استثنى بعض حقه واسقط باقية كمن له على آخر الف درهم فصالحه على خمسة مائة وكمن له على
آخر مائة فصالحه على خمسة مائة فزاد وكذا ان يراه من بعض حقه وهذا لان تصرفه في حق
تعجيل ما يمكن ولا وجه تعجيله معاوضة لافضاله الى الربو فيجعل اسقاطا لبعضه المسئلة الا
ولبعض والصفة في الثانية ولو صالح على الف مؤجلة جاز وكان اجل نفس الحق لانه لا يمكن
جعل معاوضة لان بيع الدرهم يضمنه لا يجوز تخلفه على التاخير ولو صالحه على تأخير
الى شهر لم يكر لان التأخير غير مستحقه بعقد المدانة فلا يمكن حمله على التاخير ولا وجه له سوى
المعاوضة وبيع الدرهم بالمدانير لا يجوز فم يفتح الصلح ولو كانت الف مؤجلة فصالحه
على خمسة مائة حاله لم يكر لان المعجل خير من المؤجل وهو غير مستثنى بالعقد فيكون بازا جاز
عنه وذلك عباض من الاجل وهو حرام وان كان له الف سواء فصالحه على خمسة مائة
لم يكر لان البين غير مستحقه بعقد المدانة وهي زائدة وصفا فيكون معاوضة الف
بخمسة مائة وزاد وصفا وهو ربو او بخلاف ما اذا صالح عن الف البين على خمسة مائة
لانه اسقاط كله قدره وصفا وبخلاف ما اذا صالح على قدر الدين وهو اجد لانه معاوضة
المثل بالمثل لا معتبرا بالصفة الا انه يشترط الفضل في المجلس لو كان عليه الف درهم ومائة
ديار فصالحه على مائة درهم حاله او الى شهر مائة الصلح لانه يمكن ان يجعل اسقاطا للديار
كلها والدرهم امانة واما جازا للديار فلا يجعل معاوضة تعميجه للعقد اولا لان معنى الاسقاط

فيه الزم قال من كان له على الخراف درهم فقال انا الى منها عدة اخمسة انه على الخراف برى
من الفضل ففعل فبرى فان لم يدفع اليه الخمسة انه عدة عاد عليه الالف وهو قول
حبيشه ومحمد وقال ابو يوسف بعد لا يعود عليه لانه ابرأ مطلق الا برى انه جعل او الخمسة
عوضا حيث ذكره بكلمة على وهي للمعاوضة والاداء لا يصح عوضا لكونه مستحقا عليه فخرى
وجوه اخرى عند من يفتي بالبراء مطلقا فلا يعود لهما اذ ابراء بالبراء ولو ابراء هذا ابراء
بالشرط فيكون بعدا لانه جاء باء الخمسة في القيد وانه يصح عوضا حذرا فلا ساء وتوسعا
الى جارية الرجوع منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محذورة للشرط لوجود معنى للمعاينة
فبفعل عليه عند نفعه رجوعه على المعايضة نصيحتي لغيره او لانه متعارف والبراء بما يتقيد
بالشرط وان كان لا يتحقق به كما في الحوالة وسخرج البداة بالبراء ان شاء الله تعالى
قال من هذه المسئلة على وجوه احدها ما ذكرناه والى ان اذا قال صاحبك من الالف خمسة
نه ففعل الى عدة او انت برى من الفضل على الخراف ان لم تدفعها فانا لالف عليك على حاله
وجوابه ان الامر على قال لانه اني بصريح التقيد بفعل به والى ان اذا قال ابرأ لك من خمسة
من الالف على ان يعطيني الخمسة فانا لالف ابرأ فيه واقع اعطى الخمسة انه لم يعط لانه اطلق
البراء او لاداء او الخمسة لا يصح عوضا مطلقا ولكنه يصح شرطا فوقع الخراف في تقيد به بالشرط
فلا يتقيد به بخلاف اذ جاء باء الخمسة لان البراء حصل مفردا به فمن حيث انه لا يصح
عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بانك فافترقا
والراجح اذا قال انا الى خمسة انه على الخراف من الفضل ولم يوقت لاداء وقتا وجوا به
او بغير البراء ولا يعود الدين لان هذا ابراء مطلق لانه اذا لم يوقت لاداء وقتا لا يكون
الاداء غرضاً صحيحاً لانه واجب عليه في مطلق الازمان فلم يتقيد بفعل على المعاوضة ولا يصح
عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء في القيد فرض صحيح والخامس ما اذا قال ان اؤتيت الى
خمسة اذ قال اؤتيت او متي اؤتيت ويجواب فيه انه لا يصح البراء لانه قلقة بالشرط
صريحاً وتعليق البراءة بالشرط باطل لما فيها من معنى التمليك حتى يرتد بالرد لاختلاف
ما تقدم لانه انا بصريح الشرط بفعل على التقيد به قال من قال لاخر لا افر لك بما لك
حتى لاخره عني او خط عني ففعل جاز عليه لانه ليس بكرة ومعنى المسئلة اذا قال انك
سنة انا اذا قال عاينة يؤخذ به **مسألة في الدين المشترك** قال اذا كان
الدين بين شركيين فصالح احد هما من نصيبه على ثوب فشركه بالجار ان شاء الله
الذي عليه الدين بنصفه وان شاء الله نصف الثوب الا ان يضمن له شركيه ربع الدين

الدين واصل هذا ان الدين المشترك بين اثنين او قبض احداهما ثبات فلهما حصة
بشأنه في المقبوض لانه اذا قبض او بالية الدين باءا رعايته القبض وهذه الزيادة
راجعة واصل الحق مشترك فكانت الزيادة الراجعة اليه مشتركة بينهما فبغير هذه الزيادة
الغرة فانما مبنية على اصل الحق يعني اذا كانت تجبلا مشتركة بينهما فاشترت كانت مشتركة
بينهما لانها مبنية على اصل الحق فكذلك هذا الى اصل الحق فبغير هذه الزيادة والشرط وله
حق المشاركة في ملك العايش لان الدين غير الدين حقيقة وقد قبضه به لا من حقه
فيملكه حتى ينفذ نفعه فيه ويعين الشريك حقه والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب نفع
كشأن المخرج اذا كان صفة واحدة وتضمن المال المشترك للمورد بينهما وفيه المصداق
المشترك او عرفنا هذا نقول في مسألة الكتاب ان شيخ الذي عليه الاصل لان نصيبه في
في ذمته لان العايش قبض نصيبه لكن الحق المشاركة وان شاء الله نصف الثوب لان له
حق المشاركة الا ان يضمن له شركيه ربع الدين لان حقه في ذلك قال لو استوفى نصف
نصيبه من الدين كان لشركيه ان يشترك فيما قبض لما قلنا ثم يرجعان على الغريم بالباقي
لانما لما اشتركا في المقبوض لانه ان يفتي الباقي على الشريك قال لو اشترى احدهما نصيبين
الدين سبعة كان لشركيه ان يضمن ربع الدين لانه صار فابضا حصة بالمعاينة كما ان يفتي
ببيع على الماكسة بخلاف الصلح لان مباح على الاغراض والمخططة فلو ازمناه وبيع ربع الدين
بغيره فبغيره العايش كما ذكرنا ولا سبيل للشريك على الثوب في البيع لانه ملكه بعهده والا فبغيره
بالمعاينة بين شريكه وبين الدين فلهما ربع الدين فبغيره ان يبيع الغريم في جميع ما ذكرنا لان حقه في ذمته
باني لان العايش استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله ان لا يشاركه فلو سلم له
ما قبض ثم لوى ما على الغريم له ان يشترك في العايش لانه رضى بالتسليم ليس له في ذمته الغريم
ولم يسلم ولو وقعت المعاينة به بن كان عليه من قبل لم يرجع عليه الشريك لانه فاقض نصيبه
لا يفتي ولو ابراءه عن نصيبه فكذلك لانه اختلف وليس يفتي ولو ابراءه عن البعض
كانت قسمة الباقي على البقي من السهام ولو ابراء احد هما عن نصيبه فتح عني الى يوسف فبغيره
بالبراء المطلق ولا يقع عندهما لانه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض قال لو غصب احد هما
عيا منه واشتراه شري فاسد او هلك في يده فهو قبض والاستيجار بنصيبه قبض وكذا الاخر
عنه محمد خلافا لابي يوسف والنزوح به اختلف في ظاهر الزاوية وكذا الصلح عليه عن جارية العبد
قال اذا كان التسم بين شركيين فصالح احد هما من نصيبه على رأس المال لم يجز عند
حبيشه ومحمد وقال ابو يوسف يجوز الصلح اعيان رابا بالدينون وبما اذا اشترى بعهده انا قال

احدهما في نصيب ولهما ان لو جاز في نصيب حاقه يكون فبما الدين في الذمة ولو جاز في نصيب
لا بد من اجازة الاخر بخلاف شراء العين وهذا لان المسم فيه صار واحدا بالعقد والعقد
قائم فيها فلا ينفرد احد بهما برقة ولا لو جاز لثنا ركة في المقبوض فاذا شاركه فيه جميع المصالح
على من عليه بذلك فيؤدى الى عود التسم بعد سقوطه فالواهب اذا اخطأ راس المال فان
لم يكونا قد حلقاه فعلى الوجه الاول هو على الخلاف وعلى وجه الثاني هو على الاتفاق
قالوا اذا كانت الشراكة بين ورثة فخر جوا احد هم منها مال اعطوه اليه والشركة
عبار او عرض جاز فليدلك ان ما اعطوه او كثير لانه امكن بصحة بيعا وفيه اثر عثمان رضي
عنه صالح فاعترض الا شجعية امارة عبد الرحمن بن عوف رضي عن ربيع ثلثها على ثمان الف
ديار قال وان كانت الشراكة ففئة فاعطوه ذهب او كان ذهبيا فاعطوه ففئة ففئة ففئة ففئة
لانه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يغير النسب ويغير النصف في الجنس لانه صرف
غير ان الذي في حصة بقية الشراكة ان كان حاددا يكتفي بذلك القبط لانه قبض مما في قبضة
عن قبض الصلح وان كان مقرا بالشراكة لانه من قبضة القبط لانه قبض امانة فلا يوجب
عن قبض الصلح وان كانت الشراكة ففئة وذهب او غيره ففئة ففئة ففئة ففئة ففئة ففئة ففئة
فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بثلثه والزيادة
يخفف من بقية الشراكة حتى ان الزيادة من النصف فيها يوجب نصيبه من الذهب
والفضة لانه صرف في هذا القدر ولو كان بدل الصلح عرضا جاز مطلقا لعدم الزيادة ولو كانت
في الشراكة دراهم ودينار بدل الصلح دراهم ودينار ايضا جاز الصلح كيف كان من ذلك الجنس لانه
خلاف الجنس في البيع لكن بشرط النصف ليعرف مالها اذا كان في الشراكة دين على ان
ما عطفه في الصلح على ان يجوز المصالح عنه يكون الدين لهم فالصلح باطل لان فيه تمليك
الدين من غير من عليه الدين وهو حقة المصالح وان شرط ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع
عليهم نصيب المصالح فالصلح جائز لانه اسقاط وهو تمليك الدين ممن عليه الدين وهو جائز
وهذه حجة كجواز اخرى ان يجتذوا قضاء نصيبه متبرعين وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة
والا وجه ان يقرضوا المصالح مقدرا نصيبه ويصلحوا اعيان الدين ويجعلهم على استيفاء
نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في الشراكة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على التمليك الموزون
قبل الاجواز لاحمال الزيادة قبل يجوز لانه شبهة الشبهة ولو كانت الشراكة غير التمليك الموزون
لكنها اعيان غير معلومة قبل الاجواز لكونه بيعا او المصالح عنه عين والاصح انه يجوز لانه
لا يفتى في المنازعة لقيام المصالح عنه في بقية من الورثة وان كان على المبتدئين

دين مستوفى لا يجوز الصلح ولا القسمة لان الشراكة لم يملكها الورثة وان لم يكن مستوفى
لا يفتى ان يصلحوا ما لم يقضوا وبنه فقدم حاجة المبتدئين ولو فعلوا فالواهب في ذلك
القسمه انما لا يجوز الصلح ما يجوز فباسم **باب** **المضاربة**
مستفاد من الضرب في الارض متى بها لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وهي شرط
الحاجة اليها فان التمس بين غنى بالمال غنى عن التصرف فيه وبين مودة في التصرف
صغر اليد عنه فتمت الحاجة الى شرع هذه النوع من التصرف لتنظيم مصلحة الغنى والذي و
الغنى والغنى وبعث النبي وم والناس يباشرونه وقرروا به عليه وتقامت به الصلح به
ثم لم يفرغ الى المضارب امانة في يده لانه قبضه بامر ماله لا على وجه البدل او الوضعة وهو
وكيل فيه لانه يتصرف فيه بامر ماله واذا ربح فهو شرك في ملكه جزا من المال بعد و اذا
فقدت ظهرت الاجارة حتى يستوجب العامل اجره منه واذا خالف كان غاصبا لوجود
التقدي منه على مال غيره قال المضارب عقد على الشراكة بمال من احد الجانبين وحرارة الشراكة
في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر ولا مضارب به دونها
الا يرى ان الربح لو شرط له لرب المال كان بفضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان فرما
قال لا نفع الا بالمال الذي نفع بالشراكة وقد تقدم بيانه من قبل لو دفع البعوض وقال يجره
واعمل مضاربة في ثمنه جاز لانه قبض الاضافة من حيث انه وكيل واجارة فلا مانع من الصلح
وكذا اذا قال له اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جاز لما قلنا بخلاف ما اذا قال اعمل
بالدين الذي في ذمتك حيث لا يبيع المضاربة لان عند ابي حنيفة لا يبيع هذا التوكيل على
ما قرئ في البعوض وعندهما يبيع كمن المالك في المشتري يبيع للآخر فبيعه مضاربة بالعرض قال
شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احد بهما دراهم مسماة لان شرط ذلك يقطع
الشراكة بينهما ولا بد منها كما في عقد الشراكة قال فان شرط زيادة عشرة دراهم فله اجر من ثمنها
نعم له لا يرجع الا بهذا القدر فتقطع الشراكة في الربح وهذا لانه ينبغي من مائة عودنا ولم
يندر لفساده والربح لرب المال لانه ما ملكه وهذا هو الحكم في كل موضع لم نفع المضاربة ولا
يجاوز بالاجر القدر المشروط عند ابي يوسف خلافا لما بينا في الشراكة ويجوز الاجراء ان
لم يرجع في رواية الاصل لان اجر الاجير يجب تسليم المنافع والعمل وقد وجد عن ابي يوسف
انه لا يجب اعيان المضاربة الصريحة مع اعيانها فوفيا والمال في المضاربة العاسدة فغير معلوم
بالملك اعيان الصريحة ولا بد من مشاخرته به وكل شرط يوجب جواز في الربح تعسفا
لاختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط العاسدة لا يفسد ويبطل الشرط كما شرط الربيعة

على المضارب قال لا بد ان يكون المال مستقرا الى المضارب ولا بد ان المال فيه لان المال
ما تفي فيه فلا بد من التسليم اليه وهذا يختلف في الشركة لان المال في المضارب من احد
الجانبيين والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف
فيه اما العمل في الشركة من الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحد بهما لم تنفذ الشركة بشرط
العمل على رب المال فمضارب لا يمنع خلوص اليد للمضارب فلا يمكن من التصرف
فلا يتحقق المقصود وسواء كان المالك عاقدا او غير عاقد كالمضارب لان يد المالك ثبت
له وبها به يمنع التسليم الى المضارب وكذا احد المتضاربين واحده شرطي العنان اذا
دفع المال مضاربة بشرط عمل صاحبه لقيام الملك له وان لم يكن عاقدا واشترط العمل
على العاقد مع المضارب وهو غير مالك بفسده ان لم يكن من اهل المضاربة في المادون
بمخالفه الاب والوصي لا سيما من اهل ان يأخذ مال الصغير مضاربة فانفسها هكذا الشركة
عليها يجوز من المال قال اذا صحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يبيع ويشتري
ويؤكل ويسافر ويبيع ويؤجر لا خلاف في العقد والمقصود منه الاستمرار ولا يتجمل بالبيع وال
فيستعمل العقد صنوف التجارة وما يورث صنيع التجارة والتوكيل من شيعهم وكذا الابضاع و
الاجاع والمساورة الاربي ان المودع له ان يسافر فالمضارب اولى بكف وان الغنط
وليل عليه لانه مستنفذ من القرب في الارض وهو السيرة وعن ابي يوسف انه ليس له ان
يسافر عنه عن ابي حنيفة انه ان وقع في بلد ليس له ان يسافر لانه يقرض على الاملاك
من غير ضرورة وان وقع في غير بلده له ان يسافر الى بلده لانه هو المالك في الغالب والظاهر
ما ذكر في الكتاب قال لا يضر ربك ان يذن له رب المال او يقول له اعمل برأيتك لانه
النسب لا يفتقر في الشركة وفيما في القوة فلا بد من التخصيص عليه والتفويض المطلق اليه و
كان كالتوكيل فان التوكيل لا يملك ان يوكّل غيره الا اذا قيل له اعمل برأيتك بخلاف
الاجاع والابضاع لانه دونه فيتصرفه وبخلاف الاقراض حيث لا يملكه وان قيل له اعمل
برأيتك لان المراد منه التعميم فيما هو صنيع التجارة وليس الاقراض منه وهو يتبرع كالعينة و
القصة فلهذا يحصل به الغرض وهو الرجح لانه لا يجوز ان يباو عليه اما العرف مضاربة فمن
منيعهم وكذا الشركة والمخاطبة بال نفسه فيدخل تحت هذا القول قال وان خص له رب
المال التصرف في بلده بعينه وفي سعة بعينه لم يجز له ان يجاوزها لانه لو كبل في التخصيص
فانتهى فخصص وكذا ليس له ان ينفذ بضاعة الى من يجزها من تلك البلدة لانه لا يملك
الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره قال فان خرج الى غير ذلك البلد واشترى من

منه وكان ذلك له وله رجح لانه تصرف بغير امره وان لم يشتري حتى رده الى الكوفة وهي التي
فبما برئ من الضمان كما لو دعي اذا خالف في الوعد ثم تركه ورجع المال مضاربة على حاله
لما تفي فيه به بالعقد السابق وكذا اذا رده بعضه واشترى ببعضه في المضاربة لم يرد واشترى
في المضارب المضاربة لما تفي ثم شرط الشراء بها هو روية الجاهل الصغير وفي كتاب
المضاربة فمضاربة بنفس الاخراج والعيج ان بالشراء ينقضي الضمان لانه الاحتمال الزائد في المضاربة
عنده رب المال بالضمان فوجوده بنفس الاخراج وانما شرط الشراء للمضارب لا اصل الوجوب
وهذا بخلاف ما اذا قال علي ان يشتري في سوق الكوفة حيث لا يمنع التقييد لان المضارب يتأخر
اطرافه كبضعة واحدة فلا يفيد التقييد انا واضمح بالشي بان قال اعمل في السوق ولا تعمل
في غير السوق لانه مخرج بالخر والولاية اليه ومعنى التخصيص ان يقول له اعمل في الكوفة او في
مكان كذا وكذا اذا قال اعمل في هذا المال فعمل في الكوفة لانه تفسير له او قال اعمل في الكوفة
لان القام للمصل او قال فخذ النصف بالكوفة لان الباء للصاق ما اذا قال فخذ هذا
المال اعمل في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غير لان الواو للعطف فمضاربة في الكوفة قال
ولو قال لي ان تشتري من فلان وبيع منه حتى التقييد لانه مفيد لزيادة النفع به في المعامل
بمخالف ما اذا قال علي ان يشتري بها من اهل الكوفة او دفع ما في التصرف على ان يشتري
به من الصابرة وبيع منهم فباع بالكوفة من غير بلدها او من غير الصابرة فانه لانه
القول التقييد المكان فانه الثاني في التقييد بالنوع هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك قال
وكذلك ان وقت المضاربة وقعا بعينه يبطل العقد بمضاربة لانه لو كبل في وقت ما وقت و
التوقيت مفيد وانه قيد ولان مضاركا التقييد بالنوع والمكان فليس للمضارب ان يشتري
من يفتقر على رب المال لفراية او غير لان العقد وضع لتفصيل الرجح وذلك بالتصرف
قوة بعد اخرى ولا يتحقق فيه العتقة ولذا لا جرح في المضاربة بشرط ما لا يملك بالقبض كشرى كثر
والمبنة بخلاف البيع العاقد لانه يملكه ببيع بعد قبضه فيحقق المقصد قال لو فعل مضارب
لنفسه دون المضاربة لان الشراء مني وجده فادع على المشتري فله عليه كالتوكيل بالشراء او
خالف قال فان كان في المال ربح لم يجز له ان يشتري من يفتقر عليه لانه يفتقر عليه نصيبه و
بفسه نصيب رب المال او يفتقر على الاختلاف المعروف فيمنع التصرف فلا يحصل المقصد وان
اشترى من من مال المضاربة لانه يصير مشتركا بعد لنفسه فيمنع ان يفتقر من مال المضاربة وان
لم يكن في المال ربح جاز ان يشتري به لانه لا مانع من التصرف او لا شركة له به يفتقر عليه فان
زادت ثم بعد الشراء عن نصيبه منهم ملكه بعض قريب ولم يفتقر رب المال شيئا لانه لا يفتقر

مخرج منه في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا شيء ثابت من طريق الحكم فصار له
ورثة مع غيره وبسبب العبد في قيمة نصيبه منه لانه احببت ما قبله عنده فبقي فيه كما في مورد
قال فان كان مع المصارع الف بالشفقة فاشترى بها جارية فيمنها الف فوطئها فهايت
بولد بساوي الف فاعادته لم يفت قيمة الف فاعادته والحمد لله في مورد فان شارب
المال استسقى الف في الف واما بن وحميد وان شارب الف فاعادته ووجه ذلك ان الف فاعادته
في الطاهر حلال في فرائض الكاح لكنه لم يفت الف فاعادته وهو الملك لعدم ظهور الرجح لان كل
واحد منهما اعني الاعم والولد استحق برأس المال كمال المصارعة او صار عاقل عاقل عين منها
بساوي رأس المال فانه لا يظهر الرجح كذا هذا فاعادته فاعادته فقيمة الف فاعادته لان فاعادته
فقدت الدعوة السابقة بخلاف ما اذا اعققت الولد ثم اعادته فقيمة الف فاعادته لان ذلك انما
اعققت ما اذا بطل لعدم الملك لا يفت بعد ذلك بحدوث الملك اما هذا اخبار فجاز ان يفت
عند حدوث الملك كما اذا اقر بجزية عبيد غيره ثم اشتراه واذا احتج الدعوة وتثبت النسب
عققت الولد لقيام ملكه في بعض ولا يضمن رب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت
بالنسبة للملك والمملك في آخرها فبضاف اليه ولا يصح له فيه وهذا ضمان اعان في فاعادته
العتق ولم يوجد ولد ان يستسقى الف فاعادته لانه احببت ما قبله عنده ولان يفت لان
المستسقى كالمكتوب عند ابي حنيفة ويستعبد في الف واما بن وحميد لان الف فاعادته
برأس المال فاعادته الرجح والرجح بينهما فلهذا بسبب في هذا المصراع ثم اذا قبض رب
المال الف فاعادته ان يضمن المدي نصف قيمة الام لان الف فاعادته المأخوذ كما استحق برأس
المال لكونه مقدما في الاستعانة فاعادته ان يضمن فاعادته فاعادته فقيمة الف فاعادته
مخرج لا حلال الفرائض ان يفت في الكاح وتوقف فاعادته فاعادته الملك فاعادته الملك فاعادته
ملك الدعوة وصارت اجمارية اتم ولد له ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان ملك
و ضمان التملك بسبب ما اذا استولى جارية بالكاح ثم ملكها هو وغيره وراثة يضمن
نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد على امر **باب المصراع** نصيب
قال اذا وقع المصارع للمال في غيره مضافا ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن
بالدفع ولا يفت المصارع ان يضمن الرجح فاعادته فاعادته فقيمة الف فاعادته
الحسن عن ابي حنيفة هو وقال ابو يوسف ومحمد اذا عمل به ضمن رجح اولم يرجح وهو ظاهر رواية
قال فو يضمن بالدفع على ولم يعمل به رواية عن ابي يوسف لان المملوك له الدفع على
وجه الاجماع وهذا الدفع على وجه المصارعة ولهما ان الدفع اجماع حقيقة وانما يفت ركوزة

للمصارع على العمل فكان كمال را في غيره لابي حنيفة ان الدفع قبل العمل يرجع وبعده يفت
الضمان بملك المصارع فاعادته فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
كما يفت بغيره وهذا اذا كانت المصارعة صحيحة وان كانت فاسدة لا يفت الا في ان عمل
ان في لانه اجبر فيه ولو جرحه فاعادته فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
التي في قبيل يفتي ان لا يضمن ان في عند ابي حنيفة وعند بعضنا على فاعادته فقيمة الف فاعادته
المودع وقيل رب المال بالخيار ان يضمن الاول وان شارب الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
المشهور وهذا عندنا ظاهر وكذا عند وجه الفرق له بين هذه وبين مودع المودع ان
المودع ان في يفت بغيره الاول فلا يكون ضامنا اما المصارع ان في يعمل فيه ليعتق نفسه
فجاز ان يكون ضامنا ثم ان يضمن الاول تحت المصارعة لانه ملكه بالضمان من حين خالف
بالدفع الى غيره لا على الوجه الذي رضي به فصار كما اذا وقع مال نفسه وان ضمن الثاني رجح
على الاول بالعقد لانه حاصل له كما في المودع ولا يفت من جهة في ضمن العقد ونفع المصارع
والرجح بينهما على شرط لان قرار الضمان على الاول فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
ولا يلزم الا على لان الاسفل يستحق بغيره ولا يفت في العمل والا على يستحق بملكه المستند
بأداء الضمان ولا يجري عن نوع حيث قال فان دفع اليه رب المال مضافا بالشفقة وان
له بان يدفع الى غيره فافعه بالثالث وقد تصرف ان في ويرجح فان كان رب المال قال له
على ان يارزق الله فموتينا ضمان فله رب المال النصف والمصارع رب الثاني الثلث والمصارع
الاول السدس لان الدفع الى الثاني مضافا فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
المال شرط نفسه نصف جميع ما رزق الله فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
نصيبه وقد جعل من ذلك بغيره فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
ذلك لان فعل الثاني واقع للاول كمن استخرج على جارية ثوب بدرهم واسا جريه
باب نصف درهم قال ان كان قال له على ما رزقك الله فموتينا ضمان فله المصارع
الثالث الثلث والباقي بين المصارع الاول ورب المال نصفان لانه قد رزق اليه تصرف
وجعل نفسه نصف ما رزق الله الاول فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
لانه جعل نفسه نصف جميع الرجح فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته فقيمة الف فاعادته
نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف فله في النصف والباقي بين الاول ورب المال نصفان
لان الاول شرط له في نصف الرجح وذلك مضاف اليه من جهة رب المال فبغيره وقد جعل
رب المال نفسه نصف ما رزق الله الاول لم يرجح الاول الا النصف فيكون بينهما قال ولو كان قال

له على ان ما رزق الله ثلثا على نصفه او قال ما كان من فضل قبلي وبينك نصفان وقد
وقع الى آخره مضاربة بالنصف فرب المال النصف والمضارب النصف والاشي الخ
الاول لا جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فيصرف شرط الاول النصف للثاني الى جميع
نصيب يكون للثاني بالشرط ويخرج الاول بغير شيء لكن استوجب الحظ ثوبا بدرهم فاستاجر
غيره ليحيطه بمئة وان شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فرب المال النصف والمضارب
الثاني النصف وبضمن المضارب الاول الثاني سدس الربح في مال له شرط للثاني ثلثا
هو سخي رب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسه صحيحة لكونه
المستحق معذرة في عقد بملكه وقد يضمن له السدس فيلهزمه الوفاء به ولا ضرورة في ضمن العقد
وهو سبب الرجوع فلهذا يرجع عليه هو نظير من استوجب الحظ ثوبا بدرهم قد فسد ثوبا
من يخطئه بدرهم ونصف **فصل** واذا شرط المضارب رب المال ثلث
الربح ولعبد رب المال ثلث الربح على ان يعمل العبد معه والنصف تحت الربح فهو جائز لان
العبد بمعية مضمونة اذا كان ما ذكروه واشترط العمل او ان له وللهذا لا يكون للمولى اخذ
ما اودعه العبد وان كان محجوزا عليه ولهذا يجوز بيع المولى من عبده المأذون واذا
كان كذلك لم يكن مانعا من التسميم والتخلف بين رب المال المضارب بخلاف اشتراط
العمل على رب المال لانه مانع من التسميم على امره واذا صححت المضاربة يكون الثلث للمضارب
بالشرط والثلث للمولى ان كسب العبد للمولى او الم يكن عليه دين وان كان عليه دين فهو
لغيره وهذا اذا كان العاقبة هو المولى ولو عقد العبد المأذون عقدا مضاربا ببيع اجنبي وشرط
العمل على المولى لا يبيع ان لم يكن عليه دين لان هذا اشتراط العمل على المالك وان كان
على العبد دين يبيع عند ابي حنيفة لانه المولى بمنزلة الاجنبي عنده على عرف **فصل**
في العزل القسمة قال اذا مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة لانه لو كسب
تقدم وموت الموكيل بطل الوكالة وكذا موت الوكيل لا تورث الوكالة وقد مر من قبل
وان ارتدت رب المال عن الاسلام والعبادة بالله وحده لم يفسد العقد بطلت المضاربة لان
التحوي بمنزلة الموت لا يرى انه يقسم ماله بين ابنة وبنته وقبل الحقة يتوقف تصرف مضاربا
عند ابي حنيفة لانه يتصرف له فصار كمنصرفه بنفسه ولو كان للمضارب هو الممره فالمضارب
على حاله لان له عبارة صحيحة ولا توقف في ملك رب المال فقيمت المضاربة قال فان عزل
رب المال المضارب ولم يعلم بعزل حتى اشتري وبيع فصرفه جائز لانه وكيل من جهته وعزل
الوكيل فصرفه يتوقف على علمه وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعه ما لا يملكه العزل

العزل من ذلك لان حقه قد ثبت في الربح وانما يظهر بالقسمة وهي تنسب على رأس المال
وانما ينقض البيع قال ثم لا يجوز ان يشتري بغيره شيئا آخر لان العزل انما يعمل من ضرورة معرفة
رأس المال وقد نعت حيث صار نقذا فعزل العزل فان عزل له رأسه او ابراهم او ما يبرهنه
لم يجز له ان يتصرف فيما لا يملكه ليس في اعمال عزله ابطال حقه في الربح فلما ضرورة قال من هذا الكثر
ذكره اذا كان من جهنس رأس المال فان لم يكن بان كان ابراهم ورأس المال ما يبرهنه
القلب له ان يبيعه ما يجهنس رأس المال سخي فان الربح لا يظهر الا به وصار كالعرض في
هذا موت رب المال ولو جاز له ان يبيع العرض ويخونه ما حال اذا اشترا وفي
الدين وقد ربح المضارب فباعه لغيره على اقتضا البدل لانه بمنزلة الاجير والربح كالجزء له
لم يكن له ربح لم يبرمه الاقتضا لانه وكيل محض المتبرع لا يجبر على ايعا ما يبرم به ويحال له
وكل رب المال في الاقتضا فان جفوت العقد يرجع الى العاقبة فلا بد من تركه فيه فله كسبه
ببيع حقه وقال في الجامع الصغير يقال له اصل مكان قوله وكل والمراد منه الوكالة وعلى هذا
سائر الوكالات والبيع والتساريج ان على النفاضي لانه باع بعماله باجر عادة فان باع بملك
من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال لان الربح مانع وصرف المالك ما هو المبيع
اولي كما يصرف المالك الى العفو في الزكاة فان زاد المالك على الربح فلا ضمان على المضارب
لان ما بين وان كانا بضممان الربح والمضاربة كما لو باع بملك المالك بعضه وكذا نرا الربح حتى
يستوفي رب المال رأس المال لان قسمة الربح لا يبيع قبل استيفاء رأس المال لانه هو الأصل
وهذا بناء عليه ونسج له فاذا بطلت ما في المضارب اما ان يثبت ان ما استوفى من رأس
المال فيضمن المضارب ما استوفاه لانه اخذه لنفسه وما اخذه رب المال محسوب من رأس
ماله واذا استوفى رأس المال فان فضل شيء كان بينهما لانه ربح وان نقص فلا ضمان على
المضارب لما بينا ولو اقسما الربح ونسج المضاربة ثم عقدا فبطلت المضاربة لانه يبرأ الربح الاول
لان المضاربة الاول قد انقضت والثاني عقد جديد فبطلت المضاربة لان في لا يوجب انقراض
الاول كما اذا وقع البيع الا **فصل** فيما يعلق المضارب قال يجوز للمضارب ان
يبيع بالنقد والسنة لان كل ذلك من صنيع التجار فيستقل بطاقي العقد اذا باع الى اجل لا يبيع
التجار بالدين لان له الامر العام المعروف بين الناس ولو كان ان يشتري دابة لم يركوب
وليس له ان يشتري سفينة لم يركوب وله ان يشتري دابة التجار وله ان يركب
لعبد المضاربة في التجار في الزاوية المشهورة لانه من صنيع التجار قال لو باع بالنقد ثم
أخر الثمن جاز بالجماع ما عندهما فان الوكيل يملك ذلك والمضارب اولى بالان المضاربة

لا يضمن لان له ان يعامل ثم يبيع نسبه ولا كذا لو كبل لانه لا يملك ذلك وانما عند بيع
يوسف فلو انما يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك
بالنفس على الايسر وعلى الاعسر جاز لان كل واحد من هذه النسخ يختلف باختلاف الحال
التي هي حيث يغير فيه النظر لان تصرفه مقيد بشرط النظر والاصل ان ما يفعله المصارف
لثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المصارف وهو ما يكون من باب المصارف وهو ما ذكر
ومن جملة التوكيل بالبيع والشراء والحاجة اليه والرهون والاربعان لانه ابا واسخفا
والاجارة والاستجارة والامانة والامانة على ذكر ما من قبل النوع لا يملكه بمطلق
العقد وملكه اذا قبل له اعل برأيه وهو ما يجوز ان يفتي به فيجوز عند وجوده لانه وذلك
مثل دفع المال لمصارف او شراؤه الى غيره وخلق مال المصارف به باله وبال غير لان رتب
المال في المصارف لا يشترط فيه وهو امر عارض لا يتوقف عليه الحاجة فلا بد من تحت مطلق العقد
ولكن جهة في التفسير فمن هذا الوجه بواقعة فيه خل فيه عند وجوده لانه وقوله اعل برأيه
ولان على ذلك النوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعل برأيه الا ان يفتي عليه رتب
المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدراهم بعد ما اشترى برأس المال القليل
وهو المشبه ذلك لانه يعتبر المال لانه اعل ان العقد عليه المصارف ولا يرضى به ولا يفتل في منه
بالدين ولو ان رتب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الاجرة
واخذ السطاح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاء مال له اقراض والعقود بالبيع بالمال
والكسب لانه ليس بخجارة والاقراض والرهون والعقود لانه يتخرج محض حال لا يتخرج عبثا
ولا امانة من مال المصارف ومن ابي يوسف انه بزوج الامنة لانه من باب الاكسب بالباري
انه يستفيد به المهر وسقوط النفقة ولها ان ليس بخجارة والعقد لا يضمن الا التوكيل بالبخارة
وصار كالكسب به والاعاق على مال فانه اكتساب ولكن لما لم يكن بخجارة لا بد من تحت المصارف
كذا هذا قال فان دفع شيئا من مال المصارف الى رتب المال بضاعة فاشترى به رتب المال
ويعمل فهو على المصارف به وقال في قوله المصارف به لان رتب المال منصرف في مال نفسه
وبه لا يبيع وكذا في غيره مسترذاه لانه لا يبيع اذا شرط العمل عليه ابتداء وان ان التخليق
قد تمت وصار المنصرف حقا للمصارف فيصير رتب المال كالكسب في المنصرف والابناء
توكيل منه فيكون استرذاه لانه لا يبيع اذا شرط العمل عليه في الابداء لانه يمنع التخليق ويجعل
ما دفع المال الى رتب المال مضاف به حيث لا يبيع لان المصارف به تنصرف شركة على مال
رتب المال على المصارف ولا مال بها فلو جوزه ما يؤدى الى قلب الموضوع ونقص

نقص الموضوع واذ لم يفتح يفتح على رتب المال بالمرافعة فلا يتصل به المصارف به
الاول قال في اعل المصارف في المصارف نفقة في المال ان سافر فطعامه وشربه
وكسوته وركوبه ومعناه شرا وكرا في المال ووجه الفرق ان النفقة يجب بازاء
الاجناس كنفقة العاض ونفقة المرأة والمصارف في المصارف ساكن بالسكنى الا على واذ
سافر فصار محبوسا بالمصارف فينفق النفقة فيه وهذا يختلف الاجابة لا يفتي بالمال لانه
فلا يتصرف بالاعاق من مال المصارف فليس له ان يرجع وهو في حيز الزوجة فلو انفق
من ماله يتصرف به ويختلف المصارف العاسدة لانه اجبر ويختلف البضاعة لانه يتصرف قال
في بقي شي في وجهه بعد ما قدم مصر ورواه في المصارف لانه استخفاف ولو كان خروجه
دون السفر ان كان بحيث ينفق ونحوه روي في بيت بهله وهو بمنزلة السوفي في المصارف ان
كان بحيث لا يبيت بهله فنقته في مال المصارف لانه حرم وجه المصارف به والنفقة هي بغير
الحاجة الزانية وهو ما ذكرنا ومن ذلك غسل ثيابه واجرة اجير بخدمته وحلف واثبة بركبها
واله من في موضع يحتاج فيه كالحاجة وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان
سافر به اعتبار المتعارف فيما بين التجار قال في الدوا نفق ماله في ظاهر الزوارة وعن ابي حنيفة
انه يدخل في النفقة لانه لا يصلح بدنه ولا يتمكن من التجارة الا به نصا كالفقعة وجه الظاهر
ان الحاجة الى النفقة معلوم الوقوع والى الدوا بعراض المرض ولو ان كانت نفقة المرأة
على الزوج ودوا في ماله واذا رجع اخذ رتب المال بانفق من رأس المال وان باع الناع
راجحة حسب ما انفق على الماع من الجملان ويحوزه ولا يحتسب بالنفق على نفسه لان العرف
جارح الحاف الاول دون الثاني ولان الاول يوجب زيادة في المال لانه زيادة القيمة والثاني
لا يوجبها قال لو كان معه الف فاشترى بها ثيابا فنقص ما اوجلهما بانه من عنده وقد
قبل له اعل برأيه فهو منقطع لانه استدانة على رتب المال فلا يتنظم به المال على ما مر
وان سبها احر فهو مشترك بما زاد القيق فيه لانه حين مال قائم حتى اذا بيع كان له حصته
الصفي وحصة الثوب الا يبيع على المصارف به كخلاف الفقارة والحمل لانه ليس ببيع مال
قائم به ولو ان اذ افعله الغاصب ضاع ولا يضيع او اصبح للغصب واذا صار مشتركا بالبيع
استلمه قوله اعل برأيه انتظامه كخلفه فلا يضمنه فان كان معه
الف بالنصف فاشترى بها ثيابا فباعه بالدين واشترى بالدين بعد آخر فلم ينفقهما حتى
ضاعا يفرم رتب المال لهما وثمانية والمصارف به ثمانية ويكون ربع العبد للمصارف وثمانية
اربعة على المصارف قال في هذا الذي ذكره حاصل الجواب لان النسخ كله على المصارف

هذه الحالة غير نصية المالك ولا يصدق على ذلك لا يثبت لانه غير ضرورة مسقط للضمان بعد
تحقق السبب فصار كما اذا ادى الى اذن في الاجماع قال فان طلبها صاحبها فليس بها وهو بقدر
على تسليمها فثبت لانه متعده بالبيع وهذا لانه لما طالب لم يكن راضيا بما سلكه بعدة نصية كجيب
عنه قال ان يخلطوا المودع بالرجعي لا يثبت ضمانه ثم لا سبيل للمودع عليها عند اتي جيبه وقال
اذا خلطوا بجيبه ما شركوا ان شاء من ان يخلط الدرهم البيض بالبيض والاسود بالاسود
والخطبة بالخطبة والتعير بالتعير لانه لا يملك الوصول الى عين حصة صورة وامكنه معنى التسمية
فكان استعمالا من وجهه دون وجه فثبت له انهما شاذان استعمالا من كل وجه لانه
يخلط بغيره من الوصول الى عين حصة ولا معتبر بالقيمة لانهما من مرجحات الشراكة فلا يصح
موجبه لهما ولو ابرأ المالك لا سبيل له على المخلوط عند اتي جيبه لانه لا يملك ان ياتي الدين
وقد سقط وعندهما ابرأ بفسطاطة الضمان فتعبر الشراكة في المخلوط وخط المخل بالزيت
وكل ما يبيع بغير حصة بوجوب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استعمال صورة
وكذا معنى لشدة القيمة باعتبار اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الخلطة بالشعير العجيج
لان احدهما لا يخلو عن جبات الاخر فتعبر بالتسمية ولو خلط المايح بجيبه عند اتي جيبه لانه
ينقطع حق المالك الى ضمان المادركا وعند اتي يوسف لم يجعل الاقل باقيا لانه عند الغالب
اجزاء وعند محمد لم يشركه بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عند على ما في الرضا ونظيره
خلط الدرهم بثلثها اذا به لانه يعتبر باقيا لا اذ اية قال ان اخلطت بمال من غير نقد فوثق بثلث
لصاحبها كما اذا اشق الكلبان فاخلط لانه لا يثبت لهما عدم الضمان منه بشرط ان وهذا
بالاجماع قال فان اشق المودع بعضا ثم رد مثله فخلطه الباقي ضمن الجميع لانه خلطه بال
غيره باله يكون استعمالا على الوجه الذي تقدم قال اذا تعدى المودع في الودعة بان
كانت واية فركبها او ثوبا فلبسه وعبثا فاستخدمه او اودعها غيره ثم ازال النقدي فروا
لانه يرد الى الضمان وقال الشافعي لم يبرأ عن الضمان لانه عقد الودعة ارفع حين صار
مثلا للثقة فانه يبرأ انما يبرأ على المالك وان الامر بالحق لا طلاقه وان نفع حكم العقد ضرورة
ثبوت نفعه فاذا ارفع عاد حكم العقد كما اذا استأجره لخطبة شذو فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ
في الباقي فحصل الرضا الى باب المالك قال فان طلبها صاحبها فثبت لانه لما طالب لم يكن راضيا
عزله عن الحفظ فثبت ذلك هو بالاعسك عاصب مانع فثبتها فان عاد الى الاعراف لم يبرأ
عن الضمان لان نفع العقد اذ المطالبة بالرد وقع من جهة الطحج وفتح من جهة المودع كجود
الركيل لو كان وجوب واحد المتعاقدين البيع فتم الرفع اولا لان المودع بغيره بغزل نفسه بغير

بغيره من المودع كما لو كبل بملك غزل نفسه بغيره الموكل واذا ارتفع لا يعود انا بالتجديده فلم
يوجد الرضا الى باب المالك بخلاف بخلاف ثم يعود الى الوفاق ولو وجد اعد غير صاحبها لغيره
عند اتي يوسف خلا فالرزان كجود عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع طبع الطامعين ولانه
لا يملك غزل نفسه بغير حصة منه او طلبه في الامر بخلاف ما اذا كان بغيره قال للمودع ان
يسافر بالودعة وان كان لها حمل فمؤنه هذا عند اتي جيبه وقال ليس له ذلك اذا كان
لرجل مؤنه وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين لا في جيبه بل في الامر والمعاذة و
حمل الخطبة اذا كان الطريق اشدا ولهذا بملكه الا حط الوصي في مال العبيد ولما انه يزم مؤنه الرضا
لرجل مؤنه قال لانه لا يرضى به فيقتبذ بها والشافعي يقتبذ به بالحفظ المتعارف وهو الحفظ
في الامصار وسار كما لا يخفى باجر ذلك مؤنه الرضا كزومه في ملكه ضرورة انشغال امره فلا
يبالي به والمعاذة كونه في المصراع لا يحفظه ومن يكون في المعازة لا يحفظ ماله فيها بخلاف ان كان
باجر لانه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان العقد واذا نجاه المودع ان يخرج بالودعة
فخرج بها ضمن لان التقييد مفيد الحفظ في المصراع لم ينعكس فكان صحيحا واذا اودع رجلا ان
عند رجل وودعة فخر احد بها فطلب نصيبه لم يدفع اليه حتى يخلصه الاخر عند اتي جيبه وقال
يدفع اليه نصيبه وفي الجماع الصغير فثبت استعماله رجلا الفخا فغاب انسان فليس للمخاض
ان يأخذ نصيبه عنده وقاله ذلك والشافعي في المكبل الموزون وهو المراد بالمدكور في
الحشر لانه طالبه يدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه في الدين المشترك وهذا لانه طالبه تسليم
ما سلك اليه وهو النصف ولهذا كان له ان يأخذ فكذا يؤمر هو بالدفع اليه ولا في جيبه مؤنه طالبه
يدفع نصيب الغائب لانه طالبه بالمقرز وحقه في الشئ والمقرز المعين يشغل على الحفظين و
لا يثبت حقه الا بالقيمة وليس للمودع ولاية القيمة ولهذا لا يدفع دفعه فثبت بالاجماع بخلاف
الدين المشترك لانه يطالب بتسليم حقه لان الدينون نقض باثباتها وقوله لانه يأخذ
فقال ليس من ضروره ان يجبر المودع على الدفع كما اذا كان له الف درهم وودعة عند اش
ومعه الف غيره فلفخر به ان يأخذ او اظفر به وليس للمودع ان يدفعه اليه قال وان اودع
رجل عند رجلين شيئا ما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر وكذا ما يقسمه فيحفظ
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن الآخر وهذا
عند اتي جيبه وهو كذا الجواب في المرتنين والوكيلين بالشر اذا ستم احدهما الى الآخر
وقال لا واحد منهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين لانه رضي باثباتها فكان لكل واحد
منهما ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه لاني لا يقسم وله ان يدفعه بغيره ولم يرض بحفظ احدهما

كله لان الفعل متى انصف الى ما قبل الوصف لا يجوز في تداول البعض وان نكل الاول انصف
التسليم الى الآخر من غير معنى المالك فبعض الدافع ولا يضمن العاقل لان مودع المودع
عنده لا يضمن هذا بخلاف ما لا يضمن لانه لا يضمن له ما اودعها ولا يضمنها الا بجماع عبادة الدليل انما
وامكنها المداواة لان المالك راى ما يرفع الكل الى احد جهات بعض الاحوال واذا قال صاحب
الودعة المودع لا يضمنها الى زوجتك فبعضها اليها لا يضمن وفي الجماع الصغير اذا اتيته
ان يرفعها الى احد من عياله قد فعلها الى من لا يملكه منه لم يضمن كما اذا كانت الودعة
واحدة فبعضها من الدافع الى غلامه وكذا اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فبعضها عن الودع
الى امرأته وهو محل الاول لانه لا يمكن اقامة العلل مع مراعاة هذا الشرط وان كان محبلا
فيستحق ان كان له منه بدضمن لان الشرط مفيد فان من العيال من لا يؤتمتع بالمال
وقد امكن العلل مع مراعاة هذا الشرط فاعتبر وان قال يحفظها في هذا البيت فحفظها
في بيت آخر من الدار لم يضمن لان الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا ينفقان
في الحرز وان حفظها في دار اخرى ضمن لان الدارين يتعاوان في الحرز وكان مفيداً في
التفريق ولو كان النفاذ بين البيتين ظاهراً بان كانت الدار التي فيها البيان
عظيمة والبيت الذي فيها من الحفظ فيه عورة ظاهرة مع الشرط قال ومن اودع
ودعة فادعها آخر فمكنت فله ان يضمن الاول ليس له ان يأخذ الآخر وهذا عند
الحنيفة مذهبهم وقالوا ان يضمن اتهما فان ضمن الآخر رجع على الاول لهما ان يضمن
المال من بدضمن فيضمنه كودع الغاصب وهذا لان المالك لم يرض بان يرفع ويكنون
الاول متعدياً بالتسليم والثاني بالقبض فيجوز بينهما غير ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني
لانه ملكه بالقبض فظن انه اودع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه حاصل
له ف يرجع عليه بالحق من العدة وله ان يضمن المال من بدضمن لانه بالرفع لا يضمن
ما لم يرفع فظن ان رايه فلا تعدى منها فاذا فارقته فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه
به ذلك اما الثاني فيستتر على الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع فلا يضمنه كما يرجع اذا الغت في حرز
نوب غيره قال ومن كان في يده الف فادعاه رجلان كل واحد منهما له اودعها اياه والى
ان يحلف لهما قال الف لهما وعليه الف اخرى بينهما ونشر ذلك ان دعوى كل واحد منهما
صححة لهما الصديق فيستحق كالحلف على النكر بالحدوث ويحلف لكل احد على الاقرار
لنفاذ الحقين وباتهما جاء العاقل جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية ولو تناحرا
اقرع بينهما لطيبا لقلبهما ونفيا لثمة الميل ثم ان حلف لاحدهما يحلف للآخر فانه يحلف

حلف لا شيء لهما لعدم الحاجة وان نكل عن الثاني يضمن لوجود الحاجة وان نكل الاول حلف
لثاني ولا يضمن بالكلية بخلاف ما اذا اقر لاحدهما لان الاخر حاجة موجبة بنفسه فيضمن
او بالكلية انما يصير حجة عند الغضا فبما ان نكح ليجتهد لثاني فيكشف وجه الغضا ولو
نكل لثاني اربعة يضمن بينهما نصيبين على ذكر في الكتاب لا سوادا في الحجة كما اذا اقر ما بينه
وبينهم الف اخرى بينهما لانه واجب لكل واحد منهما ببذله او باقراره وذلك حجة في حقه
وبالتسليم اليهما ما راقب نصف حتى كل واحد ينصف حتى الآخر فيضمن ولو قضى العاقل المالك
سبعين نكل ذكر الامام على البزدوي وهو في شرح الجماع الصغيرة يحلف لثاني واذا نكل
يضمن بينهما لان الغضا الاول لا يبطل حتى الثاني لان نقضه انا بنفسه او بالقرعة و
كل ذلك لا يبطل حتى الثاني وذكر الحنفية في نقضه نقضه الاول وضع المسئلة في العبد
وانما نقضه لصاحبه حمله الاجتهاد وان من العلماء من قال يضمن الاول ولا ينظر لكونه
اقراراً ودلالة ثم لا يحلف لثاني ما هذا العبد لان نكوله لا يفيد بعد ما صار الاول على
يحلف بامته المدا عبيك هذا العبد ولا يضمنه وهو كذا وكذا او اقل منه قال ينبغي ان يحلف
عنده حمله فانما لا يوسع بناء على ان المودع اذا اقر بالودعة ووقع بالغضا الى غيره يضمنه
عنده حمله خلافاً لفرقة فريضة تلك المسئلة وقد وقع فيه بعض الكتاب **باب العار**
قال العار به جائرة لانه نوع احسان وقد استعار النبي مودة من صفوان وهي عليك
المناقع بغير عوض وكان الكرمي يقول هو باحة الانتفاع بمالك الغير انما تنقذ بلقطة
الاجارة من غيره ولكن نقول ان النبي عن النبيك فان العار به من العربية وهي العطية
واربها تنقذ بلقطة النبيك والمناقع فاية لملك كالاعيان والنبيك نوعان يرض
وبغير عوض ثم الاعيان فضل النوعين فكذلك المناقع والجماع بينهما دفع الحاجة واللفظة الاباء
استعبرت النبيك كما في الاجارة فانها تنقذ بلقطة الاباحه وهي عليك ويجوز ان لا تنقذ
لانك زنة لعدم اللزوم فلا تكون ضاربة ولان الملك يثبت بالقبض وهو لا ينفع عند
ذلك الاجارة والنبيك من التحصيل فلا تنقذ المناقع على ملكه ولا يملك الاجارة لدفع
زيادة الضرر على المذكرة ان شاء الله تعالى قال لا يصح بقوله انك لانه صريح فيه والملك
هذه الارض لانه مستعمل فيه ومثل هذا الثوب وحمالك على هذه الدابة اذ لم يرد به
الدية لانها للنبيك العين وعند عدم ارادته الدية يجزى على النبيك المناقع يجوز ان قال
أخذ منك هذا العبد لانه اذن له في استخراجه وادري انك سكتي لان معناه سكتا

لك وادري انك غيري سكتي لا تجعل سكتا ثالثة مدة عمره وجعل قوله سكتي تغيب القول لك
لا تجعل سكتك المانع فكل عليه بدالة آخره قال للمعبر ان يرجع في العار به متى شاء فقل
دم المنة مردودة والعار به مردودة وان المانع تلك شيئا نسبيا على حسب حد ومنها
فالمعبر فيها لم يوجد لم ينصل به القبض فخرج الرجوع عنه قال والعار به امانة ان يملك
من غير تعبد لم يضمن وقال الشافعي لا يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه لا عن استحقاق
فيضمنه والا فان ثبت ضرورة الانتفاع فلا يضمن فيها وراه ولعل كان واجب الرد
سار كما يقبض على سوم الشري ولما ان اللفظ للبيع عن التزام الضمان لانه للمعبر
المانع بغير عوض او لا باحتساب القبض لم يقع تعبد بالكونه ما ذم فيه الا ان وان
ثبت لاجل الانتفاع فهو ما قبضه لا للانتفاع فلم يقع تعبد وانما وجب الرد مؤنة كقصة
المستعار فانها على المستعير لا تقبض القبض والمقبوض على سوم الشراء مضمون بالعقد
لان الاخذ في العقد حكم العقد على ما عرفت في موضعه قال وليس للمستعير ان يرجع
ما استعاره فان آجره فاعطى ضمن لان الاجارة دون الاجارة والشئ لا يضمن
ما هو فوقه ولا الوصي لا يضمن الا اذا لا يخرج يكون منسبط من المعبر وفي وقته لازما
زيادة ضرب بالمعبر لست باب الاسترداد الى انقضاء مدة الاجارة فابطلناه فان آجره
ضمنه عين سدة لانه اذا لم تتأد له العارية كان غاصبا وان شاء المعبر ضمن المستأجر لانه
قبضه بغير اذن المالك لنفسه ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لانه لم يرد آجر
ملك نفسه وان ضمن المستأجر يرجع على المجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده دفعا للضرر
الفردي بخلاف ما اذا علم قال به ان يعبره اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل قال
الشافعي ليس ان يعبره لانه باحة المانع على ما يتأمن من قبل المالك بالاجرة الواحدة
هذا لان المانع غير فاعلم للملك لكونها معدومة وانما جعلت موجودة في الاجارة
لضرر دونه وفداند فعت بالاجرة بها ونحن نقول هو عليك المانع على ما ذكرنا فملك
الاجارة كالموصى له بالخدمة والمانع اعتبر فاعلم للملك في الاجارة فيجعل كذا في
الاجارة دفعا للمجاعة وانما لا يجوز فيها لا يختلف باختلاف المستعمل دفعا للضرر عن
المعبر لانه رضى باستعماله لا باستعمال غيره قال في هذا اذا صدرت الاجارة مطلقة
وهو على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيها ان
ينفع في اي نوع شاء وفي اي وقت شاء علما بالطلاق وانما في ان يكون مقبوضة فيها
وليس له ان يجاوز فيه ما سماه علما بالتقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك واخبر من

من في حقه والحققة مثل الخطئة والثالث ان يكون مقبوضة في حق الانتفاع والرابع حكمه وليس
له ان يبعده ما سماه فهو استعارة او ثمة ولم يستعمل شيئا له ان يجعل بغيره للحل لان الحمل لا يتأثر
ولان بركب وبركب غيره وان كان الركوب محظوظا لانه لما اطلق فله ان يعين في الركوب
بنفسه ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب حتى لو فعله
ضمنه لانه يعين الاركاب قال في عارية الدارهم والدماير والمكبل الموزون والمعدود فرض
لان الاجارة عليك المانع ولا يمكن الانتفاع بهما الا باستئناك عينا ما فحقني عليك
العين ضرورية وانك بالعبء اذ الفرض والفرض وانما هي ثابتة لان من قبضه الاجارة
الانتفاع ور العين فاقبضه المانع كما لو ائتمنته اذ اطلق الاجارة اما اذا عين كجونه
بان استعاره ورهم ليعاير بهما مائة او بربن بها وكما لم يكن فرضا ولا يكون له الانتفاع
المستأجر وصار كما اذا استعار ثوبا ليجعل بهما او سيفا محققا بقبضه قال اذا استعار دارضا
ليسني فيها او ليفرس تارة للمعبر ان يرجع فيها ويكفقه قطع الباب والفرس اما الرجوع فلها بها
واما الجواز فلها منها معلومة عليك بالاجارة فكذلك بالاجارة واذا اخرج الرجوع بغير المستعير
شأ فلدارض المعبر فيكفقه فزجعه ثم ان لم يكن وقت العارية فله ان يضمن عليه لان المستعير مقرر
غير مقرر حيث اعتمد المطلق العقد من غير ان يسبق منه الوعد وان كان وقت العارية
رجع قبل الوقت فخرج رجوعه كما ذكرنا ولكنه يكره لما فيه من خلف الوعد وضمن المعبر ما نقص
الباب والفرس بالفتح لانه مقرر من جهته حيث وقت له والط هو الوفا بالعهد فيرجع على
دفع الضرر عن نفسه كذا ذكره القدوري في المحقق وذكر المحاكم الشافعية انه يضمن ب
الارض للمستعير فية غرسه ونباته ويكفون له الا ان ينشأ المستعير ان يرفعها ولا يضمنه
فيمتدح يكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في الفلح ضرر بالارض فالحال له رتب الارض
لانه صاحب اصل المستعير ما حب بيع والزحج بالاصل لو استعاره لغيره عما لم يضمنه
حتى يكسده الزرع وقت اول يوقت لان له منها به معلومة وفي الترك مراعاة المحققين بخلاف
الفرس لانه ليس له منها به معلومة فيضلع دفعا للضرر عن المالك قال آجره رد
العارية على المستعير لان الرد واجب عليه لما ان قبضه لنفسه نفسه والاجرة مؤنة الرد
فيكون عليه واجرة رد العين المستأجرة على المجر لان الواجب على المستأجر التمكن والتعبد
دون الرد فان منفعة قبضه سالم للمجر معنى فلما يكون عليه مؤنة رد واجرة رد العين
المقصوبة على الغاصب لان الواجب عليه الرد والاجارة الى المالك ودفعا للضرر
عنه فيكون مؤنة عليه قال اذا استعار دابة فردا الى اصطبل كركم فملك لم يضمن

وهذا المستحق وفي القياس يضمن لانه ما رآه على ذلك بل يستبعد وجه الاستحقاق لانه انما
بالتمتع المتعارف لان رتبة العوارض الى دار الملك معناه كالتبعية لورثة الى الملك
فان الملك يرد الى الربط قال ان استغفار عبدا فزده الى دار الملك ولم يسله لم يضمن
لما يتبعه ولو رد المقتضوب او الوارثة الى دار الملك ولم يسله اليه يضمن لان الوارثة هي الغالب
لنسخ فعله وذلك بالرد الى الملك دون غيره والودعة لا يرضى الملك بردا الى الدار ولا الى
يد من في العيال لانه لو انقضاء لما او دعوا بانه كخلاف العوارض لان فيما عدا ذلك لو كانت
العارية عقد جبر لم يرد الى الا الى المعبر لعدم ما ذكرنا من العرفية قال من استغفار رتبة
فرد ما مع عبده او جبره لم يضمن والمراة بالاجير ان يكون مسانعة ومسانعة لانها انما
فقدان كحفظها بيد من في عياله كما في الودعة بخلاف الاجير بما ومنه لا يمس في عياله وكذا
اذا رد ما مع عبده رتبة الدار او اجبره لان الملك يرضى به الا يرضى انه لو رده اليه فهو بركة
على عبده وقبل هذا في العبد الذي يقدم على الدواب وقبل فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان
كان لما دفع اليه وانما دفع اليه اجبا وان رد ما مع اجنبي ضمن وذلك المسئلة على ان لا يضمن
لا يملك الا يبيع ففقد كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم بملكه لانه دون العارية واذا رده
بهذه المسئلة بانتهاء العارية لا تنقضاء القرض قال من عارضا شيئا للزراعة بكتب التملك
او طعن في عياله جنيته هو وقال لا يكتسب التملك لاني لفظ العارية موصوفة له والكتابة
بالموضوع اول كافي عارية الدار وله ان لفظ الطعام اول على المرد لانه لا يخص الزراعة
والا عارية مستطردا وغيره كالتبني وكيفية كانت الملك بهما اولي كحفظ الرتبة لا تنقضاء
للمكتسب **الرهن** الرهن عقد مشروط بقوله ثم ردها واكتاها وعلى
ذلك العقد الاجماع ونفع بالايجاب والقبول القبض ما الايجاب والقبول فلهذا عقد والعقد
ينعقد بالايجاب والقبول القبض لا بد منه لثبوت الملك وقال مالك مع ثبوت الملك قبل
القبض اعيننا بالبيع وعلى هذا الخلاف الفدقة ولا نقول عدم لا يجوز الرهن الا مقبوضه وكما
نفي الملك لان الجواز به منه ثابت ولانه عقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع
ثبات لم يتبرع به وهو التسليم فلما يقع بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت
ولا الزام على المتبرع لعدم اهدية التزوم وحق الوارث من آخر عن الوصية فهم بملكها فان
قبضها الموهوب له في المجلس بغير امر الواهب جاز استحقاقه وان قبض بعد الاقرار
لم يجز ان بان لان الواهب في القبض والقبض ان لا يجوز في الاجمعيين جميعا لان
القبض تصرف في ملكه الواهب اذا ملكه قبل القبض باق فلا يتبرع به دون اذنه وان

ان القبض كقبول في الرهن من حيث انه يوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك المقصود منه
اثباته الملك فيكون الايجاب منه تسليطا على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد الاقرار
انما اثبت التسليط فيه كما قاله بالقبول والقبول بتقيد بالجلس فكذلك لا يجزى به بخلاف ما اذا
منه عن القبض في المجلس لان الدلالة لا تعمل في معاملة الصريح فتعقد الرهن بقوله وهبت
وكتبت واعطيت لان الاول صريح فيه والثاني منقول فيه قال النبي عم الكل او لا وكلت
مثل هذا وكذا الثالث يقال اعطاك الله ووهبك الله يعني وكذا ان تعقد بقوله اعطاك الله
الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا الثوبى وحملك على هذه الدار او اؤتي
بالخيلان الهبة اما الاول فطعام او اضيف الى بطعم عينه يراه به التملك العين بخلاف
ما اذا قال اعطيتك هذه الارض حيث يكون عارية لان عيونه لا تطعم وانما الثاني فطان حرف
الطعام للملك واما الثالث فمفقود ومن لم يرضى عن عيونه وهى للمعمر له ولو رثته من بعده وكذا
اذا قال جعلت هذه الدار لك عمرى كما قلنا واما الرابع فطان كحل هو لا ركا بخصفة
يكون عارية لكنه يجزى الرهن بقال حمل الامر فلما على فرس ويراو به التملك فيجوز فيه
عند ثبوت ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون هبة لانه يراه به التملك قال الله تعالى او كسوتهم
ويقال كس الامير فلما ثوبا اى ملكه منه ولو قال اعطيتك هذه الحمارية كانت عارية لما ردها
من قبل ولو قال ارضى لك هبة سكنى او سكنى هبة فنى عارية لان العارية تحكم في تملك
المنفعة والهبة تملكها وتختل تملك العين فيجوز الحمل على الحكم وكذا اذا قال عمرى سكنى او
سكنى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة لما قلنا ولو قال هبة تسكنى
فنى هبة لان قوله تسكنى مسنورة وليس تفسير وهو تنبيه على المقصود بخلاف قوله هبة سكنى
لانه تفسير له قال لا يجوز الرهن فيما يقسم الا محوذة مقسومة وهبة المتاع فيما لا يقسم جائزة
وقال الشافعي لا يجوز في الاجمعيين لانه عقد تملك فيجوز في المتاع وفيه كالبيع بالواحدة وهذا لان
المتاع قابل للحكم وهو الملك فيكون محال وكونه متبرعا لا يبطله الشوق كالقرض والوصية
وان القبض منصوص عليه في الرهن فيستلزم كمال والمتاع لا يقبله الا بضم غير اليه وذلك
غير موهوب ولان في تجوز الرهن الزامه شيئا لم يترصد وهو القسمة ولان المتبرع جواز قبل
القبض كبايلا من التسليم بخلاف ما لا يقسم لان القبض العاصر هو الممكن فكيف به ولانه
لا يترصد مؤنة القسمة والمراة لمزومه فيما لم يتبرع به وهو المنفعة والهبة لاقت العين
والوصية ليس من شرطها القبض وكذا البيع الصحيح واما البيع العاصد والصرف والتم
فالقبض فيها غير منصوص عليه ولا انما عقد ضمان من وجه فساب لزوم مؤنة القسمة

والقبض يخرج من وجه عقد ضمان من وجه فتنطقا القبض المعاصرون القسمة على الشبهتين
على ان القبض غير مقصور على وجه فتنطقا القبض المعاصرون القسمة على الشبهتين
نفس الشئ فان من وجه شقها مشافا فالهبة فاسدة لما ذكرنا فان قسمة وسلم
جاء لان ثمة بالقبض عنده لا شئ من حال ولو وجهه وبقية في حصة او هبة في قسم
فالهبة فاسدة فان لم يكن سلم لم يكن وكذا القسمة في الدين لان الموهوب معدوم ولذا
لو استخرجت الفاضل بمكته والمعدوم ليس بمثل للملك فوقع العقد باطلا فلا يتعقد الا
بالقيد بخلاف ما تقدم لان المتعلق محال للملك ووجه القسمة في الشئ والصوف على
حكم الغنم والذرع والخل في الارض الثمرة الخيل بمنزلة الشئ لان المتعلق يجوز للتفصيل
وذلك يمنع القبض كالشئ فان اذا كانت العين في الموهوب لم ملكها بالهبة وان
لم يحد فيها فثبت لان العين في قبضة والقبض هو الشرط بخلاف ما اذا باع منه لان
في البيع مقصود فلا يوجب عنه قبض الا امانة اما قبض الهبة غير مقصود فيوجب عنه قال
واذا وهب الاب لابنة الصغرى هبة ملكها الابن بالعقد لانه في قبض الاب فينوب
عن قبض الهبة ولا فرق بينهما اذا كان في يده او في يده مودعه لان يده كيد بخلاف ما اذا كان
معه مودعا ومقصودا او مبيعا بيجا فاسد لانه في يده او في ملك غيره والقصد في هذا مثل
الهبة وكذا وهبت له امة وهو في يدها والاب سبقت ولا وصي له وكذا كل من يعوله و
ان وهب له اجنبي هبة تمت قبض الاب لانه بمك عليه الدارين الشافعي والضارب فاقول
ان يملك الشافعي قال واذا وهب لليتيم هبة قبضها له وليه وهو وصي الاب وجه اليتيم
او وصية جاز لان له ولا ية عليه لقباصهم مقام الاب وان كان جاز فاقول فثبتها لغيره
لان لها الولاية فيها يرجع الى حفظه وحفظه له وهذا من يده لانه لا يفي الا بالمال فلا بد من
ولاية التفصيل وكذا اذا كان في حجر اجنبي برية لان له عليه ية معتبرة الا برية انه لا يملك اجنبي
آخر ان يترعه من يده فثبت القبض نفعا في حقه وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز معناه
اذا كان عاقلا لانه ما نفع في حقه وهو من اهله وفيها وهب للصغرى يجوز قبض زوجها
لما بعد الزفاف لتفويض الاب له مورثا الهبة ولا خلاف ما قبل الزفاف ويملكه رجعه
الاب بخلاف الام وكل من يعوله غير ما حيت لا يملكونه الا بعد موت الاب او غير غيبة
منقطعة في الصحيح لان تصرف هؤلاء بالضرورة لا يتفويض الاب ومع حضوره لا ضرورة
قال واذا وهب انسان من واحد دارا جاز لا تسامها بجملة وهو قد قبضها جملتها فثبت
وان وهبها واحد من اثنين لا يجوز عند الشافعي حصة له ولا يبيع لان هذه هبة لجملة منها

منها او التملك احد فلا يتحقق الشئ كما اذا ارهن من رجلين ولذا ان هذه هبة النصف
من كل واحد منها ولذا لو كانت فيها لا يقسم فقبل احدها مع ولان الملك ثبت لكل واحد
منها في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه وعلى هذا لا يعبر بتحقيق الشئ بخلاف
الرهين لان حكمه تجس وثبت لكل واحد منها كذا ولذا لو قضى ابن واحدها لا يسهة شيئا من
الرهين وفي الجميع الصغرى ان تصدق على محجبين بعشرة دراهم او وهبها لهما جاز ولو تصدق
بيها على غيبين او وهبها لهما لم يكن وما لا يجوز للغيبين فيجعل لكل واحد منها جازا عن
الآخر والصلواتية ثابتة لان كل واحد منهما يغير بدل فرق بين الصدقة والهبة في الحكم
وفي الاصل سوى حينما فعال وكذا تلك الصدقة لان الشئ مانع في الفصلين المتوفقيهما على
القبض ووجه الفرق على هذه الزاوية ان الصدقة يراو بها وجه الله وهو واحد والهبة
يراو بها وجه الغني وهما اثنان وقبل هذا هو الصحيح والمراد بالصدقة في الاصل الصدقة على رجلين
قال ولو وهب رجلين دارا واحدة بينهما فثبتها ولا خلاف لهما لم يكن عند الشافعي والي يوسف
لهمها وقال محمد بن محمد بن زود لو قال لاهد هبة لاهد لاهد عن ابني يوسف فيه رواية
فا بوجبه من حق صله وكذا التمسك والفرق لابي يوسف ان بالنصف على الابن
ليظهر ان قصده ثبوت الملك في البعض فيحقق الشئ ولذا لا يجوز اذا ارهن من رجلين
ونقص على البعض **الرجوع في الهبة** قال واذا وهب هبة
لا اجنبي فله الرجوع فيها وقال الشافعي لو ارجع فيها لقوله وم لا يرجع الواهب هبة الا الوالد
فيما يهب لولده ولان الرجوع بقاء التملك والعقد لا يقتضي بقاء الهبة بخلاف هبة الوالد
لولده على صله لانه لم يتم التملك والعقد لا يقتضي بقاء الهبة بخلاف هبة الوالد لولده على
صله لانه لم يتم التملك لكونه جزءا له ولذا قوله وم الواهب حق هبته ما لم يهب لها اي
لم يعوض ولان المقصود بالعقد هو التعويض للعادة فثبت ولاية الفسخ عند فساد العقد
بفسده والمراد بما روي اني استبدا الرجوع دانية للموالد فانه يملكه لهما جنة وذلك يستحق
رجوعا وقول في الكتاب فله الرجوع لبيان الحكم بالكرامة فلازمه فلقوله وم العا بد في
هبة كالعا بد في قبضة وهذا استنباطا من الرجوع موانع ذكر بعضها في الكتاب فقال
الا ان يعوضه عنها لمعول المقصود بزيادة متصلة لانه لا وجه الى الرجوع فيها وم
الزيادة لعدم الاسكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قال ويكوت احد المتعاقبين
لان يكوت للموهد لانه ينقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حيوته واوامات
الواهب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو اوجه قال ويخرج الهبة من ملك الموهد لانه

حاصل شلطة فلا يتقصد ولا يتجده للملك تجده سببه قال في وجوب شرط العوض في العوضين وبطلان
في ناحية متساوية او بها مينا او آراء او كذا كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في ثمنها
منها لان هذه زيادة متقصد وقوله وكان ذلك زيادة فيها لان الدكان قد يكون صغيرا
صغيرا لا بعد زيادة اصلا وقد يكون الارض غليظة بعد زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع
في غير ذلك قال فان بيع نصفها غير مقصود يرجع في الباقي لان الاستماع بعد المانع وان لم يبع
شيئا منها لان الرجوع في نصفها لان له ان يرجع في ثمنها فكذا في نصفها بالشرع الا قال
وان وجب هبة لذي رحم محرم منه فلا يرجع فيها لكونه موهبا اذ اكانت الهبة لذي رحم
محرم لم يرجع فيها ولان المقصود فيها صلة الرحم وقد حصل كذلك ووجب احد الزوجين
لآخر لان المقصود فيها الصلة كما في القرابة وانما ينظر الى هذا المقصود وقت العقد حتى لو
تزوجها بعد ما وجب لها فله الرجوع ولو اتيها بعد ما وجب فلا يرجع قال اذا قال الموهب
له انما يهب هذا عوضا عن بيتك او بدها او في معاينتها فقبضه الواهب سقط
الرجوع لم يحصل المقصود وهذه العبارات تؤذي معنى واحدا فان عوضه اجتنبت عن الموهب
له مبتدئا فقبض الواهب العوض بطل الرجوع لان العوض لا يسقط الحق فيقبض من الباقي
كبدل المخرج والقسم قال اذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض لانه لم يستلم له ما يقابل
نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي ثم يرجع وقال في الرجوع
بالنصف اعيا العوض الاخر لانه يصح حرق الكل من الابداء او بالاستحقاق فله ان
لا عوض الا هو الا انه يجزى لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليس له كالعوض ولم يستلم له ان
يرده قال وان وجب وازا فمعه من نصفه رجع في النصف الذي لم يقوض لان المانع
خس النصف قال لا يصح الرجوع الا براضيهما او بكلمة الحكم لانه لا يخلو بين العلماء وفي اصد
واو في حصول النصف وعدمه فاما فلا بد من الفضل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة
عبدان عتقه قبل الفضا فقد ولو استعقب فملك لم يقض لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك في بده
بعد الفضا لان اول القبض غير مضمون وهذا واهم عليه الا ان يرد بعد طلبه لانه قد
واو يرجع بالقضاء او بالرضا فيكون نصيبا من المال حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح في البيع
لان العقد وقع جائزا موقفا حتى الفسخ وكان بالفسخ مستوفيا حقا بما لا يفسد على الاطلاق
بمختلف الرد بالعيب بعد القبض لان الحق هناك في وصف التسليمه لاني الفسخ فافترقا
قال اذا لم يلف العين الموهوبه او استحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب
بشيء لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه التسليمه وهو غير عامل له والفرد في ضمن عقد المعاوضة بسبب

سبب الرجوع لاني غيره قال اذا وجب بشرط العوض اعين المتعاين في العوضين وبطلان
البيع لانه هبة ابتداء واذا تعاين بيع العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرد به
وتسحق فيه الشفعة لانه بيع ابتداء وقال في رد الشفعة لانه هبة ابتداء وانما لان فيه معنى
البيع وهو العيبك بعوض والعبرة في العقد والشرط وان كان بيع العبد من نفسه اعان
وان انه اشتمل على جهتين فيجب بينهما ما امكن عملا بالشيئين وقد امكن لان الهبة من حكمها
ماخر للملك الى القبض وقد يترافى عن البيع الفاسد والبيع من حكمه القزوم وقد تطلب الهبة
لازمه بالتعويض فحقها بينهما كخلاف بيع نفس العبد منه لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو
لا يبيع بالمال لنفسه **فصل** ومن وجب جارية اياهما منحت الهبة وبطلت الهبة
لان الاستثناء لا يعلل الا في محل يعمل العقد فيه والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا على ما تبين
في البيع فالتعويض فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في الكساح
والفسخ والبيع عن دم العبد لانه لا تبطل بالشرط الفاسد كخلاف البيع والاجارة والرهون
لانها تبطل بهما ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت لانه لم يبق الجنبين على ملكه فاشبه
الاستثناء ولو ابر ما في بطنها ثم وهبها لم يجز لان المحل بقي على ملكه فلم يكن نصيبا لاشتماء
ولا يمكن تنفيذ الهبة فيملك ان التدبير في هبة المتنازع او هبة شئ هو مشغول بملك
الملك فان وهبها له على ان يرد ما عليه وعلى ان يعقدها او تجدها ام ولد او هبة وارثا
او نصفه في عليه جاز على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل
لان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا برضى ان التبرع
اجاز العري وبطل شرط المهر بخلاف البيع لانه عم منى من بيع وشروطه لان الشرط الفاسد
في معنى التبرع وهو يعمل في المعاوضات ودون التبرعات قال من له على آخر الف درهم ففعل
اذا جاءه فدرهمي لك وانت برئ منها او قال اذا اديت الي النصف فلك نصفه وانت
برئ من النصف الباقى فبطل لان الابرا بملك من وجه اسقاط من وجه وهبة الدين
من وجه ابرا ومن وجه الدين مال وجه ومن هذا الوجه كان بملكك ووصف من وجه
ومن هذا الوجه كان اسقاطا ولهذا قلنا انه يرد بالرد ولا يتوقف على قبول التعليق
بالشرط بخلاف الاسقاطات المحضة التي يحذف بها كالطلاق والمعا في فلا يتعدى بها
قال العري جائزة للمهر حال حيوته ولو رثته من بعده لما رويها ومعناه ان يجعل لاره له
عمر واذا مات رده عليه ويصح التبرع بطل الشرط لما رويها وقد بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط
الفاسد والرقبي باطله عندنا في حقيقته ومحمد بن داود قال ابو يوسف جائزة لان قوله واريك

منه بغير ثمن فبقي شرط فاسد كالعمرى وكذا انما هو اجازة العمرى وادارتى ولان معنى الرقبة
عندها ان تمت قبلك فلو لمك واللفظ من المرافقة كانه راقب موتة وهذا تعليق التعبد
بالخط فبطل اذا لم يقع يكون عارية عندها لانه يفتقر الى الانتفاع به
قال في الصدقة كالبينة فلا يقع الا بالقبض لانه تبرع كالبينة ولا يجوز في منفع
بجمل الغنمة لما بينا في البينة ولا رجوع في الصدقة لان المقصد هو الثواب وقد حصل وكذا
او ان صدق على غنى استحق لانه قد بقصد بالصدقة على الغنى الثواب وكذا اذا اودعها
لفقر لان المقصد الثواب وقد حصل قال من نذر ان ينصدق بماله ينصدق بكنهش
ما يجب فيه الزكوة ومن نذر ان ينصدق بملكه لزمه ان ينصدق بالجميع ويروى عنه
الاول سواء وقد ذكرنا الفرق ووجه الروايتين في مسائل القضاء يقال لا عليك ما تنفقه
على نفسك وعملك الى ان تكسب ما لا فاذا اكتسب ما لا ينصدق بمثل ما اتفق كسب
الاجارة عارية عقد على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة عبارة عن بيع
المنافع والقياس بالاجارة لان العقود وعمل المنفعة وهي معدومة واما فائدة التعبد
الى ما سبق وجد لا يقع الا ما جوزه له الى جهة الناس اليه وقد شهدت بعقوبتها الامار وهو قوله
وم اعطوا الاجرة قبل ان يتفقوا وقوله نعم من استاجر اجرا فليعلم اجرة وتنفقه
ساعة فاعنه على حسب حدود المنفعة والدار قيمت مقام المنفعة في حق اضافة
العقد اليها ليرتبط بالاجاب بالقبول ثم عليه يظهر في حق المنفعة ملكا واستحقاقا
وجود المنفعة والالتصاق ان يكون المنافع معلومة لما روي ان كجباله في العقود عليه
وجله يقتضي له المنازعة كجباله الثمن والممنوع في البيع قال في اجازة ان يكون غنى في البيع جاز
ان يكون اجرة لان الاجرة تمنع المنفعة فتعتبر بمن المبيع ولا يصح في بيع اجرة ايضا
كالاجارة فبطل اللفظ لا ينفي صلاحية غيره لانه عوض مالي والمنافع مارة بصير معلومة بالمد
كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيقبح العقد على مدة معلومة اي مدة
كانت لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة
لانها دوت وقوله اي مدة كانت اشارة الى انه يجوز ان كانت المدة او قصرت ككونها
معلومة ولتحقق الحاجة اليها على الا ان في الاداء لا يجوز الا اجارة الطويلة كليا على المساجر
ملكها وهي ما زاد على ثمن سنين هو الخيار قال ومارة نصير معلومة بنفسه كمن استاجر
رجلا على شغل ثوبه وجباة واستاجر اية ليجعل عليها مقدارا معلوما او يركبها مسافة سائلا لانه
اذا بين الثوب ولون الصنغ وفدرة وجلس الخياطة والعقد المحمول جنة المسافة صارت

صارت المنفعة معلومة فيقبح العقد ووجهها ان الاجارة قد يكون عقد على العمل كاستيجار العبد
والخياط ولا بد ان يكون العمل معلوما وذلك في الاجرة المشتركة قد يكون عقد على المنفعة
كما في الاجرة الواحدة ولا بد من بيان الوقت قال ومارة نصير معلومة بالتعبد والاشارة
كمن استاجر رجلا بان ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا اراد ان ينقله للممنوع
الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فيقبح العقد **باب الاجرة متى يسقط** قال
الاجرة لا تجب بالعقد ونسحق بحد معان ثمانية اما بشرط التعجيل او بالتعجيل من غير شرط
او باستيفاء المعقود عليه وقال النفعي فملك بنفس العقد لان المنافع المعدومة صارت
موجودة حكما ضرورة نفع العقد فثبت الحكم فيها بما له من البدل لان العقد ينفع
شياء فثبتا على حسب حدود المنافع على تيقن العقد معاوضة ومن تعبدتها المساواة
فمن ضرورة النزاع في جانب المنفعة النزاع في البدل الآخر واذا استوفى المنفعة ثبت
الملك في الآخر ليعتق التسوية وكذا اذا شرط التعجيل او تجدد لان المساواة ثبتت حاله
وقد اظهره قال واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها لان تسليم مدين
المنفعة لا يقو رفاقا تسليم الحق عامه او التمكن من الانتفاع ثبت به فان قصيرا ما كان
من به سقطت الاجرة لان تسليم الحق انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع
اذا قامت التمكن من التسليم والنسخ العقد فيسقط الاجرة وان وجد الغصب في بعض المدة
سقط الاجرة بقدره اذا انفسخ في بعضها قال ومن استاجر دارا فليعلم جران بطالبه باجر
كل يوم لانه منفعة مقصودة الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة التاجر
وكذا اجارة الاراضى لما بينا ومن استاجر بعيرة الى سكة فليعلم ان بطالبه باجرة كل مرحلة
لان كل مرحلة مقصود وكان اوجهه يقول او لا لا يجب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانقضاء
السفر وهو قول في قوله لان المعقود عليه جملة المنافع في المدة فلما ينزع الاجر على اجزائها كما
اذا كان المعقود عليه جملة العمل ووجد القول الرجوع اليه ان القياس يقتضي استحقاق
الاجر ساعة فاعنه ليحقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة يقتضي له ان يتفرغ لغيره
فيقصر به بقدر ما ذكرنا قال وليس للفضاء واجبا ط ان يطالب باجرة حتى يفرغ من العمل
لان العمل في البعض غير منقطع به فلا يستوجب به الاجر وكذا اذا عمل في بيت المساجر لا يجوز
الاجر قبل الفراغ لما بينا قال الا ان بشرط التعجيل لما قران الشرط فيه لازم قال ومن استاجر
خبزا ليجعله في البيت فقبر من وبقى به رهم لم يسحق الاجر حتى يخرج الخبز من الخبز لا تمام
العمل الخارج فلو اضرق او سقط من يده قبل الاجراء لاجر له للمداك قبل التسليم فانه اجر

ثم استحق من غيره فله الاجر لانه صار متبعا بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد منه
الحيطة قال في هذا عند ابي حنيفة لو لاقته لانه في يده وعنده ما يضمن فقل وقبضه ولا اجر له لانه
مضمون عليه فلا يبرأ ان بعد قبضه التسليم وان شاء فتمت كمنزلة اعطاه الاجر ومن استاجر
طباخا ليطلع له طعاما لوليمة فالعرف عليه اعبا بالعرف ومن استاجر انسانا ليضرب له لبا
استحق الاجرة اذا اقامه عند ابي له واما لا لا ينفذ حتى يشترط لان التبرع من تمام عمله
او لا يبرأ من الضمان قبل فصار كالخراج من الثور ولان الاجر هو الذي يبرأ به عرفا وهو
المعتبر فيما لم ينفذ عليه ولا يبي حنيفة ان العمل قد تم ايا قامة والتبرع على ان لا ينفذ الاثر
انه ينفذ به قبل التبرع بالنفذ في موضع العمل بخلاف ما قبل لاقامة لانه لا يبرأ من تبرعه
الاجر لانه غير منقطع به قبل الاخراج قال وكل ما يقع للعدا في العين كالقتل والقبض فله
ان يجلس العين حتى يستوفي الاجر لان المعقود عليه وصف فان لم ينفذ في النوب فله حتى
يجلس لاستيفاء البديل كما في البيع ولو جبهه فضايع لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لانه غير
منقطع في المجلس فبقي لانه كما كان فله ولا اجر له لهداك المعقود عليه قبل التسليم وعند
ابي يوسف وكذا يعمد العين كانت مضمونة قبل المجلس فكذلك بعده لكنه الجواب ان
فتمت قبضه فيرعى لاجره وان شاء فمعمولا ولا اجر وسبب من بعد ان شاء الله
شكا قال كل ما يقع ليس للعدا اثر في العين فليس له ان يجلس العين لاجر كما في الحال
والفاح لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا ينعزله جبهه فليس له ولا
المجلس وقيل النوب تكليف لكل وهذا بخلاف السابق حيث يكون له اذ حق جبهه لاستيفاء
المجلس ولا اثر للعدا لانه كان على شرف الهداك وقد اجماع فكانه باعه منه والحق المجلس
وهذا الذي ذكرناه منه سبب علاننا الثلثة عليهم وقال زفر بن ليس له حق المجلس في الوجهين
لانه وقع التسليم بالانصال المبيع بمكة فنفذ حق المجلس ولنا ان الانصال بالحل ضروري
واما من تسليم العمل فلم يكن هو ارضا به من حيث انه تسليم فلا ينفذ حق المجلس كما اؤتمن
المشتهى بغير رضا البائع قال واذا شرط على المداين ان يعمل بغيره فليس له ان يستعمل
غيره لان المعقود عليه العمل محل بغيره فيستحق منه كالمستفعة في محل بغيره وان اطلق له العمل
فله ان يستاجر من بعده لان المشتري عمل في ذمته ويمكن ايقاؤه بغيره وبلاستغناء
بغيره بغيره ايقاؤه الذين **فصل** ومن استاجر رجلا ليدب به البصرة
فيجي بجار فله سبب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقي فله الاجر كما في لانه وفي بعض
المعقود عليه فيستحق العوض بقدر رده او ان كانا معلومين وان استاجر ليدب

ليدب سبب كما في لادن بالبصرة ويحيى كيوه فله سبب فوجد فلان سببا او غاليا فزوه فلا اجر له
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقال محمد بن عمر الاجرة التي تادى في بعض المعقود
عليه وهو قطع المسافة وهذا لان الاجر مقابل به لما فيه من المنفعة دون حمل الكتاب فله
مزاوته ولها ان المعقود عليه نقل الكتاب لانه هو المنفعة او وسبب البه وهو العلم بان الكتاب
لكن الحكم معقود به وقد نفذ فبسط الاجر كما في الطعام وهي المسئلة التي هي هذه المسئلة
وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر لانه سبب بالاجماع لان الحمل لم ينفذ
وان استاجر ليدب سبب بطعام الى فلان بالبصرة فله سبب فوجد فلان سببا فزوه فلا اجر له
في ذلهم جميعا لانه نفذ تسليم المعقود عليه وهو حمل الطعام بخلاف مسئلة الكتاب على قول
محمد لان المعقود عليه هناك فله المسافة **سبب كيوه من الاجارة وما كيوه**
قال في كيوه استيجار الدور والمجو انيت للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها لان العمل
المتعارف فيها السكنى فيصرف اليه وانه لا يتفاوت ففتح العقد وله ان يعمل كل شئ
لما طلائ ان شاء ما يمكن حده او لا فصار ولا طلائ لان فيه ضرر ظاهر لانه يوهن البناء
فينفذ العقد باوراء لانه قال في كيوه استيجار الاراضى للزراعة لانه منفعة مقصودة
معمودة فيها ولما اجر الثرب والقرين لان الاجارة تنفذ للزراعة ولا انتفاع انا
بها فيدخلان في مطلق العقد بخلاف البيع لان المنفعة منه ملك الرتبة لا الانتفاع في حال
حين يجوز بيع الحش والارض السجدة فلا يدخلان فيه من غير ذكر الحشوق وقد قرئ في البيع
لا يبيع العقد حتى يسمي ما يزرع فيها لانها قد تشاجر للزراعة ولغيرها وما يزرع فيها متفاوت
فلا بد من التعيين كبما نفع المنازعة او يقول على ان يزرع ماشا لانه لما قوض الحجرة اليه
ارفعت الجبال المفضية الى المنازعة قال في كيوه ان يستاجر ان يبنى فيها او لغيره
فيها كخلا او شجرة لانها منفعة بعينه بالاراضى ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان
يبيع البناء والغرس ويتركها فارغة لانه لا ضمان له فيها فبقي ايقاؤه لصاحب الارض
بخلاف ما اذا انقضت والذرع بقل حيث يترك بالجر المثل للزمان الا ان كان لها
ضمانة معلومة فامكن رعاية الجاهلين قال فلان ان يستاجر صاحب الارض ان يزرع
لقيمة ذلك مفعولا وتتملكه وهذا ايضا صاحب الغرس والشجر الا ان تنقص بغيره
بغيره بغيره فله ان يزرع في مكانه على حاله فيكون البناء لانه الارض لانه لا ينفذ
لانه ان لا يستوفيه وفي الجاهل الصغير اذا انقضت الاجارة وفي الارض رطبة فانهما تطلع
لا الرطاب لانها لا ضمان لها فاشبه الشجر قال في كيوه استيجار الدواب للركوب والحمل لانه

في اصل المنفعة وما كان من امر بضرب طبخ من شبه ضرب من كونه فانه يكثر كذا
باب الاجارة الخامسة قال الاجارة عقد فسد بالشر وطعم نفسه البيع لا يفسد
الا بمرى الله عقد بقال يفسخ والواجب في الاجارة العايدة اجرة المثل لا بماوز به المسمى وقال
زفر الشافعي يجب بالغا بلع اعبار اربع الاعيان ولنا ان المنافع لا تنقسم بنفسها بل
بالعقد فاحتمل الناس اليها فيكتفي بالضرورة في البيع منها الا ان الفاسد يقع له وبغيره
يجعل في لافي البيع عادة كنهها اذا انقضا على مقدار في الفاسد فقد اسقطا الزيادة وانفس
اجر المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد الشبهة بخلاف البيع لان العبد منقسم في نفسه ولا يجوز
الاصلي فان تحت الشبهة انتقل عنه والافلا قال من استأجر دارا لكل شهر به درهم والعقد
مصح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمي حصة شهر به معلومة لان الاصل ان
كله كل اذا دخلت فيها لانهما به لا ينصرف الى الواحد لثبوت العمل بالعموم فكان الشهر الواحد
معلوما فصح العقد فيه واذا تم كان الكل واحدا منها ان ينقص الاجارة لانها العقد الصحيح
ولو سمي حصة شهر معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر
التي في صح العقد به ولم يكن للموثر ان يخرجها ان ينقص الشهر وكذا كل شهر يمكن في اوله
لانه تم العقد بهما فيكون في الشهر ان في الا ان الذي ذكره في الكتاب هو القياس
وقد قال فيه بعض المتأخرين وكما هو الرواية ان يفي بخيار الكل واحد منها في الليلة الاولى من الشهر
ان في ديومها لان في عبار الاول بعض كمرج قال وان استأجر دارا سنة بعشرة
ودراهم جاز وان لم يسمي فسط كل شهر من الاجارة لان المدة معلومة بدون التقسيم فصار
كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يسمي فسط كل يوم ثم بعينه ابتداء المدة مما سمي وان لم
يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان الاوقات كلها في جنس الاجارة على السواء
فالشبهة اليقين بخلاف الصوم لان الثبوت ليس بجل له ثم ان كان العقد حين قبول الميثاق
ففيه السنة كلها بالاهلة لا قهرا في الاصل وان كان في اثنا عشر فالكل بالايام عند
الي فبعضه وهو رواية عن ابي يوسف وعنده محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول بالايام و
الباقى بالاهلة لان الايام بعبار البواضرة وهي في الاول منها وله ان يسمي ثم الاول بالايام
ابتداء الثاني بالايام ضرورة فريضة الى آخر السنة ونظيره العقد وقد قرئ الطلاق قال
ويجوز اخذ اجرة الكهاتم والحجاء ما اتهموا فلهذا عرف الناس فلم ينعبر بحال الاجماع للمسلمين
وقال عام نازة للمسلمون حسنا فوعده الله حسن وانما الحجام قمار روى انه عام احتجم واعطى
الحجام الاجر ولانه استأجر على عمل معلوم باجر معلوم فبقي جازا قال ويجوز اخذ اجرة

اجرة حسب النيس وهو ان يوجر غلاما لغيره على الا ان يثبته له من النسخ حسب النيس
والمراد اخذ الاجر عليه قال ويجوز الاستئجار على ان يوفى وكذا الامانة وتعليم القرآن والعقود
والاصل ان كل ما عدا بيعه يفسد بها المسلم لا يجوز الاستئجار له عندنا وعند الشافعي في كل
الا يفتقن على الاجرة لانه استأجر على عمل غير متيقن عليه فحجوز ولنا قوله عام فزاد القرآن وانما
به شيئا واخر ما عدا رسول الله وم عثمان بن ابي العاص وان اتخذت منزلة فاما ما عدا على الا ان
اجرة ولان القرية مني حصلت ووقع من العاقل ولنا نقية بهيته فلا يجوز له اخذ الاجر
من غير مكان الصوم والصدقة ولان التعليم مما لا يقدر المقدم عليه الا بمعنى من قبل المتعلم فيكون
مستورا بما لا يقدر على تسليمه فلا يفسخ وبعض متأخرينا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم
لانه ظهر التواني في الامور الدينية ففي الامسك نصيب حفظ القرآن وعلم الفتوى ولا يجوز
الاستئجار على الفاء والنسخ وكذا سائر الماهي لانه استأجر على المعصية والمعصية لا يفسخ
بالعقد قال لا يجوز اجارة الشاع عند ابي حنيفة الا من الشريك وقال اجارة الشاع جائزة ومرو
ان يوجر نصيبا من داره او نصيب من دار مشتركة من غير الشريك لهما ان المنافع منفعة ولنا
يجب اجرة المثل التسليم يمكن بالتخلف او بالتبالي فصار كما اذا جاز من شريكه او من رجلين و
سار كالمسح ولا يبي حنيفة لانه جاز لا يقدر على تسليمه فلا يجوز وهذا لان تسليم المنافع وحده
لا يفسد والتخلف اعز شريفا لو فوجع فملك وهو الفعل الذي يحصل به التمكّن ولا يمكن في
المنافع بخلاف البيع لحصول التمكّن فيه وانما التباين فاما يستحق كمال العقد بواسطة الملك
وحكم العقد بعينه والقدرة على التسليم شرط العقد وشرط الشيء بسببه ولا يعتبر المراسي سابقا
وانما اذا جاز من شريكه فالكل يحدث على ملكه فلا يفسد والاختلاف في الشبهة لا يقترن على
انه لا يفسخ في رواية الحسن عنه بخلاف الشيوع الطارسي لان القدرة على التسليم ليس بشرط لبقاء
وكتفاء اجر من رجلين لان التسليم يقع حصة ثم الشيوع يتفرق الملك فيما بينهما طارسي
قال يجوز استئجار الطير باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن
ولان النعاق في كان جازا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل واقرهم عليه ثم قيل ان العقد
يفسخ على المنافع وهي خدمتها للصبي والقيام به والذين يستحق على طرفي البيع كمنزلة الصبي في
الثوب وقيل ان العقد يقع على الثوب والخدمته تابعة ولنا لو ارضعته بلين شاء لا يفسخ
الاجر والا في الرقب الى العقد لان عقد الاجارة لا يفسد على اطلاق الايمان مقصودا كما
اذا استأجر بقرعة يشر بلبها وسنتين العذر عن الارضاع بلين ان شاء الله تعالى
واذا ثبت ما ذكرنا يفسخ اذا كانت الاجرة معلومة اعبارا بالاستئجار على اخذ منه قال ويجوز

نفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف هذا لا يشترك لان المعقود عليه هناك المتابع يتحقق بتسليمها
بدون وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعقود عليه اما هو ملك نصيب صاحبه وانه
او ملكي يمكن ابعاده في المتابع ومن استأجره لم يملكه بغيره بل يملكه بغيره واما في شيء بغيره
فلا جارة فاسدة لان الارض تستأجر لمرارة وغيره وكذا ما يزرع فيها بخلاف تسليمها
بغيره بالارض بالابرة بغيره فتم يكن المعقود عليه معلوما فان زرعه ومطى الاجل فله
المستحق وهذا المستحق في القياس لا يجوز وهذا قول زفر لانه وقع فاسدا فلا يقبل
جائزا وبه الاستحسان ان المجبلة ان تفتت قبل تمام العقد فيقلب جائزا كما اذا اضرعت
في حالة العقد وصار كما اذا سقط الاجل الجوهول قبل مضيه وبخلاف الزاوية في المدة ومن
استأجر حمارا الى بغداد بدينار لم يمتد في كل ما يملك عليه فكل ما يملك في بعض المدة
فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة امانة في يد المستأجر وان كانت الاجارة كسنة
فان مضى البعد او فله الاجر المستحق استحقاقا على ذكره في السنة الاولى وان اضمنا قبل ان يملك
عليه وفي السنة الاولى قبل ان يزرع نفقت الاجارة وفعلا لفساد ما لم يفسد
باب ضمان الاجير الاجراء على ضربين اجير مشترك واجير حاكم في الشريك
من لا يتحقق الاجرة حتى يعمل كالمقتار والصباغ لان المعقود عليه اذا كان هو العمل او اثره
كان له ان يعمل للعامة لان منافعه لم تنصرف لخاصة فلو اضرعت من هذا الوجه يستحق مشتركا
والمساع امانة في يده ان يملك لم يضمن عند ابي حنيفة وهو قول زفر وبضمنه عندهما ان
شيء غالب كالطريق الغالب والعدو المكابر لهما ما روي عن عمر وعلي ردا عنها كما في ضمان
الاجير المشترك ولان الحفظ مستحق عليه اذا لم يكن العمل الا به فاذا يملك بسبب بكنة الاثر
عنه كالغصب والسرقة كان التقدير من جهة نفسه كالودعة اذا كانت باجر بخلاف ما لا يملك
الاثر اذا كان مستحقا لغيره والحرين الغالب وغيره لانه لا يفسد من جهة ولا في حقيقته بل ان
العين امانة في يده لان القبض حصل باذنه ولما لو يملك بسبب لا يملك الاثر عند الغنم
ولو كان مضمونا لضمنه كما في المقتسوب والحفظ مستحق عليه بنحو المقتسوب او لو لا ابعاده
الاجر بخلاف المودع باجر لان الحفظ مستحق عليه ففسدوا حتى يباع له الاجر قال مالك
بعد كثر من التوب من ذنوبه والحق انما لا يقطع الاجل الذي يشترطه المكاري في كل وعرف
السقينة من مدة مضمون عليه وقال زفر والشافعي لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطلقا
بغيره للمعيب والتسليم وصار كاجير الواحد ومعين القصار وان كان الداخل تحت الاذن
ما هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصلي لانه هو الوسيلة الى الاثر وهو المعقود عليه

حقيقة حتى لو حصل بفعل الغير يجب الاجر فلم يكن المفسد ما هو فيه بخلاف العين لا يتسرع
فلا يمكن تعجيله بالمصلي لانه يتسرع من التبرع وفيما نحن فيه يعمل بالاجر فامكن تعجيله وبذلك
الاجر الواحد على ذكره ان شاء الله والقطع الجبل من فلة ايتها من فكان من صنعه قال
ان الله لا يهتكم بهن آدم فمن فرق في السقينة او سقط من الدابة وان كان بسوقه
فوزه لان الواجب ضمان الادنى وانه لا يجب بالعقد والواجب بالمانة وبهذا ليس
بجناية لكونه ما هو في ملكه من متعة بالامانة التسيب يمتد على صفة التعدي ولما لا يجب
على العاقلة وضمان العقود ولا يضمنه العاقلة قال اذا استأجر من جبل لسان من الغنم
فوقع في بعض الطريق فالكسرة فان شاء فتمت فتمت في المكان الذي حمده ولا جارة وان
شاء فتمت فتمت في الموضع الذي اكسره واعطاه اجره بحسبه اما الضمان فلا فلا والسقوط
بالاعتراض او بالقطع الجبل كل ذلك من صنعه واما المجار فلا انه اذا اكسره في الطريق
والمجل شيئا واحد يبين انه وقع تعديا من لا يملكه من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان
ابتداء العمل حصل باذنه فتم يكن تعديا واما ما صار تعديا عند الكسرة فيميل الى اني الوجهين
شاء وفي الوجه الثاني له الاجر بغيره ما استوفى وفي الاول الاجر لانه ما استوفى اصلا
واذا فسد الفضا او بخرق البزاق ولم يتجاوز الموضع المعاد فلا ضمان عليه فيما عطف من
ذلك وفي الجاهل الصغير بيطا بخرق دابة بداني تنفقت او حجام حجم عبدا بخرق مولاه فانت
فلا ضمان عليه وفي كل واحد من العيارين نوع بيان وجوبه انه لا يمكن التفرغ عن التوبة
لانه يمتد على قوة الطبايع ومنعها في كل حال لا يمكن التعجيل بالمصلي من العمل لا كذلك
وفي التوب وكونه مما قد مضى لان قوة التوب ورقته تعرف بالاجتهاد فامكن القول
بالنقبة قال الاجير لخاص الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن
استأجر شبرا للخدمة او لربى الغنم واما سمي اجير وحده لانه لا يملكه ان يعمل غيره لان منافعه
في المدة صارت مستحقة له والاجر مقابل بالمنفعة ولما يبقى الاجر مستحقا وان نفقت العمل
قال لاضمان على الاجير لخاص فيما مضى في جده ولا يملك من عمله اما الاول فلان العين
امانة في يده لانه قبض باذنه وهذا ظاهر عنده وكذا عندهما لان لضمين الاجير المشترك
نوع استحقاق عندهما لصيانة اموال الناس والاجير لو صدر لا يقبل الاعمال فيكون له سائمة
عابا فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنفعة مني مما رتب مملوكة للمستأجر فاذا امره
بالنقص في ملكه متج ويصير ما يملكه فصار فعله منقولا اليه كانه فعل نفسه فلهذا لا يضمن
في التوبة

فان سبب قهرهم وان حطته روميا قهرهم جازوا حتى مل من هذين العليين مل سحني
اجرة وكذا اذا قال لصبيغ ان صبغت بعض قهرهم وان صبغت بعض قهرهم وكذا
اذا خيرة بين شينين بان قال اجرك هذه الدار شورا كجسة او هذه الدار الاخرى خيرة
وكذا اذا خيرة بين مسافتين مختلفتين بان قال اجرك هذه الدار الى الكوفة كذا او الى
واسط كذا وكذا اذا خيرة بين ثلاثة اشياء وان خيرة بين اربعة لم يجز والمعتبر في جميع ذلك
البيع والجماع ورفع الحاجة غير ان لا بد من اشتراط المجاري في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك لان
الاجر اما يجب العمل عند ذلك بعينه المعقود عليه معلوم وفي البيع يجب ان ينسب العقد فخر
المجان على وجه لا يرفع المنة الا بالنيات المجردة ولو قال ان حطته اليوم قهرهم وان
حطته هذا فنصف درهم فان حاط اليوم قهرهم وان حاط هذا اجرة شرا عند ان يبيعه
لا يجاوز به نصف درهم وفي الجماع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم
وقال ابو يوسف وحجة الشرطان جائز ان وقال زفر الشرطان فاسدان لان الحاجة شتى
واحد وقد ذكر بما جاز به لان على المبدل يكون مجزولا وهذا لان ذكر اليوم للشجبل وذكر
العقد للفرقة فيجوز في كل يوم تسعين ولما ان ذكر اليوم للثابت وذكر العقد للتعليق
فلا يجوز في كل يوم تسعين ولان النجول انما خيرة مقصود فنزل منزلة اختلاف النوعين
ولما في حيفه من ان ذكر العقد للتعليق حيفه ولا يمكن حمل اليوم على الثابت لان ثبوت
العقد لا يحتاج الوقت والعمل واذا كان كذلك يجوز العقد تسعين دون اليوم فصح الاول
ويجب المستى ونفس الثاني ويجب اجر النخل لا يجاوز به نصف درهم لانه هو المستحق اليوم
ان في وفي الجماع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية الاولى
لا تنعدم في اليوم ان في فيغير منجلا بادة وتعتبر تسمية الثانية بمنع النقصان فان حاط
في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف درهم عند ان حيفه هو هو الصحيح لانه اذا لم يرض بالان خيرة
الى العقد فباز بادة عيب الى ما بعد العقد اولى ولو قال ان سكنت في هذا المكان عقارا
قهرهم وان اسكنته حدا قهرهم جازوا حتى الامرين فعل اسحقى المستحق في عهده
ان حيفه هو وقال الاجارة فاسدة وكذا ان اسناجر بنا على ان سكن فيه قهرهم
وان اسكن فيه حدا وقهرهم فهو جاز عند ان حيفه هو قال لا يجوز قال وان اسناجر
واية الى حيرة بدرهم وان جازوا الى العادسية قهرهم فهو جاز ويجوز اختلاف وان
اسناجر الى حيرة على ان حمل عليها كثر شعير فنصف درهم وان حمل عليها كثر حطة قهرهم
فموجز في قول ان حيفه هو وقال لا يجوز وجه قولهما ان المعقود عليه احد الشينين وهو مجزول

وكذا الاجر احد الشينين وهو مجزول والمجان نوجب الفسا ويخالف خباطة الرومية والفسا
لان الاجر يجب بالعمل وعنده يرتفع المجان ان في هذه المسئلة على يجب الاجر بالخدمة والتسليم
فبقي المجان وهذا الحرف هو الاصل عند جماهيري حيفه هو ان خيرة بين عقدين صحيحين
مختلفين فصح كما في المسئلة الرومية والفارسية وهذا لان سكنه بنفسه كجالت سكنه
المجد او لا يرى ان لا بد من ذلك في مطلق العقد وكذا في اجارتهما والاجارة تعقد للمنفعة
وعنده يرتفع المجان ولو اتي الى الجباب كجزو التسليم يجب اقل الاجر بن النقص به
باب اجارة العبد قال من اسناجر عبدا لخدمته فليس له ان يباشر
به الا ان يشترط ذلك لان خدمته السفر اشملت على زيادة مشقة فلا يشترط الاطلاق
ولهذا جعل السفر عذرا فلا بد من اشتراطه كاسكان المحدث والعقد في الدار ولان
النفاذ بين المخدمين ظاهر فاذا عتق المخدم في المحضر لا يفي غيره واخلاص في الركوب
قال من اسناجر عبدا محجورا عليه شورا واعطاه الاجر فليس له ان يخدمه الاجر
واما ان الاجارة صحيحة اسحقى انما اذ فصح من العمل القياس ان لا يجوز ان يخدم ام اذا
هو وقام المحر وصار كما اذا ملك العبد وجه الاسحقى ان ان النصرف مانع على اعتبار
الفرق لما اشار على اعتبار ملك العبد والفرق ما دون فيه كقبول الوبى واذا جاز لم يكن
للمنجر ان يخدمه قال من غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاحد الغاصب الاجر فاكمل
فما ضمان عليه عند ان حيفه هو وقال هو ضامن لانه اكل مال المالك بغير اذنه او اجازة
قد نعت على قوله ان الضمان يجب بالظان مال محرز لان النقوم به وهذا غير محرز في
حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه عنه فكيف يجوز ان يده وان وجد المولى الاجر فاما
بعينه اخذه لانه وجد عين ماله ويجوز قبض العبد الاجر في توليه جميعا لانه ما دون له في
النصرف على اعتبار الفروع على قوله من اسناجر عبدا هذين الشرطين شورا باربعة
وشورا كجسة فهو جاز والاول منها باربعة لان الشرط المذكور اولا ينصرف الى ما يلي
العقد كجزو الجواز او نظر الى تنجز الحاجة فنصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة قال
ومن اسناجر عبدا شورا بدرهم فنصفه في قول الشرط ثم جاء امر الشرط وهو ان يرضى
فقال ابن اومر حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان يرضى بساعة فالقول
قول المشاجر وان جاء به وهو صحيح فالقول قول المور لانهما اخذتا في امر محتمل فخرج بكما حال
او هو دليل على فساد من قبل وهو صحيح مرجح ان لم يصح حجة في نفسه اصد له اختلاف
في جريان ما الطاحونة والقطاعة **باب اختلاف** قال واذا اختلف

لما لم يبيع لان المتاجر لا يمكنه رد المعقود عليه بانه لو كان يجب رد القودات بعينه ولو
كان للموخر فلا يمكنه التمسك بعينه على الكمال وكل ذلك يمنع المتاجر وان ائنه عقد معاينة لا
يستحق القبض فيه في المجلس في اشتراط المتاجر فيه كالمبيع والمبايع دفع الحاجة وقودت بعض
المعقود في الاجارة لا يمنع الرد بغير العيب كذا المتاجر بشرط بطلان البيع وهذا لان
الكل ممكن في البيع دون الاجارة فيستلزم فيه وانه ولهذا يجوز للمتاجر على القبض اذا
سلم الموخر بعد مضي بعض المدة قال نفع الاجارة بالاعذار عنه وقال الشيخ لا يفسخ
الا بالعيب لان المتافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجزى العقد عليها فاشبهه البيع وان
ان المتافع غير مقبوضه وهي المعقود عليها فصار العقد في الاجارة كالعيب قبل القبض
في البيع فتفسخ به او المعنى كجبرها وهو عجز العاقد عن المضي في موجب التأجيل ضرر زائد
لم يستحق به وهذا معنى العقد عنه وهو ممكن استناجرحا والبيع ضرر له لو جمع فيكون
الوجه اذ استناجرحا على البيع له طعا ما لو لم يمتد فاضلعت منه تنفسح الاجارة لان المتافع
عليها الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وكذا من استناجرحا في التوفيق لغيره فذهب
قاله وكذا من اجره كالتا او اذ انتم افلس ولزمه ويون لا يقدر على قضائها الا بغيره
اجر فسخ العاقد وباعها في الدين لان في الجري على موجب العقد الزام ضرر زائد
لم يستحق بالعقد وهو محسوس لانه قد لا يصدق على عدمه قال آخر ثم قوله فسخ العاقد العقد
اشارة الى انه يقتضي القضاء العاقد في القبض وهكذا ذكر في الزايدات في عذر الدين
وقال في المباحص الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنفسح وهذا يدل على انه لا
يجب قبضه في قضاء العاقد ووجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل القبض في البيع على ما مر في
العاقد بالبيع وجه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا بد من الزام العاقد ومنهم من وفق
فقال اذا كان العذر طاهرا لا يحتاج الى القضاء وان كان غير طاهر كالدين يحتاج الى القضاء
لعودر العذر قال من استاجر دابة ليس له ان يبيعها ثم يدركها من السرقة فمعه دابة لانه لو مضى
على موجب العقد يلزمه ضرر زائد لانه ربما يذهب المبيع فذهب وقته او لطلب غيره فمضى او
للخسارة فافترق قال فان بدا للمكاري فليس ذلك بعذر لانه يمكنه ان يعقد ويبيعت
الدواب على يد غيره او اجبره ولو عرض للموخر ففقد كذا الجواب على رواية الاصل ودكا
الترجيح لانه عذر لانه لا يجري عن ضرر فيفسخ عنه عند الضرورة دون الاجارة قال من
اجر عبدا ثم اده فليس بعذر لانه لا يملكه الضرر بالمضي على موجب العقد وانما يقود الا بغيره
وانه امر نادر قال اذا استناجرحا على طاعا فافلس وترك العمل فهو عذر لانه يلزمه الضرر

لما لم يبيع لان المتاجر لا يمكنه رد المعقود عليه بانه لو كان يجب رد القودات بعينه ولو
كان للموخر فلا يمكنه التمسك بعينه على الكمال وكل ذلك يمنع المتاجر وان ائنه عقد معاينة لا
يستحق القبض فيه في المجلس في اشتراط المتاجر فيه كالمبيع والمبايع دفع الحاجة وقودت بعض
المعقود في الاجارة لا يمنع الرد بغير العيب كذا المتاجر بشرط بطلان البيع وهذا لان
الكل ممكن في البيع دون الاجارة فيستلزم فيه وانه ولهذا يجوز للمتاجر على القبض اذا
سلم الموخر بعد مضي بعض المدة قال نفع الاجارة بالاعذار عنه وقال الشيخ لا يفسخ
الا بالعيب لان المتافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجزى العقد عليها فاشبهه البيع وان
ان المتافع غير مقبوضه وهي المعقود عليها فصار العقد في الاجارة كالعيب قبل القبض
في البيع فتفسخ به او المعنى كجبرها وهو عجز العاقد عن المضي في موجب التأجيل ضرر زائد
لم يستحق به وهذا معنى العقد عنه وهو ممكن استناجرحا والبيع ضرر له لو جمع فيكون
الوجه اذ استناجرحا على البيع له طعا ما لو لم يمتد فاضلعت منه تنفسح الاجارة لان المتافع
عليها الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وكذا من استناجرحا في التوفيق لغيره فذهب
قاله وكذا من اجره كالتا او اذ انتم افلس ولزمه ويون لا يقدر على قضائها الا بغيره
اجر فسخ العاقد وباعها في الدين لان في الجري على موجب العقد الزام ضرر زائد
لم يستحق بالعقد وهو محسوس لانه قد لا يصدق على عدمه قال آخر ثم قوله فسخ العاقد العقد
اشارة الى انه يقتضي القضاء العاقد في القبض وهكذا ذكر في الزايدات في عذر الدين
وقال في المباحص الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنفسح وهذا يدل على انه لا
يجب قبضه في قضاء العاقد ووجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل القبض في البيع على ما مر في
العاقد بالبيع وجه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا بد من الزام العاقد ومنهم من وفق
فقال اذا كان العذر طاهرا لا يحتاج الى القضاء وان كان غير طاهر كالدين يحتاج الى القضاء
لعودر العذر قال من استاجر دابة ليس له ان يبيعها ثم يدركها من السرقة فمعه دابة لانه لو مضى
على موجب العقد يلزمه ضرر زائد لانه ربما يذهب المبيع فذهب وقته او لطلب غيره فمضى او
للخسارة فافترق قال فان بدا للمكاري فليس ذلك بعذر لانه يمكنه ان يعقد ويبيعت
الدواب على يد غيره او اجبره ولو عرض للموخر ففقد كذا الجواب على رواية الاصل ودكا
الترجيح لانه عذر لانه لا يجري عن ضرر فيفسخ عنه عند الضرورة دون الاجارة قال من
اجر عبدا ثم اده فليس بعذر لانه لا يملكه الضرر بالمضي على موجب العقد وانما يقود الا بغيره
وانه امر نادر قال اذا استناجرحا على طاعا فافلس وترك العمل فهو عذر لانه يلزمه الضرر

بالفصل على موجب العقد لغو مخصصه وهو ناسا له وناوب على المسئلة خطا بعل نفسه
الذي يخطب بجر فراس ماله يخطب والمقراض فلا يتحقق الا فاس فيه وان اراد
ترك الخطا وان جعل في الصرف فليس بعذر لانه يمكن ان يفقد الغلام للخطا في اية
وهو بعل في الصرف في ما حجب وهذا الجفاف اذا استاجر وكما للخطا في ايراد ان يركبها
ويستغل بعل آخر حيث جعله عذر الاكره في الاصل لان الواحد لا يمكن الجمع بين العبد
وايهما العامل شخصان كما يمكنه قال من استاجر فلا يخدمه في المصير ثم سافر فوجد
لانه لا يبرى عن الزام ضرر زائد لان خدمته السراشق وفي المنع من الضرر وكل ذلك
لم يستحق بالعقد فيكون عذرا وكذا اذا اطلق لما مر انه يتقيد بالمفسر بخلاف ما اذا اجره عازرا
ثم سافر لانه لا ضرر اذا استاجر بمكنته استبقا المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المالك ان يضر
فقد عذر لما فيه من المنع من الضرر والزام الاجر بدون الكسبي وذلك ضرر مساهل
قال من استاجر ارشدا او سفارا فاحرق كحما به فاحرق شي في ارض اخرى فلا ضمان
عليه لانه غير متقيد في هذا السبب فاشبهه حرق البئر في ارضه وقيل هذا اذا كانت
الارض ما دونه ثم تغيرت اما اذا كانت مضر طبة بعين لان موقد النار يعلم انما تستقر
في ارضه قال اذا ائتمن الخطا والصباغ في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف فوطا
لان هذه شركة الوجوه في الحقيقة فمذا بوجاهته بغير وهذا الجدة بعل فينظم بذكر
المصلحة فلا يضره الجدة فيما يحصل قال من استاجر حيا بغير عليه حكمة ولا كسب في الجدة
جاز له العمل المصا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لانه قد نفى ذلك
وجه الاسخاف ان المقصود هو الرأية هو معلوم والمحل ما يبيع له وما فيه من الجدة لا يرفع
بالصرف الى المتعارف فلا نفى الى المارعة وكذا اذا لم ير الوطاء والدثر قال ان ما جدد
الجبال المحل فهو اجود لانه انفق الجدة واقرب الى تحقق الرضا قال وان استاجر بغير الجدة
عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض الكل لانه استحق عليه حيا
سنتي في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكمل والموزون وروى الزاوي
عند البعض كرو الماء فلا مانع من العمل بالاطلاق **باب المكاتب** قال
واذا كان عبدا او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد وذلك صار مكانا اما الجواز
فلقولنا انما كانوا هم ان علمتم فيهم خبرا وهذا ليس امر ايجاب اجماع بين الفقهاء وانما هو
امر ندب هو الصحيح في العمل على الا باض الفاء الشرط او هو مباح بدون انما الندبة معلقة به والمرا
بالجدة المذكور على قيل ان لا يضره المملوك بعد العتق فان كان يضرهم فلا فضل ان لا يضره

بمكانه وان كان يبيع له فله واما اشتراط قبول العبد فلا قال يضره فلا يضره من التزاع
لا يضمن الا اذا كان البديل له ولم يضره كونه على ماله وبارك في الا عشرة وما فيه فهو عبدا
وقال من ملكا بغير عيبه ما يضره بغير عيبهم وفيه اختلاف الضمان في ماله واخره قول زيد بن وهب
واذا لم يضره لم يضر المولى اذا اؤتمنتا فانما حر لان موجب العقد ثبت من غير الشرع به كما في البيع
ولا يوجب شرط شي من البديل او عجزا بالبيع قال يجوز ان يشترط المالك مالا ويجوز موهبا ونحوه وقال
الشافعي لا يجوز مالا ولا بد من كسبه لانه جاز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهمية قبله لرق
بخلاف التسليم على ماله لانه اهل للملك فكان احتمال العدة كما ثبت وقد دلل ان اقدم على العقد
عليه فثبتت ولما طاهر ما هو من غير شرط التخييم ولانه عقد معاوضة والبديل مقفود عليه
فما شبه التمن في البيع في عدم اشتراط العدة عليه بخلاف التسليم على ماله لان التسليم فيه
مقفود عليه فلا بد من العدة عليه ولان مبني الكسب على المساهلة فيمولى المولى طاهر الجدة
التسليم لان ماله على المصا بغيره وفي الحال كما اشيع من الايام بر في الرق قال يجوز كسبه
العبد الصغير اذا كان يبيع البيع والشري للتحقق الايجاب والقبول اذا العاقل من اهل
القبول والنصرف مانع في حقه والنفقة بخلافه وهو باء على سلة اذن الصبي في الخاف
في هذا بخلاف ما اذا كان لا يبيع البيع والشري لان القبول لا يتحقق منه فلا يتقيد العقد
حتى راقى عنه غيره لا يبيع ويسرة ما وقع ومن قال يعبه جعلت عليه العاقبة بهما في
يكون اقول التخييم كذا او اخره كذا فاذا اؤتمنتا فانما حر وان عجزت كانت رقيق فان هذه مكانة
لان في نفسه الكسب به ولو قال اذا اؤتمنت الى العاقل شهر ماله فانما حر فمده مكانة في رداء
الى سلبان لان التخييم يدل على الوجوب وذلك بالكسب به وفي شيخ الى حفص لا يكون مكانة
اخبارا بالعلين بالاداء مرة قال واذا صححت الكسب به خرج المكاتب عن المولى ولم يخرج
من مكانة ما يخرج من جده فليحقق معنى الكسب به وهو القتم فيعلم ما كسبه به الى ما كسبه بغيره
والتحقيق مقفود الكسب به وهو اداء البديل فيملك البيع والشري والخروج الى السرة وان
منها المولى وانما عدم الخروج عن مكانة فلما روبا ولانه عقد معاوضة ومباة على المساواة
وبعد ذلك يثبت العتق ويتحقق بناخره لانه ثبت له نوع ما كسبه وثبت له في الذمة
حق من وجهه قال ان عتقه عتق بعينه لانه ما كسب لرفيقه وسقط عنه بدل الكسب لانه بالشر
الامساك لا يحصل العتق به وقد حصل لونه قال اذا اؤتمنى المولى مكانة بغيره لزمه العتق لاشياء
صارت اخفى باجزائها توصل الى المقصود بالكسب به وهو الوصول الى البديل من جانبته ولك
الحرة من جانبها بناء عليه وسقط البضيع ملحقة بالاجزاء والاعيان وان جنى عليها او على

ولا الزمة لاجلها لانه انما هو لان المولى لا يجزى في حق كذا بغيره
او لو لم يجعل كذلك لانه المولى فيمنع حصول الغرض المبني بالعقد **في الكفاية**
الفاسدة قال اذا كان المالك المسمى عليه على خيرا وخيرا او على غيره فالكفاية فاسدة اما
فان كان الخمر والخمر لا يفسد المسمى لانه ليس به مال في حقه فلما يصحح بدله فبطل العقد واما
الشيء فان القيمة لم يفسد فكذا وجب وصفه ففما حشمت لاجلها لانه اذا كان المالك
على غيره او اية ولا يفسد على ما هو موجب العقد الفاسد لانه موجب القيمة قال
فان ادى الخمر عن مال زفره لا يفتقر الى اداء القيمة لان المالك هو القيمة وحقه في
يوسف انه يفتقر الى اداء الخمر لانه بدل مودع ويقتضيه اداء القيمة ايضا لانه هو المالك
في حقه لانه ادى الخمر اداءه من الخمر اداءه قال ان اذ يتبعه فانه لا يفتقر الى اداء القيمة لان
وصار كذا اذا كان المالك على غيره او ادى الخمر لانه بدل مودع ويقتضيه اداء القيمة ايضا لانه هو المالك
ان الخمر والخمر لا يفسد المسمى لانه ليس به مال في حقه فلما يصحح بدله فبطل العقد واما
المشروط اما القيمة ليست بمال املا فلا يمكن اعتبار معنى العقد فيه فافترق في معنى الشرط وذلك
بالتمسك عليه واذا علق اداءه من الخمر لانه ان يسي في القيمة لانه وجب عليه ورفقته
لنا والعقبة وقد تعدد العلق فيجب رد قيمته كما في البيع الفاسد اذا اختلف البيع قال في
ينقص عن المسمى واداه عليه لانه عقد عليه فاسد فيجب القيمة عند هلاك المبدل بالقيمة ما
بلغت كما في البيع الفاسد وهذا لان المولى ما رضى بالفساد والعبد ما رضى بالزاد كذا
يبطل حقه في العلق املا فيجب بالقيمة ما بلغت وفيما اذا كان عليه على غيره يفتقر الى اداء القيمة لانه
هو المالك وامكن اعتبار معنى العقد فيه واذا كان المالك في الفاسد كذا قال اذا كان عليه على غيره
حيث لا يفتقر الى اداءه فوجب لانه لا يفتقر فيه على مراد العاقد لا خلاف اجابته فلا يفتقر
العلق بدون اداءه قال وكذا اذا كان عليه على غيره لم يجز لانه لا يفتقر على تسليمه و
مراده شي يفتقر بالقيمة حتى لو قال كان يفتقر على هذه الف درهم وهي القيمة جاز لانها
لا تفتقر في المعاديات فيفتقر درهمين في الذمة فيجوز وعن ابي حنيفة رده
الحسن انه يجوز حتى اذا ملكه وسلم يفتقر وان عجز بره في الرق لان المسمى مال القدرة على
التسليم امر موهوم فاشبه القدر في فساد العين في المعاديات معقود عليه والقدرة على
المعقود عليه شرط القيمة اذا كان العقد يكمل الفسخ كما في البيع بخلاف الصدق في النكاح لان
القدرة على هو المقصود بالنكاح ليس بشرط فعلي ما هو ابلغ فيه اولى فلو جاز صاحب العين
ذلك فنعن محمدا انه يجوز لانه يجوز البيع عند الاجازة فالكفاية اولى وعن ابي حنيفة انه لا يجوز

يجوز اعبار كمال عدم الاجازة على حال في الكتاب والجماع انه لا يفسد الكتاب
وهو المقصود لانه يفتقر الى اداءه منها ولا حاجة فيها اذا كان البديل غنا مقبلا والسنن
فيه على ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يجوز اجازة ذلك او لم يجز فيه لانه عند الاجازة يجب تسليم
منه وعند عدمه يجب تسليم قيمته كما في النكاح والجماع مع القيمة لكونه مالا ولو ملك
المالك كتاب ذلك العين فنعن الى حنيفة رده اياه ابو يوسف انه اذا اذاه لا يفتقر وعلى هذه
الرواية لم يفتقر العقد اذا قال له اذا اذيت اني فانه يخرج يفتقر بحكم الشرط وهكذا عن
ابي يوسف انه يفتقر قال ذلك ولم يقل لان العقد يفتقر مع الفساد لكون المسمى مالا
فيفتقر باوالمشروط ولو كان عليه على غيره في المالك كتاب فغيره وبيان وهي مسئلة الكتاب
على الاعيان وقد عرف ذلك في الاصل وقد ذكرنا وجه الروايتين في كفاية المسمى قال
وان كان عليه على ماله وبار على انه يرد المولى عبدا بغير عينة فالكفاية فاسدة عند ابي حنيفة
ومحمدا وقال ابو يوسف هي جائزة ونقسم الى اذ يتبعه على قيمة المالك كتاب وقيمة عبد وسط
ويبطل منها حصة العبد ويكون مكانها بما بقي لان العبد المطلق يصح بدل الكتاب ويصرف
الى الوسط فكذا يصح مستثنى منه وهو الاصل في ابدال العقود ولما لا لا يستثنى العبد من
من الذمة بغيره وانما يستثنى قيمته والقيمة لا تصح بدلا فكذلك مستثنى قال اذا كان عليه على غيره
موصوف فالكفاية جائزة ومعناه ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة ويصرف في الوسط
يجوز على قبول القيمة وقد تفرق في النكاح اما اذا لم يبين الجنس مثل ان يقول اذاه لا يجوز لانه
يشمل ابا جاسا فيفتقر حاشا لاجلها لانه اذا يبين الجنس كالعبد والموصوف فالكفاية سيرة وشكها
يتم في الكتاب فغيره جاز لانه المالك لا يفتقر لانه لا يجوز وهو القياس لانه
معاداة فاشبه البيع ولنا انه معاوضة مال بغير مال وبما لم يكن على وجه بطلان الكتاب فيه
فان شبه النكاح والجماع انه يفتقر على المسامحة بخلاف البيع لانه يفتقر على الماكسة قال اذا كان
النصراني عبده على خمر فوجاز معناه اذا كان مقدارا معلوما والعبد كافر لانه مال في حقه
بغيره لانه يفتقر في حقه واذا سمى فله المولى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر وتملكه
وفي التسليم ذلك الخمر غير معتبر فيجوز عن تسليم المبدل فيجب عليه قيمة بخلاف اذا تبايع
الذميان خمر اثنان اسم احدهما حبت لفساد البيع على حاله البعض لان القيمة يصح بدلها
الكتاب في القيمة فانه لو كان عليه على وصيف والى بالكتاب يفتقر على قبوله في اذان يفتقر
على القيمة اما البيع لا يفتقر بخير على القيمة فافتقر واذا افسد ما علق لان في الكتاب معنى المعا
فاو وصل احد العوضين الى المولى سم العوض الآخر للعبد وذلك بالعلق بخلاف اذا كان

العبد مساجد حيث لم يجر الكتاب لان المسلم ليس من اهل التزام الحجر ولو اذنا عتق وفدينا
من قبل **باب ما يجوز ان يكتب له** قال يجوز للمكاتب البيع والشراء بشرط
ان موجب الكتاب ان يبيع حرا بذو ذلك بالكتابة المنقولة مستندة به فخر فاروق
الى مقصوده وهو بيل المحررة باء البدل والبيع والشراء من هذا القبيل كذا السفلان
الحجارة رجا لا تنفق في كسبه فيحتاج الى المسخرة ويملك المبيع بالجملة لانه من صنع الفجار
فان الشاخر قد يجازي في صفقة البرج في اخرى فان شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة فذلك
يجوز اسخفا فان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد وهو ما يكتبه العبد على حصة الاستبداد
ونحوه لا يخفى من فخل الشرط وقع العقد لانه شرط لم يتمكن في صلب العقد وبطلان
لان عقد الكتاب به وهذا لان الكتاب يشبه البيع وبشبه الشكاح فالحق ان البيع في شرطه يمكن
في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة مجبولة لانه في البدل والشكاح في شرطه يمكن في
صلبه هذا هو الاصل ونقول ان الكتاب في جانب العبد اعان في لانه اسقاط المالك هذا
الشرط يخفف العبد فاعترضه في حق هذا الشرط والاعان لا يبطل الشرط القاسده ولان
يتزوج اذ ان المولى لان الكتاب به فكذلك مع قيام الملك ضرورة النول الى المقصد المتزوج
ليس وسيله اليه ويجوز اذن المولى لان الملك له ولا يهيب ولا ينفذ في الا بالشرا
اليس لان الربة والعقد قد تبرع وهو غير ما كتب اليه الا ان الشرا ليس من ضروراته
التجارة لانه لا يجذب من مباداة او عارة ليجتمع عليه المجاوزون ومن ملك شيئا يملك
ما هو من ضروراته ونوا بعه ولا يتقبل لانه تبرع محض وليس من ضروراته التجارة والكتاب
ولا يملكه بنوعه نفسا وما لان كل ذلك تبرع ولا يفرض لانه تبرع ليس من نواحي الكتاب
فان وهب على عوض لم يقع لانه تبرع ابتداء قال فان تزوج امته جاز لانه كتاب للمال
فانه يتمكن به المور فدخل تحت العقد وكذلك ان كان عبده والقياس ان لا يجوز
وهو قول زفر والشافعي لان ماله العتق والمكاتب ليس من اهل كالا عان في مال
وجه الاسخفا ان عقد الكتاب للمال فذلك كمنه في الامنة والبيع وقد يكون هو
المنفع له من البيع لانه يزيل الملك الا بعد وصول البدل اليه والبيع يزيل قبله وله ان يملك
الاب والوصي ثم هو بوجوب المالك فخل ما هو ما يت له بخلاف الاعان في مال لانه يوجب
فوق ما هو ما يت له فان اوصى الثاني قبل ان يعق الاول فاولاه للمولى لان فيه نوع
ملك والبيع اضافة الاعان اليه في الجملة فانعذر اضافة الى مباشرة العقد لعدم الالهيته
اضيف اليه كما في العبد اشترى شيئا فلو اوصى الاول بعد ذلك وعتق لا ينقل الاول اليه

الاول لان المولى جعل معتقا والاول لا ينقل من المعتق فان اوصى الثاني بعد عتق الاول فاولاه
لانه لان العاقد من اهل ثبوت الاول وهو الاصل فيثبت له قال ان عتق عبده مطلقا
او بوجه نفسه او تزوج عبده لم يجر لان هذه الاشياء ليست من المكسب ولا من نواحيه
اما الاول فلانه اسقاط المكسب من رقبته واشياء الدين في ذمته المكسب كذا الثاني
لان الاعان في مال في كسبه واما الثالث فلانه تنقيص العبد وتعييب له وتنقل رقبته
بالمهر والنفقة كخلاف تزويج الامنة لانه كتاب لا اسفا منه المور على امره وكذلك الاب
والوصي في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب لانها يملكها الا كتاب كالمكاتب ولان
في تزويج الامنة والكتاب بنظر ولا ينظر فيما سواهما والاولا بنظرته واما الما دون ذلك فلا يجوز
لان شراي من ذلك عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لانه يزوج امته وعلى هذا الخلاف
المكاتب والمعاوض والشريك شركته فان هو فاسد على المكاتب واعترضه بالاجارة
ولما ان الما دون له بملك التجارة وهذا ليس بجارة فاما المكاتب بملك الا كتاب
وهذا الكتاب ولانه مباداة للمال بغير المال فيعتبر بملكته دون الاجارة او هي مباداة
المال بالمال لانه لا يملك هو لا كلام تزويج العبد **فصل** في اوصاف المكاتب
او اوصافه دخل في كتابه لانه من اهل ان يكتاب ان لم يكن من اهل الاعان فيجعل
مكاتبنا حقيقة لا قلته بقدر الامكان الا برى ان الحجر متى كان بملك الاعان يعق
عليه قال اذا اشترى وارحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل في كتابه عند ابي حنيفة وقال
بدخل اعان بقرابة الولاد في وجوب القلته فيظنهما ولهذا لا يضر فان في الحجر في حق
محررة وله ان يكتاب كالمكاتب لان الكسب يكفي للقلته في الولاد حتى ان العاقد
على الكسب كما طلب بنفقة الولد والولد ولا يكفي لغيره حتى لا يكتب نفقة الاخ الا على
لان هذا قرابة توسطت بين بني الاعام وقرابة الولاد فالحق ما بان في في العتق بان
لانه الكتاب به وهذا اولى لان العتق اسرع نفوذا من الكتاب به حتى ان احد الشريكين اذا كان
كان الاخر فضيحة ولو اعقق لا يكون له فسخه ولو اعقق لا يكون له فسخه قال اذا اشترى
اتم ولده دخل له في الكتاب به ولم يجر بيعا ومعه اذا كان موعدا ولده انا دخول الولد
في الكتاب به فلما ذكرنا واما امتناع بيعها فلا تنافي لولده في هذا الحكم لقوله عم غنما
ولده وان لم يكن موعدا فكذلك الجواز في قول ابي يوسف ومحمد لا تنافي اتم ولد خلا قال
حنيفة وله ان القياس ان يجوز بيعها وان كان موعدا ولده لان كسب المكاتب في
فلا يتعلق به مالا يجعل الفسخ الا انه ثبت هذا الحق فيها اذا كان موعدا ولده بغيره

معا بالعتق وقد حصل له وونه فلما لم يزل له وان كانت لازمة في جانب المولى
كأنه يفتخر برضا العبد والظاهر منه لو استأجره بغير بدل مع سلامة الكسب له بالعتق
الكسب في حقه وان كان له على الف درهم الى سنة فصالحه على حقه في حقه فوجاز في الكسب
لا يجوز لانه اعتبار من الاجل هو ليس بالمال الدين مال فكان ربا ولم يزل لا يجوز منله
في الحز ومكانت بغير وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا ينفذ
على الاول والثاني فاعطى له حكم المال وبدل الكسب به مال من وجه حتى لا ينفذ الكسب به فاعطى له
فلما ربا وان عقد الكسب به عقد من وجه دون وجه والاجل هو من وجه فيكون كسبه
الشبهة بخلاف العقد بين الحرين لانه عقد من كل وجه فكان ربا والاجل فيه شبهة قال
واذا كان كسبه للمريض عبده على العتق الى سنة وفي سنة الف درهم ثم مات ولما لم يغيره
لم يجر الورثة لانه لو بقي على العتق حاله والباقي الى اجل او رقيقا عند العتق الى سنة
سواء كان محله مائة درهم على العتق الى سنة والباقي الى اجل لان له ان يترك الزيادة بان
يكاتبه على قيمته فله ان يفرقا وصار كذا اذا حال للمريض امره على العتق الى سنة جاز لان
له ان يطلقه بغير بدل لهما ان جميع المستحق بدل الزينة حتى اجري عليه زيادة احكام لا بد
وحق الورثة متعلق بالمبدل فكذلك بالبدل والتأجيل سقاط معنى فيغير من ثلث المخرج
بمخالف المخرج لان البدل فيه لا يباع للمال فلم يتعلق حق الورثة بالمبدل فلا يتعلق بالبدل
ونظير هذا اذا باع المريض داره بثلاثة آلاف الى سنة وفي سنة الف درهم ثم مات ولم يجر
الورثة فله ان يبيع الدار بثمن الثمن حاله والثلث الى اجله وانما انقص
البيع وعنده يعتبره الثلث بقدر القيمة لا فيها زاد عليه لما يتبين من المعنى قال ان كان
على الف الى سنة وفي سنة الف درهم ولم يجر الورثة او على العتق الى سنة حاله او رقيقا في فوهم
جميعا لان الحماة هنا في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيها والله اعلم **باب من**
كاتب عن العبد قال واذا كان كسبه بغير وجه بالعتق درهم فان اوى هذه فتى وان
من العبد وقبل فموسم كسبه وصورة المسئلة ان يقول الحر المولى العبد كسبه بغير وجه
الف درهم على اني ان اذيت اليك الف فخر فكذا كسبه المولى على هذا يعنى باذنه كسبه المولى
واذا قبل العبد صار مكاتب لان الكسب به كانت موقوفه على اجازته وقبوله اجازته ولو لم
يقبل على اني ان اذيت اليك الف فخر فكذا كسبه المولى لا يعنى قياسا لانه لا شرط والعقد موقوف
وفي الاستحسان يعنى لانه لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باذنه القابل فيفتح في
حتى بهذا الحكم ويتوقف في حق لزوم الالف للعبد وقبل هذه هي صورة مسئلة الكسب

الكسب ولو اذى الحر المبدل لا يرجع على العبد لانه متبرع وان كان كسبه العبد من نفسه ومن
عبد آخر لم يلاوه فان كان اوى الشاهد او الغائب عتقا ومعنى المسئلة ان يقول العبد
كاتبني بالف درهم عن نفسي ومن فلان الغائب وهذه كسبه جازة استحقاقا وانما الغائب
تفيع من نفسه لولا انه عليه ويتوقف في حق الغائب لعدم الولا به عليه وجه الاستحسان
ان كان حاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب بغيره وان كان
على هذا الوجه مشروعة كالا منه اذا كوفت دخل او لا في كسبه بغيره حتى عتقا باذنه
وليس عليه من المبدل شي واذا امكن ليعتق على هذا الوجه يتفرق به كسبه فله ان يأخذه
بكل البدل لان البدل عليه لكونه اصلا فيه ولا يكون على الغائب من البدل شي لانه شيع
فيه وابتها اذى عتقا ويخير المولى على القبول كما كان حاضر فلان البدل عليه واما الغائب فلا
يخال به شرف الحر به وان لم يكن البدل عليه وصار كسبه الرهن او اذى الدين يخير
المؤمن على القبول لما جئته الى استخفاف عينه وان لم يكن الدين عليه قال وابتها اذى
لا يرجع على صاحبه لان الحاضر قضى وبنا عليه والغائب متبرع به فيعرض فيه قال وليس
لمولى ان يأخذ الغائب بشي لما يتبين وان قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك
بشي وان كان له لازمة لثا به لان الكسب به فاذة عليه من قبول الغائب فلا يتغير
بقوله كسب كسب عن غيره بغير امره فبعضه فاجازة لا يتغير حكمه حتى لو اذى لا يرجع عليه كذا
هذا قال واذا كانت الامنة من نفسه وعن اجنين لها صغيرين فوجاز وانهم اذى
لم يرجع على صاحبه ويخير المولى على القبول يعفون لانهما جعلت نفسها اصلا في الكسب به
واولا ما يتبع على ما يتبين في المسئلة الاولى وهي اولى بد كسب من الاجنبي
العبد المشتري واذا كان العبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب
نصيبه بالف درهم ويبيض بدل كسبه فكذا كسبه بغير وجه الف درهم فاما المقتضى
قبض عند اذى حقه موه واما هو مكاتب بينهما واما اذى فموسم بينهما واصله ان الكسب به يتجزى
عنده خلافا لما بمنزلة العتق لانهما تغيبا بغير وجه من وجه فيقتصر على نصيبه للتجزى وفائدة
الاذن ان لا يكون له حق الفسخ كما لا يكون له اذالم ياذن واذا ناله قبض البدل اذن
لعبد بالاداء فيكون متبرعا بنصيبه عليه فلهذا كان كل المقبوض له وعندهما الاذن
يكسبه بنصيبه اذن يكسبه الكسب لعدم التجزى فموسم اصل في النصف وكيل في النصف
فموسم المقبوض مشترك بينهما فينبغي كذا كسبه بعد التجزى قال واذا كانت جارية بين رجلين
كانت بينهما فوطئها احد هما فبات بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فبات بولد فادعاه ثم عرفت

فرض ام ولد للاول لا تملك ما ادعى احد بها الولد تحت دعوى ان له قيام الملك له فيه وصار
ام ولد له لان الملك لا يقبل النقل من ملك الى ملك فنقص ام ولد من ملكه
نصيبه كما في المدبرة المنتزعة واذا ادعى الثاني ولد بالآخر تحت دعوى ان له قيام ملكه
فلا يترتب له اذ اجتزت بعد ذلك جعلت الكسبة كان لم تكن وتبين ان اجازة كلفها
ام ولد للاول لا تملك ما ادعى احد بها الولد تحت دعوى ان له قيام الملك له فيه وصار
نصيبه كما استكمل الاستيلاء ونقص عقره لو طئه جارية منتزعة ويضمن نصف قيمتها لا تملك
وفيها الولد ويكون ابنة لانه بمنزلة المفزور لانه عين وطئه كان ملكها فانما طئه اوله
المفزور ما ثبت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف لكنه وطئ ام ولد العبر حفيضة فيزدها
العقر واما دفع العقر الى المكاتبه جاز لان المكاتبه ما دامت باقية فحق الغرض لربها
لا خصاصا بها فعمدا وادارها واذا اجتزت نزول المولى لظهور اخصاصه وهذا الذي
ذكرنا كلفه قول الجعفي في حفيضة له وقال هي ام ولد للاول لا يجوز وطئ الآخر لانه لا تملك الاول
الولد صار كلفها ام ولد للاول لان ام ولد له الولد يجب كلفها بالاجماع ما لم يكن وقد
يمكن دفع المكاتبه لانه لا يملكه الا بغيره فتتضح فيما لا يتصور به المكاتبه ونفي الكسبة فيما وراء
بعضها لانه لا يقبل الفسخ وبخلاف بيع المكاتب لان في كسبه ابطال الكسبة في ذلك
لا يترتب بطلانها مكاتبها واذا صار كلفها ام ولد له فان في وطئ ام ولد الغير فلا يثبت نسب
الولد منه ولا يكون ترأعه بالقيمة غير انه لا يجب عليه كسبه للشبهة وبزعمه جميع العقر لان
المولى لا يبرى عن احد من الغرامتين واذا بقيت الكسبة وصار كلفها مكاتبه لا يفي كسبه
عليها نصف بدل الكسبة لان الكسبة لا تنقص فيما لا يتصور به المكاتبه ولا تنقص بسقوط
نصف البدل وقيل يجب كل البدل لان الكسبة لم تنسخ الا في حق الملك ضرورة فلا يظهر
في حق سقوط نصف البدل في ابعاده في حقه نظر المولى وان كان لا يتصور المكاتبه بسقوط
المكاتبه على التي تعطي العقر لا خصاصا بها بادل منها فعمدا ولو اجتزت وردت في الرق نزول
المولى لظهور اخصاصه على ما بينا ويضمن الاول لشريكه في قباس قول الجعفي يوسف نصف
قيمتهما مكاتبته لانه تملك نصيب شريكه وهي مكاتبته فيضمنه موصرا كان او معتبرا لانه
شأن التملك وفي قول محمد يضمن الاقل من نصف قيمتهما ومن نصف ما بقي من بدل
الكسبة لان حق شريكه في نصف الرقبة على اعيان العجز وفي نصف البدل على اعيان الاداء فلهذا
بينهما يجب اقتضاها قالوا كان الثاني لم يطلها ولكن دبرها ثم اجتزت بطل التدبير لانه لم يثبت
الملك ما عندهما فظاهر لان المستولد تملكها قبل العجز واما عند الجعفي في حفيضة ردها فانه لا يجوز

بالعجز تبين انه تملك نصيبه من وقت الوطئ فبين ان له نصيبا في ملك غيره والتدبير يضمن
الملك بخلاف النسب لانه يضمنه المفزور على امره وهي ام ولد للاول لانه تملك نصيب شريكه
وكل الاستيلاء على ما بينا ويضمن لشريكه نصف عقره لو طئه جارية منتزعة ونقص قيمتها
لانه تملك نصيبها بالاستيلاء وهو تملك بالقيمة والولد ولد الاول لانه تحت دعوى
القيام المصحح وهذا قولهم جميعا ووجه ما بينا قال ان كاتبا ثانيا ثم اعفها احد هما وهو موصر
ثم اجتزت ضمن المعق لشريكه نصف قيمتها ويرجع ذلك عليها عند الجعفي حفيضة وقال لا يرجع
عليها لانه لما اجتزت وردت في الرق نصيبا كاتبا لم يزل ثمة ويجوز ان فيه على الخلاف
في الرجوع وفي الجوازات وغير ذلك هو مسئلة يجزى الاعاق وقد قررناه في السابق فاما
قبل العجز ليس له ان يضمن المعق عند الجعفي حفيضة لان الاعاق لما كان تجزى عنده
كان اثره في ان يجعل نصيب غير المعق كالمكاتب فلا يغير به نصيب صاحبه لانه
مكاتبه قبل ذلك وعندهما لما كان لا يجزى يعني الكل فلهذا اهمته قيمة نصيبه مكاتبه
ان كان موصرا ويستعني العبد ان كان معتبرا لانه ضمان اعاق فيختلف بالبسار و
الا عار قالوا اذا كان العبد بين رجلين وتره احد هما ثم اعفاه الآخر وهو موصر
فان شاء الذي وتره ضمن المعق نصف قيمته وان شاء استعني العبد وان شاء
اعاق وان اعفاه احد هما ثم وتره الآخر لم يكن له ان يضمن المعق ويستعني العبد اعاق
وهذا عند الجعفي حفيضة له ووجه ان التدبير تجزى عنده فتراه احد هما بقصر على نصيبه
بغيره نصيب الآخر فيثبت له خيرة الاعاق والتضمن والاستعناء كما هو منه به فاذ
اعاق لم يبق له خيار التضمن والاستعناء واعاقه بقصر على نصيبه لانه تجزى عنده ولكن
بغيره نصيب شريكه فلهذا يضمنه قيمة نصيبه وله خيار العق والاستعناء ايضا كما هو
منه به ويضمنه قيمة نصيبه موصرا لان الاعاق صادق المصروف ثم قبل قيمة المدبر فتر
بقصوم المقدمتين وقيل يجب ثلثا قيمته وهو فرق لان المصروف انواع ثلثة البيع والشاه
والاستخدام وامثاله والاعاق في انواعه والغايت البيع فيسقط الثلث واذا ضمنه
لا يملكه بال ضمان لان المدبر لا يقبل الانفعال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبرا
وابن وان اعفاه احد هما اولاه لان للآخر اجازة رات عنده واذا وتره لم يبق له خيار
التضمن وبقي خيار الاعاق والاستعناء لان المدبر يعق ويستعني قال ابو يوسف
ومحمد اذا وتره احد هما فعق الآخر باطل لانه لا يجزى عنده بها فيملك نصيب صاحبه
بال تدبير ويضمن نصف قيمة موصرا كان او معتبرا لانه ضمان تملك ولا يختلف بالبسار

والاعمار والجنس فيمنه في لانه مساو في التدبير وهو فن وان اعطاه احد بها فانه ميراث آخر
باطل لان الاعاق لا يجزى عنه ما تعين كله فلم يصار في التدبير الملك وهو معتد به
ويضمن نصف قيمته ان كان موثرا ويسعى العبد في ذلك ان كان معتبرا لان هذا
من ان الاعاق في مختلف البسار والاعمار عند هذا **بموت المالك**
وموت المولى قال اذا عجز المالك عن بيع المملوك في حاله فان كان له دين
بقيمة او مال يقدم لم يجهل بنحوه وانظر اليومين والثلاثة نظر المالكين والثلاث
هي المدة التي ضربت لاجل اعداد كمال الصنع للفرق والمديون للقسا، فلا يزاد عليه
وان لم يكن له وجه وطلب المولى في بيعه بغيره وبيع المالك به وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وعمران
وقال ابو يوسف لا يجزى حتى يتولى عبيد بجان ليعول على رضاه ان اولى على المالك بجان
وفي الرق علقه بهذا الشرط ولا نه عذر فان كان احسنه مؤثما وحاله الوجوب
بعد حلول كتم فلا بد من احوال مدة استبصار اول المدومات او في عليه العاقلة ولو امكن
ان سبب الضيق قد تحقق وهو العجز لان من عجز عن اداء كتم واحد يكون عجزا عن اداء اثنين
وهذا لان مقصود المولى الوصول الى المال عند حلول كتم وقد عانت بفسخ اذ لم يكن رابا
وونه بخلاف اليومين والثلاثة لانه لا بد منها لا مكان الا اذا لم يكن باخيرا والانا من
منعارضة فان المروى من ابن عمر رض ان مكاتبه لم يجز من كتم فوزه في الرق فخط
الاتحاج بها فان اخل كتم عند غير السلطان فيجز فوزه مولاه برضاه فهو جائز لان المكاتب
تفسخ بالراضى من غير عذر فبالعذر اولى ولو لم يرض به العبد لا بد من القضا، بالفسخ
لانه عذر لازم فام فلا بد من القضا، والرضا، كالرأى بالعيب بعد القبض قال اذا عجز
المالك عاد الى احكام الرق لانفساخ المكاتبه وما كان في يده من الاكساب مولاه لانه
طهر ان كسب عبده وهذا لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف قال فان
مات المالك قبل ان يفسخ المكاتبه وقضى ما عليه من ماله وحكم بعقده في آخر جز، من اجزاء
حيوته وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده وهذا قول علي وابن مسعود وذهب اهل اداء
وقال الشافعي ينظر المكاتبه بموت عبدا وما ترك مولاه وامامه في ذلك زيد بن ثابت
ولان المقصود من المكاتبه عتقه وقد عذر ان يثبته فينظر لانه لا يخلو اما ان ثبت
بعد المات مقصودا او ثبت قبله او بعده مستندا لوجه الى الاول لعدم المحلية ولا وجه
للا الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث لتعذر الثبوت في المحال الشيء ثبت
ثم يستند لان عقد معاوضة ولا ينظر بموت احد المتعاقدين وهو المولى فكذلك بموت

بموت الآخر والجميع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لاجبا، الحق على اولى لان عقد كتم من جنس المواساة
حتى لازم العقد في جانه والموت انشئ للمالك منه لعله كتمه فينزل جانه فغيره او نسيه الجزية او
سبب الاداء، الى قبل الموت ويكون اذ خلفه كادانه وكل ذلك ممكن على عرف امامه في هذا
قال ان لم يترك وفاقا وترك وله مولود في المكاتبه سعى في كسبه يبيع على كونه فاذ لم يكن
يعتق يبيع قبل موته وعقب الولد لان الولد داخل في كسبه وكسبه مكسبه فيخلفه في الاداء وصار له
اذا ترك وفاقا قال وان ترك ولدا مشترا قبل له ان يذوي المكاتبه حاله او يورثه فاقا
وهذا عند ابن حنيفة وابنه عند هذا يؤذيه الى اجله عابرا بالولد المولود في المكاتبه وبما سبب في كسبه
عنه بغيره ولله الملك المولى اذ لا يملكه سائر كسبه ولا يبيعه ولا يملكه غيره من المملوكين
ان لا يخل بغيره نظر في العقد فيثبت في حق من اخل بغيره العقد والمنشئ لم يخل لانه لم يخل
اليه العقد ولا سري حكمه اليه لانفساخ بخلاف المولود في المكاتبه لانه متسلق وقت المكاتبه فسرى
المالك اليه وحيت دخل في كسبه سعى في كونه فان اشترى ابنه ثم مات وترك وفاقا، ورثه ابنه لانه لما
حكم بغيره في آخر جز، من اجزاء حيوته حكم بغيره ابنه في ذلك الوقت لانه تبع لابي في المكاتبه فيبقى
هذا جزا برث من تركه كك ان كان هو و ابنه مكاتبين كك به واحدة لان الولد ان كان
صغيرا فهو تبع لابي وان كان كبيرا جعل كتمه احد فاذا حكم بغيره الاب حكم بغيره في كسبه
كما كان على امره وان مات المكاتب وله ولد من جزه وترك وفاقا، بمكاتبته فحق الولد ففرض
به على عاقلة الا ان لم يكن ذلك فضا، بغير المكاتب لان هذا القضا، بغير حكم المكاتب لان من
قضى بها كتم المولى الولد يؤول الى الامم واجبا للعقل عليهم لكن على وجه يقتل ان يعقب فيخر الوالا
الى مولى الاب والقضا، بما يقر حكمه لا يكون فجزا، قال ان اخضع مولى الام ومولى الاب
في ولايه ففرضي به لمولى الام فهو قضا، بالجزا، لان هذا اختلاف في الاول، مقصودا او ذلك يثبت
على بقاء المكاتبه وانقضاءها فاقضا، مات عبدا او استقر الوالا، على مولى الام واذا ثبت
وانفصل بينهما الاداء، مات جزا، وانفصل الوالا، الى مولى الاب وهذا فصل بغيره في نفسه ما يثبت
من القضا، فلهذا كان فجزا، قال ما ادى المالك من القضا، الى مولاه ثم عجز فهو طيب المولى
لبيد الملك فان العبد يملكه صدقة والمولى يتقرب عتق واليه وقعت الاشارة
التي تبي في حديث برة رضي الله عنه في هذا بخلاف ما اذا باع لغيره والاشية
لان الباع له بقاء وله على المكاتب المبيع فلم يبيد الملك فلا يطيب ونظيره المشتري شرا فاسدا
اذا باع لغيره لا يطيب له ولو ملكه بطيب ولو عجز قبل الاداء الى المولى فكذلك يجوز له وهذا
عند محمد طاهر لان الباع عنه يبيد الملك وكذا عند ابن يوسف وان كان الباع ينظر ملك

المولى عنه ولا لا تحت في نفس الصدقة وانما تحت في فعل الاخذ كونه اولاً فانه ولا يجوز ذلك
لنفي من غير حاجة ولما شئنا ان يادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى وصار كالسبيل اذا
وصل على وطه والغدير استغنى وقد بقي في ايديهما ما اخذ من الصدقة بطريقهما وعلى هذا
اذا عتق المكاتب واستغنى بطريق له باق من الصدقة في وجهه قال اذا جنى العبد فانه مولا له ولم
يعلم بالجنبة ثم جاز فانه يدفع او يهدى لان هذا موجب جنابة العبد في الاصل ولم يكن مالاً
بالجنبة في هذه الكسبة حتى يصير حراً بالقدرة الا ان الكسبة ما نفعه من الدفع فاذا زال ما حكمكم
الاصل وكذلك اذا جنى المكاتب ولم يقض بجزئ لما يتبين من زوال المانع وان قضى عليه
في كسبه ثم جاز فموجب بيعه لا انتقال الحق من الرقبة الى قيمة بالقضاء وهذا قول لم ينفذ
وجمده وقد رجع ابو يوسف اليه وكان يقول ان يباع فيه وان يجر قبل القضاء وهو قول زفره
لان المانع عن الدفع وهو الكسبة في فاهم وقت ايجازها وكذا وقت انعقدت موجبة للقيمة
كما في جنابة المبرور ام الولد وان المانع قابل للزوال للضرورة ولم يثبت الانتقال في حال
توقف على القضاء والارث وصار كالعبد المبيع اذا ابق قبل القبض يتوقف الفسخ على القضاء
للضرورة واحتمل عوده كذا هذا بخلاف التذبير والاستيلاء لانهما لا يقبلان الزوال
بالحال قال اذا مات مولى المكاتب لم ينفخ الكسبة كسباً بل يؤول الى ابطال حتى المكاتب
اذا كسبه بسبب الحرية وسبب حق الرأفة وقبل له اؤمى المال الى ورثة المولى على تجزئة
لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذا فينبغي بهذه الصفة ولا يتغير الا ان
ان الورثة ينفقونه في الاستيلاء قال ان اعنته احد الورثة لم ينفذ عنه لانه لم يملكه وهذا
لان المكاتب لا يملك بارساب المالك فكذلك اسباب الورثة وان اعنته جميعا حتى
ويستقط عنه مال الكسبة لانه بصير ابراً عن بدل الكسبة فانه حقه وقد جرى فيه الارث واذا
برى المكاتب من بدل الكسبة بعتق كما اذا ابراه المولى الا انه اذا اعنته احد الورثة لا يصير
ابراً من نصيبه لانه لا يجعل ابراً اقتضا نصيب العتقة والا عتاق لا يثبت ابراً البعض او اوانه
في المكاتب لاني البعض ولا في الكل لاجه الى ابراء الكل لحق بقية الورثة
قال الولد نوحان ولا عاقبة وبني ولا نعمة وسبب العتق على ملكه في المهر حتى لو عتق
قريبه عليه بالورثة كان الولد ولا مولاة وسبب العتق ولما يقال ولا العاقبة ولا
المولاة والكم يعطى الى سبب المعنى فيها الشارح وكانت العرب تناسر بنسباً وفقر النبي
دم تناسرهم بالولاء بنوعيه فقال ان مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمرد بالخليف مولى
المولاة لانهم كانوا يؤكدهون المولاة بالخلف قال اذا عتق المولى مملوكه فولاً له قوله ام

ام المولاة لمن اعنى ولان الشارح يفتقره وقد اجهه معنى بازاله الرق عنه فتره وبغير
الولاء كالولاء ولان الغنم والغرم وكذا المزاة تغنق لما روينا مات معنق لبنت حمزة
عنها وعن بنت فجل النبي عم المال بينهما نصيبين ويسوي فيه الا عتاق في حال بغيره
لا طلاق ما ذكرنا قال فان شرط انه سانية فالشرط باطل والولاء لمن اعنى لان الشرط
مخالف للنقض فلا يقع قال واذا اؤمى المكاتب عتق وولاءه للمولى وان عتق بعد موت
المولى لانه عتق عليه بما باشر من السبب وهو الكسبة وقد قرأه في المكاتب وكذا العبد المولى
بعقده وابنه انه وعقده بعد موته لان فعل الرق بعد موته كفعله والفرقة على حكم ملكه قال
وان مات المولى عتق مذبذبه وان مات اولاده لما يتبين في العتاق وولاءهم له لانه اعظم
بالندب والاستيلاء قال فمن ملك ذارح محرم منه عتق عليه لما يتبين في العتاق وولاءه
له لوجود السبب وهو العتق عليه قال واذا تزوج عبد رجل امته لاخر فاعتق مولى الامته و
الامته هي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينقل عنه ابداً لانه
عتق على معنق الام مقصود او هو جزء منها يقبل الاعاق مقصوداً فلا ينقل ولأداه
علما بما روينا وكذا اذا ولدت لاقول من سنة اشهر للمنفق بقيام الحمل وقت الاعاق
وكذا اذا ولدت ولد من احد هما لاقول من سنة اشهر لانهما زمان ينقطعان معاً وهذا بخلاف
اذا ولدت رجلاً وهي حرة والزواج والى غيره حيث يكون ولا الولد لمولى الاب لان الجنين
غير قابل لرد الولاء مقصوداً لان كماله بالاجاب والقبول وهو ليس بحمل له قال فان
ولدت بعد عتقها لكثر من سنة اشهر ولداً فولاً للمولى الام لانه عتق بشعاً للام لا فصالها بها
بعد عتقها فينبغي في الولاء ولم تفيض بقبالة وقت الاعاق حتى يعق مقصوداً فان اعنى
العبد جزا اب ولداً ابنة وانقل من مولى الام لان العتق هو في الولد ثبت بشعاً بخلاف
الاول وهذا لان الولاء بمنزلة النسب قال عم المولاة كمنه كمنه النسب لا يباع ولا يورث
ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذلك الولاء والنسبة الى مولى الام كانت لعدم اهلية
الاب ضرورة فاذا صار اهلها عاد الولاء اليه بمنزلة ولد الملاك عنه بنسب الى قوم الام ضرورة
فاذا اكذب الملاك عن نفسه بنسب اليه بخلاف ما اذا اعنى المعلقة من موت او طلاق
فجات بولد لاقول من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون الولد مولى لمولى
الام وان اعنى الاب لشدة رافعة العلوق الى بعد الموت والطلاق البان لحرمة
الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما انه بصير رجلاً بالثبوت فاستد الى حالة النكاح وكان الولد
موجوداً عند الاعاق فعنى مقصوداً وفي الكما مع الصغير واذا تزوجت معلقة بعد فولدت

اولا وانما يثبت المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم ولا ماله لا يتم
فالحق في المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم ولا ماله لا يتم
الى نفسه لما يثبت ولا يرجعون على عاقله المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم
لهم وانما يثبت المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم ولا ماله لا يتم
عقل عنه قوم الامم ثم الكذب المالك على نفسه حيث يرجعون عليه لان النسب بها كذب
يثبت مستند الى وقت العلوق وكانوا يجوبون على ذلك فيرجعون على من تزوج
من العجم بمقتضى العرب فولدت له اولاد واولاد ولد له المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم
وهو قول محمد وقال ابو يوسف حكم ابيه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا
بجفاف ما اذا كان الاب عبدا لانه كذب معنى ولما ان ولد له العاقله فوقي معتبرة في
حق الاحكام حتى اعترفت الكفاية فيه والنسب في حق العجم ضعيف فاقدم بغيره انسابهم
ولم يزل يغير الكفاية فيها بينهم بالنسب والقوى لا يهازمه الضعيف بخلاف ما اذا كان
الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاية والعقل لما ان انسابهم بها
فاعتت عن الاولاد قال في الخلاف في مطلق المقتضى والوضع في مقتضى العرب وقع اتفاقا
وفي الجماع الصغير بطلان كافر تزوج بمقتضى العرب ثم اسلم بطلان رد المالك على ماله لا يتم بغيره لا يتم ولا عاقله لا يتم ولا ماله لا يتم
قال ابو حنيفة ومحمد موالى المومنين وقال ابو يوسف موالى ابيهم لان الولاء وان كان
اضعف فهو من جانب الاب وصار كالمولود بين واحد من الموالى وبين العربية و
لما ان ولا المولات اضعف حتى يقبل الفسخ ولا العاقلة لا يقبله والضعيف لا يقبل
في معاينة القوى ولو كان الابوان معتقدين بالنسبة الى قوم الاب لهما استواء بالخرج
لجانبه لشبهه بالنسب اولاد النصارى به اكثر قال ولا العاقلة لا يقبله وهو حق في الكفاية
من العمة والخاله لقوله دم القدي استغنى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك ان لم يكن
فمؤخر له وشركك وان كفرك فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يترك وارثا فانت
عصبة وورث ابنة حمزة رضى على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبة فمقتضى
على ذوى الارحام وهو المروى عن علي رضى قال وان كان للمعتق عصبة من النسب
فمواو الى لان المعتق آخر العصبية وهذا لان قوله دم ولم يترك وارثا قالوا المروى عنه
وارث عصبة بدليل الحديث الثاني فنافر عن العصبية ذوى الارحام قال وان
لم يكن له عصبة من النسب فمقتضى الماعتق ما ولىه اذ لم يكن هناك صاحب فرض في
ماله اذ كان عليه الباقى بعد فرضه لانه عصبة على ما روي وهذا لان العصبية من كبر

يكون الناصر به لبيت النسب والمولى الناصر على قهر العصبية فالحق في مال فان مال فان مال فان مال
ثم مات المعتق فمقتضى المولى دون بناءه ليس لبيت النسب من لولا انما اعتق من عفت
او كان من اوكا نسب من كامن هذه العاقلة وروى محمد بن عن النبي وم في آخره او جردا
معتق من وصورة يجوز فمقتضى لان ثبوت المالكية والقوة في المعتق من جهتها فمقتضى لان
اليها ونسب اليها من نسب الى مولاها بخلاف النسب لان سبب النسب في الفرائض
وصاحب الفرائض انما هو الزوج والمرأة مملوكة لا مالكة وليس حكم ميراث المعتق مقتضى لان
بني المولى بل لعصبة الاقرب فالأقرب لان الولاء لا يورث ويكتفى فيه من يكون النسبة
بحتى لو ترك المولى ابنا وابنة فالولاء للمات عند ابي حنيفة ومحمد وماله لا يورثه عصبته وكذلك
الولاء للحمية دون الاخ عند ابي حنيفة وماله لا يورثه عصبته عند وكذا الولاء لابن المعتق
حتى يرثه دون اخيه كما ذكرنا الا ان نقل جباية المعتق على اخيه لانه من قوم ابيه وجباية
بنيها قال لو ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر معه بني ابن آخر فميراث المعتق لابن
دون بني الابن لان الولاء للكبير هو المروى عن عدة من الصحابة منهم عمر وعلي وابن
مسعود وغيرهم رضى ومعه القرب على قالوا او الصليبي اقرب
قال اذا اسلم رجل على يد رجل وولاه على ان يرثه ويقبل عنه واسم على يد
غيره وولاه قالوا لا صحح وعطاه على ماله فان مات ولا وارث له فميراثه للمولى و
قال في نسخة الموالاة ليس بشي لان فيه ابطال حتى يثبت المال لا يبيع في حق وارث
آخر ولما لا يبيع عنه الوصية بجميع المال ان لم يكن للموصي وارث حتى يثبت المال لا يبيع
في الثلث ولما لا يبيع عنه الوصية بجميع المال ان لم يكن للموصي وارث حتى يثبت المال لا يبيع
رسول الله صلعم عن رجل اسلم على يد آخر وولاه فقال هو حق الناس به حياه وماله
وهذا يشير الى العقل الارث في الكالتين فان مات ماله حقه فيصرفه الى حيث يشاء
والصرف الى حيث المال ضرورة عدم المسخى لانه مسخى قال ان كان له وارث فهو
اولى منه وان كانت عمة اذ حاله او غيرهما من ذوى الارحام لان الموالاة عقد بها
فلا يلزم غيرها وذو الرحم وارث ولا يرد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب
لانه بالانضمام وهو بالشرط ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب لان ناصريهم اقبل
فاعتق عن الموالاة قال للمولى ان ينتقل عنه بولاية الى غيره لم يقبل عنه لانه عقد غير
لازم بمقتضى الوصية وكذا الا على ان غيره من ذوى الارحام لا يورثه الا انه بشرط في هذا
ان يكون بغير من الاخر كما في عزل الوكيل فصد بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره

بقدر محض من الاول لانه في حق حكمي بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة قال اذا عزل عنه لم يكن له
ان يتجول بولاية الى غيره لانه متعلق بحق الغير ولا ينفذ في المعاشي ولا ينفذ بمنزلة عوض
كالمعوض في الولاية وكذا لا يتجول ولده وكذا اذا عزل من ولده لم يكن لكل واحد منها
ان يتجول لانهم في حق الولاية كشخص واحد قال ليس لمولى العاقلة ان يوالي احدا لانه
لازم ومع بقاءه لا يظهر الا في واحد اعلم **باب الاكراه** الاكراه ثبت
حكمه اذا حصل فمن بعد على البيع ما نوقد به سلطانا كان او لم يكن لان الاكراه اسم
لفعل يفعله المرء بغيره فيشتري به ماله او يفتد به خبره مع بقاء المبيته وهذا انما يتحقق
اذا خاف المكره تخفيق ما نوقد به وذلك انما يكون من العاقر والسلطان وغيره بان
عند تخفيق القدرة والذي قاله ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان كما ان المقتد
له والقدرة لا تتحقق دون المقتد فقد قالوا هو خلاف عصره زمان لا اختلاف تحته
وبراين ولم يكن القدرة في زمنه الا للسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهله ثم كان شرط
قدرة المكره لتحقق الاكراه بشرط خوف المكره وقوع ما يهتد به وذلك بان يغلب على
قلبه انه يفعل ما يهتد به مخوفا على دعي اليه من الفعل قال اذا ذكره على بيع ماله او على شراء
سلعة او على ان يقر رجل بالقبض او يوافق داره فأكراه على ذلك بالفعل والعقل والعشر الشريعة
او بالقبض ببيع او اشتري فهو بالخيار ان شاء المقتد البيع وان شاء فسخه ورجع بالبيع لانه
من شرط صحة هذه العقود التراضي قال ثانيا ان يكون كجاءه عن راض منكم والا كراه
بهذه الاشياء بعد ان رضاه ففسخه بخلاف ما اذا ذكره بغير سوطا وحبس يوم او فسد
يوم لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب نصيب
يعلم انه يستره لغوت الرضا وكذا الاقرار حجة لخرج جنية العقد فيه على جنية الكذب
وعند الاكراه يحتل ان يكذب لدفع المقترة ثم اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت به الملك عند
وعند زفر لا يثبت لانه بيع موقوف على الاجابة الابري انه لو اجاز جاز والموقوف قبل
الاجازة لا يبعد الملك ولما ان ركن البيع صدر من اهله في محله والفسخ لا يفقد شرطه
وهو التراضي فصار كبر الشرط المقتد فيثبت الملك عند القبض حتى لو قبضه واعتقه او
نصرفه فالا يملك نفسه جاز ويلزمه القيمة كما في سائر البيعات العا سدة وباجازة
الملك برافع المفسد وسد الاكراه وعدم الرضا فيجوز ان لا يقطع به حق اشتراء البائع
وان تداولته الا بدى ولم يرض البائع بذلك بخلاف سائر البيعات العا سدة لان
القسا وفيما لم يحن الشرع وقد تعلق بالبيع ان في حق العبد وحقه مقدم الحاجة انما ههنا

بمنه الرضا لحن العبد وهما سواء فلا يبطل حتى الاول حتى ان قال رضوا ومن جعل البيع
المعاشي بيعا فاسد لا يجزئ كبيع المكره حتى ينفذ بيع المشتري من غيره لان القسا لغوت
الرضا ومنهم من جعله رهبا لقصد المنفعة قد بن ومنهم من جعله بطلا عيبا بالبراءل
ومستأج سرقه جعله بيعا جائزا مغبضا لبعض الاحكام على ما هو المعنى والحاجة اليه قال
وان كان قبض الثمن ملوفا ففقد اجاز البيع لانه دلالة الاجازة كما في البيع الموقوف
وكذا اذا اسلم طابعا بان كان الاكراه على البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة بخلافه اذا
اكراه على الولاية ولم يذكر الدفع فهو هيب ودفع حيث يكون بطلا لان مقصود المكره به
الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك في الولاية بالدفع وفي البيع بالعقد على ما هو المصطلح
الدفع في الاكراه على الولاية دون البيع قال ان قبضه مكرها فليس ذلك واجازة وعبه
رأه ان كان قائما في يده لفسخ العقد قال فان ملك المبيع في يدي المشتري وهو غير
مكره فمن قبضه للبائع ماله والبيع المكره لانه مضمون به بكم فقد فاسد قال المكره
ان يفتن المكره ان شاء لانه انما له فيما يرجع الى الاتفاق فكانه دفع مال البائع الى المشتري
فيفتن انما شاء كالمعصية وعاصب القاصب فلو فتن المكره رجع على المشتري في الفتن
لقبانه مقام البائع وان فتن المشتري ففقد كل ثمره ان كان بعد شرائه لو تناهت تحت العقد
لانه ملكه بالقبض ففقد ثمره باع مكره ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستسناد الى وقت
قبضه بخلاف ما اذا اجاز المالك المكره فعدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه اسقط
حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز **باب** وان كره على ان ياكل المبتنة
او يشرب الخمر فأكراه على ذلك بحبس او بغيره لم ياكل له الا ان يكره ما يخاف منه
على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقدم على كرهه عليه وكذا
على هذا الدم ولم يختر بر لان تناول هذه المحرمات انما يباح عند الضرورة كما في الخففة
لقبام المحرم فيما ورانا ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس والعرض حتى لو خاف ذلك
بالضرب وغلب على قلبه على فسخه يباح له ذلك ولا يسهل ان يصبر على ما نوقد به فان صبر حتى افترق
به ولم ياكل فموات لم ياكل لانه لا يباح له كان بالامتناع معاودة لغيره على اهداك نفسه فباثم
كما في حالة الخففة وعن ابي يوسف انه لا ياكل لانه رخصة او كحرمة فانه يكون اخذ
بالعزيمة فلما حاله الاضطرار مستثناة بالنقض وهو تكلم بالحاصل بعد اثباته فلا حرم فكلما
باحة لا رخصة الا انما ياكل ثم اذا علم بالا باحت في هذه المكان لان في التفتت كحرمة فكلما
فيقدر بالجبل فيه كالجبل بالخطاب في قول الاسلام ادنى دار الحرب قال وان كره على

على الكفر بالشيء الذي هو بغيره او مشرب او جرس لم يكن ذلك كراهية بحسب ما هو
منه على نفسه او على غيره من اعضاءه لان الكراهية بهذه الاشياء ليس بالكراهية في شرب
الخبز كما هو في الكفر وحرمته اشبه اولي واحرمي قال فاذا حلف ذلك وسعه ان يظلم امر
به ويؤذي في الظلم ذلك وقيل مطعون بالابان فلما لم يمت عليه لم يمت عمار بن ياسر حيث
اشبه به وقد قال النبي عمو كيف وجدت فديك قال مطعون بالابان فقال ان عادي
فقد وفيه نزل قوله تعالى ان من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية ولان بهذه الاطوار
لا يفتون الا بان حقيقته لقيام التصديق وفي الاستماع صوت النفس حقيقته فبعضه الجبل اليه
فان صبر حتى نزل ولم يظلم الكفر كان ما جوزه الا ان خيبه ربه صبر من ذلك حتى صلبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة اشهره وقال في ذلك هو ربي في الجنة ولان كراهية بغيره والاشياء
لا عزالة له بن غريبه بخلاف ما تقدم من الاستثناء فان كراهية على خلاف حال مسلم
بما يحلف منه على نفسه او على غيره من اعضاءه وسعه ان يفعل ذلك لان حال الغير
يستباح للضرورة كما في حالة الحفنة وقد تحققت ولصاحب المال ان يفتن الكره لان
الكراهية في الكره فيما يصح ان لا خلاف من هذا القيل قال ان كراهية تفعل على غير
لم يسهل ان يقدم عليه ويصبر حتى يفعل فان فله كان انما لان على المسلم ما لا يستباح
للضرورة ما كذا هذه الضرورة قال الفصاح على الكراهية ان كان عدا قال ربه وهذا
عنه ان يفتنه ويحمله وقال في كراهية الكره وقال ابو يوسف لا يجب عليه ما قال في
يجب عليه ما لا يفرق الفعل بخلاف من الكره حقيقته وحسب وقوله الشرح حكمه عبد وهو ان
بخلاف الكراهية على خلاف حال الغير لانه سقط حكمه وهو الاثم واصبغ الي غيره وهذا
بنتك ان فني في جانب الكره ويوجب على الكره ايضا لوجود السبب الى الفعل منه والتسبب
في هذا حكم المباشرة عنه كما في شهود الفصاح ولا يابى يوسف ان الفعل يفي مقصودا
على الكره من وجه نظر الى ان انهم واصبغ الى الكره من وجه نظر الى الحمل فحدث الشبهة
في كل جانب ولما انه محمول على الفعل بطبعه ابتداء لحيوته فيصير كراهية الكره فيما يصح ان
له وهو الفصل ان يلقبه عليه ولا يصح ان لا في الجناية على ربه فيبقى الفعل مقصودا عليه
في حق الاثم كما تقول في الكراهية على الاعيان وفي كراهية الجور على ربه في شاة الغير يتفعل
الفعل في الكره في الخلاف دون الذكوة حتى يحرم كذا هذا قال ان كراهية على خلاف امر
او عتق عبده ففعل وقيل ما كراهية عليه عند ما حلف فالتفتي وقد قرره في الطلاق قال يرجع
على الذي كراهية بغيره العبد لانه يصح ان لا في من حيث الخلاف فانصاف اليه فله ان

ان يفتنه موثرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد لان السعاية انما تجب للخروج الى الحرية
والتعلق حتى الغير ولم يوجد واحد منها ولا يرجع الكره على العبد بالطلاق لانه مؤاخذ
بالخلاف قال ويرجع بنصف حر المرأة ان كان قبل الدخول ان لم يكن في العقد
مستحق يرجع على الكره بالزمن من المنفعة لان ما عليه كان على شرب السفوط بان جات
الفرقة من قبلها وانما يتأكد بالطلاق فكان الما قال مال من هذا الوجه فيصاف الى الكره
من حيث انه خلاف ما اذا دخل بها لان المهر منقور بالتحول الى الطلاق ولو
كره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل التوكيل جاز اسخا لان الكراهية بغيره
فما والعقد والوكالة لا يظلم بالشرط العاسدة ويرجع على الكره اسخا لان مقتضا
الكراهية زوال ملكه اذا باشر التوكيل والتذلل لا يعمل فيه الكراهية لانه لا يجنب الفسخ ولا رجوع له
على الكره بالزمن لانه لا مطالبة له في الدنيا فلا يطالب به فيها وكذا البهين والظمار لا يبل
فيها الكراهية لعدم احكامها الفسخ وكذا الرجعية والابلا والعتق فيه بالنسبة لانه لا يرجع مع الكره
والمنفعة من جانب طلاق او يمين لا يعمل فيه الكراهية فلو كان مكرها على الخلع دونها لم يرض
البذل لرضاها بالانضمام قال وان كراهية على الزنا وجب عليه كراهية عند ابي حنيفة لانه
ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف محمد ومحمد لا يلزمه كراهية قال ان كراهية على الزنا لم
يجز امرانه منه لان الزنا تنعق بالاعتقاد الا يرى انه لو كان فله مطعون بالابان لا
يكره في اعتقاده الكفر نكح فلما ثبت البيهوتة بالشك والاحوال فان قلت المرأة
قد ثبت منك وقال هو قد اكرهت ذلك فقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله اسخا
لان اللفظ غير موضوع للفرقة وهي يتبدل لا اعتقاد ومع الكراهية لا يدل على البذل كما
القول قوله بخلاف الكراهية على الاسلام حيث يصير به مسلما لانه لما احتل احتل بغيره
الاسلام في حاله لان لا يفتنوا ولا يفتلوا وهذا بيان الحكم ما فيها بينه وبين الله تعالى
لم يفتنه فليس يمسك ولو كراهية على الاسلام حتى يحكم بسلامته ثم رجع لم يفتن الشبهة
وهي دارنة للفتل لو قال الذي كراهية على اكل كذبة الكفر اخبره عن ذلك لم يكن
فعلت بانك من حكم الادب لانه لا يفران طابع بائنا ما كراهية على ربه وحكم هذا الطابع
ما ذكره ولو قال ردت ما طلب عني وقد خطر بي الى كراهية عاصي بانك وبانك وقضا الا
مستند على الكفر فاذل به حيث علم نفسه محمدا في هذا اذا كراهية على الصدقة
وسب محمد ففعل وقال يوجب به الصدقة لله ومحمد آخر غير النبي بانك منه فضا لا يوجب
ولو صلى للصدقة وسب محمد ففعل وقد خطر به بالصدقة لله وسب غير النبي بانك وبانك

و فضاء لما تروى فترى زبادة على هذا في كفاية المنهي قال
الاسباب الموجبة للبحر الصغر والرقى والمجنون فلا يجوز تصرف الصغير الا باذن ولديه ولا تصرف
العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال اذ الصغير نفسه من ماله
غير ان اذن الولي آية اهلية والرقى رعايته حتى للمولى كمالا يستعمل ماله في حبه ولا يملك
رقبه يتعلق الذين يغيرون المولى بالاذن رضى بهوات حقه والمجنون لا يملك ماله الا بمقتضى
فلا يجوز تصرفه بحال العبد اهل في نفسه والصبي رقبته اهلية فلهذا وقع الفرق قال في
مع من هؤلاء شيئا وهو يعقل البيع ويقصد بالولي الجبار ان شاء اجازة اذا كان فيه
مصلحة وان شأنا لانه لا يتوقف في العبد حتى للمولى فيجوز فيه وفي الصبي والمجنون نظرهما
في غير مصلحة فلهذا لا بد ان يعطى البيع ليوحد ركن العقد فيقتضيه موافقا على الاجازة والمجنون
قد يعقل البيع ويقصد وان كان لا يخرج المصلحة على المصلحة وهو المعنوي الذي يصح ويكفي
عن غيره كما نبينا في الكالة فان قيل التوقف عندكم في البيع انا الشري فلا يصل فيه التناؤ
على الباشرة فلما نعم اذا وجدنا في اقله كافي شراء المصنوع وبها لم يجدنا في عدم
الاهلية او تصرف المولى فوفضا وهذه المعاني الثلاثة توجب كبحر في الاول والى فقال
لانه لا امر لهما لوجود واحد وشأنا هذه كمالا لاقول ان احبب ما موجودا بالشرع و
القصص من شرطه الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم بديري بالشرعيات كالحل والفسخ
فيجعل عدم الفسخ في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون قال في الصبي والمجنون لا يقع فقه
ولا اقرار بهما لما يتبين ولا يقع طلاقهما ولا عا قوما لقوله لم كل طلاق واقع الاطلاق الصبي و
المعنوه والا عا في تخلف مضرة ولا وقوف للصبي على المصلحة في الطلاق بحال عدم الشؤ
ولا وقوف للمولى على عدم التوافق على اقرار بلوغه حدة الشؤ فلهذا لا يتوقفان على اجازة
ولا ينقد ان يباشرة كمالا في سائر العقود قال ان انشا شيئا لزمها ضمانه اجبا حتى
الملك عليه وهذا لان كون الخلاف موجبا لا يتوقف على الفسخ كالتدني بملكه انشا
ان ثم عليه والحال بطلان بعد الانشا بخلاف العتق على ما يتبين قال فاما العبد فافتراده فان
في حق نفسه لقيام اهليته غير ما قد في حق مولاه رعايته لما فيه لان نفاذه لا يبرى عن تعلق
الدين برقبته او كسبه وكل ذلك اذ كان اقر بحال لزمه بعد كونه لوجود
الاهلية وادوال المانع ولم يلزمه في كمال لقيام المانع قال ان اقر بجهة او فصاص لزمه
لانه مبق على اصل كونه في حق الدم حتى لا يقع اقرار المولى عليه بذلك وينفذ طلاقه
لما روي في لقوله ولم يملك العبد والمالك شيئا الا الاطلاق ولانه عارف وجب المصلحة

المصلحة فيه فكان اهلا وليس فيه ابطال ملك المولى ولا نفوت من ماله فبذلك
الحال قال ابو حنيفة لا يجوز على المالك اقل البائع التسليم وتصرفه في ماله جاز وان كان
معه مائة مائة اختلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي
يجوز على التسليم بجميع من التصرف في ماله لانه مبدى ماله بهر فلهذا على الوجه الذي يقتضيه العقل
فيجوز عليه نظرا لاجب راء الصبي بل ولي لان السبب في حق الصبي احوال البندرو في حقه
حقيقته ولهذا منع عن المالك ثم هو لا يقيد به دون المحر لا يملك بلسانه مانع من يده
ولا يبي حقيقته انه مخاطب عاقل فلا يجوز عليه اجبا بالرشيد وهذا لان في سلب ولا يبي
اهدا او مبيته والحاقه بالبيعان وهو اشد ضررا من البندرو فلا يتحمل الا على لدفع الاواني
حتى لو كان في المحر دفع ضرر عاقل كالحجر على المطيب الجاهل المفقى الما جن والمكاري للفسخ
جاز فيما يروى عنه اذ هو دفع الا على بالادنى ولا يقع الفاس على منع المال لان المحر يمنع
منه في العتوبة ولا على الصبي لانه عاجز عن النظر لنفسه وهذا قادر عليه نظرا لانه اربع مرة
باعتها آلة القدرة ويجوز على خلافه بسوا اجبارة ومنع المال مقيد لان غالب السلف في
الرهبات والمصدقات وذلك يفتى على اليد واذا جاز العاقل عليه ثم رفع الى قاضي آخر فابطل
جوزه واطلق عنه جاز لان المحر منه فوضي وليس بفضا الا برى انه لم يوجد المقتضى له والمقتضى عليه
ولو كان فضاه نفس الفضاه مختلف فيه فلا بد من امضاء حتى لو دفع تصرفه بعد الحجر الى القاضي
الحاجر والى غيره فمقتضى بطلان تصرفه ثم رفع الى قاضي آخر نقضه ابطاله لان الفضل لا مضاه بالليل
النقض بعد ذلك ثم عند الى حقيقته اذ ابلغ الغلام غير رشيد لم يسم اليه ماله حتى يبلغ خمس عشرة
سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نقض تصرفه فاذا بلغ خمس عشرة سنة ستم اليه ماله وان لم
يونس منه الرشيد وقال لا بد من دفع اليه ماله اذ احتج بونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه لان ملكه
المنع التسليم فيبقى باقي العتق وصار كالقبا ولا يبي حقيقته ان منع المال منه بطريق السوابب
ولا يبا وب بعد طاهر او غالب الا برى انه قد يصير حقا في هذه السن فلا فائدة للمنع فليزم
الدفع ولان المنع باعبار ان القبا وهو في اوانه البذخ وينقطع بتداول الزمان فلا يبقى للمنع
ولمذا قال ابو حنيفة لو لم يرفع رشده ثم صار سقيا لا يمنع المال عنه لانه ليس بالقبا ثم
لا يبا في التفرغ على قوله وانما التفرغ على قول من يرى الحجر فقتنه بها لما خرج الحجر لا ينقد ببعده اذا
باع قومه العائدة الحجر عليه وان كان فيه مصلحة اجازة المحاكم لان ركن التصرف قد وجد وان
لنظره وقد نصب المحاكم ما نظر فيتميز المصلحة فيه كافي الصبي الذي يعقل البيع والشراء ويقصد
ولو باع قبل الحجر جاز عند ابو يوسف لانه لا بد من حجر العاقل عنه لان الحجر وانما بين الضرر والنظر

ويجوز النظر فلا بد من فعل العاصي وعند محمد لا يجوز لأنه يبلغ محجورا عنه أو العتق هي السعة
بمنزلة العتق وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رتبة ما صار سفيها قال إن عتق عبد العتق
عندهما وعند الشيخ لا ينفذ والاصل عندهما أن كل تصرف بغيره الزل بغيره محجور
فلا لأن السعة في معنى الرضا من حيث أن الرضا لا يخرج كلامه لا على شيء كلام العتق
لا يباع الرودي ومكاتب العقل لا ينفذان في عقد فذلك السعة والعقود مما لا يؤثر فيه
الزول فيصح منه والاصل عنده أن محجور سبب السعة بمنزلة محجور سبب الرق حتى لا ينفذ بعد
من تصرفاته إلا الطلاق كالموقوف والاعتاق لا يبيع من الرقب فكذا من السعة وإذا صح فكذا
كان على العبد أن يسعي في قيمته لأن محجور بمعنى النظر وذلك في رد العتق إلا أنه متعذر فيجب
ردّه برؤيته كما في محجور بعد عتقه على المريض وعن محمد أنه لا يجب السعة لأنه لو وجب لأوجب
حقا لعقده والسعة ما عهد وجوبها في الشرع إلا في غير المعنى ولو تبرع به جاز لأنه لو وجب
حق العتق في غير محجورته إلا أنه لا يجب السعة ما دام المولى جازا لأنه باق على ملكه وأدوات
ولم يونس منه الزند سعي في قيمته مدبر لأنه عتق بكونه وهو مدبر فصار كما إذا عتقه بعد أن يبر
ولو جازت جاز به بولد فأما ما ثبت نسبه منه وكان الولد حرا أو محجورا به أم ولد له لا يخرج
إلى ذلك لا بقاء نسبه فالحق بالمعص في حقه وإن لم يكن معصا ولد وقال هذه أم ولد
كانت بمنزلة أم الولد لا ينفذ على بيعها وإن ماتت سعت في جميع قيمتها لأنه لا قرار
بالحرية أو ليس لها شهادة الولد بخلاف الفصل الأول لأن الولد نشأ بها ولها نظير العتق
إذا ادعى ولد جاز به فهو على هذا التفصيل قال في الزوج امرأة جاز لها أن لا يؤثر
فيه الزول ولأنه من حوائج الأصلية وإن سعى لها أمر جاز منه مقدار مودعها لأن من
مرواات النكاح وبطل الفضل لأنه لا ضرورة فيه وهو التزام النسبة ولا نظره فيه فلم ينعج
الزيادة وصار كالمريض مرض الموت ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف في ماله
لأن النسبة صحيحة إلى مقدار مودع النكاح وكذا إذا تزوج ما ربح نسوة أو كل يوم واحدة لما
بيننا قال ويخرج الزكاة من مال السعة لأنه واجب عليه ويغني على أولاده وزوجه ومن
يجب نفقة من ذوى الأرحام لأن أجدادهم ولده وزوجه من حوائجهم والاعتاق على ذوى
الرحم واجب عليه حقا لغيره والسعة لا يبطل حقوق الناس إلا أن العاصي يدفع قدر الزكاة
اللبصر فما إلى مصرفه لأنه لا بد من نية كونهما عبادة لكن بيعت أمها معها كبا بغيره
في غير وجهه وفي النفقة يدفع إلى أمه لبصره لأنه ليس بعبادة فلا يحتاج إلى نية وهذا بخلاف
ما إذا خلف أو نذر أو طهر حيث لا يلزمه المال بل يكتفي بمبينة وطهارة بالقسوم لأنه لا يجب

يجب بغيره فلو فحق هذا الباب بغيره ماله بهذا الطريق ولا كذلك ما يجب ابتداء بغيره
فعله قال فان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لأنه واجب عليه ما يجب الله تعالى من
غيره ولا يسم العاصي النفقة اليه وبسببها إلى نفقة من يحتاج بنفقة عليه في طريق الحج
كبا بغيره في غير هذا الوجه ولو أراد مرة واحدة لم يمنع منها أسخى في خلاف العلماء
في وجوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من الزمان لأنه لا يمنع من الزاد
السفر لكل واحد منهما فلا يمنع من الجمع بينهما ولا يمنع من أن يسوق بدنه نحو من يبيع
الخلاف أو عند ابن عمر رضي الله عنهما لا يجزئها وهي جزؤه أو بقره قال فان عرض داودي بوسا
في القرب والبراب كغيره جاز ذلك في ثمنه لأن نظره فيه أي هي حالة انقطاعه من أمواله
والوصية تختلف ثننا أو ثوبا وقد ذكرنا من التبرعات أكثر من هذا في كتابه انتهى قال
لا يجوز على العاصي إذا كان مملوكا له عند الفسق الأصل والطارق سواء وقال الشيخ
يجزئ عليه بجزءه وعقوبة عليه كما في السعة ولما لم يجعل أهل الدولة والشماعة عنده ولا
قوله تعالى فان أنتم منهم رشتا الآية وقد أنش نوع رشتة فله الكسرة المطلقة ولأن
العاصي من أهل الدولة عند الإسلام فيكون والبا للعتق وقد قرأه فيها تقدم و
يجزئ العاصي عند هذا البصر وهو قول الشيخ بسبب النفقة وهو أن يفتن في التجارات ولا يبيع
عنها السلامة فله ما في الحج من النظر **مسألة** في حدة البلوغ قال يورع الغلام
بالاحكام والاحمال والازوال إذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة عند
البلوغ وهو يورع بما ربه بالحض والاحكام والحبل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع
عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة وهو قال إذا تم للقيام والحجارة خمس عشرة سنة فكذا
هو رواية عن أبي حنيفة وهو قول الشيخ وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقبل المراءون يفتن
في السبع عشرة ونتم له ثمان عشرة سنة فلا خلاف وقبل فيه اختلاف الرواية لأنه ذكر في
بعض النسخ حتى يسكن سبع عشرة سنة أما العلامة فلاق البلوغ بالازوال حفيضة وكحل
والاحمال لا يكون إلا مع الازوال وكذا الحيض في أن الحبل فحبل كل ذلك علامة
البلوغ وأولى المدة لذلك في حق الغلام ثمان عشرة سنة وفي حق المرأة تسع سنين و
أما السن فقدم العادة العائنية أن البلوغ لا يتأخر فيها عن هذه المدة وله قوله شك حتى
يبلى أشده وأشد الصبي ثمان عشرة سنة كذا قال ابن عباس رضي الله عنهما وباعه القتيبي
هذا أقل ما قبل فيه فيسبى الحكم عليه للمنفق به غير أن الاماث لشدة هون وأوراك من يورع
تنقص سنة في حقه من الاستئصال على الفصول الأربع التي يوافق واحد منها المزاج

ان كان حاله اذا اراد حق الفلانة او اجماره الحكم وانما في البصر فقال قد بلغت فاعلم
فوله واحكامه احكام البنا لغيره لانه معنى لا يعرف الا من جردته عما هو كذا او خبره ولم
يكنه بها الحكم بل قولها فيه كما قبل قول المرأة في الحبس **الحبس**
قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الدين واذا وجبت وكون على رجل فطلب فراه فوجبه فحج
عليه لم يحج عنه لان في حجر ابيه اهل بيته فلا يجوز له دفع ضرر خاص وان كان له مال لم
يشتر فيه الحكم لانه نوع حجر ولا تارة تارة لا عن كراهة فكون بالمال بالنقص ولكن يحسبه
ابو حنيفة في بيعة في دينه ايما الحق الغرامة ووفاء الطلقة وقال ابو حنيفة فراه المخلص فحج عنه
حج العاصي عليه ومنعه من البيع والشراء والافراز حتى لا يفرق الغرامة لان حجر على النسيئة
انما يجوزاه نظرا له وفي هذا الحجر نظر للغرامة لانه عساه يلحقه مال فيفوت حقه ومعنى قولها
ومنعه من البيع ان يكون باقل من ثمن الثقل اما البيع بثمن الثقل لا يبطل حتى الغرامة
والمنع لحقه فلا يمنع منه قال ولعل ما ان امتنع المخلص من بيعه وقسمه بين غرامته
بالخصص عند ما كان البيع مسخيا عليه لا يباع او يبيعه حتى يحبس لاجله فاذا امتنع ما ب
العاصي ما به كما في الحبس والعنة فاما النكحة فهو موهومته والمسخر فاما الدين والبيع ليس
بطريق متعين لذلك بخلاف الحبس والعنة والحبس لغضا الدين بما يجزاه من الطلقة
كيف ولو وقع البيع كان الحبس اضر بها بتأخير حتى الدين وتعد به المدبرون فلا يكون
مشروعا قال ان كان دينه درهم وله درهم ففنى العاصي بغير امره وهذا لا جامع
لان المدبرين حتى الاخذ من غير رصاه فلهما حتى ان يعينه وان كان دينه درهم وله
واكثر او على فدية ذلك اهما العاصي في دينه وهذا عند ابو حنيفة هو استحسان الفقهاء
ان لا يبيعه كما في العروص ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه خيرا او يبيعه الا حتى ان
انما متخذان في التهمة والمالبة فلهما في الصورة في النظر الى الاحكام وتبitt للعاصي
ولا تارة الشرف والنظر الى الاختلاف فسلب من الدين ولا تارة الاخذ على التبيين
بمختلف العروص لان الغرض يتعلق بصورته واعيانها اما الفتوة وسائل فافترقا وبيع
في الدين الفتوة ثم العروص ثم العمار سبها بالاسير فالاسير لما فيه من المساواة الى فقهاء
الدين مع مراعاة جانب المدبرين ويترك عليه دست من ثياب بدنه وبيع الباقي لانه
به كفاية وقبله لسان لانه اذا غسل ثيابه لانه من ملبس قال فان اقر في حاله فحج
بقرار لزمه ذلك بعد فقهاء الذين لانه تعقبت بهذا المال حتى الاولين فلا يتمكن
من ابطال حقه بالقرار لغيرهم بخلاف الاستسكان لانه شاهد لامله ولو استعفا واما

الاخر بعد حجر افراه فيه لان حقه لم يتعلق به لعدم وقت الحجر قال وينبغي ان المخلص
من ماله وعلى زوجته وولده الصغار وولي ارحامه لان حاجته الاسيرة متفقدته من ماله
الغرامة ولا تارة حتى ما يبت لغيره فلا يبطل الحجر وللهذا لو تزوج امرأة كانت في مقدار مائة
اسوة للغرامة فان لم يفرق المخلص مال وطلب فراه فوجبه وهو يقول مال حبه
الحاكم في كل من التزمت به بعد كالمورد الكفاية وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوبه في كتاب
ابو العاصي من هذا الكتاب فلا تعبد الى ان قال كذلك ان عام البينة ان قال
بعتي حتى سبيد لوجوب النظر الى المبصرة ولو عرض في الحبس بعتي فيه ان كان له خادم
يقوم لمعالجته وان لم يكن اخرجه حرزا من هلاكه والمخرف فيه لا يكتن من الاستغفال
بعله هو الصحيح بغير ثبوت فينبعث على فضاء وبيته بخلاف ما اذا كانت له حاربه وفيه موضع
يكنه وطهرا لا يمنع منه لانه فضاء احدى الشهود بين فبعتي بفضاء الاخرى قال لا يجوز
بيته وبين غرامته بعد خروجه من الحبس بل لا ينعونه من الشرف والسفر لانه
عدم لصاحب حتى يؤول ان اراد بالبد الملائمة وبالكس ان التقاضي قال يأخذون
فصل كسبه يقسم بينهم بالخصص لاس وانما حقه في الفتوة وقالوا فله الحكم حال بيته
وبين الغرامة الا ان يعفو البينة ان له مالا لان القضاء بالافلاس عند ما يقع ثبوت العشر
ويستحق النظر الى المبصرة وعند ابو حنيفة لا يتحقق الفضا بالافلاس لان مال الله غادر
ولان وقوف الشهود على المال لا يتحقق الا كما يترافق بصلح المدفع لا لا بطل الحق في الملائمة
وقوله ان يعفو البينة اشارة الى ان جنة البسار تخرج على جنة الاعار لانهما اكثر انما
او الاصل هو العشرة وقوله في الملائمة لا ينعونه من الشرف والسفر ليل على انه يدور
معه ابنا دار ولا يجلسه في موضع لانه حبس ولو دخل داره لاجنه لا يبيعه بل يحبس على باب
داره الى ان يخرج لان الانسان ان يكون له موضع خلوة ولو اضر المطلب والحبس
والطالب والملائمة فالحجاء الى الطالب لانه بلغ في حصول المقصود لا خبره الا سبق عليه
الاذا علم العاصي ان يدخل عليه بالملائمة ضرر يترتب بان لا يكتنه من دخوله داره فح
يحسبه دفعا للضرر عنه ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلائمها لاقبها من مخلوة
بالاجنية لكن يبيعت امرأة امينة فاهما قال من اقلس وعنده مائة لرجل يعينه
انما منه فضا حبس مائة اسوة للغرامة فيه وقال الشيخ كج العاصي على المشتري عليه
ثم لبايع خبار الفسخ لانه غير المشتري عن ابياء الثمن فوجب ذلك حتى الفسخ كج العاصي
من تسليم المبيع وهذا لانه عقد معاوضة ومن فضيته المساواة وصار كالسلم ولما ان

الاعمال من وجوب الجزاء من تسليم العبد وهو غير مستحق بالعقد فلا يثبت حق الفسخ باعباره
انما المستحق وصف في الذمة اعني الدين وبقيض العبد يتحقق بينهما ما دلل هذا على كونه
فوجب اعباء ما لا في العقد كما ان اسم الان لا يستند الى منع ما على العبد حكم الدين
قال الاذن الاعلام لانه في الشرع حكم الجور واسقاط الحق عنده والعبد بعد ذلك
ينصرف لنفسه بملكه لانه بعد ان يفي اهل المنصرف بلسانه الحق وعقله المتبرر
انجازه من التصرف الحق للمولى لانه ما عهد تصرفه الامور التي تعقل الدين برقبته او كسبه
وذلك مال المولى فلا بد من اذنه كيلا يبطل حقه من غير رضاء ولما لا يرجع بالحق من
العبد على المولى ولما لا يقبل ان اذنت حتى لو اذن العبد بملكه ما كان ما ذمما اذ اذنت
عليه لان الاسقاط لا يتوقف ثم الاذن كما ثبت بالصريح ثبت بالذلة كما اذا
رضي عده بشئ من وجوب نكاح بغير ما ذمما عند خلافا لفرق بين ان
بيع عبا مملوكا للمولى ولا جبري باذنه او بغير اذنه ببيع مملوك او فاسد لان كل من رآه
يظنه ما ذمما له فيما في عاقبه فينصرف به ولو لم يكن ما ذمما له ولو لم يكن المولى رايا لبيعه
وقد انصرف عنهم قال اذا اذن المولى العبد في التجارة او ما جاز تصرفه في سائر
التجارات ومعنى هذه المسئلة ان يقول لداذنت لك في التجارة ولا يقيد وجوبه
ان التجارة اسم عام يتناول الجنب فيبيع ويشترى ما يملكه من انواع الاعيان لانه
اصل التجارة ولو بيع او اشترى بالعين البسيطة فوجاز لتعدد الاحراز عنه وكذا بالجنس
عند ابي حنيفة خلافا لما يفتي لان ان البيع بالجنس منه بمنزلة الترخيص حتى اعتبر
من المبيع من ثمنه ما لا يثبت الاذن وله ان التجارة والعبد منصرف بملكه
فصار كالحرة وعلى هذا الخلاف الصحيح المأذون له ولو جازي في مرض موته بعينه من جميع المال
او لم يكن جديدا وان كان فمن جميع ما يفي لان الانقضاء في الحر على الثلث لغير الوثقة
ولا وارت للعبد قال ان كان الدين محبطا بما في يده بغيره ليشترى او جميع التجارة والافاضة
البيع كما في الحر وله ان يسلم ويقبل التسم لانه تجارة وله ان يوكل بالبيع والشراء لانه قد
لا يتفرع بنفسه قال يبرهن لانهما من انواع التجارة فانه اربابا واسبقا
وملك ان يقبل الارض ويبيعها الاجراء والبيوت لان كل ذلك من صنعة التجارة
واخذ الارض من ارضه لان فيه تحصيل الربح ويشترى طعاما فيزوجه في ارضه لانه يقصد
به الربح قال وم المزاج تجارته وله ان يشارك شركة عنان ويبيع المال معارفه
واخذ ما لانه من عادة التجار وله ان يواجر نفسه عند خلافا لفتنة هو يقول بملك

بملك العبد على نفسه كذا على ما فقهنا لانهما بعبه لهما وان انفسه راس ماله فيملك التفرع
فيه الا اذا كان بغير ابطال الاذن كالبيع لانه يتجر به والزمين لانه يجلس فلا يحصل
سقوط المولى اما الاجارة فلا يتجر به ويجلس المقعد وهو الربح فيملكه قال وان اذن له
نوع منها دون غيره فهو ما ذمما في جميعه وقال زفر السلفي لا يكون ما ذمما في ذلك
النوع وعلى هذا الخلاف اذا اذنها من التصرف في نوع آخر لهما ان الاذن لو قيل انما به
من المولى لانه يستفيد الولا به من جهة وثبت لكم وهو الملك له دون العبد ولما
بملكه جره فيخصص باخذه به كالمضارب وانما اسقاط الحق في ذلك كجر على ما يملكه ومنه
ذلك بظهر ما كتبه العبد فلا يخصص بنوع دون نوع بخلاف لو قيل لانه ينصرف في كل
غيره فيثبت له الولا به من جهة وحكم التصرف وهو الملك واقع للعبد حتى كان له ان
يصرفه الى قضاء الدين والنفقة وما استغنى عنه كنفقة المالك فيه قال فان اذن له في
شئ بعينه فليس بما ذمما لانه استخدام ومعناه ان باجره بشرا لا بالعبه منه وهو نوع فصير
طعام رزقا لا يملكه وهذا لا لو صار ما ذمما بعبه عليه باب الاستخدام بخلاف ما اذا اذن
اذن في الغلة كل شئ كذا او قال اذني الفاضل وانتحر لانه طلب منه المال ولا يحصل الا
بالكسب او قال اذنته ما اذنته او قضا لانه اذن بشرا لا بالعبه منه وهو نوع فصير
ما ذمما في انواع قال اذنته اذنته بالبدون والقصوب جاز وكذا بالوديع لان اذنته
من انواع التجارة اذ لم يبيع لا جنتب الناس مبايعته ومعاملته ولا فرق بينهما اذا كان
عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في محنة فان كان في مرضه يقدم دين الضيق كما في
الحر بخلاف الاقرار بما يجيب من المال بسبب التجارة لانه كالجزء في حقه قال ليس ان
يتزوج لانه ليس بتجارة قال لا يزوج ما يملكه وقال ابو يوسف يزوج الامة لانه يحصل المال
بمنه فوجاز فانهما اجارتهما ولما ان الاذن يقتضي التجارة وهذا ليس بتجارة ولما لا يملك
تزوج العبد وعلى هذا الخلاف الصحيح المأذون والمضارب والشريك شركة عنان و
الاب والوصي قال لا يملك لانه ليس بتجارة اذ هي مباينة المال بالمال والبدل فيه
مقابل بملك كجر فم يكن كجارة الا ان يميزه المولى ولا دين عليه لان المولى قد ملكه ويصير
العبد ما بنا عنه ويرجع محقوق الى المولى لان الوكيل في الكسبه سفير قال لا يبيع على ما
لانه لا يملك الكسبه فالا عاق اولى ولا يفرض لانه يتفرع محض كالموت ولا يوجب بعوض
ولا يبيع بعوض وكذا لا يهتبه في لان كل ذلك يتفرع بصيرته ابتداء وانما اذنته فلا يملك
تحت الاذن بالتجارة قال ان كان جمدى العبد من الطعام او بضيعة من بطنه لانه

مشرورات التجارة استجلا بالعلوب المجازين بخلاف المحجور عليه لانه اذا نزل له اسلاك بكتف بكت
ما هو من ضروراته ومن ان يوسع ان المحجور عليه اذا اعطاه المولى فوت بوجهه قد عا بعض
مفعلا على ذلك فلا يفسد به بخلاف ما اذا اعطاه فوت من لا يفسد به فلو كان له قبل الشر بغير
به المولى قال اولاد من المدة ان يصدق في من منزل وهو ما بالشيء البسيط كالزيف وكونه
لان ذلك غير مشروع عند في العادة قال له ان يخط من الثمن العيب مثل بطل التجار لانه
منبعهم وربما يكون الخط انظر له من قبل العيب ابتداء بخلاف ما اذا خط من غير عيب لانه
تتبع محض بعد تمام العقد وليس ذلك من منبع التجار ولا كذلك المجاز في الانبعا لانه
فد كالحاج الباع على بنيه وله ان يزوج في دين وجب له لانه من عادة التجار قال ودبر
مستقلة برقبته ببيع للفرما الا ان بعد به المولى وقال في ذواته لا يبيع ولا يبيع كسبه
في دينه بالاجماع لهما ان فرض المولى من الاذن كتحصيل مال لم يكن لا يفتد بالمال فكان
له وذلك في العيب الذين كسبه حتى اذا فضل شيء منه عن الذين يحصل له بالرقبة بخلاف
دين الاستملاك لانه نوع جبا به واستمر ملك الرقبة بالبيع لا يتعلق بالاذن ولان
ان الواجب في ذمة العبد ظهور وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته استنبعا كدين استنبعا
والجامع وقع الضرر عن الناس وهذا لان سببه التجارة وهي واخذ تحت الاذن وتعلق
الدين برقبته استنبعا حاصل على المعاملة فمن هذا الوجه يسلخ غرض المولى وينعدم
الضرر في حقه بخل المبيع في ملكه وتعلقه بالكسب لا ياتي في تعلقه بالرقبة فيتعلق بها
غير انه يبداء بالكسب في الاستنبعا اربعا الحق الغرما واربعا المقصود المولى وعند انعقاد
يسن في من الرقبة وقوله في الكتاب وبونه المراء منه دين وجب بالتجارة او بما هو في
معاملات البيع والشراء والاجارة والاستعجار وضمان الغصب والودائع والامانات
اذا جدد ما وجب من العقر بوطى المشتراة بعد الاستحقاق لاس واهل الشراء فيلحق به
قال ويقسم منه بينهم بالخصص لتعلق حقه بالرقبة فصارت كغلقها بالتركة فان فضل
شيء من وبونه طو لب به بعد كحرية لتفرق الدين في ذمته وعدم وقا الرقبة به وتعلق
تأنيلا كباقي البيع او دفعا للضرر عن المشتري ويتعلق بونه بكسبه سواء حصل قبل كونه
الدين او بعده ويتعلق بافضل من الهبة لان المولى انما يخلص في الملك بعد فراغه
عن حاجة العبد ولم يفرغ ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين لوجود شرط
المخلص له وله ان يأخذ غنة مثله بعد الدين لانه لو لم يكن منه حجر عليه فلا يحصل
الكسب والزيادة على غنة المثل بده على الغرما لعدم الضرورة فيها وتقدم حقه قال

قال ان حجر عليه لم يخرج حتى يفرج بين اهل سوفه لانه لو انجز لشتر الناس لما خسرهم
الى ما بعد العلق للمالك يتحقق برقبته وكسبه وقد باعوه على رجا ذلك ويشترط عدم الكسب
سوفه حتى لو حجر عليه في السوق وليس فيه اثار رجل او رجلان لا يخرج ولو باعوه جاز وان باع
الذي علم بحجره لم ينعج ولو حجر عليه بینه بغيره من الكسب اهل سوفه بغيره من الكسب
واستثناه فبقام ذلك معام الظهور عند الكل كما في تليخ الرسالة من الرسل عليهم
السلام ويبقى العبد ما ذم له الى ان يعلم بالحجر كالوكيل الى ان يعلم بالغرل وهذا لانه يفسر
بحر حيث يلزمه قضاء الدين من حاله بالبعد العلق وما رضى به وانما يشترط الشروع في
الحجر اذا كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم به انا العبد ثم حجر عليه يعلم منه بغير لانه لا ضرر قال
ولو مات المولى او جن او طعن به او حرب صار المادون محجورا عليه لان الاذن غير لازم
وما لا يكون لانه من التصرف بعقل له وانه حكم الانبعا وهذا هو الاصل فلا بد من قيام
اهلية الاذن في حالة البعا وهي تنعدم بالموت والجنون وكذا بالحقوق لانه صوت
كما حتى قسم له بين ورثته قال اذا اذن العبد صا محجورا عليه وقال البت فبي ما ذم
لان الاذن لا ياتي في ابتداء الاذن فكذلك لا ياتي في البعا وصار كالغصب وان الاذن في حجر
ولانه لانه انما يرضى يكون ما ذم على وجه يتحقق من نقصه بونه بكسبه بخلاف ابتداء
الاذن لان الدلالة لا تعتبر بها عند وجود الصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان المتشرع
من به العاصم بغيره واذا اولدت المادونة لها من مولانا فذلك حجر عليها خلافا
لغيره وهو يعتبر البعا بالابتداء ولان ان الظاهر يكسبها بعد الولادة فيكون ولان
الحجر بخلاف الابتداء لان الصريح قاض على الدلالة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها
ديون لا تخافه محلا لتعلق به حق الغرما اذ به يمتنع البيع وبه يقضى حقه قال اذا استند
الامة المادونة لها اكثر من قيمتها فبدها المولى في مادونة على حالها لا تعدام ولان
الحجر ذو العادة ما جرت به خصوص المدبرة ولا منافاة بين حكمها ابنة والمولى ضامن
لقيمته لما فرما في ام الولد قال اذا حجر على المادون ما فراره جاز فيما في يده من
المال عند ابي حنيفة ومعناه ان يقر بما في يده انه امانة لغيره او غصب منه او يقر بدين
عليه فيقضي بما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز افراره لهما ان المصحح لا فراره ان كان
الاذن ففقد نال بالحجر وان كان اليد بالحجر بطلان لان يد المحجور غير معتبرة وصار كما اذا
اخذ المولى كسبه من يده قبل افراره او ثبت حجره بالبيع من غيره وله ان يبيع افراره
في حق الرقبة بعد الحجر وله ان المصحح هو اليد وله ان يبيع افراره المادون فيما اخذه المولى

من جده واليه اقية حفيضة وشهد بطلانها بالحق كما في اوقافها من حاجته واقراره ولعل تحفظها
ما اختاره المولى من جده قبل الاقرار لان المولى باقية حفيضة وحكما فلا يخل الاقراره وكذا
ملكه ثابت في رتبة فلا يخل باقراره من غير ضاه وهذا بخلاف ما اذا باعه لان العبد قد
يبدل بغيره الملك على عرف فلا يخل ما ثبت بملك الملك ولما لم يكن خصما فيها باقراره قبل
البيع قال واذا اقر منه اباؤن كجيت بطلان رقبته لم يملك المولى ما في جده ولو اعترف من كسبه
فيما لم يفتي عند ابي حنيفة ولا يملك ما في جده ويعتق وصيه فبئس لانه وجد سب الملك
في كسبه وهو ملك رقبته ولما لم يملك عاقلة ووطي المهر بانه اذا اقره لهما وهذا آية كماله
بخلاف الوارث لانه ثبت الملك له نظر المورث والنظر في منتهى عند احوال الدين بكونه
اما ملك المولى ما ثبت نظر العبد له ان ملك المولى انما ثبت خلافة من العبد عنه وفيه
من حاجته كملك الوارث على ما قرره والحديث به الدين مشغول بها فلا يخل فيه واذا
عرف ثبوت الملك وحده فالعق قرينة واذا انعقد عنه بها بضمن فبئس لغيره بالتعلق
حقهم به قال ان لم يكن الدين محظا بالارادة عنقه في قولهم جميعا اما عندهما فظاهر وكذا
عنده لانه لا يبرى من قبله فلو جعل ما نفا لانه باب الاستماع بكسبه فبطلان هو المفضل
من الاذن ولما لا يمنع ملك الوارث والمستغنى عنه قال ان من المولى شيئا بطلان
القيمة جاز لانه لا يثبت من كسبه اذ كان عبيد دين وان باعه بصفان لم يحرر لانه مشتم
في حقه بخلاف ما اذا جازى الاجنبي عند ابي حنيفة لانه لا يخل فيه وكذا ما اذا باع الرقيق
من الوارث بطلان فبئس حيث لا يجوز عنده لان حق بقيقه الوارثه تعلق بغيره في كان احد
الاستخفاف من اباؤن بقيقه المهر والغرام تعلق بالمالية لا غير فافترقا وقال ابو يوسف ومحمد
ان باعه بصفان يجوز البيع ويحرر المولى ان شاء ازال الماله باء وان شاء انقص وعلى المالك
البير من الماله باء والغاشس سواء ووجه ذلك ان الاستماع لدفع الضرر عن الغرام وهذا
يهدف الضرر عنهم وهذا بخلاف البيع من الاجنبي بالماله باء الواسع وحسب يجوز والابو
بازالة الماله باء والمولى يؤمر به لان البيع بالبير منه موقوف بين البير والبيع له خوله
تحت تعويم المقومين فاعتبرناه بغيره عان البيع مع المولى للفرقة غير نزع في حق الاجنبي
لان عدمها وبخلاف ما اذا باع من الاجنبي بالكتابة من الماله باء حيث لا يجوز اصلا عنه
ومن المولى يجوز ويؤمر بازالة الماله لان الماله باء لا يجوز من العبد الماذون سطر
اصلا الا بادن ولا اذن بالماله باء في البيع مع الاجنبي وهو آذون بمباشرة بنفسه
غير ان ازاله الماله باء لحن الغرام وهذا ان الغرامان على اصلا قال ان باعه المولى

فبئس حيث لا يجوز عنده لان حق بقيقه الوارثه تعلق بغيره في كان احد
الاستخفاف من اباؤن بقيقه المهر والغرام تعلق بالمالية لا غير فافترقا وقال ابو يوسف ومحمد
ان باعه بصفان يجوز البيع ويحرر المولى ان شاء ازال الماله باء وان شاء انقص وعلى المالك
البير من الماله باء والغاشس سواء ووجه ذلك ان الاستماع لدفع الضرر عن الغرام وهذا
يهدف الضرر عنهم وهذا بخلاف البيع من الاجنبي بالماله باء الواسع وحسب يجوز والابو
بازالة الماله باء والمولى يؤمر به لان البيع بالبير منه موقوف بين البير والبيع له خوله
تحت تعويم المقومين فاعتبرناه بغيره عان البيع مع المولى للفرقة غير نزع في حق الاجنبي
لان عدمها وبخلاف ما اذا باع من الاجنبي بالكتابة من الماله باء حيث لا يجوز اصلا عنه
ومن المولى يجوز ويؤمر بازالة الماله لان الماله باء لا يجوز من العبد الماذون سطر
اصلا الا بادن ولا اذن بالماله باء في البيع مع الاجنبي وهو آذون بمباشرة بنفسه
غير ان ازاله الماله باء لحن الغرام وهذا ان الغرامان على اصلا قال ان باعه المولى

المولى شيئا بطلان القيمة او اقل جاز البيع لان المولى اجنبي من كسبه اذ كان عبيد دين على اباؤن
ولا يخل في هذا البيع ولانه مفيد فانه جعل في كسبه العبد ما لم يكن فيه ويجوز المولى ان
اخذ الثمن بعد ان لم يكن له هذا الثمن وصحة الشتر في بيعه فانه ما ان ستم البيع
قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العبد من حيث كسبه فلو باع بعد قبض
يبقى في الدين ولا يسلو حبه المولى على عهده بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لانه يفتق
جاز ان يفتي حقه متعلقا بالعبد قال وان استغنى بغيره يفتي بغيره لان البيع
لحق كسبه في البيع ولما كان اخفى به من الغرام وجاز ان يكون للمولى حق في الدين
اذا كان يفتق بالعبد ولو اذاعه اكثر من قيمته يؤمر بازالة الماله باء وانقص البيع كما يبيع
في جانب العبد لان الزيادة تعلق بها حق الغرام قال واذا اعترف المولى الماله باء وعنده
فحقه جاز لان ملكه فيه باء والمولى عان من لقيقته للغرام لانه الماله باء تعلق بغيره
بيعا واستغنى من ثمنه وياضي من الدين بطلان به بعد العنق لان الدين في ذمته
والزم المولى الا بقدر ما انقص منها فبقي الباقي عليه كما كان وان كان اقل من قيمته
ضمن الدين لا غير لان حقه مقدم بقدره بخلاف ما اذا اعترف المذنب وادام الماله باء
لما قد ركبته وادام لان حق الغرام لم يفتق بريقته واستغنى باسح فلم يكن له
منها حقه فبئس شيئا قال ان باعه المولى وعنده دين يبيعه دين يبيعه بريقته وبقية الدين
ان شاء الغرام الثمن الباقى قيمته وان شاء انقص الماشترى لان العبد تعلق بغيره
حتى كان لهم ان يبيعه الا ان يفتي المولى ويضم والبايع مسلف بالبيع والتسليم والمشتري
بالقبض والتغيب فخير في الشفيعين وان شاء اجاره البيع واخذوا الثمن ان
الحق لهم والاجازة الماخضة كالاذن السابق كما في المهرين قال ان ثمنه الباقى قيمته
ثم روى على المولى بعيب فبطلان ان يرجع بالقيمة ويكون حق الغرام في العبد لان سبب
القمان قد زال ووجه البيع والتسليم وصار كالعاصب المذنب وسقط ضمن القيمة ثم روى
بالعيب كان له ان يرد على المالك ويستر القيمة كذا هذا قال لو كان المولى باعه من قبل
واعله الدين فله الغرام ان يردو البيع لتعلق حقه به وهو حق الاستغناء والاستغناء
من رقبته وفي كل منها فائدة فالاول تام مؤخر وان في نقص محجل وبالبيع بقوت هذه
الخبرة فلهذا المهر ان يردوه فالاولا وبله اذ لم يفتل اليوم الثمن فان وصل ولا محالة
في البيع ليس لهم ان يردوه لوصول حقه بهم قال فان كان البايع ما قبله فله حقه
بينهم وبين المشتري معناه اذ انكر الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد معناه وقال ابو

المشترى خصم ويقتضى له من يدينه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى رجل دارا او دوابا او غيرها
و غاب ثم حضر النفع فالله هو له ليس بخصم عند هذا الخلاف قاله وعندهما مثل قوله
مسألة الشفعة لا يوجب للمالك النفع فيكون خصالا لكل من يباذره ولما اثار
العدوى تنقش في عقد وقد عام بها فيكون النفع قفا على الغائب قال من قدم
مسترا وقال انما عبيد الغائب ما اشترى وبيع لانه كل شئ من التجارة لانه ان اخبر بالاداة
فلا جناح عليه وان لم يجز فمستتر فله حائز اذا اظهر ان المجرى يجري على وجه
حجوه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كذا يفتي الامر على ان لا يملك لابلع
حتى يجزى مولا لانه لا يملك في الرقبة لانه ما لم يملك حتى المولى بخلاف الكسب
لان حق العبد على ما بيننا فان حضر وقال هو ما دون بيع في الدين لانه غور الدين
في حق المولى وان قال هو مجزى فالقول له لانه مملوك بالاصل
فرا اذا اذن والى الصبي للصبي في التجارة فهو بالبيع والشراء كالعبد المأذون له اذا
كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال النفع له لا ينفذ لان حجرة العبد
صبي بيانه ولا يملك حتى يملك التصرف ويملك حجرة فابكون والباكين فاما
وصار كالطلاق والعاق بخلاف القوم والقنوة لانه لا يملك بالولي وكذا الوصية
على اصل فحقت الضرورة الى تنفيذ منه انا البيع والشراء بولي فلا ضرورة
وان ان التصرف المشروع صدر من اهله في محله من ولايته شرعية فوجب تنفيذ
على ما عرف في المحلفات والقبا بسبب حجر لعدم الولاية لانه قد ثبت نظرا
الى اذن الولي وبعده ولا يملك التصرف لا سيما المصلحة بطريقين واحتمال تذكير
احتمال بخلاف الطلاق والعاق لانه ما زال محض علم يؤهل له والنافع المحض كقول
القضاة يؤهل له قبل المأذون والبيع والشراء والترتيب النفع والضرر فيجعل اهل
له بعد المأذون لا قبله لكن قبل المأذون يكون موثقا منه على امانة الولي لاحتمال وقوعه
نظرا ووجه التصرف في نفسه وذكر الولي في الكتاب ينظم الاب والجد عند عدمه و
الوصي والعاصي والوالي بخلاف صاحب الشرط لانه ليس له عليه القنوة والشرط
ان يعقل كون البيع سائلا للملك غالبا للزوج والتمسك بالعبد المأذون له بعيد ان
ما ثبت في العبد من الاحكام تجب في حقه لان المأذون ملك مجزى والمأذون يتصرف
بأهله نفسه عبيدا كان او صبي فله تنفيذ تصرفه ببيع وبيع ونوع وبيع ما ذوا بالسلوك
كان في العبد وبيع ما ذوا به من كسبه وكذا يجوز له في ظاهر الزاوية كما يبيح العبد

العبد ولا يملك تزويج عبده ولا كونه في العبد والمعتق الذي يعقل البيع والشراء
الصبي بصير ما ذوا به اذن الاب والوصي والجد دون غيرهم على بيانه وحكم حكم الصبي
كتاب العصب العصب في اللغة اخذ الشئ من الغر على سبيل الثقب
لاستعمال فيه بين اهل اللغة وفي الشريعة اخذ مال متقوم مخزوم بغير اذن المالك على وجه
يزيل به حتى كان استخدا ام العبد وحمل الدابة عصبيا دون الجلود على البساط ثم
ان كان مع العلم فحكمه المأثم والمغرم وان كان بدونه فالعنان لانه حق العبد فلا ينفذ
على قصده ولا ان لم لا ان الخطا موضوع قال ومن عصب شيئا لم يملك المأذون
فذلك في بدو فعله مثله وفي بعض النسخ فعله ضمان مثله ولا نفاذ فيه وهذا لان
الواجب هو المثل لقول الله تعالى ان عبيدكم فاعبدوا عبيدكم فاعبدوا عبيدكم وان
المثل عدل كما فيه من مراعات الجنس والمالية فكان ارفع للضرر قال وان لم ينفذ
على مثله فعليه قيمته يوم يتقوض وهذا عند ابي حنيفة وهو قال ابو يوسف يوم الغصب قال
محمد يوم الانقطاع لا يوجب سوا ما انقطع الحق بالامثل له فيغير قيمته يوم النفاذ والسبب
اذا هو الموجب والمجذ ان الواجب هو المثل في الذمة وانما ينقل الى القيمة بالانقطاع فيغير
قيمته يوم الانقطاع ولا يوجب حنيفة ان النفل لا يثبت بحجر والاتصال لهذا الوصير ان يوجه
جنسه له ذلك وانما ينقل بقبض العاصي فيغير قيمته يوم الخصومة والقفا بخلاف المثل
لانه مطالب بالقيمة بالاصل السبب كما وجد فيغير قيمته عند ذلك ولا المثل فعليه قيمته
يوم غصبه معناه العدة وبات المتعاقبة لانه لما تعذر مراعاة الحق في الجنس فبصر في المالية
وحدها دفعا للضرر بقدر الامكان اما العدة في المتعاقب فهو كما لم يملك حتى يجزى من لفقة
التعاقب وفي التبر المأذون بالتعير القيمة لانه لا مثل له قال وعلى العاصم رد العين
المقصود به معناه ما دام قائما لقوله عم على اليد ما اخذت حتى ترده وقال عم لا يجزى لاجد
ان يخذ مبيع اخيه لاجبا ولا جازا فان اخذه فليرده عليه ولان اليد حق مقصود وقد
قوتها عليه فيجب عليها اعادة ما بالرد اليه وهو الموجب الاصل على ما لو اوردت القيمة مختص
خلفا عنه لانه ما صار الكمال في رد العين والمالية وقيل الموجب الاصل القيمة رد العين
مختصا وبطل ذلك في بعض الاحكام والواجب الرد في المكان الذي عصبه لتفاوت
القيم بتفاوت الاماكن فان ادعى بملكها حصة محكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لظهورها
ثم قضى عليه بملكها لان الواجب رد العين والملك يعارض فوجد على امر عارضا
خلاف ذلك فلا يعقل قوله اذا ادعى الا فلاس وعليه ثمن مبيع فوجب ان يعلم ما يبيح

واذا علم المالك سقط عنه رده فيلزمه رد وجهه وهو القيمة قال القصب فيما يتعلق
لان القصب بحقيقته يخفى فيه دون غيره لان ازالة اليد بالقطع اذا غصب عمارا
منك في يده لم يضمنه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن عيسى وهو قول
الاول وهو قال في الخلف انما يثبت اليده ومن ضروره رد ال بدل المالك لاستحقاقه
اجتماع البدن على حمل واحد في حالة واحدة فيخفى الوصفان وهو القصب على يده
فصار كالمنفول وجوه الوديعه ولما ان القصب يثبت اليده بالمالك يفعل في
العين وهذا لا يتصور في العمار لان بدل المالك لا يزول الا باخرجه عنها وهو فعل في
لاني العمار فصار كما اذا بعد المالك عن الماشي وفي المنقول النقل فعل فيه وهو القصب
ومستند الجوهود والمنوعة والمستند قال القصب يترك كحفظ المقتوم والجوهود ما ركب
لذلك قال في نفسه منه بفعله وسكاه فتمت في قولهم جميعا لانه الحاف والعمار يضمن
كما اذا نقل ترابه لانه فعل في العين ويدخل فيها قال اذا انعدم الدار بسكاه وعمله فلو
غصب دارا وادخلها وسلمها واقر بذلك ولا يثبت لصاحب الدار فروع على الاختلاف
في القصب هو الصحيح قال اذا انقص بالزراعة يبرم النقصان لانه انقص البعض باخذ
رأس ماله وينتقد بالفضل قال ربه هذا عند ابي حنيفة ومحمد بن عيسى قال ابو يوسف لم يضمن
وسند ذكر الوجه من الجاهلين قال اذا هلك الثقل في يد الغاصب بفعله وبغيره
ضمنه وفي اكثر النسخ المحذوفه واذا هلك القصب والمنقول هو المرام السابق ان القصب
فيما ينقل هذا لان العين دخل في ضمانه بالقصب السابق او هو السبب وعند الجرح عن
رده بحجب الضمان وتقرر بذلك السبب ولهذا يعتبر قيمة يوم القصب وان نقص في يده ضمن
النقصان لانه دخل جميع جزائه في ضمانه بالقصب فما تغذر رده عنه بحجب رده عنه بحجب
ترجع السفر اذا روي في مكان القصب لانه عبارة عن فتور الزمان دون فوت الجرح
مختلف المسح لانه ضمان عقد اما القصب فقبض والاوصاف فقبض بالفعل لا بالعقد
على ما عرف قال ربه وعراوه غير الرويات كما في الرويات لا يمكن لضمين النقصان مع استؤا
الاصل لانه يؤول الى الزبوا قال من غصب عبدا فاستقله فنفقته القلة فعليه النقصان لما
يتا ويصرف بالقله قال في رده عند ربه وعند ربه لا يضمنه في وعلى هذا الخلاف اذا اجر
المستعير المستعار لا يبي يوسف لانه حصل في ضمانه ومكاه الضمان ظاهر وكذا المالك لانه
المضمون في ملكه واد الضمان مستند عند ربه ولما انه حصل بسبب حجبته وبما تصرف في ملك الغير
واما هذا حاله في النقصان او النقص يحصل على وصف الاصل المالك المستند بالنقص فلا يضمن

به الحجب فهو ملك العبد في يد الغاصب حتى يضمن له ان يضمن بالقله في اداء الضمان لان
الحجب لاجل المالك ولما هو الواسع اليه براح لان اول فبرول الحجب بالاداء اليه بحلف
ما اذا رده فملك في يد المشتري ثم استحق وعزمه ليس له ان يضمن بالقله في اداء الضمان
اليه لان الحجب كان كالحق الشري الا اذا كان لا يجبر فيه لانه يحتاج اليه وله ان يصره الى جانه
نفسه فلو اصاب مالا نصدي يملكه ان كان فبا وقت الاستعمال ان كان فغيره فاشي
عنه لما ذكرنا قال من غصب العمارا شري بها جارية بها عمارا فغبن ثم اشترى بالقصب
قبا عمارا بثلاثة آلاف فانه يضمنه بجميع الرجوع وهذا عند ربه اما عند ابي حنيفة والموقع
اذا تصرف في المقصود او الوديعه ويرجع لا يطيب له الرجوع عند ربه خلا قال ابي يوسف
وقد عرفت الدلائل وجوابها في الوديعه فظهر لانه لا يستند المالك الى قبل النقصان لعدم
سبب الضمان فممكن النقصان في ملكه ثم يثابها بغيره يضمنه ولا يشارة اليها لا يضمن
كالضمان فلو ان المالك اشترى بها انشاة الى ان النقصان اما بحجب اذا اشترى بها فغبن
منها بطيب له وهكذا قال اكثر في لان الانشاة اذا كانت لا يقيد النقصان لانه ان يملك
بالنقصان يخفى الحجب وقال في انشائها لا يطيب قبل ان يضمن وكذا بعد الضمان بكل حال
وهو الخراج لا طلاق في الجواب في الجاهلين والمضاربة قال ان اشترى بالالف جارية
تساوي الفين فوهرها او طعنا فالكلمة لم يصدق بشي وهذا قولهم جميعا لان الرجوع انما
يتبين عند الجاهلين فيما تغير جعل الغاصب قال اذا تغير
العين المقصود به جعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم من فعلها زال ملك المقصود
منه عنها ومكاه الغاصب وضمانه ولا يملك له الا شفع بها حتى يؤول الى يده كما كان غصب
شاة فوجها وشاة او ملحها او حنطة فطحنها او حنطة فاشحنه سبطا او حنطه فاعمله شاة
وهنا كله عند ما قال في النقصان لا ينقطع حق المالك وهو رواية عن ابي يوسف غير انه
اذا اخذ الدقيق لا يضمنه النقصان عنده لانه يؤول الى الزبوا وعند النقصان يضمن
وعن ابي يوسف انه يزول ملكه عنه لكنه يبيع في يده وهو اخي من الغرام بعد موته لا يضمن
ان العين باقية في يده على ملكه وتتبعه الصفه كما اذا هبت الرجوع في الحنطة والقطن في
طاحونة فطحنه ولا يعتبر بفعله لانه محظور فلا يصح بيعه للمالك على عرف فصار كما اذا
انعدم الفعل اصلا وصار كما اذا كسب النقصان المقصود به وسكنها واربعها وانما احدث
صنعة منقوصة صير بها المالك المالك بالمال من وجه لا يبري انه يتبدل الاسم وفات معظم
المقادير وحقة في الصنعة فانه من كل وجه فيخرج على اصل الذي هو ثابت من وجه

ولا يجعله سببا للملك من حيث انه مظهر بل من حيث انه احدات الصنعة بخلاف النافذ
اسمه باقى بعد الرجوع والسبح وهذا الوجه ينتمى لفصول المذكورة وينفع عليها فربما حافظ
قوله لا يملك له الانتفاع بها حتى يؤدى بدلها اسحق ما هو القياس ان يكون له ذلك
قول الحسن وزفر وهكذا عن ابي حنيفة روى الفقيه ابو القاسم وهو وجه ثبوت الملك
المطلق للمنفرد الا يرى انه لو هب به او باعه جاز وجه الاستحسان قوله عم في ان ذلك
المصلحة بغيره من صاحبها المعلوم الاسارى او الامر بالنقد وروى مالك
الانتفاع للمصاحب قبل الارضا ولان في اوجه الانتفاع فتح باب الغصب فيرجع قبل ارضا
حسب المادة الفاضلة وسببه وحينئذ يحرم للملك كما في الملك العاصم واذا
اوى البديل بواجب له لان حق المالك صار موقفاً بالبديل فحصلت مبادلة بالتراضى وكذا
اذا ابراه سقطت حقه به وكذا اذا اوى بالفضاء او ضمنه الحاكم او ضمنه المالك لوجود
الرضا منه لانه لا يقتضى الا بطلب وعلى هذا الخلاف اذا غصب حنيفة فزعمها او نواف
فقرسها فبرأت عند ابي يوسف بيلح الانتفاع فيها قبل اداء الضمان لوجود الكسب
من كل وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الحنيفة يزرعها لا يتصرف
بالفضل عنده خلافا لما اوردنا من تقدم قال ان غصب فقة او ذبيح فضررها كما قبل
او ذبيح او آتية لم يزل ملك ما كرمها عنها عند ابي حنيفة فباخذ ما ولا شئ للغاصب وقال
بملكها العاصم وعنه من ان احد ثمنه معتبره فغير حق المالك المالك من وجه
الا يرى انه لو كسره وفات بعض الغاصب العاصم والتبر لا يصح راس المال في المضاربة
والشركات والمضروب يصح لذلك وله ان العين باقى من كل وجه الا يرى ان الاسم
باقى ومعناه الاصلى التمتية وكونه ما دوماً وان باقى حتى جرى فيه الزيادة او غيرها وصلايته
راس المال من احكام الصنعة دون العين وكذلك الصنعة فيها غير منقوضة مطلقاً
لانه لا يمتنع لها عند المعاملة بغيره فبالغصب ساجدة فيه عليها قال مالك والكرما عنها
عنده ولزم الغاصب قيمتها وقال الشافعي للمالك اخذها والوجه من كجانبين فتمت
وجه آخر ان فيه ان فيها ذهب اليه من الزيادة بالغاصب بنقص بانه كما حصل من خلاف
وغيره المالك فيها ذهب اليه مجبوراً بالقيمة وصار كما اذا حاط بالخطب المقصوب بغير
جارية او عبده او ادخل الموضع المقصوب في سفينته ثم قال الكرخي والغصبة ابو جعفر
انما لا ينقض اذا بنى في حوالى الساجدة لانه غير معتدى في البناء اما اذا بنى على فضل الساجدة
بنقص لانه معتد فيه وجواب الكتاب برون ذلك وهو لا يخفى قال من ذكره

غيره كما لا يخفى ان شأنا قيمته فيمتنع من استعماله وان شأنا قيمته بنقصها كذا اذا بنى
به بها هذا هو ظاهر الزيادة ووجهه ان المالك من وجه اعيان فوات بعض الاغراض
من تحمل والدر والنقل وما، بعضها وهو القم فصار كالحرق القاشس في الثبوت ولو كان
العادة فبر ما كمل القم ففقد الغاصب طرفها لما كمل ان يضمنه فيها لوجود الاستملاك
من كل وجه بخلاف قطع طرف المالك حيث باعته مع ارض المظبوط لان الاذى حتى
منفعا به بعد قطع الطرف قال من حرق ثوب غيره فخرقاً ليس بضمن لقصانه والثوب
لما كمل لان العين قائم من كل وجه وانما دخله عيبه فيمنعه وان حرقه فخرقاً كبيراً يبطل
عاقبة من فقه فلما كمل ان يضمنه جميع قيمته لانه استملاك من هذا الوجه فكان له ارضه قال
رقة ومعناه مركب الثوب عليه ان شأنا وان شأنا اخذ الثوب وضمنه النقصان لانه يعيب
من وجه من حيث ان العين باقى وكذا بعض المانع فان لم يتم اشارة الكسب الى ان الغاش
ما تبطل به عاقبة المانع والسبح ان الغاش ما يفتوت به بعض العين وضمن الصنعة
ويبقى بعض العين وبعض الصنعة واليسير ما لا يفتوت به شئ من الصنعة وانما يدخل
في النقصان لان محمد جعل في الاصل قطع الثوب نقصاناً فاحتج والغاصب به بعض
المانع قال من غصب ارضاً ففقرس فيها او بنى قبل له قطع البنا والغرس وروى
لفعله لم ليس لعرق كالمحق ولان ملك صاحب الارض باقى فان الارض لم تنصر
مستملكة والغصب لا يتحقق فيها ولا بد للملك من سبب فيؤمر الشاغل بغيره
كما اذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص ببيع ذلك فلما كمل الغش
له قيمة البنا والغرس معلوماً ويكون له لان فيه نظراً لما وفتح الضرر عنها وقوله فيمنعه
معلوماً معناه قيمته ببناء او شجر يؤمر بطلعه لان حقه فيه اولا فزاله فتقوم الارض به
الشجر والبنا وتقوم بهما شجر او ببناء صاحب الارض ان يامر بطلعه فيضمن فضل ما فيها
قال من غصب ثوباً فصبغه احمر او سوبقاً فغلبه ليمس فغاصبه بالحرير ان شأنا قيمته
ثوب ابيض ومثل السوبق وسبقه للغاصب وان شأنا اخذها وغرم ما زاد الضيق و
السمون فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه ويامر الغاصب ببيع الضيق
بالقدر الممكن اعياهه بفضل الساجدة لان التميز ممكن بخلاف السمون في السوبق لان
التمييز مستقدر ولما بائنا ان فيه رعاية كجانبين والنجرة لصاحب الثوب لكونه صاحب
الاصل بخلاف الساجدة يبنى فيها لان النقص له بعد النقص انما الضيق بلا شئ بخلاف
ما اذا الضيق مبدوب الرجح لانه لا يخفى من صاحب الضيق ليمس الثوب فيملك

صاحب الأصل الصبيح قال برعمته بعد في أصل المسئلة وان شاء رب الثوب باعد
بشره بغيره ابيض وصاحب الصبيح بازا والصبيح قد لان لان لا يملك الصبيح بالبيعة
وعند ان شاء تعين رعايته بها بنين في البيع وبنائي هذا فيما اذا انصبت الثوب بنفسه وقد
ظهر بما ذكرنا الوجه في السويق غير ان السويق من ذوات الامثال فيضمن مثله والثوب
من ذوات التهم فيضمن قيمته وقال في الأصل يضمن قيمة السويق لان السويق يتفاوت
بالنقل فلم يبق مثله وقيل المراد من التمثيل سواه به لغيره معاملة والقرفة كالخرفه ولو صبغ
اسود فهو نقصان عند ابي حنيفة وعندها زيادة وقيل هذا اختلاف حمزة وابن
وقيل ان كان ثوبا ينقص السواد فهو نقصان وان كان ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالمثل
وقد عرف في غير هذا الموضع ولو كان ثوبا ينقص الحمره بان كانت فيه ثمنين ودرهما
فتراجعت بالبيع الى عشرة من ثمن محمد انه ينظر الى ثوب يزيد فيه الحمره فان كانت الزيادة
خمس باخذ ثوبه وخمس دراهم لان احدى الثمنين جبرت بالبيع **فصل** في
عصب عينا ثقيما ثمنه المالك قيمتها ملكها وهذا عندنا وقال الشافعي لا يملكها الا الغصب
مد وان محض فلا يصح سببا للملك كما في المدبر وان ملك البدل بكماله والمبدل
قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه فعلا للضرر منه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل
لحق المدبر نعم قد يبيع التديبر بالقبض لكن البيع بعده يفسد الفسخ قال الفحول في
البيعة قول الغاصب مع يمينه لان المالك يدعي الزيادة وهو يكره والفحول قول المنكر
مع يمينه الا ان يقيم المالك البيعة اكثر من ذلك لانه انبته بالحجة المكرمة قال فان ظهرت
العين وقيمها اكثر مما ثمن وقد ضمنها بفول المالك او يمينه او امرها المالك او يتكول
الغاصب عن العين فلا خيار للمالك وهو للغاصب لانه نعم له الملك بسبب النقل
به رضا المالك حيث اتقى هذا المقدار قال وان كان ثمنه بفول الغاصب مع يمينه
فلا خيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ودرايضا لانه لم يتم رضاه
بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة واخذها دونها لعدم الحجة ولو ظهرت العين وقيمها اكثر
ما ضمنه او دونه في هذا الفصل الاخير فكذا في ظاهر الزاوية وهو الاصح خلاف ما قاله
الكرخي انه لا خيار له لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لفوت الرضا قال ابن
عصب عند اخذ ثمنه المالك ثمنه فعد جاز بعبه وان اعطاه ثم ضمن القيمة لم يكره
لان ملكه انما يت فيه فاقص الثبوت مستندا او ضرورة ولو لم ينظر في حق الاكساب دون
الاولاد وان قص يفي لنفوذ البيع دون الفسخ كملك المالك قال في المفسر دنا

وناهما ونمرة البس ان المصنوب امانة في حاله فاصب ان يملك فلا ضمان عليه ان يبيع
قيما او يعلبها ما كلفا ثمنها اياه وقال الشافعي ان زوايد المصنوب مضمونة من قبله كانت
او من قبله لوجوه الغصب وهو ان يات اليد على الغير بغير رضاه كما في الطبيعة المخرجة من
الحرم او ولدت في يده يكون مضمونا عليه ولما ان الغصب انبات اليد على الغير
وهو بربيل به المالك على ذكره وهذا المالك ما كانت ما بنه على هذه الزيادة حتى يربطها المالك
ولو اعترضت ما بنه على الولد لا يربطها او الظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طلبه بغيره كذا
اذا اعتدى فيه كما قال في الكتاب وذلك بان المكلف او ذكجه او اكلا او داهه وسلمه
في الطبيعة المخرجة لا يضمن ولذا اياهلك قبل التمكن من ارسال لعدم المنع وانما
يضمنه اذا اهلك بعد لوجوه المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وعلى هذا اكثر
من الجنا ولو اطلق الجواب فهو ضمان جنازة ولهذا يتكرر بكثره ويجيب الا عانة والآثار
فلان يجب بما هو فوقها وهو انبات اليد على مسخى الامن اولى واخرى قال في الغصب
انما ربه بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في ثمنه الولد وما جبر النقصان بالولد
وسقط ضمانه عن الغاصب وقال في رد المحتار لا يجبر النقصان بالولد لان الولد ملكه فلا
يصح جازا لملكه كما في ولد الطبيعة وكذا اذا اهلك الولد قبل الرضا واما ان الامم وبالولد
وقا وصار كما اذا جرت صوف شاة او قطع فواجم شجر غيره او حصي عبده غيره او علقه كحرفة
ولما ان سبب الزيادة واحد وهو الولادة او العلق في كل عرف وعند ذلك لا ينعض
فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارية سميعة ففزلت ثم سميت او سقطت ثمنها
ثم تبنت او قطع بد المصنوب في يده واخذ رثتها او اده مع العبد يجب من نقصان
القطع وولد الطبيعة ممنوع وكذا اذا امانت الامم وتخرج النابتة ان الولادة ليست بسبب
لموت الام او لانقصي اليه عابا وبخلاف ما اذا مات الولد قبل الرضا لانه لا بد من رة
اصله للبراءة فكذا العبد من رة خلفه وانقصي لا بعد زيادة لانه عرض بعض الغنم
ولا كما في التيب فيها ورا ذلك من المسائل لان سبب النقصان القطع والحجر
سبب الزيادة النمو وسبب النقصان التعليم والزيادة سببها الغنم قال من غصب
جارية فربما يوتى ثم ردها وولدت ومانت في ثمنها يضمن ثمنها يوم علفت ولا ضمان
عليه في الحرة وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الامنة ايضا لما ان الرذ قد صح
الملك بعده بسبب حدث في المالك وهو الولادة فلا يضمن الغاصب كما اذا
حتمت في بد الغاصب ثم يوتى فملكته او زنت في يده ثم ردها فملكته لم يملكته

وكن اشترى جارية فوجبت عند البيع فقلت عند المشتري وماتت في نكاحها
لا يرجع على البائع بالتمسك ولانته فصبها وما نعت فيها سبب التلف وروت فيها
ذلك فلم يوجد الرق على الوجه الذي اخذ فلم يقع الرق كما اذا جئت في جوارحها صب جارية
فقلت بربا في جوارحها او فقلت بها بان كانت اجابة خطا يرجع على العاصب
بكل القيمة كذا هذا بخلاف ما ذكره لا تضمن العصب لبيعها ان العصب بعد في
الرق وفي فصل الشرع الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرق والزنا سبب
جلد مولى لا جارية ولا متلف فلم يوجد السبب في جوارحها صب قال لا تضمن العاصب
سأفع ما عصبه الا ان يقض باستعماله فيرقم النقصان وقال لا تضمنه فيجب
اجر الفل في الفرق في المذهبين بينها اذا عطلها او سكتها وقال مالك ان سكتها يجب
اجر الفل وان عطلها لا شيء عليه له ان يرفع احوال متقدمة حتى تضمن بالعقد وكذا
بالعصب وكن اشترى حصة على ملك العاصب لمده ونها في امكانه اذ هي لم تكن
حاصلة في جوارحها لانها اعراض لا ينفى فيها فاعلى اجتهد والافسان لا تضمن ملكه كذا
واذا لا يفتق فصبها وانما فيها لانه لا يملكها لربها ولا ضمانا لا يملك الا عيان لسرعة فناءها
وبها الاعيان وقد عرفت هذه الماخذ في الخلاف ولانتم انما متقدمة في ذاتها
بل تقدم ضرورة عند ورود العقد ولم يوجد العقد الا انما انقص باستعماله فيرقم
عليه لاستعماله بعض اجزاء العين في عصبه لا يقوم واذا
انفق المسم خمر الذمى او خمر غيره ضمن وان الملقا لم يضمن وقال لا يضمنه
الذمى ابدا وعلى هذا الخلاف اذا الملقا ذمى على ذمى او باعها الذمى من الذمى لانه
سقط تقويمها في حق المسم فكذا في حق الذمى لانهم اصابوا في الاحكام فلا يجب انما
مال متقدم وهو الضمان ولنا ان التقدم باق في حقهم اذ الخمر لهم كالحل لنا والخمرير كان في
وكن امرنا بان نتركهم وما جيون والسيف موضوع فنقد الملامم واذا بقى التقدم فنقد
وجده الخلاف مال مملوك متقدم فيضمنه بخلاف المينة والدم لان احدا من اهل الايمان
لا بد من تمتلها الا انما تجب فيه الخمر وان كان من ذوات الامثال لان المسم ممنوع
عن تمليك لكونه اعز الاله بخلاف ما اذا جرت المباحة بين الذميين لان الذمى غير
ممنوع من تمليك الخمر وتملكه وهذا بخلاف الرابا لانه مستثنى من عقودهم بخلاف العبد
المرتد يكون للذمى لاننا ما ضمتا لهم ترك القرض له لما فيه من الاستحقاق بالدين و
بخلاف مذكور النسبة اذا كان لمن مبيحة لان ولانية المباحة نابتة قال ان عصبه

من مسلم خمر فخلها او جلد مينة فدمعه فاصحاب الخمر ان باخذ الخمر بغير ثمن وباخذ جلد
المينة وبرة عصبه ما زاد الدية باع فيه والمراد بالفصل الاول اذا خلد الفل من الشمس
الى الظل منه الى الشمس بالفصل الثاني اذا وبغ به باله فيمنه كالقرط والعقصر نحو ذلك
والفرق ان هذا الخليل نظيره لم يمتز له فصل الثوب الخس فيبقى على ملكه اذا ثبت المات
به وبه الدية باع الفصل بالجلد مال متقدم للعاصب كالصبي في الثوب وكان بمنزلة
فلمذا باخذ الخمر بغير ثمن وباخذ الجلد ويعطى ما زاد الدية باع فيه وبينا ان ينظر الى قيمته
وكذا غير مديوع والى قيمته مديوعا فيضمن فضل ما بينهما والعاصب ان يجبه حتى يستوفى
حصة ملكي الخس في البيع قال ان استعملك ما ضمن الخمر ولم يضمن الجلد عند اتي حصة
وقالا يضمن الجلد مديوعا ويعطى ما زاد الدية باع فيه ولو ملك في يده لا يضمن بالاجماع
اما الخمر فلا تباقي على ملك مالكه وهو مال متقدم ضمنه بالانفاق ويجب مثله لانه
من ذوات الامثال واما الجلد فلما اتيه باق على ملك المالك حتى كان له ان باخذ
وهو مال متقدم فيضمنه مديوعا بالاستملاك ويعطيه ما زاد الدية باع فيه كما اذا عصب
ثوبا فصبغه ثم استعملك بضمه ويعطيه المالك ما زاد الصبي فيه ولان واجب الرق اذا
قوته عليه حصة قيمته كما في المسعود وبما عارف المالك بنفسه وفلما يعطى ما زاد
الدية فيجوز على اختلاف الجنس اما عند الحادة يطرح عنه ذلك العذر ويؤخذ منه
الباقى لعدم العادة في الاخذ منه ثم في الرد عليه ولان التقدم حصل ببيع العاصب
وصنعة متقدمة لاستعماله لا متقدمة فيه ولنا ان كان له ان يجبه حتى يستوفى ما زاد
الذمى فيه فكان حلاله والجلد تبع لها في حق التقدم ثم الاصل هو الصنعة غير متقدمة
عليه فكذا السابق كما اذا ملك من غير صنعة بخلاف وجوب الرق حال قبضه لانه يتبع
الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوته قبلها وان لم يكن متقدما بخلاف
الذمى والثوب لانهما التقدم فيها كان ما بين قبل الذمى والصبي فلم يكن ما بعد للصنعة
ولو كان ما عا زاد المالك ان يتركه على العاصب في هذا الوجه ويضمنه قيمة قبل ليس
له ذلك لان الجلد لا قيمة له بخلاف صبي الثوب لان له قيمة وقبل ليس له ذلك عند
ابن حنيفة له وعند جماهرك لانه اذا تركه عليه وضمنه عجز العاصب عن رده فصار له
كالاستملاك وهو على هذا الخلاف على ما بينا ثم قبل بضمه جلد مديوع ويعطيه
ما زاد الدية باع فيه كما في الاستملاك وقبل بضمه جلد ذمى غير مديوع ولو وبغ به بالقيمة
له كالثوب والشمس فمولا كذا بلا شيء لانه بمنزلة فصل الثوب ولو استعملك الخمر

يعتبر قيمته مدبرها وقبل طائفة غير مدبرها لان وصف الله بانه الذي خلقه فلا قيمة
وجه الاول عليه اكثر من ان يصفه الله بانه باعته للجلد فلا يبر عنه واذا صار الأصل
مضمونا عليه لكذا صفته ولو خلت الحرة بالمال المبيع فيه فالواحد عند ابي حنيفة هو ما صار ملكا للفقير
ولا شيء عليه وعندهما اخذ المالك واعطى بازا والمبيع فيه بمنزلة بيع الجملد ومعناه هنا
ان يعطى مثل وزن المثل من المثل واذا اراد المالك تركه عليه ونقصه فهو على قبل
وقبل في بيع الجملد ولو استعمله لا يضمنه الغاصب عند ابي حنيفة هو ضا لا يملك
في بيع الجملد ولو خلت بالمال المثل فيما فتن محمد ان صار خفا من ساعته يصير ملكا
للعاصب ولا شيء عليه لانه استعمله له وهو غير منقوض وان لم يصرفه الا بعد زناه
بان كان المثل في خفا فلهذا فهو بينهما على قدر كيدهما لانه خلت المثل في الخفا
وهو على أصله ليس باستعمله له وعند ابي حنيفة هو هو للغاصب في الوجهين ولا شيء
عليه لان نفس المثل استعمله له ولا ضمان في الاستعمال لانه ائلف ملك
نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستعمال في الوجه الاول لما بينا ويضمن في الوجه الثاني
لانه ائلف ملك غيره وبعض المتأخرين اجاب الكتاب على الخلاف ان للمالك ان
يأخذ المثل في الوجهين كلاهما بغير شيء لان المثل في بيعه مستعمله في كونه من متقوما
وقد كثر فيه احوال المتأخرين وقد بينا في كتابنا المتنبى قال من كسر كسر برطلا او
طبلا او مزارا او قفا او اهرق له كسرا او منقضا فهو ضامن وبيع هذه الاشياء جائز
عند ابي حنيفة ومالك ابو يوسف ومحمد لا يضمن ولا يجوز بيعها وقبل الخلاف في ذلك
والطبل الذي يضر بالدهون فاما طبل الخراة والدق الذي يباع ضربه في العرس
يضمن بالائلاف وقبل الفتوى في الضمان على قولهما والكسر اسم للمثل من ما الرطب
اذا استند والمنصف ما ذهب نصفه بالمخ في الطبخ او في طبخة وهو الباقي من
الخبثه وبيان في النصفين والبيع لهما ان هذه الاشياء اعمت للمعصية فمثل
تقومها كالحرف لانه فعل ففعل آخر بالمعروف وهو امر الشريعة فلا يضمنه كذا فعل باذن
الامام ولا يضمنه اثمها اموال اصلا جنبها لما يحل من وجوه الانتفاع وان سلفت لما
لا يحل فصار كالامانة الغنية وهذا لان الغنا يفعل على محار فلا يوجب سقوط التقوى
وجواز البيع والنصفين مربيان على المائنة والتقوم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وباللسان على غيرهم ويحبب فيمنها غير صالحه للدهون كافي الجارية الغنية والكثير من الخلع
والحمامة الطيابة والديك المعامل والعبد المحض يوجب الغيبة غير صالحه لزمه الامور

الامور كذا هذا وفي الشكر المنصف يوجب قيمتها ولا يجب المثل لان المسلم ممنوع عن ملكه عنه
وان كان لو فعل جاز وهذا بخلاف ما اذا ائلف على نصراني صلبا حيث يضمن قيمته صلبا لانه
مقتضى ذلك قال من قتل من قتل ام ولد او مدبرة لانت في يده ضمن قيمته المدبرة ولم يضمن قيمته
ام الولد عند ابي حنيفة ومالك لا يضمن قيمتها لان ماليتها المدبرة منقوضة بالائلاف والماليتها
ام الولد غير منقوضة عنده وعندهما منقوضة واللائل ذكرنا في كتاب العاقبة من هذا الكتاب
في النفقة منقضة من الشفع وهو القسم سميت بهذا لانه من
المشقة الى عمار الشفع قال النفقة واجبة للمخلط في نفس المبيع ثم للمخلط في حق المبيع
كالشرب والطريق ثم الجارية فاما هذا المخلط فهو حق النفقة لكل واحد من هؤلاء وانما
الترتيب اما الثبوت فلهذا هم النفقة لشريك لم يفسم ولقوله هم جاز الدار حق الدار
والارض ينتظر له وان كان عابثا اذا كان طريقها واحد لقوله هم الجارية حق الجارية
وقال الشفع هو ما شفعه بالجوار لقوله هم النفقة فيما لم يفسم فاذا وقعت الحدة ووقعت
الطرف فلما شفعه ولان حق النفقة معدول به عن سنن القياس لما فيه من تمسك
المالك على الغير من غير ضاه وقد ورد الشرح به فيما لم يفسم وهذا ليس في معناه لانه
مؤنة القسمة لزمه في الاصل ودون الفرع ولنا ما روينا ولان ملكه منقول بملك المثل
انصال التابيد والقرار فيثبت له حق النفقة عند وجود المعاضضة بالمال عيارا
بمورد الشرح وهذا لان الاتصال على هذه الصفة اما انتصب سببا فيه لغير ضرر
الجوار او هو جاز عاجبه عن حطة ابائه اقوى وضرة القسمة مشروعة لا يصح عقد الخفض
ضرر غيره واما الترتيب فلهذا هم الشريك احق من المخلط والمخلط احق من الشفع كالشريك
في نفس المبيع والمخلط في حقوق المبيع والشفع هو الجار ولان الاتصال بالشركة في المبيع اقوى
لانه في كل حين وبعده الاتصال في الحقوق لانه شركة في مرفق الملك والتمتع بقوة السبب و
لان ضرر القسمة ان لم يصح عقد مرفقا قال وليس للشريك في الطريق والشرب والجوار
شفعة مع المخلط في الرقبة لما ذكرنا انه مقدم قال ان سلم فالشفعة للشريك في الطريق كما
سلم اخذ الجار لما بينا من الترتيب والمراد بهذا الجار المالك من وهو الذي على فم الدار والشفعة
وبابه في سنة اخرى وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم او استوفى
لانهم مجبولون به وجه الخط ان السبب نقر في حق الكل الا ان للشريك حق التقدم فاذا سلم
كان لمن جبه بمنزلة دين العتقة مع دين الرقيق والشريك في المبيع قد يكون في بعض منها
كافي في منزل معتق من الدار او جملد معتق منها وهو مقدم على الجار في المنزلة المثل

المحار في بقعة الدار في اربع الروايات عن ابي يوسف لان اتصاله في البعثة واحدة
ثم لانه ان يكون الطريق او الشرب عامما حتى يستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخامس
ان لا يكون فاذ الشرب الخامس ان يكون هذا لا يجري فيه الشفعة وما يجري فيه فهو
عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ومعاوية عن ابي يوسف الخامس ان يكون هذا لا يجري فيه فاما
او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام قال ان كانت سكة فبها فذة تشعب منها سكة
غير فذة وهي متصلة ببيت دار في السفلى فلا يملكها الشفعة حادثة دون اهل الاعلى
وان بيعت دار في العلى فلا يملك السفلى والمعنى ما ذكرناه في كتاب اوب العاضى
ولو كان غير صغير اخذ منه من اصف منه فهو على قياس الطريق فيما بيننا قال لا يكون الرجل
بالجدة ومع على الحائط شفع شركته وبكته شفع جوار لان العقدة هي الشركة في العمار وبوضع
الجدة ومع لا يصير شركا في الدار الا ان جارا ملاز في قال في الشركة في الحصة يكون على حائط
الدار جارا لما بيننا قال اذا اجتمعوا الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر خلف
الاسلاك وقال الشافعي في معادير الانصاف لان الشفعة من مرفق الملك الابرة
انما تكسب شفعة فاشبهت الرج والفتنة والولد والفرقة وانما انهم استوفوا في سبب الاختلاف
الا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كمال الشفعة وهذا كمال السبب وكثرة الاتصال
توزن بكثرة العقدة والشرع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة هنا للظهور الاخرى بما بينه
وتملك ملك غيره لا يوجب نزع من مزارع ملكه بخلاف الفرقة وانما بينهما والوسط
بعضهم حقه فهو لباقيين في الكل على عددهم لان الانقضاء للراحمته مع كمال السبب في
حق كل واحد منهم وقد انقطع ولو كان البعض غيبا يقضى بهما بين الخصوم كخروج
على عددهم لان الغائب لعلة لا يطلب وان غيبا حاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له الشفع
ولو حضر ثالث قبلت ما في يد كل واحد منهما تحققت للمسوبة فلم يستلم الحاضر بعد غيبى
له بالجميع لا باخذ الواحد انما النصف لان قضاء العاضى بالكل على حاضر قطع حق الغائب
عن النصف بخلاف ما قبل القضاء قال الشافعي يحجب بعقد البيع ومعه بعده لانه هو
السبب لان بينهما الاتصال على ما بيناه والوجه فيه ان الشفعة انما يحجب اذا غلب البيع
عن ملك الدار والبيع يترفع ولو لم يكن في ثبوت البيع في حقه حتى باخذ الشفع او اقر
البيع بالبيع وان كان المشتري يكتبه قال في تنقيح الاشهاد ولا بد من طلب الموانة
لانه حتى يتعطل بطلان الاعراض فلا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه
دون اعراضه عنه ولا يوجب الى اثبات طلبه عند العاضى ولا يمكنه الا بالاشهاد وقال في ملكه

وتملك بالاشهاد استلما المشتري او حكم بياحاكم لان الملك للمشتري قد تم فذا قبل
الى الشفع انما بالتراضى او قضاء العاضى كما في الرجوع في الرهن وتظهر فاذ هذا اذا
مات الشفع بعد الطلبين ووقع داره المشتري فيها الشفعة او بيعت وارثه كسب الدار
المشفوعة قبل حكم الحاكم او تسليم الحاضر لاثورته عنه في الصلوة الاولى في بطل شفعته
في ان ينة ولا يشفعها في الثانية لان عدم الملك له ثم قوله يحجب بعقد البيع بيان انه
لا يحجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه
قال في اعلم الشفع بالبيع انشده في مجلسه ذلك على المطالبة اعم ان الطلب على ثلثة
او حصة طلب الموانة وهو ان يطلبها كل عام حتى لو بلغه البيع ولم يطلب بطلت شفعته
لما ذكرناه والقوله عم الشفعة لمن وانما ولو اضر بكتاب والشفعة في قوله او في وسطه
نقرا الكتاب الى آخره بطلت شفعته وعلى هذا عاقبة المناج وهو رواية عن محمد وعنه
ان له مجلس العم والروايات في التواور وبالثانية اخذ الكرخي لانه لما ثبت الخبر
الشفعة لانه من زمان الثالث كافي في الخبر ولو قال بعد ما بلغه البيع كخبره او قوله
ولا قوة الا بعد ما قال سبحانه الله لا يبطل شفعته لان الاول حجة على الملاحض
جواره وانما في تحجب منه لقصده اضراءه والثالث لا فتاح كلامه فلا بد من شيء منه على الملاحض
وكذا اذا قال من ابتاعها ويحكم بيهت لا يبرغب فيها فمن دون ثمن وبرغب من
المجاورة بعض دون بعض والمكراد بقوله في الكتاب انشده في مجلسه ذلك على المطالبة
طلب الموانة والاشهاد وفيه ليس بلازم اما هو لشي التماسه والتقدير المجلس اشاره
الى اخبار الكرخي وبيع الطلب بكل لفظ يقدم منه طلب الشفعة كما لو قال طلب الشفعة
او طلبها او اما طالبا لان الاصل للمعنى واذا بلغ الشفع بيع الدار لم يجب عليه الاشهاد
حتى يخبره رجلا او رجلا وامرأان او واحد عدل عند ابي حنيفة وهو وقال لا يجب عليه
ان يشهد اذا خبره واحد حر كان او عبدا صبي كان او امرأة اذا كان كخبر حفا واصل
الاختلاف في قول الوكيل وقد ذكرناه بدلالة اخوانه فيما تقدم وهذا بخلاف الخبر
اذا اجترعت عنده لانه ليس فيه لازم حكم وبخلاف ما اذا خبره المشتري لانه خصم فيه والعلة
في معتبرة في الخصوم وانما في طلب التقرير والاشهاد لانه يحتاج اليه لاثباته عند العاضى
على ذكرنا ولا يمكنه الاشهاد على طلب الموانة لانه على قور العلم بالشري فيحتاج بعد
ذلك الى طلب الاشهاد والتقرير وبما قال في الكتاب ثم ينقض من بعض من المجلس
ويشهد على البايع ان كان المبيع في يده معناه لم يستمر الى المشتري او على المبيع او عند

العصار فاذا فعل في ذلك استقرت شفعة وهذا لان كل واحد منهما ختم قبل ان ياتي
المالك والى في الملك وكذا يقع الاشياء عند البيع لان الحق متعلق به فان سلم البائع
المبيع لم يقع الاشياء عليه فلو جرد من ان يكون ختمها اذ لا يملك ولا ملك فصار كالاجنبي و
صورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار واما شفيعها وقد كنت طلبت
الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا على ذلك وعن ابي يوسف انه يشترط نسبية المبيع
وتحريمه لان المطالبة لا تقع الا في معلوم والثالث طلب الخصومة والتملك وتذكر
كيفية من بعد ان شاء الله تعالى ولا تفسد الشفعة باخبر هذا الطلب عند ابي حنيفة
وهو رواية عن ابي يوسف وقال محمد ان تركها اشترى ابعدا الاشياء بطلت وهو قول
زفر معا واذ تركها من غير عذر وعن ابي يوسف انه اذا ترك المالك في مجلس من
مجلس القاضي بطلت شفعة لانه اذا مضى مجلس من مجالسه ولم يخاصم فيه فبطلت
ذلك على اعراضه ونسبته وهو قول محمد انه لو لم يفسد باخبر الخصومة ابدا يتضرر به
المشتري لانه لا يمكن التفرق حذر لانه من جهة الشفعة فقد رماه بشعره لانه اجل واودنه
ما قبل على امر في الابان وجه قول ابي حنيفة وهو ان المالك يبيع وعلمه ان المشتري ان الحق
مضى ثبت واستقر لا يفسد الا باسقاطه وهو الصحيح بل انه كان في سائر الشقوق وما ذكر
من التفرق بشكل اذا كان ما قبله ولا فرق في حق المشتري بين الخصومة والتملك ولو علم انه كان
في البعده ما قبل لا يفسد الشفعة بالتأخير لانها لا يمكن من الخصومة الا عند القضا
وكان عذره قال اذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى الشري وطلب الشفعة سأل
القاضي المدعى عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به والاكلفه فامة البينة لان الباطل
محتل فلا يمكن ان يثبت الاستحقاق قال في سائر القاضى المدعى قبل ان يقبل على الشفعة
عليه من موضع الدار وحده لانه ادعى حقا فيها فصار كما اذا ادعى رهنها واذا بين
ذلك بانه من سبب شفعة لا خلاف اسبابها فان قال اعرضها بما يري في الاشياء
الآن ثم دعواه على ما لا يخلف وذكر في الفتوى كتحريم هذه الدار التي يشفع بها بينا
وقد بيناه في الكتب بالموسوم بالجنيس والمزيد قال ان يجوز عن البينة استخفاف المشتري لانه
ما يعلم انه ما كان لذي ذكره ما يشفع به معناه بطلب الشفعة لانه ادعى عليه معنى لوانه لم يزل
ثم هو استخفاف على ما في غيره فمختلف على العلم فان نكل وعامت الشفعة بينة ثبت
ملكه في الدار التي بها يشفع وثبت لجوار فبعد ذلك سأل القاضي المدعى عليه
هل يبيع ام لا فان نكل يبيع قبل الشفعة اتم البينة لان الشفعة لا تجب الا بعد ثبوت

ثبوت البيع وثبوتها بالحق قال ان يجوز عن استخفاف المشتري بالله والبيع او بالله استحق
المشتري في هذه الدار الشفعة من الوجه الذي ذكره فاما على ما حصل والاول على السبب
وقد استوفى الكلام فيه في الفتوى وذكرنا الاختلاف بين فقهاء الشريعة وانما يجتهد على البينة
لانه استخفاف على فعل نفسه وعلى ما في هذه المسألة وفي مثلها يختلف على البينة قال ويجوز
المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفعة
لزمه احضار الثمن وهذا كما هو رواية الاصل ومن محله انه لا يقضي حتى يحضر الشفع الثمن وهو
رواية الحسن عن ابي حنيفة لان الشفعة هي ان يكون مثاق فبنوف الفقا على احضار
الابنوي مال المشتري وجه المطالبة لانه لا يمكن له عليه قبل الفقا ولانه لا يثبت نسبية بهذا الا شرط
احضاره واذا قضى له بالدار فله المشتري ان يبيع حتى يسوق الثمن وينفذ الفقا عند
محمد ايضا لانه فصل مجتمعة فيه وجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخر او الفقا بعد ما قال
له ارفع الثمن اليه لا يفسد الشفعة لانه ما كادت بالخصومة عند القاضي قال وان حضر
الشفيع البائع والمبيع في هذه الدار ان يخاصمه في الشفعة لان البينة وهي بشفعة ولكن
القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيشفع البيع بمشروعه ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل
العمدة عليه لان الملك للمشتري والبينة البائع والقاضي يقضي بهذا للشفيع فلا بد من حضورهما
بجفاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعبر حضور البائع لانه صار اجنبيا اذ لم
يبق له يد ولا ملك وقوله فيشفع البيع بمشروعه اشارة الى علة اخرى وهو ان البيع في
حق المشتري اذا كان يشفع لانه من حضوره ليقضي بالشفيع عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
ان يشفع في حق الاضافة لا متاع قبض المشتري بالاشارة بالشفعة وهو بوجوب الفسخ لانه
يقضي اصل البيع بالتعذر الفسخ لان الشفعة بها عليه ولكنه يتحول الصفقة اليه ويصير كانه
اشترى منه فلهذا يرجع بالعمدة على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاحذره من ذلك
حيث يكون العمدة به لانه ثم ملكه بالقبض وفي الوجه الاول امتنع قبض المشتري وانه
يرجع الفسخ وقد طولنا الكلام فيه في كتابه المشتري بين فقهاء الشريعة ومن اشترى دارا لغيره
فمواضعه للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيوجه عليه قال الا ان
يسلموا الى الموكمل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكمل وهذا لان الموكمل
كالبايع من الموكمل على ما عرفت فتسليمه اليه تسليم البائع الى المشتري فيصير الخصومة معه
الا ان مع ذلك فاقم مقام الموكمل فيكتفى بخصومه في الخصومة قبل التسليم وكذا كان اذا كان
البائع وكبلا الفاقب فله الشفعة ان يخذل منه اذا كانت في يده لانه فاقده وكذا كان البائع

ومما لم يثبت فيها يجوز بيعه لما ذكرنا قال واذا تضمن الشفع بالدار ولم يكن راء فله خيار الرؤية
وان وجد بهما جيا فلان راء وان كان المشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة
بمخرجه الشري لا يبرى الله مباداة المال بالمال فيثبت فيه خيار ان كان في الشري ولا يثبت
بشرط البراءة من المشتري ولا برؤية لانه ليس بهما ثبوت فلا يملك اسقاط حقه
في الاختلاف قال واذا اخذت الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان
الشفع يرضى استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل وهو ينكر والقول قول المنكر مع كونه
ولا يخال ان لان الشفع ان كان يرضى استحقاق الدار فالمشتري لا يرضى عليه شيئا
لتجيز بين الترك والاخذ ولا نقض بهما فلا يخال ان ولو اقاما البينة فالبينة للشفع
عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري لانهما اكثر اثباتا فصار كبتة البائع
والوكيل والمشتري من العدة ولهما انما في فيجعل لان المدعى بهما والشفع ان
ياخذ بهما شأنا وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتوالى بينهما عقد ان الا بالشفع
الاول وبها الشفع لا يظهر في حق الشفع وهو يخرج كبتة الوكيل لانه كالبائع والموكل
كالمشتري منه كيف وانما كونه على روى من جهة واما المشتري من العدة فلان في الشرع
الكبير ان البينة بينة المالك القديم فلان ان منع وبعد التسليم نقول لا يقع ان في ملك
الشفع الاول ما بهما بخلافه ولان بينة الشفع ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة والبيات
للازام قال واذا ادعى المشتري ثمنه ادعى البائع وقل منه ولم يقض الثمن اخذ الشفع بالدار
البائع وكان ذلك حط من المشتري وهذا لان الامران كان على ما قال البائع فخذ
وجبت الشفعة به وان كان على ما قال المشتري فخذ حط البائع بعض الثمن وهذا الحط
يظهر في حق الشفع على ما بين ان شاء الله تعالى ولان التمسك على البائع بما يجاء به فكان القول
قوله في مقدار الثمن ما ثبتت مطالبة فباخذ الشفع بقوله ولو ادعى البائع الاكثر شيئا
وبما اقران واثباتا لكل لغير ان الثمن ما بقوله الاخر فباخذ الشفع بذلك وان جعلا ينفذ
الفاضل البيع على عرف فباخذ الشفع بقول البائع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق
الشفع قال ان كان قبض الثمن اخذ بما قال المشتري ان شاء الله ولم يثبت الى
قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من بين وصار كالاجنبي يعني
الاختلاف بين المشتري والشفع وقد تباين ولو كان نقد الثمن غير ما بهما قال البائع
بعث الدار بالف وقبض الثمن فباخذ الشفع بالالف لانه لما بدا بالقرار بالبيع فثبت
الشفعة به بقوله بعد ذلك قبض الثمن يريد اسقاط حق الشفع فبرده عليه ولو ما قبض

قبض الثمن وهو الف لم يثبت الى قوله لان الاول هو الاقرار ببعض الثمن خرج من
اليمين وسقط اقرار قوله في مقدار الثمن والله اعلم **فصل** فيما يثبت بالشفع
قال واذا حط البائع من المشتري بعض الثمن بسقط ذلك من الشفع وان حط جميع الثمن
لم يسقط من الشفع لان البعض يمتنع بمثل العقد فيظهر في حق الشفع لان الثمن باقى وكذا اذا
حط بعد ما اخذ الشفع بالثمن يحط عن الشفع لان الثمن ما بقى وكذا اذا حط بعد ما اخذ
الشفع بالثمن يحط عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك العقد بخلاف حط الكل لان لا يمتنع بمثل
العقد كمال وقد تباين في البيع قال ان زاد المشتري البائع لم يلزم الزيادة الشفع لان في
اقرار الزيادة ضرر بالشفع لاستحقاقه الاخذ بما دونها بخلاف حط لان فيه منفعة له وتكبر
الزيادة اذا جدد العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفع حتى كان له ان ياخذ ما بالثمن
الاول كالجاء كذا هذا قال من اشترى دارا بغير اخذ الشفع يثبت لانه من ذوات القيم
وان اشترى بمكبل او موزون اخذ ما بهما لانه من ذوات الامثال وهذا لان الشفع ثبت
لشفع ولا به التمسك على المشتري بمثل ما تملكه فبراعى بالعقد الممكن كما في الاختلاف والعدد
التمسك بين ذوات الامثال قال وان باع عمارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما
بقية الآخر لانه بدل له وهو من ذوات القيم فباخذه بقية قال واذا باع ثمن مؤجل
فلم يشفع بخيار ان شاء الله اخذ ما بثمن حال وان شاء صبر حتى يتقضى الاجل ثم ياخذ ما ليس
له ان ياخذ ما في الحال بثمن مؤجل وقال في قوله ذلك وهو قول الشافعي في القديم لان
كونه مؤجلا وصف في الثمن كانه فله والاخذ بالشفعة به فباخذه بصله ووصفه كما في
الزير وف وان ان الاجل انما ثبت بالشرط ولا شرط فيما بين الشفع والبائع والمبايع ليس
الرضا به في حق المشتري ومما به في حق الشفع لتفاوت الناس في الملااة وليس الاجل وصف
الثمن لانه حق المشتري ولو كان وصفا لبعده فيكون حقا للبائع كالثمن وصار كما اذا اشترى
شيئا بثمن مؤجل ثم واه فبره لا يثبت الاجل ان بالذكر كذا هذا ثم ان اخذ ما بثمن حال من
البائع سقط الثمن من المشتري لما جئنا من قبل وان اخذ ما من المشتري رجع البائع على
المشتري بثمن مؤجل كما كان لان الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل باخذ الشفع فبقى موجبا
فصار كما اذا باع ثمن حال وقد اشتراه مؤجلا وان اختلفا لا تنظر له ذلك لان ان
لا يلزم زيادة الضرر من حيث التقديرة وقوله في الكتاب وان شاء صبر حتى يتقضى الاجل
وهو انه الصبر من الاخذ انما الطلب عليه في الحال حتى لو سكنت عنه بطلت شفعه عند بل
حينئذ ومحمد رحمه الله لا يبرى يوسف الاخر لان حق الشفعة انما ثبت بالبيع والاخذ بهما حتى

عن الطلب وهو ممكن من الاخذ في الحال بان يودي الثمن حالا فيستقر الطلب عند العلم بالبيع قال وان اشترى اذني دار الجوز او خنزير وشفيع ما ذمي اخذ ما ينزل الخنزير فبقي الخنزير لان هذا البيع مفضي بالقيمة فيما بينهم وحق الشفعة يتم المسلم والذي وخنزير لهم كالحق لنا وخنزير كانتا فبأخذ الاول والمثل الثاني بالقيمة قال وان كان شفيعا مسما اخذ بالقيمة الخنزير وخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخنزير لا يسامح التسليم والقسم في حق المسلم فالحق في غير المثل وان كان شفيعا مسما وذميا اخذ المسلم نصفه بنصف قيمة الخنزير والذي نصفه بنصف مثل الخنزير اعب باللبعض بالكل ولو اسلم الذمي اخذ ما بنصف قيمة الخنزير لغيره عن تمليك الخنزير وبالا سلام بنا كد حقه لان يبطل فصار كما اذا اشترى بالخنزير رطب فحضر الشفع بعد انقطاعه باخذ بالقيمة الرطب كذا هذا واذا اشترى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذ ما بالثمن فبقي الباء والغرس وان شاء كلف المشتري فلهذا وعن ابى يوسف انه لا يكتف بالبيع ويخبر بين ان باخذ ما بالثمن وقيمة الباء والغرس وبين ان يترك وبه قال الشافعي ان اذن عند له ان يبيع ويعطى قيمة الباء لابي يوسف انه يحق في الباء لانه باء على ان الدار ملكه والتكليف بالبيع من كلام العدوان فصار كما لو هو بلسان المشتري شرا فاسدا وكذا اذا زرع المشتري فاقته لا يكتف بالبيع وهذا لان في الجواب الاخذ بالقيمة وقيل اعلى الضرر من يخل الا في فصار اليه وجه الظاهر لا وانه انما يفي في محل تعاقب بجزء من ثمنه للغير من غير تسلط من جهة من له الحق فيقضي كالرايين اذا بنى في المربوي وهذا لان حقه اقوى من حق المشتري لانه يخدم عليه ولهذا انقض بيعه وبهذه وفرو من اقرنا بخلاف الربة ويكلف الشري العا سد عند ابي حنيفة لانه حصل تسلط من جهة من له الحق ولان حق الاسترداد فيها ضعيف ولهذا لا يبقى بعد الباء وهذا الحق يفي فلا معنى لا يجاب بالقيمة كما في الاستحقاق والزرع يبيع فبأسا وانما لا يطهر اسحق ما لان له ثمانية معلومة ويغني بالاجر وليس فيه كثير الضرر وان اخذه بالقيمة بغير قيمة موقوف فالحكم بيباه في الغصب ولو اخذ الشفع فبقي فيها او غرس ثم استحق رجوع الثمن لانه يثبت ان اخذ بغير حق ولا يرجع بغيره ولا يرجع بقيمة الباء والغرس لا على البائع ان اخذ منه ولا على المشتري ان اخذ منه وعن ابى يوسف انه يرجع لانه متملك عليه فيمنع لا من له البائع والمشتري والفرق على هو المشهور ان المشتري منزه من جهة البائع ومستط عليه ولا غرور ولا تسلط في حق الشفع من المشتري لانه مجبور عليه قال اذا ائتممت الدار واخرق بها واوجب

او جفت شجر البستان بغير فعل جدد الشفع بالخيار ان شاء اخذ ما يبيع الثمن لان الباء والغرس تابع حتى وخلا في البيع من غير ذكر فبأبدا بغيرا شئ من الثمن لم يصير مقصودا ولهذا يبيعها من جهة بكل الثمن في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث باخذ الباع بحصته لان الغائب بعض الاصل قال وان شاء ترك لان له ان يبيع من ثمنك الدار بما له قال وان انقض المشتري الباء قيل للشفيع ان شئت فخذ العروة بحصتها وان شئت فذرع لانه صار مقصودا بالانفاق فيها بغيرا شئ من الثمن بخلاف الاول لان الدار ملك باخذ سائمة وليس للشفيع ان باخذ النقص لانه صار مقصودا فلم يبق بقاء قال ومن ابتاع ارضا وعلى ثمنها لم يخرجه من الشفع ثمرا ومعه اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر وهذا الذي ذكره اسحق في الفاس لا باخذ لانه ليس ببيع الا برى انه لا يدخل في البيع من غير ذكر فاشبهه المسلم في الدار وجه الاستحسان انه باع بالانصال صار بقاء للعقار كالبا في الدار وما كان مكرها فيه فبأخذ الشفع قال كذا لك ان ابتاعها وليس في الخيل ثمرا ثمرا في المشتري يعني باخذ الشفع لانه مبيع بقاء لان البيع ليس اليه على عرف في ولد المبيع قال فان حقه المشتري ثم جاز الشفع لا باخذ الثمن في الفصلين جميعا لانه لم يبق بقاء للعقار وقت الاخذ حيث صار مقصودا لانه فلا باخذ قال في الكفاية فان حقه المشتري سقط عن الشفع حصته قال ومن هذا اجواب الفصل الاول انه يخل في البيع مقصودا فبأبدا بغيرا شئ من الثمن اما في الفصل الثاني باخذ ما سوى الثمن كجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا الا ببقاء فبأبدا بغيرا شئ من الثمن قال للشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم وقال الشافعي انه لا شفعة فيما لا يقسم لان الشفعة اما وجبت وقتا لمؤنة الغنمة وهذه لا يتحقق فيما لا يقسم ولا قولهم الشفعة في كل شئ عقار او ربح الى غير ذلك من العيوب ولان الشفعة سببه الانفصال في الملك المكنة وقع ضرر سواء اجوار على قروانه منظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو الحتام والرحا والبز والطريق قال لا شفعة في العروض والسن لقوله عم لا شفعة الا في ربح او حابطة هو حجة على ذلك كما في الجا بيا في السفن ولا شفعة اما وجبت لرفع ضرر سواء اجوار على الدوام والملك في المنقول لا بدوم حسب واما في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في الباء والخيل اذا بيعت دون العروة وهو صحيح مذکور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقبا وهذا بخلاف العلوج حيث يستحق الشفعة وتسحق به الشفعة في السفن اذا لم يكن طريق العلوج لانه بما له من حق القرار يلحق بالعقار

قال المسلم والذقي في الشفعة سواء للمعومات ولا يشترط بان في السبب وفي المحنة
فبشروط في الاستحقاق ولما يشترط فيه الذكر والاشقي والصغير والكبير والباقي
والعادل والحر والعبد اذا كان ما ذكرنا وما كانا مال او ملكا فمال او ملكا فمال
وجبت فيه الشفعة لانه يمكن مراعاة شرط الشفعة فيه وهو الملك بمنزلة ملكك بالشرع
صورة او قيمة على ما قال ولا شفعة في الدار ينزق الزجل عليها او كجائع المرأة بها
عن ومعد او يعق عليها عدا لان الشفعة عند ما يجب في مبالاة المال بالمال
لما يتبادر هذه الاعراض ليست بالمال فاجاب الشفعة فيها خلاف المشروع وقلنا
المشروع وعند الشفعة يجب فيها الشفعة لان هذه الاعراض منقولة عنه فاما
الاخذ بغيرها ان تعدر بغيرها كما في البيع بالعرض بخلاف الرتبة لانه لا عوض فيها رتبة
وقد لا يتبادر فيها او جعل شفعنا من وادعنا او ما يصحها لانه لا شفعة عنه الا في كونه
نقول ان تقوم منافع البيع في الكساح وغيره بعد الاجارة ضروري في هذا نظر في حق الشفعة
وكذا الدم والعق غير منقولة لان القيمة ما تقوم مقام غيره في المعنى كما هو المطلوب ولا يتحقق
فيها وعلى هذا اذا تزوجها بغير مهر ثم فرض لها الدار حرزا لانه بمنزلة المفروض في العقد
كونه معاينة بالبيع بخلاف ما اذا باعها بغير المثل او بالمسكن لانه مبالاة مال بالمال فلو تزوجها
على وادعنا على ان زوجه الشفعة في جميع الدار عند ابي حنيفة ولا يجب في حصة
لانه مبالاة بالية في حقه وهو يقول معنى البيع فيه كونه ولما يتبعه بصفة الكساح ولا يفسد
بشرط الكساح فيه ولا شفعة في الاصل فكذلك في البيع لان الشفعة شرعت في المبالاة بالمال
المقصود من حق المضارب او اذاع وادعنا ربح لا يستحق ربح المال الشفعة في حصة
الربح كونه ما بها فيه قال او يصالح عليها بالثمن كان صالحا عليها باقرار وجبت الشفعة
قال من هذا كذا ذكر في اكثر النسخ المحصر والعج او يصالح عنها بالثمن كان قوله عليها لانه
او يصالح عنها بالثمن ربح الدار في يده وهو يزعم انهما لم يزل من ملكه وكذا اذا صالح عنها
بسكون لانه يجعل ان بدل المال اقل من القيمة وقطعا شفعه فيهما كما اذا اكره صريحا بخلاف
ما اذا صالح عنها بالافراد لانه معترف بالملك للمدعي وانما استفاد به البيع وكان مبالاة
بالية اما اذا صالح عليها باقرار او سكوت او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه اخذنا
عومنا من حقه في زعمه او لم يكن من جنسه فيعادل بزمه قال ولا شفعة في يمينه لما ذكرنا
ان ان يكون بعوض مشروط لا يشترط انهاء ولا بد من القبض وان لا يكون للموهوب
ولا عوضه لانه لانه يمينه ابتداء وقد قررناه في كتاب الرتبة بخلاف ما اذا لم يكن العوض

العوض مشروط في العقد لان كل واحد منهما يمينه مطلقا لانه اثبت منها ما منع
الرجوع قال ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع لانه يمنع زوال الملك عن البائع فانه
اسقط الخيار وجبت الشفعة لانه زال المانع عن الزوال وبشرط الطلب عند سقوط
الخيار في الصحيح لان البيع بغيره لزال الملك عنه ذلك وان اشترى بشرط الخيار وجبت
الشفعة لانه لا يمنع زوال الملك عن البائع بالانفاق والشفعة جنتي عليه على ما قرأنا اخذنا
في الثالث وجب البيع بغير المشتري عن الزوال والخيار للشفيع لانه ثبت بالشرط وهو المشتري
دون الشفع وان بيعت وادعنا جنيها والخيار لانه لا يملك الاخذ بالشفعة فالبائع
فطاهر لهما ملكه في الثاني بشفيع بها وكذا ان كان للمشتري وفيه اشكال او منعه
في البيع فلا يعبده واذا اخذنا كان اجارة منه للبيع بخلاف ما اذا اشترى بها ولم يربها
حيث لا يبطل خياره باخذ ما يبيع بجنسها بالشفعة لان خيار الزوال لا يبطل ببيع الا بطلان
فكيف بدالنا ثم اذا حضر شفيع الدار الاولي له ان باخذنا دون ان يملك لانه لا يملك
في الاولي حين بيعت الثانية قال من ابتاع وادعنا فاشترى فاشترى فلا شفعة فيها اما قبل
القبض فلعده زوال ملك البائع وبعد القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع
لرفع الفساد وفي اثبات حق الشفعة تقرير القساة فلا يجوز بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري
في البيع الصحيح لانه صار اخضع به نصرة في الفاسد ممنوع عنه قال فان سقط الفسخ وجبت
الشفعة لزال المانع وان بيعت وادعنا جنيها وهي في جبر البائع بعد ملك الشفعة لهما ملكه
وان سلمها الى المشتري فهو شفيعا لان الملك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة لطلب
شفعة كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بها ملكه في الدار التي بشفيع بها بعد الحكم
بالشفعة ليس بشرط قبض الماخوذة بالشفعة على ملكه وان استردا البائع من المشتري
فقبل الحكم بالشفعة لم يطل لانه لا يطلع ملكه من التي بشفيع بها قبل الحكم بالشفعة وان
استردا بعد الحكم بغيره الثانية على ملكه على ما بينا قال واذا اقسم الشرا العمار فلا شفعة
لجارهم بالقيمة لان القيمة فيها معنى الافراد ولما يجري فيها الجبر والشفعة ما شرعت
الاتي بالمبالاة المطلقة قال واذا اشترى وادعنا قسم الشفع الشفعة ثم رد المشتري الخيار
روية او شرط او يعيب بفضا فاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى عدم
ملكه والشفعة في انشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان رد ما يعيب
بغير فضا او تعابا البيع فله شفيع الشفعة لانه فسخ في حقه لولا ان يمينه على نفسه وقد قصد
الفسخ وانه يبيع جدي في حق ثالث لوجود واحد البيع وهو مبالاة المال بالراضى والشفيع

ثالث ورواه الروا بالعب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير فسخا على
 ما عرف في الجاهل الصغير ولا شفعة في فسخه ولا خيار رتبة وهو كسر الزا ومعه لا شفعة
 بسبب لارة بخبار الرتبة لما جبا ولا الفسخ الزاوية بالفتح عطف على الشفعة لان الزاوية محظوظة
 في كسب القيمة انما ثبت في القيمة بخبار الرتبة بخبار الشفعة لانها ما جبا ان كل من
 فيها يتعلق الزاوية بالرضا وهذا المعنى موجود في القيمة
 قال واذا ترك الشفع الا شها وجب علم وهو يفيد على ذلك بطلت شفعة لاعتراضه
 عن الطلب وهذا لان الاعراض اما بتحقيق حالة الاخبار وهي عند القدرة وكذلك
 ان شفع في المجلس ولم يسمع على احد الباعين ولا عند العار وقد وصي وفهم
 قال ان صالح من شفعه على عوض بطلت الشفعة وروا العوض لان حتى الشفعة ليس
 بحق منقذ في المحل بل هو مجرد حق التملك فلا يوجب الاعراض عنه ولا يفتقر اسقاط
 بالجار من الشفعة بالاساس او في قبيل الشفعة ويبيع الاسقاط وكذلك لو باع شفعة بال
 ما جبا بخلاف الفصاح لان حق منقذ وبخلاف الطلاق والعاق لانه اعراض عن
 ملك في المحل ونظيره اذا قال للمخيرة اخاري بالالف او قال لامرأته اخاري ترك الفسخ
 بالالف فاختارت سقط الخيار ولا ثبت العوض والتمسك بالشفعة في هذا بمنزلة الشفعة
 في رتبة وفي الاخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال قبل هذه رتبة في الشفعة وقيل
 هي في الكفالة حادثة وقد عرف في موضعه قال واذا مات الشفع بطلت شفعته وقال
 الشفع انه يورث عنه قال نعم معناه اذا مات بعد البيع قبل الفسخ بالشفعة اما اذا مات
 بعد فسخ الشفعة قبل نقد الثمن وبقضه فالبيع لازم لورثته وهذا نظير الاختلاف في خيار الشفعة
 وقد ترى البيوع ولانها بالموت يزول ملكه من داره وثبت الملك للوارث بعد البيع
 وقيامه وقت البيع وبقائه للشفيع الى وقت الفسخ شرط فدا بسوجب الشفعة بدونه و
 ان مات المشتري لم تبطل لان المستحق باق ولم يتغير سبب حقه ولا يتبع في دين المشتري
 ومبنيته لو باع العاقب او الوصي او وصي المشتري فيها بوصيته فللشفيع ان يبطله
 واخذ الدار تقدم حقه ولما ينقص تصرفه في حياته قال واذا باع الشفع ما يشفع به قبل
 ان يقضي له بالشفعة بطلت شفعته لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك وهو الاتصال
 بملكه ولما يزول به وان لم يعلم بشري المشفوعة كما اذا سلم صريحا او ابراء عن الدين
 وهو لا يعلم وهذا بخلاف ما اذا باع الشفع داره بشرط الخيار لانه لا يمنع الزوال في حق الاصل
 قال وكيل الباع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له وكيل المشتري اذا ابتاع فلا شفعة له

والاصل ان من باع او بيع له لا شفعة له ومن اشترى او ابتاع له فلا شفعة لان الاول
 باخذ المشفوعة بسعي في نقض ما تم من جهته وهو البيع والمشتري لا ينقض شراؤه بالاخذ
 بالشفعة لانه مثل الشري وكذلك لو ضمن الدرك من الباع وهو الشفع فلا شفعة له وكذا
 اذا باع وشروط الخيار لغيره ما مضى المشروط له الخيار البيع وهو الشفع فلا شفعة له لان البيع
 تم باعضاؤه بخلاف جانب المشتري وطالبه الخيار من جانب المشتري قال واذا باع الشفع شيئا
 بيعت بالدرهم فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بكثر فبقيتها الف او اكثر فبقيته
 باطل له الشفعة لانه انما سلم لاستكمال الثمن في الاول ولنقد ما جهس الذي بقده فغير
 ما بيع به في الثاني او لجهس مختلف وكذلك الكل مكمل وموزون او عدل في مقارب مختلف
 ما اذا علم انها بيعت بعرض فبقيته الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي درهم او ما يبر
 وان بان انها بيعت بغير فبقيتها الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي درهم او ما يبر
 لا خلاف لجهس وان ان جهس مخد في حق الثمنه قال واذا قبل ان المشتري فلا يفسخ
 الشفعة ثم علم انه غيره فلا شفعة لتمام الجوار ولو علم ان المشتري هو مع غيره فلا ان
 باخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو باعته شري الشفع فسلم ثم ظهر شراجهج
 فلا شفعة لان التسليم لغير الشركة ولا شركة في كسبه لا شفعة في ظاهر الرواية لان التسليم في
 الكل تسليم في ابعاضه واذا باع دارا او مقدار ذراع في طول الحنة
 التي على الشفع فلا شفعة له لا تطلق الجوار وهذه حيلة وكذا اذا وهب منه هذا المقدار
 وسلم اليه لما جبا قال ان ابتاع منها سمانين ثم ابتاع بقيةها فالشفعة له في السمانين
 دون الثاني لان الشفع جاري فيها الا ان المشتري في الثاني شريك فبقية عليه فان راو
 الحيلة ابتاع السهم الاول بالثمن الاول بها مثلاً والباقي بالباقي وان ابتاعها سمانين ثم
 دفع اليه ثوباً عوضاً عنه فالشفعة بالثمن ودون الثوب لانه عهد آخر الثمن هو العوض
 عن الدار قال نعم وبهذا اخري نعم الجوار والشركة في بيع باضعاف قيمته ويعطى بها ثوب
 بقدر قيمته الا انه لو استحققت المشفوعة بقي كل الثمن على مشتري الثوب لقيام البيع
 الثاني في بقية ثوبه والا وجه ان يباع بالدرهم الثمن ويبا رضى اذا استحق المشفوع بطل
 القرض فيجب رد الديار لا غير قال لا يكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند الباع بوسيلة
 وكثرة عند محمد مع لان الشفعة اما وجبت لرفع الضرر ولو اجماعاً الحيلة ما دفعها ولا يبي
 بوسيلة انه منع من انبات الحق فلا بعد ضرراً وعلى هذا الخلاف الحيلة في اسقاط
 الزاوية واذا اشترى خمسة نفر داراً من رجل فليس له ان ياخذ

نصيب احدهم وان شئت جعل من خمسة اخذ كل واحد كذا والفرق ان في الوجه الثاني
اخذ البعض تفرق الصفقة على المشتري فيقتصر به زيادة الضرر وفي وجه الاول يقدم
الشفيع مقام احدهم فلا تفرق الصفقة ولا فرق في هذا بيننا قبل القبض بعد البيع
الا ان قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب احدهم اذا ائتمنا عليه ما لم ينفذنا آخر حقه كمالا
بذوي الى الفرق البديهي على البيع بمنزلة احد المشتركين بخلاف ما بعد القبض لانه سقطت به
البيع وسواء سمي لكل بعض ثلثا او كان الثلث حصة لان العبرة في هذا تفرق الصفقة
لا العنق وبها نرى بطلان ذلك في كفاية المشتري قال من اشترى نصف دار فغير مقصود
فما سمي بالبيع اخذ الشفع نصف الذي صار للمشتري او بيع لان القسمة من كالمقتصر
لما فيه من كمال الانتفاع ولما انتم القبط بالقسمة في الرتبة والشفيع لا ينقص القبط و
ان كان له نفع فيه وهو العدة على البيع فله الانتفاع به ومن عامه بخلاف اذا
باع احد المشتركين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبع حيث يكون
لشفيع نصفه لان العقد ما وقع مع الذي قاسم فلم يكن القسمة من عام القبط الذي
هو حكم البيع بل هو تصرف بحكم الملك فينقص الشفع كما ينقص بعه وبه يتم الخلاف في جواب
في الكتاب بدل على ان الشفع باخذ النصف الذي صار للمشتري في اتي جانب كان هو
المردوي من ابي يوسف لان المشتري لا يمكن ابطال حقه بالقسمة ومن ابي حنيفة لانه انما
باخذ او وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جاز فيما يقع في الجانب الآخر قال
ومن باع دارا له عبد ما دون له عليه ومن قد الشفعة وكذا اذا كان العبد هو البائع
فله الانتفعة لان الاخذ بالشفعة تمكك بالثمن فينزل منزلة الشراء وهذا لا ينافيه
لانه يشترط للشرع بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لولا ولا شفعة لمن يبيع
له قال في تسليم الاب والوصي الشفعة على الصغير جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد وزفر هو على شفعة اذا بلغ قالوا وعلى هذا الخلاف اذا بلغهما شرا دارا يجوز
دار الصبي فم يطلبها وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بطلب الشفعة في رواية كتاب
الوكالة وهو الصحيح لمحمد وزفر انه حتى ماتت للصغير فلا يمكن ابطاله كدبته وقوده
ولانه مشروع لدفع الضرر وكان ابطاله ضررا به ولما ائتمنت في معنى التجارة فيمكن ان
تركه الابري ان من اوجب بيعا للصبي مع رده من الاب والوصي لانه دار بين
النفع والضرر وقد يكون النظر في تركه لسبق الثمن على ملكه والولاءة نظره فيمكن ان يكون
كما بطلان لكونه دليل الاعراض وهذا اذا بيعت بمنزل فبمنا فان بيعت باكثر من فبمنا

فبمنا بما لا يتغلب ان الساس فيه قبل طر السليم والامام لا يفتن نظرا وقبل البيع لا تعلق لانه
لا يمكن الاخذ فلا يمكن السليم كما لا يخفى وان بيعت باقل من فبمنا محاباة كثيرة فمن لم
حقيقه لانه لا يبيع السليم منها ولا رادية عن ابي يوسف **في** **القسمة**
القسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي وم باشر في المعانم والموارث وجرى
التوارث بها من غير تمييز ثم هي لا تفرق عن المبادلة لان ما يجمع لاهد بها بعضه كان له
وبعضه كان لصاحبه ولو باخذ عوضا عما يبيع من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة و
افراز والافراز هو الحكم في المكملات والموزونات لعدم التقاضى حتى كان لاهد بها ثم
باخذ نصيبه حال غيبه صاحبه ولو اشترى به فاقسمها بين احد بها نصيبه راجحة بنصف الثمن
ومعنى المبادلة هو الظن في الجوازات والعروض التقاضى حتى لا يكون لاهد بها اخذ نصيبه
عند غيبه الآخر ولو اشترى به فاقسمها بين احد بها نصيبه راجحة بعد القسمة الا انما اذا كانت
من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند طلب احد الشركاء لان فيه معنى الافراز لانه
المعاصد والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضا الدين وهذا لان احدهم يطلب القسمة
بسال القاضي ان يحق له الانتفاع بنصيبه ويمنع الغير من الانتفاع بمكده فوجب على القاضي
اجابة وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها لغير المبادلة واعيا فخرش
التقاضى في المعاصد ولو ائتمنا عليها جاز لان الحق لهم قال فينبغي للقاضي ان ينصب قاسما
برزقه من بيت المال بقسم بين الساس بغير اجر لان القسمة من جنس عمل القضا من
حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه برزق القاضي ولان شفعة نصيب القاسم نعم العامة
فيكون كفايته في مالهم غرضا فلم قال ان لم يفعل نصيب قاسما بقسم بالاجر معاه بجر على
التقاضي لان النفع لهم على الخصوص وبعد راجحة كمالا يحكم بالزيادة والافضل ان
برزقه من بيت المال لانه ارفق بالساس بعد عن النعمة ويجب ان يكون عدلا ما مونا
عالم بالقسمة لانه من جنس عمل القضا ولانه لا بد من القدرة وهي بالعلم ومن اعتمد
على قوله وهو بالامانة ولا يجبر القاضي الساس على قاسم واحد معناه لا يجبرهم على ان يساخرهم
لانه لا جبر على العقود ولانه لو تعين الحكم بالزيادة على اجر مثله ولو اصطلاحا فاقسموا
جازا اذا كان فيهم صغير فيجوز الى امر القاضي لانه لا بد له من عليه قال لا يترك القسام
يشتركون كمالا نصيب الاجرة عالية بنواكهم وعند عدم الشراكة يباو كل منهم اليه حصة القدر
فيخرج الاجر قال واجرة القسمة على عدد الرؤس عند ابي حنيفة وهو وقال على فقد الانصاف
لانه مؤنة الملك فينقد ربه بجزء الكمال والوزان وحضر البئر المشتركة ونفقة الملوك

المشترك ولا ينفذ ان التبرع على الغير ولا يتعدى ودرجته يصعب بحسب النظر
الى العليل وقد ينكسر الامر فيقدر اعباءه فينتقل الحكم بصل التبرع بخلاف غير البهائم لان ما جاز
معامل بغير التراب وهو يتعدى والوكيل والذين ان كان الغنمة قبل هو على خلاف
وان لم يكن الغنمة فالامر معاملة بغير الكيل والوزن وهو يتعدى وهو العذر لولا ان
ولا يفضل عنه انه على الطالب دون المتع لنعمة ومفطرة المتع قالوا احضر الشرا عند
العائض في ابديةهم دارا وصيغة واغوا انهم در ثوبا من فلان لم يقسمها الشرا عند
حقيقة حتى يقيم البينة على نده وعدو رثته وقال صاحباه يقسمها باعترافهم وذكر
كتاب الغنمة انه قسمها بقولهم وان كان المال المشترك ما سوى العار او اغوا انه
ميراث قسمه في قولهم جميعا ولو اغوا في العار انهم اشتره وقسم بينهم لما ان اليد دليل
الملك والقرار امانة الصدق ولا مانع لهم فيقسم بينهم كما في المنقول المورث والعار
والمنشترى وهذا لا ينافي ولا يثبت الا على المالك فلا يفيد الا انه يذكر في كتاب الغنمة انه
قسمها باقرارهم بقصر مديهم ولا يتعدى لهم ولان الغنمة قفا على الميت او التركة مبقاة
على ملكه قبل الغنمة حتى لو حدثت الزيادة تنفذ وصاياه فيها وتنفذ دونه منها بخلاف
ما بعد الغنمة واذا كان قفا على الميت فالقرار ليس بجهة عليه فلا بد من البينة وهو مفيد
لان بعض الورثة ينصب قضاها عن المورث ولا يمنع ذلك باقراره كما في الرثا والوصي
المترددين فانه قبل البينة عيسى عاقره بخلاف المنقول لان في الغنمة نظر الى الحاجة
الى الحفظ اما العار محض نفسه ولان المنقول مضمون على من وقع في يده ولما كذلك
العار عنه وبخلاف المنشترى لان المبيع لا يبغي على ملك البائع وان لم يغم فم يكن الغنمة
قفا على الغير قال ان اغوا الملك ولم يذكر كيف انتقل قسمه بينهم لانه ليس في الغنمة
قفا على الغير فاقسم باقراره الملك الغيرهم قال هو وهذه رواية كتاب الغنمة وفي الكافي
الصغير ارض او حمار جملان واذا ما البينة انما في ابديةهم واداء الغنمة لم يقسمها في
بينة البينة انما لما لا حال ان يكون الغيرها ثم قيل هو قول الجحيفة عر حادثة وقيل قول
الكل هو الاصح لان الغنمة تحفظ في العار غير محتاج اليه وقسمه الملك لنفسه الى قيامه
ولا مالك فامنع يجوز قالوا احضر وارثان واذا ما البينة على الوفاة وعد الورثة
والدار في ابديةهم ومعلوم ان ارباب قسمة العاصي يطلب كما ضربت وينصب
وكيلها يقض نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم وينصب وصيا
بعض نصيبه لان فيه نظر العاصي والصغير ولا بد من اقامة البينة في هذه الصورة

الصورة عنده ايضا خلافا لما ذكرنا من قبل ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهما
والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب ويرد عليه بالعيب فيما اشتره
المورث وبغير مفرور بشره المورث فانصب احد بها حقيقة من الميت فيها في يده
والاخر من نفسه فعارات الغنمة قفا بخبرة المتحابين اما الملك ان ثبت بالشرع ملك
ميتا وهذا لا يرد بالعيب على بايع بايعة فلا يصح انما خضعها من الغائب فخرج الفرق
قال ان كان العار في يد الوارث الغائب او بشي منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد غيره
وكذا اذا كان في يد الصغير لان القسمة قفا على الغائب والصغير يستحقان بهما من غير
خضع حاضر عنهما وامين ولا يقسم لغيرهم عنه فيها يفتي عليه والغائب من فخرهم لا يجوز
لا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها بهو الصحيح كما اطلق في الكتاب قال ان
حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه لا بد من حضور خفيين لان الواحد لا
يصح محامدا ومحامدا كذا معا سنا ومعا سنا بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين على قيا
ولو كان الحاضر كبير وصغير نسب العاصي عن الصغير وصبي وقسم اذا قيمت البينة وكذا
اذا حضر وارث كبير وصغير له بالثقت فيها وطلبها الغنمة واذا ما البينة على الميراث
والوصية لا جماع الخفيين الكبير عن الميت والموصي له عن نفسه وكذا الوصي عن العتيق
كما حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه معاه فيها يقسم وما لا يقسم
قال اذا كان كل واحد من الشرا ينفع بنصيب قسم بطلب احدهم لان الغنمة حق لازم
فيها يحكمها عند طلب احدهم على قيا من قبل ان كان ينفع احدهم والآخر ينصرفه بقلته
نصيبه فان طلب صاحب كغير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول ينفع
فا غير طلبه والثاني منعت في طلبه فلم يغيره وذكر الحفاص على طلب هذا لان صاحب الكثير
يريد الاضرار بغيره والآخر يرضى بصرف نفسه وذكر الحكم بعد في حقه ان ايتها طلب الغنمة
يقسم الثا والوجه الذي يرجح فيها ذكر ما والاصح المذكور في الكتاب هو الاول وان كان كل واحد
يستصرفه لم يقسمها الا بترتيبها لان الجبر على الغنمة لتكميل المنفعة وفي هذا تفويضا
ويجوز بترتيبها لان الحق لهما وبها عرف بنينا هذا ما اتفقوا به الطاهر قال يقسم المورث
اذا كانت من نصف واحد لان عند كل واحد من النصف فيحصل النصف في الغنمة والتكميل
في المنفعة ولا يقسم الجنبين بعضا في بعض لانه لا خلاف بين الجنبين فلان في الغنمة تميز ال
يقض معاذنه وسبيلها الرضا دون جبر الثا فيقسم الثا كل موروث ومكبل كثير وقيل
والمعد والمعارب وبهر الذهب والفضة وبهر الحديد والنجاسات والابل والاراء او البقر

ولو ذكر الحقوق في الوجه الاول كذلك يجواب لان معنى القسمة ان افراز والتبويب وتام ذلك
بان لا يبقى لكل واحد تعلق بنصيب الاخر وقد امكن تخفيفه بعرف الطريق والميل في غيره
من غير ضرر فيصار اليه بجله في البيع اذا ذكر فيه الحقوق حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق
والميل لانه امكن تخفيف معنى البيع وهو التخليك معهما بهذا التعلق بملك فهو وفي
الوجه الثاني يدخل فيها لان القسمة لتكميل المنفعة وذلك بالطريق والميل فيدخل منه
النصيب بعبارة وفيها معنى الافراز وذلك بانقطاع التعلق على ذكرها بعبارة لا يخل
من غير نصيب بخلاف الاجارة حيث يدخل فيها به دون النصيب لان كل المقصود الانتفاع
وذلك لا يحصل الا باوخال الشرب والطريق فيدخل من غير ذكر ولو اختلفوا في رفع الطريق
فيهم في القسمة ان كان يستقيم لكل واحد طريق يفتح في نصيبه قسم الحكم من غير طريق
يرفع طما عنهم لتخفيف الافراز بالكتابة وانه وان كان لا يستقيم ذلك رافع طريقا بين
جماعتهم لتخفيف تكميل المنفعة فيما وراء الطريق ولو اختلفوا في مقداره جعل على عرض
باب الدار وطوله لان الحاجة تندفع به والطريق على سواهم كما كان قبل القسمة
لان القسمة فيما وراء الطريق لافيه ولو شرطوا ان الطريق بينهما انما جاز وان كان
اصل الدار نصيبين لان القسمة على التفاوت جائرة بالتراضي قال اذا كان سفل
لا علوه وعلوه لا سفل وسفل له علوه قدم كل واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير
ذلك قال في هذا عند محمد وقال ابو حنيفة وابو يوسف بقسم بالذرع لحد ان السفل
يصبح بالاصح لعلوه من اتخاذه بئرا وسروا باو اصطبغا وغير ذلك فلا يخفى
التعديل الى القيمة واما بقول ان القسمة بالذرع هي الاصل لان الشركة في المزدوع
لا في القيمة فيصار اليه ما امكن والمراعي النسوية في السكنى لا في المرفق ثم اختلفا فيما بينهما
في كيفية القسمة بالذرع قال ابو حنيفة هو ذراع ممن سفل يذرع من علوه قال ابو
يوسف ذراع بذراع قبل جاب كل منهم على عادة اهل عصره واهل بلده في تقبيل
السفل على العلوه واستوانهما وتقبيل السفل مرة والعلوه اخرى وقيل هو اختلاف
معنى ووجه قول ابو حنيفة ان منفعة السفل تربو على منفعة العلوه بضعفها لانهما في
بعد فوات العلوه ومنفعة العلوه لا تبقى بعد فوات السفل وكذا السفل فيه منفعة البنا
والسكنى وفي العلوه السكنى لا غير الا يمكنه البنا على علوه الا برضا صاحب السفل فيعتبر
ذراعان منه بذراع من السفل والابو يوسف رحمه الله ان المقصود اصل السكنى وبها يتاوى
فيه والمنفعة ان مما تثنى لان لكل واحد منهما ان يفعل ما لا يضره الاخر على صله

اصله ولقد ان المنفعة تختلف باختلاف محذور اليد بالانفة اليها فلا يمكن التعديل الى القيمة
والقنوي اليوم على قول محمد وقوله لا يفرق في التفسير وتفسير قول ابو حنيفة في مسئلة الكتاب
ان يجعل بمائة ذراع من العلوه الجوز ثلثة وثلثون وثلث ذراع من البيت الكامل
لان العلوه مثل نصف السفل ثلثة وثلثون وثلث ذراع من السفل ستة وستون وثلث
ومعه ثلثة وثلثون وثلث ذراع من العلوه فيبلغ مائة ذراع فافى مائة من العلوه
الجوز ويجعل بمائة ذراع من السفل الجوز من البيت الكامل ستة وستون وثلث
ذراع لان علوه مثل نصف سفل فيبلغ مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابو يوسف
ان يجعل بازا خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل الجوز او مائة
ذراع من العلوه الجوز لان العلوه والسفل عنده سواء فخمسون ذراعا من البيت الكامل
بمئة ذراع ذراع خمسون منها سفل وخمسون منها علوه واذا اختلف المتعاضون
وشهدوا السماان قبلت شهادتهما قال في التذييل ذكره قول ابو حنيفة وهو والابو يوسف
وقال محمد لا يقبل هو قول ابو يوسف اولا وبه قال الشافعي وذكر الحنفية قول محمد مع
قولهما وقاسما القاضي وغيرهما سواء لمحمد اهما شهدا على فعل فقبل كمن اتفق
عقوبه بفعل غيره فشهد ذلك الغير على فعله ولهما اهما شهدا على فعل غيرهما وهو
الاستيعاء والقبض لا على فعل النفسهما لان فعلهما التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه ولانه
لا يصح مشهودا به كما انه غير لازم واما يلزمه بالقبض والاستيعاء وهو فعل الغير فيقبل
الشهادة عليه وقال القاضي ومي اذا قسمها جرح لا يقبل الشهادة بالاجماع واليه قال بعض
المشايخ لانها يدعيان اياها على منجزا عليه فكانت شهادته صورة ودعوى معنى
فلا يقبل الا انما نقول بها لا يجزى بوجه الشهادة الى النفسهما بغيرها لا تعلق بالخصوص
على اياها العمل المستاجر عليه وهو التمييز وانما اختلف في الاستيعاء فانفتحت
القيمة ولو شهد قاسم واحد لا يقبل لان شهادته الفرد غير مقبولة على الغير ولو امر
القاضي امينة بدفع المال الى آخر يقبل قول الامين في دفع الضمان من نفسه ولا يقبل
في الزام الاخر اذا كان منكرا في القيمة
والاستحسان فيهما قال في التذييل احد هما الغلط وزعم انهما احصا به شي في بدعيته
وقد شهد على نفسه بالاستيعاء لم يصدق على ذلك الا بينة لانه يتبع في القسمة
بعد وقوعها فلا يصدق في الاجتهاد فان لم تقم له بينة استخلف الشك فان لكل منهم
جميع بين نصيب الشك كل المدة فيقسم بينهما على قدر انصبا لهما لان النكول حجة

في حقه خاصة فبما سلك على زعمه قال في حقه ان لا يقبل عواصم ان نصيبه ولبه
اشارة من بعد وان قال قد استوفيت حتى واخذت بعضه فالقول قول خصمه
مع يمينه لانه يدعي عليه الغصب هو منكر وان قال ما ينبغي الى موضع كذا فم يمينه
الى ولم يثبت على نفسه الا سبعا وكذا به شريكه كما في نصيبه لان الاختلاف
في مقدار ما حصل له بالقسمه فعلا نظير الاختلاف في مقدار المبيع على ذكر ما من احكامه
التي اختلف فيها تقدم ولو اختلف في التقديم لم ينفذ اليه لانه دعوى الغبن ولا يعتبر في
المبيع فكذا بالقسمه لوجود التراضي اذ كانت القسمه بقضا القاضي والغبن فاش
لان نصيبه مقيد بالعدل ولو اقسما دارا واصاب كل واحد حصة فادعى احد
بينا في يد الآخر انه ما اصابه بالقسمه وانكر الآخر فعله اقامه البينة لما قلنا وان اقام
البينة يؤخذ بالبينة المدعى لانه خارج وبينه الخارج تخرج على بينة ذي اليد وان كان
قبل الاقساما على القبض كما قلنا وراوا وكذا اذا اختلف في المدة وادعاها بالبينة بقضي
لكل واحد بالجزء الذي هو في يد صاحبه لما بينا وان قامت لاحد بهما بينة قضى له وان لم
تقم لواحد منهما كما قلنا في البيع واذا استخفى بعض نصيب احد بهما بينة
لم يفسخ القسمه عندنا الى حقيقته ورجع بحقه ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف
تفسخ القسمه قال في ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعيته وبهذا في الاسرار
والبيع ان الاختلاف في استحقاق بعض شايع من نصيب احد بهما فاني استخفى
بعض معين لا يفسخ القسمه بالاجماع ولو استخفى بعض شايع في الكل يفسخ بالانفاق
فمنه ثلثة اوجه ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابى يوسف وابو حفص مع
ابى حنيفة وهو الاصح لا ابى يوسف ان باستحقاق بعض شايع شريك ثالث لهما
والقسمه بدون رضاه باطله كما اذا استخفى بعض شايع في النصيبين وبهذا لان استحقاق
جزء شايع يفسد معنى القسمه وهو الاقرار لانه يوجب الرجوع بكامله في نصيب الآخر خارجا
بمختلف المعين ولهما ان معنى الاقرار لا يفسد باستحقاق جزء شايع في نصيب احد بهما
ولم يفسد جازت القسمه على هذا الوجه في المأبدا بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما
وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرهما فيه واقسما على ان الاحد بهما مالهما
من المقدم وربع المؤخر يجوز فكذا في المأبدا وصار كاستحقاق شئ معين بمختلف
الشايع في النصيبين لانه لو بقيت القسمه لتقرر الثالث بغير فرق نصيبه في النصيبين
اما ههنا لا ضرر بالمسخرى فافترقا وصورة المسئلة اذا اخذ احد بهما الثلث المقدم

المقدم من النار والآخر الثلثين من المؤخر وفيه ما سوا ثم استخفى نصف المقدم
فمنه بهما ان شاء نقض القسمه دفعا لعيب المشتبه وان شاء رجع على صاحبه بربع
ما في يده من المؤخر لانه لو استخفى كل المقدم رجع بنصف ما في يده فاذا استخفى النصف
رجع بنصف النصف وهو الربع اعاب بالخبر بالكل ولو ادعى صاحب المقدم نفسه ثم
استخفى النصف الباقي رجع بربع ما في يده الآخر عندنا لما ذكرنا وسقط خياره بربع البيع
وعند ابى يوسف ما في يد صاحبه بينهما نصفان وبضمن فبمنه نصف ما ادعى لصاحبه
لان القسمه تنقلب فاسدة عنده والمقبوض بالعقد العاقد مملوك فنقد البيع فيه
وهو مضمون بالبينة فيضمن نصف نصيب صاحبه قال ولو وقعت القسمه ثم طرقت
الشركة بين محبط ردت القسمه لانه يمنع وقوع الملك للمواريث وكذا اذا كان غير
محبط لتعلق حتى الغرماء بالشركة الا اذا بقي من الشركة ما بقي من الدين وراى قسم لانه
لا حاجة الى نقض القسمه في ايهما تقدم ولو ابراه الغرماء بعد القسمه او اذ الوارث من
مالهم والدين محبط او غير محبط جازت القسمه لان المانع قد زال ولو ادعى احد المتعاقبان
دينا في الشركة مع دعواه لانه لانا نقض او الدين بتعلق بالمعنى والقسمه نصا وف
الصورة ولو ادعى عبا بما سبب كان لم يسمع لانا نقض او اذا قدم على القسمه
اعترف منه يكون المقسوم مشتركا قال المداينة
هائز استحقاقا للمداينة اليه اذ ينعذر الاجماع على الانتفاع فاسبة القسمه ولزمنا
يجري فيه جبر الشك كما يجري في القسمه الا ان القسمه اولى منه في استكمال المنفعة لانه
جمع المانع في زمان واحد والتمباي اجمع على التعاقب ولزمنا لو طلب احد الشريكين
القسمه والآخر المداينة بغير العاض لانه يلغى في التكميل ولو وقعت فيها بحمل القسمه
ثم طلب احد بهما القسمه بغير المداينة لانه يلغى ولا يبطل التماسي بموت
احد بهما ولا بموتهما لا تملوا انقص استئناف الحاكم فدا فائدة في النقص ثم الاستئناف
ولو تمباي في دار واحدة على ان يسكن بهذا طائفة وهذا طائفة وهذا علوا وهذا سفلا
جاز لان القسمه على هذا الوجه جائزة فكذا المداينة والتماي في هذا الوجه افرز كج
الانصبا والمداينة ولزمنا لا يشترط فيه التماي والكل واحد ان يشغل باصا به بالمداينة
شرط ذلك في العقد ولم يشترط لحد وثب المانع على ملكه ولو تمباي في عبيد واحد على
ان يحكم هذا يوما جاز وكذا هذا في البيت الصغير لان المداينة قد تكون في الزمان
وقد تكون من حيث المكان والاول متعين ههنا ولو اختلفا في التماي من حيث

الزمان المكان في محل يجتمعهما بالمر بها العاضى ان ينفعا لان التماثل في المكان اعدل من
الزمان اكمل فلما اختلفت الجوهرة لاقية من الاماكن فان اختلافها من حيث الزمان يرفع
في البداية لغير التماثل ولو تماثل في عبد بن علي ان يجزى هذا العبد والآخر جاز
عندهما لان القيمة على هذا الوجه جائزة جبراً من العاضى وبالنسبة كذلك المماثلة وقبل
عند ابى حنيفة هو لا يقسم العاضى ويكذاروى عنه لانه لا يجزى فيه كغيره والواقع انهم
العاضى عنه اليه لان المنافع من حيث التماثل في المنفعة فكل ما ينفعا واما ان يرفق
لا تماثل في وقتها واما ما كانت على التمام ولو تماثل فيها على ان نفقة كل عبد على من جاز
جاز استحقاق المالك في الطعام المالك كماله في كل ما لا يملكه لانه لا يملك فيهما ولو
تماثل في دارين على ان يملك كل واحد منهما داراً جاز ويجوز العاضى عليه وهذا عند
ظاهر لان الدارين عندهما كدار واحدة وقد قيل لا يجزى عندهما عباداً بالقيمة ومن
ابى حنيفة انه لا يجوز التماثل فيهما اصلاً بالجبر لما قلنا وبالنسبة لانه يجمع السكنى بالسكنى
بجواز قسمته فبذلك لان يجمع بعض احد بهما بعض الآخر جاز وجه الظاهر انما كانت بغير
المنافع فيجوز بالنسبة الى الجبر العاضى ويعتبر انما يجمع النفاذ في اعيانها فانه
مباذلة وفي الدارين لا يجوز المماثلة على الركوب عند ابى حنيفة وعندهما يجوز عباداً
بقيمة الاعيان وله ان الاستعمال بنفاذ الركوبين فاقدم بين حافق و
آخر في التماثل في الركوب في دابة واحدة على اختلاف ما قلنا بجواز العبد لانه يجزى
فلا تجوز بادة على طائفة والدابة تختص بها وانما التماثل في الاستقلال كجوز في الدار الواحدة في
ظاهر الرواية وفي العبد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز وجه الفرق ان النصيبين
يتعاقبان في الاستبقاء والاعنة التي ثبت في الحال الظاهرة في العمار ونقطة في الجوز
لنوالى اسباب لتغير طبع نفقته المعادلة ولو زاد الفلانة في نوبة احد هما قلنا في نوبة
الآخر يشتركان في الزيادة ليحقق التعديل بغيره فياذا كان التماثل على المنافع فاستغل
احدهما في نوبة زائدة لان التعديل فيها وقع عليه التماثل في حاصل هو المنفعة فلا نفقة الا في حال
من بعد التماثل على الاستقلال جاز ايضاً في ظاهر الرواية لما ثبتا ولو فضل طائفة احد هما لا يشتر
فيه بغير الواحد والفرق ان في الدارين معنى التمييز والافراز جاز كما ذكرنا ان الاستبقاء
وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول غير فساد وجعل كل واحد في نوبة كل واحد من صاحبه فلهذا
برهانه من الفصل وكذا يجوز في العبد بن عبد الله عباداً بالتماثل في المنافع ولا يجوز
عنده لان النفاذ في اعيان الرقيق اكثر من حيث الزمان في العبد الواحد فاولى ان

ان يمنع الجواز والتماثل في الخدمة يجوز ضرورة ولا ضرورة في الفلانة لا مكان قسمتها كقوله
عبد لان الطاهر السماع في الخدمة والاستنفاد في الاستقلال فلا يتساوى ولا يجوز في
الدائنين عنده خلافاً لها والوجه ما بينا في الركوب ولو كان كمثل ونحو او غنم بين اثنين
فتمتبا على ان يخذ كل واحد منهما طائفة ليستخرها او برعاً وبشرط البانها لا يجوز
لان المماثلة في المنافع ضرورة انما لا ينفى فبذلك قسمتها وهذه اعيان باقية زواجها
القسمه عندهم ولو لم يكن ان يجمع حقته من الآخر ثم يشترى كلها بعد ما مضى نوبته او
ينفخ بالدين بمقدار معلوم استقر انما نصيب صاحبه او فرض السماع جاز والله اعلم
قال ابو حنيفة هو الزارعة بالثالث والربع باطله ان الزارعة
لغة معاملة من الزرع وفي الشريعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي سدة عند ابى
حنيفة هو ولا جائزة لما روى ان النبي عم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمره او
زرع ولا نفقة شتركة بين المالك والعمل فيجوز عباداً بالحصار به والجميع دفع الحاجة فان
المالك قد لا يندى الى العمل القوي عليه لا يجد المال فتمت الحاجة الى انعام هذا العقد
بينهما بكتاب دفع الغنم والتجاجة وودد القرض معاملة بنصف الزاد لانه لا اثر هناك
للعمل في تحصيلها فلم تخف شتركة وله ما روى انه عم منى عن الحاجة وهي الزارعة
ولا لا استخرا بعض ما يخرج من غلة فيكون في معنى فبذلك ان ولان الاجر
مجهول ومعلوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي عم اهل خيبر كان اخراج مفاهمه
بطريق الحق والصدق وهو جاز واذا فسد عنده فان سقى الارض وكرها ولم يخرج ثمر
فلا جرم له في معنى اجارة فاسدة وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض
وان كان البذر من قبل فعبه اجر مثل الارض والمخرج في الوجه بين لصاحب البذر
لا تملكه ولا اثر الاجر كما فصلنا الا ان القوي على قولها الحاجة الناس اليها ولو
فعاصل لاقية بهما والقياس بترك بالتعامل كما في الاستصناع ثم الزارعة لغيره على
قول من يجزى شرطاً واحد ما يكون الارض صالحة للزارعة لان المقصود لا يحصل وانه
وان في ان يكون رب الارض والمزارع من اهل العقد وهو لا ينفذ به لان عقد اما
لا يصلح الا من اهل النكاح بيان المدة لانه عقد على منافع الارض ومنافع العامل والمدة
على المعيار لما تعلم بهما والواقع بيان من عليه البذر قطعاً للمدة وعلامة المقصود
عليه وهو منافع الارض ومنافع العامل كما سبب بيان نصيب من لا بذر من قبله لا يستحق
عونه بالشرط فلهذا ان يكون معلوماً ولا يعلم لا يستحق شترطاً بالعقد والسؤال ان يملك

رب الأرض بينهما وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الأرض بفقد العقد لغاها التخلية
والسابع الشراكة في الخارج بعد حصوله لانه بفقد شريكه في الانشاء فما يقطع هذه الشراكة
كان مفقدا للعقد والثاني من بيان جنس البذر ليسمى الاجر معلوما قال وهو عند
على أربعة اوجه ان كانت الأرض والبذر لواحده والبقر والعمل لواحده جازت المزارعة
لان البقر آلة العمل فصار كما اذا استأجر جريا طال يخط بيرة الخياط وان كانت الأرض
لواحده والعمل والبقر والبذر لواحده جازت لانه استأجر الأرض ببعض معلوم من الخارج
فيجوز كما اذا استأجر ما به رايهم معلومة وان كانت الأرض والبذر والبقر لواحده والعمل
من اخر جازت لانه استأجره للعمل بانه استأجر فصار كما اذا استأجر جريا طال يخط ثوبه
بأمرته او طبا يخط ثوبه وان كانت الأرض والبقر لواحده والبذر والعمل لآخر فهي المظنة
وهذا الذي ذكره ظاهر الزاوية وعن ابي يوسف انه يجوز ايضا لانه لو شرط البذر والبقر
عليه يجوز فكذلك اذا شرط وحده وصار كجانب العمل وجه الظاهر ان منفعة البقر ليست
من جنس منفعة الأرض لان منفعة الأرض قوة في طبعها يحصل بها الثمار ومنفعة
البقر صلاحية بعام بها العمل كل ذلك يفتقر الى الله تعالى فلم يتجانسا فنفذ ان يجعل
ما بقية لما يختلف جانب العمل لانه كما تست المنفعة ان تجعلت تابعة لمنفعة العامل
وهذا وجهان آخران لم يذكرهما احد هما ان يكون البذر لواحده والأرض والبقر
والعمل لآخر وان لا يجوز لانه يتم شراكة بين البذر والعمل لم يرد به الشيخ والثاني في التخي
بين البذر والبقر وان لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عندنا ان نفر ذلك عند الاجتماع والخارج
في الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبارا بآبار المزارعات الفاسدة وفي رواية
لصاحب الأرض بصير مستقر فالبذر فابصاره باتصاله بأرضه قال ولا تنفع المزارعة
انما على مدة معلومة على ما بينا وان يكون الخارج بينهما شيئا بعدا تخفضا لمعنى الشراكة فانه
شرط لواحدهما ففرا ما سمعنا في بطلان لانه يتقطع الشراكة لان الأرض عما بالخارج
الاجرة القدر وصار كاشترطوا رايهم معدودة لواحدهما في المضاربة وكذا اذا شرط
ان يرفع صاحب البذر بذره ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يؤدى الى قطع شراكة
في بعض معين او في جميعه بان لم يخرج الا قدر البذر وصار كما اذا شرط رفع الخراج و
الأرض خراجية وان يكون الباقي بينهما كذا في الا شرط صاحب البذر عشرة اخراج
لنفسه او لآخر والباقي بينهما لانه مستوع فلا يؤدى الى قطع الشراكة كما اذا شرط رفع العشر
وقسمه الباقي والأرض عشرة فانه كذا في الا شرط ما على الماء بامتداد السواني فمناه

معناه لواحدهما لانه اذا شرط لواحدهما زرع موضوع معين ففنى ذلك الى قطع الشراكة لانه لا ينفذ
لا يخرج الامن ذلك الموضوع وعلى هذا اذا شرط لواحدهما ما يخرج من ناحية معينة ولاحق
ما يخرج من ناحية اخرى وكذا اذا شرط لواحدهما الثمن ولا يخرج من ناحية معينة ففنى
فلا ينفذ كحطب ولا يخرج الا الثمن وكذا اذا شرط الثمن نصفين وكحطب لواحدهما بعينه
لانه يؤدى الى قطع الشراكة فيما هو المقصود وهو كحطب ولو شرط كحطب نصفين لم ينفذ
لانه تحت لانه شرطهما الشراكة فيما هو المقصود ثم الثمن يكون لصاحب البذر لانه ثمار
ملكه وفي حقه لا يحتاج الى الشرط والمقصود هو الشرط وهذا سكوت عنه وقال شيخنا
محمد بن النعمان بينهما اربعة اقسام لا يعرف فيما لم ينقص عليه المتعاقدان ولانه نوع الحطب والبيع
يقوم بشرط الاصل ولو شرط كحطب نصفين والثمن لصاحب البذر تحت لانه حكم العقد
وان شرط الثمن لآخر فسد لانه شرط يؤدى الى قطع الشراكة بان لا يخرج الا الثمن
واستحقاق في غير صاحب البذر بالشرط قال اذا اشترى المزارعة فالخارج على الشرط لعقده
الانتماء وان لم يخرج الأرض شيئا فلا تنافي للعامل لانه يستحقه شراكة ولا شراكة في غير
الخارج وان كانت اجارة فلا يترتب شيئا فلا يستحق غيره بخلاف ما اذا فسد لان اجر
المثل في الذمة ولا نفوت الذمة بعدم الخارج قال اذا فسد المزارعة فالخارج
لصاحب البذر قال لو كان البذر من رب الأرض فلعامل اجر مثله لا يراى على مقدار
ما شرط له لانه متى سقط الزاوية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومالك ومحمد بن النعمان
بالقائم لانه استوفى ما فعه بعقد فاسد فوجب عليه قيمته او لا مثل لها وقد قرئ
الاجارات وان كان من قبل العامل فله صاحب الأرض اجر مثل منه لانه استوفى
مناخ الأرض بعقد فاسد فوجب رد ثمنه وقد نفذ ولا مثل لها فوجب رد قيمته ما بهل يراى
على شرط له من الخارج او لا فمضى على الخلاف الذي ذكرناه ولو جمع بين الأرض والبقر
فسدت المزارعة لعلى العامل اجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح لان له مدخلا في الاجارة
وهي اجارة معنى واذا اشترى رب الأرض الخارج لبذره في المزارعة الفاسدة طالب
له جميعه لان الثمن حصل في أرض مملوكة له وان استخف العامل اخذ قدر بذره
وقدر اجر الأرض ولصدق بالفضل لان الثمن يحصل من البذر ويخرج من الأرض فساد
الملك في مناخ الأرض وجب ختمها فيه فما سلم له بعوض طالب له وما لا عوض له لصديق
قال اذا عقدت المزارعة فاشترى صاحب البذر من العمل لم يجز عليه لانه لا يمكنه المضي في
العقد الا بقدر بلزمه فصار كما اذا استأجر اجرة البذر داره وان اشترى الذي ليس من قبله

البذر راجعاً إلى الحكم على العمل لا أنه لا ينفذ بالحق بالحق في العقد فلو كان العقد لازم بمقتضى الاجارة انما اذا كان
عقد راجعاً إلى العمل لا أنه لا ينفذ بالحق بالحق في العقد فلو كان العقد لازم بمقتضى الاجارة انما اذا كان
المزارع الارض فداشني ان في كل الكرايب قبل هذا في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فبما
استمر في العمل لا في غيره في ذلك قالوا ان كانت احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبارا
بالاجارة وقد قرأ الوجه في الاجارات فلو كان قد علمت سنين فلما ثبت المزارع في السنة
الاولى لم يخصص ما رتب الارض ترك الارض في المزارع حتى يخصص المزارع في قسم
على الشرط وينقض المزارعة فيما بقي من السنين لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعاة
الحق في خلاف السنة الثانية والثالثة لا تدل على ان لا يفسد فيه ضرر بالعامل فيما بقي من السنة
ولو مات رتب الارض قبل المزارعة بعد ما كسب الارض وحفر الامار وانقضت المزارعة
لان ليس فيها بطلان بل على المزارع ولا شيء للعامل بما عمله من قبله وادخلت
المزارعة بين فادح الحق صاحب الارض فاحسب الى سببها جاز كما في الاجارة وليس
للعامل ان يطالبه بما كسب الارض وحفر الامار بشئ لان المانع انما تنقضي العقد
وهو انما قدم المانع فاذا انعدم المانع لم يجب بشئ ولو ثبت المزارع ولم يخصص لم ينسحب
الارض في الدين حتى يخصص المزارع لان في البيع البطلان حتى المزارع والتاخير بدون
من البطلان يخرج العاقل من الجبس ان كان حصة في الدين لا انما يمنع بيع الارض
لم يكن هو طاماً والجبس جزء الطم قالوا ان انقضت مدة المزارعة والزرع لم يبدك
كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يخصص والنفقة على المزارع عليه ما على
مقدار حقوقه معناه حتى يخصص لان في بقيقه العقد باجر المثل تعدل النظر من الجاهل
فيما رآه وانما كان العمل عليه لان العقد قد انتهى بانتهاء المدة وهذا العمل في المال
المشترك هذا كجواز اذ مات رتب الارض والزرع بطل حيث يكون العمل في العمل
لان هناك بقية العقد في مده والعقد يستدعي العمل على العامل كما هو من العقد قد انتهى
فلم يكن بهذا ابقاء ذلك العقد فلم ينقض العامل بوجوب العمل عليه فان انقضت احداهما
بغير اذن صاحبه وامر القاضي فهو منقطع لانه لا بد له عليه ولو اراد رتب الارض ان
باجرة المزارع بطل ما يكون له ذلك لما فيه من الاضرار بالمزارع ولو اراد المزارع ان باجرة
بقا قبل لصاحب الارض فلعن المزارع فيكون بيكها واعطه بقية نصيبه وانفق است على
الزرع وارجح بان تنقضي في حصة لان المزارع لما منع من العمل لا يجبر عليه لان ابقاء العقد
بعد وجود الممنوع نظر له وقد ترك النظر لنفسه ورتب الارض بين هذه الجارات لان

لان بكل ذلك يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد ثبات المزارع فمالت وبنه كمن فعل الى
ان يخصص المزارع الى رتب الارض فلو لم تكن لانه لا ضرر على رتب الارض المزارع لم يملك
لانما بقية العقد نظر المزارع ان اراد وطلع المزارع لم يجبر على العمل لما بينه وبين المالك على الجارات
الثانية على ثبوتها قال كذا كذا اجرة المزارع والرفع والدباس والتدبيره عليها بالحق ان
شوطه في المزارعة على العامل فسدت وهذا الحكم ليس ينقض بما ذكر من الصورة وبالقضاء
المدة والزرع لم يبدك بل هو قائم في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد ثباته في ثبات
الزرع لحصول النفقة فيبقى مال مشترك بينهما ولا عقد فيجب مده عليها واذا اشترط في العقد
ذلك ولا ينفذه وفيه منفعة لاحد مما يفسد العقد كشرط الحمل او العلق على العامل وعن
ابي يوسف انه يجوز اذا اشترط ذلك على العامل للعامل ان يرضى بالانصراف وهو خيار
مشايخ الحج انه قال خمس لائمة السخري هذا هو المانع في دياره فالحاصل ان ما كان من
عمل قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على العامل ما كان منه بعد الادراك قبل الضميمة
فوقه عليه في ظاهر الرواية كالحصاة والدباس واسمها به على ثباته وما كان بعد
الضميمة فهو عليه والمعاملة فيها س هذا وما كان قبل الادراك للثمن من السقي والنفقة يحفظ
فوقه على العامل ما كان بعد الادراك كالحصاة والحفظ فهو عليه ولو اشترط المزارع على العامل
لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه وما كان بعد الضميمة فهو عليه لانه مال مشترك للعقد ولو شرط
الحصاة في المزارع على رتب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فصل العسل او جنة
الزبيب او النعاط الربط فذلك عليه لانها انما هي العقد كما عرفنا على الفصل والجدد او بستر
فصار كما بعد الادراك الله اعلم قال ابو حنيفة الله اعلم
يجوز من الثمر باطله وقال الاجارة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزءاً من الثمر مثلاً والمساواة
على المعاملة والكلام فيه كاللحام في المزارعة وقال الشافعي انه المعاملة جائزة ولا يجوز المزارعة
الا بغير المعاملة لان بالمصالح في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الزيادة
ودون الاصل في المزارعة لو شرط الشركة في الزيج ودون البذر بان شرط رفعة من رأس المزارع
يفسد فجعل المعاملة صلاً وجوز ما المزارعة بغيرها كما اشترط في بيع الارض والمنقول في
وقف العمار وشرط المدة قياس فيه لانه اجارة بمعنى كما في المزارعة وفي الامتحان ان المدين
المدة يجوز ويقع على اول ثمر يخرج لان الثمر لا يراكمها وقت معلوم وقتاً متفاوتاً وبطل فيه
ما هو المقيض وادراك البذر في اصول الرطبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له ثمانية
معلومة فلما بشرط بيان المدة بخلاف المزارع لان ابتداءه يختلف كثيراً وبعدها وبعدها

والا سيما بنا عليه فيه حكمه كجوازته وبخلاف ما اذا وقع اليه غرسا قد علق ولم يبلغ النثر معا
حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعفها وقاها وتختلف
ما اذا وقع مثلا واصول رطبة على ان يقوم عليها او اطلق في الرطبة بغض المعاملة لا ليس
لذلك شيئا معلوما لا يتبين ان تركت في الارض فجمعت المدة وشرطت نسبة الجزاء
لما يتبين في المزارعة ان شرطت جزءا معينا بطلع النثر فان سبب في المعاملة وقا يعلم انه يخرج
فيها فسدت المعاملة لغوات المقصود وهو النثر في الخارج ولو سبب مدة قدر النثر فيها
وقد بناه فيها جازت لانه لا يتبين لغوات المقصود ثم لو خرج في الوقت المستحق فبطل
النثر لغيره العوض وان تأخر فقلعوا من اجزائهم لغا والعقد لانه يتبين لخطا في المدة
المسماة فصار كما اذا علم ذلك في الابداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذاب با فيه
سماوية فلا يتبين في المدة فبقي العقد صحيحا ولا ينشئ لكل واحد منهما على صاحبه قال
ويجوز المسافة في النخل والشجر والكرم واصول البواجان والزعاب وقال الشيخ
في الجوز لا يجوز الا في الكرم والنخل لان جوارها بالآخر وخصها به وحد بنت خبير وان
ان الجوز لا يجوز الا في الكرم والنخل لان جوارها بالآخر وخصها به وحد بنت خبير وان
ابنه ولو كان كما ذكرتم في الاصل والنصوص ان يكون معا مدينتا على صله وكس صاحب
الكرم ان يخرج العامل من غير مزرعة لانه لا يضر عليه في الوفا بالعقد وكذا البس للعامل
ان يترك العمل بغير عذر بخلاف المزارعة لانه لا يضره الى صاحب البذر لما قد ساء قال
فان وقع مثلا فيه مزرعة مسافة والنثر يربط بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم يجز وكذا
على هذا اذا وقع الزرع وهو بطل جاز وان استحصه وادرك لم يجز لان العامل لا يستحق
بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك فلو جوزه لكان استحقاقا بغير عمل لم يرد
الشرع بخلاف ما قبل ذلك لتحقيق الحاجة الى العمل قال اذا فسدت المسافة فقلعوا من النخل
لانه في معنى الاجارة العائدة وصار كالمزارعة اذا فسدت قال بطل المسافة بالموت
لانه في معنى الاجارة وقد بينا فيها فان مات رب الارض وصاحب بئر فقلعوا من ان
يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك النثر وان كره ذلك في مزرعة رب المال
استحقاقا فبقي العقد وفعلا بغير عذر ولا يضر فيه على الآخر ولو انتم العامل بغير عذر
وقد بينا الآخريين ان يقتسموا البئر على الشراطين ان يعطوه قيمة نصيبه من البئر
ان ينقصوا على البئر حتى يبلغ قيمته ابد لك في حصة العامل من النثر لانه ليس له مخاف
الضرر بهم وقد بينا نظيره في المزارعة ولو مات العامل فلو رثته ان يقوموا عليه ان كره

وان كره ورتبة رب الارض لان فيه النظر من الجاهلين فان ارادوا ان يضره بئر كان
صاحب الارض بين الجارات الثلاثة التي يتبين وان ما جميعا فالجواز لورثة العامل
لقباصهم معاملة وبهذا خلافة في حق مال وهو ترك النثر على الاشجار الى وقت الادراك
لان يكون وارثه في الجوار فان ابي ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الجوار في ذلك
لورثة رب الارض على وضعها واذا انقضت مدة المعاملة والحاج بئر اخر فقلعوا
الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها الى ان يدرك لكن بغير اجزاء لان الشجر لا يجوز
استيجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استيجارها وكذلك العمل كله
على العامل هو كما يتبين في المزارعة في هذا عليها لانه كما وجب اجر المثل بعد انتم
المدة على العامل لا يستحق عليه العمل بها لا اجر فجاز ان يستحق العمل كما يستحق قبل
انتم شيئا قال في الغنح بالاعذار لما يتبين في الاجارات وقد بينا وجوه العذر فيها ومن
جملتها ان يكون العامل سارفا بخلاف عليه سرفة السقف والتمر قبل الادراك لانه
يترك صاحب الارض ضرر لم يلزمه بفسخ به ومنه ما مضى العامل اذا كان يضره من
العمل لان في الزامه استيجار الاجزاء زيادة ضرر عليه ولم يلزمه فيجعل ذلك عذرا ولو اراد
العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايان وثا ويل احد هما ان يستمر العمل
بيده فيكون عذرا من جهته ومن دفع ارضا بغيره الى رجل سبب معلومة بغير شيئا
شجرا على ان يكون الارض للشجر بين رب الارض والعارس لفسخه لم يجز ذلك لانه
الشركة فيما كان حاصلا قبل الشركة لا بعدة وجميع النثر والغرس لرب الارض وللعارس
غرسه وبغيره فبما عمل لانه في معنى فغيره الى ان اذهب استيجار ببعض ما يخرج من عمله هو
نصف البساتين فيفسد ونقد رة الغراس لانها لما بالارض فوجب قيمتها وجزئها
لانه لا بد من خلع قيمة الغراس لتقومها بنفسها وفي نخل بجها طريق آخر يتبين في كفاية المنهي
وهذا الصحاح والنداء عليهم **باب** المدة في المزارعة شرط عمل الذبيحة
لقوله تعالى الا ما اؤتيتم ولان به يتبين الدم الجس من اللحم الطاهر وكما ثبت به لكل ثبت
الطهارة في المأكول غير فانهما تنبى عنها ومنه قوله عم ذكوة الارض مبيها وهي خباري
كالجرح بين اللبنة والكجين واضطرابي وهو يخرج في ابي موضع كان من البدن التي
كالبدل على الاول لانه لا يضر البلاء عند العجز عن الاول وهذا آية البديهة وهذا
الاول عمل في اخراج الدم وان في انصر فيه فاكفي به عند العجز عن الاول والتكليف
بحسب الواسع ومن شرطه ان يكون التامج صاحب مئة التوحيد اما افعا ذاك المسموع وكذا

لا كذا في وان يكون حلالا خارج الحرم على نية ان شاء الله تعالى وذو حجة المسمي والكتبة
حلالا للموتى ولقولته شكا وطعام الذين او نوا الكتاب على كل من ذكركم انما كان قبل التسمية
والذبيحة وبضبط وان كان صبي او مجنونا او امراة اما اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية
والذبيحة لا يجزى لان التسمية على الذبيحة شرط بالنفس وذلك بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا
والا فلفظ والمختون سواء كما ذكرنا واطلاق الكتابي ينظم الكتابي والذمي والحرجي و
العربي والتقليبي لان الشرط قيام الملة على ما قرأه في الاكل فبوجه المجوسى لقوله عم
ستواهم سنة اهل الكتاب فبما لم يكن نسائهم ولا اكل ذبايحهم ولا ذبايح التوحيد فثبت
الملة اعتقادا وعقوى قال في الملة لا تامة لا ملة له فانه يفرق على انتقال اليه بخلاف الكتابي
اذا تحول الى غير دينه لانه يفرق عليه عند ما يغير ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال في التوبة لا تامة
لا يعقده الملة قال الحرم يعني من القيد وكذا لا يذبح في ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق
في الحرم ينظم محل الحرم والذبح في الحرم يتولى فيه المحلل والحرم وهذا لان الذكوة
فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم يكن ذكوة بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد او ذبح
في الحرم غير الصيد لانه فعل مشروع او محرم لا يؤمن الشاة وكذا الذبح لا يحرم على الحرم
قال في ان ترك الذابح التسمية هذا فالذبيحة ميتة لا تذبح لان تركها سببا اكل وقال
الشافعي اكل في الوجعين وقال مالك لا تذبح في الوجعين والاسم والكتبة في ترك
التسمية سواء على هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال اليازي والكتبة عند اذني
وهذا القول من الشافعي مخالف للاجماع فانه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك
التسمية عامدا او اعمالا فبغيره في متروك التسمية سببا فمن مذبح بن عمر روى انه
يحرم ومن ذهب الى وابن عباس في ان الذبيحة بخلاف متروك التسمية عامدا او اعمالا
ابو يوسف المتأخر عنهم ان متروك التسمية عامدا لا يبيع فيه الا جهنما ولو قضى القاضي
بجواز بيعه لا ينفذ لكونه مخالفا للاجماع له قوله عم المسمي يذبح على اسم الله تعالى حتى ولم
يسم لان التسمية لو كانت شرطا للمحل لا سقط بعد التسمية كالطهارة في باب الطهارة
ولو كانت شرطا فالملة اقيمت مقامها في الاسمي وان الكتاب وهو قوله شكا ولا
ما كذا ما لم يذكر اسم الله عليه منى وهو الحرم والاجماع وهو ما بيناه والسنة وهو حديث جدي
بر حاتم الطائي روى عنه عم قال في آخره فثبت انما سميت على كل بك ولم تسم على كل غيرك
على الحرم ترك التسمية والاك لا يوجب بطلانها كما ذكرنا اذنا فصل فيه وكذا نقول في اعتبار ذلك
من الحجج بالكتاب لان الانسان كثير النسيان والحرج مد فروع والسمع غير مجزى على ظاهره اذ لو

لو اريد به بطلانها لكانت في حيزها لا في حيزها وادفع الخلاف في المصدر الاول والا فانه في حق
الاسمي وهو معتد ولا يدل عليه في حق العامد ولا عذر وما رواه محمود على حاله النسيان
ثم التسمية في ذكوة الاخبار في شرط عند الذبح وهو على المذبح وفي العهد لشرط عند الاكل
والزبي على التامة لان الملة دور له في الاكل الذبح وفي التسمية في الزبي والارسال دون التامة
فيشرط عند فعله فيذبح عليه حتى اذا اذبح شاة وسمي ثم ترك فذبح فبذلك التسمية لا يجزى
ولو رمى الى الصيد وسمي واصاب غيره حل وكذا في الارسال لو اذبح شاة وسمي ثم رمى
بالشاة وذبح اخرى اكل ولو سمي على سمي ثم رمى بغيره صيدا لا يذبح قال في تركه ان يترك
اسم الله شيئا غيره وان يقول عند الذبح اللهم تغفل من فلان وهذه ثلث مسائل
احد ما ان يذكر موصولا لا مقطوعا فبكره ولا يحرم الذبيحة وهو المراد بما قال في نظيره ان
يقول بسم الله محمد رسول الله لان الشاة لم توجد فلم يكن الذبح وافعاله الا انه يكره
القران صورة فيفسد بصورة المحرم والى فيه ان يذكر موصولا على وجه العطف والشركة
بان يقول بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله
بسم الله اذ فخرم الذبيحة لانه اهل به لغير الله والى فيه ان يقول مفصلا عنه صورة وهي
ان يقول قبل التسمية وقبل ان يذبح شاة او بعده وهذا لا بأس به لما روى عن
الابن عمر انه قال بعد الذبح اللهم تغفل هذه عن ان يذبح من شاة لك بالوحدانية
بالبلغ والشرط هو الذكر المحلل المجزى على ما قال ابن مسعود في تركه التسمية حتى لو
قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يذبح لانه دعا وسؤال لو قال الحمد لله وسبحان الله
بسم الله التسمية حل ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا يذبح في اصح الروايات لانه يذبح
به الحمد على نية دون التسمية ومات اولاد الاسن عند الذبح وهو قوله بسم الله والاكبر
منقول عن ابن عباس روى في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف قال الذبح ما بين
واللحمة وفي الجاهل الصغير لا بأس بالذبح في المحل كذا وسطه واعلاه واسفله والاصل
فيه قوله عليه السلام الذكوة ما بين اللبنة واللحمة ولا نه جمع الجوز والعروق فيحصل الفعل
فيه انهار الدم على الملح الوجه كان حكم اكل سواد قال في العروق التي تقطع في الذكوة
اربعة الملقوم والمرعى والودجان لقوله عم افرال وادج وانما الدم ما شئت وهي
اسم جمع واقلة التلث فبنا دل المرعى والودجان وهو حجة على الشافعي في الاكثاف الملقوم
والمرعى الا انه لا يمكن قطع هذه الثلثة الا بقطع الملقوم فثبت قطع الملقوم باقتضائه
وبطاهر ما ذكرنا في ذلك وهو لا يجوز الاكثر منها بل ينشر قطع جميعها وعندنا ان قطع

كما في الصيد ولما اصل في الحجة حتى تنصو جنة بعد موتها وعند ذلك يغزو ذكاة ولما
يغزو ذكاة الفرة ويقبض بها في مناف البه وبيع الوصية له وهو حيوان وموتى وما
هو المقصود من الذكوة وهو الميز بين الدم والحلم لا يحصل كخرج الام او هو ليس بسبيح
الدم عنه فلا يجعل تبعاً في حقه بخلاف كخرج في العبد لانه سبب لخرجه فافق فقام مقام
الكامل فيه عند التقدير وانما يدخل في البيع بخرجه لانه كماله بفسد يستغنى به ويقضى به
بأن ذكاه كماله ينفصل من حرة ولد رقيق فبما كماله ولا يكمل قال
ولا يجوز اكله في باب من السباع ولا ذى مخلب من الطيور لان النبي دم منى عن كل
كل في مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع وقوله من السباع ذكر غضبنا
فينصرف اليها فبما ذى سباع الطيور والبهائم لا كماله مخلب او ناب السبع كالمخلب
شديد خارج فاعل ما حاد و معنى الخريم والله اعلم كرامته بنى آدم وم كماله بعد غنى
من هذه الاوصاف الذميمة البيم بالكل يدخل فيه الضع والضعف فيكون كالحديث
حجة على ان نفعه في اجتناب الغيل في ذهاب فبكره واليربوع وابن عرس من السباع المذمومة
ذكر هو اكل اللحم والبغاث لانهما لا كان كالجيف قال لا بأس بكل غراب الرزق لانه
بالكل كحب وليس من سباع الطيور ولا يدخل الا نفع الذي بالكل كالجيف وكذا الغداف
قال ابو حنيفة هو بالكل الضعيف لانه يخط فاشبه له حاج وعن ابى يوسف انه يكره ان ياكل
الكل كالجيف قال يكره اكل الضع والضعف والرتينور والتخلفات والخنثرات كلها المخرج
فما ذكرنا وانما الضعف فلان النبي دم منى عابثة رقة حين سالت عن الكلبة وهي حجة
على النسي في ابا حنيفة والذين من الموزبات والتخلفات من خبائث كخنثرات ولما
لا يجيب على الحرم بقوله شئ وانما يكره كخنثرات كلها استدلنا بالضبط لانه منها فان يكره
الكل لحم الحمر الهينة والبغال الماروى حاله بن الوليد رقة ان النبي دم منى من كل
المخلب والبغال كالحمر وعن علي رضي الله عنه ان النبي دم اهدر للنفقة وحرم لحم الحمر الهينة يوم
خبره قال يكره لحم الفرس عند ابى حنيفة وهو قول كماله قال لا نسي لا بأس بالكل كخنثرات
جابر رقة انه قال شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم من لحم الحمر الهينة واذن في لحم الخيل يوم خيبر
ولا ابى حنيفة قوله تعالى وتخيّل البغال كالحمر لانه يكره واذن في لحم الخيل يوم خيبر
من اكلها فاعلموا انكم لا تترك الامان باعلى النعم وبما ناله لانه آله ارباب
العدو فبكره الكلبة احراما له ولما يضرب له سم في الغنمة ولان في ابا حنيفة تغلب آله
الجوار وحديث جابر رقة معارض لم يثبت خاله رقة والرجح المحرم ثم قيل الكلبة الهينة عند

عنه كرامته محرم وقيل كرامته تنزيه والا قول الشيخ اما لبنه فله قيل لا بأس به لانه ليس
في تنزيه تغلب آله الجوار وقال لا بأس بالكل لانه لا يربى لانه دم اكل منعتين اهدى اليه
منه وادامته بالكل منه ولانه ليس من السباع ولان الكلبة كالجيف فاشبه الغنم
قال اذا ذبح بالكل لم يكل لحمه وجملة الا لا ذبح في الكلبة فان الذكوة لا يفعل فيها
قال لا ذبح في لحمه ولا يخرجه لانه كماله في الذكوة وقال الشافعي الذكوة لا تترك في جميع ذكاته
لا يترك فيه اذ ذبحه الا في لحمه وادامته وجملة الكلبة يباع ولا يبيع بدون الاصل مزار
كذلك الجوسي وان ان الذكوة مؤثر في ازالة الرطوبة والدماء السائلة وهي الجنية دون
ذات الجملد والحلم فاذا ذلت طهر كماله في الذكوة وهذا الحكم مقصود في الجملد كالشاة في
الحلم وفعل الجوسي امانته في الشريعة فلا بد من الذكوة وكما يظهر لحمه حتى لو وقع في
الماء الطيب لا يفسده حاله وبل يجوز الانتفاع به في غير الاكل قبل لا يجوز اكله
بالكل وقيل يجوز كالتزيت اذا حال طه وذكاة لبنه والزيت غالب لا ياكل وينفع به
في غير الاكل قال ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك وقال مالك وجماعة وطائفة
جميع ما في البحر واستثنى بعضهم كخنثري السباع والكلب الانسان والشفة انه اطلق
ذلك كلمة والمخالف في الاكل في البيع واحد لاهم قوله تعالى احل لكم صيد البحر من غير فصل
وقوله دم في البحر هو الطيور ما ذكاه وكل مينة ولانه لا دم في هذه الاشياء اذ الدموى
لا يسكن الماء والحرم هو الدم فاشبه السمك وان قوله تعالى ويكره عليكم لحياتها وما
سوى السمك خبيث وشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم من دوا يتخذ فيه الضعف وشئ من بيع
السرطان والصيد المذكور فيها فاحتمل على الاصطلاح وهو مباح فيما لا يكمل كماله والمينة من
المذكورة فيما روى محمود على السمك وهو حال شئني عن ذلك لقوله لم احل لنا
مبتعان واما المبتعان فالسمك والجوار واما المان فالكلبة والطيال قال يكره
الكل الطافي منه وقال الشافعي ما لك لا بأس به لا طافي ما روي ولان مينة البحر مؤثر
بالكل بالذبيحة وانما روى جابر رقة عن النبي دم انه قال انضبط عنه الماء فكلوا وما
انضبط الماء فكلوا واطفي فكلوا وعن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا ومذهب الجبر
ما لفظه البحر يكون مؤثره مضاف الى البحر لا مان فيه من غير آفة قال لا بأس بالكل
الجزيت والمار ما هي وانواع السمك والجوار من غير ذكوة وقال مالك لا يكمل الجوار
الا ان يقطع الا خدر رأسه وينسوي لانه صيد البحر ولما يجيب على الحرم بقوله خدره
به فلا يكمل الا بالفضل كمان سانه والحجة على مالك روي ما روي وسئل عن رقة الجوار

يأخذ الرجل من الارض وفيها البنية وغيره فقال كل كلة وهذا عنه من نصاحته وول
على حاجته وان مات حنف الفقه كجواز السمك او امانات من غير آفة لانه خصه باليمن
الوارث في الطافي ثم الاصل في السمك عنه انه اذا مات باقته بكل كلة حوز واذا مات
حنف الفقه من غير آفة لا بكل كلة الطافي ونسحب عليه فروع كثيرة منها في كفاية المنه في
الناسل نصف المهر عليها منها اذا فطخ بعضها فمات فبطل كل ما بينه وبينها لان آفة
آفة وما بين من الحي وان كان ثبنا فبينة حلال في الموت بالمرور والتبرور واما ان
قال لا تخية واجبة على كل حر مسلم مقبم موسر في يوم
الاضحى من نفسه وعن ولده الصغار اما الوجوب فقول للحنيفة ومحمد وزفر وحسن بن محمد
واحد من الزواجر من ابي يوسف وعنه انما سنة ذكره في المحامع وهو قول الشافعي والشافعي
ان على قول للحنيفة واجبة وعلى قول للشافعي محمد سنة مذكورة وكذا ذكر بعض المتأخرين
وجه السنة قوله من زاد ان يضيح منكم فلا يأخذ من شعره والعاره شيئا والتعديت بالار
بنا في الوجوب ولا نعلم لو كانت واجبة على المقيم لوجب على المسافر لانها لا يملكها في
الوجوب للمالكية كالمزكاة وصار كالعتبة وجه الوجوب قوله من وجه سنة ولم يفتح
فلا يفرق مطلقا ومثل هذا الوجه لا يلحق بترك غير الواجب ولا يفتقر فيه بضاف
اليها وقتها يقال يوم الاضحى في ذلك يوزن بالوجوب لان الاضحية لها خصا من هو
بالوجوب والوجوب هو المقتضى للوجود والوجود هو النظر في الجنس غير ان الاداء يفتقر
باسباب ينفق على المسافر استحضارها ويقتضي بعض الوقت فلا تجب عليه بمنزلة العتبة
والمراد بالارادة في ياروي ما هو عند التسوية لا الضيق والعتبة منسوخة وهي شاة تقوم
في وجوب على اقل فيه وانما اختص الوجوب بالمرقة لانها طيبة مألوفة لا تشارك في الملكية
والملك هو الحيز والاسلام كونهما قربة وبالا فامة لما بينا والبار والمار وبنا من
اشتراط السعة ومقداره ما يجب به صدقة الفطر وقد تفرق في الصوم والوقت وهو يوم
الاضحى لانها مختصة به وسنين مقدار ما ان شاء الله تعالى ويجب عن نفسه لانه اصل
في الوجوب عليه على بيتا وعن ولده الصغير لانه في معنى نفسه فلو كان في صدقة
الفطر وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وبروي عنه انه لا تجب عن ولده وهو ظاهر
الرواية بخلاف صدقة الفطر لان السبب بها كس بموئده وبلي عليه وبها موجودا
في الصغير وبه قربة محضة والاصل في القرب ان لا تجب على الغير بسبب الغير ولانها كتاب
عن عبده وان كان تجب عنه صدقة الفطر وان كان للصغير مال يضيح عنه ابوه او وصيته

رسية من ماله عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد وزفر الشافعي عدم يضيح من ماله
لا من مال الصغير ومختلف في هذا كما يختلف في صدقة الفطر وقبل لا يجوز الضحية من مال
الصغير في قولهم جميعا لان هذه القربة شأني بالارادة والصدقة وجهه نطق ولا يجوز
ذلك من مال الصغير ولا يمكنه ان يأكل كلة والافق ان يضيح من ماله ولا بكل منه ما يمكنه
ونباع باق ينفق بعينه قال فيخرج عن كل واحد منهم شاة او يدعج بقرة او بدنة عن عبده
والقياس ان لا يجوز الا عن واحد لان الارادة واحدة وهي القربة الا ان تركه بالار
وهو ما روي من جابر بن عبد الله قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة
عن سبعة ولا نق في السنة فبني على اصل القياس ويجوز عن سنة او ثلثة او ثلثة ذكره
محمد في الاصل لانه لما جاز عن السبعة فحقن وروى اولي ولا يجوز من ثمانية اخذ
بالقياس فيما لا نق فيه وكذا اذا كان نصيب احد منهم اقل من السبع ولا يجوز عن
الكل لانعدام وصف القربة في البعض وسبب من بعد ان شاء الله تعالى قال
مالك يجوز من اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من السبعة ولا يجوز عن اهل بيتين و
ان كانوا اقل منها لقوله وم على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتبة فلما مراد فتم
اهل البيت لان البسار له بذية ياروي على كل مسلم في كل عام اضحية وعتبة ولو
كان البدنة بين اثنين نصفين يجوز في الامم لانه لما جاز ثلثة الاسباع جاز نصف
السبع بعماله واذا جاز على الشكرنة فضمنة الكرم بالوزن لانه موزون ولو انقسموا اجزا
لا يجوز ان اذا كان مع شيء من المال كدعج كعتبة او عتبة بالبيع قال لو اشترى بقرة برب
ان يضيح بها عن نفسه ثم اشرك فيها سنة معه اجزاء اسحق ما في القياس لا يجوز
وهو قول زفر لانه اعد بالقربة فيمنع من بيعها موقفا والاشراك بهذه صفة وجهها
انه قد يجده بقرة سمينة يشتر بها ولا يظفر بالشر كما وقت البيع وانما يطلبهم بعد ذلك
الحاجة اليه مائة فجوزها وفعلا لم يخرج وقد امكن لان الشري للضحية لا يمنع البيع والاشراك
ان يفعل ذلك قبل الشري ليكون البعد عن كلف من صورة الرجوع في القربة وعن ابي حنيفة
بكره الاشراك بعد الشري لما بينا قال ليس على الصغير والمسا فرانحة لما بينا وابو بكر وعمر
كما لا يضيحان اذا كانا مسافرين وعن علي بن ابي طالب على المسافر جمعة ولا تخية قال وقت
الاخية يدخل بطاوع الفجر من يوم النحر الى ان لا يجوز لاهل الا مصار الذبح حتى يصلي الامام
العبد فانما اهل التسوية فيكون بعد الفجر والاصل فيه قوله من ذبح قبل الصلوة فليعد
ويعتبه ومن ذبح بعد الصلوة فقد نسكه واصاب سنة المسلمين وقال عم ان اقل كنة

في هذا اليوم الصدقة ثم لا تجب غير ان هذا الشرط في حق من عليه الصدقة وهو المعسر وادنى
اهل السواد ولان ان اخبر لاحمال ان غل به عن الصدقة فلا معنى للتأخير في حق الفروقي
ولا صدقة عليه وما رويها حجة على ما كان في نفسه من الجواز بعد الصدقة قبل الخلالا
ثم المعبر في ذلك مكان الحاجة حتى لو كانت في السواد والمصري في المعسر يجوز كما اشق المعسر
وفي العكس لا يجوز الا بعد الصدقة وحيلة المصري اذا اراد التجمل ان يبعث بها الى
خارج المصر فيخرج بها كماله الخبز وهذا لا ينافي الزكوة من حيث انما سقط بهما
المال قبل مضي ايام الخبز كانه زكوة بهما كالمصنوع في القرف مكان الخلالا
انما على اقرارها كخلاف صدقة الفطر لانها لا تسقط بهما كمال بعد ما طلع الخبز من ايام
الفطر ولو فسخ بعد ما مضى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبابة اجزاءه استحق ما لا يصدقه معتبرا
حتى لو انفقوا بهما اجزاءهم وكذا على هذا حكمه وقيل هو جائز فسادا واستحق ما قاله في
جائز في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده وقال الشافعي في ثلثة ايام بعد الفطر يوم ايام النحر في
كلها ايام فوج وانما روي عن عمر وعلى ابن عباس رضي الله عنهما قالوا ايام النحر ثلثة ايام
وقد قالوه سماعا لان الذي لا يبرئ من النحر في الايام روي عن ابي بصير في النحر
وهو الاقل انما انفقوا اولها كمالا قالوا ولان فيه سارعة الى اداء القرية وهو الاصل في المعاش
وجوز النحر في ايامها الا انه يكره لاحمال الغل في ثلثة ايام النحر واما يوم النحر
ثلثة والكل مضى باربعه ايام كمالا فخره آخره ثلثين لا غير والموسم طمان كخره ثلثين
والشفقة فيها افضل من التصديق فمن لا حاجة له انما يقع واجبة او سنة والنصد في طلوع
محض ففضل مديها ولا ينافي نفوت نفوت وقتها والصدقة توفى بها في الايام كمالها
فمن لم يزل الطواف والصدقة في حق الاقارب ولو لم يضح حتى مضت ايام النحر ان كان
واجب على نفسه او كان فقيرا وقد اشترى الحاجة نصدا في بها جنة وان فبا نصدا في
بقيمة ثاة اشترى او لم يشتر لها واجبة على الغني ويحب على الفقير ان يشترى بنية الشفقة
عنده فاذا فات الوقت وجب عليه النصدا في اخره جاله عن العدة كالجعة نفصى بعد
فوا انما طهر الصوم بعد النحر فانه قال لا يضحى بالعمى والعوراء والعرجاء التي لا تشي
الى المكس لا الجعها لقوله يوم النحر في في الضحايا باربعه العوراء البهين عوراء والعرجاء
البهين عرجاء والمرقبة البهين مرضها والجعها التي لا تشي قال لا يجوز في مفضولة الاذن
والذي نسب انما لا اذن فلفظه يوم اشترى فوالعين والا اذن اي اطلبوا اسلا من هذا
اما الذي نسب فانه عضو كمال مفسود فصار كالاذن قال في الاذن في بهما كثر اذ نسب

او نسبا وذهبوا ان يفي اكثر الاذن والذين نسب جاز لان لاكثر حكم الكل بقاء وذهبوا ان النسب
اليسير لا يمكن الخبز منه ففعل عفوا واختلقت الرواية والعين او اتا به الثلث او اقل
اجزاءه وان كان كثر لا يجوز لان الثلث تنفذ فيه الوصية من غير رضا الورثة فاعبر بقاء
فيما زاد ولا تنفذ الا برضاهم فاعبر كثره وروى عنه الربيع لا يضحى حكمه الكمال على ما ترقى الصدقة
وروى الثلث لقوله يوم في حديث الوصية الثلث والثلث كثيرة وقال ابو يوسف في قوله
او اقل يفي الاكثر من النصف اجزاءه اعطاء الحقيقة على تقدم في الصدقة وهو اخير الفقهاء
قال ابو يوسف خبرت بقولي ابا جعفر فقال قولي هو فوك قبل هو يجمع منه الى قول ابي يوسف
وقيل معناه قولي في بهما من فوك وفي كون النصف ما نفعوا وبيان عنهما كما في النصف
العضد من ابي يوسف يوم معرفة المذاري في غير العين منبته وفي العين قالوا بنية العين
المعينة بعد ان لا تعلف الشاة يوما او يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رآه
من موضع اعلم على ذلك المكان ثم يشد عنقه القليلة وقرب اليها العلف قليلا قليلا حتى
اذا رآه من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فانه اهل
الثلث وان كان نصفه فانه النصف قال يجوز ان يضحى بالجماء وهي التي لا ترون لها لانا
القرن لا يعلق به مقصود وكذا المكسورة القرن لما فت والخصي لان لحمها الطيب ففت
ان النبي عم مضى كمين بين اهلين من جوفه بين قال الثولاء وهي الجمجمة وقيل بهذا
او كانت تعلق لانه لا يجل بالمقصود واما اذا كانت لا تعلف لا يجوز به واجزاءه ان كانت
سبعة جاز لان الجرب في الجمل ولا نقصان في اللحم فانقص واما الثملاء وهي التي لا تراكب
لها من ابي يوسف انه يعتبر في الانسان الكثرة والعلة وعنه انه يفي ما يمكنه الاعلاف
اجزاءه لحصول المقصود والسكاء وهي التي لا اذن لرجل خالصة لا يجوز ان كانت بهذا
لان مقطوع اكثر الاذن لا يجوز فعدم الاذن اولى وهذا الذي ذكرنا ما اذا كانت
بهذه العيوب فانه وقت الشراء ولو اشترى سليمان ثم تعيب بعيب مانع ان كان غيبا بعد
غيره وان كان فقيرا يجوز به هذه لان الوجوب على الغني بالشرع ابتداء لا بالشرع فلم ينعين
وعلى الفقراء بنية الشفقة ففت ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكوة و
عن هذا الاصل قالوا اذ اتمت الشفقة للشفقة فعلى الموسر كما فيها اخرى ولا تشي على الفقير
ولو ضقت او سرفت واشترى اخرى ثم طارت الاولى في ايام النحر على الموسر فخرج احد بهما
الفقير وكبرها ولو اشترى ما مضى فامسره رجلا فذهب اجزاءه استحق ما عندنا فانه
والشفقة لان حاله الذبح ومقد ما على الذبح وكان حصل به اعيانها وحكمها وكذا لو تعيبت

به وان اراق الماء ثم يتم كان احوط ومع العدالة بسقط احتمال الكذب فلا معنى لما حكي
بالارادة اما الخبر في تركه ولو كان الكبرياء انما كاذب بوقوعه ولا يتم له ما كذب
بالخبر في هذا جواب الحكم فانما في الاسباط يتم بعد الوضوء لما قلنا ومنها الحكم في كونه اذا
لم يكن فيه ذلك فيما تفصيل ونزعات ذكرنا في كتابنا في المنهي قال من وقع له كونه
او طعام فوجدته لعبا او غما فلا بأس بان يفعله وبالكمل وقال ابو حنيفة ان يلبس بهذا
مرة وهذا لان اجابة الدعوة مستهالة من لم يجيب الدعوة وقد عصى بالعام
مفادنا لما اقرنت به من البعد عنه من غير كسوة بجملة واجبة الاقامة وان حذرنا
نباحه فان قدر على المنع منع وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدا فان كان
مقتدا ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يفعله لان في ذلك شين للدين وفتح باب المعصية على
المسلمين والمحكى عن ابي حنيفة في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدا ولو كان ذلك في
المائة لا ينبغي ان يفعله وان لم يكن مقتدا ليقع فلا يفعله بعد الذكر مع القوم
الطالبين وهذا كما يجب كونه ولو علم قبل كونه لا يجزئ له ان لا يذم حتى الدعوة فكل ما اذا
يهم عليه لانه قد نزلت المسئلة على ان الملاهي كلها حرام حتى التختين بغير الغضب
فكذا قول ابو حنيفة في لبس الازالة بالخرق **باب** في لبس الحرير والحرير
لرجال ليس الحرير ويحل للبنت لان النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والحرير وقال
اما يلبس من لا خلاف له في الآخرة وانما جاز للفتا كحديث آخر وهو ما رواه عدة
الصحابية منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وجاهدي بدينه حرير وبالاخرى ذهب قال
هذا ان حرمانا على ذكرنا حتى جلال لانهم وبروي حل لانهم اتان القليل غنوا
غنت اصابع اواربع كالا اعلام والمكفوف بالحرير لما روي انه يوم من لبس الحرير انا
موضع اصبعين او ثلثة اواربع اراوا الا اعلام وعنه وم ان كان يلبس حية مكفوفة
بالحرير قال لا بأس بنوم عليه عند ابي حنيفة وهو ظاهر في الجماع الصغير
ذكر قول محمد رحمه الله لم يذكر قول ابو يوسف وهو انما ذكره الفدوي وغيره من الناجي
سهم وكذا الاختلاف في الحرير وتعليقه على الابواب لما العورات ولانه من زنى
الاكاسرة والجمابة والنسبة بهم حرام قال عمر بن الخطاب في الحرير ما روي انه يوم
جلس على مرفة حرير وقد كان على بساط عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حرير ولان القليل
من الملبوس مباح وكذا القليل من اللبس والاستعمال في الجماع كونه مباحا على ما عرفت
قال لا بأس بلبس الحرير والحرير في الحرير عندنا لما روي الشعبي انه يوم رخص في

في لبس الحرير والحرير في الحرير ولان فيه ضرورة فان كان الحرير منه اوقع لمرة السراج
واهبب في عين العدو ليرى به وبكره عند ابي حنيفة لانه لا فضل فيه روبا والضرورة
انه فعت بالخلوط وهو الذي لحته حرير وسده غير ذلك والمختار لا يلبس الحرير في الضرورة
وما رواه محمود على الخلوط قال لا بأس بلبس سدا حرير ولبس غير حرير كالحرير والفتن
في الحرير غير لان الصلابة به لا تلبس سدا حرير ولا حرير سدا الحرير ولان النوب انما
يصير ثوبا بالشيخ والشيخ بالشيخ فكانت هي المعبرة وروى السدا وقال ابو يوسف كره
نوب الحرير بين الفرو والظلمة ولا اري كبحته القربا لان النوب ملبس
والحرير ملبس قال ما كان لحته حريرا وسده غير حرير فلا بأس به في الحرير
للضرورة وبكره في غيره لانه امرها والاعمال للجمعة على بيتاه قال لا يجوز للرجال
التختين بالذهب لماروبا ولا بالفضة لانه في معناه الازالة بالجمعة والمنطقة وحلها لیسف
من الفضة كحفظ المعنى المتزوج والفضة اعنت عن الذهب اذ هما من جنس واحد
كيف وقد جاء في باحة ذلك ما روي في الجماع الصغير ولا يتجتم الا بالفضة وهذا نص في
ان التختين بالحرير والحرير حرام وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل حاتم صفر فقال
ما لي اجد منك راحة الا صام وراى على آخر حاتم حديد فقال ما لي اري عليك حلية اهل
ان روي من الناس من اطلق في الحرير الذي يقال له يلبس لانه ليس بحرير اذ ليس له نخل
واطلاق الجواب في الكتاب بدل على الحرير والتختين بالذهب على الرجال حرام لماروبا و
عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم منى عن التختين بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة
التختين والنموج وقد اذنت بالادنى وهو الفضة والمخلة هي المعبرة لان قوام الحكم
بها ولا معبرة بالفضة حتى يجوز ان يكون من حجر ويجعل الفضة له باطن كنهه كجلافة السون
لانه تزين في حرمين وانما يتجتم العاضى والسلطان لما جنة الى التختين فاما غيرهما فلا فضل
ان يتركه لعدم الحاجة اليه قال لا بأس بلبس بسمار الذهب يجعل في حجر الفضة اي في نفسه
لانه مباح كالعلم في النوب فلا يفعله لاسباه ولا تشد الاسان بالذهب ونشد بالفضة
وهذا عند ابي حنيفة وهو قال محمد بن لا بأس بالذهب البه وروى ابي يوسف وهو مثل
قول كل مناهما ما روي ان عروة بن اسعد اصيب انفه يوم الكلاب فاختد انما من
فضة فانما فامه النبي صلى الله عليه وسلم بان يتخذ انفا من ذهب والابى حنيفة لان الاصل فيه التحريم
والاباحة للضرورة وقد اذنت بالفضة وهي الادنى في الذهب على التحريم والضرورة
فيما روي لم يذفع في الانف وروى حيث انما قال وبكره ان يلبس المذكور من المصبيان

الذهب المحرم لان الخمر لما ثبت في حق الذكور وحرم النيس حرم القباس كالحرم لما
شربها حرم سقيها قال وكبره المحرمة التي تحمل فيسج بها العرف لانه نوع خبيث وكبره وكذا التي
يسج بها الرضوخ او يخط بها وقبل اذا كان عن حاجته لا كبره وهو الصحيح وانما كبره اذا كان
عن كبره وصار كالمسح في الجلبوس ولا بأس بان يربط الرجل في اصبعه او حائله يخط بها كبره
ذلك الزم والزمه فكان ذلك من عادة العرب قال فاعلم ان يفتدك اليوم ان تحتمم به
كثرة ما نومي ونعم والزم وقدر وى ان النبي علم امر بعض امي به بذلك ولا لانه ليس بيب
لما فيه من الغرض الصحيح وهذا التذكير عند النسيان
قال ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنية الا الى وجهها وكعبها لقوله تعالى لا يبدن زينة
انما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما من الكحل الحائض والمراد موصفها وهو الوجه
والكف مكان المراد بالزينة المذكورة موصفها ولا في ابداء الكف والوجه ضرورة لما جنى
المعاينة مع الرجال اخذوا عطاء وغير ذلك هذا تنصص على انه لا يباح النظر الى قدسها
وعن ابى جيفة انه لا يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابى يوسف انه لا يباح النظر الى راعها
ايضا لانه قد يبد منها عادة قال ان كان لا بأس من السجدة لا ينظر الى وجهها الا لما جنى لقوله
عم من نظر الى محاسن امرأة اجنية عن شهوة صب في عيبها لايك يوم القيامة فاذا
خاف السجدة لم ينظر من غير حاجته فخرزا عن المحرم وقوله لا يا من يدل على انه لا يباح اذا
ثبت في الانتباه كما اذا علم وكان كبره به ذلك ولا يجل له ان يمس وجهها ولا يقبها وان
كان باس من السجدة لقيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى كخلاف النظر لان فيه بلوى
والمحرم قوله ومن من كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كف محرم يوم القيامة وهذا اذا
كانت شابة فتشفي اما اذا كانت عجوزا لا تشفي فلا بأس بمسها فحنها ومن يدركها
خوف الفتنة وقدر وى ان ابكره كان يدخل بعض القبايل التي كان سترتها فيهم وكان
يصالح العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما عجزا عن التمسك وكانت تفرج رجله ونفسي لاسه
وكذا اذا كان شيخا باس على نفسه وعليها لما علم ان كان لا بأس من عليها لا يجل منها شيئا
لما فيه من التعريض للفتنة قال والصغيرة اذا كانت لا تشفي يباح مسها والنظر اليها
لعدم خوف الفتنة قال ويجوز للمعاينة اذا اراد ان يكلم عليها ولت يهدا اذا اراد السجدة
عليها حل النظر الى وجهها وان خاف ان يشفي للمعاينة الى احب حقوق الناس بواسطة
القضاة واداء السجدة ولكن ينبغي ان يقصد به اداء السجدة او الحكم عليها لا قضاء
السجدة فخرزا عما يمكن التمسك وهو قصد القبيح واما النظر فمحل السجدة اذا اشفي فما يباح

يباح والاتباع انه لا يباع لانه يوجد من يشفي فلا ضرورة كخلاف حاله الا اذا ومن اراد ان
يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان علم انه يشفيها لقوله عم فيه بصره فانه اخرى
ان يؤوم بينكما ولان مقصوده اقامة السنة لا قضاء السجدة ويجوز للطبيب ان ينظر الى
موضع المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداها لانه لا ينظر الى محسن
اسهل فان لم يجد رواه يستر كل عضو منها سوى موضع المرض ثم ينظر ويقض بصره بالاطلاق
لان ثبت بالضرورة بقدره بقدره وصار النظر الى الفتنة والفتن وكذا يجوز للرجل ان ينظر
الى موضع الاحتضان من الرجل لانه مداواة ويجوز للمريض وكذا للرجل ان ينظر الى ما
عن ابى يوسف لانه اماراة المرض قال ينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين سترته
الى ركبته لقوله عم عورة الرجل بين سترته الى ركبته وبروى ما دون سترته حتى يكاد يركبته
وهذا ثبت ان السرة ليست من عورة خلا لما يقوله ابو عصمة والنسابة والركبة عورة
خلا لما يقوله النسابة والفتنة عورة خلا لما لا صاحب الفتنة وما دون السرة الى جنب الشعر
عورة خلا لما يقوله ابو بكر محمد بن الفضل الكاظمي معتداه في العادة لانه لا يعتبر بها مع
النسب بخلافه وقدر وى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الركبة من العورة واهدي
الحسن بن علي في سترته فقبلا ابو هريرة وقال لم يجر بهد وانفردك اما علمت ان الفتنة
عورة ولان الركبة ملقبة عظم الفتنة والت في فاجع المحرم والمسيح وفي مثل يقب المحرم
وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفتنة وفي الفتنة اخف منه في السرة حتى ان كاشف
الركبة ينكر عليه برقى وكاشف الفتنة يعنف عليه وكاشف السرة يؤذبه ان لم يرد
ما يباح النظر للرجل الى الرجل يباح المس لانهما ليس بعورة سواء قال ويجوز للمرأة ان
تنظر من الرجل الى الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا اشفي السجدة لاسنوا الرجل المرأة في
النظر الى ليس بعورة كالكتاب والادب في كتاب الحش من الاصل ان نظر المرأة الى
الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنب غلط فان كان في
عليها سجدة او كبره رايها انما تشفي او شككت في ذلكه سخط لهما ان يقض بصره ولو كان
النظر هو الرجل اليها وهو بهذه الفتنة لم ينظر وهذا الشارة الى التحريم ووجه الفرق ان السجدة
عليها من عالب وهو كالمحقق اعتبارا فاذا اشفي الرجل من السجدة موجودة في الجانبيين
ولا كذلك اذا اشفي المرأة لان السجدة غير موجودة في جانبها حفيضة واعتبارا وكان من جانب
واحد والمحقق من الجانبيين في الافضاء الى المحرم اقوى من المحقق في جانب واحد قال
ينظر للمرأة من المرأة الى كبره للرجل ان ينظر اليه من الرجل لوجود المجانسة وانعدام السجدة

عاين كافي نظر الرجل الى الرجل كذا الصلوة قد تحققت الى الاكشاف فيما بين من وعين
 حنيفة بعد ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى المرأة كذا الصلوة قد تحققت الى الاكشاف فيما بين من وعين
 الرجال كذا الصلوة قد تحققت الى الاكشاف فيما بين من وعين
 من امته التي كل له روجه الى روجه وهذا الطلاق في سائر ما من شدة وغير
 شدة والاصل فيه قوله غرض بصره ان من امته وان كان ما فوق ذلك ليس
 والتشيان مباح فالنظر الى الاذن الا ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله
 اول اني احكم اهل فليسترا استطاع ولا يجوز ان يجزوا العبر ولان ذلك بورت الشبان
 لور واولا ان كان بن عمر بن الخطاب لا يظن يكون المني في تحصيل معنى التذرة وينظر
 الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والاسن والصدر والساقين والعصدين لا ينظر الى
 عورهما وبطنهما وتحتها والاهل فيه قوله لا يبدى من ربه من الالبوسين والمرامض
 الزينة وهي ذكر في الكتاب ويحظر ذلك الساعد والاذن والعين والقدم لان كل ذلك
 موضع الزينة بخلاف الظهر والبطن والخصية لانها ليست موضع الزينة ولان البعض من
 على البعض من غير استئذان واحتمام والمرأة في بينها في ثياب مستحبة عادة فلو حرم
 النظر الى هذه المواضع اذ هي الى كبرج وكذا الزينة نقل الحرمه المؤبدة فكل ما تشبه بكيف
 ما واما لا تكشف عادة والحرم من لا يجوز المشاهدة بينه وبينها على ان يبدى بستره
 او بسبب كارتضاع والمصاهرة لوجود المعنيين فيه وسواء كانت المصاهرة بطلاق او سماع في التزويج
 لما بينت قال ولا بأس ان يمس ان يمس ان ينظر اليه منها تخفى الحاجة الى ذلك في المسألة وقلة الشوق
 للمحرمية كخلاف وجه الاجنبية وكما جرت لايح المس وانما يمس النظر لان الشدة متكاملة
 الا اذا كان كفاف عليها او على نفسه الشدة في لا ينظر ولا يمس الفلانة من العيان زنيان
 وزناهما النظر واليد ان زنيان وزناهما البطن وحرمتهما ذوات المحارم اطلاقا فيجب
 ولا بأس بالخلوة والمساورة بين الفلانة في ثلثة ايام وليا لهما الا وعدهما
 زوجهما او ذواتهم محرم منها وقوله ان لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل ان كانا
 الشيطان والمراد ان لم يكن مجرا فان اصاب الى الاركاب والازال فلا بأس بان يمسها
 من وراء ثيابها وبأخذ ظهورها وبطنها دون ما تخفى اذا آمنت الشدة فان خافها على
 او عليها بنفها وقتا وشكا فليحجب ذلك بحجبه ثم ان امكنها الركوب بنفسها يمنع عز
 ذلك اصلا وان لم يمكنها بشكاف بالثياب نصيب حرارة عضوها وان لم يجد الثياب
 يدفع الشدة عن قلبه بعد الامكان قال في نظر الرجل من مملوكه غيره الى الجوز ان ينظر

ينظر اليه من ذوات محارمه لا ينظر الى محارم مولاها ويحرم اصنافه وهي ثيابها
 فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الاما كان
 عمره او اذ انسى جارية مستقنة عدلا بالذرة وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالبراء ولا يخل النظر الى بطنها وظهرها خلا لما يقوله محمد بن معاذ بن مباح الا ان لا يرون
 الشدة الى الركبة لانه لا ضرورة لها في المحارم بل في لفة الشدة فيمن وكالها في الاما
 ونظرة المملوكه ينظم المدبرة والمكاتبه واما الولد تخفى الحاجة والمستغاة كالمكاتبه عند
 كحيفة على ما يعرف واما المملوكه بها والمساورة معها فقد قيل مباح كافي المحارم وقد
 قيل لا يباح لعدم الضرورة وفي الاركان والازال اعبر محمد في الاصل الضرورة فيمن
 وفي ذوات المحارم مجر والحاجة قال لا بأس ان يمس ذلك اذا اراد الشرى وان كان
 ان يشتم كذا ذكره في المختصر والطلاق يعني في المحارم الصغيرة ولم يفصل في ثيابها ولا يباح
 النظر في هذه الحالة وان اشتمى للضرورة ولا يباح المس اذا اشتمى وكان كبريا
 وذلك لانه نوع استئذان وفي غير حالة الشرى يباح النظر والمس بشرط عدم الشدة قال
 واذا احضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وهذا لما بين ان النظر الى بطن
 منها عورة ومن محرماتها اذا كانت تشتمى وكما جرت في كمال لغة لا تعرض في ازار
 واحد لوجود الاستئذان وكفى في النظر الى الاجنبية كالحل لقول عائشة رضي الله عنها
 فلما بين ما كان حرانا قبله ولا تله محل يباح وكذا المجرب لانه يستحق في كذا الخش
 في الردى من الافعال لانه فعل فاسق فالاحمال لانه يخذ فيه بحكم كماله فيمنع المنزل فيه
 والطفل الصغير مستثنى بالنس فان لا يجوز للمملوك ان ينظر من ستمه ان الا الى الجوز
 للاجبية النظر اليه منها وقال مالك كالحرم وهو احد نواحي الشدة فيمنع او ما ملكك
 ايمان من ولان الحاجة متحققة له قوله عليها من غير استئذان ولان لا تله غير
 محرم ولا زوج والشدة متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة فاصرة لانه يعمل خارج
 البيت والمراد بالنس انما قال سعيد بن جبير لا تغرق سورة النور فانها
 في الاما دون الذكور قال يعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذن
 لانه من منى من العزل من الحرة الا باذنها وقال المولى امته اغزل عنها ان شئت لانه
 الوطى حق الحرة فصا للشدة وكفى للمملوك ولولده الخيرة في الحب والعنة ولا حق
 لامة في الوطى فلهذا لا ينقص حق الحرة بغير اذنها وبسبب المولى ولو كانت تحت امته فهو فقد
 ذكرها في النكاح

الاستئذان هو الاحراز عن الوطى ودواعيه في الامة
 عند حدوث الملك فيها الى ان تقضى حصة او ما فيها
 منها

ولا يكتسبها ولا يفتقدها ولا ينظر الى فروعها بنسبة حتى ينشأ منها ولا أصل فيه فلو كره في سببها كذا
الأن لا توطأ بالمجالي حتى ينعقد خلوص ولا المجالي حتى ينشأ من بحقيقة اما وجوب الاستبراء
على الولي وول على السبب في المسببة وهو استخدامات الملك والبذل لانه هو الموجود في مورد
النقص وهذه لان الحكمة فيه الغرق عن راحة الرحم مبانة للبدن المحترمة عن الاخطا
والأنا سبب عن الاستبراء وذلك عند حقيقة الشغل او توهم الشغل بما يحترمه وهو ان يكون
الولد ثابت السبب بحقيقة المشتري لا على البائع لان العقلية في الحقيقة ارادة الوطى و
المشتري هو الذي يريده دون البائع فيجب عليه غير ان الارادة امر متيقن فبذلك الحكم
على لهما وهو التمكن من الوطى والتمكن انما ينبت بالملك اليد فان نصب سببا وادبر
الحكم عليه بنسبة فكان السبب استخدامات ملك الرتبة الموكدة باليد ونعدي الحكم الى
سائر اسباب الملك كالشري والهبة والوصية والميراث والجمع والكتابة وغير ذلك
وكذلك يجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة والمملوك ممن لا يجال له ولطفا وكذا
اذا كانت المشتراة بكرا لم توطأ، لنقص السبب وادارة الاحكام على الاسباب دون الحكم باليد
فيجب لنقص السبب عند توهم الشغل وكذلك لا يجوز، بالحقيقة التي اشترا في انشاءها ولا بالحقيقة
التي حاضنها بعد الشري وغيره من اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض
القبض خلافا لما يبيح يوسف ان السبب استخدامات الملك والبذل والحكم بالبسبب وكذا
لا يجوز، بالحاصل قبل الاجازة في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض
في الشراء العاقد قبل ان ينشأ منها شرا محتمل لما قلنا ويجب في جارية للمشتري فيها شخص
فاشتري الباني لان السبب قد تم الآن والحكم يضاف الى تمام العقلية ويجوز، بالحقيقة
التي حاضنها بعد القبض هي مجوسية او مكانية بان كانها بعد الشري ثم اسلمت الجارية
او عجزت المكانية لوجودها بعد السبب هو استخدامات الملك اليد اذ هو مقتضى العمل
والحرمة لما قلنا في حالة القبض لا يجب الاستبراء اذا رجعت الآية او ردت المقصودة او
الموجزة، ونكحت الموهوبة لانعدام السبب وهو استخدامات الملك اليد وهو متيقن
فاذبح الحكم عليه وجودا وعدما ولها نظاير كثيرة كتبنا في كفاية المشتري واذا ثبت جواز
الاستبراء، وحرم الوطى حرم التداعي لافضاها اليه ولا حمل فوقعوا في غير الملك
اعبار بطور ايجل ودعوة البائع بخلاف المحيض حيث لا يجرم التداعي فيها لانه لا يجنب
الوقوف في غير الملك ولانه زمان نفرة فالاطلاق في التداعي لا يفضي الى الوطى والارغبة
في المشتراة قبل الدخول احد في الرغبات منقضي ولم التداعي في المسببة ومن محمدا

حاشا لله الذي جعلنا
أفواهنا الفخار ولم
نخلع صحاح

لأن الصيانة أوجب في مثل هذا الموضوع
منه الوطني أما حيث يتقدم حكم الغير
وذلك لا يمكن إلا أن يقع خارج عن غير الترتيب
كما يصير سابقا ما هو من غير هذه والمتى
يبريه ومن البائع

انما لا تحرم لانها لا يتجمل فوعدا في غير الملك لا يكون لها حبل القبح دعوة المحرم في بخلاف
 المنفردة على ما بيننا والاستنباط في المحامل بوضع المحل لا رويها وفي ذوات الانثى بالشرع
 اقيم في حقن معام الجفص كما في العدة واذا احضت في انثى لا يطل الاستبراء بالايام للعدة
 على الاصل قبل حصول المفسود بالبدل كما في العدة وان ارتفع جفصنا تركها حتى اذا وثق
 انما ليست بحاصل فرفع عليها وليس فيه نقد في ظاهر الزواني وقيل نهين بشورين او
 ثلثة وعن محمد اربعة اشهر وعشر وعنه شورين وخمسة ايام اعتبارا بعبدة الحجرة او الامة
 في الوفاة ومن زفر سنان وهو رواية عن ابى حنيفة ولا بأس بالاحبال لاساطة الكثرة
 عند ابى يوسف خلافا لمحمد وقد ذكرنا الوجهين في السفعة والى اخذ قول ابى يوسف
 فيما اذا علم ان البائع لم يفرجها في ظاهر ما ذكرنا ذلك وقول محمد فيما اذا فرجها ومحمد اذا لم يكن
 تحت المشتري حرمة ان يفرجها قبل الشراء نعم بشرط ما لو كانت فاحلجته ان يفرجها
 البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به نعم بشرط ما وبقيضا او بقيضا
 ثم يطلق الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك الموكدة بالقبض ان لم يكن
 فرجها حال لانه لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعية او ان وجود السبب كما اذا
 كانت معية الغير فان لا يقرب المظاهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر في فرجها بشهوة حتى
 يكفر لانه لما حرم الوطى الى ان يكفر حرم الدواعي لانها انما هي لان الاصل ان سبب محرام
 حرام كما في الاعتكاف والاحرام وفي المنكوحه اذا وطئت بشهوة بخلاف حاله الجفص
 والصدوم لان الجفص بمنتهى شطرها والصدوم بمنتهى شرفها واكثر العرفان في المنع عنها
 بعض الحرج ولا كذلك ما عداها فالصدوم مرددا وقد متع ان النبي حرم كان يقبل وهو صائم
 ويصاحبه ناه وهن جنس قال ومن له امان اثنان فقبضها بشهوة فانه لا يكافئ
 واحدة منها ولا يقبلها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر في فرجها بشهوة حتى يمسك فرج المرأة
 غيره بمسك او نكاح او اعتقفا واصل هذا ان الجمع بين الاختين للموكلتين وطنا لا يجوز
 لا طلاق قوله نعم وان يجمعوا بين الاختين ولا تعارض بقوله نعم او ملكك ابائكم لان
 التزجج للتحريم وكذلك لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لا طلاق النفس ولان الدواعي الى الوطى
 بمنزلة الوطى في التحريم على ما مرده ما من قبل ان لا يقبلها فكلية وطئها ولو وطئها ليس له
 ان يجامع احد بهما ولان باني بالدواعي فيها فكله اذا قبلها وكذلك اذا استمرها بشهوة
 وانظر الى فرجها بشهوة الا ان يمسك فرج الاخرى غيره بمسك او نكاح او اعتقفا لانه لما
 حرم عليها فرجها لم يمسح بها معا وقوله بمسك اراوه بمسك يمين فينظم التمسك بها براسها

Handwritten text in a script, likely Indic, on a yellowed page.

بيعا او غيره وتلك النفس فيه كغيره الكل لان الوطى يحرم به وكذا اعاق البعض
من احد بهما كاعاق كلهما وكذا الكفا كاعاق في هذا البتة خرمه الوطى بذلك
كله وبرهن احد بهما واحدا رتبا وتبيرا لا يخل الاخرى لاشياء لا يخرج بهما من ملكه وقوله
او نكاح او اياه النكاح الصحيح اما اذا زوج احد بهما نكاحا فاسد لا يخل له على الاخرى ان
ان يخل بها الزوج فيه لانه يجب العقد عليها والعقد كالنكاح الصحيح في التحريم ولو وطى
احد بهما حل له على الموطوءة دون الاخرى لانه يصيرها معا بوطى الاخرى لا بوطى
الموطوءة وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما لكانا فيها ذكرناه بمنزلة الاثنين قال وكبره
ان يقبل الرجل ثم الرجل وجده او شيئا منه او بعدا نفعه وذكر الطحاوي ان هذا قول
ابن حنبل ومحمد وقال ابو يوسف باس والتقبل والمعاينة لما روى ان النبي دم عاتق
جعفر احب من قدم من محبته وقيل بين عنبه ولها ما روى انه دم عاتق من المحبته
وهي المعاينة وعن الكاظم وهي التقبل ما رواه مجمل ما قبل التحريم قالوا انك
في المعاينة في الزنا او اذا كان عليه قميص او جبة لا باس به بالاجماع وهو
الصحيح قال باس بالمعاينة لانه هو المتوارث وقال م من صامح اخاه المسلم وجره
به من شئت ونوبه **باب** قال باس من بيع السرقة
وكبره بيع العذرة وقال الشيخ لا يجوز بيع السرقة لانه يفسد العتق فانه العذرة و
جلد الميتة قبل الباع ولنا انه منقطع به لانه يفسد في الارض لا يستكمل البيع فكان
مالا والمال محل البيع بخلاف العذرة لانه يتحقق به تحلوطا ويجوز بيع المحلوط هو المروى
عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمحلوط لا بغيره المحلوط في الصحيح والمحلوط بمنزلة نية
حالة النجاسة ومن علم بجارية انها لرجل فزاعى اخر بيعها وقال وكفى صاحبها
بيوعها فانه يسهل ان يباعها ويطلقها لانه اخبر بخبر صحيح لا مانع له وقول الواحد في المعاينة
مقبول على اى وصف كان لما قرئ من قبله كذا اذا قال اشترتها منه او وهبتها الى او
نصفها بها على ما قلنا وهذا اذا كان نفعه وكذا اذا كان غير نفعه والكبراء به لانه ما
لان عدالة الخبير في المعاملات غير لازم للمعاينة على غيره وان كان كبراء به لانه كاذب
لم يبع له ان يرضى بشئ من ذلك لان الكبراء رايها معام البعير وكذا اذا لم يعلم
انها اطلاق ولكن اخبره صاحب اليد انها اطلاق وانه وكله ببيعها او اشترها
منه والخبر نفعه قبل قوله وان لم يكن نفعه بعينه كبراء راي لان اخبره حجة في حقه و
ان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان عرفها لاقول لم ينشأ حتى يعلم انشاها

انشاها الى ملكه ان لا يات به الا قول دليل عليه وان كان لا يعرف ذلك لم ينشأ
وان كان ذواليد فاشكالان بدعائه دليل الملك في حق العاق والعدل
ولم يعارضه معارضته ولا معبره كبر الرأى عند وجود الدليل الظاهر الا ان يكون مثله
لا يملك مثل ذلك فيجب له ان ينشأ ومع ذلك لو اشترى بغيره ان يكون في سعة
من ذلك لا يملكه الدليل الشرعي وان كان الذي اياه بهما عبدا او امته لم يملكها ولم
ينشأ حتى يبال ان المملوك لا يملك له يعلم ان الملك فيه لغيره فان اخبره ان مولاه
او ان له وهو نفعه قبل ان لم يكن نفعه بعينه كبر الرأى وان لم يكن له راي لم ينشأ
كفاهم محاجر فلا بد من دليل لو ان امرأة اخبرته نفعه ان زوجها الغائب مات عنها
او طلقها ثمة او كان غير نفعه وانما يملكها من زوجها بالطلاق ولا ندرى ان كانت
ام لا لان ان كبر رايها حتى يعنى به بعد الخرى فلا باس بان نفعه ثم تخرج لان
العاقل طار فلا مانع وكذا لو قالت لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي فلا باس بان
ينزوجها وكذا لو قالت المطلقة الثلث انقضت عدتي وتزوجت بزوجه آخر واخلع
ثم طلقني وانقضت عدتي فلا باس بان ينزوجها الزوج الا ان كذا لو قالت اجمار به
كنت امه لفلان فاعفني لان العاقل طار ولو اخبره مخبر ان اصل النكاح كان فاسدا
او كان الزوج حين تزوجها مندا او احاد من الرضا عنه لم يقبل قوله حتى يثبت بذلك
رجلان او رجل امران وكذا اذا اخبره مخبر انك تزوجتها وهي مرتدة او اشكك من
الرضا عنه لم ينزوجها باخنها وادعى سواها حتى يثبت بذلك عدلان لانه اخبره با
معارين والا فدام على العقد بدل على صحتة والكافة فثبت المانع بالظاهر بخلاف
ما اذا كانت المكتوفة صغيرة فاخبر الزوج انها ارسلت من امه او اخته حين يقبل
قول الواحد فيه لان العاقل طار والا فدام الا قول لا يدل على نفعه امه فلم يثبت المانع
فانفردا على هذا الحرف به في الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تغير عن نفسها في
بد بعل يدعى انها له فلما كبرت اقبلها بعل في بلد آخر وقالت اما خيرة الاصل لم يسه
ان ينزوجها لتحقيق المانع وهو ذواليد ففلا مانع فاقول اذ ابيع المسلم خيرا او اخذ منها
وعليه دين فانه كبره لصاحب الدين ان يبيعه منه وان كان البائع نصرانيا فلا يبيعه
والفرق ان البيع في الوجه الاقل قد بطل لان الخمر ليس بمال مستقوم في حق المسلم فبقي
الثمن على ملك المشتري فلا يخل اخذه من البائع وفي الوجه الثاني مع البيع لانه مال
مستقوم في حق المجدي فملكه البائع فبطل الاخذ منه قال وكبره الاشكك في ان اذات الامرين

الا ومبين واليهما اذ كان في ذلك في بلد بصرى لا احتكار ببلده وكذا الخلفى فاما اذا كان في بصرى
فلا بأس به والاصل فيه قوله عم الحال بمرزوق والمحكم ملعون ولا تعلق بين
العامة وفي الامتاع عن البيع ابطال حقه ونضيف الامر عليهم فبكره اذا كان في بصرى
بهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يفتقر بان كان المصر كبيره لانها
ممكنه من غير اضرار بغيره وكذا في التعلق على هذا التفصيل لان النبي عم منى عن تعلق
الحطب من تلقى الزكيان قالوا اينذا اذ لم يلبس المتعلق على التجار سعة البلدة فان
كان ليس فمكرهه في الوجوهين لانه عاودهم وتخصيص الاحتكار بالافوات
كالخطة والشعير والتهن والفت قول الجنيته وقال ابو يوسف كل ما اضر بالعامة
جسه فهو احتكار وان كان ذهابا او فتنه او فسادا عن محمد بن ابي حنيفة قال الاحتكار في
التياب ما يوجب سفا عن غير حصة الضرر اذ هو المؤثر في الكراهة واما جنيته فغير الضرر
المعروف المتعارف ثم المدة اذا قصرت لا يكون احتكار لعدم الضرر واذا طالت لم يكن
احتكارا مكره ما لم يفتقر الضرر ثم قيل هي مقدرة اربعين يوما لقوله عم من احتكر طعاما او عينا
بلدة فمكره من الله وبري الله منه وقيل اشهر لان ما دونه قليل عاجل الضرر وما
فوقه كثير اجل فقدر في غير موضع ويقع النفاذ في المائتين ان يترفع الضرر وحين
ان يترفع الخط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاينة في الدنيا اما ما ثم وان قلت المدة
والحاصل ان التجارة في الطعام غير محرومة قال اشكر فتنه صنعتها او ما جلبه من بلد آخر
فليس يحكم ان الاول فلانة حاله حقه لم يتعلق به حق العامة الا بمرى ان كان لا
يزرع فكذلك ان لا يبيع واما الثاني فالكذا كقول الجنيته لان حق العامة انما يتعلق
بما جمع في المصر وجلب الى قضاها وقال ابو يوسف بكرة لا طلاق ما رويها وقال محمد
كل ما يجلب منه الى المصر في الغالب فهو بمنزلة قضا المصر حريم الاحتكار فيه لتعلق حق
العامة به بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا لم يحرم العادة بالحمل منه الى المصر لانه لم يتعلق
به حق العامة قال لا ينبغي لسلطان ان يستقر على الناس لقوله عم لا تسرقوا فان
الله هو المستقر العايش بالاسط الرأى ولان الثمن حق العاقد فالبه فبكره فلا ينبغي
للامام ان يقرض الخلف الا اذا تعلق به وضع ضرر العامة على اثنين واذا رفع الى القاضي
هذه الامور بالتحكم ببيع ما فضل من فوته وفوت ابله على اعيان التسعة في ذلك بنوا
عن الاحتكار فان دفع البه مرة اخرى جسه وعذره على بمرى زجره له ودفعه للضرر
الناس قال فان كان باب الطعام يتكلمون وينتقدون عن القيمة نعتا فانها

فاحسن وعجز العاصي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالنفس في لا بأس به بمشورة من اهل
الراى والبصر فاذا فعل ذلك ونعتى رجل عن ذلك وبيع اكثر منه اجازة العاصي هذا
ظاهر عند الجنيته لانه لا يرى الحجر على الحجر وكذا عند ما لا ان يكون الحجر على قوم اعيانهم ومن
باع منهم بما قدره الامام حتى لا يضر بمره على البيع وبيع العاصي على المحكم طعامه من غير
رضاه قيل هو على اختلاف عرف في بيع مال المدبون وقيل ببيع بالانفاق لان الجنيته
بري الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذلك قال في بكرة بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن يعرف
انه من اهل الفتنة لانه سبب الى المعصية وقد نبه في السيرة ان كان لا يعرف انه من
اهل الفتنة لا بأس بذلك لانه يحتمل ان لا يستعمل في الفتنة فلما بكرة بالثب قال لا بأس
بيعه العيص من يعلم انه يتخذ خمر لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعينه فغيره بخلاف بيع
السلاح في ايام الفتنة لان المعصية تقوم بعينه قال ومن اجر بينا يتخذ فيه بيتا بأكبره
او بغيره او يبيع فيه خمر بالسوا فلا بأس به وهذا عند الجنيته وقال لا ينبغي ان يكره
لشي من ذلك لانه عانة على المعصية وله ان الاجارة تزود على منفعة البيت ولعله الجليل
يجوز التسليم ولا معصية فيه واما المعصية بفعل المستاجر وهو مخارفة فبطلت نسبتة عنه واما
فبكرة بالسوا لا يثم لا يتكلمون من انما والسوا والكاسب وانما يبيع الخمر والحقا زبونه
الا معاصر الطهور شعاب الاسلام فيما يخالف السوا قالوا اينذا كان في سوا الكوفة لانه غالب
اهلها اهل الفتنة فاما في سواها فاعلام الاسلام فيما طاهرة فلا يتكلمون فيما يبيعون وهو لا يخفى
قال ومن حمل الذي خمره فانه بطيب له الاجر عند الجنيته وقال ابو يوسف ومحمد بكرة له
ذلك لانه عانة على المعصية وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن في الخمر عشرة احوالها والحول اليه
ولون المعصية في شربها وهو فعل على مخارفة وليس الشرب من ضرورات الحمل فالبعض
به والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية قال لا بأس ببيع بناء بيوت مكة و
بكرة ببيع ارضها وهذا عند الجنيته لانه مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فاصلا
كالبنا والى جنيته قوله ومكة حرام لا يباع ربا عنها ولا تورث ولا تهاخره محرمة لانهما
قنا الكعبة وقد عرفت ان التعظيم فيها حتى لا يقر صيده ولا يجني حلالا ولا يعضد شوكرا فكذلك
في حق البيع بخلاف البنا لانه حاله ملك الباني ويكره اجارتهما اية لقوله عم من اجراض
مكة فكانا لكل الزوا لان ارضي مكة نسبي السوايب على عهد النبي عم من احتاج اليها
سكنها ومن استغنى عنها اسكنها غيره ومن وضع درهما عند بقال فخذ منه ما شاء وبكره
ذلك لانه ملكه قرضا وجزبه نفعا وهو ان يخذ منه ما شاء فاحل لا ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من

جرت فضا وينبغي ان يسود عنه ثم ياخذ منه ما شاء من ثمره ولا يشترط ان يكون من ثمره
لا شيء على الاخذ والله اعلم **باب في كبره التعشير والنقطة في المعنى لقول**
ابن مسعود وروى جرود القرآن وروى جرود المصاحف وفي التعشير والنقطة ترك الجرود
ولان التعشير بكل حفظ الا في النقطة يحفظ الاعراب الكالا عليه فبكره قالوا في زماننا لا بد للعلم
من ولا ترك ذلك اذ لا يحفظ وجرود القرآن يكون حسنا قال لا بأس بتعشير المعنى
لما فيه من تعظيمه وما كنعش المسجد وزينه بما له ذهب وقد ذكرناه من قبل ان لا بأس
بان يضل اهل الذمة المسجد محراما وقال الشيخ بكره له ذلك وقال بكره في كل مسجد
فولده انما المشركون كجس فلا يفرقوا المسجد محرام بعد عامهم هذا ولان الكافر لا يجزى عنه
لا بد لا يقتل غنا لا يجزى عنه ولا يجزى بكتب المسجد وجرود الحق مالك والتعشير في النجاسة
عام فيستلزم المسجد كرامة ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل وقد تعشيت في مسجده وهم كرام وكان
الحنيفة في غنا وظلوا يذوقون الى ثوب المسجد والاذية تجوز على كنفه راسه لا يستلزم الا ان
غراة كما كانت عادتهم في كراهية قال بكره استخدام كنفه لان الرقبة في استخدام حرم
ان اس على هذا الصنيع وهو مشكوك حرمته قال لا بأس بكفها البهايم وانما التحجير على الجمل لان
في الاول منقعة البهيمة والناس من جنس البهيمة فلو كان هذا الفعل حراما
لما ركب لما فيه من فحش به قال لا بأس بعبادة اليهودي والصرافي لانه نوع بر في حقهم
وما نسبنا من ذلك وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم عاده يهوديا مرض يجوده قال بكره ان يقول الرجل
في وعاءه استسك بكفقر العز من شركك وللملثة عبادان هذه ومقعد العز ولا ريب
في كراهية الثانية لانه من الغفوة وكذا الاول لانه يهودي يعلق عزة العرش وهو محدث والله
نعم بجميع صفاته قديم وعن ابى يوسف انه لا بأس به وهاهنا الغضب ابو القاسم لانه ياتون
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان في وعاءه التمر التي استسك بكفقر العز من شركك وشبه
الرحمة من كراهية وباسمك لا اعظم وجدك على وكما انك التامة ولكن نقول هذا خبر
واحد وكان الاحباط في الامتناع وبكره ان يقول في وعاءه بحق فلان او بحق انبيائك
ورسلك لا حق للمخلوق على الخلق قال بكره اللعب بالنطريج والذرو والاربعه عشر
وكل ليه لانه ان عامر يهاه بالميسر حرام بالنقض وهو اسم لكل قمار وان لم يهاه فميت
ولو و قال ابو القاسم باطل الا التفت ما يبيد لفرسه وما ضلته عن فوسه وما جنة
مع ابله وقال بعض الناس يلعب اللعب بالنطريج لما فيه من تشجيع الكواظم وتذكير الاقدام
وهو ملكي من الشفعة ولا قوله من لعب بالنطريج والذرو وشبهه فكا ما غرس فيه في يوم

وم الخنزير ولانه نوع لعب بعدد عن ذكر الله فهو مبسر ثم ان عامر به سقط عدل الله وان لم
يعامر لا سقط لانه مشاؤله وبكره ابو يوسف ومحمد السليم عليهم تحذير الله ولم يراى في
لا بأس بل يخدم مما هم فيه قال لا بأس بقبول هدية العبد الناجر واجابة دعوته واستغفار
وابنه وبكره كسوته الثوب وهدية التذراهم والذناير وهذا اسخف ان وفي القياس
كل ذلك باطل لانه يخرج والعبد ليس من اهل ذمة الاسخف ان الله وحده قبل هدية سلمان بن
عبد الله كان عبدا وقبل هدية ثرية رضى فكانت مكانة له وجاب ربه من الصفا برة رضى
وعودة مولى الى اسيد وكان عبدا ولان في هذه الاشياء ضرورة لا يجزى عنها منوما
ومن ملك شيئا بملك ما هو من ضروراته ولا ضروره في الكسوة واهل الذمة لا يفسق
على اصل القياس قال من كان في يده ليطالب له فانه يجوز فبعضه الرتبة والصدق له
واصل هذا ان التصرف على الصغار انواع ثلثة نوع من باب الولاية لا يملكه الامن
يهودى كالاكل والشراب والسج لاسواق القنية لان الولي هو الذي قام مقامه بانه
الشرع ونوع آخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شرأا لانه لا بد للصغير منه وبعده واجاز
الاطار وذلك جائز لمن يملكه وينفق عليه كالاخ والعلم والام والموقف اذا كان في حجرهم
واذا ملك يده لانه هذا النوع فالولي اولى به اذ الله لا يشترط في حق الولي ان يكون العبي في
جوده ونوع ثالث ما هو نوع محض قبول الرتبة والصدق والقبض فهذا يملك للمنفق والاخ
والعلم والعبي بنفسه اذا كان يعقل لان الغائب بالحكمة فبح باب شدة نظر المعنى فيك
بالفعل الولاية ولا يجوز وصار بمنزلة الانفاق قال الحزم للمنفق ان يواجره ويجوز للام ان
يواجره ايضا اذا كان في حجره ولا يجوز للعلم لان الام يملك الخاف ما فعه باستخراة ولا
كذلك للمنفق والتم ولو اجر العبي نفسه لا يجوز لانه مشوب بالضرر الا اذا فرغ من العمل
لان عند ذلك تحض نفعا فيجب المسمى وهو نظير العهد المجزى بواجر نفسه وقد ذكرناه قال بكره
ان يجعل الرجل في علق عبده الزانية وهو الطوفى الحمد الذي يبعثه من ان يترك راسه
وهو معا وبين الظلمة لانه عقوبة اهل الذمة وبكره كالاخ ان ياتى رولا بكره ان يبعثه لانه
سنة المسلمين في التسفيا واهل الذمة عاده فلا بكره في العهد تجزى عن اباقه وصيانة
لما قال لا بأس بالخطبة بريد به التداوى لان التداوى مباح بالاجماع وقد ورد بانه
محدث ولا فرق بين الرجال والنساء الا انه لا ينبغي ان يستعمل المحرم كالمحرم وكذا
لان الاستشفاء بالمحرم حرام قال لا بأس برزق العاضى لانه يوم بعث عتاب بن
اسيد الى مكة وفرض له وبعث عينا رضى الى اليمن وفرض له ولانه يجوس بحق المسلمين

فكأن نفقة في المهر وهو مال بيت المال هذا لان الجبس من اسباب النفقة كما في الوصي
والمضارب اذا سافر بالانصار به وبهذا فيما يكون كفاية فان كان شرطا فوجرام لانه
استبحر على الطاعة او الفضا طاعة بل هو افضل من العاضى اذا كان فضا لا افضل بل
الواجب الاخذ لانه لا يمكنه ان ينفق الفضا الا به اذا استغنى بالكمس بقدره
عن امانته وان كان غنيا فالفضل الاتباع على قبل رفعا بيت المال قبل الاخذ هو
الاصح مبالغة للفضا عن المولى ونظر المولى بولي بعده من المولى جبن لانه اذا انقطع
زمانا بقدر احواله ثم تيممته رزعا بدل على انه بقدر الكفاية وقد جرى التزم باعطاء نفقة
اول السنة لان الخراج يؤخذ في اول السنة وهو يعطى منه وفي زمان الخراج يؤخذ في
آخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح ولو استوفى رزق سنة
وقبل قبل استكمالها قبل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة
بعد استكمال نفقة السنة واصلح انه يجب الرزق قال لا بأس بان نأخذ لانه دام الولد
بغير محارم لان الاجانب في حق الاما فيما يرجع الى النظر والمتن بمنزلة المحارم على اذكار
من قبل تام الولد امة لقيام الملك فيها وان استغنى بغير ما والله اعلم

احكام قال الموات ما لا ينفع به من الارض لا انقطاع الماء عند انقضاء المدة
عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة سمي بذلك لبطان الانقطاع به قال كان من ماله
عاد بالاملاك له وكان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعد من الغنم
بحيث اذا وقف انسان من اقصى العالم فصالح لا يسمع الصوت فيه فهو موات قال شيخ
هكذا ذكره القدوري ومعنى العادى ما قدم خرابه والمردى من جهة انه بشرط ان لا يكون
مملوكا مسلم او ذمى مع انقطاع الارثاق بهما تكون مبنية مطلقا فانما هي مملوكة
لمسلم او ذمى لا تكون مواتا او لم يعرف مالكه يكون لجماعة المسلمين ولو ظهر له مالك
نزه عليه وبعض الزرايع نفقا منها والبعض عن القرية على حال شرطه ابو يوسف قال
ان عند ابي يوسف الحكم بدار على القرب والبعد وعند محمد بدار على حقيقة الارثاق
لان الظاهر ان يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارثاق اهلها عنه بدار الحكم عليه ومحمد
انقطاع ارثاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية كذلك ذكر شيخ الاسلام
المردوف يجوز اهر زاده ونمس الائمة الشريفة عند على اخذها ابو يوسف ثم من قبل
بازن الامام ملكه وان احياه بغير اذنه لم يمكنه عند ابي حنيفة ولا لا يمكنه لغيره من اجبي
ارضا مبنية فري له ولانه مال سباح سمعت به اليه فيمكنه كافي الخطب والصيد ولا يجزى نفقة

حنيفة قوله لم ليس للزوجة الا ما طابت نفس امامه به ومارواه يحنف انه اذن لغيره لطلب
شريع ولانه مقتوم لوموله الى به المسلمين بالحيات الخيل والركاب فليس لاحد ان يحنف
به بدون اذن الامام كما في سائر النكاح وجب فيه العشرة لان ابنته توطئ الخراج على
المسلم لا يجوز الا اذا ساعه بها الخراج لا يخرج يكون ابنته الخراج على اقرارها ولو احياه ثم تركها
فتركها غيره فقد قبل الثاني احنى بها لان الاول ملك استغنى لانه لا ينفقها فاذا
تركها كان الثاني احنى بها والامام ان الاول ينفقها من الثاني لانه ملكها بالاحياء
على ما نطق به محمد بن ابي حنيفة او الاضافة فيه بلام التملك في ملكه لا يزل بالترك من اجبي ارضا
مبنية ثم احاط الاحياء بجوابها الاربعة من اربعة نفر على التعاقب فمن جهة ان يلزم
الاول في الارض الاربعة ليقينها لنظره وقصد الرابع ابطال حقه قال يمكنه ان ياتي
كما يمكنه المسلم لان الاحياء سبب الملك لان عند ابي حنيفة اذن الامام من شرطه فيسقط
فيه كما في سائر اسباب الملك حتى الاستيلاء على اصله قال من حجر ارضا ولم يترها
فمن سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره لان الدفع كان الى الاول ليعتبر ما تحصل
النفقة للمسلمين من حيث العشرة والخراج فاذا لم يحصل به فعه الى غيره فخصيلا للمقتصد
ولان النخيل ليس احياه لملكه به لان الاحياء اما هو العماره والنخيل لعلام سمي به لانهم كانوا
يعلمونه بوضع الاحجار حوله ويعلمونه بغيرهم عن احياهه فبقي غير مملوك كما كان هو الصحيح
واتمرك ثلث سنين لغيره لغيره ليس بخير بعد ثلث سنين حتى ولانه اذا اعلى
لا بد من زمان يرجع فيه الى وطنه وزمان حتى اموره فيه ثم زمان يرجع الى ما يحجره فكذا
ثلث سنين لان ما دونها من الساعات والايام والشهور لا تنفي بذلك ولا يمكن
بعد انقضاءها فظاهرها انه تركها قالوا هذا كله رواية فانما اذا احياهه غيره قبل مضي هذه
المدة ملكها لحنف الاحياء منه دون الاول صار كالاستيلاء فانه يكره ولو فعل يجوز
العقد ثم النخيل قد يكون بغير الحجر بان غرزه حوله افعلا ما يسهل او نفق الارض واحرق فيها
من الشوك وحصد ما فيها من الخشب او الشوك جعلها حوله وجعل الزراب عليها من
غير ان يتم المنة ليمنع الناس من الدخول وحفر من بئر ذراعا وذراعين وفي الاخير
وروي الخبر ولو كره ما وسع ما فغن محمد بن احياه ولو فعل احد بهما يكون بخير او حفر ارضا
ولم يسفها يكون بخير وان سقاها مع حفر الانهار كان احياهه لوجود الفعلين ولو سقاها
وسقيا بحيث يصمم الماء يكون احياهه لانه من جملة البناء وكذا اذا بذرها قال لا يجوز احياهه
ما قرب من العام ويترك حرا لابل القرية ومطرحا لخصا به من الخفق حاجتهم اليها حقيقا

او وليها على ما يتبعها يكون موافقا لخلقهم بمنزلة الطريق والنفق وعلى هذا قالوا لا يجوز ان
ينقطع الامام بالافاء بالمسكون منه كالمسح والاراضي بسنن الناس منها لما ذكرنا قال
من جاز في رتبة فله حريمها ومعناه اذا احتل في ارض موات باذن الامام عنده وبأذنه
وبغيره فله عند هذا لان حفر البئر احبها قال ان كانت للعتق فحريمها اربعون ذراعا
لعله دم من حفر بئر فله ما حوله اربعون ذراعا عطفها لما شئت به ثم قبل الاربعون من
كل الجوانب والبيع ان من كل جانب لان في الاراضي رطوبة وتحت الماء الى ما حفره وروما
وان كانت للشافع فحريمها ستون ذراعا وهذا عند هذا عند ابي حنيفة هو اربعون ذراعا
لما فوله وم حريم العيون خمسة اذرع حريم البئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الشافع
ستون ذراعا ولا يجوز بيعه الى ان يبيدوا بئرهم للاستسقاء وقد بطول الرضا وبئر العطن
لا استسقاء منه بيده فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما رويناه من غير فضل العام
المتفق على قوله والعمل به اولى عنده من مخاض المختلف في قوله والعمل به ولان القياس
بالي استحقاق الحريم لان العيون في موضع الحفر والاستحقاق به فيها النفع عليه كحده بئران تركناه
وفيها نفعان فله حقه ولا بد من سني من العطن بالسابع ومن بئر الشافع بالبد كاستوى
الحاجة فيها وبكسنة ان يدبر البئر حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسافة قال وان كانت
عينا فحريمها خمسة اذرع للمار وبها لان الحاجة فيها الى زيادة المسافة لان العيون تخرج
للتدريع فلا بد من موضع يجري فيه الماء من حوض يحجج فيه الماء ومن موضع يجري منه الى
الارض فلهما بقدر الزيادة والتقدير كجسمانية بالنو قيف والاشاع ان خمسة اذرع من كل
جانب كما ذكرنا في العطن والذراع هو المكنس وفنديه في كتاب المظاهرة من قبل فليل ان
التقدير في العيون والبئر ما ذكرناه في ارضهم لصلابة بها وفي اراضيها راحة فلهما اربعة
بشول الماء الى الثاني فينقطع الاول قال فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه شيئا بؤس
الى نفق حقه والاختلاف به وهذا لانه بالحفر ملك الحريم ضرورة يمكنه من الانتفاع به
فليس لغيره ان يضره في ملكه فان احتقر آخر بئر في حريمه الا الى الماقل ان يصح
ويكسبه بئرعا ولو اراد اخذ الثاني فيه قبل بلخه بكسبه لان انزاله حيا به حفره بئران في الكثرة
بغيره في دار غيره فانه يخرجه برفعهما وقبل نفقته النقصان ثم يكسبه بنفسه كما اذا هدم حدار
غيره وهذا هو الصحيح ذكره في اوب القاضي الخصاص وذكر طريق معرفة النقصان وما عطف
في الاول في الشان فيه لانه غير معتد ان كان باذن الامام فطاهر وكذا اذا كان بغيره فله حقه
والعذر لابي حنيفة هو انه يجعل الحفر كحفر وهو بسبيل منه بغير اذن الامام وان كان ملكه

بملكه بدونه وما عطف في الثاني فله الشان لانه متفق في حيث حفر في ملكه غيره وان حفر في
بئر غيره حريمه الا الى فله حريمها البئر الا الى لاشي عليه لانه غير متفق في حفره ولان في الحريم
من الجوانب الستة دون جانب الاول سبق ملك الحار قال في حقه والافاء له حريم بقدره
بصلته وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عند هذا وعند الامام حريمها ما لم
يظهر الماء لانه حفر في التحقيق فبغيره بالظهور الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة
عين فواره فبقدر حريمه كجسمانية ذراع والشجرة تفرس في ارض موات لها حريم اربعون ذراعا
لغيره ان يفرس شجرة في حريمها لانه يحتاج الى حريم له كجدة بئر فله حقه وهو معتد
بكسبه اذرع به ودرم كسبت قال فانك الغراب او دجلة وعدل عنه ويجوز عوده اليه
لم يجز اجباؤه الحاجة العامة الى كونه مزارا وان كان لا يجوز ان يعود اليه كما لو كان اذالم
يكن حريمها لغيره لانه ليس في ملك احد لان قدر الماء يدفع فغيره وهو اليوم في بلادنا
قال من كان له بئر في ارض غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة لانه ان يعين بئرته على
ذلك وقال ابو يوسف محمد له مسافة الدور يمشي عليها ويبنى عليها طينه قبل هذه المسألة
بناء على ان من احب في ارض موات باذن الامام لا يستحق الحريم عنده وعند هذا
يستحقه لان الدور لا ينفع به الا بالحريم الحاجة الى المشي لتسبيل الماء ولا يمكنه عادة في بطن
الدور الى الماء الطين ولا يمكنه النقل الى مكان بعيد الا يخرج زانه فيكون له الحريم اعتبارا
بالبئر وله ان القياس باباه على ما ذكرناه وفي البئر فله بالارز والحاجة الى الحريم فيه فلهما
البه في الدور لان الانتفاع بالماء في الدور يمكن بدون الحريم ولا يمكن في البئر الا بالاستسقاء
ولا استسقاء الا بالحريم فلهذا الما في وجه البه وهو ان يستحق الحريم ثبت البه عليه
اعتبارا بغير الدور والنفق لصاحب البه وعدم استحقاقه بغيره البه والطاهر يشهد صاحب
الارض على انه ذكره ان شاء الله تعالى وان كانت مسالة مبنية فلهما ان الحريم في به صاحب
الدور يستحق الماء به ولله لا يملك صاحب الارض نفقه وله انه يشبه بالارض مودة
ومعنى اما مودة لا سنوانها ومعنى من حيث صلاح جنة للفرس والزراعة والطاهر يشهد
لمن في به ما هو اشبه به كالتين سارعا في مصراع باب ليس في بهما والمصراع الآخر معقوف
على باب احد بهما فيقضي للذي في به ما هو اشبه به بالمصراع فيه والنفق في موضع مختلف
فشا تركت لانتفاع بهما به استسقاء الماء اما النزاع فيها وراه ما يصح للفرس على اذانه
كان سمسكا به ما غيره فالاخر اذرع به الماء عن ارضه والمنازع من نفقه نفعين حق صاحب
الدور لا ملكه كالحا بطار جيل والآخر عليه جدوع لا يمكن من نفقه وان كان ملكه وفي الجاهل

نور رجل الجنب مائة ولا تخلف المساة ارض غرضها وليست المساة في يد احد بها نصيب
 لصاحب الارض عند ابي حنيفة هو وقال لا لصاحب النهر جرم يلقي عليه وغير ذلك وقوله
 وليست المساة في يد احد بها نصيب ليس لاحد بها نصيب غرس لا طين ملقى فيكشف بهذا القسط
 موضع الخلاف اذا كان لاحد بها نصيب ذلك فصاحب النخل والى لانه صاحب يد ولما كان
 عليه غرس لا بد من غرسه فهو من مواضع الخلاف البصر ونظره لا خلاف ان ولما
 الغرس لصاحب النخل عند وعند بها لصاحب النهر واما الماء الطين فقد قيل ان على
 الخلاف في قبل ان لصاحب النهر ذلك ما لم يفتح داما المردود فقد قيل يمنح صاحب النهر
 عنده وقبل لا يمنح للضرورة وقال الغيبة ابو جعفر آخذ بقوله في الغرس بقوله في الماء
 الطين ثم من ابي يوسف ان جرمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن
 محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس **في مسالك**
 واذا كان رجل نهر او بئر او قناة فليس له ان يمنح شيئا من
 الشفة والشفة الشرب لبي آدم والبهائم ثم اعلم ان المياه انواع منها ما بها رطوبة
 واحد من الناس فيها حق الشفة وحق سقي الاراضي حتى من اراد ان يكرى نهر منها
 الى ارضه لم يمنح من ذلك والاشطاح بها بالبئر كما لا تنفع بالشمع القرم والروا فليكن
 من الاشطاح به على ابي وجه شاة والثاني ما الاودية العظام كبحر وسمون ووجلة
 والفرات والناس في حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي فان جري واحد رافعا
 مائة وكري منه نهر اليسيفيه ان كان لا يضر العامة ولا يكون النهر في ملك احد له
 ذلك لا تقيما مباحة في الاصل او فخر الماء بدفع قدر غيره وان كان بضرر العامة فليس
 له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك في ان يجل الماء الى هذا الجانب او الكثرة
 فيبقى القرم والاراضي على هذا نصب الزحامة لان شق النهر للرحا كشفة لسقي و
 الثالث اذا دخل الماء في المعاسم في الشفة ثابت والاصل فيه قوله دم الناس شركا
 في ثالث في الماء والكلام والارادة ان ينظم الشرب والشرب حق من الاول في الثاني
 وهو الشفة ولان البئر وكما ما موضع للاحرار ولا يملك المباح بدونه كالنبي او الكمش في
 ارضه ولان في ارباب الشفة ضرورة لان الانسان لا يملك استصحاب الماء الى كل مكان فهو
 محتاج اليه لشفة وظهوره فلو منع عنه افضى للخرج عظيم وهو مذهب فروع وان اراد الرجل
 ان يسقي بذلك ارضا احياه كان لاهل النهر ان يمنعه عنه اضرهم ولم يضره لانه
 خاص لهم ولا ضرورة ولا لواجب ذلك لا تقطعت منفعة الشرب والرايع الماء المحرز

المحرز في الاواني وانه صار مملوكا له بالاحراز وانقطع حتى غيره عن مكانه في القيد المأخوذ
 انه بقيت فيه شبهة الشركة نظرا الى الدليل هو ما رواه حتى لو سرقه انسان في موضع يترتب
 وجوده وهو يساوي نصبا لم تقطع به ولو كان البئر والعين والنهر وكحوض في ملكه
 رجل لكان يمنح من بريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان بجدهما آخر بغير من هذا الماء
 في غير ملك احد وان كان لا يجده يقال لصاحب النهر انما ان تعطيه الشفة او تنكره باخذ
 بنفسه بشرط ان لا يكسر شفة وهذا من الطلوي وقيل فانه يمنح فيها اذا احتقر في ارض
 مملوكة له ما اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنح لان الموات كان مشتركا
 وكفى لاجلها حتى مشترك فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منعه عن ذلك وهو يحاف
 على نفسه وظهور العطش له ان يعاظمه بالسلح لانه قصد ان ينفذ حقه وهو الشفة
 والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف الماء المحرز في الانا حيث يعاظمه بغير السلح لانه
 قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة الخفصة وقيل في البئر وكحوض الاولي ان يعاظمه بغير
 سلح بعضا لانه ان يملك معصية فقام ذلك معام التعزير له والشفة اذا كان ياتي
 على الماء كله ان كان جنة ولا صغيرا او غيرا من الابل والمواشي كثيرة يقطع الماء بغيرها
 قبل لا يمنح منه لان الابل لا تروى في كل وقت فصار كالمياه ومنه وهو سبيل في قيمة
 الشرب وقيل ان يمنح اياه راسي المزارع والمساجر والمجامع فتدب حقه ولهم ان
 باخذ الماء منه للوضوء وغسل الثياب في الصبح لان الامر بالوضوء والغسل في كل قبل
 يؤتى الى الخرج وهو مذهب فروع وان اراد ان يسقي شجرة او حوضا في داره فليجعله له ذلك
 في الامح لان الناس ينوون فيه ويعتدون المنع من القادة وليس ان يسقي
 ارضه ويحمله وشجرة من نهر هذا الرجل وبئر وقناة الا باذنه نصا وله ان يمنح من
 ذلك لان الماء مني ودخل في المعاسم انقطع بشركة الشرب بواحدة لان في ابعانه
 قطع شرب صاحبه ولان المسيل حتى صاحب النهر والشفة تغلق بواجبه فلا يمكنه
 التيسيل فيه ولا شق الشفة فان اذن له صاحبه في ذلك او اعاره فلا بأس به
 لانه حقه ويكرى فيه الا باذنه الماء المحرز في امانه
 الاضمار ثلثة نهر غير مملوك لاحد ولم يدخل اذنه في المعاسم بعد كالفراست وكحوض ونهر
 مملوك دخل اذنه تحت القسيمة اذنه قائم ونهر مملوك دخل اذنه في القسيمة وهو حاض
 والفاصل بينهما استحسان في الشفعة به وعدمه فالاول كره على السلطان من بيت
 مال المسلمين لان منفعة الكرمي لهم فيكون مؤننه عليهم وبصرفه اليه من مؤننه الخراج

وغيره في حكم الاختلاف فيما نظروا في الشرب واذا كان نهر بين قوم واستعمروا في الشرب
كان الشرب بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقدر بعد ذلك
الطريق لان المقصود النطق وهو في الدار الواسعة والضيقة على خط واحد فان كان
الارض منهم لا يشرب حتى يسكب النهر لم يكن ذلك لما فيه من ابطال حق اهلها فيكون كمن يشرب
بحقته فان تراصوا على ان يسكب الارض على النهر حتى يشرب بحقته لو اطلقوا على ان يسكب
كل رجل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا ان الله اذا امتكن من ذلك بلوح لا يسكب بها
يتكسب به النهر من غير تراص لكونه اضرار بهم وليس لاحد منهم ان يكره منه هذا او
ينصب عليه رعا الا برضا المجاهدين لان فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء
الا ان يكون رعا لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لا تضر
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر بانيه من كسر ضفة وبالماء ان
يتغير من سمنه الذي كان يجري عليه والذات البنية والسانية نظير ارحا ولا تجذب عليه
جسرا ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف ما اذا كان لواحد منهم خاص فيخذ
من نهر خاص بين قوم فاراد ان يفسد عليه ويستولن منه له ذلك اذ كان يفسد استولنا
فاراد ان يفسد ذلك لا يربط ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك في تصرف في حاله ملكه
وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركا باخذ زيادة الماء ويخرج من ارضه يوسع في النهر لانه كسر ضفة
النهر ويزيد على مقدار ضفة في اخذ الماء وكذا اذا كان الضمة بالكوي وكذا اذا اراد ان يجرها
عن نهر فيجعلها في اربعة افرع منه لا حبس الماء فيه فيزداد دخول الماء فيه بخلاف ما اذا
اراد ان يسفل كواه او يرفعها حيث يكون له ذلك في الصحيح لان ضمة الماء في الاصل باعبار
سعة الكوة وصغر ما من غير عيار السفل والرفع هو العادة فهم يكن فيه تغيير موضع الضمة
ولو كانت الضمة وقعت بالكوي فاراد احد منهم ان يقيم بالآبار ليس له ذلك لان الضمة
يرك على قدر الحاجة والحق فيه ولو كان الكل واحد منهم كوي مستاء في نهر خاص ليس له
ان يزيده وان كان لا تضر به لانه لا تضره حادثة بخلاف ذلك اكانت الكوي في
النهر لا عظم لان الكل منهم ان يشق نهر منه ابتداء وكان له ان يزيده في الكوي بطريق لا
وليس لاحد الشركا في النهر ان يسوق نهره الى ارض له اخرى ليس له في ذلك نفع بل ان
تقام العمود يستدل به على تفرقه وكذا اذا اراد ان يسوق نهره في ارضه الاولى حتى يتنقي هذه
الارض الاخرى لانه يستولن في زيادة على حقه اذ الارض الاولى خلت بعض الماء قبل ان يسقي
الاخرى فيكون طريق مشترك ارا واحد منهم ان يفتح فيه بآبار اخرى ساكنة ما غير ساكن هذه

وغيره دون العترة والعترة فاستلان الثاني للمنفرد والاول لمنوا نسب فان كان
يكن في بيت المال شئ فالامام يجبر الناس على كربة اجبا لمصلحة العامة او هم لا يجبروا
بانفسهم وفي شئ فالعامة لو تركتم ليعتم ولا وكم الا ان الله لا يخرج له من كان يلبسه ويجعل
منه على الجاسر الذين لا يلبسونه بانفسهم واما الثاني فكله على اهل البيت
لان لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والكلوس ومن ابي منهم يجبر على
كربة وفعل المنفعة العام وهو من رتبة الشراكا وضرب الآبي خاص بعلمه عوضا عما يترك
به ولو ارادوا ان يحسنوه خيفة الابتناف وفيه ضرر عام كغرف الاراضي وفي الطرف
يجبر الآبي والافلا لانه هو هو من بخلاف الكري فانه معلوم واما الثالث وهو الخاص
من كل وجه فكله على اهل البيت ثم قبل الجبر الآبي الكافي في ذلك لا يجبر لان كل احد من
العترة من خاص يمكن وقد عزم بالرجوع على الآبي بما انفوا فيه اذ كان باهر العائلي كونه
اجتبا ان ينفذ تقدم ولا جبر في الشفة كما اذا امتنعوا جميعا ومونة كرى النهر المشترك
عليهم من اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه وهذا عند ابي حنيفة وقال ابي ميمون جميعا
من اقله الى آخره يخص الشرب والارض لان صاحبها على حق في الاستعمال خاصة
في السيل فضل من الماء فيه وله ان يفسد من الكري الانتفاع بالحق وقد حصل حب
الارض في نهره انتفاع غيره وليس على صاحب السيل عار من ان كان له سبل على سطح
غيره كنف وانه يمكن رفع الماء عن ارضه بستم من اعلاه ثم انما يرفع عنه اذا جاوز ارضه
كما ذكرنا وقبل اذا جاوز فونه نهره وهو مردى عن حقه والاول مع لان له رأيا في
انما في القوت هذه من اعلاه واسفله واذا جاوز الكري ارضه حتى سقطت عنه فونه
قبل ان يفتح الماء ليس في ارضه لانه في حقه وقبل ليس له ذلك لم يرفع نهره
نفسا لا خفصا وليس على الشفة من الكري شئ لانه لا يخصص ولا تقوم ارباع
فصل في الدعوى والاختلاف في الشفة وفي دعوى الشرب بغير ارض
استحقاقا لانه قد يملك بدون الارض رعا وقد يبيع الارض ويبقى الشرب له
وهو موقوف فيه فيفتح فيه الدعوى واذا كان نهر رجل يجري في الارض غيره فاراد صاحب
الارض ان لا يجري النهر في ارضه ترك على حاله لانه مستعمل له باجرا وانه فعند ذلك
يكون القول قوله فان لم يكن في يده ولم يكن جارا فاعلمه البينة ان هذا النهر له
او انه قد كان له مجراه في هذا النهر بسوقه الى ارضه بسقيها فيقتضي له لانيته بالحق
ملكه له وحقا مستحقا فيه وعلى هذا المصنف في نهره على سطح والميزاب او المنشي في

الدار التي مضمونها في هذا الطريق لو اراد الا على من الشربين في الشراب خاص وفيه كوى فيها
ان يسهل بعضهما وفعلا بعض الماء من ارضه كبلانته ليس في ذلك مما فيه الضرر بالشراب وكذا
اذا اراد ان يسهل القدر ما صفة بينهما لان الصفة بالكمية فقد تمت لان ان يترافا لان كفى
لها وبعد الترافى لها حبلا مثل ان ينفض في ذلك كذا الورقة من بعده لانه عارة الشرب
فان بها لانه الشرب بالشرب باطله والشرب مما بورت وبومى بالانتفاع بعينه كجفاف
البيع والقعدة والروية والوصية بذلك حيث لا يجوز العقود والجملة او للفرار بالليس
بالاستفاد من حتى لا يفسد اذا سقى من شرب غيره واذا بطلت العقود فالوصية بالباطل باطله
وكذا لا يصح مستحق في النكاح حتى يجب مهر المثل لان في المخلع حتى يجب رد ما قبضت من الصداق
لنفا حش الجحالة ولا يصح بدل الصلح عن الدعوى لانه لا يمكن شي من العقود والاصابع
الشرب في دين صاحبه بعد موته بدون ارضى في حال حيوانه وكيف يصنع الامام الاصح
ان يفسد الى ارض لا شرب لغيره ما بان صاحبه ثم ينظر في قيمة الارض مع الشرب بدو
فيصرف النفاذ الى قضاء الدين فان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت ارضا بغير
شرب ثم قسم الشرب اليها وادعوا فيصرف النفع الى من الارض الفاضل الى قضاء الدين
واذا سقى الرجل ارضه او حرقها ما دامى من مال من ماله في ارض رجل فغرقها او اشت
ارض حارة من هذا الماله لم يكن عليه ضمانا لانه غير منعقد فيه كذا **في الشرب**
سمى بها وهي جمع شراب لما فيه من بيان حكمها قال لا شرية المحرمة اربعة الخمر وهي عصير
العنب اذا غلا واستند وقذف بالزبد والعصير او الطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه
وهو الطلاء المذكور في الجماع الصغير ونفع الزبد وهو السكر ونفع الذبيب اذا استند وغل
اما الخمر والكلام فيها في عشرة مواضع احدها في بيان ما يهتبهما وهي النبي من العنب اذا غلا
سكر وهذا عند ما هو المعروف عند اهل اللغة واهل العلم وقال بعض الناس هو
اسم لكل سكر لقوله لم كل سكر خمر وقوله عم الخمر من ثابن الشجرين واسرار الكرم والخمر
ولانه مشتق من محامرة العقل وهو موجود في كل سكر وان اسم حاله لما في اهل اللغة
فيما ذكرناه ولما استمر استعماله فيه وفي غيره غيره ولان حرمة الخمر فطرية وهي في غير طينة
وانما سميت خمر الخمر لما محامرة العقل على ان ما ذكرتم لا ياتي في كون الاسم خاصا فيه فان الخمر
مشتق من الظهور ثم هو اسم خاص للخمر المعروف بالكل لظهور هذا كثير الظهور والحدوث لا
طعن فيه يحيى بن معين والثاني اريد به بيان الحكم او هو السابق بمصنوب الرسالة والثاني
في حد ثبوت هذا الاسم وهو الذي ذكره في الكتاب قول الجحفة وعندها اذا استند

استند ولا يشترط الغذف بالزبد لان الاسم ثبت به وكذا المعنى المحرم بالاستند وهو المولود
في الف والى جحفة لان الغلبان جاية الشدة وكما لما بغذف الزبد وسكونه او يتغير
الصافي عن الكدر واحكام الشرع فطعية فساط. بالثبوت كالحق والكمال المستحل حرمة البيع
وقيل بخلافه في حرمة الشرب بخبر الاستندوا حينا وان لنت ان عنبها حرام غير معلول
بالسكر ولا موقوف عليه ومن الس من الكرم حرمة عنبها وقال ان السكر مستحرام لان
يجهل العنب وهو العنب من ذكر الله تعالى وهذا كغيره لانه جود الكتاب في ثمره ورجاء وكره
ما هو محرم العنب وفجاءت السنة من ان النبي عزم الخمر عليه لنقص اجماع لانه لانه
فعلبه به عوا الى غيره وهذا من خواص الخمر ولما يزداد ان ارضه اللذة بالاسم من رمنة
بجفاف ساير المطعومات ثم هو غير معلول عندنا حتى لا يتعدى حكمه الى سائر المسكرات
والنقص بعد به اليها وهذا بعد لانه يختلف السنة المشهورة وتعليل لغيره بالاسم والتعليل
في الاحكام لاني الاسماء والاربع انما تجتنب نجاسة طينة كالبول لثبوتها بالدليل الفطرية
على ما يتبادر وانما من ثمة بغير مستحالة لانكاره الدليل الفطري والاسم وسقوط لغيره
في حق المسلم حتى لا يفسد منافعها وقاصدا ولا يجوز بيعها لان الله تعالى لما تجتنبها فقد
انما والتقدم بغير ثبوتها وقال النبي ع ان الذي حرمت شرها حرم بيعها واكل ثمرها
واخلفوا في سقوط ثبوتها والواقع انه لا ان الطبع يميل اليها ونفسها ومن كان له
ليس على مسلم ما دونه فمن خمر لا يحل له ان يأخذها ولا للهديون ان يؤذ به لانه ممنوع
باطل هو غصب في به او امانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع المينة ولو كان الدين
على ذمة فانه يؤذ به ممن الخمر والمسلم الطالب يستوفيه لان بيعها فيما بينهما جاز والسابع
حرمة الانتفاع بها لان الانتفاع بالجنس حرام ولانه واجب الاجتناب في الانتفاع او
والمن من ان يخذلها بها وان لم يسكر منها لقوله ومن من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد
فاجلدوه فان عاد فاقطعوا لانه ان حكم العقل في انتفاعه في جلد مشروعا وعينه لنقص اجماع
من الصحابة رضي الله عنهم ما ذكرناه في الجحد ووالسابع ان الطبع لا يؤذ بهما لانه للمنع من ثبوت
الحكمة لانهما بعد ثبوتها ان الله لا يجتنبه بالمسكرته على ما قالوا لان الحكم بالعقل في النبي
لما ذكرناه وهذا قد يفرق والعاشر جواز الخمر في النقص وسبب ذكره بعد ان الله تعالى
هذا هو الكلام في الخمر اما العصير او الطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه وهو المطبوخ او في الجدة ويسمى بالاف
والنصف هو ما يذهب نصفه بالطبخ وكل في ذلك حرام عندنا اذا غلا واستند وقذف بالزبد
واذا استند على الاختلاف وقال الا ذراعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشروب

الغني ذكره ان شاء الله تعالى قال لا بأس بالخلطين لما روي عن ابن زباد قال سألت
ابن عمر رضى الله عنه ما كذب الله به من الغد فاجابته اليه بذلك وقال
ما زدتك على محبة وزبيب وهذا من الخلطين وكان مبطوعا لان المروني عنه حرمة نفع
الزبيب وهي التي منه وما روى انه عم مني عن الجمع بين التمر والزبيب والزبيب الزبيب
والتمر محمول على حال الشدة وكان ذلك في الانباء قال في بيعة العسل والتبن وبيعة الخبث
والنخلة والشعير جلال ان لم يطلع وهذا عند أبي حنيفة والي يوسف اذا كان من غير لود وطرب
لفوله ومالك من ثابن الشجر بن واستأدى الكرمية والتخنة خض الخريم بها والمرايا ان
الحكم ثم قبل بشرط الطبخ فيه لاجلته وقبل لا يشترط وهو المذكور في الكتب ان قبله لا يجوز
الى كثره كيف كان وهل يجزى في المختار من الجوز اذا سكر منه قبل لا يجزى وقد ذكرنا الوجهين
قبل فلو ان الاصح انه يجزى فانه روى عن محمد بن سكر من الاشارة انه يجزى من غير تفصيل هذا
لان الفتاوى يجتمعون عليه في ما سألنا اجابوا عدم على سائر الاشارة بل فوق ذلك وكذلك المختار
من الابان اذا استند فلو على هذا وقبل ان المختار من لبن الزمك لا يكل عند أبي حنيفة
اجابا بلحمة او هو منقوله منه فالواضح ان لا يكل لان كونه لحمه لاني ابا حنيفة من قطع ما ذكره
اجابا وادوا حرامه فلا يفتى الى لبنة قال عصب العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي
ثلثه حلال وان استند وهذا عند أبي حنيفة والي يوسف وقال محمد ومالك والشافعي حرام
وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا قصد به التلذذ لا يكل بالانفاق عن محمد
مثل قوله ما ذكره ذلك وعنه انه توقف فيه لم في انبات الحرمة قوله ومالك سكره وقوله
ما سكر كثيره فخلطه حرام وروى عنه ومالك سكر الحيرة منه فالحرمة من حرام ولان السكر يفسد العقل
فيكون حراما قبله وكثيره كالحرام له فلهذا حرمت الحيرة وما روى عنه ما قبله ما ذكرنا سائر
والسكر من كل شراب خض السكر بالتمر في غير الحيرة او العطف للمعايرة ولان المفسد بالفتح
السكر وهو حرام عندنا واما كبريم القليل منه لانه يدور لفته ولطافته الى الكثير فاعطى حكمه في الثالث
الخطبة لا بد عود وهو في نفسه غدا وفيه على الاباحة والحديث الاول غير ثابت على ما يراه ثم هو
محمول على الفرج الاخير وهو السكر حقيقته والذي يصيب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثه بالفتح
حتى يرق ثم يطبخ فحينئذ حكمه كالثالث لان صب الماء لا يزيده الا ضعفا بخلاف اذا صب الماء
على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لان الماء يذهب اذ لا لطافته او يذهب منها فذكر
الذهب ثلثي ما العنب ولطبخ العنب كما هو ثم يوصف كقضي اولى فحينئذ في رواية عن أبي حنيفة
وفي رواية عنه لا يكل لم يذهب ثلثه بالفتح وهو الاصح لان العصير فانه من غير تغير فصار كما

طيب وليس بخمر ولان الله رزقنا السكر وهو الذي من ما التمر في الزبيب فهو حرام مكرره
المنعق به واما نفع التمر وهو السكر وهو الذي من ما التمر في الزبيب فهو حرام مكرره
قال شريك بن عبد الله انه مباح لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزاقا منق طيبا به
وهو با محرم لا يخفى وان اجماع الصحابة فيه يدل عليه ما روي عن قبل في الآية محموله على
الابناء اذ اكلت الاشارة مباحا كغيرها وقبل اذ به التمر في معنى فانه علم يتخذ منه
سكر او ندمون رزقا حلالا واما نفع الزبيب وهي التي من ما التمر في الزبيب وهو حرام او
استند وخلافه في خلاف الاوزاع وقد بينا المعنى من قبل ان ان حرمة هذه الاشارة
دون حرمة الخمر حتى لا يكثر مستحلا او يكثر مستحلا لان حرمة ما اجتمعا فيه وحرمة الزبيب
ولا يجب التحذير بها حتى يسكر ويجب بشرط فطره من الخمر وكما سألنا حقيقته في رواية
عائشة في اخرى وكما سألنا حقيقته رواية واحدة ويجوز بيعها وبضمن منقها عند
أبي حنيفة في خلافها لانه مال متقوم وما شهدته ولان فطرية بسقوط نفقها مما يجزى
الخمر غير ان هذه يجب فيها لا يكلها على ما عرفت ولا ينفع بها لوجه من الوجه لا أنها
محرمة ومن الى يوسف انه يجوز بيعها اذا كان الذاهب بالفتح اكثر من النصف وروى
الشافعي وقال في الجماع الصغير وما سوى ذلك من الاشارة فلا بأس به فالواضح
اجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو نقض على ما يتخذ من الخلطة والشعير
والعسل الذرة حلال عندنا ولا يجزى شارب عنه وان سكر منه ولا يقع طلاق السكران
منه بخمر لان البهم ومن ذهب عقله بالبيع ولبن الزمك وعنه انه حرام ويجزى شارب به
اذا سكر منه ويقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشارة المحرمة وقال فيه ايضا وكان ابو جابر
يقول ان كان من الاشارة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد فاني اكرهه ثم رجع الى قول
أبي حنيفة في قوله الاول مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا انه نفرد به في الشرط ومعنى قوله
يبطل بغيره وبشدة ومعنى قوله ولا يفسد ولا يفسد ووجهه ان بقاء هذه المدة من غير ان
يخمض ولا لانه قوته وشدة وكان ان حرمة ومثل ذلك مروى عن ابن عباس
والجواب عن حقيقته الشدة على كذا الذي ذكرناه فيما يحرم اصل شرابه وفيما يحرم السكر
على ان ذكر ان شاء الله تعالى ابو يوسف رجع الى قول أبي حنيفة في عدم حرم كل مسكر ورجع
عن هذا الشرط ايضا وقال في المختار وبيدة التمر والزبيب او يطبخ لكل واحد منهما اذ لم يجز
حلال وان استند اذا شرب منه بقلب على ثلثه لا يسكر من غير لود ولا طرب هذا عند
أبي حنيفة والي يوسف وعند محمد والشافعي حرام والكلام فيه كالكلام في الثالث الغني

بعد العصر والجمع في الخمر بين العنب النمر وبين النمر الزبيب لا يحل حتى يذهب ثلثه فيغير
جانب العنب احبنا ما وكذا اذا جمع بين عصير العنب نقيع النمر لما فيه ولو طبع نقيع النمر
نقيع الزبيب او في الخمر ثم انقع فيه نمر او زبيب ان كان ما انقع فيه شيئا يسيرا لا يخذ البنية
من مثله لا بأس به وان كان يخذ البنية من مثله لم يحل كما اذا صبت في المخلوخ فوج
من نقيع والمغني فغلب بجره حرمة ولا حدة في شربه لان الخمر لا يحل ما احتياط وهو في الحدة في دونه
ولو طبع الخمر او غيره بعد الاستعداد حتى يذهب ثلثه لم يحل لان حرمة قد فترت فلا يرفع
بالطبع فان لا بأس بالاشياء في التبريد والحتم والمرقة لقوله في حدة بنية طول بعد ذلك
هذه الا وعبه فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شيئا ولا يكرمه ولا يشر به المسكر
وقال ذلك بعد ما اخبر عن النبي عنه وكان ما شاكله وانما يثبت فيه بعد نظيره فان كان
الوعاء حينا يغسل غسلا بطور وان كان جديا لا يطهر عند حدة به لشره الخمر فيه بخلاف
العقير وعند ابي يوسف يغسل غسلا ويكف في كل مرة وهي مسئلة لا ينعصر العصر وقيل
عند ابي يوسف بملا ما مرة بعد اخرى حتى يخرج الماء ما نجا غير متغير بكم بطور انه قال
واذا تخلل الخمر خلقت سوا ما صارت خفا بنفسها او بشي طرح فيلهو ولا يكره تخللها وقال
اشي في بكرة تخللها ولا يحل لخلل كما صرح ان كان التخلل باعاشي فيه فولا واحد
وان كان بغير الماء شئ فيه فله في الخلل كما صرح به فولا ان في التخلل فتراها من الخمر
على وجه القول الامر بالاجتناب بيا فيه ولنا قوله نعم الامام الخلل لان التخلل يزول
الوصف للفسد ونثبت صفه الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشدة وهو النفوذ
والاصلاح مباح وكذا الصالح للمصالح اعتبارا بالتخلل بنفسه وبالذباغ والاقتراب لاعداء
الفساد ما شبه الارافة والتخلل اولى لما فيه من احراز مال بصبر حلال في الثاني فيجاء به
من ينشئ به واذا صار الخمر خفا بطور ما يراه من الاما فاما اعلاه وهو الذي انقص منه الخمر
قبل بطور بضا وقبل لا بطور لانه خمر باس الا يغسل بالخل فيخلل من ساعته بطور وكذا اذا
صبت منه الخمر ثم سلا خفا بطور في الحال على ما قالوا قال بكره شرب در وحي الخمر والامتناع
به لان فيه اجزاء الخمر والاشغال بالحرم حرام ولهذا لا يجوز ان يدعى بجره او ديرة ذاتية
ولا ان يفيق ذميا ولا ان يفيق صبيبا للثمة ادى والدال على من سقاء وكذا لا يفسد بالذبا
وقيل لا يحل الخمر البها اذا فندت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلبة البنية ولو القى القوي في
الخل لا بأس به لانه بصبر خفا لكن مباح حمل الخل اليه دون مكسه لما في ولا يخذ ثلثه به اى
شارب له مدعي ان لم يكره وقال الشافعي لا يخذ لانه شر بجره من الخمر وان قيل لا يكره

بدعي الى كثيره كما في الطباع من البنية عنه فكان ما فضا لا يشبه بغير الخمر من الاشربة ولا حدة فيها
وان كان كروان العالجب عليه النقل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالاشراج وبكره الاحتقان
والحر واطار ما في الاحليل لانه اشغل بالحرم ولا يجب الحدة لعدم الشرب وهو السبب في جعل
الخمر بغيره لا لئلا يخلل بغيره ولا حدة ما لم يسكر منه لانه احاط به الطبع قال بكره اكل خمر غير
عجينة بالحر لغيام اجزاء الخمر فيه **فصل** في طبع العصير الاصل ان يذهب
بنقيع البانار وقد فده بالزبد يجعله كان لم يكن وبغيره ذاب نقيع ما بقي ليجل ثلث الباني
ببانه عشرة ودارق من عصير طبع قد ذهب ودارق بالزبد يطبخ الباني حتى يذهب سبعة
ودارق في يفي ثلثه فيحل لان الذي ذهبه زبد هو العصير او ما زجره واما ما كان
جعل كان العصير سبعة ودارق فيكون ثلثه ثلثة واصل آخر ان العصير اذا صبت فيه
ما قبل الطبع ثم طبع بما انه ان كان الماء اسرع ذابا بالزفة والطا فنه يطبخ الباني بعد ما ذهب
مقدار ما صبت فيه من الماء حتى يذهب ثلثه لان الذي ذهب الاول هو الماء والثلث
العصير فلما صبت من ذاب نقيع العصير وان كانا يذهبان معا فليحمله حتى يذهب
ثلثه ويسي في ثلثه فيحل لانه ذهب الثلثان ماء وعصير او الثلث الباني ماء وعصير فصار
كما اذا صبت الماء فيه بعد ما ذهب من العصير الغلي ثلثه ببانه عشرة ودارق من عصير
وعشرون ودارق من ماء في الوجه الاول يطبخ حتى يفي ثلثه لانه ثلث العصير في
الوجه الثاني حتى يذهب ثلثه لانه ثلث الغلي بدفعة ودقات سواها حصل
قبل ان يصير محرما ولو قطع عنه السار فليحمله حتى يذهب الثلثان يحل لانه انزال السار و
اصل آخر ان العصير اذا طبع قد ذهب بعضه ثم اهرق بعضه كم الطبخ البقية حتى يذهب
الثلثان فالسبيل فيه ان تاخذ ثلث الجميع فتصربه في الباني بعد المنصب ثم بقية
ما بقي بعد ذاب ما ذهب من الطبع قبل ان ينصب منه شئ وما يخرج بالفسمة فهو
حلال ببانه عشرة ارطال عصير طبع حتى يذهب رطل ثم اهرق ثلثه ارطال تاخذ ثلث
العصير كله وهو ثلثة وثلث وتصربه فيا بقي بعد المنصب وهو سبعة فيكون عشرين
ثم تقسم العشرين على اربع بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك سبعة
فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وتسعان فعرفت ان الحلال اربع من ثلثه في تسعان
وعلى هذا يخرج المسائل لما طرقي آخر وفيها الكفاية كفاية وهذا به الى يخرج غير ما من
المسائل **كتاب الصيد** قال الصيد الاصطبا وبطلان على ما يبا والافعل
مباح لغير المحرم في المحرم لقوله نزع واذا حلتهم فاصطادوا لقوله عز وجل حرمت عليكم

سبب التبرع ومن حرمه وفولدهم لعدمى ما بن حاتم الطهالى هذا اذا ارسلت كلبك للعلم
وذكرت اسم الله عليه فكل ان اكل منه فلا تأكل لانه تأكل على نفسه وان
شارك كلبك كلب آخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ولم تنم على كلب
غيرك وعلى ابا حنيفة انعقد الاجماع ولانه نوع الكلاب والانتفاع به هو محمول في ذلك
وفيه استنباط المكلف وممكنه من امانة التكليف فكان مباحا بمنزلة اطلاق
نم حنيفة ما يجوز به الكلاب فصلان احدهما في القيد بالجوارح والثاني في ايهما يطيب
بالرعى **فصل في الجوارح** قال في مجوز الاصطبا والكلاب للعلم
والفهم والبازي وسائر الجوارح المعتمدة وفي الجماع الصغير وكل شئ علمه من
ذي باب من السباع وذي مخالب من الطير فلا بأس بصيده ولا خبزه باسوى ذلك
الا ان تدرك ذكاته والاصل فيه قوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين وكجوارح الكلاب
في ادراج المكلفين المستطمين فيناول الكل هو ممدول عليه ما روينا من حديث عدي
واسم الكلاب النذفة يقع على كل سبي حتى الاسد وعن ابي يوسف انه استثنى من
ذلك الاسد والذئب لانهما لا يعلمان لغيرهما الاسد لعلونه منه والذئب لسانه
واجنى بهما بعضهم لحداده لسانه واكثر يستثنى لانه يجنس العين ولا يجوز الانتفاع
نم لانه من التعليم لان ما هو من النفس ينطق بشرط التعليم والحديث به وبالكار
ولانه انما يصير آية في التعليم يكون عاملا فيفسرسل بارساله وبمسكه عليه قال في تعليم
الكلاب ان تبرك الاكل ثلث مراتب وتعليم البازي ان يرجع ويجيب اذا دعونه وهو
ما نوره من ابن عباس وهو لاق بدن البازي لا يجمل الضرب وبدن الكلب
بجملته فيغير به ليرك ولان آية التعليم ترك ما هو لو فة عادة والبازي متوحش مستقر
كانت الاجابة آية تعليمه اما الكلب فهو الوف بها والانتهاج فكان آية تعليمه ترك
ما لو فة وهو الاكل والاستلاب ثم شرط ترك الاكل لانه وهذا عند ما هو دور وايد من
له حنيفة لانه فيما دوسه من الاحمال فله تركه مرة او مرتين شيئا ما ذكره نفا ول
على انه صار عادة له وهذا لان الثلث مدة ضربت للاخبار وابلوا اعذارها في مدة
الاخبار وفي بعض قصص الاخبار ولان الكثير هذا الذي يقع اماره على العلم دون القليل
ويصح هو الكثير وادما هو الثلث فقدت بها وعند ابي حنيفة مع على ذكره الاصل لا يثبت
التعليم بالم كلب على حق القضا بانه معتم ولا يفقد بالثلاث لان القضا لا تعرف جنسها
بل ثقتا وسماها ولا سماع فيفقد الى راي المشي به كما هو اصله في جنسها وعلى الرواية الاولى

الاولى عنده بكل ما اصطاده فانه وعند ما لا يحل لانه انما يصير معتم بعد تمام الثلث
التعليم غير معتم فكان ان اكلت صيد كلب جاهل مصادرا لا تعرف المباشرة في سكوت المولى
وله انه آية تعليمه عنده وكان هذا صيد جاهل رغبة معتمه بخلاف تلك المسئلة لان الاول
اعلام فلا يتحقق دون علم العبد وذلك بعد المباشرة قال اذا ارسل كلبك للعلم او بازيه
وذكر اسم الله تعالى فصار ساله فاخذ القيد وجره فبات حل كلبه لما روينا من حديث
عدي بن حاتم ولان الكلب والبازي آية والتدريج لا يحصل بخلاف الآلة الا بالاستعمال
وذلك فيها بالارسال فنزل منزلة الرمي وامر السكين فلا بد من التسمية عنده ولو تركه
ما ساجل البعد على بنيه وحرمة من ترك التسمية عامدا في الذبح ولا بد من الجرح في ظاهر
الرواية ليخفف الركوة الاضطراب في وهو الجرح في احدى موضع كان من البدن بانساب
ما وجد من الآلة البه بالاستعمال وفي ظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ما يشبهه
اشترط الجرح اذ هو من الجرح بمعنى الجرح في احدى في ادراج الجوارح الكلاب سبابه
ومحله ولان في وفيه اخذ باليقين وعن ابي يوسف انه لا يشترط رجوعه الى الناظر
الا اول جوابه ما قلنا قال لان اكل منه الكلب او الفهم لم يؤكل لان اكل منه البازي
اكل والفرق ما بينه في دلالة التعليم وهو مؤيد بهما ونباه من حديث عدي بن
وهو حجة على مالك وعلى الشافعي في قوله القديم في ابا حنيفة اكل الكلب منه ولو انه صار
صيدا ولم يأكل منه ثم اكل من صيد لا يؤكل بهذا الصيد لانه علامة الجود والاصيد
بعده حتى يصير معتم على اختلاف الرواية كما بينا في الاية واما الصيد الذي اخذ
من قبل فاكل منها لا نظير لحرمة فيه لانعدام المحبة وما ليس بجرح بان كان في الغارة
بعده ثبتت الحرمة فيه بالانفاق وما هو محرز في بينه بجرم عنده خلافا لما يؤولان ان
الاكل ليس يدل على الجود فيما تقدم لان الحرمة قد تنشى ولان فيما حرزه قد مضى
الحكم فيه بالاجتماع فلا ينقض باجتماعه لانه المقصود في حصول الاول بخلاف
غير المحرز لانه ما حصل المقصود من كل جهه لانه صيدا من وجه لعدم الاحراز فخرناه
اجبا ولولا انه آية جوده من الاية لان الحرمة لا ينشأ اصلها فاذا اكل تبين انه كان
ترك الاكل للشيء لا لعدم وتبدل الاجزاء قبل حصول المقصود لانه بالاكل فصار كمن
اجتهد العاقل قبل الفناء ولو ان صفره من صاحبه فمكثت حيا ثم صا ولا يؤكل
صيده لانه ترك ما صار به عالميا فيحكم كمن يملك الكلب اذا اكل من الصيد ولو شرب
الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه اكل لانه مكث للصيد عليه وهذا من عابته

عند جئت شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له ولو اخذ القيد من المعلم لم يفلح
منه قطعه والى ما اليه فكلها يؤكل ما بقي لانه لم يبق شيئا فصار كما اذا التقى اليه على ما غيره
وكذا اذا ونب الكلب فاخذه منه واكل منه لانه ما اكل من الصيد والشروط ترك الكلب
القيد فصار كما اذا اقترب من شاة بجلاف ما اذا فعل ذلك قبل ان يجره المالك لانه
بقيت فيه حيوة الصيدية ولو غرس القيد فقطع منه بعضه فكلها ثم ادرك الصيد فقتله
ولم يأكل منه لم يأكل لانه صيد كلب جاهل حيث اكل من الصيد ولو التقى ما منه لم يمتنع
الصيد فقتله ولم يأكل منه واخذه صاحبه ثم قرنته بالصيد فكلها يؤكل الصيد لانه
لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لم يفتره فاذا اكل ما كان منه وهو لا يحل لصاحبه فلي
يجتلف الوجه الاول لانه اكل في حالة الاصطبا وكان جاهلا بمسك القيد لان غرس
الصيد قد يكون بها كلبا وقد يكون حيلة في الاصطبا والبعض يقطع البعض منه
فيذكره فالكل قبل الاخذ يدل على الوجه الاول بعده على الوجه الثاني فلا يدل على جملته
قال اذا ادرك المرسل الصيد جازا وجب عليه ان يتركه وان تركه تركه حتى مات
لم يؤكل كذا البازي والتم لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود بالبدل او المقصود
هو الاباحة ولم يثبت قبل موته فبطل حكم البدل وهذا اذا امتنع من ذبحه اما اذا وقع
في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبح لم يؤكل في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة والى يوسف انه يحل ان يكون هو قول الشافعي لانه لم يفتر على الاصل فصار كما اذا
راسى الماء ولم يفتر على الاستعمال وجه الظاهر انه قد راعى ان لا يثبت يده على
المذبح وهو قائم مقام يتمكن من الذبح او لا يمكن عبارته لانه لا بد له من مدة وان كان
يقا وتون فصار على حسب نعم في الكباش والرواية في امر الذبح فادبر الحكم
على ما ذكرنا بجلاف ما اذا بقي فيه من الحيوة مثل ما بقي في المذبح لانه ثبت حكم الابرة
انه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لا يجرم كما اذا وقع وهو ميت والميت ليس بمذبح
وفضل بعضهم فيه تفضيلا وهو انه لم يتمكن لفقد لانه لم يؤكل وان لم يتمكن لفيق
الوقت لم يؤكل عند ما خلا لانه اذا وقع في يده لم يبق شيئا فبطل حكم
ذكرة الاضطراب وهذا اذا كان يتوهم بقاءه اما شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده
صاحبه حل لان ما بقي اضطراب المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذكرنا
وقيل بهذا قولها اما عند ابي حنيفة لا يؤكل ايضا لانه وقع في يده جيا فلا يحل ان يذكره الاثنا
ردوا الى المترتبة على ما ذكره ان شاة استنعت بهذا الذي ذكرنا وان ترك الذبيحة فلو

فلو انه ذكاه حل كله عند ابي حنيفة وكذا المترتبة والبطيخة والموقودة والذي شق الذئب
بطنه وفيه حيوة خفية او جنية وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما كنتم تستنونه مطلقا من غير
فصل عن عند ابي يوسف ان كان كمال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح
وقال محمد بن ابي حنيفة ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبح يحل الا اذا لانه لا يعتبر بهذه الحيوة
على ما قرناه ولو ادركه ولم يأخذه فان كانت وقت لو اخذه يمكنه ذبحه لو يؤكل لا يضر
منه حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه ذبحه اكل لان البدن ثبت به والتمسك من الذبح لم يجر
وان ادركه فذكاه حل لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالتذكرة وقعت موقوعا بالاجماع وان لم يكن
فيه حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة كونه الذبح على ما ذكرناه وقد وجد وعندهما لا يحل الى الذبح
ان ارسل كلبه المعلم على صيد واخذه فحل قال مالك لا يحل لانه اخذه بغير ارسال ان ارسل
فحقق بالشارع ولنا انه شرط فيه فمضى لان المقصود حصول الصيد ولا يفتر على الوفا به
لا يمكن تعليمه على وجه ما خذ ما عتبه فسطا عبارة ولو ارسله على صيد كثير وسعى مرة واحدة
حاله لا رسل فلو قيل الكل يحل بهذه التسمية الواحدة لان الذبح يقع بالارسال
على ما يتناهى ولما انشطر التسمية عنده والفعل واحد فكيف تسمية واحدة فكيف الذبح التامين
بتسمية واحدة لان الثاني يصير مذبحا بفعل غير الاول فلا بد من تسمية اخرى حتى لو
اشجع احدهما فوق الاخرى وذبحهما برة واحدة فكلان بتسمية واحدة ومن ارسل
فمذبحا حتى يتمكن ثم اخذ الصيد فقتله لا يحل لان مكنته ذك حيلة منه للصيد لاستمره
فلا يقطع الارسال وكذا الكلب اذا دعا دونه ولو اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ اخر فقتله
وقد ارسل صاحبه كلاهما جميعا لان الارسال على ما يملك يقطع وهو بمنزلة ما لو رمى سدا الى صيد
فاصابه واحدا ثم ولو قيل الاول فمذبح عليه طوبى لمن التزم ثم قر به صيدا آخر فقتله لا يؤكل
الثاني لا يقطع الارسال يمكنه ان يكون ذك حيلة منه للاخذ واما كان استراحة بجلاف
تقدم ولو ارسل باذنه المعلم على الصيد فوقع على شئ ثم اشبع الصيد فاخذه وقتله فانه يؤكل وهذا
اذا لم يمكنه زمانا طويلا لاستراحة وانما مكنت ساعة للمكسب لا يتبنا في الكلب ان يذبح
معتما اخذه صيدا فقتله ولا يدرى ارسله انسان او لا لا يؤكل لو وقع الشئ في الارسال ولا يثبت
الاباحة بدونه قال في ان حنيفة الكلب لم يجره لا يؤكل لان كرج شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه
وهذا بدليل ان لا يحل الكسرة عن ابي حنيفة لانه اذا كسر عضوا فقتله لا يابس باكله لانه جزء منه
ففي الجراحة الظاهرة وجه الاول ان المعبر حرج ينقض سببا لا مزارا الدم ولا يحصل ذك
بالكسرة فاشبهه التحقيق قال في ان شاركة كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكر

اسم الله عليه يربى به عند الم لا وكل لما روي في حديث عدي رضى الله عنه اجمع المبيع والمحرّم فقلبت
جوزة المحرمه لغا واجبا على لورده عليه الكلب الثاني ولم يخرج معه ومات بجرح الاول
بكره الكلب لوجوب المصارف في الاخذ وفقد في الجرح وهذا بخلاف ما اذا رده المحرم على
نفسه حيث لا يكره لان فعل المحرم ليس من جنس فعل الكلب لا يتحقق المصارف ولا يتحقق
بين فعل الكلبين لوجوب المصارف ولو لم يرد الكلب الثاني على الاول لكنه استند على
الاول حتى استند على الصيد واخذ وفقد لا بأس بالكله لان فعل الثاني ان في الكلب
المرسل دون الصيد حيث اراد او يطلب فكان يتحقق له المصارف عليه فلا يفتا لاخذ
الى التبع بخلاف ما اذا كان رده عليه لانه لم يصير متبعيا فبعضها بها قال اذا ارسل المسلم
كلبه فزجره فحوسى فانزجر بجره فلا بأس بصيده والمرد الزجر الاغوا بالصياح عليه و
بالانزجار اظلم ما روى في الطلب ووجوبه ان الفعل يرفع بما هو فوفده او منعه كان في نسخ الاى
والزجر دون الارسل لكونه بناء عليه قال لو ارسله فحوسى فزجره مسلم فانزجر لم يترك لانه
الزجر دون الارسل لانه لم يثبت به شبهة المحرمه قال في ان لا يثبت به حمل كل من
يجوز ذكوره كالمحرمة والمحرّم ومارك الضميمة فامد في هذا بمنزلة المحرمى فان لم يرسل احد
فزجره مسلم فانزجر فاخذ الصيد فلا بأس بالكله لان الزجر مثل الاطلاقات لانه اذا كان
دونه من حيث انه بناء عليه فوفده من حيث انه فعل المكلف فاستوفى ما قد سماه
قال لو ارسل المسلم كلبه على صيد وسمى فادركه ففتر به فوفده ثم نشر به نائبا فقتله اكل
وكذا لك اذا ارسل كلبين فوفده احد بهما ثم قتله الآخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد
الجرح لا يدخل تحت التعليم ففعل عفو او ارسل رجلا اكل واحد منها كلب فوفده احد بها
وقته الآخر اكل لما بينا الملك للاول لان الاول اخذ من هذا الصبغة ان ان الارسل
من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في الاباحه والمحرمة حاله الارسل فلم يكره بخلاف اذا
كان الارسل من الثاني بعد الخروج عن الصبغة به بجرح الكلب الاول **فصل**
في الزمى ومن سمع حاشا طنة حش صيد فراه او ارسل كلبا او بازا عليه فاصاب صيدا ثم
بين ان حش صيد حل لاصاب اى صيد كان لانه قصد الاصطبا و عن ابى يوسف
انه حش من ذلك الحش بلفظ المحرم الارمى لانه لا يثبت الاباحه في شئ منه بخلاف
التباع لانه مؤثر في جلدته وزفر حش منها لا يترك لحمه لان الارسل فيه ليس له باحد و
وجه الظن ان اسم الاصطبا لا يختص بالمأكل فوقع الفعل اصطبا واذا هو فعل صلاح
في نفسه واباحه التناول يرجع الى المحل فتثبت بقدر ما يقبله لها وجهه وقد لا يثبت

يثبت اذا لم يفتكه واذا وقع اصطبا واصار كانه رمى الى الصيد فاصاب غيره وان بين
انه حش ارمى او حيوان ارمى لا ياكل المصا لان الفعل ليس باصطبا والطير والحيوان
الذى يادى البيوت اهلها والكلبى الموقن بمنزلة لما بينا ولو رمى الى طائر فاصاب صيدا
وقر الطائر لا يدرى وحشى هو او غير وحشى حل الصيد لان الطائر فيه الحش ولو رمى
الى بغير فاصاب صيدا لا يدرى ما هو ام لا ياكل الصيد لان الاصل فيه الاستنباط
والحش الى سمكة او جرادة فاصاب صيدا ياكل في رواية عن ابى يوسف انه صيد وفي رواية
اخرى عنه لا ياكل لانه لا ذكوة فيها ولو اصاب السمسم حش وقد ظنه آدمى فاذا هو صيد
ياكل لانه لا معتبر بظن حش مع نعتيه واذا سمي الرجل عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرح السمسم
لانه اذا جرح الرمي لكون السمسم لانه فينبط السمسم عنده وجميع البدن محل لرمه النزع
من الذكوة ولا بد من الجرح بخلق معنى الذكوة على بناءه قال ان ادركه حيا ذكوة وقد
بيننا وجوهها واختلف فيها في الفصل الاول فلان نعتيه نائبا قال واذا وقع السمسم بالصيد
فما حل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل ان فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا
لم يترك لما روى من النبي وم انه ذكر ما اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال لعل هو ام
الارض فقلته ولان احتمال الموت بسبب فائمه فما ينبغي ان ياكل كله لان الموهوم في
هذا كالمحقق لما روي بنا انما اسقطنا اعيانه ما دام في طلبه ضرورية ان لا يعرج الا اصطبا
عنه ولا ضرورة فيما اذا فقد من طلبه لا مكان النحر عن توارى يكون بسبب ذلك والذى
روينا حجة على ما كنت قوله ان ما روى عنه اذا لم يبت بجل فاذ ابات ليلة لا ياكل ولو
وجد به جرحه سوى جرحه سده لا ياكل لانه موهوم يمكن الاحتراز عنه فاعبر بغيره بخلاف
وبهم الروايات والجواب في ارسال الكلب في هذا كالجواب في الزمى في جميع ما ذكرناه قال اذا رمى
صيدا فوقع في الماء او وقع على سطح او جبل ثم روى منه الى الارض لم يترك لانه الموهوم
وهي حرام بالنقض ولانه احتمال الموت بغير الرمي او الماء مملوك وكذا السقوط من على
بؤبؤ ذلك قوله عم لعدى رضى الله عنه وان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي
ان الماء فقه وسدك وان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي
اعباره سد باب الاصطبا ويكلف تقدم لانه يمكن النحر عنه فصار الاصل ان سبب
المحرمة والحل او اجتماعا ولكن النحر عما هو سبب المحرمه ترجحه كحرمة احتياطه وان
كان مما لا يمكن النحر عنه جرمي وجوده مجرمي عدمه لان التكليف بحسب الوسخ فما كان
النحر عنه اذا وقع على شجر او صايط او آجرة ثم وقع على الارض او راه وهو على جبل فزكى

وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول كمال لا يعي ش منه القيد الا انه يفي فيه من الحيوة
اكثر مما يكون بعد التدبج بان كان يعيش يوما او دونه فعلى قول الجبري يوسف لا يحرم
بالرعية ان يثبت لان هذا العقد من الحيوة لا معتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا العقد من
حيوة معتبرة عنده على عرف من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيها اذا كان الاول
بكال بسم القيد منه سواء ولا يكمل فان الثاني من الغنم للاول غير ما تضمنه حجة
لانه بالرعي انفس حبيبا مملوكا لانه ملكه له لانه ملكه بالرعي المختص وهو منصوص به في حجة
وفيما المثلث تعتبر يوم الاتفاق قال رحمه الله ان الحكم ان الفصل حصل ان في بان كان
الاول بكال يجوز ان بسم الصبي منه وان في بكال بسم الصبي منه ليكون الفصل كله متصفا
بالان في وقد قل جبريا مملوكا للاول منصوصا بالجرح فلا يضمنه مملوكا اذا قل عبد
حر بها وان علم ان الموت حصل من الجرحين او لا بد رعى قال في الزيادة ان بعض
ان في ما تضمنه جرحه ثم بعض نصف فبئس جرحا يحرم ان ثم بعض نصف فبئس جرحا
انما الاول فانه جرح جبريا مملوكا للغير وقد تضمنه بعض ما تضمنه اوله وانما الثاني في فدا
الموت حصل بالجرحين فيكون هو متصفا نصفه وهو مملوك للغير فيضمن فبئس جرحا
بالجرحين لان الاكل ما كانت تضمنه وان يضمنه فبئس جرحا فبئس جرحا فبئس جرحا
فلان بالرعية الاول صار بكال يكمل بدعوة الاخبار لو رعى الثاني في فدا بالرعي الثاني
اخذ عليه نصف التيمم فبئس ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة فدخل ضمان التيمم فيه
وان كان رماه الاول ما نجا فالجرح اثنى حكمه الا باجته كالجواب فيما اذا كان الرمي فيه يجرم
كما اذا رعى صبي على فدا جبريا فبئس جرحا فبئس جرحا فبئس جرحا فبئس جرحا فبئس جرحا
قال ويجوز اصطفايا ما يؤول كل جرحه ولا يؤول كل من الحيوان الا طافا في غنمه ولا يقيد لا يخلص بالكل
التيمم قال في فدا مملوكا ارايب وتغالبا واذا ركب في صيدى الا بطل ولان صيد
سبب الانتفاع بجلده او شعره او لبسه ولا يستند فاع شتره وكل ذلك مشروع **كتاب**
الزمن الزمان لغة خمس الشيء باق سبب كان وفي الشريعة جعل الشيء نجوسا بحيث يمكن
استيفاءه من الزمان كالديون وهو مشروع لقوله تعالى ان مقبوضه وباروي انه
انه هم استعري من يهودى طعاما ورهينه فيها ورعه وقد انعقد الاجماع على ذلك لانه
قد وثيقه بجانب الاستيفاء فبغيره بالوثيقه في طرف الوجوب وهي الكفاية قال الزمان
بمعقود بالايجاب القبول ويتم بالقبض قالوا الركن الايجاب يجزئه لانه عقد تبرع فيتم
بالتبرع كالمهبة والقصد قد والقصد شرط للزوم على ما بينه ان ساء الله تعالى وقال في ذلك

يؤخر من قبض العقد لانه يفتق بالمال من جهة بين فصار كالبيع ولانه عقد وثيقه فبغيره
الكفاية وانما غنمه والمهبة والمقرون بحرف العا في محل الجرحا براديه الامر ولانه عقد
تبرع كما ان الزمان لا يستوجب بعبا بئس على المزمون شيئا ولما لا يجزئ عليه فلا بد
امضائه كما في الوثيقه وذلك بالقبض ثم يفتق فيه بالخلفية في طافا في فدا لانه قبض حكم
عقد مشروع فاستحب قبض المبيع وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المقبول الا بالنقل لانه
فيتم وجوب البضمان ابتداء بمنزلة الغصب كجنايا الشراء لانه قبل البضمان من
البيع الى المشتري وليس بوجوب ابتداء والاول اصح قال اذا قبض المزمون مجزئا
مفرقا مجزئا ثم العقد فيه لوجود القبض بكامل فزوم العقد وما لم يقبضه فالزمن بالكل
ان شاء الله وان شاء رجع عن الزمان لما ذكرنا ان الزموم بالقبض المقصود وكما
قبله قال في فدا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال في فدا سلمه اليه فقبضه دخل
من الدين به ملكه لقوله ثم لا يفتق الزمان فالرعا ثلثا لصاحبه غنمه وعليه غرامة طال
ومعناه لا يصير مضمونا بالدين ولان الزمان وثيقه بالدين فبذلك لا يسطر الدين
اعبارا به ملك الصك وهذا لان بعد الوثيقه يزاد معنى الضمان والسقوط بالملك
بضمانا فاقضاه العقد او المثل به بغير بعض الملك وهو فدا الضمانه ولما قوله ثم
لم يضمن بعد ما نفق فرس الزمان عنده ذهب خفك وقوله ثم اذا رعى الزمان فبئس جرحا
معناه على ما قالوا اذا استعبدت فبئس الزمان بعد ما ملكه كذا اجماع الفقهاء بغيره والثاني
على ان الزمان مضمون مع اخلافه في كيفية القبول بالامانة خرف له والمراد بقوله ثم
لا يفتق الزمان على ما قالوا الاجناس الكلي بان يصير مملوكا كذا ذكره الكرخي عن بعض
ولان الثابت للمؤمن به الاستيفاء وهو ملك البعد والحبس لان الزمان يضمن
الحبس الدائم قال في فدا كل نفس بما كسبت رهينة وقال في فدا مملوكا لان الزمان يضمن
فذلك له والاحكام الشرعية تنعطف على الامانة على وفق الانباء ولان الزمان وثيقه
بجانب الاستيفاء وهو ان يكون موصلة اليه وذلك ما ثبت بملك البعد والحبس
ليقع الامن من الجحود والنجاة فوجود المزمون الزمان وليكون عاجزا عن الانتفاع فبئس جرحا
الى فدا الدين الحاجة او فخره واذا كان كذلك ثبت الاستيفاء من وجهه وقد تقرر
بالملك فلو استوفاه ما نجا بؤذني الى الزمان بكونه فحال القيام لانه يفتق بهذا
الاستيفاء بالرعي الزمان فلا يكره فدا وجهه الى استيفاء الباقي جوده لانه لا يفتق
والاستيفاء يقع بالامانة اما العيس فاما فدا حتى كانت نفقة المزمون على الزمان فبئس جرحا

وكف بعد مائة وكذا قبض الزين لا يوجب عن قبض الشراء اذا اشتراه المرمون لان
العين امانة فلا يوجب عن قبض الضمان وموجب العقد بثبوت بد الاستيفاء وهذا
تحقق الصيانة وان كان فراغ الذمة من ضروراته كما في الحوالة فالحاصل ان عندنا حكم
الزمن مبرور الزين محبوسا بدينه بانباء بد الاستيفاء عليه وعنده نعلق الدين
بالعين استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على يدين الاصلين عدة من ملك بل يختلف
فيما بيننا وبينه عدو كما في كفاية المشتري جوده من ان الزين مخوف عن الاستيفاء
لما يتطاع لانه يغوث موجب وهو الاحتباس على الدوام وعنده لا يمنع منه لانه لا ينافي حبه
وهو نعيمه للبيع وبسبب البقاء في انشاء المسائل قال لا يوجب الزين الا بدين مضمون
لان حكمه بثبوت بد الاستيفاء او الاستيفاء بنحو الوجوب قال من وجب على هذا النطق
الزمن بالاجان المضمون بانفسها فانه يبيع الزين بها ولا دين ويمكن ان يقال ان
الموجب الاصل فيها هو البقعة وروى العين مخلف على ما عليه اكثر الملتجج وهو دين و
لهذا يبيع الكمال به ولئن كان لا يجب الا بعد الوداك ولكنه يجب عند الوداك
بالقبض السابق ولهذا نعتبر قيمته يوم القبض فيكون ديننا بعد وجوده بسبب وجوبه
فيبيع كما في الكماله ولهذا لا ينظر في الحالة المضيئة به يوم كونه كجانب الوديعة وهو مضمون
بقتل من قيمته ومن الدين فاذا اهلكته به المرمون وقيمة الدين سواء صار المرمون
مستوفيا له بنحوه وان كانت قيمة الزين اكثر من الفضل امانة لان المضمون بقدر ما
يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين وان كانت الكل سقط من الدين بقدره
ويرجع المرمون بالفضل لان الاستيفاء بقدر المالمية وقال في روى الزين مضمون
بالقيمة حتى لو بملك الزين وقيمة يوم رهن الف وثمانمائة والدين الف يرجع الزين
على المرمون بثمانمائة له حديث على روى قال تبارك ان الفضل في الزيادة على الدين
ولان الزيادة على الدين مبرورة لكونها محبوسة به فتكون مضمونة احبها بقدر الدين
ومنه يتناحر حتى عن عمره وعبد الله بن مسعود روى ان بد المرمون بد الاستيفاء
فلا يوجب الضمان الا بقدر المستوفى كما في حفيضة الاستيفاء والزيادة مبرورة ضرورة
امتناع حبس الاصل ونما ولا ضرورة في حق الضمان والمراد بالترادف في حال
البيع فانه روى عنه على روى المرمون امان في الفضل للمرمون ان يطلب الزين
بدينه ويجبه به لان حقه باق بعد الزين والزين لزيادة الصيانة فلا تمنع به المطالبة و
الحبس جزء الحكم فاذا ظهر مظهر عند القاضي بحبس كفاية على التفصيل فيما تقدم واذا

واذا طلب المرمون دينة يؤمر باحضار الزين لان قبض الزين قبض استيفاء فلا يجوز ان
تقبض بالبيع قيام به الاستيفاء لانه يترك الاستيفاء على عياري في المرمون وهو محتمل
واذا احضر الزين من قبل المرمون او لا يبعين حقه كما نعتن حق الزين تخفيفا للثبوت
كما في تسليم المبيع والتمن بخفض المبيع ثم يستلم الثمن او لا وان طالب بالدين في غير المثل الذي
وقع العقد فيه ان كان الزين مما لا حمل له ولا مونة فلهذا كالحجاب لان الاماكن كلها
في حياض تسليم مكان واحد فيها ليس له حمل ومونة ولما لا يشترط بيان مكان الاية فيه
في باب السلم بالاجماع وان كان له حمل ومونة يستوفي دينة ولا يكلف احضار الزين
لان هذا الفعل الواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لان النقل من مكان الى مكان لانه
ينفرد به زيادة الضرر ولم يلزمه ولو سلم الزين العدل على بيع المرمون فباعه بغير
او سئله جاز لا طلاق الامر فلو طالب المرمون بالدين لا يكلف المرمون احضار الزين
لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرمون ببيعه فباعه ولم يقض لانه صار ديننا
بالبيع امر الزين فصار كانه الزين رهنه وهو دين ولو قبضه بكلف احضاره لتمام
البذل مقام المبدل الا ان الذي يتولى قبض الثمن هو المرمون لانه هو العاقد فيرجع
لحقوقي اليه وكما يكلف احضار الزين للاستيفاء كل الدين بكلف الاستيفاء
يتم فدخل لا حمال الوداك ثم اذا قبض الثمن يؤمر باحضاره للاستيفاء الدين بقيامه
مقام العين وهذا يختلف ما اذا قل رجل العبد الزين خطا حتى قضى بالقيمة على ثلثة
في ثلث سنين لم يجبر الزين على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة لان القيمة خلف عن
الزمن فلا بد من احضار كل ما لا بد من احضار كل عين الزين وما صارت قيمة
الفضل فيها تقدم صار ديننا بفعل الزين فلهذا افرقا ولو وضع الزين على يد العدل
وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرمون فطلب دينة لا يكلف احضار الزين لانه لم
يؤمن عليه حيث وضع على غيره فلم يكن تسليمه في قدرته ولو وضع العدل في يد من
في عياله وغاب طلب المرمون دينة والذي في يده يقول او غنى فلان ولا ادرى
لمن هو يجبر الزين على قضاء الدين لان احضار الزين ليس على المرمون لانه لم يقض
شيئا وكذلك اذا غاب العدل بالزمن ولا يدرى ابن هو لما قلنا ولو ان الذي
اودعه العدل جحد الزين وقال هو مالي لم يرجع المرمون على الزين بشي حتى ثبت كونه ديننا
لانه لما جحد فقد تولى المال التوى على المرمون فيحقق استيفاء الدين فلا يملك
المطالبة به قال اذا كان الزين في يده وليس عليه ان يملكه من البيع حتى يفيضة الدين لان

حكمه بحبس الدائم الى ان يقضى الدين لما بينا ولو قضاه البعض فله ان يحبس كل
الدين حتى يسق في البقية اعتبارا بحبس المبيع فاذا قضاه الدين قبل تسليم الزمان البتة
زال المانع من التسليم لوصول الحق الى مستحق ملكه قبل التسليم استمر الزمان بقضاه
لانه صار مستوفيا عند المالك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء
الاول وكذلك لو قضاه الزمان له حبه لم يقض الدين او يبرئه ولا يبطل الزمان الا اذا
على الزمان على وجه الفسخ لانه يفي بمضمون ما يفي القبض والدين ولو بطل في ريعه
الدين او كان به وفا بالدين ليعا الزمان وليس للمؤمن ان يتفيع بالدين
لا بالاستخدام ولا سكتي لا ليس الا ان يكون له المالك ان له حق حبس ودون الانفاق
وليس ان يبيع الا بسلط من الزمان وليس له ان يوجر ويجير لانه ليس ملائمة
الانفاق بنفسه فلا يملك تسلط غيره عليه فان فعل كان نفعه ولا يبطل عقد الزمان
بالنقد في حال للمؤمن ان يحفظ الزمان بنفسه وروجه وولده وحامه الذي في
عيله قال رحمه معناه ان يكون الولد في عيله ايفر وهذا لان عيله امانة في يده فصار
كالوديع وان حمله بغير من في عيله او ادعه ضمن وهل يقضي الثاني فهو على الكفاية
وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الوديعه واذا تعدي المؤمن في الزمان ثمنه ضمان القصب
بحسب قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانة تضمن بالنقد ولو بهينة خائفا
فعله في ضمانه فوضا من لانه متعده بالاستعمال لانه غير اذن فيه وانما الاذن بالملك
والبني والبسري في ذلك سواء لانه العادة فيه تحفظه ولو جعله في بقية الاصل كان
رهنه باقية لانه ليس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطبيب ان ليس له
معاداة ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين او ثمنه فتعده لم يضمن
في الثمنه وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بنقله السيفين في الحرب
ولم يجز بنقله الثمنه وان ليس حائفا فوق حاتم ان كان يضمن بنجل لم يضمن
ضمن وان كان لا يجز في ملك فهو حافظ ولا يضمن فان اجرة البيت الذي يحفظ
الزمن فيه على المؤمن وكذلك اجرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الزمان على الزمان
والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الزمان ونفقة فهو على الزمان سواء كان في الزمان فضل
اولم يكن لان العين باق على ملكه وكذلك منافع مملوكة له يكون اصلها تنفيعه
عليه لانه مؤنة ملكه كما في الوديعه وذلك مثل النفقة في ماله ومشربه واجرة الراعي
في معناه لانه حلف الحيوان ومن هذا الجنس كسوة الرقيق واجرة مكر ولد الزمان

الزمن وكسوة الرقيق وسقي البستان وتلقيج نخيله وجداوه والقيام بمصلحه وكل ما كان له
روده الى جوار المؤمنين او لجزء منه فهو على المؤمن مثل اجرة الحافظ لان لا مساح في له
ويحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه وكذلك اجرة البيت الذي يحفظ الزمان فيه وهذا
في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه ان كراء الماوي على الزمان بمنزلة النفقة لانه سقي
في تنفيعه ومن هذا القسم خيل الرقيق فانه على المؤمن لانه يحتاج الى عاونة جارية استيفاء
الزمن كانت له ليرة فكانت من مؤنة الرق فيلزمه وهذا اذا كانت قيمة الزمان والدين
سواء وان كانت قيمة الزمان اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الزمان بقدر الزيادة
عليه لانه امانة في يده والرق لا عادة اليد ويده في الزيادة بدلا للمالك او هو كالمودع فيها
فلهذا يكون على المالك وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان كراءه يجب
على المؤمن وان كان في قيمة الزمان فضل لان وجوب ذلك بسبب حبس وحسن
الحبس في الخلاء بئ لا فاما الحفظ انما يلزمه لاجل الضمان فينقذه بقدر المضمون و
مداد اجرة الجراح والقروح ومعالجة الامراض الضمان من اجابة تنقسم على المضمون
والامانة والمخرج على الزمان خاصة لانه من مؤنة المالك والعشرة فيما يخرج مقدم على
حسن المؤمن لتعقده العين ولا يبطل الرهن في الباني لان وجوبه لا ينافي ملكه بخلاف
الاستحقاق وما اتاه احد بهما فما وجب على صاحبه فهو منقطع وما انفق احد بهما
فما يجب على الآخر بامر القاضي رجع عليه كان صاحبه امره به لان ولاية القاضي عاتقه
وعن أبي حنيفة انه لا يرجع اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القاضي وقال ابو يوسف
يرجع في الوجهين وهي فرع مسئلة الجرح **سبب الجرح** والارزاق
به وما لا يجوز فان لا يجوز رهن المانع وقال الشافعي لا يجوز وان فيه جرحان احدهما يبي
على حكم الزمان فانه عند ما يثبت بدلا استيفاء وهذا لا ينصتور فيما تملكه العقد وهو
المانع وعنده المانع يقبل هو الحكم عنده هو نفعه للمبيع وان في ان وجوب الزمان هو
الحبس الدائم لانه لم ينشع الا مقبوضا بالنقص او بالنظر الى المقصود منه وهو الاستيفاء
من الوجه الذي يتناه وكل في ملك يتعلق بالدم والام ولا يقضي اليه الا استحقاق الحبس
ولو جوزه في المانع بقوت الدوام لانه لا بد من المداية فيه كما اذا قال رهنك بوما
وبوما لا ولما لا يجوز فيما لا يملك الضمنه وما لا يملكها بخلاف الرهن حيث يجوز فيها لا يملك
الضمنه لان المانع في الرهن غرامة الضمنه وهو فيما يقسم اما حكم الرهن المالك والمانع
بفيله وهنا الحكم يثبت بدلا استيفاء والمانع لا يقبله وان كان لا يملك الضمنه ولا يجوز

من شرطه لانه لا يقبل حكمه على الوجه الاول من الوجه الثاني يسكن يوما بكم الزمان يوما
بكم الملك فيصير كانه رهن يوما ويوما لا والشيوخ الطاري يبيع بها الزمان في رواية
الحبس الاصل من الجبوسف انه لا يمنع لان حكم البيع اسهل من حكم الابدان فاشبه
الرهن وجه الاول ان الامتناع لعدم المحلنة وما يرجع اليه فالابدان والبيع سواء كالمحرقة
في باب النكاح بخلاف الرهن لان المنع يقبل حكمها وهو الملك واعب الرهن في
الابدان النقي الغرامة على تيباه ولا حاجة الى اعباره في حالة البيع ولما يبيع الرجوع
في بعض الرهن ولا يجوز في العقد في بعض الزمان قال لا يجوز رهن ثمرة على رؤوس
التخيل دون التخيل لان زرع الارض ودون الارض ولا رهن التخيل في الارض ومنها
لان المرهون متصل بالبيع ليس بهيون خلقه فكان في معنى البيع وكذا اذا رهن
الارض دون التخيل او دون الزرع او التخيل دون الثمرة لان الاتصال بقدم بالقرين
فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بالبيع ليس برهن لم يجر لانه لا يمكن قبض
المرهون وحده ومن الجنبه ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم
لما يبني فيكون استثناء الشجر بموضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء
لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن
التخيل بموضعها جائز لان هذه مجازة وهي لا تمنع الصفة ولو كان فيه ثمر دخل في
الزمن لانه لا يمنع الاتصال به فيفضل بها نصيب للعقد بخلاف البيع لانه يبيع التخيل في الثمرة
جائز فذا ضرورة الى حاله من غير ذكره وبخلاف المساع في الدار حيث لا يقبل في رهن
الدار من غير ذكر لانه ليس ببيع بوجه ما ذكره ايدخل الزرع والرتبة في رهن الارض
ولا يدخل في البيع لما ذكرنا في الثمرة ويدخل البناء والقرن في رهن الارض والدار
والقرية لما ذكرنا ولو رهن الدار بما فيها جائز ولو استثنى بعضه ان كان الباقي يجوز
ابناء الرهن عليه حده بقي رهنها بصفته وانما بطلان قوله لان الرهن جعل في ما رواه
على الباقي ويمنع التسليم كون الراهن او مساعه في الدار المرهونة وكذا مساعه في الوعاء
المرهون ويمنع تسليم الدابة المرهونة لئلا يملك عليها فلا يتم حتى يفي لئلا يملك لانه شاغل لهما بخلاف
ما اذا رهن لئلا يملك رهنها ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة فصار
كما اذا رهن مساعه في دار او عماره ودون الدار والوعاء بخلاف اذا رهن شجرة على
وابنة او لجانا في رأسها ودفع الدابة مع الشجر والحجام حيث لا يكون رهنها حتى تزرع
ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للتخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر

ذكر قال لا يبيع الامانات كالودائع والعدوى والمعاريات وما لا يشترط لان الغرض في
باب الرهن قبض مضمون فلو رهن من ضمان ما ثبت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين
منه وكذلك لا يبيع الايمان المضمونة بغيره كما لم يبيع في بيع البائع لان الضمان ليس بواجب
فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن ويحذف البائع فلا يبيع الزمان فانه
الايمان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل والقيمة عند هلاكه مثل المقصود وبذلك
التمتع والمرد بدل التصليح من دم العقد يبيع الزمان بها لان الضمان ينقضي فانه ان كان فاعا وجب
تسليمه وان كان بالكا يجب قبضه فكان رهنها بما هو مضمون فيبيع قال الزمان بالذرك بطل
والكفا بالذرك جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الرجوع واما فانه
الغرض في زمان في المستقبل لا يجوز اما الكفا لانه التزام المطالبة والتزام الافعال يبيع مضافا الى المال
كما في الصوم والصدقة ولما يبيع الكفا لانه ما اذاب له على لان ولا يبيع الزمان فلو قبضه قبل الرجوع
فذلك عند هلكه لانه لا يملكه حيث وقع بطلان خلاف الزمان بالدين المعروف وهو ان المال
رهنك هذا التفرض الف درهم وهلك في المدة من حيث يملك بامتني من المال كما بدت
لان المعروف جعل كالموجود بغير الحاجة ولانه مضمون بيمينه الزمان الذي يبيع على وجوده على
له حكمه كالمقبوض على سقم الشراء فيضمنه قال يبيع الزمان برأس مال السلم وبخمس القرض والسلم
فيه وقال لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا استبدال لعدم الجائز وباب الاستبدال
فيها مسدود وان الجائز لانه في المانية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون
على ما قرأ قال الزمان بالمبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان ملك الرهن ثمن القرض
ورأس مال السلم في مجلس العقد ثم القرض والسلم وصار المرهون مستوفيا لخصم القبض كما و
ان افترقا قبل ملك الزمان بطلان الغرض حقيقة وحكما وان ملك الرهن بالسلم فيه
بطل السلم بهلاكه ومعه انه يصير مستوفيا للسلم فيه فلم يبق السلم ولو ناسخا السلم وبالسلم
فيه رهن يكون ذلك رهن برأس المال حتى يجبه لانه بدل فصار كالمقصور اذا هلك به
رهن يكون رهن بعينه ولو هلك الزمان بعد التعاقد بملك بالطعام المسلم فيه لانه رهنه
به وان كان محبوبا بغيره كن ذراع عبدا وسلم المبيع واخذ الثمن رهنه ثم ناعا المبيع لان
يجبه لانه المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون بملك الثمن لما يتناكذ الواشري
عند الشراء فاسد او قبيح لانه ان يجبه ليستوفي الثمن ثم لو هلك المشتري في يد المشتري
بملك بعينه قال لا يجوز رهن نحو المكاتب والمذروا والولد لان حكم الرهن ثبوت بدلا لغيره
ولا يحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المانية في كثر وقيام المانع في الباقي لا يجوز الكفا

وكذا لا يفسد في النفس ما دونه لشدة الاستبصار بخلاف ما اذا كانت الحاجة خطا، لان
استبصار الارض من الارض ممكن ولا يجوز الاستبصار لان المسح في مضمون على المشتري في العبد
الحاجي والعبد المدبرون لانه في مضمون على المولى فانه لو ملك لا يجيب عليه شي ولا يجر ان
والغنية حتى لو ملك لم يكن مضمونا لانه لا يجر في مضمون ولا يجوز للمسلم ان يرضى
خيرا او برضا من مسلم او ذمي لشدة الاستبصار، ولا استبصار في حق المسلم ثم ان الارض ان
كان ذميا فالمرمى مضمون عليه لانه لا يجر في مضمون كما اذا غصبه منه وان كان المرمى ذميا لم يجر
للمسلم كما لا يجر في الغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك فيما بينهم لانه مال في حقه
والقيمة فليست بالمال عندهم فلا يجوز بيعها وارضاها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين
المسلمين ولو اشترى عبدا ورهن بتمنه عبدا او غنما او شاة من ذواته ثم ظهر العبد حر
او انحل حر او الشاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب طاهر وكذا اذا
فانحل عبدا ورهن بتمنه رهنه ثم ظهر انه حر وهذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على
الانكار ورهن بما صالح عليه رهنه ثم نقضه فان ما بين ما بين مضمون وعن يمين
يوسف خلافه وكذا قيسه فيما تقدم من جهة قال ويجوز للاب ان يرضى بدين عبدا
عبدا لانه الصغير لانه يملك الا يباع وهذا انظر في حق الصبي منه لان قيام المرمى من
يحفظه ابلغ خيفة الغرامة ولو ملك به ملك مضمونا والودعة من ملك امانة والوصي بغير
الاب في هذا الباب لما يراه وعن ابي يوسف وزفرهما لانه لا يجوز ذلك منها وهو التقيا
اعين في حقيقة الاباء وجه الفرق على الظاهر وهو الاستحسان ان في حقيقة الاباء والارادة
ملك الصغير من غير عوض اياها في الحال وفي هذا نصب حافظ لما له من اجماع بها
ملكه فوضح الفرق واذا جاز الرهن بصير المرمى من مضمونا بدينه لو ملك في يده وبصير
الاب والوصي موقفا له بضمه للصبي لانه قضى بدينه بانه لو ملك لوسطا المرمى من
بيعه لانه لو كبل البيع وبها يملكه قالوا واصل هذه المسئلة البيع فان الاب او الوصي اذا
باع مال الصبي من غير ثمن نفسه جاز ونفع المعاقنة وبضمه للصبي عندهما وعند ابي يوسف
لان نفع المعاقنة وكذا وكيل البائع والارمن نظير البيع نظر الى عاقبة من حيث وجوب الضمان
واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغير او عبدا له بمر لا يرضى عليه جاز لان الاب
لو قدر شفقة انزل منزلة شخصين قيمته عبارة مقام عبا رهن في هذا العقد كما في
بيعة مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد ولو اراد منه الوصي من نفسه او من يدين
او رهن عبا له من البنين بحق البنين عليه لم يجر لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي

طرفي العقد في الرهن الا لا يتولى في البيع وهو ما مر الشفعة فلا يعدل عن حقيقة في حقه كما قاله
باب والارمن من ابنه الصغير ومن عبده الناجر الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن
من نفسه بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبده الذي عليه دين لانه لا يجر في عبيد بخلاف
الوكيل في البيع او باع من هؤلاء لانه منهم فيه ولا منه في الرهن لان له مكانا واحدا وان
استدان الوصي للبنين في كسوته وطعامه فريهن به ما عا لبنين جاز لان الاستدانة
جازة للحاجة والارمن يقع اياها للحق فيجوز كذلك لو اتجر للبنين فارضوا ورهن لان الوكيل
له الحاجة فيتمتع المال للبنين فلا يجزئ من الارض من والارمن لانه اياها واستبصارا
رهن بالاب مبيع الصغير فادرك الما من ومات الاب ليس الما من ان يرضى حتى يقضي الدين
لو دفعه لارضا من حاجته او تصرفه بالاب رهنه بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه
ولو كان الاب لنفسه ففناه الابن رجع به في مال الاب لانه مضطر فيه الحاجة الى احياها
فأشبهه بغير الرهن وكذا لك اذا ملك قبل ان يملكه لان الاب بصيرها ضا وبنيه بال
فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز كما قاله في الرهن
جاز رهن فان ملك ضمن الاب حصة من ذلك للدولد لانه وبنيه من ماله بهذا
وكذا لك الوصي وكذا لك الجدا بالاب اذا لم يكن الاب وصي الاب ولو رهن الوصي
مسا عا للبنين في دين استدانته عليه قبض المرمى ثم استعاره الوصي للحاجة للبنين
فصاع في يده حتى فانه يخرج من الرهن ويملك من مال البنين لان فعل الوصي كفعلة بنفسه
بعد البلوغ لانه استعاره للحاجة للصبي والحكم فيه هذا على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال ان
على الوصي معناه هو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعده في هذه الاستعارة
او هي الحاجة للصبي ولو استعاره للحاجة لنفسه فضمه للصبي لانه متعده وليس له ولا يجر في
في حاجته نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجته نفسه حتى يملك عنده فلو
شاه من القيمة لانه متعده في حق الرهن بالغصب والاستعمال في حق الصبي بالاستعمال
في حاجته نفسه فيقضي به الدين ان كان قد فعل فان كانت قيمته مثل الدين او اقل
المرمى ولا يرجع على البنين لانه وجب للبنين عليه مثل ما وجب له على البنين فالتقيا فصاحا
وان كانت قيمته اقل من الدين اؤتمى قدر القيمة الى المرمى واؤتمى الزيادة من مال البنين
لان المضمون عليه قدر القيمة ولو كانت قيمته اكثر من الدين اؤتمى قدر الدين من القيمة الى الرهن
والفضل للبنين وان كان لم يكمل الدين فالقيمة رهن لانه صام من المرمى بتقريب حقه المرمى
فيكون رهنه عنده ثم اذا حصل الاجل كان لاجاب على التفصيل الذي فصلناه فلو ان غصبه

واستعمل الحاجة الصغيرة حتى يهلك في يده بضمنه الحق المرتين ولا يضمنه الحق الصغير لان استعمال
الحاجة الصغيرة ليس وكذا الاخذ لان له ولا يضمنه مال البنيان والحد قال في كتاب الاقرار
اذا اقر الاب والوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما ان له واثا
الاخذ فاذا هلك في يده بضمنه المرتين باخذه بدينه ان كان قد حصل ويرجع الوصي على الصغير
لان ليس له يدي بل هو عامل له وان كان لم يجل يكون رهنا عند المرتين ثم اوصى الدين
باخذه بدينه منه ويرجع الوصي على الوصي بذلك لما ذكرنا قال في يجوز رهس الدرهم والدين بالدين
والكيل والموزون لانه لا يتحقق الاستيفاء منه فكان محققا للدين فان رهنهت بجنسها
هلك بجنسها من الدين وان اخذها في الجوده لانه لا معتبر بالجوده عند المعاينة بجنسها وهذا
عند ابي حنيفة على ان عند بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما بضمن القيمة
من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وفي جماع الصغير فان رهس ابرني فضة وزنه عشرة
بعشرة فضة فهو بما فيه قال في معناه ان يكون قيمته مثل في نه او اكثر هذه الجواب في الجواب
بالانفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين
في الاول وزيادة عليه في الثاني فيصير بعد الدين مستوفيا فان كانت قيمته اقل من
الدين فهو على خلاف المذكور لانه لا وجه الى الاستيفاء بالوزن لما فيه من الضرر
بالمؤمن ولا اعتبار القيمة لانه يؤول الى اربوا فصرنا الى التضمن بجنس الفضة بجنس
القبض فيجعل مكانه ثم يملكه لانه الجوده ساقة العبرة في الاموال الربوية عند المعاينة
بجنسها واستيفاء الجيد بالروحي جائز كما اذا تجاوز به وقد حصل الاستيفاء بالاجماع ولما
يحتاج الى القيمة ولا يمكن لخصه بايجاب الضمان لانه لا بد له من مطالبة مطالبة الا ان
لا يضمن ملك نفسه وبعذر التضمن ببعذر النقص قبل هذه فريضة ما اذا استوفى
الاربوف مكان الجيد فملكته ثم علم بالزيادة وهو معروف فبان الباطل لا يصح على ما هو
المشهور لان محمد هو فيها مع ابي حنيفة وفي هذا مع ابي يوسف والفرق لحد ان قبض الربو
ليستوفى من جنسها والزباف لا تمنع الاستيفاء وقد تم بالملك قبض الرهن ليستوفى
من محل آخر فلا بد من انقص القبض وقد امكن منه بالتضمن ولو اكسره الاربع فنفق
الوجه الاول وهو اذا كانت قيمته مثل وزنه عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يجبر على الفكك
لانه لا وجه الى ان يذهب شيء من الدين لانه يصير فاضيا وبنه بلجوده على الاقراد والى
ان يملكه مع النقصان لما فيه من الضرر فخرناه ان شاء الله كما فيه وان شاء الله فقيمة
من جنسه او خلاف جنسه ويكون رهنا عند المرتين والكسور للمؤمن بالضمان في هذا محمد

محمد ان شاء الله كما في حق وان شاء الله بالدين اعلم ان المال انكسار بحالة الرهناك هذا
لانه لما فخذ الفكك مجازا حصار بمنزلة الرهناك وفي الرهناك الحقيقي مضمون بالدين بالاجماع
فكذا فيما هو في معناه فكما الاستيفاء عند الرهناك بالمائة وطريقه ان يكون مضمونا بالقيمة
ثم يقع المعاينة وفي جعله بالدين اعطاف الرهن وهو حكم جازي فكان التضمن بالقيمة وكذا
وفي الوجه الثالث وهو اذا كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية بضمن قيمته جند من خلاف
جنسه او روبا من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالانفاق اما عندهما فظاهر وكذا لك عند
محمد في لانه يعتبر حاله الانكسار بحالة الرهناك والرهناك عنده بالقيمة وفي الوجه الثاني وهو اذا
كانت قيمته اكثر من وزنه اثني عشر عند ابي حنيفة بضمن قيمته ويكون رهنا عنده لان العبرة
لوزن عنده لا للجوده والرواة فان كان باعتبار الوزن كذا مضمون يجعل كذا مضمونا
وان كان بضمنه بضمنه وهذا لان الجوده تابعة للذات ومعنى سارا اصل مضمونا استعمال
ان يكون الساج امانة وعند ابي يوسف بضمن خمسة اسداس قيمته ويكون خمسة اسداس الربو
له بالضمان سدسه بغيره حتى لا يبقى الرهن شائعا ويكون مع قيمة اسداس الكسور رهنا فعنده
تعتبر الجوده والرواة فتجعل باوة القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثني عشر وهذا لان الجوده
منقولة في ذاتها حتى يعتبر عند المعاينة بخلاف جنسها وفي تصرف المبيع ان كانت ما تميز
عند المعاينة بجنسها سمعا فامكن اعتبارها في بيان قول محمد نوع القول يعرف في موضع من
المبسوط والاباوات مع جميع شعبها قال ومن باع عبدا على برهنة المشتري شيئا بعينه حاز
استحقاقا والقباس ان لا يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع على ان يعطيه كقبلا
مقبلا حاضرا في المجلس فقبل وجه القياس انه صفقة في صفقة وهو منهي عنه ولا شرط لا يقتضيه
العقد وفيه منفعة لاحدهما ومثل يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملائم للعقد لان الكمال
والرهن للاستيفاء في ان ملائم الوجوب فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن مقبلا
فيه المعنى وهو ملائم فيقع العقد واذا لم يكن الرهن ولا الكفيل مقبلا او كان الكفيل عابيا حتى
اخر فالرهن معنى الكمال والرهن للمالك فيبقى الالعاب لرعيته فيفسد ولو كان عابيا فخصر في
المجلس وقبل مخرج فلو اشترى عن تسليم الرهن لم يجبر عليه وقال في ربه يكره ان الرهن اذا
شرط في البيع صراحة من جوفه كالوكالة المشروطة في الرهن فبذره بلزومه ونحن نقول ان الرهن
عقد نزع من جانب الرهن على ابيائه ولا جبر على الترهات ولكن البليغ بالجملة ان شاء الله
بترك الرهن وان شئت فخرج البيع لانه وصفه بخراب فيه وما رضى الا به فتجبر بغيره الا ان يذفع
المشتري الثمن حال الحصول المقصود او يدفع قيمة الرهن رهنا لان بالاستيفاء ثبت على

المعنى وهو القيمة قال ومن اشترى شيئا بدينار فباعه بمسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن
فالثوب رهن لانه انى ما يبيى عن معنى الرهن وهو كسب للوقت لا عطاء والعبرة في العقود
للمعنى حتى كانت الكفالة بشئ براءة الاصل حوالته وكما ان في ضد ذلك كماله وقال في قوله
لا يكون رهنا وشئ من الجب يوسف لان قوله مسك يجعل الرهن ويجعل الابعاد وانما اقلها
فيبقى شيئا بغيره اذا قال في مسك بدينار وبالك لانه لما قاله بالدين فقد عين جوده
الرهن فلما لم يمتد الى الاعطاء علم ان حراوه الرهن والله اعلم **فصل** في رهن
عبد من بالغ في حق حصة احد من المالكين ان يهبه حتى يؤدى باقي الدين وحصة كل واحد
منهما ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتهما وهذا لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا
بكل جزء من جزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين وصار كالمسك في يد المالك فان سمي كل واحد
من اعيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه به فذلك الجواز في رواية الاصل وفي
الزوائد ان يهبه اذا ادى سمي له وجه الاول ان العقد مفقود لا يفرق في فقر النسبة
كما في البيع وجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد لان احد العقدين لا يصير مشروطا في الآخر
الا برى انه لو قيل الرهن في احد ما جاز قال فان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين
لكل واحد منهما عليه جاز فجميع ما رهن عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى جميع الدين
في صفقة واحدة ولا شوب فيه وموجب صيرورته محبوسا بالدين وهذا لما قبل الوصف
بالجزى فصار محبوسا لكل واحد منهما وهذا بخلاف الرمية من رجلين حيث لا يجوز عند
اي حصة هو قال فان ضمما بكل واحد منهما في ثوبه كالعدل في حق الآخر والمضمون على
كل واحد منهما حصة لان عند المالك يصير كل واحد منهما مستوفيا حصة او الاستيفاء
ما يجزى قال فان اعطى احد ما رهنه كان كرهنا في بدل الآخر لان جميع الدين رهن في
يد كل واحد منهما من غير فرق على هذا جسد البيع اذا ادى احد المشرعين حصة قال
واذا رهن رجلان بدين عليه لرجل مائة واهدا فوجازوا الرهن رهن بكل الدين
وللمرمن ان يحبس حتى يسوى جميع الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شوب
فان قام الرجلان لكل واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه هو باطل
لان لكل واحد منهما اثبت يمينه انه رهنه كل العبد ولا وجه في القضاء لكل واحد منهما
بالكل لان العبد الواحد يحبس ان يكون كله رهنا لهما او كله رهنا لهما في حالة واحدة
ولا الى القضاء بكل واحد لاجل عدم الاولوية ولا الى القضاء لكل واحد منهما بالنصف لانه
يؤدى الى الشوب فقد راعى العمل بهما وتعتن التماز ولا يقال ان يكون رهنا لهما كاتهما

كما انها رهنها معا او جعل كل واحد منهما رهنا وجعل في كسب الشهادات هذا وجه الا ان
لا نقول هذا على خلاف ما اقتضته الحاجة لان كلا منهما اثبت يمينه جسا يكون وسبيله
الى شئ من الاستيفاء وبهذا القضاء اثبت حبس يكون سبيله الى شئ من الاستيفاء وليس هذا
علما على وفق الحاجة وما ذكرناه ان كان قبلا ساكن محمد اخذ به لقوته واذا وقع باطلا فله
بملك امانه لان الباطل لا يحكم له قال لو مات الرهن والعبد في ايدى ما فاعام كل
واحد منهما البينة على ما وصفتا كان في يد كل واحد منهما نصف رهنا جميعه كجسه اخذ
وهو قول الجعفي فمحمد ومحمد في الفلاس بهذا باطل هو قول الجب يوسف لان حبس كل منهما
حكم على العقد الرهن فيكون القضاء به قضاء بعض الرهن وانه باطل للشوب كما في حال
الحبوة وجه الاحتسار ان العقد لا يبرأ لذاته وانما يبرأ حكمه وحكمه في حالة الحبوة حبس
والشوب بغيره وبعد المات الاستيفاء بالبيع في الدين والشوب لا يفرق وصار كما اذا
ادعى الرجلان لكاح امرأة او دعت اخوانا لكاح على رجل او اقاموا البينة فمارت
في حالة الحبوة ويقضى بالميراث بينهم بعد المات لانه يقبل انقسام والتداعى **باب**
الرهن يوضع على يد العدل قال اذا اتفقا على وضع الرهن على يد العدل طرزا وقال
مالك لا يجوز ذكر قوله في بعض النسخ لان يد العدل يد المالك ولما يرجع العدل عليه
عند الاستحقاق لا تقدم القبض وان ادى يد على الضرورة يد المالك في الحفظ او العين
امانة في يده وفي حق المانية يد المرمن لان يده ضمان المضمون هو المانية فتر لانه
التخصيص بخلاف ما قصده من الرهن وانما يرجع العدل على المالك في الاستحقاق لانه
ثابت عنه في حفظ العين كما مودع قال ليس المرمن ولا للرهن ان يأخذ منه
لتحقق حق الرهن في الحفظ بيده وامانة وتعلق حق المرمن به استيفاء فلا يملك
احدهما ابطال حق الآخر فلو ملك في يده يملك في ضمان المرمن لان يده في حق المانية
يد المرمن وهي المضمونة ولو وقع العدل الى الرهن والى المرمن فمن لانه مودع الرهن
في حق العين ومودع المرمن في حق المانية واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن الدين
الى الاجنبي واذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما وقع الى احد ما وقد استولى المدفوع اليه
او يملك يده لا يقدر ان يجعل القيمة رهنا في يده لانه يصير قابضا مقبضا وبهذا ساقف
كن يتفقان على ان يأخذ امانته ويجعلها رهنا عنده وعند غيره وان تعذر اجتماعهما
يرفع احدهما الى القضاء ليعمل كل واحد ولو فعل ذلك ثم قضى الرهن والدين وقد ضمن العدل
القيمة بالدفع الى الرهن فالقيمة سالمة له لو وصل المرمن الى الرهن ووصول الدين

على المرزوقين ولا يجمع البديل في ملك واحد وان كان ضمن بالفتح الى المرزوقين فالمرزوق
بأخذ القيمة منه لان العين لو كان فانما في يده بأخذها او اذى الدين فكذلك بأخذها فانما
معامه ولا يجمع فيه بين البديل والبديل قال اذا وكل المرزوقين او العدل وغيرهما بيع
المرزوقين عند طول الدين فالمرزوق لا يجازى لانه لو كسل بيعه بالدين شرطت في عقد المرزوقين
لما كان ان يترك البديل ان يتركه لم يترك لانه لما شرطت في ضمن عقد المرزوقين صار حقا
من وصافه وحفاظه خوفه الا برى ان لا يترك باوة الوثيقة فيلزم لزوم اصله ولا يتركه
حق المرزوقين وفي الغرض انما هو حقه وصار كالوكيل بالخصوص من بطلب المذبح ولو ذلك بالبيع
حتى ملك البيع بالفتح والنسبة ثم مناه من البيع نسبة لم يعمل فيه لانه لا يترك باوة
يوصفه لما ذكرنا وكذا اذا وكل المرزوقين لا يترك لانه لم يتركه وانما وكلفه غيره وانما
المرزوقين لم يترك لان المرزوقين لا يترك لانه لو يترك لانه لو يترك لانه لو يترك لانه لو يترك
مقدم قال ولو كسل ان يبيعه بغير محض من الورثة كما يبيعه في حال حيوة بغير محض منه وان
ما المرزوقين والوكيل على ذلك لانه لان العقد لا يترك لانه لو يترك لانه لو يترك لانه لو يترك
واوصافه وان ما المرزوقين لا يترك لانه لو يترك لانه لو يترك لانه لو يترك لانه لو يترك
لا يترك في الارث ولان الموكل رضى براءة لارامى غيره وعن ابي يوسف ان حتى الوكيل
يملك ببيعة لان الوكالة لا تتركه فملكه الوصي كما مضى اذا ما استبعد ما صار راس المال
اعيا يملكه وصي المضارب ببيعة لما تتركه ما صار راسا عما قلنا التوكيل حتى لا يترك
لكن عليه والارث لا يترك في المضاربة لانه لا يترك في المضارب وليس المرزوقين
ان يبيعه الا برضا المرزوقين لانه ملكه وما رضى ببيعة وليس المرزوقين ان يبيعه الا برضا
المرزوقين لان المرزوقين احق بالبيعة من المرزوقين فلا يترك المرزوقين على تسليمه بالبيع قال فانما
حل الاصل الى الوكيل الذي في يده المرزوقين ان يبيعه والمرزوقين عايب جبر على بيعه لما ذكرنا
من الاجابة في لزومه وكذلك الرجل لو كسل غيره بالخصوص من غاب الموكل الى الوكيل
ان كانا جميعا جبر على الخصومة للوجه الثاني ان فيه انما لا يترك بغير موكل بالبيع لان الموكل
بيع بنفسه فلا يتولى حقه انما لا يترك على الدعوى والمرزوقين لا يملك ببيعة بنفسه فلو
لم يكن التوكيل مشروطا في عقد المرزوقين وانما شرطه بغيره لا يجبر على بيعه الا بالوجه الاول قبل
رجوعنا الى الوجه الثاني وهذا الصحيح وعن ابي يوسف ان الجواب في العصلين واحد وهو بزيده
اطلاق الجواب في الجاهل الصغير وفي الاصل واذا وكل العدل المرزوقين فخرج من المرزوقين
الضمن فابهم معامه فكان رجا وان لم يقض بعد لقيامه مضوضا او اذى كان من مال

٣٢٥
على المرزوقين ليعا عقد المرزوقين في ضمن لقيامه معام المبيع الموهون وكذلك اذا وكل العدل
المرزوقين وغرم الضامن فبذلك لان الضامن يستحق من حيث الماتية وان كان بديل القدم فبذلك
حكم ضمان المال في حق المسحق فبقي عقد المرزوقين وكذلك لو قلنا بعد دفع به لانه فانما معام
الاول لانه وانما قال واذا وكل العدل المرزوقين فبذلك لان المرزوقين الثمن ثم استحق المرزوقين
العدل كان الجاهل ان يضمن المرزوقين فبذلك وانما ضمان المرزوقين الثمن الذي اعطاه
وليس ان يضمنه غيره وكشف بهذا ان المرزوقين المبيع اذا استحق انما يكون مالكا او
فانما في الوجه الاول المسحق الجاهل ان يضمن المرزوقين لانه فانما ضمان المرزوقين الثمن الذي اعطاه
ضمن العدل لانه متعلق في حقه بالبيع والتسليم فان يضمن المرزوقين فبذلك البيع وتنتج الافضا
لانه يملكه باوة الضمان فبذلك ان امره ببيع ملك نفسه وان يضمن البائع فبذلك البيع
لانه يملكه باوة الضمان فبذلك ان امره ببيع ملك نفسه واذا ضمن العدل بالعدل الجاهل ان
شأنه يرجع على المرزوقين بالبيعة لانه وكيل من جهة عامل له فيرجع عليه بالبيعة من العدة وفقد
البيع وتنتج الافضا فلما يرجع المرزوقين عليه ينبغي من دينه وانما يرجع على المرزوقين لانه يثبت
انه اخذ الثمن بغير حق لانه ملك العبد باوة الضمان وفقد ببيعة عليه فصار الثمن له وانما
اذا له على حساب ان ملك المرزوقين فبذلك ان امره ببيع ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع
به عليه واذا يرجع بطل الافضا فيرجع المرزوقين على المرزوقين بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون
فانما في يد المشتري فلهما حتى ان يأخذ من يده لانه وجد عين ماله ثم المشتري ان يرجع
على العدل بالضمن لانه العاقد فبذلك يرجع في حقوق العدة وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع وانما
اذا لم يملك المبيع ولم يملك ثم العدل الجاهل ان يضمن المرزوقين بالبيعة لانه هو الذي اخذ
في العدة فيجب عليه تحليته واذا يرجع عليه فيرضى المرزوقين لان المقبوض سلم له وانما
يرجع على المرزوقين لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد فسخه فما فيجب نقص قبضه ضرورة
واذا يرجع عليه وانتقض قبضه عا حقه في الدين كما كان فيرجع به على المرزوقين ولو ان المشتري
سلم الثمن الى المرزوقين لم يرجع على العدل لا في البيع عامل المرزوقين وانما يرجع عليه اذا قبضه
ولم يقض فبقي الضمان على الموكل ولو كان التوكيل بعقد المرزوقين غير مشروط في العقد فما
لحق العدل من العدة يرجع به على المرزوقين فبذلك الثمن المرزوقين ام لا لانه لم يعلق بهذا التوكيل
حق المرزوقين فلما يرجع على الوكالة المفردة عن المرزوقين او باع الوكيل ووقع الثمن الى من
امر الموكل ثم خلفه عده لا يرجع به على المقضي بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لانه متعلق به
حق المرزوقين فيكون الرجوع ملحقه قال رحمه الله في هذا بزيادة قول من لا يرى جبر هذا

الوكيل على البيع قال وان مات العبد المهرهون في يد المرمون ثم استخذه رجل فهو الجار ان
ضمن الراهن وان شاء المرمون لان كل واحد منهما منعقد في حقه بالتسليم او بالقبض
فان ضمن الراهن فقد مات الدين لانه ملكه باء الضمان فصح الابطال وان ضمن المرمون
يرجع على الراهن بما ضمن من القيمة وبدينه اما بالقيمة فمأذون من جهة الراهن في ابا الدين
فانما انقضى اقتضاه فيعود حقه كما كان فان قبل لما كان قرار الضمان على الراهن يرجع
المرمون عليه والمالك في المضمون ثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت ان الراهن ملك
نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الراهن ابتداء فلما هذا اطلق الى حاكم القاضي ويجوز
عنه انه يرجع عليه بسبب الغرور والغرور بالتسليم كما ذكرناه او بالانقضاء من المرمون اليه
كانه وكيل منه والمالك بكل ذلك من غير من عقد الراهن بخلاف الوجه الاول لان الاول
لان المستحق بضمته اعيار القبض السابق على الراهن فيستند المالك اليه فثبت ان الراهن
ملك نفسه وقد طول الكلام فيه كما في المتن **باب التفرقة بين الراهن وبين**
المرمون على خبره قال اذا باع الراهن الراهن بغير اذن المرمون فالبيع موقوف لتعلق
حق الغير به وهو المرمون فينقضي على اذنه وان كان الراهن يتصرف في ملكه كمن اوصى
بجميع ماله يقف على اذنه الورثة فيما زاد على الثلث لتعلق حقه به فان اجاز المرمون جاز
المرمون جاز لان التوقف حقه وقد رضى بسقوطه وان فضاء الراهن وبنيته جاز ايضا لان مال
المانع من الغرور والمقتضى موجود وهو المنتصف الصادر من الابل في الحقل واذا انقضى البيع بغير
المرمون ينتقل حقه الى بده هو الصحيح لان حقه تعلق بالمالية والبدل له حكم المبدل صار كالعبد
المدينون اذا بيع برضا الغير وانتقل حقه الى البدل لانهم رضوا بالانقضاء ودون السقوط
رأى فكذلك هذا وان لم يجز المرمون البيع وضمته انفسه في ردائه حتى لو اتيك الراهن
الراهن لا سبيل للمشتري عليه لان الحق انما يثبت للمرمون بمنزلة الملك فصار كالمالك
لان كونه له ان يفسخ وفي امح الردا بين لا يفسخ بفسخه لانه لو ثبت حق الفسخ لكانا بين
ضرورة صيانة حقه وحقق في الحبس لا يطل انقضاء هذا العقد فيبقى موقفا فان شاء المشتري
صبر حتى يتيك الراهن ان العجز على شرف الردا وان شاء رفع الامر الى القاضي فكذلك
ان يفسخ لغوات القدرة على التسليم ولا ية الفسخ الى القاضي الى اليه وصار كما اذا اذن العبد
المشتري قبل القبض فانه يغير المشتري لما ذكرنا كذا كذا يهنا ولو باع الراهن من رجل
ثم باعه بغيره بغيره قبل ان يبيعه المرمون فان في موقوف ايضا على اذنه
لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلو اجاز المرمون البيع الثاني

التي جاز ولو باع الراهن ثم اجزاوه من او وهب من غيره واجاز المرمون هذه العقد
جاز البيع الاول والفرق ان المرمون ووجه من البيع الثاني لانه تعلق حقه به لا يفسخ بفسخه
لتعلق فانه يهنا بالحق الذي يهنا العقد لانه لا يهنا في الوبة والراهن الذي في الاجارة
بل المنفعة لا بدل العين وحقق في مالية العين لاني المنفعة وكانت اجازته اسما على
لحقه فوال مانع فينفذ البيع الاول فوضي الفرق قال لو اعقق الراهن عبد الراهن نفذ
عقده وفي بعض احوال الفسخ لا ينفذ اذا كان المقتضى معتبرا لان في تنفيذه ابطال حق
المرمون فاشبه البيع بخلاف اذا كان هو مشرا حيث ينفذ على بعض احوال لانه لا يبطال حقه
معنى بالتصديق وبخلاف اعاق في المشاخر لان الاجارة تنفي مدهما او كثر بغيرها اما لا
يقبل الراهن فلابقي وانما لمحا طيب اعقق ملك نفسه فلا ينفذ انتصره لعدم اذن
المرمون كما اذا اعقق العبد المشتري قبل القبض واعقق التاني والمقصود بالاختلاف في
قيام ملك الرقبة لقيام المقتضى عارض الراهن لا يبيى عن ذواله ثم اذا اذال ملكه في الرقبة
باعا فله يزل ملك المرمون في اليد بها عليه كاعاق في العبد المشتري بل اولى لان ملك
الرقبة اقوى من ملك اليد فلا يمنع الا على لا يمنع الا على بطريق الاول واستماع القاضي
البيع والوابة لانعدام القدرة على التسليم واعاق الوارث العبد الموصى برقبته لا ينفذ بل
يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة واذا انقضى الاعاق بطل الراهن لغوات محله ثم بعد ذلك
ان كان الراهن موسرا والدين حالا طو لب باء الدين لانه لو طو لب باء الدين
ينفع المعاضة بعد الدين فلما فانه فيه وان كان الدين مؤجلا اخذت منه قيمة العبد و
جعلت مدها مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان محقق وفي التفتين فانه اذا اكل
الدين اقتضاه بجمعه اذا كان جنس حقه وروا الفضل وان كان حقه اسقى العبد في قيمته
وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر الوصول الى حقه من جهة المقتضى
يرجع الى من ينفق بعقده وهو العبد لان الخراج بالضمان قال رضي ما ولبه اذا كان القيمة اقل
من الدين اما اذا كان الدين اقل لم يذكره ان شاء الله تعالى ثم يرجع بما سعى على سواه اذا ايسر
لانه قضى دينه وهو مضطر فيه بحكم الشريعة فيرجع عليه بما تحل عنه بخلاف المستحق في الاعاق
لانه يؤدى ضمانا عليه لانه سعى لتحصيل الحق عنده وعندهما يتكبد بهما يسعى في ضمان
على غيره بعد تمام اعاقه فصا كغير الراهن ثم ابو حنيفة يوجب السعاية في المشتري المشتري
في حالتي البسار والاعسار وفي العبد المهرهون شرط الاعسار لان ان ثبت المرمون حق الملك
وانه اولى من حقيقة الملك الثاني بغير المشتري كذا كنت فوجب السعاية بهما في حاله واه

أظهرنا النقصان رتبة كجلاف المشتري قبل القبض إذا اعتقه المشتري حيث لا يبيع
للبيع إلا رتبة من أبي يوسف والمهرسون يبيعان في البيع في الجبس انصف لان البيع
لا يملكه في الآخرة ولا يستوفى من عبته وكذلك يبيع حقه في الجبس بالعارية من المشتري
والمهرسون يخلط حقه ملكا ولا يبيع حقه بالعارية من الزمان حتى يملكه الاسترداد
فلو وجب التساوية فيما استويا بين الحقتين وذلك لا يجوز ولو أقر المولى برهن عبده
بان قال رهنك عند فلان وكذب العبد ثم اعتقه يجب التساوية عند ما خلا فالزفر وهو
يعتبره باقراره بعد العتق ونحن نقول في تعلق حق الغيبة حال ملك الغائب فيه اقبام
ملكه فبيع كجلاف ما بعد العتق لانه حال انقطاع الولاية قال لو تبره الزمان حتى تبره
بالا تفاق عند ما خلاه وكذا اعتد لان التدبير لا يمنع البيع على أصله ولو كانت امته فاستلوا
الزمان حتى استلبوا بالانفاق لانه يبيع باو في الحقتين وهو بالانفاق جارية الا ان يفتح
بالاعلى واذا صحاخر جاز من الرهن لبطان الحلية او لا يبيع استيفاء الدين فان كان
الزمان مؤتمرا ضمن فحينئذ على التفصيل الذي ذكرناه في الا تفاق وان كان محسرا فليس
المهرسون المدبر وادام الولد في جميع الدين لان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يبيع
في الاقل من الدين ومن العتق لان كسبه حقه والمعتق عند ليس الا قدر العتق فلا يرد
عليه وحق المهرسون بقدر الدين فلا كسبه الزيادة ولا يرجعان بما يرد وان على المولى بعد
بساره لا تها او باه من مال المولى المعتق يرجع لانه اوى ملكه عنه وهو مضطر على امر
وقبل الدين او كان موهبا يبيع المدبر في قيمته فمالا لا عوض الزمان حتى يبيع مكانه
فيقتدر بقدر العوض بخلاف ما اذا كان حاله لانه يفتى به الدين ولو اعتق الزمان
المدبر وقد فتنى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسح الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
وما اذا قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اواه من مال المولى قال كذا لو استملك
الزمان الرهن لانه حتى يحترم مضمون عبه بالانفاق والضمان رهن في يد المهرسون
اقبامه معام الدين فان استملكه اجنبي فالمرن هو محتم في تفضيله فباخذ القيمة فيكون
رهناني يده لانه احق بعين الزمان حال قيامه فكذا في استرداده واما مقام معامه والواجب
على هذا المستملك قيمته يوم يملك فان كانت قيمته يوم استملكه خمسمائة ويوم كان
الغارم خمسمائة وكانت رهنه وسقط من الدين خمسمائة فصارت لهم في الخمسمائة الزيادة فكانت
بملك باقته والمعتق ضمان الزمان القيمة يوم القبض اليوم الضحاك لان القبض السابق
مضمون عليه لانه قبض استيفاء اذ ان تبره عند الملاك لو استملكه المهرسون والدين

والدين من اجل غرم القيمة لانه انصف ملك الغير وكانت رهناني يده حتى يملك لان الضمان
بالدين فاقض حكمه واذا حل الدين وهو على حقه القيمة استوفى المهرسون منها قدر
حقه لانه جنس حقه ثم ان كان فيفضل برده على الزمان لانه بدل ملكه وقد فرغ من حق
المهرسون وان انقصت من الدين بتراجع السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن الفا
وجب بالاستملاك خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لان انقص كالملك وسقط الدين
بقدره وبغير قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر وجب عليه ان
بالانفاق وهو قيمته يوم انصف قال اذا عار المهرسون الزمان للزمان لم يرد له او ليعمل على
تفضيته يخرج من ضمان المهرسون لانه عار بين بالعارية ويد الزمان فان يملك في يد الزمان
بملك بغير شيء لغوات القبض المضمون والمهرسون ان يسترجع اليه لانه عند الرهن بان
ان في حكم الضمان في حال الماربي انه لو يملك الزمان قبل ان يرد على المهرسون كان المهرسون
احق به من سائر الغرام وهذا لان بالعارية ليست بلامرنة والقبض ليس من لوازم
الزمان بكل حال الماربي ان حكم الزمان ثابت في ولده الرهن وان لم يكن مضمونا بالملك او اذا
بقي عقد الزمان فاذا اخذه عار الضمان لانه عار القبض في عقد الزمان فيعود وبصفته وكذلك
لو عاره احد بما اجنبا بان الآخر سقط حكم الضمان لما قلنا ولكل واحد منهما ان يرد به
كما كان لان كل واحد منهما حقا محترقا به وهذا بخلاف الاجارة والرهبة من الاجنبي او ان يرد
احدهما بان الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود ان يعقد مبنيا ولو مات الزمان قبل
الرد الى المهرسون يكون المهرسون اسوة للغرام لانه تعلق بالزمان حتى لازم به منه النصرفات
فيستل من حكم الرهن بما بالعارية لم يتعلق به حتى لازم فاقترقا واذا استعار المهرسون من الزمان
ليعمل به فملك قبل ان ياخذ في العمل ملك على ضمان الزمان لهما بالزمان وكذلك اذا
بملك بعد الفراغ من العمل لا يرتفع به العارية ولو يملك في حالة العمل يملك بغير ضمان لانه
بالعارية بالاستعمال في حال الغيبة الزمان فان تعلق الضمان وكذا اذا اذن الزمان للمهرسون
بالاستعمال لاجتباؤه ومن استعار من غيره فله ان يرد به فانه رهنه بين قليل او كثير فلو اقر
لانه يبيع بانيات ملك اليد بغير التبرع بانيات ملك المعين والبد وهو ضمان الدين
ويجوز ان ينفصل ملك البد عن ملك العين فهو المهرسون كما ينفصل والاني حتى يبيع
والاطلاق اجب لاجل خصوصيات الا عارة لان كجلافه فيها لا تفتى الى المانعة ولو
عين فله لا يجوز للمعتبر ان يرد به اكثر منه ولا باقل منه لان النقص مفيد وهو ينفع الزمان
لان غرضه الاحتباس على تيسر اذ انه ينفع النقصان ايضا لان غرضه تيسر فلو كان اكثر مما يملك

عند المالك يرجع عليه وكذلك التقيد بالرجوع بالمرزوق وبالبلد لان كل من كان له ملك
لغير البعض بالامانة الى البعض فاعاد الا ان كان في الامانة والحفظ واذا خالف
كان ضامنا ثم ان شاء المعبر من المستعير وتيم عقد الرهن فيما بينه وبين المرزوق لانه ملك
باو الضمان فبين ان رهن ملك نفسه وان شاء ضمن المرزوق ويرجع المرزوق
بما ضمن وبالدين على الراهن وقد تباها في الاستحقاق وان وافق ان رهنه بمقدار ما
اخر به ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر فملك عند المرزوق بطل المال عن الراهن لانه
الاستحقاق بالملك وجب لانه رهن الثوب على الراهن لانه صار قائما بدينه بالمال
بهذا القدر وهو الموجب للرجوع دون القبض بانه لانه برضاه وكذلك ان صاحبه
ذهب من الدين بحسبه وجب مثله رهن الثوب على الراهن على تباها وان كانت
قيمة اقل من الدين ذهب بقدر القيمة وعلى الراهن بقية دينه المرزوق لانه لم يرض
بالزيادة على قيمته وعلى الراهن لصاحب الثوب ما صار به موفيا لما بينا ولو كانت قيمته
مثل الدين فاراد المعبر ان يشكك جبره عن الراهن لم يكن المرزوق اذا قضى دينه ان يرضخ
لانه غير متبرع حيث يخلص ملكه ولذا يرجع على الراهن بما اودى ما جبر المرزوق على الدفع
بمختلف الاجبة اذا قضى الدين لانه متبرع او هو لا يسعى في التخلص بملكه ولا في تفرغ ذمته
فكان المطالب ان لا يقبل ولو ملك الثوب العارية عند الراهن قبل ان يرهنه او بعد
ما افككه فلا ضمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهنذا وهو الموجب على ما بينا ولو اختلفا
في ذلك فالقول قول الراهن لانه يكره الا بقاء دعواه المالك في ما بين المالكين ولو اختلفا
في مقدار امره بالمرزوق فالقول للمعبر لان القول قوله في انكار اصله فكذلك في انكار وصفه
ولو رهنه المستعير بدين موعود وهو ان يرهنه بغيره كذا فملكه في المرزوق قبل الاخر
وللمتبرع القيمة سواء تضمن قدر الموعود للمتي لم يباها لانه كالموجود ويرجع المعبر على الراهن
ببطلان سلامته فالبينة الرهن باستحقاقه من المرزوق كسلامته بمرأته ذمته عنه ولو كانت
العارية عبدا فاعقده المعبر جاز لقيام ملك ارقية ثم المرزوق بالجبار ان شاء يرجع الدين
على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضمن المعبر قيمة لان الحق قد تعلق برقبته وقد اختلف
بالاعاق فيكون رهنه عند الراهن ان يقبض دينه فربوا الى المعبر لان استردا القيمة كاستردا
العين ولو استعار عبدا او دابة ليرهنه فاستخدم العبد او ركب الدابة قبل ان يرضخ
بمال مثل قيمته ثم قضى المال فلم يقبضه ما حتى يملك عند المرزوق فلا ضمان على الراهن لانه
قد برى من الضمان حين رهنها فانه كان امسا حالف ثم عاد الى الوفاق وكذلك ان اختلف

المرزوق ثم ركب الدابة او استخدم العبد فلم يقبض ثم عطل بعد ذلك من غير رهنه الا بغير
لانه بعد الفكاك كمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانهما حكم الاستعارة بالفكاك وقد عاد
الى الوفاق في غير من الضمان وهذا بخلاف المستعير لان به دينه فلا بد من الوصول الى به
المالك اما المستعير في الرهن يحصل مضمون والامر هو الرجوع عليه عند المالك وتحقق الا بغير
قال وجبة الراهن على الرهن مضمون لانه نقوبت حتى لازم محرم وتعلق مثله بالمال
بجعل المالك كالا جني في حق الضمان كتحقق حق الورثة بمال المريض مرض الموت بمنع نفاذ
تبرعه فيما رواه الثلث والعبد الموصى بدينه منه اذا المفعة الورثة فممنوا قيمته ليسترا بها عبده يقوم
معه ما قال وجبة المرزوق عليه سقط من دينه بقدر ما ومعه ان يكون الضمان على حصة الدين
وبهذا لان العين ملك المالك وقد تعدى عبده المرزوق فيضنه لما كان وجبة الراهن مثله
الراهن والمرزوق وعلى المالك هذا عند الاجبة وقال ابو يوسف وجبة دينه على المرزوق
مستعيرة والمراد بالدين على النفس ما يوجب المال الوفاقية فلا ضمان به للمالك على المالك
الا برى انه لو مات كان الكف عن كفها فجاها في المقصود على المقصود منه لان الملك عند
اوه الضمان ثبت للمصاحب مستند حتى يكون الكف عن عبده فكانت جبة على غير المالك بغير
دارما في الكفاية ان الجبة حصلت على غير المالك وفي الاعبار فائدة وهو دفع العبد الى الجبة
فتعبر ان شاء الراهن والمرزوق بطل الرهن ودفعه بالدين الى المرزوق وان قال المرزوق
لا اطلب الجبة فهو رهن على حاله ولان هذه الجبة لو اعتبرها المرزوق كان عليه التطوير
الجبة لانهما حصلت في ماله فلا ينفذ وجوب الضمان لمرح وجوب التحصيل عليه وجبة
على المرزوق لا بغيره لان في اولا كانت قيمته والدين سواء لانه فائدة في اعباره لانه لا يملك
العبد وهو العانة وان كانت القيمة اكثر من الدين فعن حقه انه بغيره بقدر الامانة لان
الفضل ليس في ضمانه فاستجبه جبة العبد او دابة على الاستدوع وعنه انه لا يعتبر لان حكم الراهن
وهو يحبس فيه ثابت فصار كالمضمون وهذا بخلاف جبة الرهن على الراهن او على ابن
المرزوق لان المالك حفيضة بباينة فصار كالجبة على الاجبة قال من عبدا بادي القا
بالا الى اجل قصير في السر فوجبت قيمته الى انه ثم قد خطا رجل وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل
فان المرزوق بقبض المائة فضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ واصدق ان نقصان
من حيث السر لا يوجب سقوط الدين عند اخلا فالمرزوق يقول ان المائة قد انقضت
فاستجبه انقاص العين ولان ان نقصان السر عبارة عن فطور رغبات الماس في ملك
لا بغيره في السر حتى لا يثبت الجبار ولا في النقص لا بجيب الضمان بخلاف نقصان العين

لان بقواته من ثمنه يتقرر الاستبقاء فبذلك لا يستحق الاستبقاء واذا لم يسقط شيء من الدين
بنقصان التمتع بقي مروجاً بكل الدين فاذا قلته فخرم قيمته مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاتفاق
في ضمان الا خلاف ذلك فيجاء بقدر العايت واخذ المهر من لانه بدل المائة في حق المسحق
وان كان مغالباً بالدم على صلاته حتى لا يزداد على دية التجر لان المولى اسحقه بسبب المائة
المهر من متعلق بالمائة فكذلك فيما قام معاملة ثم لا يرجع على الراهن شيئاً لان بداهته به
الاستبقاء من الابداء وبالهداك يتقرر قيمته كانت في الابداء الفاضل مستوفى الكل
من الابداء او نقول لا يمكن ان يجعل مستوفى الالف بمائة لانه يؤدى الى الربو فيعتبر مستوفى
المائة وبقي ثمنه في العيون فاذا بهلك بصير مستوفى ثمنه بالهداك كالمائة اذ مات
من غير فعل فقل احكامه بصير مستوفى الكل بالعبد لانه لا يؤدى الى الربو قالوا امره
الراهن ان يبيع فيه مائة وقبض المائة من حقه بجمع ثمنه لانه لما دعه باذن الراهن
صار الراهن استرقه وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن وبقي الدين لا يقدر ما
استوفى كذلك مما قال ان قلته بدينه مائة فدرج مكانه افكته بجميع الدين وهذا عند
الرجعة والى يوسف قال محمد بن عيسى بن جابر ان شأنا افكته بجميع الدين وان شاء سلم
العبد المدفوع الى المهر من ماله وقال في بصير رهنه بمائة لانه ان بداهته به استبقاء وقد
نقر بالهداك الا انه اختلف بداهته بغير الدين بقدره ولا يصح ان يهدى على نقره
العبد الثاني فان مقام الاول كما اودع ولو كان الاول قائماً وانقص التمتع لا يسقط شيء من
الدين عند الماكذ كما قلنا ذلك اذا قام المدفوع مكانه ولقد عرفت في الجواب ان المهر من تغير
في ضمان المهر من فخر الراهن كالمهر اذا قل قبل القبض المقصود اذا قل في بد
الفاصل بين المشتري والمقصود منه كذا ابداً ولما ان التغير لم يطر في نفس العبد اقام
الشيء في مقام الاول كما اودعها ذكره مع زفر بن عيسى ان الراهن امانة عند فليكون بمالكه
منه بغير ماله لان جعل الراهن بالدين يحكم بما ياتي وانه منسوخ بخلاف البيع لان التجار
في حكم الفسخ وهو مشروع بخلاف الفسخ لا يمكنه بوا الضمان مشروع ولو كان العبد يرجع
سواء حتى صار يساوي لانه ثم قلته بدينه مائة فدرج به فهو على هذا المذهب اذا قل العبد
الراهن قبل اخلاض ضمان لحيته على المهر من ليس ان يدفع لانه لا يملك التمليك ولو قد
طهر الحق في الدين على ماله ولا يرجع على الراهن شيئاً من الضمان لان الجنا بحدود
في ضمانه فكان عليه ضماناً ولو لم يلى المهر من بدينه قبل المهر من اودع العبد او اودع
بالدين لان المالك في الرقبة فاقبم له واما الى المهر من الضمان فاقبم حقه فانه اضع عن الضمان

الضمان بطلان الراهن يحكم بما ياتي ومن حكمه ما لا يخرج من المدفوع والضمان فان اثنى المدفوع
الدين مائة اثنى بدينه في ضمان المهر من فصار كالمالك كذلك ان فدى لان العبد كالمالك
له بعض من كان على المهر من وهو الضمان بخلاف ولد الراهن او اقل انما او استملك ماله
حيث يجادل الراهن بالمدفوع والضمان في الابداء لانه غير مضمون على المهر من فان دفع خرج
من الراهن ولم يسقط شيء من الدين كالمهر من الابداء وان فدى فوراً مع اتمه على
سالم ولو استملك العبد المهر من لا يستغرق رهنه فان اوى المهر من الدين الذي
لزم العبد فدينه على حاله في الضمان وان لم يبق للراهن بدينه في الدين الا ان يجازى ان يوزر
عنه فان اوى بطل من المهر من كما ذكرنا في الضمان وان لم يؤد ببيع العبد فيه باخذ صاحب
وبن العبد بدينه لان دين العبد مضمون على دين المهر من وحق ولي الجنا بدينه لانه على حق
المولى فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المهر من واكثر فالفضل للراهن وبطل
دين المهر من لان الرقبة اسحققت لغيره في ضمان المهر من كاشبه المالك وان كان
دين العبد اقل من دين المهر من بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهنه
كما كان ثم ان كان دين المهر من قد حل اخذه به لانه من جنس حقه وان كان لم يحل مسكه
حتى يحل وان كان ضمن العبد لغيره بدين الغريم اخذ الثمن ولم يرجع بالباقي على احد حتى يعق
العبد لان الحق في دين الاستملاك يتعلق برقبته وقد استوفيت فيما خالي ما بعد العق
ثم اذا اوى بدينه لا يرجع على احد ما وجب عليه بغيره وان كان قيمة العبد الفين وهو رهن
بالف وقد جنى العبد على الضمان لان النصف منه مضمون النصف لانه والضمان في المهر من
على المهر من وفي الامانة على الراهن فان اجتمع على المدفوع دفعا وبطل من المهر من والمدفوع
لا يجوز في الحقيقة من المهر من لما بينهما واما منه الرضا به فان نشأنا قال نقول لمن قال
افدى رهنه كان او مهنه انا المهر من فليس في الضمان ابطال حق الراهن وفي المدفوع
الذي يجازى ما الراهن ابطال حق المهر من وكذا في ضمانه ولد الراهن اذا قال المهر من انا
افدى له ذلك ان كان المالك يجازى المدفوع لانه ان لم يكن مضموناً فهو محجوس بدينه وله
في الضمان عرض صحيح ولا ضرر على الراهن فكان لراهن بدينه واما الراهن فله ان ليس للمهر من
ولا في المدفوع لما بينا فكيف يجازى ويكون المهر من في الضمان متطوعاً في حقه لانه حتى لا يرجع
على الراهن لانه يمكن ان لا يجازى فيضاطب الراهن فلما التزمه والحالة هذه كان مبرقاً وهذا
على ما روي عن أبي حنيفة انه لا يرجع مع كسور وسنتين الضولين انما شاء الله تعالى ولو لم يلى
المهر من ان يفسد وفداه الراهن فانه يتسبب على المهر من نصف الضمان من ماله لا يسقط

امر لازم فدى او دفع فلم يجعل الزاين في الغدا منقطعاً ثم ينظر ان كان نصف الغدا مثل
الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف الغدا وكان
العبد رهناً بما بقي لان الغدا في النصف كان عليه فاذا اذاه الزاين وهو ليس بمنقطع
كان له الرجوع عليه فيصير قصاصاً بدنه كانه اذني نصفه فيبقى العبد رهناً بما بقي فلو كان الزاين
فدى الزاين حاضر فمستطوع وان كان غائباً لم يكن مستطوعاً وهذا قول في حنفية
وقال ابو يوسف ومحمد وحسن زفر المرزوق مستطوع في الرجوع لانه فدى ملكه بغير
اخره فاذا فدا المرزوق فقد تخرج كالاجنبي فاما اذا كان الزاين غائباً فعند مخالفة المرزوق
بحاج الى اصلاح المضمون ولا يمكن ذلك الا بصالح الامانة فلا يكون مستطوعاً قال اذ امانت
الزاين باع وصنعت الزاين وفدا الدين لان الوصي قائم مقامه ولو تولى الموحي بنفسه
كان له ولاية البيع باذن المرزوق كذا لومينه وان لم يكن موصى نصب العاصي له وصياد
امر به ببيع لان العاصي نصب مظهر لحقوق المسلمين ولا يجوز احسن النظر لانفسهم والنظر
في نصب الوصي ليدفع ما عليه لغيره ويسنوني ماله من غيره وان كان على المكتتب دين
فمن الوصي بعض الزكاة عند غريم من غريمه لم يجز ولا خلاف ان يرد ولا تترك بعض الغرام
بالايمان للمكتتب فاشبهه الاباء بالاباء المحققين فان قضى دينهم قبل ان يرد وجاز لرد الكائن
لو صدر حقه منهم ولو لم يكن المكتتب غريم آخر جاز الزاين اعتباراً بالاباء المحققين في بيعه
لانه يعلم فيه قبل الزاين وكذا بعده واذا اراد من الوصي دين المكتتب على رجل جاز لانه
استبنا وهو مكتتب قال رافع وفي رهن الوصي ففصلات ذكرها في كتاب الرضا بالان
مسألة ومن رهن عشرين بعشرة فبقيته عشرة فمضى ثم صار خلاصاً وعي
فدور من بعشرة لان يكون محلاً للبيع يكون محلاً للرهن اذا لم يكن له مالان فيهما ولا خلاف ان
لم يكن محلاً للبيع ابتداء فهو محلاً له بما بقي من ثمنه فيصير فخر قبل القبض بيني العقد
الا انه يجزى في البيع بغير وصف البيع بمنزلة ما اذا اقتبذ ولو رهن ثمانية بعشرة بعشرة
فانت فخر جديد فصار يساوي ورهنا فمور رهن بدينهم لان الزاين يتقرر بالملك
فاذا جى بعض المحل بعد حكمه بقدره بخلاف ما اذا امانت الثمانية المبيعة قبل القبض فخرج
جديد بحيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالملك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الزاين
يتقرر بالملك لما يتبع ومن مشايخنا من يمنع مسئلة البيع ويقول يعود البيع قال فانما الزاين
للازمن وهو مثل الولد والنمر واللبن والقوف لانه متولد من ملكه ويكون رهناً مع
الاصل لانه تبع له والزاين حتى لازم فيسرى اليه فان ملكه بغيره شي لان الاصل في كل

فقط لها تمايز بل الاصل لانها لم يدخل تحت العقد مقصوداً او النقط لا يتمايزان وان ملك
الاصل وبقي الثمن انما الزاين بحقه يقسم الدين على قيمة الزاين يوم القبض وقيمة الثمن
يوم الفكك لان الزاين يصير رهناً بالقبض والزيادة نصيب مقصودة بالفكك اذا بقي له
وفته والشع بها شيء اذا صار مقصوداً كره له المبيع فما اصاب الاصل سقط من الدين لانه قبل
الاصل مقصوداً وما اصاب الثمن انما الزاين لما ذكرناه وصور لنا على هذا الاصل يخرج وقد
ذكرنا بعضنا في كتابه المنهني وتمامه في الجامع والزوائد قال لو رهن ثمانية بعشرة وقيمة
عشرة وقال الزاين للمرزوق احلب الشاة فما حلبت فهو لك محال فحلب وشرب فداها من عليه
في شيء من ذلك الا بالاجرة فيقتضى تعليقها بالشروط والمطهر لانها الطلاق وليس بمكاتب فيخرج
المطهر فلا يسقط شيء من الدين لانه المله باذن الملك فان لم يملك الشاة حتى ماتت في
بدل المرزوق قسم الدين على قيمة الدين الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما
اصاب الدين اخذه المرزوق من الزاين لان الدين مكف على ملك الزاين بفعل المرزوق
الفعل حصل تسليط من قبله فصار لان الزاين اخذه والمطهر فكان مقصوداً عليه فكان
له حصته من الدين فبقي بحقه وكذا ذلك لداثا اذا اذن له الزاين في الكه وكذا ذلك في الثمن
الذي يجزى على هذا القياس قال ويجزى الزاين في الرهن ولا يجوز في الدين عند ابي حنيفة
ومحمد ولا يصير الزاين رهناً به وقال ابو يوسف ويجزى الزاين في الدين ايضا وقال زفر الشافعي
لا يجوز فيها واختلف معناه في الرهن والثمن في الثمن في المهور المكتوبة سواء وقد ذكرناه في
البيع والابى يوسف في كفاية الاخرى ان الدين في باب الرهن كالتميز في البيع والزاين
كالتميز فيجز الزاين فداها كما في البيع والجامع بينهما الاتفاق باصل العقد الحاجته والامكان
ولهما وهو القياس ان الزاين في الدين لوجوب الشئ في الزاين وهو غير مشروع عندنا ولا
في الزاين لوجوب الشئ في الدين وهو غير مانع من صحة الزاين الا برمي انه لو رهن عبداً
بجسمانه من الدين جاز وهذا شيع في الدين والاتفاق باصل العقد غير ممكن في طرف
الدين لانه غير مقفود عليه ولا مقفود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يعني بعد انفسه
والالاتفاق باصل العقد في بدلي العقد بخلاف البيع لان الثمن بدل يجب بالعقد ثم اذا تمت
الزيادة في الرهن وبسبب هذه زيادة قصبة يقسم الدين على قيمة العبد الاول يوم القبض
وعلى قيمة الزاين يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزاين يوم قبضتها خمسة مائة وقيمة الاول يوم
القبض الف والدين الف يقسم الدين اثنا مائة في الزاين ثلث الدين وفي الاصل ثلث
الدين اعتباراً بقيمتها في وقتي الاعاير وهذا لان الضمان في كل احد منها ثبت بالقبض

فمنع من كل واحد منها وقت القبض واذا ولدت الموهنة ولد ان الراس من راس الولد
عبدًا وقيمة كل واحد الف والعبد من مع الولد خاصة بقسم ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة
لانه جعله زيادة مع الولد دون الام ولو كانت الزيادة مع الام بقسم الدين على قيمة الام يوم
القبض وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما اصاب الام قسم عليه وعلى ولد لان الزيادة غلبت
على الام قال فان رهن عبد يساوي الف ثم اعطاه عبدا آخر فقيمة الف مكان الاول
قال لا دل رهن حتى يرد الى الرهن والمهر من في الآخر من حتى يجعله مكان الاول لان الاول
انما دخل في ضمانه بالقبض والدين وبها باقيا فلا يخرج عن ضمان الام بتفويض القبض لادام
الدين باقيا واذا انقضى الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهما ضمانا جوازا
لا يجوز لهما فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجدد القبض لان المهر من على
الان في امانته ويدر الرهن بد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه كمن له على آخر حيا واستوفى
زيده فلهما جبايا ثم علم بان الزيادة وطالبه بالي ودأخذ ما كان الجبا امانة في يده فلم يرد الزيادة
ويجوز القبض وقبل لا بشرط لان الرهن يخرج كالبينة على اتيانه من قبل قبض الامانة ينوب
عن قبض البينة ولان الرهن عينه امانة والقبض يرد على العين في قبض قبض الامانة عن
قبض العين ولو ابراء المهر من الرهن عن الدين او وهبه منه ثم ملك الرهن في يد المهر
بملك بغير شيء استحق ما خلا فان زعمه لان الرهن مضمون بالدين او كجوهته عند توهم
الوجود كما في الدين الموعود ولم يبق الدين بالبراء والبيعة ولا سقوط الا احداث منها الا
بغيره كما لم يبق له ولاية المنع وكذا اذا ارضعت المرأة ربها بالقبض في جازاها او جنت
او ارذنت والعباد بانته قبل الدخول او اخذت منه على صداقها ثم ملك الرهن في يده
بملك بغير شيء في هذه القلة ولم تضمن شيئا لسقوط الدين كما في البراء ولو استوفى المهر من
الدين باقيا الرهن او باقيا منطوق ثم ملك الرهن في يده بملك بالدين ويجب عليه
رد ما استوفى الى من استوفى منه وهو من عبدا والمنطوق بخلاف البراء وجه الفرق ان
بالبراء سقط الدين اصل كما ذكرناه وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب الا انه يتعذر استيفاء
لعدم العائنة لانه يعقب مطالبته فله كما هو في نفسه قائم فاذا ملك بغير الاستيفاء
الاول فانسقط الاستيفاء الثاني وكذا لو اشترى بالدين عينا او صالح عنه على عينه لانه استيفاء
وكذلك اذا حال الرهن المهر من بالدين على غيره ثم ملك الرهن بطلت الحوالة وبملك
بالدين لانه في معنى البراء بطريق الاداء لانه يزول به عن ملك الخيل مثل ما كان له على
الخيل عليه او ما يرجع عليه ان لم يكن للخيل على الخيل عليه لان بئنه لانه الوكيل وكذا

وكذا لو نفاذ ما على ان لا دين ثم ملك الرهن بملك بالدين لتوهم وجوب الدين
بالنفاذ على قيامه فتكون الجوزة باقية بخلاف البراء وانما علم كس
الحجيات قال الفصل في خمسة اوجه عمد وشبهة عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل
بسبب والمرويات فكل يتعلق به الاحكام قال في العمد ما نعتض به بصلاح او ما جرى مجرى
الصلاح كالخدر من الخشب وليطة القصب والمروة المحذرة والقار لان العمد هو القصد
ولا ينافى عليه الا بهله وهو استعمال الآلة العائنة فكان مقتضاها فيه عمد ذلك وموجب
ذلك الما ثم لقوله تنكح ومن قبل موثقا منه انما هو جرمه الآلة وقد نطق به غير واحد من
السنة وعلى انعقد اجماع الآلة قال والقود لقوله تنكح كتب عليكم القصاص في القتلى الآلة
الا انه يقتيد بوصف العمدية لقوله صلح العمد قوامي موجب ولان الجباية بها تشكل حكمه
الزجر عليها تنوفو والعقوبة المشابهة لا شرع لها دون ذلك قال ان يعفوا اولها او
يصلحوا لان الحق لهم ثم هو واجب عينا وليس للولي باخذ الدية الا برضا العائل وهو
احد قولين في النفي ان ان حق العدل في المال من غير ضمان العائل لا ينعين مدفع المالك
فيجوز بدون رضاه وفي قول الواجب احد بهما لا بعينه ويتعين باختياره لان حق العبد
شرع جازا وفي كل واحد نوع جبر فخير ولا ما لم يوافق الكتاب ورعا من السنة ولان المال
لا يصلح موجب لعدم العائنة والقصاص يصلح للممثل وفيه مصلحة الاجاز جبرا وجبر ابتعاق
وفي الخطا وجوب المال ضرورة صون الدم عن الاهداء ولا ينعين لعدم قصد الولي العمد
اخذ المال فلا ينعين مدفع المالك كالكفارة فيه عند ما او النسيء لا يجب لان الحاجة
الى التكفير في العمد مس من ماله في الخطا فكان ادعى الى الجبا بولنا انها كبيرة مخضفة وش
الكفارة معنى العباد فلا تناط بينهما ولان الكفارة من المعاد ورتبة ما في الشرع لدفع
الاداء لا يعينها دفع الاعلى ومن حكمه حرمان الميراث لقوله صلح لاميراث لعل قال وشبه
العمد عند ابي حنيفة انه ان يعمد الضرب باليس بصلاح ولا ما جرى مجرى صلاح وقال وهو قول
الشافعية اذا ضرب به بجر عظيم او كجسبة عظيمة فهو عمد وشبه العمدان يتعذر ضربهما بالاقبال
قالا لانه يتعذر معنى العمدية باستعمال آلة صغيرة لا يقتل بها لانه لا يقصد به غيره
كان وبسبب كونه فكان شبه العمد ولا يتعذر استعمال آلة لا تلبث لانه لا يقصد به الا
القتل كالسيف فكان عمدا موجبا للقود وله قوله ثم ان قيل خطا العمد قبل السوط
والعصا وفيه نامة من الاصل لان الآلة غير موصوفة للقتل والاستعمال فيه الا لا يمكن
استعمالها على غير ماله من المقصود قتله وبه يحصل القتل عاين نقصرت العمدية نظر الى الآلة فكان

شبه العود كالفصل بالوسط والعصاة الصغيرة قال موجب ذلك على قولين الا ان لم يزل
وهو فاصد في الضرب والكفارة لشبهه بالخطا والدية المقتطعة على العاقلة والاصل ان
كل اية وجبت بالفصل ابتداء لا بمعنى يحدث من بعد فهو على العاقلة اعياها بالخطا كجيب
في ثقت سنين لفظة عمره ويجب مغلظة وسبب من هذه التقاطع ان شاء الله تعالى
ويتعلق بجرمان الميراث لانه جزاء الفصل الشبهة تؤثر في سقوط الفصا من جرمان
الميراث وما لك هو وان لم تعرفه شبه العود والمجته عليه ما استفاه قال الخطا علم نوعين
خطا في القصد وهو ان يرى شخصا بنية صيدا او ذاهو آدمي او يفتت عريتا فاذاهو مسلم و
خطا في الفعل هو ان يرى عريتا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية لقوله
عز وجل فخر ربيعة مؤمنة ودية مسلمة الى هذه الآية وهي العاقلة ويجب في ثقت سنين
لما يتناه ولا انتم فيه يعني في الاجمدين قالوا الميراث انتم الفصل فانما في نفسه فلا يجرى من الاثم
من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبت في حال الترمي او شرع الكفارة تؤذن باعتبار
بين المعنى ويكرم عن الميراث لان فيه انما يفتح تعليل الميراث به بخلاف اذا تعدى للضرب
موضع من جسده فخطا كما صاب موضع اخر فمات حيث يجب الفصا لان الفصل وجب
بالقصد الى بعض بدنه او جميع البدن كالحمل الواحد قال ما جرى مجرى الخطا مثل النائم
ينقلب على جنب فيقتله فحكمه الخطا في الشروع وانما الفصل بسبب غفلة الزهراء ومنع الحجر
في غير ملكه وموجبه اذ انصف فيه اتمى الدية على العاقلة لانه سبب التلف وهو متعدي فيه
فانزل موقعا او فاعا فوجبت الدية ولا كفارة فيه ولا يتعلق بجرمان الميراث قال النسخ
يحق بالخطا في احكامه لان الشروع انزله فاعا وان الفصل معدوم منه حقيقة والحكي به
ختم الضمان ويعلق حتى يغزو على الاصل وهو ان كان باثم بالحفر في غير ملكه لا باثم بالموت
على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل كذا الميراث بسببه وما يكون شبه عمد في النفس فهو
عمد فيما سوا لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة وما دونها لا يختص بالآلة
دون الآلة **باب يوجب الفصا ما لا يوجب** قال الفصا من احب بقتل
كل محضون الدم على السبب اذ اقل عمد اما العمدية فلما يتناه وما حفرن الدم على السبب
لبنفي شبهه الا باخذ وتحقق المسواة قال بقتل الحر بالحر والحر بالعبد لعمومات وقال
النسخ لا بقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المعادلة
ان لا بقتل حر بعبد ولان سبب الفصا على المسواة وهي منتفية بين المالك والمملوك
ولم يزل لا يقطع طرف الحر بطرفه بخلاف العبد بالعبد لانه ما بينه وبين المالك المملوك

بقتل بالحر لانه تفاوت الى نقصان ولان الفصا من بعد المساواة في العمدية وهي بالدين
العمدية وهي بالدين او بالدار ويستويان فيها وجرمان الفصا من العبد من يؤذن بانها
شبهة الا باخذ والنسخ يختص بالحر فلا يفتي بعمده قال الميراث بالحر في هذا فانما يفتي
له قوله عم لا بقتل مؤمن بالحر ولا لانه لا مساواة بينهما وقت الجناية وكذا الكفر مسج فبوت
الشبهة وان ما روى ان النبي وم قل مسلم يفتي ولان المساواة بينهما في العمدية فانه
نظم الى التكليف او التدارك بالمسج كغير المحارب دون المسلم والفصل يفتي بؤذن بانها
الشبهة والمراد بما روى الحر في سبابة ولا ذو عمد في عمدته والعطف للمغايرة قال لا
بقتل المسلم لانه غير محضون الدم على السبب وكذا الكفر باعث على الحراب لانه على قصد
الرجوع ولا بقتل الذي بالمنا من الماتية وبقتل المنا من بالمنا من قياس المساواة
ولا بقتل سبب الفصا بالمسج وبقتل الرجل بالمرأة والكبير الصغير والعجم بالاعجم الزمن
وبناء فص الاطراف بالجنون للعمومات ولان في احوال التفاوت فيها وراة العمدية اشنع
الفصا وظهور التفاوت الثاني قال لا بقتل الرجل بانه لقوله عم لا يباذله بولده و
هو باطلا فحجة على ذلك في قوله بقاء اذا ذكبه وكذا لانه سبب الاجابة فمن الحال ان
يسجن له افتاؤه ولما لا يجوز له قتله وان وجد في صف الاعداء معانها او زانيا وبجرح
والفصا من سجنه المقتول ثم يخلصه دارنه وكجدة من قبل الرجال والنساء وان عا في هذا
بمنزلة الاب وكذا الوالدة وكجدة من قبل الاب والام فربيت او بعدت لما يتناه وبقتل
الولد بالوالد لعدم المسقط ولا بقتل الرجل بعبد ولا بعبد به ولا بملك به ولا بعبد بولده لانه
لا يوجب لنفسه على نفسه الفصا ولما ولد عليه وكذا لا بقتل بعبد ملك بعضه لان الفصا من
لا يتجرى قال من ورث فصا على ابيه سقط لحرمة الابوة ولا يستوفي الفصا الا بالسبب
وقال النسخ لا بقتل من بقتل ان كان فعلا مشروعا فان مات والآخر رقبته لان سبب
الفصا على المساواة وان قوله عم لا يباذله بالآ بالسبب والمراد به السبب ولان فيها سبب
البيه اسبقا الزيادة لو لم يحصل المقصود بقتل ما فعل فخر ربيعة فوجب كذا ركني العظم
قالوا قتل المكا عدا وليس له وارث الا المولى ذلك وقال فله الفصا من عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يري في هذا فصا لانه استنبه سبب الاستنباط فانه لو لا
ان مات حر او ملك ان مات عبدا فصا ركن قال غيره يعني هذه الجار بكذا وقال
المولى يزوجها منك لا يجل له وطنا لا خفاف السبب كذا هذا ولما ان حق الاستنباط
المولى يبعث على العبد يرين وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب لا يفضي الى المازفة

والا الى اختلاف حكم فلا يبالى به بخلاف تلك المسئلة لان حكم ملك السجين بغير حكم النكاح ولو
ترك دفاء وله وارث غير المولى فلا فصاص وان اجتمعوا مع المولى لانه استنبه من له الحق لانه
المولى ان مات عبدا او وارثا ان مات حرا او طورا لا اختلاف بين العتق فيه في موته على
الحرة او الرقي بخلاف الاموال لان المولى متعبد فيها وان لم يترك دفاء وله ورثة احرار وجب
القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبدا جارا برب لا يفسخ الحكم بخلاف متعبد
البعض اذ مات ولم يترك دفاء لان العتق في البعض لا يفسخ بالجزء اذ اقل عبد الرهن
لم يجب القصاص حتى ينجح الرهن والمرمى لان المرمى لا ملك له فلا عليه والارهاق
لو تركه ليعطى حق المرمى في الدين فيستوفى اجزاءها اليه سقط حق المرمى برمائه قال
داود اقل في المعنوية فلا يبالى ان يقتل لانه من المولى على النفس شرع الامر راجع اليها وهو
تشقي الصدر فبنيته كالانكاح وله ان يباح لانه انظر في حق المعنوية وليس له ان يعطى
فيه ليعطى حقه وكذلك ان قطعت يد المعنوية عند المأذون والوصي بمنزلة الابن جميع ذلك
الا انه لا يقتل لانه ليس له ولا يبالى على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا الظاهر الصحيح
عن النفس واستنبط القصاص في الطرف فانه لم يستثنى الا القتل في كل القصاص ان الوصي
لا يملك التصرف لانه تصرف في النفس لا عبث منه فيمنزل الاستنباط ووجه المذكور
بما ان المقصود من الصلح المآل اذ لا يجب بعقده كما يجب بعقد الاب بخلاف القصاص
لان المقصود التشفي وهو يختص بالاب ولا يملك العفو لان الاب لا يملكه لما فيه من
الابطال فمدادى قالوا القصاص ان لا يملك الوصي الاستنباط في الطرف كما لا يملكه
في النفس لان المقصود منه التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يملك
بها ملك الاموال فما خلقت وقاية للنفس كالمال على ما عرف فكان استنباطه
بمنزلة التصرف في المال والصبي بمنزلة المعنوية في هذا والعاصي بمنزلة الاب في الصبي الا يرى
ان من قتل لادى له يستوفى السلطان والعاصي بمنزلة فيه قال من قتل له ولدا
صغارا وكبارا فليكن بارا ان يقتل العاقل عند الرقي جنة معه وقال ليس لهم ذلك حتى يدرك
الكفاية لان القصاص مشترك بينهم ولا يملك استنباط البعض لعدم التجزى وفي استنباط
الكل ابطال حق الصغار فيؤخر الى اوركهم كما اذا كان بين الكبيرين واحد منهما عايبا كان
بين المولىين وله ان ينجى لانه لا ينجى بسبب التجزى وهو القراية واحمال العفو
من الصغر منقطع فيثبت لكل واحد كذا كما في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان
احمال العفو من العايب ثابت ومصلحة المولىين ممنوعة ومن ضرب رجلا بقرضه

فقوله فان اصاب بالحد بقتل به وان اصابه بالحد فقتله الدية قال ربه وهذا اذا اصابه
بحد واحد بل وجود الجرح فكل السبب وان اصابه بطرد واحد به فقتله بها يجب وهو رواية
عن ابي حنيفة عا بارسا لانه وهو واحد به وعنه انما يجب اذ اخرج وهو الاصح على ما بينه
ان شاك الله تعالى وعلى هذه الضربة سبحات الميزان وانما اذا ضرب به بالحد كما يجب الدية
لو جرد قتل النفس المعصومة وامتنع القصاص حتى لا يهدر الدم ثم قبل هو بمنزلة العاصي
الكلية فيكون قتل بالقتل بخلاف ابي حنيفة هو على ما بينه وقبل هو بمنزلة السوط وفي خلاف
الفتن وهو في مسئلة المولاة لانه ان المولاة في الضربات الى ان مات دليل العدة فيجوز
الموجب وان ما روي الا ان قبل خطا العدة وروي شبهة العدة بقتل وان فيه شبهة عدم
العدة لان المولاة قد يستعمل للمناوبة او لعله اغراه القصد في قتال الضربات فيجوز في قول
الفعل عنه وعنه اصاب المقتول شبهة دارنة للعفو فوجب الدية قال من غرق صبي
او بالغ في البحر فلا فصاص عند ابي حنيفة هو دفاء لا يقتض منه وهو قول الشافعي غير ان عندهما
يسن في جزاءه عند يفرق كما يشاء من قبل لهم قوله دم من غرق غرقه وان الآلة فانه
فاستعملها اداة العدة ولا امر في العصية وله قوله دم الا ان قبل خطا العدة قبل السوط
والعصا وفي كل خطا ارشع لان الآلة غير معدة للقتل ولا مستعمله فيه لعدم استعماله
فتمكنت منه عدم العدة لان القصاص ينشأ عن الكفاية ومنه يقال اقتض اثره ومنه
المقتضى لهما بين ولا كفاية بين الجرح والدق الفصول الثاني عن تحريم الظاهر وكذا لا ينافي
في حكمه الزجر لان القتل السباح عا ليه بالقتل اورد ما رواه غير مرفوع او هو محمول على البينة
وقد اومت اليه اضافة الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقل وقد
ذكرناه واختلف الزواجر بين في الكفاية قال من جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش
حتى مات فعليه القصاص لو جرد السبب عدم ما بطل حكمه في الظاهر فاصف اليه قال داود الشافعي
صفتان من المسلمين والمشركون فضل مسلم مسلمانا من ان يشرك فلا فهو عبد وعليه الكفاية
لان هذا احد نوعي الخطا على ما بيناه والخطا بنوعيه لا يوجب العفو ويوجب الكفاية وكذا الدية
على نطق به نطق الكتاب ولما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان الى حد يفرضه نطق سوا الله
مسلم بالدية قالوا انما يجب الدية اذا كانوا محتسبين وان كانا الى صف المشركون لا يجب
لسقوط عصمته فكثير سواهم قال من من كثر سوا قوم فهو منهم قال من شج نفسه وشج
رجل عقره اسد واصابه جنة فمات من ذلك كله فعلى الاصح ثلث الدية لان فعل الجنة
والاسد جنس واحد لكونه هديا في الدنيا والآخرة وفعله بنفسه هدي في الدنيا معبر في

منعقن في الفصاحات انما ينقل الى المال باختياره فيسقط بفوائده بخلاف اذا قطعت بغير
عليه من فصاح او سرقه حيث يجب عليه الارش لانه اوفى به حقا مستحقا فصارت
سالمه له معنى قال من شئ رجلا فاستوجب النجاة ما بين قرينه وهي لا تستوجب ما بين
قرني الشئ فالشئ رجلا ان شئ انفق بمقدار شئته يبدأ من احدى الجانبين شئ
وان شئ اخذ الارش لان الشئته موجبة لكونها مستقيمة فيزاد الشئين برأيهما وانه
استبقاه ما بين قرني الشئ زبادة على ما فعل لا يقطع الشئين باستبقائه فله حقه بالقرين
المشجرج فيقتص فيغير كافي الشئ واليه في حكمه فيغير ايضا لانه بقدر الاستبقا بمكلا
لنقطة الى غير حقه وكذا اذا كانت الشئته في طول الرأس وهي تأخذ من جبهته الى قاعه
ولا تبلغ الى قاع الشئ فهو الجبار لان المعنى لا يكتفى قال لا فصاح في اللسان ولا
في الذكوة من ابني يوسف انه اذا قطع من أصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة وان
ينقص وينسب فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان يقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
كالفصل والقطع بعض الحشفة او بعض الذكوة ففصاح عليه لان البعض لا يعلم مقداره
بمخلاف الا ان اذا قطع كل واحد بعضه لانه لا ينقص ولا ينسب ولا حد يعرف فيمكن اعتبار
المساواة والشئ ان استقصا بالقطع يجب الفصاح لا مكان اعتبار المساواة بخلاف
ما اذا قطع بعضه لانه بقدر اعتبار **مسألة** اذا اصطلح المأكل اوليا
القبيل في مال سقط الفصاح وجب المال فليلا كان او كثر القول شكا فمن عني له من
اخره شئ الآتي على قبل زلت في الصبح وقوله دم من قتل له قبل المحدث والمراد به الله
اعلم الاخذ بالرضا على ما بينا وهو الصبح بعينه ولانه حق ما بت لورثة كجري فيه الاسقاط
عفو القتل فلو بقاء الشئ على احسان الاوليا واجبا المأكل فيجوز بالراضى القليل
والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدرة فيفوتض الى اعطاهما كالمأكل وغيره وان لم يذكر
حالا ولا موصلا فهو حال لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثاله المأكل والمهر والنم
بمخلاف الذب لانه ما وجبت بالعقد قال ان كان المأكل حرا او عبدا فاحر محر ومولا
العبد رجلا بان يصالح من دمه على الف ودرهم ففعل قال الف على المحر والمولى نصفان
لان عقد الصلح اصف اليها واذا عني احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عرض
سقط حق الباقي من الفصاح كان لهم نصيبهم من الذب واصل هذا ان الفصاح
حق جميع الورثة وكذا الذب حلالا لما لك الشئ معهما في الزوجين لهما ان الورثة
خلافة وهي بالنسب دون التبع لانهما لا يقطع بالموث وانما دم امرئ يورث امرأه

اشبه الضمان من فعل وجب اشتهم ولانه حق يجري فيه الارش حتى ان من قتل له ابا ان شئ
فبقيت لبا بر الورثة والورثة تبقى بعد الموت كما في حق الارث او ثبت الارث مستندا
الى سببه وهو الجرح واذا ثبت للجرح فكل منهم يمكن من الاستبقا والاسقاط عفو او
صلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في الفصاح سقوط حق الباقي فيه لانه لا يجري
بمخلاف ما اذا قتل رجلين وعما احد الوالدين لان الواجب بملك فصاحان من
غير شبهة لا خلاف القتل المقتول ههنا واحدا لا كما دها اذا سقط الفصاح فطلب
نصيب الباقيين لانه لا يمتنع لعني راجع الى المأكل وليس للعاني شئ من المال لانه اسقط
حقه بفعله ورضاه ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بجب في سنين
فيما اذا كان بين شركيين وعني احد بهما لان الواجب نصف الذب فيغير بها اذا قطعت
بره خطأ وان ان هذا البعض بدل الدم وكله مؤجل الى ثلث سنين فله ذلك بعضه و
الواجب في البدل كل بدل الطرف وهو في سنين في الشرح ويجب في مال لانه قد قال
واذا قتل جماعة واحد اعز انفق من جميعهم لقول عمر رضي الله عنه لا مال له من قتل
ولان القتل بطريق الغالب غالب والقصاص مخرجة للمستفاد فيجب تخفيفا لمصلحة الجماعة
واذا قتل احد جماعة فله نصف او لبا المقتولين قتل كما قدمه ولا شئ لهم غير ذلك وان قتل
واحد منهم قتل له وسقط حق الباقيين وقال الشئ هو قبل الاول منهم ويجب للباقيين
المال وان اجتمعوا لم يعرف قتل لهم وقسم الديات بينهم وقيل يفرع بينهم فقل لمن
خرجت فرقة له ان المجرور من الواحد قتلات والذي يتحقق في حقه قتل واحد فلا تأكل
وهو القياس في الفصل الاول الا انه عرف بالشرع وان كل واحد منهم قاتل يوسف
الكامل فجاء المأكل أصله الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب الفصاح لانه
وجد من كل واحد منهم جرح صالح لانزاع في الزوج فضاف الى كل منهم اذ هو لا يجري و
لان الفصاح شرع مع المنا في تحقيق الاحبا وقد حصل بقتله فاكفى به قال ومن
عليه القصاص اذا مات سقط الفصاح لقوات محل الاستبقا فاشبه موت العبد
الجماني وبنائي فيخلاف الشئ اذا الواجب احد بهما عتده قال اذا قطع رجلا من رجل
واحد فلا نقص على واحد منهما وعليهما نصف الذب وقال الشئ انقطع بهما المقتول
اذا اخذ سكتا وامراه على يده حتى انقطعت له الاعبار بالانفس لا بدى ما بعده لهما
فاخذت حكمهما او كجج بينهما كجج مع الزجر وان كل واحد منهما قاطع بعض البدل لان
الانقطاع حصل باعما وبهما والمحل مخير فضاف الى كل واحد البعض فلا تأكل بخلاف

النفس لان الارزاق لا يتجزى ولان النفس بطريق الاجماع غالب هذا القول في الجمع
على قطع اليد من المفصل في جرة النذرة لا تفاديه الى مقدمات بطيئة فيلحقه القول
قال في عليهما نصف الذب لانه ذب اليه الواحدة وبها قطعها وان قطع واحد يعني
رجلين فحضر فلما ان يقطعها به وبأخذ منه نصف الذب بقسمانه نصفين سواء قطعها
معا وعلى التعاقب قال الشيخ في التعاقب يقطع بالاول في القرآن بقرع لان اليد
استخفها الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالمس من بعد الرهن وفي القرآن
اليه الواحدة لان في الطرفين فخرج بالفرقة ولما استوفى في سبب الاستحقاق
فيستوفى في حكمه كالفرجين في التركة والقصاص ملك الفعل ثبت مع الثاني
لا يظهر الا في حق الاستيفاء اما المحل فلو منه فلا يمنع ثبوت الثاني بخلاف الرهن
لان الحق في المحل وصار كما اذا قطع العبد يمينه على التعاقب يستحق رقبته لهما و
حضر واحد منهما فقطع يده فلما خرب عليه نصف الذب لان المحل اضران يستوفى ثبوت
حقه وزود حق الغائب واذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيتعين حق الاخر في الذب
لانه اذ في بهما مستحقا قال اذا اضر العبد فقتل العمد لزمه القود وقال في ربه لا يقع افواه لانه
ثاني حق المولى بالابطال فصار كما اذا اضر المالك لانه غير متمم فيه لانه مستقر به فقبل لان
العبد يبق على اصل الحرية في حكم الدم علما بالآدمية حتى لا يجوز اضرار المولى عليه بالحدود
القصاص بطلان حق المولى بطريق الضمن فلا يباي به قال ومن رمى رجلا عمدا فقتله
منه الى آخرها فاعلم ان القصاص للماول الذب للثاني على عاقلة لان الاول عمد والثاني في احد
نوع الخطا كما انه رمى الى الصبي فاصاب آذنه والفعل بنقطة ونقطة والاضر
ومن قطع يده رجل خطا ثم فله عتق قبل ان يبرأ يده او قطع يده عمدا ثم فله خطا او قطع يده
خطا فبرأت يده ثم فله خطا او قطع يده عمدا فبرأت ثم فله عتق فانه لو خذ بالامر من جميعها
والاصل فيه ان الجمع بين الجراحات واجب ما لم يكن بينهما لانا لان الفصل في الحكم يقع
بضرارت متعاقبة وفي عباد كل شرية بنفسه ما بعض الجرح انا ان لا يمكن الجمع في فعل كل
واحد من نفسه وقد نذر الجمع في هذه الفصول في الاولين لاختلاف الحكم في الفعلين وفي
الآخرين لتخلل البر وهو قاطع للسرية حتى لو لم يخلل وقد كانا بان كانا خطا في الجمع
لا مكان للجمع والكافي بديه واحدة وان كان قطع يده عمدا قبل ان يبرأ يده فان شاء
الامام قال فطعوه ثم اقتوه وبهذا عند ابي حنيفة وقال لا يقطع يده لان الجمع ممكن
لخمس الفعلين عدم تخلل البر فيجمع بينهما وله ان الجمع منعذرا لاختلاف بين الفعلين

الفعلين يدين لان الموجب القود وهو يعقد المسواة في الفعل في ذلك بان يكون الفعل بالفضل
والقطع بالقطع وهو منعذرا ولان الجز يقطع اضافة السرية الى القطع حتى لو صدر من شخصين
يجب القود على الجراح فصار تخلل البر بخلاف ما اذا قطع وسري لان الفعل واحد كذا في اذا
كانا خطا بين لان الموجب الذب بهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان اضر
اليه كما يجب عند استحكام اضر الفعل في ذلك الجز العاطف للسرية فيجمع ضمان الكل وضمان
الجز في حالة واحدة فلا يجمعان اما القطع والقول فصارا يجمعان قال في ضرب رجلا
سوطا فبرأ من تسعين ومات من عشرة فقبضه واحدة لانه لما برأ منه لا يبق معترفه
حق المائس وان بقيت محبزة في حق التعريف في الاعباء للعشرة وكذا كل جراحة يملك
ولم يبق لها اثر على اصل الجرح فله وروى يوسف في مثل حكم عدل عن محمد انه يجب اجرة
الطبيب قال في ضرب رجلا مائة سوطا وجرحته وبقي الاثر يجب مائة العدل بقاء
الاضر والارش اما يجب اضر في النفس قال من قطع يده رجل فعلى المخطوطة يده
عن القطع ثم مات من ذلك فعلى العاطف الذب في مال وان عفى عن القطع وما يحدث منه او
عن الجناية ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطا فهو من الثلث ان
كان عمدا فهو من جميع المال وهذا قول ابي حنيفة وقالوا عفى عن القطع فهو عفو عن النفس
ايضا وعلى هذا الخلاف او عفى عن النتيجة ثم سري الى النفس لم يلزم ان العفو عن القطع عفو
عن موجب وموجب القطع لو اقتصر والقول اذا سري فكان العفو عنه عفو عن احد موجبيه ايها
كان لان اسم القطع يتبادل الساري والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن نوعه وصار كما
او عفى عن الجناية فانه يتبادل الجناية بالسرية والمقتصر كذا هذا والله ان سبب الضمان
قد يخفق وهو قتل نفس معصوم منقود والعفو لم يتناول بصريحه لانه عفى عن القطع وهو غير
الفصل بالسرية يبين ان الواقع قتل وحضه ويحسن نوجب ضمانه وكان ينبغي ان يوجب ضمان
وهو القياس لانه هو الموجب للعمد لان الاستحقاق يجب بالذبة لان صورة العفو ادرت
شبهة وهي وارثة للقود ولان الساري نوع من القطع وان السرية ضفة له بل الساري
قتل من الابد وكذا كالموجب لمن حيث كونه قطعاً فلا يتناول الضم كذا في العفو في
الجناية لانه اسم جنس بخلاف العفو عن النتيجة وما يحدث منه لانه صريح في العفو عن السرية
والفصل لو كان القطع خطا فقد اجبر مجرمي العمد في هذه الوجوه واما ما خلا فاذن ذلك
اطلاقه لانه ان كان خطا فهو من الثلث وان كان عمدا فهو من جميع المال لان
موجب العمد القود ولم يتعلق به حق الورثة لما انه ليس كالقصاص كما اذا اوصى باعارة

ارصدنا الخطا فوجبه المال حتى الورثة يتحقق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة
يد رجل فزوجها على يد غيره مات فكلها ميراثا وعلى ما قلنا من الثلث ان كان خطا وان
كان عدا ففى المال وهذا عندنا الى جنة من لان العفو من اليد الم يكن عفو على مجرد عند
ما تزوج على اليد لا يكون تزوجا على مجرد منه ثم القطع اذا كان عدا لا يكون هذا تزوجا
على الفصام في الطرف لو ليس به مال فلا يصح مولا السبا على تقدير سقوط فوجب ميراثه
وعليه الذية في المال لان الزوج وان كان يفتقر العفو على ما بين ان شاء الله تعالى
لكن من الفصام في الطرف في هذا القصة واذا اسرى بنين انه قتل النفس لم يتأكل
العفو فوجب الذية في المال لانه عند القياس ان يجب الفصام على ما به واذا وجب
لها ميراثه فوجبها الذية ليقع المعاقبة اذا كان على السواء فان كان في الذية فضل زوجه
على الورثة ولو كان في الورثة الورثة عليها وان كان القطع خطا يكون هذا تزوجا على
اليده واسرى الى النفس تبين انه لا ارش ليد وان المستحق ميراثه فوجب ميراثه اذا
تزوجها على في اليد لا شيء فيها ولا ينفقها لان الذية تجب على العاقلة في الخطا
والمرور لما قال في تزوجها على اليد ما جحد منها او على الجارية ثم مات من ذلك القطع عند
فكها ميراثا لان هذا تزوج على الفصام وهو لا يصح مولا فوجب ميراثه على ما به وصار
كما اذا تزوجها على ميراثه او خنزير ولا شيء له عليها لانه لما جعل الفصام ميراثا فحق سقطه
بجدة الميراث سقط احداهما او اسقط الفصام بشرط ان يصير ما لا فانه يسقط اصلا وان
كان خطا برفع من العاقلة ميراثا ولم يترك ميراثا وصية لان هذا تزوج على الذية
وهي تصح ميراثا لانه يعتبر بقدر المثل من جميع المال لانه ميراث من الموت والتزوج من
الحوايج الا وصية ولا يصح في الزيادة على ميراث المثل لانه مما به يكون وصية برفع عن
العاقلة لانه يتجدد عند من المال ان يرحم عليهم بموجب جبايتها وهذه الزيادة وصية
لهم لانهم من اهل الوصية لما انهم ليسوا بقتلة فان كانت تخرج من الثلث تسقط وان
لم تخرج من الثلث تسقط ثلثه وقال كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو
عن اليد عفو على مجرد منه عند ما نفق جوا في الفصلين قال ومن قطعت يده فقتل
نه من اليد مات فانه يفتقر الفصام منه لانه تبين ان الجاني كان قتل عدا حتى يفتقر
القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود لكن له القود اذا استوفى طرف من ميراثه
وعن الجي يوسف انه يسقط حقه في الفصام لانها اقدم على القطع فقد ابراه عاوده ونحن نرى
انما اقدم على القطع كما منه ان حقه فيه وبعد السرقة تبين انه في القود فلم يكن ميراثا بدونه

بدون العلم به قال ومن قتل ابنة عمه اقطع يده فانه ثم عفا وقد قضى له بالفصام ولم يفتقر
فعلى ما قطع اليد اليد عند ابنة جنة وقال لا شيء عليه لانه استوفى حقه فلا يفتقر وما برأ او ما
عفى وما سرى او قطع ثم جازقته قبل اليد او بعده وصار كما اذا كان له ففصام في الطرف فقطع يده
ثم عفى لا يفتقر الاصابع ولانه استوفى في غير حقه لان حقه في الفصل بهذا قطع وابنه فكان القياس
ان يجب الفصام لانه سقط للشيء فان لم يكن يفتقر بهما واذا سقط وجب المال وانما كان
في المال لا يتجمل ان يصير فاما بالسرقة فيكون مستوفيا حقه ومالك الفصام في النفس ضروري
لا يظن ان عند الاستيفاء او العفو او الاصابه لما انه تصرف فيه فاما قبل ذلك لا يظن لعدم
الضرورة بخلاف ما اذا سرى لانه استيفاء واما اذا لم يفتقر وما سرى فاما تبين كونه فاما
بغير حق بالبر حتى لو قطع وعفى وبرا العفو انه على الخلاف واذا قطع ثم جازقته قبل اليد فهو
استيفاء ولو جازقته بعد اليد فهو على الخلاف هو العفو والاصابع وان كانت ابنة فاما بالكيف
فالكيف ما به لهما غرض بخلاف الطرف لانهما ما به للنفس من كل وجه قال ومن الفصام
في الطرف او اسنوا فانه سرى الى النفس فافتقر الفصام في النفس عند ابنة جنة وهو ما لا تبين
لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سدة بالفصام
او الاحتراز عن السرقة ليس في وسعه فصا كما لا مام والتميز والاحتياط والمأبور يقطع اليد
ولانه قتل بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع فاما ولما وقع فاما كان فاما لا يخرج
افضى الى احوال الجدة في جري العادة وهو مستحق الفصل لان الفصام سقط للشيء فوجب
المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل فانه يفتقر الكالا مام او
عقد كما في غيره منها والواجبات لا يتقيد بوصف السلامة كما ترى الى الجاني وفيما نحن فيه
لا التزام ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطفا
المشاهدة في القتل ومن قتل ابنا حاضر غائب فامام
الحاضر البينة على الفصل ثم قدم الغائب فانه يعيد البينة عند ابنة جنة وقال لا يعيد وان كان
خطا لم يعدهما بالاجماع وكذلك الذين يكون لا يبرها على آخرهما في هذا فانه ان الفصام
طريقه طريق الورثة كالمدين وهذا لا عوض نفسه فيكون المالك فيمن له الملك في المص
كما في الذية ولما لو انقلب ما لا يكون للميت ولما يسقط بعفو بعد جرح قبل الموت
فيستصحب احد الورثة خضعا عن الباقيين وله ان الفصام طريقه طريق كذا في الورثة
الا يرمى انه ثبت بعد الموت والميت ليس من اهل بخلاف الذين والذية لانه من اهل الملك
في الاموال كما اذا نصب شيكرا ونقل بها صيد بعد موته فانه يملكه واذا كان طريقه لائبا

ابتداء لا ينصب احد من الياقون فيصير البينة بعد حضوره فان كان عام الفاعل
البينة ان الغائب قد غنى فالتا به ختم وبسقط القصاص لانه اقرى على كفاية سقوط
حقه في القصاص قال ولا يمكن اثباته الا بانتهاء العفو عن الغائب فنصب الحكماء
من الغائب وكذا كعب بن زيد بن رجلين قتل عذرا واحدا لرجلين غائب فمضى على هذا لما
قال وان كان الاول اثبت فشهد انما ان منهم على الاخر انه قد غنى فشهدا وشهدا بطلان وهو عفو
منهما لا يجوز ان يشهدا ونما الى انفسهما سقتا وهو انقلب القود والافان شهدا
الفاعل في كذا به جزم انما معناه اذ اصددهما وحده لانه لما صدقهما فقد اقر بثلثي الدية لهما
فخرج اقراره انما قد غنى سقوط حق المشهود عليه وهو تكفير فلما صدق ويخرج نصيبه الى
كذبهما فلا شيء لهما ولا اثر ثلث الدية معناه اذ اكد بهما الفاعل المشهود عليه بغير هذا لانهما
اقرارا على انفسهما بسقوط القصاص فقبل او عيها انقلب نصيبهما ما لا فلا يقبل الا بحجة وبغلب
نصيب المشهود عليه الا لان دعواهما العفو عليه وهو تكفير لانهما ابتداء العفو منهما في حق
المشهود عليه لان سقوط القود مضاف اليهما وان صدقهما المشهود عليه وحده فم غرم الفاعل
ثلث الدية للمشهود عليه لا اقراره له بذلك لكنه يعرف ذلك الى الشاهد من وهذا استحقاق
وفي القياس ان لا يجرى شيء لان ما ادعاه الشاهد ان على الفاعل لم يثبت لانكاره وما
اقر به الفاعل للمشهود عليه قد بطل بتكذيب وجه الاستحسان ان الفاعل بتكذيبه لثابت
اقر للمشهود عليه بثلث الدية لانه ان القصاص سقط بدعواهما العفو على الغائب فغلب
نصيبه الا والغائب لما صدق الشاهد من في العفو فقد غرم ان نصيبها انقلب ما انصاف
منها لهما بما اقر به الفاعل فيجوز اقراره بذلك بمنزلة ما لا اقرارا بل بالف درهم فقال المقر
هذه الاصل ليست لي ولكنهما لفلان جاز وصار الا لف فلان كذا هذا قال اذا شهد
المشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فعليه القود اذ كان عند ان ان ثبت
بالشهادة كان بت معانته وفي ذلك القصاص على بيناه والشهادة على قبل العمد يخفى
على هذا الوجه لان الموت بسبب الضرب اما يعرف اذ صار بالضرب صاحب فراشه حتى
مات وما وجدنا شهدا انه ضربه بشي جرح قال اذا اختلف شاهد القتل في الايام
او في البلدان وفي القتل كان به القتل فهو باطل لان القتل لا يباين ولا يكدر والقتل في
زمان او مكان غير القتل في زمان او في مكان آخر والقتل بالعصا غير القتل بالسلاح
لان الثاني عند الاول شبهة ويختلف اسكاهما فكان كل فعل شهادة فرد وكذا اذا قال
احدهما فشهد بعضا وقال الاخر لا ادري بماي شيء فشهد فهو باطل لان المطلق بغير المقتضى قال

قال وان شهد انه قتله وقال لا ادري بماي شيء فشهد فيه الدية استحقاقا والقياس ان لا
يقبل هذه الشهادة لان الفعل يختلف باختلاف الآلة فحبل المشدود به وجه الاستحقاق
انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس كحل فوجب اقل موجب وهو الدية ولا يجوز ان يجرى
في الشهادة على اجمال المشدود عليه ستر عليه واولوا كذبهم في ثقي العلم طاهر ما ورواها
في اصلاح ذات البين وهذا في معناه فلا يثبت الاختلاف بالكذب ويجب الدية في ما لا
الاصل في الفعل العمد فلا يجرى العاقلة قال اذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلما
فقال الولى فشهدا جميعا فله ان يقتلهما جميعا وان شهدوا على رجل انه قتله وشهد
آخرون على آخر بقتله وقال الولى فشهدا جميعا بطل ذلك كله والفرق ان لا يقر او
الشهادة تساوي كل واحد منهما وجود كل القتل وجوب القصاص وقد حصل التكذيب
في الاول من المقر والمشهد له فغير ان كذب المقر المقر في بعض ما اقر به لا يطل
اقراره في الباقي وكذا بيب المشدود له ان يهدى في بعض ما شهد به بطل شهادته اصلا
لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع القبول ما فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار
اعلم **باب في اعتبار حال القتل** قال ومن رمى مسلما فارتد
الرمي اليه والعياذ بالله ثم وقع به السهم فعلى الرامي الدية عند ابي حنيفة وهو وقال لا شيء عليه
لانه بالارتداد سقط تقدم نفسه فيكون مبررا الرامي عن موجب كما اذا ابراه بعد الحج قبل
الموت ولان الضمان يجب بفعله وهو الرمي ولا فعل منه بعده فغير حالة الرمي والرمي
اليه فيما متقوم ولهذا يعتبر حالة الرمي في كل حتى لا يجرى برودة الرمي بعد الرمي وكذا في حق
الكفيرة حتى جاز بعد الحج قبل الموت والفعل وان كان عذرا فالقود سقط للشبهة وجوب
الدية ولو رمى اليه وهو مرتد فاسم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا اذا برى
حربيا ثم اسلم لان الرمي ما انعقد موجبا للضمان لعدم تقدم الحمل فلا ينقلب موجبا للغير
منقوبا بعد ذلك قال وان رمى عبدا فاعنته مولاه ثم وقع به السهم فعليه قيمته للمولى عند
ابي حنيفة وقال محمد عليه فضل ما بين قيمته مرتبا الى غير رمي وقول الجعفي يوسف مع ابي حنيفة
لان العتق قاطع للسرية واذا انقطعت بقي جرد وهو جارية منقصة بها قيمة الرمي اليه
بالاضافة الى قبل الرمي ويجب ذلك ولما انه يصير قاتلا من ونفس الرمي لان فعله
الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فوجب قيمته كخلاف القطع والحجج لانه اختلف بعض
الحمل وانما يوجب الضمان للمولى وبعد السرية لو وجب شيء لوجب للعبد نصيب السرية
مما قلته للسرية اما الرمي قبل الاصابة ليس باللاف شيء منه لانه لا اثر له في الحمل وانما قلته

الرجبات فيه فلا يجب به الضمان فلما تخالف الشبانة والبدانة فيجب فيه الجوع وزعموا
كان بجافا في وجوب القيمة نظرا الى حاله الاصابه فالجوع عليه ما حقه قال ومن قضى
بالرجم فراه رجل ثم رجع احد الشهود ثم وقع الحجر فلما شئى على الرأى لان المعبر حال الرمي
وهو مباح الدم فيها واذا رمى الجوسي صيدا ثم اسلم ثم ادفع الرمية بالصبي لم يترك ان
راه وهو مسلم ثم تجس العباد والنداكل لان المعبر حال الرمي في حق الحمل والحكمة او الرمي
هو الذكوة فيعتبر بالهبة وانما هو عنده ولو رمى الحرم صيدا ثم حمل فوفعت الرمية
بالصبي فعليه الجرا وان رمى حلال صيدا ثم احرم فلما شئى عليه لان الضمان انما يجب
بالاعتدى وهو رمية في حالة الاحرام وفي الاول هو محرم وقت الرمي وفي الثاني حال فليكن
افترا في الثاني **الديانة** قال في شبه العدة وبه مغلظة على العانة
وكفاية على العاتل قد بيناه في اول مجابات قال وكذا رتبته رتبة مؤمنة لقوله تعالى
فخر بر فيه مؤمنة الآية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين بهذا النقص ولا يجزى
فيه الاطعام لانه لم يرد به نقص والمعا ويرتفع بالتوفيق ولا جعل المذكور لكل الواجب
للعانة او لكونه كل المذكور على عرف ويجزئه رضى احد ابويه مسلم لانه مسلم به والظاهر
سلامة اطرافه ولا يجزئه في البطن لانه لم يعرف حيونه ولا سلامته قال وهو ككفاية
لما لحونه ودينه عند ابي يوسف مائة من الابل او ما عشرين وعشرون بنت
محاض خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وقال
خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة
لقوله ثم ان قبل خطبا العدة قبل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ربون منها في
بطونها او لا ولا لان دية شبه العدة اعطيت وذلك فيما قلنا ولما قلنا وم في نفس المؤمن
مائة من الابل ورواه غيرنا بتما خلاص الصحابة في صفة التغليب وابن مسعود روى
قال بالتغليب ما رواه كذا كذا وهو كالمرفوع فيعارض به قال ولا ثبت التغليب الا في الابل
خاصة لان التوفيق فيه فان قضى بالدين في غير الابل لم يغلب لما قلنا قال فقل خطا بحجة
الدية على العانة ولكفاية على العاتل لما بينا من قبل قال والدية في الخطا مائة من الابل
اخرى عشرين بنت محاض وعشرون ابن محاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود روى وانما اخذنا بذلك في النسخة به روايته النبي
قضى في قبل قتل خطا اخطا كذا قال لان ما قلناه اخف فكان البين بحالة الخطا
لان الخطا في معذرة غير ان عند النسخة بعضي يفسر ابن لبون مكان ابن محاض في حجة

وكنجة عليه فاذا قال من العين الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وقال النسخة
من الورق اثنا عشر الفا لماروى ابن عباس بنحو ان النبي عم قضى بذلك ولما روى
عمر بن الخطاب النبي عم قضى بالدية في قبل بعشرة آلاف درهم وروى ابو بل روى انه قضى من
درهم كان وزنها وزن سبعة وقد كانت كذلك قال ولا ثبت الدية الا من بهذه
الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة وقالها منها ومن البقرة ثمانية ومن الغنم العشرة ومن
الحمل ثمانية كل حلة ثوبان لان عمر بن الخطاب جعل على اهل كل مال منها ولا ان التقدير
انما يستقيم بشئ معلوم المالبة وهذه الاشياء مجعولة المالبة ولهذا لا يقدر بها ضمان و
التقدير بالابل عرف بالانما المذكورة عدتها في غيرها وذكر في المعامل ان لو صالح على الزنا
على في حلة او مائة بقره لا يجوز وهذا آية التقدير بذلك ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلاف
وقيل هو قولها قال ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد روي هذا اللفظ موقوفا على
عقوبة رقة وعرفه عالي النبي عم وقال النسخة يرد دون النصف لا ينصف وامامة فيه زيد بن
كاتب روى وكنجة عليه ما روى له عمره ولان حالها انقص من حال الرجل ومنفعة اقل
وقد ظهر اثر النقص بالتصنيف في النفس كذلك في اطرافها واجزاها اعتبارا بها والثلث
وما نوقه قال ودية المسلم والذمي سواء وقال النسخة دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف
درهم ودية الجوسي ثمان مائة درهم وقال ابن كثة في اليهودي والنصراني سنة آلاف درهم
بقول النبي عم عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عنده اثنا عشر الفا والنسخة ما روى انه
ابن عم جعل دية النصراني واليهودي اربعة آلاف درهم ودية الجوسي ثمان مائة درهم ولما
نزلهم ودية كل ذي عمة في عمة الف دينار وكذا قضى ابو بكر وعمر روى ما رواه النسخة
لم تعرف رواية ولم يذكر في كتب الحديث وما روىناه اشهر ما رواه مالك فانه طهر به عقل النسخة
رقة **فصل في دية النفس** قال في النفس الدية وقد ذكرناه
قال في المارن الدية وفي النفس الدية وفي الذكر الدية والاصل فيه ما رواه سعيد بن المسيب
ان النبي وم قال في النفس الدية وفي النفس الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب
الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم والاصل في الاطراف انه اذا قوت جنس منفعة على
الكامل وازال جبالا مقصودا في الاذى على الكامل يجب كل الدية لانها في النفس من وجه
وهو ملحق بالانسان من كل وجه فخطا لادعي اصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية للماني الذي
والانف وعلى هذا ينبغي فروع كثيرة فقول في الانف الدية لانه ازال الجبال على الكامل وهو
مقصود وكذا اذا قطع المارن او الارضية لما ذكرنا ولو قطع المارن مع القصة لا يبرأ

على دية واحدة لانه عضو واحد وكذا لسان لغوات منفعة مفصولة وهو النطق وكذا في
قطع بعضه او اسحق الكلام لغويات منفعة مفصولة وان كانت الآلة فائضة ولو قدر
التكلم ببعض الحروف قبل تقسيم على عدد الحروف قبل عدد حروف يعقل باللسان
فيقدر بالابعد بجنب وقيل ان قدر على اداء اكثر ما يجب بحكمته عدل لمحصل الاقدام مع
الاختلال وان عجز عن اداء اكثر بجنب كل الدية لان الظاهر لا يحصل منفعة الكلام وكذا
الذكر لانه لغويات به منفعة الوطى والابلا واداءه استكمال البول والرمي به ودفن الماء والبرق
الذي هو طريق الاطلاق عادة وكذا في الحنفية الدية كاملة لان الحنفية اصل في مسعة الاطراف
والدية في القصة كالسبع كمال في العمل او اذهب بالضرر الدية لغوات مسعة لادراك
او به مسعة في معاشه ومعاودة وكذا اذهب بمسعة او لعمري او عتمة او ودر لاني كل
واحدة مسعة مفصولة وقدر دية ان يترك رمي في ربيع واربع في صريه واحد
ذهب بها العمل الكلام والسمع والصرخ في اللحية او اختلف فلم يثبت الدية لانه
يعود بها مسعة كمال في ستر الرأس الدية لما قلنا في ذلك وهو قول الشيخ بجنب
فيها حكومة عدل لان ذلك زيادة في الآدمي ولهذا يخلق ستر الرأس كلفة والحقبة بعضها
في بعض الهلاك وصار كستر الصدر والساق ولهذا يجب في شعر العبد نقصان الحنفية ولنا
ان اللحية في ذنبا كمال في حنفية لغويات كمال على الكمال فجنب الدية كما في الاذنين
ان خصلتين وكذا شعر الرأس كمال لاري ان من عدمه خلقة يتكلف في ستره كمال
شعر الصدر والساق لانه لا يعقل به كمال والحقبة العبد فعن الحنفية انه يجب كمال
القيمة والتخرج على الظاهر المقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون كمال بخلاف الحق قال
وفي التار ب حكومة عدل هو الاصح لانه يبيع الحقبة فصار كبعض اطرافها والحقبة الكوسج
ان كان على ذنبة شعرات معدودة فلا شيء في حمله لان وجوده يشبه ولا يربطه وان كان
اكثر من ذلك كان على الذنوب والحقبة جميعا لكنه غير متصل فحكمة عدل لان في بعض
الجمال ان كان متصلا فحكمة كمال الدية لانه ليس بكوسج وفي معنى الجمال وهذا كلفة اذا افسد
المثبت فان ثبت حتى استوى كمالا كان لا يجب شيء لانه لم يبق اثر الحيازة وبودب على
ان كماله لا يخلع ان ثبت بيضا فعن الحنفية انه لا يجب شيء لانه لا يربطه جمالا وفي
العبد يجب حكومة عدل لانه ينقص قيمته وعندهما يجب حكومة عدل في حق الحيازة لانه في غير
آوانه يشبه ولا يربطه ويسوى العبد والخطا على هذا الجور وفي كالحاجين الدية وفي
احدهما نصف الدية وعند ذلك والحق بجنب حكومة عدل في قدر الكلام فيه في الحقبة قال وفي

وفي العين الدية وفي اليد الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاذنين الدية وفي
الاشنين الدية ثم روي في حديث سعيد بن المسيب عن النبي م قال في كل واحد من هذه الأعضاء
نصف الدية وفيما كتبه النبي عم لعرو بن جزم وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية
ولان في لغويات الاثنين من هذه الاشياء لغويات جنس المنفعة او كمال الجمال فجنب كمال
الدية وفي لغويات احدهما لغويات النصف فجنب نصف الدية وفي ندى المرأة الدية لما فيها
تغويت جنس المنفعة وفي احدهما نصف دية المرأة لما فيها بخلاف ندى الرجل حيث يجب
حكومة عدل لانه ليس فيه لغويات جنس المنفعة والجمال في حنفية المرأة الدية كاملة لغوات
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصفها لما فيها قال في اشيا العينين
الدية وفي احدهما ربع الدية قال رضي بجميل ان مراده الا بهما بجمالا كما ذكر محمد في الاصل للحدوة
كالراوية للقرية وهي حنفية في البعير وهذا لانه يغوث به الجمال على الكمال وجنس المنفعة
وهي منفعة دفع الضدى والادوى عن العين وهو ينفع بالهدب واذا كان الواجب
في الكل كل الدية وهي اربعة كان في احدهما ربع الدية وفي ثلثه ارباعا ويجهل ان يكون
مراده منعت الشعر والحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون باهدا بها فحكمة دية واحدة لان الكل
كشي واحد وصار كالماء دون مع القصة قال في كل اصبع من اصابع اليد او الرجلين
عشرة الدية لقوله عم في كل اصبع عشرة من الابل لان في قطع الكل لغويات جنس المنفعة وفيه
دية كاملة وهي عشرة فنقسم الدية عليها قال في الاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولانها
سواء في اصل المنفعة فلما تغيرت زيادة فيه كاليد مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه لغويات
بقطع كلها المنفعة فجنب الدية كاملة ثم فيها عشرة اصابع فنقسم الدية عليها اثنا وقال وكل
اصبع فيها ثمانية مفاصل ففي احد ثلث دية الاصبع وفيها مفاصل ففي احد بها نصف دية
الاصبع وهي نظير انقسام دية اليد على الاصابع قال في كل سن خمس من الابل والاسنان والافراس
سواء لاطلاق رويها ولما روي في بعض الروايات والاسنان كلها سواء ولان كمالها في اصل
المنفعة سواء فلما تغيرت ثمانية كالا يدى والاصابع وهذا اذا كان حيا فان كان عدا فحكمة
القصاص فتر في الجانيات قال في من ضرب عضوا فذهب منفعة فحكمة دية كاملة كاليد او
شفت والعين او اذهب فحكمة لان المتعلق لغويات جنس المنفعة لغوات القصور ومن
ضرب صلب غيره فانقطع ماؤه يجب الدية لغويات جنس المنفعة وكذا لو اصابه بلسان فحكمة
على الكمال وهو سواء العامة فلوز التحد وبة لاشي عليه لولا لهما عن ان
في الشجاج قال الشجاج عشرة احمار منه وهي التي تحرق الجملد في تحرقه والخراج الدم والدم

وهي التي تظهر الدم ولا تسبق كالدم في العين والذامنه وهي التي تسيل الدم والباصة
وهي التي يتغير المهاد في قطعها والمنحاجه وهي التي في القوم والسمحاق وهي التي تصلح للنسج
وهي جلده رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضح العظم أي تبينه والراشحة
وهي التي تكسر العظم والمنقطة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحركه والآلة وهي التي تصل
إلى أم الرأس هي التي فيها الدماغ قال في الموضحة الفصص ان كانت عظام الماروي اندوم
ففي الفصص في الموضحة ولا يمكن ان ينشئ السكتين في العظم فبما وان في حقيقة الفصص
ولا فصص في بنية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيما لا لانه لا يهني السكتي البري
فيما فوق الموضحة كسر العظم ولا فصص فيه وهذا روي عن أبي حنيفة وقال محمد في الأصل
وهو ظاهر الرواية انه يجب الفصص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيها ليس في
كسر العظم ولا خوف هناك غالب فيسبر غور ما يجب ان تم تحته عذبة بعد ذلك فيقطع بها
مقدار ما قطع فيخفف استيفاء الفصص قال في الموضحة حكومت العدل لانه ليس فيها
ارشش مخدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتباره بحكم العدل هو ثلثه من النخعي وعمر بن عبد
قال في الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الراشحة عشر الدية وفي المنقطة عشر الدية
ونصف عشر الدية وفي الآلة ثلث الدية وفي الجاهفة ثلث الدية فان نقتل فيها
جانبان ففيما ثلث الدية لماروي في كتاب عمرو بن حزم ان النبي عم قال في الموضحة خمس
من الابل وفي الراشحة عشر وفي المنقطة خمس عشر وفي الآلة وروي المأمور ثلث الدية
وقال عم في الجاهفة ثلث الدية وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في جاففة نقتل في الجاه
الآخر ثلثي الدية ولا ثلثها اذا نقتل من ثلث جاففتين احدهما من جانب البطن
والآخر من جانب الظهر وفي كل جاففة ثلث الدية فلهذا وجب في النافذة ثلث الدية وعمر
محمد ان يجعل المنحاجه قبل الباصنة وهي التي يتلحم فيها الدم ويسود فيها ذكره به امروي عن
أبي يوسف انه هذا اختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا الشجة اخرى تسمى الدامنه
وهي التي تصلح للدمغ والما لم يذكر لانه لا ينفع قتلا في الغالب لاجابة متفصرة مفردة بحكم
على حدة ثم هذه الشجاج تخفف بالوجه والرأس لانه في غير الوجه والرأس تسمى جراحة
والحكم منب على الحقيقة في العج حتى لو تخفف في غير ما تخفف الساق البدل يكون لها ارش مخدر
وانما يجب حكومت العدل لان التخدير بالتوقيف وهو انما ورد فيها تخفف بها ولا تامة ورد
الحكم فيها بمعنى الثمن الذي يلحقه بغيره ان الجوازة والثمن يخفف بما يظهر منها في الغالب
وهو العضوان هذان السواهما والجلبان فقد قبل لسان الوجه وهو قول كس حتى لو وجد

وجد فيها ما فيه ارش مخدر لا يجب المقدور وهذا لان الوجه شئ من المواجهه ولا مواجبه
لكن كثر فيها الاغنة ما بها من الوجه لانها مواجبه من غير فاصلة وقد تخفف في معنى المواجهه
ايضا وقالوا اليها بنية تخفف بالجوف خوف الرأس وجوف البطن وتغيب حكومت العدل
على ما قاله الطي وهي انه تقوم مملوكا به دون هذا الاثر ويقوم به هذا الاثر ثم ينظر الى ثلثه
ما بين القدمين فان كان نصف عشر القدمه يجب نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فرج
وقال الكرخي ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فوجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
لان ما ناقص فيه يرد الى المنصوص عليه وفي اصابع اليد نصف الدية لانه
في كل اصبع عشر الدية على ما رويها فكان في الخمس نصف الدية ولان في قطع الاصابع
تقويت جنس منفعة البطش وهو الموجب على طرفه فان قطعها مع الكف ففيه نصف
الدية لقوله دم وفي البدن الدية وفي احدهما نصف الدية ولان الكف نوع للاصابع لان
البطش بهما وان قطعها مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة
حكومت العدل وهو رواية من أبي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع اليد والرجل فهو نوع
الى المكسب الى الفخذ لان الشرح او جيب اليد الواحدة نصف الدية واليد اسم لهذه الجاحزة
الى المكسب فلا يزداد على تقدير الشرح ولها ان البدالة بالبطش يتعلق بالكف و
الاصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع نوعا في حق النضمين ولانه لا وجه الى ان يكون نوعا
للاصابع لان بينهما عضوا كاملا والا الى ان يكون نوعا للكف لانه نوع ولا نوع للشرح قال ان
قطع الكف من المفصل فيها اصبع واحدة ففيه عشر الدية وان كانت اصبعين فالحبس والاشي
في الكف وهذا عند أبي حنيفة وقال ينظر الى ارش الكف والاصبع يكون عليه الاكثر ويختل اقل
في الكثرة لانه لا وجه الى الجمع بين الارشين لان الكل شئ واحد والا الى اهدار واحد ههنا ان كل
واحد اصل من غيره فحسب بالكثرة وله ان الاصابع اصل الكف نوع حقيقة وشرا لان البطش
يقدم بها واوجب الشرح في اصبع واحد عشر من الابل والشرح من حيث الذات والحكم اولى من
الشرح من حيث مقدار الواجب ولو كان في الكف ثلثة اصابع يجب ارش الاصابع ولا شئ في
الكف بالاجماع لان الاصابع اصول في النوم ولا كثر حكم الكل فاستبعدت الكف كما اذا كانت
الاصابع ثمانية باسرها قال في الاصبع الزائدة حكومت العدل ثلثه لانه في لانه جزء من يده ولكن
لا منفعة فيه لانه يذبحه كذا لك السن الشافية لما قلنا وفي عين العبي ذكروه ولانه اقل العظم
منه حكومت العدل قال الشافعي يجب دية كاملة لان الغالب في العينة فاشبهه قطع المارن
والاذن وان انقطع من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم يعم تخفيفا لا يجب الارش الكامل في كل

والظن لا يصلح جهة المارام بخلاف المارن والادون الخاصة لان المقصود هو الجمال فقدرته
على الكمال وكذا تلك الاستدلال البصري لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة العقيدة فيه
والكلام وفي الذكر بالحركة وفي العين بما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكم حكم البائع في
العدد والمخطا، فالمن شج رجلا فذهب غفلة او شعرا اسه دخل ارش الموضحة في القدية
لان بقوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا او منته فاست ارش الموضحة
يجب بقدر ان جز من الشعر حتى لو نبت بسقط والذبة بقوات كل الشعر وقد نعت السبب
واحد فدخل الجز في الجملة كما اذا قطع اصبع يد رجل فثقلت يده وقال زفره لا بد من كل
واحد جتا به فيما دون النفس فلما نبت خلع كسار مجتبا بات وجوابه ما ذكرنا قال ان في
سمعه او بصره او كلامه فغيره ارش الموضحة مع الذبة فالوا هذا قول ابي حنيفة والي يوسف
وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في ذبة السمع والكلام ولا تدخل في ذبة البصر وجه الاول
ان كلاما منها جتا به فيما دون النفس والمنفعة مخففة به فاشبه الاعضاء بالمنفعة بخلاف
العقل لان منفعة عاينه الى جميع الاعضاء على تبا وجه الثاني ان السمع والكلام مبدآن في
بالعقل والبصر فلا يجتنى به قال في جامع الصغير ومن شج رجلا من شجة فذهب جتا به
في ذلك عند ابي حنيفة قالوا ينبغي ان يجب الذبة فيما قالوا في الموضحة القصاص قالوا ينبغي
ان يجب الذبة في العينين واذا قطع اصبع رجل من المفصل النابت ففتح ما بقي من الاصبع او
البعد فلهما لا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان يجب الذبة في المفصل الا على تبا في
حكومة عدل كذا لو كسر سن رجل واسود ما بقي ولم يترك خلافا وينبغي ان يجب الذبة في
السن كله ولو قال قطع المفصل والركب ما جيس او كسر القدر المكسور والركب الباقي لم يكن له
ذلك لان الفعل في نفسه ما وقع موجبا لقصود فصار كما اذا شجة منقطة وقال شجة موضحة و
الركب الزيادة لهما في خلافه ان الفعل في محلهن يكون جتا بهن مبتدأين فالشبهة
في احدهما لا تنعدي الى الاخرى كمن رمى الى رجل عذرا فاصابه ونفذ الى غيره ففعله يجب
القود في الاول وله ان يجازيه الاول سارية ويجزى بالمثل ليس في وسعه السارية فيجب
المال لان الفعل واحد حقيقة وهو كحركة العائمة وكذا الحلق من وجه الاتصال احدهما
بالآخر فاورثت منبأ به شبهة المخطا في البداية بخلاف النفس لان احدهما ليس من كونه
صاحبه وبخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا وان قطع اصبعه فثقلت
الي جنبه اخرى فلا قصاص في ذلك عند ابي حنيفة وقال زفره وكسرت يمينه من الاولى وفي
الثانية ارشها والوجه من الجائزين قد ذكرناه وروى ابن سماعه عن محمد في المسئلة الاولى

الاول وهو ما اذا شج موضع فذهب بصره فانه يجب القصاص فيه لان الحاصل بالسريرة
مباشرة كما في النفس والبصر كجزي فيه القصاص بخلاف محله في الاخرة لان النسل لا قصاص
فيه فصار الحاصل عند محمد على هذه الزيادة ان سريرة ما يجب فيه القصاص الى ما يمكن في القصاص
يجب الا قصاص كما لو اتت الى النفس وقد وقع الاول فلما وجه المشهور ان ذابا بالبصر يلحق
النسب الابري ان الشجة بعين موجبة في نفسها ولا فو في النسب بخلاف السريرة الى النفس
لان لا ينبغي الاول فان قلت ان ما شجرة ولو كسر بعض السن فسقط فلا قصاص الا على يد
ابن سماعه ولو اوضحه موضحين فاما كذا فهو على الزيادة بين ما بين ولو قطع سن رجل فثبت ما بين
اخرى سقط الارش في قول ابي حنيفة وقال عليه الارش كما ملأ لان الجتا به قد تحققت والحادث
نعمه مبتدأ من الله تعالى وله ان يجتا به نعت من معنى فصار كما اذا قطع سن يمين فثبت ما يجب
الارش بالاجماع لانه لم تفت عليه منفعة ولا زينة وعن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل لكان المالم
الحاصل لو قطع سن غيره فزاد صاحبها في مكانه ونبت عليه القلم فعلى المانع الارش بكماله لا
بهذا قال لا بعد به او العروق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصفا فالنبت لانه لا تعود الى كذا
عليه ومن نزع سن رجل فانزع المزودة سنة من السن فثبت من الاول فعلى الاول ما ساربه
خمسائة درهم لانه يثبت انه استوفى بغير حق لان الموجب فساد المنبت ولم يفسد حيث نبت
مكان اخرى فانعت من الجتا به ولما بسا في حولا بالاجماع وكان ينبغي ان يثبت ارب سن في ذلك
للقصاص الا ان في اعيان ذلك نصيب يحقوق فانكسب بالحل لانه ثبت فيه طاهر فاذا مضى
الحول لم تثبت فصبها بالقصاص واذا نبت تبت اما احتكاما فيه والاستسقاء كان بغير حق
الا انه لا يجب القصاص المشبهة فيجب المال لو ضرب انسان سنة فخر كرت بنا في حولا بطور انفسه
فلا وجد العاضى سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة فاختل قبل السنة فبين سقط بغيره
فالقول المضروب ليكون التاجيل مغبنا وهذا بخلاف ما اذا شجة موضحة فيها وقد صارت
منقطة فاختلما حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقطة اما التحريك فلو
في السقوط فافترقا وان اختلما في ذلك بعد السنة فالقول المضارب لانه يكرثر فعلة وقد مضى
الاجل الذي وقفه العاضى لحدود الاثر فكان القول للمضرب ولو لم تسقط لاشي على الضارب
وعن ابي يوسف انه يجب حكومة المالم وسنين الوجين بعد هذا ان شاء الله تعالى
ولو لم تسقط ولكنها اسودت يجب الارش في الخطا على العاقل وفي العمى المالم ولا يجب
القصاص لانه لا يمكن ان يضره بغيره اسود منه وكذا اذا كسر بعضه واسود الباقى لا قصاص لما
ذكرنا وكذا الواحصر واحصره ولو اصغر فيه روايان قال من شج رجلا فالحقت ولم يبق لها اثر

وحيث الشريعة لا تشرع عند ان لا يثبت له الحق في الموجب وقال ابو يوسف هو ارش
الام وهو حكومته عدل لان الشين للموجب ان زال فالام الحاصل ان زال فيجب نفوقه وقال
محمد بن عبد الله الطيب لانه انما لم يجر الطيب وضمن القدوة بفعله فصار كانه اخذ ذلك
من ماله ان ان ابا حنيفة ان الشافع على اصله لا يتقدم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في
حق الجاني نعم يعزم شيئا قال من ضرب رجلا مائة سوط فخرجه فبراه من فعله ارش معناه
اذا بقي اثر الضرب انما لم يبق اثره فهو على اختلاف وقد مضى في الشبهة المملوكة قال من
قطع به رجل خطاة ثم قلته قبل البراءة فله ان يرد وسقط ارش اليه لان الجناية من جنس
واحد للموجب واحد وهو الدية وانما بدل النفس كيجوز اجزاءها فدخل الطرف في النفس
كانه قد ابدى قال من جرح رجلا جرحا لم ينفذ منه حتى يبرأ وقال الشافعي لو ينفذ في
احمال اعتبار القصاص في النفس في هذا لان الموجب قد تحقق فلا يعقل ان قوله دم يثبت
في الجراحات سنة ولان الجراحات بعينها فله ان لا يحلها لان حكمها في المال غير معلوم
فلعله يفسر الى النفس فيلزم ان قلنا انما يستقر الامر بالبرهان في كل عمد سقط القصاص فيه
بشبهة فالتدبير في مال العاقل وكل ارش وجب بالصحة فهو في مال العاقل لقوله دم لا يعقل
العدو قل عند الحديث وهذا عند غيرنا الاول كيجب في ثلث سنين لانه مال وجب افضل
ابناءه فاشبهه العمد والى في كجب حاله لانه مال وجب بالعقد فاشبهه الثمن في البيع قال
واذا قل الاب ابنه فالتدبير في ماله في ثلث سنين وقال الشافعي كيجب حاله لان الاصل
ان كجب بالانفاق كجب حاله والاصل للتحقيق في المال وهذا عامه فلا يخفى ولان
المال كجب خيرا فالتدبير في نفسه حال فلا يخبر بالمولد ان انه مال وجب افضل فيكون
موجب كدبه الخطا وشبه العمد وهذا لان القياس في ان يقوم الادنى في المال لعدم المال في الشبهة
ثبت بالشرع وقد ورد به من قبل لا يمكنه ان لا يستأثر الى زيادة ولما لم يجر التعليل
باعتبار العمد فقدره لا يجوز وصفا وكل جناية اعترف بها الجاني في ماله ولا يصدق على
عاقلة لما رويته ولان الاقرار لا يتعدى المقر لقصور ولا يثبت من غيره فلا يطور في حق
العاقلة قال محمد بن الحسن والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة وكذا كل جناية موجبة بمسما
فصاعدا قال المعتزلة كالمجنون وقال الشافعي لانه عمد عمد حتى كجب الدية في ماله لانه عمد جففة
او العمد هو القصد غير ان يختلف عنه احد حكمه وهو القصاص فيمنح عليه حكمه الآخر وهو الجواز
في ماله ولما كجب الكفارة ويكره من الميراث في ماله لانه ما يتعدى الجاني بالفضل لما روي
عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

المرجوة العاقل كالمجنون لما استحق التحقير حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو عاقل
وهذا التحقير ولا يتم تحقيق الدية فانما تترتب على العمى والعلم بالعقل والمجنون عديم
العقل والصبي عاقل العقل فاني بتحقيق منها القصد وسار كالمجنون وحرمان الميراث عقوبة
وهما ليسا من اهل العقوبة والكفارة كاسما مشارة ولا ذنب لشدة لانهما حرمانا عاقل
فصل في الجنتين او اذا ضرب بطن امرأة فالتفت جنبها ثوبا فبغرة نصف
عن الدية معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشرة دية المرأة وكل من جنى دية
والقياس ان لا يجزى شي لانه لم ينفذ بجوئه والصلح لا يصلح حجة للاختلاف وجه الاختلاف
ما روي ان النبي عم قال في الجنتين غرة عبدا وامنة فدية خمسة دية وروى في خمسة دية فذكر
القياس بالانثى وهو حجة على من قدر ما يستأثر به كونه ملك والشفعة وهي على العاقلة عند
اذا كانت خمسة دية وروى في ماله لانه بدل الجيرة ولما لانه دم فني بالقرعة على
العاقلة ولانه بدل النفس ولما ساء عام دية حيث قال في ماله وقالوا ان الذي من لا صاح
ولا استعمل الحديث ان العاقل لا يعقل ما دون خمسة دية وكجب في سنة وقال
الشافعي في ثلث سنين لانه بدل النفس ولما يكون موروثا بين ورثته ولما روي في
محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة
ولما ان كان بدل النفس من حيث انه نفس على حدة فزاد بدل العضو من حيث ان العضو
بالام فعمل بالشبهة الاول في حق النورث وبالن في حق الناجيل الى سنة لان بدل العضو
او كان ثلث الدية او قل واكثر من نصف العشر كجب في سنة كذا في اجزاء الدية لانه
كل جزء منها على من وجب كجب في ثلث سنين ويسوي فيه الذكر والانثى لا طلاق في روبا
ولان في الجنتين انما يطور النكاحات لثماوت معان الا دية ولا نكاحات في الجنتين
فيقتدر بهذا واحد وهو خمسة دية فان الفت حيا ثم مات فدية الدية الكاملة لانه لم يلف
حي بالضرب السابق وان الفت ميتا ثم ماتت الام فدية الام وغرة بالقاء
وقد مضى ان النبي عم قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنتين
بعد ذلك حيا ثم مات فدية دية في الام ودية في الجنتين لانه فاعل شخصين وان ماتت ثم الفنت
ميتا فدية دية في الام ولا شئ في الجنتين وقال الشافعي لانه كجب الغرة في الجنتين لان الظاهر
موتة بالضرب فصاعدا اذا الفنت ميتا وهي حية وان ماتت الام احد سبي موتة لانه
يختص بموتها او تنفسه بنفسه فلا يجزى الضمان بالثبوت قال كجب في الجنتين موروث
عنه لانه بدل نفسه فخرته ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة فالتفت ابنة

شيئا فعلي عاقلة الابقرة والارث منها غرة لانه فاعل بغير حق مباشرة ولا ميراث لانه
قال في جنين الامنة اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان انا وعشر قيمته لو كان انثى
وقال الشيخ في عشر قيمة الامنة لانه جزؤ من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدار ما من
الاصل ولنا انه بدل لنفسه لان ضمان الطرف لا يجيب الا عند ظهور النقصان في الاصل
ولا يعتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف هو عايب
ضمان النقصان لو انتقصت الام اعتبار الجنين اليها بم وهذا لان الضمان في قتل الجنين
ضمان مال عنده على ما ذكره ان الله تعالى فضع الاعراب على اصله فان ضربت فاعق
المولى ما في بطنها ثم القته جثا ثم ماتت فبقيت قيمته جثا ولا يجيب الدية وآتت مات بعد العتق
لانه فله بالضرب السابق وقد كان في حاله الرق فلذا يجيب القيمة دون الدية ويجيب
قيمه جثا لانه بالضرب صار فاعا اياه وهو حتى تنظر ما الى حاله السبب والنفذ وقبل هذا
عندها وقال محمد يجيب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب لان الاعاق في طلع
لغيره على ما ياتيكم بعد ان شاء الله تعالى قال لا كفارة في الجنين وعنده الشافعي تجيب
الكفارة لانه نفس من وجهه فوجب الكفارة احتياطا ولنا ان الكفارة فيما معنى العتق
وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا تنقذ با ولنا لم يجز كل البديل قالوا ان ان بنا
ذلك لانه انكسب بخطوره فاذا اتقرب الى الله تعالى كان افضل له ويستغفر الله ما تسع الجنين
الذي قد استبان بعض خلفه بمنزلة الجنين السام في جميع هذه الاحكام لا طلاق ردها
ولانه ولد في حق امومية الولد وانقضاء العدة والنكاح من غير ذلك فكذلك في حق هذا الحكم
ولان بهذا القدر يتميز من العلقه والدم فكان نفسا والله اعلم
باب في الطريق قال ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنبها او ميزابا او جرحا او جرحا
وكما قاله من الرض الساس ان يترعه لان كل واحد صاحب حق بالمرور بنفسه و
بدوا به وكان له حق النقص كما في الملك المشترك فان لكل واحد حق النقص لو احدث
غيرهم فيه شيئا فكذلك في حق المشترك قال في بيع التذمى عليه ان يتفق به ما لم يضر بالمسلمين
لان له حق المرور ولا ضرر فيه فيلحق ما في معناه به اذا لم يمنع منعته فاذا اضر بالمسلمين
كره له ذلك لقوله وم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام قال ليس لاحد من اهل الدرب
التذمى ليس بما قد ان يشترع كنبها ولا ميزابا الا باؤنهم لانه مما ملوكه لهم ولولا جرحها
النسفة لهم على كل حال فلا يجوز التصرف اضرهم او يضرهم الا باؤنهم وفي طريق ان قد
له التصرف الا اذا اضر لانه يتعدى الوصول الى اذن الكل فنجعل في حق كل واحد مكانه

كانه هو المالك وحده كما كتبنا بغير حق الاستعاضة ولا كفارة لانه لا يملك غير ان قد لا يملك الوصول الى
ارضاهم يمكن فيبقى على الشك حقيقته او كما قال في اذ اشترى في الطريق روثا او ميزابا او جرحا فسقط
على ان يقطع فالتذمى على ما قلناه لانه مستحب لانه مستحب لغيره في الطريق وهذا
اسباب الضمان وهو الاصل وكذا اذا سقط شيء ما ذكرناه في اول الباب وكذا اذا اضر بغيره
انسان او عطبت به دابة وان اضر به بك رجل فوقع على اخر لما قال الضمان على التذمى اضره
فيما لا يملكه بصيرة كالدافع اياه عليه وان سقط الميزاب نظر فان اصاب ما كان منه في مكانه
رجلا فله الضمان عليه لانه غير متعذر فيه لانه ومنعه في مكانه وان اصاب ما كان خارجا من
مكانه فالضمان على التذمى ومنعه كونه متعذرا فيه ولا ضرورة لانه يمكن ان يركب في مكانه و
لا كفارة عليه ولا يجرم عن الميراث لانه ليس بمعامل حقيقته ولو اصابه الطريقان جميعا وعلم ذلك
وجوب النصف وهدم النصف كما اخرجوه سبيح وانسان ولو لم يعلم حتى طرف اصابه بعض
النصف او غير ذلك احوال لو اشترى جثا على الطريق ثم باع الدار فاصاب الجرح رجلا فله النصف او
وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة ورمى اليه منها فتركا المشتري حتى عطبت بها انسان
فالضمان على البايع لان فعله وهو الوضع لم يفسخ بزال ملكه وهو موجب ولو وضع في الطريق
جرحا فاحرق شيئا بغيره لانه متعذر فيه ولو حرره الرجح الى موضع اخر ثم احرق شيئا بغيره لانه
الرجح فعله وقبل اذا كان اليوم رجلا بغيره لانه فعله مع علمه بعاقبته وقد افضى اليها ففعل
كما شرته ولو استأجر ربه الدار لفعله لاجرا فاحرق الجرح او النخله فوقع فضل انسانا قبل ان يفرغوا
من العمل فالضمان عليهم لان التلف بينهم وما لم يفرغوا لم يكن العمل مستمرا الى ربه الدار وهذا
لانه انقلب ففعلوا حتى جيب عليهم الكفارة والفعل غير داخل في عقده فلم يسلم ففعلهم اليه
فاقتصر عليهم وان سقط بعد اذ اضرهم فالضمان على ربه الدار اسحقا لانه لا يتقيد بالاستئجار حتى
استحق الا اجر ووقع فعلهم عارضا واصلا كما نقل ففعلهم اليه فكان فعل نفسه فلهذا بغيره وكذا
اذا اصب الماء في الطريق فعطبت به انسان او دابة وكذا اوارش الماء او نوقا لانه متعذر فيه بلحاظ
الضرر المارة بخلاف ما اذا فعل ذلك في سكة غير فخذة وهو من اهلها او قعدا ووضع مساعدا
لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة قالوا هذا اوارش
ما كتبه الجيت براق به عادة اوارش ما كتبه كما هو المعاد والظان ان لا يترك به لا يضمن ولو
تعد الضرر في موضع صبت الماء فسقط لا يضمن الا ان شئنا صاحب قلة وقبل هذا رث بعض
الطريق لا يوجب موصفا للرد ولا اضرار لهما فيه فاذا تعدى الرد على موضع صبت الماء مع علمه بذلك
لم يكن على الراشئ شي وان رث جميع الطريق بغيره لانه مضطر في الرد وكذا الحكم في الخشبة

الموضوع في الطريق في هذه جميعه او بعضه ولو شئنا ان نثبت بان صاحب هذا العلم
على الامر اسحق ما اذا استلزم اجابة البيني له في فناء ما نوتة فنقل به ان بعد فناء
يجب الضمان على الامر اسحق ما ولو كان امره بالمها في وسط الطريق فالضمان على الامر اسحق
الامر قال من جاز في طريق المسلمين او وضع حجرا فقف بذلك انسان فدينه على ما فعله وان
نقلت بهيمة ففما نفي في فناء لا تدرى في بعض ما يولد منه غير ان العاقلة تحمل النفس في
القال فكان الضمان البهيمه في فناء والعا والقرب والحق والطريق في الطريق بغيره العا والجحر
والتحسين لما ذكرنا في خلاف ما ذكرنا في الطريق فطلب بموضع كنه انسان حيث لم يضمن لانه
ليس بمقتضى فائه ما حدث شيئا فانه قصد دفع الاذى عن الطريق حتى لو جمع الكسنة في
الطريق ونقل به انسان كان ضامنا لانه يبتغى له ولو وضع حجرا فقف فدينه عن موضعه فطلب
به انسان فالضمان على الذي نجاه لان حكم فعله قد انتفع بفراغ ما فعله وانما استعمل بفعل
الان في موضع اخر وفي الجماع الصغير في البالد لا يجوز الرجوع في الطريق فان امره السلطان
بذلك او اجبره عليه لم يضمن لانه غير مقتضى حيث فعله فعل بامر من له الولاية في حق في العا
وان كان بغير امره فهو مقتضى ما بالتصرف في حق غيره او بالافساح على راسي الامام او مولى
مقتضى بشرط السلامة وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما فعله في طريق العامة فكذا
لان المعنى لا يكتفى وكذا لو جاز في ملكه لم يضمن لانه غير مقتضى وكذا اذا حفر في فناء وداره
لان له ذلك على داره والعا في تصرفه وقبل هذا الاوان الضمان مملوكا لو كان له ان يخرجه
فيه لانه غير مقتضى اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشركا بان كان في سكة فدينه فانه يضمنه
لايه مستتب مقتضى وهذا صحيح ولا يخفى في الطريق دامت الوقع في جوارها فاما الضمان على الخاف
عند المي جفته لانه مات بمقتضى الضمان انما يجب اذا مات من الوقع وقال ابو يوسف
معه ان مات جوارها فكذا ذلك وان مات غلما فالحاق ضامنا لانه لا سبب للمقام سوى الوقع
انما يجوز لا يكتفى بالشر وقال محمد بن وهب من في الوجوه كلها لانه انما حدث سبب الوقع
او كونه لكان الطعام قريبا منه وان استلزم اجزاء فخره فانه في غير فناء فذلك على المشايخ
ولا نفي على الاجراء ان لم يعلموا انما في غير فناء لان الاجارة صحت فانه اذا لم يعلموا فنقل
فعلهم اليه لانهم كانوا مفرودين وصاروا كما اذا امر آخر ببيع هذه الفنة فذبحها ثم طهرها ان شاء
لغيره الا ان هناك بعض المأمور ويجمع على الامر لان الذابح مباشر الامر مستتب للخرج
لما يشترط في بعض المأمور ويجمع على الامر للمفرد وهو ما يجب الضمان على المشايخ ابتداء لانه
كل واحد منهما مستتب الاجرة غير مقتضى والمناسخ مقتضى فخرج جازبه وان علوا بذلك الضمان

والضمان على الاجراء لانه لم يفرج امره باليس مملوكا له ولا غرض في الفعل فاما البيني وان قال
لم يفرج فاني وليس لي فخرج الحق فخره فاما ضامنا فانه الضمان على الاجراء فبما انهم
علوا بفساد الامر فخرهم وفي الاسحق ان الضمان على المشايخ لان كونه فناء لا يكتفى كونه
مملوكا لانه لا طلاق يده في التصرف فيه من الماء الطين والحطب وربط الدابة والركوب فيها و
بناء الدكان فكان الامر بالخبر في ملكه فانه لا ينظر في ما ذكرنا في ذلك فنقل الفعل به قال
ومن جعل فطرة بغير اذن الامام فدينه رجل عليه فطلب فاما الضمان على الذي جعل فطرة و
كذلك ان اوضع حشبة في الطريق فدينه رجل المروءة لان الاول تعدي وهو سبب الثاني
تعدي وهو مباشر فكانت الاضافة الى المباشرة ولي وان نقل فعله على من نقله فطلب به
كما في الحاف مع الملقى قال من حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فطلب به فمروءة من
وكذا اذا سقط فخره به انسان وان كان رداءه قد لبسه فسقط فطلب به انسان لم يفرج
وهذا التعليل بنحو الوجوب والفرق ان حامل الشيء فاحصه فطلبه فلا يخرج في التقييد بوضف
السلامة واللبس لا يفسد فطلبه ما يلبسه فيخرج بالتقييد كما ذكرنا فطلبه ما يلبسه مطلقا وعز
محمد انه اذا لبس ما يلبسه عادة فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى لبسه وان كان المسجد
للعشرة فعلق رجل منهم فيه فدينه رجل او جعل فيه ثوبا من اوجساة فطلب به رجل لم يضمن
وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا اينذا عندنا حشبة واما لا يضمن
في الوجوب لان هذه من القرب وكل واحد ما ذون في اقامتها فلا يفتقر بشرط السلامة
كما اذا فعله باذن واحد من اهل المسجد والى حشبه وهو الفرق ان التديمر فيها يفتقر بالمسجد
لا يملكه دون غيرهم كمنصب الامام واخبار المنولي وفتح باب داخلا فخره فاما انما اسبقهم
بها غير هذه فكان فعلهم مباحا مطلقا فمقتضى بشرط السلامة وفعل غيرهم فدينه او مباحا
مقتضى بشرط السلامة وقصد القربة لا ينافي في السلامة او اخطا الطريق كما اذا نفر بالشماعة
على الزنا والطريق فيما نحن فيه الاستيذان من اهلها قال وان جلس فيه رجل منهم فطلب
به رجل لم يضمن ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عندنا حشبة
وقال لا يضمن على كل لو كان جالس القراءه القرآن او لتعليم او للصلوة او امام فيه في انشاء
الصلوة او امام في غير الصلوة او قربة ما او قعد في طه بئث فهو على هذا الاختلاف في الكسوف
فقد قيل على هذا الاختلاف وقد قيل باليضمن بالانفاق لانه ان المسجد انما يبنى للصلوة والذكر
ولا يكتفى اداء الصلوة بالجماعة الا بالنظر في المكان المملوكا لانه من ضرورات الصلوة
اولا لان المنظر للصلوة في الصلوة كما بالحدث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة ولان المسجد يبنى

للفلوة وهذه الاستجابة ملحقة بها فلا بد من ظهور النفاذ في جعلها الجاهل للامس
مباحا مطلقا والجاهل لما يلحق به مباحا مقيدا بشرط السلامة ولا غرو ان يكون الفعل مباحا
او منعه بالية وهو مقيد بشرط السلامة كما ترى الى الكافر او الى العبد والمشي في الطريق
والمشي في المسجد اذا اوطأ غيره والنوم فيه اذا انقلب على غيره وان جلس رجل من غير العترة
فيه في القبلة ففعل به انسان ينبغي ان لا يضمن لان المسجد بني للقبلة واما القبلة
بالجماعة ان كان مقوضا الى اهل المسجد فلكل واحد من المسلمين ان يصلي فيه وحده **فصل**
في كفاية المايل قال في احوال المايل الى طريق المسلمين فطلب ما يجبهه ففقهه وادرسه
عبد فلم يفتنه في مدة بقدر على نفسه حتى سقط ضمنه ما لمف به من نفس او مال القياس
ان لا يضمن لانه لا يمنع منه مباشرة ولا مباشرة شرط هو منعه فيه لان اصل البناء كان في
ملكه والمبلان وشغل المولى ليس من نصارى كما قيل لا يشهد وجه الاستحسان ان المايل
لما مال الى الطريق فقد اشغل به المسلمون بملكه ورفع في يده فاذا تقدم اليه وطلب
بغيره يجب عليه فاذا امتنع صار مشقة بالمعتر له بالوقوف ثوب انسان في حجره بغيره
بالاستماع من التسليم او اطلب به كذا بهذا بخلاف ما قيل لا يشهد ولا يشترط بهلاك الثوب
قبل الطلب ولا مالوم ثوب الضمان عليه يمنع عن التفرغ في قطع المارة حذر اهل انفسهم
فيقتضرون به ووقع الضرر العام من الموانع وله تعليق الحايطة ففقهين لدفع هذا الضرر
وكم من ضرر خاص يجمل لدفع العام منه ثم فيما لمف به من النفوس يجب الدية وتجدد القاتل
لانه في كونه جازيا دون الخطا فيسحق فيه التخفيف بالطريق الاول كيدا بقوى الى استبعاد
والاجتناف به وما لمف به من الاموال كالرداب والعروض يجب ضمانا في ماله لان المولى
لا يفعل المالح الشرط التقدم اليه وطلب النفس منه دون الاشياء وانما ذكر الاشياء
ليتمكن الامر من انجائه عند انكاره فكان من باب الاحياط وصورة الاشياء ان يقول
الرجل اشهدوا اني قد تقدمت الى هذا الرجل في هدم حايطة هذا ولا يبيع الاشياء قبل
ان يهي الحايطة لا تقدم التقدي ولو بني الحايطة بالمال في الابتداء فالوايضمن ما لمف به
بسقوطه من غير اشياء لان البناء نعتي ابتداء كما في انزع الجناح وقيل شواذ رجل و
اخرين على التقدم لان هذه ليست شواذ على الفعل شرط الترك في مدة بقدر على نفسه
فيما لا بد من اماكن النفس بغيره كجائنا وليستوى ان يطالبه بنفسه مسلم ودفع
لان الناس كلهم شركاء في المود فبيح التقدم اليه من كل واحد منهم رجلا كان وامرأة
خروا كان او مكانا وبيح التقدم اليه عند السلطان وغيره لانه مملوكا لانه بالتفرغ فيفتر كل

كل صاحب حق به قال ان مال له وار رجل فاطالبه الى ملك الدار خاصة لان الحق له على
مخصص وان كان فيها سكان لهم ان يطالبوه لان لهم المطالبة بالدار ما شغل الدار
كلها بالدار ما شغل هو ما ولو اجله صاحب الدار او ابراه منعه او فعل ذلك ساكنه فذلك
جائز ولا ضمان عليه فيما لمف به بالمطالبة لان الحق لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فاحقه
الخاص او من اشهد عليه حيث لا يبيع لان الحق للخاصة المسلمين وليس اليها ابطال تقدم
ولو باع الدار بعد ما اشهد عليه وقبضه المشتري برمي من ضمانه لان الجنازة يترك الادم
مع كونه وقد زال تمكنه بالبيع بخلاف اشترى الجناح لانه كان جائنا بالوضع ولم يفتح البيع فلا يبر
على ما ذكرنا ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو اشهد عليه بعد شرائه فهو ضمان بتركه
التفريق مع تمكنه بعد ما طلب به والاصل انه يبيع التقدم الى كل من يتمكن من نقض الحايطة
وتفريق المولى ومن لا يتمكن منه لا يبيع التقدم اليه كالمؤمن والمسلم والمودع وساكن
الدار وبيح التقدم الى الزمان القدره على ذلك بواسطة الضحاك والى الوصي والى اب البنين
او ائمة في حايطة العتيق لقيام الولاية وذكر انهم في الزبوات والضمان في مال البنين لان قيل
يؤا كفعله والى المكاتب لان الولاية له والى العبد الساجر سواء كان عبدا او لم يكن
لان ولاية النفس له ثم ان لف بالسقوط ان كان مالا فو في غنى العبد وان كان فقرا
فمولى على عاقلة المولى لان الاشياء ومن وجه على المولى وضمان المال بين بالعبد وضمان
النفس بالمولى وبيح التقدم الى احد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحايطة
وحده لتمكنه من اصلاح حقنه بطريقه وهو المرافعة الى القاضي ولو سقط الحايطة المايل على
انسان بعد اراشه ما فقهه ففقه بالقبيل غيره فخطب لا يضمنه لان التفرغ عنه الى الولاية
لا اليه وان عطب بالنفس ضمنه لان التفرغ اليه او النفس ملكه والاشياء على الحايطة
المايل اشياء على النفس لان المقصود امتناع الشغل ولو عطب بكرة كانت على الحايطة
فسقطت بسقوطه وهي ملكه ضمنه لان التفرغ اليه وان كانت ملك غيره لا يضمنه لانه
التفرغ الى ما ذكرنا قال اذا كان الحايطة بين خمسة رجال اشهد على احد منهم فصل انسانا
ضمن خمسة الدية ويكون ذلك على عاقلة قال ان كان دار بين ثلثة فحضر احدهم فيها
بغيره وكفركا بغيره فاشترى من الاخرين او بني حايطة فخطب به انسان فعليه ثلثة
الدية على عاقلة وهذا عند ابي حنيفة وقال عليه نصف الدية على عاقلة في الفصلين
لانه ان الشك ينسب من اشهد عليه بغيره وينسب من لم يشهد عليه بغيره فكأن اشهد
فانقسم فضمن كل واحد في غفر الاسد ونش الحجة وخرج الرجل له ان الموت حصل بعقده

واحدة وهو النقل المفرد والعق المفرد لان اصل ذلك ليس بعلة وهو الضليل حتى يعبر
كل جزء علة فيخرج العقل واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم ينقسم على اربابها
بفرد الملك بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة للثقل بنفسها صغرت او كبرت
على عرف الا عند المراجعة اضيف الكل لعدم الاولوية والتقدم اعلم **باب جنابة**
الركاب في الجنابة **قال** الركاب ضامن لما ادخلت الدابة وما اصاب
بيدها او رجلها او رأسها او كدمت او جثمت وكذا اذا صدمت ولا يضمن بالثقل
برجلها او ذنبها والاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لانه
يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين الناس فعلى الاباحية
مقتضاها ان لا يكون النظر بالمجانين ثم انما يقتيد بشرط السلامة عما يمكن الاحتراز عنه ولا
بمقتضاها ان لا يمكن التحرز عنه لما فيه من المنع من التصرف وسد بابيه وهو مفتوح والاحتراز
عن الاباطا وما يضا به يمكن كانه ليس من ضرورات التيسير فقتيد به بشرط السلامة عنه
والنقطة بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنه مع السير على الدابة ولا يقتيد به فان وقع
في الطريق ضمن النقطة ايضا لانه يمكن التحرز عن الاباطا وان لم يمكنه عن النقطة فصارت
في الاباطا في شغل الطريق به فيضمنه فان ان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة
او نارت غبارا او حجرا صغيرا فعا عين انسان وافتدت به لم يضمن وان كان حجرا
كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لا يمكن التحرز عنه اذ سير الدابة لا يعبرى عنه وفي الثاني
ممكن لانه يتفك عن السير عادة انما ذلك بتعريف الركاب والمركبة فبما ذكرنا ان الركاب
لان المعنى لا يختلف قال فان رانث او بالث في الطريق وهي شبه تعطب به انسان
لم يضمن لانه من ضرورات السير وكذا اذا وقع في الدابة لان من الدابة لا يتفك
ذلك الاباطا فان اوقعتا الغير ذلك فعطب انسان بروحه او اوجدها ضمن
لانه متعدي في هذا الاباطا لانه ليس من ضرورات السير ثم هو اكثر ضررا بالمادة من
السير لانه اذوم منه فلا يخفى به والسابق ضامن لما اصاب بيدها او رجلها والعاب
ضامن لما اصاب بيدها دون رجلها والمراد النقطة بهذا ذكر القدر حتى في تحنصره والله
اليعرف للثقل في عدم وجهه ان النقطة بحري عين السابق فيمكن الاحتراز عنه وعاب
عن بصير العابد فلا يمكن التحرز عنه وقال اكثر المتأخرين ان السابق لا يضمن النقطة
ايضا وان كان برأيه او ليس على رجلها ما يمنع به فلا يمكن التحرز عنه بخلاف الكدم
لان مكانه كجملها على امها وجمها انطبق اكثر النسخ وهو الاصح وقال الشيخ فيضمنون النقطة

النقطة كالمهم لان فعلها مضاف اليه والحجة عليه ما ذكرنا قوله وم الرجل جبا رعتا النقطة بالرجل
وانشغال الفعل بخلاف الفعل في المكرة وهذا تخفيف بالضرب فان في الجماع الصغير وكل شيء
ضمنه الركاب ضمنه السابق والعامة لانهما سببان مباشرهما بشرط التلف وهو تقرب الدابة
الى مكان الجنابة فيقتيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كما ركب الا ان على الركاب الكفاية
فيما اوطاة الدابة بيدها او رجلها ولا كفارة عليها ولا على الركاب فيها ولا ابطا لان الركاب
مباشر فيه لان التلف يتفك عنه ونقل الدابة يتبع له فان سير الدابة مضاف اليه وعلى الدابة
مستبان لانه لا يتفك عنها الى الخلق شيئا وكذا الركاب في غير الاباطا والكفارة حكم المباشرة لا حكم
التسبب وكذا يتعلق بالابطا في حق الركاب حرمان الميراث والوصية دون السابق
العامة لا يخفى بل مباشر ولو كان ركاب وسابق قبل لا يضمن السابق ما ادخلت الدابة
لان الركاب مباشر فيه ما ذكرنا والسابق مسبب والاضافة الى المباشرة اولى وقيل الضمان
عليهما لان كل في تلك سبب الضمان قال اذا اصطدم حارسان فاما فعلى عاقلة كل واحد
منهما ذنبه الآخر وقال في رد المحتار يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف ذنبه الآخر بروي ذلك
عن علي رضي الله عنه ولان كل واحد منهما مات بفعله فعل صاحبه لانه بصدمته لم ينفه وصاحبه
فيصير نصفه ويعبر نصفه كما اذا كان الاصطدام عدا او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه
جراحة او جرحا على عارضة الطريق بغير اذنه او عليه يجب على كل واحد منهما النصف فكذلك هذا
وان ان الموت مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يبيع
منه الاضافة في حق الضمان كما لما في اوام لم يعلم بالشر وقوع فيها لا يبرئ من ذنبه
وفعل صاحبه وان كان مباحا ولكن الفعل المباح في غيره بسبب الضمان كان بم اذا تعطب
على غيره وروي عن علي رضي الله عنه اوجب على كل واحد منهما كل الدية ففعلت روثا او جرحا
بما ذكرنا وفيما ذكر الفعلان مخطوران فوضع الفرق هذا الذي ذكرنا او كانا حزينين في العمد وكلا
قال لو كانا عبيدين بعد الرقة في الخطا لان الجنابة تعلق برقته ودفعا ودفعا وقد فانت
لا الى حلف من غير فعل المولى فيصير ضرورة وكذا في العمد لان كل واحد منهما يهلك بعد ما جنى
ولم يخلف بدله قال لو كان احد بهما حرا والآخر عبدا في الخطا يجب على عاقلة الحرة المقتول
رقتة العبد فاختاره ورثة المقتول كحري ويقتل حتى كثر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة لان على
اصل لا يخفى له وجوب القيمة على العاقلة لانه ضمان الا في فقد اختلف بدله بعد العمد
فيما خذ ورثة كثر المقتول يقتل ما زاد عليه لعدم الخلف وفي العمد يجب على عاقلة كثر نصف
قيمة العبد لان المقتول هو النصف في العمد وهذا القدر باخذه ولي المقتول او على العبد في رقتة

وهو نصف وانه لا ينفصل بموته الا قدر ما اختلف من البدل وهو نصف البعثة قال مسرج في
دابة فوقع السج على رجل فقتله فقتله وكذا على هذا سائر احواله كالحمام وكذا ما كمل عليه
لا في متعدي في هذا السبب لان الوقوع بنفسه منه وهو ترك الشدة والاحكام فيه بخلاف اذا
لا في لا يشترط في العادة ولا في ما صدح حفظ هذه الاشياء كما في الجمل على عاتقه دون التماس على
ما قرى من قبل فنفذ بشرط التسامح قال مسرج في دابة فوقع السج على رجل فقتله وكذا على هذا سائر احواله
انما تضمن به الدابة على العاقلة لان العاقل عليه حفظ القطر كالسابق وقد امكن ذلك
فقد سار متعديا بالنفس فيه والسبب بوصف المتعدي سبب الضمان الا ان ضمان النفس
على العاقلة فيه وضمان المال في الدابة وان كان معه سابق فالضمان عليه لان ما جده الواحد
فاجد الكل وكذا سابقه لان ضمان الدابة في هذا اذا كان السابق في جانب من الابل اما اذا
توسطوا واخذوا من واحد يضمن ما عطف بما هو خلفه وبضمنان فان لم يكن يدر به
لان العاقل لا ينفذ ما خلف السابق لان انقسام الزمام والسابق يسوق فيكون قد امد
قال ان ربط رجل بعير الى الفطار والعاج لا يعلم فوطى المربوط انما فقتله فعلى عاقلة
العاقل الدابة لانه يمكنه صيانة الفطار عن ربط غيره فاذا ترك السبب صار متعديا وفي
السبب الدابة على العاقلة كما في القمل كحظا ثم يرجعون بها على عاقلة الربط لانه هو الذي
او قدوم في هذه العدة وانما لا يجب الضمان عليه ما في الدابة وكل منعه مستتب لان الربط
من الضمان بغيره السبب من المباشرة لان الضمان بالتلف بالقدور دون الربط فالواحد
او ربط الفطار بسير لانه امر بالقدور والانه اذا لم يعلم به لا يمكنه التحفظ من ذلك فيكون
فوار الضمان على الربط اما اذا ربط والابل فيام ثم فادامتها العاقل لانه لا يغير فضره
يغير لانه لا يصرح بالادب لانه فلا يرجع بالحلف عليه قال مسرج في دابة فوقع السج على رجل فقتله
فما سب في فوره بغيره لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق ولو ارسل فطره وساقه
فما سب في فوره لم يضمن والفرق ان بدن البهيمة يجتعل السوق فاعبره سوفه وبدن الفطر
لا يجتعل السوق فصار جود السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلب ولم يكن له سابقا لم
يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سابقا فاختار الصيد وقله حل وجه الفرق ان البهيمة
تجوز في فعلها ولا يصح ما ينعين المرسل فلا يضاف فعلها الى غير هذا هو حقيقة الدابة
الحاجة مست في الاصطلاح فاصيب الى المرسل لان الاصطلاح مشرووع ولا طريق له سواء ولا حاجة
في ضمان العدو وان وعن ابي يوسف انه يجب الضمان في هذا كذا في احواله لا في احواله
قال مسرج في دابة فوقع السج على رجل فقتله وكذا على هذا سائر احواله

منه من لان سيرا مضاف اليه ما دامت تسير على سبيلها ولو انقطعت بمنزلة الواسعة انقطع حكم
الارسل انما اذا لم يكن له طريق اخر سواء كذا اذا وقعت ثم سارت بخلاف اذا وقفت عليه
الارسل في الاصطلاح ونحوه فاختار الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه لا يمكنه من
الصيد وهذه سائر مقصود المرسل فيقطع حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب
نفسه او ما في فوره لا بغيره مرسله وفي الارسل في الطريق بغيره لان شغل الطريق تعدي بغيره
انما انما انما الارسل الى اصطلاحه فلاح ولا سبب الا بوصف المتعدي في قال لو ارسل جبهة
فانصبت زرعا على فوره يضمن المرسل وان كانت بجنا ونحوه لا في طريق اخر لا يضمن كما
ولو انقطعت الدابة فاصابت كالا او اوتوا بها ليل او نهار الا ضمان على صاحبها لقوله
خرج البهيمة جوارح قال محمد بن المنفلة لان الفعل غير مضاف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه
من الارسل واخوته قال ثناء لقصاص نفقبت عينا فقتلها ما نفقبتا لان المقصود التهم
فلا ينعير الا الضمان وفي عين بقره الجوارح وجزوه ربع البعثة وكذا في عين كحمار والفعل
والفرس وقال الثناء في الضمان ايضا عاب رايا ثناء وان ما روى ان النبي لم يضمن
في عين الدابة ربع البعثة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه فيها مقاصد سوى الحكم كالحمل والركوب
والجمال والزيادة والعلم فمن هذا الوجه شبه الآدمي وقد تمسك لكل من هذه الوجوه تشبه
الما كولات فعلمنا بالاشبهين بشبه الآدمي في ايجاب التبع وبشبه الآدمي في النصف ولا
انما يمكن اقامة العمل بها اربعة احوال احبها وحب المستعمل كالحمار ذات اربعة ارجل
فيجب التبع بقوات احدها قال مسرج في دابة فوقع السج على رجل فقتله وكذا على هذا سائر احواله
فقتل رجلا او شربة بيده او فترت فقتله كان ذلك على الناحية دون الركاب
هو المروى عن عمر وابن مسعود في الركاب والركب مدفوعان برفع الناحية ونصف
فعل الدابة اليه كانه فعله بيده ولان الناحية متعدي في سببه والركب في فعله غير
متعدي فيخرج جاشبه في التفرع المتعدي حتى لو كان واقفا دابة على الطريق يكون الضمان
على الركاب والناحية نصفين لانه متعدي في الابطال ايضا قال ان يفتن الناحية
كان ومعه يند الدابة بمنزلة الجاهل على نفسه وان الفت الركاب فقتله كانت دابة على عاقلة
الناحية لانه متعدي في سببه وفي الدابة على العاقلة قال لو وثبت بجبهة على رجله وكان
فقتله كان ذلك على الناحية دون الركاب لما يباه والراف في ملكه والذي يسير في
ذلك سواء وعن ابي يوسف انه يجب الضمان على الناحية والركب نصفين لان الناحية
حصول شغل الركاب ودون الدابة وان في مضاف الى الناحية فيجب الضمان عليه ما وجد

بأن الركب كان ذلك بمنزلة فعل الركب لو تخسما ولا ضمان عليه في تخسما لأنه امر بهما
أو تخسما في معنى السوق فيقع امر به وانقل فعله إلى معنى الأمر ولو طنت رجلا في سيرا
وقد تخسما أن تخس باذن الركب فالتدبير عليه جميعا إذا كانت في فورما الذي تخسما
لأن سيرا في تلك الحالة مضاف إليها والأذن بتناول فعله السوق ولا يتأثر من
حيث أنه خلاف فمن هذا الوجه يقتصر عليه والركوب وإن كان ملة للسوق في تخس
ليس شرط لهذه العلة بل هو شرط أو ملة للتسوية والتسوية للسوق في هذا الوجه مما
العتة كمن خرج إن شاء فوقع في بئر حفره غيره على مائة الطريق ومات فالتدبير عليه
لأن الحفر شرط وجود ملة أخرى دون ملة الحجج كذا هذا ثم قيل يرجع التخس على الركب
بما تضمن في الأبطال لأنه فعل بامر وقيل لا يرجع وهو لا يقع فيما أراد لأنه لم يامر بالأبطال
والخس يتفصل عنه وصار كما إذا امر صبيًا بتمسك على الدابة فيسبر فوطنت إن شاء
مات حتى يضمن عاقلة الصبي ما ضم لا يرجعون على الأمر لأنه امر بالتسوية والأبطال يتفصل عنه
كذا إذا لم يسلح فقتل به آخر حتى يضمن لا يرجع على الأمر ثم إن تخس إنما يضمن إذا كان
الأبطال في فور تخس حتى يكون السوق مضافا إليه وإذا لم يكن في فور ذلك فالضمان على
الركب لا ينقل من تخس في السوق مضافا إلى الركب على الكمال قال ومن فاداة تخسما
رجل فانقل من بد العانة فاصابت في فور فاداة على التخس وكذا إذا كان لهما سائر
فخسما غيره لأنه مضاف إليه التخس إذا كان عبدا فالضمان في رقبته وإن كان
صبيًا ففي ماله لأنه ما يترأخذان فاعالهما ولو تخسما شئ منسوب في الطريق فقتل إن شاء
فقتله فالضمان على من نصب ذلك الشيء لأنه متعدي يشغل الطريق فانصف إليه كأنه
تخسما بفعله **فصل في ملكوك وحيثية على** قال وإذا جنى العبد جناية
خطأ قبل مولاه أمّا أن تدفعه بها أو تصدق بها وقال الشافعي موهبة جناية في رقبته يباع
فيها أمّا أن يقضي المولى الأرش وفائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق والمصلحة
مختلفة بين العوازة فمنه أن الأصل في موجب الجناية أن يجيب على المصنف ولأنه هو
الجاني أمّا أن العاقلة تخل عنه ولا عاقلة للعبد لأن العقل عند ذي القربى ولا قرابة بين
العبد ومولاه فيجب في ذمته كافي الذهن ويتعلق برقبته يباع فيه كافي الجناية على المال
ولأن الأصل في الجناية على الآدمي حال الخطأ أن يباع عد من الجاني فخرنا من استنباله
ولا خلاف به أنه هو معدور رقبته حيث لم يمتد الجناية ويجيب على عاقلة الجاني إذا كان له
عاقلة والمولى عاقلة لأن العبد يستنصر به والأصل في العاقلة عند النصرة حتى يجنب

يجنب على أهل الذم أن يكلف الذم لأنهم لا يتقانون فيها بينهم فلا عاقلة يجنب في ذمته
سبانه لعدم عن المودر ويجلب الجناية على المال لأن العاقلة لا يضمن المال لأنه يخبر بين
الدفع والغدا لأنه واحد وفي إثبات الجناية نوع تخفيف في حق كبدائها صل غير أن الواجب على
هو الدفع في العتق وإنما يسقط الموجب بموت العبد لغوات محل الواجب وإن كان له حق
النقل في الغدا كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني في الحر لأن الواجب لا يتعلق بالمراسمة
فصاحب العبد في صدقة الفطر قال فان دفعه مملكته ولي الجناية وإن فداه فداه بارئ منها
كل ذلك يلزمه حاله أما الدفع فلأن الجاني في الأعبان باطل وهذه أخباره الواجب عين
وأما الغدا فلأنه جعل بدل عن العبد في الشراء وإن كان معة أو لم يفسد ولم يستحق فدا
فيقوم مقام العبد وأخذ حكمه فلهذا وجب حاله كالمبدل وأتبعه أخاره وفعله لا شئ لولي
الجناية غيره أما الدفع فلأن حقه متعلق به فادخل بينه وبين الرقبة سقط وأما الغدا فلأن
لاحق له أمّا الأرش وإذا أوداه حقه سم العبد له فان لم يجز شيئا حتى مات العبد بطلت
الجناية عليه فلو استحق حقه على ما يباه وإن مات بعد ما أثار الغدا لم يبرأ الخول كمن من
رقبة العبد في ذمته المولى قال فان عاد الجاني كان حكم المنة كمن جناية الأولى معاه بعد
الغدا لأنه لما ظهر عن الجناية بالغدا جعل كان لم يضمن وهذا ابتداء جناية فان جنى جناية
قبل للمولى أمّا أن يدفعه إلى ولي الجناية بين نفسه على قدر جنيته وأما أن تغد به بأرش كل
واحد منهما لأن تعقن الأولى برقبته لا يمنع تعقن الثانية كالتدوين المتلاحقة الأرش في
ملك المولى لم يمنع تعقن الجناية في الجاني عليه الأول ولي أن لا يمنع ومعنى قوله على قدر جنيته
على قدر أرش جناية بينهما وإن كانا جملة بنفسهم العبد المدفوع على قدر حصصهم وإن
فداه فداه كجيج أرشهم كما ذكرنا قال ولو قتل واحدا أو قاعين آخر بخسما أنه أمّا أن لا
أرش العبد على النصف من أرش النفس وعلى هذا حكم النجاشي والمولى أن يقضي من بينهم
ويمنع إلى بعضهم مقدار ما يتعلق به حقه من العبد لأن الحقوق مختلفة باختلاف سببها
وهي الجناية بالتخلفه بخلاف مقتول العبد أو كان له ولي لم يكن له أن يقضي من
أحدهما ويدفع إلى الآخر لأن الحق متحد لا كما وسببه وهو الجناية في القعدة ونحن نجيب للمقتول
ثم للموارث خلافة فلا يملك القربى في موهبة قال فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية
ضمن الأقل من قيمته ومن أرشها وإن اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش لأن
في الأول قوت حقه بضمته وحقه في اقتضاها ولا يصير محشا للغدا لأنه لا اختيار بدون العلم
وفي الثاني صار محشا لأن الاعاق في بضمته من الدفع فالاقدام عليه اختيار منه لا أثر على

بذلك من الوجهين البيع والعتبة والتدبير والاستيلاء وان كل من كان له ملك مما يمنع الدفع لزوال
الملك به بخلاف الاقرار على رداية الاصل لا يفسد به حق ولي الجناية فان المقر لم يملك
بالدفع اليه وليس فيه نقل الملك بل هو ان الامر كان كما قال المقر والمقر له الحق في البيع و
اخوانه لانه ملكه في الظاهر فيستحق المقر له باقراره فاستحبه البيع والطلاق ليجوز ان يكتسبه
ينظم النفس وما دونها وكذا المعنى لا يختلف والطلاق البيع ينظم البيع ونفسه وبخلاف
العرض على البيع لان الملك ما زال ولو باعده بيضا فاستلم بغيره حتى يستلم لان
الزوال به بخلاف الكسبة العامة لان موجبها ثبت قبل فمضى البذل فبغيره بخلاف
ولو باعده مولاه من الجني عليه فهو مختار بخلاف ما اذا اذمه به لانه المستحق له فغيره
عوض وهو متحقق في الرتبة دون البيع واعاق في الجني عليه باقراره الى بئزله اعاق في الكسبة
فيما ذكرناه لان فعل المأمور مضاف اليه ولو منعه فمقتضاه فهو مختار اذا كان عالما بالبيان
لانه جسد جردا منه كذلك اذا كانت بكر او طمعا وان لم يكن معلوما لما قد يختلف
التزويج لانه عيب من حيث الحكم وبخلاف وطى السبب على ظاهر الرتبة لانه لا ينقص
من غير اعاق وبخلاف الاستخدام لانه لا يخفى بالملك ولولا لا يفسد به جوار الشرط
ولا يصير مختارا بالاجارة والى من في الاظهر وكذا بالاذن في النجاسة وان ركبته دين لا اثر
الاذن لا يفتقر الدفع ولا ينقص الرتبة الا ان لولي الجناية ان يمنع من قبوله لان الكسبة
لحقه من جنة المولى فيلزم المولى قيمته قال من قال لبعده ان قلت فلما اذمه مبيها ونجسته
فانت حر فمختار لافدا ان فعل ذلك ان علق العتق بغيره لا يوجب الفساق من قال
زولا بغير مختار لافدا لان وقت الكسبة لا جناية ولا علم له بوجوده وبعد الجناية لم يوجد
منه فعل بغير مختار الا ترى انه لو علق الطلاق والعاق بالشروط لم يملك ان لا يطلق
وان لا يعنى ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يثبت في كسبه ملك كذا هذا وان
علق الاعاق بالجناية والمعلق بالشروط ينزل عند الشرط كما لا يخفى كما اذا احتج به الجناية
الا ترى ان من قال لانه ان دخلت الدار فوالله لا افر بك بصبر ابدا الا بلاء من
وقت الدخول كذا اذا قال لانه اذا مرضت فانت طالق فقلت حتى طلقت ومات فزاد
المرض بصبر فاذا لانه بصبر مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اور ولان عرضه طلاقا وعتق
بملكه الامتناع عنه اذا البين للمنع فلا بد من ثمة كالا بكنه الامتناع عنه ولا يترتب عليه مباشرة
الشرط بتعيق اقوى الدواعي اليه والظاهر بطلانه فيمنه الا لا يخبر قال واذا قطع العبد
بدرجل عدا فادفع اليه بقضا او بغيره فضا فاعنه ثم ما من البذل فاعنه صلح الجناية واما

وان كان لم يعنه رده على المولى وقبل الما ولها انتموه او اعطوه عنه وجه ذلك وهو انه
اذا لم يعنه وسرى بيقين ان القلع وقع باطلا لان الصلح كان عن المال لان طرف العبد
لا يجري الفساق بينهما وبين اطراف اخر فاذا سري بيقين ان المال غير واجب وانما الوجه
هو العفو وكان القلع واقعا بغير بدل فبطل والبطل لا يورث الشبهة كما اذا وطى المطلقة
انكثت في عدة نواصع العلم بجرمتها عليه فوجب الفساق بخلاف ما اذا اعنفه لان فاعنه
على الاعاق في بدل على قصده ليعتق القلع لان الظاهر ان من يقدم على تصرف بفساد يفسد
لونه الصلح الا ان يجعل صفحا عن الجناية ويجوز منها ولولا لو نش عليه ورضى المولى به
يعتق وقد رضى المولى به لانه لما رضى يكون العبد عوضا عن الغنيل يكون ارضى بكونه عوضا
عن الكسبة فاذا اعنى بيع القلع في ضمن الاعاق ابدا واذا لم يعنى لم يوجد الصلح ابدا
والصلح الاول وقع باطلا بغير العبد الى المولى والا ولها على خبرهم في العفو والغنيل وذكر
في بعض النسخ رجل قطع بدرجل عدا فصالح الفاعل المفقود عنه يده على عبد ووقع اليه فاعنه
المفقود عنه يده ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجناية الى آخر ما ذكرنا من الرواية بهذا النسخ
برو كشكالا فيما اذا عاق من البذل ثم سري الى النفس من حيث لا يجب الفساق بها كذا
وبها قال يجب قبل ما ذكرنا جواب القياس فيكون الوضعا جميعا على القياس والاحتياط
وقبل جنيها فرق ووجهه ان العفو عن البذل صلح ظاهر لان الحق كان له في البذل من حيث الظاهر
فتبع العفو ظاهرا فبعد ذلك ان بطل كما يفي العفو موجودا حقيقة فكيف يمنع وجوب الفساق
اما بهما الصلح لا يبطل الجناية بل بقدر ما حيث صلح عنها على مال فاذا لم يبطل الجناية لم
تمنع العفو به هذا اذا لم يعنه اما اذا اعنفه فالخبر صحيح فاذا رآه من قبل قال واذا جنى العبد
الى ذون له جناية عليه الف درهم ما عتقه المولى ولم يعلم بالجناية فعليه قيمته لانه
الدين وقيمة الاوليا الجناية لانه تلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل الغنمة على الاثر
الدفع للماوليا والبيع للغنمة فكذلك عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ايضا من الرتبة
الواحدة بان يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للغنمة فيضمنها بالامتناع بخلاف ما اذا اعنفه حتى
حيث يجب قيمته واحدة للمولى ويدفعها للمولى الى الغنمة لان الاجتناب انما يضمن الجسد بملك
الملك فلا يظن في معالجته الحق لانه دونه وبها يجب الكل واحد منهما بالامتناع الحق فلا يرجع
فيظن ان يضمنها ما قال واذا استندت الامانة لاذون لهما ثم ولدت فانه يباع الولد
منعها في الدين وان جنت جناية لم يدفع الولد معها والفرق ان الدين وصفه حكمي فيها واما
في منها متعلق برقتها استيفاء فبسرى الى الولد كولد المهرهونة بخلاف الجناية لان الجناية

الديعة في ذمة المولى لاني وقتها وانما يلقبها اثر الفعل كحقيق وهو الدفع والسرقة في الاول
السرقة دون الاوصاف كحقيقة قال اذا كان العبد رجل زعم رجل ان مولاه
اعتقه فقتل العبد وليا له ذلك الرجل خطا فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادى
الدية على العاقلة وبراء العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة قال واذا
اعين العبد فقال رجل قتل اناك خطا وانا عبده وقال الآخر فقتلته وانت حر قال قول
قول العبد لانه مكر للضمان لما انه اسند الى حاله معودة منافية للضمان لما ان الكلام
فيها اذا عرف رقة والوجوب في جنابة العبد على المولى وفعا او فدا وصار كما اذا قال
البايع العاقل طقت امراني واما صبي او بعث واري واما صبي او قال طقت امراني
مجنون وقد كان جنونا معروفا كان القول قوله لما ذكرنا قال ومن اعنى جارية لم
قال لها قطعت يدك وانت امني وقالت قطعت يدك واما حره فالقول قوله لانه وكذا
كل ما وجد منه الا الجماع والقتل اسخا وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وقال محمد
لا يضمن الاشياء بعينه بغير بره عليه لانه مكر وجوب الضمان لاستناد الفعل الى حاله
معودة منافية للضمان كما في المسئلة الاولى ولكما في الوطى والثلث وفي الشئ العام ثم اقر به
حيث اعترف بالخذ من ثم ادعى المالك عليه وهو مكر القول قول المكر فلو ان المولى قال له
والله اني اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبراه فلا يكون القول قوله كما اذا قال لغيره فقات
عبيك البني وعين البني حجة ثم قنت وقال المكر له لابل فقتلته وعبيك البني مخوفة فالقول
قول المكر له وهذا لانه ما اسند الى حاله منافية للضمان لانه يضمن بدمه ولو قطعها وهي مذبذبة
وكذا يضمن مال الحرابي اذا اخذه وهو مسن من كلف الوطى والقتل لان وعلى المولى الامانة
المذبذبة لا بوجوب العقر وكذا اخذ من قتلته وان كانت مذبذبة لا بوجوب الضمان عليه
فحصل الاستناد الى حاله معودة متفية للضمان قال واذا امر العبد المحجر ببيع سبيا بقتل رجل
فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية لانه هو العاقل حقيقه وعنده خطاه سواء على سبب من قبل
ولا شيء على الامر وكذا اذا كان الامر سببا لانه لا يؤخذ ان باقوا لهما لان المؤاخذه فيها
باعتبار الشرع وما اعتبر فلو اموالا رجوع لعاقلة الصبي العاقل على الصبي الامر ابد او رجوع
على العبد الامر بعد العاق لان على المولى رطق المولى وقد زال للضمان اهنية العبد
بكله الصبي لانه فاسر لا اهنية قال وكذا ان امر عبده امعه ان يكون الامر عبدا
لما مور عبدا محجورا عليه بما يطلب مولى العاقل بالدفع او الفداء ولا رجوع له على الاول
في الحال فيجب ان يرجع بعد العتق باقل من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزاد

الزيادة وهذا اذا كان الفتل خطا وكذا اذا كان عبدا او العبد العاقل من غير ان يملك خطا
واما اذا كان كغيره فيجب الفضا من الجارية بين الحر والعبد قال واذا قتل العبد رجلين فدا
لكل واحد منهما وليا فان فعلى احد ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الآخر
او يدفع به عشرة آلاف درهم لانه غنى احد ولي كل واحد منهما سقط الفضا من انقلب
بالا فصار كما لو وجب المال من الابناء وهذا لان حضم في الرقة او في عشرين الفاه قد
سقط في نصيب العاقين وهو النصف وبقي النصف قال وان كان قتل احد بهما عبدا والآخر
خطا فضا احد ولي العبد فان فداه المولى فداه خمسة عشر الف خمسة آلاف للذي لم يخط
من ولي العبد وعشرة آلاف لولي الخطا لانه لما انقلب العبد لا كان جنون ولا خطا في
كل الدية عشرة آلاف وحق احد ولي العبد في نصفها خمسة آلاف ولا تفايق في الفداء فيجب
خمس عشرة آلاف وان دفعه دفعه اليهم انما ثمانية لولي الخطا وثلثة لغيره العاقل من ولي
العبد عند ابى حنيفة وقال ابو حنيفة اربعة لولي الخطا واربعة لولي العبد فاضمة عندهما
بالطريق للمنازعة فيقسم النصف لولي الخطا بلا منازعة واستنوت من رقة الغريقين في
النصف الآخر فينصف فلهذا يقسم اربعة وعنده يقسم بطريق القول للمنازعة انما لان
الحق يتحقق بالرقة اصله التركة المستخرقة بالديون فيضرب هذان بالكل ذلك
بالنصف ولله المسئلة نظرا لذكرنا في الزيادة قال اذا كان عبيد رجلين فقتل
لهما امي فريالهما فعلى احد بهما بطل الحجج عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو حنيفة
الى الآخر يدفع به ربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابى حنيفة
ومن قتل عبدا خطا فعليه قيمته لانه على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف
او اكثر قضى له بعشرة آلاف الا عشرة وفي الامانة اذا اوت قيمته على الدية خمسة آلاف الا عشرة
وهذا عند ابى حنيفة ومحمد ومما قال ابو يوسف والشافعي فيجب قيمته بالغنة ما بلغت قال ابو حنيفة
عبد قيمته عشرون الف فملك في يده فيجب قيمته بالغنة ما بلغت بالاجماع لهما ان الضمان بطل
المالبة ولولا ان يجب للمولى وهو لا يملك العبد الا من حيث المالبة ولو قتل العبد المبيع قبل القبض
بيعت العقد لهما ذوا بيعا للمالبة اصلا او بدلا وصار كقبول الغنمة وكما ان الغنم ولا ابى حنيفة
محمد قوله تعالى وادية مسلمة او جبرها مطلقا فسمى للمواجب بمالبة الآدمية ولان فيه
معنى الآدمية حتى كان مكلفا وفي معنى المالبة والآدمية اعلاهما فيجب اعتبارهما باهدار
الا وفي عندنا في جميع بينهما وضمان الغنم بمالبة المالبة او الغنم لانه لا يرد الا على
المال وبعها العقد يبيع فادية حتى يبي بعد فلهذا وان لم يكن الفضا من بدل العن المالبة

كذلك كمال القيمة الواجب بها بله الادمية الآتية لا يسبح فيه فقد زاه بغيره
راي الجفاف كثير القيمة لان قيمة الحق مائة عشرة آلاف ونقصا منها في العبد اظلم
لا يحيط رتبته ونعيب العشرة اربعة ارباب من مائة وقال في العبد نصف قيمة المولى
على خمسة آلاف الائمة لان البدن الادنى نصفه بغيره بكماله وينقص هذا المقدار اظلم
لا يحيط رتبته وكل ما بقدر من دية الحق فهو مقدرة من قيمة العبد لان القيمة في العبد كانه
في الحق وهو جل المولى على قدر ما قال ان غضب امة فيمينا عشرة الف الفان في سنة
فعلية عام فيمينا المائتين ان ضمان الغضب ضمان المائتين قال ومن قطع يد بعد ما عتقه
المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة فغير المولى فدا فضا من فيه والا انقص منه وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف عموما وقال محمد لا فضا من في ذلك على العاطل ارش البدن
ذلك الى ان اعتقه وبطل الفضل واما لا يجب المقصا في الوجه الاول الاستنباه من الحق
لان المقصا يجب عند الموت مستند الى وقت الجرح وعلى اعب رحالة الجرح يكون الحق
للمولى وعلى اعب رحالة النية يكون الحق للمورثة فيحقق الاستنباه وتقدر الاستنباه
فلا يجب على وجه يسنو وفيه الكلام واجتماعها لا يزيل الاستنباه لان الملك في الحالين
بجفاف العبد للمولى بغيره من رجل وبرقته لاخر اذا قل لان الكل منها من الحق ثابت
من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع زال الاستنباه ولحق في الحق فية وهو ما اؤلفكم
للعبد ورثة سوى المولى ان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعبا واحدى
الحالين والورثة بالولاية على اعبا والاخرى فينزل منزلة اختلاف السفن فيها كما
فيه كما اذا قال لآخر يعني هذه الكاهنة بكذا او قال المولى روجتها ملك لكل له ووطنه وولاه
الاعاق فاطع للمورثة فيقطعها ما يبقى الجرح بلا سرية التسرية بما فاطع فيمنع الغضب
ولها اما ينقص ثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضى له معلوم والحكم مستند
فوجب القول بالاستنباه بخلاف الفصل الاول لان المقضى له مجهول ولا يعتبر باختلاف
السبب هنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسئلة لان ملك الميراث يباير ملك النكاح
كما والاعاق لا يقطع السرية لانه بل الاستنباه من له الحق وذلك في الخطا دون العمد
لان العمد لا يصح مال المال فعلى اعب رحالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعب رحالة
الموت يكون الميراث من ينفق منه ويؤنه وينفذ وصاياه في الاستنباه اما العمد
فموجب المقصا والعبد يبقى على اصل الحق فيه وعلى اعبا ان يكون الحق له فالمولى هو
الذي ينو له اذ لا وارث له سواء فلا استنباه فمن له الحق واذا امتنع المقصا

المقصا في الفصلين عند جرح جرح ارش البدن نفسه من وقت الجرح الى وقت الاعاق كما ذكرنا
انه حصل على ملكه وبطل الفضل وعند الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد في الفصل
الثاني قال من قال لعبد به احد كما حرتم نجا فادفع العتق على احدهما فان ردهما للمولى لانه العتق
غير نازل في المعين والنتيجة تصادف المعين فبها يملك من في حق النتيجة ولو ردهما رجل يجب ان
حر وقبته عبد والفرق ان البان انما من وجه اظلمار من وجه على ما عرف وبعد النتيجة يفي
محق البيان فاعبر اننا في جرحها وبعد الموت لم ينحسرها لبيان فاعبر اظلمارها فاعبر
حر يفيجب فبها عبد ودية حر بخلاف اذا قل لكل واحد منهما رجل حيث يجب فبها ملك
لاننا لم ننقض الفضل لكل واحد منهما حر وكل منهما يكره ذلك ولان الفبا في ثبوت العتق
في المجهول لانه لا يفيده فانه قد انما نحن في ضرورة صحة التصرف وانتمنا له ولاية النقل من
المجهول الى المعلوم فيقدر بقدر الضرورة وهي في النفس دون الاطراف فبها ملكا في حقها
قال ومن نجا عني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء من
النقصان عند ابي حنيفة وقال ان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد
واخذ قيمته وقال الشافعي بغيره كل القيمة وبمسك الجحنة لانه يجعل الضمان مغالبا لالابنة
فبها الباقي على ملكه كما اذا قطع احدي بدب او فقا احدي عينيه ونحن نقول ان المائنة
قائمة في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات قصرا عليه
واذا كانت معتبرة وقد وجد الخلاف النفس من وجه يتفويت جنس المنفعة والضمان
ينقدر بقيمة الكل فوجب ان يملك الجحنة ونفعا للضرر ووجاهة للمائنة بخلاف اذا فقا عيني
حر لانه ليس فيه معنى المائنة بخلاف عيني المديرة لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك في
قطع احدي البدن وقطع احدي العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة ولما ان معنى
المائنة لما كان معتبرا وجب ان يتخير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال فان من
خرق ثوب فخرقا فاحت ان شاء الملك دفع الثوب اليه وضمنه قيمته وان شاء امسك
الثوب فضمنه النقصان ولذا ان المائنة ان كانت معتبرة في الذات فالا دية غير مودة
وفي الاطراف ايضا لا يرى ان عبد لو قطع يد عبد آخر ليوم المولى بالرفع او الفدا وهذا من
احكام الآدمية لان موجب الجحنة على المال ان يلع رقبته فيما تم احكام الادلى ان لا
ينقسم على الاجزاء ولا يملك الجحنة ومن احكام ان نية ان ينقسم ويملك الجحنة فوثر على
الشبهين حظه من الحكم **فصل في تادية المديرة** قال
واذا جنى المديرة ودم الولد جبا به ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشدها لما روي عن ابي

عنده من ان يفتي بيمينه على مولاه ولا يفتي بيمينه على غيره او الاستيلاء
من غير اختياره الغدا فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجنازة وهو لا يعلم وانما يجب الاقل من
يمينه ومن الارشس لانه لا حق للمولى الجنازة في اكثر من الارشس ولا منع من المولى في اكثر
من القيمة ولا يتخير بين الاقل والاكثر لانه لا يفتي في جسد احد لا خياره الا في الاحكام بطلان
الفرق لان الرقيات صاوفة في الاعيان فبعضها يتخير بين الدفع والغدا وجبايات الملبس
وان تولد لا توجب الا يمينه واحدة لانه لا يمنع منه الثاني رقبته واحدة ولان دفع يمينه
كدفع العبد وذلك لا يتكرر فكذا كذلك وينصاريون بالخصص فيها ويعتبر قيمة لكل واحد
في حال الجنازة عليه لان المنع في هذا الوقت يتحقق قال وان جنى جنازة اخرى وقد دفع
القيمة الى ولي الاول بفضا ولا شيء عليه لانه مجبور على الدفع قال وان كان المولى دفع
القيمة بغير فضا قال ولي بالخيار ان شاء اتبع للمولى وان شاء اتبع ولي الجنازة وهذا عند
ابي حنيفة وهو قال لا شيء على المولى لانه حين دفع لم يكن الجنازة انما موجودة فقد دفع
كل الحق الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالفضا ولا يبي حنيفة ان المولى جاني بدفع حق ولي
الجنازة ان ينظر ما دوى الاول فاما من يفيض حقه فلا يتخير وهذا لان الثاني مائة
حكما من وجه ولولمذا ينسأ ذلك ولي الجنازة الاول ومن آخره حكم من حيث انه يعتبر قيمة يوم
الجنازة الثانية في حقه ما جعلت كالمعارنة في حق النصفين لما بطل ما يتعلق به من حق ولي الثانية
علما بالتميز بين قال اذا اعتق المولى الذبر وقد جنى جبايات لم يلزمه الا يمينه واحدة لان
الضمان انما وجب عليه بالبيع فصار وجود الاعاق من بعده وعدمه بمنزلة وام الولد
بمنزلة المذبر في جميع ما وصفنا لان الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير قال اذا اقر المذبر
بجنازة لم يجز اقراره ولا يلزمه بدني عتق او لم يعق لان موجب جباية الخطأ على سببه
واقراره به لا يفتد على السبب **باب المذبر الصبي المذنب في ذك**
قال من قطع برعده ثم غصب رجل مائة في جزء من القطع فغلبه قيمته فقطع وان كان
المولى قطع به في به الغاصب فمات من ذلك في به الغاصب لاشي عليه والفرق ان
الغصب قاطع للسرقة لانه سبب الملك كالبيع فبصير كانه ملك باقية سواء في جيب قيمته
افقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني وكانت السرقة مضافة الى البداة فصار للمولى
متنقضا فبصير مستردا كيف وانه استولى عليه وهو استردا فبطل الغاصب عن الضمان
قال اذا غصب العبد المحجور عليه جباية محجورا عليه فمات عليه في جزء فهو ضامن لان
المحجور عليه مؤاخذ بالفعال قال ومن غصب مائة جنى عنده جباية ثم رده على المولى فجنى

فجنى عنده جباية اخرى فعلى المولى يمينه بينهما نصفان لان المولى بالتميز بين يمينه
عن الدفع من غير ان يصير محملا للغدا فبصير مطلقا حتى اوليا الجنازة او حقه فيه ولم يمنع
الار قبته واحدة فلا يرد على قيمته ويكون بين ولي الجنازة وبين نصفين الاستيلاء في القوس
قال ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لانه استحق نصف البدل بسبب كانه في القوس
فصار كما اذا استحق نصف العبد بغير السبب قال بدفعه الى ولي الجنازة الاول ثم يرجع
ذلك على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهما قال محمد يرجع بنصف قيمته بغير
لان الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الجنازة الاول فلا بدفعه اليه كباقي رده
الى اجزاء البدل المبدل في ملك رجل واحد وكباقي تكرر الاستحقاق في الاما ان حق الاول
في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يراحمه احد وانما انتقص باختياره احمته الثاني فاذا جنى
سنيما من بدل العبد في به المالك فارعا باخذة يمين حقه واذا اخذه منه يرجع المولى بها
على الغاصب لانه استحق من به بسبب كان في به الغاصب قال ان كان جنى عنده
المولى فغصبه رجل فجنى عنده جباية اخرى فعلى المولى يمينه بينهما نصفان ويرجع بنصف القيمة
على الغاصب لما يتبين في الفصل الاول غير ان استحقاق النصف حصل للجنازة ان كانت
هي في به الغاصب فبدفعه الى ولي الجنازة الاول ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع بخلاف
الفصل الاول عند محمد ثم وضع للسنة في العبد وقال من غصب عبد الجاني في يده ثم رده
فجنى جباية اخرى فان المولى بدفعه الى ولي الجنازة يمين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة
فيه دفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهما قال محمد يرجع
بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى ثم غصب فجنى في به دفعه للمولى نصفين ويرجع
بنصف قيمته فبدفعه الى الاول ولا يرجع به ويجز ائجه العبد كالجواشي المذبر في جميع اذ كان الا
في هذا الفصل بدفع المولى العبد وفي الفصل الاول بدفع القيمة قال ومن غصب مائة جنى عنده
جباية ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جباية فعلى المولى يمينه بينهما نصفان لانه منع رقبته
واحدة بالتدبير فوجب عليه يمينه واحدة ثم يرجع بيمينه على الغاصب لان الجنازة يمين كانه في
به الغاصب فبدفع نصفه الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجنازة عليه لا حق
لغيره وانما انتقص بحكم المزامنة من بعد قال يرجع به على الغاصب لان الاستحقاق بسبب
كان في يده وبسلم له ولا بدفعه الى ولي الجنازة الاول ولا الى ولي الجنازة الثانية لانه لا حق
لثاني النصف سبق حق الاول قد وصل ذلك اليه ثم يقبل هذه السنة على الاختلاف لا يولى
وقبل على الاتفاق والفرق ليجد ان في الاول الذي يرجع به عوض عما سلم لولي الجنازة الاول لانه

الاشية كانت في يد المالك فلو وقع اليه ما يتكرر الاستحقاق في انا في هذه المسئلة يمكن
ان يجعل عوضا عن الجناية ان ينهض لهما في يد العاصب فلا يرد شيئا له ما ذكرنا قال في
غضب صبي آخر مات في بده فجاءه اوكجتي فليس عليه شيء وان مات من صاعقة
او من شدة جنة فعلى عاقلة العاصب الدية وهذا استحقاق والقياس ان لا يضمن
في الوجهين وهو قول زفر ولدت في هذا لان الغضب في تكرار الجحش الابري انه لو كان
مكاتب صغيرا لايضمن مع انه حر جدا وكان له صفة حر اربعة وثمانون وجه الاستحقاق
انه لا يضمن بالغضب ولكن يضمن بالامانة وهذا انما في تسيب لانه نقله الى ارض
مسبعة اوالى مكان الضواغن وهذا لان الضواغن والحيات والتبع لا يكون في كل
مكان فاذا نقله اليه وهو منفذ فيه وقد زال حفظ الولي فيضاه اليه لان شرط العلة قبل
منزلة العلة اذا كان نفعه بالحق في الطريق بخلاف الموت فجاءه اوكجتي لان ذلك
لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه كجتي والامر ان نقله اليه
يضمن فيجب الدية على العاقلة لكونه نقله تسيبا قال اذا ادع صبي عبدا فغلبه فعلى
عاقلة الدية وان ادع طعنا فاكلمه يضمن وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعنه وقال ابو يوسف
والشافعي يضمن في الوجهين جميعا وعلى هذا اذا ادع العبد المحجور عليه الماني استولى له
بالضمان في الحال عند ابي حنيفة ومحمد وعنه واذا اخذ به بعد العتق وعند ابي يوسف والشافعي
بواخذ في الحال وعلى هذا الخلاف الا فراس والا حارة في العبد والصبي وقال محمد بن
اصل الجامع الصغير صبي قد غفل في الكمام الكبير وضع المسئلة في بيتي ابن اثني عشر وهذا
يدل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر فعلة معتبر لهما انما لم
ما لا منقوتا معصوما حاصلا لانه فيجب عليه الضمان كما اذا كانت الودعة عبدا وكما اذا نقله
غير الصبي في يد الصبي المودع ولا يبي حنيفة ومحمد وعنه انما لا غير معصوم فلا يجب الضمان
كما اذا ائتمنه باذنه ورشاه وهذا لان العصمة ثبتت بحاله وقد تقرر ما على نفسه حيث وضع
المال في بده فانه يضمن مستحقا للنظر اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا فائدة بها
لانه لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون له لان له اولا
على نفسه ما يجعله في اذ كانت الودعة عبدا لان عصمة طاعة وهو مبني على اصل الحرية
في حق الدم وبخلاف طاعة العبد في يد الصبي لانه سقطت العصمة بالاتفاق الى الصبي
ودون غيره قال ان استملك بالاضمن يرد به من غير ابلغ لان الصبي مؤاخذ بفعاله وحملة
القصد لا معتبر بها في حقوق العباد **باب القصاص** واذا وجد القاتل في مكانه لا يعلم

يعلم من قبله استخلف حسون رجلا منهم يخبرهم الولي بانته فقلنا ولا علمنا له فقلنا قال الشئ
اذا كان هناك لو شئ استخلف الاوليا وتحسين بيها ويقضي لهم بالدية على المدعي عليه عدا
كانت الدعوى او خطا وقال مالك يقضي بالقول اذا كانت الدعوى في العدة وهو احد ثولي
الاشية والذوات وعندهما ان يكون هناك عدا منه القتل على واحد بعينه او طاهر بغيره
من عداوة طاهرة او شداوة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحنة قتلوه وان لم يكن الظن
شكهم له فدية بهبه مثل مذهبها غير انه لا يتكرر اليهم بل يرد على الولي فان جلفوا لاديه
عليهم للشيء المعنى البدنية بين الولي قوله لهم لاوليا فيقسم منهم حسون انتم قتلوه ولا
اليهم يجب على من شدة له الظن ولما يجب على صاحب اليد فاذا كان الظن شاهدا
للولي يبدأ بهيمة رد اليهم على المدعي اصل له كما في النكول غير ان هذه والالة فيما يقع
شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معوما فليدنا وجبت الدية ولو قوله عم
البينة على المدعي واليهين على المدعي عليه وروى ابن المستب ان النبي عم به باليهود
بالقصاص وجعل الدية عليهم لوجود القاتل بين اظهريهم ولان اليهم حجة للقتل دون
الاستحقاق وحاجة الولي الى الاستحقاق ولما لا يستحق بيمة المال المبذل فوالى ان
لا يستحق به النفس المحترمة وقوله يخبرهم الولي اشارة الى ان خيار تعيين المحسن الى الولي
لان اليهم حقة والطاهر بخماره من بيته بالقتل او صالح اهل المحنة لمان كثرتهم
عن اليهم الكاذبة بلع الحرز فيظهر العاقل وفائدة اليهم النكول فان كانوا ابايا شدة
ويجوزون بغيره بين الصالح على العالم ببلغ مما يفيض بين الصالح ولو اخاروا اعمى او
محدوذا في فذف جاز لانه يمين وليس بشداوة قال فاذا حلفوا قضى على اهل المحنة بالدية
ولا يستخلف الولي وقال الشئ لا يجب الدية لقوله عم في حديث عبد الله بن رسول
يترككم اليهود بايمانها ولان اليهم عزم في الشئ مبر بالمدعي عليه لاملزما كما في سائر
الدعاوى ولنا انه عم جمع بين الدية والقصاص في حديث ابن سويل في حديث زبا بن
الحرم وكذا جمع عمره على اذ عده وقوله عم يترككم اليهود محمول على الابرا عن القصاص
وكذا اليهم مبر على عاقب اليهم والقصاص اشترى انجب الدية اذ انكولو ابل شربت
ليظهر القصاص يتجزأهم عن اليهم الكاذبة فيفروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة
عن القصاص ثم الدية تجب بالقتل المجرى ومنهم طاهر الوجود والقتل بين اظهريهم لا يكون لهم
او وجبت بتقصيرهم في الحافظة كما في القتل الخطا ومن ابي منهم اليهم جس حتى يكلف
لان اليهم فيه مستحق كذا انه تعظيما لاهل الدم ولما لا يحج بهبه وبين الدية بخلاف النكول

في الاموال لان البهين جل من اصل حقه ولما يفسد ببدل المدعي وفيما نحن فيه لا تخطئ
الدية هذا الذي ذكرنا اذا اذاعى الولي القتل على جميع اهل المحنة وكذا اذا اذاعى البعض باعيانهم
والمدعى في العدا في الخطا لانهم لا يتخبرون عن الباني ولو ادعى على البعض باعيانهم
فلموا ولبه عمد او خطأ فكذلك الجواب بل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا الجواب
في البسوط وعن ابي يوسف في خبر رواية الاصول ان في القياس تسقط القسامة والدية
عن الباقين من اهل المحنة ويحال للمولى الك مبتنة فان قال لا يستخف المدعي عليه
بمبتنة واحدة ووجهه ان القياس باه لا احتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بالنق
اذا كان في مكان ينسب الى المدعي عليهم والمدعي يدعي القتل عليهم فبما رواه يفي على اهل
القياس ما رواه اذا اذاعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستحسان يجب القسامة والدية
على اهل المحنة لانه لا فضل في اطلاق النصوص بين دعوى مدعى فتوجب بالنقض بالقياس
بمختلف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نقض فلو اجبنا بالقياس وهو متفق
ثم حكم ذلك ان ثبت ما اذا كان له مبتنة فان لم يكن استخف بمبتنة واحدة لانه ليس
بقسامة لانعدام النقض وامتناع القياس ثم ان حلف برئى وان نكل فانه دعوى في المال
ثبت به وان كان في القصاص فهو على خلاف فدمى في كتاب الدعوى قال وان لم
تعمل اهل المحنة كرت الابان عليهم حتى يتم خمسين لما روى ان عمر بن الخطاب قضى في الفتنة
وافي عية تسعة واربعون رجلا فكثر البهين على رجل منهم حتى بلغت خمسين ثم قضى بالدية
وعن شرح الخفي مثل ذلك ولان الخمسين واجب بالسنة فوجب انما مر ما امكن والطلب
فيه لو فوف على العانة لنبوذا بالسنة ثم فيه استعظام امر الدم فان كان لعدد كما قلنا
فان رادوا الى ان يكثر على احدى فليس ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الامكان قال
ولا قسامة على ميت ولا جثون لانها ليس من اهل القول الصحيح والبهين قول قال ولا امرأة
ولا جسد لانها ليس من اهل النصف والبهين على اهلها فان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة
ولا دية لانه ليس بقتيل اذا القتل في العرف من فانت جونه بسبب نياته حتى وهذا
ميت حنف النصف والفرامة تنزع فعل العبد والقسامة تنزع احتمال القتل ثم يجب القسم
فلما قد ان يكون به اثر يستدل به على كونه قتيلا وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب
او خنق وكذا اذا كان حرج الدم من عيونه او اذا شانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحقى عاوة
بمختلف اذا خرج من فيه او بوجه او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخرجين فغير فعل العبد وقد
ذكرناه في الشريعة ولو وجد بدن القتل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعه الرأس

الرأس في محنة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه شقوقا بالكل او وجد اقل من
النصف ومعه الرأس او وجد به او رجلاه او راسه فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفي بالنقض
وقد ورد به في البدن الا ان لما كثر حكم الكل فخطا لادنى بخلاف الاقل لانه ليس بدن
ولا ملحق به فلا يجري فيه القسامة ولا ما لو اعتبر ما يتكرر القسامة ان والذينان بمقتضى
واحدة ولا يتواليان والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان كمالا لو وجد الباقي يجري فيه
القسامة لا يجب فيه وان كان كمالا لو وجد الباقي لا يجري فيه القسامة يجب والمعنى ما اشترط
اليه وصوله الجراحة في هذا فتسقط الاصل لانها لا يتكرر ولو وجد ثوبهم جنين او سقط ليس
اثر الضرب فلا شيء على اهل المحنة لانه لا يتوقف الكبير حاله وان كان به اثر الضرب وهو تام فلهن
وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر انهم اختلفت بنفسه جثا وان كان ناقصا اختلفت
عليهم لانه بنفسه ميتا لا جثا قال اذا وجد القتل على دية بسوقه رجل فالدية على عاقلة وروى
اهل المحنة لانه في جده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان فائدة او اكبرها فان اجمعوا
فعلهم لان القتل في ابد بهم فصار كما اذا وجد في دارهم قالوا اذ اقرت اية بين فرينين
وعليهما قبل فمروا على اقرهما لما روى ان النبي وم الى بقتيل وجد بين فرينين فامر ان يردع
وعن عمر بن الخطاب كتب اليه في القتل الذي وجد بين واو عه وارحب كتب بان يقبس بينا
فرينين فوجد القتل لاداة اقرب ففنى عليهم بالقسامة قبل هذا فمحمول على ان كان كجث
يسقط اهل الصوت لانه ان كان جرمه القصة بجملة الفتنة فبمقتضى النصف وقد قصر وقال
وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لان الدار في يده والدية على عاقلة لان
نصفه منهم وقوله جرم قال لا بد من السكبان في القسامة منع المالك عند ابي حنيفة وهو قول
محمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون للملك لا بملك
انه م جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا اسكنا ما يجبر ولما ان المالك هو الخلف
بنصف البقرة وروى السكبان لان سكنى المالك لازم وقرارهم اودوم فكانت ولاية التدبير
اليهم فتحقق التدبير منهم واما اهل خبر لا يبنى عم اقرهم على املاكهم فكان باخذ منهم على وجه
الخراج قال هو على اهل المحنة دون المشتري وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ومما وقال ابو يوسف
الكل مشتريون لان الضمان انما يجب بشرط الحفظ فمن له ولاية الحفظ وبهذا الطريق
يقتل جانيها مفسرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفاه ولما ان صاحب المحنة هو المشتري
بنصف البقرة هو المتعارف ولانه اصل المشتري وخيل ولاية التدبير الى الاصل وقيل ان جوفه
بني ذلك على ما شاهد بالكونه وان بقي واحد منهم فكذلك يعني من اهل المحنة لما بينا وان

واحد منهم بان باعوا كلهم فمروا على المشتري لان الولاية انتقلت اليهم او حصلت لهم لزال
من ينفذ مريم او بواجرهم قال اذا وجد قبيل في دار فالفاسمة على رب الدار وعلى فومته
وتدخل العاقلة في الفاسمة ان كانوا احصوا وان كانوا غيبا فالفاسمة على رب الدار
يكره عليه الابان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ومعاذ وقال ابو يوسف مولا فاسمة على العاقلة
لان رب الدار اخضع به من فيه فلا يشاركه غيره فيها كما هل الحقة لا يشاركهم فيها عودهم
ولما ان احصوا لم يمتهم نصرة البقرة كما يلزمه صاحب الدار فيشاركه في الفاسمة قال
وان وجد القبيل في دار مشتركة نصفوا رجل وعشر رجل وآخر ما بقي فمروا على رؤس الرجال
لان صاحب القبيل راحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير فيكون
على عدد الرؤس بمنزلة الشفعة قال ومن اشترى دارا فلم يقنعها حتى وجد فيها قبيل
فمروا على عاقلة البائع وان كان في البيع خيار لاحد بها فمروا على عاقلة الذي هو في يده
وهذا عند ابي حنيفة ومعاذ لان لم يكن فيه خيار فمروا على عاقلة المشتري وان كان فيه
خيار فعلى عاقلة الذي نصير له لانه انما ازال ما كان باعنا بالتقصير في الحفظ ولا يجنب على من
له ولاية الحفظ والولاية تستعد بالملك ولهذا كانت الولاية على صاحب الدار دون البو
والملك المشتري قبل القبض في البيع البات وفي المشروط فيه الخيار بعينه قرار الملك
كما في صدقة الفطر وان الفدية على الحفظ باليد لا بالملك الا يرى الله بقدره على الحفظ
باليد دون الملك ولا يقدر بالملك دون اليد وفي البات اليد للبائع قبل القبض
وكذا فيما فيه الخيار لاحد بها قبل القبض لانه دون البات ولو كان البيع في يد المشتري
والخيار له فمروا اخذ الناس به نصرة فلو كان الخيار للبائع فمروا في يده مضمون عليه بالقبض
كالعصوب فيعتبر به اذ به يقدر على الحفظ قال ومن كان في يده دار فوجد فيها قبيل
لم تقطع العاقلة حتى تشهد الشهود وانما الذي في يده لانه لا بد من الملك لصاحب اليد
حتى تقطع العواقل عنه واليد وان كان وليا على الملك ومكتنفا محتملة فلا تكفي لا يجاب
الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامته
البينة قال فان وجد القبيل في سفينة فالفاسمة على من فيها من الركاب والملاحين
لانما في ايديهم واللفظ يشمل اربابها حتى يجنب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا
على من يهدى والمالك في ذلك غير المالك سواء وكذلك العجدة وهذا على روي غير ابي يوسف
كما هو الفرق لانه ان السفينة تنقل وتتحول فغير فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف
الحقة والدار لانما لا تنقل قال وان وجد في مسجد محقة فالفاسمة على اهلها لان التدبير فيها

فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشارع الا اعظم فالفاسمة فيه والدية على بيت المال
لانما للعامة لا يختص به واحد منهم وكذلك الجسور للعامة والبيت المال قال فاسمة
المسلمين ولو وجد في السوق ان كان مملوكا فعند ابي يوسف يجنب على السكان وعند
على المالك وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال لانه
لما عهده المسلمون ولو وجد في السجين فالفاسمة على بيت المال على قول ابو يوسف والدية
والنهيامة على اهل السجين لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظلمات القتل حصل منهم
وهما يقولان ان اهل السجين مقدورون فلا يشاركون فلا يتعلق بهم ما يجنب لاهل
القصر والدية بني لا يستيفوا حقوق المسلمين فاذا كان غنيمة تعود اليهم فغرمه ترجع
عليهم وهذه فرعية المالك والسكان وهي تختلف فيما بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجد في برية ليس يفر بها عماره فمروا بهدروا ونفسه القرب ما ذكرنا من استماع
الصوت لانه اذا كان بهذه الحالة لا يسمع الصوت ممن غيره فلا يوصف بالتقصير
وهذا اذا لم يكن مملوكا لاحد فان كانت فالفاسمة على عاقلة وان وجد بين
فريتين كان على اقربهما وقد بيناه وان وجد في وسط القرية بئر به الماء فمروا بهدروا
لانه ليس في ياحد ولا في ملكه وان كان مجنبا بالثا على فمروا على اقرب القرى من
ذلك المكان على التفسير الذي تقدم لانه اخضع بنصف هذا الموضع فهو كما لو وضع على النقط
والنقط في جرس من هو قريب منه الا يرى انهم يستفون منه الماء ويوردون وواجب فيها
بجلاف التدبير الذي يستحق به الشفعة لا خصاص اهلها به لقيام يدهم عليه فتكون اقسامه
والدية عليهم قال وان ادعى الوالي على واحد من اهل الحقة بعينه لم يسقط الفاسمة منهم
وقد ذكرناه وذكرنا فيه القياس والاحتسان قال فان ادعى على واحد من غيرهم سقط
عنهم وقد بيناه من قبل ووجد الفرق وهو ان وجوب الفاسمة عليهم دليل على ان
العامل منهم فبعينه واحدا منهم لا ينافي ابتداء الامر لانه منهم كجفاف الاعين من غيرهم
لان ذلك بيان ان العامل ليس منهم وهم اما يزعمون اذا كان العامل منهم كونهم
فلمة تقدير بحيث لم يخذوا عن بد الطام لان اهل الحقة لا يزعمون كجفاف وطرد القبيل
بين ظهرهم الا بدعوى الوالي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع وعواه عليهم وسقط لفقده
شروطه قال فان ادعى النفي قوم بالتبوء فاحلوا عن قبيل فمروا على اهل الحقة لان القبيل بين
اطرافهم والحفظ عليهم ان تجري الاولياء على اولئك او على رجل منهم بعينه فلم يكن
على اهل الحقة لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل الحقة من الفاسمة قال وعلى

اولئك حتى يفيقوا البينة لان حجة الدعوى لا تثبت الحق للدين الذي رويها اما بسقطه الحق
اهل الحق لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قبل في معسكره ما موافقات من الارض لا ملك
لاحد فيها فان وجد في حيا او قسطا فعلى من يسكنه الذمة والقسمه وان كان حاربا
من القسطنطينية او في الاضية او في البلد عند انعدام الملك وان كان القوم لقوا اعداء
فوجد قبل بين اعدائهم فقامت ولا اية لان الظان العدة قلته فكان ههنا وان لم
يلقوا اعداء فعلى ما تباه وان كان للارض ملك فالعسكر كالسكان فيجب على الملك عند
الي حيفه بوجهه ما لا يوجب يوسف وقد ذكرناه قال اذا قال المسخف قلته فلان اسخف الله
ما فكنت ولا عرفت له فانما غير فلان لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله لا قبل
فيخفف على ما ذكرناه لانه لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن البين فبقى حكم من سواه يخفف
عليه قال اذا شهدنا من اهل الحق على رجل من غيرهم انه قتلهم لم نقبل شهادتهم
وهذا عندنا في حيفه وقال لا قبل لانهم كانوا يعرفونه ان يصيروا خصما وقد بطلت العرفية
بمعنى الولى القتل في غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غرل قبل الخصومة وله اثم
خصما باثر الهم فالذين ينفصل القصار منهم فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصومة
كالوحي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدوا على الاصلين بهذين كبر من
المائل من هذا الجنس لو اذعن على احد من اهل الحق بعينه وشهد شاهدان من اهلها
عليه لم يقبل الشهاده لان الخصومة قائمه مع الكل على ما تباه والشاهد يقطعها من نفسه فكان
شهادته عن ابي يوسف ان الشهود يجب قتلهم بالثبوت ولا يزدادون على ذلك لانهم اجروا
اثرهم عرفوا العاقل قال من خرج في قبلة فقتل له اهلها فامس من تلك الجماعة فان كان صاحب
فرائض حتى مات فالقسمه والذمة على الغيلة وهذا قول ابي حنيفة هو وقال ابو يوسف لا ضمان
فيه ولا قسمه لان الذي حصل في القبيلة او الجماعة وادون النفس والقسمه فيه كما اذا لم يكن صاحب
فرائض وله ان يخرج اذا انفصل الموت صار قتل ولولا وجب القصاص وان كان صاحب
فرائض اصنف البهوان لم يكن احفل ان يكون الموت من غير الجرح فلا يلزم بالثبوت ولو ان جرحا
معه جرح به من جملة انسان الى اهلته فكنت بؤنا او بومين ثم مات لم يقبل الذي جملة الى اهلته
في قول ابي يوسف هو في فرائض قول ابي حنيفة هو يعني لان به بمنزلة الجماعة فوجوده جرحا في به
كوجوده فيه او قد ذكرنا وجوب القولين فيما قبل من مسئلة القبيلة ولو وجد الرجل في قبلي في دار
نفسه قد ثبت على ما قلناه لو رثته عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وقد رثته في قبلة لانه لا يورث
به حين وجد جرح فقبل كما تفضل نفسه فيكون شهدا وله ان القسمه انما تجب بما على ظهور

ظهور القتل ولذا لا يثبت في الذمة من مات قبل في ملك وحال ظهور القتل الدار لونه نجس
ما قلناه في كتابنا ان وجد قبلي في دار نفسه لان حال ظهور قتل يثبت الدار على حكم
تصديق كانه قتل نفسه فيموت وروى ان رجلا كان في بيت واحد وليس معه ما مات وجد
احدهما من بؤنا قال ابو يوسف لم يجرم الاخر الذمة به وقال محمد لا يضمنه لانه لم يقتل نفسه ويقتل
انه قتل الاخر فلما يضمنه بالثبوت والابى يوسف هو ان الظان ان الانسان لا يقبل نفسه وكان
التهم ساخطا كما اذا وجد قبل في محله ولو وجد قبل في قرية لا يورثه في حيفه ومحمد القسمه
عليه كبره عليه الايمان والذمة على ما قلناه او قرب القبايل اليها في النسب وقال ابو يوسف
القسمه على العاقلة البهوان القسمه انما تجب على من كان من اهل النمرة والمرأة ليست من
اهلها ما شهدت الصبي ولها ان القسمه لغير الذمة وتضمن القتل والمرأة مخففة قال الشافعي
ان المرأة تدخل مع العاقلة في القتل في هذه المسئلة لا ما انزلنا ما قلناه والعاقلة تشارك
العاقلة ولو وجد رجل قبلي في ارض رجل على جانب قرية ليس صاحب الارض من اهلها قال
هو على ما حسبك رضى لانه احق بنصرة ارضه من اهل القرية
المعاقل جمع معقولة وهي الذمة وتسقى الذمة عطا لا تقسم تعقل الدماء من ان تسقط اى تسقط
قال الذمة في شبه العمد والمخطأ وكل به تجب بنفس القتل على العاقلة والعاقلة الذمة به
بمقتضى معنى بؤن العقل هو الذمة وقد ذكرناه في الديات والاصل في وجوبها على العاقلة
فولم يعم في حديث حمل بن ابي كلابها فموافقه ولا ان النفس محترمة لا وجه الى الاهدار
والما على معذور وكذا الذي نولى شبه العمد نظر الى الاية فلا وجه الى الجواب العفو به في الجواب
ما عظيم ارحامه واستبصاره فخير عفو به بقتل العاقلة تخفيفا لا تخفيفا انما خففوا بالعلم لانه
انما قصرة عفو به وملك بانصاره وهم العاقلة وكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته فقتلوا به قال
العاقلة اهل الديوان اذا كان العاقل من اهل الديوان يؤخذ من اعليهم ثم في ثلث سنين
واهل الديوان هم اهل الزبائن وهم الجحش الذين كسبت اسامهم في الديوان وبهذا
عند ما قال الشافعي هو الذمة على اهل القبيلة لانه كان كذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نفي بعده
ولا نفي صلة والاولى بها الا فارس ولنا قضية عمر بن الخطاب لما وادى الدواوين جعل العقل على
اهل الديوان فكان ذلك بخبر من الضميمة رضى من غير كبر منهم وليس ذلك شيخ بل هو خبر
معنى لان العقل كان على اهل النمرة وقد كانت بالانواع بالقرابة والمخلف في الولاء والعدة
في عهد عمر بن الخطاب بالديوان فقبلها على اهلها انما المعنى ولذا قالوا لو كان اليوم نوم
تأخرهم بالحرف فاعلمنا اهل الحرفة وان كان بالخلف فاهله والذمة صلبة كما قال لكن الجاهل بها

فيما هو صفة وهو العطاء اوله في اصول امر الله والتقدير بثلث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن عمر بن الخطاب ولان الاخذ من العطاء للتخفيف والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة فان خرج
العطاء في اكثر من ثلثة او اقل منها اخذ لمصلحة المقصد وما وبله اذا كانت العطاء بالسنين
المستقبله بعد الفضا حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل الفضا لم يخرج بعد الفضا
لانه اخذ منها لان الوجوب بالفضا على ما بين ان شاء الله تعالى ولو خرج للمعاقل ثلث عطايا
في سنة واحدة معناه في المستقبل يؤخذ منها كل الدية لما ذكرنا واذا كان جميع التبع في
ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة واذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس
او اقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على
ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على العاقل بان قل
الاب بغيره فوفى له في ثلث سنين وقال الشيخ ابو جعفر العاقل في ماله فموجاهل لان
الناجيل للتخفيف لتحمل العاقلة فلما جئنا العدم المحض لان القياس بما به والشرع ورد به فقلنا
فلما بقدها قال ولو قل عشرة رجل خطاة فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين عبا بالجزء
بالكل فهو بدل النفس وانما تعتبر مدة ثلث سنين من وقت الفضا بالدية لان الواجب
الاصل للقتل التحمل للقيمة بالفضا فيعتبر ابتداء من وقت كفاي ولد لغزو ومن لم يكن
من اهل الديوان فعاقلة فيلزمه لان نصرة بهم وهي المعيرة في التعاقل قال فيتم عليهم
في ثلث سنين لا يراى الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها قال مكره ذكره
القدوري في مختصره وهذا اشارته الى انه يراى على اربعة من جميع الدية وقد نص على انه يراى
على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة
الا درهم او درهمين وثلث درهم وهو لا يخفى وان لم يكن يتسع الفيلة لذلك فتم اليهم اقرب البديل
اليهم معناه نبالا لكل ذلك بمعنى التخفيف ويقسم الاقرب على ترتيب العصابات ثم ينوهم ثم
الاعام ثم ينوهم والاعام والابناء قبل بد جلود لفرجهم وقيل لا بد جلود لان القسم لغير
الحج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثمانية او اربعة وهذا لما يخفى عند اكثره والاباء والابناء
لا يكثرون وعلى هذا حكم الرابات اذ لم يتسع لذلك اهل اية ضم اليهم اقرب الرابات يعني
اقربهم نصرة اذ اخرهم اقرب الاقرب فالاقرب وبفوت ذلك الامام لانه هو العالم به ثم هذا
كذلك عندنا وعند الشيخ يجب على كل واحد نصف دينار فيسوى بين الكل لانه صفة فغيره بالكره
واذا ما ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار ولكننا نقول هي احدى رتبة منها الا اننا
لا يؤخذ من اصل المال فنقص منها تخفيفا لزيادة التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل اصحاب

اصحاب الرزق يعني بالدية في رزاقهم في ثلث سنين في كل سنة الثلث لان الرزق في حقه
بمنزلة العطاء فاجم معاه او كل منها حصة من حصة المال ثم ينظر ان كانت الرزاقهم يخرج
في كل سنة فكلما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء وان كان يخرج في كل سنة اشهر
خرج بعد الفضا يؤخذ منه سدس الدية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق
بحصته من الشهر حتى يكون السنوي في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد الفضا يوم
او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصته الشهر وان كانت لهم رزاق في كل شيء واعطيت
في كل سنة فزعت الدية في الاعطية دون الارزاق لانه ايسر ان لا اعطية كثر او لان
الرزق كغائب الوقت فيفسد الاداء منه والاعطيات يكون في الديوان فان بين البشر
فيستعصمهم قال وادخل العاقل مع العاقلة فيكون فيما يروى كاحدهم لانه هو العاقل لا معنى
لاخرجه ومواخذة غيره وقال الشيخ لا يجب على العاقل شيء من الدية عبا بالجزء
بالكل في الشيء عنه والجميع كونه معذورا وان اجاب الكل اجاب به ولكل ذلك يجب
لجزء ولو كان العاقل معذورا فالبري عنه اولى قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وليس
على النساء والذرية ممن كان له حظ في الديوان عطل لقول عمر بن الخطاب مع العاقلة معنى
ولا امرأة ولا ان العاقل لما يجب على اهل النصرة لكرهم من قبله وان سلا يتصورون بالصيا
والنساء ولولا البوضع عليهم ما هو حلف من النصرة وهو كجزءه على هذا لو كان العاقل صيا
او امرأة لاشي عليه ما من الدية بخلاف الرجل لان وجوب جزء من الدية على العاقل باعتبار
انه احد العاقل لانه ينصرف نفسه وهذا لا يوجد فيها والفرق لهما من العطاء للمعونة لا للنصرة
كفرض الزواج النبي عزم ولا يعقل اهل مصر من اهل مصر اخر يربيه اذا كان لاهل كل مصر
ديوان على حدة لان النصرة لالديوان عنه وجوده ولو كان عبا القرب في السكنى فاهل
مصر اقرب اليهم من اهل مصر اخر يعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اتباع لاهل
المصر فاعلم اذ اخرهم امر استنصر واهم فيعقلونهم اهل مصر عبا بمعنى القرب النصرة
ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه
لا يكرهه وانما حصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يطرد مع حكم النصرة بالقرب والشب
والولا وقرى السكنى وغيره وبعد الديوان النصرة بالشب على اتياءه وعلى هذا يخرج كثير من
مسائل المعاقل قال من جني جناية من اهل مصر وليس له في الديوان عطاء واهل الديوان
اقرب اليه ومكة مصر فعقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر لم ينظر ان يكون بينه وبين
اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان القدرين يذبتون عن اهل مصر ويقومون بنصرتهم

اهل الذبوان من اهل المصروف لا يحصلون به اهل العطا وقيل لا وبله اذا كان قريبا لهم وفي
الكتاب اشارة الى حيث قال واهل البادية اقرب اليه من اهل المصروف هذا لان الجواب
بحكم القرابة واهل المصروف منهم مكانا فكانت القدرة على النصف لهم وصار نظير مسئلة
الغنية المنقطعة ولو كان البدوي ما زال في المصروف لا يمكن له تعقله اهل المصروف لان اهل
العطا لا يصرون من لا يمكن له فيه كما ان اهل البادية لا تعقل من اهل المصروف لان
قيم لانه لا ينصرف بهم وان كان لاهل الذمة عداقل معرفة بنوعا فلو ان جوا فقلنا هم
قيل قد ثبت على عاقلة بمنزلة المسلم لا تتم التزام الاحكام الاسلام في المعاملات لا سيما في
المعالي العاصية عن الاضرار ومعنى الناصر موجود في حقهم وان لم يكن له عاقلة معرفة فالذمة
تة ماله في ثلث سنين من يوم يقضي بها عليه كما في حق المسلم لما بين ان الجواب على الغافل
وانما يتحول عنه الى العاقلة ان لو وجدت فاذا لم توجد بقيت عليه بمنزلة ما جرت عليه في دار
الحرب قتل احد بها صاحب يقضي بالذمة عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه
وتمكنه من هذا القتل ليس ينصرفهم ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم الناصر
والكفار يتعاقبون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كفر ملة واحدة فالواحدة
اذا لم يكن المعاداة فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليدود والنصارى فيبقى ان لا يعقل
بعضهم عن بعض وهكذا عن ابو يوسف لا شطاع الناصر ولو كان الغافل من اهل الكوفة
وله بها عطا فحول بوابه الى البصرة ثم رفع الى القضاء فانه يقضي بالذمة على عاقلة من اهل
البصرة وقال فرع يقضي على عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن ابى يوسف لان الجواب
هو الجناية وقد تخففت وعاقلة اهل الكوفة وصار كما اذا تحول بعد القضاء ولنا ان المال
انما يجب عند القضاء لما ذكرنا ان الواجب هو التسلع بالقضاء ينتقل الى المال وكذا الجواب
على الغافل ويتحول عنه عاقلة واذا كان كذلك يتحول عنه من يكون عاقلة عند القضاء بكتاب
ما بعد القضاء لان الجواب قد تقرر بالقضاء فلا ينتقل بعد ذلك لكن حصه الغافل لو اخذ
من عطا به بالبصرة لا ينفذ من العطا وعطافه بالبصرة بكتاب اذا قبلت العاقلة
بعد القضاء عليهم حيث يقسم اليهم اقرب القبايل في النسب لان في النقل باطل حكم الاول
فلا يجوز بحال في القسم بغير التخييل لما قضى بهم عليهم فكان فيه لغزير حكم الاول لا باطلا
وعلى هذا لو كان الغافل مسكنا بالكوفة وليس له عطا فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة
قضى بالذمة على اهل البصرة ولو كان قضى بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنه وكذا البديوي
او الحنفي بالذبوان قبل القضاء بعد القتل يقضي بالذمة على اهل الذبوان وبعد القضاء على

على عاقلة ببادية لا يتحول عنهم وهذا بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية يقضي بالذمة عليهم
في اموالهم في ثلث سنين ثم جعلهم الام في العطا بحيث يصير الذمة في عطياتهم وان كان قضى
بها اقول مرة في اموالهم لانه ليس فيه نقص القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم واعطيتهم
اموالهم غير ان الذمة تقضى من اموالهم الا اذا كان من العطا البسر او اصاروا من اهل
العطا او لم يكن مال العطا من جنس قضى به عليه بان كان القضاء بالابل والعطا وراهم
في التخييل الى دراهم ابدلها فيه من ابطال القضاء الا ان لم يكن يقضى ذلك من مال العطا لانه
البسر قال عاقلة المعقن فيبذره مولاه لان النصف بهم وبذره ذلك قوله عم مولى القوم منهم قال
ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وبيته لانه لا يتناصر به فاشبهه ولا العاقلة وفيه خلاف
الشافعي وقد فرغ في كتاب الولاء ولا يباذرها بيا ولا يعقل العاقلة اقل من نصف عشر الذمة
ويتحول نصف العشر فصاعدا والاصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى النبي يوم
لا يعقل العواقل عدا ولا عدا ولا صلح ولا اعترا ولا ما دون ريش الموشة وارش الموشة
نصف عشر بدل النفس لان التحول يخرج عن الاجحاف ولا اجحاف في القليل وانما هو في الكثير
والتقدير الفاصل عرف بالسمع قال وانقص من ذلك فيكون في مال الجاني والقياس فيه
النسبة بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه النضر او النسبة في ان
لا يجب على العاقلة شي الا ما تركناه بمار وبناه وباروسي عن النبي وم انة واجب ريش الجاني
على العاقلة وهو نصف عشر بدل رجل على ما قرئ في الذبوات فما دونه بسلك به مسلك المولى
لانه يجب بالحكم كما يجب ضمان المالك بالتفويض ولينذا كان في مال الجاني اخذ بالقياس
قال ولا تعقل العاقلة جناية العبد ولا لزم بالصلح او اعتراف الجاني لما روي بانه لا يتناصر بالعبد
والاقرار والصلح لا يلزم ان العاقلة تقصود الولاء عنهم قال لان بصيرة لانه ثبت بتصادم
والامتناع كان محققا ولهم ولا ية على انفسهم قال ومن اقر بقتل خطا ولم يرتفعوا الى القاضي
الا بعد سنين قضى عليهم بالذمة في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى لان الناجل من
وقت القضاء في النابت بالبينة ففي النابت بالافراد اولي ولو نصادق الغافل وولي الجناية
على ان قاضي يملكه كذا قضى بالذمة على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذا بها العاقلة فلا شيء على
العاقلة لان تصادقا ليس بحجة عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الذمة بينهما وقضا تقرر
على عاقلة بالقضاء وتصادقا حجة في حقهما بخلاف الاول لان ان يكون له عطا معهم في بزمه
بغير حصته لانه في حق حصته مقرر على نفسه وفي حق العاقلة مقرر عليهم قال واذ جرت على العبد
قتله خطا بمكان على عاقلة لانه بدل النفس على ما عرف من اصل وفي احد قول الشافعي يجب

في فائدة لا بد من المال عند الحاجة بوجوب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس من العبد لا يتخذ
العاقلة لانه يسكن به مسكن الاموال عند الحاجة على ما هو في احد قوليه بخلافه كما في الحق وقد مر
من قبل قال مما يثبت عدم ان العاقل اذا لم يكن له عاقلة فانه في حيث المال لان جماعة
المسلمين هم اهل نصرته ليس بعضهم اخفى من بعض بذلك ولذا لو كانت كان مبرأة
ليسبت المال فكذلك ما يلزم من التزامه بغيره من المال عن ابي حنيفة رواية شاذة ان الذينة
في كاله ووجه ان الاصل ان يجب الذينة على العاقل لانه بدل من تلف الاصل منه الا ان العاقل
تخلفا تخلفا للتحقيق على ما مر فلو لم يكن به عاقلة ما والحكم الى الاصل و ابن الملقا عنه يجعله
عاقلة امة لان نسبة ما ثبت منها دون الاب فان فعلوا عنه ثم اذاه الاب رجعت فان
الامر بما اذنت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي العاقلة الاب لا يثبت
ان الذينة واجبة عليهم لان عند الكاذب فلور ان النسب لم يزل كان ثابتا من الاب حيث
بطل النكاح بالكاذب ومنع من الاصل فنقوم الامم بخلافه ما كان واجبا على قوم الاب
فيرجعون عليهم لانه مضطرون في ذلك وكذا ان مات المكاتب من وفاء ولده
خزفتم نذركا بنه حتى ابيه وعقل عنه قوم امة ثم اذنت الكاذب لانه عند الاداء بخلافه
لما قوم ابيه من وقت حرية الاب وهو اخر جزء من اجزاء حيوة فثبت ان قوم الامم عقولهم
فيرجعون عليهم وكذلك جعل امر صبيته بقتل رجل فقتله وضمت عاقلة الصبي الذينة رجعت بها
على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالثبوت في مال الامر ان كان ثبت باقراره في ثلث سنين
من يوم يقضي بها القاضي على الامر او على عاقلة لان الذينة يجب بوجوه بطريق التيسير
قال رحمه الله عدة مسائل ذكرها محمد شرفه والاصل الذي يخرج عليهما ان يعال حال العاقل
او ان يتنقل كما فانقل ولا الى ولا بسبب حادث لم ينتقل جنبه عن الاول فقي بها اول
بعض وان ظهرت حاله خفية مثل عودته للماء عنه تحولت اجنبية الى الآخر وقع القضاء بها
او لم يقع ولو لم يختلف حال الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعبار في ذلك لو قوت
القضاء فان كان قضي بها على الاول لم ينتقل الى الثانية وان لم يكن قضي بها على الاول
فانه يقضي بها على الثانية وان كانت العاقلة واحدة فلهذا زيادة او نقصان اشكر
في حكم جنة قبل القضاء وبعده الا فيما سبق اذاه ومن حكم هذا الاصل مما لا يمكن التفرغ
فيما روي عليه من الظاهر والاصح او عند الموت وقت الشك او على ضد الاعمال
ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما يكون
رجوعا عنه قال رحمه الله الوصية غير واجبة وهي مستحبة والقياس بالحيوان لانه لا يملك مضاف

مضاف الى حال الحيوان ككفته ولو اضيف الى حال فهو ما بان قبل ملكته هذا لان بطلان
فائدة اولي الا انما استحق ما الحاجة ان سلبها فان الانسان مغرور بامسه مفقود في طرفة
عرض له المرض وحافس اليات يحتاج الى طافي بعض افرط منه من التفرط بما له على وجهه
فيه يخفى مقصده المالي ولوا غرضه الهه ليعرفه الى مطلبه الحال وفي شرح الوصية ذلك فشرعنا
ومثله في الاجارة ببناء وقد ينفي الملكية بعد الموت باعبار الحاجة كما في قدر الخبز والدين
وقد يفتي به الكتاب وهو قوله تعالى من وصيته يومى هذا او دين والسنة وهو قول النبي
ان الله تعالى نصف من عبيكم بنصف اموالكم في اخرها لكم زيادة لكم في اعمالكم نصفها حيث
نظم او قال حيث اجبتهم وعليه جماع الامة ثم نفع الاجنبى في ثلث من غير اجارة الورثة لمارتة
وسنين ما هو الا فضل فيه انشاء الله شك ولا يجوز بما روي عليه الثلث لقوله في حديث
سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه الثلث والثلث كغيره ما نفي وصيته بالكل والثلث ولانه حق
الورثة وهذا لانه انما سبب الزوال اليهم وهو استغناؤه عن المال فاجب نفعهم
به الا ان الشرح لم يظهر في حق الاجانب بقدر الثلث لانه ترك نصيبه على ما روي في
في حق الورثة لان الظاهر انما ينصف في عبيد كثر اعم بنفق من الابن على ابنته وقد جاء في
الحديث الجب في الوصية من كبر الكبار فشرعه بالزيادة على الثلث وبالوصية للموارث
قال الا ان بخلافه الورثة بعد موته وبهم كبار لان الامتياز مقدم وهم اسقطوه ولا يعتبر باجاءهم
في حال حيوة لانه قبل ثبوت الحق او الحق ثبت عند الموت وكان لهم ان يرثوه بعده فانه يملك
ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط مضاف الى عاقلة الامر فثبت
عند الاستيلاء بكون الاستيلاء في العام وهذا قد مضى في كلامي ولان الحقيقة ثبت عند
الموت وقبله ثبت مجرد الحق فلو استند من كل وجه بنصف حقيقة قبله والرضا بطلان الحق لا يجوز
رضا بطلان الحقيقة وكذا اذا كانت الوصية للموارث واجازت البقية فكلها ذكرناه وكل ما جاز لنا
الوارث بملكته المجازلة من قبل الموصي عنده وعند الشفيع من قبل الوارث والصح فلو اننا انما نثبت
صدر من الموصي والاجازة رفع المانع وليس من شرطه القبض وصار كالمؤمن اذا اجاز بيع
الراهن قال ولا يجوز للماتل عدا كان او خطا بعد ان كان مائة لقوله من لاد صيته للماتل
ولانه مستعمل اخره الله تعالى فحرم الوصية كما يحرم الميراث وقال الشافعي لا يجوز للماتل على
هذا الخلاف اذا اوصى ارجل ثم انه قتل الموصي بطل الوصية عنده وعند لا يخلو والتجيز على
في الفصلين فقلت ولو اجاز زعمنا الورثة جاز عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف لا يجوز
لان جنبه فاقبه والامتناع لاجلها ولما ان الامتناع لحق الورثة لان نفع بطلانها يعود اليهم

كشع بطلان الميراث ولا يتم لارثتها لعل كل لا يرثونها لاحد منهم قال ولا يجوز لو ارثته
لقوله وم ان الله تعالى على كل ذي حق حقه الا الوصية للوارث ولانه ينلذ في البعض
بانوار البعض في تجوز قطيعة الرحم ولا تدرى كيف بالحد بين الذي روي به ويعبر عنه
وارثا وغير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه ملكك مضاف الى بعد الموت
وحكمه ثبت بعد الموت والوصية من المريض للوارث في هذه النظر الوصية لانه وصية حكمها
تنفذ من الثلث واقرار المريض للوارث على حكمه لانه تصرف في المال في حياته وقت
الاقرار قال ان يكون الورثة وروى هذا الاستثناء فيما روي به ولان الاشاع
لحكمه فيجوز باجازتهم ولو اجاز بعضهم رد بعض يجوز على الجبر بقدر حصته ولو لانه عليه
في حق الراعي في يجوز ان يوصي المسلم للمسلم والكافر للمسلم قالوا في قوله تعالى لا يوصيكم
الله من الذين لم يملكون في الدين الاية والثاني انهم بعد الذمة سادوا المسلمين في
المعاملات ولهذا جاز الشرح من الجاهل في حال الجبر فكله بعد المات وفي الجامع الصغير
الوصية لاهل الحرب باطلة لقوله تعالى انما يوصيكم الله من الذين فاعلمكم في الدين الاية وفي
قول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي له في حال حيته او ذكركم باطل لان اوان
يكون حكمه بعد الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد قال ويستحب ان يوصي
الانسان بدين الثلث سواء كانت الورثة غنيا او فقرا فان في التخصيص صلة القريب
بترك ما له عليه من ثلث التملك لانه استبعا مما حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باطل
من الثلث اولى او تركها قالوا ان كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يرون فالترك
اول لما فيه من الصدقة على القريب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح
ولان فيه رعاية حق الفقير والقريب جميعا وان كانوا غنيا او يستغنون بنصيبهم فالوصية
اولى لانه يكون صدقة على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه ينبغي مبالغة
وجه الله تعالى وقيل في هذا الوجه جبر لا شمول لكل منهما على فضيله وهو الصدقة او الصلة
فيخير بين الخيرين قال والموصي به بملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولين في الشئ وهو
يقول الوصية اخذ الاجرات او كل من خلافة لما اراد انتقال ثم الارث ثبت من غير قبول
فكذلك الوصية ولما ان الوصية انشأت ملكا جديدا ولما اراد الموصي بالعيب والاراد
عليه العيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله انما الوصية خلافة حتى ثبت فيها
هذه الاحكام فثبت جبر من الشرح من غير قبول الا في مسئلة واحدة وهو ان يموت
الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته استخفا والقبول

والقبول ان يبطل الوصية لما بينا ان الملك موقوف على القبول فصار كموث المشتري
قبل قبوله بعد انجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت
بموت الموصي ما لا يخفى الفسخ من جهته انما توقفت لحق الموصي له فادامت دخل في ملكه كما
في البيع المشروط فيه كالمشتري اذ مات قبل الاجازة قال ومن وصي وصي عليه بن
يحبط بماله لم يجز الوصية لان الذين تقدم على الوصية لانه اهتم كالحاجين فانه فرض
والهبة تبرع وابدأ ببدء بالاهم فالاهم الا ان يبره الغنا لانه لم يبق الذين فينفذ
الوصية على جهة المشروط كما جرت العادة قال ولا يقع وصية الصبي وقال الشافعي اذ
كان في وجوه الخيرات عمره جاز وصيته ببيع او باع وهو الذي رايه في الحكم ولانه
نظره بصرفه في نفسه في مثل التزويج ولو لم تنفذ تنفي على غيره ولما انه تبرع والصبي ليس من
اهله ولان قوله غير ملزم وفي البيع وصية قول بالزام قوله والاثر محمول على انه قريب العبد
بالعلم جازا او كانت وصيته في تجزئه واحر وقته وذاك جاز عنه وهو كجزء الثواب بالترك
على ورثته كاتيه والمعتبر في النفع والضرر النظر الى اوضاع النضر فان لم يقع ينفي الحكم كحال
اعتبر بالطلاق فانه لا يملكه ولا وصية وان كان ينفي ما فاعلى بعض الاحوال كذا اذا وصي
ثم مات بعد اذ اركب لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا قال اذا اركت فثلثي اقلان
وصية لقصور اهليته فلا يملكه تجزئه او تعليقا كما في الطلاق والعنان بخلاف العبد والمكاتب
لان اهليتهما مستتممة والمانع حتى المولى فيفتح اضافته الى حال سقوطه قال ولا يقع وصية للثمة
لان تركه وفادان ماله لا يقبل الشرح وقيل على قول الجعفي لا يقع وطلبها ببيع رد الهبة
الى مكاتب يقول كل مملوك امكته فيما استقبل فوخرتم عن ثلثك واختلف فيها من
عرف في موضع قال يجوز الوصية للمملوك بالحل او اذ وضع لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية
اما الاقل فلان الوصية استخفاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله ويجوزين صلاح خليفة
في الارث فكذلك في الوصية اذ هي اخذ الا انه يرتد بالرد لما في غير النكاح بخلاف الوصية لانهما
يملك محض ولا ولاية لاحد عليه ليمكته شيئا واما الثاني فلا يبرض الوجود او الكلام فيها
اذا علم وجوده وقت الوصية وابدأ وسع الحاجة اليك وعجزه ولما يقع في غير الموجود كالنقر
فلان يقع في الموجود اولى قال ومن وصي لجاهلية ان حكمها صححت الوصية والاستثناء
لان اسم الجاهلية لا يتناول محل لفظا ولكنه يستحب بالاطلاق نجا فاذا اقر الام بالوصية يخرج
اقرادها ولا يقع اقراد المحل بالوصية فجاز استثناءه وهذا هو الاصل ان ما يقع اقراده
بالعقد يقع استثناءه منه اذ لا فرق بين ما ولا يصح اقراده بالعقد لا يقع استثناءه منه وقد

ترى السبع قال ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية لانه يخرج لم يتم فجاز الرجوع فيه كما لو لم يوص
في كتاب الوصية لان الغرض من الوصية على الموت والايجاب بفتح الباء على فعل الغرض على الرجوع
قال واوضح بالرجوع او فعل بدل على الرجوع كان رجوعا اما الصريح فلهذا لانه لا يشترط
فعل على الصريح فقام مقام قوله فدا بطلت وصار كالصريح بشرط ان يجر فانه يبطل بخلافه
بالدلالة ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير يقطع به حق الملك فاذا فعله الموصي
كان رجوعا وقد عدنا هذه الاقوال على كتاب الغيب وكل فعل بوجوب زيارته للموصي
به ولا يمكن تسليم العين الا بما هو رجوع اذا فعله مثل التسوية بينه وبين والدار بيني فيها
الموصي والعقل يحسنه والبطانة سيقن بها والطهارة بغيرها لانه لا يمكن تسليمه بدون
الزيادة ولا يمكن انفسا لانه حصل في ملك الموصي من جهة بخلاف تخصيص الدار الموصي
بها وهدم بناء فانه يضر في السابق وكل تصرف او جبر في ملك الموصي فهو رجوع
كما في اربع العين الموصي به ثم اشتراه او هبته ثم رجع فيه لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا
ازالها كان رجوعا ووجه الشبهة الموصي بها رجوع لانه لا يضر في ملكه عادة فصار هذا المعنى
مستلزاما وفعل التوب الموصي به لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي ثوبه لغيره
عادة فكان قد تبرأ قال من جدد الوصية لم يكن رجوعا كذا في قوله وقال ابو يوسف يكون
رجوعا لان الرجوع نفي في الحال ونفي في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ونفي في الجرد
نفي في الماضي والاشياء في الحال ضرورية ذلك اذا كان ثانيا في الحال كان كجدة الوصية
لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال ونفي في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقة
ولهذا لا يكون رجوعا في الشك فرقة ولو قال كل وصية او وصيت بها فلان فهو حرام ورتبوا
لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بها الاصل بخلاف ما اذا قال فهي باطله لانه لا يشترط
التمسك في الوصية لانه لا يكون رجوعا لان الشك ليس للسقوط كذا في خبر الذين بخلاف
ما اذا قال تركت لانه اسقط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو لفلان كان رجوعا
لان التمسك ببل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان الخل
يختم الشركة واللفظ صالح لها وكذا اذا قال فهو لفلان واني يكون رجوعا عن الاول
لما بينا ويكون وصية لوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان لفلان لآخر يتاحين اوصى لوصية
الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما يبطل ضروره كونهما لثاني ولم يتحقق في الاول
ولو كان فلان حين قال ذلك جازم مات قبل موت الموصي فهو للورثة لبطان الوصيتين
الاولى بالرجوع والثانية بالموت **باب الوصية بثلث المال** قال ابو حنيفة

اوصى رجل بثلث ماله واخر ثلثه ولم يجر الورثة فالثلث بينهما لانه يضيّق الثلث عن حصة
الاولى اذ عليه عند عدم الاجازة على تقديم وقد تساوا في سبب الاستحقاق فيسويان في
الاستحقاق والخل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس
فالثلث بينهما انما لان كل واحد منهما بدل بسبب صحح وصافي الثلث من حصة فبقية
على قدر حصة كل واحد في اصحاب التدبیر فيجعل الاقل سهما فصار ثلثة سهم لصاحبه وسهوان
لصاحب الاكثر وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم يجر الورثة فالثلث
بينهما على اربعة اسهم عندهما وقال ابو حنيفة الثلث بينهما لثقتان ولا يضر بوجبة
الموصي له بما زاد على الثلث الا في الحجابات والسعادية والدرهم المرسله لهما في الحجابات
ان الموصي قصده شقين الاستحقاق والتفضيل والتمتع الاستحقاق في الورثة ولا مانع من
التفضيل فثبتت كما في الحجابات واختبها وله ان الوصية وقعت بغير المشروط عند عدم الاجازة
من الورثة اذ لا نفاذ لها بحال فيقبل اصلا والتفضيل ثبت في ضمن الاستحقاق فيقبل بطلان
الحجابات الثانية في ضمن البيع بخلاف مواضع الاجماع لان لهما نفاذ في الجملة بدون اجازة
الورثة بان كان في المال سعة فيعتبر فيه التفاضل لكونه منسوخا في الجملة بخلاف ما كان فيه
وهذا بخلاف ما اذا اوصى بعين من تركته فبمته تزد على الثلث فانه يصرف بالثلث
وان جمل ان يزد المال فيخرج من الثلث لان هناك الحق تعلق بعين الشركة بدليل انه
لو ملك واستفاد ما لا آخر فيقبل الوصية وفي الالف المرسله لو ملك الشركة تنفذ فيما يستاد
فلم يكن متعلقا بعين ما تعلق بحق الورثة واذا اوصى بتصيب ابنه فالوصية باطله ولو اوصى
بثلث نصيب ابنه جاز لان الاول وصيته بالغير لان نصيب الابن ما نصيب بعد الموت
وان في وصيته بثلث نصيب الابن ومثل الشيء غيره وان كان بشفقة به فيجوز وقال في
يجوز الاول ايضا فنظر الى الحال الكل اليه فيه وجوبه بالثلاثة ولو اوصى بسهم من ماله فله ان
سماه الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يرا عليه هذا وهذا عند ابو
حنيفة وقال مثل نصيب احد الورثة ولا يرا على الثلث الا ان يجز الورثة لان السهم
يراد به احد سهام الورثة عرفا لا سيما في الوصية والاقل متيقن به فيصرف اليه اذا زاد على
الثلث خبر اليه لانه لا يرا عليه عند عدم اجازة الورثة وله ان السهم هو السدس هو السدس
عن ابن مسعود رضي الله عنه وقدر فعله الى النبي عم فيما يروى ولانه يكره ويراد به السدس في انما
قال السهم في اللغة عبارة عن السدس ويكره ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى ما ذكرنا
قال ابن ابي عمير وفي عرف السهم كالجوز قال ولو اوصى بخير من ماله قبل الورثة اعطوه

ما شئت لانه مجهول بياول القليل والكثير غير ان الجملة لا تمنع صحة الوصية والورثة فانهم
معهم الموصي فالبعض البان ومن قال سددس مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس في مجلس
آخر له ثلث مالي واجازت الورثة فله ثلث المال و دخل السددس فيه ومن قال سددس مالي
فلان ثم قال في ذلك المجلس او في غيره سددس مالي فلان فله سددس واحد لان السددس
ذكر مفرقا بالاضافة الى المال المعروف اعبدت برادبان في حين الاول هو الموصي وفي
الثقة قال ومن وصي ثلثت دراهم او ثلثت غنمة فملك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وقال في غيره ثلثت ما بقي لان كل واحد مشترك
بينهم والمال المشترك بنوي ما نوي منه على الشركة وبقي ما بقي عليها وصار كما اذا كانت
الشركة اجناسا مختلفة ولما ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احدهم في الواحد والآخر
فيه كجبر على الضمة وفي جمع والوصية مقدم فجمع ما في الواحد الباني وصارت الدراهم كقصة
الاجناس المختلفة لانه لا يمكن ايجع فيها جبر الكثرة فله ثلثا ما قال من وصي ثلثت ثمانية
فملك ثلثا ما بقي ثمانية وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثمانية
قالوا بهذا اذا كانت الثمانية من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم
وكذلك المكسب والموزون بمنزلة لانه يجري فيه جميع جبر الضمة ولو وصي ثلثت ثلثه من
رفعة فوات انسان لم يكن له الا ثلث الباني وكذا الدرة المختلفة وقبل هذا القول الجنبه لانه
لا يرى الجبر على الضمة فيها وقبل هو قول الكل لان عندهما للقاضي ان يجتهد ويخرج جبر
ذلك بنقد الجميع والاول شبه للثقة المذكور فيه قال ومن وصي رجل بالث درهم وله
مال بين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصي لانه لا يمكن ابقاء كل
ذو حق حصة من غير جنس بصار اليه وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج من ثلث
من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له شريك الوارث وفي تخصيصه
بالعين يجس في حق الورثة لان للعين فضلا على الدين لان الدين ليس بالمال في مطلق
احمال او بالعبرة الا عند الاستيعاب وانما يتبدل النظر بما ذكرناه قال ومن وصي لزيد وعمر
ثلثت ماله فاذا عمر وميت فالثلث لزيد لان الميت ليس باهل الوصية فلما برأ حم
الحق الذي هو من اهلها كما اذا وصي لزيد وعمر وصي يوسف انه اذا لم يعلم بموته
فله نصف الثلث لان الوصية عنده بمنزلة لعمرو لغو فكان راضيا بكل الثلث للحق وان قال
ثلثت مالي بين زيد وعمر ووزيد وميت كان لعمرو نصف الثلث لان نصيبه هذه القسط
ان يكون لكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم الا يرى ان من قال ثلثت مالي فلان

فلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلثت مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث
قال ومن وصي ثلثت ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي لانه ثلث ما يملكه عند
الموت لان الوصية عقد استحقاق فضاف الى ما بعد الموت ونسبت حكمه بعدة بشرط
وجود المال عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم اكتسب مالا يملكه قال ومن
وصي له ثلثت غنمة فملك الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله لما ذكرنا
انها يجب بعد الموت فبغيرها مباح وهذه الوصية تعلقت بالعين فبطلت بغيره عند
الموت وان لم يكن غنم فاستعاده ثم مات فالصحيح ان الوصية تنفع لانه لو كان يملك المال
تصح ثلثه اذا كان باسم نفسه وهذا لان وجوده قبل الموت ففضل والغير فبما عند الموت
ولو قال لثلاثة من مالي وليس له غنم يعطى ثلثه لثلاثة اضافة الى المال عند ان يراد الوصية
بما له الا ان ثلثه او ثلثه توجد في مطلق المال ولو وصي بثلاثة ولم يصفه الى لانه لا غنم له قبل ان
تصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الثمانية ومعاها وقبل تنفع لانه كما ذكرنا
وليس له ثلثه ثمانية علم ان مراده المائبة ولو قال ثلث من غنمي ولا غنم له فالوصية باطله لانه
لما اضافة الى الغنم علم ان مراده من الثمانية حيث جعل جزء من الغنم كخلاف اذا اضافة الى المال
وعلى هذا يخرج كثير من المسائل قال ومن وصي ثلثت ماله لاقربات اولاده ومن ثلثت لغيرهم
ولمساكين فله من ثلثه اسهم من خمسة اسهم وهذا عندنا في حنفية والى يوسف ومعا وعند محمد
يقسم على سبعة اسهم لكون ثلثه ولكل قريب سمان واصلة ان الوصية لاقربات الاولاد واجازة
والفقراء والمساكين جثمان وفتر ما بها في الزكوة لانه ان المذكور لفظ الجميع واداه في الميراث اثباته
بمجة ذلك في القرآن فكان من كل قريب انسان واقربات الاولاد وثلث فلهذا يقسم على خمسة
ولو ان جمع الحق بالالف والتمام براد بجنس وانه بياول الا اني مع احمال الكل لاسيما عند
تقدير صرفه الى الكل فيعبر من كل قريب واحد فيبلغ الحاسب خمسة والثلث للثلث قال
ولو وصي ثلثت فلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عندهما وعند محمد ثلثه
لفلان وثلثه للمساكين ولو وصي للمساكين لصرفة الى مساكين واحد عندهما وعند لا يصرفه
الا الى مسكينين بناء على ثمانية ومن وصي لرجل مائة درهم ولاخر مائة ثم قال لاخر ثلثت مائة
فله ثلث كل مائة لان الشركة للمساواة لغة وقد يمكن اثباته بين الكل بما قلناه لا كما قال
يصيب كل واحد منهم ثمانية بخلاف ما اذا وصي لرجل مائة درهم ولاخر مائة ثم قال لاخر ثلثت مائة
لانه لا يمكن تخفيف المساواة بين الكل لتمام المالين محمد على مساواة كل واحد بنصف
نصيبه على الماخذ بقدر الامكان قال ومن قال فلان علي دين فصدقه مائة قال ذلك

لورثة فانه يصدق على الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق لان الاقرار بالهبة
وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقه صدر مما لا يصدق لان التمسك
لا يصدق في النجاسة فتعذر اثباته اقرارا مطلقا فلا يعتبر وجه الاستحسان انما انعم ان قصد
تهدية على الورثة وقد يمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل
الحق عليه دون مقداره سعيه منه في تفرغ ذمته فجعلها وصية جعل النقد فيها الى الموصي
كانه قال اذاجاكم فلان واذا في شيئا فاعطوه من مالي ماشاء وهذه معتبرة من الثلث
فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة قال ان اوصى بوصيا غير ذلك بعزل الثلث
لا صاحب الوصايا والثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا
مجهول فلما زاحم المعلوم بفهم عزل المعلوم وفي الاقرار فائدة اخرى وهو ان احدي
الفرعين قد يعلم بمقدار هذا الحق والبصر بالآخر له حصة ما وهما هم يتفهمون في
الفضل اذا اوعاه الحضم وبعد الاقرار يقع اقرار كل واحد منهما في حصة من غير ما زعمه فاذا عرل
بمال صاحب الوصايا صدقه فيما شئتم ويجال للورثة صدقه فيما شئتم لان هذا من
في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فرعين بشئ شئرا في الشركة وبنها شيا يعا في
النصيبين فتؤخذ اصحاب الثلث بثلث ما اقر واو الورثة بثلثي ما اقر وتنفيذ الاقرار
كل فرعين في حصة وعلى كل فرعين منها اليه من العلم ان اوصى المقلد زيادة على ذلك لانه
يختلف على ما جرى بينه وبين غيره قال من اوصى لاجنبي ولو ارادته فلما جني نصف الوصية ويحل
وصية الوارث لانه اوصى بما يملك للميتا به وبما لا يملك فصح في الاول ويحل في الثاني
ما اذا اوصى لحي وميت لان الميت ليس باهل للوصية فلما يصح فرائض يكون الكل لحي والوارث
من ميتا ولهذا يقع باجادة الورثة فافترقا على هذا اذا اوصى للميت لاجنبي وهذا جائز
ما اذا اقر بعين او بدنه لوارثه ولا جني حيث لا يقع في حق الاجنبي لان الوصية انما تنفذ
والشركة ثبتت كماله في حق من يصدق منها اما الاقرار اخبار من كان من وقد اقر يوسف
الشركة في الماضي ولا وجه الى اثباته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما اجريه ولا الى اثبات
الوصف لانه بصير الوارث فيه خبرا وكذا لانه لو قبض الاجنبي شيئا كان للوارث ان يشاك
فيحل في ذلك القدر ثم لا يزال يفيض وينتازك الوارث حتى يطل الكل فلا يكون مقبدا
في الاثنا حصة احد منهما عن حصة الآخر بما اذ بطلنا ومن كان له ثلثة اثار بجنبه ووسط
وردي فاصى بكل واحد رجل فضايع ثوب لا يدري ايها هو والورثة تنفذ ذلك فالوصية
بالملك ومعنى جودهم ان يقول الوارث لكل واحد منهم بعينه الثوب الذي هو مذكور بملك

ملك كان المستحق موجودا وجب له ثمنه تحت القضاء وتخصيل المقتضى بطل قال لان تسليم الورثة
التوبين الباقين فان سلموا زال المانع وهو يجوز فيكون لصاحب الجنب ثلث الثوب
الا جود لصاحب الاوسط ثلث الاجود وثلث الاولون ولصاحب الاولون ثلث الثوب
الا اولون لان صاحب الجنب لاحت له في الروي يفيين لانه ان يكون وسطا او ديا ولا ان
له فيها وصاحب الروي لاحت له في الجنب الباقي يفيين لانه ان يكون جديا او وسطا ولا ان
لغيره ولا يخل ان يكون الروي هو الروي الاصل فيعطى من محل الاحتمال واذا ذهب
ثمن الجنب وثلث الاولون لم يبق الا ثلث الجنب وثلث الروي فتعقب حق صاحب الوسط
فيه ضرورة قال واذا كانت الدارين رجلين اوصى احداهما بيت بعينه لرجل فاشاء
يقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة والي يوسف وعند محمد
نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فله الموصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة
واللي يوسف وقال محمد مثل ذرع نصف البيت له اذ اوصى بملكه وبملك غيره لان الدار كج
اجزائها مشتركة فنقد الاول وتوقف الثاني وهو ان ملكه بعد ذلك بالقيمة التي هي به اذ
لا ينفذ الوصية السالفة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اذا قسمه باذ وقع البيت في
نصيب الموصى تنفذ الوصية في عين الموصى به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب غيره
له مثل ذرع نصف البيت تنفذ الوصية في بدل الموصى به عند فوانه كالجارية الموصى به
اذا قبلت تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا اوصى العبد للموصى به حيث لا يتعلق الوصية
بثمنه لان الوصية يطل بالاقدام على البيع على ثبناه ولا يطل بالقيمة ولما اوصى بالشر
ملكه فيه بالقيمة لان الظاهرة بقصد الاوصاء بملك متفق به من كل وجه وذلك يكون
بالقيمة لان الانقطاع بالمنع فامرو قد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فنقد
الوصية فيه ومعنى البادلة في هذه القيمة ما يوجب وانما المقصود الاقرار بكميل المنفعة ولما يكره
القسمه فيه وعلى اعتبار الاقرار بصير كان البيت ملكا من الابد وان وقع في نصيب
الآخر فنقد في قدره وان جسيه عما وقع في نصيبه اما لانه عوضه كما ذكرناه او لان حرا للموصى
من ذكر البيت التقدير به كخصيل المقصود به ما يمكن الا انه يتعين البيت اذا وقع في نصيب
جميعا بين الجنتين النقدية والملك واذا وقع في نصيب الآخر عمل بالتقدير او لانه اراد
التقدير على اقرار احد الوجهين والتفكيك بعينه على اقرار الوجه الآخر كما اذا علق عنق الولد
وطلاق المرأة باقول ولد له امته فالمرأة في جزاء الطلاق مطلق الولد وفي العلق ولحق ثم اذا
وقع البيت في نصيب غير الموصى والدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع بقسم نصيبين للموصى

له وبين الورثة على عشرة اشهر تسعة منها للورثة وسهم الموحي له وهذا عند تحضر
الموحي له بكنة او ربع نصف البيت وهم بنصف الدار سوى البيت وهو خمسة واربعون
فيجعل كل خمسة منها نصيب عشرة وعند ما يقسم على احد عشر سدا لان الموحي له يضرب
بالعشرة وهم بكنة واربعين نصيب التسام احد عشر للموحي له سدان ولهم تسعة ولو كان
مكان الوصية اقرار قبل هو على خلاف وقبل لا خلاف فيه فلهما والفرق لان الاقرار يكسب
الغير صحيح حتى ان من اقر بمالك الغير لغيره ثم ملكه بغيره بالتسليم الى الورثة والوصية بمالك الغير
لا تصح حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تصح وصيته ولا تصح قال من اوصى من مال
رجل لا حرج بالثمن بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموحي فان دفعه فهو جائز وله ان
يمنع لان هذا ينزع مال الغير فيوقف على اجازته واذا جاز يكون تبرعا منه ايضا فله ان يمنع
من التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها
صحيحة لمصادقها ملك نفسه والامتناع على الورثة فاذا اجازوا وبسطوا جفتم فنصف من جهة
الموحي قال واذا اقسم الابن بركة الاب قالوا ان الاب اوصى له بثلث
ماله فان الميراث بثلث ما في يده وهذا اسخا والقياس ان يعطيه نصف ما في يده
وهو قولان فلاقرا بالثلث له نعمن اقراره بما اياه والنسبة في اعطاء النصف
ليبقى له النصف وجه الاسخا ان اقر له بثلث شاع له في التركة وهي في ايهما يكون
مقر بثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر احداهما بدين لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون
مقر بثلثه فنقدم عليه اما الموحي له بالثلث فلهما شريك للوارث فلا يملك ثلثي الا ان يسلم للورثة
مثلا ولا نه لو اخذ منه نصف ما في يده فبما بقى لابن الاخر ايضا فلهما نصف ما في يده فيصير
نصف التركة فيرد على الثلث قال من اوصى لرجل بجزء فلهما بثلث بعد موت الموحي له
وكلاهما بجزءان من الثلث فلهما للموحي له لان الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبعها
حين كان مقدرا بالام فاذا ولدت قبل الفسدة والتركة فلهما متبعا على ملك الميت حتى ينفذ
بهما وبونه دخل في الوصية فيكون للموحي له وان لم يجزها من الثلث ضرب بالثلث ونفذ
ما يخصه منها جميعا في قول الجوزف ومحمد قال ايجزها باخذ ذلك من الام فان فضل شيء
اخذه من الولد وفي جميع الصغير عين صورة وقال رجل له ثمانية درهم وامرنا في ثلثها
درهم فادوى الجارية لرجل ثم مات فولدت ولدا ابسا ودي ثلثها درهم قبل الفسدة فلهما
لان الام وثقت الولد عنده وعند هذا ثلث كل واحد منهما لانه اكره ان الولد يدخل في الوصية
بما حاله الا اتصال فلا يخرج عنها الا اتصال كما في البيع والعق فتنفذ الوصية فيها على السواء

السواء من غير تفريق الام ولان الام اصل الولد تمنع فيه والبيع لا يبرحم الاصل فهو نفذ ما الوصية
فيما جازها تنفذ الوصية في الاصل وذلك لا يجوز بخلاف البيع لان تنفيذ البيع في البيع لا يبرحم
الا تنفذ في الاصل بل يفي ما يبيع فيها لانه لا يعاقل بعض الثمن منور فمما يملك بالولد
او لا اتصل به العقب ولكن الثمن لا يفي في البيع حتى يتفقد البيع بدون ذكره وان كان فاسدا
هنا اذا ولدت قبل الفسدة فان ولدت بعد الفسدة فهو للموحي له لانه ما حاله من ملكه لغيره
مكة فله بعد الفسدة **فصل في اعتبار حال** واذا اقر المريض لغيره بدين
او اوصى لغيره بدين او وهب لغيره بدين ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار وبطلت الوصية والوصية
لان الاقرار ملزم بنفسه وهي اجتنبة عند صدوره ولها ان يعين من جميع المال لا يبطل بالدين
اذا كان في حال الصحة او في حال المرض الا ان الثاني مؤخر عليه بخلاف الوصية لانه يجاب
عند الموت وهي واردة عند ذلك ولا وصية للوارث والوصية وان كانت متخيزة صورة وهي
كما مضى الى ما بعد الموت كما لان حكمها يتقرر عند الموت لا يرى انها تبطل بالدين
المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث قال واذا اقر المريض لابنه بدين وابنه بدين
او وهب لغيره او اوصى له فاسلم الابن قبل موته بطل ذلك كله اما ابنة والوصية فلهما فلما اقر
وارث عند الموت وهما الجابان عنده او بعده والاقرار وان كان ملزما بنفسه ولكن سبب
الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيعتبر في ارثه ثلثه لا يشارك في ثلثه فانفذ من لان
سبب الارث الزوجية وهي طارئة حتى لو كان الزوجية فائنة وقت الاقرار وهي نصيبه ثم
اسلمت قبل موته لا يبيع الاقرار فبما سبب حال صدوره قال وكذا لو كان الابن عبدا او مملوكا
فما عتق لما ذكرنا وذكر في كتاب الاقرار ان لم يكن عبدا ومن يبيع لانه اقر لولاه وهذا آتني
واكره ان عليه دين لا يبيع لانه اقر له وهو ابنة والوصية باطله لما ذكرنا ان المعبر فيها وقت
الموت واما الوصية فيردى انما تصح لانهما مملوك في الحال وهو رقيق وفي عامة الرد ابات
هي في مرض الموت بمنزلة الاصلية فلا تصح قال المقعد المفلوج والاشل والمسلول انما يملك
ذلك فلم ينفذ منه الموت فوصيته من جميع المال لانه اذا اوصى احداهما صار طباعه
والله لا يستقل بالندوى ولو صار صاحب فراش بعد ذلك فهو كمرض حادث وان
وهب عند ما اصاب ذلك ومات من اياه فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش
لان كفاف منه الموت ولما ابتدأ يكون مرض الموت **العق**
الموت قال من اعطى عبدا في مرضه او باع وصاها او وهب فذلك كله جائز وهو بمنزلة
من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جاز

والمراد بالاعبار من الثلث والغرب مع اصحاب الوصايا بالاحقية الوصية لانها كالجواب بعد
الموت وهذا من غير مضاف واعبار من الثلث لخلق حق الورثة به وكذلك ما ابتدأ
المريض الجواب على نفسه كالتصان والكمالة في حكم الوصية لانه يتم فيه كافي الوصية وكل ما اوجب
بعد الموت فهو من الثلث وان اوجب في حاله صحته اعتبارا بحال الاضافة دون حال العجز
وما نفذه من المنصرف فالمعتمد فيه حاله العجز فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان
ممن الثلث وكل من يرضى من ماله في الثلث لان بالبرهان انه لا حق لاحد في مال الثلث
حالا ثم اعني وصافي الثلث عند الحاجة اولى عندنا في حيفه هو وان اعني بها ما سوا
وقال العنق اولى المستلزمين والاصل فيه ان الوصايا اولى المكن فيها ما جاز الثلث
فكل من اصحابها يضر بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العنق الموقوف
في المرض والعنق المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح والحاجة في البيع اذا وقعت في المرض لان
الوصايا قد توافقت والتساوي في سبب الاحتياج في وجوب التساوي في نفس الاحتياج
وانما قدم العنق الذي ذكرناه لاننا افهمى فانه لا ينفذ الفسخ من جهة الموصي وغيره
كذلك الحاجة لا ينفذ الفسخ من جهة الموصي واذا قدم ذلك فما في من الثلث بعد ذلك يتولى
فيه من سواها من اهل الوصايا ولا يقدم البعض على البعض لما في الكفاية ان العنق اقوى
لانه لا ينفذ الفسخ والحاجة لا ينفذ ولا معتبر بالتقدم في الذكر لانه لا يوجب التقدم في النوب وله
ان الحاجة اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعا بمعاونة لا بصحة الاعتراف
تبرع صيغة ومعنى فاذ وجد الحاجة اوقا فرفع الاضعف واذا وجد العنق اولاد ثبت له
لا يجمل الدفع كان من ضرورته المخرجة وعلى هذا قال ابو حنيفة هو اذا جازا ثم اعني ثم جازا
فتم الثلث بين الحاميين نصفين لنا ومما ثم ما اصحاب الحاجة الاخرى قسم بين وبين
العنق لان العنق مقدم عليها فيسويان ولو اعني ثم جازا ثم اعني قسم الثلث بين العنق الاول
والحاجة وما اصحاب العنق قسم بين وبين العنق الثاني وعندنا للعنق اولى بكل حال فان اوصى
او وصى بان يرضى عنه برهه المأنة بعد فمك من ماله ثم يرضى عنه بما بقي عندنا حيفه
وان كانت وصيته بجهة من جازا بما بقي من حيث يبلغ وان لم يملك منها وبقى شيء من جهة
برو على الورثة وقال لا يرضى عنه بما بقي لانه وصيته بنوع فريه فيجب تنفيذه ما امكن اعتبارا
بالوصية بالحق والارادة وصية بالعنق لعبد بشرى بما انه وصيته بنوع فريه فيجب تنفيذه
غير الموصي له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحق لانها فريه محضه هي حق الله تعالى ولا يرضى
لم يتبدل وصار كما اذا وصى لرجل بما له فمك بعضا يدفع الباقي اليه وقبل هذه المسئلة

المسئلة بناء على اصل آخر يختلف فيه وهو ان العنق حق الله تعالى عندنا حتى يقبل الشهاده
عليه من غير دعوى فلم يتبدل المسخى وعنده حق العبد حتى لا يقبل البيعة عليه من غير
دعوى فاختلف المسخى وهذا استنبطه بالفقه قال من ترك ابين وامانة ورهم وعبد فمك
فانه ورهم وقد كان اعفقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء لان العنق في مرض
الموت وان كان في حكم الوصية وقد وقعت بالكر من الثلث الا انه يجوز باجازه الورثة
لأنه لا مانع لمقدم وقد اسقطوه ولمن لا سعة عليه قال ومن وصى بعنق عبده ثم مات
فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لما ان جنى ولي الجناية قد تم
على حق الموصي فكذلك على حق الموصي لانه يتلقى المالك من جهته الا ان ملكه فيه باق وانما يزول
بالدفع فاذا اخرج به من ملكه بطلت الوصية كما اذا اخرج الموصي او وارثه بعد موته فان فداء الورثة
كان الفداء في ماله لا في ماله ثم هم الذين التزموه وجازت الوصية لان العبد طهر عن الجناية
بالفداء كما انه لم يكن فينفذ الوصية قال ومن وصى بثلث ماله اخرج فاقتر الموصي له الوارث
ان الميث اعني هذا العبد فقال الموصي له اعفقه في الصحة وقال الوارث اعفقه في المرض
فالقول قول الوارث ولا شيء للموصي له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم له البيعة ان
العنق في الصحة لان الموصي له يرضى استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العنق لان العنق
في الصحة ليس بوصية ولما ينفذ من جميع المال والوارث يكره لانه عاه العنق في كل
وهو وصية والعنق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكره والقول للمكره مع
البين ولان العنق حادث والحواث يضاف الى اقرب الادوات لينصف بها وكان
الظاهر من هذا الدوارث فيكون القول قوله مع البين قال الا ان يفضل من الثلث
شيء على قيمة العبد لانه لا فراحم له او تقوم له البيعة ان العنق في الصحة لان الثابت بالبيعة
كانت بت معاينة وهو خصم في امامته لا ثبات حقه قال ومن ترك عبدا فقال للوارث
اعفني ابوك في الصحة وقال رجل على ابك الف درهم فقال صدقهما فان العبد يرضى
فبمئة عندنا وقال لا يرضى ولا يسعي في شيء لان الدين والعنق في الصحة طهر معاينة
الوارث في كلام واحد فعاد كما انها كما معاودة العنق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان
على المعنى وبين ولا ان الاقرار بالدين اقوى لانه يعتبر من جميع المال والاقرار بالعنق في
المرض يعتبر من الثلث والا فاقوى يدفع الاولي وفضيلة ان يجمل العنق اصله الا انه بعد فمك
لا يجمل البطان فبذلك من حيث المعنى باجباب السعاية ولان الدين اسبق لانه لا مانع له
من الاستناد فيسند الى حاله الصحة ولا يمكن استناد العنق الى ملكه كالحالة لان الدين يرضى

العتق في حالة المرض مجتبا فوجب عليه ما في هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم
فقال رجل لي على الميت الف درهم ومن وقال آخر لي عنده الف درهم وبعته فعنده
الوديعه اقوى وعندهما سواء وفي اجماع الصغير الوديعه اولى عنده وعندهما سواء وهو
الاصح ومن اوصى بوصيا باسحق فحق الله قدمت الزايف منسأ
فدروا الموصل او اخر ما مثل الحج والركوة والكفارات لان الفريضة ايتهم من السالفه
والظاهر منه البديهة بما هو الايتهم وان تساوت في القوة بدني بما قدمه الموصل اليه منسأ
عنه الثلث لان الظاهر يتبدى بالايتم وذكر الطحاوي انه ينفذ بالركوة ويقدمها
على الحج وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وفي رواية عنه يقدم الحج وهو قول محمد
وجده الا دلي اخر وان استوفى في الفريضة فالركوة تعلق بها حتى العبد وكان اولى
وجده الاخرى ان الحج يكمل بالاول والثمن والركوة بالمال فصر عليه فكان الحج اقوى
ثم يقدم الركوة والحج على الكفارات لم يتبعها عليه في القوة او فدعا فيها من الوعيد
فالم يات في الكفارة والكفارة في القتل والظهار واليهين مقدمة على صدقة الفطر
لان عرف وجهها بالقران ودون صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية
لما تعلق على وجوبها والاخلاف في الاضحية وعلى هذا القياس يقدم بعض
على البعض قال وليس بواجب تقدم منه ما قدمه الموصل لما يتا وصار كما اذا صح بذلك ولو
ان الثلث يقسم على جميع الوصايا بالان شاء الله وكان للعبد فما اصاب القرب صرف اليها
على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على عدد القرب ولا يجعل الحج كوصية واحدة لانه كان
المقصود بها رضا الله تعالى فكل واحد في انفسها مقصود فبقر كما يتقرر وصايا المؤمنين
قال ومن اوصى بحجة الاسلام اجزاء عنه رجلا من بلده حج راكبا لان الواجب لله تعالى
الحج من بلده ولما اختلف فيه من المال فكيف من بلده والوصية لا اداء ما هو الواجب عليه
واما قال راكبا لانه لا يلزم ان يحج ما تبا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه قال فان
لم يبلغ الوصية النفقة اجزاء عنه من حيث يبلغ وفي القياس لا يحج عنه لانه اقر بالحجة على صفة
عدم ما فيه غير اجزاء لانه لا يعلم ان الموصل قصد نفقة الوصية فيجب تنفيذها ما امكن فيمكن
فيه ما ذكرناه وهو اولى من ابطال ما رآه وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالعتق من قبل
قال ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق ووصى ان يحج عنه حج من بلده عنه لاني
خيفه وهو قول فر دمال ابو يوسف ومحمد حج عنه من حيث يبلغ اسحقنا وعلى هذا
الخلاف اذا مات الحج من غيره في الطريق لانه ان السفر بنية الحج وقع فربما سقط فرض قطع

قطع المسافة بعنده وقد وقع اجرة على الله تعالى فبدا من ذلك المكان كانه من بلده بخلاف
سفر الحج لانه لم يقع فربما قطع عنه من بلده وله ان الوصية تنصرف الى الحج من بلده على ما
فرزناه اداء الواجب على الوجه الذي وجب الله اعلم **الوصية بالانفاق**
غيرهم قال من اوصى بليلة فم المماصفون عنه الى حبيبههم وقالوا لهم المماصفون
وغيرهم ممن سكن محلة للموكل ويجعلهم مسجد المحلة وهذا اسحقان وقوله فياس لان
الحج من المحلة واهي المماصفه حقيقة ولان يسحق النفقة بهذا الجوار ولانه لما انفذ
صرفه الى الحج يصرف الى اخفى المصروف وهو المماصفه وجه الاسحقان ان يكون كلامهم
يستعملون جبارا عرفا وقد تبادر بقوله عدم المماصفه للمحلة لان في المسجد وقته بكل من سمع
النداء ولان المصفر بجوار واجبي به ينظم المماصفين وغيره الا انه لا بد من الاضطرار
واذلك عند المحلة والمسجد وما قاله الشيخ الجوار الى اربعين دارا بعيدا وبروي في ضعف
قالوا بسنوي في التاكن والمالك في الذكر والاشعبي والمسلم والذهي لان اسم الجار يتبادر
ويشغل فيه العبد الساكن عنده لاطلاقه ولا يدخل عندهما لان الوصية له وصية لولاه وهو غير
ساكن قال من اوصى بالصدقة فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرئ له اوصى اوصى له
نفق صفة اعني كل من ملك من ذي رحم محرم منها كراها وكانوا يستعملون صورا التي هم
وهذا التفسير بخلافه والى عبيد وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابية وزوجة ابنة
وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان لكل اوصار ولومات الموصل المرأة في الكاحه وفي حدة من
طلاق رجعي فالصدقة سحق الوصية وان كانت في عدة من طلاق باين لا ينفذ لان
لها الصرية بعبا الشكح وهو شرط وقت الموت قال من اوصى بالانفاق فالوصية لزوج كل
ذات رحم محرم منه وكذا محارم الارواح لان لكل بيتي خصال هذا في عرفهم وفي عرفنا لاننا لو
الارواح المحارم ويستوي فيه تحرر العبد والاقرب والابعد لان اللفظ يتناول الكل قال
ومن اوصى لا عار به فمى لما قرب قال قرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه
الوالدان والولد ويكون للماتنين فصا عدا وهذا عند ابي حنيفة وقال صاحب الوصية
لكل من يشب الى قصي اب له في الاسلام وهو اول به اسم او اول اب ادرك للاسلام
وان لم يسلم على حسب ما اختلف فيه للشكح ومانعة الاختلاف نظر في اولاد ابى طالب
فانه ادرك للاسلام ولم يسلم لهما ان القريب شتى من القرابة فيكون اسما لمن قامت به
فتنظم بحقيقة مواضع الخلاف وله ان الوصية اخذ الميراث وفي الميراث بعينه لا قرب
قالا قرب والمراد بالجميع المذكور فيه اثنتان فكل في الوصية والمقصود من هذه الوصية

لما في ما في امانة واجبة الصلة وهو يتحقق في الرحم المحرم منه ولا يدخل فيه قرابة الوالد
فانهم لا يستحقون قريبا ومن سمي والده قريبا كان منه عفو ما هذا لان الغريب في عرف
الناس من يترتب الي غير بسببه غيره ونقرب الوالد والولد بنفسه لا بغيره ولا يعتبر
بما هو النقط بعد انقطاع الاجماع على تركه فعنده ينفذ بما ذكرناه وعندهما بافضلي لا في الكمال
وعنده الشئ بالاب الا في حال اذا اوصى لافاد به ولد عمان وحالان فالوصية لعقبه عند
الي حقيقته عند اعتبار القارب كافي الارث وعندهما جديهما اربا عا وهما لا يعتبران الا في
ولو تركهما وحالين فليكن نصف الوصية والنصف للابن لا لانه لا بد من اعتبار شئ
الجميع وهو الانسان في الوصية كما في الميراث بخلاف ما اذا اوصى الذي فرانه حيث يكون للعلم كل
الوصية لان النقط للفران فيجوز الواحد كلهما اذ هو القارب ولو كان لغير واحد فله نصف الثلث
لما بينه ولو تركهما وعلمه وحالا وحاله فالوصية للعلم والعلم بينهما بالنسبة لا استواء فربما
وهي اقوى والعلم وان لم يكن دارنة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رقيقا او كافرا
وكذا اذا اوصى الذي فرانه ولا قرابة ولا نسبانه في جميع ما ذكر لان كل ذلك لفظ جميع
ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانها مقيدة بهذا الوصف فالمن اوصى لاهل فلان فهو
على زوجته عند الي حقيقته وقال لا يتناول كل من يؤول بهم ويستقيم نفقته عبا للعرف هو
مؤيد بالنقض قال الله تعالى وانولي باهلكم جميعين ولان اسم الاهل حقيقة في الزوجتين
بذلك قوله تعالى وسار موسى باهل ومنه قوله تعالى بيلدة كذا والمطلق ينصرف الى
ولو اوصى لاهل فلان فهو لاهل بنية لان الاكل الغيبة التي نسب اليها فلو اوصى لاهل بنية
فلان يدخل فيه ابوه وجدة لان الاب اصل البيت ولو اوصى لاهل نسب او لجدته بالنسب
عبارة عن نسب اليه فالنسب يكون من جهة الاباء وجنس اهل بيت ابيه دون امة لان
الانسان يتجسس بابيه بخلاف فرانه حيث يكون من جانب الاب والام ولو اوصى لاهل
في فلان او لاهلها منهم او لاهلها منهم ان كانوا فاما يخصصون دخل في الوصية فلو اوصى
واختارهم اذكرهم وانما هم لانه يمكن تحقيق التملك في الوصية بملك وان كانوا لا يخصصون
فالوصية للفقراء منهم لان المقصود من الوصية القريبة وهي في سدة الحاجة وراة الجوعة وهذه
الاساس في نشر تحقيق الحاقه فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى لاهل فلان بنية فلان بهم
لا يخصصون لاهلها في فلان وبهم في فلان وهم لا يخصصون حيث يبطل الوصية لانه ليس
في اللفظ ما يبين من الحاجة فلا يمكن صرفه الى الفقراء ولا يمكن بيعه بملك في حق الكل لانه
المنفعة عند الوصية للصرف بهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب العرف الى اثنين منهم عا

اعبارا بمعنى الجمع واذا انسان في الوصايا على ما قرأوا وصي اثنى فلان يدخل في الامانة في قول
الي حقيقته اول قوله وهو قوله لان جميع المذكورين في الامانة ثم رجع وقال يتناول المذكورين
لان حقيقة الاسم المذكور وانما الامانة تجوز والحكام لحقيقة بخلاف ما اذا كان يتناول
اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول المذكور والامانة لا تلبس بها اعيانهم اذ هو اعيانهم اذ هو
الانساب كبنى آدم ولذا يدخل فيه مولى العاقلة والمولاة وحالهم قال ومن اوصى لولد
فله في الوصية بينهم ما ذكره والامانة فيه سواء لان اسم الولد ينظم الكل استقاما واحدا
ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم المذكور مثل حفظ الاثنين لانه لا ينقض على لفظ الورثة
اذا كان ذلك بان قصده التفضيل كما في الميراث ومن اوصى لمولاه وولد مولى اعقده ومولى
اعقده فالوصية باطلا وقال الشئ في بعض كتب ان الوصية لهم جميعا وذكر في مواضع اخرى انه
يوقف حتى يصلحوا لانه ان الاسم يتناولهم لان كلاً منهم سمي مولى فصارت كالاخوة وليس ان يجزئ
مختلفة لان احدهما مولى النعمة والاخر منهم عليه فصار مشتركا فلا ينفك لفظ واحد في موضع
الانبات بخلاف ما اذا اوصى لاهل فلان حيث يتناول اهل البيت والامانة معام النفي
والاشارة في فيه ويدخل في هذه الوصية من اعقده في القربة والمرض ولا يدخل مذبذبه وامهات
اولا لان عتق هؤلاء ثبت بعد الموت والوصية لبقائه الى حالة الموت فلا بد من تحقق
الاسم قبيلة وعن ابي يوسف اذهم يدخلون لان سبب الاستحقاق لانهم ويدخل فيه عبد قبل
لمولاه ان لم يتركه فانما حر لان العتق يثبت قبل الموت عند تحقق عجزه ولو كان له مولى
واولاد المولى ومولى مولاة يدخل فيها معقوده واولادهم دون مولى المولاة وعن ابي يوسف
اذاهم يدخلون ايضا والكل شركا لان الاسم يتناولهم على سواء ومحمد يقول لجمعة مختلفة في العتق
الانعام وفي المولى عقد التزام والاعاق لانهم فكان الاسم لاهل ولا يدخل فيهم مولى المولى
لانهم مولى غير حقيقة بخلاف مولى مولى واولادهم لانهم ينسبون اليه باعاق وجدته بخلاف
ما اذا لم يكن له مولى ولا اولاد المولى لان اللفظ لهم جاز فينصرف اليه عند تعذر اعيانهم
ولو كان له مولى واحد ومولى المولى فالوصية لعقده والباقي لورثته لانهما جميع بين الحقيقة
ولا يدخل فيهم مولى اعقده لانهم ليسوا بمولى الحقيقة ولا جازا وانما يجوز ميراثهم بالعصبة
بخلاف مولى البعض لانه ينسب اليه بالولاء **باب في ميراث**
ويجوز الوصية بمدة عبده وسكنى داره مسنداً معلومة ويجوز بذلك ابد لان المنافع
يبيع بمدة ما في حال عبودية يبدل في غير بدل كذا بعد الامانة حيث كان في الاعيان يكون محبوسا
على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها للمولى له على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوصية على ملكه

ملك الوارث ويجوز موقوف ومنه في العارية فانما يملك على اصله بخلاف الميراث لان ملك
فيما يملك الموت وذلك في عين شئ والمنفعة عرض لا ينفق وكذلك الوصية بقلعة العبد الدار
لان ملك المنفعة فانه يملكها بالحق فان خرجت رتبة العبد من الثلث بسم العبد
لان حق الموصي له في الثلث لا بزيادة الرتبة فان كان المال له فخر خدم الورثة بوجوب
له بالان حصة في الثلث وحصة في الثلثين كما في الوصية في العبد ولا يمكن قسمة العبد اجزاء
لان لا يجوز تقسيمه الى الميراثات ايضا للخصم بخلاف الوصية بسكنى الدار اذ كان لا يخرج
من الثلث حيث يقسم عين الدار ثلثا للناشئ لان ملك الثلث لا يمكن القسمة بالاجزاء وهو عدل للثلاثة
بينهم ما داموا وفي الميراثات تقدم احد هما زاما ولو اقتسموا الدار مما يراه من حيث الزام
يجوز ايضا لان الحق لهم الا ان الاول هو الاعدل وليس للورثة ان يجعوا ما في ايديهم
من شئ الدار وعن ابي يوسف ان لهم ذلك لانه حالص ملكهم وجه الدار حق الموصي لانه
في سكنى جميع الدار بان طهر للميت مال آخر ويجوز الدار من وكذا الحق الزاحمة فيما في ايديهم
اذا خرب ما في يده والبيع يضمن البطلان ذلك فتصدها عنه قال فان مات الموصي له عاذا في الورثة
لان الموصي اوجب الحق للموصي له ليس في المساقع على حكم ملكه فلو انتقل له وارث الموصي اخذها
ابتداء من ملك الموصي من غير حرقه وذاك لا يجوز ولو مات الموصي له في حياة الموصي بطلت
الوصية لان الجاهل يعلق بالموت على حياته من قبل قال ولو اوصى بقلعة عبده او داره فمات
بنفسه او سكتها بنفسه قبل كونه ذلك لان قيمة المانع كعبته في تفصيل المقصود والواقع انه لا يجوز
لان القلعة دارهم او دارهم وقد وجبت الوصية جهما وهذا استنباط المانع وهما متعاربان
ومتعاربان في حق الورثة فانه لو طهر دين بكنهم اذ اؤوه من القلعة بالاسناد منه بعد انتقالها
ولا يكتسب من المانع بعد استنباطها بعينها وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يواجر العبد
او الدار وقال الشافعي ان ذلك لان الوصية ملك المنفعة فملكه يملكها من غير بيع او غير
بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانه اباضة على اصله وليس يملكه ولما ان الوصية
تملكه بغير بدل مضاف الى ابعد الموت فلا يملكه بملكه بغير بدل عاريا بالاعارة فانها تملكه
بغير بدل في حالة الحياة على اصله ولا يملك الاستعير لاجارة لانها تملكه بغير بدل كذا بهذا وخالفه
ان التملك بغير لازم وبغير بدل غير لازم ولا يملكه لا فري بالضعف والاكثرة لا فري الوصية
تخرج غير لازم الا ان الرجوع للميت لا يخرج والميت بعد الموت لا يكتسب الرجوع فلهذا انقطع ما
هو في وضعه غير لازم ولان المنفعة ليست بالاصل وان يملكها بالمال احدثت حصة المالك
فيها كحصة المالك في عقد المعاوضة وانما تثبت هذه الولاية لمن يملكها بملك الملك الرتبة

الرتبة ومن يملكها بعقد المعاوضة حتى يصير يملكها لها بالصفة التي يملكها اما اذا يملكها مقفولة
بغير عوض ثم يملكها بعوض كان يملكها اكثر مما يملكها معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي ان
يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له وارثه في غير الكوفة فيخرج به الى اهل الكوفة هناك
اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية تنفذ على بغير من مقصود الموصي فاذا كان اراد في
مقصود مقصوده ان يملكه من خدمته فيه بدون ان يملكه شقة السفر اذ كان في غير مقصوده
ان يحل العبد الى اهل الكوفة ولو اوصى بقلعة عبده او بقلعة داره يجوز ايضا لانه بدل المنفعة
فاخذ حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف اراد عين حقيقته لانه دارهم ودارهم فكان لا يجوز
اولى لو لم يكن له مال غيره كان له ثلث غلة تلك السنة لانه عين مال يحمل القسمة بالاجزاء فلو
اراد الموصي له قسمة الدار بينه وبين الورثة لكونه هو الذي ينفق ثلثها لم يكن له ذلك لان
ردا بغيره على يوسف فلا يعقل الموصي له شريك الوارث ولا شريك ذلك كذا الموصي له الا
انما نقول المطالبة بالقسمة بنسبة على ثبوت الحق للموصي له فيما في فيه القسمة اذ هو الطالب للحق له
في عين الدار فاما حصة الغلة فلا يملك المطالبة بقسمة الدار قال ولو اوصى بخدمته عبده ولاخر
برقبته وهو يخرج من الثلث فالرتبة لصاحب الرتبة والخدمة عليها لصاحب الخدمة لانه اوجب
الحل واحد منها شيئا معطاهما من احدهما على الآخر فتعبر به كالحالة لانه انما لم يكتف
الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرتبة بنسبة لصاحب الرتبة مبررا للورثة مع كون الخدمة
للموصي كذا اوصى بالرتبة لانه ان آخر الوصية اخذ الميراث من حيث ان الملك يثبت
فيها بعد الموت ولما كانا بغيره وهو اذ اوصى بامته راجع الى بطنها لا خروجه يخرج من الثلث او اوصى
لرجل بجائز ثم اوصى بغيره او اوصى بغيره القصور لطان وما قبض من الثمر لطان كان كما اوصى بالثمن
لصاحب الطرف في المظروف في هذه المسائل كلها اما افضل احد الايجابين من الاخر فيها فذلك
بحسب عند ابي يوسف وعلى قول محمد الامة للموصي له بها والولد بينهما نصفان وكذا في غيرها
لابي يوسف ان الجاهل في الكلام ان في ثبوت ان مراده من الكلام الاول الجاهل لامة للموصي له
بها دون الولد وهذا البيان منه صحيح وان كان مقصود لان الوصية لا تملك شيئا في حال حياة فلو كان
البيان المقصود فيه والموصول سواء كان في وصية الرتبة والخدمة والخدمة ان اسم الجاهل يتناول كل من
والفرض وكذا اسم الجاهل بغيره ولما في بطنها واسم القصور كذا ومن اصل ان العام
الذي هو جيب ثبوت الحكم على سبيل الاحاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع في الفرض وصيان كل واحد
منها وصية الجاهل بغيره فجميع الفرض بينهما نصفين ولا يكون الجاهل الوصية فيه لانه في جوعا
من الاصل اذ اوصى بالثمن لاني بخلاف الخدمة مع الرتبة لان اسم الرتبة لا يتناول الخدمة

وانما يستفاد من الموصى اليه الحكم ان المنفعة حصلت على ملكه فاذا اوجب الموصي لغيره لا ينفق الموصي
في حق من كان اذا كان الكلام موصولا لان ذلك دليل التخصيص والاستثناء فبيننا انما اوجب
لصاحب النعمة الخاصة دون الفسخ قال ومن اوصى بغير نعمة بستان ثم مات وفيه نعمة
فله هذه النعمة وحده وان قال له نعمة بستان ابدا فله هذه النعمة ونعمة ما يستقبل ما عاش
وان اوصى له بستان بستان فله النعمة العامة ونعمة ما يستقبل والفرق ان النعمة اسم للموجود
عرفا فلا يشترط المعدوم الا ببلالة زائدة مثل التخصيص على الابلالة لا يشترط بل لا يشترط
المعلوم والمعدوم المذكور وان لم يكن شيئا اما النعمة ينظم الموجود وما يكون بعرض الوجود
مرة بعد اخرى عرفا ببلال فبان لكل من فقه بستان ومن فقه ارصه وداره فان اختلفت
بناء ولها فموقوف على دلالة اخرى اما النعمة اذا اطلقت لا يراد بها الا الموجود فلهذا ينصرف
الا انصرف الى دليل ان يدان من اوصى لرجل بصوف فقم ابدا او بولاد او بدينها ثم مات
فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعوها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت
الموصي سواء قال ابدا او لم يقل لانه يجب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ وهذا
يختلف ما تقدم والفرق ان القياس باي تمليك للمعدوم لانه لا يقبل الملك الا في النعمة
والنعمة المعدومة جاء الشرح بورد والعقد عليها كالمعاصرة والاجارة فانفصلي ذلك جاز في
الوصية بطريق المادى لان ما جاء اوصى انا الولد للمعدوم واشاء لا يجوز ايراد العقد عليها اصلا
ولا يسخن العقد ما اصلا فكذلك لا بد من كون الوصية بخلاف الوجود ومنها لا يجوز استحواها بعد
البيع تبعا وبعد كسب حكوا وكذا بالوصية وانما اعلم بالقصا ب **وسيلة**
واذا صنع يهودى او نصراني بيعة او كنيسة في صحن ثم مات فهو ميراث لان
هذا بمنزلة الوقف عند ابى حنيفة والوقف عنده يورث ولا يلزم كذا هذا وانما عندهما فاق
هذه معصية فلا تقع عندها قال ولو اوصى بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث معناه اذا
اوصى الى يميني واره بيعة او كنيسة فهو جائز من الثلث لان الوصية فيها معنى الاختلاف
ومعنى التمليك وله والقبلة ذلك فمكن نعيم على اعتبار المعنيين قال وان اوصى بداره كنيسة
لقوم غير مسلمين جازت الوصية عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف وحجة الوصية بطلان لان
هذه معصية حقة وان كان في معتقدهم قرية والوصية بالمعصية باطله لما في تنفيذها
من تقرير للمعصية ولا الى حنيفة ان هذه قرية في معتقدهم وكنى امرأ بان تتركهم وما بدونه
فيجوز بناء على اعتقادهم الا يرى انه لو اوصى بما هو قرية حقة معصية في معتقدهم لا يجوز
الوصية اعتبارا لا اعتقادهم فكذلك تلك ثم الفرق الى حنيفة بين بناء البيعة والكنيسة

والكنيسة وبين الوصية بان الباء انفس ليس بسبب لزوال ملك الباني وانما يزول ملكه بان يصير
محررا احل الله تعالى لكان في سجد المسلمين والكنيسة لم تصر محررة لله تعالى حقة فيبقى ملكا للباني
فيورث عنه ولا يلزم جبنون فيها كجرات ويسكنون بها فلم تجز له كسب حتى العباد وفي هذه
القبورة يورث المسجد بعد عدم تحرره بخلاف الوصية لانه وضع لارادة الملك الا انه امتنع
بنوت مفضاه في غير ما هو قرية عندهم فيبقى فيها هو قرية على مفضاه فيزول ملكه فلا يورث ثم
نصا على ان وصا بالذي على اربعة اقسام منها ان يكون قرية في معتقدهم ولا يكون قرية في
معتقد وهو ما ذكرناه وما اذا اوصى الذي بان يخرج خا نيرة ويطعم المشركون وهذه على خلاف
اذا كان لقوم غير مسلمين كما ذكرناه والوجه ما بيناه ومنها اذا اوصى بما يكون قرية في حقة ولا يكون
قرية في معتقدهم كما اذا اوصى بالبحر او بان يبنى مسجد للمسلمين او بان يستخرج في مساجد المسلمين وهذه
الوصية باطله بالاتفاق اعتبارا لا اعتقادا لان اذ كان لقوم باعيا لهم لوقوع تمليك لانهم مملوكون
وكجبة مشورة ومنها اذا اوصى بما يكون قرية في حقة وفي حقه كما اذا اوصى بان يستخرج في بينا المقدس
او بغيره في الشرك وهو من روم وهذا جائز سواء كان لقوم باعيا لهم او بغيره باعيا لهم لانه في حقة
بما هو قرية حقة وفي معتقدهم البنية ومنها اذا اوصى بما لا يكون قرية في حقة ولا في حقه كما اذا
اوصى بالفتيات والنساجات فان هذا غير جائز لانه معصية في حقة وفي حقه لان ان يكون لقوم
باعيا لهم فيخرج تمليك واستحوا وصاحب الروى ان كان لا يكره فموقوف حتى الوصية بمنزلة المسلم
لانما امر ما ببناء الاحكام على الظاهر وان كان لا يكره فموقوف بمنزلة المرندي يكون على الخلاف المعروف في
نصرة انه بين ابى حنيفة وصاحبه في المرندي الاصح ان يصح وصا بالملكية ما جاز على الرد بخلاف المرندي
لانما يقبل او يسم قال واذا دخل المحرم دارنا بان ما وصى لمسلم او ذمي بالكلية جائز لان ما ساع
الوصية بما زاد على الثلث بجن الورثة والرهنة اتفقت باجازه لم وليس لورثة حتى يرعى لكونهم في دار
الحرب او هم اموات في حقة لان حرمة مال باعيا رالامان والامان كان حقة لا حتى ورثة
ولو كان اوصى باقل من ذلك اخذت الوصية ورثة الباقي على ورثته وذلك حتى المستامن
ايضا ولو اخطى عبده عند الموت او برعيده في دار الاسلام فذلك كسب صحيح منه من غير اعتبار الثلث
لما بينا وكذا لو اوصى له مسلم او ذمي بوصية جائز لانه ما دام في دار الاسلام فهو في المعاملات
بمنزلة الذمي ولذا تفتح عقد التمليكات منه في حال حيوته ويصح تبرعه في حيوته فكذلك بعد مائه وهو
ابى حنيفة والى ابو يوسف انه لا يجوز لانه من اهل الحرب او هو على قصد الرجوع ويكمن منه ولا يكون من
زبادة العام على السنة الا بالجوزية ولو اوصى الذي بالكثر من الثلث او بعض ورثته لا يجوز لغيره
بالمسلمين لانهم انتم موا الحكم الاسلام فبما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف مائه جاز

والله اعلم
النفوس ثم بعد ذلك فامعنا في الباب فاما ان نقل اليه كذا الوصي وهذا لان الالباء اقامته فهو مقامه فاما
ولابنه عند الموت كان له ولايته في الزكيات فينتقل الثاني فيدبر لشعبها ولا تملك استعانة
به في ذلك مع علمه به بعينه الميتة قبل تنجيم مقصوده وهو طاعني فافط منه صار راضيا بالبيعة له
في غيره بخلاف الوكيل لان الموكل حتى يتمكن ان يحصل مقصوده بنفسه فلا يرعى بتوكيل غيره والاباء
اليه ومعنا سمة الوصي الموصي له من الورثة جائزة ومعنا سمة الورثة عن الموصي له باطلا لان الوارث
مستحق للميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به وبغيره من الورثة والوصي خليفة للميت البتة
فيكون خلفا عن الوارث اذ كان قابلا فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصي
ليس له ان يشارك الموصي اما الموصي له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه لان ملكه بسبب
جديده ولهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشري الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه
عند غيبته حتى لو هلك ما فرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمته لم تنفذ عليه ففران الوصي
لا بعضه لانه ما بين فيه ولا يلة لا يخط في الشركة فصار كما اذا هلك بعض الشركة قبل القسمته فيكون
له ثلث الباقي لان الموصي له شرك الوارث فينوي ما نوي من المال المشترك على الشركة وبقي
ما بقي على الشركة فان قاسم الورثة واخذ نصيب الموصي له فضايع رجع الموصي له بثلث ما بقي لما
جاء وان كانت الميت اوصى بحصة فقام سهم الورثة فذلك في يد رجع من الميت من ثلث ما بقي و
كذلك اذا فعل الى رجل لم يجر عنه فضايع من يد فعال ابو يوسف ان كان مستغفرا لثلث
لم يرجع بشي والاربع بهام الثلث وقال محمد لا يرجع بشي لان القسمته حق الموصي ولو فرز الوصي
بنفسه ما لا يرجع عنه فذلك لا يرد منه شي وبطلت الوصية فكذلك اذا فرز وصيته الذي قام مقامه وبالي
يوسف ان محل الوصية الثلث فوجب تنفيذه ما بقي محكما واذ لم يبق بطلت لقوات تحلها وبها
حينئذ هو ان القسمته لا تؤول له انما بل مقصوده ما هو ودية لم يجر عليه ووجه وصار كما اذا هلك
قبل القسمته فوجب ثلث ما بقي ولان ما هو بالنسبة الى الجدة المسماة اذ لا ما بقى لهما فاذ لم يعرف
الى ذلك الوجه لم يتم فصار كما لو قبلها ومن اوصى بثلث الف درهم قد فعلها الورثة الى
الماضي فقسما الموصي له عايب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوصيات الموصي له
قبل القبول يصير الوصية ميراثا لورثته والعاصي نصيب ما ظهر الاستعانة في حق المولى والغيب
ومن النظر افرار نصيب العايب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر العايب وقد هلك
المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال اذ اجمع الحق عبدة من الشركة بغير من الشركة بغير
محضر من الغرما فمما جاز لان الوصي قام مقام الموصي ولو نولي حبا بنفسه يجوز بيعه بغير
محضر من الغرما وان كان في عرض موته فكذلك اذا تولاها من قام مقامه وهذا لان حق الوفا

والله اعلم
النفوس ثم بعد ذلك فامعنا في الباب فاما ان نقل اليه كذا الوصي وهذا لان الالباء اقامته فهو مقامه فاما
ولابنه عند الموت كان له ولايته في الزكيات فينتقل الثاني فيدبر لشعبها ولا تملك استعانة
به في ذلك مع علمه به بعينه الميتة قبل تنجيم مقصوده وهو طاعني فافط منه صار راضيا بالبيعة له
في غيره بخلاف الوكيل لان الموكل حتى يتمكن ان يحصل مقصوده بنفسه فلا يرعى بتوكيل غيره والاباء
اليه ومعنا سمة الوصي الموصي له من الورثة جائزة ومعنا سمة الورثة عن الموصي له باطلا لان الوارث
مستحق للميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به وبغيره من الورثة والوصي خليفة للميت البتة
فيكون خلفا عن الوارث اذ كان قابلا فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصي
ليس له ان يشارك الموصي اما الموصي له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه لان ملكه بسبب
جديده ولهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشري الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه
عند غيبته حتى لو هلك ما فرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمته لم تنفذ عليه ففران الوصي
لا بعضه لانه ما بين فيه ولا يلة لا يخط في الشركة فصار كما اذا هلك بعض الشركة قبل القسمته فيكون
له ثلث الباقي لان الموصي له شرك الوارث فينوي ما نوي من المال المشترك على الشركة وبقي
ما بقي على الشركة فان قاسم الورثة واخذ نصيب الموصي له فضايع رجع الموصي له بثلث ما بقي لما
جاء وان كانت الميت اوصى بحصة فقام سهم الورثة فذلك في يد رجع من الميت من ثلث ما بقي و
كذلك اذا فعل الى رجل لم يجر عنه فضايع من يد فعال ابو يوسف ان كان مستغفرا لثلث
لم يرجع بشي والاربع بهام الثلث وقال محمد لا يرجع بشي لان القسمته حق الموصي ولو فرز الوصي
بنفسه ما لا يرجع عنه فذلك لا يرد منه شي وبطلت الوصية فكذلك اذا فرز وصيته الذي قام مقامه وبالي
يوسف ان محل الوصية الثلث فوجب تنفيذه ما بقي محكما واذ لم يبق بطلت لقوات تحلها وبها
حينئذ هو ان القسمته لا تؤول له انما بل مقصوده ما هو ودية لم يجر عليه ووجه وصار كما اذا هلك
قبل القسمته فوجب ثلث ما بقي ولان ما هو بالنسبة الى الجدة المسماة اذ لا ما بقى لهما فاذ لم يعرف
الى ذلك الوجه لم يتم فصار كما لو قبلها ومن اوصى بثلث الف درهم قد فعلها الورثة الى
الماضي فقسما الموصي له عايب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوصيات الموصي له
قبل القبول يصير الوصية ميراثا لورثته والعاصي نصيب ما ظهر الاستعانة في حق المولى والغيب
ومن النظر افرار نصيب العايب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر العايب وقد هلك
المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال اذ اجمع الحق عبدة من الشركة بغير من الشركة بغير
محضر من الغرما فمما جاز لان الوصي قام مقام الموصي ولو نولي حبا بنفسه يجوز بيعه بغير
محضر من الغرما وان كان في عرض موته فكذلك اذا تولاها من قام مقامه وهذا لان حق الوفا

متعلق بالمال لانه لا يتصوره والبيع لا يبطل المالك لانه لا يتصوره وهو الثمن بخلاف العبد
المدرسون لان لغرضه حتى الاستعانة انا ليس بخلافه قال من اوصى بان يباع عبده و
ينصديق بئنه على الساكن فباعه الوصي وقضى الثمن ففعل في بده فاستحق العبد من الوصي
لانه هو العاقل فيكون العبد عليه وهذه عمدة لان المشتري منه ما مضى ببدل الثمن لا يلزم
له البيع ولم يسل ففعل الوصي بالبيع بالغير بغير اذنه ورواه فوجب عليه ردّه قال ويرجع فيها
ذلك الميت لانه حاصل له ويرجع عليه كالمكيل كان الوصي بغيره يقول لا يرجع لانه ضمن بغيره
رجع الى ذكره ويرجع في جميع الزكوة ومن جهة رواية يرجع في الثلث لان الرجوع بكلم الوصية
فاخذها حكمها وحمل الوصية الثلث وجهها رواية انه يرجع عليه بكلم الغرور وذلك من عليه
والدين يفضي من جميع الزكوة بخلاف العاقل او امينة او تولى البيع حيث لا عمدة عليه في الزكوة
العاقل تعطيل القضاء اذا جازى من ثقله هذه الامانة حذر من لزوم الغرامة فيعطى مصلحه
العاقل وامينه سفر عنه كارسول ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الكيل وقد مر في كتاب القضاء
ان كانت الزكوة قد ملكت او لم يكن بها واما لم يرجع شيئا كما اذا كان على الميت دين آخر
قال ان قسم الوصي الميراث فاصاب صغيرا من الورثة بعد ثبوت بعض الثمن فذلك استحق
العبد رجوع في مال الصغير لانه حاصل له ويرجع الصغير على الورثة بحسبته لا تناقض القسم يستحق
ما اصابه فاذا احوال الوصي باليتيم فان كان غير اليتيم جاز وهو ان يكون امي او لولاه
نظرية وان كان الاول امي لا يجوز ان فيه نصيب مال اليتيم على بعض الوجوه قال لا يجوز بيع الوصي
ولا شراؤه الا بما يتعارف الناس في مثله لانه لا ينظر في الغبن الفاش بخلاف البسر لانه لا يملك
التحرر عنه في اعباءه اسداده والصبي المادون والعبد المادون وللكاتب يجوز بيعهم ورايهم
بالغبن الفاش عندنا في بيعهم لانهم ينفرون بكلم المالكية والاذن ملك الحكر بخلاف الوصي لا ينفرد
بكلم الاباء الشريعة نظرا في بقاء موضع النظر وعندنا لا يملكه لانه لا ينصرف بالغبن الفاش
منهم بترج الاضوة فيه وهم ليسوا من اهل واد اكتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية
على حدة وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملته على يمين الشاهد شيئا منه في
آخره من غير تفصيل فيصير ذلك حلالا على الكذب ثم قيل يكتب المشتري من فلان وصي فلان
لما يتباه وقيل لا بأس بذلك لان الوصاية نعم لها قال ويرجع الوصي على الكبير العاقل جاز في
كل شيء الا في العاقل لان الاباء على ما سواه ولا يبيع كذا وصية فيه وكان النجاس ان لا يملك
الوصي غير العاقل لانه لا يملكه لا يبيع الكبير العاقل الا اذا استخاه لما انه يحفظ لنفسه
الفساد اليه وحفظ الثمن البسر وهو يملك يحفظ اما العاقل محقق بنفسه قال لا يتجرى في المال

المال لان الموقوف له يحفظه دون التجارة وقال ابو يوسف ومحمد ومي الا في الصغير والكبير
العاقل بمنزلة وصي الاب في الكبير العاقل وكذا الوصي الامة ووصي القم وهذا الجواز في زكوة
هؤلاء لان وصيتهم قائم مقامهم وهم يملكون بالكون من باب الحفظ كذا وصيتهم قال الوصي
احق بال صغير من كجته وقال الشيخ الجده حتى لان الشرح اما مقام الاب حال صدمه حتى
احرز الميراث فيقدم على وصيته ولنا ان بالابا، ينقل ولاية الاب اليه فكالنك ولا يبد
فانته معنى فيقدم عليه كالأب نفسه وهذا لان احب اليه الوصي مع علمه بقيام كجته بدل على
ان تصرفه انظر ليه من تصرف ابيه قال فان لم يوصى الاب فالحج بمنزلة الاب لانه اقرب
الناس اليه واشفقهم عليه حتى ملك الانكاح دون الوصي غير انه يقدم وصي الاب في
التصرف لما يتبين **فصل في الشهادة** في الشهادة واذا شهد الوصيان ان الميت
اوصى الى فلان معهما فالشهادة باطلة لانهما مشعان فيها لانها منهما معبأ لا نفسها قال
الا ان يدينها المشهود له وهذا استحسان وهو في القياس كالاول لما يتبين من النص
وجه الاستحسان ان العاقل ولا يثبت الوصي ابتداء او يتم آخر الجوارم به دون
شهادتهما فنسقط بشهادتهما مؤنة التيقين منه اما الوصاية تثبت بنصب الشا قال
وكذلك الابان معاه اذا شهد ان الميت اوصى الى رجل هو مكر لانهما يجزان على
انفسهما نفعاً بنصب حافظ للزكوة ولو شهدا يعني الوصيين لو ارب صغير بشي من مال
الميت او غيره فشهادتهما باطلة لانها بطوران ولا يثبت تصرف الوصي في المشهود به وان
شهد الوارث كبير في مال الميت لم يجز وان كان في غيره مال الميت جاز وهذا عندنا في حقيقة
وقالا ان شهد الوارث كبير يجوز في الوجوه لانه لا يثبت له ولاية التصرف في الزكوة اذا
كانت الورثة كبارا فغيرت عن الزكوة ولا يثبت له ولاية الحفظ ولا يثبت له الرجوع
عند غيبة الوارث فيحقق الزكوة بخلاف شهادتهما في غير الزكوة لا نطلق ولاية وصي الاب
عنه لان الميت قائم مقام نفسه في زكوة لافي غير ما اذا شهد الرجلان رجلين على ميت
بين الف درهم وشهد الآخران لهما وليين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت
شهادتهما كل فريق لاخر بوصية الف درهم لم يجز وهذا في قول به حيفه ومحمد قال ابو يوسف
لا يقبل في الدين الله وابو حنيفة ينفذ في ذكر الحضاف مع ابى يوسف وعن ابى يوسف مثل
قول محمد وجه القبول ان الدين يجب في الذمة وهي ما يله حقوق شتى فلا شركة ولزاد الو
بترج اجتناب القضاء ومن احد هما ليس للآخر حق في الزكوة وجاز وان الدين بالموت
يتعلق بالزكوة او الذمة فخرت بالموت ولزاد الو استوفى في احد هما حق من الزكوة ينكر

الآخر في فكانت الشهادة مثبتة من الشركة متحقق النعمة بخلاف حال جوده المدعي لانه في
الزمن لم يبعها لاني المال فلما تحقق الشركة قال لو شهد انه اوصى للمدينين الرجلين بجارية
شهد المشهود ولما ان المبت اوصى للمدينين بجارية جازت الشهادة بالاتفاق لانه
لا شركة ولا نعمة ولو شهد انه اوصى للمدينين الرجلين بثلث ماله وشهد المشهود لهما انه
اوصى للمدينين بثلث ماله فالكشادة باطلة وكذلك اذا شهد الا ولان ان المبت اوصى
للمدينين الرجلين بجارية وشهد المشهود لهما انه اوصى للمدينين بثلث ماله فبطلت ماله في مالته لان الشاهد
في هذه الصورة مثبتة للشركة والله اعلم **كتاب الخنثى**
قال اذا كان المولود فرج وذكر فمؤنثي فان كان يبول من الذكر فهو عليم وان كان
يبول من الفرج فهو انثى لان البنية عام سئل عنه كيف يورث فقال من حيث يبول
ومن على رءوسه ولان البول من احدى عضوي كان فهو لانه على انه هو العضو الاصل
الصحيح والآخر بمنزلة العيب وان قال من هذا فالحكم للسابق لان ذلك ولان اخرى انه هو
العضو الاصل وان كانا في السابق سواء فلما اعتبر بالكثر عند ابي حنيفة لم يفرق بين
الكثرهما بولاً لانه علامة قوة ذلك العضو وكونه عضواً اصلياً ولان للكثر حكم الكل في اصول
الشرع فيخرج بالكثر ولان كثره يخرج ليس يدل على القوة لانه قد يكون لانساع في احداهما
وضيق في الآخر وان كان يخرج منها على سواء فهو مشكل بالاتفاق لان مرجع حال اذا لم
يكن في خرجت له جارية او وصل اليه النساء فهو رجل وكذا اذا احتمل كما يحتمل الرجل او كان له
ندى مستبواً لان هذه من علامات الذكر ان ولو ظهر له ندى كندى المرأة او نزل له لبن في
ندبه او حاش او جيل واكمن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء
وان لم يظهر احد من هذه العلامات فهو خنثى مشكل كذا اذا انما رخصت هذه المعالم
كتاب الخنثى في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والادنى في امور الدين وان
لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته قال واذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال وان
لا يحتمل انه امرأة فلما يتخلل الرجال كيلاً يفسد صلواتهم ولا النساء لا يحتمل انه رجل ففسد صلواته
فان قام في صف النساء فاحتمل ان يعيد صلواته لا يحتمل انه رجل وان قام في صف الرجال
فصلواته مأمورة بعيد الذي من يمينه ومن يساره والذي خلفه بجذانه صلواتهم احب حال
انه امرأة قال واحب البان يصلح لانه يحتمل انه امرأة ويجلس في صلواته صلوات المرأة لانه
ان كان رجلاً فقد ترك سنة وهو جائز في الجدة وان كان امرأة فقد تركت مكره ولان
الشرع على النساء ما اكمن وان صلى بغير قناع امرته ان يعيد لا يحتمل انه امرأة وهو على الاستحباب

الاستحباب وان لم يعدا جزاءه وبيع له امة خنثى ان كان له مال لانه ساج للملكية النظر اليه
رجلاً كان او امرأة وكبره ان خنثى رجل لانه عاه انثى او خنثى امرأة لانه لعنه رجل وكان
الاحب ط فيها فلما وان لم يكر له مال ابيع الامام له جارية من بيت المال خنثى لانه امة
لنواب المسلمين فاذا خنثى باعها وردها في بيت المال لو فوج الاستغناء عنها وكبره
له في جوده ليس كحجره ولا حتى وان كشف قدم الرجال وقدم النساء وان يكون بغير محرم
من رجل او امرأة وان باع من غير محرم من الرجال لوقب من احتمال المحرم وان احرم
وقدر احمى قال ابو يوسف لا علم لي في لسانه لانه ان كان ذكر اكبره له ليس بالخنثى وان
كان انثى اكبره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس الخنثى هو امرأة فاش
من لبسه وهو رجل لا انثى عدا لانه لم يبلغ من جلف بطلاق او عا في ان كان اقل
وله يد بينه غلاماً فاولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى بان الحث لا يثبت بالشك
ولو قال كل عبد لي حراً قال كل امه لي حرة وله مملوك خنثى لم يقع حتى يستبين امره لما
قلنا وان قال القولين عتق للمتيقن باحد الوصفين لانه ليس بمسلم وان قال الخنثى انا
رجل او قال امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشككاً لانه دعوى يخالف قضيتها الدليل ان لم يكن
مشككاً ينبغي ان يقبل قوله لانه علم بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين امره لم يقبل
رجل ولا امرأة لان حل الفسل غير ثابت من الرجال والنساء فينقض احتمال محرمته ويتم بالعبد
لعتذر الفسل لا يحضر ان كان امه فسل رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر وانثى وان سجد في
فرد حب لانه ان كان انثى بغير واجبا وان كان ذكر فالشبهة لا يفرقه واذا مات فسل
عليه وعلى رجل وامرأة وضع الرجل مما يلي الامام والخنثى خلفه والمرأة خلف الخنثى فهو من
لاحتمال انه امرأة وبقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولو دفن مع رجل في قبر واحد من هذه
جعل الخنثى خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما حائراً من معبد وان كان مع امرأة
قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ان جعل على السر بر نفس المرأة فهو احب الي الاحتمال انه عورة
ويكف عن كيقض الجارية وهو احب الي يعني يكف في خمسة اوثاب لانه ان كان انثى فقد
اقبمت سنة وان كان ذكر فقد زادوا على الثلث ولا بأس بذلك قال ابو امام
ابوه وخلف ابنا فالمال بينهما عند ابي حنيفة بعد الامان والخنثى سهم وهو انثى عنده في
الميراث الا ان يبين غير ذلك وقال الخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو
قول الشعبي واختلوا في قياس قوله قال محمد المال بينهما على انثى عشرة سهام للابن سبعة
والخنثى خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة والخنثى ثلاثة لان ابن

يستحق كل الميراث عند الاقتضاء ويستحق كل الميراث عند الاقتضاء فبعد الاجتماع بقسم بينهما على قدر
 حصة هذا يضرب بثلاثة وذلك بغير باربعة فيكون سبعة ولقد ان الخلفي لو كان كرا
 يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما ثلثا والثلثا الى حساب الثلث
 ونصف واقل في كل سنة في حال يكون المال بينهما نصفين وفي حال انثى في كل سنة في حال
 اربعة لثمان الخلفي ثمانية في كل سنة في حال يكون المال بينهما نصفين وفي حال انثى في كل سنة في حال
 ونصف فالكسر فاضعف لثلاثة الكسر فصار حساب من انثى عشر الخلفي خمسة وللان سبعة
 والى حصة ان الحاجة بهما الى اثبات المال ابتدا والاقل وهو ميراث الانثى نصف به وفيها
 زاد على الثلث فاجبا الميراث فصار عليه ان المال لا يجب بالثلث وصار كما اذا كان الثلث في
 وجوب المال بسبب آخر فانه يؤخذ فيه الميراث كذا هذا ان بعصبه الاقل لو قدرناه ذكرنا
 نجعل على نصيب الابن في تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا وانما واخا
 لأم وأم هي خشي او امرأة واخوين لأم واخا لأم وأم هي خشي فبعد ما في الاول للزوج
 النصف وللأم الثلث والباقي للخفي وفي الثانية للزوجة الربع وللأخوين لأم الثلث والباقي
 للخفي لانه اقل النصيبين فيها والتداعى **قوله** اذا فرغ من المال

كتاب وصية فقبل له شهيد عليه في هذا الكتاب قاضي براسي نعم او كتب فاذا جاء
 من ذلك يعرف انه اقرار فموجب ولا يجوز في ذلك في الذي يغفل لسانه وقال الشافعي لا يجوز
 في الوجهين لان الجوز انما هو العجز وقد شمل الفضلين والافرق بين الاصل والعارض
 كالوختي والمختش من الاله في حق الذكاة والحرق لا يحل ان الاشارة انما
 تعتبر اذا صارت معلومة وذلك في الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 فصارت له اشارات معلومة حاله هو بمنزلة الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 اخر الوصية الى هذا الوقت فالحال من فلا يغفل منه ولان العارض على شرف الزوال في
 الاصل فلا تفسد في الابد فمقتضى ذلك ان الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 ابا يعرف به فانه يجوز لكاحه وظلله وبعده وشراوه ويقنع منه وله ولا يجد له انما كانت
 فلا تمنع من اي بمنزلة الخطاب ممن الى الارزى ان النبي عم اوى واجب التبليغ مرة
 بالعبارة وباردة بالكتابة الى الغيب المجوز في حق الغائب العجز وهو في الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 ثم الكتابة على من سبب من رسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على قائله
 وسبب من غير رسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار ونحوها فيلزم بمنزلة صريح الكتاب
 فلا بد من التوبة وغير مستبين كالكتابة على الدماء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت

به الحكم واما الاشارة فليست حجة في الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 العباد ولا يخفى بلفظ دون لفظ وقد ثبت بدون اللفظ والعقاص حتى العبدية والاعاقبة
 الى الحد ولا تارة حق الله تعالى وانما تدرى بالشبهات ولعله كان هذا لانه اذا فليجده
 له الشبهة ولا يجد ايضا بالاشارة في القذف لانعدام القذف صريحا وهو الشرط ثم الفرق
 بين الحد والعقاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الارزى لو شهدوا بالوحي الحرام
 او اقر بالوحي الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا باللفظ المطلق او اقر بمطلق القتل يجب العقاص
 وان لم يوجد لفظ القذف وهذا لان العقاص فيه معنى العوضنة لانه شرع جازا فجاز ان يثبت
 مع الشهادة كسائر المعاصيات التي هي حق العبد اما الحد والحال لانه تعالى شرع له اقرار
 وليس فيها معنى العوضنة فلا يثبت مع الشهادة لعدم الحاجة وذكر في كتاب الاقرار ان
 الكتاب من الغائب ليس حجة في قصاص يجب عليه ويجعل ان يكون الجواب بهما كذلك
 فيكون فيها روايان ويجعل ان يكون مارقا لذلك لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب
 في الجملة لقيام اهلية النطق ولان ذلك الاخر من دون الغفل لسانه حتى لو امتد ذلك
 المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قاضيا على الكتاب بخلاف ما ذهبه بعض اصحابنا
 انما لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة لانه حجة ضرورية ولا ضرورة لانه جمع بينهما فعال
 انما راو كتب واما اسنوا لان كل احد منهما حجة ضرورية وفي الكتاب زيادة بيان لم توجد
 في الاشارة وفي الاشارة زيادة بيان لم توجد في الكتاب زيادة بيان لم توجد
 فاسنوا وكذلك الذي صحت بوجه او بيمين بعارض لما بينا في الغفل لسانه لان
 النطق فائمه وقبل هذا نصير الغفل لسانه قال واذا كانت الغنم مذبوحة وفيها مينة
 فان كانت المذبوحة اكثر تحريمي فيها والكل ان كانت المينة اكثر او كانا نصفين لم يؤكل
 وهذا اذا كانت احواله حاله الاخبار انما في حالة الضرورة كحال النطق في كل ذلك لان
 المينة المنقضة تحمل في حالة الضرورة فالذي يحمل ان يكون ذكينة اولى بغيره تجزى لانه طرفي
 يوصله الى الذكينة في الجملة فلا يترك من غير ضرورة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الاكل في حاله
 الاخبار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحريم قبل ضرورة في فلا يصار اليه من غير ضرورة
 ولا ضرورة لان احواله حاله الاخبار وان ان القليلة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة
 الارزى ان اسواق المسلمين لا يخلو من المحرم والمسدوق والمقصود مع ذلك
 كحل سباح السائل صمدا على الغالب وهذا لان الغفل لا يمكن الاخر زعمه ولا يسطع
 الاستماع بسط اعبار به ودفع الحجج كقيل النجاسة وقيل الاكثاف بخلاف ما اذا كانا

من حيث ما لا كثرة ونسبت فعلى من لا يثبت
 يجب ان يثبت بالاشارة في ذلك

لا بد من المقصود منها بل لا بد من
 مخرج ابراهيم

ان كان من حيث ما لا كثرة ونسبت فعلى من لا يثبت
 من ذلك لم يثبت ذكينة في شئ من النسخات
 انه النطق معه قائم فهو كمن يغفل لسانه بسبب المرض
 كالحج م حله ابراهيم

نصيب او كانت الدنيا غلبت لا ضرورة فيه والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 الحمد لله على البداية والنهاية ونفكره للعناية بالهداية ونفعل على سبيل ما محمد الهادي سلم
 سبيل الرشاد وعلى الرضا والعلو والاعمال قد استخرج من كتابه العلم والمعرفة انما
 هذه النسخة جليلية الهادئة لمن رجع اليه الى السداد التي في الطهارة كالجلود والديق وفي
 البطانة كالبحر العميق حقيقة بان كتب بالبرازيل ونذروا تحتم بالمسك الحقيق على يد
 اقل عبد الله واحوجهم فوق العادة حسن بن صنع الله المدعو بجراني زاهد في غرة
 ربيع الاول سنة ثلث وتسعين بعد الالف من هجرة من مائة السنين
 كنيته ودعوت الله مجتهدا في توبة والى العرش قواب
 لعقد سبب قد جره قدر الى رشادى ولا نسيب اسباب
 دفع الله بطلعه عنا وعن والدنيا كل الكروب
 وغفر لنا ولها بفضل جميع الذنوب
 ولكن هذه خاتمة الخاتمة
 فسال الله

حسن العافية والخاتمة اللهم لا تخرجنا من كل دليل فضلك السليم ولا تجعلنا مضطعة للماض



KIST AMCA ZADE
 HUSEYIN PASA
 YENI
 286

١٢٤٣ هـ